

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين  
(الجزء الخامس)

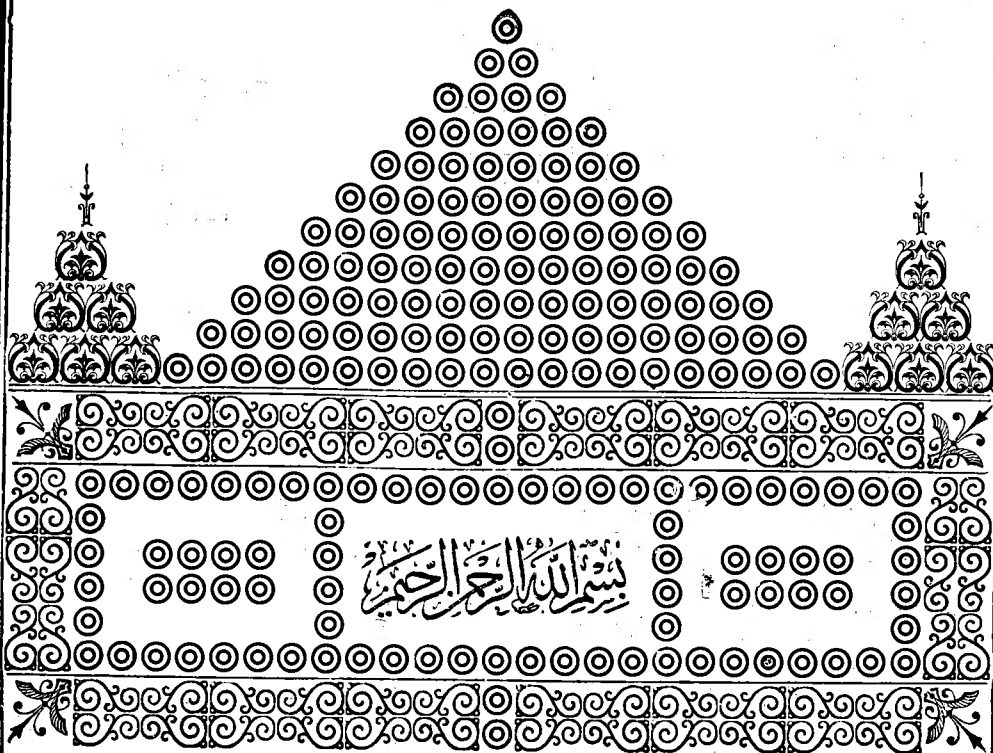
(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيد تابعة لحاشية الشرواني  
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

صاحب مطبعة مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب المكتبة البحرية الكبرى بمصر



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### (كتاب السلم)

اي كتاب بيان حقيقة واحكامه اه ع ش (قوله ويقال له الخ) اي لغة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو الكثير المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه ع ش وعبرة المعنى السلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق سمي اي هذا العقد سلما لتسليم راس المال في المجلس وسلفا لتقديمه اه وقوله سمي الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله لتسليم الخ اي لاشتراط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه اي تقديم نقده على استيفاء المسلم فيه غالبا ومن غير الغالب ما لو كان حالا او مجله المسلم اليه ودفعه حالا في مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله وقد يستشكل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله لا الى اية الدين (قوله لا ماشذ به الخ) انظر الذي شذ به هل هو عدم جواز السلم او ان جوازه معتبر على وجه يخالف لما عليه الاثمة فيه نظر والظاهر الاول فليراجع اه ع ش اقول بل الظاهر الثاني ولا لكان الظاهر ان يقول لا من شذ بن المسيب (قوله اية الدين) اي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الاية (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من اسلم في شئ فليسلم في كمال الخ وعبرة المعنى وشرح المنهج وخبر الصحيحين من اسلم في شئ فليسلم في كمال الخ فعل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الو او بمعنى او لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه ع ش (قوله الى اجل معلوم) ومعنى الخبر من اسلم في مكيل فليكن معلوما او موزون فليكن معلوما او الى اجل فليكن معلوما لا انه حصره في الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال ع ش قوله مر لا انه حصره الخ وذلك لانه يلزم على ظاهره فساد السلم في غير المكيل والموزون وفي الحال اه قول المتن (هو بيع) يؤخذ من جملة بيعا انه قد يكون صريحا وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة واسارة الاخرس التي يفهمها الفطن دون غيره اه ع ش (قوله شئ موصوف) فوصوف بالجر صفة لموصوف بخذوف كانه عليه المحلى وانما فعل كذلك لانه لو قرئ بالرفع كان المعنى بيع موصوف في الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة الا بتجاوز كان يقال موصوف

### (كتاب السلم)

### (كتاب السلم)

ويقال له السلف واصله قبل الاجماع الا ماشذ به ابن المسيب اية الدين فسرهما ابن عباس رضى الله عنهما بالسلم والخبر الصحيح من اسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم (هو) شرعا (بيع) شئ موصوف في الذمة (بلفظ السلف او السلم كما سيعلم

مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه اه ع ش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا  
صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو حذف لدليل وهو جائز اه سم و (قوله فلا اعتراض) المعارض  
هو الدميرى حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه يتعديعا لاسلام اه (قوله  
بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية لا الحقيقية ويكون  
الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لا عن سائر الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى  
سم اشار الى جميع ما ذكره وجه صحة التعريف بما أشرنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض  
من التعريف تمييزه عن بعض ما عده اه سيد عمر (قوله وهو البيع في الذمة) أى بلفظ البيع (قوله  
ويجانب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها في مفهومه  
فمنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر اه سم (قوله وبياناه)  
اى المنع (قوله وضع لفظ البيع لمطلقا لمقابلة الخ) لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما افاده لكن تحته  
فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالماهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه  
فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرنا اليه اه سيد عمر (قوله لفظ السلم) اى والسلف  
(قوله لمقابلة) بالتنوين وفي اكثر النسخ فيما اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير ولعله من الناسخ (قوله  
بقيد الثانى) اى الوصف في الذمة اه كرى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص  
من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية أى  
الذهنى معتبرة في معنى عام الجنس دون اسمه كما تقرر في محله اه سم (قوله اعقد) الهزلة للاستفهام (قوله  
بلفظ سلم) اى اوسلف (قوله لفظ السلم) اى والسلف (قوله لان الغالب الخ) قد يمنع اه سم (قوله  
ذلك) اى التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ)  
اى قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه اه ع ش (قوله مع كونهما نعتين هنا) وهما السلم والسلف (ونم)  
وهما النكاح والزواج اه كرى (قوله ويعلم) اى قوله قال في النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم  
المرتد كما مر في باب المبيع (قوله إسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله في نحو مسلم) اى من  
كل ما يمنع تلك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح في إسلام الحربى اه ع ش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذ هو  
حذف لدليل وهو جائز (قوله وقد يستشكل) لا إشكال مع ملاحظة ما قرره من انقسام الخاصة الى  
مطلقة وهى ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عده كالضاحك للانسان والى اضافية وهى ما يختص  
بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للانسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانها تخص السلم  
بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال  
والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنهه او بوجه ماسو اما كان مع التصور  
بالوجه يميزه عما عده او عن بعض ما عده اه (قوله ويجانب بمنع ذلك) ان كان مبنى هذا الجواب على  
انه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها في مفهومه فمنوعه او مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف  
بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم فتدبر (قوله وبياناه ان من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف  
بالأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد في غيره من غير اعتباره فيه وهذا نوع  
يؤيد بالمنع ان كلاما من الضاحك والماشى خاصة للانسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد  
عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فليتامل اه (قوله نظير علم الجنس)  
تنظير السلم الذى هو صنف من البيع يعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس  
وهو مبل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية معتبرة في معنى علم  
الجنس دون اسمه كما تقرر في محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لعزّة تحصيله  
للمسلم لتعذر دخوله في  
ملكه اختيارا إلا في صور  
نادرة فلا فرق كالموأسلم في  
أثره كبيرة فالذي يتجه  
عدم الصحة مطلقا ما بلفظ  
البيع فهو بيع وإن أعطى  
حكم السلم في منع الاستبدال  
عنه نظرا للمعنى كما مر  
ويأتي (يشترط له) ليصح  
(مع شروط البيع) لغير  
الربوي ما عدا الرؤية وقيل  
المراد شروط المبيع في الذمة  
فلا يحتاج لاستثناء الرؤية  
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم  
الاعمى (أمور) أخرى سبعة  
أختص بها فلذا عقد لها  
هذا الكتاب (أحدها تسليم  
راس المال) الذي هو  
بمنزلة الثمن في البيع واخذ  
غير واحد من قولهم تسليم  
أنه لا يكفي استبداد المسلم  
إليه بالقبض لأنه في المجلس  
بما لا يتم العقد إلا به فاشترط  
فيه اختيار المتعاقدين  
كالصيغة لكن رددته  
عليهم في شرح الارشاد بان  
القبض في الروايات كذلك  
وقد صرحوا بأنه لا يشترط  
الاقباض فيها فهذا أولى  
وحينئذ فالتعبير بالتسليم  
جري على الغالب والفرق  
بين البابين في ذلك بعيد جدا  
فلا يلتفت إليهم لا تفاقم  
على أنه يحتاط للربا مالا  
يحتاج لغيره (في المجلس)  
الذي وقع به العقد قبل  
التفرق منه وإن قبض فيه

المسلم فيه ولو بعد التخار

(فيه) أي المسلم اه بصري (قوله) لأنه ان نظر لعزّة تحصيله (الخ) هل التعليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل  
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه  
عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصله عند الكافر أو لا أقول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر  
فأشبه المسلم فيما يعز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها  
ويجوز تلفه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) محترز قوله سابقا بلفظ  
السلف أو السلم (قوله) كما س (أي المبيع قبل القبض اه كردي (قوله) ويأتي) أي في فصل لا يصح  
أن يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله) ويأتي) أنظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى  
قوله ويجوز الاعتياض عنه إلا أن يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على أن راس المال هنا بما  
يجوز الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيد امتناع  
الاعتياض عن راس المال اه سم (قوله) البيع في الذمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء  
الرؤية أيضا لأنها إنما تشتري في بيع المعينات لا ما في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه سم (قوله)  
ويؤيده) في التأييد نظروا واضح لأن تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وأما دلالة  
على أن المصنف أراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع إرادة الأعيان  
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله) أختص بها) فيه أن بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة  
على التسليم والعلم وأما ما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي كالا يخفى اه رشيدى وقد يجب أن  
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول المتن (أحدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت  
إليك المائة التي في ذمتك مثلاً في كذا أنه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المعنى وشرح الروض ولو  
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله) لأنه) أي القبض وكذا ضمير قوله  
فيه (قوله) كذلك) أي مما لا يتم العقد إلا به (قوله) بأن القبض) أي في المجلس (قوله) بأنه) أي الشأن  
(قوله) فهذا أولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبداد بقبض راس المال لأن باب الربا ضيق من هذا  
وصرحوا فيه بجواز الاستبداد بالقبض فهذا من باب أولى رمى اه زيادى (قوله) بين البابين) أي بابي  
السلم والربا (قوله) في ذلك) أي في القبض (قوله) قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما  
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله) وإن قبض فيه المسلم فيه)  
وفاقلاً للنهاية والمعنى عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لأن تسليمه  
فيه تبرع واحكام البيع لا تنبئ على التبرعات اه (قوله) ولو بعد التخار) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله)

قد يمنع (قوله) فلا فرق) قد يفرق (قوله) ويأتي) أنظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى قوله ويجوز  
الاعتياض عنه إلا أن يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على أن راس المال هنا بما يجوز  
الاعتياض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيد امتناع الاعتياض  
عن راس المال (قوله) المبيع في الذمة) وأقول لو أريد مطلق البيع لم يحتج لاستثناء الرؤية أيضاً لأنها إنما  
تشتري في بيع المعينات لا في الذم والسلم يبيع ما في الذم فتأمل اه (قوله) ويؤيده) في التأييد نظروا واضح  
لأن تقديم صحة سلم الاعمى غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وأما دلالة على أن المصنف أراد هنا بالبيع  
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدقه مع إرادة بيع الأعيان مع استثناء الرؤية فتأمل  
(قول المصنف أحدها تسليم راس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وإن أسلم إليه ماله في ذمته أو صالح  
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الأولى ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية  
ما ذكره في الأولى حل قوله أعني شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقي منها أي أقسام الصلح أشياء آخر منها  
السلم بأن تجعل المدعى به راس مال سلم اه على أن المدعى به عين وقبضها حينئذ مضى زمن يمكن فيه القبض  
فليتأمل وأما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعيد جداً بل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح أن



نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفرق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حلولة) اي بان يشترطه او يطلق اه سم (قوله فان فارقه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان فارقه احدهما) زاد النهاية والمغنى او الزم اه وعش او الزم احدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمغنى بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقبضه من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال ع ش قوله مر بطل العقد اي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة ع ش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً للسكن في سم على حج ما نصه اي للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازع عافي قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازع عافي قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه ما يدعيه المسلم وليس هذا اختلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تفاهماً على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بجري (قوله في ذمتي) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة ع ش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك دينارا ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) اي قبل التخايير اه نهاية زاد المغنى فان تفرقا وتخيير قبله بطل العقد اه اي خلافاً للتحفة في التخايير (قوله اي حل العقد وصح) غرضه به تبعاً للمحلل التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وعدمه اه ع ش (قوله) من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد يروى انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان أولى ثم رايت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظه نحو ساقطة من نسخته ولا ففى في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رايت كلام الشارح مر الاقنى ولو اسلم دراهم او دنائير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وان كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) أى برأس المال اه ع ش (قوله) المسلم اليه) مفعول احوال (قوله فالحواله باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المحال به وعليه وهى منتفية في راس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيقى اه (قوله في الصورة الاولى) هى قوله لو احوال المسلم به الخ وسيأتى بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله في الصورة الاولى) أن يقدره بعد قبضه (قوله ذكر) أى قول المصنف وقبضه المحال اه مغنى (قوله كذلك) اي مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) اي باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحوالة سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يغنى عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفرق مطلقاً يجعله هنا بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلولة) اي بان يشترطه او يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تفصيل المسلم اليه اه (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتياض عن المحال به وعليه وهى منتفية في راس مال السلم (قوله الاولى) وسيأتى بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وانه لا يكفي الاذن الذى تضمنته الحوالة وكان وجهه ان اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهة المحتال لالجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته او صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال اسلمت اليك العشرة التى في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسلمه في المجلس صح بخلاف ما لو أمره المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في إزالته ملكه لا يصير وكلا لغيره لكن المسلم اليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض ليأخذه منه (٦) ثم يردّه اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافاً للقول نعم لو أسلم ودبعة للوديع جاز

من غير إقباض لها كانت ملكاً له قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (وودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضاً أو عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما والمعتمد جوازه لأن تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتقه المسلم اليه قبل قبضه أو كان ممن يعتق عليه فإن قبضه قبل التفرق بآنت صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانهما وفي الصورة الثانية ان تفرقا قبل القبض بطل لأن المعتبر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء بعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلا لغيره في القبض فيصح لأن القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) أي راس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسى سنة أو خدمتى شهراً أو تعليمى سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمناً وغيره (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغائبة وتخليتها (في المجلس) لأنه الممكن

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الاذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن اذن الحوالة إنما هو للحوالة وجهه المحتال لا لجهة المحيل اه (قوله وسلمه) أي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه (قوله امره) أي المحال عليه بعد الحوالة اه ع (قوله لأن الانسان) وهو هنا المحال عليه (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) أي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كما تقرر) أي بقوله أو من المحتاج إلخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي قبض المسلم اليه ما أسلم من مدين المسلم بأمرة (قوله نعم لو أسلم ودبعة إلخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودبعة) ومثل الودبعة غير هاهنا هو ملك للمسلم كالمعار والمستماء والمؤجر وغير ذلك مما يفيد التعليل والمغضوب لمن يقدر على انتزاعه فإن لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله راس مال سلم كالأبجوز بيعه فلو اتفق أن من هو يبيده رده على خلاف ما كان معتقداً فيه أو أخذه منه من هو أقوى منه ودفعه لملكه فسلمه في المجلس لم يصح لأن ما وقع باطلاً لا ينقلب صحيحاً اه ع (قوله لأنها كانت إلخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما لو قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فإن المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول إليها اه ع (قوله بخلاف ما ذكر) أي ما أسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمرة قول المتن (وودعه) أي راس مال السلم فالهاء مفعول ثانٍ قدمه لاتصاله بالعامل على المسلم الذي هو المفعول الأول لأنه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) أي كل من عقد السلم والايادع (قوله لأن تصرف إلخ) تعليل للجواز بالنسبة للإيداع والرد اليه قرضاً أو عن دين (قوله لا يستدعي إلخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجتناب اه بيجرى (قوله ولو اعتقه) أي راس المال (قوله فإن قبضه) أي راس المال وهو العبد اه ع (قوله بآنت صحته إلخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضاً ثم لا هنا أنه لما كان المعتبر هنا القبض الحقيقي لم يكن بالاعتاق لأنه ليس قبضاً حقيقياً بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكيم اه ع (قوله وفي الصورة الثانية) وهي أن يحيل المسلم اليه ثالثاً براس المال على المسلم وكان الأولى ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه إلخ اه كرى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه إلخ لأنه تتمه مسئلة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) أي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يعتق على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اه كرى (قوله كان) أي المحتال (قوله عنه) أي عن المسلم اليه (قوله فيصح) أي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كرى (قوله كاسلمت) إلى قوله ويتجه في المغنى والنهاية (قوله أو منفعة نفسى) ولا يكفي أسلمت اليك منفعة عقار صفتها لما بآنى من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه ع (قوله وغيره) كاجرة وصداق اه معنى قول المتن (بقبض العين إلخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يذبح انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليخبر رسم على منهج اه ع (قوله للغائبة) وإن كانت غائبة يبلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول إليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى أنه لا تعتبر التخلية بالفعل والظاهر

له فهل يصح هذا السلم أو لا (قوله لأن تصرف أحد العاقلين إلخ) فان قلت تقدم في الربا أن التخايير قبل القبض بمنزلة التفرق قبله وإن تقابضاً بعد التخايير في المجلس كما قال شيخنا الشهاب الرملى أنه المعتمد فهل تصرف أحد العاقلين مع الآخر كذلك بجماع أنه إلزام للعقد وإجازة منه ماله فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنياً على غير ما تقدم قلت الظاهر لا لافرق بين التخايير الصريح والضمنى (قوله وقداذن) ظاهره أنه لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) ان عطف على الوصول اقتضى أنه لا يعتبر التخلية بالفعل في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الأسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجهما عن التسليم بطل لأنه أنه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراج نفسه كافي الأجارة ويتجه في راس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه إن أقبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم رأيتهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كإقطاع المذلم

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخليّة بالفعل سم على حجج والمراد تخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه و عبارة المغنى ولو جعل رأس المال عقارا غائبا ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخليّة صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كما ترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كما نبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضى واما إن عطف على الوصول فلا يصح تعلقه بتخليتها بل لا يظمر تعلقه بالتخليّة مطلقا فانه يلزم عليه اشتراط تقرير العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين انه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) اى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) اى قبض المتفعة في المجلس (قوله بطل) اى عقد السلم (قوله بانه لا غرر الخ) ويفرق ايضا بان رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) اى في رأس المال وكذا ضمير اقبضه (قوله صح) اى عقد السلم (قوله ثم) اى في المسلم فيه (قوله بسبب) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه او كاتبه او باعه ولم يعد اليه فان عاد اليه بعد ذلك رده لانه كان له لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول المتن (استرده) اى ولا ارش له في مقابلة العيب كالثمن فان المشتري يأخذه من البائع بلا ارش إذا فسح عقد البيع بعد تعيبه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح مر في باب الخيار اه ع ش وصرح به الشارح ايضا هناك قول المتن (بعينه) اى ولو حجر على المسلم اليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم اليه ابد اله اه مغنى قال ع ش ظاهر قول الشارح مر في باب الخيار فله اى للمشتري فيما إذا فسح عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ انه يتخير بين ذلك وبين العدول الى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه انه يجبر على ذلك فان كان المراد ما ذكر من انه يتخير ثم ويجبر هنا امكن ترجيحه بانه ثم لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فيما لو تلف المبيع تلفا دى الى فسح البيع وما هنا مفروض فيما لو فسح هو العقد لسبب يقتضيه اه اقول ما قدمنا عن المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم اليه الخ قد يشير الى انه لا فرق في تخيير هنا كائنا ما كان (قوله لم يتناولوه) اى العقد عين رأس المال (قوله اما اذا تلف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باقى (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو اسلم دراهم او دنانير في الذمة حل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد والى لم يصح كالثمن في البيع او اسلم عرضا وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومغنى (قوله جميع ما مر الخ) ومنه يعلم ان المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) الى قوله وبهذا يتبين في المغنى ولى قول المتن الثالث في النهاية الا قوله نعم الى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الاولى تاخير عنه عن بيان المثل كما فعل النهاية والمغنى لان الخلاف فيه على الطريق الثانى ليس في كفاية الروية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بان وجه

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل باعتبار التخليّة بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق ايضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة الاسنوى وهذا كله إذا كان مثليا وعليه اقتصر المصنف فان كان متقوما وضبطت صفاته بالمعايينة في اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرد القولين والاكثرون قطعوا بالصحة اه ومثلها عبارة الاذرعى وغيره وهذا اوضح من تقرير الشارح فانه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحيث قد يفارق المثل بأن معرفة الاوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف روية المثل ليست طريقا لمعرفة قدره (الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثل فلا يتجه هذه التفرقة ويحاج بان وجه هذه التفرقة ان معرفة اوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المفرومة

ويفرق على الاول بان الغرر فيه اقل منه في المثلث وفي الاظهر في المثلث كالثمن ولا اثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كالاثر له لاثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قيل التفريق صحيح ما يوجهه بان علة القول بالبطان هنا لا ترجع لخلل في العقد للعلم به تخميناً برؤيته بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفريق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع مجحولا

هذه التفريق أن معرفة أو صاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المخرومة عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس طريقاً لمعرفة قدره المخروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطان لعدم رؤية معتبرة قلت ممنوع لان الرؤية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اسم وقوله ولعله الخ اقره ع (قوله ويفرق) اي بينه وبين المثلث (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله) اقل منه الخ يؤخذ وجهه من قوله الاتي ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد لشبهة مقابل الاظهر (قوله) لو تلف اي راس المال (قوله له ثم) اي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله لان ذا اليد) وهو المسلم اليه هنا اه معنى (قوله يولعه اه) اي علم المسلم والمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اهمغنى (قوله القول بالبطان) وهو مقابل الاظهر (قوله هنا) اي فيما لوراي العاقدان راس المال المثلث ولم يعرف قدره (قوله للعلم به) اي راس المال علة للثني (قوله بل فيما بعده) اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله وهو) اي الخلل الذي بعد العقد (قوله وهذا) اي بما ذكر من ان البطان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله ان استشكله) اي الجزم بالصحة فيما لو علم القدر قبل التفريق (قوله كبعثك بما باع الخ) اي فانه باطل (قوله غير ملاق) خبر قوله ان استشكله (قوله لما نحن فيه) اي الجزم المذكور (قوله هنا) اي فيما لوقال بعثك بما باع الخ (قوله) جملهما به اي بالثمن (قوله عنده) اي العقد (قوله كما علم من حده السابق الخ) عبارة المعنى لان لفظ السلم موضوع له فان قيل الدينية داخلة في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطاً اجيب بان الفقهاء قد يريدون بالشرط ما لا بد منه فيتناول حينئذ جزء الشيء (قوله من حده) اي السلم (قوله الشامل الخ) اي فلا يردان الشرط يكون خارجاً عن المشروط وكان الاولى في شمول الخ كما في النهاية (قوله هذه) اي الدار (قوله نفسه الخ) اي المسلم اليه (قوله خلاف غيره) اي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرق المذكور بان محل المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودأبته معين والمعين بصفة كونه معيناً لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه وبين العقار اللهم الا ان يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلاً لم يغتفر ثبوت منفعة في الذمة اذا كان مسلماً فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقولنا في الجملة لا يرد الحر لانه يفرض كونه رقيقاً يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه ع ش قول المتن (ولا ينعقد بيعاً) وعليه فتى وضع يده عليه ضمنه ضمان المغصوب ولا عبرة باذنه له في قبضه لانه ليس اذنا شرعياً بل هو لاغاه ع ش (قوله لفظ السلم يقتضي الدينية) اي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله وقد رجحون المعنى الخ) اي وليس المعنى هنا قويا حتى يرجح على اللفظ اه كرى (قوله ذات ثواب) حال من الهبة لانه بمعنى صاحبة اه رشيدى (قوله كما اقتضته) اي على طريق المفهوم المخالف (قوله قاعدة ما كان صريحاً في بابه) تمامها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله لان هذا الخ) علة للاقتضاء (قوله اولا) اي اولا يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله لان موضوعه يتناقض التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما موضوعه لغة فلا ينافيه فلم لا يصح جعله كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى اطلاقهم ان المنظر اليه انما هو المعنى الشرعى قول المتن (ان يعقد بيعاً) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعمى

لا ينقلب صحيحاً بالمعرفة في المجلس كبعثك بما باع به فلان فرسه فعلماه قبل التفريق غير ملاق لما نحن فيه لان البطان هنا لخلل في العقد وهو جملهما به من كل وجه عنده فلم ينقلب صحيحاً بعلمهما به فتأمله (الثاني) من الشروط (كون المسلم فيه ديناً) كما علم من حده السابق فالمراد بكونه شرطاً انه لا بد منه الشامل للركن (فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب او دينارا في ذمتي في) سكنى هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه او فقه او دأبته كما قاله الاسنوى والبلقيني وغيرهما يوجه بان منفعة العقار لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يعلم مما ياتي في الاجارة وفي (هذا العبد) فقيل (فليس يسلم) قطعاً لا اختلالاً ركنه وهو الدينية (ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) عملاً بالقاعدة الاغلبية من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ السلم يقتضي الدينية وقد يرجحون المعنى اذا قوى كجعلهم الهبة ذات ثواب معلوم بيعاً نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحاً في بابه لان هذا المجد نفاذا في موضوعه فجاز كونه كناية في غيره اولا لان موضوعه يتناقض التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا ينافيه ما ياتي في اخر الفرع من صحة نية الصرّف بالسلم لانه لا تعيين ثم يتناقض مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفته كذا هذه الدراهم) أو بدنيار في ذمتي (فقال بعثك ان يعقد بيعاً) عملاً بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الاتصا له (سلياً) نظراً للمعنى فعلى الاول يجب

الظاهر نعم قياسا على السلم اه سيد عمر (قوله تعيين رأس المال) الاولى تعيين الثمن (قوله لا قبضه) أى قبض رأس المال فى المجلس فلا يشترط (قوله ويثبت فيه) أى فى رأس المال عطف كقوله ويجوز الخ على قوله يجب الخ (قوله ويجوز الاعتياض عنه) أى عن رأس المال الذى فى الذمة اما المثلث نفسه فلا يجوز الاعتياض عنه اه ع ش عبارة سم واقره الرشيدى قوله ويجوز الاعتياض الخ هذا يخالف ما سبذ كره فى اول فصل لا يصح ان يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على المثلث اه أى والكلام هنا فى الثمن أيضا (قوله وعلى الثانى) أى انعقاده سلميا (قوله ينعكس ذلك) الاشارة الى الثلاثة الاخيرة فقط دون الاول أى يجب قبض رأس المال فى المجلس ولا يثبت فيه الخيار وبمقتضى الاعتياض عنه اه كرى (قوله وإلا) أى كان قال بعثك سلميا مغنى او اشتريت منك الخ سلميا كرى عبارة ع ش قوله وإلا كان سلميا أى بان ذكر ذلك فى صلب العقد متمم للصيغة لا فى مجلسه ويشترط الفور بينه وبين ما تقدمه من الصيغة اه (قوله بيان الخ) دفع به ما بر دعى المتن من عدم صحة الحل إذا لشرط الثالث بيان محل التسليم لا المذهب الخ (قوله فيه) أى محل التسليم (قوله حاصلة) أى التفصيل (قوله سلميا حالا) الى قوله بلا أجرة فى المغنى لا قوله أى غرقا كما هو واضح وإلى قول المتن ويشترط فى النهاية إلا ما ذكر قول المتن (لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذنا مسياتى من التسوية بين الخراب والخوف اه سم (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى إلى التقييد مر اه سم وقوله مطلقا أى حالا كان السلم أو مؤجلا وعلى كل للحمل مؤنة أو لا فهذه أربع صور يجب فيها البيان وكذا تحت قوله وان صلح الخ أربع صور يجب البيان فى صورة كون السلم مؤجلا وللحمل مؤنة دون الثلاث الباقية كون السلم حالا للحمل مؤنة أو لا وكونه مؤجلا ولا مؤنة للحمل (قوله من الامكنة) بيان لما (قوله فى ذلك) أى فى محل التسليم وفى معنى اللام متعلق بيراد (قوله حال) أى مطلقا اه سم (قوله فان عينا غيره تعين) ظاهره ولو غير صالح وقرر شيخنا انه إذا عينا غير صالح بطل العقد حلى وفى القليوبى على الجلال ومتى عينا غير صالح بطل العقد اه بجيرى (قوله فان عينا غيره الخ) والثلث فى الذمة كالمسلم فيه والثلث المعين كالمبيع المعين وفى التهمة كل عوض أى من نحو أجرة وصدائق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم (قوله بطل بعين غير محل العقد للقبض ومنه ما تقدم من انه لو اشترى خطبا او نحوه وشرط على البائع إيصاله إلى بيت المشتري حيث يبطل العقد اه ع ش (قوله عن الصلاحية) بأن طرأ عليه خراب أخرجه عن صلاحية التسليم أو خوف على نحو نفس أو مال أو اختصاص اه سم عن الايعاب عبارة ع ش أى سواء كان ذلك بخراب أو خوف أو غيرهما اه (قوله بعين اقرب محل

أى الدار (قوله ويجوز الاعتياض الخ) هذا يخالف ما سبذ كره فى اول فصل لا يصح أن يستبدل عن السلم فيه بقوله ومثله المبيع فى الذمة وقد قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد عدم جواز الاعتياض وما فى شرح الروض محمول على الثمن (قول المصنف لا يصلح للتسليم) أى بان كان خرابا او مخوفا اخذنا مسياتى من التسوية بين الخراب والخوف (قوله مؤجلا) بخلاف الحال والحاصل انه لم يصلح الموضع وجب البيان مطلقا وان صلح وليس لحملة مؤنة لم يجب البيان مطلقا وان صلح ولحملة مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وبهذا يعلم احتياج كلام المحلى للتقييد مر (قوله حال) أى مطلقا (قوله فان عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين) قال الروض والثلث فى الذمة كالمسلم فيه والمعين كالمبيع أى المعين وفى التهمة كل عوض أى من نحو أجرة وصدائق وعوض خلع ملتزم فى الذمة أى غير مؤجل له حكم السلم الحال قال فى شرحه ان عين لتسليمه مكان جازو تعين وإلا تعين موضع العقد انتهى (قوله بخلاف المبيع المعين) ظاهره ان المعنى فلا يتعين لكن المفهوم من التعليل انه يبطل البيع بهذا الشرط (قوله ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية فيه) عبارة

بلاجرة على الاوجه لانه من تشمة التسليم (١٠) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ ورد راس المال ولو لفك رهن

و خلاص ضامن على المعتمد  
والاستنوى والبلقيني هنا  
ما فيه نظر ولو انهدمت دار  
عينت للرضاع المستاجر له  
ولم يتراضيا بمحل غيرها ففسخ  
كما فتي به البلقيني ويفرق  
بينه وبين مانحن فيه بان  
المدار هنا على ما يليق بحفظ  
المال ومؤنه والغالب استواء  
الحلة فيهما ومن ثم قالوا  
المراد بمحل العقد هنا محلته  
لا خصوص محله وقالوا لو  
قال تسليمه لي في بلد كذا وهي  
غير كبيرة كبغداد كفي  
احضاره في اولها وان بعد  
عن منزله او في اى محل  
ثبتت منه صح ان لم تنسح  
ونم على حفظ الابدان وهو  
يختلف باختلاف الدور  
ومن ثم لو عين دار للرضاع  
تعينت (ويصح) السلم مع  
التصریح بكونه (حالا) ان  
وجد المسلم فيه حيثئذ والا  
تعين المؤجل (و) كونه  
(مؤجلا) اجماعا وفيه قياسا  
اولويا في الحال لانه اقل  
غررا واما تعين الاجل في  
الكتابة لعدم قدرة الفن  
عندها على شىء وكون البيع  
يعنى عنه شيئا ان كان في  
الذمة لا يقتضى منعه على  
ان العرف اطر بالرخص  
في مطلق السلم دون البيع  
(فان اطلق) العقد عن  
التصریح بهما فيه (انعقد  
حالا) كالتن في البيع  
(وقيل لا ينعقد) لان

(الخ) بقي ما لو تساوى المحلان هل براعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والا قرب تخيير المسلم اليه لصديق كل  
من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اه ع ش (قوله بلاجرة) اى ياخذها المسلم في الا بعد  
او المسلم اليه في الانقص المراد اجرة الزيادة في الا بعد والنقص في الا قرب سم على حج اه ع ش قوله المسلم اليه  
في الانقص لعل الظاهر العكس (قوله ورد راس المال) عطف على الفسخ (قوله ففسخ) عبارة النهاية فله  
الفسخ اه اى يجوز لولى الرضيع فسخ الاجارة قال ع ش افادانه لا يفسخ بنفس الانهدام وعليه فلولم  
يتراضيا عنهما اعرض عنهما حتى يصطاحا على شىء وقضيته ايضا انه لا يشترط الفور في الفسخ (قوله ومؤنه)  
عطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلة) اى الناحية اه ع ش (قوله فيهما) اى ما يليق  
الخ والمؤن (قوله تسلمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبيرة فلا يكتفى بالطلاق بل  
لابد من تعيين المحلة اه سيد عمر (قوله في اولها) اى غير الكبيرة (قوله لم يتسع) عبارة المغنى ولو قال في اى  
البلاد شئت فسد او في اى مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجز ولا اجاز او يبلدى كذا فهل يفسد او يصح  
وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان اصحهما كما قال الشاشي الاول قال في المطالب والفرق بين تسليمه  
في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الغرض في الزمان دون المكان اه (قوله ونم) اى  
والمدار في مسألة الاستئجار للرضاع (قوله ومن ثم لو عيننا الخ) قضيته ان نظيره لا يأتى هنا وفيه نظر يعلم بما  
سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه  
سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا لائمة الثلاثة وماوى اه بجميرى (قوله السلم مع التصريح) الى قوله وكالى  
اول الخ في المغنى لا قوله على ان العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اى تعين التصريح بالتأجيل ولا  
بطل رشيدى وع ش (قوله اجماعا) اى باجماع الائمة اه ع ش (قوله فيه) اى في المؤجل (قوله لانه) اى  
الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اى والحلول يتا في ذلك اه معنى (قوله وكون البيع يعنى عنه) اى عن السلم  
الحال لاشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا  
لا يقتضى منعه لانهما عقدان صحيحان فيتخير بينهما (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج الى  
السلم مع مساواته للبيع لكونه حالا اى ان العرف اطر فيه بأرخص ثمن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف  
البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردى (قوله سيما ان كان في الذمة) اى البيع بل قد  
يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال اذ لا فرق في المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ)  
اى وكان المسلم فيه موجودا ولا لم يصح اه معنى قول المتن (انعقد حالا) ولو الحقا به اجلا في المجلس لحق ولو  
صرح بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه في العقد لم ينقلب العقد القاسد صحيحا  
معنى وساطان (قوله فيه) اى في السلم (قوله يمنع ذلك) اى قوله فالتسكوت الخ (قوله كما هو واضح) الكاف  
العباب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب اى أخرجه عن صلاحية التسليم سلم في اقرب موضع صالح  
له انتهى قال في شرحه على الاقيس في الروضة من اوجه ثلاثة ثم قال في العباب وخوف اى او طرأ خوف على  
نحو نفس او مال او اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة الى غير فله الفسخ والصبر انتهى قال في  
شرح هو قوله وخوف الخ هو ما قاله الرويانى كما ما وردى وهو اجد الاوجه الثلاثة وقد علمت ان الاقيس  
منها تعين اقرب موضع صالح سواء اخرب المعين ام صار مخوفا فلا عذر للبصنف فيما فهمه من ان حكم الخراب  
غير حكم الخوف اذ لا يشهد له المعنى وهو واضح ولا النقل الذى جرى عليه في الروضة لان كلامها صريح انه  
لا فرق واطال جدا في بيان ذلك (قوله بلاجرة) اى ياخذها المسلم في الا بعد والمسلم اليه في الانقص والمراد  
اجرة الزيادة في الا بعد والنقص في الانقص (قوله ومن ثم لو عين دار الخ) قضيته هذا ان نظيره لا يأتى هنا  
وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه  
الانسان بالوجدان (قوله سيما ان كان في الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التأجيل فالتسكوت عنه يصير كالتأجيل بمجهول ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) في المؤجل (العلم فيه  
بالاجل) للعاقدين او لعدد من غيرهما او لعدد التواتر ولو من كفار وليكون الاجل تابعا لم يضر جهل العاقدين به كما يأتى اما اذا لم يعلم فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يريد وقتها المعين وكالى أول أو آخر رمضان لوقوعه  
هذا منقلا عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلا ( ١١ ) لانه كله

فيه وفي نظائره كقوله كما هو ظاهر وكلا لا يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو  
طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه ان الضوء قد يستتره الغيم او غيره اه ع ش (قوله  
لوقوعه الخ) تعليل لعدم صحة الى اول رمضان او الى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول  
الاول على كل جزء من النصف الاول ووقوع الثانى على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى  
عدم الصحة فى الصورتين الأخيرتين (ما نقله الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله الى اول رمضان على  
الجزء الاول من النصف الاول وقوله الى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثانى نهاية وسم  
وع ش (أو في رمضان) الى قوله كذا قاله فى النهاية لا قوله لا من حيث الوضع الى ومن ثم (قوله لانه) أى  
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من اجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء او بالنصب على التأكيد  
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله فى رمضان مثلا فى الطلاق بان قال لها انت طالق فى رمضان (قوله  
لانه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق  
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتبينه) أى الاول لما يأتى الخ وهو قوله بل  
لومن مبهم منها (قوله منه) أى مما يأتى (قوله تعلقه باوله يقتضى الخ) الجملة مقول القول (قوله ولا من  
حيث العرف) كقوله الا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى ان تعيين الجزء الاول  
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان  
بالجزء الاول اه كرى (قوله انه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير للضمير بتأويل الضابط وحيث للشرط  
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لوعلى طلاقها قبل موته) بان قال لها  
انت طالق قبل موتى وكان الاولى بقبول موته (قوله حالا) أى عقب التعليق (قوله او بتكليمها الخ) عطف  
على قوله قل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم بتقيد) أى التكليم (باوله) أى يوم الجمعة حتى  
لا يقع بالتكليم فى الاثناء (قوله نحو العيد) كجداى وريبع ونفر الحج (قوله على ازمته) أى على اجزاء  
مدلوله (قوله بل لومن مبهم منها) فيه نظير يعلم مما يأتى عن سم انفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل  
لومن مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بان الاول موضوع للماهية مع قيد  
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الامدى وابن الحاجب الى انه لا فرق بينهما  
وانهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ماسر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق  
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بالعام اه كرى (قوله الذى الخ) نعت لما سر (قوله  
انه الخ) أى دلالة الظرف على ازمته (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى  
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة النكرة ومقتضى ماسر أنه من دلالة العام (قوله كما علم  
الخ) ولان العام ما استغرق الصالح له من الافراد لا من الاجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته انه شبه  
الاجزاء بالحزبات واطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عاما الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل  
تعبيرهم بالعموم على ان المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلا موضوع للقدر المخصوص من الزمان  
لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه صادق مع تعلقه بجملته وبكل  
جزء منه فليتأمل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ماسر أى ولا لجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق فى المعنى (قوله هذا منقلا) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاما  
الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على ان المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلا  
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه

حيز دلالة النكرة والمطلق على الخلاف فيهما وقضية ماسر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمي  
وغيرهما أنه من حيز دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فالحق من ذلك قالت الحق  
للمصنف لا من حيث الوضع ولو كان عاما لكانت دلالة على الاول من حيث الوضع لما تقرر فى

زعم انه لا جامع بين الحل والعقد حتى يستشكل هذا بهذا (فان عين شهور العرب أو الفرس أو الروم جاز) لانها معلومة مضبوطة وكذا النيروز والمهرجان وفصح النصارى (وان اطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان اطرده عرفهم بخلافه لانه عرف الشرع هذا ان عقدا اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا اثنائه والتاجيل بالشهور (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالاهلة وتم الاول ثلاثين) بما بعدها ولا يلغى المنكسر لثلاثين اذ ابتداء الاجل عن العقد نعم لو عقد في يوم او ليلة اخر الشهر اكتفى بالشهر بعده بالاهلة وان نقص بعضها ولا يتم الاول بما بعدها لانها مضت عربية كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير ولا لم يشترط انسلخه بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لتعذر اعتبار الهلال فيه حينئذ (والاصح حجة تاجيله بالعيد وجمادى) وشهر ربيع والنفسر (ويحمل على الاول) فيحل باول جزء منه لتحقق الاسم به ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حمل عليه لتعينه (فصل) في بقية الشروط السبعة وقدم منها اربعة الثلاثة التي في المتن وحلول راس المال والخامس

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العباد عما تقرر الخ) اى عن جهته تحقيرا له (قوله من الفرق) اى بين الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) اى ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اى الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اى السلم بالطلاق (قوله لانها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان اطرده الى لانه (قوله وكذا النيروز والمهرجان) النيروز نزول الشمس برج الميزان والمهرجان بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل كذا في المغنى والنهاية ثم ذكر في المغنى بعد اسطر اول الحل ثم قال وربما جعل النيروز انتهى وهذا المشهور وما افاده ولا كصاحب النهاية لا يخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة السكردى وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهى الشمس فيها الى اول برج الحمل والميزان اه وعبارة ع ش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول الميزان اه وهو يخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النصارى) بكسر الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال نهاية ومغنى (قوله هذا) اى حمل المطلق على الهلال (قوله ان عقدا) اى العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلغى المنكسر) اى الشهر الذى وقع العقد في اثنائه والمراد بالقائه ان لا تحسب بقيته من المدة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا يلغى المنكسر اه بحيرى (قوله لو عقد في يوم الخ) حاصله ان العقد اذا وقع في اليوم او الليلة الاخيرين يعتبر ما عدا الشهر الاخير هلايا وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتاخر ابتداء الاجل عن العقد وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقدره من اخر يوم من اخر الشهر لان كونه ناقصا لا يعلم الا بعد مضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه وايضا يلزم من اعتبار فورده من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذى هل ناقصا اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اعتبار قدره من اول الشهر الداخلى يجعل الشهر الاخر ثلاثين نظرا للعدد لزم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية التى هي الهلالية ومن ثم اذا لم ينقص الاخير بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدر المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصرى (قوله لانها مضت الخ) فلو عقد في اليوم الاخير من صفر واجل بثلاثة اشهر مثلاً فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيها ولم يتوقف على تكميل العدد بشئ من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اى الاكتفاء بالاهلة بعد يوم العقد اه ع ش (قوله والالم بشرط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى وع ش (قوله منه) اى من الشهر الاخير (قوله لتعذر الخ) ووجهه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا يؤدي الى الغاء المنكسر المؤدى الى تاخر ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجرى ايضا فيما اذا كان الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قد مر جوابه عن البصرى (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية اه سم (قوله والنفسر) اى نفر الحج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيعين وجمادى بين ان العقد وقع في اثناء ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلخ الاول فليتام اه ع ش وهو ظاهر

(فصل) في بقية الشروط (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجدته في النهاية الا قوله واتلفه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله في كاه الى المتن (قوله وحلول راس المال) ومره بعد قول المصنف احدها تسليم راس المال في المجلس كردى وع ش (قوله على تسليمه) اى المسلم فيه فقوله حينئذ الخ من تفريع الشئ على

صادق مع تعلقه بجملة وبكل جزء منه فليتام (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية (فصل) (قول المصنف مقدور اعلى تسليمه الخ) اى ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان



نفسه قول المتن (مقدور اعلى تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم اليه فقط إذا كان السلم حالا على ماسياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذروه بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) ويأتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية وفيه ايضا قول الشارح وصرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ اى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مغصو باقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء يعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حبر ان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغضبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم اجزا في السلم فتأمل اه ع ش اى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله إلى موضع وجوب التسليم اه ع ش وفي البجيرى عن الشوبرى والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) اى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر ولا نظر للفقد الشرط ظاهر افيه نظرو قضية قولهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه ع ش أقول وقضية قولهم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هى اول الفا كهة اه معنى وفي البجيرى هى الثمرة عند الابتداء وعند النفاذ اى الانتهاء راجع الانوار شو برى وفي المصباح والزيادة هى اول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) اى بالشرط الخامس (قوله في قوله مع شروط الخ) اى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصريح بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح مرفعا سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عد هذا شرطائنا عن شروط البيع اه رشيدى (قوله المفترقين) اى البيع والسلم كردى وع ش (قوله فيها) اى في القدرة كردى ولعل الاولى اى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالا فراق بينه وبين السلم مما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر) اى القدرة و (قوله مطلقا) لمجرد التاكيد إذ بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته توهم انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل مراده انه ليس له إلا هذه الحالة وهى كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان أولى اه ع ش (قوله وهنا) اى في السلم (قوله هذا) اى العقد يعنى اقتران القدرة به و (قوله الحلول) اى وجود القدرة عنده (قوله إلى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينه وبين ما باتى انه يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء اه بصرى قول المتن (للبيع) اى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ماسياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما نذروه بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه الالحال إلى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لأن البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالا فراق بينه وبين السلم وبينه مما لا حاجة اليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكفي التسلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لانا نقول اما أولا فالفرق لم يقع بحيثية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فحاصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالبيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بما في الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا نسلم هذا الفرق لأن المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغضبه منه غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتيا داخل) قديم منع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا بالكثرة وان لم تلزمه اه سم وقره عش والسيد عمر المتن (ولا فلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان بمحل قريب حيث لم يعتد بنقله للبيع مراه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد بالمهدى اليه بيعها ولا فتكون كالمنفق للبيع وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظر والا قرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عما لو اسلم فى لحم الصيد الذى يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتد وما لو اسلم إلى كافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لمهم إلا ان يقال لما اعتيد بنقله المهدى اليه كثير او هو المسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا لا يخبر اى الصحة اقرب لما ذكره قول المتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم ويأتى عن المغنى مثله بزيادة قال عش قوله مر وتعدر الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه امام مطلقا وامتنع الا برشوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة السكردى بخلاف ما لو كان يبيعه بثمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاق والاول على مختار النهاية والمغنى كما يأتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله اه سم اى اذا الظاهر أن الماراذ محله ما بعد تمام الاجل (قوله لمطله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كرى قول المتن (فى الاظهر) ويجرى الخلاف اذا قصر المسلم اليه فى الدفع حتى انقطع او حل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه واناخر التسليم لغية احد العاقلين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله وإن قال له المسلم اليه الخ) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهرا أما اذا تراصيا على ذلك فيجوز أخذ ما تقدم فيما لباع عشرين وظهر عيب احدهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما تلفه من المثل او القيمة قول المتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيهما) اى فى عدم الخيار وعدم الانفساخ اه معنى (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه قال فى الايعاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما امر بتخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافاه اه سم (قوله فيلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو وجده يباع بثمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزاء فى السلم (قوله بان الاعتيا يفهمه) قديم منع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا بالكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف ولا فلا) اى وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاق أو كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب حيث لم يعتد بنقله للبيع مراه سم (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدر الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه مراه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه الخ قال فى العباب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بما دون مرحلتين المرهلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما امر بتخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلاف ذلك (قوله فيلزمه تحصيله) وبالاولى اذا باع بثمن مثله فاقبل واعلم ان

من زيادة كثير او مردبان الاعتيا يفهمه (ولا) يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا ولم ينقل اصلا ونقل لنحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذا لافرة عليه (ولو اسلم فيما يبيع) وجوده (فانقطع) كما هو بعضه لجائحة افسدته وإن وجد ببدل اخر لكن ان كان يفسد بالنقل ولا يوجد الا عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (فى محله) بكسر الحاء اى وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لمطله (لم يفسخ فى الاظهر) كما اذا افسس المشتري بالثمن وليس هذا كتلف المبيع قبل القبض لأن ذلك فى معين وهذا فيما فى الذمة (فى تخير المسلم) وأن قال له المسلم اليه خذ راس مالك (بين فسخه) فى كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عداه واتلفه فاذا فسخ لزمه بدله ورجع براس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على التراخي فله الفسخ وان اجاز واسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يفسخ بنفسه حينئذ (فى الاصح) فيهما لأن وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من لا يبيعه الا باكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من نماء ما قبضه بخا  
عقد وضع الربح للزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفت (١٥) فائدة والنص

مراد الروضة بقوله وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل  
الموجود باكثر من قيمته كالمعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكف ذلك ايضا على  
الاصح فهنا اولى ولفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله  
ظاهر وان قلت الزيادة وينبغي خلافه فيما لو كان قدورا يتغابن به وقوله كافي الرقبة اي الواجبة في الكفارة  
وقوله ولفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اي المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اي راس المال  
(قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية لا قوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) اي في المسلم  
فيه قول المتن (معلوم القدر) اي للعاقدين ولو اجمالا كمعرفة الاعمى الا و صاف بالسماع ولعدلين ولا بد من  
معرفتهما للصفات بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا  
بمعرفتهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) يضممتين جمع بساط بكسر  
الباء ككتب وكتاب اه بجر مي (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو السكيل والوزن والباء  
بمعنى على (قوله كجوز وما جر مه الخ) وفي الربا جعلوا ما يعد السكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقول فانظر  
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التعبد احتيط له فقدر ما لم يعد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم  
بالتمر لكونه كان مكيفا في زمنه عليه الصلاة والسلام على ما مر بخلاف السلم اه ع ش (قوله وفارق الخ)  
جواب سؤال عبارة المغني فان قيل لم ياتعين اه في المسكيل السكيل وفي الموزن الوزن كافي باب الربا اجيب بان  
المقصود هنا معرفة القدر ثم المماثلة بعادة عبده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اي حيث علم مقدار  
ما يغوص فيه من الظروف المشتملة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا من نحو الماء الادهان  
المائعة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) الى قوله فان فرض في المغني (قوله اماما لا يعد ضابط الخ) من  
هذا يعلم صحة السلم في النورة المتفتتة كيلا ووزنا بانها بفرض انها موزونة فالوزن يصبح السلم فيه اذا عد  
السكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر  
على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها  
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشدي (قوله كفتات) بضم الفاء كافي المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اي فلا  
يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حينئذ) اي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية  
بل لعل كلامه مفروض في ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اي فيما ذكر وهو  
التقديان فهو قصر اضافي قصد به الاحتراز عن السكيل لاتعين الوزن اه عبارة المغني واستثنى الجرجاني وغيره  
التقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين  
السكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغني عقب قول المتن كذا او في ثوب مثلا صفته كذا  
ووزنه كذا وذرعه كذا اه هي احسن قول المتن (او صاع حنطة) اي مثلا مغني وع ش (قوله قيل الخ) اقره  
المغني (قوله الصاع اسم للوزن) اي الموزن الذي هو خمسة ارطال وثلاث فشرط الوزن فيه تحصيل للحاصل  
اه كردي (قوله كيلا) اي على ان كيلها كذا اه كردي (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع  
قد حان بالمصري (قوله ضبطا عاما) اي جاريا في جميع الاقطار اي بخلاف ضبطه بالسكيل كالفتح المصري  
مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسر ها (والقثاء) بالثلثة والمدنهاية ومعنى

الشيخين عبرا بانهم لو كانوا يبيعونه بشن غال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله  
واخذ به الزر كشي ولفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارح وقال الاسنوي المراد بالغلو هنا ارتفاع  
الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اي فلا يشترط  
ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) اي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكفي في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لا استقام اه ويرد بان الاصل في الصاع السكيل كادل عليه كلامهم في زكاة  
لانه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقثاء والسفرجل والرمان) ونحوها من كل

قال ع ش قوله مر بكسر الباءى وبفتحها ايضا وقوله بالمثلثة الخ قال فى المصباح والقائم فعال وكسر القاف اكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس الواحدة قثاء انتهى اه (قوله او لغير ذلك) عطف على قوله لكونها كبر الخ (قوله ولا عدل لكثرة) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية (قوله لكل واحدة) اى ولا للجملة كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها فيها اذا اراد بالوزن التقريبي انتهى سموع ش (قوله لعزة وجوده) وقول السبكي لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة جازا اتفاقا ممنوع كما قال شيخنا الشهاب الرملى لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدى الى عزة الوجود نهائية ومعنى اى فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله فى نحو بطيخة الخ) اى كسفر جملة واحدة اه معنى (قوله لا احتياجه) اى السلم فى نحو بطيخة الخ (قوله فى الصورتين) هما ذكر العدد والوزن لسلك السلم فى الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول فى قنطار مثلا من البطيخ تقريبا حجم كل واحدة كذا اه ع ش اى او فى بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريبا (قوله وكذا يقال فيما لو جمع الخ) اى فاذا قيد الوزن بالتقريبي او اطلقه وقلنا يحمل على التقريبي صح ولا فلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) اى فيصح السلم فيه اذا جمع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عدده ووزنه نهائية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضا (قوله تحت ما زاد) اى على القدر المشروط (قوله اقاع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كغيب ما التزق باسفل التمرة ونحوهما اه قاموس (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الا ذرى اه سم (قوله لانه) اى عدم القطع (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حج اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر فى ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسموع الخ) (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكبل وقوله ضبطا عاما يتامل (قوله ولا عدم مع وزن لكل واحدة) اى ولا للجملة كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلما تلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلى لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمتجه ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلى لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها فيها اذا اراد بالوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال فى شرح الروض اما لو اسلم فى عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن فى الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرملى ان ما قاله السبكي ممنوع لانه يشترط ذكر حجم كل فيؤدى الى عزة الوجود وقد مر (قوله التقريبي) وهذا احد محلى نص البويطى على الجواز كما حكاه فى شرح الروض والمحمل الثانى حملة على عدد يسير لا يتعذر تحصيله عليه وحمله غير على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله صحته فى الصورتين) هذا يفيد جواز السلم فى البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر وزنها واراد التقريبي وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقد مر ما فيها فليراجع (قوله رجح الزركشى) سبقه الى ذلك الا ذرى (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) فى العباب وفيما وى يبطل السلم فيما قصد منه ورقة ولبه كالفجل والخس بخلاف ما قصد له فقط كالجوز والسليم مقطوع الورق انتهى وفى القوت اطلقا جواز

فيه لكونها كبرجر مامن الجوز كبض نحو الدجاج لان نحو الحمام او لغير ذلك كالبلبل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكتفى فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا عدم مع وزن لكل واحدة لعزة وجوده ومن ثم امتنع فى نحو بطيخة او بيضة واحدة لا احتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزة وجوده نعم ان اراد الوزن التقريبي اتجه صحته فى الصورتين لا انتفاء عزة الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جمع فى ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت ما زاد ولا ينافيه وجوب ذكر طوله وعرضه وتخفه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) فى اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتمالا لان له اوردى رجح الزركشى منهما المنع قال لانه العرف فى بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الام اذا اسلم فى قصب السكر لا يقبل اعلاه الذى لا حلاوة فيه ويقطع بجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور اى الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر فى القصب اعلى منه فى الاقاع فسموع هنا لا يتم (ويصح) السلم (فى الجوز)

في القوت واظلقاجواز السلم في البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردى ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيئا  
كالخس والفجل يقصد له وورقه فالسلم فيه باطل لا خلافة فيه قسم كله مقصود كالحندب فيجوز وزنا وقسم  
يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسلمج وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقة اه وكان المراد فلا يجوز  
إلا بشرط قطع ورقة ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقة او رؤسه ولو الالاختلاف  
فليتأمل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردى على رؤوس الخس والفجل لا على  
بزرهما لكن سياق في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل  
ونحوه وزنا وظاهره ولو كان بورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من البقول صحة السلم في الورد والياسمين  
وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عندها اه ع ش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل  
(قوله والحق بعضهم) الى قول المتن ولو سلم في النهاية لا قوله وهو واضح الى المتن وكذا في المغنى لا قوله  
وشرطه الى المتن وقوله او يعتاد الى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه ع ش (قوله البن) هو  
القهوة اه كرى (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في ابهما وحده  
لانه اذا نزع قشرته السفلى اسرع اليه الفساد والمراد بلب البن ما هو الموجود غالبا من القاب الذي نزع  
قشره اه ع ش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اى فيصح السلم فيه  
وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتأمل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاد قشره الا على لا ينتفع به  
ومن ثم اقتصر وا في الاستثناء مما له كان ويباع في قشره الا على قبل انعقاده على اللوز اه ع ش ويؤيد  
إشكاله اقتصار المغنى هنا على استثناء اللوز أيضا عبارة ولو انما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل  
فقط نعم لو سلم في اللوز الاخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كول كله كالحبار قاله الا ذرعى وتقدم  
ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا ووزنا وإن اختلف نواه كبرا وصغرا اه وقوله ويجوز الخ في  
النهاية مثله قال ع ش قوله في نحو المشمش كالخوخ والتين وحل جوازه بالسكيل فيهما اذا لم يزدجر ممما  
على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعى) اى حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل  
اختلاف قشوره اه ع ش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه  
كلام الاصحاب لا يختصرا نهاية زاد المغنى وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولى) اذ باب الربا أضيق  
من السلم مغنى ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اى فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك  
اى سهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغنى قياسا على الجوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعمت للطوب  
(قوله ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وثخنها  
بانه يؤدى الى عزة الوجود سم على حج اه ع ش (قوله وفي خرف الخ) اى ويصح السلم في خرف والمراد  
اوانى الخرف وسيأتى له مر نقله عن الاشمونى اه ع ش (قوله أو صنجة) فى المصباح قال الازهرى قال  
الفرأهى بالسبن لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال صنجة الميزان بالصاد لا بالسبن وفى نسخة  
من التهذيب سنجة وصنجة والسبن اغرب وافصح فهما الغتان واما كون السبن افصح فلان الصاد والجم  
لا يجتمعان فى كلمة عربية اه ع ش وفى البجيرمى الصنجة شئ يوزن به مجهول القدر كان قال اسلمت اليك فى  
قدر هذا الحجر من التمر بان يوضع فى كفة الميزان ويقال به المسلم فيه فى الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم فى البقول وزنا كما سبق وجعلها الماوردى ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيئا كالخس والفجل يقصد  
ليه وورقه فالسلم فيه باطل لا خلافة فيه وقسم كله مقصود كالحندب فيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود  
كالجزر والسلمج وهو اللفت فلا يجوز إلا بعد قطع ورقة انتهى وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقة  
ولقائل ان يقول فى القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقة او رؤسه ولو الالاختلاف فليتأمل (قوله  
ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع فى كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها وثخنها بانه يؤدى  
الى عزة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال فى الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده اى المجهول قدره لانه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافى الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك مل هذا السكوز من هذه

لا تنفاه الغرر حيثئذ كاسر  
(والا) بان اعتيد ذلك اى  
عرف مقداره لمن باتى (فلا)  
يفسد السلم (فى الاصح)  
ولغا ذلك الشرط لعدم  
العرض فيه فيقوم غيره  
مقامه فان شرط عدم إبداله  
بطل العقد اما تعين نوع  
نحو السكيل بالنص عليه  
فهو شرط لان يغلب نوع  
او يعتاد كيل مخصوص فى  
حب مخصوص ببلد السلم  
فيما يظهر فيحمل الاطلاق  
عليه ولا بد من علم العاقدین  
وعدلين معهما بذلك كما  
ياتى فى اوصاف المسلم فيه  
(ولو اسلم فى) قدر معين من  
(ثمر قرية صغيرة لم يصح)  
لا حتمال تلفه فلا يحصل  
منه شيء (او عظمة صح فى  
الاصح) لان ثمرها لا ينقطع  
غالبا فالمدار على كثرة ثمرها  
بحيث يؤمن انقطاعه عادة  
وقلته بحيث لا يؤمن كذلك  
لاعلى كبرها وصغرها اما  
السلم فى كله فلا يصح قبل  
هذا انما يتناسب شرط  
القدرة لا شرط معرفة القدر  
ويرد بان هذا ذكر كالتمة  
والرديف اما بين الشرطين  
من التناسب (و) الشرط  
السابع (معرفة الاوصاف  
المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدین  
مع عدلين كما ياتى نخرج  
قولها مثل هذا) بخلاف  
ما لو اسلم اليه فى ثوب مثلا

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) اى أو يكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومغنى (قوله صح بعثك  
الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فان اجاز صدق البائع فى قدر ما يحويه السكوز لانه الغارم وقضية قوله  
من هذه انه لو قال له من البر الفلانى المعلوم له لم يصح ولعله غير مراد وانه جرى على الغالب وان المدار على  
كون البر معين كما دل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبض مافى الذمة اه ع (قوله كاسر) اى فى البيع عند  
ذكر الصبرة اه كرى (قوله اما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ولو اختلفت المكيال  
والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق اه قال ع ش قوله  
اشترط بيان نوع الخ قضيته انه لا يكفي ارادتهما الواحد منهما وهو قياس ما لو نوبنا قد امان نقود لا غالب فيها  
اه حجج فيما تقدم فى التحالف بعد قول المصنف او قدره او قدر المبيع تحالفا اه (بذلك) اى بقدر ما يسعه  
المسكيل اى الغالب او المعتاد اه ع ش ومثل المسكيل الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) الى قوله  
واعترضه فى المغنى الا قوله قيل وقوله وبود الى المتن وقوله للعاقدین الى نخرج والى قول المتن والاصح فى النهاية  
الا قوله ويعلم الى المتن (قوله من ثمر قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلها اه مغنى قول المتن (لم يصح) وظاهر  
كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال هو كذلك نهاية ومغنى (قوله انقطاعه) اى القدر فيه كما هو  
ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول  
المتن (او عظمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر او يكفي الاتيان بمثله احتمالا لان للامام والمفهوم من كلامهم  
الاول اى التعين اه مغنى زاد النهاية وعليه لواتى بالاجود من غير تلك القرية اجبر اى المسلم على قبوله فيما  
يظهر اه قال ع ش قوله فيما يظهر قضيته أنه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساويا لثمر القرية المعينة  
من كل وجه قال فى شرح العباب محل عدم اجباره على قبول المثل ان تعلق بخصوص ثمر القرض للمسلم  
كنضجه او نحوه والا جبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حيثئذ فرق  
بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامه من تعين ثمر القرية لالا ان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به  
دون غيره وذلك لا ينافى الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض بتعلق بثمر القرية اه (قوله اما السلم فى كله)  
اى من غير اعتبار كيل او وزن كان يقول أسلمت اليك فى جميع ثمر هذه القرية لانه يصير مسلما فى معين اه  
ع ش ويظهر ان المراد لا يصح السلم فى ثمر نحو قرية كله مطلقا لتعذر معرفة قدره ولانه لا يؤمن انقطاع بعضه  
بنحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاه المغنى الى الزركشى واقره (قوله هذه) اى مسئلة المتن المذكورة بقوله ولو  
اسلم فى ثمر قرية الخ اه ع ش (قوله انما تناسب شرط القدرة) اى على التسليم لانه يوجب عسرا اه مغنى  
(قوله شرط القدرة) ويمكن ان يوجه بان ذكرها هنا لمناسبة مسئلة تعيين المسكيل المذكورة بجامع ان علة  
البطلان فيهما اجتماع التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل اه سم (قوله  
معرفة القدر) اى الذى الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) اى شرط القدرة  
على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولها) اى المتعاقدین عبارة النهاية ولو اسلم اليه فى  
ثوب كهذا او صاعر كهذا لم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح اى لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

اه (قوله واما تعين نحو السكيل) عبارة شرح الروض ولو اختلفت المكيال والموازين والذرعان فلا بد  
من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه كما فى اوصاف المسلم فيه اه (قول  
المصنف او عظمة صح فى الاصح) قال فى العباب وهل يتعين او يكفي مثله فيه تردد اه قال فى شرحه اى  
احتمالا لان للامام وظاهر كلامهم الاول نعم ينبغى أن محله ان كان له فى الامتناع من المثل غرض ولا أجبر  
على قبول المثل لان الامتناع منه حيثئذ عناد اه وقوله مثله خرج الاجود فيجب قبوله اخذا بما تاتى (قوله  
قيل هذا انما يتناسب شرط القدرة الخ) يمكن ان يوجه بان ذكره لمناسبة مسئلة تعيين المسكيل المذكور  
بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل  
(قوله معرفة القدر) الذى الكلام فيه وقوله ويرد يتأمل

ووصفه ثم قال أسلمت اليك فى ثوب آخر بتلك الصفة فانه يجوز ان كانا ذكرين لتلك الصفات

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينصبط بها المسلم (١٩) فيه و) يختلف

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أى بين قولهما مثل هذا وقولهما بتلك الصفة (قوله وهي) أى الإشارة إلى العين (قوله) إذ لا يخرج عن الجمل به) أى المسلم فيه (الابتداع) أى بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه ع) (قوله) بخلاف ما يتسامح (الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسياق محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله) كالسكر والسمن) ومع ذلك لو شرط وجب العمل به اه ع) (قوله وما الاصل (الخ) أى وبخلاف ما (الخ) وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله) واعترضه) أى قوله وما الاصل عدمه اه رشیدی (قوله) صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) أى وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من التوبة والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فإذا اختلفت البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط التوبة وجب قبول الثيب إذا احضرها وقياس ما سمن وجوب قبول الاجودانه لو احضره البكر وجب قبولها ولا نظر لكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف التله لان المذار على ما هو الاجود عرفا ه ع) وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول البكر (قوله ويصح) الى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله) ويصح شرط كون نه زانيا او سارقا (الخ) أى فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير بمشرطه اه ع) (قوله) او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه ووقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطر ما (الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقته من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارة و فرقا بينهما صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشي بل هذا الفرق صحيح إذا حصل ان الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقة ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فهو كالسلم في العبد المعيب لانها اوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغناء ونحوه لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكاسب فلم يصح كماله في عيشه شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظور أى بالة الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردي بالجواز فيما إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشیدی وفي المغنى مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرهما) هل يقرأ بالخاء المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشیدی صريح في الثاني (قوله حينئذ) أى حين العقد (قوله) فلا يكفي (الخ) عبارة النهاية فلا يكفي ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كننا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال ع) قوله صح على ما قاله الاسنوى هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوى عميرة ولم يتبعه سم اه اقول وايضا جزم المغنى بالصحة وقال الاسنوى (قوله ان هذا) أى قوله على وجه لا يؤدى (الخ) (قوله) بمعناه (الخ) أى الشرط المذكور (قوله السابق) أى في اول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينصبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشیدی تفريع على اشتراط معرفة الاوصاف اذ ما لا ينصبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذى لا ينصبط) عبارة النهاية والمغنى التي لا تنصبط اه (قوله مع عدم منعه (الخ) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشیدی قضيته

(قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية أو عوادة قال في شرحه ووقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف) وذكرها في العقد نعم توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كننا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له بنات وقال لا خرز وجنتك بنى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م) (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود (د) فرع) ع) في شرح الروض من المختلط الذي

و فرقا بينهما وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قليل ير

فانه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود كما يصرح به قولهم لا يصح بيعه للجبل بالمقصود منه وهو اللبن ( ومعجون ) مركب من جزأين أو أكثر ( وغالية ) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور ( وخف ) ونعل مركبين من بطانة وظهارة وخشولان العبارة لا تنفي بذكر انعطافاتها وأقدارها ومن ثم صح كما قاله السبكي ومن تبعه في خف أو نعل مفردان كان جديدا من غير جلد كثوب مخيط جديد لا ملبوس ( وترياق ) بفوقية أو دال أو طاء مهملة ويجوز كسر أوله وضمه ( مخلوط ) بخلاف النباتات أو الحجر ( والاصح صحته في المختلط ) بالصناعة ( المنضبط ) عند أهل تلك الصناعة المقصود الأركان كما باصله ( كعناب ) من قطن وحرير ( وخز ) من ابريسم ووبرا و صوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من اجزائه على المعتمد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن ( و ) في المختلط خلقة أو بغير مقصود لكنه من مصلحته فن الثاني نحو ( جبن و اقط ) وما فيهما من الملح والانهفة

أى قول حج مع عدم الخ أن الخاط بغير المقصود اذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى خلافه على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة الأذرعى في قوته فرغ لا يجوز السلم فيما خالطه ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان أو غيره انتهى وما ذكره هو قضية الفرق الآتى اذ الضمير في كلامه يرجع الى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه ( قوله ) وانما سبب الخ هذا التوجيه يقتضى بطلانه في مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالمختلط بالماء وقوله وفرقوا الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية في شرح واخل تمرأوزيب ولا يصح في حامض اللبن لأن حموضته عيب الا في خيض لاما فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالخوض لانها مقصودة واللبن المطلق يحمل على الخلو وان جف اه ( قوله بان ذاك ) أى الخل ( قوله عنه ) أى الماء ( قوله ) ومثله المصل هل هو في مطلقه أو المختلط منه بالماء ينبغي ان يأتي فيه ما يتحرر في الخيض اخذ من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى أى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن بالدقيق اه ( قوله قيل يرد الخ ) أى على مفهوم المتن اه رشيدى ( قوله لا يصح بيعه ) أى ولو بالدرهم اه ع ش ( قوله من دهن الخ ) أى دهن بان اه ع ش ( قوله ) عطف على مسك وعنبر ( قوله بالصناعة ) الى قوله لكن قيل في النهاية الا قوله وعليه الى المتن ( قوله من قطن وحرير ) أى وهو مركب من قطن الخ نهاية ومغنى ( قوله مفرد ) مقابل المركب أى متخذ من شىء واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم الجلد اه كردى ( قوله من غير جلد ) أما منه فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اه ع ش وفى سم ما يوافقه قول المتن ( وترياق ) قال القاضى أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات ولبن لآتان ونص عليه فى الام قال الأذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى ( قوله ) ويجوز الخ ) أى فى اللغات الثلاث كسر أوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف فى دقائمه ويقال ايضا ذراق وطراق اه مغنى أى بكسر أوله والتشديد ع ش ( بخلاف النبات أو الحجر ) عبارة شرح الروض فان كان نباتا أو حجرا جاز السلم اه سم وعبارة النهاية والمغنى واعتز بالمخلوط عما هو نبات واحد أو حجر فيجوز السلم فيه ولا يصح السلم فى حنطة مختلطة بشعير ولا فى أدهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خلطها بشىء من ذلك اما اذا روج سمسمها بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعير أى وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرشم احضر له مختلطا بشعير وجب قبولها ان قل الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين السكيلين وبقى ما لشرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم ام يبطل لانه يؤدى الى غرة الوجود قديسا على لحم الصيد بموضع العزة فيه نظروا الاقرب الثانى للعللة المذكورة لان يقال ان هذا مما لا يعز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان قد رايسير بالفعل الصحة هى الاقرب اه ع ش وهى أى الصحة الظاهر ( قوله نعل ) الى قوله لكن قيل فى المغنى الا قوله عليه الى المتن ( قوله علم العاقدين ) أى وعدلين فيما يظهر اه ع ش ( قوله بالظن ) أى للعاقدين اه ع ش ( قوله فن الثاني ) أى المختلط بغير مقصود الخ ( قوله نحو جبن ) والسّمك المملح كالجبن نهاية ومغنى واسنى قول المتن ( واقط ) ( فرع ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه قبل يصح فى المختلطة بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة مر اه سم على حجج ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اه ع ش ( قوله والانهفة )

لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى ( قوله من غير جلد ) بخلافه من جلد قال فى شرح الروض قال السبكي فان كان من جلد ومنعنا السلم فيه وهو الاصح امتنع مر ( قوله بخلاف النبات أو الحجر ) عبارة شرح الروض فان كان نباتا أو حجرا جاز السلم فيه ( قول المصنف واقط ) قال فى الروض وسمك مملوح لا الادهان المطيبة فان تروح سمسمها بالطيب لم يضر انتهى ( فرع ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى قبل يصح فى المختلطة بدقيق الارز فيه

ن مصالحهما لكن قيل يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه يحجب بان هذا تفاوت سهل غير هائل فقام ينظروا اليه قبل لا بد من وهى



تقييد الجنب بالجديد لمنعه في القديم والعتيق كما نص عليه في الام وعلاه بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم  
متقدمون اه وفيه نظر فسياتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا لا (٢١) ان يفرق

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهملة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل  
غير اللبن فاذا اكل فكرش وجمعها انافع ويجوز في الجنب السكون والضم مع تخفيف النون وتشديدها  
والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه)  
اي السلم اي لكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما ياتي لمجرد التخيير في التعبير  
(قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجنب القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغنى  
فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى  
او علف معين بنوعه ويذكر في السمن انه جديد او عتيق ويذكر طراوة الزبد وضدها ويصح السلم في  
اللبن كيلا ووزنا ويوزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويذكر نوع الجنب وبلده ورطوبته  
ويبسه الذي لا تغير فيه اماما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجنب القديم  
والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المسكيات يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ  
اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في  
المسكيات قال عرش قوله كالزبد واللبن في المصباح اللبام موز وزان عنب اول اللبن عند الولادة قال ابو زيد  
واكثر ما يكون ثلاث جلبات واقله حلبة في النتائج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية  
والمغنى كما س (قوله ومن الاول) الى قوله وان ارد في النهاية والمغنى (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة  
(قوله ايضا) اي كالجنب والافط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف  
المختلط فالمختلط مسلط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط و ظاهره ان ليس  
كذلك اه رشدي وقد يقال المراد على المختلط المعهود اي المقيد بكونه بالصنعة ومقصود الاركان فلا  
إشكال (قوله لا اختلاف) ولان ملح به يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشتموني الحاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى  
(قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شيء (قوله اذ لا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حالا وكان المسلم  
فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كافي الاستقصاء اه معنى اذ النهاية وفيه نظر لا يخفى اه  
قال عرش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على صح بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم  
الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانصه وكلام الباقرين يدل  
على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفر دخاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود والتنازع  
المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا  
اقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) اي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول المتن (كاللؤلؤ الكبار) اطلاقهم  
لنحو اليواقيت وتقييدهم اللؤلؤ بالكبار يقتضى الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو اليواقيت  
صغار اطلب للدواء فقط فينبغي ان يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواء هما فهو ما  
وفرق بينهما بانه اذا فرط في الصغير قيل كبار مشددا واذالم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال  
بالتشديد والتخفيف كما في المختار فيهما اه عرش قول المتن (واليواقيت) وغيرهما من الجواهر النفيسة  
نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار وقد ذلك اثناعشر شعيرة اه عرش (قوله  
بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كما مر ولا يصح في العتيق لشدة اختلافه كما قال الماوردي بخلاف

نظر ويحتمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عب نعم لو اسلم حالا في موجود عند  
المسلم اليه بمحل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقرين يدل على ضعفه وان العبرة بما من  
شأنه لا بالنظر لفر دخاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود والتنازع المسبب عنه اشتراط عدم  
عزة الوجود اه وبما يشكك عليه انه لو عين مكيا لا غير معتاد فسد وقياس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلم

(واليواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفا مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير  
أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمينهم اما الان فهد

البورقانه لا يختلف ومعبارة الوزن اه معنى ( قوله فلا يصح السلم فيه ) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا للمعنى كما مر انفا ( قوله لعزته ) أى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم ( قوله صفاتها ) أى الجارية ( قوله كزنجية ) بفتح الزاى وكسرها انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات المعبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن ( واختها الخ ) راجع لما زاده الشارح بقوله وبهيمة الخ ايضا قول المتن ( واختها ) أى ولو كان ذلك فى محل بكثير وجودهما فيه اخذ من قوله مر لندرة اجتماعهما الخ عبارة شيخنا الشوبرى على المنهج قال فى الايعاب بعد كلام قررته واعلم انه لا فرق فى ذلك ايضا بين ليدكثر فيه الجوارى وأولادهم بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جملا للنص بالمنع على بلد لا يكثرفيه ذلك انتهى اه ع ش ( قوله مثلا ) أى وعنتها او خالتها او شاقه وسخنتها بناية ومعنى ( قوله لا العقيق ) أى فلا يصح السلم فيه اه ع ش ( قوله لا اختلاف احجاره ) أى العقيق ( فرع ) ( قوله غير الحامل ) اسقطه النهاية وقال ع ش قوله فى الحيوان أى كلا او بهضا قال حج غير الحامل اه وامله لعزته الوجود بالصفة التى بذكرها كما سرفى تعليل المنع فى جارية وبنتها وانه بالتخصيص على الحمل صيره مقسودا فاشبهه بالمواليعا وحملها وهو باطل اه عبارة المغنى لا فى الحيوان الحامل من امه او غيرها لانه لا يمكن وصف مافى البطن اه ( قوله لثبوته ) إلى قوله ويظهر فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله على مافى كثير من النسخ الخ ايضا ( قوله نص الخ ) عبارة النهاية والمغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قيس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اه ع ش ( قوله امر عمر و الخ ) كذا فى المغنى وعبارة النهاية امر عبد الله بن عمر والنخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حج فيحتمل انه سقط من القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ ابى داود عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز جيشا فنذرت الابل فامرته ان ياخذ من قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين أى من ابل الصدقة انتهى اه فالبعير رأس المال والبعير أن مسلم فيه أى ياخذ من ابل الصدقة بعير او يرد بعيرين عما سيغنمه ( قوله وهذا سلم ) انما يظهر كونه سلمه على معتمده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم وبمكن الجواب بان المراد انه سلم اما حقيقة او حكما ويشعر به قوله لا فرض النخ فانه جعل علة كونه لا فرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقبلهما السلم يقبلهما البيع اه ( قوله او خطائى ) بتخفيف الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركى اه بحجى مى وقال السيد عمر قوله كرومى او خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركى للرومى ولا فى اصل الروضة جعل الرومى صنفامقابلا للتركى ومثل الاذرعى لقسمى التركى بالخطائى والمغنى اه ( قوله أى النوع ) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شر المنهج ان الضمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم قول المتن ( ويصف بياضة ) قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجهان اه اقول وينبغى ان يكون الارجح الجواز يكتفى ما ينطلق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضة بسمرة لان المراد منها الحمرة اه ع ش ( قوله او الصنف ) عطف على النوع ( قوله كالزنج ) مثال للمصنف قال البجيرمى بفتح الزاى وحكى كسرها ع ش وفى المضاحح الزنج طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن ( وذكرته وانوته ) أى احدهما فلا يصح فى الخنثى نهاية ومعنى قال ع ش أى وإن اتضح بالذكورة اذرة وجوده وعليه فلو سلم اليه فى ذكر فجاءه بخنثى اتضح بالذكورة او عكسه فجاءه بانثى اتضح انوثته لم يجب قبوله لان اجتماع الاثنين يقلل الرغبة فيه ويورث فى جارية واختها أو ولدها إذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء ( قوله لعزته ) أى بالصفات التى تطالب للزينة ( قول المصنف رجارية واختها ) قال فى الروض وكذا حامل وشاة ضرع ( قوله أى النوع ) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته (وجارية) وبهيمة كاوزة او دجاجة على الاوجه وان قلت صفاتها كالزنجية ( واختها او ولدها ) مثلا لندرة اجتماعهما مع الصفات المشتركة وانما صح شرط نحو السكتا بة مع ندرة اجتماعها مع تلك الصفات لسهولة تحصيلها بالتعلم ويصح فى البلور لا العقيق لا اختلاف احجاره ( فرع يصح ) السلم ( فى الحيوان ) غير الحامل لثبوته فى الذمة قرضا نصا فى الابل وقياسا فى غيرها وتصحيح الحالكم النهى عن السلف فى الحيوان مردود بانه لم يثبت وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر عمر و بن العاصى رضى الله عنه ان ياخذ بعيرا ببعيرين الى اجل وهذا سلم لا قرض لانه لا يقبل تاجيلا ولا زياذة ( ويشترط فى الرقيق ذكر نوعه كتركى ) او حبشى وصفته المختلف كرومى او خطائى ( و ذكر ) لونه أى النوع ان اختلاف ( كايض ) واسود ( ويصف بياضه بسمرة أو شقرة ) وسواده بصفاء او كدرة اما إذا لم يختلف لون النوع او الصنف كالزنج فلا يجب ذكره ( و ذكر ) ذكرته وانوته

وثيابه وبكارتها والواو في هذا هي ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد ينما يأتي بمعنى أو (٢٣) (وسنة) ك

نقصا في خلقته اه (قوله وثيابه وبكارتها) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى وينبغي تقييده بالأنثى وعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الثيابة والبكارة أي اجمعا اه عش (قوله ونحوه) بالجر عطفًا على هذا (قوله ان تقدم) أي الاحتلام بالفعل (قوله وإلا) أي وإن لم يتقدم الاحتلام على الخمسة عشر و (قوله فهي) أي الخمسة عشر أي فيحمل إطلاق محتم عليها وفي المغنى وشرح الروض مانصه قال الأذرع والظاهر أن المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فإن عشرين سنة محتم اه وعبارة النهاية أو محتم أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم يرضيا) غاية (قوله فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتم في العقد وإن التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا يتأتى في كلام الشارح م كالاذرع وإلا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب أن يكون المراد في كلام الشارح م أنه لا بد من النص في العقد على أحد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن أن يكون المراد من كلام الشارح م كالاذرع أنه يصح إطلاق محتم وأنه لا يجب إلا قبول ابن تسع فقط أو من هو في أول عام احتلامه بالفعل أي فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز أن الشارح م كالاذرع أراد بقوله أي أول عام احتلامه بالفعل أو وقته مجرد التردد بين الأمرين اه رشيدى (قوله ما زاد الخ) الأولى هنا وفي قوله مانقص الخ التعبير بمن (قوله ولم يحتمل) جملة حالية عما نقص (قوله أو بلوغ خمسة عشر) صريح في إطلاق المحتم حينئذ حقيقة وقد يتوقف في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بلا احتلام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) أي غير الخمسة عشر مما زاد عليها أو نقص عنها ولم يحتمل بالفعل (قوله وفي ذنبك) أي الضرب والاحتجاب (قوله أي قامته) إلى قوله ويقبل في النهاية والمغنى (قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المغنى لافي النوع والذكورة والأنثى فلا يقال فيها على التقريب اه (قوله تحديد) أي بلا زيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن إن كان بالغًا وإلا فقول سيده البالغ العاقل المسلم أن علمه وإلا فقول النخاسين أي الدلائل بظنهم اه وكذا في المغنى إلا قوله البالغ العاقل المسلم قال عش وقضية قول حج العدل أي العبد الكافر إذا أخبر بالاحتلام لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم أنه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لما لا يعرف ذلك إلا منه قبل يعني بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدا لا انتبى بالمعنى وهو ظاهر اه عبارة الأيعاب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نصفًا وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم لأنه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمي إلى الجمع بقوله أي العدل ذنبه اه وهو حسن (قوله وإلا فقول سيده) ظاهره أن السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولفه غير مراد وحينئذ يمكن تقرير الشارح م بما حاصله أن يعتمد قول الرقيق إن كان بالغًا وأخبره أو وجد ذلك بأن كان غير بالغ أو بالغًا ولم يخبره أو السيد ولكنه يقتضى أنه إذا تعارض قول العبد وقول السيد قدم قول العبد وهو محل تأمل أن ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولد عنده وأدعى أنه أرخ ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند إليها بل قال كذا ولم يزد ثم رأت في شرح العباب للحج ما يصرح بالأول أي تقديم خبر العبد عند التعارض اه عش قول الممتز (ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئًا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على أقل الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه عش (قوله يعملون جفن العين) أي كالكحل من غير اكتحال نهاية ومغنى قول الممتز (ونحوهما) أي ولكن يسن ذكره خروجه من الخلاف وقياس على ذكر مفاجع الأسنان ومما معد الآتي بالأولى اه عش (قوله وتكلم الخ) أي وثقل الأرذاف نهاية ومغنى (قوله ورقة خضر) وهو وسط الأسنان اه كردى (قوله وملاحظة) هي تناسب الأسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الأعضاء اه عش (قوله

في لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمان (قوله والمراد احتلامه) الذي شرح الروض قال الأذرع والظاهر أن المراد به أول عام الاحتلام أو وقته وإلا فإن عشرين سنة محتم انتهى (قوله أو بلوغ خمسة عشر) ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لأن المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر الكحل) بقتحتين وذو ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدراجه ورقة خضر وملا

لا يجب التعرض هنا لكونه  
خلأ أو خصيا وعليه فلا  
يلزمه قبول الخصي لأن  
الخصاء عيب كما مر وبه  
يفرق بين هذا وما يأتي في  
اشتراط ذكره في اللحم  
لأنه ليس عيبا ثم مع اختلاف  
الغرض به (والأنوث والسن  
واللون) إلا الألبق إذ  
لا يجوز السلم فيه لعدم  
انضباطه (والنوع) والصفة  
ان اختلف كبخاتي أو  
تركي في الخيل وكعصرى  
أو رومى في البقية ويجوز  
من نعم أو ماشية نحو طى  
عما العادة كترتهم ولا  
يجب هنا ذكر القدر وقبل  
يجب وانتصر له الأذرعى  
وغيره ولا وصف اللون  
لكن يسن فى نحو خيل  
ذكر غرة ونحو جيل (وفي  
الطير) والسماك ولحمها  
(النوع والصغر وكبر الجثة)  
أى أحدهما ولون طير لم  
يرد للأكل وكذا سنه  
ان عرف وذكرته  
وأنوته إن أمكن التمييز  
وتعلق به غرض وكون  
السماك نهريا أو بحريا  
طريا أو مالحا (وفي  
اللحم) من غير صيد  
طير ولو قديدا ملحسا  
(لحم بقر) عراب أو  
جوا ميس

بأهملها) أى الرقيق إذ المقصود منه الخدمة لا التمتع فى الغالب اه ع ش (قوله لا يجب التعرض هنا) أى  
فى السلم فى الحيوان رقيقا وغيره اخذا من قوله لان الخصي الخ اه سم (قوله كما مر) أى فى البيع (قوله اشتراط  
ذكره) أى ذكره كونه خلأ أو خصيا (قوله فى اللحم) أى فى السلم فيه (قوله إلا الألبق) وفاقا للمغنى وقال النهاية  
قال الأذرعى والاشبه الصحة ببلد يكسر وجودها فيه ويكفى ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اه ويمكن  
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة فى ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه ع ش قوله اسم ابلق فى  
المختار ابلق سواد وبياض وكذا البقرة بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي ان يلحق بالابلق ما فيه حمرة  
وبياض بل يحتمل ان المراد بالابلق فى كلامهم ما اشتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله  
والاشبه الصحة معتمد فى سم قوله إلا الألبق قال فى شرح الروض بخلاف الأعفر وهو الذى بين البياض  
والسواد اه ع ش (قوله كبخاتي الخ) مثال للنوع وفى النهاية والمغنى عطا على ذلك او من نتاج بنى فلان وبلد  
بنى فلان وفى بيان الصنف المختلف ارحبية او مهربة اه (قوله وكعصرى الخ) او من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة  
نهاية ومغنى (قوله فى البقية) أى فى البغال والحمير والبقرة والغنم قال المغنى وكذا الغنم فيقول تركى او كرى اه  
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز ان يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ بما  
مر فى تمر القرية ان المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فيصح ولا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا وثم  
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصري وفى سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله عما العادة كترتهم) أى لثلاث  
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى فى الماشية (ذكر القدر) وفاقا للمغنى وخلافه لنهاية حيث  
قال بعد ذكر كلام الأذرعى ما غيره مانصه فعلى هذا يشترط اى ذكر القدر فى سائر الحيوانات وهو المعتمد اه  
(قوله فى نحو خيل) عبارة المغنى فى غير الابل اه (قوله اى أحدهما) أى الصغر والكبر إلى المتن عن النهاية  
والمغنى (قوله سنه) أى الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق اه مغنى زاد سم عن شرح  
الروض والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة كفى الغنم اه (قوله نهريا) أى من البحر الحلو  
و (قوله او بحريا) أى من البحر المالح اه ع ش (قوله طريا او مالحا) قال البجيرمى ليسا متقابلين بل الطرى  
يقال له القديد والمالح يقال له غير المالح اه وفى النهاية والمغنى ولا يصح السلم فى النحل وان جوزنا بيعه كما بحثه  
الأذرعى لانه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزن اه قال ع ش واما النحل بالخاء فالظاهر صحة السلم فيه  
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول اسلمت اليك فى نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التى ذكره ومن  
الصفة ان يذكر مدة ثباتها من سنة مثلا اه قول المتن (وفى اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه فى كونه مذكى  
او غيره صدق المسلم عملا بالاصل مالم يقل المسلم اليه انا ذكته فيصدق وسيأتى فى كلام الشارح م فى الفصل  
الآتى ع ش (من غير صيد) إلى قول المتن وفى الثياب فى النهاية إلا قوله والفرق إلى ويجب (قوله من غير صيد)

صريح فى اطلاق المختل حينئذ حقيقة وقد يتوقف فى شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بالاحتلام  
فليس اجمع (قوله انه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر اتفاق هذا بالماشية لكن ينبغى جريانه فى الرقيق  
ايضا اخذا من قوله لان الخصاء عيب (قوله إلا الألبق) قال فى شرح الروض بخلاف الأعفر وهو بين  
البياض والسواد اه (قوله كبخاتي أو عراب) أو من نتاج بنى فلان لم يعز وجوده أو بلد بنى فلان  
كذلك وفى بيان الصنف المختلف ارحبية او مجيدية لاختلاف الغرض بذلك اما إذا عز وجوده كان نسب إلى  
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره فيما مر فى ثمرستان اه ثم قال عن الروضة وما لا يبين نوعه  
بالإضافة إلى قوم يبين بالإضافة إلى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه ان عرف) قال فى شرح الروض  
ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج إلى ذكر الجثة كفى الغنم وما قالوه من  
ان ذكرها إنما اعتبر لان السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال  
فى الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما فى لحم الصيد اه وذكر فى الروض وشرحه  
اولا مانصه ويذكر موضع اللحم فى كبر من الطير او السمك كالغنم وهذا محله فى الفصل الآتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصام والعلف ونحوهما في لحم الصيد اهـ وذ كر في الروض وشرحه او لا مانصه ويذكر موضع اللحم في كثير من الطير او السمك كالغنم وهذا محله في الفصل الا في انتهى اه سم قول المتن (او ضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف ايض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اه كردي (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت الشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمها وضعفت اه قامول ش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم اه قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمّن والزبد ويذكر في السمّن انه جديد او عتيق انتهى اه سم بجذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغنى مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والا قرب الا كنفاء بالجذعة اذا جذعت قبل تمام السنة وفي وقت جرت العادة باجذاع مثلما فيه لان عدوله عن التقدير بالسنة قرينة على ارادة مسمى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبلها وكذا بعد ما لم تنقل الى حد لا يطاق عليها جذعة عرفا اه ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتمل (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضها ببعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعية وان كانت في غاية السمّن وهو كذلك وان قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها نهاية ومعنى (قوله من علف يؤثر الخ) عبارة للمغنى ولا يكتفى في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى ما بلغ يؤثر في اللحم كما قاله الامام واقراه اه (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت لحمهما عندهم اه ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيمكن ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيره بما ياتي اه (قوله ذكر احدهما) ان كانت هذه عبارة فضمير التثنية عائد الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلها باقية الاوصاف ويحتمل ان عبارة احدهما ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارة توافية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجرى فيما يعتبر في الثمار والحبوب وغيرهما اذا لم تختلف ببدا ولا فيحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اه رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تاتيها فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمه النوع وصغر الجثة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اه وفي سم والرشيدى عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذكر في لحم غيره الا الخصى والعلف والذكورة والانوثة لان امكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعني في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جار حقه وانها فهد مثلا وكتب اه سم (قوله نزع) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبوله اطلاقا عليها لحم او لا اه ع ش (قوله كمطن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبارا هنا ايضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمّن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لبن صغيرا وكبير قال الاذرعى ولم ار من ذكره ولون السمّن والزبد لا اللبن ويذكر في السمّن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذكر في لحم غيره الا الخصى والعلف وضدهما والذكورة والانوثة لان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحبة او سهم او جار حقه وانها فهد مثلا او كلب (قوله لا شرط نزع نوى اي

غن غيره (والطول والغرض والغاظ (٣٦) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافة) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض

المتن وفي الثمر في النهاية لا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المعنى لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز  
في الخبر الى المتن (قوله عن غيره) اي عن البلاد والجنس اه معني (قوله قد يستعمل) اي مجازا ثم هذا  
التعبير صريح في ان التفريق في الاصل وفي ع ما نصه قول المصنف والرقه هو موافق ما نقل عن الشافعي لكن  
في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ اه ع ش (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) اي والغليظ موضع  
الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما مخصوصان بغير الابريسم لانه لا يكون إلا ناعما اه  
كردى أي بعد الطبخ وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمعنى كما يأتي (قوله في نحو حرير)  
كالقز (قوله واطلاقهم) اي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (بحمول الخ) وليتأمل ما ذكره في القطن  
حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم إلا ان يقال انه نوعان اه ع ش اقول وهو المشاهد  
عبارة المعنى (تنبيه) سكنت الشيوخ تبعاً للجزم وعن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال  
الأذري وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقز والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه أبيض ومنه أشقر  
خلقة وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيم بذلك اه وجوابه ما مر في الدعج ونحوه اه اي من أسامح الناس  
بأهماله (قوله علي ما لا يختلف) اي لو ناقول المتن (ومطلقة) اي الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف  
الغرض به لم يجب قبوله اه سم عبارة ع ش اي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه  
(لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلي بالنار وان يكون بغير دواء فان تأثير النار واخذها من قواه غير منضبط  
بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالشمائل ذلك فيما يظهر اه ع ش (ان احاط بهما الوصف)  
بأن ضبطها طر لا وغرضاً وسعةً أو ضيقاً اه معني (قوله وعليه) أي على هذا التفصيل (في ذلك) اي فيما ذكر  
من القيم والصراويل (قوله بعددقه) اي ونفضه لا قبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونوعته او  
خشونته رفته او غلظه وعفته او حدائنه ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومعني قال ع ش وفي سم ما يوافقه  
قوله اي ونفضه اي من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل نفضه بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه لان  
البيع يغتمد المعايير بخلاف السلم اه (قوله الصنيع ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمعني ما يصنع به وكونه  
في الشتاء والصيف اه قول المتن (والاقيس) اي الا وفق بالقياس على القواعد الفقهية اه ع ش (قوله لان  
الصنيع الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت في مصبوغ بعد  
النسج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه ع ش عن سم علي منهج عن الطبري ويؤخذ منه  
ان ما لا ينسد بصبغة شئ من فرجه كما هو المشاهد في بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبرة)  
والخبرة كالعنبر ديماني موشى مخطوط والجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كفلس برودينية يعصب غزها  
اي يجمع ويشد ثم يصنع وينسج فيأتي موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه صنيع وقيل هي برود  
مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت اه سم (قوله حمله) اي قول شارح قول المتن (لونه)  
كأبيض واحمر اه معني قول المتن (وبلده) اي كبصرى او مدني قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) اي  
احدهما لان صغير الحب اقوى واشد نهية ومعني قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما  
نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه معني قال ع ش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بضم التاء  
وفي شرح المنهج بضم العين انتهى عميرة وفي المصباح بفتح العين وكسرها اه وكلام القاموس يفيد انه  
بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فيحتمل ان قول المحشى بكسر العين تحريف عن بضم العين وبدل عليه قوله  
مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفافه) الى قوله ومثله في النهاية لا قوله وواظها الى ويذكر وكذا في المعنى

(والرقه) وهي ضد هاهو هما  
يرجعان لصفة النسج فما  
هنا احسن مما في الروضة  
واصلها من اسقاطهم ما نعم  
قد يستعمل الدقيق موضع  
الرقيق وعكسه (والنعومة  
والخشونة) وكذا اللون في  
نحو حرير ووبر وقطن  
واطلاقهم محمول على ما لا  
يختلف من كتان او قطن  
(ومطلقة) عن ذكر قصر  
وعدمه (بحمل على الخام)  
لانه الاصل دون المقصور  
نعم يجب قبوله لكن ان لم  
يختلف الغرض (ويجوز)  
السلم (في المقصور) لا انضباط  
لا الملبوس وان لم يغسل  
لعدم انضباطه بخلاف  
جديد وان غسل ولو قيصا  
وسراويل ان احاط بهما  
الوصف ولا فلا وعليه يحتمل  
تناقض الشيخين في ذلك  
(و) يجوز السلم في الكتان  
لكن بعددقه لا قبله وفي (ما)  
صنيع غزله قبل النسج  
كالبرود) اذا بين الصنيع  
ونوعه وزمنه ولو نه وبلده  
(والاقيس محته في) الثوب  
(المصبوغ بعده) اي النسج  
كالغزل المصبوغ (قلت  
الاصح منه وبه قطع  
الجمهور والله اعلم) لان  
الصنيع بعده يسد الفرج  
فلا يظهر فيه نحو صفافة  
اورقة ويجوز في الخبرة  
وعصب الين ان وصفه  
حتى تخطيطه نص عليه في

الام وقول شارح الاعصب اليمين غلط فيه والاولى حمله على ما لا يضبطه الوصف  
(وفي الثمر) والزبيب (لونه ونوعه) كمدقلى أو برنى (وبلده وصغر الحبات أو كبرها وعتقه وحدائنه) وكون جفافه

إلا قوله والافى بلديختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا فان الاول ابقى والثانى اصنى اه مغنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين او نحو ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه مغنى زاد الا يعاب واذ اشترط العتق يقبل وجوبا ما يسمى عتيقا اه (قوله فى التمر المسكنوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومغنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه عش عبارة المغنى والربط كالتمر فيما ذكره معلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذر استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المنزوع نواها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه عش وتقدم فى الشارح خلافاه وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) اى فى شروطه المذكورة فبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض او احمر او اسود قال السبكى وعادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسدة مخالفة لنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه مغنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الادقة فيذكر فيها ما مرقى الحب الا مقداره ويذكر ايضا انه يطحن بر حال الدواب او الماء او غيره وخشونة الطحن ونعومته ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكسار وضده ويصح فى التبن قال الرويانى وفى جواز ه فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهن ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المزنى وقطع مجامع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت فى الذمة والافجھول ويصح فى البقول كالسكرات والبصل والثوم والفجل والسلق والنعنع والهندباء ونافذ كرجنسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السلجم والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابواب فيذكر نوع اصله وذكورته وانوثته لان صوف الاناث انعم واغتوا بذلك غن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا منقى من بعرو ونحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القز وفيه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز اما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لانضباطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومغنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى بلد يختلف بها (قوله لا يصح خلافا الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليا نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعيا (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحث صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكسار وضده نهاية ومغنى (قوله فى النخالة والتبن ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالاعرف مقدار ما تسع ويعتبر فى كيله ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث ينكس بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كيله من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة اوفى صفة ما يكال به تحالفا لان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر السلم فيه اه عش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذ اشترط العتق يقبل وجوبا ما يسمى عتيقا ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلا لكنه اى تقديرها احوط ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتيق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحملوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطال به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم (قوله وبحث صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكثرت تفاوتها فيه بالانكسار وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الرويانى وفى جواز ه فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدهن انتهى (قول المصنف جبلى اوبلدى) عبارة شرح

(الخ) عبارة النهاية ويصح في التبن فيذكر انه من تبن حنطة او شعير وكيلاه او وزنه اه (قوله) بمارعا (الخ) ماوجه اطلاق ان نور الفا كمة داء اه سيد عمر عبارة المغنى قال الماوردي فان النحل يقع على السكون والصعتر فيكون دواء ويقع على انوار الفا كمة او غير هافيكون داء اه (قوله) او دواء) قال الاذرعى وكان هذا فى موضع يتصور فيه رعى هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعد نهاية ومعنى قال عرش قوله وفيه بعد اى فلواتفق وجود ذلك فى بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله) اى ذكر الى قول المتن والظاهر فى النهاية (قوله) بل كل شىء (الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شىء وترك المطروح فيه بحاله لا يتغير اه عرش قول المتن (والمشوى) قال فى شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال الاذرعى والظاهر جوازها فى المسموط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير اه سم قول المتن (والمشوى) اى الناصب بالنار اه معنى (قوله) لو انضبطت ناره) اى نار ما اثرت فيه (قوله) او اظقت) سياق له مر ان المراد بالطاقة الانضباط فعطفه عليه للتفسير وعليه فلو بمعنى الواو لانها المستعملة فى عطف التفسير اه عرش (قوله) صح فيه) وفاقا للمغنى (قوله) على المعتمد) اى الذى صححه فى تصحيح التنبيه وان اعتمد فى الروض خلافاه اه سم (قوله) بضيقه) اى الربا (قوله) وذلك) اى ما انضبطت ناره اه عرش (قوله) وفانيد وقند) هو السكر الختام القائم فى اعساله كما فسر به الجلال السيوطى فى فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدى عبارة عرش قوله وقند نوع من السكر اه وعبارة الجبل الفانيد قيل عصا القصب وقيل شىء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (وقند) جزم به فى شرح الروض ومشى عليه البلقينى فى التدريب اه سم (قوله) نازع فيه) اى فى القند (قوله) انه متقدم) فى فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردى السلم فى القند ومقتضى ذلك انه مثلى اه سم (قوله) ودبس) بالكسر وبكسر تين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا ما يشمل عسل العنب (قوله) ولبا) بالهمز كعنب اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه فى تصحيح التنبيه وان اعتمد فى الروض خلافاه وفى شرح الروض فيذكر فى اللبا ما يذكر فى اللبان وانه قبل الولادة وبعد ها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولبا يومه وامسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب اه سم وقوله وانه قبل الولادة او بعدها منه يعلم ان تفسيره بانه اول ما يحلب المراد منه اول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عرش (قوله) وجص ونورة) اى كيلا ووزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

ومرعا لتكيفه بمارعا  
من داء كنور الفا كمة او  
دواء كالسكون (صيق او  
خريفى) لان الخريفى اجود  
(ابيض او اصفر) قوى او  
رقيق ويقبل مارق لحر  
لا لعب (لا يشترط) فيه  
(العق والحداثة) اى  
ذكر احدهما لانه لا يتغير  
ابدا بل كل شىء يحفظ به  
(ولا يصح) السلم (فى) كل  
ما تاثير النار فيه غير منضبط  
كالخبز (المطبوخ والمشوى)  
لاختلاف الغرض باختلاف  
تاثير النار فيه ومن ثم لو  
انضبطت ناره او اظقت صح  
فيه على المعتمد وفارق الربا  
بضيقه وذلك كمكر وفانيد  
وقند خلافا لمن نازع فيه  
زاعما انه متقوم ودبس مالم  
يخالطه ماء ولبا وصابون  
لانضباط ناره وقصد اجزائه  
مع انضباطها وجص ونورة  
ونيلة

المنهج ان يذكر مكانه كجبل ابلدى وبين بلده كحجازى او مصرى انتهى (قوله) ومرعا) ظاهره فى الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال فى شرح الروض قال الاذرعى والظاهر جوازها فى المسموط لان النار لا تعمل فيه عملا له تاثير انتهى (قوله) على المعتمد) الذى صححه فى تصحيح التنبيه وان اعتمد فى الروض خلافاه (قوله) وقند) جزم به فى شرح الروض ومشى عليه البلقينى فى التدريب فقال عطف على ما يصح السلم فيه وفى السكر على النص وفى القند صرح به الماوردى وفى فتاوى العراق الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتميز ويختلف جودة ورداءة بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كما ذكره اهل الخبرة بذلك وهو داخل فى عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردى السلم فى القند ومقتضى ذلك انه مثلى انتهى قال السيوطى فى فتاويه وما جزم به فى صدر كلامه فهما عن الاصحاب هو المتجه وبه يفتى وليست المسئلة مصرحاً بها فى كلام الشيخين الا انها داخله فى عموم منعها السلم فيما طبخ ويزيد على السكر غررا بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلا وتارة كثير باختلاف السكر فان هذا الفرع معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطى لما سئل هل يجوز السلم فى السكر الختام القائم فى اعساله فسر به بالقند وذكرك فيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراق (قوله) ولبا) قال فى شرح الروض واللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعاً انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه فى تصحيح التنبيه وان اعتمد فى



وزجاج وماء ودوخم وآجر وأواني خزف انضبطت كما يعلم بما يأتي (ولا يضر تأثير الشمس) (٢٩) أو

وماء ورد أي خالص بخلاف المغشوش ومثله أي ماء الورد غيره من بقية المياه المستخرجة اه ع شر (قوله وآجر) أي كمل فضجه وظاهر أنه يشترط فيه ما يشترط في اللبن كما مر وفي سم عن شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل فضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لا اختلاف اه ع شر (قوله انضبطت الخ) وعلم مما تقرران مراد المصنف كغيره يكون نار السكر وتجوهر لطيفة انهما مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث ذنباية ومغنى (قوله في تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومغنى قال ع شر المتبادر منه أنه شمع العسل لأنه المعروف وينبغي أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنا ثم ان ظهر ان فضيلته تحيئة على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله أي السلم) أي قوله وفي نقد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أي محفورة بالآلة وقوله قيل قول الماتن (كبرمة) وهي القدر اه مغنى (قوله بها) أي بالعمولة (قوله وهذا) أي قوله معمولة قول الماتن (وجلد) أي على هيئته اه مغنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه فخطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفي ترجمة القاموس الطنجير فارتى معرب معناه القدر الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالحرير اه نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اه ع شر (قوله ونشاب) وهو سم عجمي اه كرى (قوله لعدم انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي ع شر في النشاب ما نصه أي باشتماله على الريس والنصل والخشب اه (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشئري والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما سر نهاية ومغنى قال ع شر قوله علي غير ما مرأى من المعمولة اه لعل الا صوب أي غير مختلف الاجزاء (قوله أقصاصة) جمع قصصة وهي القطعة اه كرى أي فأولج رد التخيير في التعبير وللتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والمدورة قد يغني عنه قوله مثلا (قوله ومحلة) أي الصحة في الاسطال (قوله لان خالطه غيره) أي كالمنوع من النحاس والروص اه مغنى قول الماتن (وفيما صاب منها) يذني بالشرط المتقدم بقوله ومحلة ان اتحاد الخ (قوله أو من اصلها) أي المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) أي الصحة فيما صاب منها (قوله بانضباط قولها) بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فواعل بكسر ها كعالم بالفتح وعوالم بالسكس اه ع شر (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دوق الخ عطفان علي في الاسطال أي ويصح في نقد بأن يجعل مسليا فيه (قوله لا مثله الخ) أي لان كان مثله أي نقدا (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما في كلامه من الركعة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المغنى ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين يغني ههنا لا سلام احدهما في الآخر ولو حالا وقضا في الجاس لتضادا احكام السلم والصرف لان السلم يقتضى استحقاق احد العرضين في الجاس دون الآخر والصرف يقتضى استحقاق قبضهم بافيه ويؤخذ من ذلك ان سائر المطعومات كذلك هذا ان لم ينو يا بالسلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالا وتقاضا في المجلس لان ما كان صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره اه وهو حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اه سم (قوله لم ينو يا به الصرف) وفاقا للمغنى وشرح الروض وخالفا للنهية عبارتها فلو لم يصح

الروض خلافا وفي شرح الروض وأما اللبا فذكر فيه ما يذكر في اللبن وانه قبل الولادة أو بعدها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولأبويه او امسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب انتهى (قوله وزجاج خالص بخلاف المغشوش (قوله وآجر) قال في شرح الروض نعم ويمتنع في الآجر الذي لم يكمل فضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردي عن أصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لا اختلاف اه ع شر (قوله في تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم في الشمع نهاية ومغنى قال ع شر المتبادر منه أنه شمع العسل لأنه المعروف وينبغي أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنا ثم ان ظهر ان فضيلته تحيئة على خلاف العادة لم يجب قبوله اه (قوله أي السلم) أي قوله وفي نقد في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أي محفورة بالآلة وقوله قيل قول الماتن (كبرمة) وهي القدر اه مغنى (قوله بها) أي بالعمولة (قوله وهذا) أي قوله معمولة قول الماتن (وجلد) أي على هيئته اه مغنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه فخطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفي ترجمة القاموس الطنجير فارتى معرب معناه القدر الصغير اه وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالحرير اه نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اه ع شر (قوله ونشاب) وهو سم عجمي اه كرى (قوله لعدم انضباطها) أي المذكورات في المتن والشرح وفي ع شر في النشاب ما نصه أي باشتماله على الريس والنصل والخشب اه (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشئري والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما سر نهاية ومغنى قال ع شر قوله علي غير ما مرأى من المعمولة اه لعل الا صوب أي غير مختلف الاجزاء (قوله أقصاصة) جمع قصصة وهي القطعة اه كرى أي فأولج رد التخيير في التعبير وللتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح في قطع الخ (قوله والمدورة قد يغني عنه قوله مثلا (قوله ومحلة) أي الصحة في الاسطال (قوله لان خالطه غيره) أي كالمنوع من النحاس والروص اه مغنى قول الماتن (وفيما صاب منها) يذني بالشرط المتقدم بقوله ومحلة ان اتحاد الخ (قوله أو من اصلها) أي المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) أي الصحة فيما صاب منها (قوله بانضباط قولها) بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجمعه فواعل بكسر ها كعالم بالفتح وعوالم بالسكس اه ع شر (قوله وفي نقد) وقوله الآتي وفي دوق الخ عطفان علي في الاسطال أي ويصح في نقد بأن يجعل مسليا فيه (قوله لا مثله الخ) أي لان كان مثله أي نقدا (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما في كلامه من الركعة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المغنى ويصح في الذهب والفضة ولو غير مضر وبين يغني ههنا لا سلام احدهما في الآخر ولو حالا وقضا في الجاس لتضادا احكام السلم والصرف لان السلم يقتضى استحقاق احد العرضين في الجاس دون الآخر والصرف يقتضى استحقاق قبضهم بافيه ويؤخذ من ذلك ان سائر المطعومات كذلك هذا ان لم ينو يا بالسلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالا وتقاضا في المجلس لان ما كان صريحا في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه يكون كناية في غيره اه وهو حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اه سم (قوله لم ينو يا به الصرف) وفاقا للمغنى وشرح الروض وخالفا للنهية عبارتها فلو لم يصح

قوالها وفي نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السام حيث لم ينو يا به الصرف لاحد النقيدين ف

ولو غير جنسة ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر وصوف وقطن وورق ومعدن وعظ وأدوية وبهار وسائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة) فيما يسلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقة) منهما (على الجيد) للعرف ويصح شرط أحدهما الا ردى العيب لعدم انضباطه ومن ثم لو أسام (٣٠) في معيب بغيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب قبول السام مالم يخالف به الغرض

والا شرط الاجودية لان اقصاها غير معلوم ويقبل في الجودة أقل درجاتها وفي الرداءة والاردية ما حضر لان طلب غيره عناد واستشكل شارح هذا بصحة سلم الاعمى قبل التمييز أى لانه لا يعرف الاجود من غيره ويرد بان ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكله فيه نعم الاشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقدن في الصفات فلو أورد عليه لا صاب ويحاج بان المراد بمعرفتها تصورها ولو بوجه والاعمى المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقدن الصفات) المشتركة (وكذا غيرهما) أى عدلان اخر ان يشترط معرفتهما (في الاصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالباً بمحل التسليم ممن يعرفها عدلان او اكثر ومن لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قيل ولا تكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لان المراد ثمن ان تعرف في نفسها لضبطها اه وفيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

سلباً في مسألة التقدين لم ينقد صرفاً وان نوباه على الراجح خلافاً لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنسه) كاسلام البر في الارز (قوله وقطن) فيذكر فيه أوفى محوجه أو غزله مع نوعه البلد واللون وكثرة لحمه وقلته ونعومته أو خشوته وورقة الغزل وغلظه وكونه جديداً أو عتيقاً واختلاف به الغرض ويأتى ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج ومطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب ويصح في حبه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لا ستار المقصود بما لا مصلحة فيه اه مغنى (قوله وورق) وبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدفء والعاظ والصنعة والزمان كصنفي أو شتوى نهاية ومغنى (قوله ومعدن) كالحديد والرصاص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها وذكر كورة الحديد وانوته قال الماوردي وغيره والذكر الفل ولا والائى اللين الذى يتخذ منه الاوانى ونحوها اه مغنى (قوله وبهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لاهار البادية بهار قال ابن فارس والبهار بالضم شئ يوزن به انتهى مصباح اه ع (قوله للعرف) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل فى النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرط احدهما) أى الجودة والرداءة (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع سم ونهاية ومغنى (قوله في معيب الخ) قال فى شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى سم (قوله في معيب الخ) أى لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اه سم (قوله واستشكل شارح هذا) أى محل المطلق على الجيد اه كرى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن صحة ذكر الجودة والرداءة ينافية ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحة سلم الاعمى الخ) أى كونه مسلماً ومسلماً اليه (قوله الاجود) الاول الجيد (قوله يتصورها كذلك) أى بوجه اه ع (قوله والمراد الخ) أى من قوله وكذا غيرهما (قوله ان تعرف في نفسها) أى بان لا تكون بمحولة اه رشيدى (قوله تفصيل الخ) او ذكر توطئة لقوله وكذا غيرهما الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقدن اه سيد عمر

﴿فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه﴾ (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أى وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذى يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم بما امر اه ع (قال البجيرمى ذكر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه قول المتن (لا يصح) أى ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع (قوله بالرفع) نياية عن الفاعل اه نهاية قال ع (ش ويجوز نصبه بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميراً يعود على المسلم اه (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف المساء المتى به من اختلاف النوع لان اختلاف الصفة لا يخلو من غرابة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اه سيد عمر (قوله على ما نقله الرسمى) نسبة الى ريمة بالفتح بخلاف بالين وحسن بالين قاموس اه ع (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه لا تديكون من نحو تلج (قوله اللهم الا ان لم يقيد بذلك أيضاً قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه معه فقامله وأقول لينبغى رجوعه أيضاً لقوله لا مثله (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الارداً وبخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال فى شرح الروض فان بينه وكان منضبطاً كقطع اليد والعمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضية انه اذا شرط رداءة النوع فاحضر له نوعاً رداً منه وجب قبوله وهو ممنوع ويحاج بان امتناع قبول نوع اخر معلوم بما يأتى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله أعلم ﴿فصل﴾

الاجال واخره ليقع الختم به بعد الكل لانه المرجع عند وقوع التنازع فى شئ من ذلك ﴿فصل﴾ فى بيان أخذ غير المسلم يعلم فيه عنه ووقت ادائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع فى الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرنى عن معقلى ومرئى عن هندى وثمر عن رطب ومسقى بمطر عن مسقى بعين ومسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الرسمى واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضاً اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكنانين بمنزلة (٣١) اختلاف

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلهذه لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقي به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تختلف منازل من السماء على الزرع بل بالمخالطة لشيء أه عش (قوله اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله إن اختلاف المكنانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكنانين اختلافاً ظاهراً أه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل للثبوت أه رشیدی (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه وأنوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعتد الجواز لأنه دين ضمان ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزيرى (قوله لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقايلا) أي فلا أثر لجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مروى أن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشیدی (قوله ثم يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس المال لأن إيجاب باتحاد الفائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتاض الممتنع أه عش (قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لأنه كالاعتراض عن المسلم فيه) أي فكانه الاعتاض ما كان في ذمته للآخر عما كان في ذمة الآخر أه رشیدی (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر أه سم (قوله كاتفاقه) حتى اشترطت المائلة أه (قوله كالألتحاد) إلى قوله والذي يتجه في النهاية والمعنى (قوله كالألتحاد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالألتحاد وهذه الزيادة ليظهر قوله الاتي ولو اعتبرنا جمع الخ لا بد منها (قوله بقرب الألتحاد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه عش وقوله في الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة الكردى أي في النوع بخلاف الألتحاد في الجنس فإنه بعيد بالنسبة إلى الألتحاد في النوع أه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ويرد الخ أه عش (قوله لا اعتبرنا الخ) أي لاكتفينا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه عش قال سم قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسيتين وإن دخلتا تحت جنس أعلى أه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول الماتن (اجود) كجديد عن عتيق أه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغي أن يقرأ بالاصب على الحكاية لمساياتي له م أن لفظ الحديث أن خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن يثبت فيه رواية بأسقاط أه عش (قوله والظاهر أنه) أي المسلم إليه (لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعار بذلك بأنه لم يجد شيئاً إلى برامة ذمته بغيره وذلك يهون أمر المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله نعم إن أصر الخ) هذا استدراك على إحضار الأجود وقضيته أنه لو أحضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الامتناع أه عش وفيه وقفة عبارة الرشیدی قوله لم نرفع لم أصره الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أومه سياقه بل هو جارٍ أداء المسلم فيه مطلقاً كما هو واضح أه عبارة الألباب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله زوجة)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاقه) أي حتى اشترطت المائلة (قوله لا اعتبرنا جمع جنس آخر) قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسيتين وإن دخلتا تحت جنس أعلى (قول المصنف أجود) كجديد عن عتيق (قوله غن عشرة) قال في شرح الباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحو عمه كاخيه وجهان) أو جههما المنع

أضره قبوله ككونه زوجاً وبعضه لم يلزمه كالألتحاد في الزيادة كاحد عشر عن عشرة وفي نحو عمه كاخيه وجهان غلبه والذي يتجه أنه إن كان هناك كما يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من ش

عبارة المغنى زوجته او زوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمغنى والاياب منع وجوب القبول فقالوا وفي نحو عمه وجهان او جهما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه قال ع ش وقد وجه إطلاق الشارح بانه بما عرض التداعى عند غير قاضى البلد او بغير ما قد يرى ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه لا يلزمه الخ) وفاقا للنهاية (قوله من شهد) اى بحريته فردا ولم تكمل البيئته اه نهاية (والذى يتجه الاول) خالفه النهاية والاياب رسم فقالوا أحكما الثاني اه اى ويعتق عليه رشيدى (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياب وع ش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل فى المغنى الى المتن فى النهاية لا لقوله ما لم يتناه الى والرطب (قوله من تب الخ) عبارة المغنى من التراب والمدرو الشعير ونحو ذلك اه (قوله وزوان) قال فى المختار الزوان بالضم يخاط البر وقال السكر خى هو حب اسود مدور وهو مثلث الزاى مع تخفيف الواو اه كذا هاشم وقول المختار يضم الزاى اى والهمز وعبارة المصباح الزوان حب يخاط البر ويكسبه الرداء وفيه لغات ضم الزاى مع الهمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاى مع الواو الواحدة زوانه واهل الشام يسمونه الشليم اه ع ش (قوله وقد اسلم كيلا جاز) ومع احتماله فى السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كاحكامه فى الروضة واقره اه مغنى وفى سم عن شرح الروض مثله (قوله او وزنا فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شىء يظهر فى الوزن اه ع ش عبارة المغنى لافى الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا بكيل او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا فاكاله بالمد ولا يزلزال المسكيل ولا يضع الكف على جوانبه بل يملؤه ويصب على راسه بقدر ما يحمل مغنى ونهاية قال ع ش قال فى شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر فى البيع اه سم على حجج وقوله لزمه الضمان اى ضمان بدلا ضمان عقد ومحل ذلك ان تيسر رده فان تعذر تصرف فيه من باب الظن وهو المثل فى المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالمستام اه ع ش (قوله ما لم يتناه جفافه) حتى لم يبق فيه نداوة مغنى وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ يضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وبالهاء المعجمة اليسرى فى نحو خل ليصير طبيا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا فى انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشديد اه بجريعى عبارة السكردى والرطب المشدخ الذى يندى قبل استواء بحار وملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المعيب عما فى الذمة لا يصح الا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البر نقيما من تبين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلا جاز او وزنا فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا ما لم يتناه جفافه لان ذلك عيب فيه والرطب غيره مشدخ

لان من الحكم من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحكما ثانيهما لا الاول (قوله بمنزلة العيب) اى لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال فى الروضة فى باب القراض فرع لو وكل بشراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الرجح فقط ونقل الامام وجهان انه لا يقع للوكل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل إن كان فى الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه ترجيح الثاني فليتأمل نعم قد يؤيد الاول بقوله بخلاف القراض فان مقصوده الرجح الخ اخذ من قوله فى شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فالسلم عقد وضع للرجح فليتأمل ثم رايت شرح مر اور جميع ما اردته (قوله وقد اسلم كيلا جاز) قال فى شرح الروض ومع احتماله فى السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤنة لم يلزمه قبوله كاحكامه فى الروضة واقره اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال فى شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمقبض جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كما مر فى البيع وكذا لو اكتاله بغير السكيل الذى وقع عليه العقد كان باع صاعا فاكاله بالمد على ما رجحه ابن الرفعة من وجهين (قوله ما لم يتناه) اى حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرمة في الحياة (٣٣) حتى يذيقن

ويقبل قول المسلم (الخ) وظاهر ان محله ان سلم ما لم يقبل المسلم اليه ذبحته اخذ من قوتهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذمي ذبحتها حلت على ان قوتهم لو وجد قطعة لحم في اناؤه خرقه بيلد لا يجوس فيه او المسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يغلب على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا لا يدعوا به بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال عث قوله ما لم يقبل الخ اى فان قال ذلك اجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظرو الظاهر الثاني وقوله مطلقا سوا قال ذكيتهم لم يقبل وسواء كان فاسقا ام لا اه وقال الرشيدى قوله مر يقتضى تصديق الخ اى في بلد لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب بقريته ما قبله اه قول المتن (ولو احضره الخ) اى في مكان التسليم ولا اه حلى (قوله اى المسلم فيه) الى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية وكذا في المغنى لا قوله او اجنبى عن ميت وقوله او كان يترقب الى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر في كلام الشيخين الاتيان بان بدل كان انها بزيادة المغنى ولكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) اى المسلم فيه (قوله او غيره) اى او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يترقب الخ) يتامل هذا فان قضية التعبير باوانه لو كان غير حيوان ولم يحتاج في حفظه لمؤنه وتوقع زيادته سعره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بانه حيث لا ضرر عليه يجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول ان شاء فلا يفوت مقصوده فلعل او بمعنى الواو او يصور ذلك بما اذا الحقه ضرر غير ماذ كر كخوف تغيير المسلم فيه اذا دخر الى الوقت الذى يترقبه مع كونه لم يحتاج في ادخاره الى محل يحفظه فيه ولا مؤنه له اه عث وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردى انه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (او وقت غارة) تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى اى لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (وإن وقع الخ) جزم به شرح الروض اه سم (او يريد الخ) اى لو كان يريد اه نهاية وعبارة المغنى او كان ثمرا او لحما يريد اكله عند المحل طريا اه وكان ينبغى للشارح ان يزيد ما مر عن المغنى او يقدمه على قول المتن او وقت غارة ليعطف على قوله يترقب (قوله للضرر) تعليل للبتن فلو قدمه على للغاية كما فعله المغنى لكن احسن (يكن له) اى للمسلم قول المتن (اجبر) اى ويكفى الوضع بين يديه اه عث (قوله تعنت) اى عنادا (قوله اصلا) فى تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر اذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم الا ان يقال المراد به لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يلزم من كون الشيء حاصلا كونه مقصودا اه عث (قوله وافهم اعتباره الخ) حق العبارة وافهم تقديمه لغرض المؤدى او نحو ذلك اه رشيدى اقول لا غبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله اخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ماذ كان يقبض اى الحاكم له فى حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو احضر الخ) ببناء المفعول اى احضره المسلم اليه او وارثه الخ (قوله الحال) اى اصالة او بعد حلول الاجل سم وعث (قوله اجبر المسلم على قبول الخ) قد يوهم انه لا يقبل منه الا القبول ولا ينفذ ابرأؤه ولعله ليس بمراد وإنما المراد به انه

تداوة (قوله ويقبل قول المسلم في لحم هو ميتة الخ) ينبغى ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره فى التذكية كما قبلوا الاخبار الذمى عن شاة بانه ذكاه او لا فهو المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم فى اناؤه خرقه بيلد لا يجوس فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب اخر لحرمة غير النجاسة فليتامل (قول المصنف كان) اى المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اى كان الوقت المحضر فيه (قوله وإن وقع) جزم به فى شرح الروض (قوله اخذه الحاكم الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ماذ كان يقبض له فى حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغى شموله للتوكل بعد حلوله (قوله

(٥ - شروانى وابن قاسم - خامس) ولو احضر المسلم فيه الحال فى مكان اجبر المسلم على قبوله او لغرضها اجبر عليه أو على الابراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه

ويخالفه اعتماد جمع متأخرين أنه لا يلزمه القبول في القرض إلا حيث لا خوف أي وإن كان العقد فيه على الأوجه خلافاً للادعى ويفرق بأن القرض مجرد معروف وإحسان وهو يقتضي عدم اضرار المقرض بوجه فلم يلزم بالقبول ولو في محل القرض إلا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا محض معاوضة وقضيتها لزوم قبضها المستحق في محل تسليمها من غير نظر لاضرار المسلم أو لا وإنما روعي غرضه فيما مر لأن ذلك القبض فيه غير مستحق بمقتضى المعاوضة لأن الفرض أنه قبل الحلول أو في غير محل التسليم فنظر فيه لاضرار القابض وعدمه فتأمل (ولو وجد المسلم المسلم إليه بعد المحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) بفتحها أي مكانه المعين بالشرط أو العقد عليه فله الدعوى عليه بالمسلم فيه والزامه بالسفر معه محل التسليم أو يوكل ولا يحبس لأنه لو امتنع (لم يلزمه الأداء إن كان لنقله من محل التسليم إلى محل الظفر مؤنة) ولم يتحملها المسلم لتضرر المسلم إليه بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله كسفير نقد وماله مؤنة وتحملها المسلم إذا ضرر حينئذ ولا نظر لكونه في

يقصر هنا في لفظ الإيجاب على القبول ويجري في الثاني لفظا بين القبول والبراء ويترك فيهما باحدهما فليراجع (قوله على ما ذكر) أي من القبول فقط أو من القبول والبراء (قوله) والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم تلزمه المؤنة اهـ وخرج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حينئذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي اهـ سم عبارة المغني وشرح المنهج أو لغرضها الإيجاب على القبول أو البراء وقد يقال بالتخير بالإيجاب على القبول أو البراء في المؤجل أي مطلقا والحال المحض في غير مكان التسليم أيضا وعلى ذلك جرى صاحب الأنوار في الثاني والذي يقتضيه كلام الروضة وأصلها هو والأوجه الإيجاب فيهما على القبول فقط اهـ ويأتي في الشرح ما يوافق (وقضية إطلاقهم) إلى المن نقله عن ش عن الشارح وسكت عليه (قوله) وقضية إطلاقهم) أي لإيجاب المسلم فيه (قوله هنا) أي في الحال المحض في محل التسليم اهـ سم (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض اهـ سم (قوله فيه) أي في وقت الخوف (قوله) ويفرق بأن (الخ) قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك اهـ سم (قوله وإحسان) عطف تفسير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) أي دين السلم (قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعمت لقبضها (قوله أو لا) الأولى وعدمه (القبض فيه غير مستحق الخ) الجملة خبر أن (قوله أو في غير محل التسليم) أو لمنع الخلو (قوله بكسر الحاء) إلى قوله بخلافه عن ميت في المغني إلا قوله ولا نظر إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ما ذكر (قوله أو العقد عليه) لا يخفى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن صلح محل العقد فقوله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها هنا مؤنة النقل من محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيفرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله مؤنة أو لا اهـ سم على حجج اهـ ع وشأن أن تجيب بمنع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله عليه) يظهر أنه متعلق بالمعين خلافا لما يوهمه صنيع سم المار انقضاء تعلقه بالعقد وكان الأولى إسقاطه كما فعله المحلى والنهاية والمغني وشرح المنهج (قوله أو يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس) ببناء المفعول عطف على جملة الدعوى الخ (قوله) ولا نظر لكونه في ذلك المحل الخ هذا ممنوع كما يعلم بما يأتي

والحال المحض في غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه أي قبوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وإن بذلها غريمه فإن قبله لم يلزمه المؤنة انتهى وخرج ما إذا لم يكن غرض وهل يجري فيه حينئذ حكم ما احضر في محل التسليم كما يصرح به الفرق الاتي وقوله فيه في محل تسليمها وقوله وإنما روعي الخ (قوله في القرض) يتجه أن ما هنا كالقرض (قوله) ويفرق بأن القرض قضية الفرق أن دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغي أن دين غير المعاملة مطلقا كدين الائتلاف كذلك (قوله أو العقد عليه) لا يخفى أن الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم أن المؤجل الذي لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وإن صلح محل العقد فقوله أو العقد عليه مشكل إذا لا يكون التعيين بالعقد في ذلك إلا أن يجاب بأن المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل إلى محل العقد والمراد بها هنا مؤنة النقل من محل الظفر ويجوز أن يكون لنقله مؤنة إلى محل الظفر ولا يكون له مؤنة إلى محل العقد فيفرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس له مؤنة إلى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم إذا وجد في غير محل التسليم فصل فيه بين أن يكون لنقله إليه مؤنة أو لا (قوله) ولا نظر لكونه في ذلك المحل الخ (قوله) لا نظر لكونه في ذلك المحل الخ (قوله) لا نظر لكونه في ذلك المحل الخ (قوله) لا نظر لكونه في ذلك المحل الخ

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله مر وهو ممنوع أى فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أدؤه حيث ارتفع سعره وإن لم يكن لنقله مؤنة وحيتنذا فلما منع من وجوب التسليم إما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد اه عبارة سم قوله ولا نظر الخ ينبغي أن هذا مبنى على ما يأتي له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتاده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل اه (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لأن القيمة إذا كانت للفيضولة لا يطالب بها قطعاً لأنها استبدال حقيقى بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لأنها تشبه الوثيقة اه ع ش (قوله له الفسخ) بان يتقايلا عقد السلم سلطان اه بجيرى هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والاى وان تلف راس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لأنه اعتياض اه نهاية قال ع ش قوله وتحمله الزيادة أى بان تدفع الزيادة لمن يحمله إلى محل التسليم أو يلتزم ماله اه وفي الحلبي قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجرة ذلك للسلم لأنه اعتياض أى شبه اعتياض لأنه اعتياض عن صفة السلم فيه وهى النقل لا عن المسلم فيه اه زيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذله لم يجز له قبولها لأنه كالاغتياض نهاية ومغنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالباء بدل الكاف (قوله حيث لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض اه سم (قوله وقد احضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به من عداه مع ان الوارث كالاجنبى في مسألة الحى سم على حج وقد يقال يفهم ان الوارث في الحى كالاجنبى ألا أنه لا ان لا يسمى وارثاً وإنما يسمى بعد موت الوارث اه ع ش (قوله لا تركه له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعليل نعم (قوله ذمته) أى الميث (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اه ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول بميل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله وبينت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقراض بل اغلب احكامه الانية في الشيء المقرض فلو عبر بالاقراض لكانت الترجمة قاصرة وهذا أولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول ع ش وامله اثره على ما في المتن لاشتهار التعبير به وليفقدان له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقراض) أى مجازاً والذى يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدراً كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تملك الشيء على ان يرد بدله لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض اه ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتاده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملى هامشه مانصه هذه العبارة يصدق مفهومها الاقضى بما لو اسلم اليه في قبح صعيدى مثلاً وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيها وتحمل المؤنة أى ان يدفع له مقدار اجرة جملة من الصعيد اليها ولا يتجه إجبار على قبول ذلك كما لا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى وقوله عكسها أى بان وجده بالصعيد ومحل التسليم مصر فطالبه وقنع بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة جملة (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للسلم لأنه اعتياض شرح مر وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم اليه لأنه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عداه مع ان الوارث كالاجنبى في مسألة الحى (فصل)

الآتي قوله ملاحقة بترجم له بفصل بل هو (٣٦) نوع منه إذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو ثمليك الشيء برديله (مندوب)

اليه ولشهره هذا وتضمنيه  
لمستحب حذفه فهو من السنن  
الا كيدة للآيات الكثيرة  
والاحاديث الشبهة كخبر  
مسلم من نفس عن اخيه  
كربة من كرب الدنيا نفس  
الله عنه كربة من كرب يوم  
القيامة والله في عون العبد  
ما دام العبد في عون اخيه  
وصح خبر من اقرض الله  
مرتين كان له مثل اجر  
احدهما لو تصدق به وفي  
خبر سنده من ضعفه  
الا كثرون انه صلى الله عليه  
وسلم رأى ليلة اسرى به  
مكتوبا على باب الجنة ان  
درهم الصدقة بعشرة  
والقرض بثمانية عشر وان  
جبريل علل له ذلك بان  
القرض انما يقع في يد  
محتاج بخلاف الصدقة  
وروى البيهقي خبر قرض  
الشيء خير من صدقته وبينت  
ما في هذه الاحاديث في  
شرح الارشاد وجزم بعضهم  
اخذ من الخبرين الآخرين  
بانه افضل من الصدقة غير  
صحيح لان الاول المصرح  
بالفضليتها صحيح دونها  
فوجب تقديمه عند التعارض  
على انه يمكن حملها على  
انه من حيث الابتداء لما  
فيه من صون وجه من  
لا يعتاد السؤال عنه افضل

الآتي) أي بقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه اه كرى (قوله) إذ كل منهما (قوله) قد يقال هذا من  
الاشتراك اللفظي اه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد بجعله نوعا منه انه ينزل منزلة النوع  
لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله الذي هو الخ) أي  
شرعا اه عش (قوله برديله) أي على ان يرد بده اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر إطلاقه انه  
لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص  
بالمسلمين ويجب علينا الذب عن اهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب  
والتعبير بالاخ في الحديث ليس للتقييد بل لمجرد الاستعطاف والشفقة اه عش (قوله ولشهره هذا)  
أي تعدى مندوب بالي اه كرى عبارة عش أي قوله اليه اه (قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته  
في الاصطلاح اسما للطلوب طلبا غير جازم اه سم (قوله أو تضمنيه) عطف على الشهرة (قوله)  
حذفه) أي اليه فعلى الاول من الحذف والايصال دون الثاني (قوله فهو من السنن الخ) الاول وهو  
بالو أو كما في النهاية (قوله للآيات الكثيرة) أي المفيدة للثناء على القرض كاية من ذلك الذي يقرض الله  
قرضا حسنا اه ع ش (قوله من ضعفه الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله بثمانية عشر)  
ووجه ذكر اثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته ورده فقيهه عبادتان  
فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالضعيف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط لان  
المقرض يسترد ومن ثم لو ابرأ منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه نهاية (قوله علل له  
ذلك) أي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه ع ش عبارة المغني في تمام الحديث فقلت  
يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من  
حاجة اه (قوله في بد محتاج) أي في الغالب اه ع ش (قوله لان الاول المصرح) في دعوى الصراحة نظر اه  
سيد عمر وهذا مبنى على حمل الاول على الحقيقي واما اذا حمل على الاضافي اعني خبر من اقرض الله الخ كاهو  
صريح المغني وبدل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رايت في الرشيدى ما نصه مراده بالاول  
الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقرض الله الخ واما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه  
(قوله لما فيه من صون) عبارة النهاية لا ميازه عنها بصون ماء وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل احد اه  
(قوله عنه) أي عن السؤال (قوله افضل) خبران وكذا اعراب نظيره الآتي (قوله ومحل ندبه) الى المتن في  
النهاية لا قوله فور الى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم الى واركانه (قوله ومحل ندبه الخ) ويظهر ان  
محلها ايضا حيث لم يعلم أو يظن انه لا يابو فيه من حرام أو شبهة ومال المقرض خلى عنها أو الشبهة فيه اخف  
منها في مال المقرض ولا فواضح انه لا يندب حينئذ إن ما بقي النظر في حكمه حينئذ فيحتمل ان يقال  
بالحرمة اذا علم انه لا يابو فيه بالحرام وان نفسه لا تسامح بالترك قياسا على مسألة الاتفاق في معصية وبالكره  
في مسألة الشبهة وانها تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله والاوجب) أي على المقرض  
(قوله وان لم يعلم الخ) الاسبك اسقاطان (قوله عليهما) أي المقرض والمقرض (قوله أو في مكروه) ولم  
يذكر المباح ويمكن تصويره بما اذا دفع الى غنى يسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا  
لا مستحبا لانه لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله باحرازه في ذمة المقرض  
اه ع ش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الاحاديث حتى لو اقرض  
تاجر لا حاجة بل لان يريده في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا ولا يعتبر ما ذكر محل  
نأمل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغنى انه لا فرق اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله والا كره)  
(قوله ولشهره هذا) أي أو صيرورته في الاصطلاح اسما للطلوب طلبا غير جازم (قوله من السنن)  
صفة مندوب (قوله) ويحرم الاقتراض والاستدانة

وحمل الاول على أنها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا ولا واجب  
وان لم يعلم أو يظن من اخذه انه ينفقه في معصية ولا حرم عليهما أو في مكروه والا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة



على ذير مضطرب ليرج الوفاء من جهة ظاهرة فورا في الحال وعند الحلول في التأجيل لم يلزم له لم يقرض بحاله وعلى  
القرض كما يأتي نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه انما يقرضه لنحو صلاحه (٣٧) وهو باطنا

أى لهما أيضا اه عش (قوله على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء  
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب نسيئة سم على حج وقوله  
وان كان المقرض وليا أى حيث لم يوجد المقرض المضطرب إلا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أى  
قريبة الحصول كما يؤخذ مما يأتى في صدقة التطوع اه عش (قوله ما لم يعلم المقرض بحاله) أى فان علم  
فلا حرمه وهل يكون مباحا أو مكروها فيه نظر ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عش واما مع  
الحاجة فلا يبعد الندب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغى ما لم يعلم المقرض حاله سم اه عش أى فان علم  
ففيه ما مر انفا (قوله واطهر فاقته الخ) ولو اخفى الغنى واطهر الغنى حالة القرض حرم أيضا لما فيه  
من التدليس والتغريب عكس الصدقة نهابة ونفى قل عش قوله مر حرم ايضا وبما ك انتهى سم اه  
اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لو علم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث  
لو علم حاله باطنا لم يقرض انه لا تلك القرض كما سيأتى نظيره في صدقة التطوع او بما ك هنا طلقا وبقرق  
بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظر والثانى اقرب سم على حج وبوجه بانه يشبه شراء المعسر من  
لا يعلم اعساره وبيع المعيب مع العلم بعيبه ان يجله او الشراء بالثمن المبيع كذلك إلى ذير ذلك من اه ور  
اه عش (قوله غير القرض الحكيمى) أى واما القرض الحكيمى كالاتفاق على اللقب المحتاج واطعام  
الجامع وكسوة العارى فسيأتى انه لا يفتقر إلى إيجاب وقول (قوله وقد يفتقر فيه) أى في اسألتك اه عش  
(قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل السلم اه سم وفيه تامل (قوله وذكر  
المتعلق) نحو قوله أسألتك كذا في كذا اه عش عبارة المذكردى وهو قوله في كذا كما يقال أسألتك  
كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبدله) استظه النهاية والغنى (قوله لان ذكر المثل) إلى  
قوله وبحث في النهاية إلا قوله او البدل (قوله فيه) أى في خذه بمثله او يبدله (قوله إذا وضعه الخ) هذا  
التعليل لا يظهر بالنسبة إلى قوله او البدل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أى بقوله  
لان ذكر المثل او البدل الخ عش (قوله واندفع الخ) كقوله واندفع الخ عطف على فارق (قوله انه صريح) أى  
خذه بمثله او بدله صريح في القرض (قوله لا كناية) أى في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في  
شرح منجه اه عش (قوله ويرده الخ) مما يؤيد رده هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا رده شيئا للشهاب  
الرملى واعتمده انه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا اه سم (قوله لا كناية) ثم أى في البيع (قوله بحث  
السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذ به كناية) ينبغى تصويره اذا كان المسمى مثل المقرض  
كخذه هذا الدينار بدينار وعليه فيفرق بين معنى المثل ولفظه بظاهر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش  
(قوله هذا المثل) أى ملكتك هذا الدرهم بمثله أو بدرهم والى المثل للجنس وإلا فذكر مثلا لا (قوله  
هنا) أى في القرض (قوله محتمل) لعله بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالمثلية  
في القرض مائلة الشئ المقرض حقيقة او صورة وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان (قوله لهذا الخ) الإشارة

على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أى وان كان المقرض  
وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب المعسر بالنسيئة (قوله من اخفى غناه) ينبغى ما لم يعلم  
المقرض حاله (قوله حرم الاقتراض ايضا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم  
يقرض انه لا يملك القرض كما سيأتى نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقا ويفرق بان القرض  
معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظر والثانى قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا  
لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذه هذا الدينار بدينار ثم رايت قوله الاتى نعم بحث السبكي  
وغيره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) مما يؤيد رده هذا قاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا رده شيئا للشهاب

فيه نظر والمتجه الاول ويؤيده أنهم لم يذكر واذا المثل هنا اه وما قاله محتمل في خصوص هذا المثل لانه  
المثلية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحت

وحيث قد لا يرى يتجه أنهما إن نويابه أحدهما تعين لما تقرر من صلاحيته لهما وإلا كان في مثله صريح قرض وفي بدم صريح بيع عملا بالمتبادر فيهما وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحة في بابين مختلفين ويتخصص بالنية أن وجدت وإلا فالمتبادر ويجاب

بالزام ذلك لضرورة اقتضاء النظر له فتامله (أو ملكته) على أن ترد بدله (أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فإن حذف ورد بدله فكناية كخذه فقط أي أن سبقه اقترضني وإلا فهو كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكته ولم ينو البديل فبها وإلا فكناية ولو اختلفا في ذكر البديل صدق الأخذ وإنما صدق مطعم مضطر أنه قرض حلا للناس على هذه المكرومة التي بها أحياء النفوس إذ لو أحوجوا للشهاد لفاتت النفوس أو في نيته صدق الدافع كما في بيع هذا وانفق على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وإن نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية وثم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الماتى به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريحا في التملك بلا بدل صدق الأخذ في نية ذكر البديل أو نيته وفي قواعد الزركشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الأخذ وفي

إلى قوله إذا المثلية الخ (قوله وحيث) أي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحته الخ) تفسير لهذا في وقد يستشكل هذا (قوله صراحته في بابين الخ) في لزوم ذلك تمام نظر بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى التنية فيه فليتأمل نعم يشكك بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحيث يجب بنحو ما افاده الشارح ثم رابت الفاضل المحشى قال قوله وهو صراحته الخ يتأمل انتهى وهو إشارة إلى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فإن حذف ورد بدله) أي من أصرفه في حوائجك الخ (قوله أي أن سبقه) أي أنما يكون خذه كناية أن سبقه الخ فله قوله أصرفه في حوائجك و (قوله وإلا فهو الخ) أي وإن سبقه اقترضني أه عش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يتقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبنيه بعشرة فقال البائع خذه أه سيد عمر عبارة عش قوله أو بيع مشكل بان البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما عتمده مر وعبارة حج في البيع بكذا لا يشترط في ذكره بل تنكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد أه (قوله أو اقتصر الخ) دطف على قوله حذف الخ (قوله وإلا فكناية) أي وإن نوى البديل فكناية قرض سم على حج أه عش (قوله ولو اختلفا) إلى قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البديل) أي مع قوله ملكته بان يقول أحدهما ذكر معه ويقول الآخر لا أه كردى وقوله مع قوله ملكته أو قوله خذه أو قوله أصرفه في حوائجك (قوله صدق الأخذ) أي يمينه لأن الأصل عدم ذكره مغنى ونهاية قال عش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على منهج قال مر عمله أي تصدق الأخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فليحرر أقول والأقرب ظاهر إطلاق الشارح مر وحيث صدق في عدم ذكر البديل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دفعه لأن خذه مجردة عن ذكره البديل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رده لما نكاه وليس للمالك مطالبة بالبديل أه عش وقوله وإن كان باقيا حق المقام وإن لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ أنما يتأتى في قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك دون قوله ملكته لما مر آنفا أنه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكته أه سم عبارة السكردى دطف على ذكر البديل أي واختلفا في نية البديل أه ويظهر أن مثل قوله ملكته هنا قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) أي بين الاقتصا على ملكته وبين ما ذكر وهو قوله بيع هذا وانفق على نفسك سم وكردى (قوله بان هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل أه سم (قوله ثم) أي في قوله بيع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) أي بالفرق المذكور (قوله في نيته به) أي نية البديل باللفظ السكتائي (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية النية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه أه سم عبارة السكردى قوله أو صريحا في التملك كملكته هنا أه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزركشي الخ) تأييد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلفا) أي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة (قوله قال الخ) أي لو قال الخ (قوله صدق المنتهب) أي يمينه (قوله فقالا) أي العبد والزوجة (قوله في الكل) أي في كل من الصور الأربع (قوله عليه) أي اللفظ المملك أي على وجوده (قوله والأصل عدمه) أي الزائد الملمزم (قوله وبرائة الذمة)

الرملي واعتمده أنه صريح هنا ولا ينعقد به البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكته (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكته وقوله بيع هذا وانفق على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية النية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما افاده كلامه

الهبة قال وهيتك بعوض فقال بجانا صدق المنتهب ولو قال أعتقتك بالف أو طلقك بالف عطف فقالا بجانا صدقا يمينيهما لأن المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتفقين عليه والأصل عدمه وبرائة الذمة



السهم) خبر واعتراض الغزالي (قوله خلاف المعاطاة) أى الخلاف في صحة البيع بها (قوله في الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع شر وفيه تأمل (قوله) ليس فيه ذلك) أى بذل العوض أو التزامه اه ع شر وكذا الموصول في قوله فاذكره الخ (قوله) اما القرض الحكيمى) معتز قوله في غير القرض الحكيمى قيل قول المتن وصيغته اه ع شر (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) أى أصلا اه ع شر (قوله) كاطعام جائع الخ) تمثيل للقرض الحكيمى فكان الاولى أن يقدم ويذكر عقبه (قوله) كاطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله الى حالة لا يقدر معها على صيغة والاقتشراط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العارى ونحوهما قرضا الا ان يكون المقرض غنيا والا بان كان فقيرا او المقرض غنيا فهو صدقة لما تقر في باب السير ان كفاية الفقراء واجبة على الأغنياء وينبغي تصديق الاخذ فيما لو ادعى الفقروا انكره الدافع لان الاصل عدم لزوم ذمته شئ اه ع شر (قوله) ومنه) أى القرض الحكيمى اه ع شر (قوله) باعطاء ماله غرض فيه) يعنى باعطاء شئ للامر غرض في اعطاء ذلك الشئ (قوله) وعمر دارى الخ) أى بيع هذا وانفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اه نهاية أى النية ع شر عبارة الرشيدى أى ولا يحتاج الى شرط كما هو واضح اه (قوله) واشتره هذا بشوك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة ويدل عليه قوله الا فى انقضاء صورة كالمضرة كالقرض اه سم أى خلافا للنهاية حيث قال ابراهيم بقبضته (قوله) لا بد في جميع ذلك الخ) أى من صور القرض الحكيمى ويحتمل انه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدفعه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع وجو الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شر الظالم عنه بالادطاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر دارى لان العماره وان لم تكن لازمة لكونها تنزل منزلة الجريان العرف بعدم اهال الشخص للملكة حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذى يظهر ثم ان دين له شيئا فذاك والاصدق الدافع في القدر الاثاق ولو صحبه المعزومة لان الغرض منه كفاية شره لا اعانته على المصيبة اه ع شر (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الا فى انقضاء صرح به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف مالزومه الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الكردى أى بخلاف امر غير باداء مالزومه الخ فانه لا يشترط للرجوع فيه شرطه اه (قوله) كقول الاسير الخ) خرج بذلك ما لا ذم له فى القادنى أى أو نحوه الارجوع واعلم ان الشارح عالم فى باب الضمان تنزيهاهم فدام لا يرد زلة الواجب بانهم اعتوا في وجوب السوى في تحصيله ما لم يعتوا به في غيره وفيه رد على من توهم احاق المحبوس ظلما بالاداء حتى لا يحتاج في الرجوع عليه الى شرط الرجوع اه رشيدى اقول إنما يظهر هذا الرد لو اريد بالوجوب التنزيلى هنا الوجوب على المعطى وايس كذلك وإنما المراد بذلك الوجوب على الامر وحيدته لا احاق ظاهر (قوله) ومن الاول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كردى والاحسن قوله امر غير باعطاء ماله غرض فيه قال البجيرمى ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والحمامات ومجى بعض الجيران بقهوة وكعك مثلا كما في ع شر ومنه ايضا كسوة الحاج بما جرت العادة بانه يرد كما في القليوبى اه (قوله) لمن ادعى) ببناء الماضى المبني للفاعل (قوله) أى قبل ثبوته) أى والافهم من جملة مالزومه (قوله) والا) أى وان كان الامر المذكور بعد تعلق الزكاة بالذمة (قوله) واذا رجع) الى قوله وحصل لى فى النهاية (قوله) كان فى المقدر الخ) أى كان المرجوع به فى المقدر أى ولو حكما كان اذن له فى فدانته من الاسر بما يراه اه ع شر (قوله) والمعين) انظر ما حكم غير المقدر والمعين والظاهر أنه يرجع فيه ببدله الشرعى من مثل أو قيمة لانه الاصل والرجوع بالمثل الصورى على غير قياس فاذا انفى ثبت الاصل فليراجع اه رشيدى وعبارة ع شر قوله والمعين مفهومه انه لو لم يكن معينا ولا مقدر لا يرجع والظاهر خلافه وانه يرجع بمصرفه حيث كان لعدم المناقاة القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فورا (قوله) واشتر هذا بشوك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب بصورة ويدل عليه قوله الا فى انقضاء صورة كالمضرة كالقرض (قوله) من شرط الرجوع) محله فى الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الا فى انقضاء صرح به شرح

السهم لاجرائهم خلاف المعاطاة فى الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فاذكره شرط للمعاطاة فى البيع دون غيره اما للقرض الحكيمى فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه امر غير باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر او ظالم او اطعام فقير او فداء اسير وعمر دارى واشتر هذا بشوك لى ويأتى اخر الضمان ما يعلم منه انه لا بد فى جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما نزل منزلته كقول الاسير لغيره فادنى ومن الاول اذ لمن ادعى على ما ادعى به أى قبل ثبوته واد زكائى أى قبل تعلقها بالذمة والا فهى من جملة الديون كما هو ظاهر واذا رجع كان فى المقدر والمعين بمثله صورة كالقرض

ولو قال اقض ديني وهولك قرضا أو ميعا صح قبضه لا قوله وه إلى آخره نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبضه وديني مثلا وتكون

لك قرضا صح وكانت قرضا  
وحصل في القرضاء لك  
عشرة جمالة فيستحق  
الجملة ان اقترضه له لان  
أقرضه وقرض الاعمى  
واقترضه كبيعته (و) يشترط  
في المقرض (اهلية التبرع)  
المطلق لانه المراد حيث  
أطلق وهي تستلزم رشده  
واختياره فيما يقرضه فلا  
يرد عليه خلافا لنزع صحة  
وصية السفه وتديره  
وتبرعه بمنفعة بدنه الخفيفة  
وذلك لان فيه شائبة تبرع  
ومن ثم امتنع تاجيله إذ  
التبرع يقتضي تنجيذه ولم  
يجب التقاض فيه وإن كان  
ربويا فلا يصح من محجور  
عليه وكذا لو له إلا ضرورة  
بالنسبة لغير القاضى إذ له  
ذلك مطلقا لكثرة أشغاله  
وإن نازع فيه السبكي نعم  
لا بد من يسار المقرض منه  
وامانته وعدم الشبهة في  
ماله إن سلم منها مال المولى  
والاشهاد عليه وكذا اخذ  
رهن منه إن رأى القاضى  
أخذه وله ايضا إقرض مال  
المفلس بتلك الشروط إذا  
رضى الغرماء بتأخير القسمة  
أما المستقرض فشرطه  
الرشد والاختيار وسيعلم بما  
يأتى صحة تصرف السفه  
المهمل قرضا وغيره وكذا  
السكران (ويجوز إقرض)  
كل (ما سلم فيه) أى فى  
نوعه فلا يرد امتناع السلم فى  
المعين وجواز قرضه

لائقا ويصدق فى قدره فيرد مثله إن كان مثليا وصورته إن كان متقوما وه وهو الاوفى فى الباب والله  
اعلم (قوله ولو قال) إلى المتن فى المعنى لا قوله نعم إلى أو قبض (قوله وه هو لك) مبتدأ وخبر (قوله قرضا  
الخ) حال من الضمير المستتر فى الخبر (قوله لا قوله وه هو الخ) أى لا بد من قرض جديد اه معنى أى  
ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعنى تحصيله من المدين (قوله أو قبض الخ) أى أو قال اقض الخ  
(قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقبضه بخلاف الوديعة اه ع ش (قوله وحصل  
الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جمالة (قوله لان أقرضه) أى لا يكون جمالة ان أقرضه له من مال نفسه  
اه كرى عبارة المعنى فلان المأمور أقرضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعمى الخ) كذا  
فى النهاية (قوله كبيعته) أى فلا يصح فى المعين ويصح فى الذمة وبوكل من يقبض له أو يقبض عنه ع ش  
ومعنى (قوله المطلق) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمعنى (قوله لانه المراد) أى التبرع المطلق (حيث أطلق)  
أى التبرع ويدل لذلك أى كون مراد المصنف التبرع المطلق ان الالف واللام أى فى التبرع افادت العموم  
نهائية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح إقرض مكره وعمله إذا كان بغير حق فلو أكره بحق وذلك بأن  
يجب عليه لنحو اضطرار صح اه ع ش (قوله فيما يقرضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه)  
تفريع على إرادة المطلق فيما يقرضه وتديل ان تقدير فيما يقرضه يدفع ورود ما ذكرنا (قوله صحة  
وصيته الخ) فاعل فلا يرد (قوله الخفيفة) أى التى لا يحتاج اليها فى نفقة نفسه كان كان غنيا كما يأتى له مر اه  
ع ش (قوله وذلك) أى اشترط اهلية التبرع (قوله تاجيله) أى القرض اه ع ش (قوله ولم يجب الخ)  
عطف على امتنع (قوله وإن كان ربويا) أى فيجوز عدم إقباضه فى المجاس ولا بشرط قبض بدله فى المجاس  
اه ع ش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله إذ له ذلك مطلقا) أى للقاضى قرض مال  
المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا فى القاضى لكن المعنى يقتضى  
ان بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح فى انه لا يجوز للبقية الا قراض الغير ضرورة  
مطلقا (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) أى من القاضى قال سم على منهج وهذه الشروط معتبرة فى  
إقرض المولى ويرد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقد تقدم عنه على حجج أنه يجب على المولى  
إقرض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على  
الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه فى إقرضه ويبعد ان شرط ما ذكر فى هذه الضرورة فان اشتراطه قد يؤدى  
إلى اهلاك المال والمالك لا يريد ان يلائفه انتهى فلعل تحمل الاشتراط إذا دعت حاجة الى إقرض ماله ولم تصل  
الى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازا اه ع ش (قوله ان سلم منها مال المولى) أى او كان  
أقل شبهة ع ش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضى الخ) عبارة انتهائية والمعنى ان رأى ذلك اه قال الرشيدى  
شياتى فى الكتاب الا فى ترجيح وجوب الارتهان عليه مطلقا وتاويل ما هنا اه وقال ع ش عبارته فى  
اول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقوله ان رأى ذلك أى  
ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ اه وما هنا لا ينافى لا كان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل  
القرض وهو لا ينافى كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض صالحة لكن عبارة حجج ان رأى القاضى  
أخذه اه وهى لا تقبل هذا التأويل وقوله الوجه الوجوب مطلقا أى قاضيا أو غيره اه (قوله إذا رضى  
الغرماء) أى الكاملون فلا عبرة برضا وليائهم اه ع ش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجتمع المال كله  
كانقله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة انتهائية والمعنى اهلية المعاملة فقط اه قال  
ع ش أى دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أى المتعدي (قوله أى فى نوعه) الى قوله ولورد فى  
النهاية لا قوله لكن فى غير الر بالضبقة (قوله وجواز قرضه) أى المعين عطف على امتناع السلم (قوله جاز ان

العباب هنا تمثيلا للقرض التقديرى وكذا افداء أسير باذنه وان لم يشترط رجوعا كما ذكره فى الايمان اه  
(قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا فى القاضى لكن المعنى يقتضى أى بقية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفا ولا فلا  
 وإن نازع فيه السبكي  
 ويجوز قرض كف من نحو  
 دراهم ليتبين قدرها بعد  
 ويرد مثلها ولا أثر للجمل  
 بها حالة العقد وقضية  
 الضابط حل اقراض النقد  
 المغشوش وهو ما اعتمده  
 جمع متأخرون خلافا  
 للرويان لأنه مثلي تجوز  
 المعاملة به في الذمة وإن  
 جمل قدر غشه لكن في  
 غير الربا لضيقه كما مر  
 بسطه في البيع فقييد  
 السبكي وغيره ما هنا بما  
 عرف قدر غشه مردود ولو  
 رد من نوعه أحسن أو أزيد  
 وجب قبوله والإجاز ولا  
 نظر للمائلة السابقة في  
 الربا لضيقه والمساخطة في  
 القرض لأنه أرفاق ومزيد  
 احسان فإن اختلف النوع  
 كان استبدالاً فيجب المائلة  
 والقبض كما مر في الاستبدال  
 وفي الروضة هنا عن القاضي  
 منع قرض المنفعة لا متناع  
 السلم فيها وفيها كاصلها في  
 الإجارة جوازها وجمع  
 الاسنوي وغيره أخذ من  
 كلامهما بحمل المنع على  
 منفعة محل معين والحل على  
 منفعة في الذمة وهي منفعة  
 غير العقار كما مر أوائل السلم  
 (الا الجارية التي تحل  
 بالمقترض في الاظهر)

قرب الخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه (قوله ولا فلا) علمه في الروضة تبعاً للمذهب فقال لأنه  
 لا يمكن البناء مع طول الفصل اما لو قالوا قرضتك هذه الألف مثلاً وتفر قائم سلمها اليه لم يضروا طال الفصل  
 اه مغنى وقوله اما لو اخ في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) اى على شرط ان يتبين كاسيائى عن الانوار  
 بخلاف ما إذا اطلق فانه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش افهم انه لو اقرضه لا بهذا القصد لم يصح قال سم  
 على حج عبارة شرح الروض اى والمغنى فلو اقرضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يستبين مقداره  
 ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين  
 على معنى على اه (قوله ولا اثر للجمل بها الخ) اى ويصدق في قدرها لانه الغارم حيث ادعى قدره لا نقاو ولا  
 فيطالب بتعيين قدر لائق او يحبس الى البيان اه ع ش (قوله خلافا للرويان) في منعه مطلقاً نهاية ومغنى  
 (قوله ما هنا) اى حل لاقراض النقد المغشوش (قوله مردود) إن كان رده من حيث النقل فسلم واما المعنى  
 فيشهد له إذ حصول براءة الذمة عند الوفاء مع الجمل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر (قوله من نوعه) اى  
 المغشوش اه كرى ومثل المغشوش في ذلك الخالص بل مطلق الربوى قالوا لى إرجاع الضمير لمطلق القرض  
 (قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول  
 الفصل السابق فليراجع اه سم وقره السيد عمر (قوله ولا إجاز) المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن  
 ولا ازيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ  
 اتجه نفي الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساخطة الخ) عطف  
 على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تضرب زيادة  
 تبرعها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شى ويكفى العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة  
 وتعيينه اخرى في المجلس ماسبق من انهما ان توافقا على علة الربا اشتراط قبضه ولا اشتراط تعيينه اه بخذف  
 (قوله جوازها) اى القرض والسلمو (قوله محل معين) اى عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم  
 في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعنى منفعة خصوص العقار كإتبه عليه  
 الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع  
 الاسنوي اقول بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض  
 منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوي  
 المذكور ما نصه والا قرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما تمتنع السلم فيها  
 ولانه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غير اه مافى حواشى الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكر انه لا يجوز  
 اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فاقول لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز  
 حينئذ ولا فالافرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيدة الاق في كلام الشارح مر انفا وقد  
 علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اه وقوله كإتبه عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر  
 بالتأمل في عبارة التحفة (قوله وهى) اى والحال ان المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحل بالمقترض) اى

ويجوز قرض كف الخ) عبارة شرح الروض فلو اقرضه كف من الدراهم لم يصح ولو اقرضه على ان يستبين  
 مقداره ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى (قوله النقد المغشوش) اقول به شيخنا الشهاب الرملى (قوله  
 وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل  
 السابق فليراجع اه وقوله ولا إجاز المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن ولا ازيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم  
 الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما هو دون الماخوذ اتجه نفي الوجوب فليراجع انتهى  
 (قوله رجوع الاسنوي) اقول بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملى واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز  
 فليجوز قرض منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما  
 في الروضة اقراض المنافع اى منافع العين المعينة لا متناع السلم فيها اما التي في الذمة فيجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه قد يباؤها ويردها فتصير في معنى (٤٣) اعارة الجوارى للوطء وهو متنع كانه قرض

مالك عن اجماع اهل المدينة  
وما نقل عن عطاء من جواز  
ردبانه مكذوب عليه وليس  
في محله فقد نقله عنه ائمة  
اجلاء فالوجه الجواب بانه  
شاذ بل كاد أن يخرق به  
الاجماع ولا ينافيه جواز  
هبتها للولد مع جواز  
الرجوع فيها لجواز القرض  
من الجانبين ولان موضوعه  
الرجوع ولو في البذل فاشبه  
الاعارة بخلاف الهبة فيهما  
وخرج بتحل حرمة عليه  
بنسب أو رضاع أو مصاهرة  
وكذا ملائعة ونحو مجوسية  
ووثنية لان نحو اخت زوجة  
لتعلق زوال مانعها باختياره  
ويتجه خلافا لجمع ان مثلها  
مطلقة ثلاثا لقرب زوال  
مانعها بالتحلل الذي لا  
يستبعد وقوعه على قرب  
عرفا بخلاف اسلام نحو  
المجوسية ورتقاء وقرناء  
ومقرضة لنحو مسح لان  
المحذور خوف التمتع وهو  
وجوده من غير خوف  
الوطء فقد جرى على الغالب  
وبحث الاذرعى محل  
اقراضها لبعضه لانه من  
وطنها حرمت على  
المقرض والا فلا محذور  
وهو بعيد لان المحذور  
وهو وطؤها ثم ردها  
موجود وتحريمها على  
المقرض أمر آخر لا يقيد

ولو كان صغيرا جدا لانه ربما تنقي عنده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بها فيه اه عشر (قوله ولو غير مشتهة) الى  
قوله وليس في محله في النهاية (قوله قرضها له) اي قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله وان جاز السلم فيها)  
عبارة النهاية والمغنى مع انه لو جعل راس المال جارية محل المسلم اليه وطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا  
جازله ان يرد لها عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقوله جازله ان يرد لها الخ ظاهر اطلاقهما  
ولو بعد وطنها بل سياق الكلام كالصريح فيه (قوله قد يباؤها) اي او يتمتع بها فدخل الممسوح لا مكان  
تمتعها بها اه عشر (قوله ويردها) لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد والاسترداد اه مغنى (قوله وهو  
الخ) اي ذلك الاعارة (قوله رد) خبر وما نقل الخ (قوله وليس في محله قد دخل) اي ليس الرد صحيحا لانه قد نقل  
الجواز عن عطاء الخ (قوله بانه) اي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كاد وبه (قوله ولا ينافيه) الى قوله ويتجه  
في النهاية والمغنى (قوله ولا ينافيه) اي منع قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله جواز هبتها) اي الجارية  
عشر (قوله بخلاف الهبة) اي والسلم اه عشر (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقرارها  
فهل يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الموطء فيه نظر سم  
على حج اقول الا قرب الاول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حده ولان الملك ابتداء  
واحتمال ان يرد لها لانظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حوائى شرح الروض لو الدال شارح  
خلافه اه عشر عبارة الرشيدى وافاد والد شارح مر في حوائى شرح الروض انه لو اسلمت نحو  
المجوسية لم يبطل العقد ويمتنع الوطء اه (قوله لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل  
بها فلا يجوز زلها ان يقتضى ان يمتنع وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتمال أن يفارق أمها قبل  
الدخول ثم يطأ البنت ويردها اه عشر (قوله خلافا لجمع الخ) ظاهر المغنى ووافقة هذا الجمع عبارته وقضية  
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان المطقة ثلاثا محل قرضها مطلقا اه زاد النهاية وبحث  
بعضهم عدم حملها لقرب زوال مانعها بالتحلل اه قال عشر قوله وبحث الخ معتمد الزيادة وصرح به  
حج في التحفة وكتب عليه سم مر اه (قوله بخلاف اسلام نحو المجوسية) يرد انظر فيما اذا اسلمت المجوسية  
أو الوثنية أو تحملت المطلقة ثلاثا على القول بحل قرضها وقضية كلامهم بقاؤها على ملك المانقرض غاية فاهل  
الفرق انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نه لاذ لم يحل في ابتداء القرض اثنتان اشباه لاعارة  
الجوارى للوطء او ضعف جدافهم تصاحح الابطال اه سيد عمر وبل كلامه الى جواز الوطء ايضا (قوله  
ورتقاء) الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله ورتقاء الخ) ذهب على نحو اخت الخ (قوله ولا يجوز تملك  
المطلقة التي تحل) اعتمده المغنى ايضا (قوله لان العبرة الخ) ولا يشكل هذا على ما قدمناه ان المجوسية اذا  
اسلمت في يد المقرض لا يتبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازها على ما مر بان المانع تبين  
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقتراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغتفر في الدوام  
مالا يغتفر في الابتداء اه عشر (قوله وقرض الخثي الخ) حاصل المعتمد انه يجوز كون الخثي مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والا قرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع  
على منفعة العقار كما يمتنع السلم فيها ولا نه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيره من عبد ونحوه كما يجوز السلم  
فيها ولا مكان رد مثلها الصوري انتهى (قوله ونحو مجوسية) لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقترانها فهل  
يجوز وطؤها او يمتنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء فيشبه اعارة الموطء فيه نظر (قوله  
لان نحو اخت زوجة) قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فلا يجوز زلها ان يقتضى بنيتها وهو المتجه  
في فتاوى السيوطى (قوله لان اتصاحه بعيد) فلما اوضح ذكر اثنين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب  
رد الجارية بزوالها ولو منفصلة المقرض مر ثم رايت شارح ذكر ذلك (قوله وقرض الخثي الخ)  
حاصل المعتمد انه يجوز كون الخثي مقرضا بكسر الراء ومقترضا لعدم تحقق المانع ولا يجوز كونه مقرضا

اثباتا ولا نفيا وقرضا لثني جائز لان اتصاحه بعيد ولا يجوز تملك مالهما أقرب من اتصاح الخثي هذا هو المنقول فيهما ووجهه  
ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اتضح ذكر ابا بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخثي المشكل

الرجل قبل بل له ذروطة مادام (٤٤) ورد بها سبوا ولا يتناع له لم فيه (وم لا يسم لم فيه) اي في نوعه (لا يجوز اقرضه في الاصح) لان

بكسر الراء ومقتضى ادم تحق المانع ولا يجوز كونه مقتضى افتح الراء لانه يز وجوده مره م على حج اعش (قوله الرجل) اي او المارة اخذاه من العلة اعش اي وعما مر من سم من مر قول ابنن (وما لا يسم فيه) كالجارية ولدها والجواهر ونحوها اعش اي عبارة عش ومنه المارة لا يجوز كونه مقتضى افتح الراء ومنه ايضا البر المختلط بالشرير الا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وفل واجب على الاخذ رد مثل كل من البر والشرير خاله او ان اختلفا في قدره صدق الاخذاه (قوله لان ما لا يضبط) الى قوله ولو قال في النهاية والمغنى (قوله لان ما لا يضبط الخ) ومن ذلك قرض النضة المقاصيص فلا يصح قرضها لهذه العلة مطلقا وان اثارا غير متفاوتها في نفسها كبر او صغرا وزنت ومع ذلك لو خالفوا فلا واختلاف في ذلك فالقول قول الاخذانها تساوي كذا من لدراهم الجيدة اعش (قوله قوله قرض الحزين) اي اسائر انواعه اعش (قوله ويرده الخ) اي الحزين اعش كرى اي والعجين مغنى (قوله قال في الكافي الخ) قد رويده ان الحزين مقوم والواجب فيه رد المثل الا وري كياتي اعش سيد عمر عبارة المغنى وقيل يجوز عددا ايضا ورجعه الخوارزمي في الكافي اعش (قوله وفهم اشتراطه) اي صاحب الكافي (قوله وجزء شائع) دفع على الحزين (قوله لم زد على النصف) يردد الخ فاما لو زاد دل بطل في الجميع او في الزائدة فقط فريقا لصفة العمل ناول اه سيد عمر اقول قياس الم لا اول (قوله لا يرد مامر) اي في شرح ويجوز اقرض الخ (قوله وكسر) اي ان لم ينجا في المكمل نهاية ومغنى (قوله تحت يده) اي يد الفلان (قوله والا) اي بان كانت له في ذمته اعش (قوله كاسر) اي قبيل قول المانن واماميه التبرع (قوله وجوبا) الى قوله فير في المغنى والى قوله ويأتى في النهاية لا قوله أي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث الاستبدال) أمام مع استبدال كان عوض عن بر في ذمته ثوبا ودرهم فلا يمنع مامر من جواز الاعتياض عن غير المثل من اعش (قوله ولو نقد ابطله السلطان) فشمعل ذلك ما عمت به البلوى في زمنا في الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غير ها وان لم تكن نقدا اعش نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اعش (قوله التني من الابل) وهو ماله خمس سنين ودخل في السادسة زيادي اعش (قوله ربا عيا) بتخفيف الياء اعش (قوله من المعاني التي تريد بها القيمة) كحرفة الرقيق ورافية الدابة نهاية ومغنى قال عش قال في المختار الفارة من الناس الحاذق الملبح ومن الدواب الجيد السير اعش (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يثبت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة اعش مغنى (قوله النقطة الخ) عبارة الابعاب مع العباب فرع النقطة المعتاد فيما بين الناس في الافراح كالختان والنكاح وهو ان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل او نحوه ثم يقوم انسان فيعطى كل من الحاضرين ما يليق به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذي حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما ان قصد ابتداء معروف معه ليكافئه بمثله اذا وقع له نظيره أفنى النجم الياسي والازرق اليماني انه اي بانه كالقرض الضمعي وحينئذ يطالب هو اي الماعطى او وارثه وافتى السراج البلقيني القائل في حقه جماعة من الاثمة انه باع درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذي يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع واعتياد المجازاة به وطلبه ممن لم يجاز به لا بقتضى رجوعا عند عدم الصيغة التي تصير قرضا اعش شرح العباب (قوله المعتاد في الافراح) اي اذا دفعه لصاحب الفرح في يده او يد ما ذونه اما ما جرت العادة به من دفع النقطة للشاعر والمزين ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوتة على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الان بالارض واخذة النقطة وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحكيم يشترط للزوم له للمقترض اذنه في الصرف مع شرط الرجوع فتنبه له اعش عبارة الرشيدى واعلم ان الشهاب ابن حجر قيد على الخلاف بما اذا كان صاحب الفرح ياخذ النقطة لنفسه اي بخلاف ما اذا كان ياخذها لنحو الخائن او كان الدافع يدفعه له بنفسه

بفتح الراء لانه يز وجوده مر (قوله ولا فهو وكيله) اي بان كانت له في ذمته

ما لا يضبط او يعز وجوده يتعذر او يتعسر رد مثله اذ الواجب في المقوم رد مثله صورة نعم يجوز قرض الحزين والعجين ولو خيرا احاءضاً للحاجة والمساعدة ويرده وزنا قل في الكافي او عددا وفهم اشتراطه اجمع بينهما بعيد وجزء شائع من دارم يز على النصف لان له حينئذ مثلا لا الروبة على الاوجه وهي خيرة ابن حاض تاتي على الابن ليروب لاختلاف حوضتها المقتضودة وعام من الضابط ان القرض لا بد ان يكون معلوم القدر اي ولو مالا لا يرد مامر في نحو كف الدرام وذلك ايرد مثله او صورته ويجوز اقراض المكمل موزونا وعكسه ولو قال اقرضني عشرة مثقال فقال خذها من فلان فان كانت له تحت يده جاز ولا فهو وكيل في قبضها فلا بد من تجديد قرضها كما مر (ويرد) وجوبا حيث لا استبدال (المثل في المثل) ولو نقدا ابطله السلطان لانه اقرب الى حقه (وفي المقوم) ويأتي ضابطهما في الغصب يرد (المثل صورة) لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم استلف بكر اي وهو الشئ من الابل ورد ربا عيا اي وهو ما دخل في السنة السابعة وقال ان خياركم احسنكم قضاء ومن لازم



لا يضطر إليه مالم يقل خذته مثلاً وينوى القرض ويصدق في نية ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل إطلاق جمع أنه قرض أي حكاهم رأيت بعضهم لما نقل قول هؤلاء وقول الباقي أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلافه بأحوال الناس والبلاد اه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتي قبيل اللقطة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه اتفق في اخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم اراد الرجوع عليه بأنه يرجع (٤٥) اخذامن القول بالرجوع في

مسئلة النقوط وفيه نظر بل لا وجب له أماً ولا فلان ماخذ الرجوع ثم اطراد العادة به عندهم ولاعادة في مسئلتنا فضلاً عن اطرادها بذلك وأمانانيا فلان الأئمة جزء موافق مسائل بما يفيد عدم الرجوع منها أدى واجبا عن غيره كدينه بلاذنه صح ولا رجوع له عليه بلا خلاف والنفقة على بمون الاخ واجبة عليه فكان اداءه عنه كاداء دينه وبهذا يتبين أنها مصرح بها في كلامهم وان الافتاء فيها بامر غفلة عن هذا وبفرض أنها غير واجبة فهي لا رجوع بها بالأولى لأنه اذا لم يرجع باداء ما لزم فلم يلزم أولى فان قلت صرحوا في مسائل بالرجوع قلت تلك اما لكونه أنفق باذن الحاكم أو مع الاشهاد للضرورة كافي هرب الجمل ونحوها واما الظنه ان الاتفاق لازم له كما اذا انفق على مطلقة الحامل فبان لا حل أو نفي حمل الملاعنة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعاً وسيأتي في الشارح مر في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين وحده أو مع نظائره المعاوين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة البجيرمي والذي تحرر من كلام مر وحجج وحواشيهما انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح اي لا يرجع به مالها اذا وضعه في يد صاحب الفرح وبما ذونه الا بشرط ثلاثة ان يأتي بالفاظ كخذه ونحوها وان ينوى الرجوع ويصدق هو وارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشرط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله الا بشرط ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطراداً كلياً (قوله لا يضطرانه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد الرجوع كان قرضاً ويشعر به ايضا قوله الاتي ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته لكن يشكل على ذلك ما يأتي في الاجارة من عدم لزوم الاجارة حيث لا لفظ يشعر بالترامها ولو كان العامل ممن لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبعاً للحرر من اللزوم حينئذ اه سيد عمر (قوله ما لم يقل الخ) ظاهره انه ظرف لقوله لا اثر للعرف فيه فيوم شرط اطراف العرف ولو مضطر بامع القول والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنية لان يحمل ظرفاً لما يفهمه قوله انه هبة أي ولا يكون قرضاً ما لم يقل الخ (قوله في نية ذلك) أي القرض (قوله وعلى هذا) اي على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) اي قول جمع انه قرض (قوله لا اختلافه) اي الاعتقاد (قوله تعين ما ذكرته) اي من انه هبة الا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى القرض فيكون قرضاً (قوله ويأتي قبيل اللقطة الخ) عبارته هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه اما اذا اعتيد له لنحو الخاتن وان معطيه إنما قصدته فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لاجله اه ع ش (قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أي الاخ (قوله انه الخ) أي مسئلتنا اه كرى (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملكه بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقرر في محلهما وان كان القرض فيهما انهم ملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل التعجيل فا ذكره من الرجوع قريب فليحرر سم على حج اه ع ش (قوله وقيل برد القيمة) قد يتجه ترجيحاً حيث تعذر المثل كدار اقرض نصفها ثم وقف جميعها فتامل اه سيد عمر (قوله واداء المقرض

(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر في مسئلتنا للظن لانه لا منشا له شرعاً بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتأمل (قوله وعجيب توقفه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللقطة ان الاخذ ملك بشرطه فا ذكره من الرجوع بما انفق غير ظاهر لانه انما انفق ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الملك

لترجع بما أنفقته عليه لظنهما الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيوا نازكاة ثم رجع لسبب رجوع عليه الاخذ بما انفقته على الوجه لا نفاقه بظن الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الزركشى لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا يقال في لقطة تملكها ثم جاء مالها وعجيب توقفه كابن الاستاذ في هذه ايضا نعم لا اثر لظن وجوب في مبيع اشتراه فاسدا فلا يرجع بما أنفق عليه (وقيل) يرد (القيمة) يوم القبض واداء المقرض كاداء المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محله لزمه القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله اجل بل اذا ذكر الاجل اما يلغو او يفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كما كان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رايت في سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله ومحلا) ومعلوم انه لا يكون الاحالا اه مغنى قول المتن (وثة) اى اجرة قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل التملك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه مغنى (قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة الاقراض (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فلم انه لا يطالبه بمثله اذ لم يتحمل مؤنة محله لما فيه من الكلفة وانه يطالبه بمثل مالا مؤنة لمحله وهو كذلك فالمانع من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من قيمه بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهما لان من نظر الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته بها الى بلد الاقراض مع كونها في غير هاهما ما يبلوغ الاخبار او باستصحاب ما علموه قبل مفارقتها او بعد بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فعلم انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان بمحل الظفر اقل قيمة كما اذا اقرضه طعاما بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه الا مثله وقوله مالا مؤنة لمحله اى ولا كانت قيمته ببلد المطالبة اكثر اه (قوله واستوت) الى قوله للضرر كان الاولى ذكره عقب قوله الا لا يطالبه به (قوله للضرر) اى على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل (قوله وهى) الى قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهى) اى القيمة اى اخذها (قوله لم يترادا) اى ليس للمقرض ردها وطالب المثل ولا للمقرض طلب استرداد هاتيناه و معنى (قوله يعسر نقله) اى لخوف الطريق مثلا ع ش ورشيدى (او تفاوت قيمته الخ) ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتاقي الخ) رده النهاية بما نصه وما عارض به قوله اى الامام او تفاوتت قيمته من انه انما يتاقي على ما مر عن ابن الصباغ بناء المعترض على عدم استقلال كل من العلتين وقد مر رده اه اى عني منع مطالبة المثل من مؤنة النقد وارفع قيمة بلد المطالبة (قوله قرض نقد) الى قوله ومنه القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حينه كما نقرر في محلهما وان كان القرض فيهما انه لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل في التعجيل فما ذكره من الرجوع قريب فليحرج (وزمنا) قد يشكك بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويوجب بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان النهب قال في شرح البهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البهجة وصرح به الشارح يعنى العراقي انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم الحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب الا ان يراد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح م ر واعلم ايضا ان المراد بكون النقل له مؤنة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه فقيرا بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها وقيمة في الموضعين سواء او في بلد المطالبة اقصى انه يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى واقول في هذا الكلام نظر (قوله لا بالمثل) الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد المطالبة اكثر واقتصار الشيخين على الاول لا ينافى الثانى بل هو مفهوم منه بالاولى والمساواة فلا منافاة بين ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر (قوله جر منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر م ر اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما ياتى في المتن لكن يشكك بما ياتى في

وزمنا ومحلا (و) لكن (لو) ظفر (المقرض (به) اى بالمقرض (في غير محل الاقراض وللنقل) من محله الى محل الظفر (مؤنة) ولم يتحملها المقرض (طالبة بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة لجواز الاعتياض عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد الاقراض والمطالبة ام لا كما قاله الشيخان خلافا لابن الصباغ وجماعة للضرر وهى للفيصوله فلو اجعتهما ببلد الاقراض لم يترادا اما اذا لم تسكن له مؤنة او تحمّلها المقرض فيطالبه به نعم النقد الذى يعسر نقله او تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالذى لنقله مؤنة قاله الامام وقوله او تفاوتت قيمته انما ياتى على ما مر عن ابن الصباغ (ولا يجوز) قرض نقدا وغيره ان اقترن (بشرط رد صحيح عن مكسر او) رد (زيادة) على القدر المقرض او رد جدي عن ردى او غير ذلك من كل شرط جر منفعة للمقرض

شرط اجلا في النهاية الا قوله وكذا كل مدين (قوله) كرهه ببلد اخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله للمقترض اقرضتك هذا على ان تدفع بدله لو كيلي بمكة المشرفة اه ع ش اى وان يدفع وكيلك بدله لى او لو كيلي بمكة المكرمة مثلا (قوله) اورهنه بدين اخر) اى رهن المقترض الشئ المقترض بدين اخر كان للمقترض عليه (قوله) فان فعل ففسد العقد) والمعنى فيه ان موضع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضعه ففنع صحته نهاية ومعنى قال ع ش ومعلوم ان فساد العقد حيث وقع الشرط في صلب العقد اما لو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه (قوله) كل قرض جر منفعة) اى شرط فيه ما يجر الى المقترض منفعة وشمل ذلك شرطا ينفع المقترض والمقترض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية اى بخلاف ما ينفع المقترض وحده كما ياتى في المتن او ينفعهما ولكن نفع المقترض اقوى كما ياتى في الشرح اه سم (قوله) ومنه) اى من القرض بشرط جر منفعة للمقترض عبارة الكردى اى من ربا القرض اه (قوله) مثلا) او يشترى ملكه باكثر الخ ويخدمه او يعلم ولده ونحو ذلك (قوله) من قيمته) الاولى من اجرة مثله (قوله) ان وقع ذلك شرطا) اى ان وقع شرط الاستتجار في صلب العقد اه ع ش (قوله) اذ هو) اى القرض لمن يستأجر الخ او القرض بشرط جر منفعة للمقترض (حيث) اى اذا وقع ذلك في العقد (قوله) والا) اى بان توافقا عليه قبل العقد ولم يذ كراهه في صلبه (قوله) من ماله) الاولى او ادى من ماله ليشمل ماله او قرض لمواليه وادى من ماله اه سيد عمر (قوله) كقبول هديته) اى بغير شرط نعم الاولى كما قال الماوردى تنزهه عنها قبل رد البذل نهاية ومعنى (قوله) للخبر السابق) اى في شرح وفي المتقوم المثل صورة (قوله) وفيه) الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلا عما قبله (قوله) ولو عرف الخ) قال في الروضة قلت قال في التتمة لو قصد اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففي كراهته وجهان والله اعلم اه وفي الروض نحوه وبه يعلم ما في صنيع الشارح حيث اقتضى ان الوجهين مطلقان وان التجميع عند القصد من تصرفه فليتامل سيد عمر وسم عبارة النهاية ولو اقترض من عرف برد الزيادة قاصدا ذلك كرهه في اوجه الوجهين اه (قوله) وظاهر كلامهم ملك الزائد تبعا) فديقال محل ذلك ان دفع الزيادة عالما بها ولم يكن له عذرا ما لو دفعها بظن عدم الزيادة فبان ان الزيادة فينبغي ان لا يملك الزائد كما لو قال المقترض ظننت ان حقك كذا فبان انه دونه او دفعه بغير عذر قال ظننت انه بمقدار حقك وعليه فلو تنازعا فالمصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله) ملك الزائد تبعا) اى وان كان متميزا عن مثل المقرض كان اقترض دراهم فردها ومعاها نحو سمن ويصدق الاخذ في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذ لو اراد الدافع انه انما اتى به لياخذ بدله لذكره ومعلوم ماصورنا به انه رد المقرض الزيادة معانم ادعى ان الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ اما لو دفع الى المقرض سمن او نحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لا هدية فانه يصدق الدافع حيثئذ اه ع ش (قوله) فهو) اى الزائدة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وقبول اه نهاية (قوله) فيمتنع الرجوع فيه) اى لدخوله في ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (او ان يقرضه) اى ان يقرض المقرض المقترض شيئا اخر حلي وزيادى وليس المعنى ان يقرض المقرض المقرض لانه حيثئذ يجر نفع المقرض فلا يصح فتأمل اه بخير مى قول المتن (والاصح) انه لا يفسد العقد) ظاهره وان كان للمقترض فيه منفعة وقضية قول الشارح اذ ليس فيه الخ ان محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقترض منفعة وهو نظير ما سياتى في الاجل فليراجع اه رشيدى اقول كلام شرح المنهج كالصريح في عدم الفرق عبارته او شرط ان يرد انقص قدرا او صفة كرهه مكسر عن صحيح او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض صحيح او به والمقترض غير ملى لغا الشرط فقط اى لا العقد لان ما جره من المنفعة ليس للمقترض بل للمقترض او لها والمقترض معسر اه (قوله) للمقترض) بل للمقترض والعقد عقد ارفاق فكانه زادا في الارفاق نهاية ومعنى (قوله) اوله) اى كرم نهب اه سم

شرط الاجل زمن نهب والمقترض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كما سياتى ومع ذلك صح الا ان يوجب بما ياتى انه غالب نفع المقترض لانه اقوى (قوله) وكذا كل مدين) يفيد انه لا يكره قبول هديته نعم الاولى كما

كرهه ببلد اخر او رهنه بدين اخر فان فعل ففسد العقد لخبر كل قرض جر منفعة فهو ربا وخبر ضعفه بجى معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض ان يستأجر ملكه اى مثلا باكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حيثئذ حرام اجماعا والا كرهه عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السبكي (ولورد) وقد اقرض لنفسه من ماله (هكذا) اى زائدا قدرا او صفة (بلا شرط فحسن) ومن ثم ندب ذلك ولم يكرهه للمقترض الاخذ كقبول هديته ولو في الربوى وكذا كل مدين للخبر السابق وفيه ان خياركم احسنكم قضاء ولو عرف المستقرض برد الزيادة كرهه اقرضه على احد وجهين ويتجه ترجيحه ان قصد ذلك وظاهر كلامهم ملك الزائد تبعا وهو متجه خلافا لبعضهم وحيثئذ فهو هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع فيه كما افق به ابن عجيل (ولو شرط مكسر عن صحيح او ان يقرضه) شيئا اخر (غيره لغا الشرط) فيهما ولم يجب الوفاء به لانه وعد تبرع (والاصح) انه لا يفسد العقد اذ ليس فيه جر منفعة للمقترض (ولو شرط اجلا فهو كشرط

اوله والمقرض غير ملئ فيلغو لاجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالرأب وبصح العقد لانه زاد في الارفاق بجز المنفعة المقرض ولا اثر لجزها

له في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فغلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جبر المنفعة للمقرض فلم يفسد باشتراطه ولسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتأجل الحال الا بالوصية والنذر على ما فيه مما ياتي في باب فبا حدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كر من نهب) والمقرض ملئ (فكش شرط) رد (صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جبر منفعة للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقراره وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه مجرد توفقة فله اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحيا والمرومة يمنعانه منه (ويملك القرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك عاية لحق المقرض لان له الرجوع فيه ما بقي فبالتصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في البراء فيصح على

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المغنى الا قوله على ما فيه مما ياتي في باب (قوله لا امتناع الخ) عبارة المغنى لانه عقد يمتنع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجرهاله) اي للمقرض (في الاخيرة) اي في قوله اوله والمقرض غير ملئ (قوله وفارق الرهن) اي حيث لو شرط فيه شرط بجز منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اي ومن شرط الاجل بجز نفعا للمقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد والغاء الشرط اه ع ش عبارة السكردي اي فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهذا يلغو الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اي بخلاف الرهن اه مغنى (قوله ولا يتأجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار الخ اه قال ع ش اي ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالوصية) اي بان اوصى ان لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والنذر) اي كان نذرا ان لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في البراء في النهاية الا قوله وحده وكذا في المغنى الا قوله عينا (قوله ملئ) اي بالمقرض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اي الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اي الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بوسرقة اه (قوله واقراره) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعني لامع غيره بان يقول بشرط ان تقرض وبدين اخر فانه يفسد اه كردى (قوله لانه) اي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله بمجرد توفقة) اي للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اخذ الشرط) اي بان لم يف المقرض به اه كردى (قوله لان الحيا الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله يمنعانه منه) اي من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشيء من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العماد ومن فوائده اي صحة الشرط ان المقرض لا يحل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا يملك بالقبض كالا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقرض هنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل انواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحل له التصرف الخ اي ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العماد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه وملك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالا يخفى وفي المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بجزمة التصرف لانها لازمة لبطالانه حينئذ او ليس له ذلك فلا حرمه لنفوذ منه لرضا البائع به بقرينة تأجيله الثمن او قباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والا) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والاخ عبارة المغنى عقب المتن كالموهوب واولي لانه لا للعوض مدخل فيه ولا لانه لو لم يملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) اي في مجرد قبضه يعقب عليه لو كان نحو اصله ويلزمه نفقة الحيوان على الاول لا الثاني

قاله الماوري تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض بمن تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى اي ان قصد اقراضه لاجلها وقضيته ان محل الوجوهين مقيد في كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اي كرم نهب (قوله لان الحيا والمرومة يمنعانه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوى ما فائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه الا ان يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للمقرض انتهى واجاب عنه ابن العماد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقرض في القرض على الوفاء به لان المقرض لم يبيع له التصرف الا حينئذ وكالا يحل للمشتري التصرف في المبيع قبل

نهاية قول المتن (وله) اى يجوز للمقرض (الرجوع الخ) (فرع) فى شرح الروض اى والمغنى ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الى وكيلى فلان فدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركة المييت عموما لا بمادفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل له ان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ مادفع بعينه اخذا من قوطم له الرجوع فى عينه مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان فى يده ولا شيء على الوكيل فى دفعه له فليتامل سم على حج ولو دفع شخص لا خرد را هم وقال ادفعها لزيد فادعى الاخذ فدفعها لزيد فانسكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه عش (قوله فى ملك المقرض) الى قوله فان قلت فى النهاية والمغنى (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتى محترزه (قوله وان دبره الخ) اى او علق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) تعليل للمتن (قوله وللمقرض الخ) عطف على قول المتن وله الرجوع الخ (قوله رده الخ) اى قطعا اه معنى (قوله قهرا) اى اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح فى الامتناع كامر (قوله فلا يرجع فيه) اى لا يصح اه عش (قوله رجع) اى المقرض و (قوله ان اتصلت) اى الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقرض رد البديل وهو محتمل ان لم يخرج المقرض بالزيادة عن كونه مثل المقرض صورة الواقرضه فجعلت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش (والا فبدونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حائلا وولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل اما اقراض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كالسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله او نقص) شمل ما لو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا ارض انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه عش اى ويفرق بان المقرض محسن (قوله تملكك) بناء المفعول (قوله الاتية) اى انفا بقوله على الاصل فى الضمان (قوله ثم) اى فى اللقطة (قوله فان التملك) اى تملك الملتقط لللقطة (قوله قهر عليه) اى على مالك اللقطة اى لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اى الراد الى الملتقط ويحتمل ان المراد اجرى الملتقط فى الرد (قوله انه) اى الضامن (قوله حتى فى المغصوب منه) اى فى الناقص المغصوب من المالك (قوله فهذا) اى الملتقط (اولى) اى من الغاصب وكان الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب فى النهاية والضمير المستتر للمقرض (قوله فى انه قبضه بهذا النقص) ومنه ما لو اقرضه فضة ثم ادعى المقرض انها مقاصيص والمقرض انها جيدة فبردها المقرض مثلها وينبغي ان يعتبر ذلك بالوزن الذى يذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيصدق فى ذلك وان لم تجر العادة فيما بينهم بوزنها وطريقه فى تقدير الوزن الذى يرد به اما اختبارها قبل التصرف فيها او تخمينتها بما يغلب على ظنه انه زنتها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقراضها لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعترض ما قاله فى المقيس بانه يحتاج الى نص وفى المقيس عليه بانه غير صحيح انتهى ولك رد ما قاله فى المقيس بانه لا يحتاج الى نص مع ظهور المعنى الذى قلناه كالايجزى وفى المقيس عليه بانه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بجرمة التصرف لانها لازمة لبطالته حينئذ او ليس له ذلك فلا حرمه لنفوذ منه لرضا البائع به بقربة تاجيلة الثمن او اقباضه المبيع قبل قبض ثمنه الحال وبان من فوائد الامن من الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادى كالاشهاد فى البيع انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) فى شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الى وكيلى فلان فدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولا رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركة المييت عموما لا بمادفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل

(وله) بناء على الاول الرجوع فى عينه مادام باقيا فى ملك المقرض (بحاله) بان لم يتعلق به حق لازم (فى الاصح) وان دبره او زال عن ملكه ثم عاد كما هو قياس اكبر نظائره لان له طلب بدله عند فواته فعينه اولى وللمقرض رده عليه قهرا وخرج بحاله رهنه وكتابتة وجنابته اذا عطلت برقبته فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو اجره رجع فيه كالمو زاد ثم ان اتصلت اخذها والى فبدونها او نقص فان شاء اخذها مع ارشاه ومثله سليما فان قلت باتى فى لقطة تملكك ثم ظهر مال الكها وقد نقصت بعيب فطلب المالك بدلها والمלתقط ردها مع الارض اجيب الملتقط وهذا يشكل على ما هنا قلت لا يشكل عليه بل يفرق بان المقرض محسن فناسب تخييره على خلاف القاعدة الاتية بخلاف المالك ثم فان التملك قهر عليه فاجرى به على الاصل فى الضمان انه فى الناقص برده مع ارشاه حتى فى المغصوب منه فهذا اولى ويصدق فى انه قبضه بهذا النقص على ما افق به بعضهم

الضمان والا قرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا وعدا اه ع ش و جزم بعدم الصحة فيما مر (قوله وهذا ان)  
 اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل في كل حادث الخ اه ع ش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على  
 الاول الخ) اى اصل براءة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما المصريح به ولعله كان الاصل اخذ من كلام  
 النهاية صرحوا فى الغصب بان الغاصب لوردا لمغصوب الخ ثم اسقطه الساسخ (قوله فى ترجيح الاول) وهو  
 الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبر الخ) ظاهره انه لو اراد  
 ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ مسلوب المنفعة وعليه  
 فيتخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البدل اى وينتفع به المستاجر الى  
 فراغ المدة اه ع ش عبارة المغنى ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجرا بل ياخذ مسلوب المنفعة اه (قوله نعم)  
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجر عليه بالفلس (قوله اخر التفليس) الاول ان يقدمه  
 على قوله فيما اشتراه

### (كتاب الرهن)

(قوله هو لغة) الى قوله قولان فى النهاية والى المتن فى المغنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على  
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة الان و (قوله او الحبس)  
 الاول والحبس بالواو لان المقصود انه يطلق على كل منها لغة لانه يطلق على احدهما لا يعينه اه ع ش  
 وعبر المغنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لادى او لله تعالى اه ع ش (قوله اى  
 محبوسة الخ) عبارة المغنى اى محبوسة فى القبر غير منبسطة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الاخرة معقولة عن  
 دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولو فى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل  
 البرزخ اه ع ش (قوله ان عصى الخ) ظاهره وان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم  
 الصدقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كمن لم يعص اه ع ش (قوله  
 قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء ولا والثانى يحبس ان عصى بالدين ان لم  
 يخلف وفاء هذا ما ظهر لى فى حل عبارة ته والله اعلم (قوله لسن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى  
 غش ما نصه وفى حج ما يفيدان الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره  
 وظاهر اطلاقه كالشارح مر انه لا فرق بين مونه فجأة وبين كونه بمرضى ولعل وجه حبس روجه حيث خلف  
 ما بقى بالدين انه كان يمكنه التوفية قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجملة فلا يردانه قد يكون مؤجلا  
 والمؤجل انما يجب وفاؤه بعد الحلول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذ من قول الشارح قبل  
 والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة التريض وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغنى والخبر محمول  
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر اماما من لم يقصر بان مات وهو معسر وفى عزمه الوفاء  
 فلا تحبس نفسه اه ومفهومه كافى البجيرى عن العنانى ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقصر لان التقصير  
 حينئذ من الورثة فلا ثم عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا تصر فوا فيها تعلق الدين بذمتهم وامان مات ولم يخلف  
 وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه موهونة لانه معذور اه (قوله التفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى  
 هماراى الماوردى لا قولان اه كرى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين  
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المسكفين كان لومهم دين بسبب اتلافهم ع ش وحلى (قوله وشرعا)

### (كتاب الرهن)

لكن يعارضه ان الاصل  
 السلامة وان الاصل فى كل  
 حادث تقديره باقرب زمن  
 وهذا ان خاصان فليقدم  
 على الاول العام ثم رايهم  
 صرحوا فى غاصب رد  
 المغصوب ناقصا وقال غصبته  
 هكذا فكذب المالك صدق  
 الغاصب لان الاصل براءة  
 من الزيادة وهذا صريح فى  
 ترجيح الاول بل اولى واذا  
 رجع فيه مؤجرا فان شاء  
 صبر لا نقض المدة ولا اجرة له  
 وان شاء اخذ بدله وافق  
 بعضهم فى جذع اقتضاه  
 وبني عليه وحب بذره انه  
 كالمالك فيتعين بدله نعم ان  
 حجر على المقترض بفلس  
 ياتى فيه ما ياتى فيما اشتراه  
 اخر التفليس

### (كتاب الرهن)

هو لغة الثبوت ومنه الحالة  
 الراهنة او الحبس ومنه الحبس  
 الصحيح نفس المؤمن مرهونة  
 بدينه حتى يقضى عنه دينه  
 اى محبوسة عن مقامها  
 السكرم ولو فى البرزخ ان  
 عصى بالدين او ما لم يخلف  
 وفاء قولان لكن المنقول  
 عن جمهور اصحابنا انه  
 لا فرق بين ان يخلف وفاء  
 وان لا قيل والتفصيل انما  
 هو راي تفرد به الماوردى  
 والكلام فى غير الانبياء  
 صلوات الله وسلامه عليهم

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقتبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضرِب الرقاب انتهى سم وقوله فتحرير رقة فان المراد منه فليحرر رقة وقوله فضرِب الرقاب أى فاضربوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله ابى الشحم) سمي به لكونه سمينا اه بجيرى (قوله وآثره ليسلم الخ) التوجيه بالمنة لا يخلو من انه وبالتكلف لا يخلو من تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضى الله عنهم انهم يرون المنة له صلى الله عليه وسلم في تاهيلهم لذلك وانهم يرون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من أعمال البر مطلقا سيما بالنسبة إلى رسول الله ﷺ قالولى ما اشار اليه بعض العارفين ان إثارة لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لحوالته معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عند احد من مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منه (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) أى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها انفسها لا اقتراضها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول فلراجع اه ع ش (قوله والصحيح نه مات ولم يفكه) كذا فى النهاية والمغنى وقال البجيرى والصحيح انه افتكه قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف ع ش فقال الاصح انه توفى ولم يفكه ومثله فى شرح مروه وهو ضعيف والمعول عليه ما قاله القليوبى عبارة (قوله والصحيح انه افتكه قبل موته) كذا رآته مصر حابه عن الماوردى وغيره من الائمة وكون الدر ع لم يؤخذ من اليهودى إلا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما فى شرح شيخنا م ر غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان قالول الخوف الجحدو والاخران لخوف الافلاس نهاية ومغنى (قوله ومروهون) لما لم يقل بدل مروهون ومروهون به معقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة فى احدهما غير المعتبرة فى الاخر فكان التفصيل اولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله واستيجاب) الى التنبيه فى النهاية الا قوله بالمرهون الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله وبحت الى المتن (قوله واستيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم عبارة المغنى والقول فى المعاطة والاستيجاب مع الايجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقدم بياناه اه (قوله لانه عقد مالى مثله) يفيد انه لو قال رهنك هذين قبل احدى هاتين الميعات فمما فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالهبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح م ر فيما لو اقرضه الفا فقبل خمسمائة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهة البيع بأخذ العوض وما هنا العوض فيه فكان بالهبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالى مثله) أى فافتقر اليهما مثله نهاية ومغنى (قوله خلاف المعاطة) وصورة المعاطة هنا كما ذكره المتولى ان يقول له اقرضنى عشرة لا أعطيك ثوبى هذا رهن فاعطى العشرة وقبضه الثوب اه مغنى (قوله من هذا) أى التعليل المذكور (قوله وبحت صحة الخ) أفنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعيد رده ظاهر كلامهم وقد أفنى بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) أى وإسناده الى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلام يصح لان القاعدة أن كل ما صح تعليقه كالعتق والطلاق جاز إسناده الى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح إسناده الى الجزء الا الكفاية فانها تصح اذا اسندت الى جزء لا يعيش بدونه كراسه وقبله الا ولا يصح تعليقه اه ع ش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحت صحة الخ (قوله كان رهننا) أى ولا يحتاج الى قبول بعد قوله رهننا اه ع ش ورشيدى قول المتن (فان شرط فيه مقتضاه) المقتضى والمصلحة متباينان وذلك

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقتبضوا ورهنه ﷺ درعه عند أبى الشحم اليهودى وآثره ليسلم من نوع منة أو تكلف مياسير أصحابه بابرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانه عاقد ومروهون ومروهون به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (الا بايجاب وقبول) أو استيجاب وإيجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر فى البيع وبحت صحة رهنك موكلك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت اليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبلت أو بيعت هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهنك كان رهننا (فان شرط

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقتبضوا لانه مصدر جعل جزاء للشرط بالفاء مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضرِب الرقاب انتهى (او استيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن بارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم (وبحت صحة رهنك موكلك)

فيه مقتضاه كقيد المرتهن به ( ٥٢ ) أي المرهون عند نزاحم الغرماء ( او ) شرط فيه ( مصلحة للعقد كالأشهاد )

بالمروهون به وحده نظير  
مامر آتفا (أو) شرط فيه  
(مالا غرض فيه) كان لا  
ياكل المروهون إلا كذا  
(صح العقد) كالبيع ولغا  
الشرط الأخير (وان شرط  
ما يضر المرتهن) وينفع  
الراهن كان لا يباع عند  
المحل أولا بالاكثر من  
ثمن المثل (بطل) الشرط  
(والرهن) لمنافاته لمقصوده  
(وان نفع) الشرط (للمرتهن  
بطل الشرط وكذا الرهن)  
يبطل (في الاظهر) لما فيه من  
تغيير قضية العقد وكونه  
تبرعا فهو نظير مامر آخر  
القرض لا نظر اليه لمامر  
آتفا من الفرق بينهما امالو  
قيدها بسنة مثلا وكان  
الرهن مشروطا في بيع  
فهو جمع بين بيع وإجارة  
فيصحان (ولو شرطان  
تحدث زوائده) كشمرة  
ونجاج مرهونة فالأظهر  
فساد الشرط لعدمها مع  
الجهل بها (والأظهر) أنه  
متى فسد الشرط (فسد  
العقد) أي عقد الرهن  
بفساده لمامر (تنبيه)  
قد يقال لا حاجة لهذه  
الجملة الشرطية لانه بين  
حكم الشرط والعقد فيما  
قبل هذه الصورة فلو قال  
فساد الشرط والعقد اسلم  
من إيهام أن العقد في

لأن المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت في العقد وإن لم بشرطه وأما المصاحبة فلا يلزم فيها ما ذكر  
كالأشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وبما تقرر علم أن المصنف أراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحبا كان  
أو مباحا أه ع ش قول المتن (فيه) أي في عقد الرهن (قوله بالمروهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب  
وشرحه أي والنهية والمغنى كالأشهاد به أي بالعقد كما هو صريح سياهم سم وع ش (قوله وحده) أي لا مع  
غيره بأن يقول بشرط أن تشهد به وبرهن آخر عندك فانه يفسد أه كرى (قوله نظير مامر) وهو قوله  
وأقراره به وحده في القرض في شرح وله شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط مما  
لا غرض فيه يحل نظر لجواز أن اكل غير ما شرط بضر العبد مثلاً فربما نقصت به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما  
خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وإن اضربه أه ع ش (قوله الشرط الأخير) وهو قوله وما  
لا غرض فيه ع ش (قوله وينفع الراهن) قيد به لكونه الغالب لا الاحتراز أه ع ش عبارة المغنى وإن لم ينتفع  
به الراهن أه (قوله من غير تقييد) سيد كرى محترزه بقوله أمالو قيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الرهن في  
الظاهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لأن الشرط فيما قبله مناف لمقصود الرهن بالكلية فاقضى البطلان  
قطعا وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال فامكن معه جريان الخلاف أه ع ش (قوله ولو كونه تبرعا) أي الرهن  
مبتدأ خبره قوله لا نظر اليه (قوله لمامر آتفا) أي في القرض في شرح أن لم يكن المقرض غرض غير صحيح كرى  
(قوله من الفرق بينهما) أي بقوله وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جرم المنفعة للمقرض  
أه ع ش (قوله أمالو قيدها بسنة الخ) أقول ينبغي أن يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدينار على أن  
ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها إلى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة  
بالثوب فجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وإجارة فلو عرض ما وجب انفساخ الإجارة  
انفسخ البيع فيما يقابل إجارة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حجج وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار  
المشتري لأن الصفقة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار إنما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الأولى له  
التعبير بالعقد لأن البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الإجارة أه ع ش (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع)  
يخرج مالو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته  
ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط  
ماليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى للفاسد فهو رهن بشرط مفسد كالمالو باع داره لشخص  
بشرط أن يقرضه كذا وهو مبطل أه ع ش وقوله على شرط ماليس الخ أي وفيه غرض ونفع للراهن أو  
للمرتهن (قوله لمامر) أي بقوله لمنافاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال ع ش أي من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال  
لا حاجة لهذه الجملة الخ) محل تأمل إذا المقصود من قوله وإنه الخ بيان الاظهر من قولين مبنيين على الاظهر من  
فساد الشرط في مسألة الزوائد لا بيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق  
المحلي أي والمغنى متى فسد الشرط المذكور أه لبيان أن الكلام ليس في مطلق الشرط حتى يرد عليه أن الملازمة

أفتى بخلافه شيخنا الشهاب الرملي (قوله بالمروهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب وشرحه كالأشهاد  
به أي بالعقد كما هو صريح سياهم سم (قوله نظير مامر) لعله في القرض (قوله من غير تقييد) قضية قوله الاتي  
وكان الرهن الخ أن يزيد أو مع التقييد ولم يكن الرهن الخ فليتأمل (قوله لو قيدها بسنة مثلا الخ) أقول  
ينبغي أن يكون صورة ذلك بعثك هذا الثوب بدينار على أن ترهنني به دارك هذه ويكون سكنها إلى سنة  
فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب فجموع الدار والمنفعة المعينة ثمن والثوب  
مبيع وإجارة فلو عرض ما وجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل إجارة مثل الدار سنة من الثوب  
فليتأمل (قوله وكان الرهن مشروطا في بيع) يخرج مالو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على أن  
يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع (قول المصنف ولو شرط  
أن تحدث زوائده) كزوائده فليأخذ كرهنتك فانه لا يمكن لو كان هذا الرهن مشروطا في قرض لم يبطل القرض قال



كما مر فيما لا غرض فيه  
 وبحاجب بأن الذي ذكره  
 قبل شروط معينة وهنا  
 قاعدة كلية ولذا تعين ان  
 ضمير فساد ليس لعين الشرط  
 قبله بل للشرط الاعم  
 لكن بقيد كونه مخالفا  
 لمقتضى العقد فتأمل (وشرط  
 العائد) الراهن والمرتهن  
 الاختيار (و كونه مطابق  
 التصرف) لانه عقد مالى  
 كالبيع وليكون الولي مطابق  
 التصرف فى مال موليه  
 بشرط المصلحة وليس من  
 اهل التبخر فبه كان المراد  
 بطلانه هنا كونه اهلا للتبخر  
 فيه بدليل تفريعه عليه بقوله  
 ( فلا يرهن الولي ) بسائر  
 أقسامه (مال) موليه كالسفيه  
 (والصبي والمجنون) لانه  
 يحبس من غير عوض الا  
 لضرورة كما لو افترض  
 الحاجة بمونه او ضياعه  
 مرتقبا غلته او حلول دين  
 له او نفاق متاعه الكساد أو  
 او غبطة ظاهرة كان يشتري  
 مايساوى مائتين بمائة نسيت  
 ويرهن بها مايساوى مائة  
 له لان المرهون ان سلم  
 فواضح وإلا كان فى المبيع  
 ما يجبره فلو امتنع البائع  
 إلا رهن ما يزيد على المائة  
 ترك الشراء خلا فاجمع وفى  
 هذه الصورة لا يرهن الا  
 عندما يجوز ابداعه من  
 امن ولا يمتد الخوف اليه  
 (ولا يرتن لها) اولسفيه

غير صحيحة ولو قال فالظاهر فساد الشرط والعقد لا يقتضى ان القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط  
 وان القول بصحته على القول بصحة الشرط من ان المقرر ان فى صحة العقد على فساد الشرط توازن وبالجملة  
 فبمراجعة اصل الروضة مع التامل الصادق والتحلى بحماية الانصاف يعلم ما فى التنبيه فتأمل ان كنت من اهله  
 اه تنبذ عمر بادنى تعبير (قوله شروط معينة) خبر ان الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه  
 مخالفا لمقتضى العقد) اى او لمصلحة (قوله فتأمل) له لانه إشارة إلى بعد الجواب (قوله وليكون الولي الخ) علة  
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) اى الولي (قوله فيه) اى فى مال موليه (قوله بطلانه) اى مطلق  
 التصرف (قوله فيه) الاولى اسما فله (قوله تفريعه) اى المصنف (عليه) اى على كون العاقد مطلقا التصرف  
 (قوله بقوله فلا يرهن الخ) مفعول تفريعه (بسائر أقسامه) اى ابا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينه  
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) الى قول المتن وشرط الرهن فى النهاية الا قوله خلا فاجمع وقوله والمرهون  
 عنده الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله لان المرهون الى وفى هذه الصور (قوله كالسفيه الخ) الكف استصائية  
 (قوله الا لضرورة) (و قوله او غبطة ظاهرة) فيها اشارة الى ان قول المصنف الا لضرورة الخ  
 راجع الى الموطوف والمطوف عليه معا (قوله بمونه او ضياعه) اى المولى (قوله غلته) اى غلة الضياع  
 (قوله او نفاق) بفتح النون اى رواج كرى وعش (قوله كان يشتري مايساوى مائتين) اى حالتين  
 ويصوّر ذلك بان يكون لرهن من رهنين والولى لشوكة اه عش (قوله له) نعت لما يساوى الخ او حال  
 منه والاضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرا يتغابن به وهو بعيد جدا اه  
 عش (قوله وفى هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح بكلام شرح  
 الروض وعبرة العباب وشرحه وإنما رهن فى جميع الصور المذكورة - بثبوت جواز له الرهن عنده من يجوز  
 ابداعه انتهى سم على حجج واهل النسخة التى كتب عليها هذه الصورة وإلا فعبارة - حجج كاشارح مر هذه  
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم فهم مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ابداعه) اى بان  
 يكون عدل رواية (قوله زمن امن) نعت ثان لا ميز (قوله او السفيه) الو او بمعنى او (قوله لانه) اى الولي  
 (قوله فى حال الاختيار) اى وعدم الغبطة الظاهرة بقريظة ما باتى قريبا وكان عليه ان يذكر هذا هنا اه  
 رشيدى (قوله مقبوض) اى قبل التسليم فلا ارتهان (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن ويجوز اقراض  
 ما يمل فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله  
 مؤجلا فيرتهن فيهما وجوبا وإنما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من ادين غنى وباشهاد وباجل قصير فى  
 العرف ويشترط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط نما ذكر بطل البيع وان باع له نسيت او اقرضه  
 لتهب ارتنهن جوازا ان كان قاضيا وإلا فوجوب انتهى باختصار وقوله ارتنهن جوازا الخ كذا قاله بعضهم  
 والوجه الوجوب مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وإنما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والمغنى  
 عليه مانصه فان خاف تلف المرهون فالاولى ان لا يرتنهن لانه قد يتأخر ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين  
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتهان للولى جواز معاملة الاب والجد لفرعهما بانفسهما ويتوليا

فى الروض ولو اقرضه بشرط رهن وتكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن أو ان تكون مرهونة بطل  
 الرهن لا القرض اى لانه لا يجوز بذلك نفعا للمقرض انتهى وقد يقال شرط رهن المنافع نفع جره القرض  
 للمقرض وقد يجاب بانه لو شرط هذا الضر شرط اصل الرهن (فرع) فى الروض وشرحه فصل كما لا يدخل  
 الشجر والبناء فى رهن الارض لا يدخل الغرس والاس والثمر ولو غير مؤبر والصوف وان لم يبلغ او ان الجز  
 فى رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الاولى وغصن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والفرصاد ونحو  
 ذلك بما يقصد غالبا كورق الخناص والسدر كالثمر فلا يدخل بخلاف مالا يقصد غالبا كغصن غير الخلاف  
 انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كما مر) ذاك كخصص لما هنا (قوله وفى هذه الصورة  
 لا يرهن الا عندما من الخ) انظر تقييده بهذه مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وعبرة

لانه فى حال الاختيار لا يبيع الا بحال مة بوض ولا يقرض الا القاضى كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اهـ (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء للولي فواضح اهـ سمى اى والجملة الاسمية حال تنازع فيها اقرض وباع (قوله او تعذر الخ) و(قوله او كان الخ) عطفان على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتهان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضيا وعبرة الاسنى والمغنى ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه باهـ زاد النهاية كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا وغيره والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب اهـ قال عرش قوله لا ينافي الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجائز ما ليس بحرام وهو صادق بالوجوب اهـ (قوله كالولي) هذا هو الاصح اهـ سمى (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الولي عبارة بالمغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بجماله بان قال له سيده اتجر بجمالك ولم يعطه مالا فكذلك التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل في يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الشروط المتقدمة في الولي ليستثنى رهنه وارتهانه مع السيد والمرهون على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اهـ وقوله قال الزركشى الى اخره في النهاية مثله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والا فله البيع والشراء في الذمة حالا وموجلا والرهن والارتهان مطلقا اهـ سمى قول المتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو قبل فكذلك رهن الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهى كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رويت قبل الزرع او من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقول متن روض قبل بدو الصلاح اى وحكمه الصحة وان لم يشترط قطعه كما ياتى التصريح به في كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اهـ عرش عبارة البجيرمى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحو زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة محمول على غير المرتبة اهـ وهو الظاهر فليراجع (قوله يصح بيعها) الى قول المتن ورهن الجاني في النهاية الا قوله قسمه الى فخرج وقوله اى من غير الى المتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط في صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

(إلا لضرورة) كما اذا اقرض ماله او باعه مؤجلا لضرورة كتهب والمرهون عنده لا يمتد الخوف اليه او تعذر عليه استيفاء دينه او كان مؤجلا بسبب اخر كارث (او غبطة ظاهرة) بان يبيع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بغبطة فيلزمه الارتهان بالثمن والمكاتب على تناقض فيه كالولي فيما ذكر ومثله المأذون ان اعطى مالا أو ربح (وشروط الرهن) اى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للامام (في الاصح)

العياب وشروطه وانما يرهون في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف الا لضرورة) عبارة الروض وشروطه ولا يرتهن له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله مؤجلا فيرتهن فيهما وجوبا وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من امين غنى وباشهاد وباجل قصير في العرف وبشرط كون المرهون وافيًا بالثمن فان فقد شرط بما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة او اقرضه لتهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه انتهى باختصار وذكر نزاعا في بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتهن جواز الخ كذا قاله بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافي الوجوب وقولها ان رآه اى في قولها في الحجر وياخذ رهنه ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لا ان رأى الاخذة قطمروا انظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا في البيع مؤجلا للتهب ولم يخصص وجوب الارتهان فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء للولي فواضح وعبرة عبارة شرح الارشاد مع المتن وارتهن وجوبا ولى طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استينافا قال الشيخان قال الصيدلانى والاولى ان لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقصيته ان ذلك يجري في سائر صور الارتهان وحيث قد يفتقد وجوبه حيث قيل به بما اذ لم يخف تلفه والاختيار والاولى ان لا يرتهن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصلح قوله في قيد الخ مع حمل الاولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفي الروض وشروطه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لتهب ارتهن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوبه والاولى ان لا يرتهن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلانى (قوله) والمكاتب على تناقض فيه كالولي) هذا هو الاصح قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهانه مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح) اى

في القرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحة الخ في المغنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشيدى اى كفى المغنى عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان يرهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نفع الحلوات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة متلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالذمة من قبيل الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهمة لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعلقة بالعين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدى الى فواتها كلا او به ضا قبل وقت البيع اه ع ش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تنظير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها ان قوله وسياتي الخ اى في الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها واربعا ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الرجوع على البدل (قوله ومن مات الخ) الجلمة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ مشاركتها في الاستئنا عمافى المات (قوله وله منفعة اودين) يغنى عنه قوله الاقنى ومنه ادينه ومنفعته (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعاقر رهن) مفعول طاق ا قوله تعاقر الدين بتركته (قوله ولا رهن واقف الخ) ذهب دلى قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذى الخ) اى فيكون بالتخلي في ذير المنقول وبالقيل في المنقول نهاية ومغنى (قوله الا في المنقول) اى لحل التصرف ا صحة القبض فلا يتوقف دلى اذ غايته انه اذا قبض المنقول بلا اذن من شريكه ائتم وصار كل منهما طر يقافى الضمان والقرار على من تلفت العين تحت يده ذكره في حواشى الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشى الروض من الصحة مع الحرمة هو الموافق لكلامهم في المبيع (قوله الا في المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار وينبغى انه اذا تلف عدم الضمان ويوجه بان اليد عليه ليست حسبة وانه لا تعدى في قبضه لجوازه اه ع ش (قوله بيده) اى الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون نائباً عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) اى عن المرتهن (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان مما يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتهن والشريك كجربانها بين الشريكين نهاية ومغنى قال ع ش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان ايبا الاجارة لانه يازمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لانهما بامتناعهما صارا كالناقصين بنحو سفة فمكنه الشارع من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى ع ش (قوله فعلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعيض (قوله كما يجوز بيعه) اى الجزء المعين اه ع ش اى بالاشاعة

والافله السبع والشرا في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهان مطلقا (قوله لانها تتلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل الملتزم في الذمة متلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان ممن يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتهن والشريك كجربانها بين الشريكين مر (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الحمل الحادث فلا تباع الام للمرتهن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تلف شيئا فشيئا ولا رهن الدين ولو ممن هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجناية على المرهون يحكم عليه في ذمة الجاني بانه رهن فيمتنع على الراهن الا براءته ومنه ومن مات مدينه وله منفعة اودين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن واقف ومكاتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجميع على الوجه الذى مر في قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الا في المنقول فان لم ياذن ورضى المرتهن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا أقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما فعمل صحته رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركة بلا اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسماها قسمة صحيحة برضا المرتهن بها ولو لكونها افرزا أو لحكمها كما يراها

فخرج المرهون لشره بكماله قيمة رهنه لانه (٥٦) حصل له بدل اى من ذيرتين فن ثم انظر واليه في غرم القيمة ولم يجز لموه رهنه لعدم تعيينه

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المرهون (بياعا) معا اذا ملكهما الراهن والولد في من يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المرتن بما يخص المرهون منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الشان (تقوم الام) اذا كانت هي المرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضنة له لانها رهنه كذلك فاذا ساوت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساويا مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتن ثلثه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مرهونا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده عضو مائة فولا ثم معها (فالزائد قيمتها) وكالام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتد

(قوله فخرج) اى بالقسمة (المرهون) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لومه) اى الراهن (قيمه) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشيدى (قوله رهنه) اى وتكون رهنه اه عرش (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تعيين بدله (قوله انظر واليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يجز لموه وصير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام وولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المتفصلة والخل المقارن للعقد لا للقض مرهون فتباع بحملها وكذا ان انفصل لا الخل الحادث فلا تباع الام للزمتن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجز كما صرح به في شرحه اه سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا في المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) اخرج به ما اذا كان حرا فان الكلام ليس فيه وكان ينبغي ان يقول قتاله اه رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهو فى الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتن جاهلا بكونها ذات ولد نهاية ومغنى قال عرش قوله وهو فى الام اى كون المرهون أحدهما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد يفسخ به البيع كما يفيد قوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد لواحد يبيع المرهون وحده قطعا اه ثم اخذ من عبارة المحرر ما ناسبه لجمع ان الخلاف اذا لم يكن المران مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليحظر قوله لانها رهنه كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظة لزوم كما يأتى انفا عن عرش (قوله ذات ولد) خبر للسكون (قوله حاضنة له) خبر ثان له او بدل من ذات ولد (قوله حاضنة) اى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن ولا قومت غير حاضنة اخذ من قوله لم رلانها رهنه كذلك اه عرش (قوله فاذا ساوت حينئذ مائة) انظر اى جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الاتى جواب الشرطين اه رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالاولى ان بقدره جواب اخذ من المغنى عبارة فاذا ساوت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهنه الام عند واحد الولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذها الدين كان كان احدهما حالا والاخر مؤجلا فالاقرب انهما يباعان ويوزع الثمن فيما يخص الحال يوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله اه عرش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اه رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضم المذكر في غير التحفة واما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سباق المنهاج (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجدة على ما مر فيه فليراجع اه عرش (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن في غير المرهون شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولو قال السابق اولها فى البيع وثانيهما فى الخيار ضمنا لسلم عبارة المغنى وتقدم فى البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قودا وبذمة مال وفى الخيار انه يصح بيع المرتد اه (قوله فى الاول) اى فى الجاني (قوله فيصح) الى قوله ويفرق فى المغنى لا قوله مطلقا وكذا فى النهاية الا

الغنم اى وإن لم يبلغ أو ان الجز كما صرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال فى القوت فلو كان كل واحد يبيع المرهون وحده قطعا اه ثم اخذ من عبارة المحرر ما ناسبه لجمع ان الخلاف اذا لم يكن المران مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معها ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فليحظر قوله لانها رهنه كذلك (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

كبيعهما السابق فى البيع صريح فى الاول فى الخيار ضمنا فى الثانى فيصح رهن جان لم يتعاق برقبته مال ومردد قوله

مطلقا كقاطع طريق وإن تحتم قتله وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختارا (٥٧) لفدائه لبقاء محل الجناية ويفرق بين هذين

ومسرع الفساد الذي لا يمكن  
تجفيفه حيث فروا ثم بين  
المؤجل والحال لأن هنا بان  
المانع ثم الذي هو الاسراع  
إلى الفساد موجود حال  
العقد ولا يمكن تداركه ولو  
وقع فائرا احتمال وجوده  
ويلزم من تأثيره رعاية  
الحلول والاجل على ما يأتي  
واما المانع هنا وهو القتل  
فمتنظر ويمكن بل يستعمل  
تداركه بالاسلام والعفو  
فلم ينظر لاحتمال وجوده  
ولا ترد صحة الرهن المحارب  
بحال ومؤجل مع تحتم قتله  
نظرا إلى أن مانعه متعلق  
باختيار القاتل وقد لا يوجد  
بمخلاف مسرع الفساد  
المذكور (ورهن المدبر)  
باطل وإن كان الدين حالا  
لاحتمال عتقه كل لحظة  
بموت السيد فجأة (ر) رهن  
(المعلق عتقه بصفة يمكن  
سبقها لحلول الدين) يعنى لم  
يعلم حلولة قبلها بأن علم  
حلولة بعدها أو معها أو  
احتمل الأمران فقط أو  
احتمل حلولة قبامها وبعدها  
ومعها (باطل على المذهب)  
لفوات غرض الرهن بعنته  
المحتمل قبل الحلول ولو  
تيقن وجودها قبل الحلول  
بطل جز ما لم يشترط بيعه  
قبلها في جميع الصور لزوال  
الضرر وأفهم المتن صحة  
رهن الثاني إذا علم الحلول  
قبامها وكذا إذا كان الدين

قوله كقاطع إلى وإذا قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع  
فلفعل المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني  
بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد به الفساد بسرعة فهو امر متنظر فلو جه ان يفرق بأن  
الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته أشار لهذا الفرق  
بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن يجريه هنا أيضا سم ولك أن تختار الأول وت منع قوله  
فهذا نظير الخ بان من تمتع الفرق إمكان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أي المرتد والجاني المتعلق برقبته  
قود (قوله ثم) أي في مسرع الفساد (توله لا هنا) أي في المرتد والجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله  
ويفرق (قوله على ما يأتي) أي على التفصيل الاتي في قول المتن ولا فان رهنه الخ (قوله بالاسلام) أي في المرتد  
(قوله أو العفو) أي في الجاني بل والمرتد أيضا كافي الامصار والاعصار التي اهتمت فيها الحدود كعصرنا  
(قوله ولا يرد) أي على الفرق المذكور (قوله انظر الخ) مفعول له لا تنفاه الورود (قوله باطل) أي على  
المذهب أه مغنى (قوله يعنى) إلى قول المتن ولورهن في النهاية (قوله - قوله قبلها) أي رهن يسع بيعه  
على العادة اخذنا ما يأتي عن المغنى انفا وفي الشرح في مسرع الفساد الذي لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم  
حلولة بعدها أو معها) أي أو قبلها بمن لا يسع بيعه على العادة كما مر وهاتان مأخوذتان من رجوع الخ  
للقيد وهو قوله قبلها والاحتمالات الاربعة لانية مأخوذة من رجوعه المقيده وهو عام الحلول (قوله  
أو احتمل الأمران فقط) أي القبلية والبعدية والقبلية والمعية والبعدية والمعية (قوله بعنته المحتمل قبل  
الحلول) أي في الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أي وبعنته المعلوم قبله أو معه في صورتين الأولى  
والمحتمل معه في الصورة الرابعة (قوله ولو يقر الخ) محرز قوله يعنى لم ينام - قوله قبلها أه عيش وفيه  
مالا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن مجل الخلاف أه وهو الظاهر (قوله  
مالم يشترط بيعه الخ) أشار به إلى قديم ملاحظة في المنطوق (قوله في جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال  
وقد يقال لا يتأتى بيعه قبل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها إلا ان يقال هي وإن كانت محتملة قد يغاب  
على الظن أو يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فبيع فيه وفاء بالشروط أه عيش (قوله وأفهم المان  
صحة رهن الثاني إذ علم الخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا  
والحاصل أن صور المعاق تسعة ستة في المنطوق باطله وثنان في المفهوم صحيحتان وواحدة محترزة القيد  
المقدر صحيحة (قوله إذا علم الحلول قبلها) أي رهن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما إذا كان الدين حالا  
أيضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسقط ما قبل أن التدبير تعليق عتق بصفة على الأصح فكان  
ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كما لو قاله الباقي أو يمنع فيها كما قاله السبكي أه مغنى (قوله  
وفارق) أي فارق المعاق عتقه بصفة فيما إذا كان الدين حالا (قوله بان العتق فيه كذا الخ) مرانفا عن المغنى  
فرق آخر (قوله دون المعاق عتقه الخ) ولم يمنع المعاق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كما رجحه ابن المقرئ  
بناء على أن العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهاية ومعنى قال عيش قوله حتى

في عين المرهون مر (قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع  
فلفعل المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه أراد بالاسراع إلى الفساد  
كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن أراد  
به الفساد بسرعة فهو امر متنظر فالوجه ان يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل  
بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته أشار لهذا الفرق بالنسبة للمحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه أن  
يجريه هنا أيضا (قوله المحتمل) أي والمعلوم وقوله قبل الحلول أي ويعتقه معه (قوله ولو تيقن الخ) هل هذه

(٨ - شرواني وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بان العتق فيه أكد منه في الثاني وإن كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل  
اختلافهم في جواز بيع المدبر دون المعاق عتقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساد فان امكن تجفيفه كرتاب) وعنب يجيء منهما

تمر وزبيب ولو على أمهم ولو قبل بدو (٥٨) الإصلاح وان لم يشرط القطع على تفصيل في ذلك في الروضة وغيرها وفارق هذا بيبه

وجدت أى وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالا وقوله بحال التعليق معتمد وقوله لا بحال وجوده الصفة  
قضيته نفوذ العتق وإن كان معسرا وسيأتي له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو من فكالات عتاق ما ينافيه  
والجواب أن ما يأتي صورته بالوفاق عتقه بعد الرهن وما هنا صورته بما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر  
وزبيب) أى جبدان اه ع ش (قوله على أمهم) أى شجرهما اه كرى (قوله على تفصيل الخ) سيأتي  
بيانه عن المغنى والنهاية فى هاش قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) أى رهنه قبل بدو الإصلاح  
(قوله حينئذ) أى حين اذ لم يبد الإصلاح (قوله يبطل الخ) خبران اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين)  
فيه وقفه اذ سبب الرهن التوثيق بالدين لا نفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمغنى والحكم  
طرى بتقدم اه (قوله صح الرهن) جواب فان أمكن الخ اه سم (قوله مطلقا) أى حالا أو مؤجلا يحل  
قبل فساداه أو بعده أو معه شرط البيع وجعل الثمن رهننا أولا (قوله ثم إن رهن) إلى قول المتن فان شرط فى  
النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو أن يرهن بحال وظاهر أن حكمه ما ذكره بقوله الآتى أما إذا  
كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) أى المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع  
الحاكم) بقى ما لو كان المرهون عند الحاكم وتعدر عليه اخذ شئ من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه يغتفر  
ذلك أم لا فيه نظر وينبغى أن يقال يرفع امره لشخص من نوابه أو الحاكم آخر يبيع جزء منه ويجفف به كما  
لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له به بعض خلفائه وليس له أن يتولاه بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استتاب من  
يحكم له فانه باستنابته يصير خليفه ولا يحكم لنفسه وليس له أن يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستنابة اه  
ع ش (قوله ولا يتولاه) أى لا يجوز له وظاهره ولو تبرع بالمؤنة وبوجه بانه تصرف فى ملك الغير فلا يجوز  
بغير اذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) أى فلو لم يجد الحاكم جفف بنية الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا  
رجوع له لأن فقد الشهود نادرو وينبغى أن محل هذا فى الظاهر وأما فى الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع  
لأنه فعل امر أو اجبا عليه قياسا على ما لو اشترفت بهيمة تحت يد راع على الهلاك من أن له ذبحها ولا ضمان  
عليه ومعلوم أن الحاكم إذا أطلق أنصرف إلى من له الولاية شرعا فيخرج نحو ما نزم الملبوس شادها ونحوهما  
من له ظهور وتصرف فى محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر أن كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير  
عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه والا فينبغى نفوذ تصرف غيره من ذكر للضرورة اه ع ش (قوله  
أما إذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالا ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) أى والبائع له الرهن  
على ما يأتى فى كلام المصنف اه ع ش (قوله ولا يمكن تجفيفه) أى كالشجرة التى لا تجفف واللحم الذى  
لا يتقدم البقول اه معنى قول المتن (يحل قبل فساداه) أى بقية القول بهدوان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل  
صح فى الاظهر اه ع ش (قوله يبيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد فى الحال أيضا كما هو واضح وصرح  
به المغنى فى معلق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله فى هذه الصورة) هى قوله أو شرط بشقيه وهما قوله يحل  
بعد الخ وقوله أو مع الخ اه ع ش عبارة المغنى فى هاتين الصورتين اه (قوله أى اشرافه على الفساد) وينبغى  
أن مثل اشرافه على الفساد ما لو عرض ما يقتضى بيعه فبياع وان لم يشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك  
كالشرط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا فى قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذوا بأيديهم فإذا كان

بأن تقدير الجملة الغالب وقوعها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وإن لم يشرط التجفيف اذ لا يحذور ثم إن رهن بمؤجل لا يحل قبل فساداه بأن كان يحل بعده أو معه أو قبله بزم لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساداه أى فعله المالك ومؤنته عليه حفظا للرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعدر اخذ شئ منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بشمته ولا يتولاه المرتهن الا باذن الراهن إن أمكن والا راجع الحاكم أما إذا كان يحل قبل فساداه بزم يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساداه) بزم يسع بيعه على العادة (أو) يحل بعد فساداه أو معه لكن (شرط) فى هذه الصورة (بيعه) أى عند اشرافه على الفساد لا الآن والابطل قاله الأذرى كالسبكي واعترضا بانه مبيع قطعا ويبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بان الأصل فى بيع المرهون قبل المحل المنع الا لضرورة وهى لا تتمحق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهننا) مكانه قال الاستوى قضية هذا انه لا بد من اشتراط هذا الجمل

وفيه نظر اه ويرد بانه من مصالح المرتهن لثلاثتهم من شرط بيعه انفكاك رهنه

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لان تمام المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الاخيرى وبه فارق ما يأتى ان

الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبيع) المرهون في تلك الثلاث وجوبا اى يرفعه المرتهن للحاكم عند نحو امتناع الزاهن لبيعه (عند خوف فساد) حفظا للوثيقة فان اخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الاخيرى (وهنا) من غير انشاء عقد عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الاولين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن منافاة للشرط لمقصود التوثيق (وان اطلق) فلم يشترط بيعا ولا عدمه (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرح الصغير عن الاكثرين ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صح) الرهن المطلق (في الاظهر) اذا اصل عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يحتمل سيقم الحلول وتأخره عنه بتشوف الشارع للعق

من اريد الاخذ منه مرهوننا عنده دابة مثلا واريد اخذها وعرض اباقي العبد مثلا جازله البيع في هذه الحال وجعل الثمن مكانه وبؤيده مسئلة الحنطة المتبلة الاتية اه ع شر (قوله فوجب) اى الاشتراط اه ع شر (قوله في الاخيرى) اى فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) اى قوله مع شدة الخ (قوله لبيعه) اى الحاكم كما هو ظاهر وعبرة القسوت صريحة فيه اه رشيدى (قوله فان اخره) اى المرتهن بعد اذن الراهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضى ولم يرفع سم وع شر (قوله ويجعل ثمنه الخ) اى ويجب ان يجعل وعبرة سم على حجج لو بادرها قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهته له ولا التزم توفية الدين منه وبيعه الا ان يفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الاعتناق مع كونه مملوكا له اه ع شر (قوله بانشاء العقد) خالفه المغنى فقال ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور كلها بلا انشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منع بيعه) ينبغى رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا ترى وان اطلق فسد فانه ينبغى اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله لم يشترط بيعا الخ) ولو اذن في بيعه مطلقا لم يقيد به عند الاشراف على الفساد ولا الآن لم يلزم بيع حلا لبيعه على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله لبيعه الآن فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل ان عبارة المكافئ تصان عن الالغاء اه ع شر (قوله لفساده قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه ولا يس من مقتضى الرهن اه قوله ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره (لكن المعتمد الاول) نهاية ومغنى ومنج وسم (الرهن المطلق) اى بالشرط بيع ولا عدمه ولورهن الثمرة مع الشجر صرح مطلقا اى حالالا كان الدين او مؤجلا الا اذا كان الثمر مالم لا يتجفف لله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح نارة ويفسد اخرى ويصح في الشجر مطلقا اى سواء كان ثمره مما تجفف او لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفقة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كابتسار فسادها وقد مر حكمه ولا جازر هنا وان لم يبد صلاحها ولم يشترط قطعها لان حكم المرتهن لا يبطل باحتياجها بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها بمؤجل محل قبل الجذاذ واطلق الرهن بان لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح لان العادة في الثمار الا بقاء الى الجذاذ فاشبه ما لورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل إلا بعد ايام ويجبر الراهن على اصلاحها من سقي وجذاذ وتجفيف ونحوها فان ترك لصلاحها برضا المرتهن جاز لان الحق لها لا يعدو هما وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجداد اما قبله فاكل منهما المنع ان لم يدع اليه ضرورة ولورهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل محل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح اذ لا مانع وان اطلق الراهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد

انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) قد يقال غاية الالتفات لهذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه الا ان يريد فوجبه جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان اخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الراهن للمرتهن في بيعه ففرض بان تركه او لم ياذن له لترك الرفع الى القاضى كما بحثه الرافعى وقواه النووى ضمن وعلى الاول قيل سياق انه لا يصح بيع المرتهن إلا بحضور المالك فينبغى حمل هذا عليه واجيب بان بيعه إنما منتهى في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو متهم بالاستعجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو بادرها قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغى رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا ترى وان اطلق فسد فانه ينبغى اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوى) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) بمؤجل (مالا يسرع فساد فطر اما عرضه للفساد) قبل الحلول (كمحنة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

انفسخ لعدم لزومه او بعده فلا بل ان اتفقا على كون البطل او البض رهنا فذلك ولا فالقول قول الراهن  
في قدره بيمينه ورهن ما اشتد به من الزرع كيبه فان رهنه مع الارض او مفرد او هو بقل فيكرهن الثمرة  
مع الشجرة او مفردة قبل بدو الصلاح وقد مره مغنى واكثره في النهاية قل عش قوله عند فساد  
الثمرة بان كانت عمالا يتجفف ورهنه بؤجل بل بعد فسادها او معه ولم يشرط بيعها عند الاشراف على  
الفساد وقوله والاجاز اى بان كانت تجفف باحتياها اى نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد اى فيصح  
ان ظهرت حياته كالشعير ولا فلاه غش (قوله وإن طرا) غايه (قوله قبل قبضه) اى بل ببيع بعد القبض  
وانه رهن انتهى عباب وخرج ببيع القبض قبله فلا يباع قهر اعلى الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ  
انتهى ايعاب اهرش (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الا بق باطل ولو ابق بعد البيع  
وقبل القبض لم ينفسخ نهائية ومغنى (قوله في يباع فيهما) كان ضمير التثنية عائد على المسئلتين الاولى وقوله وإن لم  
يعلم الخ والثانية قوله وإن رهن ادم سيد عمر والاقرب از مرجع الضمير طرو ما ذكر في المتن قبل القبض  
وطر وبعده (قوله ان امتنع) اى الراهن من البيع اهرش (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما  
إذا لم يقبض فلا إجبار إذا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإجبار ادم سيد عمر عبارة عش اما قبل قبضه فلا  
إجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخه اهو قال الرشيدى الوافيه للحال اهو واحسن (قوله ويجعل  
ثمنه الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له آتفاو قياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج  
هذا الى انشاء عقد ادم سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم إن رهن في النهاية (قوله بعد الرهن) اى بعد  
لزومه اخذ اما ياتى في شرح فلو تالف في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفاو من قوله ولانه مستعير  
وهو ضامنه مادام لم يقبضه الخ (قوله اى باق على حكمها الخ) عبارة الشارح المحلى اى باق على ما لم يخرج غنها  
من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشئ وإن كان يباع فيه كما سيأتى انتهت فاعل قول الشارح مر وإن  
يباع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه ولا لبقاء حكم العارية بعد البيع من ابعد البعيد بل  
لا وجه له فليراجع اهرشيدى اقول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيمتها  
ام باكثر اى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمتها ان يبيع بها او باقل وكذا  
باكثر عند الاكثرين اهرش وبه يظهر وجه بقاء حكم العارية بعد البيع (قوله وإن ابيع) كذا في النسخ  
حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اهرشيد عمر (قوله لان الانتفاع) اى انتفاع المستعير (هنا) اى فيما  
إذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) اى الانتفاع المذكور ولعل الاولى وهو هو او الحال (قوله ومن ثم) اى  
اجل المنافاة (قوله صح) اى عقد العارية (هنا) اى فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)  
اى وإن سحت اعارته في بعض الصور اهرش عبارة المغنى وشمل كلامهم الدراهم والدنانير فصحت اعارتها  
لذلك وهو المتجه كما قاله الاسنوى اهرشاد النهاية والحق بذلك ما لو اعارها صرح بالتزبين بهما او للضرب  
على صورتها وإن لم تصح اعارتها في غير ذلك اهل قال عش قوله وهو المتجه الخ اى ثم بعد حلول الدين ان  
وفي المالك فظاهر وإن لم يوف بيعت الدراهم بخمس دين المارتن إن لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه  
جعلها له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل المالك وقوله وصرح اى المعبر وقوله على صورتها اى اولو وزن  
بهما إذا كان وزنها معلوما وتكونان كالصنعة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك اى كاعارتها للنفقة اهرش  
(قوله ولان الاعيان كالذمم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم  
ذمته دين غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عين ماله لان كلامهما محل حقه وتصرفه فلم انه لا تعلق للدين بذمته  
حتى لو مات لم يحل الدين ولو تالف المرهون لم يلزمه الاداء اهرش (قوله بدين) يعنى بذمته اى بالزام دين غيره ذمته  
(قوله وبدين) اى ماله اى بالزام دين غيره بعين ماله قول الماتن (جنس الدين) اى كذهب وفضة وقدره  
كشرة او مائة نهاية ومغنى (قوله في الجواهر) هو للقمولى (قوله ويؤيده ما ياتى الخ) هذا التاييد لما يظهر  
(قوله كالنقد) اى وإن سحت اعارته في بعض الصور

وإن طرا ذلك قبل قبضه لانه  
يغتفر في الدوام مالا يغتفر  
في الابتداء فيباع فيهما  
عند تعذر تجفيفه قهر اعلى  
الراهن إن امتنع وقبض  
المرهون ويجعل ثمنه رهنا  
مكانه حفظا للوثيقة (ويجوز  
ان يستعير شيئا ليرهنه)  
اجماعا وإن كانت العارية  
ضمنا كما لو قال لغيره اهرش  
عبدك على ديني ففعل فانه  
كالوقبض ورهنه (وهو)  
اى عقد العارية بعد  
الرهن لا قبله خلا لما يوهمه  
بعض العبارات (في قول  
عارية) اى باق على حكمها  
وإن يبيع لانه قبضه باذنه  
لا ينتفع به (والاظهر انه  
ضمان دين في رقة ذلك  
الشئ) لان الانتفاع هنا  
إنما يحصل باهلاك العين  
بييعها في الدين فهو متناف  
لوضع العارية ومن ثم صح  
هنا فيما لا تصح فيه كالنقد  
ولان الاعيان كالذمم  
والضمان يكون بدين وبعين  
كما ياتى فيه والهم قوله في  
رقبته انه لا يتعلق شئ من  
الدين بذمة المعبر وإذا ثبت  
انه ضمان (فيشترط ذكر  
جنس الدين وقدره وصفته)  
كحلوله وتاجيله وصحته  
وتكسيره كافي الضمان نعم  
في الجواهر لو قال له اهرش  
عبدى بما شئت صح ان  
يرهنه باكثر من قيمته اهرش  
ويؤيده ما ياتى في العارية



من صحة انتفع به بما شئت وبه يندفع التظهير فيه بانه لا يذم من معرفة الدين (وكذا المرهون (٩١) عنده) وكو نه واحد او متعدد (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيئا من ذلك ولو بان يعين له زيد اغيره من وكيله او عكسه على ما بحثه بعضهم او يعين له ولي محجور غير من منه بعد كما له بطل كما لو عين له قدرا فزاد لان نقصه ولو استعاره لغيره من واحد فرهنه من اثنين او عكسه (فلواتاف في يد) الراهن ضمن لانه مستعير الان اتفاقا وفي يد (المرتهن فلا ضمان) عليهما اذ المرتهن امين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك لم ياذن له فيه ولا نه مستعير وهو ضامن مادام لم يقبضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد وبازم من ضمانه تضمن المرتهن لترتب يده على يد ضامنه ويرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وافق بعضهم بعدم ضمانه محتجا بانه اذا بطل الخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعهما تحت يد المرتهن وبافتاء الجلال البلقيني في وكيل برهن بالف رهنة بالف وخمسائة بعدم ضمانه لانه لم يتعد في عين الرهن وفي مستأجر شيء فاسد اجره جاهلا بالفساد بان الثاني لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل اه رشیدی (قوله بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه انه يتقيد هنا بما يعتاد من مثله عليه فليتناول سم على حج وقد يفرق بان الانتفاع في المعار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن باكثر من قيمته لا يعود ضرر عليه لاذغايته ان يباع في الدين وما زاد على ثمنه باق في ذمة المستعير اه ع شر (قوله التظهير فيه) اي فيما في الجواهر من صحته بانه باكثر من قيمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا يشترط شيء مما ذكر على قول العارية اه معنى (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل لهذا اسقطه المغني وتسكلف عيش في منع التضمن بما فيه نظر (قوله زيد الخ) او فاسقا غير من عدل لم يصح الرهن اه ع ش (قوله على ما بحثه الخ) وهو الاوجه سم ونهاية (قوله او يعين له ولي محجور) قد يقال وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل ويصور بمن به جنون متقطع اقيم عليه ولي يتصرف عنه في اوقات جنونه ويتصرف هو بنفسه في اوقات افاقته اه سيد عمر اى وبمن طرأ عليه الجنون واقيم عليه ولي يتصرف عنه (قوله بطل) اى لم يصح عيش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كما لو عين له قدرا فزاد) فانه يبطل في الجميع لا في الزائدة فقط نهاية ومعنى (قوله في يد الراهن) اى ولو بعد انفكاك سم و ع ش (قوله او في يد المرتهن الخ) ولو اعطاه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا وبعده من المودع والمودع لو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم نهاية ومعنى قال غ ش (قوله مطلقا اى موصرا او معسرا وقوله ولو اتلفه اى المعار للرهن وقوله اقيم بدله مقامه اى بلا انشاء عقده (قوله عليها الخ) عبارة المغني على المرتهن بحال لانه امين ولا على الراهن على قول الضمان لانه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اه (قوله اذ المرتهن الخ) علة لعدم تضمن المرتهن (قوله ولم يسقط الخ) من السقوط وعلة لعدم تضمن الراهن اه ع ش وهو الظاهر الموافق لما مر عن المغني خلافا لما في الرشیدی من ان قوله ولم يسقط الخ معطوف على قول المتن فلا ضمان اه (قوله ان رهن) اى المعير (فاسدا) اى رهن فاسدا (قوله ياذن له فيه) اى في الرهن الفاسد (قوله ولم يوجد) اى الاقباض عن رهن صحيح (قوله لترتب يده) اى ترتب امتناع اخذ من قوله الاتي ويرد الخ اه سم (قوله ويرجع عليه) اى المرتهن على الراهن (قوله وكونها الخ) عطف على الفاسد اه كرى اى والضمير للعين المرهونة ولعل المراد ان جعل كلام الامرين المذكورين والا فلا يظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) اى عدم ضمان الرهن الفاسد اه كرى اى لا الراهن ولا المرتهن (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه لاذ هو ممنوع من التسليم على هذا الوجه اه سم (قوله وفي مستأجر الخ) عطف على في وكيل الخ و (قوله بان الثاني) على بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجرور كافي قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استئجارا فاسدا (قوله اجره) اى المستأجر المذكور (قوله بالفساد) اى فسادا لاجارة الاولى (قوله بان الثاني) اى المستأجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البعض والضمير للجلال اه كرى (قوله ويرد الخ) اى افتاء البعض اه كرى (قوله بانه لم ياذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق ورد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بما شئت) سيأتي في العارية ان المعتمد في انتفع بما شئت انه يتقيد بالمعتاد في مثله فقياسه انه يتقيد هنا بما يعتاد من مثله فليتناول (قوله وكونه واحدا الخ) قد يتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه (قوله على ما بحثه بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلواتاف في يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاك وعبارة العراقي في شرح البهجة اما لو تلف في يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه يجب عليه ضمانه اه وفي شرح مر ولو اعطاه المالك فكاعتاق المرهون فينفذ قبل قبض المرتهن له مطلقا وبعده من المودع دون المعسر ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه كما قال الزركشي انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب يده) اى

الاول فاذا لم يضمن الثاني مع ان المالك لم ياذن صريحا بوضعه تحت يده فالمرتهن في مسئلته اولى لان المالك اذن في وضعه تحت يده ويرد بانه لم ياذن في وضعه تحت يده لا بعدد صحيح ولم يوجد فالوجه ضمان المرتهن كما تقرر وان ما قاله الجلال فيه نظر وواضح (ولا رجوع للمالك) فيه بعد

قبض المرتن) والالت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فإن حل الدين أو كان حالا ورجع المالك للبيع) لانه قد يفدى المسكه (وبيع ان لم يقبض) بضم اوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن او المالك او غيرهما كتبرع اى ببيعه الحاك وان لم ياذن المالك ولو ايسر

الراهن كما يطالب ضامن  
الذمة وان ايسر الاصيل  
(ثم) بعد بيعه (يرجع  
المالك) على الراهن (بما  
يبع به) لانه لم يقبض من  
الدين غير زاد ما بيع به عن  
القيمة ونقص عنها لكن بما  
يتغابن به اذ يبيع الحاكم  
لا يمكن فيه اقل من ذلك  
(تنبيه) الغز شارح  
فقال لنسا مرهون يصح  
بيعه جز ما بعير اذن المرتن  
وصورته استعار شيئا ليرهنه  
بشروطه ففعل ثم اشتراه  
المستعير من المعير بغير اذن  
المرتن وهذا الذى جزم به  
احتمال للبلقينى تردد بينه  
وبين مقابله من عدم الصحة  
ورجح هذا جمع ولم يبالوا  
بما قيل ان الجرجاني صرح  
بالاول لكن الحق انه  
الاوجه لان شراءه لا يضر  
المرتن بل يؤكد حقه لانه  
كان يحتاج لمراجعة المعير  
وربما عاقه ذلك وبشراء  
الراهن ارتفع ذلك ولو حكم  
شافعى برهن ثم استعاده  
الراهن فافلس او مات لحكم  
مخالف يرى قسمته بين  
الغرماء بها نفذان كان من  
مذهبه بطلانه بقبض الراهن  
حين افلس او مات بعد  
صحته لان هذه قضية طرات  
لم يتناولها حكم الشافعى  
لاتفاقهما على الصحة والا

(قوله والالت) الى التنبيه في المغنى الا قوله او غيرهما الى وان لم ياذن الى الفصل في النهاية (قوله بخلافه  
قبل قبضه) وللمرتن حينئذ فسخ بيع شرط فيه رهن ذلك ان جهل الحال واذا كان الدين مؤجلا وقبض  
المرتن المعار فليس للمالك اجبار الراهن على فسخه اى (قوله لانه قد يفدى الخ) ولأن المالك لو رهن  
عن دين نفسه لوجب مراجعته فهنا اولى اى معنى (قوله لم يقبض) بضم اوله او فتحه (قوله من ذلك) اى بما  
يتغابن به وان قضاء المالك انفك الرهن ورجع بمادفعه على الراهن ان قضى باذنه والا فلا رجوع له كالمو  
ادى دين غيره في غير ذلك فان انكر الراهن الاذن فشهد به المرتن الدعيير قبل لعدم التهمة ويصدق الراهن في  
عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره باذنه صح ورجع عليه ان يبيع بما يبيع به  
او بغير اذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كمنظيره في الضامن فهما اى نهاية زاد المغنى وان قضى من جهة الراهن  
انفك الرهن ورجع المالك في عين ماله اى (قوله الغز شارح) وهو العلامة الدميرى اى نهاية (قوله  
بشروطه) اى عقد العارية للرهن او عقد رهن المعار له (قوله وهذا الخ) اى الصحة (قوله احتمال الخ) خبر  
وهذا الخ (قوله ورجع هذا) اى عدم الصحة اى كرى (قوله ان الجرجاني) لعل المراد به ابو العباس  
احمد بن محمد مصنف التحرير والمعاني والبلق والشافى مات راجعا من اصبهان الى البصرة سنة ثنتين وثمانين  
واربعائة قاله ابن الصلاح في طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الاسنوى وعدنه اهل جرجان جماعة  
كثيرة وصفهم بالتبحر في العلم اى عرش (قوله بالاول) اى الصحة (قوله انه الاوجه) اى الاول اى  
كردى (قوله استعاده) بالدال اى اخذه وان لم ياذن فيه المرتن اى (قوله بها) اى بالقسمة متعلق بقوله  
لحكم وقول عرش اى الاستعادة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) اى من مسائل مذهبه ويحتمل ان من  
بمعنى فى ولو حذفه لكان اولى (قوله بطلانه) اى بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده الى ان افلس او  
مات (قوله بعد صحته) اى صحة الرهن سيد عمر وكردى (قوله لان هذه) اى القسمة تعليل لقوله نفذ الخ اى  
عش (قوله لاتفاقهما الخ) اى الشافعى ومخالفه وفى تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الاولى  
وابدال لان فيها بو او الحال (قوله وانما يتجه) اى ما ذكره ابو زرعة عبارة السكردى اى عدم تناول (قوله  
ان حكم) اى الشافعى وكذا قوله اذا حكم اى كرى (قوله بموجبه) اسم مفعول اى ما وجبه الرهن اى كرى  
عبارة عرش اى اثار الرهن المترتبة عليه اى (قوله فيتناول ذلك) اى يتناول الحكم قضية القسمة اى فلا  
ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا يتناول ذلك حيث ذاه (قوله لانه) اى وجبه اى عرش (قوله فيع  
الاثار الموجودة الخ) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافتى به بعض اكابر العصر بعده سم ونهاية  
(قوله والتابعة) اى ومنها تقدم المرتن به عند تراجم الغرماء

(فصل في شروط المرهون به) (قوله فى شروط المرهون به) الى قول الماتن فلا يصح فى النهاية (قوله  
ولو رهن الرهن) اى وما يتبع ذلك كرامة الغاصب بالادعاء عنده وبيان ما يحصل به الرجوع اى عرش (قوله  
ليصح الرهن) دفع به ما يقال الشروط انما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحدا منهما اى

ترتب امتناع اخذ من قوله الا ويرد الخ (قوله لانه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه اذ هو ممنوع  
من التسليم على هذا الوجه (قوله الغز شارح) هو الدميرى (قوله ما اذا حكم بموجبه الى قوله فيع  
الموجوده والتابعة) هذا هو الذى كان شيخنا الشهاب الرملى يراه وافتى به بعض اكابر العصر بعده وقول كثير  
من ادر كناه منتصر للعراقى ان ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لا اعتبار به اذ لو نظر نالى ذلك لما استقر  
غالب الاحكام شرح مر اقول وايضا فالفرض كما هو ظاهر ان المخالف يرى حكمه المذكور حكما حقيقيا  
ملازمه فكيف يقال انه خرج مخرج الافتاء مع كون حاكمه يعقدانه حكم حقيقي فليتأمل  
(فصل في شروط المرهون به ولو رهن الرهن)

ذكره ابو زرعة وانما يتجه ان حكم شافعى بالصحة اما اذا حكم بموجبه فيتناول

عش

ذلك لانه مقرر دمهضاف فيعلم الاثار الموجبة والتابعة (فصل) فى شروط المرهون به ولو رهن الرهن (شرط المرهون به) ليصح الرهن

عش قول المتن (كونه ديناً) أى فى نفس الامر لما يأتى من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولوز كاة) أى تعلقت بالذمة ويجمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتسكون ديناً تتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح ولا فتل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثروا من كل صنف فيه نظرا ومن الامام او يمنع هنا سم على حج اقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضا لأن كلا من الصنفين اذا قبض برى الدافع فكان الحق انحصر فيهم لكن فى حاشية شيخنا الزياى أنه لا بد من حصر المستحق ليسكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة فى غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أى بان كان النصاب باقيا فانها حينئذ تتعلق بعين المال تتعلق شركة اه عش عبارة المغنى والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كفى اصل الروضة لان الزكاة قد تجب فى الذمة ابتداء كزكاة الفطرو دو اما بان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقاءه فالتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لان له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصارت الذمة كأنها منظور اليها اه وقولها وبتقدير بقاءه الخ يخالف لما فى الشرح والنهاية (قوله او منفعة) الى قوله وقدره فى المغنى لا قوله معينا (قوله لتعذر استيفائه) أى العمل فى اجارة العين (قوله وان بيع المرهون) غاية لتعذر الاستيفاء (قوله معينا معلوما) خبر بعد خبر اقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أى الدين (قوله اورهن) أى المدين (قوله باحد الدينين) أى من غير تعيين (قوله وقديغنى العلم الخ) أى اذا حذف التقييد بالقدر والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدرا وصفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشيدى عبارة المغنى ثانيها أى الشروط كونه معلوما للعاقدين فلو جهله او احدهما لم يصح اه (قوله بنا فيه) أى العلم (قوله لغا الخ) أى لتبين عدم الدين فى نفس الامر (قوله او ظن صحة شرط الخ) أى فى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط ان يرهنه بما فى ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادف محلا سم على حج اه عش عبارة الرشيدى صورته كفى شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيبيعه شيئا بشرط ان يرهنه بدينه القديم او بهو بالجديد وحينئذ فى قول الشارح مر او ظن صحة شرط رهن فاسد مسأحة والعبارة الصحيحة ان يقال او ظن صحة شرط فى بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا للشرط اه اقول يرد على كل من التصويرين ان الشيء المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فاما معنى صحة رهنه بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أى مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضامنا لتسعة اه عش (قوله اذا المؤثر هنا) أى فى فساد الرهن (قوله اذهذه العبارة الخ) ان كانت العبارة بما على الخ بالميم او بما على الباء وكان الذى عليه تسعة فقط اتضح ما أفاده اما اذا كانت بما بالباء وكان ما عليه اكثر من تسعة فدعوى المراد قلما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ يصير قوله من درهم الخ بيا نالما قبله ولم يبق بقوه ليتأمل فليحذر اه سيد عمر ويظهر ان كلا من الباء ومن هنا معنى عن وان ما على صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغنى عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين او منفعة متعلق

(قوله ولوز كاة) أى بان تلف المال ليسكون ديناً تتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح ولا فتل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثروا من كل صنف وفيه نظرا ومن الامام او يمنع هنا (قوله لان الاجاهم الخ) قد يقال الاجاهم بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن باحد الدينين المستويين قدرا وصفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغن العام عن التعيين فليتأمل فان ذلك قد لا يرد على قوله قد يغنى المفيد جزئية الاغناء (قوله او ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط

(كونه ديناً) ولوز كاة أو  
منفعة كالعمل فى اجارة  
الذمة لا مكان استيفائه ببيع  
المرهون وتحصيله من ثمنه  
لا اجارة العين لتعذر استيفائه  
من غير العين وإن بيع  
المرهون معينا معلوما قدره  
وصفته فلو جهله أحدهما  
أو رهن باحد الدينين لم  
يصح الرهن وقديغنى العلم  
عن التعيين لان الاجاهم  
ينالهما ولو ظن ديناً فرهن  
أو أدى فبان عدمه لغا  
الرهن والاداء وظن صحة  
شرط رهن فاسد فرهن  
وتم دين فى نفس الامر صح  
لوجود مقتضيه حينئذ قال  
ابن خيران ولا يصح رهنه  
هنا بما على من درهم الى  
عشرة بخلاف الضمان  
وفيه نظر ظاهر وإن اقره  
الزركشى اذا المؤثر هنا الجهل  
والاجاهم وهما متنفيتان اذ  
هذه العبارة مرادة شرعا  
اقوله بتسعة بما على وهذا  
صحيح بلان نزاع فكذا ما هو  
بمعناه (ثابتاً) أى موجوداً  
حالا ولا يغنى عنه لفظ الدين  
اذ لا يلزم من التسمية الوجود

(لازما) في نفسه كضمن المبيع بعد الخيار دون دين الكتابة فاللزم ومقابلته وصفان للدين في نفسه وان لم يوجد فيئذ لا تلازم بين الثبوت واللزم وسواء وجد معه استقرار كدين قرض وانلاف ام لا كضمن مبيع لم يقبض واجرة قبل استيفاء المنفعة (فلا يصح) الرهن (بالعين) المضمونة كالماخوذة بالسوم او البيع الفاسد و (المغصوبة والمستعارة) والحق بها ما يجسب رده فورا كالامانة الشرعية (في الاصح) لانه تعالى ذكر الرهن في المداينة ولا استحالة استيفاء تلك العين من ثمن المرهون وذلك مخالف لغرض الرهن من البيع عند الحاجة وانما صح ضمانها لترد لجصول المقصود بردها لقادروا عليه بخلاف حصولها من ثمن المرهون فانه متعذر فيدوم حسبه لا الى غاية امانته كالوديعة فلا يصح بها جزاؤه علم بطلان ما اعتيد من اخذ رهن من مستعير كتاب موقوف وبه صرح الماوردي واقفاء القفال بلزوم شرط الواقف ذلك والعمل به مردود بان رهن بالعين لا سيما وهي غير مضمونة لو تلفت بلا تعد وبان الراهن أحد المستحقين وهو لا يكون

بالذمة فالم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماسبق رضه وهذا مراد من قال ان لفظه يغني عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارجي فسلم لسكرته غير مراد وان غلب الثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارجية وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل تامل كما علم بما تقرر وتسمية المعلوم معدوما ما صحيحة لتحقيق المعنى فحمل الذي هو العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على حج اه ع ش (قوله لازما في نفسه) أي من طرفي الدائن والمدين ع ش (قوله بعد الخيار) وسياتي الجواز به زمن الخيار ايضا سم ورشيدى (قوله وصفات للدين) كما نقول دين الكتابة غير لازم وثمن المبيع بعد انقضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه كرى (قوله وان لم يوجد فيئذ لا تلازم) محل تامل لما هو مقرر ومشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة في حال التلبس واما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) اي بسبب العين الخ اه ع ش (قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله والحق بها) اي العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد بردها فورا اعلام ما سكبوا بعد اعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه ع ش (قوله وذلك) اي استحالة الاستيفاء (قوله ضمانها) اي العين (قوله لترد) ببناء المفعول و نائب فاعله ضمير العين (قوله هو عليه) اي الضامن على الرد (قوله اما الامانة) اي الجمعية بقرينة ما مر اه رشيدى (قوله اما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) اي بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستعير كتاب الخ) فيه تجوز فان اخذ ليتنفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه ع ش (قوله وبه) اي بالبطالان (صرح الماوردي) معتمدا ع ش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) اي بصحة شرط الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهن و (قوله والعمل به) اي وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود) خبر واقفاء القفال الخ (قوله وهو) اي الراهن و (قوله كذلك) اي مستحقا ع ش و الرشيدى (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لسكرته يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة لذلك سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة النهاية والمغني واعلم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجه وان الغينا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما فتي بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال ع ش قوله والاجاز اخراجه اي من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على السكتب المذكورة وأخذ رهنها وتلف عنده فلا ضمان لان حكم فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه اما لو تلفه فعليه الضمان بقيمته بتقدير كونه مملوكا وقوله في محل آخر اي ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد ببلد شرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف ما يمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جو از اخراجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له مالو انهدم مسجدو تعطل

ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط لسكر الرهن صحيح لانه صادف محلا (قوله والالم يسم المعلوم معدوما) فيه نظر و فرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم (قوله بعد الخيار) وسياتي الجواز به زمن الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض ويصح بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصريح بها من زيادته الاجرة في اجارة الذمة لعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتام فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث تاتي الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لسكرته يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة لذلك وعبارة شرح مروا علم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجه وان الغينا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والاجاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما فتي بذلك

إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي أو اراد أن يكون المراد وتذكيرة صح وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز إخراج رهن لتعذرده ولا بغير مخالفة للشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حمل على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا للكلام ما أمكن اه واعترض (٦٥) الزركشي مارجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف

يحكم بالصحة مع امتناع حبسه شرعا فلا فائدة لها واجيب عنه بأنه إنما عمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرخص بالانتفاع به إلا باعطاء الأخذ وثيقة تبعه على إعادته وتذكره به حتى لا ينسأه وإن كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتباطى في رده كما هو

مشاهد وتبعث الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغها ثمنه لو أمكن بيعه على ما بحث إذ لا يبعث على ذلك إلا حيثئذ (ولا) يصح الرهن (بما) ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغدام لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه لانه وثيقة حق فلا تتقدم عليه كالشهادة (و) قديغتر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما (لو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهننت بها عبدك) هذا أو الذي صفته كذا (فقال أقرضت ورهننت وقال بعثتك بكذا وارهننت) بضمنه هذا (الثوب) أو ماصفته كذا (فقال اشتريت ورهننت صح في الأصح) لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع به لم يرج عوده حيث قالوا تصرف غلته لا قرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة فإراعى ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها ويعيدها ثم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا فينبغي جواز فك الحبكة لأنه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب لصياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملته كالمصحف جاز إخراجها وعلى الناظر تعهد في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم نصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع بتفرقة فيها لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً عثو (بتقدير كونه الخ) لا حاجة إليه (إن عني) أي قصد الواقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج (قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف لأبرهن ولعل أو بمعنى بل أو لتويع التعبير (وشرط هذا) أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطى على احتمال بطلان الخ (قوله مارجحه) أي من أن الأقرب صحته وحمله على اللغوي اه معنى عبارة عثو أي صحة الشرط اه معنى فيما إذا اراد اللغوي أو جهل مراده (قوله حبسه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله واجيب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا مع عمل به لكن قال سم ما تقدم اه عثو واعتمد شيخنا الجواب المذكور وفاقا للشارح والنهاية (قوله مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه اراده أو الحمل عليه حيث جهل مراده اه عثو (قوله وتذكره به حتى لا ينسأه) كان الأولى تقديمه على قوله تبعته على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه ثقة (قوله وتبعث الخ) عطى على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقرضه لكان أحسن عبارة شرح المنهج سيثبت بقرض أو غيره اه وهى حسن (سيشتريه) لعل المراد بضمن ما سيشتره سم على حج اه عثو عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به فله على تقدير مضاف أو من باب الخلاف والإيصال (قوله وقديغتر الخ) الفرض استثناءه من اشتراط كون المرهون به ديناً ثابتاً إذا لم يفهم منه أنه ثبت قبل صيغة الرهن اه عثو (قوله أحد شقي الرهن الخ) قد يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل اه سم على حج ويأتى مثله في الثمن إذا شرطت البيع الخيار للبايع أو لها بل وكذا لو لم يشترط بناء على أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح اه عثو (قوله لجواز شرط) إلى المتن في المعنى الأقوله وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يني) أي المشتري أو المقترض المعلومين من المقام أي بخلاف المزج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حيثئذ بعدم توافقي الإيجاب والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع اه عثو ولعل الأولى العكس (قوله قال القاضي ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع ويقدر الخ اه رشیدی (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمني) كما لو قال اعتق عبدك عني

بعضهم وهو ظاهر انتهى (قوله لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية لغة بل غاية ما فيه حمل اللفظ على معناه اللغوي وهو غير عزى في الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بضمن ما سيشتره (قوله أحد شقي الرهن) قد يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما ملك بالقبض اذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه اذ كيف ثبت بدون الملك فليتأمل الآن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقين بأن عقب قبله أقرضتك هذه الدراهم بتسليمها له قديغتر ملكها بها. التسليم قبل تمام

(٩ - شرواني وابن قاسم - خامس)

فترجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قد لا يفي بالشرط وفارق

بطلان كاتبتك بكذا وبعثتك هذا بدینار فلهما بان الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن والعقد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للتمسك في البيع الضمني اه

والذي يشجه انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لا غفار التقدم فيه للحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فانه لا بد منه فيه واستفيد من صليح

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لاقتضاء العتق تقديم الملك اه كردى (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده أن ما قال القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك بالقبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل اه سم (قوله لذلك) اى لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر) اى في قوله وقد يغتفر الخ اه ع ش (قوله الرهن) الى قول المتن ولا يلزم في النهاية (قوله لا انتهاء الامراخ) اى لان الامر فيه يصير الى اللزوم اه ع ش (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع اه سم اقول قوله ولها الخ مقيد بقول الشارح الا ترى محله الخ) عبارة المغنى ولا يجعل الجمالة قبل القران من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كاسياني أجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهى سامة عن الاشكال (قوله لانه يؤل) الى المتن في المغنى (قوله يؤل الى اللزوم) اى يصير بعدمدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش (قوله كما تقرر) اى في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخياره لمشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ولذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف ان اذن له البائع اه سم (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان لها وتم اه سم (قوله ولا يبيع المرهون الا بعد انقضاء الخيار) اى بان كان الثمن حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرطان لا يجعل الاذن مشروطا بارادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله كما يؤخذ من قول المصنف الا ترى آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيبه) اى تهرب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اه رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ومجرورا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا وحينه ذفا عراض اعراض الاسنوى بانه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا اه ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول اه سم وقوله ينحل بان والفعل اى فعله فاعراض الاسنوى متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاقه المنع ممنوعا رشيدى وع ش (قوله هو جائز) اى التركيب وكان الاول تقديم لفظة هر على قوله بتقدير الخ بل الاخصر الاسبك اذ تعلق بالدين برهن جائز لانه الخ (مفعول ثان) الى قوله ومكره في المغنى الا قوله مع اذنه الى لقوله

المتان الشرط وقوع احد شق الرهن بين شق نحو البيع والاخر بعدهما فيصح اذا قال معنى هذا بكذا ورهنت به هذا فقال بعث وارتهنت (ولا يصح) الرهن بغير لازم ولا ايل للزوم وان كان ثابتا لانه لا فائدة في التوثيق بدين يتمكن المدين من اسقاطه فلا يصح (بنجوم الكتابة) ولا يجعل الجمالة قبل الفراغ) وان شرع في العمل بخلافه بعد الفراغ للزومه حينئذ (وقيل يجوز بعد الشروع) لا انتهاء الامر فيه الى اللزوم كالثمن في مدة الخيار ويرد بان الاصل في البيع للزوم لان المقصود منه الدوام ولا كذلك الجمالة اذ لها قبل تمام العمل فسخها فيسقط به الجعل وان لزم الجاعل بفسخه وحده اجرة المثل (ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لانه يؤل الى اللزوم مع انه الاصل في وضعه كما تقرر ومحله ان ملك البائع الثمن ليكون الخيار للمشتري وحده كما مر ولا يبيع المرهون الا بعد انقضاء الخيار (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن) وان اختلف جنسهما واعترض الاسنوى تركيبه بما لا يصح اذ بتقدير تعلق بالدين برهن هو جائز

العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده ان ما قاله القاضي لا ياتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك بالقبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار فسخ البيع (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان اذن البائع انتهى وفي نفيه الخلاف نظر كيف و ثم قول ليس باقيا على ملك المشتري فعليه يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها وتم (قوله تركيبه بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ومجرورا وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا وحينه ذفا عراض اعراض الاسنوى انه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا وفي شرح بان سعاد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول (قول المصنف ويجوز ان يرهنه المرهون

وقوله والاذن قول المتن (بدن آخر) مع بقاء رهنة الاول نهاية ومعنى واسنى زاد سم قال الشارح في شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض قبضه يجوز الرهن الثاني كما في البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي ويوجه بان الرهن جائز من جهة الراهن إقباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه بقاء عقد الرهن وبان له طريقاً الى جعله رهناً بالدينين بان يفسخ العقد الاول وينشئ رهنه بهما اه (قوله وإن وفى الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وإن كان قادر أو في شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذا لضرورة بخلاف الجناية وسبقه الى نحو ذلك السبكي والاوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه وقديم منع قونا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الرهن او عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الراهن قيد في المستلتن وقال فيه سم على حج ظاهره ولو كان قادر اثم قال والاوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه والاقرب الاول وبه جزم شيخنا الزياى في حاشيته وسم ايضا على المنهج عن م ر ويوافق قول المغنى ما نصه لو جنى الرقيق المرهون فقد بالمرتهن باذن الراهن ليكون رهناً بالدين والفداء جاز لانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقاءه ومثله لو انفق المرتهن على المرهون باذن الحاكم لعجز الراهن عن النفقة او غيبته ليكون رهناً بالدين والنفقة وكذلك لو انفق عليه باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزر كشي اه (قوله أو الحاكم) لعلمه راجع لقوله أو انفق الخ فقط (قوله أو عجزه) اى الراهن عن النفقة (قوله ايضا) اى كالدين كردى (قوله لان فيه) اى فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كما قال فى النهاية الا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) اى اى ما من جهة المرتهن لنفسه فلا يلزم فى حقه محال نهاية ومعنى اى امالو ارتهن لغيره كطفلة فليس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (إلا بقضه) اى فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله او بقضه) (فرع) لو اقبضه المرهون ولم يقصد ان يقرضه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م ر والمعتد أنه لا يقع عن الرهن سم عن منهج أى ويكون أمانة فى يد المرتهن يجب رده متى طلبه المالك وينبغى تصديق المالك فى كونه لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن لانه لا يعرف إلا مته اه ع ش (قوله مع إذنه الخ) يغنى عنه قول المصنف الآتى والظاهر الخ (قوله إن كان المقبض غيره) قد يقتضى انه لا بد من مقبض مع إذن الراهن المرتهن فى القبض مع انه سياتى فى النهاية والمعنى ما يشعر بانه عند إذن الراهن للمرتهن فى القبض يكفى قبض المرتهن ولا يحتاج الى إقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتهن وان قول الشارح إن كان الخ احتراز عما إذا كان الراهن اصل المرتهن كما يأتى فى شرح والظاهر الخ (قوله عقد ارفاق الخ) اى عقد تبرع لا يحتاج الى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كما لقرض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله بمن يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

عنده بدن آخر) قال فى شرح الروض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح فى شرح العباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض قبضه يجوز الرهن الثاني كما فى البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي ويوجه بان الرهن حينئذ جائز من جهة الراهن فاقباضه الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتى (قوله فهو نقص) هلا جاز برهن المرتهن لانه المتضرر (قوله باذن الراهن) لما هو وإن كان قادر أو فى شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كما نقله الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذا لضرورة بخلاف الجناية وسبقه الى نحو ذلك السبكي والاوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه وقديم منع قونا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الراهن او عجزه على النشر المرتب (قول المصنف مما يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدن آخر) موافق  
لجنس الاول أولاً (فى  
الجديد) وإن وفى بالدينين  
وفارق ما قبله بان ذلك شغل  
فارغ فهو زيادة فى التوثيق  
وهذا شغل مشغول فهو  
نقص منها نعم لو فدى المرتهن  
مرهوناً جنى أو انفق عليه  
باذن الراهن أو الحاكم  
لنحو غيبة الراهن أو عجزه  
ليكون مرهوناً بالفداء أو  
النفقة أيضاً صح لأن فيه  
مصلحة حفظ الرهن (ولا  
يلزم) الرهن من جهة الراهن  
(إلا) باقباضه أو (بقضه)  
أى المرتهن نظير ما مر فى  
البيع مع إذنه له فيه إن كان  
المقبض غيره لقوله تعالى  
فرهان مقبوضة ولأنه  
عقد ارفاق كالقرض ومن  
ثم لم يجبر عليه وإنما يصح  
القبض والاذن والاقباض  
(عن يصح عقده) اى الرهن  
فلا يصح من نحو صبي  
ومجنون ومجور ومكره  
لاتنقأ اهليتهم ولا من  
وكيل راهن

جن أو أغمى عليه قبل إقباض وكيله ولا من سرتين إذن له الرهن أو أقبضه فطرأه ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم إذن له في قبض الرهن ويجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يعلم

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من ركيل رهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بحذف ولك ان تقول ان من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وعبرة الرشيدى قوله اى الرهن فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا انه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلى اى والخطيب اه (قوله جن الخ) اى الرهن (قوله او أقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطرأه) اى الرهن (وأورد عليه) أى على المتن جمعا (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الرهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غير فيفيد صحة قبض عبده غير اه سم (قوله كعكسه) لان الرهن لو قال للرتن وكلت في قبضه لنفسك لم يصح فان قيل اطلقوا انه لو اذن له في قبضه صح وهو لا نابة في المعنى اجيب بان اذنه اقباض منه لا توكيل اه معنى (قوله ذكر الاول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) أى الرهن اه كردى (قوله فله الخ) أى الرهن قول المتن (راهنا) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكيله كيد فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) اى او عزل هو اى المولى اه نهاية (قوله لانزع اله) اى المولى قول المتن (ولا عبده) يفيد ان عبده غير يجوز استئابة كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومقبضا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومثله البعض إن كان بينه وبين سيده مهايأة وقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) اى رهن ماله بيد غيره منه كان رهن وديعة الخ نهاية ومعنى (قوله او مستعارا عند مستعير) اى او مؤجرا عند مستاجر او مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية او ما خذا ببيع فاسد عند اخذه اه (قوله اورهن اصل من فرعه) اى تولى الطرفين باشرائه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه اه (قوله او ارتهن له) الضمير المجرور يرجع إلى الاصل اى ارتهن الاصل من الفرع لنفسه إن باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كردى (قوله من فرعه) اى المحجور اه سم قول المتن (إمكان قبضه) اى ذهابه اليه اه كردى (قوله من وقت الاذن) عبارة المغنى وابتداء من إمكان القبض من وقت الاذن فيه اى القبض لا العقد اى عقد الرهن اه (قوله مع النقل او التخلية) اى مع زمن النقل او زمن التخلية اه كردى (قوله مع النقل والتخلية) إن اراد مع زمن إمكان النقل والتخلية فلا حاجة اليه لدخول النقل والتخلية في القبض فاعتبار مضى زمن إمكان قبضه اعتبارا من إمكان النقل والتخلية وإن

اليه عقد للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ومحتاج إلى تقديره اى منه فان قلت يضمن الفاعل في المصدر اى عقد فلا حاجة للتقدير قلت المصدر الذى يتحمل الضمير هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله وعقدنا ليس كذلك فليتأمل واعلم أنه قد يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من ركيل رهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ وعبرة المحرر فصل لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح عن يصح منه العقد اه وهى ظاهرة في وقوع من على القابض (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الرهن (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد ان قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غير فيفيد صحة قبض عبده غير اه (قول المصنف راهنا) ظاهره وإن وكله في الاقباض وهو ظاهر لان يدوكيله كيد فكان قابضا ومقبضا (قول المصنف مكاتبه) ومثله البعض إن كان بينه وبين سيده مهايأة وقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته كما في شرح الروض مر (قوله كتابة صحيحة) اخرج الفاسدة وكانه لضعف الاستقلال فيها (قوله من فرعه) أى المحجور (قوله مع النقل أو التخلية) إن كان المراد مع وجود النقل والتخلية

من قوله ولا عبده والثاني ان سلم ما ذكر فيه تعين كونه بحضرة الولي وحينئذ فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كالمو شرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حينئذ فسخ الرهن بفسخ البيع وتجرى فيه النياية من الطرفين) كالعقد (لكن لا يستتب) المرتن في القبض (راهنا) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا متناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الرهن وكلا في الرهن فقط فوكله المرتن في القبض او عقد ولى الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتن المولى في القبض جاز إذلا اتحاد حيث ذى لان الرشد المقتضى لانزع اله أبطل تسميته الآن راهنا (ولا عبده) ولو مأذونا وام ولد لان يده كيد (وفى المأذون) له في التجارة (وجه) لانفراده باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتب مكاتبه) كتابة صحيحة لا سقتلا له باليد والتصرف كالأجنبي ومقبضا وقعت الا نابة في نوبته (ولو رهن وديعة عند مودع او مغصوبا عند غاصب) او مستعارا عند مستعير او رهن أصل من فرعه أو ارتهن

له (لم يلزم) هذا الرهن (ماله يمس من إمكان قبضه) من وقت الاذن مع النقل او التخلية نظير ما مر في البيع لان أراد



أراد مع وجود النقل والتخلية بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيمكنني في القبض بمضى الزمن  
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المتن زمن إمكان قبضه أي المرحون كغنيمة في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان  
 اللزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض إقامة لدوام اليد مقام ابتداءها في اعتبار  
 الزمن فإن كان الرهن حاضر اعتبر في قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولاً وإن كان عقاراً اعتبر بمقدار  
 التخلية وإن كان غائباً فإن كان منقولاً اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى إليه ونقله وإلا اعتبر مضى زمن يمكن  
 المضى فيه إليه وتخليته ولو اختلفا في الأذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه  
 إليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمغنى ولورهن الأب ماله عند طفله أو  
 عكسه اشترط فيه مضى ما ذكره قصد الأب قبضاً إذا كان مرتهناً وإقباضاً إذا كان راهناً كالأذن فيه اه قال  
 الرشدي قوله لمروق قصد الأب الخ قضيته أنه لا يشترط قصده الإقباض في الولي ولا القبض في الثانية والظاهر  
 أنه كذلك فليراجع اه قال سيد عمر ينبغي أن يكتبني بالقصد أيضاً إذا وهب ماله لطفله وهذه تقع كثيراً  
 في النوازل فليتنبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وتزوجه إياها أقول  
 المتن (في قبضه) أي المرحون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الولي الثاني قول المتن (ولا يبرئه) أي  
 الشخص الذي بيده شيء مضمون ضمان يضمن المغضوب والمعار والمستام والمقبوض بالشراء الفاسد وما  
 عدا هذه الأربعة يضمن بالمقابل حقني اه بغير معنى قول المتن (ولا يبرئه ارتنائه) الضمير إن راجعاً إلى  
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغضوب ببيع أو هبة أو  
 غيرهما (قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغضوب اه كرده (قوله ونحو إجارته)  
 أي كعقده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهره أن تصرف في مال القراض أو فيما  
 وكل فيه برىء لأنه سله بأذن مالكه وزالت عنه بيده نهاية ومعنى واسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو  
 المغضوب وهو باق لأن الأعيان لا يبرأ منها إلا بالبراء إسقاط ما في الذمة أو تملكه وكذا إن أبراه عن ضمان  
 ما يثبت في الذمة بعد تلفه لأنه أبراه عما يثبت نهاية ومعنى (قوله قبل رده لمالكه) كذا في غالب النسخ وفي  
 بعضها بدله وهو بيده خلافاً لما وهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده  
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطأ اه أقول وهو الموافق لما في النهاية والمغنى (قوله كالعارية)  
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما روي نحوه الانتفاع بالمعار الذي  
 ارتنه لبقاء العارة فإن رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليرأى  
 الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو  
 مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق  
 برىء وليس للراهن إجباره على رد المرحون إليه ليقع يده عليه ثم يستعيده منه المرتهن بحكم الرهن إذا لغرض  
 له في برائة ذمة المرتهن اه وكذا في المغنى إلا قوله فإن لم يقبل إلى وليس الخ قال عرش قوله قال صاحب التهذيب  
 الخ معتمداً (قوله لأن نحو الرهن الخ) إسقاط النهاية والمعنى لفظاً نحو (قوله لم يرتفع) أي الرهن فإذا كان  
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفعه ابتداءً أولى وشمل كلامه أي المصنف ما واذن له بعد الرهن في أمسكه رهناً  
 ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتهن فيمكنني في القبض بمضى الزمن فليتنامل (قوله وقراضه) قال  
 في شرح الروض وظاهره أن تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه برىء كما سياتي في بابهما لأنه مله بأذن  
 مالكه وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه أي المستعير انتفاعه أي  
 بالمعار الذي ارتنه إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي ليرأى من الضمان ثم يستعيده  
 بحكم الرهن وليس للراهن إجباره على رد المرحون إليه لذلك انتهى فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره  
 بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال القاضي أبرأتك واستأمنتك أو أودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض  
 ولا يشترط ذهابه إليه كما  
 قاله وإن أطال جمع في رده  
 (والأظهر) في غير الولي إذ  
 العبرة فيه بالقصد فقط  
 (اشترط إذنه) أي الراهن  
 (في قبضه) لأن اليد كانت  
 عن غير جهة الرهن ولم يقع  
 تعرض للقبض عنه (ولا  
 يبرئه ارتنائه) ونحو إجارته  
 وتوكيله وقراضه عليه  
 وتزوجه إياها ولبرأؤه  
 عن ضمانه قبل رده لمالكه  
 (عن الغصب) ونحوه من  
 كل ضمان يد كالعارية لأن  
 نحو الرهن توثق لا ينافي  
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه  
 المرتهن لم يرتفع (تنبيه)  
 يأتي في الوديعة أنه لو تعدى  
 فيها فبرأه المالك عن ضمانها  
 برىء ويفرق بأن يد  
 الغاصب ونحوه متصلة  
 في الضمان فلم يرتفع بمجرد  
 القول ويد الوديع الضمان  
 طارىء عليها فهي متصلة  
 في الأمانة فردت إليها بأدنى  
 سبب (ويبرئه الإبداع)  
 كاستأمنتك عليه أو أذنت  
 لك في حفظه (في الأصح)  
 لأنه محض ائتمان فينا فيه  
 الضمان ومن ثم لو تعدى  
 الوديع في الوديعة ارتفع  
 عقد الإبداع

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية إنما تكون فيما ينتفع به مع بقاء المدين والقراض إنما يكون في النقدا كرى أى فكان ينبغي تقديمه على التنبيه (قوله للتزوين) أى او لرهنه او للضرب على صورته او لوزن به كما مر عن النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) المعتمد انه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثانى الاول بان رهنه عنده او لا على دين القرض ثم رهنه عنده ثانيا على دين آخر او غيره وهو ظاهره و يفرق بينه وبين مالورهنه عند المرتهن بعد القبض حيث تتوقف صحته على فسخه العقد الاول ثم ينشئ عقد اخر ان اراده بانه لازم من جهة الراهن باقباضه فلم يقدر على إبطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه متمكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثانى فسخا للاول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمعنى وسم خلافا (قوله وانما استويا) أى المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) وفاقا للنهاية والمعنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط المكتاب من اشتراط صحة الكتابة ان المداير هنا على ما يشعر بالرجوع و ثم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا إذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتديبره) أى وكذا اتعاق العتق بصفة مغنى وعش (قوله لمنافاة ذلك الخ) أى التديبر وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمعنى لان مقصود العتق وهو منافع الرهن والثانى لان الرجوع عن التديبر ممكن اه وقال كرى أى المذكور من الكتابة والتديبر اه قول المتن (وباحبالها) منه او من ابيه كفى فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ او لو كان أى الاحبال بادخال المني ولو فى الدبر واطاق الاحبال و اراد به الحبل استعمالا للبصير في متعلقه فشمع مالوا استدخلت منه المحترم او علت عليه وقول لا الرهن والهبة مثلها البيع بشرط الخيار غير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجبة للبال على ما يأتى اه عش وقوله وفى الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما يأتى فيه ان الذى يأتى فى الجنابة خلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) ولو انزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسنى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) أى والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن او المرتهن) أى أو وكلاهما أو وكيل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهومة قبضه المرتهن والالم يقبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (او تخمر العصير) أى ولو بنقله من شمس الى ظل كما يصرح به قوله الاق ونحو نقله الخ اه عش قول المتن (او ابق) ظاهره وان ايسر من عوده وينبغي فى هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه فى هذه الحالة يعد كالتالف اه عش

صاحب التهذيب فى كتابه التعليق برى مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمد انه لا فرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظر وقياس ما يأتى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال مر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل او غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحبالها) وكذا باحبال اصله لها كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال فى الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله او خرس الخ) فى شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهومة قبضه المرتهن والالم يقبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية يتصور فى إعارة النقد للتزوين) ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن) اعاد الباء لثلاثا يتوهم انه من المزيل (مقبوض) لتعلق حق الغير به لا غير مقبوض على المعتمد وانما استويا فى الرجوع عن الوصية لانه لا قول فيها حالا فضعفت بخلاف الرهن (وكتابة) صحيحة (وكذا) فاسدة (وتديبره فى الاظهر) لمنافاة ذلك لمقصود الرهن وان جاز الرجوع عنه (وباحبالها) لا متناع يعها (لا الوطء) فقط لانه استخدام (وبالتزويج) اذ لا تعلق له بمورد العقد ومن ثم جاز ابتداء رهن المزوجة (ولومات العاقد) الراهن او المرتهن (قبل القبض او جن) او اغمى عليه او طرأ عليه حجر سفه أو فلس أو خرس ولم تبق له إشارة مفهومة (او تخمر العصير أو أبق العبد)

(قوله او جنى) ظاهر دولو اجبت مالا وهو ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخر اجماعا نظر اه  
سم (قوله ان مصير كل) اى من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عا ما اه سم اى كناظر بيت المال اه ع ش  
(قوله والا قباض) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اى غير الموات عطف على قوله في الموات  
(قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس  
الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص وقياس منع بحثه ورده  
ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن  
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقينى اه سم على حج واصل الفرق ان المفلس لما كان  
التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للمرتين ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقينى  
فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الراهن في حياته وقرىب منه جعلهم اجازة  
الوارث الوصية تنفيذ الا عطية مبتدأة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) وهو ظاهر في غير المحجور عليه  
بالمفلس اما هو فلا ولى له بل هو الذى يتولى الاقباض إن قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء  
فيه انتهى ع ش (قوله وهو) اى الوارث (قوله منه) اى التخصيص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (السبق  
التعلق الخ) عبارة النهاية بان التخصيص فى الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى  
المتن بدليل قوله كالجناية انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذا تخلل عادرهما كما  
عاد ملكا والمرتين الخيار فى البيع المشروط فيه الرهن سواء تخلل ام لا ان كان قبل القبض لنقصان الخل عن  
العصير فى الاول وفوات المالية فى الثانى اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخمر فى يده انتهى قال ع ش قوله لنقصان  
الخل الخ يؤخذ منه انه لا خيار له ولم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن فى النهاية والمغنى  
(حال التخمر) فلو قبضه خمر او تخلل استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العصير عن المالية لا العقد

او جنى قبل القبض فى  
الكل (لم يبطل) الرهن (فى  
الاصح) اما غير الاخيرين  
فكالباع فى زمن الخيار  
بجماع ان مصير كل اللزوم  
فيقوم فى الموت الوارث  
مقام مورثه فى القبض  
والا قباض وفى غيره من  
ينظر فى امر نحو المجنون  
والمغنى عليه والاخرس  
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة  
وبحث البلقينى ان المرتين  
لا يتقدم به على الغرماء  
لان حقهم تعلق بالتركة  
بالموت فاقباض الوارث  
تخصيص وهو ممنوع منه  
مردود لسبق التعلق قبل  
الموت بحريان العقد فلا  
تخصيص واما فهمما كالجناية  
فلانه يغتفر فى الدوام  
مالا يعتقر فى الابتداء فعاد  
بالانقلاب خلا ويعود  
الآبوق وعفو المجنى عليه ويمتنع  
القبض حال التخمر

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى وعبرة العباب والاخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا  
خرس طر الرهن او المرتين قبل القبض ان كان لا يفهم بضم او له اى لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه  
غالبا انه هو لا يفهم مراده غيره وذلك لان غايته انه كالمجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذاخرسه غير  
المفهم بناء على ما يأتى وقول ابن الصباغ ان بقى له إشارة مفهومة او كتابة لم يبطل اذنه ولا يبطل كالمجنون ضعيف  
بالنسبة للمجنون واما الخرس الغير المفهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان المجنون وليا يقوم مقامه  
فلا مسوغ للبطلان فيه واما الاخرس الذى لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكالمجنون والاحتمل بطلان الرهن  
لتعذر امضائه لكن الاغماء لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رايت  
البند نيجى قال وعندى لا يبطل والمحجب الطبرى رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفى نسخة حذف لا  
والصواب اثباته لما علمت اه لقائل ان يقول ان الاذن فى القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو المجنون  
والخرس الذى لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه فى الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لتعذر  
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا بطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير  
الاخيرين) فى اخر اجماعا نظر (قوله الوارث) هل ولو عا ما (قوله من ينظر فى امر نحو المجنون) لم يتعرض  
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية  
الغرماء بجماع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي اقباضه تخصيص وقياس منع بحثه ورده ان لا يمتنع عليه ذلك  
لكن ذكر فى شرح العباب تنبيهات يحصل منها انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان  
المفلس غرماء غير المرتين لم يحجز للرهن تسليم الرهن الى المرتين قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه  
ليس له ان يبتدىء عقد الرهن فى هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث  
البلقينى وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حينئذ  
فليتأمل (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى المتن بدليل كالجناية (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

ولو دبح جلد مرهون مات  
لم يعد رهنا لان ماليته  
بالمعاجة بخلاف الخل ونحوه  
نقله من شمس لظل فلا يخلله  
(وليس للراهن المقبض)  
أى يحرم عليه ولا ينفذ منه  
(تصرف) مع غير المرتهن  
بغير اذنه (يزيل الملك)  
كالبيع والوقف لانه حكر  
على نفسه بالرهن مع القبض  
نعم له قتله قودا ودفعه كذا  
لنحو ردة اذا كان واليا كذا  
قالوه وظاهره ان المالكية  
هنا لا تأثير لها ويوجه بانه  
أبطل النظر اليها بحججه على  
نفسه فيه بالرهن ولم ينظر  
لذلك بالنسبة لنحو القود  
احتياطا لحق الآدمي  
(لكن في اعتاقه) واعتاق  
مالك جانيا تعلقت الجناية  
برقبته عن نفسه تبرعا او  
غيره (أقول أظهرها ينفذ)  
ويجوز كما اقتضاه كلام  
الرافعي في النذر ونص عليه  
في الام لكنه جزم في هذا  
الباب بحججه وحكاة القاضي  
عن القفال (من المוסر)  
بالقيمة في المؤجل وباقل  
الامرين من قيمته حالة  
الاعتاق والدين في الحال كما  
قاله البلقيني دون العسر  
تشبيها بسرية اعتاق الشريك  
لقوة العتق حالا او مالا مع  
بقاء حق التوثيق بغرم القيمة

لوقوعه حال المالية اه معنى (قوله جلد مرهون) بالاضافة عبارة المغنى ولومات الشاة المرهونة في يد  
الراهن او المرتهن فدبح المالك او غيره جلد ما عدا ملكا للراهن ولم يعد رهنا اه (قوله بالمعاجة) اى من  
شأنه المعالجة فلا يرد الا ندباغ ونحوه القاهر يرجع له على دايع سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتهن بغير  
اذنه) امامه او باذنه فسيأتى انه يصح نهاية ومعنى (قوله لانه حكر الخ) عبارة النهاية والمغنى اذ لو صح لفاتت  
الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهاية (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتهن وقياس جواز بيعه له صحة  
وقفه عليه قال المناوى وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنحو ردة) من النحو قطعه  
للطريق وتركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (لكن في اعتاقه الخ) اى الراهن المالك  
(قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى ان يقول ومثله سيد جان تعلق  
برقبته المال (قوله او غيره) اى بان اعتق عن كفارة نفسه على ما يأتى اه عش (قوله ويجوز) الى  
قوله لقوة العتق في النهاية والمغنى الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء  
الاعتاق نذره من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقسمة) اى بقيمة المرهون هل اليسار يتبين بما في  
المطرة او بما في الفلس او بما في نفقة الزوج والقرىب فيه نظروا الا قرب الاول اه عش عبارة البجيرمى  
قوله بقيمة المرهون اى فاضلة عن كفاية يومه وليته شرى اه (قوله وباقل الامرين) الى قوله في الحال بل  
البلقيني لم يقيد بالحال اطلاق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى  
العتق فان اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه  
فقط اه سم (قوله كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبائدى ان البلقيني تناقض كلامه في موضع قال ان  
رهن بمؤجل اعتبر قيمته او بحال اعتبر اقل الامرين وفي اخر قال المعتبر اقل الامرين مطلقا اه والاطلاق  
معتمداه عش قال الرشيدى وهو اى الاطلاق معتمد الشارع مر اى والمغنى كما يعلم من صنيعة اه (قوله  
تشبيها بالخ) تعليل للنفوذ من المוסر عبارة النهاية والمغنى لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر  
والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق الخ) اسقطه النهاية والمغنى  
ولعله حقيق بالسقوط لا يظهر لقوله او مالا موقع هنا لعله سرى اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ  
عبارة المنهج اعتاق مוסر وايلاده اه فجمع الايلاذ مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الايلاذ

بعد التخلل (قوله ولو دبح جلد الخ) انظر لو اندبح ونحوه القاهر يرجع له على دايع لان يقال من شأنه المعالجة  
(قول المصنف لكن في اعتاقه اقول اظهرها ينفذ من المוסر) يدخل في ذلك ما لو رهن مالك بعض المبيع  
ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذى له على مالك البعض ثم اعتقه فيفصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه  
بغرم قيمته رهنا مكا به والموسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المرهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد  
الاذن فيه وبلوغ الاذن له لانه في بد نفسه فلا يترقب حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا  
يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه ما لو رهن مالك  
بعض المبيع ذلك البعض عند البعض الحر بدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح مر ولو كان للبعض دين على  
سيدة فرهن عنده نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه لانه كان معسرا الا باذنه فان كان موسرا فنفذ بغير اذنه كالمرتتهن  
الاجنبى انتهى (فرع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبدا ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه  
المرهون عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر او اعتق نصفه غير المرهون او اطابق عتق غير المرهون من  
الموسر والموسر سرى الى المرهون على الموسر دون المعسر لانه يسرى الى مالك غيره فملكه اولى انتهى وقوله  
دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموسر في امواله (قوله  
وباقل الامرين الى قوله والحال) البلقيني لم يقيد بالحال بل اطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اعتبار  
الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الاقل اكثر تحصيل للعتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقات  
فات العتق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

وفي البجير مى على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أى بالنسبة للاعتاق وقوله أو مآلا بالنسبة للإيلاد  
شورى وهو علة للمعلل مع علمته أو علة لقوله تشديدا ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر واعتاقه فمقتضاها  
أنهما ينفذان أيضا دفعه بقوله مع بقاء حق الوثيقة اه ووجه الكردى كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو  
مآلا الأول أن يعتق الراهن نفس المرهون كافي المتن والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية  
كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الآخر الأصح أنه يعتق ويسرى إلى النصف المرهون لكن بشرط  
اليسار على الأصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن يعتق فيها كسئلة الماتن في الحال لا في المآل  
والله أعلم (قوله في المؤجل مطلقا) تقدم ما فيه (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور  
بالنسبة للحال يحمل على ذلك أى على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافى أن قوله  
المذكور شامل للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير الخ)  
عبارة المغنى وتصير رهننا أى مرهونة من غير حاجة إلى عقد وإن حل الدين وأنصرف في قضاء دينه أن حل  
اه وعبارة النهاية والأسنى وتصير ديناً أى مرهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أى كون القيمة تصير  
رهننا لم يحل الدين وإلا فبحث الشيخان أنه يخير بين غرمها أى لتكون رهننا وبين صرفها في قضاء الدين اه  
قال ع ش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فمكاته بلا عقد) إلى  
المتن في النهاية إلا قوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده إلى ولومات  
(قوله في ذمة المعتق) وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقب على الغرماء إذا مات الراهن أو حجر عليه  
بفلس اه ع ش زاد الحلي وتقديمه بذلك على مؤنة التجهيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه  
(قوله كالار ش الخ) كأن قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهننا في ذمة  
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه بخير مى قال ع ش ومن فوائده ايضا انه  
لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن اه (قوله ويشترط الخ) أى لتعنيها للرهنية اه رشيدى (قوله  
فلو قال قصدت الايداع الخ) قضيته أنها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الاطلاق وعليه فقوله يشترط  
قصدها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه ع ش (قوله فيما أيسر به) أى في الجزء الذى أيسر  
به ع ش (قوله اما عقده الخ) مختار قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتن) أى بسؤاله ومعلوم  
أن الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله بسؤاله إنما يقيد به لأنه شرط أصح  
التكفير عن الغير مطلقا وهو الذى يتوهم فيه الصحة وايضا لئلا ينافى تعمله بقوله لأنه يبيع الخ اما الاعتاق عن الغير  
بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان المعتق غير مرهون اه (قوله لأنه يبيع) أى أن وقع بعوض (أوهبة)

حالة العتق موصرا بالقيمة التى يساويها القن زادت على الدين أو لا كما يصرح به كلامهم وعبارة الزركشى كما  
يقتضيه كلامهم ووجهه أن العتق لا تلاف ويحتمل اعتبار قدر الدين انتهى ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي  
في سرية العتق وبحث البلقينى اخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الأمرين من القيمة والدين وإنما يتجه  
أن حل الدين وتخير واختار صرف القيمة في الدين حينئذ لا يلزمه إلا الأقل لأنه أن كان الدين فلا واجب غيره  
أو القيمة فهى الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإنما يتجه الخ أنه إذ لم يختار صرف في الدين يغرم  
القيمة مطلقا خلاف قضية كلامه هنا (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور بالنسبة للحال  
يحمل على ذلك أى على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا ينافى أن قوله المذكور شامل  
للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لمخالفته السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال)  
قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم تصرف رهننا وإلا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله ومن  
ثم الخ وعبارة الروض وتصير رهننا أو تصرف في قضاء دينه أن حل انتهى وبين في شرحه نزاعا في ذلك وفي شرح  
مر اعتمد ما يحثه الشيخان فيما إذا حل الدين أنه يخير بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو الوجه مما نقله  
عن العراقيين من أنه لا معنى للراهن في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال  
إذا كانت هي الأقل وعليه  
يحمل قوله (ويغرم قيمته)  
وجوبا جبر الحق المرتن  
وتعتبر قيمته (يوم عقده)  
لأنه وقت التلاف وتصير  
حيث لم يقض بها الدين  
الحال (رهننا) مكانه بلا  
عقد لقيامها مقامه ومن  
ثم حكم برهنيتها في ذمة  
المعتق كالار ش في ذمة  
الجاني قاله السبكي ومن  
تبعه ويشترط قصد دفعها  
عن جهة الغرم كسائر  
الديون أى على ما يأتي آخر  
الضمان بما فيه فلو قال  
قصدت الايداع صدق  
بيمينه ولو أيسر ببعضه  
نفذ فيما أيسر به أما عقده  
عن كفارة غير المرتن  
فيمتنع لأنه يبيع أو هبة  
وعقده تبرعا عن غير  
المرتن باطل

لذلك أيضا ولومات الرهن فأعق واره (٧٤) الموصى به لا يخاف منه لا يرد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مدينا فأعق واره

عنه ولورهن بعض فنه ثم  
اعتق باقيه سرى للرهن  
ان ايسر ولا فلا فاقيل انه  
احترز بالاعتاق عن هذا  
غير صحيح إلا أن يراد بالنسبة  
للخلاف (فان لم ينفذه)  
لا عساره (فانفك) الرهن  
باداه او غيره (لم ينفذ في  
الاصح) لأنه ألغى لوجود  
مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان  
يبع في الدين ثم ملكه لم  
يعتق جزما وقد لا يرد عليه  
لأنه إذا بيع في الدين لا يقال  
حينئذ ان الرهن انفك (ولو  
علقه) أي الرهن عتق  
المرهون (بصفة فوجدت  
وهو رهن فكذا لا اعتاق)  
فينفذ من المورس ويأتي فيه  
ما تقرر لان التعاقب مع  
وجود الصفة كالنجنج  
لا من المعسر بل تنحل  
اليمين فلا يؤثر وجودها  
بعد الفك (او) وجدت  
(بعده) أي الفك او معه  
(نفذ) العتق ولو من معسر  
(على الصحيح) إذ لا يبطل  
به حق احدى ولا عبرة بحالة  
التعليق لأنه بمجرد  
لا ضرر فيه (ولا رهنه)  
عطف على تصرف يزيل  
الملك (لغيره) أي المرتهن  
لمزاحمة له ومراعتاه  
له أيضا (ولا التزويج)  
للعبد وكذا الامة لكن  
لغير المرتهن كما علم ما  
قبله لأنه ينقص قيمته نعم  
تجوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها نهاية ومعنى (قوله لذلك) أي لأنه يبيع أو هبة وفي هذا التعليل نظر  
لان اعتاقه عن الغير تبرع إن كان بدون سؤاله لا يكون بيعا ولا هبة وإن كان يسأله فلا حاجة اليه لأنه من  
الهيبة وقد تقدمت اه ع (قوله عنه) أي عن الرهن (قوله لا يرد) أي صحة إعتاق الوارث على قولهم  
وعتقه تبرعا عن غير المرتهن باطل (قوله لأنه خايفته) فتعمله كقوله في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن  
بنفسه نهاية ومعنى (قوله كذا في الرهن الشرعي الخ) أي بفتح لا يرد لما ذكر أي ولان الكلام في الرهن  
الجمالي نهاية ومعنى (قوله ثم اعتق باقيه الخ) عبارة النهاية والمغنى ثم اعتق نصفه فنأعق نصفه المرهون عتق  
مع باقيه إن كان وسرا وغير المرهون وإطاق عتق غير المرهون من المورس وغيره سرى إلى المرهون على  
المورس ولو كان المبيع دين على سيده فله عند نصفه صحيح ولا يجوز ان يعتقه إذا كان معسرا إلا باذنه فان  
كان مورسا نفذ غير إذنه كالمرتهن الاجنبي اه (قوله غير صحيح) أي لا تحادهما في التمهيل بين المورس والمعر  
(قوله او غيره) كالابراء والارث (قوله لأنه ألغى) عبارة النهاية والمغنى لأنه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فاشبهه بالمو  
أعتق المحجور وعليه بالسفاهة ثم زال عنه الحجر اه (قوله لم يعد لضعفه) وبه فارق الا لإلاد الآتي (قوله لم يعتق)  
أي كما فهم من المتن بطريق الأولى ولو استعار من يعتق عليه أيرهنه فنه ثم رثه فلا وجه من ثلاثة احتمالات  
أنه إذا كان وسرا عتق وإلا فالنهاية ومعنى (قوله عليه) أي على إعتاق أي على حكمائه الخلاف (قوله ما تقرر)  
أي من اليسار بالقيمة في المؤجل وبأنل الامرين في الحال وتقدم ما فيه (قوله او معه) ويمكن ان يدرج فيه  
ما في النهاية والمغنى من ان لو علقه بفكك الرهن وانفك عتق اه (قوله لأنه بمجرد) أي التعاقب بدون  
وجود الصفة (قوله ومراعتاه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يرهنه الخ أي قوله لغيره ليس بقيد (قوله  
ولا التزويج للعبد) لم يبق هنا لكن غير المرتهن بخلاف المرتهن بأن كان أنشأه سم عبارة النهاية ولا التزويج  
من غيره لأنه يقال الرغبة وينقص القيمة سواء للعبد والامة والحلية عند الوهن والمزوجة فان زوج فالتكاح  
باطل لأنه ممنوع منه قياسا على البيع اه زاد المغنى زوج الامة لزوجها الاول ام لغيره اه قل ع ش قوله  
والمزوجة أي بان كانت زوجة وطلقت اه (قوله لكن غير المرتهن) أي بغير إذنه اما تزويجه باذنه  
فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سيد عمر (قوله نعم تجوز الرجعة) كذا في النهاية والمغنى قال الرشيدى  
وتصور بان استعار زوجته الامة ورهنها وطلقاتها وراجعها اه قول المتن (ولا الاجارة) لا يخفى انه حيث  
جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا مكان الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة  
سم على حج أقول ينبغي الجواز مطلقا لا تنفاد الامة وهى قوله لانها تنصرت القبة اه ع ش عبارة المغنى  
والنهاية ولا الاجارة من غير ما لا اجارة منه فصحيح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة فتجوز إذا كان  
المستعير ثقة اه (قوله فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصيغة التثنية أي الرهن والتزويج (قوله إلا  
من المرتهن) راجع الاجارة دون قوله كسابقها ايضا بدليل قوله السابق ومراعتاه اه ايضا اه سم  
(قوله ولا يأتي) إلى قوله وتصير في النهاية (قوله فيها) أي الاجارة (قوله تفرق الصفة) أي بطلان  
الاجارة فلما جاوز المحل نقطه انهاء (قوله لما مر فيه) أي في تفرق الصفة من التعاقب بخروجه بالزيادة  
عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض (قوله ولو احتمالا) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو  
المعتمد مر وإن نظر فيه الاستوى اه سم عبارة النهاية والمغنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة  
اواثنين منها بان وجره على عمل معين كتبنا حاط صرح كما اقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمد اه

الاجارة إن كان الدين حالا أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقلل الرغبة فيه فتبطل  
من أصلها كسابقها إلا من المرتهن أو باذنه ولا يأتي فيها تفرق الصفة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضائها أو لا

(قوله)

فيجوز ان لم تنقض بها قيمة المهر ون لم تعد مدة تفرغها ما بعد الحول زمانها لاجره وكانت (٧٥) من ثقة إلا ان

(قوله فيجوز) أي عقد الاجارة وكان الاولي النأنيث (قوله ولم تعد مدة تفرغها) قضية ذلك ان الاجارة اذا كانت تنقضي بعد حلول الدين بمن لا يقابل باجرة فلم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي معه ويتوقف تفرغ الا متعة منها على مدة لا تقابل باجرة بانها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت منفعه تلك المدة مستحقة المستاجر فتبقى اليد حائلة بين المهرين وبينهما اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الدين اه ع شر (قوله بغيره) أي غير الثقة والتذكير بتاويل العدل (قوله صبر لا نقضاتها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقتضي ما فضل له من المهر ون فان فضل منه شيء فبلغ الغرماء اه نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالها ايرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا للباب على صححه الشيخان وما في شرح لروض مما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستناع) الى قوله وتصير في المعنى (قوله ان جر الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء ومامعه (قوله حسبا) أي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمدته النهاية والمعنى ايضا (قوله جاز) ولو حبلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ اه سم علم حج وقد يمنع لان مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق المهرين بل القياس انه ان كان وسرا نفذوا الا فلا كولو وطئ بلا إذن اه ع شر وهو الظاهر (قوله فلا حد الخ) أي ولو عالما بالتحريم لكن يعزر العالم به نهاية ومعنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للتخيير بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذا لم مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا او يحمله هنا فيه اشعار بان لا بد من انشاء عقد الرهن وسياق له ان ارش نقصها بالولاة يصير رهن من غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم اظهر قوله هنا في قضية من الدين وان لم يصل فليتامل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال ان اذ قد رتبة السابق واللاحق من جعله رهننا هنا يصير رهننا بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ اقول قد ذكرتم النهاية والمعنى كما يأتي فتركه الشارح هناك لعلمه بما هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت قبل من الدين (قوله وقت الاحمال) كان الاولي تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله اي وان كانت الخ) هذا مع كون الا صواب اسقاط الواو مكررا مع قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله اي وان كانت الخ قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال اه قوله رهننا الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الايلا بخلاف غيرها من الاعيان المهر ون قبل بيع كله دفعا للضرر عن المالك لكن لا يباع شيء من المستولدة الا بعد ان تضع ولدها لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبن ويوجد رضة خوفا من ان يسافر بها المشتري فيها ك ولدها فان استغرقها الدين او عدم من يشتري البعض بيعت كلها بعد ما ذكرنا الحاجة في الاولي وللضرورة في الثانية وليس للراهن ان يبيعها أي المستولدة للمهرين أي ولا غيره بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومعنى (قوله لا يمكن رده) بدل لنفوذ من السفه والمجنون دون اعتاقهما اه حلي (قوله فينفذ الاستيلاء) ولو لم ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لبقائها الاوجه نعم كمن

وهو المعتمد رهن انظر فيه الاستوى (رجح) وجزم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالها ايرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها حينئذ لا تزيد على من لا تحبل مع انها يمتنع وطؤها حسبا للباب على ما صححه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر (قوله جاز) ولو حبلت هل ينفذ وقياس الجواز النفوذ (قوله بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله اي وان كانت الخ) قياس مامر اختصاص هذا بالدين الحال (قوله فنفذ الاستيلاء) ولو لم ملك بعضها فهل يسرى لبقائها الاوجه نعم كمن ملك بعض من يعتق عليه مر

وقيل طعنا كذا في الروضة وأصلها ودبر في الاولي

ملك بعض من يعتق عليه أنه مغني زاد النهاية ولو مات الرهن قبل بيعها فإن سقط الدين بإبراء المرتهن أو تبرع اجنبي بادائه عتقت وإن لم يتفق ذلك فالأقرب أن يثبت ميراثا ظاهرا فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فكسبها لها وإن بيعت تبين أنه للوارث اهـ (قوله في الأولى) أي في الانفكاك بالبيع و (قوله هذه) أي صورة الانفكاك بالبيع (قوله من ذلك) أي من المذهب والظاهر القطع (قوله بعبارة ما الخ) وهي أما إذا انفك الخ (قوله في شرحه) أي شرح الزركشي على المنهاج والجار متعلق بقوله المطابق و (قوله فيما لو ملكه الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الأول و (قوله فيه طريقان الخ) يقول القول (قوله أو نقصت) إلى قول المتن ثم إن أمكن في النهاية القول بالظرف إلى ولا قيمة وقوله نظير ما مر إلى وحكم الخ وكذا في المغني الأول وحكم إلى المتن قول المتن (غرم قيمتها) أي إذا كانت مساوية للدين أو أقل وإلا فلا يغرم إلا قدر الدين اهـ حفي وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) أي ما غرمه من القيمة أو الارش وكان الأولى ويكون بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك أي القيمة أو الارش في قضاء دينه نهاية ومعنى (قوله فالظرف) أي وقوله في الأصل (قوله لانه الأصل) أي في العمل لكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بأن كلامه يقتضي أن الخلاف في كون القيمة رهنًا لا في غرمها (قوله لما في بها الخ) أي لامة مزني بها ولو باكره لانها إلى الولادة لا تضاف إلى وطئه إذا الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي ذلك ما سيأتي في الغصب أن الغاصب لو أجل الامة المغصوبة ثم ردها إلى مالكيها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه اهـ نهاية قال عرش وقوله ولو باكره أي على الزنا بها من غيره اهـ (قوله ولادة لحره الخ) لأن الوطء سبب ضعيف وإنما أوجبنا الضمان في الامة لأن الوطء سبب الاستيلاء عليها والعلق من آثاره فادعنا به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شيء عليه في موت زوجته أمة كانت أو حرة بالولادة لتولده من مستحق نهاية ومعنى (قوله بشبهة) وبالأولى بزنا هسيده عمر (قوله بالبلاد) خرج به ماله ومات بنفس الوطء فعليه قيمتها إن كانت أمة وديتها بداية خطأ إن كانت حرة وإن سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه وإذا اختلف الواطيء والوارث في ذلك فالمصدق الواطيء لأن الأصل برائة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اهـ عرش (قوله أي الرهن) وينبغي أن مثله معبر فله ذلك فيما يظهر اهـ عرش قول المتن (لا ينقصه) والأصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحوز تشديد هانهاية ومعنى قول المتن (كالركوب) أي والاستخدام ولو لامة هانهاية قال عرش قوله ولو لامة معتمدا اهـ (قوله لا متناع السفر به) لتعليل للتقييد بقوله في البلد (الضرورة الخ) عبارة النهاية فإن دعت ضرورة لذلك كالجلا أهل البلد لنحو خوف أو حقد كان له السفر به إن لم يتمكن من رده إلى المرتهن ولا ولا كيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الأذري أنه لو رهنه وأقبضه في السفر أي ثم استرده للانتفاع إن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في معناه (أوجدب) وإذا أخذ الرهن المرهون للانتفاع الجائر فتلف في يده

هذه كالأولى أي في خلافها وعبارة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وبعبارة ما المذكورة يعلم غلط الزركشي في قوله في شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان أحدهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على أنه قبل ذلك بأسطر قال أنه ينفذ على الأصح (فلو) لم تنفذه لا عساره حالة الاحبال و (ماتت) أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال أو الارش يكون (رهنًا) مكانها من غير انشام رهن وإنما غرم قيمتها أو أرش نقصها (في الأصح) لتسبيه لملكها أو نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الأصل لا برهنًا فلا اعتراض عليه ولا قيمة لما في بها ولا دية لحره موطوءة بشبهة ماتنا بالبلاد بخلاف أمة موطوءة بشبهة ماتت به (وله) أي الرهن (كل انتفاع لا ينقصه) أي المرهون (كالركوب) في البلد لا متناع السفر به وإن قصر بلا إذن إلا لضرورة كمنهب أو جندب (والسكنى)

وأخذ الزركشي من كلام المتولي وغيره أنا إذا وجد ناله مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يحز بيع شيء منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح في شرح العباب ولعل المراد أنه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافي أنه معسر حال الاستيلاء بقى أن ظاهر كلامهم جواز بيعها لو فاء الدين وإن كان مؤجلا ولو قبل حلوله وقد يوجه بغير ض المبادرة إلى برائة الذمة إذ قد تلفت قبل الحلول ولا يقال لضرورة لبيعها قبل الحلول لأن شغل الذمة مع الاعسار ضرورة فليراجع ولو مات الرهن قبل بيعها فإن سقط الدين بإبراء المرتهن أو تبرع اجنبي بادائه عتقت وإن لم يتفق ذلك فالأقرب أن يثبت ميراثا ظاهرا فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فكسبها لها أي بيعت تبين أنه للوارث شرح مر (قوله فالظرف) أي الجار والمجور و (قوله ولا قيمة لما في بها) ولا ينافي ذلك ما ياتي في الغصب أن الغاصب لو أجل الامة المغصوبة ثم ردها إلى مالكيها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن صورته أنه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت في ضمانه مر (قوله كمنهب الخ) نعم قال الأذري أنه لو رهنه وأقبضه في السفر إن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به



ولبس خفيف للخبر الصحيح الظاهر يركب بنفقة إذا كان موهو ناو صبح خبر الرهن مخلوب ومركوب (لا البناء وال  
الإإذا كان الدين موجباً لافعل واقف عند الحلول نص عليه وجرى عليه جمع ومحلّه ان (٧٧) لم تنقص الا

من غير نقصير لم يضمه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلو ادعى اى الراهن رده على المرتن فالصواب انه  
لا يقبل كالمرتن لا يبل دعواه الرديمينه مع ان الراهن ائتمنه باختياره اه قال ع ش قوله لم يضمه  
اى بشيء بدله يكون رهنا مكانه ويصدق في انه لم يقصر اه (قوله ولبس خفيف) بالوصف قول المتن  
(لا البناء والغرس) اى فى الارض الموهونة والاولى الغرس لانه المصدر لغرس بخلاف الغرس فانه اسم  
لما يغرس ثم رايته فى نسخة كذلك اه ع ش (قوله لنقصهما) فضيته امتناع ذلك وإن وقت قيمة الارض  
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى الى تفويت حق المرتن لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا  
كان الدين مؤجلاً) اى فله حينئذ ذلك اى البناء والغرس معنى ونهاية اى قهرا ع ش (قوله واقف عند  
الحلول) اى التزمه اه معنى (قوله ومحلّه) اى الاستثناء المذكور (قوله نظاير مامر) اى فى شرح ولا الاجارة  
الخ (قوله ومع ذلك) اى قوله ومحلّه الخ هو مشكل اى الاستثناء المذكور (قوله لانه) اى المالك (لو تعدى  
به) اى البناء او الغرس (قوله ايضا) اى كالأذا قال افعل واقف الخ (قوله مع انه) اى قوله واقف الخ (قوله  
ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عمر (قوله نص عليه) اى فى الام اه معنى  
(قوله اى زمنه اجرة) وله زاعة ما يدرك قبل حلول الدين اى معه كما يحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة  
الارض إذ لا ضرر على المرتن اه معنى زاد النهاية وبحت الاذرعى استثناء بناء خفيف على وجه الارض  
بالتن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش اى فلا يتوقف اى  
البناء المذكور على اذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه (قوله كايأتى) اى فى قوله وبعده يقطع  
اه سم (قوله وحكم هذين) اى البناء والغرس اه نهاية (قوله كالذى قبله) اى قوله وله كل انتفاع  
الخ (قوله بامر) اى من قول المتن (ولا رهنه) الى قوله ولو وطى اه كرى اى لان هذين جملة ما ينقص  
المهون كنحو الترويج واما جواز الانتفاع بنحو الركوب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله اعادها)  
اى هذين وكذا ضمير عليهما وافردهما شرح المنهج حيث قال اعيد ليبنى عليه ما باتى اه وقال البجيرمى قوله  
ليبنى عليه اى حكم البناء والغرس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغرس قوله فان فعل الخ وعلى حكم  
ما قبله فله ثم ان امكن فلماذا قال ما باتى الخ ولم يقبل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) اى البناء والغرس  
(قوله او فاء الخ) عطف على اداء الدين (قوله بل يباع معها) اى فى الاخيرتين (وبحسب النقص عليه) اى  
فى الاخيرته نهاية ومعنى قال الرشيدى اى والثالثة كفى كلام الشيخين اه (قوله الذى يريد) الى قول  
المتن ان اتهمه فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله فى اول مرة (قوله وان كان له) غاية لقول  
المصنف الا فى فيسترد (قوله وقت فراغه) فايذوم استيفاء منافعه عند الراهن لا يرد مطلقا اه نهاية  
معنى (قوله منه) اى من العمل (قوله ولما ترد الخ) عبارة المغنى نعم لا يسترد الجارية إلا اذا امن (قوله  
اليه) اى الراهن (قوله مانع خلو) من زوجة وامه او محرم او نسوة يؤمن معهن منه عليها اه كرى (قوله  
شاهدين) اور جلاوامر اتين نهاية ومعنى وسم (قوله ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك  
اه سيد عمر (قوله كل مرة) فى العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متبجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد  
فرده ثم ينكر اخذه فى المرة الثانية مثلاً سم على حج وما استوجبه هو الا قرب اه ع ش (قوله قهرا  
عليه) ويؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحة ما ائق به ابن الصلاح ان من المصلحة طريق مشترك وطلب  
شريكة الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله قهر اعليه) اى على الراهن بالاشهاد فعنى اشهاد المرتن تكليفه

ما فى معناه (قوله كايأتى) اى فى قوله وبعده يقطع (قوله وقت فراغه) فايذوم استيفاء منافعه لا يرد مطلقا  
وفى الروض وشرحه هنا منصفه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالتمن لا استيفاء منافعه لان ملك المشتري  
غير مستقر بل يستكسب فى يده للبشترى انتهى (قوله شاهدين) اور جلاوامر اتين (قوله كل مرة) وفى

لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه للمرتن كالليل اى الوقت الذى اتتد الراحة فيه منه ولما ترد اليه  
محرم او نفقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتن عليه بالاسترداد لا انتفاع شاهدين او واحدا ليحلف معه كل

اشتهرت عدالته على  
 الاوجه بخلاف غير  
 المتهم بان ثبتت عدالته  
 فلا يلزمه اشهاد اصلا  
 وبخلاف المشهور بالحياة  
 فانه لا يسلم اليه وان اشهد  
 (وله باذن المرتين) وان  
 رده على الاوجه كما ان  
 الاباحة لا ترتد بالرذوفارق  
 الوكالة بانها عقد (ما منعناه)  
 من التصرف والانتفاع  
 لان المنع لحقه ويبطل  
 الرهن بما يزيل الملك او  
 نحوه كالرهن لغيره وقضيته  
 صحته منه بدین آخر لتضمنه  
 فسخ الاول وهو واضح  
 ان جعله فسخا والا فلا  
 لمنافاته للعقد الاول مع  
 بقائه اذ من احكامه كما مر  
 ان لا يرهنه منه بدین آخر  
 فاندفع ما للاسئوى وغيره  
 هنا (وله) اى المرتين  
 (الرجوع) عن الاذن (قبل  
 تصرف الراهن) تصرفا  
 لازما فله الرجوع بعد نحو  
 الهبة وقبل القبض وبعد  
 الوطء وقبل الحمل نعم لو  
 اذن له في بيع فباع بشرط  
 الخيار لم يصح رجوعه لان  
 وضع البيع اللزوم كما مر  
 وكرجوعه خروجه عن  
 الاهلية بنحو اغماء او حجر  
 (فان تصرف) بعد اذنه فيما  
 يتوقف عليه (جاهلا  
 برجوعه فك تصرف وكيل  
 جهل عزله) فلا ينفذ

الراهن به فيصح قوله الاتي فلا يلزمه اشهاد اصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) ان ثبتت عدالته  
 عبارة شرح مر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه  
 واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما اقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى  
 اه سم (قوله فلا يلزمه) اى الراهن عبارة النهاية والمعنى فلا يكف الاشهاد اه (قوله اصلا) اى لا كل مرة  
 ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والمعنى لكن ذكره البجيرمى عن القليوبي  
 عن ممر كياتى (قوله لا يسلم اليه) اى لا يلزم رده الى الراهن بل يرد امدل قاله شيخنا مراه قليوبي اه  
 بجيرمى (قوله وان رده) لا لقوله كالرهن في النهاية (قوله وان رده) اى وان رد الراهن اذن المرتين اه عش  
 عبارة السكردى بان قال بعد اذن المرتين له في التصرف فيه لا اتصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع  
 به كما اذا باح واحدا شيئا لو احدث وقال المباح له لا حاجة الى اليه فانه لا تبطل الاباحة فله بعد ذلك التصرف فيه  
 بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع) عبارة المعنى لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل  
 فالرهن بحاله وان احبلها أو اعتق أو باع أو وهب نفذ وبطل الرهن قال في الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ  
 ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد  
 بطل اه وظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل لم يرجع المرتين اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على  
 التكرار والا فالمطلق محمول على مرة اه ويأتى في الشرح ما يوافق اطلاق المعنى الشامل لحالة عدم وجود  
 قرينة التكرار (قوله بما يزيل) اى يتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحته  
 منه) اى صحة الرهن من المرتين اه كرى (قوله لغيره) اى غير المرتين (وقضيته) اى قضية اطلاق المتن  
 (قوله صحته منه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول  
 فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ اه  
 سم (قوله لتضمنه اى الرهن الثانى (قوله وهو) اى الصحة او القضية (قوله ان جعله) اى العاقدان الرهن  
 الثانى (قوله وله اى المرتين) الى قول المتن وكذا في النهاية والمعنى (قوله لازما) اى باعتبار وضعه اه سم (قوله  
 وقبل القبض) اى قبل قبض الموهوب عبارة المعنى والنهاية والمرتتين الرجوع فيما وهبه الراهن او رهنه باذن  
 المرتين قبل قبض الموهوب او الموهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اى للبايع اه عش  
 (لان وضع البيع اللزوم) والخيار دخل فيه وانما يظهر اثره في حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر  
 اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبى فان شرطه للمرتين كانت سلطنة الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف  
 باعتاق او نحوه وادعى الاذن وانكره المرتين صدق يمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل  
 حلف الراهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق او الايلاد حلف العتيق او  
 المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه في نكول المفلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم  
 يثبتون الحق للمفلس اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله وافهم الى ومتى قال عش قوله حلف العتيق الخ اى على  
 البت (قوله كما مر) اى في اول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف) اى بغير اعتاق وايلاد وهو

العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده في المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه في  
 المرة الثانية مثلاً (قوله بان ثبتت عدالته) عبارة شرح مر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان  
 يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه  
 لغرض نفسه كما اقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى (والانتفاع) قال في الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ ثم  
 اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد بطل  
 اه ولودلت القرينة على التكرار جاز ما لم يرجع المرتين (قوله وقضيته صحته منه بدین آخر) المعتمد عند  
 شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدین آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف  
 رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخا للاول وان لم يتقدم فسخ (لازما) اى ولو باعتبار وضعه

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصله أو قال على أن تعجل أو ذكر

مريدا به الاشترا  
الوجه والام  
(لم يصح البيع  
الاذن بشرط التعجل  
لوشروط) في الاذن  
(رهن الثمن)  
رهنه مكانه فانه  
البيع وان حل  
(الظاهر) لفساد  
بجهاالة الثمن عند  
اذالم يرد الدين  
بل استصحاب  
الثلث فيصح جز  
تصريح بالواقع  
الحال محمول على

موسر وأما تصرفه بالاعتاق والاحبال مع اليسار فنافذ كما مرو لو أذن المرتهن للراهن في ضرب المرهون  
فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في تأديبه فضر به فمات فانه يضمن لان  
الماذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تأديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اه نهاية وزاد المغني كالم  
ادب الزوج زوجته او الامام انسانا كما سيأتي ان شاء الله تعالى في ضمان المتلفات اه قال ع ش قوله مر  
ولو اذن المرتهن الخ ومث ذلك عكسه بالطريق الاولى اه قول المتن (ولو اذن في بيعه) أي المرهون فباعه  
والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليسكون رهنه ما كانه لبطان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحل اذنه  
المطلق على البيع في غرضه وان اذن له في البيع والاعتاق ليعجل المؤجل من ثمنه او من غير الثمن في البيع  
او قيمته او من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومعنى (قوله اودكر الخ) يعني قوله  
لتعجل الخ عبارة النهاية والمغني ولا شك انه لو قال اذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به  
وانما النظر في حالة الاطلاق هل نقول ظاهره الشرط او لا والا قرب المانع اه أي منع كونه كالشرط فيصح  
ع ش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط او اطلق لم يضرب الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)  
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعين الثمن والظاهر عدم الفرق اه نهاية (قوله فيصح جزما) وفاقا للمغني  
وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنه وبين شرط كونه رهنه اه أي بلا جعل  
ع ش (قوله الانشاء) مفعول لم يرد (قوله اذ الاذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه  
الزركشي ان باذن في بيعه لياخذ حقه او يطلق فان قال بعه ولا اخذ حتى منه بطل الرهن اه نهاية (قوله  
على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره اه سم وفيه تأمل

(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قوله في الامور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقهما على  
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصحيحها اه ع ش (قوله أي المرهون) أي في الضمير استخدام  
اه سم (قوله غالبا) سيدكر محترزه (قوله وقد لا نكون الخ) إلى المتن في المغني الا قوله ويستتنب الكافر  
مسلم في القبض وقوله ولا يشكل إلى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية الا انها اعتمدت  
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمردو يحتمل شمول المسلم له بان يراد به المسلم ولو في الاصل  
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضا  
سم على حج والا قرب الاول لكن في حج مانعه ويستتنب الكافر مسلم في القبض انتهى وظاهره انه لا يمكن  
من قبضه حتى في السلاح وجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه ولو تعدى وقبضه فينبغي الاعتداده لان  
المنع لا مر خارج اه ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستتنب الخ وتقدم ان في المصحف يتعين  
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم ينزع منه انتهى (قوله فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف  
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اه سم وقل الجبرمي عبر بذلك دون مسلم ليشمل  
جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اه (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي لها نهاية ومعنى  
(قوله كذلك) أي ثمة (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تغار عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبر وافي  
محرمة العدالة كانه لا نه من شأنه الحمية والغيرة ولا في حليلته كانه لا نه من شأنها الغيرة على حليلتها ومن شأنه انه  
يهاها كيف كانت اه (قوله او محرم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه وتقيدها بعده اه ع ش ويجرى  
ذلك في قول الشارح مح (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة ح مر اه سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره  
(فصل) في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قول المصنف فاليد فيه) أي الرهن بمعنى المرهون ففيه  
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع  
قبضه ايضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله له تملكه) يحتمل انه احتراز عن اقر  
بحرته او وقيته وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة حينئذ مر  
وان لم تشته وليس

محرما ولا امرأة ثقة أو محسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرم أو امرأتان ثقتان ولا يشكل بحل خلو رجلا با

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار في الحليلة و لم يحرم ولم يعتبر وافيها التعداد به يتجه ما رجحنا في  
 النهاية من الاكتفاء بالواحدة الثقة اه سيد عمر وقال ع ش والاقرب ما قاله حج اه (قوله فتوضع)  
 اى الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضا (قوله فعنده) اى فتوضع  
 الامة عند المرتن الموصارت الصغيرة تشتبهى نقلت وجعلت عند عدل برضاها فلو تنازعا وضعها الحاكم  
 عند من يراه ومثله مالومات حليلته او محرمة او سافرت اه ع ش (قوله و شرط خلاف ذلك مفسد)  
 قضيته انه مفسد للعقد و هو ظاهر لا نه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح بطلان الرهن ايضا الشهاب الرملى في  
 حواشى شرح الروض اه ع ش (قوله لا يوضع عند اثني الخ) اى ولا رجل اجنبى كما نقله الاذرى عن  
 البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطلقا) الى قول المتن ار عند اثنين في النهاية والمغنى الا قوله  
 فان اراد الي ولو اتفقا (قوله مطلقا) اى تصرقا لا نفسها او غيرهما ككونهما وليين اه كرى (قوله  
 وهما يتصرفان) اى فى مفهوم عدل تفصيل و (قوله لا نفسها) اخرج نحو الولي و (قوله التام) احتراز  
 عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) اى من شرط الوضع عنده من عدل او فاسق بشرطه وكذا ضمير فان  
 اراد الخ (قوله فيه) اى فى الوديع (قوله نظير ما مر) اى قبيل قول المتن والسكنى (قوله ولو اتفقا الخ)  
 ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كصدق وليس له رده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو  
 عمدا اخذ منه البذل وحفظه بالاذن الاول وان اتلفه عمدا اخذ منه البذل ووضع عند اخر لتعديه باتلاف  
 المهر ون قال الاذرى والظاهر اخذ القيمة فى المنقوم اما المثلى فيطالب بمثله قال وكان الصورة فيما اذا اتلفه  
 عمدا عدو انا مالو اتلفه مكرها او دفعا للصيال فيكون كالو اتلفه خطأ انتهى وهو محمول فى الشق الاخير  
 على مالو عدل عما يندفع به الى اعلى منه والافلا ضمان اه نهاية قال ع ش قوله فى الشق الاخير هو قوله او دفعا  
 للصيال وكذا فى الشق الاول على انه طريق فى الضمان والافقار ارضان على المسكوكه بكسر الراء اه عبارة  
 المغنى والموضوع عنده المهر ون ان يرد على العاقدين او الى وكيلهما ولاله ان يرد الى احدهما بلا اذن من  
 الاخر فان غاب او لا وكيل لهما رده الى الخا كم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتألف ضمنه والقرار على  
 القابض اه (قوله على وضعه) اى بعد اللزوم نهاية ومغنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صح كما اقتضاه كلام  
 صاحب المطلب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرطا كونه في يد المرتن يوما وفي يد العدل يوما جاز اه  
 (قوله اما نحو ولي الخ) اى كالتقيم وهو محترق قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اى حيث  
 يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه ع ش (قوله جاز لهم الخ) يفيدان نحو المكاتب وعامل  
 القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه  
 الجواز مطلقا حيث كان الرهن من يتصرف لنفسه تصرفات اما اه سم قول المتن (أو عند اثنين) اى مثلان نهاية  
 ومغنى (قوله فيجعلانه) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله فى حرزهما) اى حيث لم يتمكن قسمته فان امكنت  
 قسمته اقتسماه كما فى الوصية ثم رايته فى سم على منهج نقلا عن برماوى اه ع ش (قوله والا اشتراك فى ضمان  
 النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدي احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه  
 وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتام سم وع ش ورشيدى وقولهم جميع النصف اى النصف الذى سلم  
 للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له اه بجيرى (قوله فى ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) اى فى مفهوم عدل تفصيل و قوله لا نفسها اخرج نحو لولى وقوله التام احتراز عن  
 المكاتب (قوله فكالوديع) فيما يأتى قد يفهم انه يرد الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتن  
 لاجل تعاق حقه الا ان يرد بقبوله فكالوديع مجرد انه لا يسافر به الا اذا جوزه ناه للوديع وقد يؤيده قوله  
 نظير ما مر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز  
 لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان  
 الرهن من يتصرف لنفسه تصرفات اما (قوله والا اشتراك فى ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

لان المدة هنا قد تطول فيكون  
 وجود الواحدة فقط معها  
 مظنة للخلو بها فتوضع عند  
 محرم لها او رجل ثقة عنده  
 من ذكر او امرأة او مسح  
 ثقة فان وجد فى المرتن  
 شرط ما مر او كانت صغيرة  
 لا تشتبهى فعنده و شرط  
 خلاف ذلك مفسد والخش  
 كالاثني لكن لا يوضع عند  
 اثني اجنبية (ولو شرطا)  
 اى الرهن والمرتن (وضعه  
 عند عدل) مطلقا ارفاسق  
 وهما يتصرفان لا نفسها  
 التصرف التام (جاز) لان  
 كلاف لا يثق بصاحبه فليتولى  
 الحفظ والقبض فان اراد  
 سفرا فكالوديع فيما يأتى  
 فيه نظير ما مر ولو اتفقا على  
 وضعه عند الرهن جاز على  
 المعتمد وكون يده لا تصلح  
 للنيابة عن المرتن انما هو فى  
 ابتداء القبض دون دوامه  
 اما نحو ولي ووكيل وما ذون  
 له وعامل قراض ومكاتب  
 جاز لهم الرهن والارتهان  
 فلا بد من عدالة من يوضع  
 عنده كما يحتمل الاذرى (او  
 عند اثنين ونصا على  
 اجتماعهما على حفظه او  
 الانفرد به فذاك) واضح  
 انه يتبع فيه الشرط (وان  
 اطلقا فليس لاحدهما  
 الانفرد) بحفظه (فى الاصح)  
 لعدم الرضا بيدهما على  
 الانفرد فيجعلانه فى حرزهما  
 والا ضمن من انفرد به نصفه  
 ان لم يسلمه له صاحبه والا  
 اشتراك فى ضمان النصف

غصبه المرتن من العدل او غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غصبها منه برى بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تملكها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه او غصب العين من ضامن مأذون كاستعير ومستام ثم ردها اليه برى كما جزم به في الانوار انها ية قال ع ش قوله لم يبرأ اي وطريق التخلص من الضمان ان يردّها على الحالك وقوله لم يأتمنه اي الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الرمح مثلاً أو بالي داره وغصبه منه شخص ثم رده اليه انه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه وطريقه ان يردّه للحالك وقوله من ضامن مأذون احترزه عن الغاصب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده في النهاية الا قوله ندبناهما الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله او غيره) اي من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقاً) اي ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه ان تحدث عداوة بينه وبين الراهن اه ع ش قول المتن (او فسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العبد قال الدارمي صدق النافي بلايين قال الاذرى وينبغي ان يخلف على نفي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحالك هو الذي وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق انتهى قلت او يكون الراهن نحوولي اه سم وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى في النهاية مثله قال ع ش قوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اي فينعزل بالفسق اه ع ش (قوله فسقه) اي الفاسق نهاية ومعنى (قوله او خرج عن اهلية الحفظ الخ) تضييته انه لو اغنى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل وعليه فلو افاق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطان الاذن الاول ام لافيه نظر وقياس مالوزاد فسق الولي ثم عادم انه لا بد من تولية جديدة انه هنا لا بد من تجديد الاذن اه ع ش (ندبناهما) اي دعيناها عبارة النهاية والمعنى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلا ام فاسقا بشرطه المار نهاية ومعنى (قوله وان ايبا الخ) اي بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كإسباتي اه ع ش (قوله فيه) اي فيمن يوضع عنده (قوله او مات المرتن) عطف على ايبا الخ (قوله لانه العدل) اي الانصاف اه ع ش عبارة الكردى اي لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للزاع اه (قوله وان لم يشرط) اي الرهن (في بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحالك عند عدل اه ع ش (قوله امالو تشاحا ابتداء) اي قبل الوضع عبارة الكردى يعنى لا بعد الاتفاق اه وهذا عدل قول المتن وان تشاحا الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اي بشيء من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حينئذ) اي قبل القبض (قوله فلا يطالبه) اي المرتن الراهن (قوله باقباضه) اي المرهون (قوله ولا بالرجوع عنه) اي عن عقد الرهن ففي كلامه استخدام (قوله برى) خبره زعم الخ (قوله باحدهما) اي الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو

يضمن جميع النصف لتعدي احدهما بتسليمه والآخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل (قول المصنف اوفسق) في شرح الروض ولو اختلفا في تغير حال العدل قال الدارمي صدق النافي بلايين قال الاذرى وينبغي ان يخلف على نفي عليه بذلك اه قال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحالك هو الذي وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق اه قلت او يكون الراهن نحوولي (قوله وان لم يشرط في بيع) إشارة الى رد ما في شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال ابن الرفعة هذا اي نقل الحالك كله عند من يراه اذا تنازعا اذا كان الرهن مشروطا في بيع والا فيظهر ان لا يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما في شرح الروض وكأنه مبنى على عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو بمنزلة لانه ثابت المرتن في القبض فقبضه كقبضه ثم رايت الشارح في شرح العباب اطال في رده بما حاصله ان الذي دل عليه كلام الجواهر وغيرها ان العدل نائبهما وان قبضه كقبض المرتن وان ما قاله ابن الرفعة يحمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا يتنافى ذلك قولهم انه وكيل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف في المرهون فليتأمل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صريح صنيعة اه سم اى حيث عطفه على جواب اما (قوله وقد وضع الخ) اى والحال قد الخ (قوله بلا شرط) اى من غير شرط نحو كونه فى يد المرتن او العدل مثلا (قوله عليه) على العدل او المرتن (قوله بسوع) اى كمنغير الحال بما مر (قوله او فاسق) عطف على قوله عدل (قوله لم يجب على ما قاله جمع النخ) ظاهر النهاية وصريح المعنى اعتماده (قوله لانه) الاحد (قوله فان راه) اى راي الحاكم الفاسق قول المتن (ويستحق) ببناء المقعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتن اذا كان بدينه رهن وضامن طلب وفاته من ايهما شاء تقدم احدهما او لا فان كان رهن فقط فله طلب بيع المرهون او وفاء دينه فلا يتعين طلب البيع اه نهاية (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروع من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا فالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ايبعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتريه له اذا عرض للبيع ولو لم يأت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رمو قوله فيما مر برضا الراهن اى اذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله برضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والآن محتج الى رضا كما هو ظاهر مرمو قوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تآتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يأت النخ اه سم (قضية هذا) اى المتن (قوله وان طلبه) و (قوله وقد ر عليه) اى التوفية من غير الرهن اه نهاية قال ع ش قال ع وطريق المرتن فى طلب التوفية من غير المرهون ان يفسخ الرهن لجوازه من جهته ويطالب الراهن بالتوفية انتهى (قوله وبه) اى بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتمده النهاية (بانه حينئذ) اى حين اذ طلب المرتن الوفاء وقد ر عليه الراهن (قوله فكيف ساغ له التأخير) اى الى تيسير البيع (قوله او يقال النخ) اقتصر عليه النهاية (قوله كان رضامنه بتأخير حقه الخ) ظاهره وان طال المدة وهو كذلك حيث كان للراهن غرض صحيح فى التأخير كما يأتى اه ع ش اى فى النهاية (قوله كان) اى رضا المرتن بتعلق النخ و (قوله رضامنه الخ) خبر كان والجملة جواب لما انتهى كردى (قوله رايبت السبكي النخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك التأخير من غير غرض صحيح شرح مر انتهى سم قال ع ش قوله من غير

وقد وضع بيد عدل او المرتن بلا شرط لم ينزع قهرا عليه الا بمسوغ او فاسق واراد احدهما نزعه لم يجب على ما قاله جمع لانه رضى بيده مع الفسق ونازع فيه الا ذرعى بان رضاه ليس يعقد لازم وقال آخرون يرفع الامر للحاكم فان رآه اهلا لحفظه لم ينقله والا نقله (ويستحق بيع المرهون عند الحاجة) اليه بان حل الدين ولم يوف او أشرف الرهن على الفساد قبل الحلول وقضية هذا انه لا يلزم الراهن التوفية من غير الرهن وإن طلبه المرتن وقد ر عليه وبه صرح الامام واستشكله ابن عبد السلام بانه حينئذ يجب أدائه فورا فكيف ساغ له التأخير ويحجب بحمل كلام الامام على تأخير يسير عرفا للمساجحة به حينئذ او يقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالرهن كان رضا منه بتأخير حقه الى تيسر بيعه واستيفائه من ثمنه ثم رايبت السبكي اختصار وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غيره

اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو صريح صنيعة (قوله وقال آخرون) وهم الشيخ ابو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) فى شرح العباب فروع من الانوار وغيره اذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتى ايبعه لم يلزمه الرد بل يباع وهو فى يده فاذا وصل حقه اليه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا فالى الحاكم وان قال له احضر الرهن لا يبيعه واسلم الثمن اليك او ايبعه منك لم يلزمه الاجابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جاز وكذا لو وكل من يشتريه له اذا عرض للبيع ولم يأت البيع الا باحضار الرهن ولم يثق بالراهن ارسل الحاكم امينه ليحضره واجرته على الراهن وللراهن بعد بيعه وفاؤه من غير ثمنه اى حيث لا تاخير اه ولا يسلم المشتري الثمن الى احدهما الا باذن الاخر فان تنازعا فالحاكم رمو قوله فيما مر برضا الراهن اى اذا كان له حق الحبس كما هو واضح ثم قوله برضا المشتري اى ما لم يكن له حق الحبس والآن محتج الى رضا كما هو ظاهر مرمو قوله لم يلزمه الاجابة لعل هذا اذا تآتى البيع بلا احضار اخذ من قوله ولو لم يأت النخ (واستشكله ابن عبد السلام) قال السبكي وهو معذور فى اشكاله قال شيخنا الشهاب البراسى خصو صا اذا عرض حمل بعد الرهن واستمر الحمل وقت الحلول فانه يتعذر بيعه حتى تضع كاسياتى هذا ولكن يمكن الجواب عن الاشكال بانه ليس من اللائق ان يستمر الراهن محجور اعليه فى العين المرهونة مع مطالبته من مال اخر حال الحجر فيها فان كان المرتن خريصا على ذلك فليترك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لى يمكن ان يوجه به كلام الاصحاب انتهى (ثم رايبت السبكي اختار الخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما اذا ادى ذلك لناخير من غير غرض صحيح مرمو

وانه من غيره لو كان اسرع وطلبه المرتهن وجب وهو متجه ولا ينافيه ان المرتهن لو طالب البيع (٨٣) فاني الراهن ازمه القاضى

او يبيعه لان  
لا احتمال ان يبقى  
فيلزم حينئذ بالوفا  
فلا ينافى انحصار  
اذا تيسر بيعه  
(وبقدم المرتهن  
بشئنه) على س  
لتعلق حقه  
وحقهم مر  
(وببيعه الراهن  
باذن المرتهن)  
الحق له (فان لم  
في البيع الذى  
او نائيه ولا  
(قال له الحاكم)  
(تأذن) له في الي  
من الدين دفعا  
فان اصر باعه  
للراهن في بيعه  
التصرف في ث  
ايضا من اخ  
فيطلق للراهن  
فيه ولو عجز  
استئذان المر  
فقضية كلا  
تصحیح الصح  
لأن يكون  
لغرض الوفاء  
في ثمنه اليه لا  
حينئذ على  
طلب المرتهن  
الراهن الزمه  
الدين) من محل  
ليوفي منه بما  
أو غيره (فان  
ابائه) باعه

غرض الخ أى لان للراهن في التأخير اه (قوله وأنه) أى الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متجه) وفاقا  
للمغنى (قوله ولا ينافيه) أى لا ينافيه في اختيار السبكي ما يأتى عن المصنف ان المرتهن الخ اه كرى عبارة سم  
ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع  
وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ أى لا ينافى ما تقررت ما في  
المتن من استحقاق بيع المرهون الخ اه افول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي ما نصه ولا ينافى  
ذلك ما يأتى من إجباره على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى  
يجبره على الاداء من غير الرهن اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) ببناء المفعول من  
الانواع (قوله فلا ينافى الخ) أى لما كان المراد من التخيير الا فى المتن ذلك الاحتمال فكلا لا ينافى ذلك اختيار  
السبكي لا ينافى ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن في المرهون إذا تيسر بيعه لاحتمال انه لا يبقى الرهن  
لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كرى (قوله كما قدمناه) يعنى قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مقاده  
الانحصار اه كرى أقول بل الظاهر أنه اراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (وبقدم  
المرتهن الخ) أى ان لم يتعلق برقبته جناية كما يأتى نهاية قول المتن (باذن المرتهن) أى ولا ينزع من يده كما تقدم  
اه ع ش (قوله او وكيه) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله ولا عذر إلى المتن وقوله او اذن إلى ولو عجز وقوله  
وهو مشكل إلى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمغنى لان له فيه حقا اه وهى احسن (قوله ولا عذر  
له في ذلك) سياق عن النهاية والمغنى عند قول الشارح نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ ما يقبض منه المراد بالعذر  
(قوله الزمك الخ) عبارة النهاية والمغنى عقب قول المتن تبرىء وهى بمعنى الاسرى اذن أو أبرء اه قول المتن  
(تبرئه) كذا فى اصله وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى والنهاية أى والمغنى تبرىء اه سيد عمر (قوله فان اصر  
الخ) اشار به إلى ان ما يأتى في المتن راجع لكل من الجملتين المتعاطفتين (قوله باعه) أى وغيره فيعمل بالمصلحة  
كما يأتى (قوله او اذن) إلى قوله ولو عجز اقره سم وع ش (قوله ومنعه) عطف على قوله اذن للراهن (قوله إذا  
ابى) أى المرتهن و (قوله منه) أى الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطابق) أى يرخص الحاكم (قوله تصحيح  
الصحة) قال الزركشى والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه  
او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويجوز) ببناء المفعول (عليه) أى  
الراهن و (قوله اليه) أى الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أتى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) أى البيع  
(حينئذ) أى حين إذ كان لغرض الوفاء مع الحجر في الثمن اليه (قوله ليوفى) من الايفاء والتوفية (منه) أى  
من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالزمه القاضى الخ قول المتن (باعه الحاكم) وظاهر انه لا يتعين بيعه  
فقد يجد ما يوفى به الدين من غير ذلك نهاية ومعنى عبارة سم قول المصنف (باعه الحاكم) ينبغى أو وفاه من  
غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك اخذ ما يأتى عن السبكي (قوله لا بعد الاصرار الخ) أى اصرار  
الراهن والمرتهن (قوله ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمغنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل  
لمسافة القصر وادونها قال سم على منهج ما حاصله انه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه  
عرضه على مر فقال لعله بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من بمسافة القصر والراجح لا كفتاء

(قوله ولا ينافيه) ان اراد لا ينافى ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من  
غيره إذا كان اسرع وان تيسر البيع خلاف قوله فلا ينافى الخ (قوله تصحيح الصحة) قال الزركشى والظاهر  
ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته وحفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين  
المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الحاكم) ينبغى أو وفاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة  
في ذلك اخذ ما تقدم عن السبكي وفي شرح مر وافى أى السبكي ايضا فيمن رهن عينه بدين مؤجل وغاب  
رب الدين فاحضر الراهن المبلغ إلى الحاكم وطلب منه قبضه ليفك الرهن بازله ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفعا للضرر المرتهن (تنبيه) قضية المتن وغيره هنا أن القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على  
مراد اخذ من قولهم في التفليس انه لا امتناع من الوفاء بخبر القاضى بين توليه للبيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن أو

الأمر عند الحالك لم يبيعه وحيث لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالا وقام من غيره وإلا أو في منه كبايحه السبكي لأنه نائب الغائب فيلزمه العمل بالأصلح من بيع المرهون أو (٨٤) الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه الغيبة المرتين الدين المرهون له لينفك الرهن لزمه

قبضه فان عجز لفقد البيئته أو لفقد الحالك تولاها بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فان له البيع ولو مع القدرة على البيئته بأن هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبيئته فجاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلاس أن الحالك لا يتولى البيع حتى يثبت غنده كونه ملكا للراهن إلا أن يقال البديل عليه للمرتين فكيف إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتين) والدين حال (باذن الراهن) له في بيعه بأن قال بعهلى أو اطلق ولم يقدر الثمن (فالأصلح أنه إن باعه بحضرة صح) البيع إذ لا تهمة (ولا) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لأنه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجام ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا مالم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه للتهمة حيثئذ أمالوقال بعه لك فيبطل مطلقا لاستحالة فعله أنه في بعهلى أو لنفسك واستوفى أو لنفسك يصح ماللراهن فقط ويأتى ما ذكر في إذن وارث

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامراخ) أى الرهن والدين اه معنى أى والحلول (قوله ليبيعه) أى الحالك المرهون (قوله كبايحه السبكي) عبارة النهاية والمغنى وقد افى السبكي بأن للحالك بيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المديون أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب فيفعل ما يراه مصلحة فان كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتين وقامه منه واخذ المرهون فان لم يكن له نقد حاضر وكان بيع المرهون أروج وطلبه المرتين باعه دون غيره اه قال غش قوله ولاية على الغائب أى وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أى فيجرب فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله باعه أى فلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بشمن مثله أولا لأن الشرع إنما اذن له في بيع الأروج فيه نظرا ولا بعد الأول لأنه لا ضرورة فيه على الراهن وإن أدى إلى تأخير وفاء حق المرتين ولكن الأقرب الثاني للعله اه وقوله ولكن الأقرب الثاني أى وفاقا للمغنى (قوله اليه) أى الحالك (قوله الدين المرهون به) مفعول أحضر (قوله فان عجز الخ) أى المرتين عن الاثبات كردى ونهاية (قوله لفقد البيئته) أى التى تشهد عند الحالك بأنه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التى أريد بيعها مرهونة عنده لاحتمال كونها ودبعة مثلا اه عش وقوله بأنه ملك الراهن الخ بخلاف ما يأتي من قول الشارح إلا أن يقال الخ (قوله او لفقد الحالك) أى أو لتوفى الرافع اليه على غرم دراهم وان قلت اه عش (قوله تولاها بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لأنه أمين فيه ولا يقال هو مقرر بعدم الاشهاد على ما باعه لا نأقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبفرضها فقد لا يتيسر له إضرارهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله إذا قدر عليها) أى وعلى الحالك أخذ ما تقدم وأهل هذا من تحريف الناسخ وصوابه عليهما اه سيد عمر وقد يقال سكت عن الحالك نظر للغائب من وجوده كبايحه اقتصاره على البيئته في المواضع الاتية فلا تحريف (قوله بينه) أى المرتين اه عش (قوله الظاهر) أى الذى ليس بمرتين (قوله على البيئته) أى وعلى الحالك كما مر عن السيد عمر (قوله بأن هذا) أى المرتين (قوله وثيقة) وهى الرهن (قوله بخلاف ذلك) أى الظاهر الغير المرتين (قوله للبيئته) أى والحالك (قوله عليها) أى وعلى الحالك (قوله وقياس ما يأتي الخ) سيأتى أن السبكي رجح في هذا الآتى في الفلاس الاكتفاء باليد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول المتن ولوتلف في النهاية والمغنى لإاقوله أمالوقال لي ويأتى ويؤخذ إلى ويصح قول المتن (ولا فلا) قال الزركشى لو كان ثمن المرهون لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره متهذرا ومتعسرا بفلس أو غير فالظاهر أنه يحصر على أو في الاثنان تحصيلا لدينه ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنفى اه نهاية قال عش قوله فتضعف التهمة معتمد وقوله أو تنفى أى فيصح بيع المرتين في غيبة الراهن اه (قوله في الاستعجال) أى بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أى في حضرته وغيبته (قوله مالم ياذن الخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهاية والمغنى أنه قيد بما قبله أيضا (قوله ماللراهن فقط) أى فيبطل ماللمرتين فان باع للراهن صح البيع ثم إن استوفى له صح أيضا وإن استوفى لنفسه بطل وإن باع لنفسه بطل أيضا اه كردى (قوله ما ذكر) أى في إذن الراهن من المرتين في بيع المرهون من التفصيل (قوله في إذن وارث للغريم في بيع التركة الخ) أى فان كان بحضرة صح وإلا فلا ويأتى فيه ما مر عن الزركشى اه عش أى والصحة مطلقا فيما إذا قدر له الثمن (قوله بضم اوله) ضبط به لأنه لا يحتاج معه إلى قيد لأنه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منهما فلونى للفاعل احتيج إلى قيد كان يقال شرطه أحدهما وفاقه الآخر اه عش (قوله من هو تحت يده) الظاهر إنما قيد به جريا على ظاهر المتن وأنه ليس بقيد فلا يرجع اه رشيدى عبارة عشر هل هو للتقيد حتى لو شرط أن يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح أولا فيه نظر والظاهر الثاني لأن الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بأن

للغريم في بيع التركة وسيد المجنى عليه في بيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أى شرط (أن يبيعه العدل) أو غيره يبيعه من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصل) لأن الأصل بقاء إذنه



يشترط مراجعته وهو ظاهر  
لولا التعليل الاول ويصح  
عزل الراهن للشروط له  
ذلك قبل البيع لانه وكيله  
دون المرتن لان اذنه انما  
هو شرط في الصحة (فاذا باع)  
الماذون له وقبض الثمن  
(فالثمن عنده من ضمان  
الراهن) لبقائه بملكه (حتى  
يقبضه المرتن) اذ هو امينه  
عليه فيده كيد من ثم  
صدق في تلفه لاني تسليمه  
للمرتن فاذا حلف انه لم  
يتسلمه غرم الراهن وهو  
يغرم امينه وان كان اذن  
له في التسليم للمرتن لانه لم  
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)  
الماذون (العدل) او غيره  
ولو المرتن (ثم استحق  
المرهون) المبيع (فان شاء  
المشتري رجع على الماذون  
(العدل) او غيره لانه واضع  
اليده ومحلان لم يكن نائب  
الحاكم لاذنه له في البيع  
لنحو غيبة الراهن والالم  
يكن طريقا لان يده كيد  
الحاكم (وان شاء على  
الراهن) لانه الموكل (و)  
من ثم كان (القرار عليه)  
فيرجع ماذونه عليه مالم  
يقصر في تلفه على الواجهة  
(ولا يبيع) الماذون (العدل)  
او غيره من المرهون (الا  
بشمن مثله) اودونه بقدر  
يتغابن به وسياتي بيانه (حالا  
من نقد بلده) والالم يصح  
كالوكيل ومنه يؤخذ انه لا  
يصح منه شرط الخيار لغير  
ملكه وانه لا يسلم المبيع

يبعه (قوله بل المرتن) اي بل يشترط مراجعة المرتن قطعا كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد  
نهاية ومعنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتن مطلقا اه نهاية اي  
سواء كان اذن قبل ام لا وبه جزم شيخنا الزبدي في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الاول) اي فهو وكاف في  
افادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهاية والمغني وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المرتن او  
موته لانه وكيله في البيع واذن المرتن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله او موته فان جدد له لم يشترط  
تجديد توكيل الراهن لانه لم ينعزل وان جدد الراهن اذنا له بعد عزله اشترط اذن المرتن لان عزل العدل بعزل  
الراهن اه قال ع ش قوله او موته اي او جنونه او اغيائه كما يفيد التعليل بانه وكيله اه (قوله للشروط له ذلك)  
اي من العدل او غيره (قوله لانه وكيله) اي في البيع (قوله في الصحة) اي صحة البيع (قوله لبقائه بملكه الخ)  
عبارة النهاية والمغني لانه ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه  
الخ وهذا احسن من صنيع الشارح (قوله صدق في تلفه) اي اذالم يبين السبب وان بينه ففيه التفصيل الآتي  
في الوديعة ومعنى ونهاية (قوله وان كان اذنه الخ) عبارة المغني ولو صدقه في التسليم او كان قد اذن له فيه  
او لم يامر به بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قال له شهدت وغاب الشهود او ماتوا او صدقه الراهن قال  
له ولا تشهد او ادى بحضرة الراهن لم يرجع لاعترافه في الاولين ولاذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة  
وكذا في النهاية الامسئلة الاداء بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعلمه من الاثبات اي لم يشهد وقصر بتركه (قوله  
محله) الي قوله واختار السبكي في المغني لا قوله ولا يقاس الى فسخا (قوله ولا الالم بكن طريقا) حيث لا تقصير  
اه مغني (قوله لاذنه له) اي الحاكم للعدل (قوله لنحو غيبته) عبارة المغني لموت الراهن او غيبته ونحو ذلك اه  
اي كما متناعه من البيع (قوله لان يده كيد الحاكم) اي الحاكم لا يضمن فكذا هو اه مغني (قوله لانه  
الموكل) الي قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولا يقاس لا فسخا وقوله فيما اذا اذن الى كان شرط الخ  
(قوله لانه الموكل) عبارة النهاية والمغني لالحائه المشتري شرعا الى التسليم للعدل بحكم توكيله اه (قوله مالم  
يقصر الخ) اي ولا فالقرار عليه اه ع ش (قوله على الواجهة) وفاقا للنهاية والمغني (قوله او غيره) اي من  
الفاسق اذا كانا يتصرفان عن انفسهما على قياس ما مر فليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتن  
بدليل افراده الكلام عليهما فيما ياتي فاندفع ما في حواشي التحفة اه رشدي (قوله اودونه الخ) اي حيث  
لا راغب باز يداهنهاية (قوله بقدر يتغابن به الخ) اي يبتلى الناس بالغبن فيه كثير او ذلك انما يكون بالشئ  
اليسير اه ع ش (قوله ولا) اي بان اخل بشئ منها اه مغني (قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل بقوله كالموكل  
(قوله لغير موكله) اي وغير نفسه اه ع ش (قوله ولا يبيع المرتن الخ) قد مر ان يبيع المرتن لا يصح الا  
بحضور الراهن فلعل صورة انفراد المرتن هنا باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في  
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذنه اذ لو لا رضاه لمنع بل قد يقال  
ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع ولا فاصورته او يتصور انفراد المرتن بما مر عن الزركشي  
في شرح قول المصنف ولو باع المرتن باذن الراهن فالاصح انه ان باعه بحضرة صح ولا فلا فليتأمل اه رشدي  
(قوله ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن  
خصوصا وقد صرح بشموله قبيله اه سم و مر آنفا عن الرشدي منع الشمول (قوله ايضا) اي كالعدل (قوله  
لتعلق حق الغير) اي المرتن (به) اي بالمرهون (قوله نعم ان وفي دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون فاعلا  
لانه لازم الظرفية عبارة النهاية والمغني نعم محله في بيع الراهن كما قال الزركشي فيما اذا نقص عن الدين فان  
لم ينقص عنه كالموكل كان المرهون يساوي ما تقو الدين عشرة فباعه باذن المرتن بالعشرة صح اذ لا ضرر على  
المرتن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال له المرتن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع بواحد منهما

ولا يبيع المرتن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتن خصوصا وقد  
صرح بشموله قبيله (قوله ان وفي الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد البلد اذا كان ذلك الغير من

قبل قبض الثمن والا ضمن ولا يبيع المرتن الا بذلك ايضا وكذا الراهن على الواجهة لتعلق حق الغير به نعم ان وفي دون ثمن المثل بالدين جاز

لا انتفاء الضرر حيثذولو  
 رأى الحاكم بيعه بجنس الدين  
 جاز كما لو اتفق العاقدان على  
 بيعه بغير ما مر ولا يصح  
 البيع بثمان المثل أو أكثر  
 وهناك راغب بازيد (فان  
 زاد) في الثمن (راغب) بعد  
 اللزوم لم ينظر اليه أو زاد  
 مالا يتغابن به وهو ممن  
 يوثق به (قبل انقضاء الخيار)  
 الثابت بالمجلس أو الشرط  
 واستمر على زيادته (فليفسخ)  
 وجوبا (وليبيعه) أو يبيعه بلا  
 فسخ ويكون بيعه مع قبول  
 المشتري له ولا يقاس هذا  
 بزمان الخيار لوضوح الفرق  
 لانه ثم بالتشهي فائز فيه  
 أدنى مشعر بخلافه وهذا  
 لسبب فاشترط تحققه وإنما  
 يوجدان قبل المشتري فسخا  
 للاول وهو الاحوط لانه  
 قد يفسخ ف يرجع الراغب  
 فان تمكن من ذلك وترك  
 انفسخ البيع حتى لو رجع  
 الراغب احتيج لتجديد  
 عقده واختار السبكي انه  
 لولم يعلم بالزيادة الا بعد  
 اللزوم وهي مستقرة بان  
 الانفساخ من حينها واستشكل  
 بيعه ثانيا بان الوكيل لو رد  
 عليه المبيع ليعيب او فسخ  
 البيع في زمان الخيار لم يملك  
 بيعه ثانيا واجيب بفرض  
 ذلك فيما إذا اذن له في  
 ذلك أي أو كان شرط الخيار  
 له أو لها

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان ومحلّه كما قال الزركشي إذا كان للمرتهن فيه غرض وإلا كان كان  
 حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالدنانير فلا يراعى خلافه ويبيع  
 بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والماوردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما باعه  
 الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد  
 إن رأى ذلك اه قال عث من قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيد اه (قوله)  
 لا انتفاء الضرر حيثذلو قضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين واذن فيه المرتهن  
 وبه صرح حم على حج اه ع ش وقوله واذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سم بل الظاهر انه ليس بقيد كما  
 يقتضيه قوله قضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بيعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لانه لا ضرر فيه بل  
 ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رابت الفاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح فيما قلت آنفا  
 (قوله بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد اه نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن  
 فيما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأما بالدين اخذا مما مر آنفا قول المتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت  
 الأسواق في زمان الخيار فينبغي أن يحجب عليه الفسخ كما لو طلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال ع ش قوله  
 فينبغي الخ أي لم يفسخ انفسخ بنفسه اه وقال الرشيدى قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة باخذها  
 كل احد اه (قوله بعد اللزوم) أي من جانب البائع كما باقي (قوله لم ينظر اليه) ولكن يستحب أن يستقبل  
 المشتري لبيعه بالزيادة للراغب والمشتري إن شاء نهاية ومعنى قول المتن (قبل انقضاء الخيار) أي للبايع أو  
 لها انتهى حلى قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حج اه ع ش  
 وقد مر آنفا ما وافقه عن الحلبي قول المتن (وليبيعه) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومعنى (قوله أو  
 يبيعه) بالجزم عطفًا على مدلول لام الامر في فليفسخ (قوله ويكون بيعه) أي إيجابه (قوله ولا يقاس هذا  
 بزمان الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسخا أو لم يقبل المشتري اه سم (قوله لانه ثم) أي الفسخ في زمان  
 الخيار (قوله أدنى مشعر) أي كمجرد الإيجاب (بخلافه) أي البيع الاول (قوله اسبب) وهو البيع  
 (قوله فسخا للاول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بيعه ابتداء بلفسخ اه كردى (قوله)  
 من ذلك) أي من البيع الثاني بزيادة (قوله لو رجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجدد عقده) أي من  
 غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها أو للبائع اعدم انتقال الملك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله  
 عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار  
 للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه اقول وقد صرح بهذا الجواب النهاية  
 والمغنى وكذا الشارح بقوله الاتي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله لولم  
 يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي  
 الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتذني عليه الزوائد اه ع ش (قوله واستشكل بيعه الخ) أي السابق  
 في المتن بقول الشارح احتيج لتجديد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الاول ذكره عقبه كما  
 فعله النهاية عبارة السكردى أي بيع العدل المرهون في صورة المتن وغيرها اه (قوله في زمان الخيار) أي  
 للمشتري وحده كما يأتي (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالأذن السابق (قوله بغرض ذلك) أي يبيع المرهون  
 ثانيا (قوله إذا اذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الاول (قوله له) أي للبائع المأذون له (قوله أو لها)  
 أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري  
 نقد فسخه ولا يبيعه العدل بالأذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من انه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو  
 جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) فديقتضى تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده والـ  
 فكيف يتأتى الفسخ من لا خيار له ولا عيب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمان الخيار) أي حيث كان البيع  
 فيه فسخا أو لم يقبل المشتري (قوله لتجدد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان

لان ملك الموكل هنالميزل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو ظهير الرد بالباب وبه علم ان قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فنام له وقد بوجه اطلاقهم باز زيادة الراغب تؤذن بقصر (٨٧) الوكيل عا بالبا في تحرى ثمن المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي محتج الاذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هتاجوا الزيادة وعليه فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فانما انا طوا بها تلك الاحكام مع حرمتها رعاية الحق الغير ويأتي ذلك في كل بائع عن غيره (وهوثة المروهن) التي تبق بها عينه ومنها اجره حفظه وسقيه وجدناذه وتجفيفه ورده ان ابق (على الراهن) ان كان مالكا والا فعلي المعير او المولي لا على المرتن اجماعا الا شذبه الحسن البصري او الحسن ابن صالح ومر خبر الظهر يركب بنفقة اذا كان مرونا (ويجبر عليها لحق المرتن) لان حيث الملك لان له ترك سقى زرعه وعمارته داره ولا لحق الله تعالى لاختصاصه بنى الروح ولانما يلزم المؤجر عماره لان ضرر المستاجر يدفع بثبوت الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص الخلاف بهذا لم يفرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الحكم لما قررته ان رعاية حق المرتن او جبت عليه مالم يوجه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع مالا سنوي

للمشتري مناف لقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار الغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازة احدهما بقي للآخر فيتصور فيه كون الخيار لهما والمشتري فليتامل اه عش عبارة الرشيدى قوله لها اى بان اقتضاه المجلس والافتقد مران العدل لا يشترطه لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كرى صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اى بيع المروهن ثانيا (ظهير الرد الخ) اى فيحتاج الى اذن جديد اه معنى (قوله خيار المشتري) اى وحده اه عش (قوله هنا) اى في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اى على ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله بها) اى الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله ياتي ذلك) اى ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والالياء والاصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تبق) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لامن حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) وتنفقة رفيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للدين (قوله الا ماشذبه) اى في جميع الاقوال الا في القول الذي شذبه الخ من انها على المرتن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله ومر خبر الخ) عطف على اجماعا فكانه قال وللخبر المار وقول المتن (ويجبر الخ) اى حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعماره الخ) اى تركها (قوله بنى الروح) اى والمروهن اعلم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة المغنى قال الاسنوى قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة الى بل هو يوم ان لا يجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الابهام خاصة اه وهذا ممنوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك مجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري اه زانهاية ولا اختصاص الخلاف بهذا الى الاجبار لم يفرعه على ما قبله اى على قوله وهوثة المروهن ولم يغن الخ اه (قوله لم يفرعه) اى فلو قال فيجبر الخ لفهم ان في اجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يغن) اى ما قبله (عنه) اى عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اى وحيث ثبتت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اى الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلوم تكن حاجة منع من الفصد والحجامة قال الماوردى والرويانى لخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال عش قوله مر مسقمة اى طريق البرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هذا فيما اذا لم يجبر طبيب بضررها وقد يدل عليه قوله فلوم تكن حاجة الخ اه (قوله حفظا للمسكة) تعليل للدين (قوله لا يجبر عليه) اى الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة مصلحة (قوله كما فاده) اى عدم الاجبار (قوله لان البرء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اى بعدم تيقن البرء بالدواء (قوله فارق) اى الدواء (قوله وكعالمجة) الى قوله ولا تنقص في النهاية والمغنى (قوله وكعالمجة الخ) عطف على كنفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف او استوى الامر ان اوشك امتنع عليه ذلك وله اى الراهن نقل المازحوم من النخل اذا قال اهل الخبرة نقلها النفع وقطع البعض منها لصلاح الاكثر والمقطوع منها مروهن بحاله وما يحدث من سقم وجريد يولى غير مروهن وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار لهما وللبيع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتى بفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فليز اجمع (قوله جواز الزيادة) ما المانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (ورده ان ابق) انظر اباى العين المؤجرة وسياقى فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرعه) قد يقال الاختصاص لا ينافى التفريع (قوله لما قررته) قد يناقش بان ضمير عليها مؤنة المروهن فان اريد بها اى

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصلحة المروهن كنفصد وحجامة) بخلافهما لغير مصلحة حفظ المالك لئلا يجر عليه كذا اثر الادوية كما فاده صنيعه لان البرء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكعالمجة بدواء قطع يد متاكلة وساعة ان غلبت السلامة في القطع

وختان ولو لكبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وهذه

الشروط بجمع بين كلام  
الروضة وغيرها (وهو  
امانة في يد المرتن) فلا  
يضمنه إلا بالتعدي كالوديع  
للخبر الصحيح لا يعلق  
الرهن على رهنه له غنمه  
وعليه غرمه ومعنى لا  
يعلق لا يملك المرتن عند  
تاخر الحق أو يكون غلقا  
يتلف الحق بتلفه فوجب  
حمله عليهما معا والغلق  
ضد الفك من غلق يعلق  
كعلم يعلم وفي رواية  
صححة الرهن من رهنه  
أى من ضمانه كما هو عرف  
لغة العرب في قولهم الشئ  
من فلان ولو غفل  
عن نحو كتاب فاكلته  
الارضة او جعله في محل  
من مظنتها ضمنه لتقريطه  
ومر ان اليد الضامنة  
لا تنقلب بالرهن امانة  
(ولا يسقط بتلفه شئ من  
ديته) للحديث (وحكم فاسد  
العقود) اذا صدر من رشيد  
(حكم صحيحها في الضمان)  
وعدمه لان صحيحه ان  
اقتضى الضمان بعد القبض  
كالبيع والقرض ففاسده  
اولى وعدمه كالمرهون  
والمستاجر والموهوب  
ففاسده كذلك لان اثبات  
اليده عليه باذن المالك ولم  
يلتزم بالعقد ضمانا والمراد  
التشبيه في اصل الضمان  
لا الضامن فلا يرد كون  
الولى لو استاجر لمولى به  
فاسدا تكون

كالصوف بظهر الغنم وله رعى الماشية في الامن نهارا ويردها الى المرتن أو العدل ليلا وله أن ينتجع بها الى  
الكلأ ونحوه لعدم الكفاية في مكابها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المغنى  
والاسنى ويجوز للمرتن الانتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان انتجعا  
الى مكان واحد فذاك او الى مكانين فلتسكن مع الراهن ويتفقان على عدل تنبئت عنده أو ينصبه الحاكم اه  
قال ع ش قوله ويردها ليلا أى حيث اعتيد العود بها ليلا من المرعى فلو اعتيد المبيت بها في المرعى لم يكلف ردها  
ليلا بل يمكن بها التهام الرعى على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على معالجة (قوله فلا يضمنه)  
فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومعنى (قوله إلا بالتعدي) أو اذا استعاره كفى الروض اه سم  
عبارة النهاية واستثنى البلقنى أى من كونه امانة فيكون مضمونا تبعا للجمالى ثمان مسائل مالو تحول  
المغصوب رهننا او تحول المرهون غصبا بان تعدى فيه او تحول المرهون عارية او تحول المستعار رهننا او رهن  
المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه او رهن مقبوض بسوم من المستام او رهن ما يديه باقالة او  
فسخ قبل قبضه منه او خالع على شئ ثم رهنه قبل قبضه ممن خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيدى  
قوله او خالع الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالايجنى اه (قوله فوجب الخ) أى لعدم مرجح  
لا احد المعنيين (قوله الرهن من رهنه) تنبيه له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى  
فلو الخ تفريع على قوله إلا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) أى الارضة (قوله ومراخ) أى فى قول المتن ولا يبرئه  
ارتهانه عن الغصب وشرحه وهو فى قوة الاستثناء فكأنه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضمانا  
(قوله للحديث) أى وكوت الكفيل بجامع التوثق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالو أو أحسن من حذفها فى  
المحرر والروضة واصلها لانها تدل على ثبوت حكم الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزمه ضمانه  
بمثل او قيمة الا ان استعاره من الراهن او تعدى فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة اما بعد سقوطه  
وقل المطالبة فهو باق على امانته معنى ونهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع فى النهاية  
والمغنى الا قوله فلا يرد كون الولى الى ولا فى القدر (قوله وعدمه) أى الضمان (قوله لان صحيحه) أى العقد  
(قوله والقرض) أى والا عارية ونهاية ومعنى قال ع ش فضيته انه لا فرق فى العارية فى عدم ضمان المنفعة  
بين الصحيحة والفاسدة لان غاية أمرها انها تلحق بالمنفعة باذن المالك ومن أن تلحق مال غيره باذنه والآذن  
اهل للآذن يضمن اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصادرهما (قوله والمستاجر) عبارة  
النهاية والمغنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهوب) أى بلا نواب نهاية ومعنى (قوله كذلك) أى  
لا يقتضى الضمان بل هو مساو له فى عدم الضمان قال سم على منهج ولم يقل اولى لان الفاسد ليس اولى بعدم  
الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولى به بل حقه ان  
يكون اولى بالضمان لاشتراكه على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه ع ش  
(قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) أى بقول المتن فى الضمان (قوله لا الضامن) الاول ليظهر  
عطف قوله الا فى ولا فى القدر ان يقول لا فى الضامن (قوله مضمونا) أى المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فما قبله الذى هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التى لحقت المرتن ثبت الاغناء المذكور او ما يجب للمالك  
فقط لم يفد وجوب ما لحق المرتن فليتأمل نعم قد يختار الشق الاول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو ان  
الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لنا واجب لا اجبار عليه كاعلم من مواضع منها بعض مسائل المغصوب  
كاعلم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يفتى عن ذكر اجباره فليتأمل (قوله فلا يضمنه الا  
بالتعدي) او اذا استعاره كما قال فى الروض فان استعاره او تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال  
فى شرحه يعنى بعد سقوطه قال فعلم انه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده به صرح الاصل اه (قوله  
والمستاجر) قد يناقش بان عدله لا يقتضى صحيحه ولا فاسده الضمان يدل على ان الكلام فى ضمان العين وعدمه  
لا فى الاجرة والافضاء ثابتة فى الاجارة صححة وفاسدة لكن كلامه الا فى كقوله فلا يرد كون الولى الخ

الاجرة عليه وفى الصحيحة على مولى ولا فى القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا أى مقابلا فاندفع نظير شارح فيه

أى فى التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المحرور رأى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المغنى والى قوله ونظر فى النهاية لإقوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلال ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فى استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال ع ش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمرة والخلع والكتابة فالفاسد من الحج والعمرة يجب قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البيئونة والكتابة الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صحىحه الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا غيرها فالرهن صحىحه امانه وفاسده كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صحىحه مضمونا وفاسدها مضمونا فلا يرشئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان بحذف الموصوف أى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين أى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجارة من متعدد وبجواب عنهما بان الضمان فيهما انما جاء من حيث التعدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين باعدام مسئلة الغاصب اذا اجر اورهن وبقولنا أى التى وضعت الخ مسئلة الغاصب اه (قوله على أن الربح) أى كلى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) أى كل من القراض والمساقاة (قوله ولا اجرة له) أى وان جهل الفساد على الراجح خلافا لحج اه ع ش (قوله على غرس ودى) أى وتعهده (قوله وتعهده) أى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعهده اه قال ع ش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) أى والمالك هنالم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منافعهم وباشرا تلافى اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح او رد الخ (قوله بان المنافع الخ) أى منافع العامل التى اتلفها الا لجل المالك سيد عمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاقى ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا جزية) أى على

بدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتأمل (قوله وخرج الرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بانه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لا اختلاف ركنه لا فاسد والكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فى استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) أى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل (قوله بان المنافع) أى

بالثمن وفاسده بالبدل  
والقرض بمثل المتقوم  
الصورى وفاسده بالقيمة  
ونحو القراض والمساقاة  
والاجارة بالمسمى وفاسدها  
باجرة المثل وخرج بالرشيد  
ما صدر من غيره فانه مضمون  
وان لم يقتض صحىحه الضمان  
كأى علم من كلامه فى الودعية  
ثم يستثنى من طرد هذه  
القاعدة مالو قال قارضك  
او ساقيتك على ان الربح او  
الثمرة كلها لى فهو فاسد ولا  
اجرة له ان علم كى باقى لاه  
لم يدخل طامعا وكذا حيث  
لم يطمع كأن ساقاه على غرس  
ودى او تعده مدة لا يثمر  
فيها غالبا ونظر فى استثنائهما  
بان المراد من القاعدة ما  
يقتضى فاسده ضمان العوض  
المقبوض ويرد بان المنافع  
التي اتلفها العامل للمالك  
بمنزلة عوض مقبوض  
ومالو عقد الذمة غير  
الامام فتفسد ولا جزية

حسبما انصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ما صدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا ولا تلفا لخرى غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان اصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا في ابواب اربعة وما لحق بها وليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة ومن عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر او لا ويرد بنظير ما رددت به ذاك وما لورهن او اجر نحو غاصب فتلفت العين في يد المرتن او المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على الراهن والمؤجل مع ان صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بنظير ما رددت به ذاك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها اكونهما قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأنيته لانهما شرطا ارتفاعه بالحلول ومن ثم لم يوقت بان قال رهنتك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) اذا تقرر ان هذين الفاسدين من

الذي سواء علم أم لا اه ع ش (قوله حسبا) أي قطعا (قوله عن الاعتدابه) متعلق بحسبا (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي واقره (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة للمغني فلم يلزمه عوض المنفعة كما لو دخل دارنا و اقام فيها مدة ولم يعلم به الا امام اه (قوله في ابواب اربعة) مر بيانه ان ع ش وقال السكودي يأتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحته عدم الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة للمغني فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع صحته ويضمنه مع فسادها فاذا اخطا الفالباقيين وعمل فاصحاب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلك اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلث اجرته على صاحب الالفين اه (قوله إلا مع فسادها) اي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخران اتفاقا عليه ولو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المتكسر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الغارم حيث ادعى قدرا لا ثقا اه ع ش (قوله مر او لا) اي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالو رهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الراهن الخ) اي اذا كان المرتن والمستاجر جاهلين واما اذا كانا عالمين فالقرار عليهم ع ش وسم (قوله ومن فروع القاعدة مالو شرط الخ) ومنها مالو رهنه ارضا واذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن ويعد عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومغني زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتن في صورتين قبل الشهر قلع مجانا او بعده لم يعلق في الاولى ولا في هذه مجانا إلا ان علم فساد البيع وغرس في قلع مجانا للتقصير اه (قوله من طردها) اي من فروعه وكذا قوله من عكسها اي من فروعه (قوله لكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في من جهة من تغيير المتن باخراج لو عن الشرطية الى المصدرية واخراج فساد عن الجارية الى الخبرية للكون المقدر وإلا سلم قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) اي فساد البيع (قوله ارتفاعه) اي الرهن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان فساد الرهن لتأنيته (قوله دون الرهن) اعتمده للمغني عبارته واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروياني يقتضيه وكذا إذا لم يات بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهننا صحيحا واقتضيه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارته قال السبكي ويظهر لي ان الرهن لا يفسد لانه الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومغني العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لا نافع قول ذلك بديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول نهاية ومغني (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضى من عقب الحلول

منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الروض ويرجع عليه اي على الغاصب ان جهل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما بحثه السبكي والاوجه فساد اه ايضا مر (قوله لانه لم بشرط فيه شيء) لك ان تقول كيف يقال لم لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الرهن لا نافع قول ذلك بديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه بر (قوله لان القبض الخ) قد يقال بل لا بد من مضى من عقب الحلول يسع الوصول اليه فروع القاعدة أعطاها حكم صحيحها فيتمد (هو) اي المرهون المبيع (قبل المحل) بكسر الحاء اي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحث الزركشي انه لو لم يمس بعد الحلول زمن يتأق فيه القبض وتأق فانه لا يضمن لانه لان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادني زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (و يصدق المرتن في دعوى التلف) حيث لا تفرط

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اه سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي  
بمالو كانت العين غائبة عن الجاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها  
لان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول  
اخذا بما ياتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اه عبارة البجيرمي قال سلطان اعتمد شيخنا كلام  
الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اه (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم  
التصديق في هذه وما اشبهها تضمنه لانه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم  
الحبس عليه لم نصده اه ع ش (قوله على التفصيل) الى قول الماتن ولو وطى في النهاية والمغنى (قوله على  
التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكروا سبيله ولا ففيه التفصيل الا في الوديع اه (قوله يصدق  
فيه) اي في دعوى التاف (قوله لضمان القيمة) متعاق لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى  
ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديع الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الرد ان كل امين ادعاه على ان ائتمنه صدق  
بيمينه الا المكثري والمرتين نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المكثري اي بان اكثرى حمارا مثلا ليركبه الى  
بولا ق مثلا فركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان  
لانهم اجراء لا مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بلاينة (فائدة) قال السبكي كل من جعلنا  
القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اه قول الماتن (ولو وطى المرتين المرونة) اي من غير اذن  
المالك نهاية ومعنى اي ولا يقبل دعواه الجمل كما ياتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضوية غير  
مقرونة بالفاء (قوله او اجراءها) اي للفظه لو (يجري ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له مضي  
وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها (قوله اي فهو زان) اي لان جوابه ان لا يكون  
لا جملة نهاية ومعنى سم (قوله ان لم تطاوعه) اي بان اكرهها او كانت نائمة او نحوها ولم تعلم انه اجني (قوله  
وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قال وظاهر  
كلامهم ان المراد جمل ووطء المرونة كان قال ظننت ان الارتها ان يبيع الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم  
الزنا اه قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ فضيسته الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل  
تحريم ووطء المرونة فهو قدسوى حج بينهم في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء  
قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيما ان كان اهل البوادي الذين لا يخاطون من يبحث عن الحرام  
والحلال فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم ولم كان الزنا لم يبيع في ملة  
من الملل اه قول الماتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الاذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت  
المرونة لا يبيها وامه فادعى انه جهل تحريم ووطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال اصحاب في الحدود ولا  
يصدق في غير ذلك اه سم على حجج ومن الغير مالو وطى امته زوجته وادعى ظن جوازها فيحد لانه لا شبهة له في  
مال زوجته وقوله وينبغي أن يزاد عليهما اي في سقوط الحد وقوله او كانت المرونة الخ انما قيد المرونة لكون  
الكلام فيه والا فلا قرب انه لا فرق بين المرونة وغيرها ع ش وقول سم وينبغي الى قوله والاصحاب  
في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم ووطء المرونة اه  
كردي (قوله ان عذرت) اي منحوا الا كراه (قوله كالو ووطئها الخ) راجع للمطوف والكاف للقياس عبارة  
النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظنهم اذ وجته وامته فانه لا حد عليه ويجب المهر اه قول الماتن  
(قبل دعواه جهل التحريم) أي للوطء مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيدا عن

وجعل منه جمع مالورهنه  
قطع بلخش فادعى سقوط  
واحدة من يده قالوا لان اليد  
ليست حرز لذلك (بيمينه)  
على التفصيل الآتي في  
الوديع لانه أمين كالوديع  
والمراد تصديقه حتى لا  
يضمن ولا فالتعدي يصدق  
فيه أيضا الضمان القيمة (ولا  
يصدق في) دعوى (الرد)  
الى الراهن (عند الاكثرين)  
لانه قبضه لغرض نفسه  
كالمتاجر بخلاف الوديع  
والوكيل وسائر الامناء (ولو  
وطى المرتين) الامه  
(المرونة بلا شبهة فزان)  
الاصل في جواب لو كان زنيا  
أو نحوه وعدل عنه كالفقهاء  
اختصارا وأجرأ لها مجرى  
ان اي فهو زان فيحد ويلزمه  
المهر ان لم تطاوعه وأجهلت  
التحريم وعذرت فيه (ولا  
يقبل قوله جهلت تحريمه)  
أي الزنا ووطء المرونة  
لظنه الارتها مباح للوطء  
(الا أن يقرب إسلامه) ولم  
يكن مخالطنا بحيث لا يخفى  
عليه ذلك كما هو ظاهر (أو  
ينشأ ببادية بعيدة عن  
العلماء) بذلك فيقبل قوله  
لدفع الحد ويلزمه المهر ان  
عذرت كالو ووطئها بشبهة  
كان ظنها حليته (وإن  
وطى ما ذن الراهن) المالك  
(قبل دعواه جهل التحريم)

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جواب أن لا يكون إلا جملة (قول المصنف  
إلا ان يقرب إسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الاذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت المرونة  
لا يبيها وامه انه جهل تحريم ووطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال اصحاب في الحدود ولا يصدق في غير  
ذلك اه (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يحمل ذلك كما هو ظاهر (٩٣) (في الاصح) لان هذا قد يخفى اما اذن راهن مستعير او ولي راهن فكالعدم واذا قبل (فلا

حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما مر انه مكذوب عليه وبفرض صحته فهي شبهة ضعيفة جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهران اكرهما) او اعذرت بنحو نوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للمفوضة بالدخول اما اذا طأ وعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ما مر (حر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته للراهن) المالك والا فللمالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلف تحت يد عادية (المرهون بعد القبض وقبض بدله) (ولم يقبض) صار رهنًا مكانه من غير انشاء عقد وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجعل بيد من كان الاصل بيده وانما احتاج بدل الموقوف المتلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج بدله لانشاء وقف دون بدل اضرحة اشترى بعين قيمتها وبما في الذمة بنيتها لان الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصرف وغيره فاجتاط لها كثرة اتلاف بعض المرهون كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

العلماء بالتحريم ام لا ع (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بأن لم يكن مشتغلا بالعلم وان كان بين اظهر المسلمين فلان في بيده وبين قوله لم مطلقا السابق اه ع (قوله لان هذا قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة المغنى لان التحريم بعد الاذن لما خفي على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع اذنها الا حيث قرب عمده بالا سلام او نشأ بعيدا عن العلماء وينبغي ان محل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او ولي فان ظنه ماله كما قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع (قوله) (فلا حد) (اهم كلامه انه لو لم يدع الجهل يحد وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله) بما نقل عن عطاء) أي من اباحة الجوارى للوطء اه ع (قوله لما مر) أي في القرض في شرح لا الجارية التي تحل للقبض اه كرهى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزبدي ويجب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب ارش البكارة مع عدم الاذن لا مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على حج ما يوافقه اه ع (قوله او جهل) كاعجوبة لا تعقل نهاية ومغنى عبارة سم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طأ وعته الخ) يحترزان اكرها الخ (قوله في جميع ما مر) أي من قرب الاسلام ونشأ بعيدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغنى هنا وفي صورتى انتفاء الحد السابقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغنى لان الشبهة كما تدور الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذا ملك المرتن هذه الامة لم تصر ام ولد لانها علفت به في غير ملكة نعم لو كان أي الواطيء بالراهن صارت ام ولد بالابلا كما هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكها فانكر الراهن وحلف فالولد رقيق له كما هو فان نكل الراهن خلف المرتن او ملكها صارت ام ولد له والولد حر لا قراره كولو اقرب بحرية عبد غير ثم ملكه مغنى ونهاية قال ع (قوله) لو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وكان يعتق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغنى (قوله ولم يقبض) كافي زيادة الروضة فاذا كره المصنف مثال لا قيده نهاية زاد سم فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن اه (قوله من كان الاصل بيده) أي راها او مرتنا او اجنبيا اه ع (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المتلف ببذله (قوله بخلاف رهنه) أي راهن عن القيمة اه كرهى (قوله بدله) أي الموقوف (قوله لا نشاء وقف) أي من الحاكم لما اشترى ببذله اه ع (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المرهون فيصير بدله رهنًا مكانه من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب الذكر على الانثيين (قوله او نقصت وزاد الارش) أي كولو قطعت يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزيد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالوائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالوائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشيء وانما الجميع رهن مراه سم عبارة النهاية والمغنى وما ذكره الماوردي ان محل ما ذكره في الجناية اذا نقصت القيمة بها ولم يزد الارش فلو

(قوله اما اذن راهن) لو ظنه ماله كما في بيده ان حكمه حكم المالك (قول المصنف ويجب المهر) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه كما صله انه يجب في البكر مهر بكر وهو ما اعتمده الاذرعى لانه استمتع ببكر واستبعد وجوب الارش للبكارة مع ذلك لان ازالتها ما دون له فيها وتحصل غالب قبل كمال الوطء الذي يتجه وجوبه مع عدم الاذن مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن بخلاف المهر فانه للاستمتاع وهو حاصل ولو مع الاذن اه (قوله او جهل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قول المصنف وعليه قيمته) أي وان كان يعتق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولم يقبض) كافي الروضة فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتن (قوله لان القيمة الخ) هذا التوجيه يجري في الاضحية (قوله فاز المالك) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كما في الاولى وبالوائد على ما ذكر في الثانية والمعتمد عدم فوز المالك

مذاك كبره او نقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتن



كان ما وجب عليه رهنه ولا محذور فيه كاهو ظاهر اذ فائدته هو انه عن تعاق الغرماء به وشمل كلامه ما لو كان المتلف هو الراهن لكن بحث  
الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يبرر رهنه قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون اى نظير  
ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقليل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعلمه بما فيه نظر

وناقض ذلك كله في مبحث  
العتيق فقال سياق لنا خلاف  
في الاتلاف الحسى من الراهن  
او اجنبى هل يكون رهنه  
اولا حتى يتعين بالقبض  
وجها اصحهما في الروضة  
الاول اى اخذا باطلاق  
عبارتها ثم قال وهذا يجب  
جوابه في القيمة اذ وجبت  
على الراهن بعق المرهون  
فان حكمنا بانها مرهونة  
وهى دين قبل استيفائها  
استصحب والالم تصر رهنه  
الا بالتعيين اه ملخصا  
وجرى شيخنا في شرح  
الروض في قيمة العتيق  
على انها لا تصير رهنه الا  
بالقبض وكذا هنا اذا كان  
الجاني الراهن و فرق بانه  
لا فائدة للحكم عليه في ذمة  
بانه رهن بخلافه في ذمة  
غيره وناقض ذلك في شرح  
منهجه فجرى ثم على ما مر  
عن السبكي وهنا على الاطلاق  
فلم يفرق بين الراهن وغيره  
وهذا هو الوجه لان سبق  
الرهن اقتضى وجوب  
رعاية وجوده لوجود بدله  
ويلزم من وجوده في الذمة  
الحكم عليه بالرهنية ليم  
التوثيق المقصود و فرقه  
المذكور بمنوع بل للحكم  
عليه بالرهنية في ذمة الراهن  
هنا وشم فائدة اى فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره وانثاء او نقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاز المالك بالارش  
كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعلق حق المرتن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد  
رهنه اه (قوله كان ما وجب عليه رهنه) والوجه انه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه  
وقد يقال بمساواته لغيره وفائدته تقديمه بذلك القدر على الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله والوجه  
الخ خلافا لابن حجر وقوله وقد يقال جزم بهذا شيئا الزيادة في حاشيته اه (قوله قبل قبضه) اى قباض  
الراهن البديل لمن كان الاصل بيده (قوله بل لابد من قصد دفعه الخ) اى من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن  
(قوله نظير ما مر) اى في الفصل الذى قبل هذا (قوله اصحهما في الروضة الاولى) اى يكون رهنه قبل القبض  
وهو محل المناقضة (قوله ثم قال) اى الزركشى (قوله استصحب) اى حكم الاصل اى فتصير القيمة رهنه قبل  
تعيينها بالقبض (قوله وكذا هنا) اى في قيمة المتلف (قوله و فرق) اى بين الراهن وغيره اه كردى (قوله  
للحكم عليه) اى على بدل المتلف (في ذمته) اى حال كون ذلك البديل في ذمة الراهن (قوله على ما مر عن  
السبكي) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق اه سم (قوله مر عن السبكي) اى في شرح قول المصنف  
ويغرم قيمته يوم عتقه رهنه (قوله وهذا هو) الى المتن في النهاية (قوله وهذا هو الوجه) وفاقا للنهاية والمغنى  
(قوله وجوب الخ) مفعول اقضى (قوله وجوده) اى وجود الرهن في حالة التلّف في ذمة الراهن المتلف  
(قوله لوجود بدله) متعلق باقتضى واللام للتعليل (قوله و فرقه الخ) اى فرق الشيخ في شرح الروض  
(قوله في ذمة الراهن) حال من ضمير عليه الرجوع الى بدل المرهون (قوله هنا) اى في بدل المتلف (قوله ثم)  
اى في قيمة العتيق (قوله قام ما خلفه الخ) فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصر ا فيما خلفه حتى يتعلق  
الحق به نعم بموته تعلقت الديون بتركته ومن جملتها ما هو مرهون ومقتضاه ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء  
الا ان يقال انه لما حكم برهنيته وهو في الذمة ولم يوجد ما يتعلق به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر  
تعلقه به قبيل موته اه ع ش وقوله لا ان يقال الخ هو الظاهر (قوله وكان الشيخ) اى في شرح الروض  
اه ع ش (قوله الجاني) مفعول ابراء المضاف الى فاعله (قوله ما قررته) اى في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشيء وان اجمع رهن مر (قوله ولا محذور فيه كاهو ظاهر) قديقال بل فيه محذور وهو انه يلزم ان يثبت له  
على نفسه حق التوثيق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يحجب بمنع ذلك كليا وما المانع ان يثبت  
للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان في ثبوت حق التوثيق  
للمرتن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتأمل (قوله اذ فائدته صونه عن تعاق  
الغرماء) ان قلت ما فائدة صونه عن تعلق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه  
شيء لانه غير موجود فهو بمجرد لا ينفع به الراهن في وفاء دينه وإن لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد لا يمكن  
التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ماسياتى في الراهن ان فائدته انه اذا مات وخلف قدر البديل قام  
مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يوفى منه ورثة المرتن وتنقطع مطالبتهم للراهن ولو لا ذلك  
لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال لازمة لغيره له فيه وعدم لزوم ما على المرتن لورثته لكن سياق  
مناقشة في هذه الفائدة فليتأمل (قوله وناقضه) لا يقال قد يمنع لان قوله في الموضع الاول لا يصير رهنه قبل  
قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا نقول لقوله لا يكفي مجرد قبضه بل  
لا بد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله على ما مر عن السبكي) اى من الحكم برهنيتها في ذمة المعتق (قوله  
وكان الشيخ ظن الخ) قديوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لزم انتقال الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكمنا بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتن على مؤن التجهيز وبقية الغرماء ما والا  
قدمت مؤن التجهيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان  
الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فأتضح ما قررته فتأمل (والخصم في البديل الراهن)

عش والظاهر أى فى قوله وهذا هو الأوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن فلو وجب فى النهاية إلا قوله ثم رابت إلى وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما أه نهاية أى الوكيل عش (قوله وإلا) أى بان كان الراهن مستعيرا (فالملك) أى المعتبر أه نهاية (قوله ومع كونه) أى الراهن وكذا المعتبر (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشروط ووضعه الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده أه سم ويأتى عن النهاية انما ما يوافق (قوله المرتن الخ) عبارة النهاية من كان الاصل بيده أه (قوله وإن منع الخ) غاية قول المتن (فان لم يخصم الخ) ويجرى الخلاف فيما لو غصب المرهون نهاية ومعنى (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه ان المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى انه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من ادائه لادعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائب ولا وليا إلا ان احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى اثباته بان انكر المتلف ملك الراهن لملك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذ كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد شى مما ذكر فى هذه الصورة فليتامل أه سم عبارة عش ويلحق به مالو كان المتلف غير الراهن وخاصمه المرتن لحق التوثيق بالبدل فلا يمنع كما نقله شيخنا الزياى عن والد الشارح مر أه (قوله والثانى) أى مقابل الاصح (قوله كالمالك) أى الخضم هو الراهن) أى بان كان هو المتلف للمرهون (قوله وهو صريح الخ) أى حيث جعله مقبضا عليه (قوله محل ذلك) أى الخلاف (قوله املو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الا فى على ان يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمكن منها لمخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه أه سم (قوله العين المرهونة) أى من غير إذن المرتن أه عش وهذا التقييد ينال به قول الشارح فالمرتن المخاصمة إلا ان يراد بذلك زاعما لاذن المرتن فى البيع (قوله عدم تمكنه) أى الراهن (قوله هنا) أى فيما لو باع المالك الخ (قوله بدعى حقا لغيره) ليس بلازم إذ قد يدعى المالك أه سم (قوله يكذب دعواه) لتضمن البيع المتوقف على إذن المرتن الاقرار بانه (قوله هنا) أى فيما لو باع الخ أه نهاية (قوله لو غاب الخ) أى فى غير المستثنين المذكورين وهما الوبايع المالك العين الخ وما تلفه أو اراهن (قوله جاز للقاضى الخ) ينبغى أن يجوز أيضا للمرتن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب أه سم (قوله لأن له) أى للقاضى (قوله بحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله فى نفس المرهون الخ) أى لاجلها بان جنى رقيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صح ذلك لحصل الانتقال فى الحياة وإلا فالسبب فى تأخيرها الى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا نناقش اما لا تخرب الذمة بالموت إنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة لماضى أيضا بل هى بالنسبة اليه تقبل التعلق بها واما ثانيا فلا نسلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا للتوثيق فليتامل لا يقال الفرق فى التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فان الدين لا يتعلق بالمديون فى حياته فاذا مات تعلق به لا نناقش الكلام فى التعلق الجعلى الذى يخص المرتن دون الشرعى الذى يستوى فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت إلا فى الشرعى فليتامل مع ذلك دعواه انصاح ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالملك) كالمعار (قوله ومع كونه الخضم فيه) نعم إن كان هو المشروط وضع الرهن عنده فينبغى أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده (قوله وإلا طالبة المرتن) الوجه ان المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هى دعواه باستحقاق حق التوثيق بيد العين كان يدعى انه يستحق التوثيق به وهذا يمنع من ادائه لادعواه بالملك إذ ليس مالكا ولا نائب ولا وليا إلا ان احتاج فى إثبات حق التوثيق إلى اثباته بان انكر المتلف ملك الراهن لملك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يمنع الراهن من المطالبة ولا وجد شى مما ذكر فى هذه الصورة فليتامل (قوله املو باع المالك) أى الراهن بدليل قوله الا فى على ان يبيعه يكذب دعواه فكان المراد بالمخاصمة المحكوم بعدم التمكن منها لمخاصمة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله بدعى حقا لغيره) ليس بلازم إذ قد يدعى المالك (قوله جاز للقاضى ان ينصب الخ) ينبغى أن يجوز

ومع كونه الخضم فيه لا يقبضه وإلا الذى يقبضه المرتن أو العدل وان منعنا من الخصومة (فان لم يخصم) الراهن فى ذلك (لم يخصم المرتن فى الاصح) كما لا يخصم مستأجر ومستعير نعم له حضور وخصومة الراهن لتعلق حقه بالمأخوذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الراهن وإلا طالبة المرتن لثلا يفوت حقه من التوثيق ثم رأيت شارحا قال والثانى يطالب كما لو كان الخضم هو الراهن وهو صريح فيما ذكرته وبما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الراهن من المخاصمة أما لو باع المالك العين المرهونة فالمرتن المخاصمة جزما كما أفق به البلقينى وهو ظاهر أه ووجه عدم تمكنه من المخاصمة هنا أنه يدعى حقا لغيره وهو المرتن فلم يقبل منه على أن يبيعه يكذب دعواه وإذا ثبتت المطالبة للمرتن هنا فى مسئلتنا وهى ما إذا كان المتلف هو الراهن أولى وبحت أن الراهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضى أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار

الراهن) المالك إن شاء أو غفا بلا مال (وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل أما إذا وجب في طرفه فهو (٩٥) في الباقي باق بحاله وله العفو مجانا

ولا يجبر على قود ولا عفو (فان وجب المال بعفوه) عن القود عليه (أو) بجناية على نحو فرعه أو (بجناية خطأ) أو شبه عمد (لم يصح عفو) أي الرهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتهن به (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة إلا إذا اسقطه منها (ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كشمرة وولد) ويصح لأنها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حاملا وحل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه إمام معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما يشمله الرهن (وان ولدته يبيع معها في الاظهر) لما ذكر (وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لأنه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا تباع حتى تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته نعم لوسال الراهن في بيعها وتسليم الثمن للمرتهن جاز يبيعها كما نص عليه في الام ومن

عمدا على الرقيق المرهون المكافئ له بغير حق فالتلفه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى (قوله أما إذا وجب) أي القصاص (قوله في طرفه) أي أو نحوه نهاية ومعنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله العفو مجانا) قد يغنى عنه قوله سابقا وعنى بلا مال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو أعرض الراهن عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجناية الخ) أي أو بعدم انضباط الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفوه عنه) قال الروض ولا تنصرف إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مروهنا انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفوه الخ) أي وصار المال مروهنا وإن لم يقبض كما سر نهاية ومعنى (قوله اسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله ويصح) أي ولبن وصوف ومهر جارية مغنى ونهاية عبارة سم قال في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء هو اصل السعف غير مروهون كالشمرة وفيما كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمة مروهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مروا صاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد افق بعض أهل اليمن فيما لو رهنه بيضة فتفرخت بأنه لا يزول الرهن على المشهور اخذ من مسئلة التفليس ولا يبعد إجرأ وجه فيه هنا ورجحه طائفة من الأصحاب وافق الناشئ فيمن رهن بذرا وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلازم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى يتيق الزرع وما تولد منه مروهنا اخذ من الفس في البذرا قال ع ش قوله بأنه لا يزول هو المعتمد وقوله ثم استأذن الخ لعل التقييد به لأنه صورة الواقعة التي وقع الافتاء فيها أي فليس يقيد وقوله حتى تعليلية وقوله مروهنا فبيع ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله أو مست الخ) عطف على حل الاجل (قوله كذلك) وكاتباع حاملا في الدين تباع كذلك لنحو جنابة كاشمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومعنى (قوله إمام معلوم) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على أن الحل يعلم فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند ارادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي تصديق الراهن لأن الأصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا تباع الخ) أي على الاظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا تباع الخ (قوله لوسال الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش (قوله وتسليم الثمن) أي الوفاء لا ليكون رهنًا مكانه ولو اراده لم يكف مجرد التراضي بل لابد من عقد فيا يظهر اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر

أيضا للمرتهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفوه عنه) قال في الروض ولا تنصرف فيه إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مروهنا قال في الأصل كذلك فقلوه واستشكك "رافعي بما قدمته مع جوابه في فرع اذن له في بيع الرهن الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انفكاك الرهن ويجاب بان اطراد ذلك إنما هو في الأعيان بخلاف ما في الذمم لأن ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه أو قبض بدله (قول المصنف المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وكرب بفتح الكاف والراء هو اصول السعف غير مروهون كالشمرة وفيما كان ظاهر الحال العقد خلاف في التتمة مروهون وفي الشامل وتعليقة القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مروا صاحب التتمة مشى على طريقته في الصوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلوعها عند بيعها ولا يتمتع ببيعها مطلقا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طلوعها لعله إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه الوفاء لا ليكون رهنًا تحت يده ولو أريد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فيا يظهر (قوله من التعذر)

هذا وقولهم يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاسنوى مامر من التعذر ثم حمله على ما إذا تعلق بالحمل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا اشكال في ذلك فان جواز بيعه او اجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتباع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اه سم اي فتوافق حيث ذكرته لما في المغني والنهاية والاسنى وعلى الاول اي الاظهر يتعذر بيعه حتى تضعه قال ابن المقرئ تبعاً للاسنوي ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حجر فليس او موت او تعلق الدين برقية امه دونه كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لان استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان الحمل لا تعرف قيمته أما اذا لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك فان الرهن يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من الوفاء من جهة أخرى اجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك وان نقص طو لب بالباقي ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلوعها عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقاً بخلاف الحامل اه قال ع ش قوله يلزم بالبيع اي لها حاملاً ويوفى الدين من ثمنها وقوله ثم اطلعت اي بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى اي جاز للرهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق ثالث والاوجب الاستثناء اه وقوله أي جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ ان المراد البيع ليوفى منه الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كاتوهم اه (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غيرها من امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه مر اه سم (فصل) في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافة المصدر الى فاعله اي وما يتبع ذلك مما ينفك به الرهن وتلف المهرهون اه ع ش (قوله اذا جنى المهرهون) اي كلاً او بعضاً كالمهرهون نصفه فقط اه ع ش (قوله على اجنبى) اي غير السيد وعبد المهرهون اخذاً بما يأتي في المتن وان جنى على سيده الخ اه ع ش (قوله ولا ينافيه) اي قوله او طرف بصرى وكردى اي ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب للشارح ايثار الاول) اي الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله لما يأتي) تعليل لعدم المنافاة (قوله في معناه) اي قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني ومراده بالثاني الحمل على موجب القود في الطرف فليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اه سيد عمر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده معنى اقتص اقتص المستحق او هو مبنى للمفعول فلا يقتضى ذلك اه (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المهرهون اي ولم يكن جنابة المهرهون بامر غيره بها والحال انه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله او تحت يده) اي الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) اي

حق ثالث بفلس أو موت  
أو وصية به (فصل) في  
جنابة الرهن اذا (جنى  
المهرهون) على أجنبى بما  
يوجب القود في نفس أو  
طرف ولا ينافيه قوله بطل  
الموجب للشارح ايثار  
الاول لما يأتي في معناه بل  
ظاهر قوله قدم المجنى  
عليه وقوله اقتص الثاني  
ولم يكن بامر غيره وهو  
يعتقد الطاعة أو تحت  
يده تعدياً

يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى انه لا اشكال في ذلك فان جواز بيعه واجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مر ولا يتباع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غيرها من امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه مر (قوله او وصية به) او تعلق الدين برقية امه دونه كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك ألزم الرهن بالبيع أو توفية الدين ثم بعد البيع ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك او نقص طو لب بالباقي كذا في شرح الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد البيع ليوفى من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توهم (فصل) (قوله بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده معنى اقتص اقتص المستحق أو هو مبنى للمفعول فلا يقتضى ذلك (قوله او تحت يده) اي الغير تعدياً قضيته انه لو كان تحت الغير تعدياً لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنايته بامر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعديا اه كرى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقييد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطلان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الراهن قال في الروض ولو امره سيده بالجناية وهو مميز فلا اثر لادنه في شيء الا في الاثم او غير مميز او اعجمي يعتد وجوب طاعة سيده في كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد اننا امرته بالجناية في حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتسكون مكانه لا قراره بامر به بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيما ذكر كما ذكره في الجنايات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا في الاثم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص او المال وقوله او غير مميز الخ ولو اختلف المرتن والسيد بان انكر السيد الامرا او كون المأمور غير مميز او كونه يعتد وجوب الطاعة ولا يبدنه وامكن ذلك اما طول المدة بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز او زال العجمة او حصول حالة تشعر بما ادعاه السيد صدق السيد لان الاصل يتعلق جناية العبد برقبته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبى اخذ ان قوله الا في امر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمنه للمجنى عليه فلم ينف ثمنه بارش الجناية فينبغى مطالبة السيد ببقية الاوشة واخذة له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فاولى أن يتقدم على حق المتوق اى المرتن وقضية التوجيه الاول اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان المعول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتسكون رهنا مكانه شرح م ر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رداعلى المعترض بل بما يتم الرد عليه لو منع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعلة يبقى ما بقيت احدهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجب الجناية قصاصا نهاية ومعنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم في النهاية (قوله مستحق القود) أى في النفس او غير هانهاية ومعنى اى بنفسه او نائبه ع ش (قوله بآنى) أى فى شرح فاقص (قوله أى ما بنى) الى قول المتن فاقص فى المغنى (قوله لحقه) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري يبيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفريع على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجناية بسبب اخذ غير ما يتعلق بعقد البيع كان عاد له بشراء وارث او وصية او غيرها فان عاد له بفسخ أو رد بعيب أو اقالة يقبى بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم يعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو أو فداء لم يبطل الرهن نهاية ومعنى (قوله فضمها الخ) اى كافعله الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فاقص بفتح التامو الضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الا بمن وقال الشارح بضم التامو قدر منه والاولى لسلامته من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما بنى فى ضبط وعفا اه (قوله ولا يلزم عليهما الخ) تأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

وهو ممنوع ويحاج بان هذا التقييد بالنظر لبطلان الرهن فقط (قوله والا فالجاني الغير) أى ولو الراهن قال في الروض امره فان السيد بالجناية وهو مميز فلا اثر لادنه الا الاثم او غير مميز او اعجمي يعتد وجوب الطاعة فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد مال اى ولا قصاص ولا يقبل قوله اى السيد اننا امرته فى حق المجنى عليه بل يباع العبد فيها وعلى السيد قيمته أى لتسكون رهنا مكانه لا قراره أى بامر به بالجناية اه (قوله فلو قدم غيره فات حقه من اصله) قضية التوجيه انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا يبيع فاسدانه لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان له مطالبة

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المرتن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التامو بل هو الاولى على ما بنى (بيع) المرهون أى ما بنى بالواجب من كله او بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل) الرهن فيما فات بقود أو بيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد المالك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقص) بضم نائه بان اقتص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المفيد لذلك أولى من فتحها الموهم لتعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكفي تقدير مدالة السياق عليه (٩٨) ولا غلى الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لما زعمه لانه يقال في اقتصاص وكيله

ان الموكل اقتص (بطل الرهن) فيما وقع فيه القود لفوات تحله بلا بدل (وان عني) بضم اوله كما بخطه فيشمل السيد ووارثه لكن الخلاف في وارثه قولان (على مال) او كانت الجناية خطأ مثلا (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازما كما كان وخرج بابتداء ماله جنى غير عمد او عمدا او عني على مال على طرف مورثه او مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت او عجز فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه ولا يسقط إذ يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء أو قتل المورث او قته او المكاتب غير عمد او عمدا وعفا السيد على مال فكذلك (وان قتل) المروهون (مرهونا للسيدة عند) مرتهن (اخر فاقص) منه السيد (بطل الرهنان) اى كل منهما الفوات محلها (وان وجب مال) ابتداء او بعفو (ولم يطلبه المرتهن) (تعلق) برقبة القاتل وحيث يتعلق (به) اى هذا المال المتعلق برقبة القاتل (حق مرتهن القاتل) لان السيد لو اتلف الرهن غرم قيمته للمرتهن فاذا اتلفه عبده كان تعلق الغرم به اولى فالجواب هنا رعاية لحق الغير وإن استلزم وجوب شئ للسيد على عبده (فيباع)

المعترض انتفاء القرينة انصح رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكفي الخ) في ملاقاته للابراذ نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر له ح اه سم (قوله ولا على الفتح) عطف على قوله عليهما وقد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المنبأ لإذ قرينة تحمل على جملة على المجاز ايضا هو اقتصاص لو كمل انصح ان الفتح يقتضى الاقتصاص على المباشرة بالنفس اه سيد عمر (قوله تعين الاقتصاص الخ) لكن المنبأ بحدوثه اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان او طرفا كما صرح به المحرر مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) إلى قوله او قتل المورث في النهاية الا قوله لكن الخلاف في وارثه قولان قول المتن (فيبقى رهنا) والثاني يثبت المال ويتوصل به إلى فك الرهن ومحل الخلاف في غير امة اى سرهونة استولدها سيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ في ابلاده في حق المرتهن ولا يتابع في الجناية على السيد جزما لان المستولد قود جنت على اجنى لا يتابع بل بقدها سيدها فتكون جنايتها على سيدها في الرهن كعدم مغنى ونهاية اى فتكون رهنا قطعيا ع ش (قوله ماله جنى) اى الرقيق المروهون و (قوله مورثه) اى مورث السيد اه ع ش وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) اى للسيد على العبد اه ع ش (قوله فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه انه يتقدم بثمنه على حق المرتهن فيه إذا كان مرهونا فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره او لم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتامل اه سم عبارة ع ش بعد تصوير نصها واولى منه ما صور به سم على منهج من انه لو كان مرهونا قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) اى المال عطف على ثبت الخ (قوله او قتل الخ) عطف على قوله جنى الخ (قوله او المكاتب) اى للسيد اه بصرى (قوله وعفا السيد) اى بعد ان انتقل المال اليه في قتل قن مورثه (قوله فكذلك) اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه إن كان مرهونا قول المتن (فاقتصر الخ) وان عفا على غير مال صح كما مر نهاية ومغنى (قوله ابتداء) اى بجنابة خطا او نحوه نهاية ومغنى (قوله ولم يطلبه) اى المال المرتهن اسقطه النهاية والمغنى (قوله برقبة القاتل وحيث يتعلق) الاولى حذفه (قوله فالوجوب) اى وجوب المال على العبد (قوله وجوب شئ الخ) انظر لو سقط الذين ينحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط اه سم اقول والا فرب اخذ الامر عن النهاية والمغنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ صريح فيه (قوله وساوى الخ) عطف على طلب الخ (قوله الواجب) اى بالقتل فاعل ساوى (وقيمته) مفعوله (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى بزيادة الراغب (قوله والا) اى بان زاد الثمن بان يبيع كله لعدم تيسر بيع البعض اه ع ش اى او بزيادة الراغب كما ياتى في الشرح وتقدم ويأتى عن سم (قوله نظير ما مر) اى في شرح صار رهنا (قوله لان حق

القاصب او المستعير او المشتري ويرد بان الموهول عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون رهنا مكانه شرح مر (قوله لانه يكفي الخ) في ملاقاته للابراذ نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكره حيثند (قوله تعين الاقتصاص) لكن المنبأ بحدوثه (قوله فانه يثبت له عليه) قضية كون المال مال جنابة وقوله فيبيعه الخ ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعنى قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحيث ذوجه صحة قوله وخرج بابتداء اى قوله لان السيد لا يثبت له على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقا برقبته فليتامل (قوله فيه) اى لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بثمنه على حق المرتهن فيما إذا كان مرهونا لان هذا المال الذى استحقه عليه مال جنابة وهو مقدم على حق المرتهن كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره او لم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجنابة فليتامل (وجوب شئ الخ) انظر لو سقط الدين ينحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب او يسقط (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله إن طلب بيعه مرتهن القاتل واني الراهن وكذا عكسه لكن جزما وساوى الواجب قيمته أو زاد (وتمته) إن لم يزد على الواجب والا فقد ر الواجب منه (رهن) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في ماله العبد القاتل

لا في غيبته لانه قد يزبد فيه راغب فيتوثق به امرتهن القاتل (وقيل بصير) نفسه (رهنا) اي من (٩٩) غير عقد

(الخ) تعليل لقول المصنف في بيع و ثمنه من أي لا نفسه (قوله فيتوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من يزبد اه  
سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعترض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفرع على  
المتن (قوله إذا فائدة في البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مثلها نهاية ومعنى قال الرشيد  
وهو أي التقييد بالحديثة ما نقله الأذرع عن جمع فلا يرجع اه (قوله يرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله  
التعليل الثاني) أي قوله ولا نه قد يزبد الخ (قوله أما إذا نقص) إلى قوله وعلى الأول في المغنى وإلى المتن في النهاية  
(أما إذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله لا قدره) المراد بقدر الواجب الذي يباع  
منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد  
ثمنه على الواجب اه سم أي وقد تقدم عقب قول المتن و ثمنه انه قد يزبد عليه (ولا) أي وإن لم يكن التبعض  
أو نقص به (قوله والزائد) أي من العبد أو ثمنه فهو راجع لكل من الاستثناءين عبارة النهاية والمغنى فإن كان  
الواجب أقل من قيمته يبع منه بقدر الواجب على الأول ويبقى الباقي رهنا فإن تعذر بيع بعضه أو نقص به  
بيع الجميع وصار الزائد رهنا عند مرتن القتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فيما إذا لم ينقص  
الواجب عن قيمته ولبعضه فيما إذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق قال النقل هنا على  
ظاهره بخلافه في قول المصنف في نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به ان يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار  
اليه الشارح اه سم (قوله نقل) فيه اشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل انه لا بد من إنشاء عقد اه سيد عمر (قوله  
لم يجب) أي مرتن القاتل (قوله لم يثبت له) أي المرتن القاتل (قوله يراعى) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي  
عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتن القتل) فانه يجب لأن حقه ثابت (قوله فيما مر) أي في شرح في بيع  
(قوله ما ياتي فيما لو طلب الوارث الخ) أي من انه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب  
قصاص اه سم أي ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومعنى (قوله عند شخص واحد) أقول  
أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل اه سم (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن  
لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة اه سم (قوله به)  
أي بدن القاتل (قوله أي فائدة) إلى قوله كما اقتضاه المتن في المغنى والنهاية إلا قوله قدر إلى جنسنا (قوله بأن  
يباع الخ) تصوير لمعنى النقل اه سم (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمغنى قال سم ظاهره  
صيرورته بمجرد البيع من غير لفظ فلا يرجع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنا الخ قال عش  
أي بانشاء عقده شيخنا الزيادي اه وقال الرشيد هنا أي يصير ثمنه رهنا من غير جعل اه وفي قوله  
اخرى قبيل هذه ما نصه والراجح انه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كما جزم به الزيادي اه وفي البجيرمي مثلها فاعل  
في نسخة عش تحريفا (قوله وقدره) أي وثيقة وكان ينبغي ان يزبد ليظهر عطف قوله الاتي وما إذا كان

وإن لم تزدد القيمة على الواجب (قوله لا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر أي من أنه رهن إن لم يزدد على  
الواجب الذي يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يزدد  
ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمرتهن الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما إذا نقص الواجب  
عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكاه فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما  
نقص ولهذا عبر في شرح الروض فيما إذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل للقاتل أو لبعضه  
فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتي وفي نقل  
الوثيقة غرض نقلت فالمراد به انه يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار اليه الشارح (وقد عفا السيد) أي  
حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر  
فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل  
فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة (قوله بان يباع) تصوير بمعنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدينين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القاتل  
للمرتن (نقلت) بأن يباع للقاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بان اتفق الدينان

بأحدهما ضامن الخ (قوله) وافقت قيمتا العبدین) أى أو كانت قيمة القتيل أكثر كما بنى (قوله) فلا نقل) ينبغى  
تقييده اخذنا ما بنى عن البجيرمى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) تحصيل الوثيقة  
بالمؤجل) والفائدة حينئذ من الإفلاس عند الحلول (قوله) والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله) بالحال  
أى بأداء دين القاتل عن غير المرهون (قوله) وما إذا اختلف الخ) و (قوله) وما إذا اختلفت الخ) و (قوله) وما  
إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ) (قوله) أو بالأقل) أى أو كان القتيل مرهوناً بالأقل (قوله) فله  
التوثق بالقاتل) هلانقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل  
التوثق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أى أو أكثر من دين القتيل (قوله) فلا فائدة فى النقل  
كذا فى شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرمى وفيه نظر لانه قد يكون قيمة القاتل قدر  
الدينين فينقل منها قدر دين القتيل ليكون التوثق على كل منهما وهذه فائدة أى فائدة ومن ثم قال الشيخ  
عميرة ينبغى أن يحمل كلامهم أى فى المسائل التى قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين  
كما هو الغالب وارتضاء الطيلاوى شوبرى أى يفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين  
القتيل أو أقل منه اه وفى عرش وسم ما يوافق (قوله) أو جنساً) عطف على قوله قدراً (قوله) وإلا الخ)  
أى بان استويا فى القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بان كان أحدهما دنائير والآخر  
دراهم واستويا فى المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزدد ولم ينقص لم يؤثر اه أى فى جواز النقل فلا  
ينقل عرش (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق هذا الذى نظر اه سم أى وينبغى تقييده بما إذا  
لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه (قوله) فان كان الاكثر القاتل الخ) وفى سم هنا عن الروض وشرحه  
ما ينبغى مراجعته (قوله) نقل منه الخ) أى إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله)  
فلا نقل) أى إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كما مر (قوله) بأحدهما) يعنى بدين القاتل (قوله) ليحصل له  
التوثق فيهما) أى الدينين وذلك كالأول كان القاتل مرهوناً بدين قرض وبه ضامن والقتيل مرهون بضمن مبيع  
لاضامن به فاذا نقل القاتل إلى كونه رهناً بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

المبيع من غير لفظ فليراجع (قوله) فله التوثق بالقاتل) هلانقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القاتل إذا  
كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثق على كل منهما (قوله) أو بالأقل فلا فائدة) كذا فى الروض وغيره  
وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان  
القتيل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين كان فى النقل حينئذ فائدة وهى التوثق على كل من الدينين بما لا  
ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القاتل على دينه أو قدر دين القتيل فقط منها فيه نظر والأول  
أقرب إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القتيل ثم رابت شيخنا الشهاب البرلى كتب على المحلى ما نصه  
أقول وهذه المسائل التى قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه  
باضعاف قضية إطلاقهم الأعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه  
ذلك وينبغى أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليتامل  
(أو جنساً واختلاف قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال فى شرحه  
إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر ساواه كما صرح به فى الروضة اه (قوله) وإلا فلا غرض) فى إطلاق  
هذا الذى نظر (قوله) فان كان الاكثر القاتل الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القتيل أقل  
وهو مرهون بأكثر نقل من القاتل قدر قيمة القتيل إلى الدين الآخر أو بأقل قال فى الأصل لا تنقل لعدم  
الفائدة والحق انه ينتقل إن كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القاتل  
مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة يصير مرهوناً بعشرة ويبقى مائة مرهونة  
بالعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل فى هذه الصورة مرهوناً بمائتين فلا نقل لانه إذا نقل بيع منه  
بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فحمل عدم النقل فيما قاله الأصل فى الأخيرة إذا لم

وافقت قيمتا العبدین فلا  
نقل بل يبقى القاتل بحاله  
وسقطت وثيقة المقتول  
بخلاف ما إذا حل أحدهما  
وتأجل الآخر فينقل لانه  
إن كان الحال دين القتيل  
ففائدته الاستيفاء من ثمن  
القاتل حالاً أو دين القاتل  
ففائدته تحصيل الوثيقة  
بالمؤجل والمطالبة حالاً  
بالحال وكذا لو تأجلا  
وأحدهما أطول أجلا وما  
إذا اختلفا قدراً وتساوت  
قيمة العبدین أو كانت  
القتيل أكثر قيمة فان  
كان القتيل مرهوناً  
بالأكثر فله التوثق  
بالقاتل ليصير ثمنه مرهوناً  
بالأكثر أو بالأقل فلا  
فائدة فى النقل أو جنساً  
واختلفا قيمة أيضاً  
فكاختلاف القدر وإلا  
فلا غرض وما إذا اختلفت  
قيمة العبدین فان كان  
الأكثر القاتل نقل منه  
بقدر قيمة القتيل إلى دينه  
أو القتيل أو مساوياً فلا  
نقل وما إذا كان بأحدهما  
ضامن فطالب المرتهن نقل  
الوثيقة من الدين المضمون  
إلى الآخر ليحصل له  
التوثق فيهما فانه يجاب كما  
اقتضاه كلامهم وحيث  
لا نقل فقال المرتهن لا  
آمن جنابته مرة أخرى



فتؤخذ رقبته فيها فبيعه ووه وضعوا ثمنه مكانه لم يجب على احد وجهين يتجه ترجيحه كما اقتضاه المتن وغيره لان الاصل  
الحامل على البيع (ولو تلف) المرهون (بآفة) سماوية او بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب

ثمن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه ع (قوله فتؤخذ رقبته) اي ويبطال الرهن نهاية ومعنى (قوله على  
احد وجهين يتجه ترجيحه) ينبغي ان يكون محله حيث لم تدل قرائن احوال العبد على صدق دعوى المرتهن  
بخلاف ما اذا دلت بان عرف بكثرة الشر والمبادرة الى الجنابة فينبغي ترجيح الوجه الآخر اه بصري  
(قوله ولو تلف المرهون) الى قوله وإن قلنا في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وان المرهون الى المتن (قوله  
وكضرب راهن الخ) في الروض قال المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به وفي  
شرحه فانه إذا اضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) اي في  
شرح ونخمر العصير وهذا استدراك على المتن (قوله المغصوب) اي والمضمون بغير الغصب ككونه  
مستعار او مقبوضا بشرائه فاسد كما تقدم اه ع ش قول المتن (وينفك الخ) ولو لك المرتهن في بعض المرهون  
انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره الباقي اه  
نهاية (قوله وان ابى الراهن) اي من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطرادا لان  
السلام هنا في الرهن الجعلي اه ع ش (قوله باي وجه كانت) كاداء او ابراء وحوالة به وغيرها اه نهاية اي  
كجعل الدائن ماله من الدين على المرافعة لصادقها وجعل المرافعة لها من الدين على الزوج عوض خاع اه  
ع ش (قوله ولو اعتاض) اي المرتهن عينا عن الدين (قوله ثم تقايلا) اي قبل القبض او بعده (قوله قبل  
قبضه الخ) قيد في مسألة التناف خاصة رشيدى وع ش (قوله ثم انفسخ) بتناف المبيع قبل القبض كما صور  
المسئلة بذلك في شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان بقي شيء) اي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله  
الخ) وكان الاولى العطف كافي المغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) اي لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)  
اي من اجل ان كله الخ (قوله بطل شرط الخ) اي وفسد الرهن لاشتراط ما ينافيه كما قاله الماوردى نهاية  
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والمشار اليه المسئنيات الاربعة بتاويل المذكور والمثل  
الآتية على غير ترتيب الالف قول المتن (وانصفه آخر) اي في صفقة اخرى نهاية ومعنى قال ع ش ومن تعدد  
الصفقة ما لو قال رهن نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا فقال المرتهن قبلت فلا يشترط افراد كل من  
النصفين بعقد لان تفصيل المرهون به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وإن اومر قوله لم يفي صفقة خلافا اه (قوله  
او اعاره عبدهما ليرهنه الخ) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب راهن له باذن المرتهن) قال في الروض فرع قال  
المرتهن للراهن اضربه فمات لم يضمن بخلاف قوله اذ به قال في شرحه فانه إذا اضربه فمات يضمنه اه  
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الروض واعترض عليه  
بعض فضلاء الازهرين بانه يقتضى الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على ان الفسخ إنما يرفع من  
الحين كما هو الاصح مع انهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكل في بيعها ثم باعها ثم  
ردت عليه بعيب بانه يعود الضمان وإذا عاد الضمان في الوكيل في الغاصب اولى اه واقول الفرق لانه  
والمساواة لفضل عن الاولوية ممنوعة وذلك لان الوكيل إنما صار ضامنا لوضع يده على العين التي تعدى  
فيما بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعد ارتفاع البيع الذي قطع  
الضمان في الموضعين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتناف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة  
في شرح الروض فراجع اه ثم رايت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب ايضا يده بعد ارتفاع  
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعا باذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب  
لضعفها بالتعدى فاذا زالت البيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بار ترفع البيع لضعفها فائتمام (قوله  
او اعاره عبدهما ليرهنه بدين فلهن به) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فلهن المستعير

المعار انفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك انه (لورهن نصف عبدي بدين ونصفه باخر فبرى من احدهما انفك  
العقد وإن اتحد العاقدان (ولورهنه) عبدهما بدينه عليهما (فبرى احدهما) بما عليه او اعاره او عب

بجميع الدين او قالوا انك العبد اتره منه بدلك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهرسم ونهاية (قوله احدهما) اى المعيرين (ما يقابل الخ) اى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصر واوضح وانسب بما بعده (قوله وقصد اى المستعير) (فكان نصف العبد الخ) اى بخلاف ما اذا قصد الشيوع او اطاق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اى النصف المنسوب لاحد الشريكين الذى قصده اهرش (قوله لتعدد الصفقة بتعدد العاقد) اى الراهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العارية ان يزيد هنا قوله ولتعدد المالك ثم رايت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله باداء ابراه) او غيرهما ثم كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الآتين اسقاط قوله هذا وقوله اتحدت جهة الدينين او لا و تاخيرهما عن الاشكال والجواب (قوله لذلك) اى لتعدد الصفقة بتعدد العاقد والمرتمن (قوله اتحدت جهة الدينين) اى كان اتلف عليهما مالا او ابايع منهما شيئا اه كرى (قوله وهذا اى انفك القسط في مسئلة تعدد المرتمن (قوله حصته) اى الآخذ (قوله ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما ردته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتى في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اى ويرى الوقف كما في رسم على منبر اهرش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتعد جهة دينيهما اه (قوله في صورة الآخذ) اى البراءة بالآخذ (قوله مغناه) اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله مغناه ما يقابل الخ) وفي سم بعد استشكله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل (قوله وانفك) اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما خص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما خص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن مابق درهم اللهم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية للصورة التعدد اه كرى (قوله حينئذ) اى حين اذا كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله على قياس ما مضى) اى في المتن في تعدد الراهن (قوله ولو تعدد) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله انفك الخ) عبارة المغنى والنهية ولورهن شخص آخر عبيدين في صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كالمسلمين وتلف احدهما ولومات الراهن عن ورثة فقضى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولان الرهن صدر ابتداء من واحد وقضيته حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما تعلق الرهن فهو كالمورث وتعدد الراهن او تعلق الارش بالجانى فهو كالمورث العبد المشترك فادى احد الشريكين نصيبه فينقطع التعلق عنه ولومات المرتمن عن ورثة فوفى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله ما لم يكن المورث) اى فيما لومات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا انك العبد اتره منه بدينك خلافا لتقييد الزركشى المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله بتعدد العاقد) انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما ردته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتى في الشركة مر (قوله مغناه ما يقابل الخ) فيه بحث لانه بالنسبة لكل منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكما لا ينفك هنا شىء من الرهن بالبراءة من البعض فكذا هنا بل هو بالنسبة لكل منهما غريم واحد وما يخص كلا منهما من المرهون هو جملة الرهن عنده وقد تقرر انه لا ينفك شىء من الرهن بالبراءة من بعض الدين والحاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل

واذى احدهما ما يقابل نصيبه او اداء المستعير وقصد فكذلك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولورهنه من اثنين بدنيهما اعليه فبرى من دين احدهما باداء ابراه انفك قسطه لذلك اتحدت جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتجد جهة دينيهما او اذا كانت البراءة بالابراء لا بالآخذ هو اقول لا اشكال في صورة الآخذ وإن اتحدت الجهة لان قولهم انفك نصيبه مغناه ما يقابل ما خصه بما قبضه وانفك حينئذ على قياس ما مر رعاية للصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك باداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته

في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركه اه عش (قوله والعبرة هنا) اي في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد المولك  
اي بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن باشره بخلاف الرهن  
نهاية ومعنى (قوله فافر) اي المرتن (به) اي بالدين (قوله حمل ذلك) اي اقراره بان الدين لغيره (قوله)  
لذا لطريق) اي للانتقال (وهو منقول) اي الانفكاك (قوله فالحق الثاني) اي ما قاله التاج من الانفكاك  
(قوله بل) اي للانتقال (قوله فيه) اي في الدين (قوله وإن كانت الخ) اي صيغته (قوله فالحق الاول) اي  
ما أفتى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) الى قوله ولا ترد في النهاية والمعنى الا قوله وإن  
لم يبين الى الماتن وقوله او يزعم الى الماتن (قوله وما يتبعه) اي ما يناسبه ومنه ما لو اذن المرتن في بيع مرهون في  
الخ وما لو كان عليه الفان باحد مرهون الخ عش قول الماتن (او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهم  
في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال الراهن رهنتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين  
واحضر له خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا  
ما اذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن فيحالف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه  
سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه  
ان الميمن فرع الدعوى وشرطها ان تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها للممكن من الفسخ هكذا رايته  
بهامش عن ابن ابي شريف وهو وجيه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) اي باختياره والا  
فعلوم انه لا يجبر على الاقباض اذ الصورة انه رهن تبرع اه (قوله اي المرهون) اي في كلامه  
استخدام (قوله كذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر الانكار  
الراهن ولا الثوب نظر الانكار المرتن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير عزم  
حاصله انه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع او غيره بلا توقف على اذن المرتن لانه بانكاره لم يبق له  
حق كمن اقر بشئ لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب  
نفسه إلا باقرار جديد اه (قوله او قدر المرهون به) او صفة المرهون به كرهنتي بالالف الحال فقال الراهن  
بماؤجل او في جنسه كمالو قال رهنته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على  
القول الضعيف القائل بتصديق المرتن حينئذ كافي الدميري اه يجبرى قول الماتن (الراهن) اي المالك  
نهاية ومعنى قال عش قوله اي المالك اي حيث لم يقيم به مانع من الحلف كصبا او جنون او سفه وقد  
رهن الولي فانه الذي يحلف دونه اذ لم يزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك انه لو وافق المستعير المرتن  
على ما ادعاه وانكره مالك العارية ان المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتن اه (قوله)  
وتسميته) اي المدين (قوله في الاولى) اي في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم  
المدعى) وهو الدائن (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه المرتن) هو تعليل لما في الماتن خاصة اه رشيدى (قوله)  
هذا اي تصديق الراهن قول الماتن (وإن شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمها من قوله في اختلاف  
المتبايعين اتفاقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج الى ذكرها هنا اه معنى وعبرة بالنهاية وانما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهم ما في قدر المرهون  
ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال رهنتك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضر له خمسين ليفك  
نصف العبد فالقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبض المرهون  
لاحتمال ان ينكل الراهن فيحالف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كذا العبد فقال بل الثوب) في شرح  
العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق  
بيمينه) في شرح العباب قاله الزركشى الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثر له في تخليف ولا دعوى  
ويجوز ان تسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن فيحالف المرتن ويلزم الرهن باقباضه له كما ذكره في

(إن كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع)

وخالفه الاخر (تحالف)  
لرجوع الاختلاف حينئذ  
الى كيفية عقد البيع ولو  
اختلفا في الوفاء بمشرطاه  
صدق الراهن بيمينه في اخذ  
الرهن لا مكان توصيل  
المرتن الى حقه بالفسخ ولا  
ترده على المتن لان ترتيبه  
التحالف على الشرط يفيد  
انه لا يكون الا فيما يرجع  
للشرط وهذه ليست كذلك  
ولو ادعى كل من اثنين انه  
رهنه كذا واقبضه له فصدق  
احدهما فقط اخذه وليس  
للاخر تحليفه كما في اصل  
الروضة هنا لا يقبل اقراره  
له لكن الذي ذكره في  
الاقرار والدعاوى واعتمده  
الاسنوي وغيره انه يحلف  
لانه لو اقر او نكل فحلف  
الاخر غرم له القيمة لتكون  
رهنا عنده واعتمد ابن العماد  
الاول ولفرق بانه لو لم يحلف  
في هذين لبطل الحق من  
اصله بخلاف ما هنا لان  
له مردا وهو الذمة ولم يفت  
الا التوثيق اه وفيه نظر  
وكفي بقوات التوثيق محو جا  
الى التحليف كما هو ظاهر  
(ولو ادعى انهما رهناه  
عبدما بمائة) واقبضه  
(وصدق احدهما فنصيب  
المصدق رهن بخمسين)  
مؤاخذه له باقراره (والقول  
في نصيب الثاني قوله بيمينه)  
لانه يشكر اصل الرهن  
(وتقبل شهادة المصدق  
عليه) اذ لا تهمه فان

تعرض للتحالف هنا استدراكا على الاطلاق ولا فقد علم بما مر في بابها اه (غير الاولى) وستاتي الاولى  
في قوله ولو اختلفا في الوفاء اه سم وفيه ما مر عن ابن ابي شريف الا ان يحمل الاولى على الاختلاف في  
الرهن والاقباض معا (قوله اوزير غم المرتن) عطف على قوله باتفاقهما اه كرى (قوله وخالفه الاخر)  
فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضي تصوير المسئلة بالنزاع في مجرد الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا  
للتقييد بغير الاولى اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء) اي فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه اه  
سم عبارة النهاية والمعنى كان قال المرتن رهنه مني لمشرط رهنه وهو كذا فانكره الراهن فلا تحالف  
حينئذ لانهم اختلفا في كيفية البيع الذي هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتن الفسخ ان لم يره  
اه (قوله ولا ترده هذه الخ) اي مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميري وقره المعنى  
(قوله يفيدانه) اي التحالف (قوله لا فيما يرجع الخ) اي في اختلاف يرجع الخ (قوله وهذه ليست  
كذلك) اذ لا اختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في جواز القدر اه سم  
(قوله ولو ادعى كل من اثنين) أي على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على اخر انه رهنه عبده مثلا واقام كل منهما  
بينة بما ادعاه فان اتحد تاريخهما او اطلقت البينات او احدهما تعارضتا وان اختلفتا بتاريخين مختلفين عمل  
بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد احدهما ولا قدمت بينته وان تاخر تاريخها لا اعتضاها باليداه ع (قوله انه  
رهنه) اي الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق الخ) اي الثالث الراهن (قوله انه يحلف) ببناء  
المفعول من التفعيل اي يحلف الثالث بانه ما رهن الاخر كذا (قوله انه يحلف الخ) مشى عليه في الروض  
ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عنده) اي الاخر (قوله الاول) اي عدم  
التحليف (قوله ولفرق بانه الخ) لم يسق ذلك مقيس عليه فقام وقع قوله ولفرق الخ وكان هنا شبه سقط عبارة  
الروضة في تحليفه المبكذب قول لان اظهرهما لا وفي العزيز بعد هذه العبارة كذا لو قال في التهم ذنب وهما  
مبينان على انه لو اقر بما لا يزيد ثم اقره لعمر وهل يغرم قيمته لعمر وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذان  
زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمر واقبضته هل يغرم قيمته للثاني لتكون رهنا عنده اه فلهل اشارة  
ابن العماد بهذين الى الفرغين المبني عليهما الخلاف في العزف لتمامه وليحرم رهنهم رايت الفاضل المحشي كتب على  
قوله في هذين يتامل معنى هذه التثنية انتهى سيد عمر أقول قد يمنع ما ترجاه بقوله فلهل الخ قول الشارح  
بخلاف ما هنا فعنى قوله في هذين كما في الكردى في الاقرار والدعاوى يعنى في الذي ذكره فيهما من تحليف  
المقر بما لاثنين مرتبا ومعنى قوله ما هنا اي ترك تحليف المصدق لاحد المدينين في مسئلة اصل الروضة  
(قوله لان له) اي للاخر (قوله واقبضه) يتامل مع مسئلة الزركشى السابقة اه سم اي في الحاشية قبيل  
هذا الفصل (قوله يشكر اصل الرهن) اي والاصل عدمه قول المتن (عليه) اي المبكذب (قوله اذ لا تهمه)  
لخو هاجن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعنى ثم قوله المذكور الى قوله وهو ظاهر في النهاية (قوله  
ولو زعم) اي ذكره (قوله قبلا) اي الشاهدان اي شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مرهونا بتأيمه  
ان حلف المدعى مع شهادة كل يمينه او اقام معه شاهدا اخر بما ادعاه اه ع (قوله بل شريكه) اي او

الحواله والقرض ونحوهما اه واعتمد رهن هذا الاحتمال (قوله غير الاولى) وستاتي الاولى في لو اختلفا في  
الوفاء (وخالفه الاخر) فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضي تصوير المسئلة بالنزاع في مجرد الاشتراط  
وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الاولى نعم لو نكل الراهن وحلف المرتن او حلفا لكان رضى الراهن بما قاله  
المرتن امكان ان يجري بينهما بعد ذلك الاختلاف في الاولى ويصدق الراهن واما في قدر المرهون فالظاهر  
عدم تأنيبه لانه لا بد من تعرض المرتن له في دعواه فاذا حلف مع نكول الراهن او رضى الراهن بعد حلفها  
بما قاله المرتن ثبت القدر فليتأمل (ولو اختلفا في الوفاء) اي فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه  
وهذه ليست كذلك اذ لا اختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في جواز القدر  
(انه يحلف) مشى عليه في الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرمي علامة تصحيح عليه (قوله واقبضه)

لا تنسق ولا نظر لتضمنها  
 جحد حق واجب او دعوى  
 المالم يجب لاحتمال ان تعمده  
 لشبهة عرضت له بحث  
 الباقي ان محل ذلك مالم  
 يصرح المدعى بظلمها  
 بالانكار بلا تاويل والاردا  
 لانه ظهر منه ما يقتضى  
 تفسيرهما وهو ظاهر لان  
 مراده انه صرح بظلمهما  
 بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع  
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن  
 التاويل مفسقا بدليل  
 الغيبة ومحل كون الكذبة  
 لا تنسق مالم ينضم اليها تعمده  
 انكار حق واجب عليه  
 (ولو اختلفا في قبضه) اى  
 المرهون (فان كان فى يد  
 الراهن غصبته) انت منى  
 (صدق) الراهن (بيمينه)  
 لان الاصل عدم الزوم  
 وعدم الاذن فى القبض عن  
 الرهن بخلاف مالو كان بيد  
 المرتهن ووافقه الراهن على  
 اذنه لفيه قبضه لكنه قال  
 انك لم تقبضه لكنه قال  
 انك لم تقبضه عنه او رجعت  
 عن الاذن فيحلف المرتهن  
 ويؤخذ من ذلك ان من  
 اشترى عينا بيده فاقام اخر  
 بينة انها مرهونة عنده لم  
 تقبل الا ان شهدت بالقبض  
 والا صدق المشتري بيمينه  
 لان الاصل بقاء بيده ولانه  
 مدع لصحة البيع والاخر  
 مدع افساده (وكذا ان قال  
 اقبضته عن جهة اخرى)  
 كابداع او اجارة او اعارة

سكت عن شريكها نهاية ومعنى (قوله لا تنسق) اى لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان فى شئ ثم شهدا فى  
 حادثة قبلت شهادتهما وان كان احدهما كاذبا فى التخاصم معنى ونهاية (قوله ولا نظر الخ) رد للاسئوى  
 و(قوله لتضمنهما) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو توثق المرتهن بنصيبه (قوله او دعوى المالم يجب)  
 اسطة النهاية والمعنى وهو حذى بذلك ومراده بالموجب توثق المرتهن بنصيب شريكه (قوله ان تعمده)  
 اى تعمده الجحد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمها بالانكار بلا تاويل) اى لاعتراؤه  
 حينئذ بانتفاء احتمال أن التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظن منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)  
 اى بحث الباقي عبارة النهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسق بدليل الغيبة فيه  
 نظر اذا الكلام فى ظلم هو كبيرة وكل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صغيرة على  
 تفصيل باقى فيها فالوجه ما قاله الباقي اه (قوله مراده) اى الباقي (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله  
 بهذا الانكار) متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو  
 شيخ الاسلام فى شرح الروض اى والمعنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع  
 بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا  
 الانكار لا يدفع بهذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لخصوص مفسقا  
 بالدليل ومجرد كونه اراد ما ذكر ليس دليلا لان كونه اراد ذلك مسلم عنه هذا القائل لكنه يمنع هذا الحكم  
 المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه فى غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارح الى اثبات ذلك المنوع ودليله  
 بقوله ومحل كون الكذبة لا تنسق الخ كما يوضحه ما قدمناه عن النهاية (قوله حمل كون الكذبة الخ) عطف  
 على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول المتن ولو اقر فى النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه فتوالت فى  
 هذه الحالة فى يد المرتهن فهل يلزمه قيمته واجرتهم ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لان يمين الراهن انما قصد بها  
 دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فالراهن ان يستأنف  
 دعوى جديدة على المرتهن ويقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن حواف المرتهن انه ما غصبه وانما قبضه على جهة  
 الرهن اه ع ش (قوله بيد المرتهن) وخرج به مالو كان بيد الراهن فهو المصدق كما باتى اه ع ش (قوله  
 لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الودعة او غيرها او سكت عن جهة القبض كما باتى (قوله او  
 رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتهن) وجهه فى الاولى كافى ع ش انه ادرى بصفة قبضه وبه  
 فارق ما باتى من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادرى بصفة اقباضه وفى الثانية ان  
 الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن الخ او من قوله ان  
 الاصل عدم الزوم (قوله بيده) اى فى حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد او لا وقضية ذلك انه لو لم يكن  
 العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولانه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسيأتى له ما يوافقه بعد  
 قول المصنف والاظهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجنائية فلعل التقييد باليد لانه الذى  
 يؤخذ بما ذكر اه ع ش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله  
 عنده) اى الاخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاء بيده) الظاهر  
 يد المشتري ويحتمل يد البائع اخذ من المقام (قوله ولانه الخ) اى المشتري (قوله عدم ما ادعاه المرتهن) اى  
 عدم اذنه فى القبض عن الرهن ولو اتفقا على الاذن فى القبض وتنازعا فى قبض المرتهن فالمدعى من المرهون

يتامل مع مسئلة الزركشى السابقة (قوله بظلمهما بهذا الانكار بلا تاويل) اى لاعتراؤه حينئذ  
 بانتفاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده  
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام فى شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا  
 المنع بمسئلة الغيبة لا يمنع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمهما بهذا  
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لخصوص

ويكفي قول الراهن لم يقبضه  
عن جهة الرهن على الوجه  
(ولو أقر) الراهن (بقبضه)  
أي المرتهن للمرهن  
وجعل شارح الضمير للراهن  
ثم زعم أن الأولى التعبير  
بأقباضه وليس بجيد (ثم  
قال لم يكن إقرارى عن  
حقيقية فله تحليفه) أي  
المرتهن أنه قبض المرهن  
قبضا صحيحا وإن كان إقرار  
الراهن في مجلس الحاكم  
بعد الدعوى عليه ولم يذكر  
لإقراره تاويلا لانا نعلم  
أن الوثائق يشذ فيها غالبا  
قبل تحقيق ما فيها ويأتي ذلك  
في سائر العقود وغيرها  
على المنقول المعتمد كإقرار  
مقترض بقبض القرض  
وبائع بقبض الثمن (وقيل  
لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره  
تاويلا كقوله أشهدت على  
رسم) أي كتابة (القبالة)  
بفتح القاف وبالموحدة أي  
الورقة التي يكتب فيها الحق  
والتوثيق لشيء أعطى أو  
أقبض بعد ذلك وكقوله  
اعتمدت في ذلك كتاب  
وكيل فيان مرور أو ظننت  
حصول القبض بالقول  
لأنه إذا لم يذكر تاويلا  
يكون مكذبا لدعواه  
بإقراره السابق

بيده نهاية ومعنى (قوله وبكفي الخ) أي فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن  
الخ اه عش (قوله أي المرتهن) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغنى الإقوله وجعل إلى المتن (قوله  
ثم زعم الخ) وفاقه المغنى عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول  
المتن (فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا  
على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه ألا يعتاد  
ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أي الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي جز ما بل يبقى المرهن  
تحت يد المرتهن بلايين وقوله ثم قال الخ أي فيحلف المالك أن إقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي  
على الاتلاف وقوله ألا يعتاد أي فليس له التحليف وقد يفهم من قوله ألا يعتاد أنه لو ذكر لإقراره سببا محتملا  
عادة كان قال رميت إلى صيد فاصبته وظننت أن تلك الإصابة حصل بها اتلاف لما والذي أقررت به ثم تبين  
خلافه أن له تحليف المقر في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجها محتملا اه وقوله أي  
فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى الشيخ (قوله وإن كان إقرار الخ) وكذلك تحليفه  
وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كافيا به شيخنا الرملى اه سم زاد البجيرمي هذا أن علم استناده لمجرد  
الإقرار فان علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يحلفه ساطان اه (قوله ولم يذكر الخ) عطف على قوله  
كان إقراره الخ (قوله لانا نعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغايتين قال البجيرمي وفائدة  
التحليف رجاء أن يقر المرتهن عند عرض البين عليه بعدم القبض أو بشكل عنها فيحلف الراهن ويثبت  
عدم القبض اه (قوله لانا نعلم الخ) أي فأي حاجة إلى تلمظ به بذلك نهاية ومعنى أي بالتاويل (قوله قبل  
تحقيق الخ) الأولى قبل تحقق الخ كافي في النهاية والمغنى قال البجيرمي أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج  
فعادة كتابة الوثائق أنهم يكتبون إقرار فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في  
الخارج اه (قوله ويأتي ذلك) يعني مأمرا في المتن اه رشيدى عبارة غشن أي الخلاف المذكور في المتن  
اه (قوله الحق) أي المقر به اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها أن الحق للفلان  
من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أي الارتنان بأن يكتب فيها أن فلان ناهن ذافلانا  
اه وكان الأولى أي وأقبضه إياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظر القول ويأتي ذلك في سائر العقود  
الخ والأفلام وقع لهما نظر المتن (قوله لشيء الخ) متعلق لمقدر عبارة المغنى أي أشهدت على الكتابة الواقعة  
في الوثيقة لشيء الخ اه (قوله لشيء أعطى أو أقبض) صيغة المنكلم وحده من باب الأفعال المبنيّة للمفعول في  
الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول وبناء المفعول يوافق تغييره لتعبير غيره بل شيء أخذ أخلا فالما في عش  
قال الكردى والأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن  
(قوله في ذلك) أي في الإقرار بالقبض (قوله كتاب وكيل) أي كتابا بالتي على لسان وكيلي أنه أقبض اه  
معنى (قوله بالقول) أي بقولي أقبضتكم (قوله لانه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقدم رجوا به بقوله لانا

مفسقا بالدليل ومجرد كونه أراد ما ذكر ليس دليلا عليه لأن كونه أراد ذلك مسلم عنده هذا القائل لكنه  
يمنع ذلك الحكم المدعى لذلك الظلم فتدبره فانه في غاية الوضوح (قول المصنف ولو أقر بقبضه) الهاء  
للمرتهن أو المرهن (قول المصنف فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض  
منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه لجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت  
عازما عليه ألا يعتاد ذلك (قوله وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم الخ) وكذلك تحليفه وأن وقع حكم  
الحاكم بالقبض كافيا به شيخنا الشهاب الرملى واعترض عليه بعض مشايخنا بأن الرافعي صرح بخلافه في  
كتاب الدعوى راجب عنه بحمل كلام الرافعي على ما إذا لم يعلم أن مستند حكم الحاكم مجرد الإقرار فان علم ذلك  
قبل قول المقر أيضا للتحليف أخذ من تعليل الرافعي عدم القبول لأن القبول قد جاء في حكم الحاكم والحاصل  
أنه إن علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يقبل قوله المذكور وإن علم استناده لمجرد الإقرار قبل اه فليتأمل

ومحل ذلك في قبض يمكن وإلا كقول من بمكرهته دارى اليوم بالشام واقبضته إياها فهو (٧٠) لغوص عليه قال القاضي أبو الطيب

وهذا يدل على أنه لا يحكم بما  
يمكن من كرامات الأولياء  
ولهذا قلنا في زوج امرأة  
بمكره وهو بمصر فولدت لسته  
أشهر من العقد لا يلحقه  
الولد قال الزركشي نعم إذا  
ثبتت الولاية وجب ترتب  
الحكم على الامكان على  
طريق الكرامة قاله في  
المطلب اه وهو إنما يأتي  
فيما بين الولي وبين الله في  
أمر موافق للشرع ممكنه  
منه خرقا للعادة وفعله  
في ترتب عليه أحكامه باطنا  
أما ظاهرا فلا نظر لا مكان  
كرامة مطلقا (فرع)  
هل دفع الرهن عن الرهن  
للمرتهن يكفي من غير قصد  
إقباضه عن الرهن وجهان  
والذي يتجه منهما نعم لانه  
سبق له مقتض وإن لم يجب  
فاشترط عدم التصرف فقط  
ولورهن واقبض ما اشتراه  
ثم ادعى فساد البيع سمعت  
دعواه للتخفيف وكذا بينته  
الا ان كان قال هو ما كفى غير  
معتمد على ظاهر العقد (ولو  
قال أحدهما) أي الرهن او  
المرتهن (جنى المهرهون)  
بعد القبض او قال المرتهن  
جنى قبل القبض (وانكر  
الآخر صدق المنكر بيمينه)  
على نفي العلم بالجناية إلا ان  
ينكرها الرهن فعلى البيت  
لان الأصل عدمها وبقاء  
الرهن وإذا بيع للدين  
فلا شيء للمقر له على

نعم الخ فكان الأولى تأخيرها إلى هنا كما فعل النهاية والمغنى (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما  
يعتبر إقرار الرهن بالا قباض عند ما كان اه (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم  
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطلب واقره (قوله ممكنه) من الممكنين أي ممكن الله  
تعالى الولي (قوله منه) أي من الأمر الواقع للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي  
لانه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه  
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كرده ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية  
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه عش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا لنهاية عبارة  
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما انه لا يكفي بل هو ودیعه اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا  
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الاقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري  
غير البائع اه كرده (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا اخذنا بما بعده (قوله  
للتخفيف) أي تخفيف المرتهن وقدم فائدة تخفيفه (قوله أو المرتهن) هو في النهاية والمغنى بالواو وكلاهما  
صحيح فاو بناء على انه تنسير للمضاف والواو على انه تفسير للمضاف اليه قول المتن (ولو قال أحدهما) أي بعد  
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمهرهون وقوله غرم الرهن للمجنى عليه إذ او وقع النزاع قبل القبض لم  
يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المهرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه  
الدعوى إذا كان المدعى المرتهن (قوله او قال المرتهن الخ) وسياق قول الرهن جنى قبل القبض اه سم (قوله  
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتهن فبعد القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل  
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية  
والمغنى فيما إذا ادعى الرهن انه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حالف  
المرتهن على نفي العلم أو على البيت وصرح في العباب واقره الشارح في شرحه بانه على البيت اه سم أي  
لانه بقبضه صار كالملك وجرى على ما في العباب الشوبري والحاجي (قوله فعلى البيت) أي لان فعل مملوكة  
كفعله (قوله لان الأصل الخ) تعليل للدين ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغنى (قوله وإذا بيع للدين)  
انظر كيف يبيع للدين إذا أقر المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في التوصل إلى  
إبراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن سم وبصرى (قوله المقر له)  
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن المرتهن اه عش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا ان  
يزيد ثمنه على الدين فللمجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن) لكن  
يتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقائه رهينة والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتهن كآفره مر  
ومال اليه وبوجه ايضا بانه قد ينقطع حق المجنى عليه بنحو إبراء فيزول المانع من لزوم تسليم الرهن

(قوله وجهان الخ) في شرح مر أصحهما أنه لا يكفي بل هو ودیعه (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد  
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التعيين بالمهرهون كقوله غرم الرهن للمجنى عليه ولذا وقع هذا النزاع بعد القبض  
لم يلزمه ان يغرم للمجنى عليه بل له بيع المهرهون في الجناية (قوله او قال المرتهن) أي وسياق قول الرهن  
قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتهن على نفي العلم إنما ذكره في الروض فيما إذا ادعى  
الرهن جنى قبل القبض وأما إذا ادعى انه جنى بعد القبض فلم يتعرض لكون حالف المرتهن على نفي العلم  
أو على البيت وصرح في العباب بانه على البيت فقال ولو أقر أحد المتعاقدين بجناية المهرهون بعد القبض صدق  
المنكر بيمينه ويحلف المرتهن على البيت إذا صار بالقبض كالملك اه واقره الشارح في شرحه (قوله وإذا  
بيع للدين) انظر كيف يبيع للدين إذا أقره المرتهن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الرهن في  
التوصل إلى إبراء ذمته من الدين فاذا طلبه أجيب اليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتهن (قوله فلا شيء) أي  
إلا ان يزيد ثمنه على الدين فللمجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لانكاره

الرهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتهن المقر مؤاخذه له باقراره ولو نكل المنكر هنا جري فيه ما يأتي من خاف المجنى عليه

وأنكر المرتهن وأدعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره) الجناية صيانة لحقه فيجانب على نفى العلم (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم الراهن للمجنى عليه) لأنه حال بينه وبين حقه برهنه (و) الأصح (أنه يغرم له الأقل من قيمة العبد) المرهون (وأرشد الجناية كجناية أم الولد بجامع امتناع البيع) (و) الأصح (أنه لو نكل المرتهن) عن اليمين (ردت اليمين على المجنى عليه) لأن الحق له (لأعلى الراهن) لأنه لا يدعى لنفسه شيئاً (فإذا جلف) المردود عليه (بيع) العبد (في الجناية) لثبوتها باليمين المردودة أن استغفرت قيمته ولا يبيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهنًا لأن اليمين المردودة كالبينة أو الأقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه (ولو أذن) المرتهن (في بيع المرهون فبيع ورجع عن الأذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعد) فالأصح تصديق المرتهن (بيمينه لأن الأفضل أن لا يبيع قبل الرجوع وإن لا رجوع قبل البيع فيتعارضان ويبقى أصل استمرار الرهن وبهذا يفرق بين هذا وما

للمرتهن سم على حج اه ع شر (قوله الي المرتن) أى ولا الى المجنى عليه لانكاره الجناية وتصديقه في انكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لانه لا نكارة لان علاقة الجناية لم تثبت حيث صدقناه وعلاقة الرهن سقط النظر اليها اقرار المرتن بالجناية له التصرف فيه كيف شاء اه سيد عمر وقول سم لانكاره الجناية الخ حق المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم يباع العبد الخ) أى على التفصيل الا فى قول الماتن (ولو قال الراهن) أى بعد قبض المرتن للرهن كما صرح به فى شرح العباب اه سم أى وفى النهاية والمغنى (قوله على زيد) اشارة الى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يعينه فالرهن بحاله اه (قوله) وأدعى زيد ذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له ودعواه والا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوال الملك أى قبل القبض كدعواه الجناية اه أى فلا يصدق (قوله ذلك) أى جناية المرهون عليه (قوله صيانة لحقه الخ) لأن الراهن قد بوأطى ومدعى الجناية لغرض ابطال الرهن نهاية ومغنى (قوله لانه حال الخ) قضيته ان له اذافك الرهن الرجوع فيما غرمه ويبيع المرهون للجناية اه سم (قوله برهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنه لا يظهر فى قوله السابق بعد الرهن فقياسه ان زيداً وأبقاضه اه قول الماتن (ردت اليمين على المجنى عليه) وهو ظاهر ان كان المجنى عليه مكلفاً اما لو كان طفلاً او موقوفاً فلا يتأتى تحميله فهل تبقى العين فى يد المرتن وتباع لحقه لثبوتها بلا معارض أو يوقف الحال الى كمال الطفل والصاح فيما لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظراً لاقرب الثاني فى مسئلة الطفل لأن كاله مرجو لافى مسئلة الوقف لأن المرتن ينسكوله عن الخاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه اه ع شر (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها باليمين المردودة) الاولى تأخيرها وذكره عقب قوله رهنًا كفى النهاية والمغنى مع ابدال قوله لان بالواو (قوله ولا يكون الباقي الخ) ولاخبار المرتن فى نسخ البيع المشروط فيه لثبوتها حقه بنسكوله نهاية ومغنى (قوله فلا يصح الخ) فيه بحث لأن الجناية بين العقد والقبض الشامل لها قول الراهن جنى قبل القبض كما مر لا تبطل العقد كما صرحوا به الا ان يحمل هذا على ما اذا صرح بان الجناية قبل العقد فليتأمل اه سم وقد يقال ان المرتن قد فوت حقه بنسكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارح على ظاهره قول الماتن (ورجع) أى ثبت رجوعه من غير اضافة الى وقت كما يصح قوله وقال رجعت بعد البيع اه ع شر قول الماتن (فلا يصح تصديق المرتن) أى وعليه فلو انك الرهن فينبغى تعاق حق المشتري به اه ع شر (قوله ان لا يبيع الخ) هذا مرجع لجانب المرتن (قوله وان لا رجوع الخ) لجانب الراهن (قوله وبهذا) أى بوجود التعارض وبقاء اصل ثالث فقوله ما يأتى فى دعوى الموكل الخ وقوله وفى الرجعة الخ شر على ترتيب اللف (قوله بين هذا) أى تصديق المرتن (قوله وما يأتى فى دعوى الموكل) أى من تصديق الوكيل الذى بمنزلة الراهن هنا (قوله) من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل الا ان يجاب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتأمل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه فى انكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أى بعد قبض المرتن كما صوبه فى شرح العباب (قوله على زيد) اشارة الى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فان لم يعينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال فى الروض للحيلولة اه وقضيته ان له اذافك الرهن الرجوع فيما غرمه ويبيع المرهون للجناية (قوله برهنه) لا يظهر فى قوله السابق بعد الرهن فقياسه ان زيداً وأبقاضه (قوله فلا يصح الخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى انه جنى قبل القبض لا يقتضى انه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال ان الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به واليمين المردودة سواء كانت كالبينة او كالأقرار انما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم انها لا تستلزم تقدم الجناية على العقد فليتأمل الا ان يحمل هذا على ما اذا صرح بان الجناية قبل العقد فليتأمل (قوله من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقاءه بملك الموكل الا ان يجاب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف



وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد التعارض برجمان اليه فانحصر الترجيح في السابق وأفهم المتن أن الغرض أن الراهن صدق على الرجوع فان أنكره من أصله صدق بيمينه كما لو أذن الراهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فانه

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فليتامل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح فان اتفقا على وقت الانقضاء حلفت وإلا بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصرت على أن الانقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فان ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المغني مثله ما نصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة اهـ (قوله لأنه ليس هناك الخ) قديم منع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اهـ سم (قوله أن الراهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ثمن مبيع محبوس نهاية ومعنى قول المتن (عن الف الف الرهن) أي ونحوه ماذ كر نهاية ومعنى (قوله يمينه سواء) أي قوله كذا قالوه في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله كذا قالوه (قوله سواء) اختلغا في لفظه أو نيته (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله لا أن لا يدخل في ملكه الخ أن يزيد هنا وملكه الدائن كما في المغني والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اهـ ع (قوله في الثانية) هي قوله وان لا اهـ ع (قوله أنه لا يدخل الخ) معتمداً ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الاخذ رده أن بقي حيث لم يرض به وورده أن تلف اهـ ع (قوله أن مثل ذلك) أي ماذ كرم أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه (قوله وقد يشمله كلام السبكي) لأن معنى قوله وان لا صادق بما إذا كان عدم الاجبار لسكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اهـ ع (قوله عما شاء منهما) إلى الفصل في المغني والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للاداء كقولهم خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع ع (قوله وبصرى عبارة سم قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد اللفظ والإفن وقت الدفع اهـ (قوله يشبهه الخ) عبارة النهاية والأوجه الأول اهـ وعبارة الحلبي والتعيين يتبين أنه برى منه من حين الدفع لا من التعيين كما في الطلاق المبيهم اهـ (قوله وقيل يقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومعنى (قوله ولونوى الخ) وهو ثالث أقسام الدفع التعيين والإطلاق وقد مر أو التشريك وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان أو لا (قوله فله) أي للسيد نهاية ومعنى (قوله من إقباضه الخ) أي من اداء المكاتب عن دين الكتابة (قوله غير ها) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما ماذ كر بأن دين الكتابة لهما معرض للسقوط بخلاف غير هاتيناه ومعنى (فان أعطاه) أي أعطى المكاتب سيده (قوله ساكتا) أي السيد اهـ كرى وقضية صنيع النهاية والمغني أن الضمير للمكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فليتامل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل غزالتك قبلة وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصدق المرتهن فيما لو أذن للراهن في بيع الرهن فباع ورجع المرتهن في الاذن واختلغا فقال المرتهن رجعت قبل البيع وقال الراهن بل بعده ويجاب بأن الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فقوى جانبه فصدق في بعض الأحوال بخلاف الراهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الراهن أو غيره اهـ وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك أصل) قديم منع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي أن وجد لفظ والإفن وقت الدفع وفي شرح ممر من وقت اللفظ أو التعيين والأوجه الأول (قوله لأن تشريكه بينهما

وإن جزم به الامام لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا يميز لاحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدي عنه تخير الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتبه دين معاملة فله الامتناع من إقباضه عن النجوم حتى يوفى غيرهما فان أعطاه ساكتا ثم عينه المكاتب للنجوم صدق لتقصير

السيد الخ) مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الا برضاه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه ع ش (قوله في الابتداء) متعلق بالسكوت  
 (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اي وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله ولا خلاف ان للوارث الخ (غير الوارث) سياتي محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قد يغني عنه الدوام (قوله والحق بها) اي باللقطة و (قوله لذلك) اي لزوم دوام الحجر اه كرى (قوله ولا يلزم فيه) اي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اي دوام الحجر اه كرى (قوله رفع امره للقاضي) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الانسب (قوله قبوله) اي الدين (لا يلزمه) اي القاضي اه كرى (قوله فلو امتنع منه) اي القاضي من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه اولم يكن الخ) الاولى قلب العطف (قوله اتجه ذلك) اي الاحاق (قوله رايبت الاسنوي) إلى قوله وبما تقر في النهاية (قوله من ايس) لفظه من هذه ملحقة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتأمل اه سيد عمر لانه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه نظر الخ) معتمدا ع ش (قوله وحيثئذ) اي حين إذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فللوارث الخ) الاولى فعلى الوارث الخ لان هذا واجب اه ع ش (قوله عليه دين الخ) اي او بيده عين كذلك (قوله وكذلك) اي ايس من معرفة صاحبه اه ع ش (قوله رفع الاموال الخ) عبارة النهاية دفعه لمتولى بيت المال الخ (قوله لياذن في البيع الخ) اي لياذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولى بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والا فلا (قوله والا) اي وان لم يوجد المتولى العادل اه كرى (قوله فلقاض الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اي احذ ما ايس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) اي بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اي ومن عليه الدين وكذا من بيده العين كما مر (ذلك) اي الصرف وقال السكودي اي الاخذ من نفسه ليصرفه إلى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما يأتي فيصير في ذلك الاخذ قابضا ومقبضا للباخذ ولو لم يكن يغتفر هنا وبنيغني ان مراده بالاخذ مجرد القصد وقال ع ش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح مرفيا لوامره بدفع ما عليه للفقراء من انه لا ياخذ منه شيئا وإن كان فقيرا واذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذ به لافراز فان افرضه وسله ملكه اه وفيه ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لان اتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رايبت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث اخذ شيء منه قياسا على ما لو دفع شيئا لشخص وقال تصدق به على الفقراء والمعتمدان له اخذ شيء منه إذا كان مستحقا بخلاف المأذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري (قوله وبما تقر) اي من قوله وقد يفرق إلى هنا (قوله نائبه) اي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحقق الضرورة) بضم الحاء وكسر هاء اي تثبت (قوله على مال نحو يتيم الخ) اي على احدى المستثنين

الخ) في شرح م قال البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظم الى قصد الدافع وعند عدم قصده يجعله عماشاه او نقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح فيطرقها عند الاختلاف دغوى الصحة والفساد وعند عدم القبض يظهر اجراء الحال على سداد القبض ويلغى الزائد لم اقف على نقل في ذلك وقد سئلت عن ذلك في وقف منه حصص لرجل ومنه حصص لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصصه له وفي حصص بنته للحاكم قبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما اردفته به وهو حسن اه

(فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاما طويلا في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجعه وتامله مع ما هنا (قوله

لا دمي غير الوارث قل او كثر ما عدا القطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا الى غاية والحق بهما ما اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في اللقطة اخف ومن ثم صرح في شرح مسلم بانه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع امره للقاضي الا مين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه اولم يكن ثم قاض امين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك الاحاق بعض الاتجاه ثم رايبت الاسنوي صرح بانها لا تكون مزهنة بدين من ايس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة ان ايس من معرفة صاحبه يصير من اموال بيت المال وحيثئذ قرهن التركة باق فللوارث ومن عليه دين كذلك رفع الامر لقاض امين لياذن في البيع والدفع ان لم يفعلهما بنفسه لمتولى بيت المال العادل وإلا فللقاض امين او ثقة عارف اخذه ليصرفه في مصارفه او يتولى الوارث ذلك إن عرفه ويغتفر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقر علم انه ليس لوارث ولا

وضي افراز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضي الامين نائبه فلا يستقل غيره بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الامين وخوف تلف التركة لحيثئذ لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لا ولى له خاص قالوا

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من باقى للضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه  
لغير رولى مع تميزه بمزيد احتياط فاهنا اولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثلث وكذا التى بعين معينة فيمتنع فيها  
يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف فى الاولى فى الكل وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول  
كما يعلم ذلك كله بما يأتى فى الوصية وللوصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التى لم

تروى بمعنى أوكا هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الرولى العام على المال (قوله من يأتى) أى  
فى الحجر اه كرى (قوله فيه) أى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى المتن فى النهاية الا قوله كذا  
قيل الى وللوصى له (قوله منها) أى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف  
الائى فعلى الاول الاظهر الخ اه عرش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) أى الوصية (قوله وللوصى له الخ)  
فائدة مستقلة اه عرش (قوله فداء الموصى به) أى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله  
التي الخ) نعت ثان للتركة أى فالمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر و (قوله لكن الخ) استدراك على  
هذا المفهوم (قوله غير المرهون) أى دين غير الدين المرهون به ففيه حذف وإيصال و (قوله به) متعلق  
بقوله تعلق وضميره راجع لما رهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره  
راجع لال الموصوله فتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان  
اوضح (قوله انه لا يزاحمه) أى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاء الخ) ليس معناه  
انتفاء اصل التعلق لوزادت قيمة المرهون فى الحياة أو أبرأ مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما  
فى النهاية الا قوله على الاوجه خلا فالجمع (قوله فان رهن الخ) تفريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضها)  
أى التركة و (قوله تعلق الدين) أى دين المرهون به البعض اه كرى (قوله بياقياها) ظاهره وان كان دين  
اخر لا رهن به اه سم (قوله أيضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون و (قوله فى تعلق شىء واحد) كالدين  
المرهون به هنا اه كرى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بياقياها أى بان كان الرهن  
مساويا لدينه أو أزيد منه أى فاذا لم يبق به الرهن يزاحم الغرماء بما بقى له قاله العراقي فى التمسك شوبرى  
اه بحجج رمى (قوله لانه ربما تلف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجيه) أفتى به شيخنا الرملى اه سم (قوله  
التصرف فيه) أى فى باقى التركة (قوله لذلك) أى ما قاله البلقينى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده  
جمع متاخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاة وبعد تصرف الوارث فيما عداه فالحكم فيه هل يقال فيه  
بنظير ما يأتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظهر الخ ينبغى ان يحجر فانه سيأتى ثم انه اذا كان ثم دين خفى  
وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائعا بحسب الظاهر بل الاقدام على  
التصرف ثم متفق على جوازها ومجموعه عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون اولى ببطلان التصرف فليتامل اه  
سيد عمر (قوله اوصى له) أى للبيت كرى (قوله بها) أى المنفعة (قوله فممكن) أى التقدير (قوله بما  
قبله) أى بما قبله الوارث مما وصى لمورثه قول المتن (بالمرهون) أى لجمع على الذى تعدد رهنه فلو ادى احد  
الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما يأتى اه عرش (قوله وان ملكها) أى التركة الى قوله  
وشمل فى النهاية والمغنى (قوله واذن له الدائن الخ) أى فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الرهن الجملى وبه علم  
ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) أى التعلق المذكور (قوله على بعده) أى من الحاقه بالجنابة فانه  
يأتى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومغنى (قوله هنا) أى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) أى بالدين

تروى فى الحياة لكن معنى  
عدم تعلق غير المرهون به  
انه لا يزاحمه لا انتفاء اصل  
التعلق لوزادت قيمته او أبرأ  
مستحقه كما هو ظاهر فان  
رهن بعضها تعلق الدين  
بباقياها ايضا على الاوجه  
خلا فالجمع ولا بعد فى تعلق  
شىء واحد بخاص وعام وان  
وفى به الرهن لانه ربما تلف  
فتبقى ذمة الميتم مرهونة  
هنا ما اقتضاه اطلاقهم وهو  
وجيه وان قال البلقينى اقرب  
منه ان من له دين به رهن  
بفى به بعيد عن التلف لا يتعلق  
بباقي التركة فللوارث  
التصرف فيه وفى كلام  
السيكى ما يشهد لذلك ومن  
ثم اعتمده جمع متاخرون  
وسياتى بيان التركة اول  
الفرائض وافتى بعضهم بانه  
ليس منها منفعة عين او وصى  
له بها ابدالا لانه يقدر انتقالها  
لوارثه بالموت اه وفيه نظر  
وما المحوج الى هذا التقدير  
نعم ان كان الفرض ان  
الموصى له مات قبل القبول  
فممكن لانه حال موته لا  
ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد

بباقياها) ظاهره وان كان دين آخر لا رهن به (قوله وهو وجيه) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه  
يقدر انتقالها) ما معنى هذا ما ان التركة تنقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لانه بدليل النظر (قوله  
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه يقبل الوارث لا يحصل الملك للورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما يأتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق  
بينهما لا يجدى لان ملحظ التعلق ان ملك الوارث لتمامه بطريق التناهي عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما  
يأتى واذن له الدائن ان يتصرف فيها نفسه كما اقتضاه اطلاقهم وذلك لانه احوط للبيت واقرب لبراءة ذمته إذ تمتع على هذا تصرف الوارث  
فيما جاز ما بخلافه على ما بعده واغتفرت هنا جهالة المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفى ذمته حج فيحجر الى الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك اُفتي بعضهم وافتي بعض اخر بانه بالاستتجار وتسليم الاجرة للاجير ينفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بقوله ولوباع لقضاء الدين باذن الغرماء لا بعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه بضمن المثل صح وكان الثمن رهنا رعاية لبراءة ذمة الميت اذ لا تبرأ الا بالاداء او التحمل السابق اخر (١١٢) الجنائز او ابراء الدائر وعلى ذلك اعنى تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لوفاء الدين يحمل اطلاق

من اطلق صحته باذنه وان ملك الرعاية اُفتي بعضهم بمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميت وان رضى الدائن قال لما في القسمة من التبعض وقلة الرغبة كما صرح به قال ولا ينافي ذلك ما ذكره الشيخان قبيل رابع ابواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميت اه وقيدته غيره بما اذا كانت القسمة بيعا وما اذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما تتميز اي حينئذ تجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر وافتي بعضهم بانه لا يصح ايجار شيء من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء وتوجه بان فيه ضررا على الميت ببقاء رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة (وفي قول كتحقق الارث بالجاني) لان كل منهما ثابت شرعا بغير رضا المالك (فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جعله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شيء منها ولو بالرهن (في الاصح) مراعاة لبراءة ذمة الميت كما مر ولان ما يتعلق بالحقوق لا يختلف بالعلم والجهل نعم لو زاد الدين عليها ولم ترهن به

وهو التركة لوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اه رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التهام او المفعول من الاتمام (قوله وبذلك اُفتي بعضهم) اعتمده السنباطى اه بجري من عن القليوبي (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولو قيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اه عش (قوله ولوباع) اي الوارث التركة (قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بضمن المثل) وانظر هل يقيد هنا نظير ما مر في الجعلي بكونه حالا وليس هناك راغب بزايد ام لا وقضيته التشبيه نعم لاسيما اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رايت في النهاية والمغنى التقييد بالتاني ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما اذا كان الخ) اي البيع والجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اي صحة البيع باذن الغريم (قوله ولذلك الرعاية) اي رعاية لبراءة ذمة الميت (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة اه سم وسياتي عن السيد عمر ما يعلم منه جوازها بل وجوبها حينئذ (قوله قال) اي البعض (قوله ذلك) اي منع القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) اي من جواز قسمة الرهن الجعلي عن غيره اه كردي (قوله وقيدته غيره) اي قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كردي (قوله بما اذا كانت القسمة بيعا) لعل الاولى بما اذا لم تكن قسمة اجبار فانها اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشريك فمواجه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها) اي بالقسمة (قوله حينئذ) اي حين اذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة في الشراء (قوله ويوجه بان فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشئ ومثلا او مؤجلة الى اخر المدة اما لوجره باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لان الاجرة الحالة تملك بالعقد فتبرأ بدفعها للدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لانا نقول الاصل عدمه والامور المستقبلية لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه عش (قوله لان كلامهما) اي من التعلقين (قوله بغير رضا المالك) اي بغير اختياره (قوله وما علمه) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا يصح) اي ولا ينفذنها ومغنى (قوله تصرف الوارث) اي لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين باذنه كما مر اه عش (قوله في شيء منها) اي غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون نهاية ومغنى وشرح المنهج وياتي في الشرح مثله (قوله في شيء منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتأمل فانه مؤكدا لموضعها الشرعى ولعل الاقرب للتخصيص بمن عداهم اه بصري اقول سياتي في الشرح في او اخر السواداة التصريح بالعموم (قوله ولو بالرهن) اي بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبراءة ذمة الخ) تعليل لما في المتن والشرح وقوله ولان ما يتعلق الخ تعليل للثاني فقط (قوله الا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي قدرها او اقل وكذا اكثر غاية الامر انها رهونة بقدرها منته فقط اه سم وقوله وكذا اكثر الخ ادراجها لاكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفي الوارث) اي بعض الورثة (ما خصه) اي من الدين و(انفك) اي قدر ما خصه على حذف المضاف وبحوز تقدير المضاف في الاول اي قسط ما خصه من التركة (قوله بينها) اي التركة التي هي رهن شرعى (قوله بذلك) اي بانه اذا وفي الوارث ما خصه انفك الخ (قوله ياتي على ما قبله) بل حكى في المطب الخلاف عليه قال الاسنوي فالصواب ان يقول فعلى القولين نهاية ومغنى (قوله تعلق الجنابة) اي القول بانه كمتعلق الجنابة (قوله وردا خ) عبارة النهاية واجاب الشارح

ينتقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة (قوله الا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي هو قدرها او اقل وكذا اكثر غاية الامر انها رهونة بقدرها منته فقط (قوله وردا خ) في شرح مر واجاب الشارح بانهم رجحو افتي تعلق

في الحياة لم تكن رهنها الا بقدرها منته كما بحثه السبكي وتبعوه فاذا وفي الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انفك في الاول وانفك في الثاني عن الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجعلي بانه اقوى من وجهه وما يصح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما ورث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينفك شيء منها الا بوفاء جميع الدين تنبيه اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجنابة وردبانه وان تاتي

عن ذلك بانهم رجحوا في تعلق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تعلق الارش برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب الوالد رحمه الله بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اه وفي المغني مثلها قال الرشدي قوله مرو ومعلوم الخ اي فهم إنما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا لبناء ما هنا على التضييق لانه حق الادى فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لسكن الشهاب ابن حجر جازم باهم رجحوا هنا على الثاني المتعلق بالقدر فقط اه عبارة السيد عمر قوله ورد بانه وان تاتي عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نه لو حمل على هذا لا وهم ان يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بختمان الشارح المحلى كما افاده صنيع المغني والنهاية فحمل تامل لا مكان ما اشار اليه من الفرق اه (قوله اما دين الوارث الخ) محترز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله قدر ما يلزمه ادائه منه الخ) وهو نسبة ارثة من الدين ان كان مساويا للتركة او اقل وبما يلزم الورثة ادائه ان كانا كثيرا ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب ادائه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارثين نهاية ومغني وشرح الروض قال الرشدي قوله مرو وهو نسبة ارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتا اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وبما يلزم الورثة اي ونسبة ارثهما يلزم الورثة ادائه وهو مقدار التركة على ما مر في الترتيب فقيا لو كانت الورثة ابنا وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركتها ربعين يسقط ثمن الاربعين وهو خمسة لانها التي يلزمها ادائها لو كان الدين لاجنبي وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوا بكثاين وثمانين فلها التصرف في عشرة لافي سبعين لان اداها اليها الورثة لا تمتنع الاستقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اه (قوله لو كان لاجنبي) اي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبي فيما تقرر وكان تركه لوضوحه اه بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجداه سم وحمل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما ياتي (ولا خفي) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية الا قوله ويفرق الى نعم وكذا في المغني لا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الخا كم (قوله او يترداخ) عطف على يرد الخ (قوله حفرها الخ) اي وليس له عاقلة مغني ونهاية قول المتن (فالاصح انه الخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع وسراو الالم ينفذ البيع جز ما نهاية ومغني قال ع ش قوله مرو ولا لم ينفذ الخ هلا قبل بنفوذ هذه الضرر يدفع بالفسخ كالمكان معسرا اه عبارة الرشدي قوله مرو ولا لم ينفذ البيع جز ما انظر ما وجه تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالتصرف الاعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخلافه كلام القوت اه كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدرها منه وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اه ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرمل بانه إنما نص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله التعلق بقدره فقط) اي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعة ما حتى لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخلاف المرجح على الاول وحينئذ صح بل تعين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد يتنافيه ترجيحهم عليه في الزكاة لتعلقه بالقدر فقط فهو وابن الجناية والرهن ثم وفرقوا بينهما هنا وقد وجه بان ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقتضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث ببراءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيه اكثر اما دين الوارث الحائز فيسقط ان ساوى التركة أو نقص وإلا سقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه ادائه منه لو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طرأ بدليل ما بعده (دين بردي مع يعيب) او خيار وقد تلف ثمنه او يترد بغير حفرها تعديا قبل موته (فالاصح) انه لا يتبين فساد نصره له لانه وقع سائغا ظاهرا

و باطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر ( ١١٤ ) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيد إذ تقدم

السبب بمجرد لا يمكن في رفع العقد اما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهرا وخفي فيثبت بطلانه من اصله (لكن إن لم يقض) بضم اوله (الدين) من واث او اجنبي ولم يسقط ببراء (فسخ) تصرفه ليصل المستحق إلى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بان العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها ما وهو موثر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ تصرفه في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الاقل من القيمة والدين فان استويا تخير او نقصت القيمة لم يلزمه اكثر منها فاللازم له هو الاقل منهما كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الرهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالاقل المذكور فايراد ان له إمساكها بقيمتها الاقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يحز لوصي ولا نقاض بيعها إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو

قبل طرو الدين للمشتري لان الفسخ برفع العقد من حينه لا من اصله اه بجري (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ اه سم (قوله اما إذا كان الخ) عن زبول المتقولين (قوله ظاهر او خفي) أي علم به او جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) أي ولم تكن قيمة المردود بالعيب أي او بالخيار تنفي بمطر من الدين وإلا فينبغي ان لا فسخ سم وحلي اه بجري (قوله ان الفاسخ هنا الخ) جزم به النهاية (قوله يذنه) أي الفاسخ هنا (قوله و بين ما مر الخ) أي من ان الفاسخ احد العاقدن او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتأمل اه سم اعل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعكس العاقد وجو في الرد ايضا وإن لم يوجد في الردى (قوله عبد التركة) أي رقيق التركة (قوله وهو موثر) افهم ان للحاكم فسخ الا عتاق والا يلا إذا كانا من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورجح ما لا فينبغي انه يصير للورثة ولو لم يذمه ديون في مدة الحرية فهل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ او لا وإذا لم يكن في يده مال او كان ولم يف فهل يتعلق ما بقي من الدين بذمته فقط أو بها وبكسبه كالدين اللازم له باذن من السيد فيه نظروا الا قرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره الفسخ لاسيا بالنسبة للايلا تسامح والمراد به عدم النفوذ وقوله والاقرب الثاني لعله راجع لقوله وإذا لم يكن الخ واما ما قبله فالاقرب منه الاول فليراجع (نفذ) لم يتعرض للحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجعلي اه بصري (قوله قيمته) عبارة المغنى الاقل من الدين وقيمة الرقيق اه (وهو) أي الذي يلزمه ادائه لا بوصف كونه دينيا ليصح الحمل (قوله الاقل من القيمة والدين) يعني اقل الامرين من قيمة التركة والدين فال في قوله الاقل عوض عن المضاف اليه ومن بيانية لا تفضيلية وإلا لفسد المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الا في الاقل منهما (قوله ما مر عن السبكي الخ) أي في شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح (قوله فايراد الخ) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد تحامل ليس في محله كذا افاده الفاضل المحشى وفيه تسليم للورود على المتن وفي حاشية الزياى على المنهج ما نصه لكن ان تمنع ورودها لان كلامه أي المنهاج في إمساكها وقضاء الدين وهذه أي صورة نقص القيمة في إمساكها وقضاء بعض الدين انتهى اه وفي البجيري بعد ذكر جواب الزياى ما نصه وفيه نظر لا يخفى حلي واجيب عنه بان كلامه أي المنهاج في الجواز لا في لزوم وهذا احسن من قول الزياى اه (قوله ان له إمساكها الخ) أي ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) أي على المتن (قوله له ذلك) أي كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى) إلى قوله وكذا في النهاية والمغنى لإاقوله او اوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) أي الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغي ان قدر الدين من راس المال وما زاد وصية بحسب من الثلث إلى آخر ما في الوصية وقيل الدوال عمالو اوصى شخص بدراهم تصرف في مؤن تجهيزه وهي تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية في الزائد ام لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت وبقرقا الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب رايه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي ﷺ امام الجنائز وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكر وهو لا يتقيد بذلك بعدد بل بفعل ما جرت به العادة لا مثال الميت وبقى ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به للورثة كبقية التركة او يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه نظروا والظاهر الاول اه ع ش ويظهر تقييده اخذ من اول كلامه بما إذا لم يزد الموصى به على المؤن المعتادة وإلا فالوا ان يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه والله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على بدفع عين الخ وعلى بمعنى الباء ولو حذفها عطف على الدفع لكان

ولا خفي ولا يكون معنى فظهر فوجد (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الا في فسخ (قوله غير صحيح) لا يخفى ما في الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراء

عمل بوصيته وامتنع الوارث إمساكها والقضاء من غير هالأنها قد تكون أحل من بقية أهو والهوكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنيحي في الأولى والرويان في الثانية وأما الأخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وإنما يتجه ماذكره أن قال بدون ثمن المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أن للتخلص معنى يعود نفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بازيده من ثمن مثلهما الموقوف قال ثمن المثل الحال من نقد البلد أو اطاق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كإدال عليه السباق أن محل قولهم للوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإن أراد إعطاءه من غير التركة ما هو من جنس دينه فور الجبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي لأن امتناعه حينئذ تعنت وتعلق حقه بعين التركة لكونها موهنة فيه لا يمنع الاعطاء من غيرها المساوي لها لأن تعلق حقه لإنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة وثقاوإذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجه وإذا وجبت إجابة الرهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشرطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلت قرروا في الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة فقلت لم يطلقوا ذلك باختلاف

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح إلا في صورة ما إذا وصى أن تباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشتريا فإنه ينبغي تقييد هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث وإلا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال أن ماذكره الشارح كالتبعية والمغنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خاف وفعل نفذ تصرفه وإن ائتم بامساكها الرضا المستحق بما بذله الوارث ووصله إلى حقه من الدين شيخنا الزبدي اه ع ش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الأولى أخذنا من غير ما إذا لم نز دقيمة العين على الدين (قوله لأنها قد تكون الخ) راجع للاولين وأما الثالث فيظهر وجهها من قوله لا في وأما الأخيرة الخ (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا اه سم عبارة ع ش أي فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لأن لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شيخنا الزبدي أقول يتأمل وجه ذلك فإن مجرد جواز استقلال صاحب الدين باخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فإن رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإنما تعلق بها تعلق رهن والرهان لا يجب عايه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم إلى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (إليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالدفع و (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين من ماله لفلان (قوله وافقه) أي الرافعي نفي الأخيرة (قوله إن قال) أي الموصى في الأخيرة (قوله بما يظهر فيه) أي منه (قوله أن للتخصيص معنى الخ) الأخصر والأوضح أن في التخصيص نفعاً يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي المشتري وكذا نظيره لا في (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبران والجملة خبر المراد الخ وجملة الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله وإلا فإن الخ) أي وإن كان الدين من جنس التركة فينظر فإن أراد الخ دعوى دلالة السياق على هذا التفصيل في غاية البعد وإن كان التفصيل في نفسه قريبا كما مر عن ع ش (قوله ما هو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولأن امتناعه الخ) عطف على كافي نظيره الخ (قوله حينئذ) أي حين إذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة نرسا (قوله فأولى هذا) أي بوجوب إجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الإجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الإجازة) أي إجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الأولى ولعل الأولى له أي لحقه (قوله وإن أراد الخ) عطف على قوله إن أراد إعطاءه من غير التركة الخ (قوله بل لا أخذ) أي الدائن أخذ الجنس استقلالاً اه كردى (قوله لتعديه) أي الوارث (قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكرته) أي بقوله وإن أراد إعطاءه من غير الجنس إلى هنا (قوله هنا) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاضى البيع الخ) أي بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي تحامل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ماذكره وإنما خصوه بما إذا كان حقه متعلقا بأعيان التركة ما لم يكن أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجازة حينئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان إلا التوفيق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور تعنته حينئذ كما تقرروا إن أراد إعطاءه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ لكون إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بمجرى الظفر بشرطه فيما فيه جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم بر دعي من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بان الإنسان لا يتعاضى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسئلة الظفر والولد مع الطفل وبان

الرافعي ذكر في خايط المغصوب بمثله وقائنا الخايط إهلاك ان للغاصب ان يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق ان ذمة الميت خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلفت بالخطأ وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهو وجه رده انه ليس هنا بيع لان الفرض في مجرد اخذ من التركة وانه يوم انه لا ياتي هنا ظفر مطلقا وليس كذلك لما علمت من تاتيه في بعض الصور واما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسئلة الخايط والفرق بينهما فاسم ومثوه عدم تأمل كلامهم هنا وثم وبينا انه انهما على حد سواء لان الغاصب بالخطأ ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح تصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد اعطاء المالك للبديل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومر هوته بالدين فلا يصح تصرفه فيه اقبل وفاء الدين وإذا تقرر انهما على حد سواء فما تقرر هنا من التفصيل يأتي ثم فاذا اراد الغاصب إعطاءه من غير المخلوط فامتنع فان كان البديل الواجب له من جنس المخلوط او من غير جنسه تاتي جميع ما ذكره وإطلاق الرافعي ثم الاعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا من التفصيل لما علمت من اتحادهما في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث والغاصب ومر هوته بما في ذمة الميت المنزل منزله واره و بما في ذمة الغاصب فالتعلق بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميت لا يصح هنا لان الاصح ان له ذمة صحيحة وان قولهم ذمة الميت خربت محمول على ان خرابها إنما هو بالنسبة للالتزام دون الالتزام الا ترى انه لو تعدى بحفر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم انه لا فرق بين

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغصوب الاستقلال بالأخذ من المخلوط (قوله ان يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتعلة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله انه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالأخذ وهذا دلالة لشكال الاول (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي اخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وانه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله انه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين و اراد الوارث اعطاء الدين من غير جنسه او مع تاخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكل (قوله وبينا) أي بيان السهو او الصواب (قوله البديل) أي من المخلوط او غيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدا محذوف أي فانها أي التركة ملك للوارث الخ وكان الاخصر الواضح ان يقول بدل وحينئذ فهذا كالتركة الخ كان التركة الخ (قوله فاذا اراد الخ) بيان لجريان التفصيل في مسئلة الخلط (قوله إعطاءه) أي البديل (قوله فان كان البديل الواجب له) لعل الانسب الاخصر فان كان المعطى (قوله في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث الخ) لا يخفى ما في هذا التعبير وكان الاول مع الاختصار في ان كلام التركة والمخلوط سر هوته بما في الذمة أي ذمة الميت المنزل الخ في الاول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعت سببي للميت ونائب فاعله قوله واره (قوله وان قولهم الخ) عطف على ان له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبنى للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله من تكلفه) أي الزاعم (قوله حمله) أي الزاعم مفعول التكلف (الاعطاء) أي جواز الاعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مستثنى الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله اذا حصل تاخير) أي في الاعطاء من التركة والمخلوط (قوله كازعم) من الحمل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الاجبار على القبول اذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا و جنس المخلوط ثم وان امكن الاعطاء من التركة والمخلوط فورا (قوله عليها) أي قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله اذا لم يوص) يفيد انه اذا اوصى به فهو للوصي اه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وبهذا) أي بالعرض المذكور (قوله الامل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لان ولاية الخ) تعليل للحصر (قوله لانه ولي الميت) تعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا ما تقدم اه (قوله بماسر) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي من العرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائزا اه كرى (قوله له فيه) أي للوارث في البيع للوفاء (قوله فلو باعه له) تفريع على تقييد الاذن بالصراحة أي باع الوارث شيئا من التركة للغريم اخذا من التعليل (قوله لان إيجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الاذن الصريح (قوله بوله له) أي إذا لم يوص) يفيد انه إذا اوصى به فهو للوصي (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

المستثنين لكونه استنتجه من تكلف حمله الاعطاء من الغير فيهما على ما اذا حصل تاخير وليس كازعم بل الحق ما ذكرته فتأمله قبول وقضية المتنب بل صريحه ان للوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقبض دين الميت ووديعته من غير اذن القاضي إذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم إذا لم يوص بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما اذا كان في الورثة بحجور عليه او غائب وبهذا يدفع إطلاق بعضهم ان المنقول انه لا يباع شيء من التركة إلا باذن القاضي الامل لان ولاية قضاء الدين اليه لانه ولي الميت والحاصل ان شرط استقلال الوارث بماسر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصده البيع للوفاء واذن الغريم له فيه صريحاً فلو باعه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لان إيجابه وقع باطلا فلم يصح قبوله



ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم تباع رجاء الزيادة جيب الوارث على الأصل عدم الراغب وللناس غرض في إخفاء تركته مورثهم عن إظهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظر النفع الميث إذ النداء يثير الرغبات فان قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيما لو قال الغريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن هنا نفعاً محققاً للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذلك فانها إذا اشترت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجيب الوارث كما تقرر ونقل الزركشي عن الكفاية عن البحر أنه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث إمساكها وفيه نظر وإطلاقهم أوجه (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) ولا لورث من أسلم أو عتق قبل قضائه ولم يرث من مات قبل ذلك ولأن تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية للمقادير لا للمقدّر أي لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وإنما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكه لإجباره على وضع يده عليها وإن لم تف بالدين ليوفي مائت منه لانه خليفة مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا يملك غيره فان امتنع ناب عنه الحاكم وكلامهم في وارت

قبول الغريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرية الاحتياط هنا ولك ان تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن المدرك اقتضاء بخلاف ما استشهد عليه فليتأمل اه بصري وقوله لأن المدرك أي رعاية برادة ذمة الميث (قوله كما مر) أي في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي أن ينظر أيضاً لما إذا ظهر رغب اجنبي يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أجيب الوارث الخ) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله فان الظاهر والأصل الخ) فان طلب الزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومغنى (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع يظهور رغب بزائد (قوله ونقل الزركشي الخ) أقره النهاية والمغنى عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث إذا لم يتعلق الحق بعين التركة فان تعلق به لم يكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كما في الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذا لم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال ع ش قوله أخذ نصيبه منه من غيره ويوجه بأن العامل يملك حصته من المال فيصير شرى كاللوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمغنى اتفاقاً كلام البحر فيها تعلق بعين التركة تعلق ملك فخرج ما تعلق بها تعلق توثق وبه يندفع النظر الاتي (قوله والالورث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقياً على ملك الميث لوجب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقاربه قيل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي المرهون الجعلي (أو الارش) أي بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الصحيح (قوله للمقادير) أي الانصبا من النصف والثمن (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كرى (قوله بعد الفاضل من دينك) عبارة النهاية والمغنى من بعد اعطام وصية أو إيفاء دين ان كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كرى عبارة ع ش أي ثبت وفاؤه بان يجب دفعه للمستحق اه (قوله فان امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الحاكم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغنى بالقاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سميئة فازاد عن قيمتها مهزولة اختص به الورثة ولا يثنى هذا قوله كالكسب لانه مثال ويؤيد هذا ما يأتي في قوله مر وفصل الحكم الخ لكن عبارة حج بزوائد التركة المنفصلة اتنى ومفهومه أن المتصلة بتعلق بها الدين لكن ذ كر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضى أن الزيادة المنصلة لا تكون رهناً فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كما سبق فليراجع فانه مهم اه ع ش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله ان المراد به) أي بالموت (قوله للمامر) أي في قول الجناز اه كرى (قوله أو كان العلوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والافراد نظراً لظاهر العطف باو (قوله ويلحق بذلك)

أوتابرت) خرج ما إذا مات قبل تأبيرها لكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلق الغرماء بهما الخ أنها تركة الا

عامل المساقاة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة بالحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع الموت تركة ويظهر أن المراد به آخر الزهوق لأن الأصل بقاء ملك الميث حتى يتحقق النافل ولا يتحقق الإلتزام خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجهما وأنه من آثار بقايا حارثتها الغريزية ولذا تجد المذبح يتحرك حركة شديدة كالسكب والنتاج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبادة التركة مثلاً أو كان العلوق بالحل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت ويلحق بذلك ما لو مات عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لأنه زيادة متميزة فكانت كالمفصلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك فليأتى حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتنولى وغيره في أصول نحو البطيخ أن يبعث بشرط قلع ففى كاصلها للشترى أو بشرط قطع ففى اللبائع وأما لومات عن نحو نخل وقد برز طلع أو نحوه كالنور أو علقته بالخل قبل الموت أو معه وجد تأبر أم لا فالثمرة والخل تركة فيتعلق به الدين بناء على الأصح أن الخل يعلم وإذا ثبت هذا في الخل ثبت في نحو الطلع المذكور بالاولى ومثله اسبال الزرع فان وقع بعد الموت فاز بحبه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدت قسمته وبيعه له عدم رؤيته مثلا ينظر وضعه وحصاده وما لا

يتعدر فيه ذلك كالطائل من السنابل وكالشمر الذى لم يؤبر يقومان بعد الموت وقبله فيما خص الزائد للوارث وما عداه تركة هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رايت الاذرى قال لو مات عن زرع لم يسئبل فهل الحب تركة وللورثة الاقرب الثانى وهو موافق لقولى فاز بحبه الوارث الخ قال لو برزت السنابل فمات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل اه وسبب توقفه كاه ظاهر ما اشعر به كلامه انه متوقف في السنابل نفسها هل هى تركة لوجودها قبل الموت اولا لان المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته ان السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركة فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنابل لان كلاما من الميت والوارث ملك بعضها فتعارضوا

أى بما ذكر من الزوائد المفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) اى الموت (قوله لها اعتبار جلته) خبر ان (قوله قول المتنولى الخ) فاعل يدل لكن في دلالة تامل (قوله ان يبعث الخ) و (قوله ففى) اى الاصول (قوله كاصلها) اى كمرور الاصول إذا اصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا انث ضميره في قوله الا فى ففى للبايع (قوله ولو مات الخ) كذا في النسخ عطف على قوله مالومات عن زرع الخ ويناقض مفاد هذا العطف من اللاحق قوله الا فى فالشجرة والخل تركة الخ ولعل أعله وأمالو مات الخ عطف على وأمالو الحب الخ وسقطت الالف من القلم (قوله او علقته الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تأبر أم لا) كان الاولى تقديمه على قوله او علقته الخ (قوله فالشجرة الخ) لكن ينبغي ان يقابل نحوها للوارث اخذنا من مسئلة الزرع قال سم على منهج ولو بذر ارضاء ومات والبذر مستتر بالارض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال م يكون جميع ما برز بتمامه للوارث لان التركة هى البذر وهو باستتاره في الارض كالتالف وما برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد ونشأ منه كقائه وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليتأمل وليراجع انتهى اى فانه قد يقال ان البذر حال استتاره كالخل وهو للوارث مطلقا ع ش وقوله للوارث مطلقا صوابه كايقتضيه سماه تركة مطلقا (قوله فيتعلق به) اى بكل من الثمرة والخل (قوله وإذا ثبت هذا) اى السكون تركة ومتعلق بالدين (قوله بالاولى) اى لظهور نحو الطلع المذكور دون الخل (قوله ومثله) اى مثل الخل المار (قوله اسبال الزرع) بكسر الهمزة وفي القاموس اسبال الزرع خرجت سبولته اه (قوله ثم ما حكم الخ) اى من الخل والحب (قوله وكالشمر) يعنى الحادث قبل الموت او معه ثم زاد نموه بعده كما مر عن ع ش وإلا فالشمر الحادث بعده كله للوارث (قوله يقومان) اى السنابل والشمر (قوله الاقرب الثانى) أقره النهاية أيضا وقال ع ش اى في اخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) اى الاذرى وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه انه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبر ان (قوله وما قبله تركة) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو إنما برز) اى الحب (قوله اولى منه) اى بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) اى في الرهن الشرعى و (قوله ثم) اى في الرهن الجعلى (قوله من نحو سعة الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) اى سواء اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) اى ما حدث الخ ونحو سعة الخ (قياس ما هنا الخ) اى المذكور بقوله سابقا اى والموت هنا كالعقد (قوله ان الذى عليه الخ) مفعول يتلقى وفاعله قياس الخ ويجوز العكس (قوله ثم) اى الرهن الجعلى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذى الخ (قوله بما ذكر) اى من نحو السعة الخ (قوله ايضا) اى كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الواو حالية (قوله هنا الخ) اى في الرهن الشرعى (قوله أنه) اى نظيره هو المقارن للموت والحادث معه (قوله ليس ذلك) اى ما جرى عليه الجمع (قوله أها

ما زاد بالتأبير بعد الموت (قوله يبعث بشرط قطع) ظاهره وان لم يروا فيه نظر

وتساقطا وحينئذ يتعين أن المدار على البروز كفى الطالع وهو إنما برز بعد الموت فليفرز به الوارث فتأمل ذلك (الخ) كله فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحمل مرهون بناء على الأصح أن الخل يعلم والطلع اولى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة اى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سعة ووعاء طلع وليف وأصول سعة وأولاد ثبتت من عروق النخلة بجنسها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرقعة في ورق يترك الى أن يسقط وفي جريد وأغصان غير مقصودة أنها مرهونة مردودة فإن قلت يتلقى قياس ما هنا على الرهن الجعلى أن الذى عليه جمع متقدمون ثم أن المقارن للعقد مما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتنولى ثم بنظر ما قلناه هنا أنها مرهونة ويتسلم

أن المعتمد الأول يفرق بما أشرت إليه آنفاً أن الأصل بقاء ملك الميث فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روحه والأصل هنا بقاء ملك الراهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحمل إذا كان غير مرهون لم تضع أمه قبل الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) سره ونة حدث طلعتها بعد الرهن دخل طلعتها

في البيع أم لا وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلعتها استثناه عند بيعها وإن صح معها كما تقرر اه وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قولهم وطلع وثمره حادثان بعد عقد الشراء للبشترى كالحمل الحادث حينئذ بخلاف الصوف عند الشيخين لأنه لما اتصل باللحم أشبه السفن والنابت عند المشتري من أصول ما لا يدخل في البيع كالكرات للبشترى لأن الحادث منها ليس تبعاً للارض والبيض كالحمل وإنما اطلت هنا لأن لم أر من نبه على شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فتعين إمعان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم (فرع) ما قبضه أحد الورثة من دين مورثه يشاركه فيه البقية نعم لو أحال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه أحد فيها لانه قبضها عن الحوالة لا الارث ويأتي قبيل الوكالة ماله تعلق

(الخ) بيان للنظير والضمير (أما) السعف ووعاء طلع وليف الخ المقارنة للعقد والحادثة معه (قوله) إن المعتمد (الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (الاسنى) (قوله) الأول (إى) أن المقارن للعقد غير مرهون (قوله) آنفاً (إى) في شرح ولا يتعلق بزوائد الحركة (قوله) والأصل هنا (الخ) (إى) في الرهن الجملى قضية صنيعة انه عطف على قوله الأصل بقاء الخ فهو من جملة ما أشار إليه آنفاً وليس كذلك فكان الأول (إى) أن يقول بفرق بان الأصل ثم كما أشرت إليه آنفاً بقاء ملك الخ (قوله) إلا فيما وجد بعد الخ) الأنسب إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا (الخ) ابتداء كلام إنما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به اه كرى ويظهر أنه عطف على قوله لا ذرعى قال الخ (إى) ثم رايت ذكرنا الخ (قوله) إذا كان غير مرهون) كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الخ) كقوله وفيما إذا أراد الخ عطف على قوله أن الحمل الخ (قوله) دخل طلعتها في البيع (إى) بيع النخلة المطلق بان لم يؤبر طلعتها (قوله) أم لا (إى) بان يؤبر طلعتها (قوله) أراد بيع ما حدث طلعتها (إى) وحده بدون طلعتها (قوله) وإن صح بيعها (إى) مع طلعتها (قوله) كما تقرر (إى) بقوله دخل طلعتها في البيع أم لا (قوله) انتهى (إى) ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرته الخ) يعنى قوله ثم ما حكم بانه للوارث الخ اه كرى (قوله) وفي زيادة المبيع) خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله) ومنه (إى) من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الخ) (إى) والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حينئذ (إى) حين اذ تحقق وجود العقد وكان الاوضح بعده (قوله) والنابت الخ) كقوله الا نى والبيض كالحمل عطف على قوله وطلع وثمره الخ (قوله) من أصول الخ) متعلق بالنابت (قوله) ما لا يدخل الخ) (إى) ما لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع (إى) بيع الارض المطلق (قوله) والبيض كالحمل (إى) ففيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا) يعنى قوله ولم يلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله) فانه الخ) (إى) كلامهم الذى استنبطت الخ) ويحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع (إى) إلى قوله ويأتى في النهاية

### (كتاب التفاسير)

(قوله) هو لغة (إلى المتن في المغنى) إلا أنه عبر بالمفاس بدل المدين الآتى وكذا في النهاية إلا قوله والمفاس الخ (قوله) الآتى (إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح لأن براد أن ذلك مما صدقانه لغة اه سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما (قوله) التى هى اخس الاموال) (إى) بالنسبة لذاتها فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خسيس باعتبار عدم الرغبة فيها للتعامل والادخار اه ع ش (قوله) وقسمه (إى) ثمن ماله (قوله) (إى) لارز) والقرينة عليه بقية الحديث وهى ثم بعثه إلى اليمن وقال له لعل الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله) أدين (عبارة النهاية والمغنى ولديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذ ادعى المال كاف وكذا لفظ الغرماء اه قول المتن (ديون) (إى) ولو كانت منافع اه سم على منهج عن مر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حمل جماعة إلى مكة مثلاً اه ع ش (قوله) لازمة (إلى قوله) ويؤخذ في النهاية والمغنى إلا قوله وبهذه إلى المتن وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم (قوله) إن كان فورياً (إطلاق الاسنوى) انه لا حرج بدين الله واعتمد صاحب الروض نعم لو لم تمت الزكاة

### (كتاب التفاسير)

(قوله) الآتى (إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح إلا انه يراد أن ذلك مما صدقته لغة (قوله) المعسر) قد اعتبر ما اقتضاه تفسير التفاسير (قوله) إن كان فورياً (إطلاق الاسنوى) انه لا حرج بدين

هذا فراجع (كتاب التفاسير) هو لغة النداء على المدين الآتى وشبهه بصفة الافلاس المأخوذ من الفلوس التى هى أحسن الاموال وشرعا حرج الحاكم على المدين بشرطه الآتية وصح انه صلى الله عليه وسلم حرج على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرماته فاصاهم خمسة اسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم اى الان الا ذلك والمفلس لغة المعسر وشرعاً من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين او (ديون) لله تعالى ان كان فورياً اولادى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذى يتيسر الاداء منه ولودينا حالاً

واختصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ سم على حج ولعل مراده بالاختصار كونهم ثلاثة فقل على ما يأتي للشارح  
 م في أو آخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور أنه لو كان المذكور له معيناً حجراً له أيضاً أه ع  
 عبارة النهاية والمغنى فلا حجر بدين الله تعالى ولو فورياً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين أه قول  
 المتن (زائدة) أي وإن قلت الزيادة أه ع (قوله على ملي مقرر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله م  
 أه سم قال ع وش وينبغي أن مثل حضوره مالوا يمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته  
 أه (قوله بخلاف نحو منفعة) وإن كان متمكناً من تحصيل أجرته اعتبر كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومغنى  
 قال ع وش قوله من تحصيل أجرته أي حالاً بأن تمكن إيجارها مدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الأجرة إلى  
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة وينبغي أن مثل المنافع التي يتيسر تحصيل  
 أجرته حالاً للوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها بعوض فيعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة  
 ويضم لماله الموجود فإن زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا أه ع وش (قوله ومغضوب) إلا إذا  
 اقتدر على انتزاعه م أه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل أه سم وفي البجيرمي  
 ويظهر أنه أي الغائب مالا يتيسر الأداء منه في الحال وهو أن يكون في مسافة القصر أه (قوله عليها) أي المنفعة  
 وما عطف عليه كرى (قوله فيما عساه يحدث) أي ينحو اتجاهه واصطباد (قوله تبعاً) أي للوجود أه نهاية  
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغنى وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً أه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغنى  
 على من ماله مرهون أه (قوله باذن المرنه) أو فكه الرهن أه نهاية (قوله وبهذه الخ) أي بالقاعدة الثانية  
 دون الأولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للديت لاحتمال دين كاعلم مما تقدم في  
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون أه سم (قوله ما مر في التركة الخ) أي من عدم تعلق الدين بها  
 (قوله من الحاكم) أي دون غيره نهاية ومغنى قال ع وش قوله غيره أي كالحكم والمصلح وسيد العبد  
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب أن مثل الحاكم والحكم وإطلاق الشارح م يخالفه  
 أه (قوله أو ولي المحجور الخ) الأولى الواو عبارة النهاية والمغنى ولو بنواهم كأولياهم أه (قوله للخبر  
 المذكور) فيه أنه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغنى لأن الحجر لحقهم وفي النهاية  
 أن الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء أه (قوله ولثلاثيخص الخ) ولثلاثيخص فيه فيضيع حق  
 الجميع نهاية ومغنى (قوله غير فوري) وكذا فوري إذا لمطالبة به من معين سم ونهاية ومغنى (قوله

على ملي مقرر أو عليه به  
 بيته بخلاف نحو منفعة  
 ومغضوب وغائب ودين  
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة  
 الدين عليها إلا بما منزلة العدم  
 وأهم قوله على ماله أنه إذا  
 لم يكن له مال لا حجر عليه  
 ويبحث الرافعي الحجر عليه  
 منعاً له من التصرف فيما  
 عساه يحدث مرود بأن  
 الأصح أن الحجر إنما هو على  
 ماله دون نفسه وما يحدث  
 إنما يدخل تبعاً لا استقلالاً  
 ويبحث ابن الرفعة أنه لا حجر  
 على ماله المرهون لأنه لا فائدة  
 له وردوه بأن له فوائد كنع  
 تصرفه فيه بأن المرنه  
 وفيما عساه يحدث ينحو  
 اصطباد وبهذه فارق ما مر  
 في التركة المرهونة في الحياة  
 لأن ما يحدث منها ملك الورثة  
 فلا فائدة للحجر فيها مادام  
 الرهن متعلقاً بها (حجر  
 عليه) من الحاكم بلفظ  
 حجرت وكذا منعت من  
 التصرف على الأوجه وجوباً  
 في ماله أن استقلالاً ولا فعلى  
 وليه في مال المولى (بسؤال  
 الغرماء) أو ولي المحجور  
 منهم للخبر المذكور ولثلاثي  
 يخص بعضهم بالوفاء فيتضرر  
 ألقاؤن (ولا حجر) بدين الله  
 تعالى غير فوري كمنذر  
 مطلق وكفارة لم يعص  
 بسببها ولا بدين غير لازم

الله واعتمد صاحب الروض نعم لولم تمت الزكاة الذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ (قوله على ملي  
 مقرر الخ) أي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما إذا كان المديون حاضراً كما قاله أيضاً م (قوله بخلاف  
 نحو منفعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة إذا تيسر التحصيل منها بالأجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى  
 المغضوب إذا قدر على انتزاعه م نعم قد يخالف الأول ما سياتي أنه يؤجر أرم ولدوه الأرض الموقوفة عليه  
 مرة بعد أخرى إلى البراءة فإن الاسنوي نبه على أنه صريح في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وإن كان مأمراً إذا  
 على الدين إلا أن يخص هذا البحث بما إذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله أو  
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مرود بأن الأصح الخ) وجهه بامر من فاما الأول، فيرد عليه أن الحجر المنع فإن  
 أريد منع المأه فهو غير معقول أو منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك وأما الثاني فهو أو  
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه أن هذا أول المسئلة (قوله وبهذه الخ) أي وبهذه الفائد  
 دون الأولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للديت لاحتمال دين آخر كما علم مما تقدم  
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب  
 (قوله أو ولي المحجور) فإن لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولم يجب كذا في شرح الارشاد للشارح وسيأتي  
 هنا التصريح بوجوبه وهذا وجه وقضيته أنه لا أثر للولي لوجوب الحجر طلباً ولم يطلب وهذا قضية قول  
 الروض أن التمس الغرماء أو كان غير شديداً قال في شرحه وكذا المسجدا وجه عامة كالفقر أه (قوله غير فوري)

كالم كتابه ولا (بالمؤجل) اذلا مطالبة بذلك مطلقا او حالا (وإذا حجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بحالها وبه فارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تنافض المصنف فيه ولا الردة الا ان اتصلت بالموت ويؤخذ مما تقر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما افق به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المناوى واما افتاء

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بما تقر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة وهو موجود هنا وبقول البلقينى تحل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح وبقول الزركشى الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فوات لا يحل على بيت المال وثنيتين على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى البلقينى ما يصرح بذلك وساذكره آخر الاجارة وبانه قد يحل والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا ينفق من كسبه فلا حرج) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضربه لكن يميل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى للتلايودى الى قتله خلافا لما اطلال به السبكي ومن تبعه (ولان لم

كال كتابة) وما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيده نهاية ومغنى وكال ثمن في مدة خيار المشتري فلا حرج به لا تنفاه الزوم وان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره وكشطره للشترى شرطه للبائع او لها فلا حرج به لا تنفاه الدين عس (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح و (قوله او حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) وإذا بيعت اموال المفلس لم يدخر منها شيء مالم يؤجل فان حل قبل القسمة التحق بالحال اه نهاية (قوله وبه) اي ببقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله ومثله) اي الموت كرى (قوله الاسترقاق) اي للحرى اه نهاية (قوله الا ان اتصلت الخ) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة سم حج اقول وهو كذلك وتظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرماء فاذمات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول لدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لتبين انها صارت حالة فيقسم المال بينه وبين غيره اه عس (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما افق به الخ) اقره عس و سلطان (قوله وبقول البلقينى الخ) و (قوله وبقول الزركشى الخ) و (قوله وبانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقر (قوله وفي فتاوى البلقينى) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كرى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيجل اه كرى (قوله لعدم الحاجة) الى قوله السابق في النهاية والمغنى الا قوله ويكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينجز بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحد انتهى اه سم على حج اقول ولما جازت الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه يعد صائلا ودفع الصائل لا يتقيد بعدد اه عس (قوله ويكرر ضربه) اي ولا ضمان عليه اذمات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه عس (قوله لما اطلال به السبكي الخ) اي بما حاصله انه يعاقب حتى يؤدى او يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوى الخ اه كرى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه عس (قوله انتهى) اي قول الاسنوى وكذا ضمير اعترضه و (قوله ثم) اي في الكلام على

وكذا فوري اذلا مطالبة به من معين (قوله كالم كتابه) انظر دين المعاملة للسيد على المكاتب قول المصنف لم يحل المؤجل في الروض وبيع مال المفلس ولو ما اشتراه مؤجلا ويقسم اي ثمنه على اصحاب الحال ولا يدخر شيء للمؤجل ولا يستدام له الحجر فلولم يقسم حتى حل التحق بالحال ورجع بالعين (قوله وبه فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله الا ان اتصلت) قضيته ان الحلول حينئذ بالردة (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه وانما لزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان وان الشرع جعل موت الزوج بمنزله وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبة الغريم او لا عبارته فان لم ينجز بالحبس اي الذي طلبه الغريم وراى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموع على الحدو لا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولى) سيأتى في شرح قول المصنف ولو عذرولى ووال الخ قول الشارح مانصه امام ما نذر بان توجه عليه حتى وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدى او يموت عل ما قاله السبكي واطال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - شراوانى وابن قاسم - خامس) يكن كسوبا وكانت نفقته من ماله فسكذا) لا حرج (في الاصح) لتمكنهم من مطالبته حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى والناقص بعد امتناعه اجيبوا الكنه ليس حجر فليس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشيخنا وكانه اخذه من قول الاسنوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في اظهر الوجهين وان زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعى في الكلام على الحبس وعاله خوف اتلاه لاله اه لكن اعترضه المانكيت بان الذي قالاه ثم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنكسك (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الحمل قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما اه سم (قوله انتهى) اى كلام المنكسك (قوله بحمل الاول) اى جواز الحجر ع وش وافر النهاية والمغنى مامر عن الاسنوى وقال ع ش ظاهر مامر اى مامر عن الاسنوى انه لا فرق فى ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والا تلاف اه (قوله والثانى) اى قول المنكسك بعدم الجواز ع ش (قوله نحو اتلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) الى قوله ويؤخذ فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ان كان امينا الخ (قوله من الغرماء) اى ولو بنوا بهم مغنى ونهاية (قوله اصحاب نظر) اى رشد كرى (قوله بلى محجور) ينبغى اولم يكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصاحته ومثله ما لو كان لمسجدا وجهة عامة كالفقراء او كالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين مما يحجر به كما مر اه قوله م ر ومثله الخ فى سم مثله قال ع ش قوله لم ر ولم يسأل وليه الخ اى وظهر منه تقصير فى عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه اجرة او نحوها اه (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملى) نعت لثقة (قوله وعرضه على الحاكم) قضية انه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى فيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافة فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش (قوله لومه) اطال الشارح فى باب القضاء على الغائب الكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا فى كلام الشيخين ثم قال والذى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس او فسق يجب اخذه عينا كان او دينيا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والكلام فى قاض امين قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال اى فى المهمات وكلام الشافعى فى الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقيد المذكور بان يكون امينا اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب والله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة سم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير التماس) اى من غرمائه اه كرى اى او ورثته (قوله او حى الخ) عطف على ميت (قوله التمس غرماؤه) اى الحى مع انهم ليسوا غرما المدين الذى يراد الحجر عليه اه سم (قوله وعليه)

اطال به السبكى الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكى (قوله فليحمل) هذا الحمل يتنافيه قوله وإن زاد ماله الخ إلا ان يكون هذا من تصرف الاسنوى لا من كلامهما (قوله بلى محجور) ينبغى اولم يكن له ولي (قوله فعلة الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجدا وجهة عامة كالفقراء او كالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين مما يحجر به كما مر وقد احتراز عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملى. عرضه على الحاكم الخ اطال الشارح فى باب القضاء على الغائب للكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا فى كلام الشيخين ثم قال والذى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس او محجور أو فسق يجب اخذه عينا كان او دينيا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والكلام فى قاض امين كما علم مامر فى الودعة قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الروض قال أى فى المهمات وكلام الشافعى فى الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقبضه الحاكم اى بالقيد المذكور

فليحمل على ما اذا زاد الدين اه وأقول يجمع بحمل الاول على ما إذا كان الدين نحو ثمن إذ قضية كلامهم فى مبحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثاذا على ما اذا كان نحو اتلاف اذ قضية كلامهم هنا انه لا حجر فى الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه لمصاحته وهم اصحاب نظر نعم لو تركولى المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوبا نظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم ان كان غير ثقة ملى. وعرضه على الحاكم لومه قبضه ان كان امينا والا حرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه له انه يحجر عليه حتى يقبض منه لثلا يضيعة قبل تيسر القبض منه ويحتمل خلافة وببحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير التماس نظر المصلحة او حى التمس غرماؤه وان لم ياتمس هو وعليه مع ما فيه لا يتنافيه قولهم لا يحلف

غير مفسس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان مانحن فيه امر تابع وهو يقتصر فيه مالا يقتصر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى  
(فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر يحجر به) بان زاد على ماله (حجر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) يحجر به (فلا) بحاج  
لان دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرورة له الى طلب الحجر (ويحجر) وجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذرعى وغيره الجواز  
(بطلب المفسس) او وكلية  
بعد ثبوت الدين عليه ولو  
بعلم القاضى وقضية ذلك  
توقف ثبوته على دعوى  
الغريم وهو محتمل ثم رايت  
السبكي قال صورة المسئلة  
أن يثبت الدين بدعوى  
الغرماء وإقامة البينة مثلا  
ولم يطلبوا الحجر ويطلبه هو  
اما بدون ذلك فلا يكفي طلب  
المفسس ام وهو صريح فيما  
ذكرته (في الاصح)  
لظهور غرضه فيه من وفاة  
ديونه بصرف ماله فيها (فاذا  
حجر) عليه بطلب او دونه  
(تعلق حق الغرماء بماله)  
عين او دين او مؤجلا على  
الوجه فلا يصح ابرأؤه منه  
ومنفعة ليحصل الغرض  
المقصود من الحجر فلا ينفذ  
تصرفه فيه بما يضرهم ولا  
يزاحمهم فيه دين حادث نعم  
يقدم عليهم مستاجر بمنفعة  
ما تسلمه قبل الفس و لعاقده  
حجر عليه من الخيار فسخ  
واجازة على خلاف المصاحبة  
لعدم اوضاعه تعلق حقهم  
المعقود عليه حينئذ ويؤخذ  
منه انه لا يشترط التسلم قبل  
الفس في مسئلة الاجارة بل  
يكفى سبق عقدها عليه  
وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما بحثه من جواز الحجر بالمفسس غرماء الخى وان لم يتمس هو (قوله غريم مفسس) أى دائنه كرى  
(قوله نكل) نعت لمفسس (قوله وميت) عطف على مفسس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف  
(قوله لان مانحن فيه) أى من الحجر على غريم المفسس المحجور عليه الخى بالمفسس غرمائه (قوله امر تابع)  
أى الحجر المفسس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول الماتن فاذا حجر فى النهاية  
والمغنى الا قوله على ما وقع الى الماتن (قوله لوجود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد  
نهاية وم (قوله والا يحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومغنى (قوله وجوبا) اعتمده النهاية والمغنى  
(قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو لم يعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على  
ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اعمش (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى  
نهاية ومغنى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين باذ كر (قوله فلا يكفي) أى فى جواز الحجر (قوله وهو) أى  
ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى فى توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) أى قوله نعم فى  
النهاية والمغنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطلب وليه والمسجد ولم يطلب ناظره (قوله  
عيناً) أى ولو لمغضوبه اعمش (قوله ولو وجلا) أى او على معسر اعمش (قوله ابرأؤه منه) أى ابرأ المفسس  
من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اعمش والواو فيه وفيما قبله بمعنى او (قوله ليحصل الخ) تعليل للدين  
(قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلمه) الضمير المستتر للمستاجر والبارز لما (قوله ولعاقده) الى قوله ويؤخذ  
فى النهاية والمغنى (قوله ولعاقده) قال البلقينى وتصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ  
وهو الاصح نهاية ومغنى واسئ (قوله لعاقده) يشمل الأتباع والمترى (قوله زمن الخيار) يشمل خياره  
وحده وخيارهما فليراجع ام وجزم بذلك عش وكذا الخاى عبارته قوله يتعلق حق الغرماء بماله أى  
ما لم يكن مبيعاً من الخيار له او لهما فان حق الغرماء لا يتعاقد به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصاحبة  
اه (قوله وخرج) الى الماتن الا قوله غير الفورى زاد المغنى عقبه ما نصه كما جزم به فى الروضة واصلمها فى الايمان  
ولم يقيد بفورى ولا بغيره وهو بقوى ما مر فيقدم حق الادى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين  
الله تعالى وان كان فورى كما قاله الاسنوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الحجر  
بالفورى او على منعه ايضا سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجرة  
المنادى من مال المفسس ان احتجج اليها وان لم يكن له شىء فى بيت المال اه ع شر زاد البجيرمى عن القليوبى  
يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الخا كم حجر عليه) أى بان الخا كم حجر على فلان بن فلان (قوله  
فى المعاملة) فى معنى عن (قوله وبالحجر يتمتع) دخول فى الماتن عبارة النهاية والمغنى ولو تصرف تصرفا ماليا  
مفوتافى الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع الخ اه قول المتر (لوبياع) أى واشترى بالعين نهاية ومغنى (قوله أى  
بان نفوذه) أى بان انه كان نافذا (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بأن يكون آميناً (قوله غريم مفسس) باضافة غريم (قوله التمس غرماءه) مع أنهم ليسوا غرماء المدين الذى  
راد الحجر عليه (قول المصنف والا فلا) هذا هو المعتمد (ولعاقده) يشمل البائع والمترى وقوله زمن الخيار  
يشمل خياره وخيارهما فليراجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقينى وتصح اجازته لما فعله مورثه  
مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اوضاعه) تعلق حقهم (انظره فى الخيار له  
وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقيد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كركاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفسس (وليشهد) الخا كم ندبا (على حجره) أى المفسس ويسن أن  
يامر بالنداء عليه بان الخا كم حجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر يتمتع عليه التصرف فى امواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحينئذ  
(لوبياع او وهب) او ابرأ من دين له ولو مؤجلا كما مر (واعتق) او وقف او اجر (ففى قول يوقف تصرفه) المذكور وان اثم به (فان  
فضل ذلك عن الدين) لئحو ابرأه او ارتفاع قيمة (نفذ) حالا منه أى بان نفوذه (والا) يفضل (لغا) بان الغاؤه (والا ظهر بطلانه) حالا

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم يصح (١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضى لنفقة ونفقة عونه بان

يصرفه فيها كما بحثه الا ذرى  
وتدبيره ووصيته لتعلقهما  
بما بعد الموت وكذا ايلاده  
كارجحه ابن الرفعة وخالفه  
السبكي كايلاذ الراهن  
المعسر وقرى غيره بان  
الراهن هو الذى حجر على  
نفسه بخلاف المفلس وبان  
حجر الراهن اقوى لانه يتقدم  
به على مؤن التجهيز بخلاف  
المفلس يتقدم بها على  
الغرماء ويضمن مدين مفلس  
اقبضه دينه بعد الحجر وان  
جهله او اذن له فيه حاكم  
الا ان كان مذهبه ذلك (فلو  
باع ماله) كله او بعضه  
(لغرمائه بدنيهم) او بعضه  
او لغرم بدنيه كما باصله  
وحذفه لانه معلوم ما ذكره  
بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه  
الحاكم (في الاصح) وان  
وجدت شروط البيع  
السابقة لبقاء الحجر عليه اما  
بآذنه فيصح جزما (فلو)  
تصرف في ذمته كان (باع)  
في ذمته غير سلم او (سلما  
او اشترى) او استاجر او  
اقترض شيئا (في الذمة  
فالصحيح صحته ويثبت) المبيع  
في الاولى والبدل فيما بعدها  
(في ذمته) اذ لا ضرر على  
الغرماء فيه (ويصح نكاحه)  
ورجعه (وطاؤه وخلعه)  
ان كان زواجا ولم يتقدم  
الزوجة والاجنبى بالعين  
(واقصاصة) أى طلبه  
استيفاء القصاص فيجاب  
اليه (واسقاطه) القصاص  
ويصح ان يكون من اضافة

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمهر ونولانه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه  
على من ائتمه مقصود الحجر كالفقيه نهاية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيما  
الى فيما (قوله بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحوهبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان  
يجرى هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا اه سم عبارة عنتر قضية الاستثناء اى لادفعه الحاكم للنفقة  
انه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه في نحو ثياب بدنه صحة تصرفه في ذلك اه عبارة  
الجبجرمى عن القليوبى قال الا ذرى وله التصرف في نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبى وفي الحلى والحنفى  
مثله اه (قوله وتدبيره الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله وكذا ايلاده) خلافا لنهاية والمغنى عبارة سم قال  
شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده اه قال ع وش ومع ذلك اى عدم النفوذ ويجزم الوطء عليه خوفا  
من الحيل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محله حيث لم يخف العنت وان الولد حر نسيب اه (قوله غيره) اى  
غير السبكي (قوله مدين مفلس) بالاضافة (قوله اقبضه) اى اقبض المدين المفلس (قوله مذهبه) اى الحاكم  
(ذلك) اى جواز اقباض دين المفلس له (قوله كله) الى قوله وحذفه في النهاية والمغنى قول المتن (لغرمائه) ولو  
باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهاية ومعنى قول المتن (بدنيهم او بعين) نهاية ومعنى (قوله بدنيه) اى او  
بعضه (قوله بالاولى) محل تأمل (قوله لبقاء الحجر عليه) عبارة النهاية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن  
الجائز ان يكون له غريم اخر اه (قوله اما باذنه) الى قول المتن ولو اقرى المغنى الا قوله ويصح ان يكون  
وكذا في النهاية الا قوله والالم يتقدالى المتن (قوله اما باذنه الخ) محترز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه ع ش  
(قوله فيصح الخ) قال في شرح العباب وقد راي المصاحفة في ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماردي اه سم (قوله  
فلو تصرف في ذمته الخ) محترز قوله السابق في امواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) اى لكان ان كان  
المهر معين فسد التسمية ووجب مهر المثل اه ع ش (قوله والالم يتقد) اى بان كان المفلس المختلعة زوجة  
او اجنبيا اه سم (قوله من الزوجة والاجنبى) اى المفلس اه معنى (قوله بالعين) اى بعين مال الزوجة  
او الاجنبى واما في الذمة ففيه خلاف في السلم اه معنى (قوله اى طلبه الخ) عبارة النهاية والمغنى اى استيفائه  
القصاص واذا طلبه اجيب اه وهى احسن قال ع ش قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف  
بالاقتصاص ما يشمل استيفاء نفسه من غير اذن فيه وطلب من الحاكم اه (قوله واسقاطه القصاص)  
اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله من اضافة المصدر لمفعوله) اقتصر عليه  
النهاية والمغنى ووجه ع ش بايها من الاضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول التعميم المقضى لجواز اسقاطه  
الدين وهو فاسد اه (قوله ولو بجانا) وانما لم يمتنع العفو بجانا لعدم التفويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء  
وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عفاها ناعن القصاص وجب ان يكون على مال  
لانه كالكسب الواجب عليه لكان لو عفا بجانا احتمل الصحة مع الائتم كما اقتضاه اطلاقهم اه ع ش (قوله عينا)  
اى اصاله واما الدية فبدل منه (قوله واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كاسيائى اه سم (قوله ونفقيه  
ولعانه) عبارة النهاية والمغنى ونفقيه باللعان اه (قوله واجازة وصية) اى لمورثه اى لانها تنفذ على الاصح كما

بان يصرفه فيها) اشارة الى انه يمتنع عليه التصرف فيه بنحوهبة وتصدق وهو متجه وينبغي ان  
يجرى هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا (قوله وكذا ايلاده) قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ ايلاده (قوله  
اما باذنه فيصح جزما) قال في شرح العباب وقد راي المصاحفة في ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماردي اه وما  
ذكره قد يشمل قوله او لغريم بدنيه كما باصله وفيه نظر والظاهر انه غير مراد لانه ممنوع من التخصيص وقد  
يقال لا مانع اذا اراد ان يدفع لغريمه نظيره وكانه قسم بينهم ثم راي قوله في شرح العباب لا فرق بين ان يملكه  
لهم دفعة او دفعات وان تتحدد ديونهم وان لا واما فرق الاسنوى وغيره بين ذلك فيتعين حمله كادل عليه كلامهم  
على انه من حيث الخلاف والفرض انه بغير اذن القاضى اه (قوله والالم يتقد) اى بان كان زوجة او  
اجنبيا (قوله واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله واستلحاقه) وينفق على



على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين أو نحو كتابة سبقت (قبل الحجز) وبمعاملة وإن لم يلزم إلا بعد الحجز فتعديه  
بوجود المفيد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فلا يظهر قبوله في حق الغرماء) فيأخذ (١٢٥) المقر له العين ويزاحم في الدين لأن

الضرر في حقه أكثر منه  
في حقهم فتبعد التهمة  
بالمواطاة لكن اختير  
المقابل لغلبتها الآن ولو  
طلبوا تحليفه لم يجابوا لأنه  
لو رجع لم يقبل بخلاف  
المقر له فيجب أن تحليفه  
وإن لم يكن المقر محجورا  
عليه وظاهر كلام الشيخين  
أنه لو ادعى عليه بماله لزمه  
قبل الحجز فنشكل وحلف  
المدعى زاحمهم لأن اليمين  
المردودة كالأقرار (وإن  
أسند وجوبه إلى ما بعد  
الحجز) أسنادا مقيدا  
(بمعاملة أو) أسنادا  
(مطلقا) عن التقييد بمعاملة  
أو غيرها (لم يقبل في حقهم)  
فلا يزاحمهم المقر له لتقصير  
معامله ولأن الإطلاق  
يتزل على أقل المراتب وهو  
دين المعاملة ويصح على  
بعد أن يريد أو أقر إقرارا  
مطلقا عن التقييد بما قبل  
الحجز أو بعده فانه لا يقبل  
هنا أيضا تزايلا على الأقل  
هنا أيضا وهو إسناده لما  
بعد الحجز ومحلله كما في

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غيره أن قول الماتن وجب قبل الحجز صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي  
ولو كانت العين وجبت أي ثبتت للمقر له عند المفلس بعد الحجز كان غصبها بعده ما يجزى قول الماتن (وجب)  
أي ثبت اه سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمعنى (قوله أو نحو كتابة) لعله أدخل بالنحو  
حفر بئر بتعد مثلا (قوله سبقت) (الأولى) وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله)  
وإن لم يلزم الخ) كالثمن في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول الماتن (فلا يظهر قبوله) والفرق بين  
الإنشاء والإقرار أن مقصود الحجز منع التصرف فأغنى إنشاءه والإقرار أخبارا والحجز لا يسلب العبارة عنه  
ويثبت عليه الديون بنكوله عن الحلف مع حلف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أي فيتقدم بها أو  
(قوله ويزاحم في الدين) أي فلا يتقدم به اه سم (لأن الضرر) تحليل الماتن (قوله لكن اختير المقابل الخ) عبارة  
المعنى قال الروياني في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا نأثر في المفلسين بقرون زماننا للظلمة حين يمنعوا  
أصحاب الحقوق من مطالبتهم وحبسهم وهذا في زمانه فما بالك بزماننا اه (قوله فيجب أن تحليفه) منعهم راه  
سم واستقرب ع ش كلام الشارح (قوله لتحليفه) أي المقر له أن المقر صادق في إقراره ع ش (قوله زاحمهم  
الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر (قوله إسنادا مقيدا) إلى قول الماتن وإن قال في النهاية والمعنى الإقراره ويصح إلى أو  
أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقييد (قوله ولأن الإطلاق الخ) أي في صورة الإطلاق (قوله أن  
يريد) أي المصنف بقوله أو مطلقا (قوله وهو إسناده الخ) فان كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية  
قبل وإن لم يعلم أهو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره وكونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله ومحلله)  
أي التنزيل على إسناده لما بعد الحجز كرى (قوله أن تعذرت مراجعته) كان مات أو جن أو خرس أو هجرى  
(قوله في مسألة الماتن) أي في الإطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول الماتن (قبل) أي فيزاحمهم المخني عليه  
(قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي  
أن يفهم من بطلان ثبوت الإعسار بطلان الحجز أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها  
بعد الحجز لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجز وذلك لا يمنع  
صحته الحجز كما صرح جوابه بأنه لا يقتضى انفكاكه كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان  
ثبوت الإعسار أنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الإعسار ولهم حبسه  
وملازمته إلى وفاته وإن كان الحجز باقيا لأنه لا ينفك إلا بفك القاضى اه سم ووافق ع ش والحلي (قوله  
بالنسبة لحق المقر لاحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رايت سم سبق إليه أنا فعامله بمعاملة الموسرين فقطالبة  
بوفاء بقية الديون ونحبسه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح تصرفه فيما هو محبوس لهم من  
أمواله ولا يزاحمهم المقر له وإلا فظاهر الحل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره اه  
رشيدى (قوله لاحق المقر) أي فيطلب بقدر ما أقر به اه ع ش (قوله لاحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استلحقه كإسيان (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي فيتقدم بها وقوله ويزاحم في  
الدين أي فلا يتقدم به (قوله فيجب أن تحليفه) منعهم مر (قوله لاحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة  
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي  
أن يفهم من بطلان ثبوت الإعسار بطلان الحجز أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها  
بعد الحجز لا ينافي صحته لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجز وذلك لا يمنع  
صحته الحجز كما صرح جوابه بأنه لا يقتضى انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد  
بطلان ثبوت الإعسار ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه الإعسار بعد ذلك ولهم حبسه وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه دأب ما أجره قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجز إن كان برضا مستحقه لم يقبل وإلا قبل وزاحم  
الغرماء فان قلت قوله لم يقبل ينافيه إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجز واعترف بقدرته على وفائه قبل وبطل ثبوت  
إعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لاحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه ع ش عبارة سم قوله لا لحق الغرماء صريح في عدم مزاحمة المقر له للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتامل اه (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز أن يريد القدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتامل سم على حجج وبه يعلم أنه لو قال المقر أنا قادر شرعا أتجه أنه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما ينافي حمل القدرة في كلامه على الحسية اه ع ش أى فلم حبه وملازمته الى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فمادونه شرح مراه سم قول المتن (وله أن يرد بالعيب أى والاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) أى أو بعده كما يأتي اه ع ش (قوله أو استوى الامران) خلافا للنهاية والمعنى وشرح الروض (قوله لأنه) الى قوله وايضا في النهاية والمعنى لا قوله كما يأتي الى وإنما (قوله مع أنه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله ولم يجب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله كما يأتي بقيد الخ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده إن كان فيه غبطة لأنه يكلف الكسب حينئذ وعليه فلم يرد بعد اطلاعه على العيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أولا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لأن الحاصل منه عدم الكسب فيعصى به ويسقط الخيار اه ع ش (قوله وإنما لم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف الى فاعله أى ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال ان الغبطة الخ (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله من الثلث) متعلق يجب (قوله لا جابر فيه) أى فى الامساك (قوله هنا) أى فى ترك الرد (قوله قد ينجر بالكسب) أى بخلاف الضرر اللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فخر المرض الخ) أى فائر فيما نقصه العيب وجعل ما يقابله من الثلث فالحق بالتبرعات المحضه اه ع ش (قوله أقوى) بدليل ان اذن الورثة أى قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفسد إذا انضم اليه اذن الحاكم اه نهاية (قوله فان كانت الغبطة الخ) بيان لمفهوم المنع عبارة المعنى والنهاية اما إذا كانت الغبطة فى الابقاء وهو لما فيه من تفويت المال بالاعراض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم يكن غبطة أصلا فى الرد ولا فى الابقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال ع ش قوله ولا فى الابقاء الخ أى فليس له الرد وبقي ما لوجهل الحال وفيه نظر والاقرب عدم الرد وعليه فلو ظهر له بعد ذلك الامر هل له الرد ويعذر فى التأخير ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه وقوله والاقرب الاول مخالف لما مر منه انفا ولعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أى امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) أى فى شرح فاذا حجر تعلق حق الغرماء بماله (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافها (قوله تعلقهم به) أى تعلق الغرماء بالمعقود عليه فى زمن الخيار

تثبت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة عن وفائه وفيه نظر لأن القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراف بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزمة للقدرة على البقية أيضا وإلا لم يكن قادر عليه لأنه ممنوع من تخصيصه بل يجوز أن يراد بها انه يملك مقداره فليتامل وعلى هذا فن فوائد بطلان ثبوت الاعسار مع بقاء الحجر انهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الاعسار ولهم حبه وملازمته فليتامل (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز أن يريد القدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره إنما هو بالنسبة لذلك القدر الذى اعترف بالقدرة عليه فليتامل (قوله بقية الديون) وهو ظاهر فى القدر المساوى لذلك المقر به فمادونه شرح م (قول المصنف وله أن يرد بالعيب) فان حدث عيب آخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله أو استوى الامران) الذى فى شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة لافى الرد ولا فى الابقاء وكلام الاصل فيها متدافع اه (قوله مع أنه احظ) لعل هذا فى صورة المتن

لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالعيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت الغبطة فى الرد) أو استوى الامران على ما صرح به الامام لأنه من توابع البيع السابق مع أنه أحظ له وللغرماء ولم يجب على المعتمد لأنه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لم يرد لأنه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد إمساك مريض ما اشتراه فى صحته والغبطة فى رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثلث لأنه لا جابر فيه والخلل هنا قد ينجر بالكسب وأيضا فخر المرض أقوى فان كانت الغبطة فى إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته فى زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد منلزل فضعف تعلقهم به

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير متمتع في نفسه وافهم قوله لما كان اشتراؤه لا يرد (١٢٧) ما اشتراه بعد الحجر يضمن في ذمته واعتمده ابو زرعة

لتعاقب حقهم به والرد يفوتهم عليهم بجائنا بخلاف ذلك لان رده يحصل لهم ثمنه لكن اعتمد الاسنوي وابن النقيب عدم الفرق (والاصح تعدى الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالا صطياد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد المال على الديون (والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه بالضم فدا اليه على ماله كما اقتضاه اطلاقهم وان نظر فيه الاسنوي وذلك لان مقصود الحجر وصول الحقوق الى اهلها وذلك لا يختص بالموجود نعم لو وهب له بعضه او اوصى له به وتم العقد عتق عليه ولا يرد على الممتن خلافا لمن زعمه لزو ال ملكه عنه قهر اعليه (و) الاصح (انه ليس لباثعه) اي الفلاس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتقصيره (وان جعل فله ذلك) وله ان يزاحم بضمنه لعذره (و) الاصح انه (لاذالم يمكن التعلق بها) لعلمه (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لانه دين حادث بعد الحجر برضا مستحقة فان فضل شيء عن دينهم اخذوه الا انتظر اليسار اما ما وجب لبرضا مستحقة فيزاحمهم به وفي نسخ يكن قيل وفي كل نقص اذا التقدير يمكنه او

(قوله هنا) اي فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغيبة في الرد او الامساك واستوى الامران فليراجع (قوله وافهم الخ) وقال المغني ان كلام المصنف شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمد الاسنوي الخ) وكذا اعتمده النهاية والمغني وشرح الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله وله الى الممتن (قوله بنفسه) اي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتعدى الحجر اليه اعرش (قوله وغيره الخ) اي كالا مهاب نهاية ومعنى (قوله وان زاد المال) اي بالحادث اه اسنى (قوله في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه اذ باعها والنفقة التي عينها له القاضي اذالم تصرف في مؤنته اعرش قول الممتن (ان صححناه) اي الشراء (قوله ورو) اي التصحيح الراجح (قوله كما مر) اي قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بالضم) هذا اليه على ماله (عبارة النهاية والمغني ومقتضى اطلاقه تبعا لغيره) انه لا فرق على الاول بين ان يزاد ماله مع الحادث على الديون ام لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وان نظر فيه الاسنوي هو يعلم بذلك ان قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما اقتضاه الخ مرقعه عقب قوله المار وان زاد المال على الديون (قوله وذلك) اي التعدى الى ما حدث بعد الحجر (قوله لو وهب) اي او اصدق المحجورة بالفلس اباها اها سنى زاد النهاية او ورثته اهاى فيعتق عليها عرش (قوله او اوصى) ينبغى او اشتراه في ذمته اهمم (قوله لزو ال ملكه الخ) عبارة المغني لان ملكه لم يستقر عليه حتى يقال لم يحجر عليه فيه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله ان يزاحمهم الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا للنهاية رسم عبارة قوله له ان يزاحمهم الخ كذا في المنهج فقال ولباثع جعل انه يزاحم اه وفي العباب خلافا فقال ان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذالم يمكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه وعبارة النهاية في شرح وان اذالم يمكن الخ وكلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال او جاهلا واجاز وهو كذلك فقد قال القمولى في جواهره فان قلنا لا خيار له او له الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان اصحهما الا هو عبارة العباب ولباثعه الخيار ان جعل فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اه فثبت انه لا يضارب بحال بل يرجع في العين ان جعل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال عرش قوله مر فان علم او اجاز اي بعد العقد والعلم بالفلاس المشتري اه (قوله اما ما وجب الخ) عبارة المغني والنهاية اما الاتلاف وارش الجناية فيزاحم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كان دما ما آجره المفلس وقبض اجرته وتلفها يضارب به مستحقة سواء احدث قبل القسمة ام لا اه (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اه (قوله في يمكن الخ) اي لتزيله منزلة

اللازم وكذا في يكن لجعلها تامة بمعنى يوجد اه عرش

(فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه واجارة ام ولده وكيفية اداء الشهادة عليه قول الممتن (بيادر القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مر فمما سبق حجب القاضي دوز غير دخلا فله لان الحجر يستدعى قسمة المال على جميع الغرماء فمن الجائز ان تم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم اه عرش (قوله ندبا) اي ما لم تدع الضرورة ولو من بعضهم للبيع والافتجاب المبادرة كما وخذ بالاولى من

(قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض وكلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو اولى من كلام اصله لقصوره على الاول اه (قوله او اوصى له) ينبغى او اشتراه في ذمته (قوله وله ان يزاحمهم بضمنه لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولباثع جعل ان يزاحم اه وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه اه وقول المنهاج اذالم يكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له اه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (بيادر) ندبا

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اى او نائبه اه نهاية (قوله اى قاضى) إلى قوله ويجب فى المغنى ركذا فى النهاية إلا فى قوله او بتمليكك الى التضرر الخ قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدرام قلوبى اه بجيرمى (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح فى انه لا يبيع إلا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يجبر عليه إلا إذا زاد دينه على ماله إلا ان يجاب بأنه قد يبرئ بعض الغرماء او يحدث له مثال بعد بارث ونحوه ع ش اه بجيرمى (قوله او بتمليكك الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد جزءا معيناً من مال المفلس نسبتاً الى كنهه كنسبة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء إن استوت الديون فى الصفة وإلا بطل لانه يصير كالباع عبيد جمع بضمن واحد وهو باطل وفى ع فيما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اى بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل للمتن (قوله لا يفرط الخ) اى لا يبالغ فى الاستعجال اى لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من يحس الثمن) اى نفسه اه كرى (قوله او فواته) اى بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) اى القاضي (قوله او ما ذونه) يشمل المفلس ويأتى ما يصرح به اه سم ولعله اراد بذلك ما يأتى فى شرح وليع بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيئته بملكه على ما مر اه ولا يخفى انه ليس ظاهر فى الشمول فضلاً عن الصراحة بل هو كالصريح فى عدم الشمول ويأتى آ نفاعن المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من قلم الناسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى يثبت عنده الخ) على هذا هل يتوقف سماعه على دعوى ام لا اه ع اقول الاقرب الثانى لان المدار على ما يفيد الظن للقاضى غير مستند فيه الى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح فى التنبيه الآتى قبيل قول المصنف ثم إن كان الدين الخ الاول (قوله كما اعتمده ابن الرفعة) وهو اظهر اهمغنى (قوله منه) اى من القاضي (قوله ولا تسكنى اليد الخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله لان تصرفه حكم) وسيأتى فى الفرائض ما فيه اه مائة عبارة البجيرمى وبيع الحاكم ليس حكماً على المعتمد قلوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكماً وإنما هو نية اقتضتها الولاية حلى اه (قوله حمل هذا) اى القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجيح السبكى) اى وحمل ترجيحه و (قوله الا اكتفاء) مفعول التجميع (قوله على ما إذا الخ) عبارة النهاية ورجح السبكى تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الا اكتفاء باليد ونقله عن العبادى وذكر الاذرى ان ابن الصلاح ابقى بما وافقه والاجماع الفعلى عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا اكتفاء باليد ظاهره وإن لم ينضم اليها تصرفه لكنه قال حجج الا اكتفاء باليد محمول على ما إذا الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لان الحجز عليه وظهوره مع عدم المنازعة فى شى مما يبيده مشعر بان ما فيه ملكه اه (قوله بيد المرتن او الوارث) قضية التعليل الآتى انهما جرد مثال فثلها من نحو الوديع والغاصب فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما وجه زيادة الحيازة الموهوم ان ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله بشرطها المذكور) اى بقوله إذا انضم اليها تصرف الخ (قوله فى غير هذا المحل) اى فى كل مديون تمتنع وإذا قيل بعدم الا اكتفاء باليد قال ابن الرفعة فيتمجه ان يتعين الحبس إلى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه معنى عبارة النهاية وما ثبت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتى نظيره فى تمتنع عن اداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه به صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه او من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولا يته اه قال ع ش قوله فى تمتنع اى ولو مرة واحدة وقوله ان كان اى المال بمحل ولا يته قضية انه لا يبيعه اذا كان فى غير

المفلس اذا لولا لاية على ماله ولو بغير بلده له تبعا للمفلس (بعد الحجر) عل المفلس (بيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اى ثمن المبيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتمليكك لهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم بتأخير الحق لكن لا يفرط فى الاستعجال خشية من يحس الثمن ويجب كما يأتى البدار لبيع ما يخشى فساد او فواته بالتأخير ولا يتولى بنفسه او ما ذونه بيع شى له حتى يثبت عنده كما اعتمده ابن الرفعة وغيره ولو بعليه انه ملكه ويؤيده قولهم لو طالب شركاء منه قسمة ما بايدهم لم يقسمه بينهم حتى يثبت عنده انه ملكهم ولا تسكنى اليد لان تصرفه حكم اى فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حمل هذا على بدجردة وترجيح السبكى كابن الصلاح الا اكتفاء باليد على ما اذا انضم اليها تصرف طال مدتة وخلع عن منازع ولو كانت العين بيد المرتن او الوارث كفى اقراره بانه له اى لان قول ذى اليد حجة فى

الملك كما صرحوا به وبشرط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة او الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي فى غير هذا المحل

(قوله او ما ذونه) يشمل المفلس ويأتى ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتن او الوارث الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام فى الفصل الثانى عشر واما ثبوت الملك والحيازة فشرط لكن يكفى ثبوت احدهما على الاصح فلا يبيع القاضي الرهن او التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد المرتن او الوارث كفى اقراره بذلك قاله ابن ابي الدم اه وعبارة الغزى فى الباب السابع من ادب القضاء مانصه فقال ابن ابي الدم اذا طلب من الحاكم بيع رهون نظرفيه فان كان فى يده مرتن واعترف بانه ملك

أيضا و مرأن غير المفلس لا يتعين فيه تولى الحالك للبيع بل لبيعه وإجباره عليه ولو عين المدعى أحدهما لم يتعين على الآخر وجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (٢٩) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقر ومرتهن فيقدم بالمرهون ويجنى عليه فيقدم بارش الجناية من رقبة العبد الجاني وألحقهما الزركشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضى الأحرار ومستحق حق فوري كزكاة فيقدم عليهم كبعد الموت ويؤخذ منه أن جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة على ذوى الديون المرسلات في الذمة تقدم هنا على الغرماء (وبقدم) في البيع (ما) يسرع ثم ما (بخاف فساد) كهريسة وفاكة ثم ما تعلق بعينه حق كمرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لأنه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لأنه يخشى ضياعه (ثم العقار) بفتح غينه ويجوز ضمها مقدما البناء على الأرض واطلق في الأنوار ندب هذا الترتيب والأوجه وفاقا للأذرع أنه في غير ما يسرع فساده وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار للخوف عليه من ظالم (ولبيع) بالبناء للمفعول أو الفاعل ندبا (بحضرة) بثلاث الحاء (المفلس) أو وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضي بلد المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو بغير بلده له خلافه لتسويته بين المفلس والممتنع إلا أن يحمل ما سبق على أن المراد أن قاضي بلد المفلس له الولاية على ماله وإن كان ببلد آخر والطريق في بيعه أن يرسل إلى قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله ومخال) أى فى الرهن اه كرى (قوله أن غير المفلس) إلى قوله والحق به مافى النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) أى للحاكم اه كرى (قوله وإجباره عليه) أى إذا كراه القاضى الممتنع مع تعزيره بحبس أو غيره على بيع ما بى بالدين من ماله لا على بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سواء زاد على الدين أم لا رشيدى (قوله أحدهما) أى يبيع القاضى وإجباره نهاية ومغنى (قوله مكاتب حجر عليه) وصورة الحجر على المكاتب أن يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد ليتعدى الحجر اليهما تبعاه ع ش (قوله وجناية) عطف على المعاملة (قوله ونجوم) على الدين (قوله) ومرتهن ويجنى عليه ومستحق حق فوري) عطف على مكاتب اه كرى (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى أن للقصار والخياط حبس الثوب حتى يقبض أجرته فيقدم باجرته من ذلك الثوب على الغرماء اه كرى (قوله ومستحق حق الخ) هل هذا على إطلاقه أو مبنى على مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفوري مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد اخذنا من التعليل الاين (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله كبعد الموت (قوله ما يسرع الخ) عبارة النهاية ويقدم حتما ما يخاف فساداه وبقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لثلا يضيع ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال ع ش قوله والجاني الوافيه بمعنى ثم كما يفهم من كلامه مر بعد وفى بعض الهوامش لابن حجج تقديم الجاني على المرهون وهو الموافق لما فى المطالب اه (قوله كهريسة وفاكة) الأول مثال الأول والثاني للثاني (قوله ثم ما تعلق بعينه الخ) إلى قول المتن وليبيع فى النهاية لإقوله ندبا وكذا فى المغنى لإقوله بفتح عينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغى أن مثله المعلق عتقه بصفة اه ع ش (قوله ندبا) وفى الجبر مى عن الحاي وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه ع ش (قوله وذلك) أى تقديم الحيوان على ما بعده (قوله ضياعه) أى بسرقة ونحوها وبقدم الملبوس على النحاس ونحوه قاله الماوردى مغنى ونهاية (قوله فى غير ما يسرع فساداه وغير الحيوان) أى وغير ما بينهما ما يخاف فساداه ثم ما تعلق بعينه حق كما صرح به المغنى (قوله وفيهما) أى وفيما بينهما كما مر (قوله من ظالم) ونحوه فالأحسن تفويض الأمر إلى اجتهاد الحاكم ويحمل كلامهم على الغائب وعليه بذل الوسع فيما يراه إلا صلح نهاية ومغنى قال ع ش قوله فيحمل كلامهم أى فى الترتيب المذكور فى كلام المصنف اه (قوله ندبا) إلى قول المتن بضمن مثله فى النهاية والمغنى (قوله) بثلاث الحاء والفتح أفصح نهاية ومغنى (قوله لأنه أننى للثمة) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغ) أى من صفة مطلوبة لتسكثيره الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب ليا من الرد نهاية ومغنى (قوله وهم قد يزدون) الأولى كفى النهاية والمغنى ولأن الغرماء قد يزدون الخ (قوله توليه)

الراهن وأن يده على إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم ذلك من غير تكليف المرتهن لإثبات ملكية الراهن قطعا لأن اليد دليل الملك ظاهر إلى أن قال فإن كان الراهن فى يد المرتهن كنى إقراره أو فى يد الورثة جاء ما تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتهن لإثبات ملكية الراهن يفهم أنه يكلف لإثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب فى باب الرهن فإن لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بالرهن من البيع لدينه وكألو أثبت المرتهن أو وارثه بذلك فى غيبة الراهن اه نعم اعتبار إثبات ملك الراهن ينبغى أن يشمل إثباته باعتراف المرتهن فلا يخالف ما هنا مذكروه الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لأن اليد دليل الملك ظاهرا يحتمل أن يريد بالراهن بمقتضى إقرار المرتهن ثم بحثت

أى المفسر (قوله عن بينة بملكه) أى لوباعه الحاكم و (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أى فى اول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا ايضا) أى وبيع ندى بالخ ويشهر بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كما لو استدعى الخ) قضية صديقه جواز الاستدعاء حيث و ظاهر المعنى و صريح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة و رأى استدعاء اهله او ظن الزيادة فى غير سوقه فعل أى وجوبا كما هو ظاهر اه وفى الاول مثلها لا قوله م رأى وجوب بالخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض الخ) يظهر ان منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى للمفسر أو للغرماء كرواج النقد الذى يباع به فيه اه ع ش قول الماتن (بشمن مثله) أى فاكثر نهاية ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة الى قوله وما يأتى فى النهاية والمعنى لا قوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد نهاية ومعنى وسم (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفاتت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش سئل م عن ذلك فقال الى المنع و فرق بينه وبينهما بأنه لم يفت فيهما إلا صفة والفاتت هنا جزئية فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه و عبارة شيخنا الزيادة قوله نعم الخ وكذا الورضوا بدون ثمن المثل مع القاضى قياسا على ما قبله انتهى والاقرب الاول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمرء جل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضى إنما يتصرف بها وفى سم على حج ما يوافقه اعتراضا على حج وعليه أى قول حج فلو تبين له غريم فهل ثبت بطلان البيع ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهاية ومعنى (قوله لا احتمال غريم آخر) أى بطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليله و (قوله بان الخ) متعلق ببينة (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم ولا إذا تطافعا و البيع من غير تعيين ثم باعوا الا أنفسهم من غير مراعاة ثانيا وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى فباطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم الخ امتناع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذا بما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلا ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة والذى هنا نظير هذا الى ان قال فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد وهو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان تولاه المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمعنى لا قوله أى الى بالثمن وقوله وهذا الخلاف الى وأجيب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله ز من الخيار) أى خيار المجلس او الشرط (قوله فكما ر فى عدل الرهن) أى من انه يجب الفسخ ولا انفسخ بنفسه كرى ونهاية ومعنى قال

وليستغنى عن بينة بملكه على مامر وندبا ايضا على شىء فى سوقه وقت قيامه لان طالبه فيه أكثر فان بيع فى غيره بشمن مثله جاز كما لو استدعى أهل السوق اليه لمصلحة كتوفر مؤنة الحمل نعم لو تعلق بالسوق غرض ظاهر وجب وانما يجوز بيع مال المفسر (بشمن مثله حالا من نقد البلد) أى محل البيع لانه المصلحة ومن ثم لوراها الحاكم فى البيع بمثل حقهم جاز مامر رضى المفسر والغرماء بمؤجل أو غير نقد البلد جاز على ما قاله المتولى ومثلها الغبن الفاحش ونظر فيه السبكي لا احتمال غريم آخر ويرده أن الاصل عدمه وما يأتى عدم احتياجهم لبينة بأن لا غريم غيرهم قيل ولو قلنا بما قاله المتولى لا يجوز للحاكم أن يوافقهم على ذلك أخذا بما يأتى فى فرض مهر المثل للمفوضة ولو ظهر راغب هنا زمن الخيار فكما مر فى عدل الرهن ولو تعذر مشتر

بجميع ذلك مع م فوافق عليه (قوله عن بينة بملكه) أى لوباعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفاتت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته أعم من منعه فالرد الاتى عن شرح العباب فيه نظر فليتأمل (قوله للمفوضة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثم ان الحاكم لا يفرض مؤجلا ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة به والذى هنا نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر يبيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما إذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك او ما ذونه فانه إذا تولاه لم يجز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد وهو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وإن

بدينك وجب الصبر بلا خلاف كما اقي به المصنف واعترض بقول ابن ابي الدم ببيع المرهون أى ولو شرعا كتركة المدين بالثمن الذى دفع فيه بعد النداء والاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف للتأخير المبرر المرتن بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها ما تنتهى اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتوالية في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) الاظهر فواضح لان الذى دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحه صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه او مختلفة باختلاف ميل الطباع اه واجيب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بان هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجهه استوائهما وحمل افتاء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء ووجبت الزيادة وكلام ابن ابي الدم على ما اذا دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الا لان هذا هو ثمن مثله اذ الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا ان المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت ارادة البيع لا مطلقا ويجرى ذلك في بيع مال ممتنع ويتم وغائب لوفاء ماعليه نعم الاوجه في قن كافر أسلم أنه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لان دفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولان الحق فيه لله تعالى فسومح بالتأخير وهنا الحق للادى الطالب لحقه وأقضى السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بدينك) أى بضمن المثل ونقد البلد سم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أى الى ان يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قد يؤدى الى ضرر بالمالك اطول مدة الانتظار لمن يرغب فيه لا نأقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بضمن المثل وفقد نادر فلا نأظر اليه اه عش (قوله واعترض) أى افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمنه بلا خلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على ان القيمة وصف الخ) انما بناء على هذا لانه هو الذى يستغرب الحكم عليه اما بناؤه على انها ما تنتهى اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا الخ اه رشيدى (قوله وهذا الخلاف) أى الخلاف فى تفسير القيمة (قوله انتهى) أى قول ابن ابي الدم (قوله واجيب بان الراهن الخ) اقره النهاية والمغنى قال عش والرشيدى فرقه مر بينهما يقتضى اعتماد ما نقله عن ابن ابي الدم أى من وجوب الصبر فى الرهن الشرعى دون الجعلى فليراجع واعتمد حجج التسوية بينهما فى وجوب الصبر الى وجود رغب ثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله فى وجوب الصبر الخ أى اذا لم يدفع فيه شىء او دفع فيه شىء بعد النداء والاشهار ووجبت الزيادة بلا تأخير عرفا والافيا انتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله فى غالب الاوقات خلافا لما يوهمه قوله بضمن المثل (قوله وحمل الخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن ابي الدم) عطف على الافتاء (قوله ان القيمة الخ) بيان للاظهر و (قوله ان المعتبر الخ) خبر اذ الظاهر (قوله ويجرى ذلك) أى جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أى على من ذكر من الممتنع عن الاداء واليتم والغائب (قوله فى قن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) أى القن (قوله لا ندفاع الضرر) أى حقارة الاسلام (قوله بالحيلولة الخ) أى بتسليم العبد لمسلم (قوله وافق السبكي الخ) عطف على قوله ويجرى ذلك الخ وتأييده (قوله من استوائهما) أى المرهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أى السابق بقوله واجيب الخ (قوله فيه) أى فى البيع لوفاء الدين والجار متعلق بجري (قوله وفى بيع الخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله الخ) انظر مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اهمم وقد يجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان الخ وقد يقال وفيه وقفه بل يجب على القاضى الاقراض والارتها لان يقال هو موصور بما اذا تندر عليه ذلك اخذ من قوله للضرر الخ أو انه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والخص لا ينافيه لان الثمن قد يكون غالبا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثانى هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط فى ذلك

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما انفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت ينافى هذا التفصيل ما حكاه الرافعى فى الوكالة ان الحاكم لورأى المصلحة فى البيع بمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا رأى المصلحة فى ذلك ليفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومير المثل قلت نعم وهو الذى يدل على كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق بعيد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما يأتى ثم انتهى ما فى شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله الخ ذلك ان تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بدينك) قد يسبق الى الفهم ان المشار اليه ما فى قول المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة امور وصيغة الاشارة للتثنية وعبارة فى شرح العباب قال فى الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجبر على البيع بدونه فصاعدا بل يصبر حتى يوجد اه وجزم به النووى فى فتاويه والرافعى فى بحث بيع قن اسلم على سيده الكافر وعبارة العزى فان لم يوجد من يشتريه بضمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بلا خلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكل بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظر مع قوله السابق لان

مال يتم لنفقتة بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضرورته ثم رأيت شيخنا اعتمد ما ذكرته من استوائهما فقال بعد ان نقل عن العزى اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفى بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكر اى بما ينتهى اليه ثمنه فى النداء وان كان دون ثمن مثله دفعا للضرر فى الجميع واشترط فى ذلك ان لا يوجد للمدين نقد او مال اخر رائج يقضى منه

والإتدین ومن ثم لم یبع عقار غائب مدین له فوض أو حیوان أو عرض بل یقضی من النض فالحیوان فالعرض فالعقار و مران الدین لا ینزع الارث  
فن ثم اشترط فی بیع الحاکم المرهون علی المیت عرضه علی الورثة أو أریائهم وتخییرهم بعد انتہای قیمته إلی من معلوم اما بالاشہار والنداء علیہ  
وعرضه علی ذوی الرغبات الا یام المتوالیة (۱۳۲) واما بتقویم عدلین خیرین بین الوفاء من ملهم و بیعه بما انتہی الیه (تنبیه) استشكل

السبکی تصور ثبوت القيمة قبل البيع بأنه لا بد من تقدم دعوى على الشهادة بها لانه حق آدمى وكيف يدعى بها ولا الزام فيها واجيب بانها إن كانت مفسومة ادعى مالكمها قيمتها بالحيلولة وإلا نذر شخص التصديق على معين بقدر عشر قيمة هذه مثلا فیدعى علی الناذر بدرهم مثلا بحکم انه نذر عشر قيمتها وأنه لزمه له النذر فينكر فيقيم البينة (ثم ان كان الدين غير جنس النقد) الذى يبع به (ولم يرض الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له جنس حقه وجوباً لانه واجبه والمراد بالجنس هنا يشمل النوع بل والصفة كما هو ظاهر (وإن رضى) بغير جنس حقه وهو مستقل أو ولي والمصلحة للولى فى التعويض كما هو ظاهر (جاز صرف النقد اليه إلا فى) نحو (السلم) والمبيع والمنفعة فى الذمة لا تمتنع الاعتياض عنها كما مر وفى جواز الاعتياض عن نجوم الكتابة تناقض باقى فى الشفعة إن شاء الله تعالى (ولا يسلم) الحاکم أو نائبه (مبيعاً قبل قبض ثمنه) والا أنهم وضمن وقيد السبکی بما إذا لم يكن باجتهاد أو

أى فى بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء منه (قوله رسر) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فن ثم) أى من أجل عدم المانع وفى جمعه بين الفاء ومن ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أريائهم) أى أو وكلائهم (قوله وتخييرهم) عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخييرهم (قوله تصور ثبوت القيمة) أى اللازم للتخيير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه) أى ثبوت القيمة (قوله ولا إلزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة (قوله بانها) أى العين المراد بيعها الوفاء ما على نحو الممتنع واليتيم والغائب (قوله وإلا) أى وإن لم تكن مفسومة (قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المرهونة ونحوها (قوله فیدعى) أى المنذر رله المعين (قوله بحكم انه نذر عشر قيمتها) أى وإن قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله فينكر) أى النذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى إلا قوله بل إلى المتن (قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله النحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المغنى والذمة كبيع فى الذمة وكمنفعة واجبة فى إجارة الذمة اه (قوله كما مر) أى فى البيع والسلم اه (قوله وفى جواز الاعتياض الخ) عبارة المغنى والذمة وأورد ابن النقيب على المصنف بحوم الكتابة فليس للسيد الاعتياض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي لأن النجوم لا يجر لاجلها فليست مرادة هنا اه قول المصنف (ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فعدمه لا يجوز البيع مؤجل وان حل قبل أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه سم (قوله والحاکم) إلى قوله ويرد فى المغنى إلا قوله وعليه يحمل إلى وذلك وإلى قوله على أن تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اه سم وعش ويجزى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وإن حضر له المشتري ضامناً أو رهناً اه عش (قوله وإلا) أى إن سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم حاكماً كان أو ماذونه اه عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع لا بالثمن الذى باع به مغنى ونهاية ويغنى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقيدته) أى الإلزام والضمان (قوله وعليه) أى على التقييد (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن (قوله فيجبر ان) أى البائع والمشتري وهو ظاهر أن كان البائع المفلس باذن القاضى أو مالو كان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب إحضاره عليه ثم بامر المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع وأخذ منه الثمن اه عش (قوله واستثنى الأذرعى) أى من إطلاق المصنف اه مغنى (قوله ونازعه الزركشى الخ) أقره المغنى (قوله ان كان) أى الثمن (من جنس دينه تقاصاً) كيف يحكم بالنقص مع احتمال تلف الباقي قبل وصوله إلى مستحقه (قوله وإلا لورضى الخ) فيه نظر ما مر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتياض وإنه هوهم حصول الاعتياض بمجرد رضاه وإنه لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فكل كلام الأذرعى باطلاً فاقعد وأحوط ثم رابت الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بأنه لا يمكن هنا تقاص ولا اعتياض لما يلزم عليه من تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاص ولا اعتياض لما يترتب عليه من المحذور المذكور انتهى اه بصرى (قوله وإلا) أى وإن لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذاه ثمن مثله (قوله كما مر) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض فعلم انه لا يجوز البيع مؤجل وان حل أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اه (قوله الحاکم أو نائبه) أخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع أنه يغنى أنه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسيأتى عن شرح

تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقين مرة بعدم ضمان أمين الحاکم وأخرى بضمانه وذلك لأنه متصرف لغيره فيحتاط أى كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أولاً ما لم يكن نائباً لغيره فيجبر ان على الأوجه واستثنى الأذرعى مالو باع الغريم يحصل له مثل ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاءه فى ذمته لا أخذه وإعادته اليه ونازعه الزركشى بأنه إن كان من جنس دينه تقاصاً وإلا ورضى وحصل



الاعتياض لم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بأن الاحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاص ولا اعتياض فصح الاستثناء على ان تغييره بالمبيع وهم والموافق لما تقرره قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز لغريم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى عليه كما يعلم مما ياتي في الدعوى (مما قبضه قسمه) ندباً ان لم يطلبوا والا فوجوباً (بين الغرماء) نسبة ديونهم مسارة للبراءة (الا أن يعسر) قسمه (أقلته) وكثرة الديون (فيؤخر ليجمع) وان ان الغرماء وفاقاهما وان اختلفا فلما المشقة كما لو ظهرت المصاحبة في التأخير ويقرضه أي ندباً لا وجوباً فيما يظهر لموسر أمين غير مما طل وجده وقدر قضاء الغرماء ولا يجب هنا من لان الحظ للمفلس بخلافه في مال المحجور الا في والا اودعه امينا برضونه لان ببقائه بيده تهمة ما وبحث الاذرعى ان ابقاء بدمه مشتراً أمين موسر اولى من اخذه منه واقراضه لمثله وعليه فهدم مستثناة من الماتن ايضاً (ولا يكلفون) عند القسمة (بينة) عبر بها للغالب والمراد عدم تكليفهم الاثبات (بان لا غريم غيرهم) لان الحجر يشترط لو كان لظهور وانما كاف الوثنية ان لا وارث غيرهم لانهم مضط من الغرماء غالباً ولتيقن استحقاق الغريم لما يخصه في الذمة بفرض ظهور مشارك مع امكان ابرائه ولا كذلك الوارث (فلو قسم

أي بغير جنسه (قوله ويرد) أي نزاع الزركشي (قوله وان لم يحصل) يقتضي البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هناك نفعاً من التقاص والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح العباب سم على حج اه بصري وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل يجعل تنوين قبض عوضاً عن المضاف اليه وجعل المبيع معمولاً للتسليم (قوله لما تقرر) أي في الماتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به انظره خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) أي لذاته (قوله على مدينه) أي مدين من ذكر من المفلس والميت قول الماتن (قسمه) أي على التدرج نهاية ومغنى قول الماتن (ليجمع) أي ما تسلم قسمته نهاية ومغنى (قوله وان ابى الغرماء وفاقاهما الخ) عبارة للمغنى والنهاية قال الشيخان فان طالب الغرماء القسمة في النهاية اطلاق القول بانه يجهلهم والظاهر خلافه والوجه كما قال شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت مصالحة في التأخير وما في النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحداً سلمه اليه او لا فاولاً لان اعطاء المستحق اولى من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المدين غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاء وهو بالنسبة لصحة التصرف أما بالنسبة للجواز فينبغي كما قاله السبكي أنهم اذا استووا وطالبوا وحققهم على الفور ان يجب التسوية اه قال عش قوله مر وطالبوا أي وان ترتبوا في الطالب وتأخر الدفع عن مطالبة الجمع وقوله مر وحققهم أي والحال وقوله مر ان يجب التسوية مع ذلك لو فاضل نفذ فعله لبقا الحق في ذمته وعدم تعلقه بعين ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو تفرعاً على الماتن كافي النهاية (قوله ويقرضه) الى قوله ويبحث في النهاية والى الماتن في المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للمقرض) عبارة النهاية لانه لا حاجة به أي بالموسر المذكور اليه أي القرض وانما قبله لمصاحبة المفلس وفي تكليفه الرهن سد لها وبه فارق اعتباره أي الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن ولو اختلف الغرماء فيمن يقرضه او يودع عنده او عينوا غير ثقة فنراه القاضى من العدول اولى فان تلف عند المودع من غير تقصير فنضمن المفلس اه مغنى وقوله ولو اختلف الخ في النهاية مثله قال عش قوله من العدول أي ولو من الغرماء اه (قوله من الماتن) أي قوله ولا يسلم مبيعاً الخ اه سم (قوله ايضاً) أي مثل بحثه السابق في شرح ولا يسلم مبيعاً الخ (قوله الاثبات) أي ولو يعلم حاكم نهاية ومغنى قال عش وقياس ما ياتي للشارح مر في الشهادة بالا عسار انه لا يكفي هنا رجل ويمن ولا رجل وامراتان ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بان التعبير بالا اثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهدين اخبار القاضى اه (قوله لان الحجر) الى قوله والحق في النهاية والمغنى (قوله لانهم مضط من الغرماء الخ) أي وهذه شهادة يعسر مدركا ولا يلزم من اعتبار ما في الاضبط اعتبار ما في غير نهاية ومغنى (قوله ولتيقن) عبارة للمغنى والنهاية قال في الروضة ولان الغريم الموجود ديقنا استحقاقه لما يخصه وشككتنا في راحته وهو بتقدير وجوده لا يخرج عن استحقاقه في الذمة ولا نتجهم زاحمة الغريم فانه لو أروا أو عرض أخذوا الآخر الجميع والوارث بخلافه في جمع ذلك اه قول الماتن (فظهر غريم) يجب ادخاله في القسمة أي انكشف امره نهاية ومغنى قال عش قوله فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله أي بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تنقض القسمة) كان الاولى تقديمه على التعليل كافي النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل

العباب ادخاله في غائبه (قوله ويرد) في شرح العباب ولك رده بانه لا يمكن تقاص ولا اعتياض لما يلزم عابه من تقدمه على بقية الغرماء بوقائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ألا يفرض هنا تقاص ولا اعتياض لما يترتب عليه من المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضي البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هناك نفعاً من التقاص والاعتياض ثم رايت ما مر عن شرح العباب (قوله من الماتن ايضاً) أي قوله ولا يسلم مبيعاً الخ

فظهر غريم شارك بالخصصة لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل عشرة فظهر غريم بمائة رجوع على كل بئس ما اخذه فان كان احدهما اتاف ما اخذه وهو عسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فاذا أسير المثلث أخذ منه ثلث ما أخذه واقتسمناه نصفين والحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقدا عسر بعضهم فيجعل مامع الموسرين كانه كلما فياخذ الدائن كل دينه ثم اذا أسير المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم اتحد حكمه في الباين فكذا اذا ظهر اه وواضح (١٣٤) انها لو قسمت بين غرماء فظهر غريم فكما هنا ايضا ولو قبض الحاكم حصه غائب

فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء بشئ ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض وبه فارق ما لو اخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعدر ردما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقى منها كما لو غصب او سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من اقبضه طريقا في الضمان الا ان يكون حاكما او ماذونه (وقيل تنقض القسمة) كما لو قسمت التركة فظهر وارث وردوه بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشاركة وخرج بظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سبيه كالوا نهدم ما اجره بعد القسمة وكما في قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف) قبل الحجر او بعده (فهر) اي مثله في المثلث وقيمه في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرماء بلا نقض للقسمة وذلك لثبوته قبل الحجر اما غير

للفلس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما اخذه الا ولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادثا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم سبيه فكما لقديم مغنى ونهاية وقوله لمافي المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما اخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما اخذه كانه كل المال اه (قوله فياخذ الخ) اي بمامع الموسرين (قوله يرجع) بينا المفعول (قوله عليه) اي المعسر نائب فاعله (قوله قال) اي ابو زرعة (قوله في الباين) اي في المالحق به وهو مال المفاص والمالحق وهو التركة (قوله واضح انها) اي التركة (قوله فكما هنا) اي في مال المفاص (قوله ايضا) اي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف فان امكنت مراجعته وجب الارسال اليه وان لم يكن مراجعته ولا حضوره رجع في قدره الى المفاص فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تلف في يد الحاكم ما افرز للغائب بعد اخذ الحاضر حصته او افرزا فغن الفاضل ان الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرماء) اي ولا على المفاص اخذ من التعايل اه ع شر (قوله وبه فارق الخ) اي يكون الحاكم نائبا عن الغائب في القبض فارق الخ (قوله حقه) اي بيت المال اه ع شر (قوله عاصب) بالهير المهمة وهو الذي يرث جميع المال والفاضل عن اصحاب الفروض كباقي (قوله فيحسب) اي ما وصل لبيت المال اه كروى (قوله عدم ولاية الناظر) اي على من قبضه بخلاف الحاكم في مسئلة الغائب اه سيد عمر (قوله من قبضه) اي اقبض ناظر بيت المال حقه (قوله الا ان يكون الخ) اي من قبضه للناظر حاكما او ماذونا ولا يكون طريقا فيه اه كروى (قوله وروى) اي حقه اي وصوله (قوله وخرج) الى التنبيه في المغنى والنهاية (قوله كالوا نهدم ما اجره الخ) اي والاجرة المقبوضة تالفة قبل القسمة (قوله اي مثله) اي مثل الثمن والحاصل ان في كلام المصنف واخذت من الاولى ان قوله فكدين الخ تقديره ظاهر افاك من المذكور كدين الخ مع ان الفرض ان الثمن تالف فاشار اشارح الى الجواب عنه بقوله المذكور اي مثله الخ اي فهو على حذف مضاف اي قبله الشامل للمثل والقيمة وما واخذة الثانية في التنبيه في قول المصنف فكدين مع انه دين ظهر حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين اصحهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرماء) اي في الاصل لا في الزوائد المنفصلة اما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه ع شر وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز الغرماء بالزوائد دون المشتري مع تبين ان الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) اي على الراجع (قوله وذلك) اي قول المصنف فكدين ظهر (قوله ما تقرر في حله) اي بقوله من غير هذا الوجه وان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقرر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الاولى ان يقدمه على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) اي المحكى في المتن بقل (قوله ايضا) اي كالثاني (قوله وهو في هذا كالاول) اي الضعيف المحكى هنا بقل بقول في مسئلة الفسخ كما يقول الاول فيهما من انه يرفع العقد من حينه لان الاول اي عدم نقض القسمة فما ذكر هو مرجح الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكر فقوله الاتي كل محتمل اي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقل (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قائلان بالفسخ برفع العقد من اصله لكنه لم يبين ما وجه الاقرب على الضعيف اه سيد عمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لا سيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) اي الاسترداد (قوله

(قوله قبل لامعنى الكاف) ان اراد المعترض بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقرر

التالف لم يردده قيل لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقرر في حله فتأمل (تنبيه) هل المراد بنقضها على الثاني ارتفاعها من اصلها بناء على الضعيف ايضا ان الفسخ يرفع العقد من اصله او هو في هذا كالاول وانما يختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لا قبله فعلى الثاني يجب وعلى الاول لا كل محتمل وعلى الاول الاقرب لئلا يكون المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

اعيان التركة ان راه خصات منه زوائد بعد القبض فالظاهر انها ترد في ملكها المفلس (١٣٥) ثم تقسم (ولو ان استحق شيء باعه الحاكم)

اعيان التركة) كان الاولى اعيان مال المفلس عبارة البصري قوله كان ملكهم اعيان التركة فيه ان اموال المفلس تسمى تركة اه (قوله ان راه) أي لان رأى القاضي تملكهم لها (قوله منه زوائد) أي من الحيوان المقبوض زوائد منفصلة (قوله انها ترد داخل) أي الحيوان وزوائد عن الغرماء أي ان وجدت والا فبدلها قول المتن (بأعه الحاكم) بخلاف مالو بأعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً ظهر فيبقى فيه مأمراً نهياً وسمي أي كما مر انفا في المتن (قوله او نائبه) أي قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا انهما جزء ما بالاختصاص الا في (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء نهياً ومغنى (قوله عن شراء ماله) أي المفلس فكان تقديمه من مصالح الحجر كاجرة الكيال ونحوها من المأون مغنى ونهياً (بما بأعه بعد الحجر) كانه لاخراج ما بأعه قبل الحجر لا متناعاً اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظهر (ولا يكون الحاكم الخ) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ما ذر عنه طريقا في الضمان لما بأعه القاضى او غيره باذنه ولو للمفلس لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوباً) أي قول المتن الا ان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله أي بالنسبة الى نعم قوله وبهذا الى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) أي القريب ولو اتفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم ايضاً لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الامراء ع (قوله كما اشترطه الخ) نعم ذكره وان القريب لو كان طفلاً او مجنوناً او عاجزاً عن الارسال كمن انفق عليه بلا طلب حيث لا ولي له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك انتهى نهاية قال ع ش قوله لا ولي له خاص أي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول وبفيده كلام النهاية بارجاع النفي الى القيد والمقيد معاً (قوله ومن زوجاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) أي من اتفاق وزوجاته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ) عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا قاله وبأنى من انه ينفق نفقة الموسر وعال بانه لو انفق نفقة المعسر لما اتفق على القريب ورد بان اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير المعتبر في نفقة القريب لان الموسر في نفقته من يفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخلها أكثر من خرجه وان نفقة الزوجة لا تسقط بمضى الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني انتهى وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر الى ولا (قوله وبما ليك) عطف على زوجاته (قوله أي يمومهم الخ) فيه إشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى طلاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضى ان ذلك الاطلاق لا على سبيل الحقيقة (قوله وتجهيز الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكتوا بحيث لم ياذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت فليراجع من الجنائز انتهى (ان مات الخ) أي قبل القسمة اه مغنى (قوله ولا يعطيه) أي المفلس لنفسه وموونه (قوله منه) أي من مال المفلس (قوله مطلقاً) أي حدث قبل الحجر او بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) أي والوطء وان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه ع ش (قوله وان كان الخ) عبارة النهاية ولا يراد على ذلك تمكنه من استلحاقه لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه ايضاً اه (قوله وبهذا) أي وجوب الاستلحاق (فارق) أي الاستلحاق (قوله عرفاً) لعل الانسب شرعاً (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده (قوله استلحقه نعت للسفيه) (قوله من بيت المال) متعلق بانفق المقدر بالعطف (قوله لا لغاؤه اقراره) أي ولم يكن السفيه كالمفلس حتى ينفق على ولده الذي استلحقه من ماله لا من بيت المال لا لغاؤه الخ (قوله بالمال) أي وبما يقتضيه نهاية ومغنى (قوله بخلاف المفلس) فانه يقبل اقراره على الصحيح وغايته هنا أن يكون قد اقر بدين واقراره به مقبول ويجب ادائه فبالاولى وجوب الاتفاق لانه وقع تبعاً كثبوت النسب تبعاً لثبوت (قول المصنف بأعه الحاكم) بخلافه مالو بأعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه ديناً ظهر فيبقى فيه مأمراً (قوله او نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضى ولا ما ذر عنه طريقاً في الضمان لما بأعه القاضى او غيره باذنه ولو للمفلس لانه نائب الشرع اه (قوله أي يمومهم) فيه إشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المؤنة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله سفيه

أو نائبه وثنه المقبوض  
تألف (قدم المشتري بالثمن)  
أي بمثله أو قيمته على  
الغرماء رعاية اصاحتهم لئلا  
يرغب الناس عن شراء ماله  
واقضيته اختصاص ذلك بما  
بأعه بعد الحجر وليس بجديد  
(وفي قول يخص الغرماء)  
كسائر لديون ولا يكون  
الحاكم وامينه طريقين في  
الضمان (وينفق) الحاكم وجوباً  
من مال المفلس (على من  
عليه نفقته) من نفسه وقريبه  
لكن بعد طلبه أو طلب  
وليه كما اشترطه في اتفاق  
ولي نحو الصبي على قريبه ومن  
زوجاته لكن كسراً ولا  
يلزم منه عدم نفقة القريب  
لان الاعسار فيهما مختلف  
كما يعلم بما ياتي في النفقات  
ومما ليك كام ولده أي يمومهم  
نفقة وكسوة واسكاناً  
واخدماً وتجهيزاً لمن مات  
منهم (حتى يقسم ماله) لانه  
مالم يزل ملكه عنه وموسر أي  
بالنسبة لنفقة نحو القريب  
فلا ينافي اعساره بالنسبة  
للزوجة ولا يعطيه الا نفقة  
المعسر كما مريوما يوم  
نعم لا ينفق منه على زوجة  
حادثه بعد الحجر وانما اتفق  
على ولده منه مطلقاً لانه  
لا اختيار له فيه وان كان انما  
استلحقه بعد الحجر على  
الوجه لان الاستلحاق  
متحتم عليه وبهذا فارق شراء  
لابنه في الذمة لان له اختياراً

فيه عرفاً ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا لغاؤه اقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفلس

كسبه البعض تمام الباقي  
من ماله و زاد رد الباقي لماله  
واختار النسبى انه لو قصر  
بترك الكسب اى الحلال  
الغير المزرى به لم ينفق على  
هؤلاء من ماله والا سنوى  
خلافه وهو ظاهر المتن  
وكلام الاصحاب لانه بعد  
الفوات يصدق انه لم يستغن  
بكسبه وحمله على الاستغناء  
بالقوة بعيدا ذقاعدة الباب  
انه لا يؤمر بالتحصيل وبه  
يرد الجمع بحمل الاول على  
ما اذا وقع له ذلك ثلاثا كثر  
والثانى على ما اذا وقع له  
مرة او مرتين ( وبيع  
مسكنه ) وان احتاج اليه  
( وخادمه ) و مرکوبه ( فى  
الاصح وان احتاج الى  
مرکوب و ) خادم لزماته  
ومنصبه ) اضيح حق الادى  
مع سهولة تحصيل ذلك  
بالاجرة فان فقدوها فعلى  
مياسير المسلمين كذا ذكره  
غير واحد وقضيته انه يلزم  
المياسير اجرة الخادم  
والمرکوب للمنصب وفيه وقفة  
لاذلا يلزمهم الا للضرورة  
او القريب منه وليس هذا  
كذلك الا ان يقال ان ابهة  
المنصب بهما يترتب عليها  
مصلحة عامة فنزلت منزلة  
الحاجة ( ويترك له ) اى  
لمن عليه نفقته الشامل  
لنفسه ولمن مر ( دست ثوب )

أى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فيما يظهر لرأسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كفى ومغنى  
للتنفقة فتشترى له ان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلاس ما لم يعتد دونه (وهو) في حق الرجل (قيص) ودراعة فوقه (وسراويل وعمامة)

وماتحتما ومنديل وطيلسان (ومكعب) وهو المداس وخف وايسر كل اذ ذكر يتعين الالمان تحتل مروته بترك شي منه اذا الواجب من ذلك ماتحتل المروءة بفقهه وادعاء ان نحو الطيلسان والخف لا يحل فقهه بالمروءة مردود (ويزاد في الشتاء جبة) محشوة وفي المرأة ما يليق بهامن ذلك مع نحو مقنعة وازار ويساح بلبدو وحصر تافهي القيمة ويظهر اناء الاكل او (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي  
في قسم الصدقات وكذا  
خيل وسلاح جندي مرتزق  
لا متطوع الا ان تعين عليه  
الجهاد ولم يجد غيرهما لآلة  
الحرفة كآرجحه في الانوار  
وظاهر كلام البغوي خلافه  
ولاراس مال وان قل كما  
شملة كلامهم وقول ابن  
سريج يترك له راس مال اذا  
لم يحسن الكسب الا به حمله  
الاذرى على تافه كاحمل  
الدرامى عليه نص البويطى  
وكل ما قيل يترك له ولم يوجد  
بماله اشترى له كذا اطلقوه  
وظاهره انه يشتري له حتى  
الكتب ونحوها عما ذكر  
وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث  
انه لا يشتري له ذلك لاسيما  
اذا استغنى عنه بموقوف بل  
لو استغنى عنه به بيع ما عنده  
وينبغي ان يحتمل عليه  
اختيار السبكي انها لا تبقى  
له وقول القاضى لا تبقى في  
الحج فمنها اولى يحتمل على  
ذلك ايضا والافه وضعيف  
كما يعلم بمرور ويباع المصحف  
مطلقا كما قاله العيادى لانه  
تسهل مراجعة حفظه  
ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل  
لا حافظ فيه ترك له (تنبيه)  
قال في القاموس الدست  
الدست اى الصحراء ومن

ومغنى (قوله وماتحتما) ويقال له القلمسوة ومثلها تكة اللباس مغنى (قوله وخف) عطف على قبص (قوله  
يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتأمل فان المعتمد انه انما يحرم  
تعاطى خارم مروءة على متحمل الشهادة وقديقال المراد بالوجوب والتعين ما يترك له لا بيان انه واجب  
عليه استعماله فان ذلك مقيد بتحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المنة ثم قوله يتعين  
الالمان تحتل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الالمان لا تحتل الخ او يتعين لمن تحتل الخ وهذا اعمد  
فليراجع نعم يمكن ان ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصري قول الماتن (ويزاد في الشتاء) أى ان  
وقعت القسم في الشتاء ودخل الشتاء من الحجر سم على منهج اه عش وشوبرى (قوله جبة محشوة)  
او مافى معناها كفرولة لانه يحتاج الى ذلك ولا يؤجر غالبا اه مغنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في  
حق الرجل (قوله من ذلك) اى بما فى الماتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة  
بكسر او لها مقنع به المرأة راسها اى تعطىها به كالقوطة والمدورة والقناع اوسع من المقنعة كالخبرة والملاية  
انتهى اه بجري (قوله وازار) ان كان مع السراويل فما وجهه وان كان عوضا عن السراويل اذا كان  
عرقا لمحملا ولا تحل بمروءتها فالرجل كذلك حينئذ فارجح تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله  
ويساح) الى قوله وكل ما قيل للمغنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكر وقوله كآرجحه  
الى وقول ابن سريج (قوله بلبدو وحصر تافهي القيمة) اى وكساء خايع اه نهاية (قوله ويترك للعالم  
كتبه) اى مالا يستغن بغيرها من كتب وقف كما ياتى اه عش (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) اى المحتاج  
اليهمانهاية ومغنى (قوله لا متطوع) يعنى خير المرتزق بقربة ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأتى  
الاستثناء اه رشيدى (قوله لا لآلة الحرفة) اى لا يترك للمحترف لآلة الحرفة عبارة النهاية وتباع الات حرقة  
ان كان محترفا اه قال عش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا  
كان في اصله بخط رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اى بخلاف التافه كما ياتى (قوله  
على تافه) اى اما الكثير فلا ابرضا هم اه مغنى (قوله نص البويطى) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله  
اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) اى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) بينا المفعول (قوله ذلك)  
اى ما ذكر من نحو الكتب وكذا ضمير عنه (قوله انها لا تبقى) اى الكتب (قوله يحتمل على ذلك) خبر وقول  
القاضى (قوله بما مر) اى في الحج (قوله ويبيع) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اى استغنى  
عنه بوقف او لا اه عش (قوله ومن الثياب والورق) اى وجلة من الثياب الخ (قوله ومصدر البيت) عطف  
على الدشت و (قوله معربات) اى الدشت بمعنى الصحراء والدشت بمعنى وجلة الثياب والدست بمعنى جملة الورق  
والدست بمعنى صدر البيت معربات من الفارسي (قوله بان هذا) اى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل  
للقياس فيه) اهل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ بعد صدور مثل هذا من ينسب الى العلم ويدل  
عليه حديث البطافة وماوجه به ان الايمان لا يقابله الا الشرك والمؤمن مظمر منه اه سيد عمر قول الماتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما أفهمه كلامهم صرح سالم والعمرائى وما قاله الامام جرى  
عليه الغزالي في بسيطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق رد الى ما يليق به او  
يلبس دونه تقتير المردالية اه كلام شرح البهجة فقول الشارح مالم يعتد دونه اى على وجه التقدير وقوله  
حال الفلاس انما يوافق ما قاله الامام (قوله لا لآلة الحرفة) في شرح مروتى وبيع آلات حرقة ان كان محترفا (قوله)

قوت) و مؤن (يوم) اوليلة (القسمه) بلياته التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقته) من نفسه وغيره عن مر لانه مو سر قبل  
القسمه هذا كله ان لم يتعاقب جميع ماله (١٣٨) حق لم يبر ولا على موته منه (وايس عليه بعد القسمه ان يكتسب او يؤجر

نفسه لبقية الدين) لانه تعالى  
امر في المعسر بانظاره ليساره  
ولم يامر به بكتسب ولما مر في  
خير معاذ ليس اكم الا ذلك  
وانما وجب الكسب لشفقة  
القرىب لانها يسيرة والدين  
لا ينضبط ولان فيها احياء  
بعضه فكان كاحياء نفسه  
نعم ان وجب الدين بسبب  
عصى به لزمه الا اكتساب  
كما اعتمد ابن الصلاح وغيره  
لتوقف صحة توبته على ادائه  
ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا  
كونه غير مزر به بل متى  
اطاق المزرى لزمه فيما  
يظهر اذ لا نظر للبروات في  
جنب الخروج من المعصية  
وان الايجاب ليس للايقاف  
بل للخروج من المعصية  
ويوافقه ما في الاحياء انه  
يجب على من اخر الحج مع  
قدرته عليه حتى افلس ان  
يخرج ما شيان قدر فان  
عجزا اكتسب من الحلال قدر  
الزاد فان عجز سال ليصرف  
له من نحو زكاة او صدقة ما ينجح  
به فان مات ولم ينجح مات عاصيا  
فاذا وجب السؤل والكسب  
ه امع انه حق لله فالاولى ذلك  
لانه حق ادى ونظر بعضهم  
في كلام الاحياء بما لا يصح وقد  
يجب الا اكتساب هنا وان لم  
يعص به كاذون قسم ما يديه  
للغرماء وبق عليه دين فيتعلق  
بكسبه ويلزمه الا اكتساب  
لوفاء ذلك قاله ابن الرفعة ولما  
يصح ان اريد الوجوب وان لم  
يامره به السيد والا فالقن يلزمه

قوت) أي وسكنائه نهاية ومعنى (قوله ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القسمه أول فصل فهل نه طلى  
الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل وكيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه  
وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقا سم اقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله  
ويباع مسكنه وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح في ان المفاس ومنه يعطى كسوة الفصل  
(قوله اوليلة) الى قول المتن وليس في المعنى وكذا في النهاية الامسئلة الحاق النهار بليلة القسمه (قوله ونهاره)  
الاولى تانيث الضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجوز به من مات منهم ذلك اليوم او قبله مقدمه على  
الغرماء ومعنى (قوله لم ينفق عليه) أي لا يجوز له ان ينفق على الكسوة والاسكان والادام والتجهيز (قوله لانه  
تعالى أمر الخ) أي قوله الكريم وان كان ذو عسرة فظرة لى يسيرة (قوله ولما وجب) الى قوله ويوافقه  
في النهاية الا قوله انه لا يعتبر الى ان الايجاب الخ الى قوله وفار بعضهم في المعنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه)  
المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لشفقة فرعه بخلاف عكسه امع ش (قوله  
بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغاصب ومتعمد جناية اه نهاية (قوله كما اعتمد ابن الصلاح) عبارة  
المعنى والنهاية كانه لا اسنوى عز ان الصلاح ثم قال وهو لا يصح اد قوله ومنه يعلم الخ) أي من التعليل  
(قوله وان الايجاب الخ) تطف على قوله انه لا يعتبر الخ قوله ليس الايقاف الخ) أي وهو حينئذ غير خاص  
بالمفلس اه رشيدى (قوله ويوافقه الخ) أي ما اعتمد ابن الصلاح (قوله فان عجز سال) أي مع ان السؤال  
يزرى به ان كان من ذوى المرومات امع ش (قوله كاذون) أي كعبد ماذون له في التجارة (قوله ولما يصح  
الخ) أي قول ابن الرفعة (قوله ان اريد الوجوب الخ) أي وجوب اكتساب الماذون المذكور (قوله والا  
فالقن الخ) أي وان لم يرد الوجوب مطلقا بل فيما اذا امره السيد به كما هو ظاهر الاوجه ان خصيص الوجوب  
بالماذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى  
البراءة وهو كالمستبعداه والمراد بادامة الحجر ان لا ينفك القاضى وبانه كالمستبعد انه ينبغي ان يفك  
لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر  
فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الا ابراه بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر انتهى اه سم قال  
عش والرشيدى قوله مر لم يبرأ أي وان بان ان لا مال له لتعلق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن  
(وجوب اجارة ام ولده) أي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه أي المفاس ان يؤجر  
لهم مستولده وموقوفه عليه انتهى اه رشيدى زاد البجيرى لكن ينبغي تقييد الوجوب عليه بما اذا كان  
الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله نحو ام ولده) قضية زيادة  
النحو هنا وفيما بعد ان هنا غير المستولدة والموصى له والموقوف عليه امر اخر يجب اجارته ولعله المنذور له  
منفعتا واقصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مديون اه  
(قوله ونحو الارض) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

ومؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القسمه أول فصل فهل نه طلى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل او  
كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة  
مطلقا وعبارة العباب ويترك لكل قوت يوم القسمه غدا وعشاء قال الفز الى وسكنائه وفيه وقفة انتهى ورد  
في شرحه الوقفة وذكر هنا ما ينبغي مراجعته (قوله عصى به) أي وان صرفه في مباح مر (قول المصنف  
والاصح وجوب اجارة الخ) قال الشيخان وقضية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كالمستبعد انتهى والمراد  
بادامة الحجر انه لا يفك القاضى وبانه كالمستبعد انه ينبغي ان يفك لانه ينفك بنفسه لما ياتي في الفرع  
الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الا ابراه

الا اكتساب للسيد حيث امكنه وطالبه به (والاصح وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى له بمنفعتها أو (الموقوفة عليه) اعتمد

حيث لم يخالف شرط الوانف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالعين اعم ان ظهر باجباره على اجارة الوانف مدة تفاوت بسبب تعجيل الاجرة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخاير من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الاجرة وبحيث الزر كشى ان غلة ذلك لولم يفضل منها شيء عن وثقته فمونه قدم بها على الغرماء لانها تقدم في المال الخالص فانزل منزلته او لم يرد بانها لانها تقدم الى وقت القسمة فقياسه هنا انه ينطق منها ما لم توجر للغرماء لان الاجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزر كشى لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ملكه له وهو ما مضى مدته سواء استاجر (١٣٩) الغرماء غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل الصرف اليهم تعلق حقه

وحق بمونه به فيقعدون به ثم يدفع للغرماء ما بقي فالخاص ان اجرة كل مرة لا يعطى منها غراما ولا ما فضل عنه وعن مونه تلك المدة (ارفع) لا ينك حرج المفاص بان قضاء القسمة ولا باتفاق الغرماء على رفعه لاحتمال غريم اخر بل برفع القاضى لا غيره مالم يتبين له مال فيتبين بقاؤه وله كما هو ظاهر فكم اذا لم يبق له غير الماجور والموقوف فيما عداهما (واذا ادعى المدين) انه معسر او قسم ماله بين غرمائه او ان ماله المعروف تلف (وزعم انه المعروف تلف) او ادعى عليه التلف (وزعم انه لا يملك غيره وانكروا فان لزمه الدين في معاملة مال يغلب بقاؤه) كنز او فرض) وادعى تلفه (فعليه البينة) بالتلف او الاعسار في الصورتين لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة وقضيته ان لا يبقى كاللحم من القسم الاق ولوقال لي بدنه بذلك وطلب خصمه حبسه

اعتمد النزول عنها بدراهم اه عش (قوله حيث) الى قوله وبه عام في النهاية والمغنى (قوله لم يخالف شرط الوانف) فان شرط عدم اجارتها التبع فلا تجوز اجارتها نهاية ومعنى (قوله مرة بعد أخرى) اي ويؤجر ان مرة اخ (قوله الى قضاء الدين) يعنى البراءة (قوله على اجارة الوانف) اي باجرة معلقة ومثله المستولدة نهاية ومعنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظهر (قوله لحد) متعلق بالتفاوت (قوله ضابط زمن كل مرة) وينبغي ان تكون اجارة ما ذكر كل مرة ويؤجر هامة يغلب على الظن بقاؤه الى انقضاء النهاية (قوله وبحيث الزر كشى) الى قوله فقياسه في النهاية الى قوله لان الاجارة في المغنى (قوله قدم بها) اي بالغلة (قوله لانها الخ) اي المأونة (قوله الخاص) اي الحاضر اه نهاية (قوله بانها الخ) اي المأونة (قوله منها) اي الغلة (قوله مالم توجر) اي ام الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا لنهاية والمغنى كما رافعا (قوله ملكه) اي المفسر (قوله لا ينك) الى قوله لم يمتد في النهاية (قوله برفع القاضى لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء الديون او البراءة منها اه رشيدى (قوله فيتبين بقاؤه) اي بقاء الحجر وعدم انفكاكه برفع القاضى (قوله وله) اي للقاضى (قوله غير الماجور) اراد بالماجو ونحو المستولد والموصل منفعة (قوله فيما عداهما) متعلق بقوله لحد قول المتن (او قسم) تخفف على ادعى (قوله او ان ماله المعروف تلف) انظر وهو معطوف على ما ذا و ظاهر إعادة لظان انه معطوف على قوله انه معسر وحينئذ فضيلة هذا الصنيع ان المدعى شيان تف الممال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما ياتي في التعايل لانه لو كان المراد ما ظهر من صديعه لؤاد فيما ياتي او بهما والظاهر ان صورة المسئلة ان تف الممال معروف والمدعى انه لا يملك غيره فقط وحينئذ ان كان ينبغي اسقاط انظان بان قول او تف ماله المعروف رشيدى بادنى تصرف قول المتن (وزعم) اي قال اه عش قول المتن (وانكروا) اي مازعمه اه معنى (قوله وادعى تلفه) يعنى عنه ما قبله ثم المراد بتلفه ما يشمل قسمه كما ياتي التمرح (قوله في الصورتين) اي اللتين في المتن اي واما التي زادها فحكمه حكم الثانية كما ياتي في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه البينة باعساره في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله وبواقفه في النهاية والمغنى لا قوله ولوقال الى قوله عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان (قوله الاتى) اي في قول المصنف والا فيصدق الخ (قوله ولوقال) اي المدين وكذا ضمير امهل (قوله بذلك) اي بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه فيقبل استتماله لاحضار البينة كما يقبل طلب خصمه حبسه (قوله وله) اي للمدين (قوله عليه) اي على خصمه (قوله ذهاب ماله) اي او اعساره اه نهاية (قوله انه) اي الدائن (قوله وبخلفه) عطف على يدعى (قوله بالملازمة) اي الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها اه عش (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتحليف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملازمة وينبغي ان الامر كذلك اه سم (قوله ما مر انفاع ابن الصلاح) يشير الى ما مر له في شرح قول المصنف واز قال عن جنابة قبل في الاصح فراجع في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) اي من المودع (قوله بما في يده) بعدم ظهور الممال لم يبرأ ذكره الروايات في البحر (قوله الا البينة) هلا قيل قوله للتحليف اذا ادعى انه

ام ان ثلاثة ايام ايضا ثم حبس الى ثبوت اعساره وله ان يدعى عليه انه يعلم ذهاب ماله وبخلفه نعم لو اقر بالملازمة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على ذهاب ماله لذى اقر انه ملى به كما افق به الفقهاء وبواقفه ما مر انفاع ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وقائه بطل ثبوت اعساره (نبه) ظاهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف هنام غير تفصيل بين ذكر سبب خفي او ظاهر وهو مشكل بما ياتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديه وقد يفرق بانه سبق منه استئمان لنحو الوديع فخفف فيه وبان الاحتياط للمعاملة اقضى التشديد عليه باقائه ما قطع تعاقب معاملة بما في يده وظايره ما مر من التشديد في المسلم فيه اكثر منه في الغاصب قيل استشكلت

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم (١٤٠) فكيف يحتاج البيئنة بناف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فيبغى أن لا يحتاج

إلى البيئنة عند نقض المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية اهـ ولك رده بان الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من إقامة بيئنة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بد من بيئنة بتلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغى الخ ويثبت الاعسار أيضا باليمين المردودة بان يدعى علم غريمه باعساره أو بتلف ماله فيشكل عن اليمين على نفي علمه بذلك فيحلف المدين ويثبت إعساره وله تكرير طلب بين الدائن والمظن يظهر منه ما يأتي ويعلم القاضي به لأن المراد به الظن المؤكد (ولا يلزمه في معاملة مال كذلك كصداق وضمان وإتلاف) فيصدق بيمينه في الأصح إذا لاصل عدم ومن ثم كان المنقول المعتمد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال ولا حبس إلى ثبوت إعساره (وتقبل بيئنة الاعسار) وهي رجلان وإن تعلقت بالني لميسر الحاجة كالبيئنة بان لا وارث غيره ولا ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم لأنها قد لا تطالع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بيئنة لأن فيه محض تكذيب لها (في الحال) إن اطلمت

أى في زعم معاملة وإلا فالمناسب الاخصر به (قوله الثانية) أى التي في المتن وهي قوله وزعم الخ اهـ كرى (قوله الموجود) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولك رده الخ) هذا الرد لا يأتي في نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البيئنة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا أن يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة اهـ سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله أن يدعى على الغرماء وتحليفهم أنهم لا يعلمون إعساره فان نكوا وحلف وثبت إعساره وإن حلفوا وحبس وتقبل دعواه أيضا ثانياً والثالث وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده لا يذام ولو ثبت إعساره فادعوا بعد أيام أنه استفاد مالا وبينوا الجهة التي استفاد منها فلم يحلفه إلا أن ظهر قصدا لا يذام وإذا شهد على المفلس بالغنى فلا بد من بيان سببه اهـ (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة المغنى وإلا بان لزمه الدين لا في معاملة مال سواء الزمه باختياره كضمان وصداق أم بغير اختياره كارش جنانية وغرامة متلف اهـ (قوله كذلك) أى يغلب بقاؤه قول المتن (فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا ففضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز عن حلف عليه صدق إن لم يعهده مال ولا حث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق بيمينه) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانياً كفى البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين الأولى شرح مرادهم (قوله إذا لاصل) أى قول المتن وشرط الخ في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولا لحبس الخ (قوله فيمن لم يعرف له مال الخ) أى يجب الوفاء منه بان وجب بيعه في وفاء دين المفلس وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته الناجزة من الزائد المربوك وبالحادام والمسكن وأثاث البيت على ما مر اهـ ع ش قول المتن (وتقبل بيئته الاعسار الخ) قال في شرح العباب ولا يجوز للقاضي تأخير سماعها حتى يحبس إلا أن امر به مولى به يؤخذ منه أنه إذا امره مولى به بعدم سماع الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر أنهم يمنعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس عشرة سنة إلا في مال يقيم أو وقف أنه يتمتع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اهـ سيد عمر (قوله وهي رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغنى (قوله إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جمة عامة لم تنفذ التحايف على الطاب وإما يحلف بعد إقامة البيئنة ومغنى ونهاية وسياق في الشرح قبيل التنبيه مثله (قوله طلبه لها) أى لليمين (قوله مع بيئته) أى التلاف (قوله لأن فيه) أى في التحليف قول المتن (في الحال) أى وإن لم يتقدم له حبس كسائر البيئات اهـ نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) أشار به إلى أن وجوه الاختيار ثلاثة إما الجوار أو المعاملة أو المرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهدين سم تعرفهم قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صبا حهما ومساءهما قال لا قال فهل عاملتهما في الصفر أم البياض

عرض له ذهابه بعد الملاءة ويبغى أن الأمر كذلك (قوله ولك رده) هذا الرد لا يأتي في نحو كلام المصنف المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البيئنة فتأمل فأن ذلك ظاهر منه إلا أن يجاب بان قول المصنف ماله لا يتعين أن يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا ففضى الوقت ولم يدفع له شيئا وأدعى العجز وحلف عليه صدق إن لم يعهده مال ولا حث حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عهده مال لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغى أن يجري فيه تفصيل الوديعة فحيث صدق في تلفه فلا حث مر ولو لم يعهده مال لكن عهده معاملة مالية فهل هو كالو عهده مال فلا يصدق اخذ من مسألة المتن اعنى قوله فان لزمه الدين في معاملة مال كشراء أو قرض فعليه البيئنة وتعليقها بقوله لأن الأصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة ولا بل يصدق وإن عهده بعض معاملة مالية لأن تلك المعاملة المالية لا تعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذي لزم في مقابلتها في نظر الوجه وهو القياس هو الأول وجزم مر بالثاني وأنكر الأول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق بيمينه) ولو ظهر غريم آخر لم يحلف ثانياً كفى البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين



ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضرر والاضافة إلى ان يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهرها الحال وشرط بعضهم في شأدهى المرأة كرهها محر من لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر إذ قد يستفيض عنده عنها ما يكاد يقطع باعساره لها لاجله وتسليمه فيلحق بالمحرم نحو الزوج والممسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خبير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

التزكية مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد بتلف ماله الذى لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه (وليقل) شاهد الاعسار (وهو معسر) مع ما يأتى (ولا يحضز النفي كقوله لا يملك شيئا) بل يقيد كقوله لا يملك إلا ما بقى له او لمومنه وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال كاجز الشرعى خلافا للبقين بل لابد من بيان ذلك المبقى له وإن كان عاما موافقا للقاضى لان الاجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفة التفصيل ليرى فيه القاضى ويحكم بمعتقده كما سياتى مع ما فيه ولوادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطلا لا تعلمه بيئته وطاب حانه لومه الخلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجمه عامة لا يتوقف التحليف لاجله على طلب وافتى القمالم بان الشهادة باليسار لا بد فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بيئته يسار وبيئته اعسار قدمت الاولى عند جمع متقدمين وقيد آخرون بما اذا جمل

اى الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهم فى السفر الذى يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفهما العلك رايتهما فى الجامع يصليان قليوبى ثم قال لها اثبتى بمن يعرفكما هـ بحير مى (قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون) اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كان الافراد فى عنده وفى يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ) اى من اقاربها او اقارب زوجها بل من الاجانب المصاحب لها سفر او اقامة مع محرما مثلا (قوله ويعتمد قول الشاهد انه الخ) وفاقا للمنهج والنهاية وخلافا للمغنى عبارة فان عرف القاضى ان الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله انه بها كذا نقله عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذكر شيخنا فى الكلام على التزكية ان القاضى لا بد ان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدالته انه لا يزكى إلا بعد وجودها قال الاسنوى وينبغي ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر (قوله وخرج) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر نهاية ومنه (قوله مع ما يأتى) اى من نحو قوله لا يملك إلا ما بقى له الخ (قوله وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمغنى عبارة بل يجمع بين نفي واثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقيى وهذا غير صحيح لانه قد يكون مالكا لغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصر فاكثر ولا نوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تز يدعى ما يلقى به فيصير موسرا بذلك فالطريق ان يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعى عن وفاء شئ من هذا الدين او ما فى معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولو ادعى) الى قوله ونحو محجور مكرر مع قوله السابق ولا يخلف معها الخ فلو كان قدّم قوله ونحو محجور الى وافتى الى هناك كما فى النهاية والمغنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) الى قوله وتبعه زاد النهاية والمغنى عقبه مانصه ولو وجد فى يد المعسر مال فاقرب به لشخص وصدقه اخذه منه ولا حق فيه للغير ما ولا يخلف المعسر انه ما او طامقر له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذه الغرام ولا يلتفت الى اقراره به لاخر لظهور كذبه فى صرفة عنه وإن اقر به لغائب انتظر قدومه فان صدقه اخذه والا اخذه الغرام ولو اقر لم يحجور لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الرويانى وغيره والظاهر كما قال الاذرى ان الصبي ونحوه كالغائب نعم إن صدقه الولي فلا انتظار (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة لنهاية والمغنى ولو تعارضت بيئتا اعسار وملاء بان كانت كلما شهدت احدهما جاءت الاخرى فشهدت انه فى الحال على خلاف ما شهدت به فقد افتى ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهما وإن تكررت إذ لم ينشأ من تكرار هارية ولا تكاد بينه الاعسار تخلو عن رية اذا تكررت اهل قال ع ش قوله يعمل بالمناخرة وهى بيئته اليسار على ما يفيد قوله ولا تكاد الخ وإن كان قوله يعمل بالمناخرة منها صادقا بينه اليسار والاعسار وفى جانبه شيخنا الزياى انه إن لم يعرف له مال قدمت بيئته اليسار وإن عرف قدمت بيئته الاعسار (قوله نص) اى الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله نص فى الشاهد) الى قوله انتهى زاد النهاية عقبه مانصه قال الزركشى فليكن اى تمحيض النفي هنا مثله اعبارة البجيرمى على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النفي كفى وثبت الاعسار اذ غايته الكذب والكذبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمدته (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و (قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى فى ادائه (قوله لم ترد شهادته) اى يستفسر عن معنى النفي الذى ذكره اه ع ش (قوله تهورا) تهور الرجل وقع فى الامر بقلة مبالاة تاموس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبيه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضى وغيره لكن نص فى الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقر لا اعلم لوارثا آخر ولا يمحض النفي فان محضه كلا وارث له آخر اخطا المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالبا لعدم ظهوره دليل لتمحيض النفي فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالبا لان له شيئا فتمحيضه النفي فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه انه لا يقبل منه تحييضه وان علم انه الواقع وادعاه لما تقرر ان ذلك نادر جدا لعدم متوروا ان فرض ان المفلس باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى امره غالبا (وإذا ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه لإذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل عمل) من غير مطالبة (حتى يوسر) الآية نعم له الدعوى (١٤٢) عليه كل وقت انه حدث له مال ويحلف لانه محتمل وظاهر ان عمله لم يظهر منه التعتت

(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله وإن علم انه الخ) اي التحييض (قوله وادعاه) اي الشاهد او المفلس  
اه سيد عمر (قوله ان المفلس) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذا ثبت اعساره)  
اي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) اي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فيجوز حبسه وملازمته مغنى ونهاية (نعم  
له) اي للدائن علامة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد ايام انه استفاد مالا ويدين الجهة التي استفاد  
منها فلم تحليفه إلا لان يظهر منهم اي للحاكم قصد الايذاء اه (قوله منه) اي من الدائن (قوله وعلم من كلامه  
الخ) اي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعني الصيام (قوله في كفارة الخ)  
خير مقدم لقوله الحبس (قوله لافي زكاة) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وان المراد الخ) اي والذي يتجه  
ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط لفظ ان عطف على جملة قال شريح (قوله او الخراج) عطف على قوله ما يشرط  
(قوله الى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا يحبس) الى قوله ما لم يختر في المغنى الا قوله ولو قيل الى  
ولا مريض وقوله لا مريض له وكذا في النهاية لا قوله حتى الى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة المغنى نعم الاصل  
ذكر اكان او غيره وان علا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغير اوز منا لانه عقوبة ولا يعاقب  
الوالد بالولد ولا فرق بين دين الثقة وغيره اه زاد النهاية وما جرى عليه الحواوي الصغير تبع للغز الى من حبسه  
لئلا يمتنع عن الاداء فيعجز الابن عن الاستيفاء ردمت مع العجز عن الاستيفاء لانه متى ثبت الوالد مال اخذه  
القاضي قهر او صرفه الى دينه وقضيته انه لو اخفاه عناد اكان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمده  
الزركشي ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولد باء اه (بل يقدم حق المستاجر على غيره)  
قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استؤجرت عينه وكان حضوره للاحكام يطل حق المستاجر ينبغي  
ان لا يحضر ولا يعترض باتفاق الاصحاب على احضار المرأة البرزة وحبسها وان كانت مزوجة لان الاجارة امد  
ينتظر ويؤخذ ما قاله ان الموصى بمنفعته كالمستاجر ان اوصى بهامدة معينة ولا فكل زوجة مغنى ونهاية  
(قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبارة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه  
فعل ما يراه اه فتمامرتبتان وقضية عبارة الشارح والمغنى ان هنامرتبة واحدة (قوله ليرددوا) انظر  
ما مر جمع الضمير فيه مع انه لا يتأق في المخدرة والمريض اه رشيدى ولك ان تقول ان لكل منهما ترددا  
بحسبه (قوله والاحبس) اي وان وجب المال بمعاملة الولي او الوكيل حبس عبارة المغنى وتحبس الامناء  
في دين وجب بمعاملتهم اه وعبارة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل في دين  
لم يجب بمعاملتهم اه قال ع ش اي فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه اي  
والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على الحبوس ونفقة في ماله اي  
ان كان له مال ظاهر ولا في بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس وراى الحاكم ضرره  
او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعه على الحد ولا يعزره ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان لجوجا  
ص وراعى الحبس وجهان اصحهما جوازه ان اقتضته مصلحة اه قال ع ش قوله حتى يبرأ من الاول اي فان  
خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولولم يقد) اي الحبس (فيه) اي المدين (قوله كذا قيل) راجع الى  
قوله ولولم يقد فيه الخ (قوله فرضه) اي هذا القول (قوله كامر) اي في اوائل الباب (قوله بغير اذنه) اي  
الغريم (قوله او جواها) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله ولا  
الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح مروف تقييده اذا كان لجوجا صبور اعلى الحبس وجهان

والاضرار وعلم من كلامه  
جواز حبس المدين ولو على  
زكاة او عشر لا كفارة لانه  
تؤدى بغير المال قاله شريح  
لكن نظر فيه غيره والذي  
يتجه في كفارة فورية تعين  
فيها لمال الحبس لافي زكاة  
تقبل السقوط بادعاء تلف  
او نحوه وان المراد بالعشر  
ما يشرط على من دخلوا  
دارنا بالتجارة او الخراج  
المضروب بحق الى ثبوت  
اعساره نعم لا يحبس اصل  
لقرعه مطلقا ولا نحوه من  
وقعت الاجارة على عينه اذا  
تعذر العمل في الحبس بل  
يقدم حق المستاجر على  
غيره ويستوثق القاضي  
عليه ان خاف هربه بما يراه  
ولو قيل انه يجاب للحبس في  
غير وقت العمل كالليل لم  
يبعد ولا مريض لا مريض  
له ولا مخدرة ولا ابن سبيل بل  
يؤكلهم ليرددوا ويتمحلوا  
ولا غير مكاتب ولا ولي  
وكيل لم يجب المال بمعاملته  
والاحبس ولا في جن ولا  
سيده حتى يؤدى او يبيع  
بل يباع عليه اذا وجد راغب  
وامتنع من البيع والقضاء  
ولا مكاتب لنجم لتمكنه من  
اسقاطه متى شاء والدائن  
ملازمة من لم يثبت

اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما ياتي قبيل القسمة على المدين ولولم يلزم  
يفد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كما مر من حبسه قاض  
لا يطلق الا برضا غريمه او بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه الا لضرورة كدعوى او رد جرباها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الا ببلد بعيد  
حبسه فيه وإن لم يكن يعمل كالتغريب في الزنا وانما لم يحضر من فوق مسافة العدوى لان الحق ثم لم يثبت وللحاكم منع الحبوس بما يرى المصلحة

في منعه منه كتمته بحيلته ولا يلزم الزوج حاجة الى الحبس الا ان كان يتالانما الوطاهر المسكن فيه فيما يظهر وكثر فيه بشم ربحان وبغيره  
كالاستئناس بالمحاذنة وكخلق الباب عليه وكذبحه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٢٣) لا ترفه فيه (فرع) حكمه بسفر زوجته

معه فاقرت لاخر بدن قبل  
اقرارها ومنعت من السفر  
معه كما اقي به ابن الصلاح  
وسبقه اليه شريح وقال ابن  
الفر كاح وجمع لا يقبل  
وعلى الاول لا تقبل بيته  
انها قصدت بذلك عدم  
السفر معه على الاوجه من  
وجهين في ذلك وان توفرت  
القرائن بذلك وعليه ايضا لو  
طلب الزوج من الزوجة او  
المقر له الحلف على ان باطن  
الامر كظاها راجب فيه  
احدا مما ياتي في الاقرار لوارث  
وغيره لا فيها لان اقرارها بان  
ذلك حيلة لا يجوز سفرها  
معه بغير رضا المقر له ومرفى  
عدم تحليف المقاس المقر  
ما يصرح بذلك ولو كان  
الاقرار صادرا عن حيلة كان  
اقرارها دينارا ثم وهبته له  
فحل تردده الذي يتجه انه ان  
شهدت بذلك بيته او اعترف  
به المقر له لم يؤثر ولو كان  
لسكل من اثنين دين على  
الاخر حال ولم توجد شروط  
التقاص فلكل طلب حبس  
الاخر بشرطه (والغريب  
العاجز عن بيته الاعسار)  
لا يحبس بل (يوكل القاضي  
به) وجوب (من) اي اثنين  
فاكثر (يبحث عن حاله فاذا  
غلب على ظنه اعساره شهد  
به) لثلاثي تخلد حبسه وظاهر

يلزم الى قوله وكثر فيه وقوله وكخلق الباب (قوله كتمته بحيلته) اي الامن دخولها الحاجة نهاية قال ع ش  
اي الزوجة ومثلها الاصدقاء اه قوله وكثر فيه بشم ربحان اي بخلاف شمه لمرض ونحوه اه نهاية  
(قوله وكخلق الباب الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله وكذبحه من الجمعة) عبارة النهاية ولا ياتم  
المحبوس بترك الجمعة والجماعة وللقاضى منع المحبوس منهما ان اقتضته المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا ياتم  
المحبوس الخ لعله لاذالم يكن قادرا على الوفاء وامتنع منه عناداه وقال ع ش قوله والجماعة اي وان توقف  
ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو ما طالا ولو حبست امرأة في دين ولو باذن  
زوجها فيما يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبسون من الحبس  
مطلقا والمريض ان فقد مرضا والسكلام هنا في طرو المرض على المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس  
المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله  
ولو حبست الخ اطلاقه شامل لما لو كان الزوج هو الحبس لها وفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع  
قال سم على منسج بعد مثل ما ذكره الشارح مر واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها  
النفقة او ظاهرا فلا م ر انتهى اه (قوله حكمه الخ) ولصاحب الدين الحال ولو ذميا منع المديون الموسر بالطلب  
من السفر الخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من  
ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخزفا كجهاد والاجل قريبا  
ولا يكلف من عليه المؤجل رهنا ولا كفيل ولا اشهاد الا ان صاحبه هو المقصر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن  
ولا كفيل وله السفر بحسبته ليطالبه عند حلوله بشرط ان لا يلزمه ملازمة الغريم لان فيه اضرارا به اه غنى  
(قوله بدن) اي حال (قوله وعلى الاول) اي قبول اقرارها ومنعها من السفر (قوله بذلك) اي بالقصد  
المذكور (قوله وعليه) اي على الاول (قوله على ان باطن الامر الخ) اي ان علمها دينها في الواقع (قوله  
اجيب فيه) اي اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) اي لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز  
الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاص) اي من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلوا لا وتاجيلا  
(قوله بشرطه) اي كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك  
اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته الى ان يوسر فيما يظهر فان لم يرض احد  
بذلك سقط الوجوب عن القاضى فيما يظهر ايضا نعم سيأتي ان الجاني اذالم يكن له مال ولا ثمن بيت مال جاز  
للقاضى ان يقتضيه له اي اجرة الجلاذ على بيت المال وان يستخر من يستوفى القود فقياسه ان له هنا حيلته  
ان يقتضى اي اجرة الباحث على بيت المال وان يستخر باثنين لئلا يتخلد حبسه وقد علم ان الباحث اثنان اه  
(فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله في رجوع نحو بائع المفلس الخ) اي وفيما يتبع ذلك من حكم  
مالو غرس الخ واندرج في النحر والمسلم والمقرض والمؤجر وغيرهما من المعامل بمعاوضة (قوله بشم في  
الذمة) سيدكر محترزه بقوله او اشترى شيئا بعين الخ (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتى فان كان قبض  
بعض الثمن رجع في الجديده الخ وان كان في صورة خاصة اه سم اي في التلف فليس بقيد بل يجري مع  
البقاء كما ياتي (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمنابة الحجر وان يعجز عليه

اصحهما جوازه ان اقتضت المصلحة (قوله فاقرت لاخر بدن) ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما  
يظهر سقطت نفقتها مدته وان ثبت بالبينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله لكن ظاهر كلام الروضة) وهو  
كذلك مر  
(فصل) (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتى فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديده الخ وان كان

لمتن انه يوكل به ابتداء ولا يحبس كالب السبيل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوكل من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع  
لمفلس عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع) شيئا بشم في الذمة (ولم يقبض الثمن) اي شيئا منه (حتى) مات المشتري

قبل الموت اه سيد عمر (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني يدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الان وبه جزم الغزالي وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي مالم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم (قوله بشر وطه الخ) اي الحجر (قوله من غير حاكم الخ) اي فلا يحتاج في الفسخ الى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه على الاصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وان قال الاصطغري بنقضه مغنى ونهاية (قوله بنحو فسخه) اي البيع اي او بطلته او رجعت في المبيع كما رجعه ابن ابي الدم واسترجعته كما بحثه الزكشي اه نهاية (قوله او رددت الثمن الخ) عبارة المغنى كذا رددت الثمن او فسخت البيع فيه في الاصح اه (قوله لا بفعل) اي كوطء الامة (قوله وقد يجب) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله لان النص الى الماتن (قوله عن موليه) او موكله قال سم على حج قد يستشكل تصور ذلك لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه اه اقول ويمكن ان يصور ايضا بما اذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه او جنون وقد سلم المبيع قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ اه عش (قوله او يكون مكانا) اي بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ رعا به لحق السيد لانه قن ما بقي عليه درهم اه عش (قوله او بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة لاغر ماء اه زاد المغنى وقيد الاذرعى الرجوع في البعض بما اذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المعتمد اه (قوله واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ المبيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز علة في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله اه فلعلم مراده ههنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او بعضه اه سم (قوله لها) اي للصحيحين (قوله وفي اخرى) اي لها ايضا (قوله او اشترى شيئا) عطف على قوله افلس (قوله ولم يتسلمها البائع) اي ثم حجر على المشتري (قوله

في صورة خاصة (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن او اكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ذلك يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني يدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الان وبه جزم الغزالي الخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي مالم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بان يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولو لا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ المبيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز علة في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله انتهى فلعلم مراده

مفلسا كما يات اول الفرائض او حتى (حجر على المشتري بالفلس) اي بسبب افلاسه بشروطه السابقة (قوله) اي البائع من غير حاكم حيث لم يحكم حاكم بمنع الفسخ (فسخ البيع) بنحو فسخته او نقضته او رفعته او رددت الثمن او فسخت البيع فيه لا بفعل ونحوه مما ياتي وقد يجب الفسخ بان يتصرف عن موليه او يكون مكانا والغلبة في الفسخ (واسترداد المبيع) كله او بعضه ويضارب بالباقي للخبر المتفق عليه اذا افلس الرجل وجد البائع سلعته بعينها فهو احق بها من الغرماء وفي رواية لها من ادرك ماله بعينه عند رجل وقد افلس فهو احق به من غيره وسياقه قاض بان الثمن لم يقبض وفي اخرى ايمار رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمقتاعه وافهم كلامه انه لا رجوع لو افلس ولم يحجر عليه او حجر عليه بسفه او اشترى حال الحجر الا ان جهل حاله كما مر في ثبت بشروطه الاتية او اشترى شيئا بعين ولم يتسلمها البائع فيطالب بها ولا فسخ لان النص لم يرد

إلا في المبيع الخ) أى وما هنا ثمن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به) أى بما سيبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغنى على الفسخ (قوله بين عليه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله ما يخفى اه قول المتن (بالوطء) واذ قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه او لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حده عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ او لا اه ع ش قول المتن (ونحوها) كالحبة والاجارة والا فراض (قوله وتلغو) ومحل الخلاف اذا نوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر الى حاكم كأمرو ولا فلا يحصل به قطعها مائة ومغنى قال الرشيدى قوله ومحل الخلاف أى في ووطء بقرينة ما بعده أما الاعتاق والبيع فالخلاف جار فيهما ما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه (قوله اذمى التى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنظرية والادخل الصداق وعوض الخلع اه ع ش (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فله السلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم الخ) فاذا جره دارا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للمنفعة منزلة العين في البيع او سلمه درهم قرضا ورأس مال سلم حال او مؤجل لخل ثم حجر عليه والدراهم باقية بالشروط والآنية فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وإن لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله في المحلى اه بجيرمى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم إيمان رجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمآته اه ع ش ولك ارجاعه الى الرواية الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة و (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحضة ودخل في النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما دخل بالنحو الثانى (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بمهر في ذمته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق معيناً فاتها تملكه بنففس العقد وتطالب به بعد الحجز و صورة الخلع ان يخالها على عوض في ذمتها ثم يحجر عليه بالفلس فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المرأة و صورة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا و يصلح عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس للمستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه و عبارة الشوبرى قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما توهم لان المراد عدم تسلطه عليه بعدد الا فسلح الدم ما هو الناف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شىء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي الحابى تقييده بكونه بعد الدخول وفي القليوبى ما يوافق الشوبرى و عبارة وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل في النكاح الاغلب انتهى اه بجيرمى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كما سيأتى في بابها فلا يختص بالحجز اه قوله بالمهر أى قبل الدخول وقوله والنفقة أى مطلقا قال ع ش وهل لها في صورة الحجز الفسخ بمجرّد الحجز او يتمتع الفسخ مادام المال باقيا لا يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه ونظرو الا قرب الثانى اذ من الجائز حدوث مال له او براءة بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة امواله ومضى ثلاثة ايام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فله كان هذا من الملحق وايضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعاً والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فله السلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتامل وقوله لتعذر الخ يتامل (قوله

إلا في المبيع وما الحق به (والاصح أن خياره) أى البائع أو الفسخ (على الفور) كخيار العيب لان كلا دفع الضرر وبه فارق خيار الاصل في رجوعه في هبته لولده وسأوى الرد بالعيب في الفرق بين علمه وجهله (و) الاصح (أنة) لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتاق والبيع (ونحوها) وتلغو هذه التصرفات كالواهب وإنما انفسخ بذلك في زمن الخيار لان الملك فيه غير مستقر (وله) أى الشخص (الرجوع) في عين ماله بالفسخ (في سائر المعاوضات) المحضة اذمى (النكاح) في فساد كل بفساد المقابل فدخل نحو السلم والقرض والاجارة لعموم الخبر المذكور وخرج نحو الهبة لعدم العوض فيه ونحو الخلع والنكاح والصلح عن دم لتعذر استيفاء المقابل وليس من هذا الفسخ بالاعسار الآتى في النفقات

(وله) أى الرجوع فى المبيع وما ألحق به (شروط ١٤٦) (منها كون الثمن) فى البيع والعوض فى غيره ديناً (حالياً) عند الرجوع وإن كان

مؤجلاً قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجر لأن المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا أخذ ابن الصلاح وأقره الأسنوى وغيره أن الاجارة التى يستحق فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا امتناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة وبعده لفوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة جالة أى او بعضها حال اذ لمن اجر شيئاً باجرة بعضها مؤجل وبعضها حال فسخ فى الحال بالقسط كما بحثه غيره (وان يتعذر حصوله) أى العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذر به كان كان به رهن بنى بالثمن عادة ولو مستعار الوضامن بالاذن وهو مقر او به بيعة ملىء وكذا بغيره على الوجه والمنة فيه ضعيفة لانظر اليها او تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن او (امتنع) المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره او حرب) مع يساره (فلا فسخ فى الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن او الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى اخذه من نحو الممتنع بالسلطان فان فرض عجزه فنادر (تنبيه) ما ذكره فى الامتناع فريعا على ما قبله

بعد ذلك كما يأتى النفقات اه (قوله أى الرجوع) أى بالفسخ (قوله وما ألحق به) أى من المعاوضة المحضة (قوله والعوض فى غيره) أى كالمسلم فيه والدرهم المقروضة والاجرة ثم هذا من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله ديناً) أى بخلاف ما لو كان عيناً بان اشترى منه المفسس هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرماء اه رشيدى وتقدم فى الشارح مثله (قوله قبله) أى الرجوع (قوله) ولو استمر الخ (غاية للغاية) (قوله لان المؤجل الخ) علة المقدراى فلا يصح رجوع حال وجود الاجل لان الخ (قوله فيصرف المبيع) أى وما ألحق به (قوله اجرة كل شهر) أى مثلاً فثلثا المؤجلة بانتهاء السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما لو قال عند اوله فله الفسخ اه ع ش (قوله فلا يتصور فسخ) أى للاجارة مطلقاً الا (قوله فسخ) أى المؤجر المذكور رأى له الفسخ ولو افلس المستاجر فى مجاس اجارة الذمة فان اثبتنا خيار المجلس فيها أى المرجوح استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان افلس مؤجر عين قدم المستاجر بمنفعتها او ملتزم عمل أى فى ذمته والاجرة فى يده فله المستاجر الفسخ فان تلفت ضارب باجرة المثل كنظيره فى السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالاضار به لا امتناع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم فى المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بلا ضرر كحمل ما تهرطل والا كقصة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لبقى ضائعاً ففسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عيناً ليستوفى منها قدم بمنفعتها كالمعينة فى العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطياد او امكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالى لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطياد ارتفاع الاسعار او الابرار من بعض الدين اه ع ش وتقدم ما يوافق عن سم عن شرح العباب (قوله أى العوض) أى الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاط انظ به ليظهر مقابلته بقوله الا ترى او تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله بنى) فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقى له نهاية ومعنى (قوله بالاذن) أى اذن المفسس (قوله وهو مقر الخ) فلو كان جاحداً ولا بيعة او معسراً رجع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمنة فيه) أى فى الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) فى عطفه لم يتعذر به بالايحى (قوله مثلاً) أى ونحو المسلم اليه قول المتن (او حرب) أى او مات ملياً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومعنى (قوله مع يساره) فى كلامه الجذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية ودخل فى الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد راس ماله فان لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه ان لم يوجد فى المال لا امتناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حينئذى حق غير المفسس فى حقه اولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذ لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والديون ضعف المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه ان وفته به والا فبعضه وان كان م تقوم ما فان فضل شئ فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان بما يفرد بالعقد رجع بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) أى كالحارب (قوله) بالسلطان) أى الحاكم نهاية ومعنى (قوله عجز) أى السلطان (قوله فى الامتناع) أى وما عطف عليه من الحرب (قوله على ما قبله) أى التعذر بالافلاس (قوله ذلك) أى الاشكال (قوله الشارح) أى الجلال المحلى وتبعه النهاية والمغنى (قوله لان هذا الخ) تعليل لعدم الدفع (قوله فرض هذا) أى الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) أى تفريع الامتناع على ما قبله قال البجيرمى الا ان يقال لا يضركون الاقسام اعم من المقسم كما قرره

والعوض فى غيره) كالمسلم فيه (قوله عند الرجوع وان كان مؤجلاً قبله الخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجه صححه فى الشرح الصغير هو الاصح شرح م (قوله مع يساره) فقيه الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله عن المنقطع) أى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ (قول المصنف

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام ولا فى المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلواتنى شيخنا الافلاس بان الامتناع لان هذا ما يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده امام كونه فرض هذا شرطاً فى المحجور عليه فلا يأتى ذلك

شيخنا العزيزى اه قول المتن (ولو قال الغرماء) أى غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهاية ومعنى (قوله من مال المفلس) الى قول المتن ركون المبيع فى النهاية والمغنى (قوله لما فيه الخ) أى فى التقديم مطلقا أى من مال المفلس او مال الغرماء واما قوله وقد يظهر الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس (قوله وبه يفرق الخ) أى باحتمال ظهور غريم آخر وفى شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حج لكن الظاهر عدم مزاحته لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يفوتوا بتقديم المرتين شيئا حتى يرجع به عليه كما قيل فى مسألة القصار اه ع ش (قوله لا تنسخ) أى عقدا لاجارة وصورة المسئلة انه لم يفعل المستاجر عليه وهو القصار او يصور ذلك بما لو نصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزياى تصويره بالصورة الثانية اه ع ش (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب صريح فى ذلك اه سم أقول وكذا كلام المغنى صريح فى ذلك (قوله ولو لمات المشتري) أى مثلا (قوله وقال الورثة) أى لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله اجيب) أى نحو البائع للفسخ ان اراده (قوله اجيبوا) أى الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع انه الخ) أى الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخلص المبيع نهاية ومعنى (قوله فيه) أى فى الاخذ من مال الوارث أى بخلاف الغرماء (قوله واذا اجاب) أى نحو البائع (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة واما اذا قدمه الغرماء أى الوارث من مالهم أى أو ماله فلا كلام انه لا رجوع اه سم (قوله لتقصيره) حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاحم له وبؤخذ من التعليل انه فى العالم بالمزاحمة وليس كذلك اه نهاية أى ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش (قوله ولم يزاحمه الخ) عبارة المغنى والنهية ولو تبرع بالثمن احد الغرماء او كلهم او اجنبى كان له الفسخ لما فى ذلك من المنية واسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه فيما اخذه مالا واجاب غير المتبرع فالذى ظهر ان يزاحمه ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيما يقابل مازوحم به فى احد احتمالين يظهر ترجيحه لانه مقصر حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اه (قوله المتبرع) أى من الوارث او الغرماء او الاجنبى اه (قوله من ماله)

فله الفسخ) فى شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) هذا مع قوله من مال المفلس او مالنا يقتضى مزاحمة من ظهر اذا قدموه من مالهم لسكنه خلاف قوله وهما ولم يزاحمه فيما اعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب آخر الباب فى الكلام على ذلك صريح فى ذلك خصوصا ما نقله عن ابن شبة فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فضية ذلك أنه فسخ له مطلقا لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة فى اجباره الى قول الغرماء له ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وان كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع انه خليفة مورثه) أقول وايضا فلما كانت التركة متعاقبة الحقوق التى على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنية وانتفت لانها بالدفع من ماله يفديها وقد يكون له غرض فى اعيانها (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما اذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أى لما يقابل مازوحم به منها هو ثانى احتمالين نقلهما فى شرح الرض عن المطلب وقال انه اوجه وان فى كلامه اشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردى الا فى انه لو قدم الغرماء المرتين بدينه سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم يزاحمه فيما اعطاه) أى يزاحمه فيما قدموه به من مال المفلس (قول المصنف)

(ولو قال الغرماء لا تنسخ  
ونقدمك بالثمن) من  
مال المفلس أو مالنا (فله  
الفسخ) لما فيه من المنية  
وقد يظهر غريم آخر وبه  
يفرق بين هذا ومال وقال  
الغرماء للقصار لا تنسخ  
ونقدمك بالاجرة فانه  
يجبر لانه لا ضرر عليه  
بفرض ظهور غريم آخر  
لتقدمه عليهم ولو مات  
المشتري مفلسا وقال  
الورثة لا تنسخ ونقدمك  
من التركة أجب أو من  
مالنا أجبوا واستشكل  
بان التركة ملكهم فإى  
فرق وقد يفرق بانه اذا  
أخذ من التركة يحتمل  
ظهور مزاحم له بخلاف  
ما اذا أخذ من مال الوارث  
مع انه خليفة مورثه فلم  
ينظر للمنية فيه واذا أجاب  
الغرماء أو الوارث فظهر  
غريم لم يرجع للعين لتقصيره  
ولم يزاحمه فيما أعطاه له  
المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفاس لشمته (١٤٨) تقديرى والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من ادرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه او وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لتقدرته على رده للملكة منزلة بقاته بملكه اوزال ملكه عنه ثم عاد فلارجع كافي الروضة واقتضاء كلام المتن وهو نظير ما ياتي في الهبة للولد وفارق الرد بالعيب ورجوع الصداق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالعين دون البذل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الاخيرين فانه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة محضنة قدم الثاني لان حقه اقوى اذ لا خلاف في جواز رجوعه بخلاف الاول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر او (فات) حسا بنحو موت او شرعا بنحو عتق او وقف (او كاتب العبد) مثلا وكتابة صحيحة ولم يعد للرق واستولد الامة اتفاقا كما قاله المصنف وان افتى بما يخالفه ( فلا رجوع) لخروجه عن ملكه حسا فيما عدا الاخيرين وحكما فيهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفع بقوة حقه بشوته مقارنا لعقد الشراء ولا كذلك هنا ( ولا يمنع

اي لا من التركة اءعش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن ( وكون المبيع ) اي او نحوه و (قوله في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاته فلو اختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري او البائع فيه نظر والاقرب تصديق المشتري في عدم بقاته اذا كان بما يستملك كالاطعمة والا كلف بيته على عدم بقاته فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ اءعش ش (قوله فلو باعه) اي المشتري عينا (قوله او اقرضه) اي واقبضه ثم حجر عليه (قوله او وهبه الخ) اي واقبضه ثم حجر عليه نهاية ومعنى زادهم اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة اه اي في كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله جازله الرجوع) خلافا للنهية والمغنى والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاقاهم في البيع (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبرة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري اه سم وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغنى عن الماوردي (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته اه سم ثم قوله المذكور الى قوله وفارق في المغنى والنهاية (قوله ثم عا) (ولو بعوض وحجره باق او حجر عليه اه نهاية (قوله الرد بالعيب) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصداق) اي فيما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقتها قبل الدخول فله الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الافلاس والهبة للولد (قوله في الاخيرين) اي في المبيع والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارشن اه سم (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع اءعش ش اي في الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى الا قوله واستثنى الى المتن (قوله بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني نهاية ومعنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو عتق او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية ومعنى (قوله مثلا) اي والامة (قوله ولم يعد للرق) اي فلو عاد له بان عجز جازال الرجوع نهاية ومعنى (قوله واستولد الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سم وعش وقوله على ما تقدم لعلمه اشارة الى نفوذه بعده عند الشارح دون النهاية والمغنى تبعا (لشهاب الرملي كاسر) (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاستيلاء كالكتابة كافي الروضة واصلها وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعلمه غلط من ناقله عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اءعش ش وقوله لعلمه غلط اي او يحتمل على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الاخيرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق الرجوع لم يكن تابنا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية ومعنى (قوله ونحو التدبير) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله استفيد الى قوله لا اجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعلق العتق نهاية ومعنى والكتابة الفاسدة عش (قوله لانه) اي ما ذكر من النزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) اي من المتن

في ملك المشتري) اي وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه ذكر هذا الماوردي وخرج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله الماوردي انه لو باعه المشتري لآخر ثم افلسا وحجر عليهما كان للبائع الاول الرجوع ولا بعد في التزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث الا في مسألة البيع اذا كان الخيار للبائع او لها (قوله او وهبه لولده) اي ثم حجر عليه اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبرة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله اوزال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويحجب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارشن (قوله قدم الثاني) واذا عاد فله الاول الرجوع حينئذ (قوله واستولد الامة) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم



وكذا ضمير عنه وبعده (قوله اذ التزويج الخ) من كلام الزاعم وعله للاستغناء (قوله ان نحو الاجارة) نائب  
فاعل استغنى وادخل بالنحو نحو التدبير فكان الاولى تأخيرها إلى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله فيأخذها)  
أي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مسلوب المنفعة) أي ولا يرجع باجرة المثل لما بقي من المدة نهاية ومعنى  
(قوله أو يضارب) أي يشارك الغرماء عش (قوله وكون المبيع الخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا  
(تنبيه) قد علم بما تقرر ان شروط الرجوع تسعة أو لها كونه في معاوضة محضة كالبيع ثانيها رجوعه  
عقب علمه بالحجر ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض  
منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسها اعتذار استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسها كون العوض  
دينا فلو كان عينا قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم تعلق  
حق لازم به كرهن نهاية ومعنى وكان ينبغي زيادة وخلو البائع عن مانع التملك به (كجناية) أي توجب مالا  
معلقا بالرقبة نهاية ومعنى (قوله أو رهن) فلو قال البائع للمرتن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر  
المرتن أو لا وجهان قال الأذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى  
والخطيب اقول ترجيح المنع هنا لا ينافية ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتن بدينه سقط حقه من المهرن  
وذلك لان دفع البائع منه قوية وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتن بالمال المقدم  
منه ايضا اه سم وقوله وذلك لان الخ محل نظر (قوله أو شفعة) ولو كان المبيع شقصا مشفوعا ولم يعلم الشفيع  
بالبيع حتى افلس مشترى الشقص وحجر عليه اخذه الشفيع لا البائع لسبق حقه وثمنه للغرماء كلهم يقسم  
بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله فان زال) أي التعلق (قوله ومن مانع الخ) عطف على من تعلق الخ  
(قوله له) أي للبيع (قوله كاحرامه الخ) أي وكهر بيته والمبيع سلاح (قوله فاذا حل أي لم يبيع لحق  
الغرماء اه نهاية قال عش قوله لم يبيع الوال للحال وهو يفيد ان لو باعه القاضى في زمن إحرام البائع  
نفذ بيعه والاصل فيما ينفذ من القاضى جوازه ولو اراد البائع فسخ بيع القاضى لم ينفذ كما شمله قوله السابق  
وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفيع الخ ولو قيل بجواز فسخ البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد  
لانه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وانما امتنع فسخه للاحرام وقد زال فاشبهه ما لو منع الشفيع من الاخذ لعارض  
ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث رهوله حيثئذ اخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمغنى  
حيث اطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله وفارق) أي مالوا حرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) أي العبد  
المبيع (قوله والبائع كافر) الوال للحال (قوله باختياره) أي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم  
(قوله فيهما) أي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) أي بان حصل فيه نقص  
لا يفرده بقدر نهاية ومعنى (قوله المبيع) أي قوله لان جنايته في النهاية والمغنى (قوله كان تعيب باقة) أي  
سموية سواء كان النقص حسيا كسقوط يدام لا كمنسيان حرفه نهاية ومعنى (قوله كالتعيب الخ) وكالاب  
إذ ارجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا أي قول المصنف اخذه ناقصا الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله  
ضمن بعضه ومن ذلك الشاة المعجلة في الزكاة إذا وجدها أي المالك تالفة يضمنها أي الفقير أو ناقصة يأخذها  
بلا ارش وعلوه بانه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما إذا جنى  
على مكانه فانه إذا قتله لم يضمنه وان قطع عضو ضمنه مغنى ونهاية (قوله أو تعيب بجناية اجني تضمن الخ)

(قوله أو رهن) فلو قال البائع للمرتن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر المرتن أو لا وجهان  
قال الأذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح مرأى اقول ترجيح المنع هنا  
لا ينافية ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرتن بدينه سقط حقه من المهرن وذلك لان دفع البائع منه  
قوية وتقديم الغرماء لا منه فيه وفيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتن بالمال المقدم منه ايضا (قوله باختياره) كما  
في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله أو تعيب بجناية اجني أو البائع) عبارة العباب أو بجناية تضمن فارشه  
للمفلس وللبيع اخذه ناقصا والمضاربة تمثل نسبة ناقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

اذ التزويج عيب ان نحو  
الاجارة كذلك لانها لا تمنع  
البيع ايضا فيأخذها مسلوب  
المنفعة أو يضارب وكون  
المبيع سليما من تعلق حق  
لازم لثالث كجناية أو رهن  
مقبوض أو شفعة فان زال  
رجع ومن مانع تملك البائع  
له كاحرامه وهو صيد فاذا  
حل رجع وفارق ما لو اسلم  
والبائع كافر فان له الرجوع  
فيه بانه قد يملك المسلم باختياره  
وبان ملكه لا يزول عنه  
بنفسه بخلاف المحرم مع  
الصيد فيهما (ولو تعيب)  
المبيع بما لا يضمن كان تعيب  
(باقة) أو بجناية بائع قبل  
قبض أو بجناية مبيع أو  
حربي (أخذه ناقصا) بلا  
ارش (أو ضارب بالثمن)  
كما لو تعيب المبيع في يد  
البائع ياخذها المشتري ناقصا  
أو بتركه (أو) تعيب (بجناية  
اجني) يضمن جنايته ولو  
قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (فله) أما المضاربة بثمنه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري إليها فإذا ساءى مع قطع بديه مائة وبنونه مائتين وقد كان اشتراه بمائة أخذه وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمته لئلا يلزم أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجنبي لان جنانيته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفسل قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه سم قول الماتن (بنسبة نقص القيمة) اي وأن كان للجناية ارش مقدراه مغنى وباقى في الشرح مثله (قوله الذي استحققه المشتري) اي المفسل والضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارش وهو جزء من الثمن نسبتة اليه كدسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والمفسل يرجع اليه بنقص القيمة وقد يؤدى الحال الى النقص ولو البعض كما نبه عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة غش قوله الذي استحققه المفسل اي ولو لم يأخذه من الجاني بائعا كان أو غيره اه (قوله فإذا ساءى) اي الرقيق (قوله اشتراه) اي المفسل (قوله أخذه الخ) اي اخذ البائع الرقيق (قوله أو مع تمام ثمنه) لعله للتويع في التعبير (قوله حينئذ) اي بعد القبض (قوله لانه وقع الخ) اي تعيب المشتري (قوله وهو) اي خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) اي والجناية غير الترويع اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته منه حينئذ اه سيدعمر والمراد بثبوت الرجوع ثبوت حق الرجوع اي الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطلقا) اي سواء وقع جناية قبل الحجر أو بعده (قوله مثلا) يغنى عنه قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) الى قوله وتعتبر في النهاية والمغنى (قوله كل عينين) اي كثوبين (قوله بفرد كل الخ) اي يصح المراده (قوله وتلف بعد الحجر) اي فقله ثم افلس ليس بقيد نهاية ومغنى (قوله ولم يقبض الخ) أخذه من قول الماتن الآتي فلو كان قبض الخ قول الماتن (أخذ الباقي) أى جواز اه سم (قوله لما بينته) اوضحه في شرح الروض ايضا قبيل فصل غرس في الارض اه سم (قوله بمثله) جمع مثال (قوله كالفرفة الخ) عبارة النهاية والمغنى لان الافلاس عيب يعود به كل العين لجواز ان يعود به بعضها كالفرفة في النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق الى الزوج تارة وبعضه اخرى اه قال غش قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اي فيما لو فسخت بعيبه او فسخ بعيبها وقوله وبعضه الخ اي فيما لو طلق اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بانه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية (قوله بالتلف) اي وبتعدد المبيع (قوله بل يجرى ان) الى قوله وان حصل في النهاية الا قوله لان فيه ضررا عليهم والى الماتن في المغنى الا ما ذكر (قوله مع بقائهما) اي ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

من قوله تضمن ايضا ان المفسل لو عفا قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص وهو ظاهر ثم رايت الجلال البلقيني قال اذا ابر المفسل من ارش الجناية فلم يذكره وقياس ما اذا ابرات زوجها من الصداق ثم طلقها قبل الدخول انه لا يرجع في شرط الصداق فكذلك هنا فلو وهبه الارش بعد ان قبضه فقياس الصداق انه يرجع بالارش ليضارب به مع الغرماء انتهى ويؤيده قول الاصفوني لو وهب المشتري المبيع للبائع ثم افلس بالثمن فللبائع المضاربة بالثمن انتهى وانظر لو كان نسبة نقص القيمة من الثمن اكثر من الارش كالماتن لو كان الارش خمسين ونصف القيمة التي هي مائة وكان نسبة النقص الفا لكون الثمن الفين وقدر البائع من الارش هل يضارب البائع بالارشد على الارش (قوله أو البائع بعد القبض) وفي هذه الصورة يستحق المفسل على البائع ارش الجناية ويستحق البائع عليه اذا رجع من الثمن بنسبة نقص القيمة وقد يؤدى الحال الى النقص ولو في البعض (قوله ولو قال الخ) يمكن حمل كلام ذلك الشارح على ذلك بان يكون المعنى قبل تعلق حق الغرماء الذين منهم البائع به اي بملكه احتراز ازاعماله لو كان بعد تعلقهم بملكه المتضمن لتعلق البائع بالمقتضى الرجوع فتامله (قوله لو وقعت الخ) ينظر مع قوله السابق لو وقع بعد ثبوت الرجوع (قول المعنف اخذ الباقي) اي جواز (قوله لما بينته) اوضحه في شرح الروض ايضا قبيل فصل غرس في الارض (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا اكثر القيمة

كان زوج الامه أو العبد (كافة في الاصح) لانه وقع في ملكه قبل تعلق حق الغرماء به كذا وقع في عبارة شارح وقوله قبل الخ لا مدخل له في التعليل بل يوم خلاف المادوه انه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بان تاخر الفسخ لعذر ضمنه نظر الوقوع بعد تعلق حقهم به وليس بصحيح كما هو واضح لان المبيع فأت على الغرماء فلا وجه لضميهم المفسل مطلقا ولو قال قبل تعلق حق الفسخ به ليفيد رجوع البائع بارشه لو وقعت بعد تعلق حق الفسخ به فيضارب به لا يمكن ذلك لكنه بعيد من كلامهم (ولو تلف احد العبدن) مثلا المبيعين صفقة واحدة ومثلها كل عينين يفرد كل منهما بعقد (ثم افلس) وحجر عليه أو تلف بعد الحجر ولم يقبض البائع شيئا من الثمن (أخذ) البائع (الباقى وضارب بحصة التالف) لانه ثبت له الرجوع في كل منهما ويعتبر نسبة كل من قيمة التالف وقيمة الباقي الى مجموع القيمة حتى ياخذ الباقي بحصة من الثمن ويضارب بحصة التالف منه لكن العبرة في التالف باقل

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفي الباقي باكثرهما لما بينته بمثله في شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجع اكثر في الجديد) كالفرفة قبل الوطء يرجع بها السكك تارة والبعض اخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو اسوة الغرماء مرسل وانها تفرعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يجرى ان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه رجع فى نصفهما لافى احدهما بكاله لان فيه ضرر اعليهم والتلف فيما ذكر ليس بقيد فلو بقى جميع المبيع واراد البائع الفسخ فى بعضه ممكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للفرما انفع من (١٥١) الفسخ فى كله والضرر لما هو على الراجع فقط

فان فرض أنه على المفلتس لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي) بياق الثمن ويكون ما قبضه فى مقابلة التالف (وفى قول) مخرج (ياخذ نصفه بنصف باقى الثمن ويضارب بنصفه) أى الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على الجميع وسيأتى فى هبة الصادق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بان حق البائع هنا يتعلق بالعين والآفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصر حقه فى الموجود منها وحق الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها إذ لها فى صور امساكها واعطاؤه بدلها فلم ينحصر حقه فى الباقي بل شاع فيه وفى بدله (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة) تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فياخذه ولا شئ عليه فى مقابلتها بخلاف ما لو علمها له المشتري فانه كما يأتى فى القسارة وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين من التناقض هنا وثم على أنهما أشارا اليه بتعبيرهما هنا بالتعلم وثم بالتعليم

أكثر القيمتين اه سم (قوله لافى أحدهما) بخلافه فى تلف أحدهما الآتى فى قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه فى اول الفصل فى شرح واسترداد المبيع وبقيده اطلاق قوله فلو بقى جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجرى ان الخ اه سم أى فهو مكرر معه (قوله فلو بقى جميع الخ) أى تعدد ولا وقبض شيئا من الثمن ولا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أى والعبرة فى قيمة الباقي بأكثر الامرين من وقت العقد والقبض وفى التالف باقلهما كما مر انفا اه ع ش (قوله بياق الثمن الخ) أى كالورهن عشرين مائة واخذ خمسين وتلف احد العبدین كان الباقي مرهونا بما بقى من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أى بين ما هنا على الجديد وما يأتى فى الصداق على المرجح اه كرى (قوله فى صور الخ) ومنها ما يأتى انفا عن المغنى (قوله فياخذه ولا شئ الخ) وكذا الزيادة فى جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بال نصف الزائد الا برضا الزوجة كما سيأتى ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فنبت قال الاسنوى فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعى انه يرجع اه مغنى زاد النهاية قال الاسنوى ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعله اه قال ع ش قوله انه يرجع أى وعليه فمل يبقى الى وان الحصاد بلا اجرة او يقطع حالا او يبقى باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظرا واقراب الاول لانه موضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع اجرتها من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أى بل يشاركه المشتري ولعل صرورة المشاركة ان يقوم المبيع حباثم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما يأتى فى مسئلة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط فى المسئلة السابقة لعل مراده ما مر فى قوله للقاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستنجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب اه قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودى اذا صار نخلا او قياسه على الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للمفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشكّل الرجوع فى المذكورات على عدمه لى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس اه سم (قوله كما يأتى الخ) خبر ان (قوله اشار له) أى للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أى مصدر تعلم بنفسه وثم بالتعليم أى مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمرة) أى المؤبرة بنهاية ومعنى (قوله لانها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر فى البيع فكذلك الرجوع وقضيته انه لا يشترط تأبير الكل فلو تأبير البعض كان الكل للمفلس ايضا وهو قريب لانه حينئذ لا يتبع فى البيع فكذلك الرجوع ولا ينافيه ما يأتى فى

(قوله لافى أحدهما) بخلافه فى تلف أحدهما الآتى فى قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما الضرر فى الرجوع فى نصفهما للتشقيص (قوله ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجرى ان (قوله المصنف ولو زاد المبيع) قال فى الروض ولو باعه بذرا او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب انتهى قال فى شرحه لانها حدثت من عين ماله او هى عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودى فى مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافى ان الزيادة فى الودى اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة فى المذكورات بصيرورتها نباتا و فراخا و خلا ومشتد الحب فانها للمفلس كما قال فى المهمات حيث قال والضابط المذكور فى المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشكّل الرجوع فى المذكورات على عدمه فى هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفلس (قوله و ظاهر كلامهم)

(والمنفصلة كالثمرة والولد) بان حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لانها تتبع الملك كافى الرد العيب (ويرجع البائع فى الاصل فان كان الولد) الذى امة امة (صغيرا) بان لم يميز (وبذل) بالمعجمة (البائع قيمته اخذته مع امة) لان التفريق عمتنع وما مال المفلس مبيع كله

و ظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعاً لأمه في تملكها من غير عقد (والا) يذللها (فبياعان) معاً حذراً من التفريق المحرم (وتصرف إليه حصّة الام) وحصة الولد للغرماء فلو ساوت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) إذا لم يبذل القيمة بل يضارب لما فيه من التفريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملاً عند البيع والرجوع رجع فيها حاملاً قطعاً او عند (١٥٣) (الرجوع دون البيع او عكسه) بالنصب اى حاملاً عند البيع دون الرجوع بان انفصل الولد قبله (فالاصح تعدى

الرجوع الى الولد) أما في الثانية فلان الحمل يعلم وأما في الاولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا او الثمر الا في نظيرهما في الرهن بانه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراعى جهته بخلافه فيهما فاندفع مال السنوي وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكما هو) وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأثير) وهو تشققه (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتابرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (اولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل لرؤيتهادونه ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبائع ولم يجر نظيرها في الحمل ولو حدث بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فان تابرت عنده فهي للشترى وان لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزوا

احد التوأمين لان الانفصال ثم حسي كالانفصال فادبر الامر عليهما ولم ينظر الى ان التوأمين كحمل واحد ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه فيما يظهر اى ما لم تكن حاملاً عند البيع والا فيرجع البائع فيهما سواء اتى المولود ام لا (قوله انه يستقل بأخذه من غير بيع) والوجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكتفى بالاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم نهاية ومغنى (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد أن الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه اه سم (قوله يذللها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) اى بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الا في لما فيه الخ اه سم (قوله معاً) الى قوله فاندفع في النهاية والمغنى الا ما انبه عليه (قوله فلو ساوى الخ) عبارة النهاية والمغنى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد يضم قيمة احدهما الى قيمة الاخر ويقسم عليهما اه ومال عش الى ما قاله الشارح (قوله ومعه) اى مع الولد بصفة كونه محضونا اه عش (قوله بالنصب) اى عطفاً على حاملا الخ عش اى او بالرفع اى او حصل عكسه اه (قوله اما في الثانية) هي صورة العكس عش (قوله فلان الحمل يعلم) فكانه باع عينين نهاية ومغنى (قوله والثمر الا في) بالرفع عطفاً على هذا (قوله نظيرهما الخ) بالنصب مفعول فارق (قوله وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كرى (قوله من المأخوذ منه) اى المفلس (قوله بخلافه الخ) اى بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فانه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (كجاءه) بكسر الكاف (قوله تشققه) اى الطلع قال عش وهو تفسير مرادوا لا فالتأثير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما اشار في النهاية والمغنى (قوله واعترضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعا به الاعتراض نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف اى لقربته قوله واولى بعدم الرجوع فهو قربته على عدم التناول اه (قوله بان الثانية) اى المذكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله ووجهه) اى وجه كون الثانية اولى بعدم الرجوع (قوله هنا) اى في الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعنى على الضعيف المقابل للاصح اه كرى (قوله غير الاولى)

والا وجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكتفى بالاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه (قول المصنف فبياعان) اى بعد رجوعه اخذاً من قول الشارح الا في لما فيه الخ (قوله رجع فيها حاملاً) قال في شرح الروض قال الا ذرعى ولو وضعت احد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئاً او يعطى كل منهما حكمه وكيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولود ام لا مع بقاء حمل المحترق ولا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثانى وهو انه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب وامات وقت نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فلملاحظ اخر غير ملحوظ وعبارته تشمل بى ادى الرأى هذه الصور الاربع واعترضت بأن الثانية ليست اولى بذلك بل بعدهم كما اشار الرافعى كالغزالى اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة بانها للشترى لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها مريئة فاذا لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبائع نظرا لحدوثه في ملك المشتري وان لم يرفأ حدث في ملكه وروى اولى سنة بعد رجوع البائع فيه وذلك ان تقول عبارته مع صدق التامل لا تشمل غير الاولى بالنسبة الاولى فلا اعتراض ببيانها انه شرطي القرب الذى ذكره مع الاولوية وجرد الاستتار والظهور في المشبه والاستتار

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكما منه من استتار الجنين وتقريب تاثيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا بير الخ) عبارة النهاية والمراد بالمؤبرة ثمرة النخل واما ثمرة غيره فلا يدخل في مطلق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤبرة وما يدخل كغيرها فورق الفرساد والتبق والحناء والاس ان خرج والورد الاحمر ان تفتح والياسمين والتين والعنب وما شبهه ان انعقد وتناثر نوره والمان والجوز ان ظهر مؤبرة والا فلا فلا يظهر حالة الشراء وكان كالمؤبرة حالة الرجوع بقى للمفلس وما لا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع فلمفلس والغرماء تركه الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المعنى مثله قال الرشيدى قوله مر فورق الفرساد والتبق والحناء والاس اى بناء على انها لا تدخل في بيع الشجر والاولى فالذى سرله مر في بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربع في بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه) اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة عش هذا مفروض فيما لولم يقبض شيامن الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فالاقرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى اخر ما ياتى هذا اذا كان عام في الارض فلو كان في احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان ال للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس بيع كله وان ال للبايع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك الى اخر ما ياتى ومثل المبيعة المؤجرة له كان استأجر ارضاء ثم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم ان فسخ بعد مضى مدة لمثلها اجرة ضارب بها والا فلا مضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه عش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) بان تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جهله فغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجر ففسخ العقد اه عش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه عش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وبحت الى المتن (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة النهاية وينبغي كما قاله الاذرى الخ اه (قوله انه لا يقلع الا بعد رجوعه) ينبغي ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبهه بالاتلاف الممنوع بل منه وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رايت قال عش قوله وينبغي الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشترط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) اى في القلع ينبغي او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى يرجوعه نهاية ومعنى (قوله لانه عين ماله) اى ولم يتعاق بها حق غيره نهاية ومعنى (قوله قوله اتفق) اى الى اخره (قوله الاتى) اى بقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الغرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله لئتمسكها الخ) اى البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه عش (قوله

والانفصال في المشبه به واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظيرتها التي هي صورة العكس من الحمل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا احدهما كما تقرر وكالتا بير هنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر عليها وفعل ذلك بعد الحجر خلا لما يوجهه كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض (فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريغها) بما فيها (فعلوا) لان الحق لا يبعد وهم وبحت الاذرى اخذا من كلام جمع انه لا يقلع الا بعد رجوعه فيها والا فقد يوافقهم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (واخذها) البائع لانها عين ماله وافهم قوله اتفق انه ليس له الزامهم قبل الامتناع الاتى اخذ قيمة الغرس والبناء لئتمسكها معها ويجب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقلع من مال المفلس

مقدما) اى البائع نهاية ومغنى (قوله به) اى بالارش (قوله وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله  
الاكثرون وجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه عش (قوله وجده ناقصا)  
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجده ناقصا  
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه  
وعبارة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى  
باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع  
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى  
وعبارة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لا ارش له وبه جزم شيخنا الزبائى  
لكن قال عميرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن  
(بل له الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومغنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال  
سم على حج يتامل اقول ولعل وجهه ان ما سبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا  
بخلافه اه عش اى لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغنى ما سبق عما هنا (قوله وحينئذ يلزمه ان يملك)  
اى ان لم يخنر القلع كما ياتى فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما ياتى اه رشيدى اى من  
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش قول المتن (ويتملك الخ) فيه اشعار باعتبار الايجاب  
والقبول ويظهر ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا يأتى هنا قول الشارح السابق فى الحمل وظاهر كلامهم الخ  
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملك اى بعقد كما اعتمد  
الطبرلاوى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحمل وعبارة عش بعد نقله كلام سم على  
المنهج نصها اى والعقد المذكور امان القاضى او من المالك باذنه منه ما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره  
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء  
هنا بان يقول بعثك هذا بقيمته ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويقتصر ذلك هنا للبادرة فى فصل  
الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بحجى وسياق عن سم ما يؤيده  
وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله لاننا لو قومناه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمه اذا  
رجع فى الارض دونه لعدم مقرله حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع  
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كما التحكم فقوله لئلا يتحد الخ اى فى المغنى وحصول الضرر اه سم (قوله  
كالتحكم) قد يمنع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهما قد وجد رغبة البائع  
فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لزوم التملك وكان الاولى تاخير عن قول المتن وله ان يقلع الخ ليكون  
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرماء (قوله من  
تردد للاسنوى) قال الاسنوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يملك بصيغة الشرط فهمى  
مساوية لعبارة المحرر وهى تقتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج  
وعلى هذا فهل يشترط الاثبات بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكفي الاتفاق عليه وعلى الامرين  
اذا لم يفعل بعد الشرط او الاتفاق عليه فهل يجبر على التملك او ينقض الرجوع او يتبين بطلانه فيه نظر اه

مقدمابه على الغرماء وفاقا  
لجمع متقدمين ومتأخرين  
لانه لتخليص ماله وانما لم  
يرجع البائع بارش مبيع  
وجده ناقصا كما مر لان  
النقص هنا حدث بعد  
الرجوع (وان امتنعوا)  
كلهم من قلص ذلك (لم  
يجبروا) لو ضعه بحق  
فيحترم (بل له ان يرجع)  
فى الارض ذكره زيادة  
ايضاح (و) حينئذ يلزمه  
ان (يملك الغراس والبناء  
بقيمته) وقت التملك غير  
مستحق القلع مجانا كما هو  
ظاهر لئلا يتحد هذا مع  
قوله ويبقى الغراس الخ لانا  
لو قومناه هنا مستحق القلع  
ساوى ذاك وكان جواز  
الرجوع هنا ومنعه ثم  
كالتحكم وذلك لتخليص ماله  
وجما بين المصلحتين والذى  
يتجه من تردد للاسنوى انه  
يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة  
الى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على  
ما تقدم (قوله زيادة ايضاح) يتامل (قوله وحينئذ يلزمه) اللزوم ماخوذ من قوله الاتى والظاهر انه ليس  
له الخ (قوله غير مستحق القلع) اى لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذا رجع فى الارض دونه لعدم مقوله  
حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين لنقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر  
كالتحكم فقوله لئلا يتحد اى فى المغنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قد يمنع ذلك الاحتمال انه فيما

وإن لم يشترط عليه التملك نعم أن تركه بان بطلان رجوعه فيما يظهر أيضا هذا كله أن لم (١٥٥) يختار القلع والالام يلزمه تملك (و) جاز

(له) أن يقلع ويغرم أرش  
نقصه) وهو ما بين قيمته  
قائما ومقلوعا وجاهله كل  
من هذين لأن مال المفلس  
مبيع كله والضرر يندفع  
بكل منهما بخلاف مالو  
زرعها المشتري وأخذها  
البائع لا يمكن من ذلك إذ  
للزراع أمد ينتظر فسهل  
احتماله فان اختلفوا عمل  
بالمصلحة (والاظهر أنه ليس  
له أن يرجع فيها) أى فى  
الأرض (ويبقى الغراس  
والبناء للمفلس) ولو بلا  
أجرة لما فيه من الضرر لأن  
كلا منهما بلا مقر ناقص  
القيمة فيضارب البائع  
بالتن أو يعود إلى التخيير  
السابق قاله الرافعي وأخذ  
منه المصنف أنه لو امتنع من  
ذلك ثم عاد إليه مكن وأشار  
ابن الرفعة إلى استحساله بان  
الرجوع فوري ويحجب بان  
تخييره كإذكر يقتضى أنه  
يفتقر له نوع ترو لمصلحة  
الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به  
من اختيار شيء وعوده  
لغيره بقدر الإمكان وإنما  
رجع إذا صبح المشتري  
الثوب فيه دون الصبغ  
ويكون شريكا لأن الصبغ  
كالصفة التابعة (ولو كان  
المبيع حنطة غلطها)  
المشتري (بمثلها أو دونها)

أه كرى زاد عش والذي يتجه ما اقتضاه كلامهم أى إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم يفعل  
التملك ينقض الرجوع أه (قوله لهذا القسم) أى الرجوع والتملك (قوله وان لم يشترط عليه الخ) أى وإن لم  
يات البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم أن تركه الخ) أى ولم يختار  
القلع أيضا بدليل هذا كله الخ فالخالف أن يصح رجوعه أن تملك أو قلع بعد غرم الأرض والابان بطلانه ثم له  
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف أه سم (قوله أيضا) أى كصفة اختيار التملك  
بدون شرطه (قوله وجاهله أن يقلع) أى في تخيير بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالأرض  
أه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجائنا أه سم أقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن في  
البحريرى عن الحلبي أى مستحق القلع أه (قوله من هذين) أى التملك والقلع كرى (قوله بخلاف مالو  
زرعها) محترز قوله ولو غرس الخ أه عش (قوله وجاهز) إلى قول الماتن ولو كان المبيع في النهاية وكذا في  
المغنى إلا قوله وأشار إلى وإنما (قوله من ذلك) أى من تملك الزرع بالقيمة أه مغنى أى أو القلع بالأرض  
(قوله إذ للزراع أمد ينتظر) أى وإن كان يحزم مرارا كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل أن مثل الزرع في  
ذلك الشتل الذى جرت العادة بانه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه أه عش ولعل الظاهر ما في البحريرى  
عبارة يؤخذ منه أى التعليل أنه لو كان يراد للدوام ويجزم مرة بعد أخرى أن يكون حكمه حكم الغرس  
والبناء وهو ما ذكره ابن عبدالحق وقرره شيخنا العزيز أه (قوله فسهل احتماله) أى ولا أجرة له مدة  
بقائه لأنه وضع بحق وله أمد ينتظر وهو ظاهر فيما لم يتأخر عن وقته المعتاد مالو تأخر عن ذلك بسبب اقتضاء  
كمروض برد أو كل جر أدأخر به عن إدراكه في الوقت المعتاد أو قصر المشتري في التأخير فالأقرب لزوم  
الأجرة للبائع لأن عروض ذلك نادر والمشتري في الثانية مقصر فلو تمته الأجرة أه عش (قوله فان اختلفوا  
الخ) محترز قول المصنف فان اتفق أه عش (قوله فان اختلفوا الخ) أى الغرماء والمفلس بان طلب  
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع أه مغنى عبارة الحلبي والكردى أى المفلس والغرماء كان طلب  
المفلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع  
وبعضهم القيمة من البائع أه (قوله بالمصلحة) أى مصلحة المفلس أه بحريرى (قوله فيضارب الخ) تفريع  
على الاظهر و(قوله إلى التخيير السابق) أى تملكهما بقيمتيهما أو قلعهما مع غرامة أرش النقص وفى سم  
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وأبقى ما ذكر للمفلس فينتجه أن يقال لا يعتد به بمجرد بل إن عاد إلى المضاربة  
حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاكتدابه أه (قوله من ذلك) أى التملك والقلع و(قوله ثم عاد  
إليه) أى إلى أحدهما (قوله استحساله) أى كلام المصنف (قوله نوع ترو) أى تفكر و(قوله ما يتعلق به)  
أى بالثوب أه كرى (قوله وإنما رجع الخ) رد لدليل مقابل الاظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أى فى  
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أى يكون المفلس شريكا مع البائع بالصبغ نهاية ومغنى  
(قوله كالصفة التابعة) أى للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر أه كرى أى فيفتقر في البائع ما لا  
يفتقر في غيره (قوله المشتري) ولو بما ذونه أو اختلط بنفسه أو خلطه بنحو بهيمة فليؤبى أه بحريرى ثم هو إلى  
قول الماتن أو باجود في النهاية والمغنى إلا قوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمة)  
قال فى الروض وله إيجاب على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية  
ولا يجب طالب البيع وقسمة الثمن أه أى مشتريا كان أو بائعا عش (قوله اجنبي) أى يضمن أه مغنى

سأيت وإنما امتنع لأن نقصه يفوت الرغبة فيه وهنار غبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم أن تركه) أى ولم يختار القلع  
أيضا بدليل هذا كله الخ فالخالف أن يصح رجوعه أن تملك أو قلع بعد غرم الأرض والابان بطلانه ثم له العود  
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجائنا (قوله فان  
اختلفوا) أى الغرماء والمفلس (قوله وأشار ابن الرفعة إلى استحساله) إشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

قبل الحجر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المختلط) لأن مثل الشيء بمنزله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله  
ولأنه سأل في الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خلطها أجنبي فيضارب البائع بنقص الخلط

(قوله اجنبى) اى أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به اى فيغرم ارش النقص للغير ما حالاً ثم إن رجوع في العين بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها يضارب بكل الثمن وبقى ما لو اختلط بنفسه وينبغي ان يكون مثل ما لو خلطه المشتري اه ع ش (قوله كفى العيب) اى باجنبى يضمن فان للبائع حينئذ المضاربة بالثمن واخذ المبيع والمضاربة من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله أو خلطها) اى المشتري ومثله ما لو خلطها اجنبى ولو كان البائع واخطلطت بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) اى قوله لا يقال في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه و (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) اى الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال) قضيته انه لا بد منه في المختلطة بالدون في المسئلة السابقة وإلا فالفرق بينهما فليحرر اه سيد عمر (قوله والاجبار الخ) رد لمقابل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله نعم) اى قول المتن ولو اشترى في المغنى لإقوله او خاطه بخيط منه وقوله او تاخر إلى المتن وقوله او جهما إلى وخرج وكذا في النهاية لإقوله أو بارتفاع السوق لا بسببهما (قوله فوجد عين ماله) اى فله الرجوع و (قوله ففاد الخ) اى فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اى فلا رجوع لعدم جواز القسمة لانتفاء التماثل نهاية ومغنى (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع المعلوم من المقام والمتبادر أنه للمبيع (قوله اشتراها معها) أى الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ) كنعلم الرقيق القرن أو حرفة نهاية ومغنى (قوله نخرج الخ) اى بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه وان صح الاستئجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومغنى (قوله قدمته آنفا) اى في شرح خلطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الارض او بنى وقد قدمت هناك عن ع ش تصوير التاخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت او نقصت رجوع البائع في ذلك نهاية ومغنى (قوله فيه) اى في المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شئ الخ) اى وان كثر النقص اه ع ش (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شئ في صورة التاخير اه سم وقد يجاب بحمل التاخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير تاخر الغرس والبناء عن الحجر قول المتن (وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصارة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان انتفى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شئ للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت انه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اى ملحقة بالعين نهاية ومغنى (قوله فيشارك المفلس الخ) ولا فرق في الخلطة بين كونها طخت وحدثها وخلطت بخلطة أخرى مثلها او دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان انسانا اشترى سكر اميناً معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر اخر ثم طبخ المخلوط افسار بعضه سكر او بعضه عملاً ثم توفى والثنى باقى في ذمته وهو ان ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركاً بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم ترد قيمته بالطبخ فلا شئ لو احدث منها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قد يدل ان على أنه لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه لما يحصل بالفسخ فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فيمتحن ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد إلى المضاربة حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده وحينئذ فيمكن حل ما قاله الرافعى والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال ابن الرفعة فليتأمل (قوله بخيط منه) خرج ما لو كان الخيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب الخيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شئ في صورة التاخير (قول المصنف وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصارة من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان انتفى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شئ للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت انه أشار إلى ذلك بقوله الآتى ويأتى ذلك الخ

إضرار بالمفلس ومساويه قيمة بالايقال شرط الربا العقود لا عقد هنا لانه ممنوع بان ما اخذ من الاجود من غير النوع وهو لا بد فيه من لفظ الاستبدال وهو عقد والاجبار على بيع الكل والتوزيع على القيمتين بعيد إذ لا ضرورة اليه نعم لو قل الخيط بان كان قدر ايقع به التفاوت بين الكيلين فان كان الاكثر للبائع فوجد عين ماله او للمشتري فلما قد لعله وكالخطه فيما ذكر سائر المثليات ولو اختلط شئ بغير جنسه كزيت بشيرج ضارب به كالتالف (ولو طختها) اى الخلطة المبيعة له (او قصر الثوب) المبيع له او خاطه بخيط منه او خبز الدقيق أو ذبح الشاة أو شوى اللحم او راض الدابة أو ضرب اللبن من تراب الارض او بنى عرصة بالآلات اشتراها معها ونحو ذلك من كل ما يصح الاستئجار عليه ويظهر به اثره عليه فخرج نحو حفظ دابته وسياستها ثم حجر عليه أو تاخر ذلك عن الحجر نظير ما قدمته آنفا (فان لم ترد القيمة) بما ذكر (رجوع ولا شئ للمفلس) فيه لوجوده بعينه من غير زيادة ولا شئ للبائع في مقابلة النقص لانه لا تقصير من المشتري في فعل ذلك (وان زادت) بذلك (فالاظهر) ان الزيادة عين لا أثر محض فيشارك المفلس بها للبائع اخذ المبيع



ودفع حصته الزيادة للمفلس فان أبي فالأظهر (أنه لا يباع والمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالفعل لانها زيادة حصته فله على غيره

متقوم فوجب أن لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة وبلغت بما فعل ستة كان للمفلس سدس الثمن في صورة البيع أو سدس القيمة في صورة الاخذ ولنسبة ذلك لفعله عادة فارق كبر الشجرة بالسقي وسمن الدابة بالعلف لانهما محض صنع الله تعالى إذ كثيرا ما يوجد السقي والعلف ولا يوجد كبر ولا سمن ومن ثم امتنع الاستئجار عليهما (ولو صبغته) المشتري (بصبغته) فان زادت القيمة بسبب الصبغ (قدر قيمة الصبغ) كان كان بدرهمين والثوب باربعة فساوى ستة (رجع البائع في الثوب والمفلس شريك بالصبغ) فباع الثوب أو يأخذه البائع والثمن أو القيمة بينهما اثلاثا وفي كيفية الشركة وجهان أو جهما انها فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في نظيره من الغصب وخرج بقولنا بسبب الصبغ مالم يزداد بارتفاع سوق أحدهما فالزيادة لمن ارتفع سعر سلخته فان كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع السوق لا بسببهما فلا شيء للمفلس ويأتي ذلك فيما مر من نحو القسارة (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كان ساوى

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقسارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه عش (قوله ودفع حصته الزيادة الخ) ظاهره بلا عقد وسياتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في انه لا بد من العقد (قوله للمفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه نهاية (قوله ولنسبة ذلك) أي نحو الطحن والقسارة أي الاثر المترتب عليه وغرضه هذا الرد على مقابل الاظهر (قوله ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) أي على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقسارة نهاية ومعنى قول المتن (ولو صبغ الخ) أي ثم حجر عليه نهاية ومعنى أي أو تأخر ذلك عن الحجر على ماسر في الشرح قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد ما يصبغ به واما قول الشارح بسبب الصبغ فيفتحها مصدر (قوله فيبيع الثوب) والبائع له الخيار أو نائبه أو المفلس باذنه من البائع اه عش (قوله أو يأخذه الخ) عبارة للمغنى والنهاية وللبيع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبغ والقسارة وان كان قابلا للنقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافي هذا قولهم انه شريك لان اموال المفلس تباع للبائع أو لغيره اه وقوله وللبيع إمساك الخ قال عش أي حيث لم يريدوا أي الغرماء والمفلس قلع الصبغ ولما فلهم ذلك وغرامة ارش نقص الثوب ان نقص بالقلع اه وسياتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل ذلك إذا امكن قلعه بقول اهل الخبرة ولا يمينعون منه اه (قوله أو جهما انها فيهما جميعا) أي شركة شيوع لكن ينافي هذا قوله كافي نظيره من الغصب أي فيما إذا غصب ثوبا وصبغه لان للشركة فيه شركة جوار لاشيوع وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سم لانه من فواته شركة الجوار لاشيوع عبارة البجيرمي أي شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوع على الثاني وينبغي عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أو لها على مقابله وسينبه عليه الشارح اخر اثم نقل ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بل ترجيح في كلام الشبختين اصحهما كما صحه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس كالمو غرس الارض والثاني يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كافي خلط الزيت أما إذا زادت بارتفاع الخ اه قال عش قوله أما إذا زادت الخ مبنى على قوله ان كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لاشيوع اه (قوله لا بسببهما الخ) يتامل سم على حج وأهل وجهه ان ارتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة فتزيد قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببهما ويمكن الجواب بان المراد انه اتفق شراؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدير عليه ان الكلام هنا في قيمة المصبوغ وقت رجوع البائع فيه لافي ثمنه في بيعه بعده قول المتن (أو أقل) أي وسعر الثوب بحاله نهاية ومعنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الاتية فنبه له (قوله لتفرق الخ) لتعذر التمييز (قوله اجزائه الخ)

(قوله أو جهما) عبارة شرح مر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتامل (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه ان لو كان مساواة الثوب ستة في المثال المذكور لارتفع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك مالم يزداد على قيمتهما لارتفاع سوق الثوب وحده فلا شيء للمفلس أيضا والظاهر أن هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما يجري في زيادة أقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لا ارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فالصاحب الثوب اربعة وثلاثان فليراجع (قوله لا بسببهما) يتامل (قول المصنف للمفلس) قال في الروض وللبيع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبغ والقسارة قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقدير عليه أنه إذا امتنعوا من فصله اخذوا من قول الشارح السابق والفهم قوله واتفق الخ وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم أي للمفلس والغرماء قلع الصبغ انما اتفقوا ويرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصبغ) ليشترك بخمس الثن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقده للصيغ كله ولا شئ للبائع عليه لما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصيغ كان ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالتن أو القيمة (١٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصيغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصيغ (قوله فان ساوى الخ) محترز قول المتن فان زادت الخ (فقوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص (قوله او ثلاثة) أى بان نقصت و (قوله فالمفلس الخ) أى فى صورة الأربعة و (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله لما مر) أى فى شرح ولا شئ للمفلس (قوله او زادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اهتم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم حجر عليه) أى قبل الصيغ او بعده واقصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصيغه) لانهم عاين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد وإلا فالظاهر فى الثوب والصيغ ولصاحب الصيغ الذى اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه و يغرم نقص الثوب (قوله فيرجع) الى التنبيه فى النهاية والمعنى إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله فيرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه و ليه لو عقده و عاقلا ثم جن أو غير ذلك اه ع ش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقى بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جوازاً (فيهما) أى فى الثوب بصيغه (قوله أكثر من قيمة الصيغ الخ) أى وإن كانت مساوية لها فلا شئ للمفلس (قوله فالمفلس شريك بها) أى للبائع اخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فان أى فالظاهر الخ مامر (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصيغ من الزيادة اه سم (قوله بضمن الثوب والصيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بضمن الصيغ لكن قضية كلام الروض ان له ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسى بحث ذلك أخذ بما لو كان الصيغ من آخر اه سم بخذف اقول وبفيده أيضاً اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصيغ عبارتهما بل إن شاء قطع به وإن شاء مضارب بضمنه اه أى الصيغ ع ش (قوله او عكسه) أى او حصل عكسه بان تأخر الصيغ عن الحجر نظير مامر قول المتن (فان لم تزد الخ) أى بان ساوت او نقصت معنى ونهاية (قوله فيرجع) أى جوازاً (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصيغ عبارة النهاية فى الرجوع والثوب بعبارة المحرر فلمما الرجوع ويشتركان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لأن الشر كذا إنما هى فى الثوب دون الرجوع ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح والمفلس شريك بالصيغ (قوله فالتقص عليه) أى الصيغ وكذا ضمير به بضمنه (قوله وصاحب الثوب الخ) عطف على التقص عليه الخ (قوله ولا شئ له الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عز قيمة الصيغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (وإن نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغاً و (قوله عن قيمة الصيغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصيغ و (قوله فكما مر) أى قبيل قول المتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين مامر هناك و داخل فى قول المصنف فان لم تزد قيمته الخ كما تبعه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى إسقاطه كإفعلاه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصيغ فالأصح انه إن شاء قطع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للمفلس والغرماء قلع الصيغ ان انفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوتها الخ) أى بان صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصيغ قاله المتولى ومحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه معنى ونهاية و شرح الروض (قوله فهو فاقد له) أى فيضارب بضمنه (قوله برقت اعتبار الخ) أى ببيانها وتعيينه (قوله او الصيغ) أى ونحوه كالطحن والقصارة (قوله اه فليتأمل ثم بين فى شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة فيمنعون (قوله بينهما نصفين) أى فى المثال المذكور (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصيغ من الزيادة (قوله بضمن الثوب والصيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بضمن الصيغ لكن قضية قول الروض فان اشترى الصيغ من بائع الثوب او من آخر او كان الثوب للمفلس فان لم تزد قيمة الثوب فالصيغ مفقود يضراب به

أى فى الثوب بصيغه (إلا) ان لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصيغ بان ساوتها او نقصت عنها (فيكون فاقدا للصيغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بضمن الصيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصيغ فالمفلس شريك بها فان كانت أقل لم يضراب بالباقي من قيمة الصيغ بل أما يقع به ويقوت عليه الباب او يضراب بضمن الثوب والصيغ (ولو اشترىهما) أى الصيغ والثوب (من اثنين) كلاماً واحداً فصيغه به ثم حجر عليه او عكسه واراد البائعان الرجوع (فان لم تزد قيمته) أى الثوب (مصبوغاً على قيمة الثوب) قبل الصيغ (فصاحب الصيغ فاقد) له فيضارب بضمنه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (وإن زادت بقدر قيمة الصيغ اشتركا) فى الرجوع فيهما كما باصلا وشركتهما فى الصيغ كما مر فان لم تزد بقدر قيمة الصيغ فالتقص عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصاً أو مضارب بضمنه وصاحب الثوب واجد له

فبأخذه ولا شئ له وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصيغ جميعاً كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فالأصح أن المفلس شريك لها) أى للبائعين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصيغ فكما مر ولو كان المشتري هو الصيغ وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغاً على قيمته غير مصوب فهو شريك به ولا فهو فاقد له (تنبيه) لم أر تهماً يحايق اعتبار قيمة الثوب أو الصيغ

عليهما) أى قيمة الثوب أو قيمة الصبغ وثنية الضمير نظرا إلى أن أو للتنوع (قوله فى كل ما ذكر) متعلق بلم  
أرى بالنفى لا بالنفى وإلا لكان المناسب فى واحد ما ذكر إلا أن يجعل من قبيل لا يحب كل مختال فخور (قوله  
حيث) أى حين الرجوع وكذا فيما يأتى (قوله خلية عن نحو الصبغ) كان الأولى خليا باسقاط التاء وعن  
قيمة نحو الصبغ الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) أى فى نفسها خلية عن قيمة الثوب ويحتمل أن المراد بحالة  
خلو نحو الصبغ عن الثوب (قوله ما مر الخ) أى فى شرح ولو تلف أحد العبدین الخ (قوله أن العبرة الخ) بيان  
لما مر (قوله لأن ذاك فيه الخ) يتأمل هذا الكلام أه سم ولعل وجهه أن هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل  
صورة وحدة بائع الثوب والصبغ هنا من أفراد ما مر من تلف أحد مبيعين صفقة يفر دكل منهما بمقد (قوله  
على البائع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) أى من حكمه (قوله لم يكن لبائعه إلا هو الخ) أى يرجع به ناقصا  
أو يضارب بشمنه (قوله بقيمته) الأولى بشمنه (تذيه) يجوز لغة صار وصباغ ونحو همام كل فعل ما يجوز  
الاستنجار عليه ويظهر أثره على المحال كخياط وطحان استؤجر على ثوب فصره أو صبغه أو خاطه أو حب  
فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض أجره وقيدته أى جواز الحبس القفال  
بالاجارة الصحيحة والبارزى والبلقيني بما إذا زادت القيمة بنحو القسارة وإلا فلا حبس بل يأخذ المالك  
كالو عمل المفلس أى بنفسه لم تزد القيمة فإن كان أى المستاجر محجور عليه بالفاس ضارب الاجير باجرته  
وإلا طالبه بها وزيادة القيمة فى مسألة الخياط تعتبر قيمته مطواعة لقطع المأذون فيه لا صحيحا ومتى تلف  
الثوب المقصور ونحوه بافقه أو فعل الاجير قبل تسليمه للمستاجر سقطت أجرته بخلاف فعل المستاجر فإنه  
يكون قبضه له ويردد النظر فى اتلاف أجنبي يضمن والاوجه أن القيمة التى يضمنها الاجنبى إذا زادت بسبب  
فعل الاجير لم تسقط أجرته أى الاجير وإلا سقطت أه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ أى بخلاف نحو  
نقاد وشيال من كل فعل ما لا يظهر أثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه ويطالبه  
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) أى يتفقان عليه أو بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما  
وضعه عند عدل لأن الحق لهم ولا يعدوهم أه ع ش (خاتمة) ولو أخفى شخص بعض ماله فنقص  
الموجود عن دينه فحجر عليه ورجع البائع فى دين ماله وأصرف القاضى فى باقى ماله ببيعه وقسمة ثمنه بين  
غرمائه ثم بان أنه لا يجوز الحجر عليه لم ينقض تصرفه إذ للقاضى بيع مال الممتنع من أداء دينه وصرفه فى  
دينه ورجوع البائع فى العين المبيعة لا امتناع المشتري من أداء الثمن بخلاف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا  
جوازه بخلاف ما إذا لم يعتقد ذلك فينتهض تصرفه أه معنى

### (باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أى وكسرها ع ش (قوله المنع) أى مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)  
أخرج بقيد الخصوص نحو تدبير السفيه ونحو إذن الصبي فى دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) أى  
الحجر عليه فى ماله كما سبق بيانه (قوله والراهن الخ) أى فى العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله أو لوارث) أى  
لتبرع وارث أه سم ظاهره أنه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ ويحتمل أنه ظرف مستقر عطف  
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لا جنى فيما زاد لوارث مطلقا فى الزائد وغيره أه (قوله  
وللغرماء) عطف على المتن أى لحق الورثة فى تبرع زاد الخ ولحق الغرماء مطلقا أه كرى والاقرب أنه عطف  
على لوارث المراد منه بعض الورثة وقوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا ينافيه) أى لا ينافى الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تنف بقيمتها فالصبغ ناقص فإن شاء قنع به وإن شاء ضارب بشمنه أه أن له ذلك  
فليراجع ثم رايت شيخنا البرلسى بحث ذلك اخذ المالك كان الصبغ من آخر (قوله لأن ذلك فيه الخ) يتأمل  
هذا الكلام

### (باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) أى فى الرهن (قوله أو لوارث) أى لتبرع وارث

المرض وإن لم يف الباقى بدين الباقيين بل وإن لم يفضل شيء لأنه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) أى القن (أسبده والمرته

مطلقا أي مطلق التبرع زاد على الثالث أو لا عبارة المغنى والنهاية والمراد بالورثة فيما زاد على الثالث حيث لا دين قال الزركشي تبع للاذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق والذي في الشرح والروضة في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثالث ان المريض لو وفي دين بعض الغرماء فلا يزاحمه غيره ان وفي المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم من اجتهته كما لو اوصى بتقديم بعض الغرماء بدونه لا تنفذ وصيته فكلام الزركشي إنما يأتي على هذا اه قال ع ش قوله إنما يأتي على هذا قد يقال لا يتعين تعريفه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقا وجاز في قدر الثالث بما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير توفيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المسئلتين ثم رايت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا و اجاب حج هنا بان تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يراد على كلامهم اه قول المتن (للمسلمين) أي لحقهم (قوله مر بعضا) وهو الحجر على المفسس والراهن والعبد في معاملة الرقيق اه بخيرى (قوله وقد اوصاهم الا سنوى الخ) عبارة المغنى وأشار المصنف بقوله منه الى ان هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الا سنوى انواع الحجر لحق الغير لثلاثين نوعا غير ما ذكره المصنف فليراجع ذلك من المهمات اه و عبارة النهاية فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعة من صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاة الدين الان هذه بما تدخل في عبارة الشيخ واصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحربى في ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون له لحق الغرماء وعلى السيد في نفقة الامة المزوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيها بدلها ودار المعتدة بالاقراء او الحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في ام الولد وعلى المؤجر في العين الذى استأجر شخصا على العمل فيها كصنغ او قصارة اه سم على منهج ويتامل ما قاله في مسئلة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالفسخ خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن دينافى ذمة البائع وليس المبيع مرهونا فواجه الحجر عليه فيه وكذا في مسئلة السبي فان مجرد سبي الحربى لا يستلزم دخول مال الحربى في يد سبيه فامعنى الحجر فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقطة اصله وعلى الزوج في دار الخ (قوله لمصلحة النفس) أي نفس المحجور عليه (وذلك) أي الحجر لمصلحة النفس قول المتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسيأتى تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة اعم بما بعده اه أي فان المجنون لا يعتد بشئ من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالادنى في دخول الدار واوصال الهدية والمبذر يعتد بقوله الشكاح باذن من وليه ولا يزوجه وليه الا باذنه ويصح تدبيره لارقاته ع ش ولا يخفى ان ذلك نظرا للغالب لما سياتى ان المجنون الذى له ادنى تمييز كالصبي المميز (قوله واما الهما الخ) عبارة النهاية والمغنى وزاد الماوردى نو عا ثلثا وهو ما شرع للامرين يعنى مصلحة نفسه وغيره اه وفيهما قبل هذا عطف على والعبد لسيدته مانصه والمكاتب لسيدته والله تعالى اه قال ع ش هنا مانصه المراد بقوله ثم والله العتق ومصلحته تعود على المكاتب فلا تنافى بين قوله مر ثم لسيدته والله وقوله هنا مصلحة نفسه وغيره اه (قوله الاول) وهو ما لمصلحة الغير (قوله ونقلا عن التتمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان له الخ) أي المجنون الذى له الخ نهاية ومغنى (قوله كصبي مميز) أي فيما يأتى اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتى من صحة العبادات وعدم المعاينة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر بعضها ويأتى باقية وافادت من أن له أنواعا أخرى وقد أوصلها الا سنوى الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضعة عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر يئنه مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب واما لمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما الهما وهو حجر المكاتب قبل الاول حقيقة لانه منع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويتردد النظر في حجر السفه والرق اه والذى يتجه ان الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التتمة ان له ادنى تمييز ولم يكمل عقله كصبي مميز واعترضه السبكي وغيره بأنه ان زال عقله فمجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه ما لم يبذر

(الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقد انهاء بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الاذرعى هذا باب واسع جدا لا تنحصر افراد مسائله اه (قوله كصبي مميز) قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالاصلا وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده في الجميع لكنه حينئذ لا يتجه الا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التتمة عليه اه (واعترضه السبكي) اجاب عنه في شرحى

الروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فيما عدا المال كالبالغ العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وان يقتل اذا قتل بشرطه ويحد اذا زنى او شرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارة قوله كصبي مميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجميع لسكونه حيث لا يتجه إلا لكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقلناه عن التثمة عليه او صريح قول الشارح مر كالصبي المميز ورده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسيأتى عن السيد عمر ما يوافقه (قوله وقولهم) اى السبكي وغيره (فيصح الخ غير صحيح الخ) عبارة النهاية ويرد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناؤه فلا يلحقه بالمسكوك ولا بالمجنون لانه مخالف لما فتعین الحاشية بالصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كما قال اذ الذى يظهر من كلام التثمة ان المجنون منه من لا يميز له بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فوائده وقولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كايصال هدية واذن فى دخول الدار فليتأمل اه سيد عمر (قوله فخصرهم المذكور) اى قولهم وإلا فهو مكاف (قوله ان مثله) اى الجنون (قوله بذلك) اى بالحق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله وليه) اى الاخرس (قوله وجرى عليه الخ) اى الجعل المذكور (قوله زاد شارح) اى على ما جرى عليه الاذرعى الخ قوله وقال بعضهم الخ المتبادر انه من كلام الشارح (قوله ويجمع الخ) لا ينبغى العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع انه يبعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رايت بحث الجورجى الجزم حيث تدوان محل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه وبخالفه ظاهر المغنى والنهاية عبارتهما تردد الاسنوى فيمن يكون وليه وبحث الجورجى ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه ولى المجنون اه قال ع ش قوله والذى يظهر من التردد اى تردد الاسنوى ان وليه الخ لعل المراد منه ان الحكم المذكور لا يتقيد بمن خر سه اصله والا فهو عين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان النائم لا ولى له مطلقا وان الاخرس الذى لا إشارة له وليه ولى المجنون سواء كان خر سه اعليا او طارئا فولى له الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله يحمل الاول) اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم (قوله والثانى) اى قول بعضهم بان وليه فى الصغر (قوله ولا يلحق بهما) اى بالمجنون والخرس (النوم) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرعى بانه لا يتخيل احدا ان النائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحاشية به من حيث ذلك فقط لانه اى النائم لا ولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على نائم احوج طول نومه الى الارشاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرعى نظر فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى إقامة احد مكاه فليكن هو الحاكم ثم اجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كقوله فولى له المجنون ثم رايت الاسنوى تردده فيمن يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه امام لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذ لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يتجه من التردد ان وليه ولى المجنون الخ اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارته هنا فلا ينبغى العدول عنه لكن مع حملة على من طرأ خر سه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالمجنون محمول على نائم احوج طول نومه الى

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة (٢٦٢) الفاهوم ومثله الاغماء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذنا

ياقي في النكاح انه لا يزول  
الولاية نعم للقاضي حفظه  
كالغائب ثم راي المتولي  
والقفل الحقاه بالمجنون  
وجزم به صاحب الانوار  
والغزالي قال لا يولي عليه  
قال غيره وهو الحق اه  
وهو كما قال لما علمت من  
تصر بحكم به في النكاح نعم  
ان حمل الاول على من ايس  
من افاته بقول الاطباء  
يبعد (تنسلب الولايات)  
الثابت شرعا كولاية نكاح  
او تفويضا كايضا وقضاء  
لانه اذا لم يدبر امر نفسه  
فغيره اولى واثار السلب  
لانه يفيد المنع ولا عكس  
لذخوالا حرام يمنع ولاية  
النكاح ولا يساها ومن ثم  
زوج الحاكم لا الابد  
واعتبار (الاقوال) لهو عليه  
الدينية كالاسلام والدينية  
كالعاملات لعدم قصده  
واعتبار بعض افعاله كالصدقة  
بخلاف نحو احواله واتلافه  
الا لصيدوه وهو محرم وتقرير  
المهر بوطئه وارضاة  
وثبوت النسب وغير المميز  
كالمجنون في ذلك وكذا  
ميزا لافي عبادة غير  
الاسلام ويثاب عليها  
كالبالغ ونحو دخول دار  
والإصال هدية ودعاء عن  
صاحب ولية (يرتفع) حجر  
المجنون (بالافاقه من) غير  
فك نعم ولاية نحو القضاء

النظر في امره وكان الايقاظ يضربه مثلا اه قال ع ش قوله لا ولي له معتمد وقوله مطلقا اي طال نومه ام قصر  
اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آتعا عن النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين  
طوله وقصره (قوله ومثله) اي النوم (قوله حفظه) اي مال المغنى عليه (قوله الحقاه) اي المغنى عليه  
(قوله وجزم به) اي بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبر او عطف على مفعولي رايته وهو الاقرب  
(قوله عليه) اي المغنى عليه (قوله غيره) اي غير الغزالي (قوله وهو الحق) اي ما قاله الغزالي (قوله انتهى)  
اي مقول الغير و (قوله كما قال) اي الغير (قوله حمل الاول) اي الالحاق الذي جزم به صاحب الانوار (قوله  
الثابتة) الى قوله وزعم الاسنوي في النهاية والمغنى لا قوله وثبوت النسب وقوله ودعاء الى الماتن (كايضا)  
بان يكون وصيا على غيره والاوى ان يقال المراد به ان لا تصح الوصية منه على اطفاله اه ع ش (قوله واثار  
السلب) عبارة النهاية والمغنى وعبر بالانساب دون الامتناع الخ اه (قوله كالاسلام) اي فعلا وتركه قال  
ع ش اي فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشي اخذنا من النص هذا  
كله بالنسبة الدنيا واما بالنسبة للآخرة فيصح ويدخل الجنة به اذا اضمره كما ظهر اه باختصار (قوله نحو  
احبائه) كالتقاطه واحتطابه واصطياذه نهاية ومغنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغي ان محله فيمن لا تميز له امامن  
له اذني تميز فينبغي ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء  
احرم ثم جن او بالعكس بان احرمه وليه بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح المنتج  
ويثبت النسب بزناه اه سم قال الجبرمي كان وطئ امرأته فانت منه بولد فانه ينسب اليه شو برى فهو وطئ  
شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر ان لم تكن طاعة ويحرم  
عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا ميز)  
ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بتأنيبه منه كما يعلم بما ياتي في الشرح اه رشيدى (قوله  
كالبالغ) التشبيه في اصل الثواب لافي مقداره والافاصبي يثاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ  
ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لئلا يثيب ترغيبا له في الطاعة  
فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) اي اذن في الدخول نهاية ومغنى  
قول الماتن (بالافاقه) اي الصافية عن الخيل المؤدى الى حالة يحمل مثلها على حدة في الخلق كما صرح به في  
النكاح اه ع ش (قوله من غير فك) لا اقتران بشيء اخر كائتناس رشد اه نهاية (قوله نحو القضاء) اي  
والامامة والخطابة ونحوها نعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجد فتعود اليهم الولاية  
بنفس الافاقه من غير تولية جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل  
نظر الوقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة اه (ومطلقا) عطف  
على من حيث الخ (قوله اي ابصر تم) عبارة النهاية والمغنى والمراد من ايتناس الرشد لعل به واصل الايتناس  
لا بصرا اه قول الماتن (بلوغه رشيدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولد

النظر في امره وكان الايقاظ يضربه مثلا (قوله واثار السلب) اي على المنع (قوله واعتبار بعض افعاله)  
في شرع العباب نقلا عن التدريب ولا يعتد بقبضه لعين او دين لافي نحو عوض نكاح او خلع باذن وليه اه  
(قوله واتلافه لا لصيد) ما هناء وافق للتدريب مخالف للانيس الذي قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن  
الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتمده مر (قوله وثبوت النسب) عبارة شرح  
المنتج ويثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف  
لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير تولية جديدة (قول المصنف بلوغه رشيدا)  
ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولي كالقاضي والقيم يجامع ان كلا من  
ادعى انزاله ولا الرشد ما وقف عليه بالا اختيار فلا يثبت بقوله لان الاصل كما قاله الا ذرعى بعصدة قوله بل

لانود الولاية جديدة (وجبر الصبي) الذكر والانثى (يرتفع) من حيث الصبا

كالقاضي

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشيدا) لقوله تعالى فان آتستم منهم رشدا اي ابصرتم اي علمتم وزعم الاسنوي ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وانه بفتحها بعيد من كلامه مردود بان المحفوظه وانتهجوا بانه لا بعد فيه وبما قررت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق  
 لا المفيدان دفع اعتراضهما بان الاولى حذف رشيد لان الصبا بسبب مستقل بالحجر وكذا (١٦٣) التذيير واحكامهما متغايرة اذن بلغ مبذرا

حكم تصرفه حكم تصرف  
 السفيه لا حكم تصرف الصبي  
 (فرع) غاب بيقم فبلغ ولم  
 يعلم رشده لم يحز لوليه النظر  
 في ماله معتمد استصحاب  
 الحجر للشك في الولاية عند  
 العقد وهى شرط وهو لا بد  
 من تحققه فان تصرف اثم  
 ثم ان بان غير رشيد نفذ  
 التصرف والا فلا وقد ينفيه  
 ما ياتى من تصديق الولي في  
 دوام الحجر لانه الاصل الا  
 ان يقال محل ذلك في حاضر  
 لانه يعرف حاله غالبا بخلاف  
 الغائب وليس قول الولي  
 قبضت مهرها باذنها ولا  
 قوله له اضمن اقرارا بالرشد  
 فلا ينزل به (والبلوغ) في  
 الذكروالانثى انما يتحقق  
 باحد شيئين أحدهما  
 ويسمى بلوغا بالنسب  
 (باستكمال خمس عشرة  
 سنة) قرية تحديدا من  
 انفصال جميع الولد بشهادة  
 عدلين خبيرين وشذ من قال  
 بخلاف ذلك قال الشافعي  
 رضى الله عنه رد النبي صلى  
 الله عليه وسلم سبعة عشر  
 صحابيا وهم ابناؤا ربعة عشرة  
 سنة لانه لم يرهم بلغوا وعرضوا  
 عليه وهم ابناؤا خمس عشرة  
 سنة فجازهم منهم زيد بن  
 ثابت ورافع بن خديج وابن  
 عمر رضى الله عنهم وقصة  
 ابن عمر صحبها ابن حبان  
 وأصلها في الصحيحين

كالقاضي والقيم بجامع ان كلا من ادعى انزاله ولان الرشد ما يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله ولان  
 الاصل كما قاله الاذرى يعصد قوله اى الولي بل الظاهر ايضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشد  
 فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده نعم سئل شيخنا الشهاب الرملى هل الاصل في الناس الرشد  
 او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اى بعد بلوغه استصحابه حتى يغاب على الظن رشده بالاختبار  
 واما من جهل حاله فعقوده صحيحة شرح م راى والخطيب (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد  
 بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينة سفه ورشدا فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع  
 للاصل المذكور والا قدمت بينة السفه لان معها زيادة علم مالم تقل بينة الرشد انها علمت سفه وانه صلح فتقدم  
 مراه سم (قوله لا يستقيم) اى لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه  
 البعد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذى هو نظيره الى الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر  
 وزعم الاسنوى الخ (قوله وبانه لا بعد فيه) من تعليل الشئ بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية  
 بما ذكر نظرا اه سم ونقل النهاية والمغنى عن الشيخين الاولوية مع علمها الاتية واقرارهما (قوله لان  
 الصبي سبب) ينبغى ان يقول لان الصبا وعلله من تحريف النسخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله  
 اذن بلغ الخ) تعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه صحة نكاحه باذن ولية وعدم تزويج ولية  
 لى به بدون اذن منه بخلاف الصبي اه غ ش (قوله لم يحز لوليه النظر الخ) المعتمد انه لا يتمتع على الولي التصرف  
 الا ان علم انه بالغ رشدا مراه سم (قوله وهو الخ) اى الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكفى  
 بمجرد عوده اليها غير متصف بالرشد مع احتمال انه بالغ رشدا ثم طرأ له ما يخرج عن الرشد او لا بد من  
 ثبوت استصحاب ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغى ان يتأمل اه سيد عمر اقول قضية قول  
 الشارح السابق للشك الخ الثانى وقضية كلام سم هناك الاول وقد يؤيده اطلاق قول الشارح ثم ان بان  
 غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغنى (قوله والا) اى بان بان رشيد او لم يتبين حاله (قوله وقد  
 ينفيه) اى قوله والا فلا (قوله له) اى خطابه لموليه (قوله اضمنى) اى صيرنى ضامنا اه كرى هذا على  
 انه من الافعال ويحتمل من الثلاثى اى صر ضامنا غنى (قوله به) بواحد من القولين (قوله ويسمى)  
 ظاهره رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفى حمل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة  
 الخ فى النهاية والمغنى الاول له بشهادة الى قال (قوله تحديدا) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه اه نهاية  
 (قوله رد النبي الخ) اى عن الجهاد (وهم ابناؤا الخ) اى عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرى  
 (قوله وعرضوا الخ) اى فى السنة القابلة (قوله فجازهم) اى فى الجهاد قول المتن (او خروج المني) اى لوقت  
 امكانه نهاية ومغنى (قوله من ذكر) الى قوله وخرج فى النهاية والمغنى (قوله وهو لغة) اى الاحتلام (قوله  
 ما يراه النائم الخ) اى من انزال المني شو برى وقيل مطلقا اه بجير مى وفى المغنى وقيل لا يكون فى النساء لانه

الظاهر أيضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده  
 نعم سئل شيخنا الشهاب الرملى هل الاصل في الناس الرشد او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اى  
 بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما من جهل حاله فعقوده صحيحة كمن علم رشده شرح  
 مراه (فرع) الاصل فيمن علم تصرف ولية عليه بعد بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض  
 بينة سفه ورشدا فان اضافتا لوقت معين تساقطان ورجع للاصل المذكور والا قدمت بينة السفه لان معها  
 زيادة علم مالم تقل بينة الرشد انها علمت سفه وانه صلح فتقدم مراه (قوله لا يستقيم) اى لانه لا يتوقف  
 ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة اسناد الارتفاع فيما قبله الذى هو نظيره الى  
 الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) فى اندفاع الاولوية بما ذكر نظر (قوله لم يحز لوليه النظر

ثانيهما ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المني كما قال (او خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم مع خبر  
 رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحلم والحلم الاحتلام وهو لغه ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المني ولو يقظة بجماع او غيره

زوجة صبي بلغ تسع سنين  
بولد اللامكان لحقه لان  
النسب يكتفى فيه بمجرد  
الامكان ولم يحكم ببلوغه  
لانه لا بد من تحقق خروج  
المني وخروج زوجه مالم  
احس بانتقاله من صلبه فامسك  
ذكره فرجع فلا يحكم  
ببلوغه كالاغسل ويبحث  
الزركشي ومن تبعه الحكم  
ببلوغه بعيد والفرق بان  
مدار البلوغ على العلم بانزال  
المني والغسل على حصوله  
في الظاهر بالتحكم اشبه  
على انه لا يتصور العلم بانه  
منى قبل خروجه اذ كثيرا  
ما يقع الاشتباه فيما يحس  
بنزوله ثم رجوعه (ووقت  
امكانه) فيهما (استكمال  
تسع سنين) قرينة تقريرا  
نظير ما مر في الحيض (ونبات  
العانة) الخشن بحيث تحتاج  
ازالته للحق وظاهره انها  
اسم للمنبت لا للنابت وفيه  
خلاف لاهل اللغة والاشهر  
انها النابت وان المنبت  
شعرة بكسر اوله ووقته  
وقت الاحتلام (يقضى  
الحكم ببلوغ ولد الكافر)  
بالسن او الاحتلام ومثله  
ولدم جهل اسلامه لامن  
عدم من يعرف سنه على  
الوجه للخبر الصحيح ان  
عطية القرظي رضى الله  
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا  
ينظرون من انبت الشعر  
قتل ومن لم ينبت لم يقتل  
وانهم كشفوا عن عانته

نادر فيهن اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المنى فلو الخ  
(قوله للامكان) بان انت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشيدى (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت  
ايلاده اذا وطئ امته واتت بولده وكذلك نهاية ومغني اى ويثبت نسبه لامكانه ع ش (قوله فلا يحكم  
ببلوغه) افى شيخنا الشهاب الرملى بالحكم ببلوغه وبعد وجوب الغسل اه سم عبارة ع ش ولوا احس  
بالمنى في قصة الذ كرقبته فلم يخرج حكم ببلوغه وان لم يجب الغسل لاختلاف مدرك البابين لان المدار في  
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على  
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المنى بعد خروجه  
ويثبت بها له احكامه وهي الانداذبحر وجهه تتحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة  
القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا احس بانتقاله فامسك الذ ك  
مدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين الخروج فقط فتأمل ذلك  
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بخذف (قوله تقريرا الخ) خلافا لنهاية والمغني عبارتهما وافهم  
تعبيره بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مر وان بحث بعض المتأخرين انها تقريبية كالحيض لان  
الحيض ضبط له اقل واكثر فالزمن الذي لا يوسع اقل الحيض والطهر وجوده كعدم بخلاف المنى اه قال  
ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)  
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه اريد بالعانة النابت فاستناد النيات اليه حقيق من استناد المصدر الى فاعله  
واراد يدها المحل فاستناد النيات اليه مجازى لانه مكان النابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والاشهر) اى  
عند اهل اللغة ع ش (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو انبت قبل امكان خروج المنى لم يحكم ببلوغه اه ع ش  
(قوله بالسن) الى المتن في المغني الا قوله لا من عدم الى الخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية  
الا قوله وان كان الى والخشنى (قوله يقتضى الحكم انه اماراة الخ) وهو الاصح نهاية ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يمتنع على الولي التصرف الا ان علم انه بالغ رشيدا (قوله ولم يحكم ببلوغه) اى ولا نصير امته ام ولد  
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) افى شيخنا الشهاب الرملى بالحكم ببلوغه وبعد وجوب الغسل (قوله بعيد)  
قد يؤيد بعده ما ياتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخشنى فيما لو خرج المنى فقط من أحد فرجه فقط  
لا احتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل  
وما ياتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى مجرد وجود  
الانزال من غير خروج ولو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون  
خروج اذ لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجه نعم قد يقر به ويدفع عنه  
البعد ما ياتي في قوله وحبل من ان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الامناء مع انه يلزم في ذلك خروج  
المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من احد فرجى المشكل  
فليتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه منى قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما  
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له احكام المنى وهي الانداذبحر وجهه تتحقق قبل  
خروجه فانه يقع الانداذبحر بانه في قصة الذ كروان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث  
لا تقبل منازعة واما ثانيا فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفي في الحكم  
بالبلوغ من حين الاحتلام من صلبه العلم بانه منى بعد خروجه اذا تأخر عن الاحتلام المذكور فاذا  
احس بانتقاله فامسك الذ كمدة ثم خرج المنى وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لامن حين  
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقريرا) انها تحديدية في الحيض  
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذ النيات يضاف للنابت



فليس بلوغا كما صرح به في الشرح الصغير في الابط والحق به اللحية والشارب بالاولى فان البغوى الحق الابط بالعانة دونهما وفي كل ذلك نظر بل الشعر الحشن من ذلك كالعانة في ذلك والولى إلا ان يقال ان الاختصار عليها امر تعجدي وافهم قوله يقتضى الحكم انه اماراة على البلوغ باحدهما نعم ان ثبت ان سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم بلوغه ويقبل قوله بيمينه وان لم يحلف الصبي احتياطا لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لازى طولب بالجزية ويحل النظر للخبر وافهم قوله كالروضة ولدا لا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وهو كذلك وان كان قضية المحرر اخراج النساء لانهن لا يقتلن ونقله السبكي عن الجوهرى والخنثى لا بد ان ينبت على فرجه معا (لا المسلم في الاصح) لسهولة مراجعة اقرار به المسلمين غالبا ولانه متهم باستعجاله تشوفا للولايات بخلاف الكافر لانه يفضى به الى القتل او الجزية او ضرب الرق في الانثى ومامر عام في الذكر والانثى كما تقرر (وتزيد المرأة) عايه (حيضا) في سنه السابق إجماعا (وحبلا)

(الخ) تعليل للمتن (قوله فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتماده عبارتهما وخرج بها شعر اللحية والابط فليس دليلا للبلوغ لندور همدون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب وثقل الصوت ونهود الثدى ونحو طرف الحلقوم وانفراق الارنية ونحو ذلك اه لكن اولها عش وفي الرشيدى ما يؤيده بما انه قوله مر فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتهما بل يكتب في نبات العانة وليس معناه انه اذا نبتت لحيته بالفعل لا يحكم بلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة وبدل عليه قوله لندور همدون خمس عشرة سنة اه (قوله عليها) اى العانة (قوله امر تعجدي) اى والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المنتجه وعليه لو ثبت ان سنه دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم بلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله ان ثبت) اى بشهادة عدلين نهاية ومغنى (قوله احتياطا) عبارة النهاية ويجب تخليفه اذا اراده ولا يشكل تخليفه بانه ثبت صباه والصبي لا يخلف لمنع كونه يشبهه بل هو ثابت بالاصل ولما العلامة وهى الانبات عارضه ادعواه الاستعجال فضعت دلالتها على البلوغ فاحتيج لعين لمسا عارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قد يوجب مخالفة القياس اه قال عش قوله اذا اراده اى الحلف فلو امتنع منه قبل الحكم بلوغه بنبات العانة المقتضى بلوغه ولم يات بدافع اه (قوله استعجلته بدواء) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله لازى الخ) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالىين نهاية وسم (قوله ويحل النظر) اى الى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهاية ومغنى اى اما المس فلا ولعله لان معرفة كونه يحتاج الى حاق تكفى فيه الرؤية ويحل جواز النظر حيث لم يرتكب الحرمة ويمس فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر للحصول المقصود بالمس عش ونقل سم عن شرح العباب انه ينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشونه لا احتياج في إزالة حلق. ان كان ناعما لا الخشونة بالمعنى المشهور وادراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه (قوله لسهولة) الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج لا قوله او ضرب الرق الى ومامر (باستعجاله) اى النبات (قوله لانه يفضى به الى القتل او الجزية) وهذا جرى على الاصل والغالب اذ الانثى والخنثى ومن تعذرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخنثى والمرأة لا جزية عليهما مع ان الحكم فيهما ما ذكر ومن تعذرت اقرار به من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جرى وافى تعليمهم على الغالب مغنى ونهاية وشرح المنهج (او ضرب الرق الخ) انظر ما معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله ومامر الخ) دخول في المتن (عايه) اى على ما مر من السن وخروج المتى ونبات العانة الشامل لهما اه مغنى (قوله إجماعا) اى يتحقق البلوغ بالحित्र

كنبات الزرع فساوجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المنتجه وعليه لو ثبت ان سنه دون خمسة عشر لم يمنع ذلك الحكم بلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعجلته) معمول قوله (قوله لازى طولب بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالىين (قوله ويحل النظر) قال في شرح العباب وينبغى جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كما مر عليه وكانهم انما لم يذكره لوضوحه وادعاء مكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما بحثه ودعواه البعد المذكور ان اريد بالخنثى ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر قرطهم الذى يحتاج في إزالة حلق وان كان ناعما وادراك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل (قوله تشوفا للولايات) لا يقال هذا لايأتى فى الانثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناظرة نحو مسجد فقول شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخنثى والطفل الذى تعذرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه ليه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظرا وقف وصى بقيم مثلا كما مر الان بجواب بان مراده انثى وخنثى الكفار اذ لا يتاقي فيهما الاقتضاء المذكور اذ لم يذكر قول الشارح هنا او ضرب الرق (قوله او ضرب الرق) انظر معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

لان الولد يخلق من المامنين  
فبالوضع يحكم ببلوغها قبله  
بسته اشهر ولحظة مالم  
تسكن مطلقة وتاتي بولد  
يلحق المطلق فيحكم ببلوغها  
قبل الطلاق بلحظة ولو حاض  
الخنثى بفرجه وامني بذكره  
حكم ببلوغه فان وجد  
احدها فلا عند الجمهور  
ولا يشكل عليهم ما مر ان  
خروج المني من الزائد  
يوجب الغسل فيقتضى  
البلوغ لان محله مع انسداد  
الاصلي وهذا غير موجود  
هنا وخالفهم الامام مالم يظهر  
خلافه فيغير قالوا وهو الحق  
وقال المتولي ان تكرر فتعم  
ولا فلا قال المصنف وهو  
حسن غريب (والرشد  
صلاح الدين والمال) معا كما  
فسره ابن عباس وغيره  
الاية السابقة ووجه  
العموم فيه مع انه نكرة  
مثبتة وقوعه في سياق الشرط  
قالوا ولا يضرب اطلاق الناس  
على معاملة من لا يعرف  
حاله مع غلبة الفسق لان  
الغالب عروض التوبة في  
بعض الاوقات التي يحصل  
فيها الندم فيرتفع الحرج بها  
ثم لا يعود ويعود الفسق  
ويعتبر في ولد الكافر ما هو  
صلاح عندهم ديناً ومالا  
قال ابن الصلاح ولا يلزم  
شاهد الرشد معرفة عدالة

اجماعاً (قوله لكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله قبل الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة  
الحمل فأكبر المالم ولم وجد بعده ذلك فتحكم ببلوغها قبله بمدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة  
عش قبل الطلاق الخ أي وإن زادت المدة على ستة اشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث  
امكن اجتماعه بها في ذلك الوقت ولا فالمدّة إنما تعتبر من آخر اوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وامني بذكره)  
أي وامني بهما كما هو ظاهر اه رشدي (قوله فان وجد احدهما) عبارة المغنى والنهاية فان وجد احدهما او  
كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز ان يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام بنبغي  
ان يحكم ببلوغه باحدهما كالحكم بالايضاح به ثم يغير ان ظهر خلافه قال الرافعي وهو الحق وسكت عليه  
المصنف والمعتمد الاول اه (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد نهاية ومغنى وسم (قوله  
وهذا) أي الانسداد (غير موجود هنا) أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون المساء  
الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منياً اه سم (قوله وخالفهم) أي الجمهور  
واستدل الامام بالقياس على الايضاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب اه سم (قوله مالم  
يظهر خلافه الخ) كان مراده أي الامام انه لو امني بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم  
بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضة الحيض الذي فليتأمل سم وحلي وشو برى وهذا هو  
المفهوم من النهاية والمغنى (قوله وقال المتولي الخ) وفي النهاية والمغنى بعد كلام عن الاسنوي مفيد لا اعتبار  
النكرار عند الامام ايضاً ما نصه فعلم من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولي اه (قوله حسن) أي من  
حيث المعنى (غريب) أي من حيث النقل اه عش أي ومع ذلك فشكل منهما ضعيف كما علم بما مر اه رشدي  
(قوله معاً) الى قوله قالوا في المغنى والنهاية (قوله مع انه نكرة مثبتة) أي فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام  
الى الوجه القائل بانه صلاح المسال فقط اه مغنى أي وقال اللائمة الثلاثة بحجري (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه  
العموم وهذا إشكال لسم اجاب عنه عش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لا ينافيه بصيغة التبري إشعاراً باستشكاله  
وإن كان منقولا وهو كذلك اذ كيف يحكم بمجرد ندم محتمل مع انه قد يعم الفسق او يغلب في بعض النواحي  
عظام العباد كغيبه اهل العلم ومنع مواريث النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال اذ ضاق الامر  
اتسع والالادي إلى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحامل لابن عبد السلام على اختياره ان الرشد  
صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) أي في اعتبار صلاح الدين في الرشد (قوله لان الغالب الخ)  
علة عدم المضرة (قوله فيرتفع الحرج بها) أي بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أي الحرج (ويعتبر الخ) أي كانه نقله في

الاسلام ذلك (قوله وتاتي بولد) أي بعدمضي أقل مدة الحمل فأكبر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل  
الطلاق بلحظة) أي حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكبر المالم ولم وجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله  
بمدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل والحاصل انه حيث لحقه الولد لزم الحكم بوجود البلوغ قبل الطلاق  
ثم ان وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكبر كفي الحكم بوجوده قبله بلحظة ولا فلا بد من الحكم بوجوده قبله  
بما يكمل به مع ما بعده أقل مدة الحمل (قوله فان وجد احدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد وعلوه بقولهم  
لجواز ان يظهر من الآخر ما يعارضه انتهى وفيه اعتراض من المهمات اجاب عنه في شرح الروض (قوله لان  
محله مع انسداد الاصلي) وهذا غير موجود هنا أي لانه اذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا  
يكون المساء الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاه شرط كون الخارج منه منياً (قوله وخالفهم الامام)  
استدل الامام بالقياس على الانصاح وفرق ابن الرفعة بما نازعه فيه في شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه)  
كان مراده انه لو امني بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل  
الان لمعارضة الحيض الذي فليتأمل (قوله وقوعه في سياق الشرط) قد يشكل على العموم هنا ان دلالة  
العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلق  
الحكم بكل واحد اقتضى الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود أي فرد من افراد الصالحين وهو خلاف

المشهود له باطناً فلا يكفي معرفتها ظاهراً ولو بالاستفاضة واذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرماً ما يبطل العدالة) زيادة

زيادة الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره معنى ونهاية قول المتن (فلا يفعل محرما الخ) أي عند البلوغ دليل ماسياني في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بمن أتى بالفسق مقارنا للبلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه أي بفقد صلاح الدين في غاية الدور كما لا يخفى فليتنظر هذا الاقتضاء مرادام لا أه رشدي ويأتي في هامش قول المصنف وأن بلغ رشيد الخ عن عث ما يفيد خلافه (قوله بارتكاب) إلى قوله مع جهل المقرض في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وأن حرم إلى المتن (قوله بارتكاب الخ) عبارة النهاية والمغنى من ارتكاب الخ بمن وهي أحسن وفي سم فرع المتجه أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلا تمكين وليها إياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى إثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه اجابتها مر أه (قوله مطلقا) أي غلبت الطاعات أولا أه عث (قوله أو صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمحلى وشرح المنهج أو أصرار على صغيرة الخ أه (قوله فلا يؤثر في الرشد) لأن الإخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية ومغنى أي مالم يكن متحمسا للشهادة ومن الإخلال المحافظة على ترك الرواتب أو بعضها فتردها الشهادة وليست محرمة عث قال النهاية والمغنى ولو شرب النبيذ المختل فيه في التحريم والاستنكار أن كان يعتد حله لم يؤثر أو تحريمه فوجهان أو جهما التأثير أه قال عث قوله في التحريم للجر جاني والاستنكار للداعي وقوله أن كان يعتد حله كالحنفى وقوله أو تحريمه كالشافعى أه (قوله أي جنسه) أي وإن لم يكن متمم لا أه عث (قوله وسياتي في الوكالة) أي أنه مالا يحتمل غالب النهاية ومغنى (قوله في المعاملة) أي ونحوها نهاية ومغنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة بتسعة) أي من الدرهم وخرج بها الدنانير فلا يحتمل ذلك فيها أه عث (قوله لأنه يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عند حله بحال المعاملة فإن كان عالما وأعطى أكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفيفة محمودة نهاية ومغنى وسم (قوله كارجحه القمولى) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (أورميه) عطف على الاحتمال (قوله ولو فلسا) إلى المتن في النهاية (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد أي فيلحق بالمال فيحرم اضاعة ما بعد منتفعاته منه عرفا ويحجر بسببه أه عث قول المتن (في بحر) أو نأ أو نحوهما نهاية ومغنى (قوله ولو في صغيرة) الأولى اسقاط في كافي النهاية والمغنى أي كاعطائه أجرة لصوغ أو نأ نقد أو لم يتجم أو لرشوة على باطل شوبرى أه بحيرى (قوله عن خسران الخ) بصيغ المضى المبنية للفاعل عبارة النهاية والمغنى ومراد المصنف بالانفاق الاضاعة لأنه يقال في المخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والمحرم اضاعة وخسران وغرم أه وهي النسب قال عث قوله في الطاعة لعله أراد ما يشمل المباح أه قول المتن (أن صرفه) أي المال وإن كثرت نهاية ومغنى قول المتن (ووجوه الخير كالعتق

مذهبهم وإن تعاق بالجموع على خلاف الأصل في العام اقتضى أن لا بد من غاية كل من الصلاحين لأنها من الافراد فليتامل (قوله بارتكاب كبيرة) (فرع) المتجده أنه لو ادعى أنه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لأنه أمين على صلاته والمتجده أنه لا يجب تحليفه ولو طلبت المرأة مثلا تمكين وليها إياها من المما كسة ليظهر رشدها فتوصل إلى إثباته بالبينة فالوجه أنه يلزمه اجابتها مر أه (قوله خاتم المروءة) لأن الإخلال بالمروءة ليس بمحرم على المشهور مر (قول المصنف بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة) قد يشكك عليه قصة حبان بن منقذ وأنه كان يخذع في البيوع وأنه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلافة الخ فأنها صريحة في أنه كان يغبن وفي صحة بيعه مع ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام لم يمنعه من ذلك بل أقره وأرشدته إلى اشتراط الخيار إلا أن يجاب بأنه من أين كان يغبن غينا فاحشا فاعله إنما كان يغبن غينا يسيرا ولو سلم فمن أين أن كونه كان يغبن كان عند بلوغه فله عذر له بعد بلوغه رشيدا ولم يحجر عليه فيكون سفهيا مهملًا وهو يصح تصرفه لكن قد يشكك على الجواب بما ذكر أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وقد أقره صلى الله عليه وسلم على المبايعه وأرشدته إلى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله لطرأ له بعد بلوغه رشيدا أولا وهل كان الغبن فاحشا أو يسيرا فليتامل (قوله على قلة عقله)

فيه غرضاً صحيحاً والثواب أو التذنب من ثم قالوا لا سرف في الخير كما لا خير في السرف و فرق الماوردي بين التبذير والسرف بان الاول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام النزالي يقتضي ترادفهما ويوافقه قول غير حقيقة السرف ما لا يقتضي حدا عاجلاً ولا اجرا أجلاً ولا ينافي ما هنا عند الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقتصر لذلك من غير رجاء وقام من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى وابتلوا النباي امافي الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوقي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات اراد التاكيد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحيط بالباطنة (و) امافي المال فهو (يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوق) (بالبيع والشراء) اي بمقدماتهم فعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف او الاخص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتها منه فلا ادتراض عليه خلافا لمن زعمه (والمالكسة فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكفي اختباره في نوع من انواع التجارة عن باقيها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوام بها) اي بمصالحها كحرث وحصد وحفظ اي اعطائهم الاجرة وولد نحو الامير بالانفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمخترع بما يتعلق بحرفته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في السرف المذكور (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يابق صرفه مع عدم الجهل اه سم (قوله ما هنا) اي من ان السرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه قضية كون السرف في المطاعم والملابس التي لا تليق به ليس تبذيرا انه ليس بحرام وهو كذلك فان قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غروفي ١٠٠ صية كالخمر والاسراف في النفقة لم يطبق التوبة وجعله في المهمات تناهضا اجيب بانها مستندان فالتذكور هنا في الانفاق من خاص ما لا يحرم والمذكور هناك في الانفاق من الناس الخ اد قل خ ش قوله قضية الخ وهل يكره نعم قوله انؤف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) اي العدم (قوله لك) اي للتبذير والاسراف في المطاعم والملابس التي لا تليق به قول ابن (ويختبر) اي وجوبها خ ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زاد في النهاية والمغنى (قوله وابتلوا الخ) اي اختبروه من جهة (قوله في فعل الطاعات) اي وبخاططة اهل الخير نهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ اه سم وقد يقال انما المقصود به الاستدلال على قوله امافي الدين فبمشاهدة حاله الخ (قوله واه في المال الخ) دطف على قوله امافي الدين الخ (قوله والسوق) الى قول ابن بما يتعلق بالغزل في النهاية الا قوله وانفقيه الى ابن قول ابن (ولد التاجر) لعل المراد به التاجر عرفا كالبزاز لا مزيج ويشترى اخذ من قوله والسوق اه ع ش (قوله فعطفه الخ) تفريع على تقديره ما يضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمالكسة جميع مقدمات البيع والشراء (و) (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد بها خصوص ما سيذكره الشارح اه ع ش (قوله وذلك) اي تقديره انضاف (قوله بان يطالب انقص الخ) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغنى وهو طاب النقصان عما طابه البائع وطالب الزيادة على ما يبدله المشتري اه (قوله انقص الخ) على حذف الحائض اي باقصر الخ و بازيد الخ (قوله ويكفي اختباره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رشد اه ع ش (قوله اي اعطائهم الاجرة) اي التي عينها و اياه للنفقة لعل كماله بفرقة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفقه عليهم او استجار به فمهم على عمله بشرط ان يكون المعقدن و اياه سم على مزيج بالمعنى وستاتي الاشارة اليه في قوله مر وليس ذلك مفرعا على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئا من ماله لينفق في مدة شهر في خبز ولحم وماء ونحوه كافي الكفاية تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعا على القول بصحة تصرفه لامر من انه يتجن بذلك فان اراد العقد عد الولي كاسياني ويختبر من لا حرفة لايه اي ولا له بالنفقة على العيال اد لا يملون له ولد عن ذلك اي العيال غالبا اه (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اعطائهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كودي (قوله للضاف اليه) وهو المخترع (قوله واختبر الخ) الاسبب فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا ينافيه الخ) اي كون اختبار المرأة من جهة الولي (قوله ينيبهم في ذلك) اي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختيار وفي بعض نسخ النهاية يتيهم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحبر اه (قوله وعاليه) اي على النص (قوله)

فحل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرملي عند جملة بحال المعاملة (قوله و فرق الماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف ما لا يابق صرفه مع عدم الجهل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح جره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائغ وتكون فائدته انه تعميم بعد تخصيص ويؤيده قول احدهما الكافي يختبر الولد بقرعة ابيه واقاربوه ورفعه وهو الاول لا فادته ان ما رفي ولد نحو التاجر محله اذ الم يكن الولد حرة واختبر حينئذ بقرعة ابيه لان الغالب حيث لا حرفة له انه يتطلع لحرفة ابيه والاختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة ابيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضا كما هو ظاهر ولا ينافيه النص على ان النساء والمحارم يختبرونها لان الولي ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفي

أحد هما هو الأوجه وقيل لا بد من اجتماعهما وتضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجناب لها بالرشد وبه أفق ابن خلدون لكن خالفه التاج  
الفرزاري قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة اهـ ويؤيد ما أتى في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال  
عن وجه تحمله عليها إلا إن كان عاميا لأنه تديظن صحة التحمل عليها اعتمادا على صوتها (١٦٩) (بما يتعاق بالفرز) أي بفعله أن تخدورت

والأفبيعه يطلق على المصدر والمغزول (والقطن) حفظا  
وبيعا كما تقرر فإن لم يلبها  
بها أو لم تعدت ههنا فيما يعتاده  
مثالها قال الصيمري والمرأة  
المبتذلة بما يحسب به الرجل  
(وصون الأطعمة عن الهررة)  
لأن بذلك يتبين الضبط  
وحفظ المال وعدم  
الاخذاع وذلك قوام الرشد  
(ونحوها) أي الهررة  
كالفرقة والأطعمة كالأقصة  
وإذا ثبت رشدها نفذ  
أصرفها من غير إذن زوجها  
وخبر لا تصرف المرأة إلا  
بإذن زوجها أشار الشافعي  
إلى ضعفه وبفرض صحته  
حمله على النذب واستدل له  
بان ميمونة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم اعتقت ولم  
تعله فلم يعبه عليها وفيه ما  
فيه إذ قول مالك رضي الله  
عنه لا تعطى الرشيدة مالها  
حتى تزوج وحينئذ لا  
تصرف فيها زاد على الثالث  
بغير إذنه مالم تصر بحجوزا  
لا ينافي ذلك والخشني يختبر  
بما يختبر به النوعان  
(ويشترط تكرار الاختبار  
مرتين أو أكثر) حتى  
يغلب على الظن رشده لأنه  
قد يصيب مرة لا عن قصد  
(ووقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والمحارم (قوله لكن خالفه التاج الخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول  
شهادة الأجناب اهـ (قوله دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله  
ويؤيده) أي الاكتفاء بشهادة الأجناب اهـ عشر (قوله أي بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله  
يطلق على المصدر والمغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله حفظا) أي إن كانت مخدرة و (قوله وبيعا)  
أي إن كانت برزة و (قوله كما تقرر) أي في الغزل من التوزيع (قوله فان لم يلبها) كينات الملوكة  
ونحوهم قول الماتن (عن الهررة) وهي الأنثى والذكور وجمع الأنثى على هرر كقربة وقرب والذكور على  
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله وعدم الاخذاع) أي عدم تأثيرها بالجملة (قوله قوام الرشد) أي  
ما يتحقق به الرشد (قوله أو الأطعمة) عطف على قوله لهررة (قوله وإذ ثبت) أي قوله لا ينافي ذلك في النهاية  
والمغنى لا قوله استدلال على قول مالك (قوله حملوه على النذب) لمغنى على مال لزوج لما يغلب فيمن من التصرف  
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله على النذب) أي نذب الاستئذان (قوله واستدل له) أي  
للحمل كردى (قوله ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله لم يعبه) أي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا يعتاق  
عليها أي لو كان الاستئذان واجبا لانكرها عليهم لا اعتاق إلا إذن من صلى الله عليه وسلم (قوله وفيه الخ)  
أي في الاستدلال (قوله إذ قول مالك الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحمل لاجل خلاف مالك لأن قوله لا ينافي  
نفوذ التصرف مطلقا لأنه يجوز التصرف في الجملة اهـ كردى (قوله وحينئذ) أي حين إذ تزوجت (قوله  
لا تصرف الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد الخ اهـ نهاية زاد المغنى فقال له الشافعي أرايت لو تصدعت بثلاث  
مالها ثم بثلاث الثلثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز الصدق الثاني والثالث أن جوزت ساطتها على جميع المال  
بالبيع وان منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله لا ينافي ذلك) أي عدم عيبه  
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العتق على الثالث وتقدم عن الكردى في الإشارة وتوجيه  
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله النوعان) قال في شرح العباب ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس  
الأخر اهـ سم (قوله حتى يغلب) أي قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله الولي) عبارة النهاية  
والمغنى كل ولي اهـ قول الماتن (وقيل بعده) رد بأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل  
نهاية ومغنى قول الماتن (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر السفيه أيضا فإذا ظهر رشده عقدا لأنه يكلف نهاية ومغنى  
وسم (قوله وعلى الوجهين) أي على الأول والمعتمد ومقابلة (قوله كذا أطلقوه الخ) يظهر أن الوجه لاخذ  
باطلاقهم لأنه وإن أدى لا تلافيه مغتفر نظر الما فيه من المصاحبة اهـ سيد عمر وفيه أن ما استقر به الشارح  
فيه جمع بين المصلحتين ثم رابت في ع ش بعد ذكر كلام الشارح مانصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من  
قول المصنف فإذا اراد أن يعقد الخ فانه ظاهر في أن الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم أنه إن لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح الخ (قوله لكن خالفه التاج الفرزاري) مقالاه هو الأوجه (قوله كما تقرر) أي  
حفظ أن تخدورت والأفبيعه (قوله فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب لولوا عظمها لاخوانها البكان أعظم  
لا جرها هذه واقعة قولية فالاحتمال بعهم ما وسندها صحيح انتهى (قوله النوعان) قال في شرح العباب  
ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر رشده السفيه  
أيضا فإذا ظهر رشده عقدا لأنه مكلف (فرع) أفق شيخنا الشهاب الرملي بان من علم الحجر عليه بعد البلوغ  
استصحب إلى أن يثبت الرشد بخلاف من لم يعلم حجر عليه بعد البلوغ فيصح تصرفه كمن علم رشده اهـ بمعناه

(٢٢) — شرواني وابن قاسم — خامس — (قبل البلوغ) لاناظة الاختبار في الآية باليتيم وهو انما يقع حقيقة على غير  
البالغ فالخشب هو الولي كأمه والمراد بقبلة قبيلة حتى إذا ظهر رشده وبلغ سلم ماله فورا (وقيل بعده) لبطلان تصرف الصبي أي بالنسبة  
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتمد (الأصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل يمتحن في الماكسة فإذا أراد العقد عقد الولي) لعدم صحته من المولى وعلى  
الوجهين يعطيه لولى مالا قليلا لئلا كس به ولا يضمنه أن تلف عنده لأنه مأثور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه ملزمه مراقبة بحيث لا يكون

اغفاله حاملا على تضديعه ولا ضمنه لم يعد (فرع) لا يخلف ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجر ولا يقتضى إقراره به فك الحجر وإن اقتضى انزاله وحيث علمه لزمه تمسكه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرة ومتوقفة على يئنه برشده أى أو ظهوره كما صرح به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجر لأنه الأصل ما لم يظهر الرشد أو يثبت (فلو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه أو ماله (دام الحجر) أى جسده إذ حجر الصبي برتفع بالبلوغ وحده فإليه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجر (بنفس البلوغ) لأنه حجر ثبت من غير حاكم

ضمن اه (قوله لا يخلف ولي الخ) وفاقا للنهية والمغنى كامر (قوله أنكر الرشد) أى أنكر رشده الصبي بعد البلوغ اه كرى (قوله به) أى الرشد (قوله وإن لم يثبت) أى ولم يظهر (قوله على يئنه برشده) أى وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البينة بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) أى قول الماتن وبحث في النهاية والمغنى إلا قوله ذكر غاية إلى الاحتراز وقوله أو نحو الاب إلى لأنه محل الخ وقوله اثم (إذ حجر الخ) أى لا حجر الصبا إذا الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أى ويخلفه حجر السفه نهاية ومغنى (قوله فإليه الخ) تفريع على الماتن عبارة المغنى والنهية فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قيل بلوغه اه قول الماتن (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) أو غير رشيد ثم رشدا بنفس الرشد نهاية ومغنى ونقله سم عن العباب وشرح الروض وقال ع ش والمراد ببلوغه رشدا أن يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمغنى عليه جازمين بذلك وقال سم يجوز كونها مجرعة الأمرين اعنى هذا وما قبله اه (قوله ما تقرر) أى بقوله لأنه حجر ثبت الخ (قوله اثم) أى إذا تصرف راعله إذا علم أنه مبذروا أن تصرف المبذر حرام وإن خالطه العلباء (قوله لم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج إليه لأنه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجر الولي إذا فائدة فيه اه بجري (قوله غالبا) وفى النهاية والمغنى على المشهور اه (قوله فيه) أى فى الجنون (قوله بخلاف التبذير) ولا حجر بشحته على نفسه مع اليسار لأن الحق له والقائل بالحجر به لم يرد به حقيقة بدليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن بنفق عليه بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه إخفاء ماله لشدة شحه فيمنع من التصرف فيه لأن هذا أشد من التبذير نهاية ومغنى قال الرشيدى وعش قوله إلا أن يخاف الخ من تنمة الضعيف اه (قوله وإذا رشد) أى السفه (قوله يسن له الخ) ولورأى النداء عليه ليحتمل في المعاملة فعل نهاية ومغنى أى ندبا عش قول الماتن (وليه فى الصغر) وهو الاب ثم الجدة نهاية ومغنى وسم (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمغنى والفرق بين التصحيحين أن السفه يجتهد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بما مر) أى فى شرح فإليه القاضى قول الماتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء الخ) لأن تصحيح ذلك يؤدى إلى إبطال معنى الحجر نهاية ومغنى (قوله لغير طعام) أى قوله وبحث فى النهاية والمغنى (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخ كما لتبذيره بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أى بان

وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف إلا أن ثبت أو دلت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مر (قول المصنف وإن بلغ رشيدا انفك) عبارة العباب أو بلغ رشيدا أو رشدا بعد ذلك انفك حجره وإن لم يفكه القاضى اه ومثله فى شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الأمرين اعنى هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد يشمل الوصى وعبارة البهجة وطارىء الجنون لا يليه ذوالحكم بل الاب أو أبيه

أى الجدة قال فى الشرح وسكتوا عن الوصى فيحتمل أنه كالاب والجد ويحتمل وهو الظاهر أنه لا تعود إليه الولاية اه ولو افاق من هذا الجنون مبذرا فهل الولاية بعد الافاقة لولي الصغر استصحابا لها كالمبلغ مبذرا أو للقاضى فيه نظر (قوله حسا) أى بان حجر عليه الخ كما لتبذيره بعد بلوغه رشيدا أو قوله أو شرعا

فارتفع من غير فكه كحجر الجنون وبه فارق حجر السفه الطارىء (واعطى ماله) فائدته ذكر غاية الانفك وكيل الاحتراز عن مذهب مالك فى المراهة وقدم انفا (وقيل يشترط فكه القاضى) أو نحو الاب أو أذنه فى دفع ماله إليه لأنه محل اجتهاد فاشبه حجر السفه الطارىء ويرده ما تقرر (فلو بذر) أى زال صلاح تصرفه فى ماله (بعد ذلك) أى بعد رشده (حجر عليه) من جهة الحاكم فقط لأنه محل اجتهاد فان لم يحجر عليه القاضى اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه المهمل ولهم سفه مهمل لا يصح تصرفه وهو من بلغ مستمر السفه ولم يحجر عليه وليه والاول المراد بالمهمل عند الاطلاق غالبا (وقيل يعود الحجر) بنفس التبذير (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه أنه لا يحتاج لنظر واجتهاد بخلاف التبذير وإذا رشد بعد هذا الحجر لم ينك إلا بفكه القاضى لا احتياجه

الاجتهاد حينئذ (ولو فسق) بعد وجود رشده وبقي صلاح تصرفه فى ماله (لم يحجر عليه فى الاصح) لأن السلف لم يحجروا بلغ على الفسقة بخلاف الاستدانة لأن حجره كان تابنا جسده وفارق التبذير بأنه يتحقق معه إتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجر عليه بسفه) أى تبذير (طرا فإليه القاضى) لأنه الذى يحجر كما نعم يسن له إشهار حجره ورده أمره لا ينفذ فساتر عصباته لأنهم به أشفق (وقيل وليه) وليه (فى الصغر) وهو الاب والجد كالمبلغ سفهها ويرد بوضوح الفرق إذ يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (ولو طرأ جنون فوليه) وليه فى الصغر (وفارق السفه بما مر) (وقيل) وليه (القاضى ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل في ذلك عن غيره وبحث الباقي أن مثله في الشراء الاضطراب والصبي وقيدل الاضطراب واللاخذ ولو بعقد فاسد فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطعها الامام في السفية وانما صح تركه في قبيل النكاح لصحته منه لنفسه ولا لإجارة نفسه قال الماوردي والرويانى إلا إذا لم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لأن له التبرع به حينئذ فلا إجارة أولى (١٧١) وفيه نظر مصلحة قولهم والمولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحينئذ فعمله صح ان يقال بمال ويجبر عليه فلا ينبغي ان يصح منه ما يفوت على المولى اجباره عليه وحينئذ فهو ليست كالتبرع فضلا عن الاولوية التي ادعيها لان التبرع لا يفوت على المولى شيئا (ولا اعتاق) ولو بعوض في حال الحياة لصحة تدبيره

ووصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين او طهارة لاقتل لان سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث البلقيني ان كفارة الظهار كالقتل واطال في الرد على من الحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الاتي بل صريحه ويتحمل بالصوم وعمله بانه ممنوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو إحرامه إذ القصد فعل القلب كما صرحوا به انه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه وكفارة مرتبة لائمه فيها ما كفارة مرتبة فيها لائم فالوجه انه يكفر فيها بالمال وهذا يجمع بين تناقض المتأخرين

باغ سفيها سم وع ش (قوله ولو بغبطة الخ) وإن أذن المولى اه نهاية (قوله مثله) أى المحجور عليه لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كالمال يمكن الشراء بشمن يسير ولو اخذ بعقد فاسد لومه القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتي الحكم بالصحة لتمكن من التحصيل باليسير فان انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل اه سم (قوله هنا) أى في الشراء الاضطراب (فيهما) أى في السفية والصبي (قوله ولا إجارة نفسه) عطف على ولا شراء ثم هو الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) أى بماله اه نهاية قال ع ش قوله مر لاستغنائه بماله يفيد ان المراد بالمقصود الاحتياج اليه النفقة بان كان فقير او بغير المقصود ما لا يحتاج اليه لكونه غنيا السكن المتبادر من المقصود ما يقابل بإجارة لها وقع عادة وبغيره التافه اه (قوله ملحوظة) أى النظر كردى (قوله للمولى الخ) عبارة العباب والمولى اجبار الصبي والسفيه على الكسب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره وبه صرح حجج في الفصل الاتي اه ع ش (قوله ما يفوت على المولى الخ) قد يقال هى وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته اننا قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة انصرف فيه اه سيد عمر (قوله ادعيها) أى الماوردي والرويانى كردى (قوله ولو بعوض) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) أى كالكتابة نهاية ومغنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتقييد بحالها الحياة (قوله ووصيته) أى بالعق كاهو المفهوم إذا الكلام في خصوص الاعتاق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم وهذا اعتمده النهاية وفاقا للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشيدى وع ش (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه ع ش (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا للنهاية وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا اه وقال وهو الاقرب لعصيان به أى بالجماع فاستحق التغليظ عليه وجوب الاعتاق اه (قوله الاتي) أى في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها لائم) عبارة للمغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحجج من الكفارات الخيرة لا يكفر عنه إلا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال وهو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان الائم ليس بقيد عبارة ع ش وفي حاشية الزبائدي ويكفر في مخيرة بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالا اعتاق اه (قوله وبهذا) أى بان المرتبة التي لا لائم فيها لا يكفر فيها بالا اعتاق والتي فيها لائم يكفر فيها بالا اعتاق (قوله في ذلك) أى في الكفارة المرتبة (قوله لاذلا فرق بين كفارة الظهار الخ) أى في التكفير بالا اعتاق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدم خلافا عن المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحوظة) انظر المراد بالا الحاق مع ان كفارة قتل الخطا

أى بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة تدعو للصحة كما لو امكن الشراء بشمن يسير ولو اخذ بعقد فاسد لومه القيمة الا كثر من الثمن فكان الاتي الحكم بالصحة لتمكن من التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها في الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل (قوله ما يفوت على المولى) قد يقال هى وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) أى انما يفيدنا بالحياة لصحته (قوله ويصوم الخ) أى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده ان سببها فعل ايضا (قوله ملحوظة) انظر المراد بالا الحاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

في ذلك وكذا بين ما افهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصح به الماتن الاتي من انه لا فرق بين الخيرة والمترتبة واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى لاذلا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحاق في النسك وسيأتى ان قتل الخطا ملحق بغيره في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا باحق به في وجوب الاعتاق فيها هنا ايضا

(و) (لا هبة) انتهى. من ماله بخلاف قبوله لما (١٧٢) أو وصى له به كما صرح به كثيرون لالا كثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

وكان الفرق بينه وبين صحة قبوله لما وهب له ان قبول الهبة ليس بملك وإلزاما للمملك القبض وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فإنه المملك لم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بحضور من ينزعها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن واهب سلم إليه لأنه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم إليه الوصية لأنه ملكها بالقبول فوجب تسليمها إليه وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بان ملك الهبة فوق ملك الوصية (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) قيد في الكل اما بآذنه فسيذكره (فلو اشترى أو اقترض) مثلا (وقبض) من رشيد بان إقباضه أو إذن له في قبضه (وتألف) المأخوذ في يده أو أتلفه في غير أمانته أو نكح فاسدا أو وطئ. كما يأتي بقيد في النكاح (فلا ضمان) ظاهرا (في الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهله) لأنه مقصر بعدم بحسنه عنه مع أنه سلطه على إتلافه باقباضه إياه اما باطنا فكذلك على ما اقتضاه كلام الرافعي وصرح به الغزالي كاماه وضعفا الوجه المضمن له لكن رد بان هذا هو نص الام فهو

منصوصة اه سم وقد يقال المراد اللاحق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف الهبة لأنه ليس بقوة وإتمامه وتحصيل نهاية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له بالخ) أي فيصح كما صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح) لأنه تصرف مالي وهو المعتمد بنهاية ومعنى (قوله) وكان الفرق بينه) أي بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وأيضا قبول الهبة يشترط فيه الفور وبما يكون الولي غائبا أو متوانيا في فوت بخلاف الوصية ومعنى ونهاية وسم (قوله وهو لا يعتد به) أي القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله بحضور من ينزعها الخ) أي بخلاف إقباضه في غيبة من ذكره لا يجوز وإطلاق النهاية والمعنى عدم الجواز وقال عرش قال في شرح الروض ومبحث المطالب جواز تسليم الموهوب إليه إذا كان ثم من ينزعها منه عقب تسليمه من ولي أو حاكم اه وقضيه ككلام الشارح ان إقباضه الموهوب مع نزعه منه من ذكر يفيد الملك وإن لم يآذنه وليه في القبض (قوله ولا يضمن واهب الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله لم إليه) أي لا بحضور من ذكره اه سم (قوله بخلاف من سلم إليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المعنى والنهاية إذ صحنا قبول ذلك اه قال عرش وهو الراجح في الهبة دون الوصية اه (قوله لأنه ملكها بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه اه سم عبارة عرش قوله بالقبول أي بقوله أي على المراجع وح الراجح انه لا يملك ذلك إلا بقبول وليه اه أي عند النهاية والمعنى وإلا فظاهر كلام الشارح صحة قبوله الوصية وقوله لا كثيرين فيتمسكها بالقبول قول الماتن (ونكاح بغير إذن وليه) لأنه إتلاف المال أو مظنة إتلاف نهاية ومعنى قال عرش قوله لأنه إتلاف الخ أي بالفعل حيث يزوج بلا صراحة أو بظنة الخ أي ان فرض عدم العلم بانتفاء المصاحبة أو قوله يزوج أهل صوابه يزوج (قوله قيد في الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود إلى النكاح فقط وإنما قال الشارح ذلك لأجل الخلاف الآتي وإلا فكلام غيره انسب ما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعي في الوكالة وما لا يجاب فلا يصح مطلقا لا أصالة ولا وكالة إذن الولي أم لا ومعنى ونهاية قال عرش قوله مر الخ أي إذا كان بآذنه وليه اه سم على منهج وظاهر إطلاق الشارح مر أي والتحفة والمعنى انه لا فرق بين إذن الولي وعدمه ويأتي في الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) إلى قوله وذكر في المعنى إلا قرله في غير أمانة وكذا في النهاية إلا قوله لكن رد إلى أمالو قبضه قول الماتن (وتلف المأخوذ في يده) أي قبل المطالبة له برده أمالو تلف بعد المطالبة فإنه يضمنه نهاية ومعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن إتلاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم يسأله على الإتلاف اه سم قول الماتن (فلا ضمان) لكنه يائمه به لأنه كلف بخلاف الصبي نهاية أي فإنه لا يائمه عرش (قوله بقيد) أي رشيدة مختارة بخلاف السفينة والمكره ونحوهما فيجب لهن مهر المثل اه عرش (قوله فاسدا) عبارة المعنى بلا إذن اه (قوله لأنه مقصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لان من عامله سلطه على إتلافه باقباضه وكان من حقه ان يبحث عنه قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفا) أي الغزالي وامامه (قوله فهو المعتمد) وقال للمعنى (قوله فتلفت الخ) كالمستقل بتألفها ومعنى ونهاية عبارة سم وبالأولى إذا أتلفها ولو قبل تمكته من ردها سم (قوله أمالو قبضه الخ) هو مختار قوله من رشيد الخ (قوله) أو طالبه بها المالك شامل لما لو طالبه قبل الرشد وامتنع من الاداء ويوجه بأنه بامتناعه صارت يده على العين بلا إذن من مالكم فتتزل بمنزلة المغصوبة ثم رأيت كذلك في متن الروض اه عرش (قوله ثم تلفت) وبالأولى إذا أنه لا يصح) أي لأنه غير أهل لتلك العقد وقوله وكان الفرق الخ. أيضا فقبوله الهبة على الفور فلو منعناه لربما فانت لغيبة الولي وتوانيه بخلاف قبوله الوصية لأنه على التراخي (قوله سلم إليه) أي لا بحضور من ذكر (قوله بخلاف من سلم إليه الوصية) أي فيضمن (قوله بالقبول) أي منه على القول به أو من وليه (قوله في غير أمانة) احتراز عن إتلاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم يسأله على الإتلاف (قوله فتلفت الخ) وبالأولى إذا أتلفها أي ولو قبل تمكته من ردها (قوله ثم تلفت) وبالأولى إذا أتلفها كما لا يخفى وأما قوله الآتي

المعتمد ويؤديه اذ ارشده أمالو قبضه من غير مقبض أو أقبضه إياه غير رشيد فيضمنه قطعا وكذا الورشد والمين أتلفها بيده فتلفت بعد تمكته من ردها لا قبله أو طالبه بها المالك فامتنع ثم تلفت كإنقله الاستوى واستظهره وذكر شارح أن إتلافها هنا كتلفها



وليس كما زعم كاهن ظاهر ولو  
 زعم بأنه أنه اتلف بعد  
 رشده صدق السفه مالم  
 يثبت البائع ذلك وكالرشيد  
 من يذر بعد رشده ولم يحجر  
 عليه وقوله علم او جهله لغة  
 وإن كان الا فصح اعلم ثم  
 جهله (ويصح باذن الولى  
 نكاحه) كما سيذكره بقيوده  
 (لا التصرف المالى) الذى  
 فيه معاوضة (فى الاصح) فلا  
 يصح باذن الولى وان عين له  
 الثمن لان عبارته فى الاموال  
 مسلوكة نعم قضية كلاهما  
 فى الخلع ماصرح به جمع  
 من صحة قبضه لدينه باذن  
 الولى ومال اليه ابن الرفعة  
 وعاله السبكي بانه يغتفر فى  
 الفعل مالا يغتفر فى القول  
 وما عاق باعطائه كان  
 اعطيتى كذا فانت طالق  
 لا بدنى الوقوع من اخذه له  
 ولو بغير اذن وليه ولا تضمن  
 الزوجة بتسليمه لا اضطرارها  
 اليه ولا لانه لا ملكة الا بالقبض  
 نعم على الولى نزع منه فان  
 تلف فى يده بعد امكانه ضمنه  
 وكذا لو خالعهما على عين  
 فافضتهما له فان تلفت بيده  
 قبل تمكن الولى ضمنهما  
 ويحجر ذلك فى سائر ديونه  
 وأعيانه التى تحت يد العير  
 اما نحوه وعققتى فلا يصح  
 مطلقا جزما ويستثنى من  
 المتن لا بقيد الاذن صلحه  
 على سقوط قود عليه ولو  
 باكثر من الدية وعقده  
 للجزية بدينار

اتلفها كالا يخفى واما قوله الآتى وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان فى النسخة  
 سقما اھسم وافرھ السيد عمر (قوله وليس كما زعم) يتامل اھسم (قوله ولو زعم) الى المتن فى النهاية  
 (قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اھ وقال المغنى قال ابن شعبة لغة شاذة والمعروف اعلم حاله ام جهله بزيادة  
 الهمزة مع علم وبام موضع او اھ (قوله فلا يصح) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله وان عين الخ) عبارة  
 المغنى والنهاية ورحل الوجهين اذا عين له الولى قدر الثمن والالم يصح جزما ومحلهما ايضا فيما اذا كان بعوض  
 كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق وھبة لم يصح جزما اھ (قوله ماصرح به الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قوله  
 المذكور خبر قوله فضيته الخ (قوله وما علق الخ) عطف على ماصرح به الخ اھ كرى ولا يخفى ما فى هذا العطف  
 من الركة والظاهر انه مبتدأ وقوله لا بدنى الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلاهما الخ (قوله  
 باعطائه) من اضافة المصدر الى مفعوله اى اعطاء الزوجة الى زوجها السفه اھ كرى (قوله كان اعطيتى  
 كذا) شامل للعين اھسم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلمت المال اليه وجب  
 عليها ضمانه لانها المضطربة له اھ كرى (قوله لا يضطرارها الخ) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اھسم (قوله  
 نزع) اى ما ذكره قبضه من الدين وما اخذه فى التعليق (قوله بعد امكانه) اى النزع (ضمنه) اى الولى  
 (قوله وكذا لو خالعهما الخ) اى فيلزم الولى نزع العين فان تلفت فى يده بعد امكانه ضمنها (قوله على عين) واما  
 المخالعة على الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضية الخ اھسم (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف  
 على قبضه اھسم (قوله ويحجر ذلك) اى تفصيل الضمان وعدمه (قوله فى سائر ديونه) ينبغى ان  
 الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يصمن الولى مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه  
 الولى ان قصر بان تلفت فى يده بعد تمكن الولى من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع  
 مطلقا ثم ان قصر الولى ضمنه ولا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولى فى نزعها ضمنه والا ضمن الدافع وسيأتى  
 للشارح فى الخلع كلام يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اھسم على حجب وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن  
 وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورده للديون ثم يستعيد منه او باذن له فى دفعه للمولى عليه ثانيا  
 ليعتد بقبضه فلواراد التصرف فيه قبل رده لمن عليه الدين لم يصح اعرش وقوله ورده الخ كالصريح فى عدم  
 كفاية اذن المديون لولى السفه فى ان يجعل ما اخذه من السفه محسوبا من دينه لاتحاد القابض والمقبض  
 وفيه وقفة فليراجع (قوله اما نحوه اھسم) محترز قوله الذى فيه معاوضة اھسم (قوله مطلقا) اى ولو باذن  
 الولى (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالتى فى النهاية والمغنى (قوله لا بقيد الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا  
 ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلادا للسفهاء على ان تكون الارض لنا ويؤدون خراجها فانه يصح شرح م رأى  
 والخطيب اھسم قال عرش قوله بلاد الخ اى من بلاد الكفار وكانوا فى الواقع سفهاء اھ (قوله ولو باكثر  
 من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اھسم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقده الهدنة كالجزية اھ مغنى

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا فى هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان فى النسخة سقما (قوله وليس كما زعم)  
 يتامل انتهى (قوله كان اعطيتى كذا) شامل للعين (قوله لا يضطرارها) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه  
 (قوله وكذا لو خالعهما على عين) واما المخالعة عند الدين فتدخل فى قوله السابق نعم قضية كلاهما فى الخلع الخ  
 (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه اھ (قوله فى سائر ديونه) ينبغى ان الحاصل قبض ديونه  
 بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يصمن الولى مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولى ان قصر بان  
 تلفت فى يده بعد تمكن الولى من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع مطلقا ثم ان قصر الولى  
 فى نزعها ضمنه والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولى فى نزعها ضمنه والا ضمن الدافع وسيأتى  
 كلام فى الخلع يوافق ذلك وبيننا حاصله ثم فراجع اھسم (قوله اما نحوه اھسم) محترز الذى فيه معاوضة (قوله  
 لا بقيد الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلادا للسفهاء على ان تكون الارض  
 لنا ويؤدون خراجها فانه يصح م رأى (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله

(قوله لا أكثر) إذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومغنى (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال اه سم (قوله اطعام) وينبغي ان يباحق بالطعام غيره من كل مادت الى ضرورة من نحو ملبوس ومركوب بحيث لو تركه لمك ثم رايت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها اه ع ش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اه سم (قوله ورده لآق سمع من يقول الخ) عبارة سم على منهج في الخادم تصح الجمالة معه ويستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التهجيز في الصبي انتهى وقضيته ان الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارح حتى لو قال له المالك جاعلك على ردة عبدى بكذا صح وهو ظاهر لانه اذا اكتبني بالسماع من غير المالك فازومه مع السماع منه اولى اه ع ش (قوله في حال الحجر) الى قول المتن وإذا احرم في المغنى لا قوله وتكفيره الى اما المسنونة وكذا في النهاية الا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن (باتلاف المال) او جنائية توجب المال نهاية ومغنى اي سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده ع ش (قوله اما باطنا الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارتهما وافهم تعبيره بنفي الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكة ظاهرا وباطنا وهو كذلك كما مروى يحتمل القول بلزوم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سببه متقدما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال ع ش قوله او مضمنا اي كاتلافه وقوله فيه اي الحجر اه (قوله فيلزمه اذ اصدق) ينبغي حتى على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشه الخ اه سم (قوله اتلف في سفهه) اي وكان المتلف غير ماخوذ بعقد لبوافق مامر فمما لو اتلف المبيع او المقرض ووجهه انه فيما مر سلطه المالك على الاتلاف اه رشدي عبارة ع ش قوله اتلف في سفهه اي قبيل الحجر او بعده ولو سئل بعد رشه هل اتلف او لا وجب عليه الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه او قبل رشه وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما قبله والحاصل ان ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد وما اقر بلزومه له قبل الحجر يضمنه باطنا بخلاف ما باشر اتلافه مستندا لعقد لا يضمنه والضابط ان ما لواقعت عليه به بيته ضمنه ان كان صادقا فيه لزومه باطنا وإن لم يضمنه بتقدير اقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر او لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية واما ما اعتمد الشارح والمغنى فيضمنه باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي بموجبهما اه ع ش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام كان اولى (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي لا باقراره سم ومغنى قول المتن (وطلاقه الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغنى يصح طلاقه ورجعته الخ اه (قوله وايلاؤه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) اي في ولد الامة (وقوله او بلعان) او في ولد الزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لتفويته المال على نفسه اه ع ش (قوله ان كانت الخ) عبارة النهاية والمغنى ان ثبت ان الموطومة فراش له النخاه اي بيته بان شوهده وهو يطؤها

لا أكثر إذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذ اصدق) ينبغي على كلام الراعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشه الخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان لم ينفذ) اي استيلاده الذي اقر به عبارة العباب ويقبل اي اقراره باحبال امته لنسب الولد لا الابلاذ قال في شرحه وقد ثبت الابلاذ لكن لا اقراره بل اذا ثبت انها فراش له واتت به للامكان منه ثبت الابلاذ لان ثبوته حينئذ قرا عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوههم كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول الذي اعتمدته السبكي والاذرعي وغيرهما واما اطلاق الروضة ان اقراره بالابلاذ لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر لماعلمت ان الابلاذ هنا لم يثبت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير صحيح لماعلمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمدته من التفصيل قديا خلف قوله هنا لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الابلاذ وإن ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

لا أكثر وفارق الدية بان مصلحة بقاء النفس يحتاج لها ومقاداته اذا السر وعفوه عن القود ولو بجناوا وشراؤه اطعام اضطر اليه ورده لآق سمع من يقول من رده فله درهم فليس تحقه ودلائله على قلعة سمع الامام يقول من دلى على قلعة فله منها جارية (ولا يصح اقراره) في حال الحجر بمال كان اقر (بدين) عن معاملة اسند وجوبه الى ما (قبل الحجر او) الى ما (بعده) او بعين يده للمامر من الغاء عبارته ولا بما يوجب المال ككنكاح (وكذا) لا يقبل اقراره (باتلاف المال في الاظهر) لذلك فلا يطا بذلك ولو بعد رشه لكن ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا صدق قطعا اما اذا اقر بعد رشه انه اتلف في سفهه فيلزمه الآن قطعا كما في الروضة عن ابن كج (ويصح) اقراره (بالحد) اذا مال ولا تهمة فيقطع في السرقة ولا يثبت المال (والقصاص) وسائر العقوبات كذلك فان عفى عنه مال ثبت لانه يتعلق باختيار غيره (وطلاقه وخلعه) ولو بدون مهر المثل والكلام في الذكر لما ياتي في بابيه وبلاؤه (وظهاره ونفيه النسب) بخلف في الامة او (بلعان) واستلحاقه ولو ضمننا بان اقر باستيلاد امته فانه وان لم ينفذ لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمدة  
 الامكان لحقه وصارة  
 مستولدة وينفق على من  
 ستلحقه من بيت المال وذلك  
 لانه لا مال في ذلك واذا صح  
 طلاقه بلا مال فيه وان قل  
 اولى لكن لا يسلم اليه كما  
 ياتي (وحكمه في العيادة)  
 لواجبة (كالرشيد) لاجتماع  
 شرائطها فيه نعم نذره لا يصح  
 الا في الذمة دون الدين  
 وتكفيره لا يكون الا بالصوم  
 على مامر اما المستنونة  
 فمايتها كصدقة التطوع  
 ليس هو فيه كرشيد (لكن  
 لا يفرق الزكاة) ولا غيرها  
 كنذر (بنفسه فانه تصرف  
 مالي) وقضية قوله بنفسه انه  
 يفرقها باذن وليه واعتمده  
 الاسنوي حيث قال صرح  
 جمع متقدمون بانه يجوز  
 ان يوكله اجنبي فيه وبه يعلم  
 بالاولى جوازه في مال نفسه  
 باذن وليه وقيد الرواي  
 ذلك بتعيين المدفوع اليه  
 والظاهر اشتراطه هنا ايضا  
 وان يكون بحضرة الى اثلا  
 يتلقه اه (واذا احرم) او  
 سافر ليحرم (بحج فرض)  
 ولو نذر ابعده الحجر وقضاء  
 ولو لما افسده في حال سفهه او  
 عمرته او به او من الفرض  
 مالوا حرم تطوع ثم حجر  
 عليه قبل اتمامه لانه لما زومه  
 المضى فيه صار فرضا (اعطى  
 الولي) ان لم يخرج معه بنفسه  
 (كفايته لثقة) (اللام فيه)

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاء وقاله السبكي لكنه  
 في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او قرضا كما في اللقيط الا قرب  
 الثاني ان تبين للمجهول المستحق مال قبل الاستحقاق او بعده وقبل الانفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه  
 لانه انما انفق عليه لعدم مال له او لوطر المال بعد او صار المستحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما انفق  
 عليه لانه لم تكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد  
 اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لانه  
 بمجرد ثبوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا رشيد يطالب  
 بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) اي صحة  
 الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والنهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لا تتعلق  
 لها بالمال الذي حجر لاجله واما الخلع فلانه اذا صح طلاقه مجانا فيعوض اولى اه (قوله لا يسلم) اي المال  
 في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه أو اليه باذن وليه مامر من صحة قبض ديته بالاذن ومحل ماله يتعلق  
 باعطائه له كامر سم وعش (قوله الواجبة) اي باصل الشرع بدليل استدراكه المذكورة بعد اه رشيدى  
 عبارة المغنى الواجبة مطلقا والمنذوبة البدنية واما المنذوبة المالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله  
 الا في الذمة) والمراد صحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية رمغنى قال عش فلا يجوز لوليها صرفه  
 من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث لو فاه من تركته اذا مات قبل فك الحجر او لا فيه نظر والا قرب  
 الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج  
 معه من يرافيه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فكك الحجر عنه اللهم الا ان يقال الحج المغلب  
 فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فان المقصود منه هو المال اه  
 (قوله على مامر) اي في شرح ولا اعتناق من التفصيل (قوله اما المستنونة الخ) اشار به الى ان مفهوم التقييد  
 بالواجبة تفصيلا اه رشيدى (قوله كصدقة التطوع) اي ولو من مؤنته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو  
 مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي  
 فرق بينها وبين اصال الهدية اه (قوله كنذر) اي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرقها الخ) ومثلها في ذلك  
 النذر كما اشعر به سياقه اه سم عبارة المغنى والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله  
 مرونحوها كدماء الحج والاضحية المنذورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كظهير في الصبي المميز وكما  
 يجوز للاجنبي توكيله فيه نهاية ومغنى (قوله ان يوكله اجنبي) اي مع المراقبة الالية اه عش (قوله ذلك)  
 أي جواز توكيل الاجنبي له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه نهاية ومغنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه  
 صرفه اعتد به وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصحة والاضمن ولا بد من الصرف سم على منجز اه  
 عش (قوله لئلا يتلفه) او يدعى صرفه كاذبا مغنى ونهاية (قوله او يسافر) الى قوله فيه نظر في النهاية  
 وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى المقتن وقوله بعمل عمرة (قوله ولو نذر ابعده الحجر) اذا سلم كتابه أي  
 النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومغنى اي بالنظر لا كثير مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلك  
 جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال سفهه) هو شامل لما افسده من التطوع حال سفهه اه  
 عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كما اقضاه اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله  
 الاسنوي ان الحج الذي استوجر قبل الحجر على ادائه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة  
 القضاء اي ولو تكررت ذلك منه مرارا وادى الى نفاذ ماله اه (قوله او عمرته) اي الفرض (قوله ان لم يخرج  
 معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق  
 باعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى لمفعوليه بنفسه (يتحقق عليه في طريقة) ولو باجرة خوفا من تفريطه فيه كما سر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ليحرم (يتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكه واتيائه به (على نفقته المأمورة) في الحضر (فللولى منعه) من الاتمام والاثنيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلا فالما مال اليه ابن الرفعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية له على ذاته

ويرد ما علم به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضى لضياع ماله ولا شك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كمحصر فيتحلل) بعمل عمرة لانه ممنوع من المضى (قلت ويتحلل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا لدم الاحصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر ولم يكن له كسب لكنهما لم يزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حينئذ ولا نظر الى انه فوت عملا له مقصودا باجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعد مالا حاصل فلا يلزم منه تحصيله مع غناه قاله الاذرعى وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا يمنعه فسافر وله كسب في كيف يحصله مع ما سر انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا وعلى تفصيل فيه قلت اذا لم يجوز للولى منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع ش (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لتقوية العامل الضعيف ما يتقدم معموله عليه او كونه فرعاً في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه ع ش (قوله جاز) اى فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولى مالو سرق او تلف بلا تقصير اه ع ش قول المتن (بتطوع) اى من حج او عمرة نهاية ومغنى قول المتن (فللولى منعه) ظاهره انه يحجر بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذاً من قول الشارح رصيانة لماله اه ع ش (قوله ويرد الخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصر او خروجه الى تنزه في نواحي البلد او خارجها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال وجهه ليس لولى منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه بمن لا تصلح مرافقتهم وينبغي خلافه اه ع ش (قوله باستقلاله) اى باستقلال السفينة بالنصرقات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع ش (قوله بعمل عمرة) الصواب حذفه اه رشيدى (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بد له بقى في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) اقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملاً مقصوداً بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تفويت اصلاً وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل سم على حج اه ع ش (قوله هذا) اى القول بتفويت العمل المقصود (قوله منهما) اى من ابن الرفعة والاذرعى (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م اه سم (قوله لان ما قاله) اى ابن الرفعة والاذرعى و (قوله متوجه الخ) مر مافية و (قوله مع ما سر) اى قبيل قول المتن والاعتاق (قوله مطلقاً) اى قصد عمله بالاجرة او لا اه كرى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حينئذ لان يقال لما كان ممنوعاً من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنياً بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لاذنه) اى بسبب اذنه اه سم

(فصل فيمن بلى الصبي) (قوله مع بيان كيفية الخ) اى وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع ش (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ابن العبد يشمل الامة اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه المغنى والنهاية وجزم ع ش بما قاله الشارح (قوله مترادفان) اى مختصان بالذكر (قوله صريحا)

اشعر به سياً (قول المصنف للولى منعه) اى وان كان له كسب في الحضر في زيادة مؤنة السفر وان كان غنياً لما فيه من التفويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه م وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منهما الخ) اقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملاً مقصوداً بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تفويت اصلاً وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجهه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط او فيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره لنفسه حينئذ لان يقال لما كان ممنوعاً من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنياً بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اى بسبب اذنه (فصل)

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم ينفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته

حيث نفق ماله او على الولي لاذنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا بعد مقصرا (فصل) فيمن بلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولى الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (ابوه) اجماعاً قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهو اذ هما مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالمحجور اولى ليشمل من بلغ سفيهاً فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون

فان كلامه السابق يفيد انه كالصبي ومر أنه قد يكون أباً ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادراً فلا بد على أن الأصل الأبرار اسم ولأن المراد الأب الجامع لشروط الولاية والأوراد أيضاً الأب الفاسق ونحوه (ثم جده) أبو الأب وان علا كولاية النكاح والكم نظر بقية الأقارب فيه لاهنا كانوا أو لياهم ثم لاهنا منهم أيضاً العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوخ به

ذكره في المجموع في الصبي ومثله المجنون والسفيه وقضيته ان له ذلك ولو مع وجود قاض وهو متجه ان خيف منه عليه بل في هذه الحالة للعصبة وصالحاء بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرفات في ماله بالغبطة بان يتفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم مما باتى في القضاء ان لذى شوكة بناحية لا شوكة فيها لغيره تولى القضاء والنظار وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الايتام يتصرف في أموالهم بالمصلحة فان تعدد ذر الشوكة ولم يرجعوا لواحد فكل في محل شوكرته كالمستقل فان لم يتميز واحد من تلك الناحية بشوكة فولى أهل حلها وعقدتها واحدا منهم صار حاكماً عليهم فتنفذ تولى ليته وسائر احكامه اشار لذلك ابن عجيل وغيره قال ابو شيكل ولو عم الفسق واضطر لولاية فاسق ففعل الارجح نفوذ ولايته كماله ولاه ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لانه ليس بولى حقيقة قال ويجوز تسليم نفقة الصبي لاهه الفاسقة بنحو ترك الصلاة المسامونة على المال لو فور شفقتها

أى بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أى قوله ولو طراً جنون فوليه وليه في الصغرة سم (قوله ومر) أى قبيل قول المصنف وقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أى الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون ولياً فهنا ليس بولى الصبي أباه سم (قوله أبو الأب) أى قوله وقضيته في النهاية الاقوله أو العدل وكذا في المغنى الاقوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الأقارب) أى العصباء كالآخر العام (قوله فيه لاهنا) أى في النكاح لا في المال أى فانهم يعيرون بتزويج موليتهم بغير الكف فيجتمدون فيمن يصلح لموليتهم ولا كذلك المال اه ع ش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكر انهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البيئته فيما ادعوه اه ع ش (قوله عند فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر اه (قوله ومثله الخ) أى مثل الصبي في ان للعصبة الاتفاق عليه عند غيبة الولي اه ع ش عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى اما السفيه فواضح واما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل على من له نوع تمييزه وظاهر وأعله مراده اه أى ليتانى الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقضيته) أى مافى المجموع (قوله ان له ذلك) الى قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أى للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه) أى من القاضى على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أى حالة الخوف (قوله بالغبطة) لعل الاولى بالمصلحة (قوله بان يتفقوا الخ) وافق ابن الصلاح فيمن عنده يقيم اجنبى ولو سلمه لخاصة خان فيه بانه يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو لى عدل امين وجب الرفع اليه حينئذ ولا ينقض ما كان تصرف فيه من الجائز لانه كان ولياً شرعاً ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير امين كانت الولاية للمسلمين أى لصالحاتهم وهو متجه اه نهاية قال ع ش قوله ولا ينقض الخ أى ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصى والقيم بان ادعى نفقة لا نفقة الى اخر ما ياتى وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أى عند عدم الخوف على النفس أو المال وان قل او غيرهما اه وقال الشوبرى قوله بانه يجوز له الخ أى اذا كان عدلاً اميناً كما هو ظاهر اه واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذى شوكة) أى من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أى على نحو صبي (قوله قال) أى ابو شيكل (لانه ليس بولى الخ) فيه وقفه (قوله وشرطهما) أى الأب والجد (قوله ولو فى كافر) خلافاً للنهاية عبارته ولا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلماً إذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والوجه بقاء ولايته عليه وان ترفعوا البناء كالنكاح خلافاً للماوردى والرويانى اه قال ع ش قوله والوجه الخ قال سم على منتهج قال الا ذرعى استفتيت عن ذمى مات وترك طفلاً ولا وصى له هل لقاضى المسلمين التصرف لهم بالنظر وانصب القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الافتاء وملت الى عدم التعرض لوجوه انتهت (قوله وحمل على ما الخ) اقره المغنى (قوله وخالفهما) أى الماوردى والرويانى (الامام ومن تبعه) اعتمده النهاية كما مر (قوله وايد) أى قول الامام ومن تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعرف في المغنى الى قوله وفى التاييد في النهاية (قوله ولو ظاهرة) ظاهرة ولونوز عا وفي فصل الايصاء ان نوز عالم ثبتت إلا بيئته وإلا فلا وعبارته ثم رثم وينظر لان بالفسق أى وتعدولها الولاية بمجرد التوبة ولو بلا تولية من القاضى

(قوله فان كلامه السابق) أى وقوله ولو طراً جنون فوليه في الصغرة (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا يكون ولياً فهنا ليس بولى الصبي أباه (قوله فيه لاهنا) يتأمل لم كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ) ومحل عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح مر (قوله ولو فى كافر) عبارة شرح

(٢٣ - شروانى وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو فى كافر عند الماوردى والرويانى وحمل على ماذا ترفعوا البناء فلا تقرر ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهى فى المسلم اقوى وثم المولاة وهى فى الكافر اقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذمى لذمى على اطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة

وبنزل بالفسق عن الحنظل التصرف وتعود (١٧٨) ولايته بتوبته وإفائه بخلاف غيره وأخذ من اشتراط عدم العداوة في ولاية

الاجبار عدمها هنا وايد  
بقولهما عن جمع ويشترط  
في الوصى عدم العداوة وفي  
التايد بذلك نظر للفرق  
بين الاب والوصى وسيأتي  
في مبحث نكاح السفينة  
الفرق بين ما هنا وثم  
ويسجل الحاكم ما باعاه اى  
يحكم بصحته من غير ثبوت  
عدالة ولا حاجة او غبطة  
بمخلاف نحو الوصى كما  
اقتضاه كلامهما واعتمده  
الاسنوى وغيره ونوزع  
فيه بانه لا يلزم من إبقاء  
الحاكم للاب والجد على  
ولايتهما اكتفاء بالعدالة  
الظاهرة اكتفاءها عند  
التسجيل الا ترى انه يقر  
من ايديهم ملك على  
التصرف فيه ولو طلبوا  
قسمته منه لم يجزهم إلا ببينة  
تشهد لهم بالملك اه وقد  
يجاب بان القسمة تقتضى  
حكمه بثبوت الملك لهم  
فتوقف على البينة بخلاف  
التسجيل هنا فانه لا يلزم  
منه ثبوت العدالة  
للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم  
وصيهما) اى وصى من  
تاخر موته منهما او  
وصى احدهما حيث لم  
يكن الاخر بصفة الولاية  
وساتى شروطه في بابه  
(ثم القاضى) او امينه للخبر  
الصحيح السلطان ولى من  
لاولى له والعبارة بقاضى  
بلد المولى اى توطنه  
وان سافر عنه بقصد

ومثلها في ذلك الحاضرة والناظر بشرط الواقف ولو تسكر ذلك منهم مراراً والام اذا كانت وصية اه ع  
(قوله وينزل الخ) اى الاب وان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل اللزوم في بطلانه وجهان قال السبكي  
وينبغي ان يكون اصحهما انه لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الاول مغنى ونهاية (قوله وتعود الخ) ظاهره  
انه لا يتوقف على مدة الاستبراء سيد عمر ومرو عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله واخذ الخ) اعتمده  
النهاية (قوله عدم العداوة) اى الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) اى في النكاح (قوله عدمها هنا)  
اى عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله في الوصى عدم العداوة) اى ولو باطنة على المعتمد اه ع ش  
(قوله ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم  
ان يسجل لهما بها احتاجا الى البينة بها على الوجة ومعنى الاكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على  
الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصى وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة  
(قوله ونوزع الخ) وافقه المغنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضي بصحة بيعهما مال ولد هما اذا  
رفعاه اليه وان لم يثبتا ان بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متهمين في حق ولد هما وفي وجوب إقامتهما بالبينة  
بالعدالة ليسجل لهما وجهان احدهما الاكتفاء بالعدالة الظاهرة كشهد والنكاح والثاني نعم كما يجب اثبات  
عدالة الشهود ليحكم به وينبغي كما قال ابن العادان يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصى والامين فانه يجب  
إقامتهما بالبينة بالمصلحة وبعد انهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضي الخ اى في صورة شرائتهما من  
انفسهما اه وقال الرشيدى والحاصل انه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الاب والجد على اثباته انه وقع  
بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدلتهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وغيره اه ومرافعا عن شرح الارشاد  
الصغير اعتماده ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله انتهى) اى مانوع اه (قوله فتوقف) اى  
القسمة بصيغة المضارع حذف لحدى التامين للتخفيف كما في تهرل الملائكة (قوله وقد يجاب الخ) هذا واضح  
في العدالة فيقي النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاهما اه  
سيد عمر وتقدم انفا عن المغنى وشرح الروض والنهاية انه يحكم القاضي بصحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة  
(قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغنى والاسنى والنهاية خلافاً قول المتن (ثم وصيهما) ولو اما بل هي  
الاولى اه ع ش (قوله وساتى الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرطه اى الوصى العدالة كما سيأتى في الوصية اه اى  
الباطنة كما ياتى ع ش قول المتن (ثم القاضى) اى العدل الامين اه نهاية (قوله والعبارة بقاضى الخ) قضيته  
انه لو سافر اى المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضى بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة  
لا ثقة كان اشرف على التلف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سفينة لم يثبت رشده بعد  
بلوغه حتى يعتد بقصده او على اطلاقه فيعتد به ولو من صبي يميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع او لا بقصد  
الرجوع ثم مات المولى ترتب الحكم على قصد المولى فيكون وطنه في الاول ماسا فر منه وفي الثاني ماسا فر اليه  
يتأمل ويحرراه سيد عمر ولا يبعد ان يقال ان العبارة في الصبي مطلقا بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم  
غصبته التي ليست بصفة الولاية كما يه الفاسق واخيه ثم امه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم ان المراد  
بالتلف الا عم من تلف العين وذهب المنفعة وان كان العين باقية فلو كان له عقار ببلد قاضى المسال دون بلد  
الصبي اخره قاضى ببلد ماله بالمصلحة ولا تصح إجارته من قاضى بلد الصبي لانه انما يتصرف في محل ولايته وليس  
بلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش (قوله وبقاضى ببلد ماله) ولقاضى  
بلد العدل الامين ان يطلب من بلد قاضى ماله احضاره اليه عند امن الطريق لظهور المصلحة فيه ليجر له فيه  
او يشتري له به عقار او يجب على قاضى بلد المال إسعافه اى بارسالة اليه وحكم المجنون ومن بلغ سفيها كالصبي  
مر ولا يعتبر إسلامهما لم يكن الولد مسلماً اذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلاً في دينه والوجه بقاء  
ولايته عليه وإن ترافعا اليينا كالنكاح خلافاً لما وردى والرويانى انتهى (قوله ويسجل الحاكم ما باعاه  
الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكفي في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل

الرجوع اليه كما هو ظاهر في التصرف والاستمنا وبقاضى ببلد ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه واجارته عند خوف هلاكه في

في ترتيب الاولياء نهاية ومغنى (قوله وخرج) الى قوله أى بالنسبة في المغنى والنهائية (قوله فلا ولا يخالج) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حائى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حائى الفرائض في القاضى هو وكذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتد وليه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخاء كم ومثله امينه فيزول اشكال التناهي اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخة له اى للقاضى ولا ينافيها قوله ولا ينافيه الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغى ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومرع عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) اى قوله فلا ولا ينافيه الخ (قوله كافي النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كافي النكاح) اى قيا ساعليه (قوله كالفاضى) اى كتصرفه (قوله ورس) اى انفا (قوله اذا فقد الخ) اى حسباً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائر الخ) ظاهر إطلافاً ولو نصب الامام عالم المجور (قوله واخذ منه) اى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) اى وجب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الا متناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) اى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) اى ابا او غيره (بالمصلحة) اى وجوباً نهياً ومغنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمغنى (قوله واستنهاؤه الخ) فلو ترك استثناءه مع القدرة عليه وصرف ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاً فيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقد يفرق بان ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستثناء إنما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه ضياع المال في النفقة اهـ عس ولعل الفرق هو الظاهر لا سيما على مختار الشارح والمغنى الا في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهائية ثم رايت في الجمل مانصه المعتمد لا ضمان اهـ (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث راها ولا يجوز نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور وعليه أو رفع الامر لحاكم بفعل ما فيه المصلحة وللولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب او الجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لها بما احتاجا الى البينة بها على الأوجه ومعنى الا كفاءة بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصي وقيم (قوله وخرج بالمسمى الجنين فلا ولا يخالج) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حائى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حائى الفرائض في القاضى هو وكذلك وعبرة الروضة فعلى الاول اى أنه لا ضبط للحمل لو خلف ابنا وأم ولد حاملاً لم يصرف الى الابن شئ من على الثاني اى ان اكثر الحمل اربعة له الخمس او خمس الباقي على تقدير اهم اربعة ذكرور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حصتهم من التصرف فيما وجهاً اصحهم انعم ولما لم يدفع اليهم والثاني المنع قاله الفقهاء لانه قديم ملك الموقوف للحمل فيحتاج الى الاسترداد والحاكم وإن كان يلى امر الاطفال فلا يلى امر الاجنة ولا يمكن حمل ما جرى على القسمة انتهى وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله وليه بتقدير خروجه انتهى وكان يمكن عدم إلحاق البقية بالخاء كم ومثله امينه فيزول اشكال التناهي على ان هذا الذي صرح به في الخاء كم في سياق يوجب هذا القول الضعيف ولا يلزم ان يكون متفقاً عليه وإن كان ظاهراً في ذلك (قوله لهؤلاء) في نسخة له اى للقاضى ولا

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام جنتنا أى بالنسبة للتصرف فيه لحفظه ولا ينافيه ما يأتي من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لأن المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه إذا فقد الاولياء تصرف صلاحه بل المحجور في ماله كالفاضى وعليه يحمل قول الجرجاني إذالم يوجد له ولي أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه له اهـ وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من خاف على مال غائب من جائر ولم يمكن أن يخلصه منه إلا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه إذا تعين طريقاً في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتى هي أحسن فيمتنع تصرف لاخير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستنهاؤه قدر النفقة والزكاة والمؤن إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصداً آمن

بر البحر انعم إن كان الخوف في السفر ولو بجرا اقل منه في البلد ولم يجرد من يقتضيه سافر به ولو اضطر إلى سفر مخوف أو في بحر اقضيه أمينا وسرا وهو الاولى أو اودعه لمن يأتي في الوديعة فان تعذرا سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يقرضه لمن ذكر فان تعذر اودعه وللقاضى الاقراض مطلقا لانه مشغول ولو طلب منه ماله باكثر من ثمن مثله لزمه بيعه إلا ما احتاجه وعقار يكفيه بل شراء عقار غلته تكفيه أولى من التجارة ولو اخراتوقع زيادة فتلف لم يضمن ويأتى في زيادة راغب هنا في زمن الخيار مأمور في عدل الرهن ويضمن ورق توت اخره حتى فات وقته كسائر الاطعمة لا ما اخر إجارته وعمارته ولو لمع تمكنه حتى تلف لان هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطا للروح نعم ينبغي انه لو اشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فتركها مع تيسرها ان يضمن لان هذا يعد تفويتا حينئذ كما هو ظاهر ثم رايت الماورى صرح بما يؤيده وهو انه لو فرط في حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها اليد ضمن ما تلف منها اه

مطلقا انتهى بجري وقال عرش وخريج بالولي غير كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على عمله فليس له الاخذ لما يأتى ان الولي إذا جاز له الاخذ لانه اى اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز اخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شئ له او عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيرا من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتريه باقل من قيمته لحذقه ومعرفته وياخذ لنفسه تمام القيمة معلا ذلك بانه هو الذى وفره لحذقه وبانه فوت على نفسه ايضا من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما في المالكه لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيرا اه (قوله لا المبالغة فيه) أى فى الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) اى بالمبالغة قاله الكردى والمتبادران المشار اليه قوله قدر النفقة الخ فايراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال فى شرح الروض وليس عليه ان يشتري له إلا بعد استغنائه عن الشراء لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله ان يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الامن والتفسير به مع ثقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق او نهب لان المصلحة قد تقتضى ذلك لا في نحو بحر وإن غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال عرش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو تعين طريقا وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به انتهى (قوله من يقتضى) اى وهو امين موسر اخذ ما يأتى (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا نفع اه سم (قوله فان تعذرا) اى الاقراض والايداع (قوله وللقاضى) الى قوله لا ما اخر إجارته فى النهاية وإلى قوله نعم فى المغنى (قوله مطلقا) اى عند الخوف وعدمه (قوله منه) اى من الولي (ماله) اى الصبي (قوله وعقار الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل شراء عقار الخ) كما قاله الماورى ومحل عند الامن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجده به نقل خراج نهاية ومعنى (قوله لتوقع زيادة) اى وقعا قريبا انتهى عرش (قوله مأمور) اى من لزوم الفسخ والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) اى حيث جرت العادة بانه يجنى وينتفع به انتهى عرش (قوله لا ما اخر إجارته الخ) وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية ووافقه سم عبارة قوله إجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لا نه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة اه وقال عرش قوله مر حتى خرب قصيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التى فوتها بعد المايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفى سم بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض مانعه واقول بل الوجه الضمان فيهما اى في ترك الاجارة وترك العبارة بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان انتهى عبارة عرش اما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل يتبعى (قوله اليد) اى المتعدية (قوله لا يضمن من الثلاثى) ببناء الفاعل فالضمير للولى أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله بترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المجرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عد (قوله واعتراض الخ) الاعتراض اوجه اه سم (قوله بانها) اى الاشجار (قوله وله بل) الى التنبيه فى النهاية والمغنى لا قوله وسيأتى الى قال (قوله بذل شئ الخ) اى وإن كان ما يبذله كثير بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من الظالم قليلا اه عرش (قوله كما فى به الخ) معتمد اه عرش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

يناسبها قوله ولا ينافيه الخ إذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصام مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا نفع (قوله إجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما لانه يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديعة وعبارة شرح الروض قال الرويانى ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة ائتم وهل يضمن كما في ترك علف الدابة أولا كما في ترك التلقيح وجهان جاربان فما لو ترك إيجاره مع القدرة أو أوجهم ما عدم الضمان فيهما وبقاى ترك العلف بأن فيه إتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى واقول بل الوجه الضمان فيهما بل ويتجه في ترك التلقيح مع الامكان (قوله واعتراض)

وعندى البحر مما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعتراض بأنها كالدواب ويرد بما تقر من الفرق بين ذى الروح وغيره بستانه وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شئ من ماله لتخليص بقيته من ظالم وله كما فى به ابن الصلاح لإيجار أرض بستانه بما ينفى بمنفعتها وقيمة الثمر



ثم يساقيه على شجرة يسلم من انف لليتيم والباقي للمستاجر وسياقي هاتين في المسافة قال الماوردي ولا يشتري ما يخاف فساد وازكان مرجحا  
(تنبیه) اخذ الاسنوى من منهم اركاب ماله البحر منع اركابه ايضا وازكان الحمل (١٨١) قال بل اولي لان حرمة النفس اكدر والبهايم

والزوجة والقن البالغ بغير رضاها اه وردوه بان المدار في ماله على المصلحة وهي منتفية في ذلك ولا كذلك في الصور المذكورة وإذا جوزوا احضار المولى للجهاد ولم يروا الخوف قتله فكذا هنا فان قلت ذلك فيه تمرين على تحمل الاخطار في العبادات وهذه مصلحة ظاهرة بخلاف ما هنا قلت بمنوع بل اركابه البحر فيه نظير ذلك كالتمرين على اكتساب الاموال وتحمل الاخطار في العبادة ايضا في نحو الركوب للحج او جهاد ويؤيد ذلك انهم لم يشترطوا في تصرفه في بدن مولى به نحو قطع سلعة نظير ما اشترطوه هنا (ويبنى دوره) مثلا (بالطين) لقلة مؤنته مع الانتفاع بنقضه (والآجر) وهو الطوب المحرق لبقائه (لا اللبن) وهو الطوب التي ملقاة بقاته (والجص) وهو الجبس لكثرة مؤنته مع عدم الانتفاع بنقضه فالواو هنا بمعنى او التي في العزير فيمتنع اللبن مع طين او جص وجص مع لبن او آجر هذا ما عليه النص والجمهور واختار آخرون عادة البلد كيف كانت وهو الاوجه مدركا وافهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر الخ اه قوله مر وقيمة الثمر اى وقت طلوعها ويبيعها على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله ثم يساقيه على شجرة) اى يساقى المولى المستاجر على شجرة البستان اه كردى (قوله ما يخاف فساد) عبارة النهاية والمغنى ما يسرع فساد اه قال عش ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشية فساد وبنغى خلافة حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب العادة وعليه فلو اختلف فلا ضمان لان فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وبنغى الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافقه (قوله والبهايم) اى التي لغير الصبي اه عش (قوله وردوه الخ) اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسنوى ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله وفرق غيره بانه انما حرم ذلك في ماله للمنافاة غرض ولا يثبت عليه في حفظه وتنميته بخلافه هو فيجوز ان يركبه البحر اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرى عدم تحريم اركاب البهايم والارقاء والحامل عند غلبة السلامة خلافا لاسنوى في الجميع اه (قوله في ذلك) اى في اركاب ماله البحر (قوله ولم يروا) اى لم ينظر الاصحاب (قوله ويؤيد ذلك) اى الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره الخ) مفعول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومغنى (قوله مثلا) اى ومساكنه (قوله لقلة) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله نقضه) بضم النون اى ما انتقض من البنين قول المتن (والآجر) هذا في البلاد التي يعز فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه ففى اولى من الآجر لانها اكثر بقاواقل مؤنة نهاية ومغنى (قوله فالواو) تفريع على ما يفيد التعليل (قوله هذا) اى ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآجر (قوله ما عليه النص والجمهور) وهو المعتمد اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على منبج ويمكن حمل كلام الشارح مر على ما اذا لم تقتض المصلحة الجرى على عادة البلد فلا تنافى بين كلامه هنا وما نقله عنه سم اه عش (قوله وهو الاوجه الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء على عادة البلد كيف كان واختاره الرويانى واستحسنه الشاشى والقباب اليه اميل اه اقول ولولى به اسوة فى ذلك بل يكاد ان يقطع به فى بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تكسر الماؤن فى غيره ولا يحتملها مال المولى فلم يردخص باعتبار العادة لادى الى تلف العقار وتعطله وهذا ما تاباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد عمر (قوله دوره) اى التي تهدم بعض جدرانها اه عش (قوله ليس كذلك) عبارة المغنى وليس مرادا وعبارة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه له اه ويشترى له ارضا خالية من البناء ثم يحدته فيها اه عش (قوله لكن ان ساوى الخ) الوجه جواز البناء اذا كانت المصلحة فيه وان لم يساوم مصر فاه سم (قوله والشراء الخ) اى والحال ان الشراء الخ (قوله واشترط مساواته الخ) اى فلا يشترط ذلك اه عش عبارة البجيرمى فالمعتمداه ليس بشرط زيادى اه قول المتن (الالحاجة) وكبيع العقار ايجار ما يستحق منفعة مدة طويلة على خلاف العادة فى ايجار مثله والمراد ما يستحق منفعة ما وصى له به او كان مستحقا له باجارة اما الموقوف عليه فينبغى الرجوع فيه لشرط الوفاء اه عش (قوله كخوف ظالم) الى قوله ويظهر فى المغنى والى قول المتن ظاهره فى النهاية الا قوله ويظهر الى المتن (قوله او خرابه) اى خوف خرابه (قوله او عمارة الخ) عطف على الخوف (قوله ولن نفقته) وقوله الآتى اولكونه الخ معطوفان على الحاجة وكان الاولى حذف اللام عطف على الخوف (قوله غيره) اى غير العقار (قوله اوراى المصلحة) عطف على لم يجد الاعتراض اوجه (قوله النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة مر (قوله لكن ان ساوى مصر فاه) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا يبتدىء ببناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصر فاه لم يجد عقارا يبيع فان وجدته والشراء احظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواته لمصر فاه فى غاية الندرة وهو فى التحقيق منع للبناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم بمعداه (الالحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عمارة بقية املاكه او لنفقه وليس له غيره ولم يجد مقرضا اوراى المصلحة فى عدم القرض او لكونه بغير بلد ويحتاج لكثرة مؤنته لئلا يتوجه لاجاره

وقبض غلته ويظهر ضبط هذه الكثرة بان تستغرق آجرة العقار او قريبا منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (أو غبطة) كنفل خراجها مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٢) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع

أصله في هبته ولو بشئ المثل ودخول هذه في الغبطة ظاهر اذ هي لغة حسن الحال وافق القفال في صنعة يتيم يستاصل خراجها ماله ان لوليه بيعها ولو بدرهم لانه المصلحة واخذ منه الا ذرعى ان له بيع كل ما خيف هلاكه بدون ثمن مثله للضرورة والحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه لو بقي (ظاهرة) قيد زائد على أصله وبقية كتبهما والذي فسرهما به مامر قال الامام وضابط تلك الزيادة ان لا يستهين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به البندنجي الاواني المعدة للفقنة من صفرو وغيره وبقية امواله لا بد فيها ايضاً من حاجة او غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة وريح قليل بل بحث في التوشيح جواز بيع مالا يعد للفقنة ولم يحتاج اليه بدون ربح وحاجة اذ بيعه بقيمته مصلحة وبحث البالي ان مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع باقل من راس المال ليشترى بالثمن ما هو مظنة الربح جاز نعم له صوغ حلى لموليته وان نقصت قيمته وجزء منه وصنع ثياب وتقطيعها وكل ما رغب في نكاحها او بقاءها أي بما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء في ذلك

مقرضا (قوله) ويظهر ضبط هذه الكثرة (الخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال اعتبار الضبط المذكور لئلا يمتدح ويصحب جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار ببلده يكون مغله اكثر من مغل ذلك بعد ان مؤن صحيح وكان من قسم الغبطة الا في الحاجة ثم لا يظهر جمل هذا من مثل الحاجة وما بقي من ثقل الخراج مع قلة الريع من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله) لكثرة مؤنة) عبارة المغنى والهاية الى مؤنة من توجبه يجمع الغلة فيبيعه ويشترى بشئ من اويني ببلد الا يتيم مثله اه قال ع ش اى مؤنة لها وقع بالنسبة لما يحصله من الغلة اه (قوله) بان يستغرق) اى المؤنة (قوله) او قريبا (الخ) أى أو تكون المؤنة قريبا من الآجرة (قوله) مع قلة ريعه) اى غلته (قوله) اورغبة (الخ) عطف على ثقل الخ (قوله) نحو جار (الخ) اى كشرى (قوله) ولو بشئ المثل) بل باقل كما يأتى انفا عن الا ذرعى (قوله) ان لوليه (الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لانه المصلحة) ومثله ما عمت به البلوى في مصر ناه ان ما خرب من الاوقاف لا يغمر فتجوز اجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قات الآجرة التي ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليها ثم بعد ذلك على الناظر صرفه في مصادره ما وقف عايم الخ (قوله) واخذ منه) اى من الفتوى (قوله) والحق بذلك) اى بما خيف هلاكه في جواز البيع بدون ثمن له بل في وجوبه على مقتضى مامر عن سم انفا (قوله) والذي فسرهما) اى فسر الشيخان الغبطة به مامر وهو قوله كنفل خراجها الخ اه كردى (قوله) وضابط) الى قوله بل بحث في المغنى والى المتن في النهاية الا انها لم ترض ببحث التوشيح (قوله) تلك الزيادة) اى السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشيدى اى بقوله مر كبيع بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه او خيرا منه بكلة عبارة الكردى اى الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبرة سم عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين العقلاء الخ اه ومال هذه العبارات الثلاث واحد (قوله) والحق به (الخ) اى بالعقار في انها لا تباع الا لحاجة او غبطة ظاهرة (قوله) من صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه اصف (قوله) وبقية امواله) أى ماعد العقار والاوانى الفنية نهاية ومغنى وفي سم قال في شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة بحث البالي الا ترى اه (قوله) لا بد فيها (الخ) معتمد اه ع ش (قوله) ايضا) كالعقار والاوانى (قوله) حاجة يسيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وريح قليل) لا تقي بخلافهما اى العقار والاوانى وهو اوجه بما بحثه في التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله في التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه اقول ما في التوشيح هو الاقرب (قوله) بل بحث (الخ) عبارة المغنى وينبغي كقول ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لو رأى البيع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبرة النهاية وبحث البالي جواز بيع مال التجارة بدون راس المال ليشترى الخ اه (قوله) وجزء منه) عبارة النهاية اوجزاء الخ باوبدل الواو (قوله) وصنع (الخ) و (قوله) وتقطيعها) اى الثياب (قوله) وكل الخ) اى فعل كل الخ عطف على صوغ حلى (قوله) او بقاءه) اى بقاء النكاح اذا كانت متزوجة (قوله) سواء في ذلك) اى في الصوغ وما عطف عليه (قوله) فيقح) اى الشراء (قوله) فيه) اى في الشراء (قوله) ويكون (الخ) عطف على تكون (قوله) احل) اى او اخف شبهة (قوله) منه) اى من الطعام المخلوط ويسن يساوم صرفه (قوله) ان لوليه بيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستهين بها العقلاء) عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين بها العقلاء الخ (قوله) وبقية امواله) قال في شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة اه وقضيته

الاصل وهو ما صرحوا به والوصى والقيم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبوزرعة فقال والظاهر ان للقيم شراء جهاز معتاد لها للمسافرين من غير اذن القاضي فيقع لها ويقل قوله فيه اذ لم يكذب به الحس والولى خا ططعامه بطعام مولى حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون المالان متساويين حلا او شبهة او مال المولى احل وله الضياقة والاطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خا طأ طعة أيتام ان كانت المصلحة اكل منهم فيه (وله بيع ماله بعرض ونسيئة المصلحة) كرج وخوف من  
نهب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وحدائه ومن لازمها عدم ماطلة وزيادة على القمدا تابق بالنسيئة وتصر الاجل عرفا (اشهد)  
وجوبا (على البيع وارتهن) وجوبا ايضا (به) اى بالثمن رهنا وافيلا لا تغنى عنه (١٨٣) ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمحجور

فان ترك واحد مما ذكر  
بطل البيع الا اذا ترك الرهن  
والمشتري مو سر على ما قاله  
الامام واقتضاه كلا منهما  
وقال السبكي لاستثناء  
وضمن نعم ان باعه لمضطر  
لارهن معه جاز وكذا لو  
تحقق تلفه وانه لا يحفظ الا  
ببيعه من معين باذن ثمن  
قياسا على ما مر عن القفل  
ولو باع مال ولده من نفسه  
نسيئة لم يحتج لارتهن وبحث  
الاذرعى تقييده بالملى مولا  
يحتاج اليه لما تقرر ان  
شرط البيع نسيئة يسار  
المشتري وانما لم يجب  
الارتهن في اقراض ماله  
اذا راي المولى تركه لتمكنه  
من المطالبة اى وقت شاء  
بخلافه هنا فانه قد يضيع  
ماله قبل الحلول والاولى على  
ما قاله الصيادلة ان لا  
يرتهن في البيع لنحو نهب  
اذا خشى على المرهون لانه  
قد يرفعه لحنفى يضمنه له  
واقى بعضهم بانه يلزم المولى  
بعد الرشد استخلاص ديون  
المولى كعامل القراض وان  
لم يكن ربح بل اولى لان  
العامل ما ذون له من المالك  
وهذا من جهة الشرع  
وؤيده قول البلقنى في  
في فتاويه على امين الحاكم

للمسافر من خلط ازواجه وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم اهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) اى  
لولى مطلقا اصلا وغيره (قوله كرج) نشر على ترتيب اللف عبارة للمغنى والنهية كان يكون في الاول ربح  
وفي الثانى زيادة لانه او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه في النهاية  
والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه  
لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد او يكفي عند  
حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تامل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازمها الخ)  
انما يظهر ان كانت اى المماطلة كبيرة فاي تامل اه سيد عمر (قوله وافيلا) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ)  
اى الارتهن وفي النهاية والمغنى ولا يجوز السكفيل عن الارتهن اه (قوله لانه) اى المرهون (قوله احتياطيا)  
تعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسيئة له الا اذا ترك الخ اى فلا يبطل البيع  
(قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء مبنى على ما الخ (قوله واقتضاه) اى  
الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لاستثناء) اى فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري مو سرا  
اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو عطف على قوله يبطل البيع (قوله وضمن) سكنت عن  
انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقره ع ش (قوله من  
معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على ما مر) اى في شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو  
الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقتض له ولديه ولو ابا ولا يعفو عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش في  
حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كاسياني ان شاء الله تعالى في الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق  
عتقه بصفة ولا يطلق زوجته ولو يعوض ولا يصرف ماله في المسابقة ولا يشترى له الا من ثقة والا وجهه كما قاله  
ابن الرفعة منع شراء الجوارى له للتجارة لغرر الهلاك وله ان يزرع له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغنى قال ع ش  
قوله مر ولا يشترى له الا من ثقة اى خوفا من خروجه مستحقا او معيبا اخفاء البائع وقد لا يتأتى التدارك  
بعد الملو خالف بطل او قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقا وبه صرح في  
شرح الروض نقلا عن ابن الرفعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم  
يحتج لارتهن) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى في البيع نسيئة  
(قوله والاولى) الى قوله ويؤيده اقره ع ش (قوله ان لا يرتهن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون  
المولى) اى الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبته من الخ (قوله  
المولى) نائب فاعل يطالب (قوله فان سمي الخ) هذه الجملة شرطية جواب فان تلف الخ (قوله المولى) مفعول  
سمى المستند الى ضمير المولى (قوله فهو في ذمته) اى فالثمن في ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب  
للمولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم  
في شراء الجاهز لمولى قبول قوله هنا ورجوعه على موليه فليراجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) اى لو عقد المولى  
لمولى عقد فاسد او جبت بسبب هذا العقد اجرة مثل المبيعة ود عليه اه كردى (قوله لانه) الى المتن في النهاية

مخالفة بحث البالى الاقنى (قول المصنف نسيئة) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه  
انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكنت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهن)  
الاقتصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه ينقلب المولى وظاهره لا فهل  
يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما في بعض العبارات مما لا يفيد ذلك او يوهم خلافه لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطلب المولى بتمن ما اشتراه لمولى فان تلف مال اولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى  
المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجبت اجرة مثل لزمت المولى لتقصيره (وياخذ له بالشفعة  
او يترك بحسب المصلحة) لانه مامور بفعلها فان تعينت في الاخذ او الترك وجب قطعها وان استوت فيهما حرم الاخذ

وإنما اختلفوا في وجوب  
شراء ماله ببيع وفيه غبطة  
لان الالهال هنا بعد تفويتها  
لثبوتها بخلافه ثم لانه محض  
اكتساب ومافعله منهما  
لمصلحة لا ينقضه المولى اذا  
رشد لكن على غير الاصل  
ثبوتها (ويزكى ماله) وبدنه  
فور اوجوبه بان كان مذهبه  
ذلك وافق مذهب المولى  
ام لا لانه قائم مقامه فان لم  
يكن ذلك مذهبه فلا احتياط  
كما افنى به القفال ان يحسب  
زكاته حتى يبلغ فيخبر بها  
او يرفع الامر لقاض يرى  
وجوبها فيلزمه بها حتى  
لا يرفع بعد لحنفى يغرمه  
اياها وظاهر كلامهم انه لا  
يرفع لحنفى في الحالة الاولى  
وهي ما اذاراى الوجوب  
وهو بعيد لما فيه من الخطر  
عليه فالذى يظهر انه فيها  
مخير بين الاخراج وان كان  
فيه خطر التضمين وبين  
الرفع لمن يلزمه به او بعده  
ويخرج عنه ايضا اجرة  
تعليمه وتاديبه كما راو ائل  
الصلاة وما لزمه من الاموال  
بنحو كفارة ويؤدى ارش  
جنايته وان لم يطلب وافنى  
بعضهم بان للمولى الصلح على  
بعض دين المولى اذا تعين  
ذلك طريقا لتخليص ذلك  
البعض كما ان له بل يلزمه  
دفع بعض ماله لسلامة باقيه

وكذا في المغنى الا قوله قطعا وقوله وإنما الى ومافعله (قوله وإنما اختلفوا الخ) أى وهم قطعوا في الشفعة  
بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصلحة (قوله لان الالهال هنا) أى في الشفعة (قوله ثم) أى في الشراء (قوله  
منهما) أى من الاخذ والترك (قوله لا ينقضه المولى الخ) فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه  
ثم كل المحجور عايه كان له الاخذ لان ترك المولى حينئذ لم يدخل تحت ولا يته فلا يفت الاخذ بتركه ولو اخذ  
المولى مع الغبطة ثم كل المحجور وواراد لرد لم يكن منه والقول قوله أى المحجور يمينه في ان المولى ترك الاخذ  
مع الغبطة فيلزم المولى البينة الا بأبأ وجدافانه يصدق يمينه اه معنى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان باع  
لاجنبي شقة الممحجور وروى المولى شريكه فيه فليس له الاخذ بها ادلاؤه من - احتج في البيع لرجوع  
المبيع اليه بالتمن الذى باع به أموالا واشترى له شقة صاهاوى لولى شريكه فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان  
الكلام في غير الاب والجد اماهما فلمهما الاخذ مطلقا اه (قوله ثبوتها) أى المصلحة أى اثباتها بالبينة قول  
المتن (ويزكى ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مذهبه ذلك) أى مذهب المولى وجوب  
الزكاة (قوله مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتناهل الان يقال بالتمن زبصح  
التقاييد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال محلة في غير الصبي من باع سقيها ولم يثبت له رشد وفيمن  
جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقاييد وقول الشارح الاق حتى يبلغ يشعر بان للصبي مذهبا اه  
سيد عمر ولا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كسلامه (قوله لانه الخ) تعابيل  
للمتن (قوله فلا احتياط الخ) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان أى الوجوب مذهب المولى اه سم وهو  
بعيد لانه اذا لم يكن مذهبه أى لولى الوجوب فواجبه الا احتياط فليتناهل اه سيد عمر عبارة خ ش قضية  
التعبير بالا احتياط جواز الاخراج حالا وفيه نظار فانه كيف يصح ماله فيما لا يرى أى دلى وجوبه عليه أى  
على المولى فاعل المراد بالا احتياط وجوب ذلك حفظا لمال المولى عايه اه اقول لو ينال المراد المذكور قول  
الشارح او يرفع الخ ولعل الاولى في التخص عن الاعتراض صرف عبارة الشارح عن ظاهرها يجعل اخصر  
في قوله مذهبه للمولى وفرض ان مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور دلى هذا الجعل  
والفرض قد ينال في ماد أول كلامه على ما قد ناه ان ضمير مذهب الاول للمولى ووجهه هو كضيم مذهب  
الثانى للمولى كما جرى عايه السيد عمر فلا اشكال اصلا وان كان ينبغي للشارح حينئذ ان يقول وافق  
مذهب المولى الخ بخذف الميم كما يؤيد التعابيل بقوله لانه قيم الخ ويحتمل ان الميم من التكتية (قوله او يرفع  
الخ) عطف على يحسب (قوله لقاض يرى الخ) كالشافعى (قوله فيلزمه) أى يلزم القاضى المولى الاخراج  
(قوله حتى لا يرفع بعد) أى لا يرفع الصبي بعد البلوغ (قوله انه لا يرفع الخ) أى لا يجوز له الرفع (قوله اذا  
راى) أى المولى (قوله لما فيه من الخطر) أى في الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى (قوله  
فيها) أى في الحالة الاولى (مخير الخ) عبارة البجيرمى والاولى للمولى مطلقا أى سواء كانا شافعيين او احدهما  
شافعيا فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كاله واذا لم يخرجها  
اخير بها بعد كاله فلو بى اه (قوله وما لزمه) عطف على اجرة الخ (قوله وان لم يطالب) أى الارش منه ولا ينال فيه  
مأمر فى المفلس من ان الدين الحال لا يجب وقؤه الا بعد الطالب مع الارش دين لا ذلك ثبت بالا اختيار  
فتوقف وجوب ادائه على طلبة بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان ذلك ثبت بالا اختيار الخ وخذ  
من هذا ان من اتلف مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عايه دفع بدل ما اتلفه واجرة ما استعمله ونحو ذلك  
وان لم يطلبه صاحبه اه (قوله وافنى بعضهم بان للمولى الصلح الخ) وقض منه بعد التامل ان المراد جواز اقدام  
المولى على ذلك للضرورة لا صحة الصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق بين الاقرار  
وعدمه ولا يرد قول الشارح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باقى بدمه المدين باطنا بل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

من تأويله (قوله وإنما اختلفوا) أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة (قوله هنا)  
أى في الشفعة (قوله فلا احتياط) يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

قوله ان لا يقال كذا بخط  
الشيخ رحمه الله ولعل القلم  
سها بلا والله اعلم اه مصححه

وفيه نظر إذ لا بد في صحة الصالح من الإقرار اللهم إلا أن يفرض خشية ضياع البض ولو مع الإقرار ويتعين الصالح لتخليص الباقي (ويشقق عليه وعلى موافقه) أي بموئهم نفقة وكسوة وخدمة وغيرهما مما لا بد منه (بالمعروف) مما يليق ببساره وإعساره قال شارح ويرجع في صفة ما بوجه إلى ملبوس أبيه اه وفيه نظر لما تقرر أن الظاهر ما يليق ببساره وقد يكون موئهم أو أبوه (١٨٥) معسره أو عكسه وقد يكون أبوه يزري بنفسه فلا يكلف الولد

ذلك (فإن ادعى الولد بعد بلوغه) أو أفاقته أو رشده أو بعد زوال تبذيره (على الأب والجد بيعا) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا بينة كما باصه وحذفه لظهوره (صدقا باليمين) لأنهما لا يتهمان لو فور شفقتهم (ولأن ادعاء على الوصي والأمين صدق هو يمينه) لأنهما قد يتهمان ومن ثم لو كانت الأم وصية كانت كالاولين هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن أن القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق أن قوله مقبول بلا يمين في أن تصرفه للمصلحة وإن كان معزولا لأنه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما يأتي في الوديعة أن محله في قاض ثقة أمين وإلا كان كالوصى ويأتى آخر الوصايا أن الأوجه أن الثقة مثل الأصل وإلا فكالوصى وبحث الزركشى كالبقينى قبول قول نحو الوصى في أن ما باع به ثمن المثل لأنه من صفات البيع فإذا

استيفاء الحق منه كافي المسئلة المنظر بها وهي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للمولى الإقدام عليه لانه عقد صحيح بملكه لا خذيل هو ضامن له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله إذ لا بد في صحة الصالح من الإقرار) فتى أقر المدين الحاجة إلى الصالح على البض بل الانتظار إلى كمال المحجور أو إلى لا مكان أخذ جميع دينه حينئذاه كرى (قوله ويتعين الخ) بالنصب بأن المضمر عطفًا على خشية الخ (قوله ضياع البعض) لعل حق المقام هنا ضياع الكل وفي قوله لا لتخليص الباقي لتخليص البعض (قوله أي بموئهم) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (علا بدمنه الخ) أي باعتبار ما جرت به العادة لمثله وإن زاد على الحاجة وتعد من نوع أو أنواع ومنه ما يقع من التوسعة في شهر رمضان والأعياد ونحوها من مطعم وملبس اه عشر (قوله مما يليق الخ) فان قصر ائتم أو اسرف ضمن وائتم نهاية ومغنى (قوله قال شارح يرجع في صفة) يجوز أن يكون مراد شارح الماشار إليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن فلبس ولد الفقير ما يناسبه وكذا ولد الجندى وإن اختلف فرد الهيئة المناسبة باليسار والإعسار من حيث النفاسة وضدها وحله على هذا أولى من استشكله المؤدى إلى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فإن ادعى الخ) الظاهر أن الواو هنا أولى لأن هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عشر أي أن ادعى الصبي بعد بلوغه ورشده أو المجنون بعد إفاقته ورشده أو المذنب بعد زوال تبذيره (قوله أو أخذ الخ) عطف على بيعا (قوله ولا بينة الخ) فلو أقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه بينة بما ادعاه حكم له بها ولو بعد الحلف كافي المحرر نهاية ومغنى (قوله لأنهما لا يتهمان) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغنى قول المتن (على الوصى والأمين) ومثلهما القاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عزله كالدعوى على الوصى والأمين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزاري وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال عشر وهو المعتمد عبارة سم على منبرج والمعتمد قبوله يمينه إن كان باقيا على ولايته وإن كان معزولا من انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قال أخرا يقبل قوله بلا تخفيف ولو بعد عزله اه قول المتن (والأمين) أي منصوب القاضى نهاية ومغنى قول المتن (صدق هو يمينه) ومحل عدم قبول قول الوصى والأمين في غير أموال التجارة أما فيها فالظاهر كما قال الزركشى قبول قولهما العسر الاشهاد عليهما فيها نهاية ومغنى قال عشر قوله لعسر الاشهاد الخ قال سم على منبرج ومال مر إلى التفصيل بين ما عسر الاشهاد عليه كان جلسا في حانوت ليبيعا شيئا فشيئا فيقبل قولهما من غير اشهاد لعسره وبين أن لا يعسر كالأوراد بيع مقدار كبير جملة بشئ فلا بد من الاشهاد انتهى (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن المدار على التهمة عدما وجودا (قوله كالاولين) أي الأب والجد (قوله آباؤها) أي وأما هنا عبارة النهاية وكذا من في معناها كابنائها (قوله والمشتري الخ) عبارة المغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه أن اشترى من غير الأب والجد لا إن اشترى منهما اه وعبارة الجبرمى ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كافي الحاشي اه وظاهر المتن أن القاضى الخ) ويحتمل أن مراد المصنف بالأمين ما يشمل القاضى فحكمه حكم امينه كما اعتمده النهاية وسم وقال التاج (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغنى (قوله أن محله) أي محل ما قاله السبكي أخرا من قبول قول القاضى بلا يمين ولو بعد عزله (قوله مثل الأصل) أي فيصدق يمينه (قوله وإلا كان كالوصى) أي وإن لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينه (قوله فإذا ثبت) أي بالبينة (انه) أي البائع (جائز البيع) أي يكونه نحو وصى (قوله قبل قوله الخ) أي يمينه (قوله فاحتاج) أي نحو الوصى (لثبوتها) أي ثبوت المصلحة بالبينة ومر

على الوصى والأمين) ومثلهما القاضى مطلقا

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) ثبت أنه جائز البيع قبل قوله في صفته لأنه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوى لو قال الموكل باع بغبن فاحش صدق ردوه بأنه مبنى على رايه أن القول قول مدعى الفساد والأصح تصديق الوكيل لأن موكله يدعى خيانتة والأصل عدمها مع كونه ساطه على البيع بالأذن له فيه

(فرع) ليس للولي أخذ شيء من مال وليه إن كان غنيا مطاقا فان كان فقيرا وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجره مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدل مأخذ قال لا سنوي هذا في وصي أو أمين أمأب أو وجد

في أخذ قدر كفايته اتفاقا سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه إن كان مكتسبا لا يجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فان فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته وحينئذ فغاية الاصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فاتجه ان له اخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقرابته وقبره بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لملك استير اي مثاله ان كان فقيرا الاكل منه كذا قيل والوجه ان يقال فله اقل الامرين وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضربه على ذلك على الوجه خلافه ان جزم بان له ضربه عليه وإعارته لذلك ولخدمته من يتعلم منه ما ينفعه دينيا ودنيا وان قيل بأجرة كما يعلم بما يأتي اول العارية وبحث ان علم رضا الولي كاذنه وان للولي إيجاره بنفقته وهو محتمل ان علم ان له فيها مصاحبة لسكون نفقته اكثر من أجرته عادة وافتي المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه لانه ليس من أهل التبضع بمنافعه

عن النهاية والمغنى استثناء أو وال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واعترض في النهاية والمغنى إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقا) أي انقطع بسبب مال وليه عن الكسب أو لا (قوله قدر نفقته) أي ونيته نهاية ومغنى وفي رسم عن العباب مثله (قوله ورجح المصنف) اعتمد على النهاية والمغنى أيضا (قوله ان يأخذ الخ) أي من غير مراجعة الحاكم مغنى ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكونا مقدرين على الكسب أو مقيد بما مر من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القلوبي (قوله أمأب أو وجد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما الحاكم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وان أضجر الأب وان علا فله الرفع الى القاضي ليس بصحيحا بأجرة من مال محجوره وله ان ينصب غيره بها بنفسه نهاية ومغنى (قوله الصحيح) أي المقدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الاصل (قوله ما يكفيه) مأموصة أو موصوفة أه سم أي مقدار لا يكفيه أي وإن اكتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئا (قوله فغاية الاصل) أي من الأب والجد والام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلا) يدخل من جمع خلاص مدين معسر أو مظلوم مصادروه وحسن متعين حشاو ترغيبا في هذه المكرمة أه سيد عمر أقول وكذا يدخل من جمع لنحو بناء مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله بناءه على صحيح الرافعي أه سيد عمر (قوله ان الولي) أي النفقة وأجرة المثل (قوله وللأب الخ) هل مثله مال الام الوصية (قوله فيما لا يقابل بأجرة) قضيته ان لو استخدمه فيما يقابل بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكنه بوليته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته لان محل وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كتب ينفق عليه منه وهذا وجوب الأجرة له صار له مال وينبغي أن يحل تلك القضية ما لم يرد ترقيقه وتذريبه على الامور ليعتادها بعد البلوغ أخذ من قوله ولخدمته الخ اما لا أخوة إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الاجرة عليهم الصغار منهم إذا استخدموه وهم ولم تسقط عنهم بالانفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق من اراد الخلاص من ذلك ان يرفع الامر الى الحاكم ويستاجر اخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الاخ مثلا ما لو كان لا أخوته جامكية مثلا واخذما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع الى الحاكم الى آخره اتقدم اه ع ش (قوله وإعارته) عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي لما لا يقابل بأجرة (قوله وان للولي إيجاره الخ) ظاهره بل صريحه ان له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا لو أجره بمقدار معلوم فهي مسئلة منصوصة لا مبحوثة أه سيد عمر (قوله لسكون نفقته) كثير ينبغي أو مثله لكن تتوفر عليه مؤنة التهيئة من طحن ونحوه بل وأقل منها إذا تعينت بان لم يجد رغبافيه غير باذنها فان إيجاره بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي ان يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لان المال لا يفوت بخلاف المنافع فانها تفوت بلامقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو باقل من ثمن المثل كاتقدم فلوقال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسنا أه سيد عمر (قوله لانه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد للام) يشمل الأب والجد للأب أه سم ومر عن ع ش طريق برائة الذمة فرأجه (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التعليل الاتي (قوله حتى الحاكم) أي والام الوصية اخذ من التعليل السابق (قوله بان الأب الخ) سكنت عن غير الأب وقضية تعليل البلقني الاتي انه مثله أه سم (قوله فوات الخ) أي مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلمه أنه أنفق عليه أو أنفق فصار

(قوله قدر نفقته) عبر في العباب بالمؤن (قوله لا يكفيه) مأموصة أو موصوفة (قوله أن له أخذ كفايته الخ) يشمل (قوله غير الجد للام) يشمل الأب والجد للأب (قوله بان الأب الخ) سكنت عن غير الأب المقابلة بالعوض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان اكره ويجرى هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقني ولو كان للصبي مال غائب فانفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أباً أو جدا لانه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل باذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فوات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حمل على انه من مال الطفل احتياطا لئلا يضر باقي الورثة اهـ وبذلك اتفق البلقيني والله بان الوالدولي متصرف والاصل برأيه  
ذمته والظاهر يقتضي ذلك ولا يبين اذا مات وصفاه فذلك حيث لم يظرم له قط اتعاق تركته اهانهم لذي المال ان يحافظ بقية الورثة على  
ان اباه انفق عليه ما كان له تحت يده وافتى جمع فيمن ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو وارثه اى بالدين والبلقيني بجواز  
الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو دين ونهر اقصا صرفه شركة واطع سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطة وخالفه الزركشي في

الثانية اى لانها كالثالثة  
القائل هو بامتناعها  
وخرج بما قيد به شرب يضر  
نحو زرعه فيمتنع وافتى  
القاضي فيما لو اشترى  
ضيعة من قيم يتيم وسلمه  
الثمن فأكمل المولى وانكر  
كون ذلك القيم ولياله  
واسترد الضيعة ثم اشترى  
منه بانه لا يرجع بالثمن على  
البائع لانه صدقه على الولاية  
كالو اشترى من وكيل ودفع  
له الثمن فانكر الموكل الوكالة  
واخذ المبيع فاشترى منه  
لا يرجع على الوكيل  
بالثمن لانه صدقه على  
الوكال فاستشكله الغزى  
بانه مخالف لقولهم اذا  
اشترى شيئا وصدق البائع  
على ملكه ثم استحق رجوع  
عليه بالثمن لانه انما صدقه  
بناء على ظاهر الحال فكذا  
هنا واجاب شيخنا بان البائع  
في تلك مقصر ببيعه ما هو  
مستحق اهـ وفيه نظر فان  
الملاحظ انما هو التصديق  
على الملك وهو موجود  
في الكل فكما عذر في هذه  
باستناد تصديقه الى الظاهر  
فكذا في تينك على ان القيم  
والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اهـ كرى (قوله من ماله) اى الطفل (قوله احتياطا الخ) اى لانه لو حمل على انه انفق من مال نفسه  
تبرع اصار الناقص من مال الابن مضمنا على الاب فيضر رغبة الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى تضمن  
(قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اب اذا والجملة شرطية خبر والامين (قوله ما يسهط الخ) اى  
واحتيال الانفاق من مال الولد هنا الذى هو الظاهر مسقط للاتفاق (قوله لذي المال) اى للابن صاحب المال  
(قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق هو الخ) اى الاب (قوله والبلقيني) اى وافتى بالبلقيني (قوله  
لا يحتفل به) اى لا يبالي به لانه لا نص به (قوله لاقصر) اى محجور والجار متعاق لشركة (وقوله فيه) اى فى  
نحو العين والنهر خبر مقدم له (قوله واطع الخ) دفع على الشرب (قوله لا كسرة له) اى للقاصر عطف على  
سنابل الخ (قوله في الثانية) وهى لقط السنابل (قوله بما قيد به) وهو فو له على وجه لا يحتفل به (قوله ثم  
اشترى منه) اى الضيعة من المولى (قوله على البائع) اى اقيم (قوله لانه صدقه) اى بالشرائه منه وقوله  
واستشكله اى كلام المقيس والمقيس عليه (قوله في ملك) اى في صورة بيع المالك ظاهرا (قوله في تينك)  
في صورتى بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعة) ظرف جزمته  
(باب الصالح)

قول المتن (باب الصالح) لو عير بكتاب كان او ضح لانه لا يدرج تحت ماله وهو يذكر ووث فيقال الصالح  
جائز وجائز قوه وهو رخصة على المعتمد لان الرخصة اى الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم  
الاصلى ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف مائة تضميه الاصول العامة كاف  
في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه اهـ عر (قوله والتزام) الى قوله وقضية  
قوله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وعنه (قوله لغة) اى وعرفا هـ عميرة (قوله وشرعا الخ) اى فهو من  
نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من  
التحصيل اى يحصل به تطوع النزاع (قوله احل حراما) كاصح الخ على نحو الخرو (قوله او حرم حلالا) كأن  
يصلح زوجته على ان لا يطلقها فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل  
والحرمة اجيب بان الصالح هو المجوز انما الاقدام على ذلك في الظاهر لو صح حناه اهـ مجير مى (قوله وخصوصا)  
اى المسلمون بالذكر في الحديث (قوله لا نقيادهم) اى الى الاحكام غالبانها ومعنى (قوله او بين الامام)  
اى حقيقة او حكما بان وقع من نائبه وعبر النهاية والمغنى هنا وفي قوله او بين الخ بالواو وهو انبى بقولهم  
انواع وعقدوا الاول باب الهدنة والثاني باب البغاة ولثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال  
سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمغنى وصالح المعاملة وهو  
مقصود الباب اهـ (قوله وهو) اى صالح المعاوضة (قوله او حجة اخرى) عير بها دون البيضة لتشمل الشاهد واليمين  
وعلم القاضي عر واليمين المردودة مجير مى قول المتن (على دين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها

وقضية تعليل البلقيني الآتى انه مثله

(باب الصالح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها او حينئذ قوله فهو بيع يجوز ان

بيعهما قبل ثبوت ولا يتهمان ومن ثم جزمته بخلاف كلام القاضي قبل الوديعة (باب الصالح والتزام على المحرق المشتركة) هو لغة قطع  
النزاع شرعا عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصالح خير والخبر الصحيح الصالح جائز بين المساهمين الاصلح احل حراما  
او حرم حلالا وخصوصا لا نقيادهم والا فالكفار مثاهم (هو) انواع صالح بين المسلمين والمشركين او بين الامام والبغاة او بين الزوجين وصالح في  
معاوضة او دين وهو المقصود هنا ولفظه يتعدى غالب الامتراك بمن وعن وللماخوذ بعلى والباء هو (فسمان احدهما مجرى بين المتداعين  
وهو نوان احدهما على اقرار) او حجة اخرى (فان جرى على عين غير العين) المدعاة كان ادعى عليه بدافا فقله بها ثم صالحه عنها بثوب معين

(فهو بيع) للمدعاة من المدعى اقره (بلفظ الصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كاشفعة والردي العيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان اتفقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فى) على

بها وحيث قد قوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل للم وحيث قد يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسألة الدين لدخولها فى كلامه اهتم وياتى فى الشرح جواب آخر قول المتن (فهو بيع الخ) ويسمى صالح المعاوضة نهاية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين اه سم قول المتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه اه سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوى و (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى المتن (قوله عكسه) اى ليس سلبا بل بيع اه كردى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اه سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اه سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (نلا تر دعاية الخ) عبارة عن النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مثلا وصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما تعرض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة لم يحل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق قوله كونه يباع بل فى المقوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه والا فهو سلم حكما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين يباع وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اه (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمنعاه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالاقتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

الربا واشترط التساوى ان اتحد اجناسا وبيا والقطع فى بيع نحو زرع اخضر والسلامة من شرط مفسد مما مر وجريان التحالف عند الاختلاف فى شىء مما مرو قضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعزى ان صالحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس يباع الى بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تخالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف بصفة السلم والثانى محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد النقدين بالآخر دون اسلامه فيه وحيث قد فلا ترد عليه مسألة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل ياتى الصالح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به لك

يريد به المعنى الشامل للسلم وحيث قد يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسألة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعيين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه فى محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم والا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كما يفهمه قول الشارح لجواز بيع الخ (نلا تر دعاية الخ) عبارة عن النهاية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبيا او فضة فهو بيع ايضا وعبد او ثوب او مثلا وصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما تعرض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة لم يحل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق قوله كونه يباع بل فى المقوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه والا فهو سلم حكما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين يباع وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اه (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع ش (قوله وشيخنا الخ) عطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمنعاه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالاقتضاء (قوله وقول الشارح) عطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيهما بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

بشوب صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر له صالحتك عن هذا الذى اقررت لي به بشوب صفته كذا فى ذمتك فالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه ياتى بمنعاه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

مذهب مستقل كالزنى حتى لا تعد تخريجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول على الشارح سكتا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بعثك ثوبا بصفته كذا هذا فالشيخان على انه بيع





(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن لان العين كلها ملك المقر له فاذا باعها ببعضها فقد باع ملكه بملكه والشئ ببعضه هو محال (والاصح صحة بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزىلا له في كل محل على ما يليق به

الشارح مراقي الآتي كصالحتك عن الدار على ربعها اقول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش قول المتن (بلفظ البيع) بأن قيل بعثك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش (قوله والشئ) أي وباع الشئ وقول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغنى (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلا (قوله تنزىلا له) أي للفظ الصلح قول المتن (صالحى عن دارك الخ) خرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئنى من دينك على بأن قاله استيضا بالطلب البراءة فابراه جاز عباب انتهى سم على منهج اه ع ش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبى للدعى عليه صالحى عن الدار التي بيدك فلان بكذا النفسى فانه صحيح على ما يأتي كتمام بالخاصة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذ كور يشعر بأنه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تسكني المناكرة فيما بينهما ولعله غير مراد فتنى سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذ كور (قوله وكأنه) أي الاسنوى (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الاولى حذف ولو (قوله هنا) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله ان نوباه) أي بلفظ صالحى عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافى وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي او غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيرها فيما يظهر ولعله إنما اقتصر عليه لانه الذى صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحى عن دارك بكذا اه ع ش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومغنى قال ع ش قوله كناية معتمدا (قوله وانما لم يصح) أي البيع (قوله شرطه المذ كور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله إذ لا ينافى البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله للفظ) أي لفظ وهبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه كرى (قوله لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله لا كتمان) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون عطف تفسير اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى اما ما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال ع ش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكجورم الكتابة (قوله على عين) عبارة النهاية والمغنى على غيره عين او دين ولو منفعة كما قاله الاسنوى صح لعموم الادلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم ما تقرر صحة عبارة المصنف اه قال ع ش قوله بما تقرره هو قوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله أراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الاتى فان كان العوض عينا الخ (قوله الى معين) الاولى عين (قوله وزعم الخ) عطف تفسير لتغليظه (قوله وان الصواب على غيره) أي يشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتغليظه (قوله انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي هنا وقوله (اخرى) أي في التقسيم الاتى (قوله وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي بذكر الخاص مرادة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله بما مر) أي في شرح او على منفعة بقوله او لغيرها ما قال السكردى قوله

(قوله كان يبع) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب مر (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقييد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

كلفظ التملك (ولو قال من غير سبق خصومة صالحى عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعى سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رايت الاسنوى صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا لان اشتراط سبق الخصومة انما هو لوجود مسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوباه البيع كان يبع لانه حينئذ كناية اذ لا ينافى البيع وانما لم يصح به من غير نية لفقد شرطه المذ كور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة ينافى البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كتمان ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتغليظه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر انه استعمل العين في الامرين

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفى دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة فيها ايضا كما علم بما مر

قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذي قصده من التوافق في باعثة الرتارة وعدمها ( ١٩١ ) أخرى (صالح) بلفظ بيع او صالح

كما يجوز بيع الدين بالدين (فان توافقا في علة الربا)

كالصالح عن ذهب بفضة

( اشترط قبض العوض

في المجلس ) حذر من الربا

فان تفرقا حسا أو حكما

قبل قبضه بطل الصلح ولا

يشترط تعيينه في العقد

(والا) يتوافقا فيه كعوض

ذهب ببر (فان كان العوض

عينا لم يشترط قبضه في

المجلس في الاصح) كالو

باع ثوبا بدرهم في الذمة

لا يشترط قبض الثوب في

المجلس (او) كان العوض

(دينا) ثبت بالصلح

كصالحتك عن دراهمي

عليك بصاع بر في ذمتك

( اشترط تعيينه في المجلس )

ليخرج عن بيع الدين بالدين

( وفي قبضه ) في المجلس

( الوجهان ) اصحهما عدم

الاشتراط وهذا كله علم بما

قدمه في الاستبدال عن الثمن

ولو صالح من دين على منفعة

صح كما روى قبضه هي قبض

علمها (وان صالح من دين على

بعضه ) كنصفه (فهو ابراه

عن باقيه) فيغلب فيه معنى

الاسقاط وان قلنا انه تمليك

حتى لا يشترط القبول ولا

قبض الباقي

(قول المحشي قوله فان كانا

ربوين اشترط ليس في

نسخ الشرح التي بأيدينا

اه من هامش)

بما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله لا يتأتى كما مر إشارة إلى هذه الصحة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر انتهى سم قول الماتن (فان توافقا) اي الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول الماتن النوع الثاني في النهاية والمغنى الا قوله حسا او حكما وقوله ثبت الى الماتن قول الماتن (قبض العوض) اي عينا او دينا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض اه سم اي يلزمه في المجلس وتقدم في الشرح انه يبطل عقد الربوي خلافا للنهاية والمغنى (والا يتوافقا) اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه مغنى ونهاية (فيه) اي في علة الربا والتذكير بتاويل السبب (قوله كمو عن ذهب الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول الماتن (عينا) اي ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا انتهى سم اي حدث بسبب الصلح (اصحهما الخ) وان كانا ربوين اشترط لما سبق في الاستبدال عن الثمن نهاية ومعنى (قوله وهذا) اي قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) اي في السؤال السابق اه سم اي بقوله مع الصحة فيها (قوله وقبضه هي قبض محلها) قال الاسنوي ويتجه تخريج اشتراطه اي القبض في المجلس على الخلاف فيما لو صالح على عين نهاية ومعنى قال ع ش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فكذا هنا اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال ان كانت أي المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اي في الصلح المذكور (قوله انه الخ) اي الابراء (قوله حتى لا يشترط القبول) اي في الصلح من دين على بعضه اي اذا كان بغير لفظ الصلح كما ياتي (قوله

غير المنفعة) (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفروض في عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة في الواقع في احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او في جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قول المصنف قبض العوض) اي عينا او دينا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض (قوله كمو عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قول المصنف عينا) اي ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله) فان كانا ربوين اشترط كذا ذكره الشارح المحقق المحلي ولقائل ان يقول لا موقع له هنا لانه تقدم في قوله فان توافقا في علة الربا الخ وما هنا لا يحتمله حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا في بيان اقسام ما لم يتوافقا في علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويحاج بان ظاهر صنيع المحقق انه حمل العين في قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين وحينئذ فقوله فان توافقا في علة الربا الخ خاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا فالتمصيل بين التوافق في علة الربا فيشترط قبض العوض في المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له في كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وما اذا كان على الدين فلم يتعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره واما الشارح فقد حمل العين في قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هنا لدخوله في قول المصنف فان توافقا في علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التمسح في قول المصنف الا لعله حينئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله اي وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه في علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيده بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط القبض في المجلس او منفعة عين في الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) في اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (و يصح بلفظ الابرأو الخط ونحوهما) كالاسقاط والوضع نحو أبرأتك من نصف ألف الذي على عليك وصالحتك على الباقي أو صالحتك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لأن اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا اعنى الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطيطة وما عداها من سائر الأقسام السابقة غير صلح

ولا يؤثر في ذلك) أي في صحة الابرأو والصلح عبارة النهائية والمغنى وهل يعود الدين إذا امتنع المبرأ من أداء الباقي أو لا وجهان أحدهما عدم العود اه قال ع ش قوله من أداء الباقي أي حالا أو مالا اه قول المتن (و يصح) أي الصلح من دين على بعضه وكذا ما يأتي في المتن والشرح (قوله كالا سقاط الخ) أي والهبة والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط حينئذ القبول على المذهب نهاية ومغنى (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الاتي اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الابرأو مثلاً كما مر (قوله هنا) في حالة الاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر الخ أنه لو نواه أي الابرأو بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله أعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهائية والمغنى وقد علم ما قررنا من انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وأجارة وعارية وهبة وسلم وأبرأو وبزاد على ذلك أن يكون خلعاً كصالحتك من كذا على أن تطلقني طليقة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجعالة كصالحتك من كذا على رد عبدك وفداء كقوله لجرني صالحتك من كذا على إطلاق هذا الأسير فسحا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حوالة أيضاً بان يقول المدعى عليه للدعي صالحتك من العين التي تدعيها على كذا حوالة على زيد مثلاً اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) إذا المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) أي الصلح من الألف على بعضه (استيفاء للبعض الخ) أي فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومغنى (قوله كذلك) أي جنسا وقدر او صفة (قوله لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومغنى (قوله لانهما) أي الخاق الاجل واسقاطه (قوله وعدم الدائن الخ) نشر على ترتيب الألف (قوله وسقط الاجل) لصدر الأبقاء والاستيفاء من أهلها نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما إذا جهل الخ) أي فساد الصلح وأدى على ظن صحته ووجوب التأجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله مغنى ونهاية (قوله فيسترد الخ) وفي سم على منبج قال مر وينشأ من هذا مسئلة تعم بها البلوى وهي مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الآخر شيئاً مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان عند الحالك انتهى ولو اراد بعد ذلك أن يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك اه أقول والظاهر الاول لانه بالتراضي كأنه ملكه تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه مالو باع العين المغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) أي الصلح المذكور (قوله بما ذكر) أي من قول المصنف ولو صالح من حال إلى هنا (قوله وقضية ما تقر) أي من أنه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ (قوله فيه) أي في التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش أقول الأقرب أن المراد ما تقرر تعليل الشارح الإلغاء بقوله لانه إنما ترك الخ وان مرجع ضمير فيه الإلغاء (قوله وهو يدل) إلى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) أي قولهم ولو عكس لغا (قوله عروض) أي غير ربوية (قوله إذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم أي فانه الاتي لكن يشترط هنا القبول ما لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا أصح الوجهين مر (قوله وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن اسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الاتي (قوله إذا قبض) انظر وجهه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه مالو صالح من ألف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي والاسنوي لاقتضاء التعيين العوضية فاشبهه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشبخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظراً للمعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنسا وقدر او صفة (او عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثاني لانها وعدم الدائن والمدين (فان عجل) المدين الدين (المؤجل) عالماً بفساد الصلح (صح الأداء) وسقط الاجل بخلاف ما إذا جهل فيسترد ما دفعه كإنبه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على مالو ظان ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترده قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة يرى من خمسة

وبقيت خمسة حالة) لانه ساعده بخط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه مجرد وعد (ولو) يخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه إنما ترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا محل فلم يصح الترك والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل فيما ذكر وقضية ما تقرر انه لا فرق فيه بين الربوي وغيره فقول الجواهر بعد كلام للجوري وهو يدل على فرض ذلك في الربوي فلو كان له عروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز إذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أجل حراماً أو حرم حلالاً فإن المدعى أن كذب فقد استحل مال المدعى عليه الذي هو حرام عليه وإن صدق فقد حرم على نفسه ماله الذي هو حلال له أي بصورة عقد فلا يقال للإنسان ترك بعض حقه قيل فيه نظر فإن الصلح ثم لم يحرم الحلال ولا حلل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحريم والتحليل أو يرد بأن ما ذكر إلزام للقائلين بصحته وهو ظاهر إذ يلزم عليها أن الصلح سبب في ذلك التحليل والتحريم وقد علم من الخبر امتناع كل صلح هو كذلك كان يصلح على نحو خمر فهذا حل الحرام وكان يصلح زوجته على أن لا يطلقها فهذا حرم الحلال وقد اتفقوا على أن الخبر يشمل هذين وهما على وزن ما قلناه في صلح الإنكار فحينئذ لا وجه لذلك النظر فتأمل أما إذا كانت له حجة كينة فيصح أن يكون بعد تعديلها وإن لم يحكم بالملك على الأوجه ولا نظر إلى أن له سيلاً إلى الطعن لأن ذلك حتى بعد القضاء بالملك أيضاً على المعتمد (إن جرى على) هي هنا بمعنى من أو عن لما مر أن كون على والباء

مخالف لقول المصنف الماراً فغاو في قبضه الوجهان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر فقول الجراهر قوله أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المغني قول المتن (فيبطل الخ) وإن صلح على الإنكار فإن كان المدعى محتماً فيحل له فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذل له قاله الماوردي وهو صحيح في صلح الخطيئة وأما إذا صلح على غير المدعى ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغني ونهاية وشرح الروض (قوله للخبر السابق الخ) وقياساً على ما لو أنكر الخلع والسكينة ثم تصالحا على شيء منها به ومغني (قوله فيه نظر) أي في قوله فإن المدعى الخ. كذا المراد بقوله الآن ما ذكره كردى (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام (قوله إلزام) أي لا يبان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر اه كردى (قوله وهو ظاهر) أي الإلزام (قوله عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله أمالو كانت له حجة كينة الخ) صورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بينه بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشهادة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالافتراء قبله فيكون صحيحاً مر اه سم على حج اه عش وفي المغني ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح اه (قوله كينة) أي واليمين المرددة اه نهاية (قوله وأن لم يحكم) بينا المفعول أو الفاعل (قوله على الأوجه) وفاقاً للمغني ونهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة النهاية واستشكل الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سيلاً إلى الطعن يرد بان العدول إلى الصالحة يدل على عجزه عن إبداء ما عن يلو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحها فإن كانت أمانة يده لم يصح الصلح لقبول قوله فيكون صلحاً على الإنكار وإلا فقوله في الرد غير مقبول فيصح لاقراره بالضمان اه قوله ولو ادعى عليه عينا الخ في المغني مثله قال عش قوله مر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل اه (قوله إلى الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني (قوله لما مر) أي أول الباب قول المتن (نفس المدعى) بفتح العين أي المدعى به وفي الروضة وأصلها على غير المدعى كان يصلح له على الدار بشوب أو دين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين فعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسئلتان حكمهما واحد اه ويرد بذلك دفع اعتراض المصحح فانه قال الصواب التعبير بالغير وقال الدميري عبارة المحرر غير وكان الراي تصحفت على المصنف بالنون فعبر عنها بالنفس مغني ونهاية (قوله ثم تصالحا على) (نوقن) أي يأخذ المدعى من المدعى عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا يحذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت اختياره كإثبات المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلام المتعاملين حرم على نفسه ما بذل في تلك المعاملة والمعاملة هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الإقرار فإن المدعى حرم على نفسه ماله بما أخذه عوضاً عنه ومن هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الاتيين وأما قوله الاتي وهما على وزن الخ فلهم أن يدفعوا الصورة الأولى بأن الخ لا تحل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق غير متقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الإقرار فليتأمل (قوله فحينئذ لا وجه لذلك النظر) نفي جنس الوجه لا يخفى ما فيه سماع ما قرره فمما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح أمالو أقيمت بعده فلا يتقلب صحيحاً كما لو أقر بعده كما سيأتي وهذا بخلاف ما لو أقيم بعد الصلح بينه بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشهادة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالافتراء قبله فيكون صحيحاً مر (قوله أما إذا كانت له حجة الخ) صورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البينة ثم صلح ويبقى ما وصلح ثم أقامها وفي شرح العباب ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقته فهل يلحق بالإقرار قال الجوزي يلحق به بل أولى لأنه يمكن الطعن فيها إلا فيه اه (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعى

(٢٥٠ - شرواني وابن قاسم - خامس) للباخذ ومن وعن للترك أغلبي (نفس المدعى) على غيره كان ادعى عليه

بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو فن ويصح كونها على بابها والتقدير إن جرى على نفس المدعى

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لأنه يقتضى متروكا ويصح مع عدم هذا التقدير ايضا وغايته ان البطلان فيه لأمرين كونه على انكار وعدم العوضية فيه (وكذا إن جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان يصالحه من الدار على نصفها أو ماله صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزما لأن الضعيف بقدر الهبة في العين وإيراد الهبة على مافي الذمة تمتنع على ما باتى في باهما ومر في اختلاف المتبايعين انهما لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار أو إقرار صدق مدعى الانكار لأنه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها ماله أو سلم على أكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار انه يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا ماله طاق لإحدى امرأته ومات قبل البيان لكن باتى قبيل خيار النكاح خلافه أو ادعى اثنان وديعة بيد رجل فقال لا اعلم لا يكماهى أو دارا بيدهما واقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لأنه يبيع وشرطه تحقق الملك وسيأتى لذلك مزيدا آخر نكاح المشرک (وقوله) بعد إنكاره (صالحنى عن الدار) مثلا (التي تدعىها ليس إقرارا فى الاصح) قال البغوى وكذا قوله لمدع عليه ألفا صالحى منها على خمسمائة أو هبنى خمسمائة أو ابرثنى من خمسمائة لا احتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير ولأنه فى الثانية باقسامه لم يقر بان ذلك يلزمه وقد يصالح على الانكسار اى بل هو

استثناء ماله لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته ان يدعى على شخصين شيئين فانكر هماما فإيضاحه على احدهما من الآخر (قوله ودل عليه) اى على تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى فى حل المتن على هذا فالأقوال عقبه كان ادعى عليه شيئا فيصالحه عليها بان يجعلها المدعى أو للمدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيهما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور ماخوذ ومتروك باعتبارين نهاية ومغنى وسم أى فعلى علي باهما بالا اعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) أى فى الصلح فى ذلك نهاية ومغنى (قوله وعدم العوضية فيه) عبارة النهاية والمغنى وفساد الصيغة باتحاد العوضين اه (قوله من بعض المدعى) الاولى اسقاط لفظه بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح إن جرى على بعضه اى المدعى كمالو كان على غير المدعى اه (مالو صالح) إلى قوله لأنه لا يبيع فى النهاية والمغنى يعنى ان كلام المصنف فى العين وماله صالح الخ (قوله على بعضه) اى فى الذمة بخلاف ما إذا صالحه عن ألف على خمسمائة معينة فانه لم يصح فى الاصح اه مغنى (قوله تمتنع) وقد يدفع بانه لو قيل بالصحة لكان ابراه وهو مافى الذمة صحيح عرش وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى وقف الميراث بينهما (قوله انه يجوز الخ) تعليل لكونها مستثنى اى لأنه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلاح اه وهى اخصر واسبك (قوله قبل البيان) اى أو التعيين نهاية ومغنى (قوله لا اعلم لا يكما) اى هى لواحد منهما كما لا اعلم الخ (قوله واقام كل بينة) قضية ذلك انهما لو تصالحا بلا بينة لم يصح وعليه فافى فرق بين ذلك وبين اقامة البينتين فانهما اتساقطان ويبقى مجرد البدو قد تقدم فى الجواب عن انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قسم بين اثنين تخاصما فى ميراث بانه إنما فعل ذلك لكونها فى يدهما فيقال بمثله هنا اه عرش (قوله وفى هذه الخ) أى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لأنه) أى الصلح على غير المدعى به (قوله آخر نكاح الخ) اى فى اخره قول المتن (ليس إقرارا فى الاصح) وعليه يكون الصلح بعد هذا الالتباس صالح انكار نهاية ومغنى (قوله لا احتمال الخ) تعليل للدين والشرح (قوله لأنه فى الثانية) اى التى فى الشرح قال سم انظر مفهومه اه اى مع ان التعليل المذکور جار فى الاولى ايضا ولك مع الجريان بانه رد لما قبل الاصح ان الثانية كالأولى إقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور لكن الثانية إقرار ببعض فقط (قوله باقسامها) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) أى الألف المدعى به (قوله وقد يصالح الخ) الواو حالية (قوله اى بل هو) اى الصالح على الانكار (قوله اما قوله) إلى قوله وببحث فى النهاية والمغنى الا قوله ابرأتى (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لما فى المتن والشرح معا (قوله قطعا) الجزم هنا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا فالأصح بطلانه لأن ما تقدم مفروض فى صحة الصلح وفساده وما هنا فى صحة إقراره وبطلانه اه عرش (هذه) اى العين التى تدعىها نهاية ومغنى وظاهر أن سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله إقرار الخ) لأنه صريح فى الالتباس اه مغنى (قوله لا العين) إذا لا انسان قد يستعير ما كوى يستاجر من مستاجر نهاية ومغنى (فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وببحث السبكى) اعتمده النهاية

عن غيره) ينبغى استثناء ماله لو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمله (قوله ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى متروك وماخوذ باعتبارين (قوله لأن الضعيف بقدر الهبة فى العين) وضحه مع كون هبة الدين للدين إبراء وايضا فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره ابراء (قوله أو ابرثنى من خمسمائة) هذا مع قوله الاقنى أو ابرثنى فاقرار ايضا يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة الخمسمائة إلى الألف بنحو قوله منه (قوله ولأنه فى الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس

الاغلب كما تقرر أما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس إقرارا قطعا ولو قال هبنى هذه أو بعنيها أو زوجنى إلا ما كان إقرارا والمغنى بملك عينها أو أجر نيتها أو اعرانها فاقرار بملك المنفعة لا العين أو ادعى عليه ديناً فقال ابرأتى أو ابرثنى فاقرار ايضا وببحث السبكى تقييده بما إذا

ذكر المال او الدين أى ولو بالضميم كإبرائى منه لأنه مع حذفه يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكار ثم

وهب او ابرأ قبل قوله  
انه إنما فعل ذلك ظانا صحة  
الصلح او ثم اقر المنكر  
لم ينقلب الصلح صحيحا  
لقوات شرط صحته حال  
وجوده ومن ثم لم ينظر  
هنا لما فى نفس الامر لانه  
لا ملك الا الصلح وهو لا يمكن  
صحته إلا ان سبقه اقرار  
او نحوه ولو صالحه بشئ  
ليقر فاقرب بطل الصلح وكذا  
الاقرار على الوجه وقد  
يشكل بانه لو قال لاثنين  
اريدان اقر بما لم يلزمنى  
ثم قرأ وخذ باقراره ولم  
ينظر لكلامه ويجاب بان  
ما هنا جواب لقوله صالحتك  
بكذا على ان تقرلى والجواب  
منزل على السؤال فمكانه  
قال اقررت فى مقابلة ذلك  
فبطل وقوله اريد الى آخره  
امر منفصل عن الاقرار لم  
تقم قرينة لفظية على تقييده  
به فوقع ذلك المتقدم لغوا  
ولو ترك وارث حقه من  
الركة لغيره بلا بدل لم  
يصح أو به صح بشرطه (القسم  
الثانى يجرى بين المدعى  
واجنبى فان قال (الاجنبى  
للمدعى) وكلنى المدعى عليه  
فى الصلح) معلق عن العين  
التي ادعت بها يبعضا او  
بهذه العين او بعشرة فى ذمته  
(وهو مقرر لك) بها ظاهرا او  
باطنا او وهى لك او وانا  
اعلم انها لك فصالحنى عنه

والمغنى أيضا (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى (قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحججة واخذ  
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله فعل ذلك) أى الهبة والابراء (قوله او ثم اقر المنكر) إلى قوله  
وقد يشكل فى النهاية والمغنى (قوله ثم قرأ المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكا للمصالح حال الصلح (قوله  
شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار او نحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاسنوى اخذ من كلام السبكي  
انه ينبغى الصحة لاتفاقهما على ان العقد جرى بشرط وطه في علمهما وفي نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى بطلان  
الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدته عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة المغنى وإنكار حق  
الغير حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لبنيانه على فاسد ولا يبازم المال وبذلك لذلك  
واخذه حرام ولا يكون مقر ابذلك فى احد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كج وغيره اه زاد النهاية قال فى  
الخادم ينبغى التفصيل بين ان يعتد فساد الصلح فيصح او يحمله فلا كما فى نظائره من المنشآت على العقود الفاسدة  
اه قال ع ش قوله حرام أى بل هو كبير وقوله لم يصح وقياس ما ذكر انه لو دفع له ما لا يبرئ به ما عليه او دلى  
غيره من الحق لم يصح البذل ولا لاخذه وانه يأتى فى الابراء المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه  
إن علم بفساد الشرط ثم ابرأ صحر لا بطل فتنبه له فانه يقع كثيرا (لكلامه) أى قوله اريدان اقر بما لم يلزمنى  
(قوله منزل على السؤال) أى مرتبط به ومترب عليه (قوله تقييده به) أى الاقرار بقوله المذكور قال سم اول  
لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب  
الاقرار بما يرفعها وايضا كلمة لم لا تفيد استمرار التنبى إلى أن التكلم كافر وروى فى الفرق بينه وبين لما (قوله بلا  
بدل لم يصح) انظر لولوى الهبة ووجدت شروطها اه سم ينبغى ان يقال او الصدقة او الاباحة والحاصل  
ان المقابلة بين المستثنين او التفارقة بينهما مشككة لانه إن روعى فى الترك أى بلا بدل المعتربات الشرعية فما  
المانع منه اه سيد عمر وقوله بين المستثنين أى الترك بلا بدل والترك ببدل (قوله صح بشرطه) أى إن  
كان ارثه ناجزا وعلم مقداره اه ع ش (قوله عن العين التى) إلى قوله اما الدين فى النهاية والمغنى لا قوله  
او وهى لك (قوله ابرأ هذه العين) أى التى للمدعى عليه (قوله او باطنا) عبارة النهاية والمغنى او فيما بينى وبينه  
ولم يظهره خوفا من اخذ المالك له اه (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان الصالح مع  
ذلك صالحا على اقرار حتى صحر إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على انكاره  
قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور ر وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان  
الاولى التائىث قول المتن (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذ لم يعد المدعى عليه لانكار بعد دعوى الوكالة  
فان اعاده كان عزلا فلا يصح الصلح عنه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فان اعاده الخ أى لغير غرض  
اخذا مما يأتى فى الوكالة من ان انكار الوكيل يكون عزلا إن لم يكن له غرض فى الانكار اه (قوله شراء  
فضولى) أى وقد مر انه باطل فى الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مفروض  
فى العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنبى بدين ثابت على الموكل او الوكيل قبل ذلك الصالح ويصح  
بغيره أى بالعين وبالدين الذى ثبت بالصلح للمدعى على الاجنبى او موكله اه كرى (قوله اما الدين) إلى  
المتن فى شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى المدعى عليه على الاجنبى الوكيل او على شخص آخر بان  
يقول الاجنبى الوكيل للمدعى صالحنى من الدين الذى تدعيه على غريمك بدينه الذى على او على فلان (قوله  
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل او الموكل او على دين ثبت

الابراء من البعض ومن الكل (قوله فرع صالح) أى المدعى وقوله قبل قوله أى فله العود إلى الدعوى وإقامة  
الحججة واخذ المدعى به لبطان جميع ما جرى (قوله على تقييده به) اقول لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر  
فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمنى وذلك من تعقيب الاقرار بما يرفعها (قوله بلا  
بدل لم يصح) انظر لولوى الهبة ووجدت شروطها (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان

له بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان فى دعوى الوكالة مقبول فى جميع المعاملات

ان ثم صدق فى انه وكيل صارت ملكا لموكله وإلا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه بجبري (قوله ولو بلا إذن) اي للاجنبي في الصلح اي وان قال لم يأذن لي اه  
 حلي (قوله ان قال الاجنبي) اي في صورتي الاذن وعدمه و (قوله ما ذكر) اي وهو مقر لك بها الخ وليس  
 المراد به وكل المدعي عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه يتنافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه إن اذن له في  
 الصلح صح إن قال وهو مقر لك او نحوه وإن لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع  
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجيري عن الحاي والشوري (عند عدم الاذن الخ)  
 مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما يأتي في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره  
 فليجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم وقوله  
 والحال هو نظير ما يأتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا  
 فما معنى التوقف وطلب التحريير وقوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنعته قول الشارح الاتي وكذا لو لم يقل  
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغني فلا شك على حاله إلا ان يفرق بين صلح الاجنبي  
 على الانكار عن الدين و صلحه عن العين عبارة المغني ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبي وكلني  
 في المصالحه لقطع الخصومة وانا اعلم انه لك فانه يصح الصلح في الاصح عند الماوردي وجزم به في التنبيه و اقره  
 في الصحيح ولو قال هو منكر غير انه مبطل فصالحني له على عبدي لينقطع الخصومة بينكما وكان المدعي دينافان  
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعي عينالم يصح على الاصح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير إذنه  
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اي الوكيل او على دين في ذمته باذنه  
 صح العقد ووقع للاذن ويرجع الماذون عليه بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم لان المدفوع قرض لاهية اه  
 وفي النهاية نخوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا في كلام الشارح  
 احتباك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما اذا لم يقل وكلني الخ على تعذر التملك وفيما اذا لم يقل  
 وهي لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما موجود في الصورتين (قوله بكذا) اي من مال الوكيل (قوله واما  
 لو لم يقل الخ) (تنبيه) يرد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبي صالحني عن الالف الذي لك على  
 فلان على خمسة فانه يصح سواء كان باذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه  
 مغني وعلم به مع ما مر عنه اتفاقا صلح الاجنبي عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) اي  
 وقد تقدم تفصيل في الدين اتفاقا بقوله واما الدين الخ عبارة المغني والنهاية وخرج بقول المصنف وكلني الخ ما لو  
 تركه وهو شراء فضولي فلا يصح كما مر وبقوله وهو مقر لك ما لو اقتصر على وكلني في مصالحتك فلا يصح  
 ولو كان المدعي ديناف قال الاجنبي وكلني المدعي عليه بمصالحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كالموكل كان المدعي  
 عيناف او على ثوبي هذا لم يصح لانه يبيع شي بمدين غيره وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافا  
 للزركشي ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعي بعيناف) الى قوله ايضا  
 في النهاية والمغني (قوله او هي لك) أي أو وأنا أعلم أنها لك (قوله معه) أي مع الاجنبي قول المتن (وكانه  
 اشتراه) اي بلفظ الشراء نهاية ومغني (قوله مساو) اي قول المصنف وكانه اشتراه مساو الخ (قوله كالمو  
 اشتراه) اي من المدعي اه سم (قوله في كل منهما) اي قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)  
 اي من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعية الخ) عبارة النهاية والمغني بدعية او عارية او نحو ذلك

الصلح مع ذلك صلحا على اقرار حتى صح إلا ان يقال إقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدعي  
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهومه ان ذلك لا يكفي عند الاذن وهو نظير ما يأتي  
 في العين بقوله وإن قال وهو مبطل في عدم اقراره فليجروا وقد يقال إن ما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند  
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله لا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل  
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله او قال عن عدم الاذن الى اخره والفرق ظاهر من  
 قوله لتعذر الى اخره مع قوله السابق اذ لا يتعذر الى اخره فليتأمل (قول المصنف وكانه اشتراه) اي من المدعي

ولو بلا إذن ان قال الاجنبي  
 ما ذكر او قال عند عدم  
 الاذن وهو مبطل في عدم  
 اقراره فصالحني عنه بكذا  
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير  
 بغير إذنه وأما لو لم يقل وكلني  
 فلا يصح الصلح في العين  
 لتعذر تملك الغير عيناف بغير  
 إذنه وكذا لو لم يقل وهي  
 لك ولا وهو مقر وان قال  
 هو مبطل في عدم إقراره  
 لانه صلح على انكار حينئذ  
 (ولو) كان المدعي به عيناف  
 و (صالح) الاجنبي عنها  
 (لنفسه) بعين ماله أو بدين  
 في ذمته (والحالة هذه) أي  
 أن الاجنبي قال هو مقر لك  
 أو هي لك (صح) الصلح  
 للاجنبي لانه ترتب على  
 دعوى وجواب فلم يحتاج  
 لسبق خصومة معه (وكانه  
 اشتراه) مساو لقول الروضة  
 وغيرها كالمو اشتراه خلافا  
 لمن فرق واما وقع التشبيه  
 في كل منهما لانه وان كان  
 شراء حقيقة إلا انه خفي  
 لسكونه وقع بلفظ الصلح  
 وعلم من ذلك انه لا بد ان يكون  
 بيد المدعي عليه بنحو ودعية



اما لو كان يباع قبل القبض فلا يصح (وإدكان متكررا) والمدعى غير أيضا كما يشير (١٩٧) إليه قوله الاتي فهو شراء مغضوب باذ الغصب

لا يتصور في الدينون (وقال لاجنبى هو مبطل في انكاره) وانت الصادق فصالحى لنفسى بهذا أو بخمسة في ذمى مثلا أو بدينى وهو كذا على فلان بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه وعبر شارح بأصالحك لنفسى ويتعين حمله على ما إذا احتفت به قرينة إنشاء صالح ونواه والافوضوه الوعد وهو لا يصح كما يأتى في أوذى المال في الضمان (فهو شراء مغضوب فيفترق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكفى فيها قوله ما لم يكذبه الحس فيما يظهر (وعدمها) فلا يصح كما مر في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بان قال هو محق أو لأعلم حاله أو لم يزد على قوله صالحى (لغا الصلح) لانه اشترى منه ما لم يعرف له بانه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلح عنه بدى ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر او هو لك او هو مبطل بناء على الاصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه

(فصل في التزامه على الحقوق المشتركة) (الطريق النافذ) بمعجزة وهو الشارع وقيل هو اخص مطلقا لانه لا يكون الا نافذا في النيان والطريق يكون نافذا وغير نافذ وبنيان وسحراء

يجوز بيعه معه فلو كان مبيعاً قبل القبض لم يصح اه (قوله أماً لو كان يباع الخ) المراد أن المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذاه سم قول الماتن (وان كان) اى المدعى عليه نهاية ومعنى وسم (قوله والمدعى عين الخ) وان كان المدعى به ديناً ففيه الخلاف المار اه نهاية قال ع ش قوله مر ففيه الخلاف المار قضيته ترجيح الصحة لما مر ان المعتبر بيع الدين لغير من هو عليه لكن يشكل حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنا منكر الا ان يقال نزلوا قول المشتري انه مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله ايضا) أى كفى الصورة السابقة آنفا (قوله مثلاً) كان الاولى تقديمه على في ذمى (قوله ويكفى فيها قوله) اى يكفى للصحة قوله اننا قدر على انتزاعه نهاية ومعنى (قوله ما لم يكذبه الخ) ظرف ويكفى الخ قول الماتن (وان لم يقل هو مبطل) اى مع قوله هو منكر وصالح لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله بان قال) الى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر) اى في صورتى صالح لاجنبى لنفسه (قوله او هو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى جانب العين اه سم وفي الجبرى الوجه الاستواء سم اه (تنبيه) ولو وقف مكانا واقربه لمدع له غرم له قيمته لحيلولة بينه وبينه بوقفه ولو صالح متاف العين مالهما فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وبوئجل لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتاف حاله لم يصح على اكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وان كان باقل من قيمتها وباكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر به بجملة ثم صالح عنه صح ان عرفاه وان لم يسمه احد منهم ما يابى ومعنى قال ع ش قوله بوقفه اى ويحكم به حجة الونف ظاهراً اما في نفس الامر فالمدار على الصدق وعدمه اه

(فصل في التزامه على الحقوق) (قوله في التزامه) الى قوله في بنيان في المغنى الا قوله قبل وقوله كما يصير الى بان يقفه الى الماتن في النهاية الا ما ذكر (قوله في التزامه الخ) اى وما يتبعها كالمو صالحه على اجراء ماء الغسالة الخ اه ع ش وفي الجبرى اى في منع ما يؤدى الى التزامه اه (قوله وهو) اى الطريق النافذ (قوله وقبل هو) أى الشارع (أخص الخ) أى من مطلق الطريق قال السيد عمر يتامل مقابلاته لما قبله وان كان صحيحاً في حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله اخص اى من المقيد بدون قيد وايضا لوجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة التمرىض اه (قوله في البنيان) الاولى وفي البنيان بالعطف (قوله وبذ كر ويؤث) اى باعتبار عود الضمير واسناد العامل اليه (قوله اولاً) اى حين الاحياء (قوله موضعاً من الموات) مفعول اول للاتخاذ

(قوله أماً لو كان يباع الخ) المراد ان المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه المدعى حينئذ قول المصنف وان كان اى المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كفى جانب العين

(فصل) (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا القيل مع ظهور فساد اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقاً قطعاً لا يقابل ما قبله اللهم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه ابهام عود الضمير للقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لاننا نقول هذا غلط منشؤه توهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو ايضا هذا من حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وقوله اخص اى من المقيد وايضا فلا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التمرىض (قوله وقبل هو اخص مطلقاً) اى من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليلة وان كان أيضاً اخص من الطريق النافذ

وبذ كر ويؤث ويصير شارعاً باتفاق المحيين عليه أولاً أو باتخاذ المارة موضعاً من الموات لجادة للاستطراق



احكم اوجه بحيث يؤمن من الانهيار فلا يمنع اه مغنى (قوله لما اضر) الاولى ضر لضبطه الفعل في المتن بفتح اوله اه سيد عمر (قوله هو الحاكم) اعتمده النهاية والمغنى لقالا والمزيل له هو الحاكم لا كل احد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر اه قال ع ش قوله لا كل احدى فلو خالف وهدم عزرقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق ازالة فاشبه المهدر كالزواني المحصن اه (قوله على مارجه ابن الرفعة) هو المعتمد اه ع ش (قوله لها) اى للشيوخين (قوله فى نحو شجرة) اى لشخص و (قوله لهوائه) اى لهواء ملك شخص اخر (قوله ان له) اى لملك الهواء (قوله هنا) اى فى اخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) اى يجوز استقلال كل احد بالازالة (قوله ويحتمل الفرق) ولعل الفرق اقرب اه سيد عمر (قوله اما جناح) الى قوله ولا يجوز فى المغنى الا قوله وبخلاف فتح بابه الى شارعنا الى المتن فى النهاية الا ما ذكر الى ولا يجوز وقوله وكذا حفر بئر حشه (قوله فيجوز لسكن لمسلم) اى وان لم ياذن له الامام اه نهاية (قوله لالذى الخ) فيمنع من ذلك وان جاز الاستطراق لانه كلاء بنائه على بناء المسلم او بلغ وافى ابو زرعة بمنعه من البروز فى البحر ببناؤه على المسلمين قياسا على ذلك اه نهاية قال ع ش قوله وابلغ بى مالو بناء المسلم فى ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذى ام لافيه نظروا الا قرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة وقوله بمنعه اى الذى وان لم يضرب ما يمر تحته بوجه بل وقضيته امتناع ذلك وان لم يكن يمر السفن اصلا ومفهومه جوازه للمسلم حيث لم يضرب بالسفن التى تمر تحته ويمكن تصوير ذلك بان يكون البناء الذى اخرج فيه الروشن سابقا على النهر فلا يقال صرحوا بامتناع البناء فى حريم النهر فكيف هذا مع ذلك اه (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى فى شوارعهم المختصة بهم سم على حج قضية ذلك امتناع ذلك فى دورهم التى بين دورنا وان لم يصل الحش الى الشارع ولا تولد منه شيء اليه فانظر ما وجه حينئذ فاهم انما تصر فوافى خالص ملكهم على وجه لا يضرب المسلمين ولو قيل بان امتناع ذلك محله حيث امتد اسفل الحش الى الشارع او تولد منه ما يضرب بالشارع لم يبعد اه ع ش (قوله بخلاف ذلك) اى الاشراع والحفر بلا ضرر (قوله ولو فى دارنا) اى فى دار الاسلام نهاية ومغنى (قوله او لما بذله الخ) عطف على تبعنا (قوله فيه) اى فى الفتح الى شارعنا (قوله ولا يجوز اخراج جناح الخ) اى لاحدا لمسلم لا غيره وان امن الضر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره ان الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الانتفاعات به بل لكل احد الانتفاع بارضه بسائر وجوه الانتفاعات التى لا تضرو ولا يختص بشخص دون اخر بل يشترك فيه المسلم والذى وغيرهما جاز الانتفاع به وانه تبع للتوسع فى عموم الانتفاع به ولا كذلك المسجد وما الحق به فان الانتفاع بهما بنوع مخصوص من الانتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين او من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلا فكانا شيئين بالاسلاك وهى لا يجوز الاشراع فيها لغير اهلها الا برضاهم والرضا من اهلها هنا متعذر فتعذر الاشراع اه ع ش (نحو الرباط) اى وكبحریم المسجد وفسقته ودهليزه الموقوف عليه للبرور فيه الذى ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر اما ما وقف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه ع ش

لما اضر هنا هو الحاكم على مارجه ابن الرفعة ولعله مبنى على مارجه بخالفهما فى نحو شجرة خرجت لهوائه اما على مارجه ان له القطع ولو بلا حاكم فيحتمل ان يقال هنا كذلك ويحتمل الفرق بان الهواء هنا لكافة المسلمين فوجب تفويض امره الى نائبهم وهو الحاكم ونسب له وحده لجأزله الاستبداد بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضرب فيجوز لسكن لمسلم لالذى فى شوارعنا وكذا حفر بئر حشه بخلاف ذلك فى محالهم وشوارعهم المختصة بهم ولو فى دارنا بخلاف فتح بابه الى شارعنا لان له استطرافه تبعنا او لما بذله من الجزية فلا محذور علينا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرب ويظهر ان نحو الرباط والمدرسة كذلك وان اذن ناظره ثم رابت الا ذرى صرح به

الضمير للساباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح الارشاد ولو اشرع الى ملكة ثم سبل ماتحت جناحه شارعا هو يضرب بالمارة امر برفعه على ما يحته الزر كشى اه (قوله هو الحاكم) نعم لسكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر قاله سليم مر (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال فى شرح العباب اى فيمتنع فى دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى فى شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضرب) اى خلافا للباقين كما قاله فى شرح العباب ان كان الميزاب كالجناح فى ذلك احتيج الى الجواب عن خبر الميزاب الذى نصبه عليه السلام بيده فى دار عمه العباس رضى الله تعالى عنه وكان شارعا الى مسجده عليه الفضل الصلاة والسلام فراجعوه وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب

(قوله وتردد في الاشرع الخ) يتردد النظر في الاشرع في هو ام المسمى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو ام عرفة ومثي والمزدلفة اه سيد عمر (والذي يتجه الخ) عبارة النهاية والاقرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشرع في هو انها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضره هو وظاهره فيمنع مطلقا ع ش (قوله لجواز فعله) اي فعل كل من الجناح والسابط (قوله ينتفي) الى قوله لان الخ في النهاية والمغنى (قوله ينتفي اظلام الموضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزاوية في الليل بنحو السابط ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية والمغنى نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله وبحيث يمر تحته الخ) فلولم يكن يمر الفرسان والقوافل واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه او لا فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما لو اشرع الى ماكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا اه ع ش اقول قول الشارح الاتي ولا يتقيد الامر بذلك الخ كالصريح فيما استقر به قول الماتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاطاة راسه نهاية ومغنى (الحولة الخ) اي الاحمال عبارة المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالضم لاهاء فهي الابل التي عابها الموداج سواء كان فيها نساء او لم تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الا الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق له الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما فليتامل اه سم وفي البجير مي استحسن الشوري اعتبار العادة الغالبة وقول الزيادة العبرة بالمرتفعة ولو نادرة اه (قوله من ذلك) اي من انتفاء الاظلام واما كان مرور الماشي منتصبا وعلى راسه حولة عالية (ان كان الخ) خبر مبتدأ محذوف اي هذا اي اشترط ما ذكر ان كان مرور الماشي الخ (قوله في الاول) اي في يمر الفرسان (ويكلف الخ) اي الركب عبارة النهاية والمغنى ولو اوجع الى وضع ربح الركب على كتفه بحيث لا يتاقي نصبه لم يضر اه قال ع ش في ما لو اشرع الى ملك جاره باذنه ثم ونف الجار داره واشرع الى ماكه ثم وقفه مسجدا هل يبقى ام لا فيه نظر والاقرب الثاني فيكلف رفعه عن هو ام المسجد وان لم يضر وينبغي ان يكون مثل ذلك ما لو كان له دار اثم قال وقفت الارض دون البناء مسجد فيكلف ازالة البناء وبقى ما لو وقف الا على دون الاسفل فهل يحرم الاشرع الى الاعلى دون الاسفل ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه (اي ولا يتقيد) الاولى اسقاط اي (قوله بها) اي باخشاب المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) اي في يمر القوافل (قوله اكبر) اي ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبيه في المغنى الا قوله لعلنا في فاستحقاق (قوله ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له اه سم عبارة المغنى والنهاية يجوز اخرج جناح تحت جناح صاحبه اذ لا ضرر بالمار ووقفه ان لم يضر بالمار على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل انتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)

وحينئذ يشكل الخبر الا ان يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتامل (قوله اظلام الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب اي التي ينتهي سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير في الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتامل بل ينبغي اعتبار الحد النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذ لا وجه للفرق بينهما فليتامل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضية كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج لجناح جاره لسكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه وعبارة العباب كالروض في الثاني او مقابلا له ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقربه

وتردد في الاشرع في هو ام المقبرة والذي يتجه منعه ان سبلت ولو باعتياد اهل البلد الدفن فيها لما مر من حرمة البناء فيها حينئذ (بل) للانتقال الى بيان مفهوم يضرهم (يشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتفي اظلام الموضع به حتى يسبل المرور به وبحيث (يمر تحته) الماشي (منتصبا) وعلى راسه الحولة بضم الحاء العالية لان انتفاء شرط من ذلك يؤدي الى اضرار المارة ان كان يمر لمشاة فقط (وان كان يمر الفرسان والقوافل) اي يصلح لمروهم (فلا يرفع) وجوبا في الاول بحيث يمر تحته الركب ويكلف وضع ربحه على كتفه وفي الثاني (بحيث يمر تحته المحمل) بفتح ثم كسر (على البعير مع اخشاب المظلة) فوق المحمل وهي بكسر الميم المسماة بالحجارة اي ولا يتقيد الامزها بل بما قد يمر ثم وان كان اكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان نذر وافهم اطلاقه ان له خراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره ان لم يضر بالمار عليه

وإن أظلمه وعطل هو اءه مالم يبطل انتفاعه بل وفي محله إذا انهدم وإن عزم على إعادته مالم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول حقه إلا باعراضه بأن هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن (٢٠١) منه تلك لها تعلق بالارض التي من شأنها

أن تملك بالاحياء قصدا فكان لها مكان وتمكن وايضا فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطروق فاستحققه السابق واستحقاق تلك قصدا لتابع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالاعراض (تنبيه) قال الغزى فان قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن اخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكة فللجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قيل الفرق ان الجار محتاج الى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إبطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه هكذا ظننته اه وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعلموا ما تقر في الجناح إلا بكونه سيق الى مباح فاستحققه وذلك ياتي في الميزاب فالتجديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جدا وقوله في الفرق فليس له إبطاله فيه نظرا ايضا فانه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق إبطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا فى خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله فى خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو اءه) قد يشعر بأن تعطل الهواء مانع من الساباط كالا ظلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أى او يحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جاره فى هذه الحالة فان غايته ان يمد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وأى ضرر يلحقه بذلك فليتامل اه ع ش اقول من الضرر اللاحق بذلك الا ظلام وتعطل الهواء لكن تقدم فى الشرح أنهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييد فى الا ظلام خلافا لما يقتضيه قوله أى ع ش او يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو انهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمحاذاة جاز وان تعذر معه إعادة الاول ولم يعرض صاحبه كالمو انتقل الواقف او القاعد فى الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو انهدم أى ولو بهدم جاره اه (قوله إذا انهدم الخ) عبارة للمغنى إذا انهدم او هدمه وإن كان على عزم إعادته كما لو قعد لاستراحة ونحوها فى طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الار تفاق به ويصير أحق به فان قيل قياس اعتبار الاعراض فى القعود فيه أى فى الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا إذا عاد اليه كما يحتمل الرافعى اجيب الخ اه (قوله مالم يسبقه بالاحياء) عبارة للمغنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك مالون بنى دار فى موات واخرج لها جناحاً ثم بنى اخر دار اتحاذيها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وإن انهدم جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه إلا باذنه لسبق حقه بالاحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه مالوا اخرج بعض اهل الشوارع المو جودة الآن جناحاً ثم انهدم فلم يقابل به اخرج جناحه الى الشارع وإن منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق إحياء الاول بل يجوز ان الثانى هو السابق بالاحياء او انهما احياهما اه (قوله وفارق) أى محل الجناح (قوله مقاعد الخ) أى للمعاملة و (قوله حقه) أى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أى محل الجناح (قوله تبع لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطروق ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه مغنى (قوله تلك) أى المقاعد (قوله فله نصبه الخ) عبارة للمغنى ومن سبق الى أكثر الهواء بان اخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للاخر منعه اه (قوله قيل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى (قوله وما ذكره) أى الغزى فى الجناح او من جوازه اخذها أكثر هواء السكة و (قوله فى الميزاب) أى من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) أى ولا من عدمها عدم الا بطل (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه اه سم (قوله او الساباط) الى قوله وكفى النابة والمغنى لا اقله ولو فى دار الغير (قوله لان الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسئلة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع اطراف جذوعه من الجانبين او احدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه اه سم (قوله إذا لم يضر الخ) أى وإن ضرامت متعة فعله نهاية ومغنى (قوله فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

منه بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق فى الساباط ويفرق بأن التصرف هنا فى خالص ملكه وأن الضرر هنا لخاص (قوله مالم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله إخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه مالم يضر بالمار عليه ومقابلته مالم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وإن انهدم (قوله لمال الجار) أى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه او يتلفه (قوله لان الهواء تابع) يؤخذ من ذلك تصوير مسئلة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وانه إذا كان على وضع

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) الثلثين فالوجه جواز إخراج مالم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاوز النصف أم لا (ويحرم الصلح على إشراع) أى إخراج (الجناح) أو الساباط بعوض ولو فى دار الغير لان الهواء تابع للقرار فلا يفرد بعهده كالحل مع الام ولا نه إذا لم يضر فى الشارع يجوز إخراج مالم يضر عليه ولو نال الام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضرر

استحققة خزجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمروراه (فيه) أى في الشارع (قوله بالمار) أى بالجار قول المتن (وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطعة ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مراره سم قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الامام أقطعه للتمليك لا للرافاق وعبارة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلام بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا نأعلم هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مرارته اه ع ش (قوله وإن اتسع) أى واذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليقتبه اه ع ش قال السيد عمر يتردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فقطضى التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم رأيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير ورجع الشارح وصاحب المغنى والنهاية جواز ه الدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا الى محله الاول مثلاً وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره) وفاقا للمغنى والنهاية قال ع ش أمالو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بفنائها أو سلم بالشارع يصعد منه اليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) ائق به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها ما يجعل الخ) أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلاً بالجدار من أسفله مثلاً وحمله على الكعبش المعروف الان بعيد جداً لانه لو كان مراد اله لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز إخراجها وجود دخل ببناء المخرج إذ هو حينئذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يغرس فيه) أى في الطريق النافذ وان اتسع واذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرس الوعد (قوله لذلك) أى لان المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق بآنى فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

يتمتع ارسال ماء البوالبع فيه اذا أضر بالمارة أيضاً (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو بفناء داره كما صرح به البندنجي لان المارة قد تزدهم فتعثر بها ولان محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكعبش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يغرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يتمتع ارسال ماء البوالبع الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب الى شارع والتالف بها مضمون في الجديد وتقيد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضر المارة اه وقضية قوله هنا إذا أضر بالمارة انه يتمتع ارسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا ان يفرق بشدة الحاجة الى صرف ماء المطر لانه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالبع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع ارسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطعة ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مراره سم قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الامام أقطعه للتمليك لا للرافاق وعبارة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلام بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا نأعلم هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكل ما هما مصرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مرارته اه ع ش (قوله وإن اتسع) أى واذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليقتبه اه ع ش قال السيد عمر يتردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فقطضى التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم رأيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير ورجع الشارح وصاحب المغنى والنهاية جواز ه الدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا الى محله الاول مثلاً وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره) وفاقا للمغنى والنهاية قال ع ش أمالو وجد لبعض الدور مساطب مبنية بفنائها أو سلم بالشارع يصعد منه اليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) ائق به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها ما يجعل الخ) أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلاً بالجدار من أسفله مثلاً وحمله على الكعبش المعروف الان بعيد جداً لانه لو كان مراد اله لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز إخراجها وجود دخل ببناء المخرج إذ هو حينئذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يغرس فيه) أى في الطريق النافذ وان اتسع واذن الامام وانتفى الضرر نهاية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرس الوعد (قوله لذلك) أى لان المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق بآنى فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

الامام وفيه نظر ويفرق بان  
البئر ثم لها حد فكان للامام او  
قصد المسلمين دخل فيه واما  
الشجرة فلا حد لها انتهى اليه  
بل هي دائمة النمو واغصانا  
وعروقا وما هو كذلك لا  
يؤمن ضرره فلم يحزم مطلقا  
ويفرق بينها هنا وفي المسجد  
بشرطه بان الضرر هنا  
اعظم نعم الذي يشبه البئر  
المسجد ومن ثم صرحوا  
بجواز بنائه فيه حيث لا يضر  
المارة وان لم ياذن فيه الامام  
كحفر البئر فيه للمسلمين قال  
الاذرعي وقضيته ان البيعة  
تصير مسجدا وهو بعيد لان  
شرطه كونه في موات او  
ملكه فالمراد بالمسجد مكان  
الصلاة لا غير ومنه يؤخذ انه  
لوجعل الدكة للصلاة مثلا  
ولا ضرر بوجه جازت (وقيل  
ان لم يضر) كل منهما المارة  
(جاز) كاشراع الجناح  
ويرده مامر من التعليل  
(وغير النافذ) الذي ليس به  
نحو مسجد (يحرم الاشراع  
اليه لغير اهله) بغير رضاهم  
كما افاده قوله الا الى اخره  
تغليبا وقياس الاولي لان  
الشريك اذا توقف على ذلك  
فلا جني اولي ومن ثم لم يحزم  
هنا خلاف وجري فيما بعده  
فلا اعتراض عليه (وكذا)  
يحرم ذلك (لعمري اهله)  
وان لم يضر (في الاصح الا  
برضا الباقيين) من أهله

على ما بحث) اعتمده المغني (قوله وقياسه) أي ما بحث (قوله وفيه) أي البحث (قوله أو قصد المسلمين) من  
إضافة المصدر الى مفعوله عطف على الامام (قوله بان البراء) أي وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم  
يحزم مطلقا) أي اذن الامام او قصد عموم المسلمين ام لا وهو الاقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينها هنا)  
أي بين الشجرة في الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للبصاين وكونها لعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه  
فيه) أي بناء المسجد في الطريق (قوله وقضيته) أي النصريح المذكور (قوله لان شرطه) أي المسجد (قوله  
او ملكه) أي باني المسجد (قوله ومنه) أي من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أي تعليل حرمة البناء  
والغرس في الطريق (قوله ويرده الخ) (تنبيه) ولا يضر عجن الطين في الطريق اذا بق مقدار المرور  
للناس ومثله القاء الحجارة فيه للعارة اذا تركت بقدر مدة نقلم او ربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب  
واما ما يفعله الان من ربط دواب العلافين للكرام فهذا لا يجوز ويجب على ولي الامر منعهم ولورفع  
التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكراهة اه معنى زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف  
بخلاف القمامات أي وان قلت والتراب والحجارة والحفر التي بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز  
كما صرح به المصنف في دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفي سم عن شرح الاشاد  
مثله الا مسئلة بط دواب العلافين للكرى قال الرشيدى قوله مر ارسال الماء أي ماء الغسالات ونحوها  
كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذي ليس به الخ) سيد كر محترزه بقوله اماما به مسجد الخ قول المتن (يحرم  
الاشراع الخ) أي بجناح او غيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه هنا  
ليس استفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل بيان الجواز برضاهم الذي هو مفاد قوله الا في الاصح وهذا  
لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض  
الخ فيه نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوى هو ان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة المتقدمة  
اه سم بتصرف (قوله تغليبا) أي بان يراد بالباقيين المستحقون فيعود الاستثناء للمسلمين (قوله او بقياس  
الاولي) عطف على مقدرو الاصل بمنطوقه تغليبا او بقياس الاولي (لان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم  
الرضا بالاولى أي وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة الذي هو المقصود  
من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (لا برضا الباقيين) لو قال المصنف لا برضا المستحقين لكان اولي  
ليعود الاستثناء للاولي ايضا وهي ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثتهم  
اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه بعده وهو الوجه الاصح خلافه بناء على استحقاق كل الى

وأقرب به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم  
يحزم مطلقا) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) وبأني هنا نظير قوله الا في فتح الباب  
وسواء في هذا الخ (قوله بغير رضاهم كما افاده الخ) فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم  
لا يحتاج اليه لاستفادته من قوله الا الخ لدخوله في منطوق هذه العبارة اعني يحرم الاشراع اليه لغير اهله  
والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذي مفاد قوله فيما يأتي الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور  
بالاولى كما لا يخفى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض  
فيه نظر لان صورة الاعتراض كافي الاسنوى هو ان تعبيره بالباقيين لا يفيد الجواز بالرضا في المسئلة  
المتقدمة (بغير رضاهم) أي رضا اهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم  
أي اهله في الاولي ومن يافهم في الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع في الاولي بالنسبة للاشراع الذي هو  
فرض المسئلة هنا وكذا في المنهج في ضمن ما هو اعم منه لانه اذا اذن من بابه في صدر السكة مثلا فقد اذن في  
خاص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشراع حيث لا يس في ملكه ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب  
لان المرور فيه مرسوم فما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكتفي اذن البعض فليراجع (قوله لان الشريك  
الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة وهذا هو المقصود في

واجملهم هنا للعلم بما  
سيدكره انه لا يمنع الامن  
بابه بعده او مقابله كسائر  
الاملاك المشتركة ودر  
انه بعوض ممتنع مطلقا  
ويشترط رضا موصى له  
بالمنفعة ومستاجر تضرا  
وليس لهم كما عتمده ابن  
الرفعة وغيره الرجوع بعد  
الاخراج بالاذن وطلب قلعه  
بجائنا لانه وضع بحق ولا مع  
غرم ارش النقص لانه  
شريك والشريك لا يكف  
ذلك كما ياتي في العارية لان  
فيه ازالة ملكه عن ملكه  
فاندفع قول الاذرع لم لا  
يقال لهم قلعه وبذل ارشه ولا  
ابقاؤه باجرة لان الهواء  
لا اجرة له ويظهر في غير  
الشريك ان لهم الرجوع  
وعايمهم ارش النقص اخذا  
بما ياتي في العارية اماما به  
مسجد قديم او حادث فالحق  
فيه لعدم المسلمين فيكون  
كالشارع في تفصيله السابق  
فلا يجوز اخراج جناح ولا  
فتح باب فيه عند الاضرار  
وان اذنوا بخلافه عند عدمه  
وان لم ياذنوا ولا الصالح بمال  
مطلقا نعم ليس ذلك عاما في  
كله بل من راس الدرب الى  
نحو المسجد كما بحثه ابن  
الرفعة وبحث ايضا حادث  
بعد الاحياء اي يقينا كما هو  
ظاهر بقاء حقهم اي فلم  
المنع من الاشراع وان لم  
يضر اذ ليس لاحد الشركاء  
ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا الى آخر الدرب كما يعلم من قوله الآتي مغنى ونهاية قال ع شر قوله لا يبرضا الباقي من امله وهم من  
بابه ابعدهم من المشرع لاجمع اهل الدرب شيخنا زيادى ولو وجد في درب منسدا جناحة ونحوها قديمة ولم  
يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو انهدمت و اراد  
إعادتها فليس له ذلك إلا باذنهم لانتهاه الحق الاول بانهدامها وينبغي ان يحل ذلك إذا اراد إعادتها بالة  
جديدة لا بالنتها القديمة اخذنا ما قاله في الواذن له في عرس شجرة في ملكه فانقلعت فانه لإعادتها ان  
كانت حية وليس له غرس بدلها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو بالنة القديمة اه وقوله وينبغي الخ  
محل توقف وقوله اخذا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بينهما نعم ينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعلم سبق المشرع  
بالاحياء والا فيبعده مطلقا اخذنا مما مر في الطريق السابق (قوله واجملهم) الى قوله ويظهر في النهاية  
إلا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى ولا ابقاؤه (قوله من باب به بعده) اي الى جهة  
آخر السكة (قوله ودر) الى قوله اخذا في المعنى إلا ما ذكرنا (قوله ومر الخ) اي في شرح وبحرم الصالح  
(قوله انه) اي الاشراع (قوله مطلقا) اي ولو كان الاشراع في دار الغير وكان الآخذ اماما (قوله موصى له  
بالمنفعة الخ) ونحوهما كما لو قوف عليهم اه ع شر (قوله تضرا) اي المكرى وان لم يتضرر شوبرى  
اه بحيرى (قوله وليس لهم الخ) اي ولو رضى بعضهم له ضرر بذلك امتنع عليه الرجوع نهاية ومعنى (قوله  
بعد الاخراج) اي إخراج بهض اه (قوله وطلب قلعه الخ) تطف على الرجوع (قوله ولا مع غرم الخ)  
عطف على بجائنا (قوله لانه شريك الخ) قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيما لاحق للخروج فيه بان كان بين باب  
داره وصدر السكة كان لمن رضى الرجوع ليقبله ويغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية ومعنى ويمكن إدخاله  
في قول الشارح الاتي ويظهر في غير الشريك الخ (قوله لان فيه ازالة ملكه) اي والتكليف المذكور  
تكليف ازالة الخ (قوله ولا ابقاؤه الخ) عطف على طلب قلعه (قوله في غير الشريك) وكذا في الشريك اذا  
كان الاخراج فيما لاحق فيه بان كان بين باب وصدر السكة اي اخره م ر اه سم (قوله وعليه ارش  
النقص الخ) المراد انهم اذا رجعو افلهم تكليف واضع الجناح بازالتهما هو من الجناح بهو المشرع لا ما منى  
منه على جدار المالك فلا يبال في تكليفهم الباقى برفع الجناح ازالة ملكه وهو ما بنى على الجدار عن ملكه  
وهو الجدار نفسه ع شر (قوله اماما به مسجد) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله او حادث وقوله اي يقينا كما  
هو ظاهر وقوله اسكن تسويتها الي وكالمسجد وقوله اماما ونف الى ولو كان وكذا في المعنى الا قوله  
والجلوس الى ويجوز المرور (اماما به الخ) اي اما غير النافذ الذي به الخ عبارة النهاية والمعنى ولو وقف بعضهم  
داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم الخ اه (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه  
سم (قوله عند الاضرار) راجع لكل من الاخراج والفتح الخ (ولا الصالح الخ) تطف على اخراج جناح  
(قوله مطلقا) اي ولو لم يضر (قوله ذلك) اي منع الاخراج والفتح والصالح (قوله راس الدرب) اي اوله الذى  
فيه البوابة اه بحيرى (قوله الى نحو المسجد الخ) وامل زيادة النحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا  
قالوا لى ليناسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها (قوله اي يقينا) مفهومه انه اذا شك في كونه قبل  
الاحياء او بعده كان كالقديم في التفصيل المار انفا خلافا لما في ع شر حيث جعله كالحدث فليراجع (قوله بقاء  
حقهم) مفهومه ولو بحث (قوله وبحث أيضا) جزم به في النهاية والمعنى عبارتهما اما اذا كان المسجد حادثا فان  
رضى به اي باحداث المسجد اهلها اي اهل السكة فكذلك اي فلا له الاشراع الذى لا يضر والا فلهم المنع  
الا اعتراض فتامله (قوله من باب به بعده) لعل المراد بعده الى جهة راس السكة (قوله او مقابله) قضيته ان  
المقابل هنا لا يمنع مع ان الاشراع المقابل لبابه بل اول جداره الا قرب الى راس السكة رافع فيما فيه شركة  
واما مقابل الباب القديم فيما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحما لاستطرافه فليراجع (قوله في غير  
الشريك) وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيما لاحق له فيه بان كان بين باب داره وصدر السكة  
مر (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا



الخ اه قال ع ش قوله لم رولا فلهم الخ يؤخذ منه انه لو كان السفلى لانسان والعلو آخر فوق صاحب السفلى  
ارضه مسجد فان اذن له في ذلك صاحب العلوكلف نقض علوه لانه رضى بجعل الهراء محترما باذنه لصاحب  
السفلى في جعله مسجدا وهو يمنع من اشراع جناح في هو انه فيمتنع من اقامة السقف المملوك في هو انه وإن لم  
ياذن جاز له ابقاء بناءه ولا يكلف نقضه لانه لم يوجد منه ما يقتضى اسقاط حقه او ظاهره وإن كان صاحب  
العلو الاذن جاهلا بما يترتب على اذنه وهو بعيد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم راي والمغنى وعليه فيتحصل  
انه إذا كان المسجد مثلا قديما اي بان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجوده اشترط لجواز الاشراع امر واحد  
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك  
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر سم على حجج اه ع ش (قوله لكن تسويتها)  
اي الشيعين (قوله تخالف ذلك) اي البحث الثاني لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا  
يخفى أن قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل  
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل  
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفته اه (قوله لكن يتجدد المنع الخ)  
ظاهره ان لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارض نقص وعليه فالعلو الفرق بينه وبين مالواذنو اشترط رجوع  
وطلبوا الهدم حيث غرموا الارش النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا ضمنوا ما فو توه عليه ولا كذلك  
البطن الثاني فانهم لم ياذنوا واذن من قبلهم لم يسر عليهم والاقرب انه ليس له قلعه بجانب ان كان الانتفاع برؤوس  
الجدران او نحوها مما لا يكون بحض هو اء الشارع لكونه وضع بحق فيتعين تبقية به بالاجرة ولا يجوز قلعه  
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف اه ع ش (قوله لمن استحق) اي الموقوف (قوله بها) اي  
في الطريق الغير النافذ التي ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كاله الخ) اي اذا كان فيما يستحقه  
اه سم (قوله بخلاف الدخول) اي دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله لسكة) اي غير نافذة (قوله  
كالشرب من نهري) اي المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) اي جلوس غير اهل غير النافذ فيه  
(قوله ولهم الاذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملا كما بقدر  
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش  
وقليوبى اه بجير مى (قوله كالايجوز لهم بيعه) وقد يفرق بان البيع إنما امتنع لان فيه اتلا فالاملاكم  
بعدم عمرها وحينئذ فقيد بما لا يمكن اتخاذها من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك ففي المنع منها نظر  
اي نظرا نهاية (قوله معنى كونه الخ) م قول الماوردى (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره اكثره  
بلا حاجة نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالموتعين طريقا للوصول الى مزرعته او نحوها ولم يضر بصاحب  
الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزرعته من الارض المضروب عليها الخراج فلو دعت الحاجة الى المرور  
في محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالاتجار بمن له ولاية

(قوله وهو متجه) اعتمدهم راي وعليه فيتحصل انه ان كان المسجد مثلا قديما اشترط لجواز الاشراع امر واحد  
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك وحكم  
الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر (قوله لكن تسويتها) عبارة الروضة ثم ما ذكرناه من سد  
الباب وقسمه الصحن مفروض فيما اذا لم يكن في السكة مسجد فان كان فيها مسجد عتيق او جديد منعوان  
السد والقسم لان المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق اليه ذكره ابن كج وعلى قياسه لا يجوز الاشراع  
عند الاضرار وإن رضى اهل السكة لحق سائر المسلمين اه ولا يخفى ان قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه  
ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل السكة وهذا موافق لبحث ابن الرفعة المذكور  
وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل  
المفهوم لم يتعين تخالفته (قوله لمن استحق) اي الوقف (قوله توقف الاشراع) اي اذا كان فيما يستحقه

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه  
غيره لكن تسويتها بين  
العتيق والجديد تخالف  
ذلك وكالمسجد فيما ذكر  
كل موقوف على جهة عامة  
كرباط وبناراما موقوف على  
معين فلا بد من اذنه لكن  
يتجدد المنع لمن استحق بعده  
ولو كان بهادار النجوط مل  
توقف الاشراع على كاله  
واذنه بخلاف الدخول لسكة  
بعض اهلها محجور فانه  
يجوز على الوجه كالشرب  
من نهري لكن الورع خلافه  
والجلوس فيه يتوقف على  
اذنهم اي ان لم يتسامح به  
عادة فيما يظهر ولهم الاذن  
فيه بمال على الوجه وقول  
القاضي لا يجوز لهم ان  
ياذنوا فيه باجرة كالايجوز  
لهم بيعه مع انه ملكهم لانا  
ياتى على قول الماوردى  
الضعيف معنى كونه ملكهم  
انه تابع لملكهم ويجوز  
المرور بملك الغير اذا  
اعتيد المساحة به

ولم يصر بذلك طريقا (واوله) أي غير النافذ (من نفذ باب داره) يعني ملكه كفرن وخانوت وبئر (لأيه لا من لاصقه جداره) من غير باب له فيه لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق (٢٠٦) في كلها) أي الطريق إذ هو يجوز تذكيره وتانيته فزعم ان هذا سهو هو السهو (لكلهم)

ذلك اه ع ش (قوله) لم يصر بذلك طريقا (وقد قيل ان السلطان محمرد لما قدم مرو واستقبله أهل البلد وفيهم القفال الكبير والقاضي ابو عاصم العامري احدهما عن يمين السلطان والاخر عن يساره وازدحموا فتعدى فرس القفال عن الطريق إلى ارض مملوكة لانسان فقال السلطان للعامري هل يجوز ان يتطرق في ارض الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فانه امام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في ارض الغير إذا لم يتخس ان تتخذ بذلك طريقا ولا عا دضرره على المالك بوجه اخر كالنظر في مراة الغير والاستغلال بجداره اه مغني (قوله) يعني ملكه (إلى قوله المتن ام يتخس في النهاية وكذا في المغني) إلى قوله فزعم إلى المتن (قوله لان ذلك هو العرف) عبارة المغني لان اولئك هم المستحقون للانتفاع فهم الملاك دون غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد اتى المحرر بجميع الضائر مؤنثة لتعديره او لا بالسكة ولما عبر المصنف بغير النافذ عدل إلى تذكيرها لانه لفظ مغني ونهاية (قوله اي الطريق) أي الغير النافذ (قوله نظيره) أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه سم قول المتن (اصحها الثاني) ولا هل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو اراد الاسفلون لا الاعلون سدا ما يليهم او قسمة جاز لانهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الاعلين ولو اتفقوا على سدر اس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح به بعضهم بغير رضا الباقيين نعم ان سدا بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن للباقيين السد نهاية ومغني قال ع ش قوله مر سدا ما يليهم أي حيث امكنهم الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر اما لم يكن ذلك لكل واحد منهم بان تعذر الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله لم يمنعوا منه أي حيث امكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر اه (قوله لان هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمغني إلا قوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله بغير اذنهم) لتضررهم فان اذنوا جاز نهاية ومغني (قوله سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله المتأخر) أي من أقلها لانه أي الغير لا يستحق طروقا بحق الملك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن يحدث عليه طروقا في ملكه اه سم (قوله عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه اه سم (قوله والمتقدم) أي منهم اه سم (قوله لانه) تعليل لقوله سواء الخ (قوله نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الروض انه إذا كان الفاتح احدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا فيتحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح انهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد إخراج الجناح فان كان المخرج شربكا امتنع الرجوع او اجنبيا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله لا يتوقف على إذن الخ) قد يقال انه وإن لم يتوقف على إذن لكانه في الغالب يتسبب عن اذنهم في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي للغير (قوله بتشديد الميم) إلى قوله وهو متجه في المغني إلى قوله مطلقا وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر (قوله كافي البيان) فلو حذف لفظه إذا سمره لكان اخصروا شمل اه مغني (قوله مطلقا) شامل لما لوجه على المفتوح للاستضاءة نحو شباك وفي المغني والنهاية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تبعه المحرر هو ما صححه في صحيح التنبيه وهو المعتمد وإن قال في زيادة الروضة ان الافة المنع فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز فقد نقله ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح للاستضاءة شبكا او نحوه جاز جز ما كان نقله الاسنوي

أي لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الافرادى بقريته قوله كل واحد لا المجموعى إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي نظيره قبيل فصل اوصى بشاة مع ما فيه (تختص شركة كل واحد) منهم (بما بين راس الدرب وباب داره وجهان اصحها الثاني) لان هذا المقدار هو محل تردده ومروءه وما بعده هو فيه كالا جنبى فعلم ان من بابه اخرها يملك جميع ما بعد اخر باب قبله فله تقديم بابه وجعل ما بعده دهليزا لداره (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) بغير اذنهم سواء هنا المتأخر عن المفتوح والمتقدم عليه لانه يمر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئا بخلاف ما لو اعاروا رضا للبناء لا يقطع بجائنا قاله الامام واعترضه الرافعي بانه لا فارق بينهما وفرق ابن الرفعة بما رده غير واحد نعم يفرق بان ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على إذن لما ياتي ان له رفع جداره وإنما المتوقف على اذنهم استطراقه فاذا رجعوا فيه لم يفوتوا عليه شيئا غروه فيه بخلافهم في إعارتهم الارض للبناء فانهم غروه

بوضع ما يتوقف على اذنهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غروا له نظيره ما ياتي في إعارة الجدار لوضع الجذوع (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها ام لا كما في البيان (في الاصح) لان له رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة وإن لم يجعل عليه نحو شباك ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

(فلشركائه) وهم من باب به بعد القديم بخلاف من باب قبله او مقابله وهذا هو مراد الروضة بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالفتح في هذه الحادثة فتحه فاعتبرها بانه مشارك في القدر المفتوح فيه فجاز له المنع وهو متجه بناء على فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها او لا و آخرها حتى وقع لشيخنا في شرح الروض ما يفهم ان المراد او لا و آخرها هو الحادث فتحه وليس كذلك كما تقرر ووجه اتجاهه بناء على ذلك ان كلا منهم كما هو ظاهر يستحق من راس السكة الى جانب بانه مما يلي اخرها لا اولها ورد بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سد الاول لانه احدث استطرعا في ملكهم وان لم يتوقف على اذنه في اصل المرور بل لا يؤثر نهيم للضرورة الحاقة بخلاف بقية المشتركات (وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب القديم) اي ولم يترك التطرق منه (فكذلك) اي لكل من باب به بعد المفتوح الآن او بازائه على مامر المنع لان انضمام الثاني الاول بضربهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اهل قول المتن (باب) او ميزاب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى (قوله بخلاف من باب الخ) أي لانه لم يحدث استطرعا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملك اهل الدرب (قوله) اي المفتوح القديم لا الجديد اهل سم (قوله) مراد الروضة (اي بالمفتوح في اوله او مقابل المفتوح اهل عرش (قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذرعي اهل (قوله اجراء الخ) مفعولي فهم ولعل الاولى وأجرى البلقيني عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسألة المقابل المشار اليه بقوله او مقابله اهل (قوله بانه) اي المقابل المفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) اي فانه لو اريد هذا المكان المنع متفقا عليه حيث اهلها به (قوله في فهم عبارتها او لا و آخرها) اي اول عبارة الروضة و آخرها وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من باب به بين المفتوح و راس الدرب او مقابل المفتوح اهل (قوله كما تقرر) اي ان المراد بالمفتوح في اخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله ووجه اتجاهه الخ) أي اعتراض البلقيني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله ان كلا منهم الخ) اي فيسكون المقابل للجديد مع ما للقدر المفتوح فيه ومشاركاه (قوله مما يلي الخ) بيان للجانب (قوله اخرها الخ) اي السكة (قوله لانه احدث استطرعا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والفتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب ممر وقد يقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل اهل سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه (قوله وان سد) إلى المتن في النهاية (قوله للضرورة الحاقة) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه ثم اهل في العرصة المشتركة (قوله بعد المفتوح) اي إلى جهة صدر السكة اي اخرها فيشمل مقابل القديم ولا يعتبر مقابله و هنا اذن لا بعد من الجديد ومن يقابله اهل بحيرى (قوله على ماسر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني (قوله الموجب للتمييز الخ) يؤخذ منه انه يتمتع عليه هدم داره وجعلها دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنى والمعنى والنهاية عن البغوي من ان من له في سكة اي غير نافذة قطعة ارض له جعلها دورا بكل واحد باب قد ينافي في ذلك اللهم الا ان يكون كلام البغوي مقيدا بما اذا لم يعلم اصلها اما اذا علم ان اصلها متحد المنفذ او متعددة عمل بقضية على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الامداد بعد نقل كلام البغوي مانصه وواضح ان الكلام في قطعة ارض لم تسكن دارا قبل ذلك والواجب اعادتها على حكمها الاول ان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها بخير في فتح بابها من اي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعه انتهى سيد عمر وقوله من اي محل

فيحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد اخراج الجناح فان كان المخرج شريكا متنع الرجوع او اجنبيا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من باب قبله) اي لانه لم يحدث استطرعا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل اي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذنه لكنه لا بحق ملكه (قوله) مراد الروضة (فمرادها بالمفتوح القديم لا الجديد (قوله لانه احدث استطرعا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا والفتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا اجاب ممر وقد يقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتأمل (قوله بعد المفتوح) اي إلى جهة صدر السكة فشمل مقابل القديم (قوله الان) اي الجديد (قوله او بازائه) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج هذا الذي قاله الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم اره لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الاولى اهل مقابل

فاندفع أخذ جمع من هذا  
ضعف الاول (وان سده)  
اي القديم (فلا منع) لانه  
ترك بعض حقه ومران لمن  
بابه آخر الدرب تقديمه  
وجعل الباقي دهليزا ولو  
كان آخرها بابا متقابلا  
فأراد احدهما تاخير باب  
فلاخر منعه حتى على مامر  
عن الروضة كما هو ظاهر لان  
ما بعد بابيهما مشترك بينهما  
فقد يؤدي ذلك الى ضرر  
الشريك بالحكم بملك بقيتها  
لذي الباب المتأخر ولو اتسع  
باب أحد المتقابلين الى  
آخرها اختص بملك الآخر  
على تردد فيه بينته في شرح  
الارشاد (ومن له داران  
تفتحان) بفتح الفوقية أوله  
(الى درين مسدودين)  
ملوكين (او مسدود) ملوك  
(وشارع ففتح بابا) او اراد  
فتحه (بينهما) للاستطراق  
مع بقاء بابيهما (لم يمنع في  
الاصح) لانه يتصرف في  
ملكه ومن ثم لو اراد رفع  
الحاجز بينهما وجعلهما  
دارا واحدة مع بقاء بابيهما  
بالحلما لم يمنع جزما لانه  
قصدها اتساع ملكه فقط  
وفي الروضة انه يمنع وأطالوا  
في الانتصار له ومع ذلك  
الوجه ما في المتن (وحيث  
منع فتح الباب فصالحه اهل  
الدرب) اي المالكون له

شاه ظاهره بأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان انضمام الثاني الى  
الاول يوجب زحمة وقوف الدواب في الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واختاره الاذرعى وضعف  
التوجيه بالروضة بتصریحهم بان جعل داره حماما او حانو تامة ان الروضة وقوف الدواب في السكة وطرح  
الافتقار تكثير اضعاف ما كان قد يقع نادرا في باب آخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه  
استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اه (قوله من هذا) اي من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول)  
اي ضعف ما في المتن من المنع قول المتن (وان سده) أي ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوى ولو  
كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فالمتجه انه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى آخر  
السكة لانه وان كان شريكاً للجميع لكن شر كته بسببها انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد زيادة استطراق  
نهاية مغنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اي ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو اراد الرجوع للاستطراق  
من القديم وسد الحادث لم يمنع ولو باع الدار المشتعلة على ما ذكر لاخر قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع  
سد الحادث اه ع ش (قوله ومراخ) اي في شرح وأصحهما الثاني اه كرى (قوله تقديمه الخ) أي تقديم  
بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهليزاً ونهاية مغنى (قوله حتى على مامر عن الروضة) قد  
يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذي مر عنها المنع كما  
هنا بخلاف المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراد به  
ظاهر عبارة الروضة في مسألة فتح باب ابعده من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اي الى جهة آخر  
السكة (قوله اختص) أي ذلك الاحد (ملك الآخر) أي آخر الدرب أي جميع ما بعد باب يقابل باب (قوله  
بفتح الفوقية اوله) كذا في المغنى ولسكن المغنى على الضم من الثلاثي الا ان يكون من الفعل بخذف احدى  
التامين (قوله ملوكين) و (قوله ملوك) علم به ان مراد المصنف بالمسدود المملوك والا فالسد لا يلزم منه الملك  
بدليل ما لو كان في اقصاده مسجد او نحوه كما مر نهاية مغنى (قوله مع بقاء بابيهما) قضية اطلاق المصنف انه  
لا فرق في جريان الخلاف بين ان يبق البابين على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب  
أحدهما وفتح الباب اغرض الاستطراق مغنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى  
لانه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشريف في ملكه فلم يمنع حقه اه (قوله وفي الروضة  
الخ) راجع للبتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافعى والبغوى هو المعتمد والثاني  
المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجرى عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيث منع فتح  
الباب) اي بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اي على فتحه ليستطرق  
قال سم على منهج (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب في جواز الصلح بما لان صاحبه ينتفع بالقرار

القديم في الاولى لم يشار كفي محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على مامر عن الروضة) قد يقال المناسب  
ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف  
المتن فان الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويقرق بينهما (مسئلة) في فتاوى السيوطى زقاق غير  
نافذ به بيوت وعلى كتفه مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبنى على الزقاق بابا يصون به بيوته ويبنى علو الباب  
طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان  
كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبنى داخلا بحيث يصير باب المخزن خارجا  
فليس له المنع (مسئلة) رجلان لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر والمشتري بجواره منزل  
جديد عمارة منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه او قيمة نصف القطعة الجواب  
ينبغي ان يقسم فان خرج له الشق الذي فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والاخير شريك بين القلع بلا غرم  
وبين الاقامة بالاجرة اه و اقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة وانه اذا خرج له الشق الذي فيه البناء وجب  
عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا بوضع يده عليها واستعمالها فله ولا شيء عليه فيه

بان لا يكون فيه نحو مسجد  
(بمال صح) لانه انتفاع  
بالارض ثم إن قدر وامة  
فهو إجارة وإن أطلقوا أو  
شرطوا التأيد فهو بيع  
جزء شائع من الدرب له  
فينزل منزلة أحدهم  
(ويجوز) للمالك جدار  
(فتح الكوات) بفتح  
الكاف أشهر من ضمها  
أي الطاقات فيه علت أو  
وسفت وإن اشرفت على  
دار جاره وحرر به كما صرح  
به الشيخ أبو حامد كما أن  
له إزالة بعضه أو كله كما مر  
(والجدار) الكائن (بين  
المالكين) لدارين (قد  
يختص به) أي بملكه  
(أحدهما) ويكون سائر  
للاخر فقط (وقد يشتركان  
فيه فالختص) به أحدهما  
(ليس للاخر) ولا لغيره  
المفهوم بالاولى تصرف  
فيه بما يضر مطلقا فيحرم  
عليه (وضع الجذوع) أي  
الاخشاب ووضع جزع  
واحد (عليه بغير إذن) من  
مالكه ولا ظن رضاه (في  
الجديد) على الجديد  
لا يجبر المالك (عليه) للخبر  
الحسن لا ضرر ولا ضرار  
في الاسلام وللخبر الصحيح  
لا يحل لأحد من مال أخيه  
إلا ما أعطاه عن طيب نفس  
وفي رواية صحيحة لا يحل مال  
امرئ مسلم إلا بطيب  
نفس منه وبذلك يعلم

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم  
يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على  
الفقيه استخراجه انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه أي الاذرعى يشير إلى أن  
ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال  
صح) أي ويوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما يخص كل دار على عدد رؤس ملاكها فيما يظهر ثم أيت  
بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساق المنقول ولو كان في الدرب من يستحق  
المصلحة بنحو إجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار  
موقوفة فلا قرب أن ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف  
ورضا المستاجر لها إن كان اه (قوله لانه انتفاع) إلى المتن في النهاية والمعنى (لانه انتفاع بالارض) أي بخلاف  
إشراع الجناح لأن الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعانها ومعنى  
(قوله وإن أطلقوا أو شرطوا التأيد فهو بيع جزء الخ) أي كالأصالح جلا على مال ليجري في أرضه ماء نهر  
فانه يكون تملك المالك للدار والنهر بخلاف مال الصالحه بمال على فتح باب من داره أو إجراء ماء على سطحه فانه وإن  
صح لا يملك شيئا من الدار والسطح لأن السكة لا تزد إلا للاستطراق فائباته فيها يكون نقلا للملك واما الدار  
والسطح فلا يقصد بهما الاستطراق وإجراء الماء نهاية ومعنى (المالك جدار) أي في الدرب النافذ وغيره سواء  
كان من أهل الدرب أم من غيرهم والاستضاءة أم لا واذنوا أم لا معنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) إلى المتن في  
النهاية والمعنى (قوله علت الخ) والوجه أن السكة لو كان لها غطاء أو شبك باخذ شيئا من هواء الدرب  
منعت وإن كان فاتحها من أهله خلا فالسبكي اه نهاية قال ع ش قوله من منعت أي حيث لا إذن كما هو ظاهر  
وإن لم يحصل بذلك ضرر لأهل الدرب لأن الهواء مشترك والمشارك لا ينفق به بغير إذن من الشريك كما ليس  
من الإذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء أو الشبايك التي لها ذلك من غير معارض اه وقوله أي  
ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليل بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافا  
للسبكي عبارة المعنى تنبيهه غالب ما تفتح السكة للاستضاءة قوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء  
فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي فليتنبه لهذا فان العادة أن يعمل في الطاقات أبواب تخرج  
فتمنع من هواء الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا منع من أبواب الطاقات اه  
(قوله كما مر) أي في شرح وله فتحه لإذ سمع الخ (قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف  
صفة للجدار اه ع ش أي ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فينا في قوله قد يختص به الخ  
(قوله لدارين) أي مثلا اه ع ش (قوله أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية إلى وبذلك  
(قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستئذانية اه سم (قوله مطلقا) أي ولو على بعد (قوله  
ووضع جذع واحد) قد يحمل ال في المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)  
قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) إلى قوله نعم في المعنى لا قوله وفي رواية إلى وبذلك (قوله وللخبر  
الصحيح) وقياسا على سائر أمواله نهاية ومعنى (قوله لا أحد) وفي النهاية والمعنى لا مرئ (من مال أخيه) هو  
جزئ على الغالب وإلا فالذي كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرعى لم يجز لامتناع  
البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه استخراجه اه  
قال الشارح في شرح الارشاد وكأنه يشير إلى أن ما يخص الموقوف من الاجرة إن كان قدر اجرة المثل وفيه  
مصلحة صح وإلا فلا اه اعلم أن قوله السابق قال الاذرعى لم يجز الخ مشكل بالنسبة لأصحاب بقية الدور وهي  
ماعد الدار الموقوفة لأنهم أصحاب ملك وغاية الأمر أنهم شركاء الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته  
فليتأمل (قوله بما يضر مطلقا) احتراز عما لا يضر من نحو الاستئذانية (ووضع جذع واحد) قد تحمل ال في

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جار جارد أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تصرفه لنحو منع ضوءه (٢١٠) جعل الضمير للأول كان النهي للتنزيه بقريئة ذينك الخبرين نعم روى أحمد وأبو

أه سم (قوله أن الضمير) أي ضمير جداره أه سم (قوله أن يضع خشبه) روى بالافراد منونا ولا أكثر بالجمع مضافا انتهى محلى أه عش (قوله ولأنه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمنع) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير أن يضع الخ (قوله وإن تصرف) أي الجار الأول (قوله) فان جعل الخ) أي كما هو المتبادر وجري عليه رواية أبو هريرة رضي الله تعالى عنه (قوله للأول) أي للجار الأول في الحديث (قوله ذينك الخبرين) أي الحسن والصحيح وأما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لأنه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي ما رواه أحمد وأبو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجار الأول فيه (قوله تخصيص) أي للأحاديث الثلاثة الأول بغير الجدار بين المالكين أه كردى (قوله مجاز) أي يحمل الخبر المتفق عليه على التنزيه سم وكردى (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لأن قضية ما تقرر في الأصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جذا و تأخرت قطعا أه سم (قوله إنما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهر في القديم قاله السكردى ويظهر أن الإشارة إلى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجح) أي للجديده أه كردى ويظهر أن المراد للمجاز (قوله الممانعة) ممنوع أه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم أه كردى ويظهر أن المشار إليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي السكون في يوم حجة الوداع (في تأخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي بخصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه أه كردى ويجوز أن يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجدار (قوله ويؤيده) أي التأخر (قوله ذلك الخصوص) أراد به الوضع على الجدار أه كردى أي استثناء الشارع وضع الجذوع على الجدار (قوله حينئذ) يظهر له موقع هنا إلا أن براد بذلك حين ورود ذلك الخصوص أو حين إذا كان الجدار بين المالكين (قوله ولولا ذلك) أي التأخر (مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه أه كردى (قوله وخرج) إلى قوله ثم رايت الزركشى في المغنى وكذا في النهاية الإقوله أو الإجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يضمن (قوله أراد وضع) أي أراد أن يبنيه على شارع أو درب غير نافذ وأن يضع طرف الجذوع على جدار نهاية ومغنى (قوله فلا يجبر) عبارة النهاية والمغنى فانه لا يجوز إلا بالرضا قطعا كما قاله المتولى وغيره (قوله وضعها) أي أو البناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة النهاية حتى لو رفع جذوعه أو سقطت بنفسها أو سقط الجدار فبناصحه بتلك الآلة لم يكن له الوضع ثانيا أه (قوله ولولم يعلم أصل وضعه) عبارة النهاية ومحل ما ذكره المصنف إذا وضعت أو لا باذن فلو ملك دارين ورأيا خشبا على الجدار ولا يعلم الخ أه (قوله لا ناتيقنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبرة الروض وشرحه أي والمغنى فالظاهر أنه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما والخ والمتبادر من هذا الكلام أنه لا إجارة عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل أنه استحقق الوضع دائما بنحو شراء أو قضاء حاكمه أه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغنى والنهاية ولما لك الجدار نقضه أن كان متهدما ولا فلا كافي زيادة الروضة أه قال الرشيدى قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم أصل وضع الجذوع عليه أه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم أصل الوضع عليه (قوله إلا أن تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (بإجارة) فلو اختار لا بقاء بإجارة

المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله أن الضمير) أي في جداره في قوله يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالحمل على التنزيه (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لأن قضية ما تقرر في الأصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات جذا و تأخرت قطعا (قوله الممانعة) ممنوع (لا ناتيقنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبرة الروض وشرحه فالظاهر أنه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما والخ والمتبادر من هذا الكلام أنه لا إجارة عليه مطلقا ووجه ظاهر فانه يحتمل أنه استحقق الوضع دائما بنحو شراء أو قضاء حاكمه أه

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبة على جدار غيره وإن كرهه فان صح اشكل على الجديد لأنه صريح لا يقبل تأويله فان قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لأن غاية ما يلزمه تخصيص واللازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كما هو مقرر في محله قلت إنما يظهر ذلك إن لم يوجد مرجح آخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسيما واحدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا ما شذوذ ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حينئذ ولولا ذلك لما استجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكين ساباط أراد وضع جذوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعا وعلى الجديد (فلو رضى) المالك بوضع جذوع أو بناء على جداره (بلا عوض فهو إعارة) لصدق حدها عليه ومن ثم لم يستفد وضعها ثانيا لو سقطت إلا باذن

جديد خلافا لما في الأنوار ولولم يعلم أصل وضع نحو جذع كان لمالكه إعادته قطعا لا ناتيقنا هل وضعه بحق وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذى الجدار هنا نقضه إلا أن تهدم (و) على أنه إعارة (له الرجوع قبل البناء عليه) أي الجدار أو الموضوع (وكذا بعده في الأصح) كسائر العوارى

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الارش أم لافيه نظروا الاقرب الثاني لأن موافقته على الاجرة بمنزلة ابتداء عقد الاجارة ومعلوم أنه إذا عقد بشئ ما ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز في الاجرة أن تقدر دفعة كان يقال اجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو أن تجعل مقسطة على الشهور واخذنا ما يأتي عن بر من أنه يجوز أن تجعل الاجرة كل شهر كذا كما في الخراج اه ع ش قول الماتن (وفائدة الرجوع) أي فيما بعده وقوله أو يقلعه الخ قال في شرح الروض أي والنهاية ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتي في العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارش لما فيه من إلزام المستعير بتفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما هو ملك غيره يعني المعير بملكه وإزالة الطرف عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصة من الأرض فنظير ما هناك إعاره الجدار المشترك اه أي في إعاره الجدار المشترك لا يتمكن مع القلع من الارش اه سم قال ع ش قوله ما ذكرهنا أي من قول المصنف أو يقلع ويغرم ارش نقصه وقوله مر وإزالة الطرف أي طرف الجذوع اه (قوله وهو ما بين قيمته قائما) أي مستحق القلع كما ذكر في باب العارية اه ع ش (قوله يضر المستعير) لأن الجذوع إذا ارتفعت أطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الاخر والضرر لا يزال بالضرر نهاية ومعنى قول الماتن (ولورضى الخ) وحكم البناء على الأرض والسقف أو الجدار بلا جذوع كذلك اه معنى (قوله للبناء عليه) أي الجدار أو على الجذوع أو لوضعها فقط (قوله بيان المدة) أي ولا بيان تقدير اجرة دفعة فيمكن أن يقول اجرتك كل شهر بكذا ويغتفر الغرر في الاجارة كما اغتفر في المعقود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا البرماوى سم على منبهج ومن ذلك الاحكار الموجودة بمصرنا فيغتفر الغرر فيها اه ع ش (قوله فتأبد) أي إذا لم يبين المدة كما يأتي في الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابدان لم يوقت بوقت ولا أي وان وقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة هو في البجيرى اما إذا قال له اجرتك ما شاء سنة بكذا مثلا فاجارة حقيقة ويترب عليها أنه إذا انهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم توقت فانها لا تنفسخ حلبي وم ر اه (قوله للحاجة) تعليل للصحة على التأييد قال سم والرشيدى أي وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة الماتن خلافه اه (قوله لو كانت) أي الدار اه نهاية (قوله وقفا عليه) أي متلانيها به أي أو موصى له بمنفعة أو مستأجرة ع ش (قوله وجب بيانها) أي وبعد انقضاء المدة يخير الاذن بين تيقنها بالاجارة والقلع مع غرامة ارش النقص ان اخرج من خالص ملكه اما إذا كان ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التبقية بالاجارة وكذا لو انتقل الحق لمن بعد الاذن يتعين التبقية بالاجارة اه ع ش (قوله أو صالحتك) أي بشرطه من كونه على اقرار أو سبق خصومة ولو لم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أي فيما بعده وقوله أو يقلعه قال في شرح الروض ولا يخالف ما ذكرهنا ما يأتي في العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الارش لما فيه من إلزام المستعير بتفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما ملكه غيره بملكه وإزالة الطرق عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصة من الأرض فنظير ما هناك إعاره الجدار المشترك اه أي في إعاره الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الارض (قوله لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابد الحق ان لم يوقت بوقت ولا فلا يتأبد ويتعين لفظ الاجارة وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة اليها على التأكيد كالنكاح والعقد في صورة الاجارة التي لا توقيت فيها عقد اجارة اغتفر فيه التأييد لما ذكر اه وقوله عقد اجارة ظاهر جدا في أنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكل قوله في مسألة القاضى لا متناع شائبة البيع فيه اذ لا شائبة بيع في العقد بلفظ الاجارة مع عدم التوقيت فليتأمل (قوله فيتأبد للحاجة) أي وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه (قوله ردوه بانها لا تنفسخ بتلف الجدار الخ) قد يقتضى أنه إذا كان اجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بتلفه وذلك يخالف ما سياتى من أن للمستأجر الاعادة اذا اعيد الجدار المنهدم فليتأمل وقد يجاب بان في المؤبدة شوب بيع

أما إذا قدر امددة فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبقى عليه فانه ينتفع بما عدا البناء من مكنت

وغيره وأصل الشوب الخلط ويطلق على الخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تخطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الإجارة المؤبدية (فليس للمالك الجدار نقضه) أى بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أى مجانا أو مع أرض نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بعقد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وإن استشكله الأذرى وحينئذ يمكن من الخصلةتين السابقتين في الإعارة (ولو) انهدم الجدار) يهدم هادم يضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيلولة وبارض نقص جذوعه أو بنائه إن كان لا بإعادة الجدار وإن كان الهادم له المالك تعديا كما شمله إطلاقهم ثم رأيت الزركشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على إعادته وحكى الدارمى فيه القولين في إجبار الشريك على العمارة وهو ظاهر أنه فهو مصرح بأن ما هنا يجرى فيه ما يأتى فى الشريك وأصح القولين فيه عدم الإيجاب وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا فى شرح الروض لم يصحوا بوجوب إعادة الجدار

أه عش (قوله أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر امددة (قوله فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد اقال فى شرح الروض وإلا أى وإن اقت بوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة أه سم ورشيدى وقال غش ولا ينافيه أى كونه إجارة محضة قوله بعثك لأنه لما عقبه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع أه ولعله لم يطلع على ما مر عن شرح الروض المذكور فنقل المذهب (قوله وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله به) يعنى بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع صحته بقائه على أصله وليتأمل توجيهه أه بصرى (قوله للبائع) أى أو المؤجر (قوله بعد البيع) أى بقوله بعثه للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله المؤبدية) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المدة القلع مع غرم أرش النقص كافى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس أه سم عبارة البصرى الأولى ترك قيد التأييد هنا لايها مه إن للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو لو انهدم الخ فانه فى المؤقتة تنفسخ به الإجارة أه (قوله شراء حق البناء) ينبغى واستجاره أه سم قال عش ومثل ذلك ما لو تقايلا فيما يظهر أه (قوله وإن استشكله الأذرى) لم يبين ما استشكل به أه عش (قوله وحينئذ) أى حين إذا وجد الشراء (قوله يمكن) من التمكن (قوله من الخصلتين) وهما التبقية بالإجارة والقلع وغرامة أرض النقص أه عش (قوله السابقتين الخ) أى فى قول المتن وفائدة الرجوع الخ أه سم قول المتن (ولو انهدم الخ) فهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجربى فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أى والراجع منه أنه يوجب الانفساخ فكذلك هنا خرج ما لو لم يقدر امددة فلا ينفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا لشوب البيع أه عبارة الرشيدى قوله مر لإجارة مؤقتة سكنت عن غير المؤقتة والظاهر أنها من النحر فى قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزبادى صريحة فيما ذكرته أه (قوله طالبه الخ) جواب ولو انهدم الخ (قوله للحيلولة) أى ويجوز له التصرف فيها حالا فإن أعيد الجدار رد بدله عش وكردى (قوله وبارض نقص الخ) ويغرم الأجنبى للمالك أرض الجدار مسلوب منفعة رأسه أه معنى (قوله إن كان) أى النقص وهو ما بين قيمته أى البناء قائما وقيمته مهدوما فإن أعيد الجدار استعيدت القيمة لزوال الحيلولة ولا يغرم الهادم اجرة البناء لمدة الحيلولة قال الاسنوى وفى كلامه إشارة إلى الوجوب فيما إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى سم قال عش قوله مر قائما أى مستحق الأبقاء وقوله اجرة البناء أى لا يغرم اجرة ما مضى قبل إعادته أه (قوله لا بإعادة الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله فيه) أى فى إجبار المالك على الإعادة (قوله وهو ظاهر) أى ما حكاها الدارمى (قوله فهو) أى كلام الزركشى (قوله فيه) أى فى الشريك و (قوله هنا) أى فى المالك (قوله وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله للمشتري الفسخ)

على مالكة وينبغى أن يقال إن هدمه مالكة عدوانا فعليه إعادته وإن هدمه أجنبى أو مالكة وقد استهدم لم تجب لكن يثبت للمشتري الفسخ إن كان ذلك قبل التخلية أه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمى الذى استظهره الزركشى مصرح بنبوت



بانه لا يجب على المالك إعادته مطلقا كما لا يجبر الشريك على العماره وإن هدم تغديا ثم إن كان هدمه أو انهدم قبل بناء المستحق أو وضعه  
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فاعاده ماله) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض يراه (فالمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)  
أو الوضع بملك الآلة أو  
بملكها لأنه حق ثابت ولولم  
يبينه المالك فأراد صاحب  
الجدوع إعادته من ماله ممكن  
وأفهم كلامه أن المستعير  
ليس له إلا إعادة إلا بالاذن  
وقول الأنوار بعيد مردود  
بأن قياس العارية المطلقة  
منه كافي التهذيب هناك  
(وسواء كان الاذن) في  
وضع البناء (بعوض أو  
بغيره) ومرة هذا لغة  
صحيحة فلا اعتراض عليه  
(فيشترط بيان قدر الوضع  
المبنى عليه) بعد تعيينه  
(طولا) وهو الامتداد  
من زاوية إلى أخرى  
(وعرضا) وهو ما بين  
وجهي الجدار (وسميك)  
بفتح أوله (الجدران) أي  
إرتفاعها إذا أخذ من  
أسفل فصاعدا فإن أخذ  
من أعلى فنأزلا فهو عمق  
بضم أوله المهمل (وكيفيتها)  
هي بجوفة أو منضدة أي  
ملتصق بعضها ببعض  
وكون البناء بنحو حجر  
أو طوب (وكيفية السقف  
المحمول عليها) أو عقداً أو  
نحو خشب لأن الغرض  
يختلف بكل ذلك نعم  
لا يشترط ذكر الوزن وتكفي  
مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف أهم وعبارة عش قوله لفسخ  
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لأنه الذي يفسخ  
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانهدام بعد التخليه كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى  
أنه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اه وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله لا يجب على  
المالك إعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره  
اه عش (قوله ثم إن كان) إلى قوله أفهم في النهاية والمعنى لا قوله أو باجبار قاض يراه (قوله قبل بناء  
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأنيد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله أو بعد ذلك) عطف على  
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجد يد مطلقا سواء أهدمه المالك عدوا أو ائاما اجنبي  
اه نهاية (قوله قاض يراه) ليس بقيد (قوله صاحب الجدوع) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي  
على التأنيذ (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا أعاده  
أحدهما بالة نفسه وله بيعه أيضا للمالك الاس ولغيره اه عش (قوله وقول الأنوار الخ) قد تقدم هذا  
لكن ما هنا أسط وافيد اه سم (قوله منعه) أي منع إعادة المستعير بلا إذن (قوله هناك) أي في باب  
العارية (قوله أن هذا لغة) أي إسقاط الهمة قبل كان الذي بعد سواء واثبات أو بدلام (قوله بعد  
تعيينه) إلى قوله وفي التعبير في المعنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي للبيت (قوله  
إذا أخذ) أي الجدار من أسفل أي من الأرض (قوله نأزلا) أي إلى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أي  
الجدران اه معنى (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت  
خشبا لغنى عن وصفه بكونه أزجا أو غيره اه عش (قوله فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة  
اليها (قوله إذ كل منها الخ) بيان لعلاقة المجاز في الاذن (قوله له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)  
أي الاذن (قوله وبالثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله وبالثاني اضافتها اليه  
باعتبار ما كان) إن كان معنى ذلك أن الماذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه  
باعتبار ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه صورة البيع دون العارية والاجارة ألا يتصور فيه ما ملك يندفع  
بأن محل البناء يملك للاذن بطريق البيع حين الاذن إذ لا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق  
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم غلى ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه  
أو ملكه مثلا والظاهر انه ممنوع وإن كان معناه انه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين أن تكون  
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاغارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن أيضا كما علم مما تقدم  
وكذا بعد الاذن إذا اذن بالاجارة أو الاغارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاغارة اه سم قول المتن (بيان قدر  
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) أي قوله قالوا في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ولا يجب ذكر سمك  
وصفة البناء والسقف) ولو شرط اقدار من السمك كعشرة أذرع مثلا فهل يصح العقد ويوجب العمل بذلك  
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه نظروا لعل الاقرب الثاني لأنه شرط يخالف  
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما أراد بشرط خلاه يبطله ويحتمل أن يقال  
بالاول وهو مقتضى قول المحلى وحج ولا يجب ذكر سمكه إذا المتبادر من نفي الوجوب جواز هو لا معنى لجواز  
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نعلم أن ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب  
اجارة وإما ما كان فليس المعقود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه انه

التعيب لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا السكن ما هنا أسط وافيد (قوله وبالثاني اضافتها اليه باعتبار  
ما كان) إن كان معنى ذلك أن الماذون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو أذن في البناء على أرضه) باجارة أو إغارة أو بيع وفي التعبير باذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالثاني إضافتها  
اليه باعتبار ما كان (كفى بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سمك وصلة البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء.  
نعم بحث السبكي وغيره  
اشتراط بيان قدر ما يحفر  
من الأساس لأن المالك قد  
يريد حفر قناة تحت البناء  
فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا  
يصح ذلك إلا بعد حفره  
ليرى ما يؤجره أو يبيعه  
(وأمّا الجدار المشترك بين  
اثنتين) فليس لأحدهما  
وضع جنوده عليه بغير إذن  
ولا ظن رضا (في الجديد)  
نظير ما مر في جدار الاجنبي  
وباذنه يجوز لكن لو سقطت  
لم بعدها إلا باذن جديد على  
الأوجه خلافا للفقهاء  
(وليس له) ومثله الجاريل  
أولى (أن يتد فيه وتدا)  
كسر التاء فيهما (أو يفتح)  
فيه (كوة) أو يترتب منه  
كتبا (بلاذن) إلا إن ظن  
رضا كما قاله الماوردي في  
الاجير وقياسه ما قبله ولا  
يجوز الفتح بعوض لأن الضرر  
والهوا لا يبقا بلان به وإذا  
فتح باذن لم يجز له السيد إلا  
باذن وقد يعارض ما ذكر  
في الترتيب إطلاقهم جواز  
أخذ خلال وخلاين من  
مال الغير إلا أن يقال أنه  
مثله فإن ظن رضا جاز ولا  
فلا توهم فرق بينهما بعيد  
(وله أن يستند اليه ويستند  
متاعا لا يضر وله ذلك في  
جدار الاجنبي)

لا بد من ذكر السمك كما قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع  
ذكر فالظاهر الأول اه ع ش أقول رميل القلب الى الثاني اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله  
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية به ومعنى (قوله نعم بحث السبكي  
الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وغيره الخ وعبرة المغنى وينبغي كما قال الاذرى بيان الخ (قوله قالوا) اى  
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليها او يبيع حق البناء فيها (قوله  
بعد حفره) اى الأساس اه نهاية (قوله او يبيعه) اى او يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض  
صخرة لا تحتاج الى ان يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير اى قوله  
قالوا الخ محله اذا جره ليبنى على الأساس لا فيما اذا جره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله  
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح مر اه سم قول المتن (فليس لأحدهما وضع جنوده)  
اى ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه اعادته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى  
لانه أكثر ضررا من الجنود (قوله بغير إذن) اى فلو خالف وفعل هدم بجنا وإن كان مابنى عليه  
مشتركا لتعديه (فائدة) لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه إلا بالبيئة  
وإن لم يقمها هدم ما بناه بجنا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فلا صل انه وضع بحق  
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع  
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لالقلعه مع غرامة ارش النقص لانه شريك فلا يكلف ازالة  
ملكه اه ع ش (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة  
مؤبدة او باعها له للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وفتحها في الثاني اه  
معنى (او يترتب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمغنى الا قوله كما الى ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف  
حيزه اه كرى (قوله في الاخير) اى في الترتيب (قوله إلا باذن) اى لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية  
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم  
بالمساحة فيه من غير نكسر بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) اى أخذ خلال مثل الترتيب  
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجوز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة متعة متعددة وكل واحد منهما  
لا يضر وجهها تضر فان وقع فعلهم معا منعوا كلهم لانه لا يربى على غير موافق وتبا منع من  
حصل بفعله الضرر دون غيره ومثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى ائقال

ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة إذ لا يتصور فيهما ملك يندفع بأن محل  
البناء مملوك للاذن بتمام البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه إلا بعد تمام الاذن بطريق البيع بل  
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء اخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه وملكه  
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الا في الصلح على  
اجر اما المالك المذكور في شرح قول المصنف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول المشرح او عقد  
بيع فان قال بعتك اجراء الماء الخ فليراجع وإن كان منعه أنه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين  
ان تكون أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاجارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فما كان وحال الاذن ايضا كما  
علم ما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الاجارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاجارة (قوله نعم بحث  
السبكي وغيره الخ) في شرح مر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة  
لا يحتاج ان يحفر للبناء أساس او يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير محله اذا جره ليبنى  
على الأساس لا فيما اذا جره الأرض ليبنى عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام  
الشامل (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مؤبدة او باعها له

وان منعه منه فيهما لانه عناد محض ومن ثم حكى في المحصول الاجماع فيه وكانه (٢١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

وبحث امتناع اسناد خشبة  
اليه يطلع منها الى داره  
وامتناع جلوس الغير اذا  
أدى الى اجتماع يؤذيه  
ويرد الاول بان تلك الخشبة  
ان اضرت لوعلى بعد منع  
منها والا فلا فهي داخلية في  
كلامهم والثاني بانه ليس  
بما نحن فيه على ان الظاهر  
ان ذلك المحل ان كان من  
الحريم المملوك والمستحق  
امتنع الجلوس فيه بعد المنع  
مطلقا وقبله ان اضر وان لم  
يكن كذلك فلا وجه للمنع  
(وليس له اجبار شريكه  
على العارة) لنحو جدار أو  
بيت أو بئر وان تعدى  
بهدمه ولا على سقي زرع أو  
شجر (في الجديد) لان في  
ذلك اضرار الهو وقد مر خبر  
لا يحل مال امرئ مسلم الا  
بطينة نفس قال الرافعي  
وغيره وكلا لا يجبر على زرع  
الارض المشتركة ونازع  
الاسنوي في القياس باندفاع  
الضرر هنا باجبار الشريك  
على اجارتها قال الا ان يفرع  
على اختيار الغزالي انه لا يجبر  
اه وظاهر كلام الاسنوي  
اختصاص الاجبار على  
الاجارة بالزرع ولا يبعد ان  
يلحق به مافي معناه مما امد  
قصير مثله دون نحو العمارة  
لطول امددها ويأتي في  
القسمه ماله تعلق بذلك  
نعم الشريك في الوقف

الغير اه عش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمغني قال عش والظاهر أنه يحرم على المالك منع  
ذلك لان هذه مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناد اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله  
الاني امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار  
والجلوس على الارض ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه  
وان لم يضر وكان الفرق اطر العادة بالمساحة هناك لاهنا واما وضع مالا يؤثر بوجه على البساط كقلم فينبغي  
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظرو لا يبعد أنها كهو  
لكن قضية امتناع الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا اه عبارة عش وخرج بالجدار لا تنفع بأمتعة غيره  
كالغطى بثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نقصا في العين بوجه ومن ذلك أخذ كتاب غيره مثلا بلا اذن فلا  
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغير رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اي هذا  
التعميم جار في الشريك والاجنبي (قوله حكى) اي الامام (فيه) اي في جواز الاستناد والاسناد بالاضرر ولو منع  
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اي بغير اذن (قوله اليد) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اي بحث  
امتناع اسناد الخشبة (قوله فهي داخلية الخ) اي فتجوز ولو منع المالك (قوله والثاني) اي بحث امتناع  
الجلوس (قوله مما نحن فيه) اي من الاستناد والاسناد ويحتمل انه اراد به مالا يضر (قوله مطلقا) اي اضر  
او لا (قوله كذلك) اي من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونازع في المغني الا قوله وقدمر الى  
وكلا لا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار  
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو والسفل المصريح بها  
في كلام الشيخين اه بصري ويأتي عن عش والرشيدي خلافة (قوله لنحو جدار) كنهرو قناة واتحاد ستره  
بين سطحيهما واصلاح دولاب بينهما تشعت اذا امتنع احدهما من التنقية او العمارة نهاية مغني (قوله وان  
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغير اذن الاخر لزمه ارض النقص لاعادة البناء لان  
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في البويطي وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه مغني (قوله ولا على  
سقي زرع الخ) يؤخذ مما يأتي في اعادة احد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو اراد احد الشريكين السقي  
هنا من ماء مشترك معدلسقي ذلك البنات سنة منع ومما مر في الاصول والثار انه لو اراد احد الشريكين السقي  
بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فلما راجع اه عش وقوله بمما مر الخ اي وما يأتي من قول  
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اي في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومغني (قوله اضرار اله) اي  
للشريك الممتنع (قوله وقد مر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تامل (قوله قال الرافعي الخ) اي  
عطفاه على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اي في زرع الارض المشتركة (قوله باجبار الشريك الخ) اي على الصحيح  
مغني ونهاية (قوله قال) اي الاسنوي (الا أن يفرغ) اي القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اي  
الضعيف (أنه لا يجبر) اي على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوي) ينبغي أن يتأمل اه سيد عمر (قوله على  
الاجارة) متعلق بالاختصاص (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباب بمعنى اللام (قوله أن يلحق به) اي بالزرع  
(مافي معناه الخ) هذا قضية اطلاق المغني والنهاية عبارة تها وفي غير ذلك أي غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع  
على اجارة الارض المشتركة وبها يندفع الضرر اه (قوله مثله) اي مثل الزرع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الا في امتنع الجلوس  
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض  
ومال مر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغير ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق  
اطر العادة بالمساحة هناك لاهنا واما وضع مالا يؤثر بوجه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحمال  
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاسناد فيه نظرو لا يبعد أنها كهو لكن قضية امتناع  
الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليهما

يجبر على العارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف مقصود

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهم فالاجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريمة وإن أريد  
العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي  
في البعض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه اه سم عبارة النهاية ولا  
يخفى أن محلها أي القولين في غير الوقف اما هو فتجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم  
لا اعمر وقال الآخر انا اعمر اجبر الممتنع عليه لما فيه من بقاء عين الوقف اه قال الرشيدى قوله لم يرتجى على  
الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كما لا يخفى اه وقال ع ش قوله أجبر أي  
والحال أن الطالب والمطلوب منه مشتركان في النظر ايضا لأن غير الناظر لا يطلب منه العمارة ولا يتأتى  
فعلها بغير إذن من الناظر اما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الاجابة  
بخلاف عكسه كما افاده شيخنا المؤلف مر كذاها مش وفهم من قوله وطلب من الناظر الخ أن غير الناظر من  
أرباب الوقف ولو مستاجر لا يجب عليه العمارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اه (قوله وببحث)  
إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تقييد القولين) أي الجديد والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب  
على وليه الخ) أي اما إذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من  
شريكه المالك لا تجب عليه موافقته وظاهره وإن أدى ذلك إلى ضياع الوقف ومال الطفل واجيب عن ذلك  
بأنه يجبر الممتنع على إجارة الأرض وبها يندفع الضرر ويبقى مالو كان شركة بين محجور عليه ووقف  
وتعارضت عليه مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض  
الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه ع ش قول  
المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ اطلق الحاوي الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما  
وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل  
منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس  
في ذلك كما هو المنقول كما مر فقول جمع انه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبياناه إلى اخر ما بينه فراجع له لكن  
ظاهر كلامه في شرح الارشاد اعتمادا ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار  
الدار المختصة المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها سم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف  
الدار المشتركة فالوجه امتناع اعادة ما بغير إذن الآخر مر اه سم عبارة الرشيدى قول المصنف فلو أراد  
اعادة منهدم يعني خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تمشيته ونقله  
عنه الزبائدي اه وعبارة ع ش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنان في دار انهدمت وأراد احدهما  
اعادتها بالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لابن المقرئ اه زيادى وسم على منهج  
نقله عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة مالو كان بينهما حش مشترك وأراد احدهما اعادة بالة نفسه  
فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كما سيأتي في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشى تقييد  
القولين بمطلق التصرف  
فلو كان محجوز عليه  
ومصلحته في العمارة وجب  
على وليه الموافقة اه ولا  
يحتاج لذلك لأن القولين في  
الاجبار لحق الشريك  
الآخر وهذا اجبار الولي  
لحق المولى لا لحق الشريك  
الآخر (فإن أراد) الشريك  
(إعادة منهدم بالة لنفسه  
لم يمنع) كذا قطعوا به وأطال  
جمع في استشكله وأنه  
مخالف للقواعد من غير  
ضرورة فاذا العرصة مشتركة

فالاخبار ظاهر أن كان هناك جهة يعمر منهما الوقف كريمة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد هناك بشريك  
الوقف مالك بعض ما وقف باقية فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض  
موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجيب عليه بشرطه (قوله المصنف فإن أراد إعادة منهدم بالة لنفسه لم يمنع)  
قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ اطلق الحاوي الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما وجدار الدار  
المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع  
الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للاغلب لا غير فليس قيداً كما هو  
المنقول كما مر فقول جمع انه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبياناه الخ ما بينه فراجع له لكن ظاهر  
كلامه في الارشاد اعتمادا ما قاله ابن المقرئ ولا يخفى أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة  
المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قيده ابن حجب بما إذا سبق الامتناع والإحرمات الإعادة وجاز للشريك تملكه بالقيمة أو إلزام المعيد للنقص ليعيداه مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس مشتركا وهو المنقول المعتمد خلافا للبارزى لأن له غرضا في وصوله إلى حقه ولتقصير الممتنع في الجملة ولأن للباقي حقا في الحمل عليه فكان له الإعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جذوع أم لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) أي يستقل (قوله بها) أي بالعرصة (قوله فرض جمع ذلك الخ) عبارة المغنى وصور صاحب التعليقة على الحاوى المسئلة بما إذا كان الاس للباقي وحده وجرى عليه البارزى وصاحب الانوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بأن ذلك) أي الفرض المذكور (قوله عن ذلك) أي عن الاشكال المذكور (قوله عليه حملا) أي من بناء أو جذوع اه كرى (قوله وقديقال الخ) عبارة المغنى وقضيته أنه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له إعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن كان مشكلا اه (قوله له ذلك) أي للشريك الإعادة بالة نفسه و (قوله فجوزوه) بصيغة الامر وضمير النصب للإعادة (قوله إطلاقهم) أي إطلاق جواز الإعادة وإن لم يختص المعيد بالأرض ولم يكن له عليه حمل اه كرى (قوله والقسمه) عطف على العبارة (قوله وإلا) أي وإن أعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك قدر الخ) أو إلزام المعيد للنقص ليعيداه مشتركا كما كان اه عش (قوله اخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أيضا أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه سيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فانه صرح بعدم توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ منه أن له البناء بالتهو وإن منع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحمل فليتأمل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها اه سمو يأتى عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر احدهما) أي صاحب العلو (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الاخذ لملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الإعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباقي الخ بغير قولهم المذكور اه سمو ويدل عليه صنيع المغنى حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشركة فالوجه امتناع إعادتها بغير الآخرم (قوله إلا بفرض أن للطالب عليه حملا) قال القاضى ابو الطيب وابن الصباغ فان قيل أساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه بناء بالتهو وإن ينفرد بالانتفاع بغير إذن شريكه قلنا لأن له حقا في الحمل عليه فكان له الإعادة قال الاسوى وكلامهما يقتضى أنه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكر الناشرى عقب ذلك عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالإعادة والانتفاع قهرا عن الشريك من جملته قوله فان الصحيح جريان القسمه في ذلك بالتراضى عرضا في كمال الطول وبها يندفع الضرر فما الداعى إلى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ما كره وبقي البناء بلا اجرة في أرض الغير من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في أنه على كلامهم لا اجرة فليتأمل (قوله واخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه سيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الإعادة على الامتناع وأنه ماخوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فان صرح بعدم توقف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ أن له البناء بالتهو وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحمل فليتأمل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى أنه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما بها وقوة الاشكال فرض جمع ذلك فيما إذا اختص المعيد بالأرض ولم يبالوا بأن ذلك خلاف المنقول واجاب اخرون بأنه لا تخلص عن ذلك لا بفرض أن للطالب عليه حملا كما صور به القفال وغيره وقد يقال كما يجوز تم له ذلك لغرض الحمل عليه فجوزوه له لغرض آخر توقف على البناء ككونه ساترا له مثلا إذ لا فرق بين غرض وغرض على أنه قد بوجه إطلاقهم بأن امتناعه من العبارة بآل نفسه والقسمه عناد منه فكأن شريكه من الانتفاع به للضرورة فعلم توقف جواز الإعادة على امتناع الشريك منها وإلا للشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة اخذا من قولهم في دار علوها لواحد وسفلها لآخر وانهدمت لا يجبر احدهما الآخر ولذى العلو بناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مر فله هدمه ولذى السفلى السكن في المعاد لأن العرصة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له تمليك بقيمته أما إذا بنى السفلى بعد امتناعه فليس للأسفل تمليك ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني يجوز للاعادة وما نفع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها ويجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يصنع عليه ماشاء (٢١٨) وينقضه إذا شاء) لانه بآلته ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتنع عليه حل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أى صاحب العلو (قوله له) أى للأسفل (قوله مطلقا) أى بنى الاعلى علوه لا (قوله وعدمه) أى عدم امتناعه (قوله لها) أى للاعادة و (قوله لها) أى للهدم والتملك قول المتن (وينقضه إذا شاء) ظاهر إطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه يحتمل خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغى اعتباره اه ع ش وفي سم قال الاسوى وكلامهم ما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه و ذكر الناشرى عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهر اعلى الشريك من جملته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى ع رضافى كمال الطول وبها يندفع الضرر فما الداعى الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا اجرة فى ارض الغير من غير اعادة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح فى انه على كلامهم لا اجرة فليتامل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا فى المغنى (قوله خير الباني) كذا فى الروض أى المغنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه مراه سم عبارة السيد عمر قوله لما وقع الشارح قد يقال إن كان الشارح المذكور يمنع من نقضه إذا شاء فهو مخالف لصريح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتحخير ولهذا جمع بينهما صاحب النهاية فليتامل اه (قوله وقد يستشكل) أى التحخير المذكور (قوله على ذلك) أى على نقضه ليعيده اه (قوله فيضره) أى الباني (قوله وحينئذ) أى حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزمه إجابته) ولو عمر البئر أو النهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقى الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التى أحدهما مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لم يمنع شريكه الخ أى وللبنى نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر فى الجدار اه قول المتن (فلآخر منعه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال فى المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر وافهم كلامه أى قوله وان اراد اعادة الخ وقوله مر جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أى على ما فى المتن (قوله بين هذا) أى عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعنى بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أى للشريك (البناء) أى بآلة لنفسه (فى العرصه) أى المشتركة (قوله بان تلك) أى الاعادة فيعمر و (قوله فيها تفويت الخ) خبر ان (قوله وانه الخ) أى الاعادة هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وانه تفويت عين) قد يتوقف فى كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتها لا غير اه بصرى وقد دفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال فى النهاية والمغنى إلا قوله وفى هذا الى وحينئذ (قوله بنقضه) أى المشترك نهاية ومغنى (قوله فاذا كان) أى الجدار اه سم (قوله وشرط له) أى شرط الآخر للمعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضمير للاخر وكان الاولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله او العرصه الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أى للمعيد (قوله ثلثا ذلك) أى النقص فى الصورة الاولى والعرصة فى الثانية وهما معا فى الثالثة (قوله بين الامتناع وعدمه) فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ تملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور (قوله المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر عامر انه ليس له منع شريكه ولا الاجنى من الاستناد اليه (قوله خير الباني) كذا فى الروض (قوله لشارح) تبعه مراه (قوله فاذا كان) أى الجدار بينهما (قوله

الباني بين تمكينه ونقضه ليعيده اه ويعود حقه خلافا لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن الممتنع قد بدوا فقه على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من اعادة فيضره بهدمه وحينئذ فينبغى إجباره هنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الآخر لا تنقصه واغرم لك حصتى لم تلزمه إجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العبرة (وان اراد اعادة بنقضه) بكسر النون وضما (المشرك فلآخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع فى الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء فى العرصه بان تلك فيها تفويت منفعة لا غير وهنا تفويت عين فسوح ثم مالم يساح هنا (ولو لعوانا) بينهما او باجرة خر جها بحسب ملكيتها (على اعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان) ولا يصح هنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد احدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الاخر)

(زيادة) تسكون فى مقابلة عمله فى نصيب الآخر (جواز وكانت فى مقابلة عمله فى نصيب الآخر) فاما كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أى قدره من حصته أو العرصه أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ماذ كر حالا لا بعد البناء لان الاعيان لا تتوغل ويجوز أن يعيده بآلة لنفسه ليكون للاخر

فما اعيد الخ) اى فى الالة التى اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اى من العرصة (قوله كان له الخ) اى  
 لتعيد ثلثا الالة والعرصة (قوله بين بيع واجارة) فسدس العرصة فى مقابلة ثلث الثلث ومقابلة عمله ثلثا  
 واجرة اه سم (قوله وسم) اى فى باب البيع (قوله وحينئذ) اى حين اذ جمع بين البيع والاجارة (قوله  
 فيشترط الخ) اى فيما لو اعاده بالة لنفسه الخ اه ع ش (قوله ولو قال لاجنبى الخ) بقى مالو لم يكن ثم الالة  
 معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكيل فى شراء الالة على  
 ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) اى بضمن الالات اه ع ش (قوله لم يرجع) اى لان الله  
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على  
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر  
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين بالة نفسه وشرط له الاخر ثلثي الجدار حيث صح  
 وملك الالة المعيد ويمكن التجواب بانها فى مسئلة الجدار انما صح للعلم بالالة وصفات الجدران كما قاله الرافعى وفى  
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علمت الالات كقوله عمر دارى بالتك هذه وعلم وصف البناء صح فالمسالتان  
 سواء وهذا لا منافاة بين هذا وما ذكر فى الترض من ان عمر دارى لترجع على قرض حكى لما صر فله على  
 العمارة فرجع به لان ما ذكر الالة فيه للمالك الدار والذى يرجع عليه به وما صر فله فالعملة كانتهم وكلامه فى  
 القبض وما هنا الالة فيه لغير المالك اه ع ش (قوله رجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ يفيد انه يجمع  
 بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه  
 لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغى ان له الخ انما يتجه ان كان ثم قرينة  
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بانيا او نحوه او مشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجبه  
 لاعادة بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما يصرفه فقط فليتأمل اه (قوله على اجراء  
 الماء) ومنه الصلح على اخراج ميزاب الى ملك غيره اه ع ش (قوله اى ماء المطر) الى قوله ثم فى النهاية والمغنى  
 وقوله غير سطح الجار لعل المارد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذى صالحه بالفعل على ذلك (قوله  
 ماء النهر الخ) غطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اى الجار (الى ارضه) اى المصالح (قوله ثم ان ملك المجرى  
 الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان النهر  
 بخلاف الصالح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من السقف  
 والدار كما هو ظاهر ثم تكلمنا على الفرق بين الملك فى الاول وفيما لو صالح عن فتح باب فى السكة وبين عدمه فى  
 الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اى فى السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما فى ان  
 العقد ليس بيعا محضوا ولا اجارة محضة بل فيه شائبة بيع واجارة قال فى شرحه فى تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء  
 مائه لا ياتى فى السقف ولو قال فيما اى فى الارض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى  
 المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع  
 واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنا ثم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين  
 فى الارض كما مر وقوله الاتى فيكون فى معنى الاجارة قد بوم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا

فما اعيد بها جزء ويشترط  
 له الاخر زيادة تكون فى  
 مقابلة عمله مع جزء من الله  
 فاذا شرط له سدس العرصة  
 فى مقابلة عمله وثلث الله  
 كان له ثلثاها وفى هذا  
 جمع بين بيع واجارة وسم  
 جوازه وحينئذ فيشترط  
 العلم بالالة وصفة الجدار  
 ولو قال لاجنبى عمر دارى  
 بالتك لترجع على لم يرجع  
 لتعذر البيع او بالتى  
 لترجع على بما صر فله  
 رجع به كانفق على  
 زوجتى او غلامى وينبغى  
 ان له مثل اجرة عمله فى  
 الصورتين لانه عمل طامعا  
 (ويجوز ان يصالح جاره  
 على اجراء الماء) اى ماء  
 المطر من سطحه الى سطحه  
 لينزل الى الطريق مثلا  
 بشرط ان لا يكون له ممر  
 للطريق غير سطح الجار او  
 ماء النهر او العين ليجرى  
 من ارضه الى ارضه ثم ان  
 ملك المجرى اجرى فيه ما  
 شاء وكذا ان ملك حق  
 الاجراء فقط لكن

بين بيع واجارة) فسدس العرصة فى مقابلة ثلث الثلث ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اى لان الله  
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد وضعها فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على  
 ملكه فله قلعها او بيعها من مالك الارض اه سم (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفى هذا جمع الخ (قوله  
 رجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ يفيد انه يجمع بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله  
 كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله (قوله ثم ان  
 ملك المجرى الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان  
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة ويقال بيع بشرطه او اجارة بشرطه اه وليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اي المصلح معه اه مغنى (قوله فيصح) اي الصلح على اجراء المأمور القاء الثلج (بلفظها) اي الاجارة اي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما ياتي (قوله بقدر ذلك) اي الماء والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المغنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى الجهل (قوله الذي الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصرى (قوله يجري عليه) اي منه اي اوبقى منه الثلج وانما تركه لعله من الاول اه كرى عبارة المغنى ويشترط معرفة السطح الذي يجري منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) اي السطوح (قوله والذي يجري الخ) اي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الغسالة) اي للتياب او الاواني (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقا للمنهج (قوله بمال) اي واما بدونه فيصح ويكون اعارة للارض التي يصل اليها الماء وسياتي في كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اي ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة اي فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر بالظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اي وماء المطر وان كان مجبولا الا انه توعو الحاجة اليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البلقينى الخ) وفي النهاية ما حاصله الجمع بحمل كلام الشيخين على ما اذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقينى بالصحة فيما اذا بين قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه قليوبى عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البلقينى الخ وهذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مفروض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليلها المار فيها جاربان على الغالب اه (قوله في ذلك) اي في ماء الغسالة الخ مغنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اي الصلح عليه بمال وفاقا للنهية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو وسلم عبارة المغنى ثم ان عقد على الاول اي اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طول وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اي كان الاذن ملائسا (بصيغة الخ) ملائسة الكللى بجزئيه (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية الى بيان لانه يرجع

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بئر او مقدار فلا يتعداه (واقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة فيصح بلفظها ويغتنر الجهل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يجري عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذي يجري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال في ارض او سطح وماء نحو النهر من سطح الى سطح للجهل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البلقينى في النزاع في ذلك واختار خلافاً وقول غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر بالظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكة وبين عدمه في الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيهما اي في السقف والدار كمشتري حق البناء عليهما في ان العقد ليس ببيعاً محضاً ولا اجارة محضة بل فيه شائعة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا ياتي في السقف ولو قال فيها اي في الارض سلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشاح لا يفيد ذلك لان قوله هاتم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين في الارض كما هو ظاهر وقوله الاتي فيكون في معنى الاجارة قد يوهم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما انه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او همه في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشرطها اه لكن في شرحه عقب ذلك ما نصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة ويقال بيع بشرطه



متى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في الموضع كلها دخول الارض من غير اذن مالسها الا لتفعية  
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج من النهر تفريغا للملك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح  
ان يطرح الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء النالج لا يجري المطر ولا غيره  
اه معنى زاد النهاية قال العبادى ولو اذن صاحب الدار لانساح في حفرة بئر تحت داره ثم باعها كان للمشتري  
ان يرجع كالبائع قال الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة انقضت  
فيثبت للمشتري ما يثبت للبائع انتهى ولو بنى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ما الماطر نقيه المشتري  
والمستاجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشار كته في العمارة له اذا انهدم ولو بسبب  
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقييد بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان  
الغرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء  
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط  
بيان قدرها كنظيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت  
فلا يتا بدو يتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون  
مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم ومر انفا عن المغنى مثل ما ذكره  
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشتراط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاه مر الرشيدى واوله ع ش  
بتاويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استاجر الخ متعلق بقوله  
وجب الخ (قوله او عقد بيع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) اى بقوله المصنف وإن قال بعته  
للبناء او بيعت حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة المغنى كلام الكفاية اه (لا عمقه) لانه ملك القرار  
اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه علي قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولوز بلا  
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحة على المبيت على سقف غيره اه  
معنى زاد النهاية وللمشتري الدار ما لبائعها من اجراء الماء لا المبيت اه قال ع ش وقوله مر وطرح  
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات أشد منه الى  
إخراج ماء الغسالة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقد لا يرضى صاحب  
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على  
ان يسقى زرعه الخ) اى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المغنى من غير عزو وكذا  
النهاية الا انه عزاه لسليم في التريب (قوله الوقف الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال ع ش اى  
او السطح أخذ اعماماتى اه (قوله لسن الخ) راجع للوقف أيضا (قوله بشرط التاقيت) لان الارض غير  
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) اى الارض المستاجرة نهاية ومعنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض للملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقييد  
بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان الغرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو  
كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر  
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كنظيرها فيما مر في بيع حق البناء  
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتا بدو يتعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ  
الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة  
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعثك راس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عينا بل منفعة  
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والالم بيقيد بالبناء لا نانا قول  
صرحوا بما يفيد انه في مسألة الجدار لا يملك عينا وان لم يقيد بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض  
فان باعه حق البناء او العلو للبناء عليه بشمن معلوم استحقة اى حق البناء عليه مانصه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعمقها وكذا قدر المدة ان  
ذكرت وكون الساقية  
محفورة فيما اذا استاجر  
لاجراء الماء في ساقية لان  
المستاجر لا يملك الحفر او  
عقد بيع فان قال بعثك اجراء  
الماء او حق مسيله فكسبيغ  
حق البناء فيما مر او مسيله  
او جراه ملك محل الجريان  
كما اقتضاه كلام الاصحاب  
في شرط بيان طول وعرضه  
لا عمقه ولو صالحه على أن  
يسقى زرعه من مائه لم يجوز  
لان الما مو ان ملك فانما يملك  
منه الموجود لا مانع فالجيلة  
بيع قدر من النهر ليكون  
الماء تابعا وقوله في ملكه  
ألحق به المتولى وغيره  
الوقف اى اذا كان  
النظر للوقوف عليه  
والمؤجر لكن يشترط  
التاقيت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستأجرة مغنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احداث حفر الخ) كانه احترز به عما اذا اذن المالك فى ذلك اى او كان ما استؤجر له الارض يتوقف على الحفر فليراجع امر شيدى (قوله باع دارا الخ) يظهر ان يبيعها ليس بقيدها وإنما المدار على بيع العرصه (قوله فللمشترى) اى للعرصة (قوله منه) اى منع مشترى الدار (قوله منه) اى من الصب وكذا ضمير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما اذا كان سابقا الخ) مثله ما اذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املاكم) اى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) اى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه داتنه) نعت اشهاد (قوله به) اى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان و (قوله يودى الخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعت للطروق او بدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه لتمام يظهر بالنسبة الى قوله وله ان يتمتع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله ولو خرجت) الى قوله خلافا فى المغنى الا قوله او ما يستحق الى اجبره وفى النهاية الا قوله بناء الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها فلغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم امعش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتركها عبارة المغنى والنهاية الى هوام ملكه الخاص او المشترك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تمشية الاغصان فى الهوام المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل يأتى فيه نظير ما يأتى فى العارية من التخيير حتى يتمتع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم مالم يظهر نقل بخلافه نعم لا يأتى هنا التبقية بالاجرة لا امتناعا فى الهوام المجرد فيبقى فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفى الجار هو او القطع وغرم الارش فليحجر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما بوجهه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والا فكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعته) اى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا يخاصم لان هذا من حيث شغل الهوام الذى استحق منفعته كالمودخل شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان المستأجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيدى عمر عبارة النهاية وقول الاذرى ان مستحق منفعة المالك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخاصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد

فيها محفورة لانه لا يملك احداث حفر فيها (فرع) باع دار يصب ما ميزانها فى عرصه بجنبها ثم باع العرصه فللمشترى منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املاكم فى وسط ملك لانسان فطلبوا منه أن يقر لهم بحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يتمتع حتى يقر وانته شريكهم خوفا من ان ينكره المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه داتنه كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يودى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خرجت اغصان او عروق شجرته او مال جداره الى هوام مشترك بينه وبين جاره او ما يستحق جاره منفعته بناء على أنه يخاصم وسيأتى ما فيه فى الاجارة

أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن المشتري أن يتمتع بما عداه من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعا للبارى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عينا وبدل عليه قوله لكن المشتري الخ لاذلوا ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا ان يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قرينة على عدم ارادة العين (قوله او ما يستحق جاره منفعته) استحقاق جاره المنفعة صادق بملسكة العين ايضا من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح ايضا فلم يقيده بقوله بناء حتى لا يخرج من عبارة مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروق الاذرى ان مستحق منفعة المالك بوصية أو وقف أو اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخاصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهوام ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فيما تقررو ما ينبت بالعروق المنتشرة لما لكها لالمالك الارض التى هى فيها وحيث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجرة اى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وليس له اذا تولى القطع والهدم بنفسه طلب اجرة على ذلك اه وقوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجرة بمجرد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

وان رضى مالك الغين اجبره على نحو يلها عنه فان امتنع ولم يمكن نحو يلها فله قطعها وهدمه ولو بلا إذن حاكم خلافا لابن الرقعة ولو اودع تحتها ناراً  
فاحترقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلتها البها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في

عمر وميزاب وبجري ماء  
ونحوها في ملك الغير أهو  
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد  
فان علم ابتداء حدوده في  
ملكه صدق المالك انه  
لاحق للاخر في ذلك والا  
صدق خصمه انه يستحق  
ذلك وكلام البغوي الموهوم  
لخلاف ذلك من إطلاق  
لصديق المالك حمله الاذرى  
على ما اذا علم حدوده في زمن  
ملك هذا المالك (ولو  
تنازع اجدار اباين ملكيهما  
فان اتصل ببناء أحدهما  
بحيث يعلم انهما ) بالفتح  
وزعم كسرها لان حيث  
لا تضاف إلا إلى جملة غفلة  
عن كونها معمولة ليعلم  
لالحيت وبفرض كونها  
معمولة ليعلم لالحيت  
وبفرض كونها معمولة  
لحيت لا يتعين الكسر  
لان الجملة التي تضاف  
اليها حيث لا يشترط ذكر  
جزأها على أنها قد تضاف  
للنفرد (بنيامعا) بأن دخل  
بعض لبن كل منهما في  
الآخر في زواياه لا اطرافه  
لا مكان الاحداث فيها  
بنزع لبنة وإدراج أخرى  
أو كان عليه عقد أميل من  
مبدأ ارتفاع عن الارض  
قال في التنبيه وقره المصنف  
في تصحيحه وكذا لو كان  
مبني على تربع أحدهما

الهواء ولا عن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فيما تقرروما  
ينبت بالعروق المنتشرة لملكها لا لملك الارض التي هي فيها اه (قوله على انه) اى مستحق المنفعة فقط  
(قوله وان رضى مالك العين) اى فقط غاية لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله او ما يستحق الخ (قوله اجبره) جواب  
لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمد اه ع ش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله  
الخ) معتمد اه ع ش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبقى معه ارتفاع مالكيها  
بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الاذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح م ر  
اى والمغنى تصديق المالك تبعاً للبغوي اه ع ش (قوله هذا المالك) اى امور مورثة كما مر عن ع ش (قوله  
بان دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض لبن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات  
الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك في الزوايا  
ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله بنزع لبنة) اى  
ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا اطرافه) ظاهره يقتضى انه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء  
يعلم بمراجعة الروضة اه سيد عمر وقديمع دعوى الاقتضاء بان الغالب في الجمع المعروف لإرادة الجنس لا  
الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذاة جميع انصاف  
لبنات طرف الجدار الاخر من كل جهة ولا يكفى بعض لبنات في طرف او اكثر اه (قوله او كان عليه) اى  
على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكة الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان  
المراد بالتربيع أمراً آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبني على تربع أحد المالكين  
زائداً أو ناقصاً بالنسبة إلى ملك الاخر فهو كالمتصل بجدار أحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه ذكره في الثانية  
واقره المصنف في تصحيحه اه وهو يدل للاختيال الاول اه بصرى (قوله وكذا) إلى قوله ومثل الخ مقول  
قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور في المتن (قوله ما لو كان الخ) اى المتنازع فيه عبارة المغنى عطف على  
قوله دخل الخ او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الاخر اه قول المتن (فله اليد)  
من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعلوها بناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى  
صاحب البيت ان هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد  
ان هذا باعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على انها منه ويدل لذلك ما قالوه من صحة  
الاعتكاف بها وحيث قضى بانها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون  
ما يعلوها الاصل عدمه حتى لو فرض ان باعلاها بناء هدم اه ع ش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة  
المذكورة اه (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن  
كان منفصلاً من جدارهما او متصلاً بهما اتصالاً لا يمكن إحداثه او لا يمكن او متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يمكن  
إحداثه بان وجد الاتصال في بعضه او اميل الازج الذى عليه بعدار تفاعه او بنى الجدار على خشبة طرفها في  
ملكيهما اه (قوله سواء) اى في إمكان الاحداث وعدمه (قوله اى لكل منهما اليد) اشار بذكر اليد إلى  
أنه لا يحكم بملكها بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بينة به سلم له وحكم بدله كما يدل عليه قوله فان  
أقام الخ وأقام غيرهما به بينة فكذلك اه ع ش قال المغنى افهم كلامه انه لا يحصل التجميع بالثقة بظاهر  
الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص او اجر او غيره ولا يتوجه البناء وهو جعل احد جانبيه وجهها  
كان بنى بلبنات مقطعة ويجعل الاطراف الصحاح إلى جانب وه واطع الكسر إلى جانب ولا بما قد انقطع وهو  
على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريغ (قول المصنف فلهما) أى اليدين بدليل مقابله لقوله فله

وسمكة وطوله دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبني على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور امارة الملك  
بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار وما لم تقم بينة بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بهما أو بأحدهما اتصالاً لا يمكن  
إحداثه أو انفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) أنه له

(قضى له به والا) يكن لاحدهما (٢٣٤) بينة او اقام كل بينة (حلفا) اى حلف كل منهما للآخر على النصف الذى

سلبه له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كلامها مدعى عليه ويده على النصف فقبل قوله فيه ( فان حلفا أو نكلا) عن اليمين ( جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة (وان حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضى له) أى للحالف بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المرديرة ليقضى له بالكل أو الناكل فقد اجتمع على الثانيين النفي للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق له فى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لى وبحت السببى انه يكفيه ان الجميع لى لتضمنه النفي والاثبات معا وقد ينازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان باللوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاقه ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يرجع) بها لانها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالهما

حبل رقيق يشده الجريد ونحوه وإعمال يرجع هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم المقصدها الزينة كالتجصيص والتزيق اه زاد النهاية عطف على النقش ولا طاقات ومحاريب بباطنه اى الجدار اه قال ع ش ومنها اى الطاقات ما يعرف الان بالصفف ومثلها الرفوف المسمرة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اهله بانه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) اى بالجدار لان البينة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة المغنى اى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى فى يده وانه يستحق النصف الذى بيد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد ان يضمن يمينه النفي والاثبات كما فسرنا به كلام المصنف اه وظاهر كلام المصنف هنا انه يحلف على النفي فقط ويأتى فى كلامه بعدما يوافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قدما اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن يمين الاثبات أم النفي أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) لى قوله وبحت فى المغنى ولى قول المتن فى النهاية إلا قوله بان يحلف لى وبحت (قوله فيكفيه يمين تجمعهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيه نحو نقش) لى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجذوع بمجر د وضع الجذوع امالوا نه دم الجدار و اعاده احدهما مرة بعد اخرى مثلا او كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لى خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا بينة لواحد منهما او لكل منهما بينة عملا بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة او الاختصاص لا احتمال انها وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها اسباب الخ) ولان الجذوع تشبه الامتعة فيما لو تنازع اثنان دار ايدهما ولا حد هما فى امتعة فاذا تخالفا بقيت الجذوع لاحتمال انها وضعت بحق مغنى ونهاية (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغى او جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابداء و امتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لهما وحينئذ فالخالف ان جهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء و امتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالهما اجنيا فان كان شريكا امتنع القلع بالارش سم على حجج اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم تنزع) ينبغى أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفى شرح الروض فاذا حلف بقيت الجذوع بحالها لاحتمال انها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض برى الاجبار على الوضع الذى ينزل عليها منها الا عارة لانها اضعف الاسباب فلما لك الجدار قلع الجذوع بالارش والابقاء منهما بالاجرة وفيه امر ان احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف التثنية يقتضى فرض الكلام فيما اذا حلف كل منهما فيما نفي قوله فلما لك الجدار لانه اذا حلف كل منهما كان بينهما فامعنى قوله فلما لك الجدار والثانى انه اذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يمتنع قلعها بالارش كما قلناه عنه عند قول المتن وفائدة الرجوع الخ فقوله هنا ان القلع بالارش مناف لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف التثنية ويحتمل انه حلف بالافراد اى احدهما هو غير صاحب الجذوع وحينئذ يندفع الامر الاول وكذا الثانى من هذه الجهة لكنه يرد حينئذ من جهة اخرى لان صاحب الجذوع حينئذ اجنبي وقد قال فيه هو والروض مانعه وان وجدناه اى الجذوع موضوعا على الجدار ولم يعلم كيف وضع فالظاهر انه وضع بحق فلا ينعقض ويقضى له باستحقاقه دائما الخ اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاقه ابداء و امتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لهما وحينئذ فالخالف ان جهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء و امتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية بخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالهما اجنيا فان كان شريكا امتنع القلع

أجرة كما يصرح به قولهم الذى جرى عليه فى الروضة وان وجدنا جذوعا موضوعا على جدار ولم نعلم كيف وضع لقولهم

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينة ضرورية قضى له باستحقاقه دائماً حتى لو سطر الجدار واغيد اعيدت وليس للمالك نكته هذه الا ان يستندم اه فقول الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلما لكة فلعلم بالارش او ببقيتها بالاجرة ضعيف كما اشار اليه جمع متأخرون اى وان بحثه في المطالب وافتى به اوزرعة كالبعوى لخالفته لصريح كلامهم الذى ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بادنى تأمل وعلى الاول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه فلو تنازع عانى مجرى ماء وحكما

بانه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق اللازم مقتضيا للملك فله ان يعمله او لا لانه يكفي في الحق اللازم ملك المنفعة مؤبدة دون العين كل محتمل والاوجه الثاني ثم رايت بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك العمق ولا يزيد على أجراء الماء المعتاد اقتصارا على احد معنى الحق اللازم وهو المهور من حال استحقاق الاستطراق في ملك الغير بالماء وغيره فليحمل عليه ولا يعدل لما فوقه او دونه الا لمخصص اه (والسقف بين علوه) اى الشخص (وسفل غيره كجدار بين ملسكين فينظر امكن إحداثه بعد العلو) لا مكان نقب وسط الجدار ووضع جذوع فيه ويوضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد بيتين (فيكون) (السقف في يدهما) لا شترا كما في الانتفاع به ارضا للاعلى وسترة للسفل (اولا) يمكن ذلك كالعقد ببقيد السابق (ف) اليد (لصاحب السفل) لاتصاله ببنائه (فرع)

لقولهم (قوله فلا ينفذ) اى لا ينزع الجذوع (قوله ويقضى له) اى لصاحب الجذوع (قوله باستحقاقه) اى الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطه والظاهر اعيداه سيد عمر اى وإنما انت على توهم انه عبر بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس للمالكه نفذه) اى الجدار (قوله فقول الفوراني الخ) اعتمده المغنى (قوله ضعيف) وفاقا للنهاية بعبارة بعد نسوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذا باطلاقهم ابقاءها بحالها قال ع ش قوله لم يرو ولا اجرة اى وله اعادتها اذا سقطت او انهدم الجدار ثم اعيد اه (قوله لخالفته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه (قوله وعلى الاول) وهو قولهم الذى جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائمى (قوله وعليه) اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله ولا) اى ولا يجعل مقتضياه (قوله كبيع حق البناء) الاول كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق اللازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحداو عدم الملك (قوله ببقيد السابق) اى في شرح بنيا معا عبارة المغنى والنهاية كالازج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اقول المتن (فلصاحب السفن) ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان او اجنبياً وضع انقال معتادة على السقف وغرز وتدبه على مارجح وفيه وقفة وللآخر تعليق معتاد به ولو بتدبته اه نهاية (قوله افتى ابن الصلاح الخ) ولو تنازع ارضا ولا حدهما فيه بناء وغراس فالوجه عدم الترجيع خلافاً للقاضى الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله في دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد فيه للاول) ياتى عن المغنى والنهاية خلافاً (قوله على المعتمد) خلافاً للمغنى والاسنى والنهاية عبارة بهم ولو كان السفل لاحدهما والعلو للآخر وتنازعا في الدهليز او العرصه فن الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما يداو تصرفا بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما والباقي للسفل لا اختصاص به يداو تصرفا وان تنازع عانى المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب السفل فهو في يده او في غرفة لصاحب العلو فهو في يده او منصوباً في موضع الرقى فلصاحب السفل وان كان المرقى مثبتاً في موضعه كالسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنياً ولم يكن تحته شى فان كان تحته بيت فهو بينهما كسائر السقوف او موضع جرة او نحوها فلصاحب العلو عملاً بالظاهر مع ضعف منفعة الاسفل اه زاد الاول ولو تنازع عانى حيطان السفل التى عليها الغرفة فالمصدق صاحب السفل فانها في يده او في حيطان الغرفة فالمصدق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير الاستحقاق الدائمى (قوله احدهذين) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك بقيمة او الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آ نفا) اى في شرح لم يرجح من قولهم الذى جرى عليه في الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول مامر آ نفا صريح في ان له الاعادة بالارش (قوله وحكمنا بانه بحق) قياس ما قررته في مسألة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجمل بحاله لىكن يخالفه قوله في شرح الروض فرع لو كان مجرى ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله كما افتى به البغوى اه الا ان يكون ما افتى به البغوى في هذه مبنياً على ما افتى به في مسألة الجذوع ثم رايت

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - خامس

تصرف الملاك مدة طويلة بلا منازع بانه يصدق في دعوى ملكه بيمينته كالتنازع صاحب العلو والسفل سلماً منصوباً في السفل فان اليد فيه الاول لكونه المنتصرف فيه وان كان في ملك الثانى اى ان لم يسمر والا فلو للسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمة فهر الان صاحبه يستحق ابقاءه دائماً ظاهر او التملك إنما هو في غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذوا الارض احدهذين حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا الاصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا نزله بمجرد قول الخصم ومر آ نفا ما يصرح بذلك

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى اى بالهمز فليتبع اى بتشديد التاء واسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بمره منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرر نقلا عن مقتضى مذهبهنا وايداه غيره بتفسير الازهرى للبطل بانه اطل المدافعة اى فالمره لا تسمى مطالاً ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمره منه اولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطالاً تكرره وإلا لم يتأت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسوية بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصرحة مافي الحديث في الحوالة لانه رد فيها والاصح انها بيع دين بدين جواز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان المحيل باع المحتمل ماله في ذمة المحال عليه بما للمحتمل في ذمته اى الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا صحة الاقالة فيها وبه

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركانها في النهاية الا قوله بتشديد التاء واسكونها وقوله ان المطل الى صراحة مافي الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسير اه ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) اى الذى هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذى يرد عليه الفسخ والانساخ اه ع ش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الافعال (قوله ويفسره) اى خبر الشيخين اى الجملة الثانية منه (قوله ويؤخذ منه) اى من الخبر (قوله لانه جعله ظلما) لك ان تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كما يقتضى به جعلهم كثير من مظالم العباد من الصغائر والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لعدم كونه ظلما بل لخصوص كونه غصبا اى نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فان انتهاك الحرمة فإلزام مالسكه بوجه ابلغ منها فيما يوجد فيه اذن المالك غالبا في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المره صغيرة فيرجع الى ان التكرره من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم اقول وهو كقال وكان الشيخ ابن خجلم يذنه عليها كتفاه بما هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمنع جميع ما ذكره هنا وفيما يأتى أنفا بان مرجع ضمير تكرره فيما حكاها الشارح عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما حكاها عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازا وإنما شرط المصنف تكرره ليتحقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتى ايضا (قوله نقلا) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايداه غيره) يتأمل وجه التأييد فان مراد النوى تكرر مرات المطل وهذا قدر زائد على كون المره من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه اى من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من أنصف بهذا الا من امتنع مره او مرتين وإن كان عاصيا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وعبارة الزياى فاما المدافعة مره واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وإن كانت معصية اه ويذغى ان مثل تكرر المطالبة بالفعل مالودات قرينة على تكرر الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما دين الاتلاف فيجب دفعه فورا من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه إذا تكرر الامتناع ثلاث مرات فسق ومحل اذالم تغلب طاعاته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله ومحل الخ مرافيه (قوله ويخذه) اى تفسير الازهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) اى في جوابه (قوله فاقضى) اى اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اى المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد هذا) اى عدم اشتراط التكرره في التسمية وقد يمنع التأييد بحمل التسوية في كلام القاموس على المبالغة في اصل الفعل كما هو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اى بتفسير القاموس وقد علمت مافيه (قوله وصرحة الخ) عطف على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا إنما هو ماخوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله وصرحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلا من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله مافي الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ تبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضيته في المغنى (قوله جواز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المحاس وان كان الدين انازروبين مغفوع ش (قوله اى الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازع اجدار من ترجيح غير ما قاله البغوى وتاويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المره صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل (قوله وصرحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اى الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد لا حظ فيها كونها استيفاء (قوله

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كما في الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة الرشيدى اى انها بيع دين بدن والافهى تشتمله على الاستيفاء ايضا قال الاذرى وقد اختلف اصحابنا في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاطه بعوض أو بيع عين بعين تقدير أو بيع عين بدن أو بيع دين بدن رخصة وجوه اصحابها اخرها وهو المنصوص واختار القاضي حسين والامام والده والغزالي القطع باشتغالها على المعنيين الاستيفاء والمعاوضة وانما الخلاف في ايهما الغالب انتهى ( قوله بامتناعها فيها ) هذا هو المعتمد اه سم ( قوله لجملة المخاطب ) يعنى لا بدن كاف الخطاب ومن الاستناد الى جملته لا الى تحويده اه كردى ( قوله ابنتك ) اى لاجلها اه كردى ( قوله في ذمته ) اى الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك ان الولي خالع على عوض في ذمة نفسه وكان للزوجة دين على الزوج فاحلها له على ما في ذمة الولي من عوض الخلع فتأمل اه رشيدى عبارة ع ش اى في ذمة ابيها فتجعل هذه طريقا فيما لو اراد ولي نحو الصبية اختلاعا على مؤخر صداقها حيث متعناه من ذلك لما فيه من التفويت عليها فالطريق ان يختلعا على قدر مالها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد التخلص منه فعل ما ذكره فتكون المرأة محتالة بمالها على الزوج على ابيها اه ( قوله كبعثت موكلك ) اى كما لا يجوز بعت موكلك اه كردى ( قوله وشرط في صحة الحوالة الخ ) وينبغى ان محل اشتراط ذلك اذالم يكن الزوج يسمى عشرتها وتوقف خلاصتها على البراءة لجمال الولي ذلك طريقا لا إسقاط دينها على الزوج ( فرع ) يقع الان كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا ويحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق يحمل على الحوالة فان اريد خلاف ذلك او علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مر سم على منهج وقوله يحمل على الحوالة اى فان كان ثم دين باطنا صححت الحوالة ولا فلاه ع ش ( قوله انه يصرف عليها الخ ) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اه سم ( قوله واركانها ) الى قوله واراد باللازم في المغنى اللفظ سبعة وقوله بالدين الذى لك على وقوله وكذا الى المتن وقوله لانه الى وانما يعرف وقوله وشرطهما الى وعبروا وكذا في النهاية الا قوله بل قيل للاباحة ( قوله تحيل ومحتال ) دخل فيها حوالة والد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح مر سم على منهج اه ع ش ( قوله وبعثت كناية ) مبتدأ وخبر ( قوله على الاوجه ) خلافا للنهاية والمغنى وسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو نواها اه ( قوله فان لم يقل بالدين في الاولى ) المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر اه سم ( قوله بالدين ) اى الخ ( قوله فكناية ) قال البلقيني كما يؤخذ مما باتى انه لو قال اردت بقولي احلتك الوكالة صدق بيمينه والاوجه انه صريح لكن يقبل الصرف لغيره من الصرائع التى تقبله مغنى ونهاية ( قوله فيما بعدها ) اى الانقلت حقك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقك لقوله او جعلت ما استحققه على فلان لك ايضا اه سم وظاهر النهاية والمغنى ان قوله بحقك قبل للصيغة الاخيرة فقط قول المتن ( رضا المحيل والمحتال ) اى مالك الاحالة والاحتياال فيشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيها عبارة الرشيدى وقوله رضا المحيل والمحتال قال والد الشارح مر نقلا عن المرعى قيد يراد عليه ماله كان شخص ولى طفلين وثبت لاحدهما على الآخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحلها اذا كان

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد \* وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل أحال رجلا بدين له على اخر ثم تقابلا احكام الحوالة ومات المحتال فادعى وارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب المنقول عن الرافعى انه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الخوارزمى فيها خلافا وصحح الجواز فعلى ما جزم به الرافعى يكون ما قبضه وارث المحتال من المحال عليه صحيحا واقعا موافقا لرجوع عليه ( قوله انه يصرف عليها ) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع ( قوله على الاوجه ) المعتمد عدم الاعتقاد بلفظ البيع مطلقا ( قوله فان لم يقل بالدين في الاولى ) المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر ( قوله فيما بعدها ) اى الانقلت حقك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

بامتناعها فيها وقضيته ايضا أنه لا بدن لإسنادها لجملة المخاطب نظير ما مر في البيع وإن كانت لمجوره مثلا كاحلتك ابنتك على ذمتك بما وجب لها على فيما اذا طلقها على مبلغ في ذمته بخلاف أحلت ابنتك بكذا الى آخره كبعثت موكلك وشرط في صحة الحوالة على أبيها أو غيره ان يكون لها مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم منه أنه يصرف عليها ماله لها بالحوالة أو أركانها سبعة تحيل ومحتال ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه وللمحتال على المحيل وإيجاب وقبول كاحلتك على فلان بكذا بالدين الذى لك على أو نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحققه على فلان تلك أو ملكتك الدين الذى عليه بحقك وكذا اتبعتك للعارف به وبعثت كناية على الاوجه فان لم يقل بالدين في الاولى ولا بحقك فيما بعدها فكناية ( بشرط لها ) أى لصحتها ( رضا المحيل ) لان الحق

مرسل في ذمته فلم يتعين لقضائه محل معين (٢٢٨) (والمختال) لان حقه في ذمة المحيل فلا يثبت له غيره الا برضاه لتفاوت الذمم والخبر

الحظ فيه فلو كان المحال عليه معسرا أو كان بالدين رهن أو ضامن لم يحز انتهى (قوله مرسل في ذمته) أي ثابت في ذمته غير متعلق بشئ بخصوصه (قوله والخبر المذکور) أي في اول الباب دفع به ما يقال اشتراط رضا المختال ينافي ما دل عليه الحديث السابق من وجوب القبول حيث قال فليتبع بلام الامر ومقتضى الامر الوجوب (قوله للندب) ويعتبر لا استحباب قبولها كما بحثه الاذعى ان تكون على ملى وفى وكون ماله طيبا ليخرج الماطل ومن فى ماله شبهة نهاية ومعنى اى ان سلم منها مال المحيل او كانت الشبهة فيه اقل عس (قوله لانه وادخل) اى والوارد بعده للاباحة كما في جمع الجوامع وغيره وقد يجاب بأن هذه القاعدة اغلبية على انه نقل الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب اوندب او غير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة ما جاز بعد المنع وجب وتحقيق الكلام في كتابنا الايات البيّنات اه سم باختصار عبارة النهاية والمغنى وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاوضات اه (قوله بعد الحظر) وهو نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الدين بالدين اه كردى (قوله اى للاجماع) يؤخذ منه حجية الاجماع في ذمته صلى الله عليه وسلم فليحذر اه سيد عمر اى وهو خلاف صريح كلامهم الا ان يريد بالاجماع الخ مستنده (قوله وشرطهما الخ) اى المحيل والمختال وكان الاولى تقديمه على قوله ولما يعرف الخ عبارة المغنى وطريق الوقوف على تراضيها لما انما هو الاجاب والقبول على مامر في البيع وعبر كغيره هنا بالرضا تنبيهها على انه لا يجب على المختال القبول الخ (قوله وعبروا) الى قوله او عكسه في النهاية الا قوله الدال الى وتوطئة (قوله لولا مامر) اى التعليل بقوله لان حقه الخ (قوله وتوطئة) عطف على قوله اشارة الخ (قوله وشرطهما الخ) عبارة النهاية ومر اعتبار وجود الخ اه (قوله لا تصح عن لادين عليه) هل تنعقد وكالات اعتبار بالمعنى والا اعتمد مر عدم الانعقاد اعتبارا باللفظ فان الغالب انهم يرجحون اعتبار اللفظ سم على منيع اه عس اى الا ان توبان الحوالة الوكالة اخذا من التعليل قول المتن (وقيل تصح الخ) وعلى الاول لو اطوع بفضاء دين المحيل كان قاضيا دين غيره وهو جائز اه مغنى (قوله واراد باللازم الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله الآتى وهو ما لا يدخله خيار فتأمل سم وعس (قوله لئلا يشمل الخ) قد يقال لا محذور في شموله العكس اه سم (قوله لا يحتاج الخ) خبر قوله ودعوى الخ (قوله وزعم الخ) رد لمن قال بعدم صحة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية (قوله ولا بد) الى قوله او تعذر في النهاية والمغنى (قوله وهو) اى الدين اللازم (قوله من كونه الخ) متعلق بقوله لا بد (قوله بدين سلم) اى مسلما فيه اوراس مال اه بجيرى (قوله او نحو جمالة) تمثيل لغير اللازم اه رشيدى (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ سم وشرح المنهج (قوله لا مالا يتطرق الخ) عطف على قوله ما يجوز الخ (قوله لصحتها الخ) تحليل لقوله لا مالا يتطرق الخ (قوله او الموت) او بمعنى الواو كما عبر بالمغنى بها (قوله ونقل) الى قول المتن رجوع قوله بحقه لقوله اوجعت ما استحقه على فلان ذلك ايضا (لانه واد بعد الحظر) اى والوارد بعده للاباحة كما قررته في جمع الجوامع وقد يجاب على الاول بان هذه القاعدة اكثرية لا كلية على ان الذى نقله الصفى الهندي عن الجمهور انه لا اثر لتقدم الحظر وان الامر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب اوندب وغير ذلك وعلى ان هذه القاعدة معارضة بقاعدة اخرى وهى ان ما جاز بعد المنع وجب وللتأج السبكي في ذلك كلام يراجع ولنا فيه كلام بهادش حواشى شرح جمع الجوامع اشبح الاسلام والكمال وتحفة في كتابنا الايات البيّنات (قوله لعدم الاعتياض) اذ ليس عليه شئ يجعله عوضا عن حق المختال شرح الروض (قوله واراد الخ) قد يقال بل اراد الظاهر بدليل افراد القول المذکور فتأمل على ان ارادة ما ذكر ينافيها قوله وهو ما لا يدخله خيار فتأمل (قوله لئلا يشمل حوالة السيد) قد يقال لا محذور في شمول العكس (قوله فلا يصح بدين سلم) سياتى لنا في الضمان صحة ضمان دين السلم (قوله او نحو جمالة) اى قبل الفراغ (قوله

المذکور للندب بل قيل للاباحة لانه واد بعد الحظر اى للاجماع على امتناع بيع الدين بالدين ولما يعرف رضاها بالاجاب والقبول وشرطها أهلية التبرع كسائر المعاملات وعبروا بالرضا هنا اشارة الى عدم وجوب قبولها الدال عليه ظاهر الحديث لولا مامر وتوطئة لقولهم) لا المحال عليه في الاصح) لانه محل الاستيفاء فلم يتعين استيفاء المحل بنفسه كما ان له ان يوكل (و) شرطها وجود الدينين المحال به وعليه فيثبت (لا تصح) ممن لادين عليه ولا (على من لادين عليه) وان رضى لعدم الاعتياض بناء على انها بيع (وقيل تصح برضاه) بناء على الضعيف انها استيفاء (وتصح بالدين اللازم) (وعليه) وان اختلف سبب وجوبها ككون احدهما ثمنا والاخر اجرة واد باللازم ما يشمل الايل للزوم بدليل قوله الآتى وبالثمن في مدة الخيار ودعوى انه انما حذفه لئلا يشمل حوالة السيد على مكانه بالنجوم او عكسه لا يحتاج اليها لانه سيصرح بحكمهما وزعم ان مال الكتابة لا يلزم بحال فاسد الا ان يريد من جهة العبد ولا بد مع كونه لازما وهو مالا يدخله خيار من كونه

مستقرا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم أو نحو جمالة ولا عليه لا مالا يتطرق اليه انفساخ بثلث والاصح او تعذر لصحتها بالاجرة قبل مضي المدة وبالصدق قبل الدخول او الموت وبالثمن قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولى واعتمده



عدم صحتها بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حواله الساعي على

المالك به لأن الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلنا عن المتولي امتناع حوالة المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزا منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفاصل لانه غير أجنبي بقوله (المشلى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصح إلا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوته في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بان يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع لانسائه على المشتري (في الاصح) لانه آيل الى اللزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا او البائع لان الحوالة متضمنة للاجازة من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل بابطاهم بيع البائع الثمن

والاصح في النهاية وكذا في المغنى لا قوله خلافا الى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب تالفا بعد تمسكه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى اى إن كان النصاب تالفا كما يعلم مما ياتي وسياق ان الزكاة اى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بانه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتاج انوجهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية احتراز عن الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماعلى المستحق في الثانية اعتياض اه سم (قوله في الجملة) في غالب الصور كما في الاعباب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله في الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عمالو كان النصاب باقيا واخرج من غيره من جنسه فانه جائز وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) فسم قوله دين الزكاة وصورته هنا ان يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديننا وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله تتعلق بالذمة) اى فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله لذلك) اى لقوله والمستحق ملك جزا منها الخ اه ع ش (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض خفي على المصنف (قوله ولزومه) عطف مباين اه ع ش (قوله بنفسه) اى بخلاف نحو الجعل اه سم (قوله إذ هو) أى اللزوم اه ع ش (قوله وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله فيما ذكر) اى في مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله وإن لم ينتقل) اى الثمن (عن ملك المشتري) اى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به او عليه اه ع ش (قوله او البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التاكيد بمنفصل (قوله لان الحوالة متضمنة الخ) اى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومغنى حاصله انه يقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحدا عاقدها حتى تتضمن إجازته ويجاب بانه باجازة البائع بصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فذلك الثمن للبائع اه اى كما اشار اليه الشارح بقوله الاثني وفي الثانية يبقى الخ (قوله هنا) اى في الحوالة (قوله فلا يشكل) اى صحة الحوالة في مدة الخيار قال السيد عمر قد يفرق ايضا كما سيحى بانهم غلبوا النظر لشأبه الاستيفاء فلا يشكل الخ ثم رايت العزيز يشير اليه اه (قوله بابطاهم بيع البائع الخ) اى والحوالة بيع اه سم (قوله وفي الثانية الخ) ( اى في الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة) قال في شرح العباب لا لساع ولا لمستحق وإن انحصر اه وكانه أراد بدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاة هي موجودة (قوله لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا لما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عمله على الغير في الاولى والدفع لغير المستحق عماعلى المستحق في الثانية اعتياض وقوله في الجملة كانه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضا فليراجع ثم رأته في شرح العباب عبر بدله قوله هنا في الجملة وقوله اى غالبا فاندفع قول الاذرعى قد يجوز الاعتياض عنها في صوراه فعن في الجملة غالبا او في بعض الصور (قوله في الجملة) اى في غالب الصور (قوله وهو متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديننا وشرط الحوالة الدين (قوله مع تعلقها بالعين) المقضى للبطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أى فقد وجد الشرط من الدين اه (قوله بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح اى الحوالة وقوله وإن لم ينتقل اى الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة اى فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر في قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحدا عاقدها حتى يتضمن إجازته ويجاب بانه باجازة البائع بصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فذلك الثمن للبائع (قوله الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين في زمن خياره وفي الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقري

الحوالة على مارجيه أيضا ويعارضه عموم ما يأتي أن الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أن يوجه استثناء هذا بأن الحوالة هنا ضعيفة بقوة الخلاف فيها ويتزلزل العقد مع الخيار فلم تقو هنا على بقائها مع الفسخ (والأصح صحة حوالة المكاتب سيده بالنجوم) لأن الدين لازم من جهة المحتال والمحال عليه مع تشوف الشارع إلى العتق (دون حوالة السيد عليه) بالنجوم لأن له إسقاطها متى شاء لجواز الكتابة من جهة من حيث كونها كتابة بخلاف دين المعاملة تصح حوالة السيد به وعليه للزومه من حيث كونه معاملة وبه يسقط ما قيل هو قادر على إسقاط كل منهما بتعجيله لنفسه (ويشترط العلم من كل منهما) بما يحال به وعليه قدر أو صفة وجنسا كما يفهم بالاولى أو أراد بالصفة ما يشمله كرهن وحلول وصحة وجودة وأضدادها لأن المجهول لا يصح بيعه فلا تصح بابل الدية ولا عليها للجهل بها ومن ثم لم يصح الاعتياض عنها (وفي قول تصح بابل الدية وعليها) بناء على

إن كانا في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو المشتري فقط اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول اى الاصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضى عاقيدها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لا في حق مشتر لم يرض فان رضى بها يبطل في حقه ايضا في احد وجهين رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد ثم قال فان فسخ المشتري البيع بطلت اه (قوله وعليه) اى على البقاء الذى رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) اى لو لم يرض المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه عرش (قوله ويعارضه) اى البطلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) اى وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) اى لابن المقرئ (قوله استثناء هذا) اى الفسخ بالخيار نهاية ومغنى (قوله هنا) اى في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) اى الحوالة في زمن الخيار (قوله لان الدين) اى قوله وبه يسقط في النهاية والمغنى (قوله من جهة المحتال) اى السيدو (قوله والمحال عليه) اى مدين المكاتب (قوله لان له) اى للمكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر الى مفعوله بالنسبة الى به والى فاعله بالنسبة الى عليه واقتصر النهاية والمغنى على الثانى لانه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو أحال السيد بدين المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فينبغى ان يكون كطرو القاس فتستمر الحوالة ويطالب بالدين بعد العتق لتعلقه بذمته اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغنى ولا نظر الى سقوطه بالتعجيل لأن دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه إنما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حجج والظاهر انه كذلك لما يأتي من انه إذا حاله فتيبن ان لا دين بان بطلان الحوالة إذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاتى ذلك اه عرش ويدل له ايضا قول الشارح الاقنى وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) اى المحيل والمحتال اه مغنى (قوله وجنسا) الى قول المتن ويرى بأحوالة في النهاية لإاقوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغنى وسكت عن الجنس لانه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفك بالحوالة كما ياتي فليراجع سم على حجج اه رشيدى عبارة الجمل التمثيل بالرهن مشكل لما ياتي انه إذا حال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحة الخ) امثلة للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) اى والحوالة بيع (قوله فلا تصح بابل الدية) كان قطع زيد عمر و قطع بكر يزد فلا يصح أن يحيل زيد عمر على بكر بنصف الدية اه بجيرى وفي المغنى عن المصنف نحوه (قوله وظن المحيل) الى المتن سكت عنه المغنى ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي البجيرى هل يغنى عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدينين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كافي عرش والظاهر لا يغنى عنه لانه لا يلزم من العلم بهما قدر أو صفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون لاحدهما عشرة والاخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كافي الجمل بالاغناء عن التساوى في ظن العاقلين والجواب إنما يدفع الاغناء عن التساوى في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله آتفا ولتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارح ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذى في الذمة بانهم غلبوا فيها شائبة الاستيفاء فلا يشكل بامتناع بيعه اثنان المعين لسلم من هذه المناقاة ثم رايت كلام العزيز مشيرا الى

الحوالة مع كون الثمن معينا مع أنه حينئذ ليس دينيا وليس مقبوضا وقوله في زمن خياره أى والحوالة بيع وفي الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لا في حق مشترك لم يرض اى بها فان فسخ اى المشتري البيع في زمن خياره بطلت اى لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه انه من زيادته وانه يخالف لعموم ما سياتى من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا ان يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد اه ومنع شيخنا الشهاب الرملى بعده بتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما سياتى مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد او الظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفك بالحوالة كما سياتى فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل بما يؤيد اعتبار التساوى في ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) اى فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه جل (قوله كالقرض) عبارة للمغنى لان الحوالة معاوضة ارتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقرض اه (قوله لذلك) اى لانها معاوضة الخ (قوله ان يحيل) اى المحيل و (قوله من له عليه خمسة) اى الشخص الذى له على المحيل خمسة فالوصول مفعول يحيل وفاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) اى على خمسة فالباء بمعنى على قول المتن (وكذا حلوا لا الخ) ولو احوال يؤجل على مثله حملت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبرائه بالحوالة النهائية ومعنى اى حل الدين المحال به بموت الخوالا فالحوالة لا تنصف بحلول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا في المبيع في الذمة الذى هو نظير ما هنا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ظان المكلف ايضا فنام له (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانصه مسئلة فيمن جبي بالامانة ربيع وقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك المستحقين والعمارة باذنه وفضل له شئ من الونف حمام تحرر على مستاجر ما من اجرتها شئ فاحال الناظر الجاني عليه بما افضل له فهل صح الحوالة ام لا الجواب نعم وهى عبارة عن تعيين جهة الدين المستقر على الوقف (مسئلة) رجل له على اخر دين فمات الدائن وله ورثة فاخذوا وصيا من المدين بهض الدين واحالهم على اخر بالباقي فقبلوا الحوالة وضمنوا اخر فمات المحال عليه فهل لهم الرجوع على المحيل ام لا الجواب يطالبون الضامن وتركه المحال عليه فان تبين افلاسهما بان فساد الحوالة لانها لم تقع على وفق المصلحة للايتام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهنا ليس كذلك لان الناظر لم تشتغل ذمته بشئ بل هى برئته والوقف لازمة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المقوم من قوله نعم صحة الحوالة لئلا يكون المراد انه يصح استيفاءه وكان الناظر اذن له في اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر بارادة ذلك قوله وهى عبارة الخ فليتأمل ففيه بعد شئ وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شئ له او باذنه فاذا نه في الصرف يتضمن الافتراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان للحاجة وشرط له الوقف واذن له القاضى كاسياق ذلك في باب الوقف فان انتفت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتأمل ما ياتى في الضمان في شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لانا نقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف (فرع) في الروض ولو اقرضتهما مائة اى كلا خمسين وتضامنا فاحلت بهما الرجل على ان ياخذهما من ايهما شاء اى او اطلقت جاز اه وبين في شرحه ان الترجيح من زيادته وذكر فروغ لذلك وفي العباب فرع من له على اثنين دين مناصفة وتضامنا فاحاله احدهما بكاه او احوال به عليهما جاز سواء قال لياخذاه المحتال من ايهما شاء او من كل نصفه او اطلق ويبرأ كل عما ضمن وان احوال هو على احدهما برى الاخر ومن عليه دين فاحاله على اثنين له على كل واحد قدره او احدهما ضمن له بقدره على اخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب ايها شاء وينبغي تصوير ذلك بالا حالة عليهما ما اذا لو كان مرتباً برى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احدهما ضمن له بقدره الخ عبارة بالبعوى او كان قد ضمن له رجل الفاعلى انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمنه له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الا الف من ايهما شاء كاه او هوزعة فتحمّل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحتال) لا يقال اعتبار ظنهما لالزام لا اعتبار العلم بهما قدر اوصف وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتباره لانا نمنع الزوم اذ قد يتقد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليهما بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوى قدران المبيع كبيع كبيع الربوى بجنسه يشترط فيه ايضا التساوى في ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنادون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دنائير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقرض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولا واجلا) وقدرا لاجل

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة خلافه فليراجع اه سم (قوله) وجودة ورداء الخ لا يقال هذا علم من قوله ولا كره من وحلول الخ لا نأقول ذلك لبيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تأمل (قوله) فلو كان الخ عبارة المغنى ولو اقرض شخص اثنين مائة مثالا على كل واحد منهما تخسرون وتضامنا فاحال بها شخصا على ان ياخذ من ايها شاء جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الامتالبة واحدة فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة وجه الاول انه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاسنوي ولو احال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية او توزع او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرغه بنيت فيه نظرا وفائدة فكذلك الرهن الذي باحدهما بخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله) متضامين اي كل منهما ضامن عن الآخر كرده وجل (قوله) واختاره السبكي الخ عبارة النهاية كما افق به الوالد وان اختار السبكي تبعا للقاضي ابى الطيب خلافه اه فليراجع (قوله) فيصح ويبرأ الخ اي بلا خلاف والا فلهذه تعلم بما قبلها بالطريق الاولى اه عش (قوله) ولا يؤثر الى قوله ولا يؤثر في المغنى (قوله) ولا يؤثر الخ عطف على لو كان له الف الخ (قوله) ينتقل اليه اي المحتال (قوله) في حقوه اي كالدين (وتوابعها) اي كالرهن والضمان (قوله) ما صرح به بعضهم الخ على هذا هلاصح شرط الابقاء الاتي اه سم (قوله) ايضا اي كمنصه على الاصيل (قوله) والالم يبرأ اي وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن و (قوله) فاذا احال الخ تصوير كيفية تنصيب المحيل على الضامن المذكور بقوله والا الخ اه عش (قوله) على المدين وضامنه وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا اه سم (قوله) على ذلك اي مطالبة من شاء اه عش (قوله) ان اطلق اي المحيل (قوله) لتعلق حقه اي المحيل و (قوله) ان يصح اي الحوالة عبارة النهاية ان تصح اه بالتأنيث وهي احسن و (قوله) وجه واحد اي قطعاه اه عش (قوله) له به اي المحيل بحقه (قوله) عليه به اي على المحال عليه بحقه الذي به ضامن ولو اقتصر على عليه اي حقه لكان واضح (قوله) لك الرهن اي والضامن (قوله) فان شرط اي المحيل اه عش الاولى المحتال (قوله) بقاء الرهن ومثله الضمان كما هو ظاهر اه سم (قوله) رهننا الخ اي على المحيل ليكون تحت يد المحتال او ضامنا لما حيل به من الدين اه عش (قوله) لم يصح مشي في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله) كما رجحه الاذرعى وغيره اي كالانوار لسكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما ولا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد اه نهاية قال عش قوله ليس عليه اي المحيل بعد الحوالة لبرامة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اي ومع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي ان يقال ان علم انه لا يلزمه صح الرهن وان ظن لزومه لم يصح اه عش

على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامين فاحال عليهما يطالب من شاء منهما بالالف صح عند جمع مقدمين ويطالب ايها شاموا واختاره السبكي وصح ابو الطيب خلافه لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين اموالوا حاله لياخذ من كل خمسة فيصح ويبرأ كل منها عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجود توثيق برهن او ضامن لاحد الدينين نعم ينتقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المنقول المعتمد وانما انتقل للوارث بها لانه خليفة مورثه في حقوه وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقررو عن جمع مقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق ان لا ينص المحيل على الضامن ايضا والالم يبرأ بالحوالة فاذا احال الدائن ثالثا على المدين وضامنه فله مطالبة ايها شاء وان لم ينص له المحيل على ذلك وفي المطلب ان اطلق الحوالة ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان تصح وجه واحد وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال عليه به من له دين لا ضامن به صحت الحوالة وبرى الضامن لانها معاوضة واستيفاء

كلهم في بيع الجزاف في باب الربا وبجواب بان ما عدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن (قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحوالة باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعوجة خلافه فليراجع (قوله) ما صرح به بعضهم على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي (قوله) على المدين وضامنه وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحوالة هنا (قوله) بقاء الرهن ومثله الضمان كما هو ظاهر (قوله) لم يصح مشي في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور (قوله) كما رجحه الاذرعى وغيره الخ لسكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به العقد وغيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى هذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى المذكور مانصه وهو بعيدا إذا المحال عليه لا مدخل له في العقد فالمعتمد كلام صاحب الانوار ولا يثبت في عقدها خيار شرط لانهم لم يبن على المعاينة ولا خيار مجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء اه (قوله بناء على الاصح الخ) يراجع وجه البناء اه سم اقول قد يظهر وجهه مما مر انقاعن المغنى (قوله بالا جماع) راجع إلى قول المنين وبراه الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقائه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو المطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة لان ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول المطلب فليتأمل اه سم (قوله وهو) اى النظير (قوله فلا اعتراض على المتن) أى بان تجبره بالتحويل ينافي ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحويل يقتضى ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) إلى قوله ثم المتجه في النهاية (قوله هذا) اى قول المصنف ويتحول الخ (قوله لانها ليست من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى اخر اوجه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى ذمة المحال عليه فتأمل سم على حج وكان وجه البحث منع إطلاق ان صفة التوثق ليست من حق المحتال إذا كان له حق التوثق ايضا كأن كان بدنه من فليتأمل اه رشيدى (قوله ولو أحوال) إلى قوله كما قاله في المغنى لا قوله وإن لم يكن إلى قوله لم وهو قوله ولا يشكلى إلى او على تركه (قوله ولو أحوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا بأحوال والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لدين لكن الاول أولى لقلة التقدير اه رشيدى اقول والاولى جعل من فاعلا وجعل على ميت متعلقا بكل من أحوال ومتعلق له أى ثبت على التنازع كما يدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله صححت) ويتعلق الدين المحتال به على الميت ببركته إن كانت وإلا فهو باق بذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته وإلا فلا (فرع) لو نذر المحتال عدم طلب المحال عليه صححت الحوالة والنذر وامتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه إن اراد المطلب ان يוכל في ذلك وبقى ماله حلف او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحال له عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبته لان هذا دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والنذر ام لا فيه نظر والاقرب الاول للعلة المذكورة فان القرينة ظاهرة فى انه لا يطالب بالدين الموجود وفى سم على منهج قال الطبلاوى وحوالة الناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم من له مال فى جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسويغ ليس حوالة بل اذن فى القبض فله منعه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطه ان يكون المحيل مدينا والناظر

او لا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) يراجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحتال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه مع بقائه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو المطلب لانفس الدين وانه يندفع بذلك الاعتراض ممنوعة لان ان يحجب بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحتال بما في ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما في ذمة المحيل وقضية ذلك أن المتحول المطلب فليتأمل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان الاعتراض المشار اليه هو ما ذكره فى شرح الروض بقوله وتعبيره بالزوم اولى من تعبير اصله بالتحويل لانه ينافي ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى ان الذى انتقل اليه غير الذى كان له التحويل يقتضى ان الاول باق بعينه لكن تغير محله اه ثم رايت الاسنوى اوردها الاعتراض بعينه (قوله لانها ليست من حق المحتال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحقوق وفى اخر اوجه لذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله إلى

بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويرأ بالحوالة المحيل عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه) بالا جماع لان هذا قائدها وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحتال ان المراد بتحول حقه إلى ما ذكر تحول طلبه إلى نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقررانها بيع فلا اعتراض على المتن لانه أو ما إلى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرروا فهم هذا مامرانه لا تنتقل اليه صفة التوثق لانها ليست من حق المحتال ولو أحوال من له دين على ميت صححت كافي المطلب كالبیان وغيره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركة على الواجهة وقولهم (٢٣٤) الميت لا ذمة له اى بالنسبة للالتزام لا الالتزام ولا بشكل بان من احوال دين به رهن انفك

الرهن لان ذاك في الرهن الجعلي لا الشرعي كما هو ظاهر لان التركة انما جعلت رهنا بدين الميت نظرا لمصلحته فالحوالة عليه لا تنفيه او على تركة قسمت او لا تصح كما قاله كثير من وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم تقع على دين بل على عين هي التركة ومن ثم لو كان للميت ديون فللزركشي احتيا لان اوجهم اعدم الصحة ايضا لا تنقلا للوارث وله الوفاء من غير ما نعلم ان تصرف في التركة صارت ديناً عليه فتصح الحوالة عليه وفيما اذا احوال على الميت لكل من المحيل والمحتال اثبات الدين عليه اما الاول فلانه ملك الدين في الاصل واما الثاني فلانه يدعى مالا لغيره متعلقا منه اليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ملك مورثه فعلم صحة ما افق به بعضهم ان المحيل لو مات بلا وارث فادعى المحتال او وارثه على المحال عليه او على وارثه بالدين المحال به فأنكر دين المحيل ومعه به شاهد واحد حلف معه المحتال ان دين محيله ثابت في ذمة الميت ويجب تسليمه الى من تركته او ثابت في ذمته ولا اعلم ان محيلي ابراه قبل ان يحيلني ويسمع قول المحال عليه ان الدين انتقل لغائب قبل الحوالة فيحلف المحتال على

ذمة المحال عليه فنامل (قوله ولا يشك الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذاك في الشرعي ايضا كما لو لم تكن تركة بالكلية وفانتهما سقوط الدين عن المحيل وتعلقه بذمة الميت وقد تبرع احد بواقائه لانه ليس الاشكال في مجرد الصحة بل مع بقاء رهن التركة (قوله بدين) اى او عليه (قوله به رهن انفك) اى والدين على الميت به رهن وهو تركته (قوله اوجهم اعدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ المحيل الدعوى عليه ومطالبة ومن عليه الدين الميت لا يسوغ احد ان الميت الدعوى عليه ولا مطالبة اذ لا حقه في ذمته فكيف يصح ان يحيل عليه ومن هنا يصح ان يحيل على الوارث اذا تصرف في التركة وصارت ديناً عليه لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبة وقد اشتغل ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة وإن لم تلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما تصح الحوالة عليه لان الحوالة انما تصح على مدين وهو ليس بمدين حينئذ فليتامل (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبة لانه خليفة المورث (قوله ما افق به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرملي (قوله المحتال) اى او وارثه (قوله في ذمة الميت) لعل هذا بالنظر لقوله او على وارثه (قوله ان لم يقيم الخ) فان اقامها فينبغي ان يجري هنا المتجه الآتي

فقال ابراني المحيل قبل الحوالة واقام بذلك بينة سمعت في وجه المحتال وان كان (٢٣٥) المحيل بالبداهة قال الغزوي وهذا صحيح في دفع

المحتال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجهه ثم المتجهان للمحتال الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استمر على تكذيب المحال عليه اه وفارق ما ياتي من عدم الرجوع بنحو الفاس بان دينة هنا تحول بخلافه في الاول لتبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في انه لا تسمع منه دعوى الابراء ولا تقبل منه بينته الا ان صرح بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو اطلق ومن ثم افق بعضهم بانه لو اقام بينة بالحوالة فاقام المحال عليه بينة بابراء المحيل لم تسمع بينة الابراء اي وليس هذا من تعارض البينتين لما تقرر ان دعوى الابراء المطلق والبينة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل ببينة الحوالة لانها لم تعارض (فان تعذر) اخذ المحتال من المحال عليه (بفلس) طرأ بعد الحوالة (او جحدو حلف ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشرطها كافي للمطلب فلا اثر لتبين ان لا دين نعم له تخالف المحيل انه لا يعلم براءة المحال عليه على الاوجه وعليه فلونكل حلف المحتال كما هو ظاهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كرد المقر له

فقال ابراني المحيل هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع اه سم اقول الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سمعت الخ) الظاهر انه يرجع على المحيل لتبين ان لا دين في الواقع اه رشدي (قوله ثم المتجه الخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سياتي عن افتاء بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل الخ اه سيد عمر واتي عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ) اي ولم تقم عليه بينة بالابراء (قوله وفارق) اي الرجوع باقامة البينة على الابراء (قوله هنا) اي في نحو الفاس (قوله بخلافه) اي الدين (في الاول) اي في الابراء (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) اي المحال عليه (قوله بانه) اي الابراء (قوله لو اقام) اي المحتال (قوله وليس هذا) اي اقامة كل من المحتال والمحال عليه البينة (قوله به) اي بالابراء المطلق (قوله فاسدان) الاول الثاني (قوله اخذ المحتال) الى قوله وهذا يتبين في النهاية (قوله طرأ بعد الحوالة) قيد به لان حكم الفاس الموجود عند الحوالة ياتي في كلامه مع شوسم قول المتن (او جحد) اي للحوالة ولدين المحيل كافي شرح الروض (قوله وحلف) اي على ذلك اه سم (قوله موت) اي وامتناعه لشوخته اه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع فيما لو اشترى شيئا ودين فيه واخذ وضاع دينه وتلف عند ادائه (قوله وفارق) اي ولا زال قول الحوالة اه نهاية (قوله فلا اثر لتبين ان لا دين) قد يشمل ما اذا كان لتبين باقرار كهم بعد موته وفي عدم الرجوع حينئذ نظر ظاهر (قوله نعم له) اي للمحتال (قوله براءة المحال عليه) اي قبل الحوالة بدليل ما مر (قوله فلو نكل) اي المحيل اه ع شر (و بان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والخالف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) اي التناول (قوله كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول اه سم (قوله رد ما افق به بعضهم الخ) خلافا للنهاية عبارة ومثل ذلك ما لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لإذ التخصيص حينئذ والتدليس جاء من قبل المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشدي قوله كما افق به الوالد وقياس ما سرفي دعوى البراءة انه لا بد من اعادة البينة في وجه المحيل ليندفع اه (قوله رد ما افق به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح واي فرق بين قيامها بالابراء او قيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبول الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ اه (قوله وفي المحيل) اي قبل

عن الغزوي (قوله فقال ابراني المحيل) هل كذلك اذا قال اقر ان لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع (قوله طرأ بعد الحوالة) وسياتي المقارن في المتن (قول المصنف او جحد) اي للحوالة او لدين المحيل كافي شرح الروض فيفيد انه مع جحد الدين والخلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح فهل ذلك لفرق بين الحلف واقامة البينة او لاختلاف التصوير او لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع بانه لم يثبت عدم الدين لا بالبينة ولا باعتراف المحيل ولو ضمنا (قول المصنف وحلف) اي على ذلك (قوله لتبين ان لا دين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزوي من الرجوع وبطلان الحوالة واذ تبين ان لا دين تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والخلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المردود هنا ما تضمنه القبول (رد ما افق به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح واي فرق بين قيامها بالابراء وقيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبول الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اذ فرق الخ (قوله وفي المحيل) اي قبل الحوالة بان صرح بذلك مرو (قوله

الاقرار وهذا يتبين ان صاح رد ما افق به بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البينة ورد الاقرار

الحوالة بان صرح بذلك مر اه سم وع ش (قوله بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه سم وع ش (قوله) والذى يتجه) الى قوله ثم الخ فى النهاية والمغنى (قوله هنا) أى فى شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) قد جزم به الروض وشيخ الاسلام فى شرح المنهج اه سم (قوله ويؤيده) أى البطلان (قوله بشرط انه) أى المحيل (قوله للحوالة) أى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) أى المحتمل (قوله رهنا او كفيلا لم يصح) أى على ما تقدم اه سم أى قبيل قول المتن ويبرا بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعاً لوالده للشارح وقد قدمنا موافقة المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفلساً الخ) ولو بان المحال عليه عبداً لغير المحيل لم يرجع المحتمل أيضاً بل يطالبه بعد عتقه أو عبده لم تصح الحوالة وان كان كسوباً أو ما ذواله وكان لسيدته فى ذمته دين قبل ملكه له مغنى ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه مانصه ولو بان عبداً للمحتال أى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة أيضاً لان ملك المحتمل له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعداه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئاً وهو مغبون نهاية مغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع فى النهاية (قوله وعليه) أى ما فهمه المتن من الصحة (قوله بينه) أى شرط اليسار (قوله ما مرانفا) أى فى قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) أى الشرط (قوله او اقالة او تحالف) أى او خيار بالاولى وكانه لما حذفه لتأتى له الاحالة فى الشق الثانى بقوله بشئ بما ذكر وان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدى (قوله بعد القبض) كذا فى النهاية هنائهم قال فى شرح فى الاظهر وسواء فى الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض المحتال الثمن ام قبله اه قال الرشيدى قوله مر بعد القبض الخ الاصوب حذفه لانه يوم انه تقييد لمحل الخلاف وليس كذلك كما سيأتى فى قوله وسواء الخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصوير لما يأتى بعد فى قوله وسواء فى الخلاف الخ اه وهذا الاشكال يرد على الشارح أيضاً بلا اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية اخرا من التعميم لان يجب ان قول الشارح الا فى قوله فان لم يقبضه الخ يفيد أيضاً عبارة السيد عمر قوله او تحالف بعد القبض عبارة شرح الروض أى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة التام قبله اه سم اقول التعميم الذى اشار اليه هو فى اصل الروضة أيضاً فليتأمل ملحظ الشارح فى التقييد اه (قوله لا ارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم فى المغنى الا قوله فان لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) أى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول وروض اه سم على منهج اه ع ش (قوله ولو زاد) أى الصداق (قوله فيرد البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فله بشرى مطالبة بمثل

بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه (قوله والذى يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام فى شرح المنهج اه (قوله) جزم به) قد جزم به فى الروض (او كفيلا لم تصح) أى على ما تقدم (قول المصنف فلو كان مفلساً عند الحوالة فلا رجوع الخ) قال فى الروض ولو بان المحال عليه معسراً فلا خيار ولو شرط يساره وكذا أى لا خيار ان بان عبداً لغيره أى لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه قال فى شرحه وان بان عبداً له أى للمحيل لم تصح الحوالة وان كان له فى ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه ملكه اه ولو بان عبداً للمحتال أى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة أيضاً لان ملك المحتمل له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين بمنع ثبوته بعداه لا يخفى (اشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه ملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذمة الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه إلا لان يجب ان المراد لسقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى ان ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق المحال عليه كذا الجواب بعض الفضلاء ولا يخفى ما فيه لان دين الحوالة إنما يثبت للمحتال لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعاً من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع وما لحوالة التام قبله (قول المصنف بطلت فى الاظهر) ينبغى ان محله ما لم يكن البائع قد ادخل الحوالة عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حينئذ بثالث فيتأمل (قوله فيرد البائع ما قبضه الخ) قال فى شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

لكن تخليفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فالوجه قيل قضية المتن أى فيما يأتى فى اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذى يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافى مقتضاها ثم رايت غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو احوال غيره بشرط انه ضامن للحوالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيلا لم تصح الحوالة (فلو كان مفلساً عند الحوالة وجهه المحتمل فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن صحته مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مرانفا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بالتنم فرد المبيع بعيب) او اقالة او تحالف بعد القبض للمبيع وما لحوالة (بطلت) الحوالة (فى الاظهر) لا ارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احوالها بصداقها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع فى نصفه الا برضاها بخلاف المبيع فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه



المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ) ولا يردده إلى المحال عليه فان رده اليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لان الحق له وقد قبض البائع باذنه ويتعين حقه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز ابداله ان بقيت له معنى (قوله بشئ مما ذكر) اى من العيب والتحالف والاقالة اما الخيار فقد قدم بطلانها فيه ورشيدى وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء اقبض المحتمل المال ام لا اه معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه ان البائع فى المسئلة الاولى اى فيما لو احوال المشتري البائع الخ لو احوال على من احيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الاوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) أى نحوه ماسر (قوله ان قبض منه المحتمل) هل إبرؤه كقبضه أو لانه يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق اه سم واستظهر ع ش الثانى اى عدم الرجوع مع الابراء وفى كلام المغنى ما يدل عليه (قوله اى قنا) الى قول المتن وإن كذبهما فى بعض نسخ النهاية الذى كتب عليه الرشيدى وقال ع ش ان ما فيه هو المعتمد اه (قوله حينئذ) اى حين البيع (قوله شهدت) الى قول المتن وان كذبهما فى المغنى الا ما نبه عليه (قوله او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقينى لم يذكر وا لإقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الاسنوى ما يوافق عن السبكي والاذرعى ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والاسنوى امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالملك اه سم بحذف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر اه سم (قوله ما إذا كان الخ) خبر ومحل إقامتها الخ عبارة المغنى ومحل إقامة العبد البينة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لاخر كما صورها القاضى أبو الطيب إذ لا يتصور إقامته لها قبل بيعه لا به محكوم بحريته بتصادقهما وان لم يصدق المحتمل فلا تسمع دعواه ولا بينته به عليه ان الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لانها إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع اه (قوله قديع الخ) اى مثلاً (قوله او احد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغنى ولا يتصور ان يقيم البينة بالحرية المتبايعان لانهما كذبا بالمبايع كذا قالاهنا وقال فى اخر كتاب الدعوى انه لو باع شيئاً ثم ادعى انه كان وقفاً عليه او أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه ان قال حين باعه هو ملكى لم تسمع دعواه ولا بينته وإن بقل ذلك سمعت كما نص عليه فى الام قال العراقيون وغلط الرويانى من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك اه وفى بعض نسخ النهاية ما يوافق (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتامله سم ورشيدى (قوله قبل إقامتها) اى صرح بالملك لكنه ذكر تاويله

قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فلم يشتري مطالبته بمثل المحال به اه (قول المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرملى (قوله ان قبض منه المحتمل) هل إبرؤه كقبضه أو لا لانه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شئ بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة او اقامها العبد) قال فى شرح العباب قال الجلال البلقينى لم يذكر لإقرار العبد بالرق والقياس يقتضى تعيين إقامة البينة حسبة لان إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه قال غيرهم وسياق عن السبكي والاذرعى أنه لا فرق فى شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين أن يتقدم منه إقرار بالرق أم لا لان العتق حق لله تعالى ثم قال لکن يوافق كلام الجلال قول الاسنوى لا يقيمها العبد لانه إن سكنت عن الاقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وإن اقر به فهو مكذب للبينة صرحا اه وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص اقر بالرق لغيره ثم ادعى انه اعتقد ثم اقيمت بينة انه حر الاصل واقول ويؤيد كلام الاسنوى والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فان تصرح بهما بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله وقد تصادق) كانه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع الاخر للاحتياج اليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصح رجوعه للعبد ايضا ولو فرض رجوعه لاحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتامله (قوله قبل إقامتها) اى وصرح بالملك لكنه ذكر تاويله كما فى نظائره (قوله

للمشتري ان يبق والا فبدله  
فان لم يقبضه امتنع عليه  
قبضه (أو) أحال (البائع)  
على المشتري (بالتن) فوجد  
الرد) للبيع بشئ مما ذكر  
(لم تبطل) الحوالة (على  
المذهب) لتعلق الحق هنا  
بثالث وهو الذى انتقل اليه  
الثمن فلم يبطل حقه بفسخ  
المتعاقدين كما لو تصرف  
البائع فى الثمن ثم رد عليه  
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه  
وللمشتري الرجوع على  
البائع ان قبض منه المحتمل  
لا قبله (ولو باع عبدا) أى  
قنا ذكر أو أنى (واحوال  
بشئ) آخر على المشتري (ثم  
اتفق المتبايعان والمخاتل  
على حرته) وقت البيع  
(أو ثبت) حرته حينئذ  
(بينة) شهدت حسبة أو  
أقامها العبد ومحل إقامتها  
فى هذين وقد تصادق  
المتبايعان على حرته ما اذا  
كان قد بيع لآخر لان هذا  
وقت الاحتياج اليها أو  
أحد الثلاثة ولم يصرح  
قبيل إقامتها بانه مملوك

البيع ككونه مملوكا للغير  
فيرد المختال ما اخذه على  
المشتري ويبقى حقه في ذمة  
البائع كما كان (وإن كذبهما  
المختال) في الحرية (ولا يئنه  
حلفاه) أي لكل منهما  
تحليفه وإن لم يجتمعا على  
الأوجه على نفي العلم بها  
ككامل نفي لا يتعلق بالخالف  
وإذا حلفه أحدهما فلا يخر  
تحليف على الأوجه أيضا  
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ  
المال من المشتري) لبقاء  
الحوالة ثم بعد اخذ المال  
منه لا قبله يرجع المشتري  
على البائع كما اقتضاه كلامهما  
لانه قضى دينه بأذنه الذي  
تضمنته الحوالة فلا نظر  
لقوله ظلمي المختال بما  
أخذه مني وقال ابن الرفعة  
انه الحق لانه وإن لم ياذن  
فيه لكنه يرجع بطريق  
الظفر ورد تعليله بان  
الكلام في الرجوع ظاهر  
بحيث يلزمه به الحاكم لافي  
الرجوع بالظفر اما اذا لم  
يحلف بان نكل فيحلف  
المشتري على الحرية وتبطل  
بناء على الاصح ان اليمين  
المردودة كالإقرار (ولو)  
أذن مدين لدائنه في القبض  
من مدينه ثم (قال المستحق  
عليه) وهو المدين الاذن  
لم يصدر مني إلا اني قلت  
(وكلتك لتقبض لي وقال  
المستحق) وهو الدائن بل

كافي نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ومحل الخلاف كما بحثه الزركشى وغيره إذا لم يذكر البائع تاويلان  
ذكره كان قال كنت اعنته ونسيت او اشتبه على غيره سمعت قطعا كظهير فيما لو قال لا شيء لي على زيد ثم ادعى  
عليه ديناه زاد النهاية وادعى انه نسيه او اطلع عليه بعد اه (قوله على الاصح) وقال للشيخ عبارته او  
اقامها الفن او احد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بأنه مملوك كما قاله في الدعاوى والبيانات إذ اطلاقهما هنا  
محمول على ما ذكره ثم بطلت الحوالة الخ وهذا الحمل هو المعتمد اه ع ش (قوله أي لكل منهما تحليفه) اما  
البائع فالغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا يخر تحليفه  
الخ) خلافا للنهاية والمغنى تبعها للشهاب الرملي لكن نقل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح (قوله  
لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وقال إلى اما اذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته  
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المختال حقه من المشتري وعليه فلو ابرا المختال المشتري  
لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اه ع ش (قوله انه الحق) أي الرجوع ع ش (قوله لانه) أي البائع (قوله  
وإن لم ياذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالاول الاذن الصريح وبالثاني الاذن الضمني (قوله لكنه  
أي المشتري) (قوله تعليله) أي قوله لانه وإن لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المختال (قوله فيحلف المشتري) قال  
في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما وجه به  
ابن الرفعة صحة دعواه على المختال من أن له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه  
استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالإقرار) اما اذا جعلناها كالبينة فلا إذ  
لا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرفعة اه مغنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية لا قوله  
وظاهر كلامه إلى اما اذا (قوله او احتلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصور قد حكم عليه في أول الباب بانه  
كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فان لم يقل بالدين في الأولى فسكناية وحينئذ فقوله  
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لان هذا ليس صريحاً بعنده حتى يحتاج إلى  
التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما  
لا يخفى لموافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض اما البائع فلغرض بقاء ملكه في الثمن واما المشتري فلغرض  
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فلغرض بقاء ملكه في الثمن مع انه لا يضمن بزمعه لانه يدعى الحرية وما المانع  
من أن يعمل تحليف البائع إياه بما سمي في عن شرح الروض في توجيه حلف البائع إذا نكل المختال ثم بلغنى أن  
شيخنا الشهاب الرملي اصلح تعليل شرح الروض المذكور هكذا فلغرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتأمل  
المراد وقد يحمل على ما ذكرناه اخذاً من توجيه حلف البائع الاتي (قوله فلا يخر تحليفه على الأوجه)  
هو الأوجه في شرح الروض من تردد نقله عن الاسنوى قال لان له حقاً فان حلف بقيت الحوالة في حقه اه لكن  
الأوجه عند شيخنا الشهاب الرملي انه ليس له تحليفه لان خصومه متهموا واحدة اه (قوله فيحلف المشتري الخ)  
قال في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما  
وجه به ابن الرفعة صحة دعواه على المختال من انه له إجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى  
عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرية اه (قوله او احتلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصور  
قد حكم عليه في أول الباب بانه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الروض تبعاً للبلقيني وغيره فان لم يقل بالدين في  
الأولى أي وهي قوله كاحتلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله كاحتلتك بمائة على  
عمرو كقوله كاحتلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذاك كناية كما ترى فكذا هذا إذ لا فرق بينهما بوجه كما لا يخفى  
وحينئذ فقوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحاً في بابه لا محل له لان هذا ليس صريحاً بعنده حتى  
يحتاج إلى التكلف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع

ما كان صريحا في بابه احتماله ومن ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة قطعا كما يأتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه)  
لان الاصل بقاء الحقين على ما كانا عليه مع كونه اعرف بنيتيه وبحلفه تندفع الحوالة (٢٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انعزل فيمتنع قبضه

فان كان قبض برى الدافع  
له لانه وكيل او محتال  
ويلزم تسليم ما قبضه للحالف  
وحقه عليه باق أى إلا  
أن توجد فيه شروط  
الظفر او التقاص كما هو  
ظاهر وإن تلف المال في  
يده بلا تقصير لم يضمنه لانه  
وكيل بزعم خصمه وليس  
له المطالبة بدينه لانه استوفاه  
بزعمه وقال البغوى وتبعه  
الخوارزمي يضمن لثبوت  
وكالته والوكيل إذا أخذ  
لنفسه يضمن وظاهر كلامه  
أنه مع ضمانه لا يرجع  
وحينئذ فكان هذا هو وجه  
قول الروض وإن تلف  
بتفريط طاله وبطل حقه  
أما إذا قال أحلتك بالمسألة  
التي لك على علي عمر وفيصدق  
المستحق بيمينه قطعا لانه  
لا يحتمل غير الحوالة وصورة  
المسألة أن يتفقا على الدين  
كما أفاده تعبيره بالمستحق  
عليه والمستحق فلو أنكر  
مدعى الوكالة الدين صدق  
بيمينه في المسئلتين (وفي  
الصورة الثانية وجه) أنه  
يصدق المستحق بيمينه بناء  
على الضعيف أنه لا تصح  
الوكالة بلفظ الحوالة  
لتنافيهما (وان) اختلفا  
في أصل اللفظ الصادر كان

فتكلف النهاية في الخروج في محله وقد حجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لا حقيقي قوله ما كان صريحا  
(الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كما يأتي) أى في قوله اما اذا قال الخ  
اه ع ش (قوله لان الاصل) الى المتن في المغنى إلا قوله او التقاص وقوله وقال الى قوله اما اذا (قوله)  
شروط الظفر او التقاص يتأمل فيه فان التقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او صفة وما هنا  
دين للمحتال على المحيل وما قبضه للمحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاه وعين مملوكة للمحيل والعين  
والدين لا تقاص فيهما شرط الظفر ان يتعذر أخذ المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا بينة له وما هنا  
وإن كان فيه دين للمحتال على المحيل لكن المحيل ليس منكرا له فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن ان يحجب  
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون  
من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل  
بان لا يكون به بينة فيشكر اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه ع ش عبارة المغنى ووجب  
تسليمه للحالف إن كان باقيا وبدله ان كان تالفا وحقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له  
كان له في الباطن اخذ المال وجهد الحالف لانه ظفر بجنس حقه من مال الحالف وهو ظالم اه (قوله بلا تقصير  
الخ) أى وان تلف معه بتفريط طاله لانه صار ضامنا وبطل حقه لزعمه استيفاء اه مغنى (قوله فكان هذا  
اوجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ابدان لان سببه اخذه لنفسه  
وهو متحقق ابداف كيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط  
فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون  
من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيخان ونقل الرافعى تصحيحه عن جماعة في مسألة ما اذا كان باقيا  
انه يلزمه تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة فليتأمل وليراجع كلام اصل الروضة فلعل قول  
التحفة وكان الخ إشارة وتنبية على التوقف فيه لانه انما يظهر تخريجه على مقالة البغوى التى تقررها هنا  
مرجوة اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول  
المتن وفي الصورة الثانية وجه ومحل الخلاف اذا قال أحلتك بما ثمة على زيد ونحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله)  
وصورة المسئلة الخ) يعنى مسالتى المن حيث يصدق المستحق عليه فى الاولى منهما قطعا وفى الثانية على خلاف  
ومراد ان محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين اما لو أنكر مدعى الوكالة اصل الدين  
فهو المصدق في المسئلتين قطعا وحينئذ فكان لا صواب ان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة  
الثانية وجه ويقول عقب قوله في المسئلتين قطعا اه رشيدى (قوله اختلفا في أصل اللفظ الخ) ثم (قوله او  
فى المراد الخ) كان لا نسب ذكرهما فى حل ولو قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثانى بيمينه) فى الاولى  
جز ما وفى الثانية فى الاصح اه مغنى (قوله لان الاصل) الى الفرع فى المغنى (قوله وياخذ حقه الخ) فان كان  
قد قبضه فله تملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن لانه وكيل وهو أمين او بتفريط  
ضمن وتقاصا اه مغنى وفى سم عن الروض مثله (قوله ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ

الشارح كما لا يخفى لما وافقته له فيه قليلا مل (قوله ما كان صريحا في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع انه  
هناك كناية في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان  
هذا يقتضى ضمانه ابدان لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابداف كيف يوافق كلام الروض مع تفصيله بين  
التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط فيضمن فتأمل (قوله تندفع الحوالة) قال فى الروض فان كان  
قد قبضه من المحال عليه فله اخذه كحقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن او بتفريط ضمن وتقاصا اه  
(قوله ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكتبتى) او فى المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق  
الثانى بيمينه) لان الاصل بقاء حقه فى ذمة المستحق عليه ويحلف المستحق تندفع الحوالة وياخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند افلاس المحال عليه (فرع) أفنى بعضهم فيمن أقر أن مدينه أحاله على فلان فانكر المدين الحوالة وحلف (٢٢٠) على نفسها بانه لا يبرام الدين لانه ان صدق فالدين باى بحاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بجمعه وحلفه وذلك يقتضى الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببرامة المدين لان اعترافه انما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابنين باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كما لو قال اشترت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الالف لانه انما اثبت في مقابلة ما ثبت له ولو لم يثبت اه وفيه نظر اما ولا فلانه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لاقرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه ايضا ولا رجوع له على المحتمل بشئ وان فرض انه بان ان لا حوالة او لانكاره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فاما ذكر عن الام لا شاهد فيه كما هو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الالف لياخذ مقابله جزم بتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور الفرق بين ما هنا وبين ما سبق فليراجع (قوله عند افلاس المحال عليه) اى ونحوه (قوله بانه) و (قوله لانه) اى المدين (قوله فالدين) اى دين المقر المذكور (قوله احال بينه) اى احال المدين بين المحتمل (قوله وذلك) اى الاحالة (قوله ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والانسب لما ياتي ما ثبت (قوله له) اى المحتمل (قوله باخ) اى باخوة ثالث (لا يثبت الارث) اى ظاهر العدم ثبوت نسبه لعدم كون المقر حائزا لما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشارك فيها بثبوتها ان كان المقر صادقا كما ياتي (قوله لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتامل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله فله تغريمه) اى المحيل تغريم المحال عليه (قوله ايضا) اى كما ان المحتمل تغريمه اه سم (قوله ولا رجوع له) اى للمحال عليه (قوله وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حينئذ وقفة ظاهرة فينبغي حملها على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفسه فليراجع (قوله ولا نكاره) عطف على قوله لاقرار المحال عليه (قوله فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق وان كذب فقد أحال الخ (قوله وحده) اى بل ومن المحال عليه ايضا (قوله لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقرر ان المرجح الحوالة انها بيع دين بدين فكان في معنى احدثني على فلان بالمائة التي لي عليك اشترت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لي عليك والحيكم بتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة ولم يثبت اه سيد عمر اقول هذا وجهه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باقى والله اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان يحتمل من المحال عليه على مدينه ولو اجر جندى اقطاعه واحال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعد وموته من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتمل منه من ذلك وير المحيل منه ولو اقام بيته ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت بيته وسقطت مطالبة فان لم يقم بيمينه ولا يقضى بالبيته للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بيته بها اذا قدم على احد وجوه رجحه ان سريج لسكن الاوجه القضاء بها كما هو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم يدعى على المحال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة البينة اه قال ع ش قوله مر اقطاعه اى ما يجعل له في مقابلة رزقه المعين له في مقابلة خدمته مثلا اما من انكسر له شئ من الجا مكية ثم عوضه السلطان مثلا قطعة ارض ينتفع بها مدة معينة في مقابلة ما تجمده فهو اجارة الارض فلا يفسخ بموته فلوا جرها لغيره ثم احال على الاجرة استمرت الحوالة بحالها وقوله رمر ببعض الاجرة اى او بكها وقوله من المدة اى ولو كان بهازرع للمستاجر بقى الى اوان الحصاد باجرة المثل اه (باب الضمان)

(قوله الشامل للكفالة) الى التنبيه في النهاية (قوله هو لغة) الى قوله والاختيار في المغنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واركان (قوله على التزام الدين الخ) اى الذي هو احد شقي العقد اى الايجاب وسياق انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا نظير ما مر اول البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا الى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله على العقد المحصل الخ اى فالضمان يطلق على كل من الضمان والاثر وهو الحاصل بالمصدر اه اقول يرجع هذا تعبيرهم هنا بالمحصل دون المشتمل وهو اقامة هذا الماسر انفا في الحوالة (قوله الدين) ولو منفعة اه ع ش اى كالعامل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة فليوبى (قوله والدين الخ) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله الاقنى الخ) اى بعد قوله ولا معرفته في الاصح اه

(قوله فله تغريمه ايضا) اى كما ان للمحتال تغريمه (باب الضمان)

فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حينئذ يكون مكذبا لنفسه صريحا (باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرعا يطلق على التزام الدين والدين والاقنى كل منهما على العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضميئا وجيلا وزعيما

و كفيلا وصيرا قال  
 الماوردي لكن العرف  
 خصص الضمان المال الى  
 ومثله الضامن والحمل بالدية  
 والزعيم بالمال العظيم  
 والكفيل بالنفس والصبر  
 يعم الكل واصله قبل  
 الاجماع الخبر الصحيح  
 الزعيم غارم وانه عليه السلام  
 تحمل عن رجل عشرة  
 دنائير ويؤخذ منه مع  
 قولهم انه معروف الا في  
 انه ستة ويتجه ان محله في  
 قادر عليه يأمن غائلته  
 واركان ضمان الذمة خمسة  
 ضامن ومضمون ومضمون  
 له ومضمون عنه وصيغة  
 (شرط الضامن) ليصح  
 ضمانه (الرشد) بالمعنى  
 السابق في الحجر لا الصوم  
 في قوله او صبيان رشدا  
 فانه مجازو الاختيار كما يعلم  
 مع صحة ضمان السكران من  
 كلامه في الطلاق فلا يصح  
 ضمان محجور عليه بصبا  
 او جنون او سفه ومكره  
 ولو فنا اكرهه سيده ومر  
 اول الحجر ما يعلم منه حكم  
 اخرس لا يفهم والمعنى  
 عليه والنائم وان من بذر  
 بعد رشده ولم يحجر عليه  
 ومن فسق في حكم الرشيد  
 وسيذكر حكم ضمان  
 المكاتب قريبا فلا يرد  
 عبارته شيء خلافا لمن اورد  
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكافلا وقبيلا هـ معنى (قوله بالمال) أى عينا كان اوردينا هـ عـش (قوله بالمال  
 العظيم) ظاهره وان كان دية هـ عـش (قوله والصبر يعم الكل) الانسب وعم الصبر للكل قال  
 النهاية ومثله القليل هـ (قوله ويؤخذ منه) أى خبر التحمل (قوله في قادر عليه الخ) مفهومه انه اذا فقد  
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حينئذ او مكروه فيه نظر والا قرب الاول عـش وقلوبى (قوله  
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن هـ عـش عبارة  
 الرشيدى قوله يا من غائلته الظاهر ان الضمير فيه للضمان أى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر في الخبر اول  
 الحوالة فليراجع هـ (قوله ضمان الذمة) لم اخرج العين هـ سم عبارة بالمعنى ضمان المال هـ وعبارة عـش  
 انما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ والا فلا يكونا خمسة لا يتقيد بذلك  
 بل يجرى في ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ماسلكه المحلى من ان قوله ثابتا الا في صفة لدينا المحذوف  
 اما على ماسلكه الشارح مر اى والتحفة على انه حذف ديننا ليعلم الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب  
 إلا ان يقال تسمع فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تغليبا هـ (قوله وصيغة) وكلمة تؤخذ من كلامه  
 وبدا بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية ومعنى (قوله ليصح ضمانه) انما قيد به لان الضامن اسم  
 ذات والشروط لا تتعلق بالذوات ولانما تتعلق بالاحكام وحيث روعيت الحثية كالمعنى ويشترط لصحة  
 الضمان الرشدا هـ عـش قول المتن (قوله الرشدا) اى ولو حكما هـ عـش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح  
 الدين والمال هـ معنى عبارة عـش وهو عدم الحجر هـ (قوله لا الصوم) وهو عدم تجربة الكذب من الصبي هـ  
 عـش (قوله والاختيار) عطف على الرشدا (قوله كما يعلم) اى اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)  
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشدا (قوله ومكره) تفريع على  
 اشتراط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبيا او مجنونا وقت  
 الضمان صدق بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق  
 الزوج اذا لا نكحة يحتاط فيها غالبا بما يحتاط في العقود فالظاهر وقوعها بشرط وطها وسكتوا عما لو ادعى انه كان  
 محجورا عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى هـ سم وقوله مر ولو ادعى الى قوله  
 وسكتوا في المعنى مثله قال عـش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وإن امكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر  
 يحتاط الخ اى حال الاقدام عليهم وقوله مر والا وجه الحاقه بدعوى الصبا الاول ان يقول الحاقه بدعوى  
 الجنون لان محل تصديق السفه في دعواه ان يعمله سفه ولا يكتفى بمجرد ما كذب بخلاف الصبا هـ (قوله ومر  
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يقيد ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن هـ سم (قوله لا يفهم)  
 بضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره باشارة ولا كتابة بخلاف من له اشارة مفهومة ثم ان فهم اشارة كل احد  
 فصيحة وان اختص بفهمها الفطن فكسائية ومنها الكتابة فان اخفت بقرائن الحقت بالصرح على  
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظر ارجح بالمعنى هـ عـش (قوله والمعنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان  
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله في حكم الرشيد) خبر ان  
 (قوله وسيذكر الخ) اى في عموم قوله وضمان عبد هـ عـش (قوله لمن اورد ذلك الخ) اقره بالمعنى عبارته  
 (تنبيه) بر دعى طر هذه العبارة لمكره والمكاتب اذا ضمن بغير إذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارة  
 ولا يحسن الكتابة والنائم فانهم رشدا ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره وهـ من سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل (قوله واركان ضمان الذمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى  
 ولو حكما (قوله بصبا او جنون او سفه) في شرح مر ولو ادعى الضامن كونه صبيا او مجنونا وقت الضمان صدق  
 بيمينه ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عما لو  
 ادعى انه كان محجورا عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا ويحتمل ان يقال لإقدامه على  
 الضمان متضمن لدعوى الرشدا فلا يصدق في دعواه انه كان سفيا بخلاف الصبا هـ (ومر اول الحجر) قد يقال

رشدو ولم يحجر عليه والفاسق فانهم يصح ضمانهم وليسوا برشدا فلو عبر باهلية التبرع والاختيار لمسلم من ذلك  
 اه (قوله ان يزيد والاختيار) اى ليخرج المكروه (واهلية التبرع) اى ليخرج السفهيه والمكاتب و (صحته  
 العبارة) اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر  
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية  
 وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له إشارة مفهومة) وقديوجه ذلك  
 بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر اقوى في الدلالة من الاشارة  
 المحكروم بصراحتهم بل يكاد ان تكون عند التأمل الصادق من جملة الاشارة ولا ينافيه اطلاقم ان كتابته كناية  
 لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره ولا قولهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان  
 حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتامل حق التأمل اه سيد عمر (قوله ويقيد بهذا) اى بما  
 اقتضاه كلامهما هنا (قوله ثم) اى فى الطلاق (قوله للنظر فيه مجال) والثاني اقرب وان قال الشارح انه بعيد  
 من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد الا بعدم ذكره لم في غير الضمان وقدي يكون الحامل عليه  
 انهم انما نبهوا له فى هذا الباب بخبره لوقوع نازلة فيه او جيت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثير فى  
 صنيعهم للمتبع ثم رايت فى اصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس ما نصه ولو ضمن بالكتابة فوجهان  
 سواء احسن الاشارة ام لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان فى الناطق فى سائر  
 التصرفات انتهى فافهم قوله وفى سائر الخ ان ما ذكره فى كتابة الاخرس ليس خاصا بضمانه اه سيد عمر (قوله  
 بضمن) الى قوله بخلافه فى النهاية لا قوله واطلاق الى ولو اقر وقوله وان تاخر عنه (قوله فيصح) اى ويطلب  
 بما ضمنه اذا انفك عنه الحجر وايسراه معنى (قوله كضمان مريض) اى مرض الموت اه سم فانه يصح  
 ظاهرا اخذ من قوله نعم ان استغرق الخ اه ع ش (قوله ان استغرق الدين) اى الذى على المريض و (قوله  
 وقضى) اى الدين (به) اى بمال المريض بان دفع لارباب الديون اه ع ش (قوله لو حدث الخ)  
 اى بعد قضاء الدين جميعه او قبله وزاد الحادث كلا او بعضا عن دينه (قوله واطلاق من الخ) ميتدا  
 و (قوله يتعين الخ) خبره (قوله ولو اقر) اى المريض و (قوله قدم) اى الدين المقرب به و (قوله وان تاخر  
 عنه) اى تاخر الافرار به غن الضمان وهذا شامل لما تاخر سبب لوومه غن الضمان كما لو ضمن فى اول  
 المحرم ثم اقر بانه اشترى من زيد سلعة فى صفر ولم يؤد ثمنها وينبغى ان يقال فى هذه باستواء الدينين لانه حين  
 ضمن وقع ضمانه صحيحا مستوفيا للشروط اه ع ش (قوله وضمانه) اى المريض و (قوله الاعن  
 معسر) اى استمرار عساره الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيتيين ان ضمانه من راس  
 المال اه ع ش (قوله لا رجوع) بان ضمن بغير اذن اه ع ش (قوله قد تضطر اليه) اى الخلع ولا  
 ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرته) اى ومع ذلك انما تطالب بعد العتق واليسار اه  
 ع ش (قوله ضمان مكاتب لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدى من كسبه  
 وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الزوج وشرحه وسكت  
 عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبى وهو داخل فى قوله وضمان عبد اى قن ولو مكاتب الخ اه وسياق

انما يفيد ذلك فى دفع الاعتراض لو كان هذا المار فى المتن (قوله واهلية التبرع) اى ليخرج السفهيه والمكاتب  
 وقوله وصحة العبارة اى ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر  
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال فى شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية  
 وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما اطلقوه) اى بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة  
 (قوله مريض) اى مرض الموت (قوله وان تاخر) ظاهره تاخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب لسيده) اى كما  
 يحثه فى شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به فى الروض قال فى شرحه لانه  
 يؤدى من كسبه وهو لسيده فهو كالو ضمن المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

واهلية التبرع وصحة العبارة  
 (تنبه) وقع لها هنا  
 ما يقتضى ان كتابة الاخرس  
 المنضم اليها قرائن تشعير  
 بالضمان صريحة وان كان له  
 اشارة مفهومة وفيه نظر  
 ظاهر لا طلائهم ان كتابته  
 كتابة ولقولهم للكتابة لا  
 تنقلب الى الصريح بالقرائن  
 وان كثرت كانت بائن  
 محرمة على ابداء لتحليل الى  
 وعلى ما اقتضاه كلامهما  
 فهل يختص ذلك بالضمان  
 او يعم كل عقد وحل  
 ويقيد بهذا ما اطلقوه ثم  
 للنظر فيه مجال والاول  
 بعيد المعنى لان الضمان عقد  
 غرر وغير محتاج اليه فلا  
 يناسب جعل تلك الكتابة  
 صريحة فيه دون غيره والثاني  
 بعيد من كلامهم (وضمان  
 محجور عليه بفلس كشرائه)  
 بضمن فى ذمته فيصح كضمان  
 مريض نعم ان استغرق  
 الدين مال المريض وقضى  
 به بان بطلان ضمانه بخلاف  
 ما لو حدث له مال او ابرى  
 واطلاق من اطلاق البطلان  
 عند الاستغراق بتعين حمله  
 على ذلك ولو اقر بدين  
 مستغرق قدم على الضمان وان  
 تاخر عنه وضمانه من راس  
 المال لاعن معسرا وحيث  
 لا رجوع من الثلث (وضمان  
 عبد) اى قن ولو مكاتب  
 (بغير اذن سيده باطل فى  
 الاصح) وان اذن له فى  
 التجارة وانما صح خلع

عنه ان المبعوض كالمكاتب في صحة الضمان لسيدته (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان ضمانه بغير  
الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كما لو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه  
ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اي واذا لم يكن بينهما مهياة ثم  
اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبد او من كسبه مطلقا  
فيه نظروا الا قرب الاول اه ع ش وقلبي الى الثاني اميل ويأتي عن السيد عمر آ نفا ما هو ظاهر فيه (قوله  
بينه) اي ضمان المبعوض في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حينئذ) اي حين اذ كان الشراء في نوبة  
السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اي والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حينئذ) اي هبة  
المبعوض شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) اي بين الهبة والضمان اه  
ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد  
الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على  
الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما سياتي في  
قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اي بخلاف الهبة فانها ليست فيها  
الاتزام (قوله بانه) اي المبعوض (قوله يدخل) من الادخال (قوله جابرا) اي جابرا لما فاتته في مقابلته  
اه كردي (قوله بخلافه في الضمان) اي بخلاف المبعوض اذا ضمن (قوله وهو) اي فرق ان الرفعة (قوله  
ما ذكر الخ) وهو التزام الذمة (قوله وبحت ابن الرفعة) الى قوله وبحت في المغنى عبارته والموقوف  
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعته صح لانه سلط الخ اه فليراجع (قوله  
وبحت غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل  
اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان  
لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا تمتاعه وقد منع من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته  
من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغنى وسم والموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كما  
استظهره في المطلب لكن الاوجه كما افاده الواو الدرر رحمه الله تعالى اعتبار اذنه معاذا لتعلق بكسبه شامل  
للمعتاد منه والنادر فان اذن فيه مالك الرقة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق  
بالمعتاد اه قال ع ش وقوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تفديده بغير  
المؤقتة وما هي فان ضمن باذن مالك الرقة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا  
بعد فراغ المدة وان ضمن باذن مالك المنفعة بالوصية ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي  
من المعتادة ولا غيره اه وقوله اعتبار اذنه ما يلى تعلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم ما

لا جنبي وهو داخل وقوله وضمان عبد أي قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبعوض ان  
ضمانه بغير اذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كما لو ادعى الضامن الصبا عند الضمان  
وامكن (قوله وبحت غيره) صحته باذن الموقوف عليه ظاهره وان لم يكن له النظر ولم ياذن الناظر فليتامل  
وقوله الا في متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كما لو ضمن عبد باذن سيده ثم باعه او  
مات السيد فانقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم انه لا يبطل الضمان فليتامل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق  
بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمر او ينقطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا انه قد يتبرع عنه احد  
بالوفاء فيه نظر (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدي من كسبه لم يصح  
الضمان لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدي بعده لا تمتاعه وقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن  
الموصى له) ينبغى ان يقال يصح باذن الموصى له ومالك الرقة او احدهما فان اذنا تعلق الضمان بكسبه  
المعتاد والنادر او احدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد او مالك الرقة تعلق بالنادر فليتامل ولا ينافي  
ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريكين والشركاء لئلا يملك هنا لاهناك فليراجع ثم رابت

في نوبته بغير اذن بخلافه  
في نوبة السيد ويفرق بينه  
وبين صحة شرائه لنفسه  
حينئذ بان الضمان فيه  
التزام مال في الذمة على وجه  
التبرع وهو ليس من اهله  
حينئذ فان قلت ظاهر  
كلامهم صحة هبته حينئذ  
قلت يفرق بان التزام الذمة  
على وجه التبرع يحتاط له  
لان فيه غررا فاشترط له  
عدم حجر بالكلية لا يكون  
ذلك الا والنوبة له لا غير ثم  
رايت ابن الرفعة فرق بانه  
في الشراء يدخل في ملكه  
ناجزا جابرا بخلافه في الضمان  
وهو موافق لقولي على  
وجه التبرع لكنه يقتضي  
بطلان هبته حينئذ وليس  
بالواضح فتعين ان يزداد في  
الفرق ما ذكرته مما يخرج  
نحو الهبة فتأمل وبحت ان  
الرفعة عدم صحة ضمان  
القن الموقوف جزما بناء  
على المشهور انه لا يصح عتقه  
وبحت غيره صحته باذن  
الموقوف عليه ويوجه بان  
اذنه يسلط على التعلق بكسبه  
المستحق له وهو قينان  
الاوجه من صحته من الموصى  
بمنفعته باذن الموصى له

ياقي اه (قوله وعليه) اى بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرح مر  
اهسم قال الرشيدى قوله مروى ويحتمل عدم البطلان الخ وفى نسخة مانصه وعليه فالوجه ببطلانه إذا انتقل  
الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الاقرب وقد يشكك بما تقدم فى الحوالة فيما أوجر الجندى  
اقطاعه واحال بعض الاجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم يبطال الحوالة على ما زاد على ما استقر  
فى حياته وبما ياتى فى الوقف من ان البطلان الاول إذا أوجر وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الاجارة  
بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا ان يجاب وعلى ما قاله الشارح مرفين بنفى ان لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن  
من انتقل اليه لان الحق صار له وحيث امتنع من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعد علمه) اى السيد سكنت  
احد عن الضامن بما لزمه اوى يسمح من انتقل اليه الوقف بالاذن بعد ذلك اه (قوله بعد علمه) اى السيد سكنت  
عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اهسم عبارة ع ش قوله مروى لا بد من علم السيد الخ اى والعبد اه حج اى  
وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة ولا اه ولعله رجع ضمير علمه الى كل من السيد والقن اقول  
ويأتى فى الشرح اشتراط كون المضمون معلوما للضامن وهو شامل للعبد ايضا (قوله الا فى اشتراطها)  
نعت سبب للمعرفة (قوله معتبرة الخ) خبرها و (قوله اشتراطها منها) خبرها والذى الخ (قوله ولو ماعلى  
سيده) غاية المتن (قوله اذا لم يحذور) اى بخلاف ضمانه لسيدته فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان  
المكاتب لسيدته كما مروى باني وكذا المبعوض كياتى (قوله ولا يلزمه) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله وإذا  
ادى بعد الخ) اى والمضمون عنه غير سيده اه ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه اى المعنى لو  
ادى العبد الضامن ماضئته عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له او قبل عتقه فحق الرجوع  
لسيده او ادى ماضئته عن السيد فالرجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ فانظر بعد هذا اطلاق الشارح مع  
قوله ولو ماعلى سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبعوض ذوا الماياة او المكاتب ثم عتق ماضئته  
عنه اهسم (قوله له) اى للعبد ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح  
ضمانه لغيره ان لم يكن ما ذوناله فى معاملة ثبت عليه به ادين ولا ضمان القن لسيدته مالم يكن مكاتباً فيما يظهر  
اه نهاية قال ع ش قوله مروى بمعاملة خرج به ديون الانلاف فتعلق برقبته فلا يصح ضمانها و (قوله لعبده)  
اى بان ضمن ماعلى عبده لغيره اه وقوله مروى مالم يكن مكاتباً قال سم والمبعوض كالمكاتب ان لم يكن اولى  
منه فى ذلك لانه يملك ببعضه الحر فلم يوجد المعنى الذى لا جله امتنع ضمان كامل الرق له اه (قوله بخلافه قبله)  
اى بخلاف ادائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش (قوله فى اذنه فى الضمان) عبارة شرح الروض  
وكلام الاصل يدل على ان تعيين جهة الاداء انما تؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوى  
اهسم عبارة ع ش قال حجج فى اذنه فى الضمان لا بعده الخ وينبغى ان مثل ذلك مالموعين جهة بعد الاذن

التفصيل المذكور فى الموصى بمنفعته منقولا عن شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله بطل الضمان)  
ويحتمل عدم البطلان وهو الاقرب شرح مر (قوله بعد علمه) اى السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا  
يبعد صحة ضمان المبعوض له وإن لم تكن مالا لانه لا يملك ببعضه الحر فلم يوجد المعنى الذى لا جله امتنع ضمان  
كامل الرق له وقد يقال فى شرح الروض ان قضية التعليل وكلامه اى الروض الا فى صحة ضمان المكاتب  
لسيده وانه الظاهر اه والمبعوض كالمكاتب ان لم يكن اولى منه فى ذلك لسن هل يشترط اذن السيد لهما  
فى ذلك اذا كان ضمان المبعوض وغيره نوبة نفسه كما يشترط فى غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق  
دينه بذمتها او لا لانه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبعوض فى نوبة نفسه كالحرف (قوله فالرجوع له) عبارة  
الروض وشرحه لو ادى العبد الضامن ماضئته عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له  
أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيدته او ادى ماضئته عن السيد فالرجوع له وإن اداه بعد عتقه الخ اه فانظر  
بعد هذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ماعلى سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما اذا ادى المبعوض ذوا الماياة  
او المكاتب ثم عتق ماضئته عنه (قوله فى اذنه فى الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

وعليه ينبغى ان يقال متى  
انتقل الوقف لغيره بطل  
الضمان (ويصح) ضمان  
القن (بأذنه) اى السيد  
بعد علمه بقدر ما يضمن  
لان التعلق بماله وهل  
معرفة المضمون له الا فى  
اشتراطها معتبرة من السيد  
او من العبد والذى يتجه  
اشتراطها منهما لان كلا  
منهما مطالب ويأتى ان  
وجه اشتراطها اختلاف  
الناس فى المطالبة تشديدا  
وضده والمطالبة هنا لها  
فاتجه اشتراطها بما به ولو  
ماعلى سيده اذا لم يحذور  
ولا يلزمه امتثال أمر السيد  
له به اذا تسلط له على ذمته  
بخلاف بقية الاستخدامات  
واذا ادى بعد العتق  
فالرجوع له لانه ادى ملكه  
بخلافه قبله (فان عين) فى  
اذنه فى الضمان لا بعده اذ  
لا يعتبر تعيينه حيثئذ كما هو  
ظاهر (لداداء كسبه او



غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولو لتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

والا لم يتعلق به الضمان  
اصلا تابع القن بالباقي اذا  
عق كاعتمده السبكي لان  
التعيين قصر للطمع عن  
تعلقه بالكسب الذي  
اعتمده ابن الرفعة (ولا)  
يعين في اذنه للاداء جهة  
(فالاصح انه ان كان ماذونا  
له في التجارة تعلق) غرم  
الضمان (بما في يده) رجحا  
وراس مال (وما يكسبه بعد  
الاذن والا) يكن ماذونا له  
فيها (ف) لا تعلق الا (بما  
يكسبه) بعد الاذن ككون  
النكاح الواجبة باذنه في  
الصورتين نعم هذه لا تتعلق  
الا بكسبه بعد النكاح لانها  
لا تجب الا بخلاف المضمون  
به فانه ثابت حال الاذن  
فاندفع قول جمع بالتسوية  
بينهما (تنبيه) يعلم بما  
مر في الرهن صحة ضمانت  
مالك على زبدي رقة عدي  
هذا او في هذه العين فيتعلق  
بها لا غير (والاصح اشتراط  
معرفة) الضامن لعين  
(المضمون له) وهو صاحب  
الدين دون مجرد نسبه فلا  
يكفي ذلك لتفاوت الناس في  
المطالبة تشديدا وتسهيلا  
ولا معرفة وكيله كما اتفق به  
ابن عبد السلام وغيره  
والتعليل مصرح به لانه قد  
يعزله فاقفاء ابن الصلاح  
بالاكتفاء بمعرفة لان  
احكام العقد تتعلق به  
ضعيف وإن بالغ الاذرعى  
في الانتصار له (و) الاصح

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من اموال السيد نهاية ومغنى (قوله)  
عملا الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة للمغنى وفي سم عن الكثر نحوها نعم ان  
قاله اضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان تعلق حق  
الغرماء سابق اما اذا لم يحجر عليه فيتعلق بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف  
مال التجارة) اى فيما اذا عينه للاداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اى من غير  
الكسب وسواء ما عينه من اموال التجارة او غيرها ع ش (قوله لتقدمه على الضمان) اى اما لولم يمت  
الدين بعد الضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق  
المضمون له منه فلا تتعلق الديون الا بما زاد اه ع ش (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اى مطلقا قبل الضمان  
او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الديون على الضمان اه ع ش وقوله او بعده ينبغي تقييده اخذنا ما مر منه انفا  
بلزوم الدين قبل الضمان (قوله ولا لم يتعلق به الضمان) اى وان حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد  
دين الضمان مطلقا اه ع ش وينبغي تقييده بما مر منه يسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله اتبع  
القن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التعيين) اى تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر اموال السيد  
اه ع ش (قوله الذى اعتمده) اى التعلق بالكسب (قوله ولا يعين الخ) اى بان قال اضمن ولم يرد على ذلك  
او قال اضمن واؤد ولم يعين جهة للاداء وبقي مالواذنه في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان  
كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبيهض في نوبته  
فاخر الضمان حتى دخلت نوبته للمبعض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فلا قرب انه لا يحتاج الى اذن جديد  
لان اذنه مطلق فيحمل على ما توقف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع الثوب اه ع ش (قوله غرم  
الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قد ما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحادث سم على  
منهج اه ع ش (قوله لا بما يكسبه الخ) اى سواء كان اى الاكتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال ع ش  
فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه اذا تزوج  
بأذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هذا كذلك اه ع ش (قوله ككون النكاح) عبارة للمغنى كافي  
المهر اه وعبارة الجبرمى على المنهج عبر بها اى بمؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله  
باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في صورتين) اى فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح)  
اى وبعد الوجوب ولو عبر به لكان اولى اه ع ش (قوله فيتعلق بها الخ) اى بالرقبة او العين فلو فاقات  
الرقبة او العين فاقات الضمان اه ع ش (قوله فلا يكتفى بذلك) اى مجرد نسبه اى معرفته وظاهره وان اشتهر  
بذلك شهرة تامة كسادتنا الوفاية ولو قيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله  
اكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع ش (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة  
وكيله الخ) خلافا للنهية والمغنى (قوله كما اتفق به الخ) اى بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لانه الخ) لعل الاولى  
العطف (قوله فاقفاء ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى  
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا ضمن لسفيه  
اوصى او مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل  
والميت اه (قوله وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

على ان تعيين جهة الاداء انما يؤثر اذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوى اه (قوله ان لم يف مال  
التجارة) اى لما اذا عينه للاداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كنهه ومحل  
ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما  
في يده اه (قوله فاقفاء ابن الصلاح الخ) اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة  
الضامن له اولوكيله قال الشارح في شرحه اولوكيله فيما اذا ضمن لسفيه اوصى او مجنون ومن ثم قال السبكي

(انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده لنقل الزر كشي عن المحاملى تأنيده انما يأتي

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى. وبقى حقه على من عليه الدين فرده نزل من نزلة إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه عش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضامن من التبرع والتوكيل شبهة بالاستخدام (قوله لجواز اداء) الى قوله قال الاسنوى في النهاية (قوله او ميتا) اي وإن لم يخلف وفاء اه مغنى (قوله معروف) اي احسان (قوله وهو) اي المعروف (قوله اشار) الى قوله قال الاسنوى في المغنى (قوله وذكرة) اي وبذكرة لفظ دينافه بالجر عطفًا على حذفه ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله الى شموله) أي قول المصنف ثابتا (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم اه سم (قوله ومنها الزكاة) اي من العين المضمونة فالصورة ان تعلقها بالعين باق بان لم يتلف النصاب اما دينها فداخل في جملة الدين اه رشيدى (قوله والعمل) بالجر عطفًا على العين رشيدى وكردى عبارة المغنى تنبيهه قوله ثابتا صفة لموصوف محذوف اي حقًا ثابتا فيشمل الاعيان المضمونة والدين سواء كان مالا ام عملا في الذمة بالاجارة اه قول الماتن (ثابتا) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الرويانى عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة اه سم (قوله ويكفى في ثبوته اعتراف الضامن به) اي فيطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه عش (قوله وإن لم يثبت الخ) عبارة المغنى لا يثبت له على المضمون عنه فلو قال شخص لو يدعى عمرو مائة وانا ضامنه فانكر عمرو وفلازيد مطالبه القائل في الاصح ذكره الرافعى في كتبه والمصنف في الروضة اه (قوله نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك انه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة أنه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر اه سم وقوله انه ادى الدين الخ اي او انتقل لغيرى او ابرانى المضمون له منه قبل الضمان (قوله رابعا) اي للثلاثة التى ذكرها هنا وفيما يأتى اه رشيدى عبارة عش قوله وإنما أهملنا رابعا اي من شروط المضمون عنه واقتصرنا على كونه ثابتا لازما معلوما ولو اخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان اوضح اه (قوله افساده) متعلق بقوله أهملنا (قوله على طرده) أى الرابع (قوله حق القسم للظلمة) كان التقييد به ليكون ثابتا ولا فصحة التبرع لا تتوقف عليه على ان في إيراده نظر الان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما ورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به في الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها ودين المعسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الاعسار واما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكن من الواضح ان مراد الغزالي قبوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اه سيد عمر (قوله كالزكاة) أى كان تبرعها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغنى اه رشيدى وعبارة عش الظاهر انه اراد بالزكاة هنا ما يشمل عينها بان كان النصاب باقيا وبذلها بان كان تالفا اه عبارة سم في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض (فرع) لو ضمن عنه زكاة

لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحمل والميت اه (قول المصنف ويشترط في المضمون كونه ثابتا الخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الرويانى عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لانه يطالب فيها ببدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للدين المضمونة) قد يتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله نظير ما مر في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بينة أنه يتبين بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح في صحة الضمان كما في نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) في العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويعتبر الاذن عند الاداء في شرحه قال اي وفي المهمات ثم ان

رضاء والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً) لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه ولا معرفته) خيا كان أو ميتا (في الاصح) كرضاه ولو ان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مدينا كما أفاده قوله (ويشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه شيئا هنا وذكرة في الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملتزم في الذمة بالاجارة أو المساقاة) ثابتا) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كنفقة الغد للزوجة ويكفى في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعى بل الضمان متضمن لا اعترافه بوجود شرائطه نظير ما مر في قبول الحوالة وإنما أهملنا رابعا ذكره الغزالي وهو كونه قابلا للتبرع به فخرج نحو قود وحق شفعة افساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى

ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢٤٧) ولا بد من الاذن في اداء الزكاة لاحل النية الا ان

تكون عن ميت لجواز الاستقلال بها عنه اه ومثلها الكفارة (وصحح القديم ضمان ما سيبيع) وان لم يجر سبب وجوبه كضمن ما سيبيعه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سبيلها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضمان ففعل ضمانها على الاوجه نظير ما ياتي في اتق متاعك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه بمن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظفر به على انه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التبعة اى المطالبة سمي به لا لزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الثمن) في التصوير الاتي والمبيع فيما نذكره بعدلانه انما يدخل في ضمان البائع او المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عقار غائب للدعي بدنه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى (قوله ودين مريض) اى له على غيره اه ع ش (قوله ودين مريض معسر) الاولى تقديم معسر على مريض او تاخير عن ميت ليفيد اعتباره في دين الميت ايضا اه سيد عمر (قوله مع عدم صحة التبرع) اى من المريض اه ع ش (قوله وان لم يجر) الى قوله نظير الخ في النهاية الا انه ابدل على الاوجه بعلى القديم (قوله لا الديون) عطف على البر الخ (قوله ضمنها على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كافر ضه الفاعل على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمنها على القديم ايضا اه سم قال ع ش مر ايضا اى كما يصح ضمان ثمن ما سيبيعه لكن عبارة صحيح قد تقتضى الصحة على الجديد ايضا ثم سر عبارة سم المارة انفوا وقرها وكذا يوافقها قول المغنى ويشترط في المضد ون كونه ثابتا فلا يصح ضمان ما لم يجب سواء اخرى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم الزوجة وخادمه ام لا كضمان ما سيقرضه لفلان وصحح القديم ضمان ما سيبيع او ما سيقرضه اه وعبارة السيد عمر قوله ضمنها على الاوجه صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) الى قول الماتن وهو الخ في النهاية والمغنى (قوله ويسمى الخ) اى ما ياتي من التصريح بعبارة المغنى ويسمى ايضا ضمان العهدة لا التزام الضامن ما في عهدة البائع ورده والعهد في الحقيقة عبارة عن الهك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العهدة مجاز اسمية الحال باسم المحل اه (قوله وان لم يكن) اى الحق اه مغنى (قوله لو خرج عما شرط) اى بان وجدها يقتضى الرد اه ع ش (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا (قوله التبعة) اى المطالبة كما قاله الجوهري وهو المومن المضمون وهو الثمن او المبيع لانفس التبعة فالدرك هنا ما بمعنى الثمن او المبيع او على حذف مضاف اى زادرك وهو الحق لو اوجب للمشتري او البائع عند ادراك المبيع او الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه مضد وناطقة بدرك اى ادراك المستحق عين ماله وهو طالبته وه واخذته به انتهى سم على اى شجاع اه يجزى قول الماتن (بعد قبض الخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقى فلا يكفي الخوالة كفى ساطان اه بجزمى (قوله الاتي) اى في الماتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيما نذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكلم كفى نسخ الطبع (قوله لانه الخ) اى الثمن او المبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الاتي لم يتحقق (قوله معه) اى مع القبض (قوله فخرج) اى بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاذرى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذى عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للدعي بدنه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المحرور للدعي عبارة المغنى وخرج بعد قبض الثمن ماله ثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعي بدنه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوى الخ (قوله فلا يصح ان يضمن له دركه) اى لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما صرح عن المغنى وقال ع ش قوله مر ان يضمن له دركه اى الثمن وهو الدين الذى في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضى ماله باع المدين عقار او غيره لم يرب الدين بماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) اى قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه افتاء ابن الصلاح) مبتدا وخبر رشيدى وخ ش اى ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنه افتاء ابن الصلاح بانه الخ (قوله لو اجر المدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين لم يظهر صحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب تقييد العين هنا بما اذا تمسكن من ادائها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الاوجه) عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كافر ضه الفاعل على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمنها على القديم

ان يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه افتاء ابن الصلاح بانه لو اجر المدين وقفا عليه

بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجارة لبقاء الدين الذي هو اجرة بجماله فلم يفوت عليه شيئاً (وهو ان يضمن للبشترى الثمن) وقد علم قدره وتسلمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقاً) كان خرج مرهوناً أو مأخوذاً بشفعة ببيع

أى لدائنه (قوله بدينه) أى بدين عليه للمستاجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أى لخالفتم شرط الواقف اه  
مغنى قال سم وكذا إن لم يبين اخذاً من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر لما ذكره لكونه مفروضاً في  
الحادثة المسئول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقاً اه عبارة ع ش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل ان مثل  
الوقف غيره وانه متى كان العوض ديناً في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في  
ذمة خصمه ولعله إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التى سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم  
يفوت) أى بطلان الاجارة (عليه) أى المضمون له المستاجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين فى المغنى قوله  
ورداً يضار إلى قوله وصورة ذلك فى النهاية إلا قوله ورديضار وقوله والسين إلى وفى نسخة وقوله بين إلى وال  
وقوله ابتداء او عمافى الذمة (قوله وقد علم) أى الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله  
وتسليمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أى ابتداء او عمافى الذمة اخذاً بما يأتى فى ضمانه  
للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقاً الخ اه سم (قوله أو مأخوذاً بشفعة) صورته ان يشتري حصصاً من  
عقار ثم يبيعها لآخر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص للبشترى الثانى رد الثمن ان اخذها الشريك  
القديم بالشفعة اه ع ش (قوله كنعق الصنعة) لا يخفى ما فى هذا الحل والاخصر السبك لنعق ما قدر به  
كالصنعة (قوله ورديضار الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين افصح منها) وفى المختار  
صنعة الميزان معرب ولا تقل صنعة اه ع ش عبارة المغنى وهى بفتح الصاد فارسية وغربت واجمع صنج  
ويقال صنعة بالسين خلافاً لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافاً) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه  
(قوله أو من نوع الخ) الاولى ليظهر العطف او كونه من نوع الخ (قوله وبين مستحقاً الخ) كان المراد ولو  
بطريق الاشارة والا فنحو المتلف لا يتناول منطق كلامه فليتأمل اه سم (قوله أو غيره) عطف على استحقاق  
(قوله ونحو رداءة جنس) عطف على فساد (قوله أو عيب الخ) وقوله الاق او نقصه عطف على رداءة جنس  
(قوله قبل قبض الخ) أى سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له او بعده و (قوله وقد انفسخ الخ) حال  
من التلف باعتبار تقييده بقوله او بعده (قوله بنحو تقابل) أى من خيار الشرط او المجلس كرى (قوله  
وأل) إلى قوله ويصح أيضاً فى المغنى إلا قوله وحينئذ إلى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقاً وقوله ومن ثم إلى  
وللمستاجر وقوله او الاجير (قوله ومالو ضمن الخ) لعل الاولى الاقتصار على وبعضه المعين ثم فى الشمول  
وقفة لان اسم الجنس إنما يصدق على افراد الجنس لا على اجزائها وبعض الثمن من الثانى لا الاول (قوله  
بعضه المعين) أى كرى به مثلاً أى بخلاف الميهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)  
عطف على الاعتراض (قوله له) أى الكلام المصنف (قوله وهو) أى ما الكلام فيه (قوله بتامله) أى تصوير  
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة فى المغنى ولو ضمن عدة فساد البيع بغير الاستحقاق او عهدة العيب او التلف  
قبل قبض المبيع صح الحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمننت لك عهدة او درك الثمن  
او المبيع من غير استحقاق او غيره مما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقاً لم يطالب  
بجهة اخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقاً طرأ لب الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسداً) أى  
أو تلف أو خرج معيباً أو ناقصاً لنحو رداءة (قوله وصورة ذلك) أى ضمان الدرك أو العهدة للبشترى أو  
البائع (قوله منه) أى من الثمن او المبيع اه كرى (قوله خلاص المبيع) أى ضمننت لك خلاص المبيع

سابق (أو معيباً) ورده  
المشتري (أو ناقصاً لنقص)  
ما قدر به من السكيل أو  
الذرع أو الوزن كنعق  
(الصنعة) ورديضار وهى  
بفتح الصاد والسين افصح  
منها كما فى القاموس وفى  
نسخة جعل اللام كافاً فيشمل  
نقص القدر ونقص الصفة  
المشروطة كما إذا باعه بشرط  
كون وزنه كذا أو من نوع  
كذا وضمن ضامن عهدة  
ذلك وبين مستحقاً وما بعده  
صح ضمان درك فساد يظهر  
فى العقد باستحقاق أو غيره  
ونحو رداءة جنس أو عيب  
أو تلف قبل القبض أو بعده  
وقد انفسخ بنحو تقابل أو  
نقصه عمافى قدره بما يقتضى  
الخيار لا الفساد وأل فى  
الثمن للجنس فيشمل كله  
كما تقرر وما لو ضمن بعضه  
المعين ان خرج بعض  
مقابله مستحقاً أو معيباً أو  
ناقصاً لنقص صنعة أو صفة  
وحيثئذ اندفع الاعتراض  
عليه وتصوير غير واحد له  
بغير ذلك لخروجه عما  
الكلام فيه وهو الضمان  
للشترى كما يعرف بتأمله  
ولو أطلق ضمان الدرك أو  
العهدة اختص بما خرج

أيضاً (قوله فبان بطلان الاجارة) وكذا إن لم يبين اخذاً من اشتراط القبض (قوله المبيع المعين) أى ابتداء  
او عمافى الذمة اخذاً بما يأتى فى ضمانه للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقاً الخ (قوله وبين  
بمستحقاً) كان المراد ولو بطريق الاشارة وإلا فنحو التلف لا يتناول منطق كلامه فليتأمل (قوله

مستحقاً لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسداً بغير الاستحقاق وذكره كالجهور الضمان للبشترى فقط كانه الغالب الخ  
لصحة للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء أو عمافى الذمة مستحقاً أو ناقصاً لنقص نحو  
صنعة أو معيباً مثلاً وصورة ذلك أن يقول ضمننت لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيل بخلاف ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيل بالثمن (٢٤٩) كما علم مأمرو لو اختلف الضامن والبايع في نقص

صنعة الثمن ولا يئنه حلف الضامن لاصل برادته أو البائع والمشتري حلف البائع لان ذمة المشتري كانت مشغولة وحلف البائع يطالب المشتري وكذا الضامن ان اقر او ثبت بحجة اخرى ويصح ضمان الدرك للمسلم اليه المسلم فيه بعد ادائه ان استحق رأس المال المعين لا للمسلم رأس المال ان استحق المسلم فيه لانه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الارش الا بعد القلع ومعرفة قدره وللمستاجر أو الاجير ايضاً على وزان ما ذكر ويصح ايضاً ضمان درك دين قبض فاذا ضمن ابتداء أو عما في الذمة له اجر درك نخوز به أو نقص صنجه ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن وطالب احدهما بالنقص فان طلب الضامن في الاولى ان يعطيه المؤدى ليبدله لم يعطه قاله الماوردي وتخييره بين المؤدى والضامن يحمل على ما اذا رد المؤدى والالم يطالب الضامن بشيء ومن ثم قيدت مأمرو بقولي ورده المشتري وقولي ورد ايضاً لانه الذي في البيان عن المسعودي وجزم به في الانوار

الخ (قوله أو شرط كفيل الخ) أي ولا يكفي شرط كفيل الخ عبارة المغنى فان قال ضمانت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق فان شرط في البيع كفيلاً بخلاف بطل البيع بفساد الشرط وان ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معاصح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقاً للصفقة اهـ (قوله خلف البائع الخ) أي ان ادعى نقص الثمن وقياسه خلف المشتري ان ادعى نقص المبيع ثم قضية التعليل بقوله لان ذمة المشتري الخ انه لو كان الثمن أو المبيع معيناً وشرط كون وزنه أو ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به ان المصدق المشتري ان ادعى البائع نقص الثمن والبائع ان ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ما ذكر ظاهر ان كان الاختلاف بعد كلف المبيع أو الثمن اماً مع بقائهما في عاقد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكياله أو وزنه أو ذرعه ثانياً اهـ عث (قوله أو ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى أو قامت بينة اهـ (قوله لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة اهـ سم اقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله ان استحق المسلم فيه أي الذي في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اهـ (قوله ولو اشترى أرضاً الخ) قال في شرح الروض ولو ضمن في عقد واحد عدة ثمن الارض وارش نقص ما غرس أو بنى فيها باستحقاقها فيما اذا اشتراها شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الارش لعدم وجوبه عند ضمانه العدة وفي ضمان الثمن قولاً لا تفريقاً للصفقة والأصح الصحة ولو ضمن الارش فقط فان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وان كان بعدهما صح ان علم قدره انتهى اهـ كردى (قوله وللمستاجر الخ) عطف على قوله للبائع أي ولصحة للمستاجر اهـ كردى أقول بل هو عطف على قوله للمسلم اليه الخ (قوله أو الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حج ما نصه قوله وللمستاجر أي بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركاً توقف الصحة هنا على العمل كي تصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى وقد يقال يكفي قبض العين التي تعلقت بها المنفعة اهـ عث (قوله ويصح ايضاً ضمان درك الخ) لعله انما أعاده مع عليه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله أي الماوردي فاذا الخ (قوله قبض) نعت دين (قوله ابدل الزيف) أي اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطلب الخ) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الاولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) أي يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبدله) أي الضامن المؤدى (له) أي المضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) أي بل يبدله له ويبي نحو المعيب في يده حتى يأتي ماله ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح ممر وهو خلاف قول الشارح وتخيير الخ فليتامل اهـ سم وقوله ويؤخذ الخ عبارة النهاية قيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار الخ وفيه نظر لا مكان حمل كلامه أي الانوار على عدم طابته قبل وجود الدال مقتضى المطالبة بالاصالة بل كلامهم صريح في انه لا بد في المطالبة من رده بعيب أو نحوه مما ضمنه اهـ قال عث قوله قبل وجود الدال فادبالر في عبارة الانوار فسخ العقد (قوله وتخييره الخ) أي الماوردي بقوله ابدل الزيف من المؤدى أو الضامن (قوله رد) أي المضمون له إلى المضمون عنه (قوله لانه)

لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عما في الذمة (وللمستاجر) أي بأن يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله أو الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركاً توقف الصحة هنا على العمل كي تصير المنفعة مقبوضة فليراجع (قوله لم يعطه) قال الماوردي أي بل يبدله له ويبي نحو المعيب في يده حتى يأتي ماله ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح ممر وهو خلاف

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي اقمضى البيع (قوله والثاني اقرب الخ) بخلافه لانه عبارة الانوار فسخ العقد اه (قوله او بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قال الخ) الشيخان نبه به على ان ضمان درك نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضمون عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجزائه وان مطالبة الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيدا بالفسخ بخلاف ضمان نحو الزيف (قوله التحقيق) الى قوله فعلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معيناً باقيالم يتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان بقي) اي حيث كان معيناً اخذاً مما ياتي في قوله مرد والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره بلا تاف لا يجب على الضامن شيء لان العين اذا تعذر احضارها لم يجب على مانعها شيء نعم ضمان ما ذكره وان كان ضمان عين يخالف ضمان الدين في انه اذا تاف يطالب ببده وللعين اذا تلفت لا يطالب بشيء اه ع ش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة لما ياتي اه ويأتي عن سم ما قد يوافق لسن اطلاقهم بوافق الاول ويؤيده قول الشارح المار خرج الثمن المدين ابتداء او عفا في الذمة الخ وقوله الاتي ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبده كقوله ومثل المثلي الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبده اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتي من قوله فعلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فعلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم لما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها وبتلفها الا يلزمه قيمتها قال وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن عين باقى بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته به بد تلفه اي الثمن بيد البائع فكالم لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهى وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فعلم يقتضي انه لا يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع اذا تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فعلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره ووافق لذلك فليتامل اه سم اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فعل الخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق واما قوله وهو مخالف لذلك فجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقي الثمن بيد البائع بالتلف كما هو الظاهر وما ذكره الشارح قبل فعل الخ فيما اذا تلف الثمن فلا مخالفة واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسياتي جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشارة الى انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي بيده كمنصوب ومبيع ومستعار لكن يبرأ الضامن بردها للمضمون له وكذا بتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان الدرك كرهى ومغنى (قوله وفي المطلب الخ) كالتايد لما قبله اه ع ش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن الذى في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابق كلام الشارح ولاحقه ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعفا في الذمة عبارة المغنى قال في المطلب والمضمون في هذا الفصل هو رد العين والالسان يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون قيمته عند تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى ولعله اراد به

قوله الشارح وتخيرية فليتامل (قوله وبده) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتي من قوله فعلم الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من التفريع في قوله فعلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في فصل ضمان العين فانهم لما قرروا انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة وان يبرأ بردها وبتلفها فلا يلزمه قيمتها قالوا وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باقى بيد البائع ضمان العين فان ضمن قيمته بعد تلفه اي الثمن بيد البائع فكالم لو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير الشارح لان ما ذكره قبل قوله فعلم الخ يقتضي انه لا يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع عند الضمان اذا تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فعلم الخ يقتضي انه لا يضمن ما ذكره ووافق لذلك فليتامل

وفسخ بنحو العيب وابقاؤه تحت يده الى محيى ماله كما قبل له الان مطالبة الضامن لارتفاع العقد وخروج المعيب عن ملكه اولاً لانه مادام تحت يده فتوثقه به باقى كل محتمل والثاني اقرب الى اطلاقهم قالوا وفيما اذا استحق المبيع يطالب الضامن كالبائع او بعض المبيع طوبل الضامن اي او البائع بقسط المستحق من الثمن فسخ المشتري ام لا (تنبيه) التحقيق ان متعلق ضمان الدرك عين الثمن او المبيع ان بقي وسهل رده وبده اي قيمته ان عسر رده للحيلولة ومثل المثلي قيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل اظهر لانه ليس على قاعدة ضمان الاعيان من جهة ان ضمان الدرك يغرم بدل العين عند تلفها بخلاف ضمان العين المغصوبة والمستعارة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد العين اي وحدها والا لزم ان لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون المالية

عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والنز في يد البائع لا يطالب الضامن ببده له فلم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه  
مستحقا لان الرد هنا لم  
يوجه لبطل أصل بل للعين  
المتعينة بالعقد ومن ثم لو  
تعذر ردها لم يغر الضامن  
بدها كما تقرر وأن ضمان  
الثمن الذي ليس كذلك  
ضمان ذمة فلا بطلان بتعين  
استحقاقه لان الرد هنا لم  
يتوجه للعين بل لما ليتها  
عند تعذر ردها كما تقرر  
ايضا وبهذا اندفع ما قد  
يقال اي فرق بين المعين  
وغيره مع توقف صحة ضمانه  
على قبض البائع له وغير  
المعين بتعين بقضه من غير  
نظر الى عدم تعيينه في العقد  
ووجه اندفاعه ما علم من  
الفرق الواضح بينهما فاقام  
ذلك كله فان كلام المتأخرين  
أوهم تناقض لهم فيه وهو  
لا يندفع الا بما تقرر كما افاده  
كلام شيخنا وغيره ولا يجري  
ضمان الدرك في نحو الرهن  
كما يحتمل ابو زرعة لانه لا  
ضمان فيه (وكونه لازما)  
وان لم يستقر كضمان مبيع لم  
يقبض وكهر قبل وطء (لا  
كنجوم كتابه) لقدرة المكاتب  
على اسقاطها متى شاء فلا  
معنى للتوثيق به وكذا جعل  
الجمالة قبل الفراغ كما  
سيذكره (تنبيه) اعترض  
الماتن باقتضائه صحة ضمان  
الغير لديون السيد على  
المكاتب من نحو معاملة  
والاصح وفاقا لاكثر  
التأخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقاة بتعيينه بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد  
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق  
استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فلم) انظر من اين اه سم  
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فلم (قوله ان ضمان الثمن المعين) اي في  
العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع)  
أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم  
(قوله بخروجه) اي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ) اي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد  
اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بنحو اتيقاله الملك  
الغير (قوله كما تقرر) اي بقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال الكركي هو اشارة الى قوله بخلاف  
ضامن العين المخصوصة الخ و(قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وان  
ضمان الثمن الخ) أي وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ ولعله علم من قول الشارح وبده أي قيمته ان عسر  
رده للحيلولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل  
قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار ما تضمنه  
قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اي غير المعين في العقد (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو  
الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار  
باعتها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن الصلاح بانه لو أجره ووقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك  
ثم بان بطلان الاجارة بخلافه شرط الواقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ  
ان ضمان درك الرهن للرهنين باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لولا تحقق الرهن فاذا بان ان  
الرهن ليس ملكا للرهنين ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اي ولان  
العلة وهي فوات الحق متفتية فيه اه ع ش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا الخ في المغنى والى التنبيه  
في النهاية (قوله لم يقبض) اي المبيع كما اظهره المذهب وقال الجبري إنما اظهر في محل الاضرار لئلا يتوهم  
عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التمثيل  
بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) اي ودين السلم  
نهاية ومعنى (قوله قبل وطء) اي وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بها اي النجوم وعبارة المغنى عليه  
اي المكاتب فالباقي به بمعنى على او الضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) اي من حيث  
تعبيره بالنجوم (قوله والاصح) الى قوله اذ لا مانع في المغنى (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض  
وشرح فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لالسيد انتهى اه سم (قوله

(قوله فلم) انظر من اين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله  
فيبطل العقد بخروجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع اي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه  
فيما باقى لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ اي فلا يمكن استدراك  
المالية ليقى العقد وقوله وان ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله  
فلا بطلان الخ (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض  
الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين كدار باعتها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن  
الصلاح بانه لو أجره ووقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة بخلافه شرط  
الوقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للرهنين باطل  
لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون بحاله لولا تحقق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للرهنين ولا مستحقا  
رهنه لم يلزم الضامن شيء اه (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزه هو كلامها هنا صريح في ذلك

بمخلاف ضمانها الاجنبى فانه يصح اذ لا مانع ويرد بمنع اقتضائه ذلك اذا دخاله السكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت  
ضحة الحوالة بها وعليها لما مر من الترجية فلم لا جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط اللزوم قلت يفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة  
فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على إسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

للامنى بخلاف الحوالة فان  
الذى فيها مجرد التحول الذى  
لا ضرر على المحتال فيه  
لانه ان قبض من المكاتب  
فذاك ولا اخذ من السيد  
فلم ينظر لقدرة المحال عليه  
على ذلك فتامله فانه خفى  
والمراد باللازم ما لا تسلط  
على فسخه من غير سبب ولو  
باعتبار وضعه (و) من ثم  
(يصح ضمان الثمن) للبائع  
(فى مدة الخيار) للمشتري  
(فى الاصح) لانه ايل للزوم  
بنفسه اما اذا كان الخيار  
لهما فالثمن موقوف او  
للبائع فملك المبيع له وملك  
الثمن للمشتري فلا ثمن عليه  
حتى يضمن وبالا جازة يملكه  
البائع ملكا مبتدا لا تبينا  
كامر وقول الشيخين عن  
المنولي يصح الضمان هنا  
بلا خلاف مفرع على  
الضعيف انه مع ذلك ملك  
للبائع نعم لو قيل فيما اذا  
تخير ان الضمان يوقف فان بان  
ملك البائع له لوجود الاجازة  
بانته صحة الضمان والا فلا  
له بعد لان العبرة فى العقود  
بما فى نفس الامر (وضمان  
الجعل كالرهن به) فيصح  
بعد الفراغ للزوم لا قبله

بمخلاف ضمانها) أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليها) أى نجوم الكتابة وكذا ضميروله فيها  
(قوله بها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الاولى اسقاط لفظها تامل (قوله فهلا  
جرى ذلك) أى لصحة الموجبة بما مر عبارة المغنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فهلا  
كان هنا كذلك اجيب بان الحوالة يتوسع فيها لانها بيع دين بدين يجوز للحاجة اهـ (قوله لانه ان قبض من  
المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من  
المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو  
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اهـ سم (قوله  
ولا اخذ من السيد قد يمنع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الاسقاط  
(قوله والمراد) الى قوله نعم فى النهاية لا قوله وبالا جازة الى وقول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع  
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لازما وقوله ثابتا اذ اللازم لا يكون الا ثابتا وحاصل الجواب ان اللازم قد  
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس  
بثابت فأحدهما لا يفنى عن الآخر اهـ ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اهـ نهاية (قوله فلا ثمن عليه) أى  
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان فى الصورتين سم ونهاية ومغنى (قوله مبتدا لا تبينا) هذا  
لأنما هو فى الثانية اهـ سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اهـ ع ش وقال الكردى قوله هنا  
اشارة الى كون الخيار للبائع وضمير انه يرجع الى الثمن اهـ قول وظاهر السباق رجوعه اليهما معا  
(قوله مع ذلك) أى فى زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم فى شرح الروض اخذا من كلام  
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اهـ سم وكذا جزم بذلك النهاية والمغنى كامر (قوله فيصح) الى التنبيه فى النهاية  
والمغنى (قوله وبيانه) أى بيان ما يؤمخ مبتدا وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى  
لا المنطقى (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمانها الارهنها) الاضافة بمعنى فى (قوله كالدرك) أى درك  
عين الثمن او المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمغصوبة والمستعارة عبارة المغنى (تنبيه)  
يصح ضمان رد كل عين من هي يده مضمونة عليه كمغصوبة ومستعارة ومستأمة ومبيع لم يقبض ويبرا  
الضامن بردها له ويبرا أيضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة ومحل  
صحة ضمان العين اذا اذن فيه واضع اليد او كان الضامن قادرا على انتزاعها منه اما اذا لم تكن العين مضمونة  
على من يده كالوديعة والمال فى يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها لان الواجب فيها التخلية  
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم النخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم النخ فى صحة الضمان  
دون الرهن (قوله ممن نقلها) أى المقالة وكذا ضمير صحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الى الرهن  
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم النخ (قوله فى الكل)

كنجزم المكاتب ويصح عنه بغيره لا للسيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة  
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك  
ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى  
ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع (قوله ولا اخذ من السيد) قد يمنع (قوله فلا ثمن عليه حتى  
يضمن) فلا يصح الضمان فى الصورتين (قوله مبتدا لا تبينا) هذا أنما هو فى الثانية (قوله فيما اذا تخير)

لجرازه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن فى مدة الخيار (تنبيه مهم) وقع لهم فى مبحث اشتراط لزوم  
الدين فى الرهن والحوالة والضمان ما يؤمخ التنافى وبيانه مع الجواب عنه وإن لم أر من تنبه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح رهنه صح  
ضمانه كرهه واعتبروا صحتها بصدق ضمانها الارهنها ادم الدين فيها كالدرك ورد الاعيان المضمونة وواضحة البدن وكذا من درهم الى  
عشرة على مقالة تعجب ممن نقلها ومهما صحتهما مع ما فيها من التحكم الصريح لاستواء الجميع فى ان العلم بشرط فان نافاه هذا فليبطل فى الكل



اولا فلانهم كلامهم في تلك الكلية قاض بانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعتياض عنه فيصح كل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة بتفصيلهما نعم الرهن لو كاة تعلق بالعين لا يصح بخلاف ضمانها لصحته برد الا عيان المضمنة وخالفوا هذا في الحوالة فاشترطوا صحة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ابل دية ولا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى أنها معاوضة او استفاء وكل منهما يستدعي صحة الاعتياض بخلاف ذينك فان كلامهما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد اللزوم لانه لخشية الفوات وهي منتفية عند لزوم سببه واما قول ابن العباد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافهما فهو بما يتعجب منه مخالفته لصريح كلامهم مع فساد استنتاجه لا طلاق الاوسعية مما علل به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيثية لا مطلقا كما هو واضح وفرقوا ايضا بينها وبينهما ففصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلا مخالفا لما فصلوه في الضمان الملاحق به الرهن وكانهم لمخو في الفرق ما قدمته آفا فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم (وكونه معلوما للضمان فقط جنسا وقدر او صفة وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وإن جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دمي بعقد فلم يصح مع الجهل كالضمن نعم لو قال جاهل بالقدر ضمننت لك

ولا ولي فيه الكل (قوله اول فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله انهم صرحوا بالخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله وفرقوا الخ (قوله في تلك الكلية) ال للجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتياض (قوله بتفصيلهما) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتياض اه كرى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (او استفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذينك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتياض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوثيق لانه لما لزوم سبب التوثيق لزوم التوثيق فانتفت خشية الفوات اه كرى (قوله واما قول ابن العباد الخ) اي المقتضى لجواز الحوالة فيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) قوله اي كديون العامة للسيد على المكاتب يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والضمن في زمن الخيار لها او للبائع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتياض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكرى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيلا مخالفا لما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالنجوم لا عليها وجوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم ان الاولى اسقاط قوله نجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مفعول لمخو (قوله أنفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضمان) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي البجيرمى قوله للضمان اي ولسيدة ان كان الضامن عبدا اه بجيرمى (قوله جنسا) الى قوله خلافا في المفتى (قوله وصفة) ومنها الحلول والتأجيل ومقدارا لاجل اه بجيرمى (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين مبهما كما نبه عليه في شرح الروض سمور شيدى عبارة المغنى وكونه اي المضمون معلوما جنسا وقدر او صفة وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجمل ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر يعلم ما في قول ع ش قوله وعينا اي فيما لو كان ضمان عين كالمنصوب اه وايضا يخالفه التعليل الآتى للجديد (قوله جاهل بالقدر) مفهومه انه لو قال ذلك العالم به كان ضامنا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا لو ابراه الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق آجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقدا لاجارة حملا للشهور على ثلاثة (قوله قد يكون الخ) اي مسئلة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما اذا لم ينكره المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله المؤقت) الى الفصل في النهاية الا قوله في واحد ما ذكر وقوله ياتي في الخلع تعلق بذلك وقوله وكذا احدثك كما هو ظاهر وقوله وقع بجمع مفتين الى ولو ابراه سيد عمر (قوله والا براه المؤقت) لعل المراد به كان يقول ابراهك مالى عليك سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جواب والاى فيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذا من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدة وتقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم راي قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجمل ولا غير المعين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لو ابراهه الدرهم

لدرهم التي على فلان كان ضامنا بثلاثة على الواجهة وكذا لو ابراهه من الدرهم ولا نظير لمن يقول اقل الجمع اثنان لانه شاذ من ثم لو قال له على درهم لومه ثلاثة وفارق آجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محض فان قلت قد يكون ماعلى الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انها على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والا براه) المؤنث والمعلق بغير الموت والا كما ذمت فانت بريء لو انت بريء بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرامنه ولا نوى و (من المجهول) في واحد ما ذكر للدائن لا وكيله والذين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراتي فانت طالق لا  
فيما عدا ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٢٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضا يسقل مع الجهل نعم لا اثر للجهل يمكن معرفته اخذ

خرج المبرامنه من الثالث رى ولا توقف على اجازة الورثة فيما زاداه ع (قوله والذي اخ) عطف على  
المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد اخ) عطف على المؤقت  
عبارة المغنى والابرام من العين باطل جز ما وكذلك من الدين المجهول جنسا وقدر او صفة (قوله في واحد  
ما ذكر) أى انفا بقوله جنسا وقدر الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيله) أى لا يشترط علم وكيل الدائن في  
الابرام (قوله اول للدين) عطف على للدائن و (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدن شرط  
في الابرام الذي فيه معاوضة اه كرى والاولى إسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابراتي  
اخ) قضية كلام المغنى ان الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وماخذ القولين انه تملك  
او إسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرامنه وعلى الثانى لا والتحقيق فيه كما افاده شيخى انه إن كان في مقابلة  
طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤل إلى معاوضة ولا فهو تملك من المبرى إسقاط عن المبر  
عنه فيشترط علم الاول دون الثانى اه ثم رأيت ماسيا فى عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ  
المفيد انها ليست استقصائية (قوله معرفته) أى الجهل أى متعلقة قول المتن (في الجديد) محل الخلاف فى الدين  
اما الابرام من العين فباطل جز ماهاية ومغنى قال ع ش قوله من العين أى كان غصب منه كذا بامثلا اه (قوله  
بدرام) أى معلومة اه كرى (قوله ما يقابلها من القيمة) أى ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة  
(قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فراجع اه رشيدى عبارة ع ش قوله علم قدر  
التركة كان يعلم ان قدرها الف و (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه اه الربع او غيره اه  
(قوله ولان الابرام اخ) عطف على قوله لان البراءة اخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط  
ومنه عدم علم المبرام عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه ع ش (قوله  
دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط و (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون الابرام ونحوه تملك اه كرى  
(قوله لمدينه) فى اصله لاحمد مدينه والحكم صحيح على كلنا النسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما اخ)  
محرز قول المصنف ومن المجهول باطل اه ع ش (قوله ولو علمه) أى الدين اه ع ش (قوله وجهل من هو  
عليه) أى بأن كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله ولان الم  
يشترط جواب عما يقال لو كان الابرام تملك كالشرط فيه القبول اه كرى (قوله ولم يرتد بده) هو الاصح  
فى الروضة اه سم (قوله فى علمه) أى الدائن اه ع ش وقال الرشيدى (قوله فى علمه) أى المبرامنه وكذا الضمير  
فى قبوله اه والظاهر ان ضمير قبوله للمدين (قوله ادون) أى من العلم اه كرى أى به يتدفع تنظير سم  
بما نصه قوله لا ترى الخ فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون فى القبول بدون إيجاب كعكسه اه  
(قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن فى الانوار اخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما فى الانوار انه اخ  
اه (قوله ان باشر سبب الدين) أى اور وجع فيه كهر النيب سم على منيج اه ع ش (قوله لم يقبل) أى  
ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه اخ) أى بان ادعى انه يجهل قدر التركة اخذا بما سارنا فليراجع اه  
رشيدى (قوله وفى الجواهر نحوه) أى ساقى الانوار (قوله فليخص به) أى بما فى الانوار والجواهر (قوله  
وفيهما) أى الجواهر (قوله وكذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرهما ان لم تعرض للهر فى الاذن ولا رجعت  
فيه اه ع ش (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استندانها اه سيد عمر (قوله وهذا) أى ما فى الجواهر عن  
الزيلى وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) أى كان يعطيه ثوبا مثلا فى مقابلة الابرام ما عليه من  
الدين امالوا اعطاه بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شيء بل ما قبضه بعض حقه

من قولهم لو كاتبه بدرام ثم  
وضع عنده دينارين مریدا  
ما يقابلها من القيمة صح  
ويكنى فى النقد الرابع علم  
العدد وفى الابرام من حصته  
من مورثه علم قدر التركة  
وان جهل قدر حصته ويأتى  
فى الخلع ماله تعلق بذلك  
ولان الابرام ومثله الترك  
والتحليل والاسقاط تملك  
للمدين ما فى ذمته أى الغالب  
عليه ذلك دون الاسقاط  
على المعتمد ومن ثم لو قال  
لا حمد مدينه أبرأت احدكما  
لم يصح بخلاف ما لو علمه  
وجهل من هو عليه فانه  
يصح على ما جزم به بعضهم  
ولان الم يشترط قبول المدين  
ولم يرتد بده نظرا للشائبة  
الاسقاط فان قلت لم غلبوا  
فى علمه شائبة التملك وفى  
قبوله شائبة الاسقاط  
قلت لان القبول أدون ألا  
ترى إلى اختيار كثيرين من  
أصحابنا جواز المعاطاة فى  
نحو البيع والهبة ولم يختاروا  
صحة نحو بيع الغائب وهبته  
ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم  
يقبل ظاهرا بل باطنا  
ذكره الرافعى لكن فى  
الانوار انه ان باشر سبب  
الدين لم يقبل ولا كدين  
ورثه قبل وفى الجواهر  
نحوه فليخص به كلام

أقنى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيله) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرتد بده) هو الاصح فى الروضة  
(قوله لا ترى الخ) فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

الرافعى وفيها أيضا عن الزبيل تصدق الصغيرة المزوجة إجبارا يمينها فى جهلها بغيرها  
قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضا يؤيد ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة الابرام

والباقي ما عده اه عش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بما لو وقع ذلك المواطاة منهم قبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة وبعدها فلو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا كان كالموافق لما قال صا الحتك على ان تقر لي على ان لك على كذا فكما قيل في ذلك بالطلان لاشتيماله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتيمال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرى المدين المبيع فيه فهل هو يبيع فيجرب فيه احكامه او ما حقيقة وهل يكفى التزام العوض في الذمة أولا لانه يبيع دين بدين ينبغي أن يحرر ثم رايت ابن الزباد قال يصح الابراء في مقابلة مال معين او موصوف في الذمة وعبارة العباب لو قال لغريمه بلا خصومة ابرأتني من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزر كشي في قواعده اه وبذلك علم عدم تعين ماصوره عش وانه يصح الابراء فيما لو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا (قوله وطريق الابراء) الى قوله واذا في المغنى (قوله من المجهول الخ) ذكر حج في غير التحفة ان عدم صحة الابراء من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فيصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) اى للمغتاب كان يقول استغفر الله لفلان او اللهم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام لى غيبة البالغ واما غيبة الصبي فهل يقال فيها بمثل ذلك التفصيل وهو انها اذا بلغته فلا بد من بلوغه ذكره اه وذكر من ذكرت عنده ايضا بعد البلوغ لان براءته قبل البلوغ غير صحيحة ويكفى مجرد الاستغفار له حالا مطلقا لتعذر الاستحلال منه الا ان فيه نظرا والاقرب الاول وقال سم على حج قوله والاستغفار له اى ولو بلغته بعد ذلك وقوله الابد تعينها بالشخص أطلق السيوطى في فتاويه اعتبار التعيين وان لم يتبع المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في اهله بزا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كالمصنفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في ازالة الضرر في الآخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا ببذل مال فله بذله سعيا في خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته في اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال ولاظهار فانه يولد قنعة وغيظا بل يفزع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الاقرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجها اذا لم يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضها وبقي مالها اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعالة بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكتفى بالندم لا تمتنع الدعاء بالمغفرة لكافة كل محتمل والاقرب ان يدعوه للمغفرة غير الشرك او كثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو اتى بهيمة فهل يخبر اهله بذلك وإن كان فيه اظهار لقبح ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظرا ولا يبعد الاول ويفارق ما لو اتى اهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان في ذلك اضرار الممرأة ولا هلاها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه عش (قوله الابد تعينها الخ) خلافا للمغنى حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها له فاحله منها فهل

اه وعليه فيملك الدائن  
العوض المبذول له بالابراء  
ويرى المدين وطريق الابراء  
من المجهول ان يبرئه عما  
يعلم أنه لا ينقص عن الدين  
كالف شك هل دينه يبلغها  
أو ينقص عنها واذا لم تبلغ  
الغيبه المغتاب كفى فيها  
الندم والاستغفار له فان  
بلغته لم يصح الابراء منها  
الا بعد تعينها بالشخص

أى ظاهرا و (قوله والاستغفار له) أى لو بلغته بعد ذلك (قوله الابد تعينها بالشخص) أطلق السيوطى في فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في اهله بزا او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما

بل وتعين حاضرهما فيما يظهر (٢٥٦) ان اختلف به الغرض ولو ابراه من معين معتقد انه لا يستحقه فبان انه يستحقه برى (الا)

الابراء (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجمل بصفته لانهم اغتفروا ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا ههنا ولا لتعذر الابراء منها بخلاف غيرها لا مكان معرفته بالبعث عنه (ويصح ضمانها في الاصح) كالابراء لعلم بسنها وعددها ويرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننت مالك علي زيد) او ابرائك او نذرت لك مثلا وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الفرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامنا لعشرة) ومبرئا منها وناذرا لها ادخالاً للغابتين (قلت الاصح) انه يكون ضامنا (للعشرة) ومبرئا منها وناذرا لها (والله اعلم) ادخالاً للاول فقط لانه مبدأ الالتزام وترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثانية اخر اجالها لانه اليقين فان قلت مما يضعف هذين ويرجح الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغيا دخلت قلت هذا في غير مانحن فيه لانه في الامور الاعتبارية وما نحن فيه في الامور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتي ذلك في الاقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما ههنا ولو لقن صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا

يرأ منها ولا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وهذا جزم المصنف في اذكاره وزعم الاذرعى ان الاصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التحفة ما يؤيده (وتعين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولومات بعد ان بلغته قبل الابراء منها لم يصح ابراءه بخلافه في المال مر اه سم على حج اه ع ش (قوله) وتعين حاضرهما (اي الشخص الحاضر عند الغيبة اه ك ر دى) (قوله من معين) (اي في الواقع اه ع ش) (قوله) هنا (اي الابراء) (قوله) ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغنى واقتصر على ما قبله قول المتن (في الاصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن اذا غرهما بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحل ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الآدمي ويعتبر بالاذن عند الاداء إن ضمن عن حى فان ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على اذن كما ذكره الرافعى في باب الوصية نهاية ومغى وقولها ولو ضمن الخ مر مثله في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيحب (قوله) وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه نظرو لا يبعد الحاقها بما ذكر لانه حيث حمل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين اه ع ش اقول قد اشار اليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتناية بقوله مثلا (قوله) وناذرا لها) (اي ومحبلا بها) (قوله للغابتين) (اي للطرفين فقيه تغليب) (قوله هذين) (اي الضمان لتسعة والضمان لثمانية او) (قوله الاول) (اي الضمان لعشرة) (قوله في غير مانحن فيه) تأمل فيه اه سم (قوله لانه في الامور الاعتبارية الخ) نازع الشهاب ابن قاسم في هذه التفرقة وقال انها لا مستند لها اه رشيدى (قوله الاعتبارية) كفصل البيدين اه ع ش (قوله ويأتى ذلك) (اي الخلاف المذكور) (في الاقرار) (اي بان لزيد عليه من درهم إلى عشرة) (قوله ويأتى ثم) (اي في باب الاقرار) (قوله ولو لقن الخ) ببناء المفعول (قوله نحو ابراه) (اي كالاقرار والهبة وغيرهما من الحل والعقد) (قوله) فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرها فهذا كما وصفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في إزالة ضرره في الاخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وان ادى إلى بقاء ضرره في الاخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا او يحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انها اكرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الاخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيا في خلاص ذمته ثم رابت الغزالي قال فيمن خانته في اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاظهار فانه يولد فتنه وغیظا بل يفرغ إلى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (بل وتعين حاضرهما) هذا بما لا يحصى عنه ولومات بعد ان بلغته قبل الابراء منها لم يصح ابراءه بخلافه في المال مر (قول المصنف) ويصح ضمانها الخ) قال في الروض ويرجع اى ضامنها إن ضمنها بالاذن وغرهما بمثلها لا القيمة اى كافي القراض اه قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته (قوله) في غير مانحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه في الامور لا يخفى ان هذه التفرقة لا سند لها الا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراجعة (قوله) فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه مر في شرحه مسئلة فتاوى السيوطى رجل نزل لآخر عن اقطاع والتزم له انه اذا صار اسمه في الديوان اعطاه بعضها وابرأه من الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق النذر كما هو العادة لان فالدى يظهر لى انه لا تصح البراءة ولو تراضيا لان النذر لا تصح البراءة منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف سائر النذور والزكاة والكفارة والاول اظهر كما لو انحصرت صفة الاستحقاق في معين فانه لا تصح البراءة منه

فلا كما يأتى في النذر (فرع) مات مدين فسال وارثه دائنه ان يبرئه ويكون ضامنا لما عليه فابرأه على ظن صحة الضمان وان الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الابراء لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الام وتبعه ولو صالحه من ألف على خمسمائة صالح انكار ثم أبرأ من خمسمائة طائفا  
صححة الصلح لم يصح الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال  
مستحقا بان عدم عتقه لانه إنما عتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أتى (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صححة الشرط بطل

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليله أن الكلام  
مفروض في نحو قوله ضمننت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرئه وأناضام لما عليه إذ ليس فيه تقييد  
الضمان بالبراءة فليتامل اه سيد عمر اقول في كل من الاخذ والماخوذ نظر ظاهر بل مخالف لمفاد كلام  
الشارح كما يظهر بادنى تأمل (قوله وقولهم لو أتى المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع الخ عطف على  
قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الآتي وما بعده  
كالصريح في ذلك (قوله بطل) أي البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله  
بفساده) أي الشرط (قوله ولا ينافيه) أي قولهم لو أتى بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك  
وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما مر الخ) أي من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد  
بمقتضيه وجود الدين اه عش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله مخالف الخ) حال من ما عتقده  
(قوله ويؤخذ منه الخ) معتمداه عش وقال السيد عمر قد يفرق بانه إذا سقط الدين في الدنيا لم يسقط في  
الآخرة لانه إنما يطالب فيها بما استحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان  
معناه اسقطت منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء واما في الدنيا فلا يسقط المطالبة عنك بل انا  
مطالب لك فيها والحاصل ان التعليل والاتصاف في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أي إشعار فتأمل  
بعين الانصاف متجنبين للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أي في شرح والبراء الخ (قوله فيمكن ان يقال  
الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن عش (قوله برى منهما) أي فلو قال اردت  
الابراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم تدل قرينة على ذلك اه عش  
(فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أي وما يترتب عليه ككونه يغرم أو لا اه عش  
ثم قوله المذكور الى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعت للمضاف (قوله وهو كفالة البدن)  
ويسمى ايضا كفالة الوجه اه معنى (قوله اصله) أي الخلاف وكذا ضمير منه اه عش (قوله قول الشافعي)  
خبر اصله (قوله انها) أي كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله أو مالا بقاء الخ) عطف على المكفول  
ولو حذف لفظة ما عطفها على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أي حيث كان المكفول يحزنه حيا نهاية  
(قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للمتن (قوله  
ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورده عليه مقابله من قول الشافعي المذكور اه رشيدى  
(قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والكفيل الضامن وقد كفل به يكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال  
لغيره وكفله المال ضمنه إياه وكفله إياه بالتخفيف فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيله مثله  
وتكفل بدنه والكافل الذى يكفل إنسانا يعوله ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا اه عش (قوله لم يستعملوه)

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق النذر بل في مقابلة الزول وقتنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع  
الاجنبى فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المذنور له الناذر  
بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول  
وقت الوجوب لان الزكاة يغلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه  
(فصل) (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في ان  
كونه بهذا المعنى يقتضى تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفلا متعد بنفسه  
كقوله تعالى وكفلها زكريا يا فلما عداه المصنف بغيره قلت ذلك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتم واستعمال

وَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْإِلْتِمَازُ لَا بِطَرِيقِ النَّذْرِ بَلْ فِي مَقَابِلَةِ الزَّوْلِ وَقَدْ بَصَحَ ذَلِكَ كَمَا اسْتَنْبَطَهُ السَّبْكِيُّ مِنْ خَلْعِ  
الْأَجْنَبِيِّ فَإِنَّ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ تَصَحُّحُ كَالِ الْخَلْعِ أَهْ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ النَّذْرِ جُزْمُ الشَّارِحِ بِصَحَّةِ إِبْرَاءِ الْمَذْنُورِ لَهُ النَّاذِرُ  
بِمَا فِي ذِمَّتِهِ حَيْثُ سَاغَ لَهُ الْمَطَالِبَةُ بِهِ وَفِي بَابِ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ عَدَمُ صَحَّةِ إِبْرَاءِ الْمُسْتَحَقِّ الْمُنْحَصَرِّ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَقُولُ  
وَقْتُ الْوَجُوبِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ يَغْلِبُ عَلَيْهَا التَّعَبُّدُ (قَوْلُهُ فَأَنْتَ حُرٌّ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِنشَاءَ فَرَاجِعُهُ  
(فَصْلٌ) (قَوْلُهُ أَوْ قَلْبُهُ) أَوْ كَبِدُهُ أَوْ دُمَاجُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ضَمْنٍ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ  
كَوْنَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي تَعَدِيَّتَهُ بِنَفْسِهِ وَقَضِيَّةُ شَرْحِ الرُّوْضِ عَكْسُهُ فَانْهَ قَالَ فَإِنْ قُلْتَ كَفَّلَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا يَا فُلْمَا عَدَاهُ الْمَصْنُفُ بِغَيْرِهِ قُلْتَ ذَلِكَ بِمَعْنَى عَالٍ وَمَا هُنَا بِمَعْنَى ضَمْنٍ وَالتَّمَرُّمُ وَاسْتِعْمَالُ

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قلبه الى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة  
اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلت بدن أحد هذين (فان كفلا)  
بفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بالياء

أى كفل بمعنى ضمن اه ع ش (قوله انتهى) أى كلام القيل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما فعله  
 أئمة اللغة (قوله اما كفل الخ) عديله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية  
 الخ) الوارد في حديثها كما سيأتي تسكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله او عنده مال) عبارة المغنى قوله كاصله  
 من عليه مال يوم ان الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل تصح وإن كان المال امانة  
 كوديعة لان الحضور مستحق عليه فيشمله الضابط الاقنى ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها  
 باذن المكفول مع معرفة السكفل له بيد من لزمه إجابة الى مجلس الحكم أو استحق إحضاره اليه عند  
 الاستعداد للحق كالكفالة بيد امرأة يدعى رجل زوجته لان الحضور مستحق عليها او بيد رجل تدعى  
 امرأة زوجته او بيد امرأة لمن ثبت زوجته وكذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج موليا اه  
 (قوله ولو امانة) قد يخالف هذا ما يأتي في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا لمانة لا يصح ضمانها  
 ويحجب بانه فيما يأتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لادى والحق به من  
 عليه حق لادى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له ومنه الوديع والاجر ونحوهما فانهم إذا  
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخليه فلا يجب عليه الحضور لمجاش  
 الحكم إلا ان يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره مجلس الحكم كالوادعى ضياع العين فطلب مالها حضوره  
 اه ع ش عبارة سم قوله ولو امانة به مع الفرغ الاقنى آخر الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها ويصح  
 التسكفل بيد من هي عنده اه (قوله انه لا يفرمه) أى لا يطالب بالفرم فلا يأتى ما سيأتى للشارح مر  
 أنه لو امتنع حبس الممؤد المال لان التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استرد ما غرمه  
 اه ع ش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد معين عليه مال يصح ضمانه  
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة  
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل  
 الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التسكفل بيده كما أفهمه قولهم استحق إحضاره اه سم  
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال ع ش قوله مر أى المال  
 أى الذى عليه بصفة كونه ديناً او عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر أى المال الخ عبارة

اه ولعله لكونه الاصح  
 أما كفل بمعنى عال كما في  
 الآية فتعد بنفسه دائماً  
 أى وما ورد في حديث  
 الغامدية الآتى الباء فيه  
 زائدة تأكيداً (من عليه  
 مال) أو عنده مال ولو  
 أمانة (لم يشترط العلم  
 بقدره) لما يأتى أنه  
 لا يفرمه (ويشترط كونه)  
 أى ما على المكفول (عما  
 يصح ضمانه) فلا تصح بيد

كثير من الفقهاء له متعدياً بنفسه يؤول فان صاحبي الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه  
 إلا متعدياً بغيره اه (قوله ولو امانة) به مع الفرغ الاقنى آخر الفصل يعلم ان الامانة لا يصح ضمانها  
 ويصح التسكفل بيد من هي عنده (قول المصنف ويشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح  
 الكفالة بيد معين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره  
 ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله لما هو واضح ان ضمان هذا  
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التسكفل بيده كما أفهمه  
 قولهم استحق إحضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله أى الروض كاصله من عليه مال يوم ان  
 الكفالة لا تصح بيد من عند مال لغيره وليس مراد ابل يصح وإن كان المال امانة كوديعة كما شمله قوله  
 فيما يأتى أو استحق إحضاره اه وذلك لان حذفه ليس إلا لكونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التسكفل  
 بيدن الوديع كون الوديعة ما لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التسكفل بيده وإن كانت  
 الوديعة اختصاصاً كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من  
 إيهام العبارة ما ذكره مما لا شبهة فيه واما ما اورد عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة  
 ما ذكر لا يرد على الشيخ إذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاقتصار على ذكر التسكفل بمن عنده مال بل يجوز ان  
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التسكفل بمن عنده حق اعم  
 من المال والاختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا يخفى ان الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

التخفة أى ما على المكفول انتهت فأخرج بذلك ما عنده من العين فتلخص أنه ان كفله بسبب عين عنده صح وإن كانت أمانة وان كفله بسبب دين فلا بد ان يكون بما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) أخرج ديون المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أى غير النجوم كديون المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما أشار اليه بقوله على الأصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال فى الروض نصح الكفالة بدين من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال فى شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم فى الشرح أى والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت فى الذمة الخ) معتمد اه ع ش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من اداها اذ غاية الامر انها فى يده امانة او مافى معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق بجواز طلب نحو الامانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاولى أى وصحة ضمان رد الثانية إلى الساعى (قوله كل من استحق) إلى قوله وبحث الاذرعى فى النهاية (قوله كل من استحق حضوره الخ) قديقال يرد عليه المكاتب فى نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لاختلافه مافى نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم اه سم وقوله فى نجوم الكتابة أى وغيرها للسيد (قوله واجير الخ) صريح فى ان الاجير والقن ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم واستحق احضاره إلى ان قال وبيد انى واجير فجعلها معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعه الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما فى الضابط وإلا فالضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وقن ابق الخ) أى باذن ابقى سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبتيته او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه ع ش والاولى على كفيل (قوله يدخله المال) أى حيث عفى عن القصاص على المال اه ع ش قول المتن (ومنعها) أى وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه ع ش قول المتن (فى حدود الله تعالى) أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد الخ (قوله إلى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أى على معنى اه كرى والاولى أى على طبق (قوله وبه الخ) أى بالمعنى المذكور اه كرى عبارة السيد عمر أى بما اشار اليه حديث الغامدية من ان استيفاء الحد وان كان فورى اقد يمنع منه مانع كالحل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله لم يفلأشكل بما ذكرهنا أى من منع الكفالة فى حدوده تعالى وقوله

مكاتب بالنجوم أما غيرها ففيه ما مر فى شرح قوله وكونه لازما ولا يدين من عليه نحو زكاة كذا أطلقه الماوردى وعمله ان تعلقت بالعين قبل التمكن بخلاف ما اذا كانت فى الذمة أو تعلقت بالعين وتمكن منها الصحة ضمان الاولى ومثلها الكفارة وضمان رد الثانية (والمذهب صحته بدين) كل من استحق حضوره مجلس الحكم عند الطلب لحق آدمى ككفيل واجير وقن ابقى لمولاه وأمرأة لمن يدعى نكاحها ليثبته أو لمن أثبت نكاحها ليسلمها له وكذا عكسه كما هو ظاهر و (من عليه عقوبة آدمى كقصاص وحد قذف) لانه حق لازم فاشبه المال مع ان الاول يدخله المال ولذا مثل بمثاليين (ومنعها فى حدود الله تعالى) وتعازيره كحد سرقة لانا مامورون بسترها والسعى فى اسقاطها ما أمكن ومعنى تكفل انصارى بالغامدية بعد ثبوت زناها إلى ان تلد انه قام بمؤنها ومصالحها على حد وكفلا ذكرى وبه يرد استحكال تصور الكفالة هنا مع وجوب الاستيفاء فورا

الخ ففهم عدم الانحصار فى التكفل بن عنده مال فليتأمل (قوله مكاتب بالنجوم) أخرج ديون المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي ان يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره مجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال فى الروض نصح الكفالة بدين من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال فى شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم فى الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وان لم يتمكن من اداها اذ غاية الامر انها فى يده امانة او مافى معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) قديقال يرد عليه المكاتب فى نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لاختلافه مافى نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم اه سم وقوله فى نجوم الكتابة أى وغيرها للسيد (قوله واجير الخ) صريح فى ان الاجير والقن ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم واستحق احضاره إلى ان قال وبيد انى واجير فجعلها معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما صنعه الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما فى الضابط وإلا فالضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وقن ابق الخ) أى باذن ابقى سم وع ش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لثبتيته او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه ع ش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه ع ش والاولى على كفيل (قوله يدخله المال) أى حيث عفى عن القصاص على المال اه ع ش قول المتن (ومنعها) أى وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه ع ش قول المتن (فى حدود الله تعالى) أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد الخ (قوله إلى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أى على معنى اه كرى والاولى أى على طبق (قوله وبه الخ) أى بالمعنى المذكور اه كرى عبارة السيد عمر أى بما اشار اليه حديث الغامدية من ان استيفاء الحد وان كان فورى اقد يمنع منه مانع كالحل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله لم يفلأشكل بما ذكرهنا أى من منع الكفالة فى حدوده تعالى وقوله

مع وجوب الخ إشارة إلى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه الفور فلم اخر حداها  
والحاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة في حد الله تعالى وجهة تاخيرها (قوله  
وبحث الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اھسم (قوله  
من هو) اى الحد المنتحتم (قوله وبنافيه) اى ما يحته الأذرعى من صحة التكفل المذكور (قوله ان لم يرد الخ) اى  
الأذرعى بالحد المنتحتم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما  
واللفظ للثاني وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى  
خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله جواهم  
الخ) اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة مؤنها اه كردى (قوله لانه قد يستحق) الى قول المتن ثم ان  
عين في النهاية الا قوله سواء الى لاجل اذنه (قوله عليهما) اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك  
اه مغنى (قوله فيطالب الخ) اى يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه مغنى (قوله ما بقى  
حجره) اى حجر الولى عليهما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش  
شمل قوله مر ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما باتى في السفينة ان الطلب متعلق به دون  
الولى وقد يقال لما سبق اذن الولى استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة بيدنه بعد بلوغه سفيا وبين الكفالة  
به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المجنون فيتوجه الطلب  
عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما اه (قوله وبحث الأذرعى اشرط اذن ولي السفينة) وهو  
الاظهر اه مغنى (قوله وهو الذى يظهر ترجيحه) معتمداه ع ش وقال سم ينبغي الا أن يلزم فوات كسب  
مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة اه وياتى عن السيد عمر ما وافقه  
(قوله لصحة اذنه) لك ان تقول سلطنا ذلك لكونه قدي يحتاج الى المال بناء على ما سياتى من تعميم وجوب الحضور  
ويا تى نظير ذلك في العبد ايضا فندبره والحاصل انه لو فصل في العبد والسفينة بين احتياجهما الى المؤنة في  
حضور محل التسليم وبين عدمهما السكان وجها وجيها وينبغى ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تفويت  
المنفعة اه سيد عمر (قوله غيره) اى غير الأذرعى (قوله انتهى) اى كلام الغير (قوله وانما يظهر) اى اعتبار  
اذن القرن لا سيده (قوله ومحجوس باذنه الخ) عبارة المغنى وبين محجوس وغائب باذنه كما سياتى في عموم اللفظ  
لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر في الحال ولا فرق بين  
ان يكون في موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم ام لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلد بها حاكم او الى فوق  
مسافة العدوى فوقعت بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه في ذلك اه (قوله كذلك) اى  
باذنه لتوقع حضوره (قوله المال) مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش اى لتوقع خلاصه  
اى من الغيبة بان يحضر اه (قوله اكان الخ) الاولى اكان يبلده حاكم حال الكفالة او بعدها ام لا (قوله  
لاجل الخ) متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيابا لا نظر لما يترتب  
على ذلك من المشقة في حضورهم في جانب الخروج من حقوق الادميين اه ع ش (قوله لعدم العلم الخ)  
عبارة المغنى اذا تحتمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله ومحل) اى محل صحة كفالة الميت اه ع ش  
(قوله لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع المعير حينئذ اھسم عبارة  
ع ش المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يهل عليه التراب وينبغى ان مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم رأيت في سم  
على حج في العارية وعبارته بل يتجه امتناع الرجوع اى في العارية بمجر د ادلاؤه ان لم يصل الى ارض القبر

أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله وبحث الأذرعى) اعتمد  
شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله ما بقى حجره) يفيد انقطاع المطالبة اذا زال  
الحجر (قوله يظهر ترجيحه) ينبغي الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة في الحضور فيعتبر اذن  
الولى مع مراعاة المصلحة (قوله لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد اللحد بناء على امتناع رجوع

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل ببدن من هو عليه وينافيه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جواهم عن الخبر المذكور (ويصح بين صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارهما ليشهد من لم يعرف اسمها ونسبها عليهما بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقى حجره وبحث الأذرعى اشرط اذن ولي السفينة وله احتمال بخلافه وهو الذى يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم بظاهر فيه ثم رايت غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القرن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على السيد كالتلافى الثابت بالبيعة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان يبلدها حاكم حال الكفالة أو بعدها طالب احضاره بعد ثبوت الحق أو قبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للزركشى وغيره لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت) ليحضره فيشهد (بضم أوله) وفتح ثالثه (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومحل قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير



لان في عودته من هوا القبر بعد ادلائه ازراء به فتامل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم  
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغيره ولا نقل من بلد الى  
 آخر فان حصل شئ من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع أو  
 انه بصيغة المضى والواو حالية (قوله ذكره الاذرى) اى قوله ولاذن الولى الخ (قوله في هذه الاحوال) اى  
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وبحت) الى قوله ووافقه فى المغنى (قوله وبحت فى المطلب الخ) الاوجه  
 انه ان كان محجور اعليه عند موته اعتبر اذن الولى من ورثته فقط والا فكلهم فان كان فيهم محجور اعليه قام  
 وليه مقامه شرح مر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقييد به يقتضى تخصيص الولى بالاب والجد  
 دون الوصى والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان للبيت ولى قبل موته اعتبر اذنه فقط  
 لا اذن الورثة وان لم يكن له ولى قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهلا للاذن والا فاذن اولياهم وهى  
 تفيد انه لا فرق فى الولى بين الوصى وغيره اه (قوله اذن الوارث) فى شرحه للارشاد ودخل فى الوارث  
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه  
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم (قوله ان تاهل الخ) اى بان كان رشيدا اما غيره  
 ولو سفيها فيعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كناظر بيت المال) اى فيمن لا ولى له خاص  
 اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل فى الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه  
 ع ش (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولى غير المتاهل منهم اه سم عبارة ع ش اى حيث لم ياذن  
 فى حياته لما ياتى من اجل اه (قوله وتعقبه) اى بحث المطلب (قوله بحمل الاول) اى بحث المطلب (قوله  
 باذنه فى حياته) قديقال بطلان اذنه بالموت اه سم اقول فى اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه  
 (قوله كذمى الخ) عبارة المغنى وبقي ما لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال وظاهر كلامهم  
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد فى شرح الروض اه سم عبارة  
 السيد عمر قوله لا تصح كفالته محل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتنى الارث ولايته عليه لا تقصر  
 من ولايته ولى غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما فى الشرح كما مر (قوله ان  
 صالح ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان  
 اى المعين غير صالح هل تبطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه فيه نظر والمتبادر الاول فليراجع  
 اه (قوله سواء كان ثم) اى فى المكان المعين اى فى حضور المكفول به (قوله وبحت الاذرى الخ) اعتمده  
 سم والسيد عمر وفاقا للنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى فى المكان المكفول بيده فباظهار كما بحثه  
 الاذرى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن فى الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله مر  
 ويشترط الخ معتمد قوله ولا يغنى عن ذلك الخ متمد قوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن فى ذلك  
 لا تتفاوت الا ما كن فيه ويرد بان الا ما كن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيما اذن فيه بخصوصه  
 كغرفة اهله مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الاذرى متجه ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

وعدم النقل المحرم وان لا  
 يتغير فى مدة الاحضار واذن  
 الولى فى مثل هذه الاحوال  
 لغو ذكره الاذرى وبحت فى  
 المطلب اشتراط اذن الوارث  
 أى أن تاهل والا فويله  
 كناظر بيت المال ووافقه  
 الاسنوى ثم بحث اشتراط  
 اذن جميع الورثة وتعقبه  
 الاذرى بان كثيرين صوروا  
 مسئلة المتن بما اذا كفله  
 باذنه فى حياته اه وبجاب  
 بحمل الاول على ما ذالم باذن  
 أما من لا وارث له كذمى  
 مات ولم ياذن فظاهر انه  
 لا تصح كفالته (ثم أن عين  
 مكان التسليم) فى الكفالة  
 (تعين) ان صالح سواء كان  
 ثم مؤنة أم لا وبحت  
 الاذرى اشتراط رضا  
 المكفول بيده به وفيه  
 وقفة (والا) يعين

المعبر خبئذ (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وبحت فى المطلب الخ) الاوجه أنه ان كان  
 محجور اعليه عند موته اشتراط اذن الولى من ورثته فقط والا فكلهم فان كان فيهم محجور اعليه قام وليه مقامه  
 شرح مر (قوله اذن الوارث) فى شرحه للارشاد ودخل فى الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم  
 لومات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متجه  
 لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير  
 حائز ايضا (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولى غير المتاهل منهم (قوله باذنه فى حياته) قديقال  
 بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد فى شرح الروض (قوله ان صالح) ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسدا  
 وكلامه يقتضى انه يصح ولا يتعين (قوله وبحت الاذرى الخ) اقول هو متجه ان يختلف به الغرض كبعيد

(فكها) يتعين إن صلح أيضا كالمسلم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم أنه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميري وهو أن وضع السلم التاجيل والضمان للحلول وإن ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والتزام وفي كلا فريقه نظروا أن جزم ثانيهما شيخنا وتبعته في شرح الإرشاد أما أولا فلا نأمنع أن وضع الضمان للحلول وأما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الغرر لا تنساق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بأنه يحتاط للأموال لاختلاف المحال ما لا يحتاط للأبدان لما من جواز أركاب البحر يبدن المولى لا بماله وحينئذ فهاهنا مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن أذن صاحبه فلم يحتج لبيانه ولا نظر هنا مؤنة المحضر لأنها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم أما إذا لم يصلح فأقرب محل صالح على الأوجه من تردد فيه (ويبرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل أو المفعول أي بنفسه أو وكيله المكفول من بدن أو عين إلى المكفول له أو وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكره وإن لم يطالب به بقضية كلامهم أنه لو كفل واحد

قال ما نصه أقول هو متجه إن اختلف به الغرض كبيع يد يزوج مؤنة انتهى قول الماتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك محل بعينه أه غش (قوله يتعين) إلى قوله من تردد في المغنى الأقوله وفي كلا فريقه إلى ما إذا ما أنبه عليه (قوله أن يصلح أيضا) والأبأن لم يكن صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقرب محل إليه قياسا على السلم وإن فرق بعضهم بينهما لا مكان رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما أه نهاية عبارة سم قوله يتعين أن صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح وجب البيان ولا فسد كالمسلم مر أه (قوله فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه أنه إن كان الاحضار لم يشترط تأخير فكمك السلم الحال ولا فسادا أو جل أه (قوله ويحتمل الفرق) بأن السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على أقرب موضع صالح للتسليم أه معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المغنى كما مر آنفا (قوله فكل منهما الخ) الأنسب فلان كلا منهما (قوله عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام أه سم (قوله وقد يفرق) أي بين السلم والضمان (قوله بأنه يحتاج الخ) وقد يقال إن هذا هو المراد بالفرق الثاني (قوله من جواز أركاب البحر الخ) كذا في أصله بخطر رحم الله ولا يخفى ما فيه أه سيد عمر أي وحق العبارة أركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) أي إذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله إذا صاحبه) الجملة نعت لبدن (قوله مؤنة المحضر) بكسر الصاد أي محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) أي في السلم المؤجل فعلى العاقد أي السلم إليه (قوله أما إذا لم يصلح الخ) أي المكان المأمين أو مكان الكفالة فهو راجع لما قبله لا وما بعدها (قوله فأقرب محل) القياس أنه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم إذا لم يصلح مكانها لا بد من تعيين محل ولا فسد (قوله أي بنفسه الخ) أي بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا يرد أنه إنما يناسب الاحتمال الأول (قوله أو عين هنا) وفيما يأتي في شرح فان غاب استطرادى (قوله بما ذكر) أي بتعيين محل صالح أو وقوع الكفالة فيه أصلا وحالا وبكونه أقرب محل صالح من محل التكفل أو من المعين إذا لم يصلح أصلا وحالا وهذا على مرضى الشارح كما يغنى عن الفرق بين الضمان والسلم وأما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعيين أو بوقوع الكفالة فيه أو بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وإن لم يطالب به) أي المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قوله وإن كانا متضاهين) أي وإن كان كل منهما ضامنا عن الآخر أه كردى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا أو مرتبا فسلم أحدهما لم يبرأ الآخر وإن قال سلمته عن صاحبي ولو كفل رجل لرجلين فلم إلى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر ولو تكفل كفيلا ثم أحضر أحدهما المكفول به برى ومحضه من الكفالة الأولى والثانية وبرى الآخر من الثانية لأن كفيله مسلم ولم يبرأ من الأولى لأنه لم يسلم هو ولا أحدهم جهته ولو أبرأ المكفول له الكفيل من حقه برى. وكذا لو قال لا حق لي على الأصيل أو قبله في أحد وجهين قال لا ذرعى أنه الأقرب كإبرأ الأصيل باقر أه المذكور نهاية ومعنى قال غش قوله مروان قال الخ بنبغى مالم يرض المكفول بذلك أه (قوله بينه وبين المكفول له) إلى قوله وفيه نظري في النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافقة لتصرح المغنى أن المعنى ولو كان المكفول له محبوسا بحق خلافا لقول الكردى أي ولو كان المكفول محبوسا بحق أه عبارة النهاية ويبرأ بتسليمه له محبوسا بحق أيضا لا مكان احضاره ومطالبته بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه أه قال غش قوله مروان يبرأ بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة أن الكفيل إذا سلم المكفول للكفول له يجوز لمؤنة (قوله يتعين أن صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين أقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فإن لم يصلح رجب البيان ولا فسادا كالمسلم مر (قوله فيحتمل التسوية) يتجه أنه إن كان الاحضار لم يشترط تأخير فكمك السلم الحال ولا فسادا أو جل (قوله فكل منهما عقد غرر) قد يقال الغرر هنا أقوى لأنه محض التزام (قوله أما إذا لم يصلح الخ) القياس أنه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم إذا لم يصلح مكانها لا بد من

بدن اثنين لم يبرأ إلا باحضارهما وإن كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا يتيان به لزمه بخلاف ما إذا سلمه له بحضرة مانع (كغلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل مختار ابرى. وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان محل التسليم ينته او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحاکم على قبوله فان ضم تسليمه عنه فان فقد الحاکم اشهد انه سلمه له وبرى. وياتى هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمته المعين (فرع) قال ضمننت احضاره كطالبيه المكفول لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعد ما عاق (٢٦٣) الضمان على طلب المكفول له

وعلق الضمان بطله كذا  
اعتمده شارح كاللقيني  
فيه نظر بل مقتضى اللفظ  
تعلق اصل الضمان على  
الطلب وتعليقه مبطل له  
من اصله فهو الاوجه فان  
قلت الاولى فيها تعلق  
المقتضى اذ لا يلزمه الاحضار  
الا بالطلب قلت المعلق هنا  
الضمان لا الاحضار كما هو  
المتبادر فان جعل كمالا قيدا  
للاحضار فقط فقياسه  
التكرار فلم يصح القول  
بالمرة عليهما فان قلت فما  
الراجع من ذلك قلت قضية ما  
ياتى في ضمننت احضاره بعد  
شهر ان الظرف متعلق  
باحضاره لا بضمننت تعلقه  
هنا به ايضا فيصح ويتكرر  
كلما طلبه (وبان يحضر  
المكفول) البالغ العاقل  
بمحل التسليم ولا حائل  
(ويقول) للمكفول له  
(سلمت نفسى عن جهة  
الكفيل) وكذا في غير محل  
التسليم او زمنه حيث لا  
غرض له في الامتناع فيشهد  
انه سلم نفسه عن كفالة فلان  
وبيرا الكفيل كذا اطلقه  
الماوردى والاوجه اخذا  
بما قبله انه لا يكتفى اشهاد  
الا ان فقد الحاکم اما

وهو محبوس رى ان كان الحبس بحق كان على دين لما عالج به الماشرح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يده متغلب فلا يبر الما عالج به ايضا اه وهو ايضا صريح فيما قات (قوله ان قبل الخ) اى ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول برى الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلمه الخ) اى الحاکم المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحاکم) اى فقد الكفيل الحاکم اى اغيبته عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى او لمشفة الوصول اليه لتعجبه او اطلبه دراهم وان قات اه عش (قوله وبرى) عطف على اشهد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله الباقين وتابعه عليه بعضهم وهو الاوجه وان نظره بان مقتضى اللفظ تعلق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعلق اصل الضمان) فيه وفي قوله الاتى كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه بطل له الخ) اى فلا يلزمه احضاره مطلقا فى الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الاوجه) اى بطلان الضمان من اصله اى من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتى ليصح ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اى المرة الاولى اه كرى (قوله بالمقتضى) بكسر الصاد هو الطلب (قوله عليهما) اى على جعل كمالا قيدا للاحضار وجعله قيد الضمنت او على تعلق الضمان وتعلق الاحضار اذ الاول يقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) اى بما ذكر من التعليقين (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اى الضمان (ويتكرر الخ) اى الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد كرى عزز البالغ العاقل بقوله اما الصبي الخ (قوله بمحل التسليم) اى وزمنه اخذا بما سيد كرى (قوله فيشهد) اى المكفول (قوله والاوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله فلا بدرة بقوله) ينبغي ان عله ما لم يضر اوية ولا ارساني ولى اليك لاسلم نفسى عن جهة الكفالة ويطلب على الظان صدقه ما اخذ ما قولوه في الاذنى دخول الدار وايصال الهدية اه عش (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما يحتمل الاذرى وتسليم ولي المكفول كتسليمه اه قال عش قوله مر كما يحتمل الاذرى معتمد اه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه اى المكفول المعتبر تسليمه اه (قوله هنا) اى فى تسليم المكفول نفسه عن الكفيل و (قوله لا فيما قبله) اى فى تسليم الكفيل المكفول ولا يخفى ان تعبيره بالظهور انما هو بالنسبة للثاني والافقوال المصنف ولا يكتفى الخ نص في الاول قوله فاشترط لفظ الخ) هل يتعين اللفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا محل تردد ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول وقول الماشرح لا قرينة الخ فيه اشارة الى ما استقر به (قوله كما مر) اى فى البيع (ان احضره) اى الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم اقول نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله) وفى نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التامل اه سيد عمر اى كان قضية السباق ان يقول دلى تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك ان تقول انما عدل الماشرح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محل التسليم فلا يكتفى مجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (بلا قوله) الى الماتن في النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظفر به المكفول له ولو بجلس الحكم وادعى عليه بيرا الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اى ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتى في السوادة اه (قوله لانه) اى الكفيل وكذا ضمير من جهته (قوله ولا احد الخ) اى بان كان وكلا تعيين محل ولا فسدت (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل

بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الاوجه وتسليم اجنبى باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغوا لا ان قبل المكفول له (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان مجىء هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل بخلاف مجىء الكفيل به فلا يحتاج لفظ ونظيره ان التخلي في القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا اخذ من جهته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

(لم يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) (٣٦٤) لعذره ويصدق في جهله بيمينته (والا) بأن عرف مكانه (فيلزمه) عندا من الطريق ولم يكن

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر أنه لا يكتفي في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه فيما يظهر وإن حبس بحق فليزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا أن يراد أنه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم بإحضاره ويحبس ما لم يتسبب في تخليصه ولو ببذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول بدينه يحتاج لمؤن السفر ولا شيء معه فيظهر أن يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه (تنبيه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للإحضار ويمكن منه أن وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهرا لا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فإن تعذر حبس حتى يزن المال قرضا أو يأس من إحضاره (ويمهل مدة ذهاب وإياب) عادة لأنه الممكن وبحسب السنوى أماله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والأذرعى أماله لا تنتظر رفقته بأمن بهم وانقطاع نحو مطر ونلج ووحل مؤذ (فان مضت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وجدت تلك الشروط ومنها أن تازمه الإجابة إلى القاضي لأذنه أو القول المكفول له للكفيل أحضره للقاضي

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (إن جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهابه إليها وجهل خصوص القرية التي هو بها ليبحث عن الموضع الذي هو به اه عش (قوله لعذره) إلى الثانية في النهاية إلا قوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله أنه لا يكتفي الخ) الظاهر خلافه لأنه قد يتخفف به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تختص به ويعسر عليه إقامة البيعة اه سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل اه سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أي المكفول (قوله فيلزمه) أي الكفيل (قوله قضاء ما عليه) أي المكفول ثم إن كان قضاءه للدين باذن المدين المكفول باذن رجع وإلا فلا لأنه متبرع بذلك ولا يلزمه من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الأداء اه عش (قوله أنه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله بحسب الاتيين (قوله مع حبسه) أي المكفول وكذا الضمير في قوله الاتي بإحضاره (قوله ومؤنة السفر) أي سفر الكفيل لإحضار الغائب سيد عمر وكردى زاد عش واما مؤنة المكفول فسيأتي في قوله ولو كان المكفول يدينه الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتجج بإحضاره إلى رسول من الحاكم ليحبسه على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر اه سم (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آفا عن صاحب البيان اه سم عبارة الكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم بإحضاره ويحبس الخ يعني يلزم الكفيل بإحضاره ولو ببذو مال اه وعبارة عش أي يقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم إن كان صرفه على المكفول ما يحتاج إليه باذنه رجع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الصرف على المكفول ومع ذلك فله الرفع إلى قاض ياذن الكفيل في صرف ما يحتاج إليه قرضا لأن المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضي ومن لازمه صرف ما يحتاج إليه اه (قوله المحبوس عليه) أي الدين الذي حبس المكفول لأجله (قوله منه بذلك) أي من الكفيل بالاحضار (قوله فان تعذر) أي كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس الخ) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله وبحسب السنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله أي في السفر الطويل) إن كان تقييد كلام السنوى بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام فواضح وإلا فحل تأمل فيمنع في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتأمل اه سيد عمر (قوله والأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله أماله) أي عند الذهاب والعود نهاية ومعنى (وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقته وبمعنى أن مثل ما ذكر من الأعذار ما لو غرب المكفول لو نأثت عليه فجعل الكفيل مدة التغريب اه عش (قوله مؤذ) أي لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الأعذار نهاية ومعنى (قوله لأذنه) أي لأجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فانه حينئذ تازمه الإجابة إلى القاضي كردى (قوله أو لقول المكفول له الخ) لا يخفى أن يوم صحة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وإنما لا تصح بغير رضا المكفول كفاعل النهاية والمغنى حيث قالوا تفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفل به بلا إذن منه لم تازمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كما في ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كان قال له أحضره إلى القاضي فانه إذا حضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم أمن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل (قوله في مال الكفيل) بخلاف ما لو امتنع المكفول من الحضور واحتجج في حضوره إلى رسول من الحاكم ليحبسه على الحضور فإن أجره الرسول على المكفول مر (قوله ما مر في الدين) كأنه يريد ما مر آفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس من إحضاره) قياس الاكتفاء بالياس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

ويقول له القاضي احضره لانه حينئذ رسول القاضي اليه ولم يكف قول ذى الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقيد بمسافة العدوى وقول وقدا لا يندفع اعتماد الزكشى قول جمع لا يحبس كعسر بدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعد قادرا على احضار ما لزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤدى الدين الى تعذر احضار المكفول بموت او نحو تغلب او جهل بمحل له لا متناعه مما لزمه وببحث الاسنوى انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من اداه اليه (٢٦٥) ورد بانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجيب بمنع تبرعه وانما بذله للحيلولة وهو متجه ومن ثم استرده

ان بقى ولا قبل له والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشىء لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المؤدى اليه قبل يرجع على المكفول لان اداؤه عنه يشبه القرض الضمنى له او لا لان لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصاحبة نفسه بتخليصه له بانه من الحبس كل محتمل والثاني اقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) لانها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان تطرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بيدن غائب جهل مكانه (تنبية) وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مزج الماتن بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهرها ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استدعاء القاضي لان صاحب الحق لو طالب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه ولا فلا شىء عليه واذا امتنع الكفيل من احضار المكفول في ما تين الصور تين فلا حبس عليه اما في الاولى وهى فيما اذا لم تلزمه الا جابة فانه حبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهى فيما اذا قال له احضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب - طفا على القول (قوله لانه حينئذ) اى الكفيل حينئذ امره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) اى المكفول (قوله ولم يكف) اى في لزوم الاجابة (قوله ذى الحق) هو هذا المكفول (قوله لا تلزمه) اى الخصم (قوله) ومن ثم) اى من اجل انه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) اى لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤد) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مر اه سم (قوله لا متناعه الخ) علة للحبس اه غش (قوله وببحث الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى والوجه ان له استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) ويتجه كما افاده شيخنا الشهاب الرولى ان يلحق بقدمه اى من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية ومغنى وشم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به اى حتى يرجع الكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) اى المكفول (قوله على المؤدى اليه) اى المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح بيدن غائب الخ) خلافا لانه في النهاية قال عش وقد بوجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتاخر الا اذا عرف مكانه ويرد بانه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذى في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اى في شرح والا فيلزمه (قوله بقوله الخ) اى من جامتا بسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اى في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرده عليه (قوله هي) المسافة (وإن بعدت) اى عن مرحلتين (تسمى الخ) اى مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقييد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لولم يقل الخ) اى لو ترك الشارح لفظ فسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم يرد ان التعجب من الشارح في ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اى للزوج اه كرى (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) اى والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) اى بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اى من شذ (قوله

ان لم يؤد الدين) ظاهره انه اذا اداه امتنع حبسه وانقطع طلب المكفول له الاحضار واعلم انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مر (قوله انه اذا حضر المكفول الخ) كحضوره كما افاده شيخنا الشهاب الرولى تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به انتهى (قوله جهل مكانه) الذى في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره انتهى وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) لان هذا لما يحسن لولم يقل فسادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر الا قلها لانها التى لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافية او ما اليها الماتن و اشار اليها فى الخادم بقوله ما صححه الرافعى من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولى فلعلمنا ان مادونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بمادونها والمتولى يفرق فقصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الا بهام لانه لا قائل بالفرق بين المساقفة وما فوقها يلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتمين ذكر الدون لتبينك الفائدةين (٣٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودفن) أو هرب أو توارى ولم يدبر محله (لا يطالب الكفيل

بالمال) قال العقوبة أولى لانه لم يلزمه اصلا بل النفس وقد قاتت وذكر الدفن لانه قبله فديطالب باحضاره للشهادة على صورته كما مر لانه يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال) ولو مع قوله (ان فات التسليم بطات) الكفالة لانه شرط يتأني مقتضاها وانما صرح قرض شرط فيه نحو رد مكسر عن نحو صحيح وضمن بشرط الخيار للمضمون له او حلول المؤجل لان الغرم هنا مستقل بفرد بعقد فائر شرطه كشرط عقد في عقد وغيره بما ذكر صفة تابعة لا تخل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيب وحدها وليس من الشرط كفلت يدينه فان مات فعلى المال لانه وعد فيلغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فلما يظهر خلافا للزركشي لان انما وقعت شرطا لما بعدها المنفصل عن كفلت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كفلت لك نفسه على انه ان مات فانا ضامنه بطلت الكفالة والضمان لانه شرط يتأنيها ايضا (و) الاصح (انها لا تصح بغير رضا المكفول)

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مساقفة العدو وغيرها كما مر آنفا (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمغنى الا قوله ولا اثر الى ولو قال (قوله قال العقوبة) أى من حد او غيره اه عش (قوله اولي) عبارة المغنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بها جز ما اه (قوله لانه لم يلزمه الخ) وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفادام لا لكن قال الاسنوى تبعاً للسبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال عش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صرح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه فى انه زاد خيراً فى الجميع اه سم (قوله وضمن الخ) عطف على قرض (قوله هنا) أى فى الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيب وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق ويمتكن من الابرار متى شاء فاشترط الخيار له تصریح بمقتضى العقد يمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شئ يزيد على مقتضى العقد اه عش (قوله ولا اثر لارادة الشرط هنا الخ) خالفه النهاية والمغنى فقال لا قاله أى صحة الكفالة وبطلان الزام المال فيما ذكر الماوردى وهو كما قال الزركشي محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطال الكفالة ايضا اه (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لانه اذا اريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلات مقيد له اذا المعنى حينئذ كفلت يدينه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه رضى البيع أن الحاق الشرط بالمفسد ضرر اذا ذكر فى مجلس العقد وما هنا كذلك الا أن يفرق بأن البيع له زمان خيار مجلس فالحق الواقع فيه بالواقع فى صلب العقد ولا كذلك الكفالة لانه يظن ان عمل التردد ما لم يقل عزت على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كفلات الخ فان قال ذلك ضرر قطعاً فليتأمل اه سيد عمر أى فيصدق بيمينته لانه اعلم بنيته قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهر انها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر اعليه وقياس صحة كفالة العين اذا كان قادر على انتزاعها الصحة هنا ايضا الا ان يفرق بأن العين الخ اه عش (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو وليه) أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو وليه) الى التنبيه فى المغنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضاه معرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمغنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كفى ضمان المال اه قال عش قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده او لا فيه ما قدمنا فى رد المضمون له من كلام حجج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى فى شرح والا فيلزمه (تنمة) لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا شئى المكفول له فى تركته ولو مات المكفول له لم تبطل ويبقى الحق لورثته كفى ضمان المال فلو خلف ورثة وغرما موصيا لم يبرأ الكفيل الا بالتسليم الى الجميع

افرادها وهذا ظاهر ولعمري ان التعجب من الشارح فى ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تأمل (قوله وانما صرح قرض الخ) أى مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه فى انه زاد خيراً فى الجميع (قوله المنفصل عن كفلات) فيه بحث لانه اذا اريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفلات مقيداً له اذا المعنى حينئذ كفلت يدينه بشرط ان المال على ان مات فهو مساو فى المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما فى مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل (قول المصنف بغير رضا المكفول) أى ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه (قوله بالمعنى السابق فى الدين) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة

أو نحو وليه لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها (فرع) يصح التكفيل للمالك عين معلومة ويكفى ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردها لا قيمتها لو تلفت بمن هى يده ان كانت يده يد ضمان واذن من هى تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردّها لنحو تلف لم يلزمه شئ (تنبيه) الذى يظهر فى مؤن ردّها انها على الضامن بالمعنى السابق فى الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل) في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك (بشرط في الضمان) للدال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالبا إذ مثله الخط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما يعلم من كلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يشعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافا لمن اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلده) أي دينك عليه (أو تكفلات يبدنه) لفلان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زيد مثلا (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت يحمل على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون اللفظة الذكرى بل وإن لم يجر لها ذكر حلا لها على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحمل وإن أومر قول الشارح المهود بل الذي يتجه أنه فيهما كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حميل) أو قيل أي لفلان كما هو واضح وأعلم حذفوه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على ثبوت بعضها نسا وبقيتها قياسا مع اشتغال لفظ الكفالة بين الصحابة فن بعدهم وخل عنه والمال على صريح

ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له محصورا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذري اه معنى زاد الهمزة هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فان لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى لإفوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع لذلك) كقصد ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان اه ع ش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية اه معنى (قوله اذ مثله الخ) تعليل للتقييد بغالبا (قوله) اذ مثله الخط) ظاهره أنه لا فرق بين كونه من الأخرس وغيره ونقل سم على منهج عن الشارح مر أن هذا هو المعتمد اه ع ش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الأوصحية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في يشعر الكناية بالنون صريح في أن الأسماء رخي وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعر ولا يحس بذلك والشعور الاحساس وشاعر الإنسان حواسه اه (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمنت (قوله كما قاله الأذري) أقره المعنى والنهية أيضا (قوله) اعتمد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله) أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوافقا عليه فلو كان عليه دين فرض وثمن مبيع مثلا وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك انما ضمنت شيئا خاصا كدين القرض مثلا فله يصدق في ذلك أم لا فيه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كما لو طالبه بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم على ذلك قرينة حل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة فيعم اه ع ش (قوله هو فلان) أي مثلا (قوله) وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الاحتياج لذكر ذلك كناية ضمنية كلامهم اكتفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا أثر للقرينة في الصراحة محله بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة اه سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله) بعد ذكرهما) أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله بل وإن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على الخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وإن الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغي الخارجي اه سيد عمر وقد يجاب أراد اصطلاح النجاة لا المعاني (قوله هذا الحمل) أل للجنس فيشمل العهد الذكرى والذهني (قوله المهود) مقول القول (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف اعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح اه سم وقد يجاب بان كلام الشارح مبنى على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالتبعية والمفنى وإن كان الممثل له شاملا له وللكناية (قوله) أي العقد (فيهما) أي في العهد الذكرى والعهد الذهني (قوله لما مر الخ) قد عرفه (قوله) أي لفلان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان اه سم (قوله لذلك) أي الوضوح (قوله وعلى ما على) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله وعلى ما على فلان) أي إذا ضم إليه لك بان قال مالك على الخ فيما يظهر اه ع ش ومر عن سم انما ما يوافقه (قوله لا خل عنه واراد ابداء) الأولى لأن اراد خل عنه ابداء (قوله أيضا) أي كإرادة

(فصل) (قوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) أعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف اعم من الصريح والكناية وحينئذ فقوله بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحمل ويناقضه فتأمل فانه واضح (قوله أي لفلان الخ) قياسه اعتبار نحوه في على ما على فلان

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن ثم لم يحتج لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن إرادته الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين مأمرا انفا بان القرينة ثم خارجية فضعفت عن أن تؤثر الصراحة أن اراد خل عنه إلا أن وكنا إن اطلق فيما يظهر لا خل عنه واراد ابداء لأنه شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الإطلاق أيضا فيه نظر لأن خل عنه

لا عموم فيه فيصدق بالصورة الصحيحة بل هي المتقدمة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بطلان مع الشك على أن قاعدة تصور كلام المكلف عن الألفاظ ما وجد له يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يضر إضمار المبطل كأنه حكمت بقى وإرادته يومين مثلا تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لإرادة أبدا أيضا فان قلت لم يحمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت بفرق بأن على لما كان صريح التزام وقع خبرا عن المال (٣٦٨) كان صريحا في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الأصل وإمامهم فالألفاظ

الابد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفى ففيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبدا اه سم (قوله غير بعيد الخ) نعم ثان لمحمّل (قوله من ظاهر لفظه) أي المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع أن هذا من تلك القاعدة بل محملها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كافي مثالنا لأن الأمر بالتخليق يناسب المبطل ويقرب منه لأن شرط التخليق أي عدم المطالبة مطلقا مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فليتأمل اه سم (قوله صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعمت للإطلاق (قوله لم حمل الخ) أي حتى لم يحتج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتجج إلى التقييد السابق اه سم (قوله قلت بفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح للفارقة فاما أن يكتفى بالإشارة فيهما أو لا يكتفى بهما فتأمل ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله بفرق الخ قد يقال على هذا الفرق أن صراحة على وقوعه خبرا عن المال يقابله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعاق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الإيهام (قوله امر محتمل الخ) في إطلاقه تأمل (قوله أن أراد الخ) أي الشيخ خبر أن (قوله به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه (قوله أن ذكر ذلك) أي الوصف المذكور (قوله أن الأخبار عنه) أي عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والكنية) إلى المتن في النهاية الإقوله أو معنى إلى ولو الخ وقوله كخل إلى كذا (قوله أو نحوه) أي نحوه إلى (قوله بما ذكر) أي من عندى أو معنى وهو بيان للنحو (قوله فابراه) أي الكفيل (المستحق) أي المكفول له أو واره (قوله ثم وجده) أي الكفيل المستحق (قوله لخصمه) أي المكفول (قوله صار كفيلا) أي فيكون صريحا اه ع ش (قوله ينبغي أن يكون كناية) أي فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح والأفلا وقال عميرة ما حاصله أنه أن لم يرد به ضمان المال حمل على كفالة البدن لأنه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) أي على كون خل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) إلى قوله وهو أنه في النهاية وكذا في المعنى الإقوله وأيده الخ (قوله أن حفت به الخ) عبارة المعنى أن صحبته قرينة اه وضمير به كضمير تصرفه وصير به في الموضوعين راجع إلى ما في المتن (قوله أن عقد) أي الضمان أو الكفالة (قوله وأيده) أي بحث ابن الرفعة (قوله وهو) أي كلامهم أنه لو قال أن سلم الخ من السلامة وفي دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا الاستوجه الشارح بحث الأذرعى الآتى (قوله وهو أوجه) أي بحث الأذرعى وكذا ضمير يؤيده (قوله لكنه يشترط الخ) أي ابن الرفعة (قوله والأذرعى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غيره الخ) أي سكت الأذرعى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صيرنا مترددا في

باق على إيهامه لأنه لم يقترن به ما يخرج عنه وكون ال عهدية أمر محتمل لا يصلح مزيلا للإيهام اللفظي وبهذا يتضح لك أن قول شيخنا والمال الذي لك عليه على أن أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة لبعيد لما علمت أن الأخبار عنه بعلى قائم مقام وصفه بالذى لك على وأن أراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحا فيما ذكرته والكتابة نحو دين فلان إلى أو عندى أو معنى وخل عنه والمال إلى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فابراه المستحق ثم وجد ملازما لخصمه فقال خله وأنا على ما كنت غايه من الكفالة صار كفيلا وظاهر كلامهم أنه لا بد في صراحة هذه الألفاظ من ذكر المال فنحو ضمننت فلانا من غير ذكر مال ينبغي أن يكون كناية كخل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر في إلى أو عندى (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم أن حقت به قرينة تصرفه إلى الإنشاء

أنعقد به كما بحثه ابن الرفعة وأيده السبكي بكلام الماوردى وغيره وهو أنه لو قال أن سلم إلى اعتقت عبدى أنعقد نذره وبحث الأذرعى أن العامى إذا قال قصدت به التزام ضمان أو كفالة لزم وهو أوجه ما قبله ويؤيده ما يأتى أنه لو قال دارى لزيد كان لغوا إلا أن قصد بالإضافة كونها معروفة به مثلا فيكون أقرارا وقد يقال البحثان متقاربان فان الظاهر أن ابن الرفعة لا يريد أن القرينة تلاحقه بالصريح بل تجعله كناية بحيث نذر نوى لومه والإفلا لكنه يشترط شيئين القرينة والنية من العامى وغيره والأذرعى لا يشترط إلا النية من العامى ويحتمل في غيره



حكمه عنده اه رشیدی (قوله ان يوافق ابن الرفعة) اى فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشیدی (قوله وان ياخذ باطلاقهم انه لغو) لا يخفى ان الاذرى لا يسمعه ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له فقامل اه رشیدی (قوله و قول الشيخين) الى المتن في النهاية (قوله عن البوشنجى) امام عظيم منسوب الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية (قوله لان مطلقة) من اضافة الصفة الى موصوفها اى المضارع المطلق عما يخصه بالحال او الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد انه يحمل عليه نظر الى ان الاصل بقاء العصمة فلا يحكم بزوالها بالاتبان بلفظ محتمل لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سيد عمر اى ولا عبرة بالمذهب الثالث لغاية ضعفه (قوله به) اى باطلاق (قوله وقع الخ) اى الطلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر في انه الخ) خبر و قول الشيخين الخ (قوله في انه) اى اطلق (قوله مع النية وحدها) لك ان تقول انما اثرت النية وحدها في اطلاق مريدة به الحال لانه احد معنييه على القول بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة في الحال بخلاف او دى واحضرى معنى اضمن فانهما لازم للمعنى المراد نعم قياس اطلق اضمن ويجاب بان الماخوذ لا يلزم كونه في مرتبة الماخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجماع في الجملة وهو كون كل منهما مما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله وحدها) اى بلا قرينة فقول الآتى و وجدت الخ مجرد تأكيد (قوله سواء العامى وغيره) معتمداه ع ش (قوله وجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة الاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه فساد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد الشارح والنهاية جواز المضمون له في شرح والاصح انه لو شرط في الكفالة الخ وافاد المغنى هنا جوازه لها بما نصه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان وللضامن ولا في الكفالة للكفيل لمنافاته مقصودهما اما شرطه للمستحق فيصح لان الخيرة في الا برامو الطلب اليه ابدأ و شرطه للاجنبي كشرطه للضامن اه وكذا افاده ع ش هنا بما نصه قوله مر او اجنبي اى بخلاف ما لو شرطه للمضمون له او المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرط اه (قوله وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما قبله انه قيد (قوله كالا يجوز) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضمان او كفالة بشرط خيار ففسد او قال الضامن او الكفيل لاحق على من ضمنته او كفلت به او قال الكفيل يرى المكفول صدق المستحق بيمينه فان نكل حلف الضامن والكفيل ويرثادون المضمون عنه والمكفول به ويبطل الضمان بشرط اعطاء مال ولا يحسب من الدين ولو كفيل يزيد على ان الى عليك اى المكفول له كذا وان احضرته فذاك والا فبعدمه و او بشرط ابراء الكفيل وانا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر بشرط خيار ففسد اى بان شرطه لنفسه او لاجنبي وقواه لا يحسب من الدين هذا القيد انما يظهر اذا كان الدافع هو الضامن او المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وانا كفيل المكفول معناه ابراء الكفيل بان يقول تكفلات باحضار من عليه الدين على ان من تكفيل به قبل يرى اه (قوله افرادها) اى

في انا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتيج اى التقيد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعها خبرا عن المال هنا يقابلها صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك قوله وجدت قرينة ام لا) يحتمل ان ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال به على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع (قوله كان الفرق الخ) قد يشكل على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضمان هنا ما يشمله وايضا فالكفالة ليست هي الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد يكون في طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر افيصله اليه (قوله يتعلق

ان يوافق ابن الرفعة وان ياخذ باطلاقهم انه لغو و قول الشيخين عن البوشنجى في طلق نفسك فقال اطلق لم يقع شيء حالا لان مطلقة الاستقبال فان ارادت به الانشاء وقع حالا قال الاسنوي ولا شك في جريانه في سائر العقود ظاهر في انه يؤثر مع النية وحدها لا مع عدمها سواء العامى وغيره وجدت قرينة ام لا وبه يعلم ان محل ما مر عن الماوردى ان نوى به الالتزام والام ينعقد (والاصح انه لا يجوز) شرط الخيار للضامن او الكفيل او اجنبي ولا (تعليقهما) اى الضمان والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كانا كفيل به الى شهر وان لم يقل وانا بعده يرى كما هو ظاهر فذكره في كلامهم مجرد تصوير كالا يجوز توقيت الضمان جزءا كانا ضامن له الى شهر ولهذا افرادها وكان الفرق ان الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو نجزمها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت احضاره بعد شهر أى ونوى  
تعلق بعد احضاره فان علقه بضمنت فواضح (٢٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق فقضية كلامهم الصحة ويوجه بماض

السكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت احضاره وأحضره بعد شهر اه وعبارة المحلى نحو أنا  
كفيل يزيد احضره بعد شهر اه (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمنت قبل كما هو ظاهر  
لاحتمال عبارة اه سم (قوله وإن أطلق فقضية كلامهم الصحة الخ) وقديقال لو قيل بالبطان كان له وجه  
لما قالو في الكناية انه لا بد لها من النية وان لم ينو لغت ولم يقولوا بصحتها صونا للعبارة المكلف وايضا فالاصل  
هنا برادة ذمة الضامن ولان الاصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب  
الفساد فكان هو الاصل اه ع ش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى لإقوله وإلا  
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أى شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التاجيل) أى ما لم يريد اوقته  
ويكون معلوما فلما أراد احدهما دون الاخر او مطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازع في إرادة الوقت المعين  
وعدمه هل يصدق مدعى الصحة او مدعى الفساد فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل برادة ذمة الضامن وان  
الارادة لا تعلم إلا منه اه ع ش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره اصاله لا تبعاجل كما يأتى سم ومغنى (قوله  
في حق الضامن) أى دون الاصل اه ع ش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن إلا كما التزم اه مغنى (قوله  
وفهم منه بالاولى الخ) لو اخر هذا من قوله وانه يصح ضمان المؤجل حالا كان اولى اه ع ش أى ليظهر قوله  
ونقصه ايضا بل هو مكرر مع قوله الا فى نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا  
لا تبعا كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى  
(قوله وقدرا لاجل) أى ومعرفة (قوله لتبرعه) الى قوله وظاهر في النهاية لإقوله وحق وارثه (قوله  
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة الجبرمى عن ع ش  
الاختلاف ظاهر فمالو ضمن الحال مؤجلا اما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن  
فالتخالف بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أى تصحيح ضمان الحال مؤجلا  
وعكسه (قوله ويفرق الخ) عبارة المغنى اجيب بان الشرط في المرهون إذا كان ينفع الراهن ويضر  
بالمرتهن او بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للراهن اما بحبس المرهون حتى يحل الدين واما ببيعها في  
الحال قبل حلوله اه (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قديقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول  
للمعين بل للتوثق بها اه سم (قوله في حقه) أى الضامن (قوله او حق وارثه) قضيته انه لا يحل بموته وإلا  
لم يثبت في حق وارثه وهو ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت  
الاصيل فليراجع اه سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أى مادام حيا بمعنى أنه لا يطالب إلا بعد  
حلول او حق وارثه أى عند موت المورث بمعنى انه لا يطالب الوارث إذا خذ منه الاصيل إلا بعد حلول الاجل

أن كلام المكلف يصان  
عن الالغاء الى اخره (جاز)  
لانه التزام لعمل في الذمة  
فكان كعمل الاجارة يجوز  
حالا ومؤجلا ومن عبر  
بجواز تأجيل الكفالة اراد  
هذه الصورة وإلا فهو  
ضعيف وخرج بشهرا  
مثلا نحو الحصاد فلا يصح  
التأجيل اليه (و) الاصح  
(انه يصح ضمان الحال  
مؤجلا اجلا معلوما)  
فيثبت الاجل في حق  
الضامن على الاصح لان  
الضمان تبرع وتدعو  
الحاجة اليه فكان على  
حسب ما التزمه وفهم  
منه بالاولى جواز زيادة  
الاجل ونقصه واسقط  
المال من قول اصله ضمان  
المال الحال ليشمل من  
تكفل كفالة مؤجلة  
يبدن من تكفل بغيره  
كفالة حالة وعلم من  
اشتراط معرفة الضامن  
لصفة الدين اشتراط معرفة  
كونه حالا ومؤجلا وقد  
الاجل (و) الاصح (انه  
يصح ضمان المؤجل حالا)  
لتبرعه بالتزام التعجيل  
فصح كأصل الضمان  
واستشكل ذلك السبكي بما  
لورهن بدين حال وشرط في  
الرهن اجلا وعكسه فانه  
لا يصح مع أن كلا وثيقة  
ويفرق بان التوثقة في

بالمسافات) قديقال أداء الدين زمانى قطعاً والتوقيت حقيقة إنما يتعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان  
وتجديده واما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها نفسها فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع للتعلق  
بالزمان لان قطعها زمانى فتعلق التوقيت بالاداء اقرب واظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب  
التكليف البعيد فتأمل (قوله فان علقه بضمنت فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه قبل كما هو ظاهر  
لاحتمال عبارة اه ولا ينافى ذلك قولهم لو اقر بان ضمانه او كفله يتوقف فسكذبه المستحق صدق يمينه بناء على  
جواز تبعض الاقرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فينا نحن فيه فليتأمل (قوله  
فيثبت الاجل) ظاهره اصاله لا تبعاجل كما يأتى (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا  
مقصودا لا تبعا كسئلة المتن (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قديقال ليس قضية الشرط رجوع التاجيل  
والحلول للمعين بل للتوثق بها (قوله او حق وارثه) قضيته انه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق وارثه وهو  
ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلول بموت الاصيل فليراجع (قوله

فتبرته

الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة للالتزام

الحال مؤجلا وعكسه (و) الاصح (أنه لا يلزم التعجيل) كما لو التزم الاصيل التعجيل فيثبت الاجل في حقه أو حق وارثه

بموت الاصيل إلا بعد  
مضى الاقصر (وللمستحق)  
الشامل للمضمون لقول وارثه  
قل وللمحتال مع انه  
لا يطالبه لبراءة ذمته بالحوالة  
كما مر ويرد بانه لا يشمل  
لان المحتال ليس مستحقاً  
بالنسبة للضامن (مطالبة  
الضامن) وضامته وهكذا  
وإن كان بالدين رهن  
واف (والاصيل) اجتمعاً  
وانفراداً وتوزيعاً بان  
يطالب كلا ببيع الدين  
لبقاء الدين على الاصيل  
وللخبر السابق الزعم غارم  
ولا محذور في مطالبتهما  
وانما المحذور في تغريمهما  
معاً كلا كل الدين والتحقيق  
ان الذمتين انما اشتغلتا  
بدين واحد كالرهنين بدين  
واحد فهو كقرض الكفاية  
يتعاق بالكل ويسقط  
بفعل البعض فالتعدد فيه  
ليس في ذاته بل بحسب  
ذاتيهما ومن ثم حل على  
احدهما فقط وتاجل في  
حق احدهما فقط ولو افلس  
الاصيل فطلب الضامن بيع  
ماله او لا اجيب إن ضمن  
بذنه وإلا فلا لانه موطن  
نفسه على عدم الرجوع  
(فرع) افنى السبكي  
وفقهاء عصره تبعاً للبتولي  
واعتمده البلقيني بانه لو قال  
رجلان لآخر ضمنا مالاً  
على فلان طالب كلا بجميع  
الدين كرهنا عبدنا بالف

فثبتت في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرار ولا يضر  
كذا نقل عن تليذه عبد الرؤف وهذا الوجه يدفع ما اشار اليه الفاضل المحشي ويمكن ان يدفع ما اشار اليه  
الموجه من التكرار بان ما سياتي في المؤجل اصالته وهذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار  
(قوله تبعاً) اي لا مقصود في وجه الوجهين كارجح صاحب التمييز في شرحه انه نهاية قال المغني وتظهر  
فانتهما فيما لو مات الاصيل والحالة هذه فان جعلناه في حقه تابعاً لحل عليه والا فلا كما لو مات المضمون  
والراجع الثاني اهـ اي خلافاً للتحفة والنهية (قوله فلو مات الخ) تفريع على قوله تبعاً اهـ ع ش (قوله حل عليه  
ايضاً) اي على الضامن كالاصيل ومعلوم انه يحل على الضامن بموته اي نفسه مطلقاً اهـ نهاية او سواء قلنا  
يثبت تبعاً او مقصوداً ع ش (قوله لا يحل بموت الاصيل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل  
حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الاجل مقصوداً في الشهر الاول وتبعاً في الثاني فان مات الاصيل  
في الشهر الاول لم يحل على الضامن وفي الشهر الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده ضي الاقصر سم وع ش (قوله  
الشامل) الى قوله فهو كقرض الخ في المغني الا قول ويرد الى المتن (مع انه لا يطالبه) اي ان المحتال لا يطالب  
الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) اي حيث لم يتعرض المحيل للضامن بخلاف ما لو اخال عليهم فلا يبرأ فيطالب  
المحتال كلاماً من الاصيل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القيل على ذلك اهـ ع ش وفي السيد عمر نحوه (قوله  
كما مر) اي في باب الحوالة (قوله ويرد الخ) بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل  
اهـ سم اقول ويحمل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين  
الخ) عبارة المغني اما الضامن فلحديث الزعيم غارم واما الاصيل فان الدين باق عليه اهـ (قوله معاً كلا)  
بالنسب لعله باتباعه للضمير في تغريمهما بالنظر لمحله البعيد لانه مفعول ولو قال في تغريم كل الدين كان اخصر  
واوضح اهـ سيد عمر (قوله يتعلق) اي فرض الكفاية بالكل اي بكل واحد من المكافين (قوله فالتعدد فيه)  
اي في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه انتهى اهـ  
رشيدى (قوله ولو افلس) الى قوله قال البدر في المغني (قوله ولو افلس الاصيل الخ) عبارة المغني وشرح  
الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال المضمون عنه وقال  
المضمون له ابد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن والا فالمضمون له واذ  
رهن رهننا واما ضامنا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اهـ (قوله او لا) اي قبل  
غرم الضامن كان قال يبيع اموال المفلس ووفو امته ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء غرمته وايس المراد  
ان المضمون له يقدم بدينه على بقية الغرماء اهـ ع ش (قوله على فلان) كان الاولى ان يزيد قوله وهو الف  
كما في النهاية والمغني ليناسب قوله الاتي بنصف الالف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغني حصه كل  
منهما اهـ قال ع ش قوله مر فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اهـ (قوله وقال جمع متقدمون الخ) قال  
شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسألة الرهن ان نصف كل  
رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اهـ سم ووافقه اي الشهاب الرملي النهاية

(لا يحل بموت الاصيل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالا وللشهر الاول بمنزلة ضمانه مؤجلاً  
فيثبت الاجل مقصوداً في الاول وتبعاً في الثاني فان مات الاصيل في الشهر الاول لم يحل على الضامن وفي الشهر  
الثاني حل عليه فلماذا قال الابعده ضي الاقصر وهو الشهر الاول بان مات في الشهر الثاني (قوله ويرد الخ)  
بتأمل ان ليس معنى المستحق الا من له الدين يشكل هذا الرد فتأمل اهـ (قوله معاً كلا) اي لا يطالب  
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد انسب منه بعدمه فتأمل اهـ (قوله ولو افلس الاصيل  
الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع او لا مال  
المضمون عنه وقال المضمون له اريد ابيع مال ايكاشئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن اجيب الضامن  
والا فالمضمون له انتهى (قوله وقال جمع متقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان ان

بالب ومال اليه الاذرى قال البدر بن شبة وبهذا أثبت عند عري الضامين انهم لم يضموا ذلك الاعلى النصف وحاشيتهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعياه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح لتعذر شراء كل له بالف فتمين تنصيفه بينهما واذا اتضح قياس الاولين (٢٧٢) اتضح ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعياه والابطال ما ذكره في الرهن وانما تقسط

الضمان في ألحق متاعا في البحر وانوار كراكب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال لمصلحة فاقضت التوزيع لئلا ينفر الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتمادا اعتمدته قال وبه افقت وعلاه بان الضمان وثيقة لا تقصد فيه التجزئة وأبأ زرة اعتمده ايضا و فرق بنحو ما فرقت به وهو ان التمن عوض الملك فوجب بقدره ولا معارضة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة (بشرط براءة الاصيل) لما فاته مقتضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو برى بنحو اداء واعتياض أو حوالا وانما اثر ابر التمينه في صورة العكس (برى الضمان) وضامنه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برى الضمان بابرأ لم يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لانه اسقاط وثيقة فلا يسقط بها الدين كفيل الرهن بخلاف مالو برى بنحو اداء وشمل كلامهم

والمغنى كما بأتى (قوله ومال اليه الاذرى الخ) وأنا أقول كما قال الاذرى اهمغنى عبارة النهاية وقال الاذرى والقلب اليه اميل وبه افق والد رحمه الله لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك افق البدر بن شبة وبالتبعيض قطع الشيخ ابو حامد وهو الموافق للاصح في مسألة الرهن المشبه بها ان حصة كل مرهونه بالنصف فقط وقد قال ابن ابي الدم لا وجه للاول اه اى مطالبة كل بجميع الالف (قوله لبطال ما ذكره في الرهن) قد مر عن الشهاب الرملى والنهاية اعتمادا بطلانه (قوله وانما تقسط الخ) جواب نشأ عن ترجيحه كلام الاولين من عدم التنصيف (قوله وأبأ زرة اعتمده) اى عدم التنصيف عطف على قوله شيخنا اعتمادا ما الخ (قوله ومثله الكفالة) الى قوله وذلك فى المغنى والى قوله وشمل فى النهاية قول المتن (بشرط براءة الاصيل) وكذا لو ضمن بشرط براءة ضامن قبله أو كفيل بشرط براءة كفيل قبله اه مغنى عبارة عرش قوله بشرط براءة الخ هو فى الضمان ويصور فى الكفالة ببراءة كفيل الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفيل به قبل برى اه قول المتن (ولو أبرأ الاصيل) ينبغي أن من البراءة مالو قال له أبرأتنى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على مالو قيل له انما ساطقت زوجتك فقال نعم ومثله ايضا مالو قال ضمننت لى ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه عرش (قوله وانما اثر ابرأ) اى لفظة ابرأ من باب الافعال وهو جواب سؤال (قوله ببراءة) سيذكر محترزه (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفيل آخر وبالآخر آخر وهكذا عليهم فان برى الاصيل برؤ أو غيره برى ومن بعده لا من قبله انتهت سم ورشيدى اى فضمير قبله وبعده للضامن كما فى عرش لا الاصيل خلافا للكردى عبارة قوله ولا من قبله اى قبل الاصيل يعنى اصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده اصيل اه فانه لا يتأتى فى قوله بخلاف من بعده فتدبر (قوله وذلك) اى عدم العكس (قوله بخلاف مالو برى بنحو اداء) اى فيبرأ الكل (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله فيكون كابرأته الخ) فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية اى بخلاف مالو اطلق او قصد ابراء الضامن وحده عرش (قوله بذلك) اى ببراء الضامن من الدين (قوله ان ذاك) اى الضامن و (قوله وهذا) اى الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت لتعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن ببراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل سقط تابعه اه سم (قوله تنبيه) الى قول المتن ولو ادى مكسر فى النهاية الا قوله وذكر العارية الى المتن (قوله اقال) اى لو قال اه نهاية (قوله ابرأته) اى من الضمان او الدين (قوله وان لم يقصد ذلك) اى بان قصد فسخ عقد الضمان او اطلاق (قوله فى المجلس)

كلا ضامن للنصف فقط وفى مسألة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى (قوله لم يبرأ الاصيل ولا من قبله الخ) عبارة الروض وان ضمن به او كفيل آخر وبالآخر آخر وهكذا عليهم فان برى الاصيل برؤ أو غيره برى ومن بعده لا من قبله انتهى (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو ابرأ المستحق الاصيل من الدين صريح فى ان معنى قول المصنف ولا عكس أنه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت لتعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن ببراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل

مالو أبرأ الضامن من الدين فيكون كابرأته من الضمان وهو متجه خلافا للزركشى وقوله ان الدين واحد تعدد محله فيبرأ اى الاصيل بذلك يرد ما مر فى التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذلك عارض له للزوم وهذا اصلى فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من المعارض ابراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) اقال المضمون له الضامن فان قصد ابراءه برى من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قبل فى المجلس برى والا فلا كما بحثه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال وصدق المضمون له

في ان الضامن لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات احدهما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) واحد (حل عليه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الاخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه للضامن مطالبة المستحق بان ياخذ منها او يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجدر مرجعها اذا غرم وقضيته انه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس مامر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد لان ايجاب بانه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا اخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل لا بعد الحلول وافتى ابن الصلاح بانه لو اعار عينا ليرهنها ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر انه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارضة مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها او رهن لها (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) او وليه (بتخليصه بالاداء ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته ففائدتها احضاره مجلس القاضي وتفسيره بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالب بالدين الحال (قبل ان يطالب) كما لا يغرمه مثل الغرم (والضامن) بعد ادائه من ماله كما افاده السياق (الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه

أى مجلس الايجاب بأن لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه ع ش (قوله في أن الضامن الخ) أى فى أنه أى المضمون لم يقصد الا براء (قوله لم يقبل) أى الاقالة (قوله وعند موت الاصيل) الى الماتن فى المغنى الا قوله وقضيته الى وعند موت الضامن (قوله او يبرئه) أى الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه ع ش (قوله مامر) أى قبيل الفرع (قوله فيهما) أى فى مستأنى موت الاصيل وافلاسه اه ع ش (قوله مطلقا) أى سواء كان الضمان بالاذن او بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أى المعبر (قوله لتعلقه بها) أى الدين بالعين (قوله أنه) أى اعادة العين لرهنها (قوله دون الذمة) أى ذمة المعبر (قوله او وليه) قال فى المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصبا للضامن باذن وليه ان طواب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور وعليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام باذنه وليمهما بعد ذلك اه مغنى وفى سم عن شرح الروض مثله قول الماتن (ان ضمن باذنه) أى اما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لانه لم يسلمه عليه نهاية ومعنى (قوله لانه الذى ورطه) أى أوقعه فى مشقة المطالبة وأصل التوريط الايقاع فى الهلاك اه ع ش (قوله ليس له حبسه الخ) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفى ع ش بعد ذكر كلام الانوار مانصه اى ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح م ر ليس له حبسه اى ليس له الا لزام حبسه اه (قوله ففائدتها) أى المطالبة اه ع ش قول الماتن (والاصح انه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بان يطالبه او يبرئه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة اى من رب الدين لم يملكه ولو مرده وضمائه ان تلف كالمقبوض بشرافه فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عنى كان وكبلا والمال فى يده امانة ولو ابر الضامن الاصيل او صالح عماسيغرم فيهما اى الضمان والكفالة او رهنه الاصيل شيئا بما ضمنه او اقام به كفيلا لم يصح اذ لم يثبت للضامن حق بمجر د الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يرهنه الاصيل شيئا او يقيم له به ضامنا فسد اى الضمان لفساد الشرط نهاية ومعنى وقوله وعليه ليس له اى للضامن وكذا ضاير بان يطالبه الخ ودفع له ولو مرده وقال له وضمنته ورهنه وان يرهنه ويقيم له (قوله بعد ادائه الخ) اى ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان اى بان قصد الاداء عن جهة الضمان او اطاق ع ش وينبغي فى صورة الاطلاق ان محلها ان لم يكن عليه دين اخر للمضمون له فليتأمل رشيدى (قوله لصرفه) الى الماتن فى المغنى (قوله لغرض الغير) اى الواجب على ذلك الغير كما يعلم بامر فى القرض اه رشيدى (قوله انما لادى الخ) اى الضامن محترز قوله السابق من ماله عبارة المغنى هذا اذا ادى من ماله اموالا اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله او وليه) قال فى شرح الروض فى المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه ما قبل الجنون والحجر ام بان وليمهما بعداه (قوله او وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه كذا فى شرح الروض عن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه فليتأمل معناه مع هذا (قوله كالا يغرمه قبل الغرم) قال فى شرح الروض اما اذا سلم فله مطالبة اى بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع اليه الاصيل المال بلا مطالبة وقلنا لا يملكه اى وهو الاصح فعليه رده ويضمنه ان ملك كالمقبوض بشرافه فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عنى فهو وكيل والمال امانة فى يده صرح بذلك فى الاصل فى النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع) قال فى الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وادى فروعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بانه اذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت باذنه الرجوع الاول على الاصيل لانه لم يغرم وبانه اذا ثبت له الرجوع على الاول فرجع رجوع الاول على الاصيل بشرطه وبانه لو ضمن الشخص الضامن باذن الاصيل رجوع عليه كالمقبوض لغيره اذ ديني فاداه وبانه لو ضمن عن الاصيل باذنه رجوع من ادى منهم عليه

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذكروه في الصدقات خلافا للتولي اه (قوله لو ضمن سيده) أى باذنه لا جني ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغروم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه عث وفي النهاية عطفاً على ما مر او ضمن السيد ديناً على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيزه او ضمن فرع من اصله صدق زرجه باذنه ثم طرأ اعساره بحيث وجب اعفاه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصدق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف باذنه ثم ادى اه قال عث قوله مر قبل عتقه مفهومه انه لو ادى بعد عتقه يرجع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اداه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صداقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم يرجع بصدق واحدة منهما لحصول الاعفاف بهما وتكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصداقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة عث فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونارعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية ينعقد نذره قول المتن (وان اتقى فيهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في اداء دينه ضمنه وأدى عن جهة الضامن ومالو قال له ادعني ما ضمنته لترجع به على وادى لاعن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن او اطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال عث قوله مر لاعن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتامل ولو اختلفا في النية وعدمها صدق الدافع فان النية لا تعلم الا من جهة اه (قوله ولم ينه عنه) أى عن الاداء اه عث (قوله بعد الضمان) حق العبارة فان كان بعد الضمان الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى النهى فيرجع بما ادى اه عث (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عث (قوله فهو) اى النهى (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه عث (قوله والافسد) اى وان كان النهى مقارناً للاذن افسده النهى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتقى) اذنه (فيهما) أى الضمان والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضمان فقط) أى دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضمان هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يترتب عليه اما انهاء عنه بعد الضمان فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه وإلا افسده ذكره الاسنوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضمان فثبت عليه بالبينة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه بتكذيبها صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر أو ضمن عن الضامن والاصيل باذنهما يرجع على من شاء منهما بما شاء انتهى ببعض الاختصار (فرع) في الناشئ ما نصه تنبيهه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلو اتفق ذلك بعد رشدهما فالمنجحه مطالبتهما واذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنهما ولم ار من تعرض لذلك قاله ابو زرعة قال الاذرعى نعم لو كان الصبي معداً ما اظاها ان الولي لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي موسراً قال الماوردي ولو كان غير الاب امره بالضمان عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذن له الحاكم والوصي ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيده الخ) عبارته في شرح الارشاد ولو ضمن عبداً عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كما لو اجره ثم اعتهه اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيتها وكذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى بعد تعجيزه لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقبل العتق وبعد التعجيز انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيز يرجع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بالاذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع ورجع وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح

عن مائة) ضمنها (يثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع (الا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوه به يبقى على الاصيل (لان ان يقصد الدائن مساحته به ايضا اه وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن السكل فالوجه براءة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر بصحيح وعن خمسين بثوب قيمته مائة فلا يرجع الا بالاصل فالخاصل انه يرجع باقل الاسرين من الدين والمؤدى وبالصلح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاص ف يرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بما ضمه على الاصح واستشكل السبكي هذا بما عرف بالصلح ويفرق بان الغالب في الصالح المسامحة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به بجميع المصالح عنه فرجع بالاقل وفي البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منهما فرجع بالثمن فاندفع ما يقال الصالح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه و ابرىء من الباقي رجع بما ادى وبرىء فيهما وكذا الاصيل لكن في صورة الصالح لانه يقع عن

في المغنى (قوله وهو الخ) اى ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادا افوت عليك شيئا او اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصفه الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحنطا على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن ما لم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتامل اه سم قول المتن (الا بما غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لاقيمتها اه ع ش (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الا قوله وان قلنا الى اتعلقها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر) التنظير في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صلح ورضى به المستحق من الضامن فبراء الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه الباهض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله او ادى بعضه و ابرىء من الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحل عليها اولى من تضعيفه فتأمل اه سيد عمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المسئلتين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا ان يشير بذلك التعبير الى ان مراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخمسون لتبرعه بالزيادة اه ع ش (قوله والصلح) الى المتن في المغنى الا قوله واستشكل الى ولو صالح وقوله وان قلنا الى اتعلقها (قوله وبالصلح الخ) عطف على بما ذكره الخ (ما لو باعه) اى الضامن المستحق (قوله ف يرجع بالمائة) اى وان لم يسا والثوب المبيع بمائة اه ع ش (قوله هذا) اى ما بعد كذا (قوله بما عرف بالصلح) اى عن مائة بثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اه ع ش (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعوه وتامله اه سم (قوله ايضا) اى كدادة المبيع المذكورة (قوله و ابرىء) ببناء المفعول اى الضامن وكذا ضمير برىء (قوله وكذا الاصيل) اى يبرأ (قوله لكن في صورة الصلح) اى دون صورة البراء كما ياتي بقوله دون صورة البراء الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اى ولو سلم فقد مر ان براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لماسياتى ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه وتمليكها به وهو متعذر هنا فلا يبرأ المسلم كالمودع الخ برفسه شرح الروض اه سم ورشيدى (فرع) لو احوال المستحق على الضامن ثم ابر المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له ادا لا افوت عليك شيئا او اعوض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصفه الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايها ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضى الرجوع فيكون منحنطا على جهة الاذن ويوجه بان وقوعه بعد الاذن يقتضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن ما لم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتامل (قوله بما عرف بالصلح) اى فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعوه وتامله (قوله وكذا الاصيل) اى يبرأ (قوله لم يصح) اى الصلح قال في شرح الروض لماسياتى ان اداء الضامن للمستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه

اصل الدين مع ان لفظه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراء لانها للضامن انما تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذمى لذمى دين على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين

خلافًا للجلال البلقيني لأنه لم يغرم شيئًا نهاية زاد سم ومثل ذلك مالو وهبه المستحق الدين فإنه لا يرجع اه  
 زاد المغنى على الجميع بخلاف مالو قبضه منه ثم وهبه له فإنه يرجع اه قال الرشدي قوله لم يرجع وهل يسقط  
 الدين عن الاصيل بأبراء المحتال الظاهر نعم لان المستحق سقط حقه بالحوالو القو المحتال لم يتوجه مطالبته الاعلى  
 الضامن فليراجع وسياتي ان حواله المستحق قبض اه (قوله لتعلقها) اى المصالحة اه ع ش (قوله وليس  
 ابا) الى قوله كما بينته في النهاية والمغنى لا قوله فادى الى المتن قول المتن (بلا ضمان ولا اذن) ليس هذا مكررا  
 مع قوله السابق وإن اتى فيهما الخ لان ذلك فيما لو وجد الضمان وأدى بلا اذن فيه وفي الاداء وما هنا فيما  
 لم يوجد فيه الضمان ووجد الاداء بلا اذن فيه اه ع ش (قوله بخلاف مالو او جرح الخ) عبارة المغنى وفارق مالو  
 او جرح طعمه مضطر اقبر او هو ومغنى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس متبرعا بل يجب عليه خلاصه من  
 الهلاك ولما فيه من التحريض على ذلك اه (قوله مالو او جرح مضطرا) ويؤخذ منه انه وصل الى حد لا يمكن  
 التقدمه فيها اه ع ش (قوله بنية الرجوع) راجع لكل من الاداء والضمان ويصدق في ذلك بيمينه لان  
 النية لا تعلم الا منه اه ع ش (قوله فانه يرجع) وينبغي في صورة الضمان إذا لم يقصد الاداء عن غير جهة  
 الضمان كما مر عن النهاية وسياتي عن شرح الارشاد (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق  
 إذا شهد الخ وإن يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد  
 التبرع وكذا تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل لم يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد الاق  
 رجوع الضامن وفي الناشرى ما نصه شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان  
 أما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر الضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير  
 اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد عن جهة الضمان وإن اطلق ولم يقصد شيئا فيحتمل ان يكون  
 كقصده الدافع عن الضمان والاشبه ان له صرفه بالنية اليه ان شاء او الى التطوع به ان شاء قاله الاذرى انتهى  
 ولكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا اى فى الضمان وثم اى فى الكفالة  
 انه يشترط ان لا يقصد التسليم والاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصدهما ام اطلق اه  
 وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر فى أنه عبد الاطلاق  
 ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكر عن الاذرى من الاشبه المذكور اه سم بحذف وقد قدمنا  
 عن الرشدي تقييد انحطاط الاطلاق على ذلك بما إذا لم يكن عليه دين اخر للضمنون له ثم قضية  
 صنيع النهاية والمغنى حيث حذف قوله بقيد الاق ان مراده به ما ياتي انفا فى كلامه قول المتن (وكذا  
 إن اذن الخ) وفى معنى الاذن التوكيل فى الشراء اذا دفع الثمن فانه يرجع على الراجح لنضمن التوكيل  
 اذنه بدفع الثمن بدليل ان للبائع مطالبته بالثمن والعهد اه مغنى قول المتن (وكذا ان اذن الخ) اى  
 بلا ضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافى هذا قوله السابق ولا عكس الخ (قوله فادى لا يقصد التبرع)  
 عبارة المغنى اذا ادى بقصد الرجوع اه قضيتها عدم الرجوع عند الاطلاق خلافا لما مر عن النهاية وشرح

لتعلقها بالمسلم ولا قيمة  
 للخمر غنده (ومن ادى دين  
 غيره) وليس ابا ولا جدا  
 (بلا ضمان ولا اذن فلا  
 رجوع) له عليه وان  
 قصده لتبرعه بخلاف مالو  
 او جرح مضطرا لانه يلزمه  
 اطعامه ابقاء لهجه مع  
 ترغيب الناس فى ذلك اما  
 الاب او الجدا اذا ادى دين  
 محجوره او ضمنه بنية  
 الرجوع فانه يرجع (وان  
 اذن) له فى الاداء (بشرط  
 الرجوع) فادى بقيد الاق  
 (رجع) عليه (وكذا ان  
 اذن) له اذنا (مطلقا) عن  
 شرط الرجوع فادى  
 لا يقصد التبرع كما بينته فى  
 شرح الارشاد فان قلت  
 قال السبكي فى تكملة شرح  
 المهذب عن الامام

وتملكه اياه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كالودفع الخمر بنفسه انتهى (فرع) فى تناوى السيوطى رجل  
 ضمن شخصا باذنه فى عشرين دينار او للبعضمون المديون عند الضامن مال وديعه فقال له اذ العشرين بما عندك  
 ثم انه وكل وكيلافى قبض الوديعه قبل للضامن امساك الوديعه عنده حتى يقضى منها الدين ام لا الجواب نعم له  
 ذلك اه وفى جوابه نظر فليراجع (قوله بقيد الاق) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاق اذا شهد  
 الخ وان يريد به قوله الاق انفا لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضا بان لا يقصد التبرع وكذا  
 تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضا بل لم يذكر هذا التقييد فى شرح الارشاد الاق رجوع الضامن كما  
 هو ظاهر للواقف على عبارته وحينئذ يشكل قوله هنا كما بينته فى شرح الارشاد فليتأمل وفى الناشرى ما نصه  
 شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان اما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذاكر  
 للضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد



الارشاد (قوله متى أدى المدين ) أى شيئاً لدائنه (لم يكن) أى المأوى (شيئاً) أى لا تبرعاً ولا محسوباً من الدين (قوله وهذا) أى ما قاله السبكي (ينافى ما ذكر) أى فإن اشترط قصد المدين الاداء عن جهة دينه مفهم الاشتراط قصد المأوى لدين غيره ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المأوى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المأوى فقيهه انه كيف يصح نية الاداء من غير المأوى سيما ولم يقترن بعزل ولا اداء وعند اداء المأوى كما يدل عليه قوله عند الدفع فقيهه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وان اراد نية المأوى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المأوى عند الاداء فليتام اه سم (قوله لان اذن المدين الخ) أى فى مسألة الماتن (قوله كما لو قال اعلف) إلى قوله وقياس الخ فى النهاية لا لقوله على خلاف الى لانهم اعتنوا (قوله وإن لم بشرط الخ) أى فانه يرجع فيهما وان الخ (قوله واطعمنى رغيفاً) أى فانه لا يرجع بذلك وان دلت القرينة على انه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش وأقرب ما مال اليه السيد عمر بما نصه قوله بجرى ان المساحة فى مثله هل يلحق به اعلف دابتي إذا طرد عرف بالمساحة به فلا رجوع نظر الى انه عند اطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الاذن التزام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا طرد عرف بعدم المساحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على التزام العوض من الاذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوقي من سوقه المدن المطرد عرفهم فى المشاحة فى اقل متمول اطعمنى رغيفاً او يقال بما اقتضاه اطلاقمهم فى كلا الطرفين القلب إلى الاول اميل اخذ من فرقهم بجرى ان المساحة الخ ولان المعول عليه فى حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المدار على العرف بالمساحة وجودا وعدم (قوله فى نحو اغسل ثوبى) أى وان كان عادته الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضى) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله لاذلا يلزمه) أى الشخص (قوله ضعيف بالنسبة الخ) أى فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك ان الآلة لما لك الدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون كقصد الدفع عن الضمان والاشبه أنه صرفه بالنية اليه إن شاء وإلى التطوع به إن شاء قاله الاذرعى انتهى لكن الشارح فى شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا وثم أى فى الكفالة انه يشترط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصد هما ام أطلق وانما اشترط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم برائة الكفيل بخلاف الاداء هنا انتهى وهذا ما اشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته فى شرح الارشاد وهو ظاهر فى انه عند الاطلاق ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكره عن الاذرعى من الاشبه المذكور (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المأوى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا فى غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المأوى فقيهه انه كيف يصح نية الاداء من غير المأوى سيما ولم يقترن بعزل ولا اداء وعند اداء المأوى كما يدل عليه قوله عند الدفع فقيهه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا فكيف تصح النية من غير الفاعل فى غير ما استثنى وان اراد نية المأوى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذا اذن المدين لا يستلزم نية المأوى عند الاداء فليتام (قوله ويفرق بين هذين الخ) فيه رد لما فى شرح البهجة فى الاول من ان الوجه حمله على ما اذا

متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملك المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط فى هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزركشى وغيره وهذا ينافى ما ذكر ان الشرط ان لا يقصد التبرع قلت لا ينافيه لان اذن المدين فى الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يريد اداءه كظهيره فى الزكاة (فى الاصح) كما لو قال اعلف دابتي او قال اسير فادنى وإن لم بشرط الرجوع ويفرق بين هذين واطعمنى رغيفاً بجرى ان المساحة فى مثله ومن ثم لا اجرة فى نحو اغسل ثوبى لان المساحة فى المنافع اكثر منها فى الاعيان وقول القاضى لو قال لشريكه او اجنبى عمر دارى لو ادى دين فلان على ان ترجع على لم يرجع عليه لاذلا يلزمه عمارة داره ولا اداء دين غيره بخلاف اقض دينى وانفق على زوجتى او عبدى اه ضعيف بالنسبة

لشقه الاول لما مر اوائل  
الفرض انه متى شرط  
الرجوع هنا وفي نظائره  
رجع وفارق نحو اد ديني  
واعلف داني بوجودهما  
فيكفي الاذن فيهما عليه  
وان لم يشترط الرجوع  
والحق بهما فاداء الاسير على  
خلاف ما مشي عليه القمولي  
وغيره انه لا بد من شرط  
الرجوع فيه ايضا لانهم  
اعتنوا في وجوب السعي  
في تحصيله ما لم يعتنوا به في غير  
قال القاضي ايضا ولو قال  
انفق على امرأتى ما محتاجه  
كل يوم على اني ضامن له  
صح ضمان نفقة اليوم الاول  
دون ما بعده اه وفيه نظر  
والذي يتجه انه يلزمه  
ما بعد الاول ايضا لان  
المتبادر من ذلك كما هو ظاهر  
ليس حقيقة الضمان السابق  
بل ما يراد بقوله على ان ترجع  
على انه سرفي كلام القاضي  
نفسه ان انفق على زوجتي  
لا يحتاج لشرط الرجوع  
فان اراد حقيقة الضمان  
فالذي يتجه انه يصدق  
بيمينته ولا يلزمه الا اليوم  
الاول وعليه يحمل كلام  
القاضي ولو قال بع لهذا  
بالف وان ادفعه لك ففعل  
لم يلزمه الا الف خلافا لابن  
سريج وقياس ما ياتي في  
الصداق انه لو ارتفع العقد  
الذي ادى به الدين بعيب  
ونحوه رجع للمؤدى الا

قال عمر دارى بالنك فلا رجوع لتعذر البيع كما مروا لآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا من حج قبيل  
الحوالة اه ع ش (قوله لشقه الاول) هو قوله عمر دارى أو أد دين بلان الخ والثاني هو قوله بخلاف اقض  
الخ (قوله وفارق) اي قوله عمر دارى الخ (قوله والحق بهما) اي بادي ديني واعلف داني اه ع ش  
(قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن  
والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع فخالصه انه اذن في الاداء  
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول إذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم  
يجب إلا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اي فكلام  
القاضي مصور بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه ع ش (قوله على انه مر) اي انفا (قوله ولا يلزمه الا  
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج  
هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما إذا كان  
المضمون له غيرهما كما هنا فالمنفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق  
دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اي لو زيد مثلا  
(قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيه لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه ع ش (قوله  
وقياس ما ياتي الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو  
ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعني الدين الحادث بذلك العقد (قوله رجع) اي  
المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للمؤدى الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما  
يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع اي الضامن على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع بعين  
ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبرة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ  
العقد رجع على الاصل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة البائع  
لان الاداء يتضمن اقرار الضامن عنه وتمليكها وان ضمن اي الثمن بلا اذن اي واداه ثم انفسخ العقد  
لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولم يرد فيه الخلاف في الصداق المتبرع به انتهى اه سم (فرعان)  
لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى اي غرم الضامن الثاني وهو  
شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول ع ش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للمستحق  
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول اي الماذن على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على  
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يغرم شيئا معني (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كافي الاذى او على ما اذا التزم البذل لتوافق ما قاله اي الرافعي في باب الاجارة من انه لو قال  
لغيره اطعمني خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليتأمل (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا  
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط  
الرجوع فخالصه انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول إذ لم تجب نفقته  
فكيف اعتد بالاذن في اداء ما لم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم  
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن  
والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما إذا كان المضمون له  
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون  
له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله رجع للمؤدى الخ) هذا في الضمان بلا  
اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع بعين  
ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره وعبرة الروض وان ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ  
العقد رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة

الرجوع ورجع وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل النسخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء  
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فقوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله ولا) اي وان ضمن بلا اذن فيه  
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله  
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة  
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة لم يرجع الا بخمسة اه مغنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذ  
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كامر) اي في شرح ولو ادى  
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم  
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله وبالصالح ماله باع الثوب (قوله  
عن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضامن (قوله  
قبض) اي فيرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتال وعمله اذ لم يبرئه المحتال لئلا يثم مامر في قوله  
م ر ولو ابرأ المحتال الضامن لم يرجع ثم رابت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم  
ايضا هنا بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة المغنى فان له الرجوع لا تتقال الدين اليه ولو كان الضامن بغير اذن اه  
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لا نه صار له وهو باق في ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان  
كانت الصورة انهم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه ر شيدي عبارة  
سم قوله رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل  
الاداء فلو ورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بلا اذن كما لو لم يبرئه بل اولى لا نه لم يرجع بعد ادائه وقد  
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما اداه بالارث بالاولى اه وبجميع  
ذلك يعلم ما في تفريع ع ش الاطلاق بقوله سواء اداه لمورثه او لاقول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان  
مغنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع باداءه ثم قوله ذلك الى قوله اه ع ش في النهاية (قوله  
من لم يعلم الخ) فلا يكفي اشهدان من يسافر قريبا اذا لا يفرض الى المقصود اه مغنى (قوله سواء كان) اي من لم  
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد  
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه الى قوله الخ وقوله فقوله الحاروي الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى  
كافي المغنى لبان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل  
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهداد والاداء (قوله وان كان الخ) اي حين الدفع  
والاشهاد اه مغنى قوله كذلك اي حاكمه حتى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء  
به اه (قوله به) اي برجل (قوله على الواجهة) عبارة النهاية فيما يظهر كما افاده الزركشي اه (قوله ان لم  
يقصده) اي الحلف حين الاشهداد (قوله يحمل الخ) لا يخفى بعد هذا الحمل بل لا يحتمله اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن اقرار المضمون عنه وتمليكها وان ضمن اي الثمن بلا اذن واداه ثم انفسخ  
العقد لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولم يرد فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة  
المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابرا المحتال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال  
البلقيني وهو ظاهر لا نه لم يفرم شيئا ومثله ماله وهبه الدين لان هبة الدين للدين ابراه قال في شرح الروض  
ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذي ضمنته لي كان كالابراء فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن  
المستحق فابرا المحتال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فات دينه الذي كان على المحال عليه بسبب  
الضمان (ومتي ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا  
لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء فلو ورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذ ضمن بغير الاذن كما لو لم يبرئه  
بل اولى لا نه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد  
استفاد ما اداه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وان بان فسقهما)

(فان لم يشهد) اى الضامن بالاداء نهاية ومغنى (قوله او قال اشهدت الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قال اشهدت بالاداء شهودا وماتوا او غابوا او طرأ فسقمهم وكذبه الاصيل فى الاشهاد قبل قول الاصيل يمينه ولا رجوع وان كذب به الشهود فكما لم يشهدوا ان قالوا لا ندرى وربما نسينا فلا رجوع كما رجعه الامام اه (قوله ولم يصدقه الخ) اى فى الاشهاد نهاية ومغنى (قوله وانكر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهد وقول الشارح او قال اشهدت الخ عبارة النهاية والمغنى وانكر رب الدين او شككاه (قوله ولو اذن) الى قوله نعم فى المغنى وإلى الكتاب فى النهاية (قوله ان صدقه) اى الاصيل الضامن (قوله ولو لم يشهد الخ) اى لو ادى الضامن الدين مرتين واشهد فى الثانية دون الاولى (قوله رجع باقلمها) هذا هو المعتمد اعش (قوله باقلمها) فان كان اى الاقل الاول فهو بمنزلة مظلوم بالثانى وان كان الثانى فهو المبرى لكونه اشهد به والاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد نهاية ومغنى (قوله على الاوجه) عبارة النهاية او ارثه الخاص لا العام وقد كذب به الاصيل ولا يئنه على ما بحثه بعضهم والاوجه خلافه لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغيره قبول كقرار الولى ويمكن حل الاول عليه اه قال عش قوله مر والاوجه خلافه اى فتصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذكور اى العام كالحاص وقوله بقبضه اى بان اعترف الوارث العام بانه قبض من الضامن بخلاف ما لصدق الضامن فى انه دفع للمضمون له قبل موته وهى صورة الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حل الاول وهو قوله ولا يئنه على ما بحثه وقوله عليه اى على قوله اما اقرار العام الخ اه وقال الرشيدى قوله مر ويمكن حل الاول اى قوله لا العام خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبارة المغنى وتصديق ورثته رب الدين المطلقة ان تصرف كتصديقه وهل تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص او تصديق غرما من مات مفلسا كتصديق رب الدين قال الاذرى لم ارفه شيئا وهو موضع تامل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الحاق لان المال لغيره وظاهره كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهاية فلينامل (قوله لم يحتط لنفسه) اى ترك الاشهاد (قوله فيما ذكر) اى من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة عش فى عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجرى مثله فى اداء الوكيل فحين رجع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا لا فى مسئلة واحدة وهى مالو وكله بادامشى لمن لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لاشئ عليه ويبرأ عن العهدة مر فليراجع اه سم على منهج اقول وهو واضح إن اذن فى الاداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرع امان امره بدفعه لمن يتصرف له فيه ببيع او نحوه فالظاهر انه كالدين اه (قوله نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشيدى قوله مر تصديقه اى المطعم او المنفق الآتى ذكرهما وهذا استدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع إلا اذا صدقه المضمون له او ادى بحضرة الاصيل اه اقول بل هذا استدراك على ما يفيد قوله الشارح وكالضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره المحشى (قوله وفى قدره) اى حيث كان محتملا اه نهاية (قوله لرضاه) اى الأمر بالاطعام او الانفاق (بامانته) اى المطعم او المنفق (قوله ومن ثم) اى من اجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله تقييد) بصيغة الماضى المبني للفعول من باب التفعّل (قوله قبول قوله) اى المطعم او المنفق (قوله شهادة الاصيل) اى من عليه الدين و (قوله لآخر) اى لمن ادعى رب الدين انه ضامن اعش (قوله بانه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفى غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفى محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قديتوقف فى قبول هذه الشهادة فى نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفى غير محصور مر اه (قوله مالم ياذن له الخ) كان وجه اتهامه بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد الخ (قوله باطنا) اى اذا لم يقل انه ضامن او موفى للحق

هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله بانه لم يضمن) قديتوقف فى قبول هذه الشهادة فى نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفى غير محصور مر (قوله مالم ياذن له) كان وجهه

وماتوا او غابوا او هذين وكذبا اه او قالنا نسينا ولم يصدقه الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلا رجوع) له (ان ادى فى غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه على الاداء) (فى الاصح) لانه لم ينتفع بادائه ولو اذن له فى ترك الاشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد او لا ثم ادى ثانيا واشهد رجع باقلمها لان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وإن صدقه المضمون له) او وارثه الخاص على الاوجه وكذب الاصيل ولا يئنه (او ادى بحضرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب فى الاولى باقرار ذى الحق ولان المقصر هو الاصيل فى الثانية حيث لم يحتط لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه فى نحو اطعمم دابتي وانفق على محجورى فى اصل الاطعام والانفاق وفى قدره لرضاه بامانته وهو قياس ما ياتى فى نحو تعمير المستاجر وانفاق الوصى ومن ثم تقييد قبول قوله بالمحتمل (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لآخر بانه لم يضمن مالم ياذن له فى الضمان عنه وللضامن باطنا اذا ادى للمستحق

فانكرو طالب الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قاطلة على قاطع (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن  
صداق زوجة ابنة بغير اذنه  
فمات وله تركه فلها أن  
تغرم الاب وتنفوز بارثها  
من التركة لانه لارجوع  
له وقول التاج الفزارى  
وغيره له الامتناع من  
الاداء لان الدين تعلق  
بالتركة تعلق شركة فقدم  
متعلق العين على متعلق  
الذمة كدين بهرهن لا يلزم  
الاداء من غير مردود وما

غلل به ممنوع والخبرة في  
المطالبة للضمنون له لا  
للضامن ولا نسلم أن الضامن  
كالرهن لانه ضم ذمة إلى  
ذمة والرهن ضم عين إلى  
ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)  
بكسر فسكون وحكى فتح  
فكسر وفتح فسكون وقد  
تحذف هاؤها فتصير  
مشتركة بينهما وبين النصيب  
لغة الاختلاط وشرعا  
ثبوت الحق ولو قهر اشائعا  
في شيء لا أكثر من واحد  
أو عقد يقتضى ذلك  
كالشراء وهذا حيث قصد  
به ابتغاء الربح بلا عوض  
هو المترجم له ولا نعلم نقل ان  
المترجم له هو الاذن في  
التصرف في المشترك  
لا ابتغاء ذلك لأن هذا  
ليس واحدا من الثبوت  
والعقد المحصور فيهما

(قوله فانكر وطالب) أى المستحق (قوله أن يشهدانه) أى يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)  
هذا اللفظ وما بمعناه (قوله بغير اذنه) أى الابن و (قوله فلها أن تغرم الاب) فان امتنع اجبر اى لها ان  
تاخذ من عين التركة و (قوله لانه لارجوع له) أى للاب لعدم الاذن في الضمان اه عش (قوله  
الامتناع) أى للاب (قوله لان الدين) أى الذى على الابن (قوله متعلق العين الخ) من إضافة الاعم إلى  
الاخص (فرع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر  
بطل البيع قال السبكي ورأيت ابن الرفعة في حسبه يمنع أهل شوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه إلزام  
المشتري بما يلحق البائع من الدلالة وغير ما قال ولعله اخذ من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا إذا  
كان مجرولا فان كان معلوما فلا وكأنه جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان احد المشتريين للآخر  
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا إلى جهة كذا فينبغى ان  
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال عش قوله مر مطلقة اى معلوما كان او لا وقوله وهو كما  
قال هذا مخالف لما نقله سم على منهج عنه مر ومع ذلك فالمعتمد ما في الشرح هنا اه بحذف والله اعلم

### (كتاب الشركة)

(قوله بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا انه ابدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بمعنى النصيب  
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى الا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه  
عش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلاهاه قال تعالى وما لهم فيهما من شرك اى نصيب (قوله  
وقد تحذف ناؤها الخ) اى على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه عش (قوله بينهما) اى  
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهى لغة الخ اه (قوله الاختلاط) اى  
شيوعا ومجاورة زيادى بعقد او غيره ليكون المعنى الشرعى فردا من افراد اه بجيرى (قوله ولو  
قهر) اى كالارث اه عش (قوله شائعا الخ) عبارة المغنى في شيء لاثنين فاكثر على جهة الشيوع اه  
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كما سيأتى فتسميتها عقدا  
فيها مسامحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بجيرى (قوله ذلك) اى ثبوت الحق الخ لكن  
لا بقيد ولو قهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد  
يشترط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى  
إشارة إلى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لي محترزه عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث  
بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هى في الحقيقة وكالة وتوكل كما يؤخذ مما  
سيأتى اه (قوله هو المترجم له) فيه تأمل اه سم (قوله لا ابتغاء ذلك) اى الربح بلا عوض (قوله لا هذا)  
متعلق بقوله لم نقل الخ اى بالنقي (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول الماتن  
الآتى فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبيان  
(قوله واصلها) إلى قول الماتن يشترط في النهاية والمغنى لإقوله او حال (قوله القدسى) نسبة إلى القدس  
بمعنى الطهارة وسميت اى الاحاديث القدسية بذلك لنبهتها على جل وعلا حيث انزل الفاظها كالقران لكن  
القرآن أنزل للعجز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس إنزالها لذلك وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها  
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه عش (قوله مالم يخن) اى ولو بغير متمول ثم في ذلك القول إشعار بأن

اتهاه بدفع الرجوع عليه (قوله فلها أن تغرم الاب) هذا واضح على القضية التى ذكرها الشارح في شرح  
قوله ولو لمات احد هما الخ فيما لو مات الاصيل وله تركه ولو لاها لكان له هنا الامتناع ومطالبتها بالاخذ من  
التركة او ابرائه كما هو ظاهر (كتاب الشركة)

(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تأمل (قوله المحصور فيهما) فيه

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشارك لا ابتغاء ذلك واصلا  
قبل الاجماع الخبز الصحيح القدسى يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانته خرجت من بينهما

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بجر فتهما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل ( وشركة المفاوضة) بفتح الواو من تفاوضا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستوين (ليكون بينهما كسبهما) ببدل أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهى باطلة أيضا لاشتراكها على أنواع من الغرر فيختص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان) عند الناس) لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لها) فإذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما) أو أن يبتاع وجيهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترك وجيهه لا مال له وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير أسلم للمال والربح بينهما والكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له

نظر (قوله بالمعنى اللغوى أنواع أربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه ماله يخلط ومالا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما (قوله أو أن يبتاع وجيهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جمعا لثلاثة فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عدى ولك كذا إلا أن يصور هذا بان يقول اشترى كذا على أنك تباع هذا والربح بينهما فليتامل سم على حج وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جملة لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجيه له ربحه وعليه خسرته ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جملة وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه ع ش (قوله او يشترك الخ) عطف على قوله يبتاع وجيهه الخ (قوله والكل) أى كل من التصاور الثلاثة للنوع الثالث أى شركة الوجوه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) أى فى التصوير الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) أى التصوير الثالث وهو قوله او يشترك وجيهه الخ اه ع ش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو بمنزلة العامل فى ماله باذنه على

عليه خسرته وله ربحه والثالث قراض

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله باذنه على أنه له حصة من الربح فدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أهو هو ظاهر معلوم من باب الأجرة سم على حج أه عش (قوله لاستبدال المالك) أى استقلاله و (قوله باليد) أى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حج أه عش (قوله ولو نوباهنا الخ) إلى المتن إلا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولو نوباهنا) أى في شركة الوجوه (وفيما مر) أى في شركة المفاوضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نوباهنا شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالاتفاوضنا والصورة أن شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكنايات وعبارة الروض وشرحه فإن أراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أى اشتر كنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات انتهت وقد علم بما قدمته أنه الم يشترط أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطال به الشيخ في الحاشية عما هو مبنى على أن الاستدراك في كلام الشارح مر راجع إلى صورة المفاوضة المذكورة وقد علم أنه ليس راجعا إلى الالفاظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق إيهام أه ومانقله عن الروض وشرحه في المغنى مثله إلا أنه عبر بأو اشتر كنا بدل أى وكذا ذكره سم بلفظه أو عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع أنه لا يشتر في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان وبحجاب عن الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته أه ولا يخفى أن كلامنا من الاشكاكين إنما يرد على مانقله بلفظ أو بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ أى فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة لشرح الروض والمغنى (قوله ونم مال الخ) أى وخطأه أه عش قول المتن (وهذه الأنواع باطلة) أى ومع ذلك أن كان فيها مال وسلم لأحد الشريكين فهو أمانة في يده لأن فاسد كل عقد كصحيحة أه عش (قوله وتركه) أى التنبيه على أنها من تلك الأنواع (قوله في مال) أى مثلى أو متقوم على ما يأتي أه عش (قوله ولسلما متها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) أى والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالإجماع عليها) أى شركة العنان (قوله أى ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتأنيت الضمير باعتبار أن المراد من السماء السحابة أه كرى عبارة المغنى وقيل بفتح العين من عنان السماء أى سحابة

أن له حصة من الربح فدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء إذ هو كله للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أه انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الأجرة انتهى (قوله لاستبدال المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولو نوباهنا وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فإن أراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالاتفاوضنا أو اشتر كنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات أه وقد يستشكل قوله أو اشتر كنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع أنه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان وبحجاب عن هذا الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الإذن في التصرف كما سنبين فيما يأتي وليس في هذا المثال تعرض للإذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هى بعض تلك الأنواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى أنواع أربعة يقتضى أن شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى أيضا لأن اللغوى

فاسد لاستبدال المالك باليد  
ولو نوباهنا وفيما مر شركة  
العنان ونم مال بينهما صححت  
(وهذه الأنواع باطلة) لما  
ذكرناه (وشركة العنان)  
التي هى بعض تلك الأنواع  
أيضا وتركه لوضوحه  
وسيعلم أنها اشترى كما في  
مال لها التجرافيه (صحيحة)  
إجماعا ولسلامتها من سائر  
أنواع الغرر من عنان  
الدابة لاستوائهما في  
التصرف وغيره كاستواء  
طرفي العنان أو لمنع كل  
الآخر مما يريد كنعع العنان  
للدابة أو من عن ظهر  
لظهورها بالإجماع عليها  
أو من عنان السماء أى  
ما ظهر منها فهى على غير  
الآخر بكسر العين على  
الأشهر

لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها اه (قوله وعليه) أى الأخير وهو قوله من عنان السماء (قوله خمسة) عبارة للمغنى الثلاثة صيغة وعاقدان ومال وزاد به ضمهم رابعاً وهو العمل وبدل المصنف منها بالصيغة مبراعها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اه (قوله وعمل) استشكل عدل العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وان وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بان العمل الذى يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذى اعتبر ركناً هو تصوير العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعاق به العقد اه ع ش قول المتن (فيها) أى شركة العتقان اه مغنى (قوله صريح) الى قول المتن هذا في النهاية لإلا قوله وقولى الى وكاللفظ وقوله نعم الى ولو كان وقوله وعلى الاول الى والمضروب (قوله لا يتصرف) أى لمن يتصرف اه مغنى (قوله الذى الخ) نعمت التصرف بالبيع الخ (قوله او كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) أى بالاذن الخ (قوله لما سر) تعليل لزيادته (قوله او كناية الخ) وعدم جعله المتن شاملاً له (قوله انفا) أى في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضممان اه سم زاد ع ش مانصه لكن قوله إلا بتجاوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد ينفيه قوله ثم لأنها أى الكناية ليست دالة أى دلالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أى دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم ان دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هناك وفيه ان كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة كسما منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وخاصة ان اريد بالدلالة فيه حقيقتها وهى الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج الى زيادة ويشعر بذلك وان اريد بها مطلق الدلالة مجازاً فيشملها وعلى كل فالكناية تقسم من الشركة (قوله انها الخ) أى الكناية (قوله لا دالة الخ) فى نفي الدلالة نظراً واضح اه سم (قوله فعليه) أى على القول المذكور للروضة واصحابها (قوله لو عبر) أى عاقد الشركة (قوله وبه) أى بالاذن الخ (قوله من ذلك) أى الاذن فى التصرف (قوله وكاللفظ) الى المتن فى المغنى (قوله فى نصيبه فقط) فى العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلاً تصرف فى الجميع وصاحبه فى نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لشركة ولا قراض اه وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضاً منقول عن القاضى الطبرى والبندنجى والرويانى وقوله ابضاع أى توكيل وقوله لا شركة أى لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أى لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل فى شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام انها أى هذه الصورة تضاهى القراض قال وهل يشترط انفراد فى هذه كالقراض فيه وجهان أى والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اه فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه أنه حيث اوجد خاظم مالين بشرطه ووجد اذن فى التصرف ولو لواحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال للآخر كان قراضاً بشرطه اه سم اقول كلام الشارح والنهاية والمغنى كالصريح فى قوله والوجه الى قوله وان لم يوجد الخ خلافاً لما عليه ع ش من أن صورة اذن أحدهما فقط فى التصرف لا تكون شركة الا اذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج عن العباب فقول الشارح مر او من أحدهما يخمس بما اذا كان هناك لفظ شركة اه وسياق انفا عن سم ان المدار على الاذن فى التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه (قوله ان لا يتصرف) أى أحدهما اه مغنى (قوله بطلت) أى للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف فى ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن فى

وعليه بفتحها وأركانها خمسة عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة (ويشترط فيها لفظ) صريح من كل منهما أو من أحدهما الآخر (يدل على الاذن) للتصرف من كل منهما أو أحدهما (فى التصرف) بالبيع والشراء الذى هو التجارة أو كناية تشعر بذلك لما مر آفاً منها مشعرة لدالة إلا بتجاوز وحينئذ فقد يشملها كلامه وقول بالبيع الى آخره اخذته من قول الروضة واصحابها لا بد من لفظ يدل على الاذن فى التجارة فعليه لو عبر بالاذن فى التصرف اشترط اقتران لفظ به يدل على التجارة كتصرف هذا وعوضه وتكنى القرينة المعينة للمراد من ذلك كما هو ظاهر وكاللفظ الكناية وإشارة الاخرس المفهمة فلو اذن أحدهما فقط تصرف الماذون له فى الكل والاذن فى نصيبه فقط فان شرط ان لا يتصرف فى نصيبه بطلت

اعم (قوله لما سر انفا) كأنه يريد ما ذكره فى شرح قول المصنف فى الضمان فصل يشترط فى الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضممان (قوله لا دالة) فى نفي الدلالة نظراً واضح (قوله فى نصيبه فقط) فى العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلاً تصرف فى الجميع وصاحبه فى نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع شركة ولا قراضاً انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضاً منقول عن القاضى الطبرى والبندنجى والرويانى وقوله ابضاع أى توكيل وقوله لا شركة أى لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا



نصيبه صحيح وتصرف الماذون له في الكل صحيح ايضا بعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة اه ع ش (قوله)  
فلو اقتصر ا على قولها) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منها ر انه اذا انضم اليه الاذن في التصرف  
كفي ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق  
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احدا الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم رسم على  
حج اه ع ش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في  
التصرف ا ونية ذلك كما يأتي وحينئذ فاذا اقتصر ا على اشتراكنا ولم ينو يا معه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة  
التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك  
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في  
الشركة في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع  
الاذن في التصرف منع انتفاء لفظ الشركة اه سم (قوله لو نوباه) اي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به اي  
باشتراكنا (قوله كفي) كما حزم به السبكي نهاية ونحوه (قوله في المال) الى المتن في المغني الا قوله نعم الى ولو كان  
(قوله فيه) اي الماذون له في التصرف (قوله كون الثاني) اي الاذن الغير المتصرف (قوله اعمى) انظر كيف  
يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط ويجاب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتي وقضية ذلك صحة  
قراضه سم على حج اه ع ش (قوله وقضية كلامهم الخ) اي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مالكا اه ع ش  
وفيه نظر لان الشريك هنا في الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الاولى ان يقول حيث اطلقوا جواز  
نصف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوها بالنجزة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل  
والمفعول محذوف اه سيد عمر (قوله بان فيه الخ) اي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا ضمير فيه الاتي  
(قوله خلط ا قبل العقد) اي لما بقي من اشتراطه (قوله قد يورث) اي الخلط (قوله عليها) اي المصلحة (قوله)  
شرط الشريك) اي شريك المحجور عليه (قوله امينا يجوز الخ) فلو ظنته امينا وغدلا فبان خلافه يتبين  
بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظر والاقرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله  
قبل تسليم المال له اه ع ش (قوله مامر) اي في الحجر قيل قوله وله بيع ماله اه كردى (قوله ان سلم مال  
المولى عنها) اي او كان المولى اخف شبهة فلا يشارك به من ماله اشد شبهة نظير مامر فيما يظهر اه سيد عمر  
وفي النهاية والمغنى ويكره مشاركة الكافر ومن لا يحترز عن الشبهة اه قال ع ش قوله ر ومن

قراض اي لانه فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى  
قال الامام انها اي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه  
وجها ن اي والقياس الاشتراط كما هو شان القراض انتهى فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة  
العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خلط ماله ن بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان  
شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه (قوله)  
فلو اقتصر ا على قولها) فيه اشارة الى التصور بوقوع هذا القول منهما وانه اذا انضم اليه الاذن في التصرف  
كفي ويبقى مالو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق  
بمالها فلا يكفي فيه اللفظ من احدا الجانبين بل لابد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا للمولى (قوله لم  
يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف ا ونية  
ذلك كما يأتي وحينئذ فاذا اقتصر ا على اشتراكنا ولم ينو يا معه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي ثبتت  
لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك  
الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والحيلة في الشركة  
في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع الاذن في  
التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعمى) انظر كيف يصح عقد الاعمى على العين وهو المال المخلوط

(فلو اقتصر ا على) قولهما  
(اشتركنا لم يكف) عن الاذن  
في التصرف (في الاصح)  
لاحتماله الاخبار عن  
وقوع الشركة فقط ومن ثم  
لو نوباه به كفي (و) يشترط  
(فيهما) أى الشريكين أن  
تصرفا (أهلية التوكيل  
والتوكل) في المال لان كلا  
منهما وكيل عن صاحبه  
وموكل له أما اذا تصرف  
أحدهما فيشترط فيه أهلية  
التوكل وفي الآخر أهلية  
التوكيل ليصح كون الثاني  
أعمى دون الاول وقضية  
كلامهم جواز مشاركة الولي  
في مال محجوره وتوقف فيه  
ابن الرفعة بأن فيه خلطا قبل  
العقد بلا مصلحة ناجزة بل  
قد يورث نقصا ويجاب بأن  
الفرض ان فيه مصلحة  
لتوقف تصرف الولي عليها  
واشتراط نجاز المصلحة  
منع نعم قال الاذعى شرط  
الشريك أن يكون امينا  
يجوز ابداع مال اليتيم عنده  
قال غيره وهو ظاهر ان  
تصرف دون ما اذا تصرف  
الولي وحده اه نعم قياس  
ما مر ان لا تكون بماله شبهة  
أى ان سلم مال الولي عنها

لا يحتز عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل وإلا فلا كراهة اه  
(قوله ولو كان الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرفعة أن كان هو المادون  
له أى ولم ياذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح أن كان هو الاذن فان اذن السيد صح مطلقا اه اذنا  
او ما ذناله عش (قوله اذن سيده) أى فى الشركة المذكورة اه عش (قوله إجماعا) الى قول المتن هذا  
فى المغنى لا قوله فواقع الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فى النقد) أى الخالص نهاية ومغنى قال  
الرشيدى قوله مر فى النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه  
عبارة المغنى وسم واما غير النقد من المثليات كالبر والسعير والحديد فعلى الاظهر ومن المثل تبرا الدرام  
والدنانير فتصح الشركة فيه فما اطلقه الا كثرون هنا منع الشركة فيه مبنى على انه متقوم كما نبه عليه فى  
اصل الروضة وسوى بينه وبين الحلى والسبائك فى ذلك اه وعبارة عش قوله فى المغشوش وكالمغشوش  
فى الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح مر على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد  
اه (قوله الرائج) أى فى بلد التصرف ولو اطلق الاذن احتمل أن العبارة ببلد العقد لانها الاصل اه عش  
(قوله لانه باختلاطه) علة البتن اه رشيدى اقول قول الشارح كانه نهاية والمغنى كانه قد صرح فى انه علة الصحة  
فى المغشوش (قوله يرتفع) أى يزول (قوله ومنه) أى من المثل (قوله فيه) أى التبر (قوله حمله) أى كلام  
الشارح (قوله لتمايز اعيانه) عبارة النهاية والمغنى لتعذر الخلط فى المقومات لانها اعيان متمايزة اه (قوله  
كالقراض) قضيته أن القراض على المغشوش غير صحيح اه عش (قوله بأن الغرض من القراض  
الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول السكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء  
الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية أن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو  
احد الاصطلاحين اه أى للفقهاء احدهما انه اسم للنقد مطلقا وجروا فى باب الزكاة والثانى انه اسم  
للدراهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفى القراض عش (قوله قبل العقد) بقى ما لو وقع أى الخلط  
مقارنا ونقل عن شيخنا الزبائى بالدرس انه كالبعدية فلا يكفى وفيه وقفه ويقال ينبغى الخافه بالقبليّة فيكفى  
لان العقد انما تتم حالة عدم التمييز وهو كاف اه عش اقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغنى فان وقع  
بعده فى المجلس لم يكف على الاصح او بعد مفارقتهم لم يكف جز ما اذا لا شارك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك  
اه (قوله وان لم تتساوا جزاؤهما) قال فى الروض فلو خلطا فقيز بمائة بقفين بخمسين فالشركة اثلاث اه سم  
عبارة النهاية قضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوى المثليين فى القيمة وهو كذلك اه زاد المغنى فلو خلطا  
فقيز امقوما بمائة بقفين مقوم بخمسين صح وكانت الشركة اثلاثا بناء على قطع النظر فى المثل عن تساوى

ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط اذن سيده لتبرعه بالعمل (واصح) الشركة (فى كل مثلى) إجماعا فى النقد وعلى الاصح فى المغشوش الرائج لانه باختلاطه يرتفع تمييزه كالنقد ومنه التبر كما يصرح به فى الغصب فواقع للشارح من اعتدادها لا تجوز فيه ينبغى حمله على نوع منه لا ينضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتمايز اعيانه وان اتفقت قيمها حينئذ تتعذر الشركة لان بعضها قد يتألف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الاول يفرق بأن الغرض من القراض الربح فانحصر فيما يحصله غالباً فى كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة اذ النقد لا يكون الا كذلك على ما مر فى الزكاة (ويشترط خلط المالىين) قبل العقد (بحيث لا يتميزان) وإن لم تتساوا اجزاؤهما فى القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التمييز

ويجاء به عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتى وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله إجماعا فى النقد الخ) بقى  
غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله فى المغشوش من الرائج كذا صحح فى الروضة وهذا لا يتأى أن  
المغشوش مثلى قطعاً وإن لم يكن رائجاً كما اقتضاء قول الروضة فى باب الغصب اما الدراهم والدنانير المغشوشة  
فقال المتولى ان يجوزنا المعاملة بها فثلية ولا فتقومة اه (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة فى  
النقدين قطعاً ولا تجوز فى المتقومات قطعاً وفى المثليات قولاً لان اظهرهما الجواز والمراد بالنقدين الدراهم  
والدنانير المضروبة اما التبر والحلى والسبائك فاطقوا منع الشركة فيها ويجوز ان يبنى على أن التبر مثلى  
ام لا فان جعلناه متقوماً لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف فى المثل ثم قال واما قوله أى الرافعى اطلقوا منع  
الشركة فى التبر الخ فعجيب أن صاحب التهمة حكى فى انعقاد الشركة على التبر والنقد ووجهين كالمثل اه  
(قوله فواقع للشارح الخ) فى شرح مر وقول الشارح ولا تجوز فى التبر وفيه وجه التهمة فرعه على  
المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بأن  
الغرض من القراض الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله اول الباب وهذا  
حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وإن لم تتساوا اجزاؤهما) قال فى الروض فلو خلطا فقيز

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصاح ومكسرة) (٢٨٧) وأيض وغيره كبرأيض باجر لا مكان

التمييز وان عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أو جههما عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرج جاملين وعقدافان ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوخ وهو مثلي اذ الكلام فيه وأما غيره فسيعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصله بينهما (نتيجه) في نصب مشتركا بملك كنجوز لان الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (ارث وشرأ وغيرهما) واذن كل للاخر في التجارة (فيه) واذن احدهما فقط نظير مامر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها ان يرثاها مثلا أو (ان يبيع) مثلا (في) واحد بعض عرضه ببعض عرض للآخر (تجانسا) وتساوى البعضان وعلمنا قيمتهما ام لا قال الامام والبعوى والرافعي وهذا ابلغ في الاشتراك من خلط المالكين لان ما من جزء منهما الا وهو مشترك بينهما وهناك وان وجد الخلط (الظاهر ان مرادهم ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعا بانه مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجهه (قوله) فالمرح به فيه) اي في الخلط مع عدم التميز (قوله بالسوية) اي

الاجزاء في القيمة والافليس هذا القفيز مثالا لذلك القفيز وان كان مثليا في نفسه اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك اي ويكرن الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة ونقله الرافعي عن العراقيين سم على منهج اي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح اه قول الماتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التفريع قول الماتن (مع اختلاف جنس) اي يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خلط احد الجنسين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى بخلط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن او نحوه اه وبفيده ايضا قول المغني ولا يكتفى بالخلط مع امكان التمييز لنحو اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه (قوله) او جهها عدم الصحة) ومثله عكسه بالاولى اه ع ش اي بان تميز عند عامة الناس دون العاقدين (قوله بينهما) الى التنبيه في النهاية (قوله) وهو مثلي اذ الكلام الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه اه سم (قوله) غيره) اي غير المثلي (قوله) ويصح التعميم) اي تعميم قوله مشترك للمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فان خلطنا مشتركا ما يصح فيه الشركة او لا كالعرض كما هو ظاهر اطلاق المصنف (قوله) حاصله بينهما) اي بعضها بعينه لا احدهما والبعض الاخر بعينه للاخر (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم اقتضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغى على زعمه ان يرد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر اي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عام له كابن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا (قوله) نظير مامر) اي في شرح ويشترط فيها لفظ الخ قول الماتن (والحيلة الخ) وكان الاولى ان يقول ومن الحيلة لان منها ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بشر في الذمة ثم يتقاصا وان يقول في باقى العروض ان الشركة في المثليات جائزة بالخلط مع انها من العروض اذ العرض ما عدا النقد وان يقول سم باذنه فانه يجب تاخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البدل اه معنى (قوله) منها ان يرثاها الخ) قديقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة ان يكون له مدخل في الشركة قول الماتن (ان يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحينئذ فيه مكانه بالسوية ان يبع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين او بثلاثة ارباع لا جل تفاوتهما في القيمة تملكاه على هذه النسبة ايضا اه معنى (قوله) تجانسا) الى قوله قال الامام في النهاية والى قوله انتهى في المعنى الا قوله والبعوى والرافعي (قوله) تجانسا) أى سوا ما تجانسان العرضان ام اختلفا نهاية ومعنى (قوله) وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغى أن يشترط امكان العلم بعد ذلك أخذنا ما يأتى في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده المحشى وهو محل تأمل اه سيد عمر وبود ما أشار اليه من عدم الاشتراط ما قدمنا من ع ش من انها لو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله) قال الامام الخ) عبارة المغني وهذا كما قال الامام ابلغ الخ (قوله) وهذا) اي نحو الارث (قوله) لان ما الخ) عبارة المغني لانه ما الخ بضمير الشأن (قوله) منها) اي المالكين (قوله) وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر ان مرادهم ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعا بانه مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجهه (قوله) فالمرح به فيه) اي في الخلط مع عدم التميز (قوله بالسوية) اي

بما فيه بغير تخمين فالشركة ثلاث (قوله) وهو مثلي اذ الكلام فيه الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم اقتضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنة له فليتامل وكان ينبغى على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق (قوله) وعلمنا قيمتهما ام لا) ينبغى

الروض لانه ان اراد الخلط مع التمييز فهذا لا شركة فيه أصلا أو مع عدم التميز فالمرح به فيه انهما به ملكا كلا بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهم ما وقد يجاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكن به الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التميز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا آكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

لا يرجع للقول بالملك ولا بعدمه خلافا لما هو به كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه او لا فالقليل يظن انه مالم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلي لا الشمولى إذ يكفي بيع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر إلا أن يقال أن الآخر في هذه يصدق عليه انه باع بعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه باع الثمن فتكون كل حينئذ على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحل ان لم تشرط الشركة في التباعد ولا لافسد البيع ومنها أن يشتريا سلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة

فيه نظير ما مر عن المغنى أنفا (قوله لتوقف الملك) أى ملكها للكل مشاعا (قوله على عدم التميز) أى بعد ما كانه أى التميز (قوله هنا) أى فى الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أى بانه اكل القليل من الخلوط مثل عشر حبات لا يحنث وان اكل الكثير منه مثل السكف يحنث اه كرى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البدلي) يتأمل اه محشى كان وجهه ان الكل البدلي فيه عموم ايضا فلا يلزم قوله إذ يكفي الخ ويقال لا يظهر في هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البدلي فكل منهما بائع ومشتري كالمحس الشارح أو على الشمولى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف البائعية في كل وهى محققة مع اتحاد حينئذ انصح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر اقول في كل من هذين الوجهين تأمل يظهر وجهه بالتأمل فيما إذا قيل في رغيف يشبع شخصا واحدا فقط هذا الرغيف يشبع كل احدا او لا يشبع كل احد حيث يتعين في الاول البدلي وفي الثانى الشمولى (قوله فتكون كل) أى لفظة كل (على ظاهرها) أى من الشمول لها اه عش (قوله على ان كل) أى لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الا كتفاء باذن أحدهما أى كما هو صريح صنيع المغنى هنا فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتي وبتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتن فليحذر سم على حج وقد يقال يكفي في ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين باذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الا كتفاء باذن احدهما اه عش (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها فى المغنى (قوله ومحل) أى محل صحة الطريق الثانى وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم يشترط الشركة) أى المفيدة لصحة التصرف التى هى مقصود الباب كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة سم وافرهما عش قوله الشركة لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أى من طرق الحيلة (قوله اظهر في عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالثنية سم وسيد عمر وعش (قوله لإضاف الخ) دليل للظهور في عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كرى (قوله لإضاف متعدد الخ) فيه تأمل وما تقول في غلام الرجلين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقرينة المقام ما يقبل التعدد ولم يعم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لو حفظ فيه الواحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اريد به الماهية المطابقة فلا محذور في التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتأمل اه سيد عمر (بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ وبل انتقالية لا إبطالية (قوله أى النسبتين) أى بقدر كل من المالين اه والنصف ام غيره نهاية ومغنى (قوله فى المختلط) اسقطه النهاية والمغنى ولعل وجه ذكره انه هو الذى يغلب فيه الجمل (قوله إذا امكن) إلى المتن زاد النهاية والمغنى عقبه ولو اشتبه ثوبا بهما لم يكف للشركة كفى الروضة لان ثوب كل منهما مبرز عن الآخر اه قال عش قوله م لم يكف الخ أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذاء ما أتى في شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتأمل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وإن كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق في شركة المثل الا كتفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على ما قاله قول المصنف الاتي وبتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم في المثل ايضا مع ان الشارح بين الا كتفاء باذن احدهما فيه وجعله داخلا في معنى المتن فليحذر (قوله إن لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف وإلا فلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على قدر معنى قدرى بالثنية (قوله لإضاف إلى متعدد) فيه تأمل وما

الاصل منه في عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها إذا لم يحذور حينئذ لما أتى أن الربح والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى النسبتين فى المختلط كسكونه مناصفة (غند العقد) إذا امكن معرفته بعد ذبحه مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يعدهما ولو جهل القدر وعلم النسبة

فان أراد صحة الشركة فليبيع أحدهما بعض ثوبه للآخر ببعض ثوبه ويغتفر ذلك مع الجهل للضرورة كما في اختلاط حمام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباء بمعنى الكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة) عبارة النهاية والمعنى بان وضع أحدهما الدراهم في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها اه (قوله بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه ع ش (قوله حتى تساويا) أى ويختلفا اختلافا معلوم النسبة (قوله صح جزما) ظاهره انه لا فرق في الدراهم بين ان تكون من الطيبة أو من المقاصيص حيث عرفت قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعها على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل قسمة المالاين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض فان مبناه على رد المثل الصورى وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه ع ش (قوله اذا أذن) الى قوله وقياس ما يأتى في النهاية الا قوله واكتفى الى الماتن (قوله بها) أى بالغبطة (قوله من منع الخ) بيان لما (قوله اذهى) أى الغبطة (قوله لانه) أى تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن المثل الخ) أى بغير اذن الآخر كما يأتى (قوله وثم راغب) أى بازيد (قوله والا انفسخ) أى بنفسه اه ع ش قول الماتن (ولا بغير نقد البلد) أى لا يجوز اى البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم على حجب ظاهره وان راج كل منهما اه ع ش اى وسيأتى خلافه (قوله هذا) اى عدم جواز البيع بغير نقد البلد وكذا الاشارة فى قوله الا أنه لذلك (قوله وقياس ما يأتى الخ) بين فى شرح الروض فى باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا راجا وفى باب الوكالة عن الاذرى وغيره انه يجوز للشريك التجارة شراء المعيب اه سم عبارة النهاية ولا ينافيه اى قول الماتن ولا بغير نقد البلد انه يجوز للعامل اى فى القراض البيع بغيره مع ان المقصود من البابين متحد وهو الربح لان العمل فى الشركة غير مقابل يعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تصرف بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى فى مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا ان يروج كما صرح به ابن أبى عسرون الى أن قال والاوجه الاخذ بالاطلاق هنا أى فى العرض فلا يبيع بعرض وان راج اه قال ع ش قوله مر والاوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد اذا لم يرج فى البلد والا جاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حجب وقوله فلا يبيع بعرض وان راج اى امان نقد غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه ايضا الرشيدى مانصه سكت مر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه باطلاقهم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفى البجيرى

تقول فى غلام الرجلين لغلام واحد (قوله حتى تساويا صح جزما) قال فى الروض فلو خلطا قفيزا بمائة بقفيز بخمسين فالشركة اثلث وان كان لهما ذنانير اى كمشرة وهذا دراهم اى كائة فاشترى بها شيئا قوم غير نقد البلد وعرف التساوى والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما فى البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد فباعاهما بضمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب فى قيم النقد والاضباط وعدم التغير تخفى للجهل وأيضاً فالمقوم والمقوم به هنا متحدان فى النقدية وانما اختلفا بغلبة تعامل أهل البلد بأحد هما دون الآخر فادبر الامر هنا على الغالب وهو لا يختلف تخفى به الجهل ايضا فاغفر هنا لما ذكر مالم يغتفر فى مسئلة العبدین السابقة لان الغالب فى قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد ما قررناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى ايضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال الشراء اذا الغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تكاد تنضب (قول المصنف ولا بغير نقد البلد) اى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتى فى عامل القراض) بين فى شرح الروض فى باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

بان وضع كل دراهمه بكفة حتى تساويا صح جزما (ويتسلط كل واحد منهما على التصرف) اذا أذن كل للآخر (بلا ضرر) أصلا بان تكون فيه مصلحة وان لم توجد الغبطة خلافا لما يوجهه تعبير أصله بها من منع شراء ما توقع ربحه اذ هى التصرف فيما فيه ربح عاجل له ووقع واكتفى هنا بالمصلحة لانه كتصرف الوكيل فى جميع ما يأتى فيه (فلا) يبيع بضمن المثل وشم راغب بل لو ظهر فى زمن الخيار لزمه الفسخ والا انفسخ ولا (يبيع نسيئة) للغرر (ولا بغير نقد البلد) كالوكيل هذا ما جزم به هنا وقياس ما يأتى فى عامل القراض

(ولا) يبيع ولا يشتري (بغين فاحش) وسيأتي ضابطه في الوكالة فإن فعل شيئا من ذلك صح في نصيبه فقط فتنفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعطه له في السفر ولا اضطر اليه لنحو قحط أو خوف ولا كانا من أهل الجماعة وإن أعطاه حضرا فإن فعل ضمن وصح تصرفه (ولا يبضعه) بضم التحتية فسكون الموحدة أى يجعله بضاعة يدفعه لمن يعمل لها فيه ولو متبرعا لانه لم يرض بغيره فإن فعل ضمن أيضا (بغير إذنه) قيد في الكل و مجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر الملح بل لا بد من النص عليه وقوله ما شئت إذن في المحابة كما يأتي بزيادة في الوكالة لا بما ترى لأن فيه تفرضا رأيه وهو يقتضى النظر بالمصلحة (ولكل فسخره) أى عقد الشركة (متى شاء) لما مر أنها توكيل وتوكل (وينعزلان عن التصرف بفسخهما) أى فسخ كل منهما (فإن قال أحدهما) الآخر (عزلتك) أو لا تتصرف في نصيبى لم ينعزل العازل (لانه لم يمنعه أحد بخلاف المخاطب) (وتنفسخ بموت أحدهما وبجنونه

قوله ولا بغير نقد البلد أى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أى وإن راج كل منهما مر ع ش وهو مخالف لما صرح به مر في النهاية اه قول المتن (ولا بغين الخ) أى بعين مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقعه اه رشيدى ويأتى مثله عن المغنى (قوله وسيأتى) إلى قول المتن ولكل فسخره في النهاية إلا قوله الملح (قوله فان فعل) إلى المتن في المغنى (قوله فتنفسخ الشركة فيه الخ) عبارة المغنى فتنفسخ الشركة في المشتري به أوفى المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فإن اشترى بالغبن في الذمة اختص الشراء به فبين الثمن من ماله اه (قوله ويصير مشتركا) أى على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا باذن الآخر اه ع ش (قوله والشريك) أى غير البائع اه ع ش (قوله حيث لم يعطه) إلى قوله وقوله بما شئت في المغنى إلا لفظه ولو فى ولو تبرعا وقوله الملح (قوله في السفر) عبارة المغنى نعم أن عقد الشركة بمقازة لم يضمن بالسفر إلى مقصده لأن القرينة قاضية بذلك اه (قوله أو خوف) أى من عدو (قوله ولا كانا من أهل النجعة) وينبغي أن مثل أهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب إلى أسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعى الاقشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة وينبغي الاكتفاء بالاذن له في السفر على وجه التعميم أو يطلق الاذن فيحمل على العموم اه ع ش (قوله وإن أعطاه الخ) غاية لما قبله (قوله فان فعل) عبارة المغنى فان سافر وباع صح البيع وإن كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الاضمار اه نهاية أى وإلا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة ع ش (قوله فان فعل ضمن أيضا) ظاهره صحة التصرف وهو ظاهر أن قلنا بصحة توكيل أحد الشرى يكون وهو المعتمد وإلا فلا اه ع ش (قوله قيد في الكل) أى وأما باذنه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل بحمل عليه كان كانت الذسيئة معتادة إلى أجل معلوم فيما بينهم وإلا فينبغى اشتراط بيان قدر الذسيئة ويحتمل الصحة ويبيع بأى أجل اتفق لصدق الذسيئة به اه ع ش أى نظير ما مر في إطلاق الاذن في السفر وهو الأقرب (لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) أقول ولا إلا النهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغي أن يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثرة الخوف أو لم يكتر لكن غلب سفرهم في البحر اه ع ش (قوله في الوكالة) عبارة المغنى وسيأتى في الوكالة أنه لو قال الموكل للوكيل بع بكم شئت أن له البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالذسيئة ولو قال كيف شئت فله البيع بالذسيئة ولا يجوز بالغبن ولا بغير نقد البلد فيأتى مثل ذلك هنا اه (قوله اذن في المحابة) بلا همز كما يؤخذ من المختار حيث ذكره في المعتل ومع ذلك فينبغى أن لا يبالغ في المحابة بل يفعل ما يغلب على الظن الرضا بالمساحة به اه ع ش قول المتن (ولكل فسخره الخ) بين به أن عقد الشركة جائز من الطرفين نهاية ومغنى قوله مر أى فسخ كل منهما كذا في المغنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به الكل البدلى إذ الصحيح أنه إذا فسخا أحدهما انعزلا ويحتمل أن الشارح مر كالشهاب بن حجر جرى على ما جرى عليه الفاضل أبو الطيب وابن الصباغ من أنها لا تنفسخ إلا بفسخهما جميعا فلا يرجع اه وفي الجبرمى على منهج قوله اعم وأولى وجه الأولية أن عبارة الاصل توهم أن فسخ أحدهما لا يكفي حلبي اه قول المتن (فإن قال أحدهما) أى فإن لم يفسخا ولا أحدهما ولكن قال الخ اه مغنى وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى في الصحيح الخ قول المتن (لم ينعزل العازل) أى انعزل المخاطب ولم ينعزل العازل في تصرف في نصيب المعزول نهاية ومغنى (قوله بخلاف المخاطب) فإن أراد المخاطب عزله فليعزله اه مغنى أى العازل قول المتن (بموت أحدهما وبجنونه الخ) ولا ينقل الحكم في الثالثة عن المغنى عليه لانه لا يولى عليه فاذا افاق تخير بين القيمة واستئناف

راج وفي باب الوكالة عن الأذرعى وغيره أنه يجوز لشريك التجارة شراء المعيب (قوله أن له ذلك) وعلى الأول فالفرق أن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فانه مقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لضيعة ناعليه طرق الربح الذى في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى مر (قوله ويصير) أى المال

الشركة ولو بلفظ التقرر أو كان المال عرضا وعلى ولي الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنافهما ولو بلفظ التقرر عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فليختير بين القسمة واستئناف الشركة إن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا فليس له ولا لولي غير الرشيد استئنافها إلا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالمرهون والشركة في المرهون باطلة فإن كانت الوصية لمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا أو كونه غير رشيد مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولى عليه محل ذلك حيث رجى زواله عن قرب فإن أيس من إفاقته أو زادت مدة اغتمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب النكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس ما مر تكفي المصلحة اه قول المتن (وباغتمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه إن حصل جنون أو اغتماء انعزل ولا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجيرى عن القليوبي ومن الاغتماء التقرير المشهور وسواء كان في الحمام أو في غيره وكالاغتماء السكر بلا تعد اه (قوله وبطورهن) الى قوله وغير ذلك في النهاية والمغنى قال ع ش قوله مر والرهن اى للمال المشترك وصورته ان يرهن احد الشريكين حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رايت في نسخته والرهن المقبوض اه (قوله وأورق او حجر سفه) معطوف على رهن (قوله بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه لشركة بضمن في ذمته سم على حج ولم يذ كر محترزه بالنسبة لحجر السفه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر او حجر سفه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه فيه اى المفلس لان السفه لا يصح منه تصرف مالى الا فى الوصية والتدابير وقائدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفلس انه اذا اشترى شيئا فى الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر ان شريك المفلس لا يصح تصرفه في نصيب المفلس من الاعيان المشتركة فليراجع اه (قوله نعم الاغتماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر اى والخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم يخالفه اى فيض الاغتماء وإن قل على المعتمد اه (قوله وقت فرض صلاة) هل يعتبر اقل اوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغتماء او يعتبر ما وقع فيه الاغتماء وان استغفره اثر ولا فلا فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه ع ش (قوله لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأفره خلا للنهاية والمغنى كما مر آنفا قول المتن (والخسران) ومنه ما يدفع للرصدى والمكاس ولرد المسروق على المحتاج فيه الى المال الاقرب وليس منه ما يقع كثير ان اخذ الشريكين يغرم من مال نفسه على عود الدابة المشتركة اذا سرفت فلا يرجع به على شريكه لانه متبرع بما دفعه ولو استاذن القاضى في ذلك لم يجز له الاذن لان اخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به اذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التى الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف منها ما يحتاج اليه (فرع) وقع السؤال كثيرا بما يقع كثير ان الشخص يموت ويخلف تركته او لا او يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغير هائم بعد مدة بطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه ولا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من يعتد باذنه بان كان بالغار شيدا للمتعرف فلا رجوع له وينبغي ان مثل

(قوله وباغتمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه ان حصل جنون أو اغتماء انعزل ولا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله او حجر سفه او فلس) قال في شرح العياب وخرج بحجر مجرد السفه والذى يظهر انه ان وجد فيه السفه المقتضى لكونه سفيا مهملا ينفذ تصرفه لم تنفسخ ولا انفسخت لان هذا محجور عليه شرعا وان لم يحجر عليه حسا الخ اه وقد يقال لاحاجة الى استدراك ذلك اذ لم يردوا بجبر السفه خصوص الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل ففيه ما فيه (قوله بالنسبة الخ) يمكن انه احتراز عن نحو شرائه الشركة بضمن في ذمته (قوله نعم الاغتماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله بان لم يستغفر وقت فرض صلاة) يعتبر اقل اوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الاغتماء او يعتبر ما وقع فيه الاغتماء فان

وباغتمائه) وبطورهن أو  
رق أو حجر سفه أو فلس  
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه  
فيه وغير ذلك مما يأتى في  
الوكالة كما علم مما قدمه ان  
كلا وكيل وموكل نعم الاغتماء  
الخفيف بأن لم يستغفر  
وقت فرض صلاة لا يؤثر  
(والربح والخسران على  
قدر المالين) باعتبار القيمة  
لا الاجزاء (تساويا) اى  
الشريكان (فى العمل أو  
تفاوتا) فيه

الاذن مالودلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن عن لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه عش وقوله فلا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن انه انما اذن بنية انه يصرف لنفسه مثل ماصرفه الماذون له لنحو الزواج ووجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لا سيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله وان لم بشرط ذلك) اى كون الربح والخسران على قدر المالمين وكذا المراد بقوله الا انى ما ذكر (قوله لانه) اى الربح (قوله ثم ربحا) اى المالمين وكذا انظاره الاتية (قوله اى ما ذكر) الى قول المتن ولو اشترى فى النهاية والمغنى (قوله كان شرطاً الخ) عبارة المغنى بان شرطاً التساوى فى الربح والخسران مع التفاضل فى المالمين او التفاضل فى الربح والخسران مع التساوى فى المالمين اه ولا يخفى ان التفاضل فى عبارته وعبارة الشارح ليس على باب قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملاً اه سم قال عش ومع ذلك اى الفساد المال امانة فى يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حجب ما يصرح به اه عش (قوله كالأقراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد وانه لا اجرة له انه لا شئ له هنا وهذا ضعيف والمعتد باستحقاق الاجرة اى هنا وفى الأقراض الفاسد وان علم بالفساد زىادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وانه لا اجرة له فظير ما يأتى فى الأقراض كذا فى فتح الجواد وفى حاشية الزىادى تضعيفه بناء على ما يأتى عن الرملى فى مسئلة الأقراض اه (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله فى فاسده) اى عقد الشركة ان علم بالفساد وانه لا اجرة له وقول عش قول فى فاسده اى فى الأقراض وفى نسخة فاسدة وما فى الاصل اولى لان الثانية تقتضى تشبيه الشئ بنفسه اه يرد بان المشبه عمله باى فاسد الشركة والمشبه به عمل احدهما فقط فى فاسدها (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكور لكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رابت فى سم مانصه قول المصنف والربح اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج اه (فى هذا ايضا) اى فى الفاسد كالأصحيح قول المتن (ويد الشريك بدامانة) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت يد احد الشريكين فى ضمانها وعدمه تفصيل منها انه ان دفعهما احدهما الاخر على ان يعلفها وينتفع بها خصته مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضمن اى بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها فمضى اعارة فيضمنها حيث كان التاف بغير الانتفاع الماذون فيه ولو دفعها ودیعة كان قال لها حفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك سم على حج وبنبغى ان مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هو عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلف وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تبسروا الا فرجة الحاکم ولو كان بينهما ما ياة واستعمل كل فى نوبته فلا ضمان لان هذا تشبيه بالاجارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن للشريك صار ارضا منين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن اى شريف وقوله ما ياة اى فى العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما يقع كثير فى قرى الربف من ضمان دواب اللب كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الاخذوا الماخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللب مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللب

وان لم يشرط ذلك لانه  
ثمرتهما فكان على قدرهما  
والخسر منهما فكان عليهما  
(فان شرطاً خلافه) اى  
ما ذكر كان شرطاً تساوى  
الربح والخسر مع تفاضل  
المالمين او عكسه (فسد  
العقد) لمناقاته لوضع الشركة  
(فيرجع كل منهما على  
الاخر باجرة عمله فى ماله)  
اى مال الاخر كالأقراض  
اذا فسد وقد يقع التفاضل  
نعم ان تساوى المالا وتفاوتا  
عمالا وشرط الاقل الاكثر  
عمالا يرجع بالوائدان علم  
الفساد وانه لا شئ فى الفاسد  
لانه عمل غير طامع فى شئ كما  
لو عمل احدهما فقط فى  
فاسده (وتنفذ التصرفات)  
منهما الاذن (والربح) بينهما  
فى هذا ايضا (على قدر  
المالمين) رجوعا للاصل  
(ويد الشريك بدامانة  
فيقبل قوله فى الرد) لنصيب  
الشريك اليه

استغرقه اثر والا فلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر  
(قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اختص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف  
اجرة عمله الخ (قوله والربح) اى والخسر كما تصرح به عبارة المنهج



لا لنصيبه هو اليه (والخسران والتاف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التاف (بسبب ظاهر) كزوق وجمل (طواب بيتية) بالسبب (ثم) بعد اقامتها (يصدق في التاف به) يمينه كما ياتي ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الوديعة وحاصلها انه ان عرف دون عموه او ادعاه بلا سبب او بسبب خفي كسرقه صدق يمينه وان عرف هو وعموه صدق بلايين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال الاخر مشترك او) قال (بالعكس) اى قال من بيده المال هو مشترك وقال الاخر هو لي (صدق صاحب اليد) (٢٩٣) يمينه لانه تبادل على الملك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية (ولو قال) ذو اليد (اقتسمنا) وصار لي صدق المنسك (لان الاصل عدم القسمة وإنما قبل قوله في الرد مع أن الاصل عدمه لان من شأن الامين قبول قوله فيه توسعة عليه (ولو اشترى) الشريك (وقال اشترته للشركة او لنفسى وكذبه الاخر صدق المشتري) يمينه لانه اعرف بقصده نعم لو اشترى شيئا فظهر عيبه واراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع انه اشتراه للشركة لان الظاهر انه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوصدقه ويوجه بانه اصيل في البض ووكيل في البض فكانا بمنزلة عقدين (فرع) أفتى المصنف كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد او بر وخطه بماله ولم يتميز بان له إقرار قدر المغصوب ويحل له التصرف في الباقي ويأتى لذلك تنمة قبيل الاضحية ولو باع عدهما صفقة او وكل احدهما الاخر فباعه لم يشارك أحدهما الآخر فيما قبضه فان قلت ينافى

مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للداية من الدرهم والعاف في مقابلة اللين والانتفاع بالبهيمة في الوصول الى اللين فاللين مضمون على الآخذ بمثلها بالبهيمة وولدها امانتان كسائر الاعيان المستاجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضم منها او بتقصير ضمن عس (لا لنصيبه هو اليه) اى لا للنصيب الراد الى شريكه (قوله وحاصلها) اى الاقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضمير به بلا اعادة الخافض كما جوز ابن مالك وفاقا للكوفيين عبارة المغنى بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة الاولى ونصفه في الثانية اه وهي احسن قول الماتن (وصار لي الخ) عبارة المغنى وصار ما في يدي وقال الاخر لا بل مشترك اه قول الماتن (صدق المنسك) ولو ادعى كل منهما ماله لك هذا الرقب من الا بالقسمة وخافا او نكلا جعل مشتركوا ولا للخالف نهاية ومغنى قول الماتن (صدق المشتري) سواء ادعى انه صرح بذلك ام نواه اه نهاية زاد المغنى والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الربح اه وقوله في الرد لنصيب الشريك اليه و(قوله فيه) اى الرد (قوله يمينه) الى قوله وظاهر الخ في المغنى والى قوله فان قلت في النهاية الا قوله ويأتى لذلك تنمة قبيل الاضحية (قوله أفتى المصنف الخ) ولو اشترك مالك ارض ومالك بذرو مالك الف حرث مع رابع يعمل على ان التمة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالكين ولا اجارة لعدم تقدير المدة والاجرة ولا قراضا اذ ليس لواحد منهم راس مال يرجع اليه فيتمين حينئذ ان يكون الزرع للمالك البذر ولهم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع شئ ولا فلا اجرة لهم وغنى ونهاية (قوله ويحل له التصرف الخ) اى واماما فروزه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده ورجا من المعصية اه عس (قوله ولو باعا) عبارة الانوار ولو ملك عبدا فباعه صفقة او وكل احدهما الاخر فباعه فكل واحد يستقل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اه رشيدى (قوله او وكل احدهما الخ) قضية الفرق الاتى ان الامر كذلك ولو كلا فلا فباعه فليارجم (قوله ينافى ذلك) اى قوله لم يشاركه الخ (قوله فأت الخ) عبارة رسم عن الروض وشرحه يجاب بمنع ان الثمن مشترك بل كل يملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد يقتضى للمشاركاة فبعض محله اذ لم يأت انفرد احدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذنبك اى المشترك من ارث ودين كتابه بخلاف هذه اى ضرورة الاشتراك بالشراء اه (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين بخصته من الثمن على عقده ولو عبر هنا وفيما ياتي بترتيب من باب التفعيل لكان اوفق بقوله الاتى دفعة واحدة (قوله فيه) اى في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولان جمعه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المغنى على قوله ويفرق الخ لكان لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التنافى إلا ان يكون المراد منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلا احدهما دون الاخر بخلاف حق في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق احدهما دون الاخر لاتحاد سبب ملكهما وعدم امكان تعدده وهو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكتاتب مشتركين

(قوله وإنما يتجه ان باعوا سرا تبالا معا الخ) في الروض وشرحه مانصه ولو باع عدهما صفقة أو وكل أحدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ارث أنه يشارك فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء يأتى فيه تعدد الصفقة المقضى لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كالمتستقل ولان حقه بتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او بعضها فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن تبعضه فلم يختص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق لحاقهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبطل بل يؤيده لان كتابة بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها به في عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان قلت ينافى

ما ذكر في الشراء قولهم ادعيا عينا في يد ثالث بالشراء معا فافق لاحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه قلت يفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي ادعياه بل للقرار ومن شأن الاقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادا فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم بتأمله مع تأمل ما ذكرته ان ما ذكرته ادق مدركا وأوفق للكلام فأنمله ولو أجز حصة في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجز به وان تعدى بتسليمه العين للمستأجر بغير إذن شريكه

### (كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء الغة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحات تفويض شخص لغيره ما يفعل عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعا اذ التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافا لمن زعموا اصلها قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا حكما من أهله بناء على الاصح الآتي انه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراءه بدينار والحاجة ماسة اليها ومن ثم ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير

اثنين مثلا (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه) أي شارك أحد المدعيين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به (قوله هنا) أي في المشترك بنحو الشراء (قوله ولو أجز) أي إلى اثنين في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجز به) أي من الاجرة كلا او بعضا

### (كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية الا قوله اذ التقدير مما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافا لمن زعموا (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم اء ع ش عبارة البجيرمي قوله والحفظ فيه مساحاة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم الا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ او يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اه وهذا السؤال والجواب يأتیان في قوله والمراعاة أيضا (قوله واصطلاحا) عبر شرح المنهج أي والمغنى بقوله وشرعا أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغنى وشرعا وان كان متاقي من كلام الشارع أشكل قول الشارح مر وحج واصطلاحا ويمكن ان يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الوكالة من ان الفقهاء قد يطلقون الشرعي مجازا دلي ما وقع في كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى اه ع ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المغنى تفويض شخص ماله فعله عما يقبل النيابة الى غيره ليفعله في حياته اه (قوله في حياته) خرج به الابصاء (قوله اذ التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لانه تعليل لتفرعه على قوله أي شرعا (قوله حينئذ) أي حين اذ قيد قبول النيابة بشرعا (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة اه ع ش (قوله الآتي) أي في باب القسم اه سم (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) تطف على قوله تعالى الخ (الضمري) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم نسبة الى ضمرة من تكره اه ع ش (قوله والحاجة الخ) يريد القياس فحينئذ هي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضا اه عميرة اه ع ش (قوله) ومن ثم ندب قبولها أي الاصل فيها الندب وقد تحرر من كان فيها اعانة على حرام وتكره ان كان فيها اعانة على مكره ونحوه وتجب ان توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تنصور فيها الاباحة ايضا بان لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اه ع ش (قوله واجابها)

الآخر فباعه فليس كل منها قبض نصيبه من الثمن كالأفراد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياسا ما قالوه في المشترك من ارث ودين كتابة أن يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة ويجاب بمنع ان الثمن مشترك بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد يقتضي للشاركة فيما يقبض محله اذا لم يأت انفراد أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذلك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشارك بالشراء معا اذا ادعيا هو في يد ثالث فافق لاحدهما بنصفه فان الآخر يشاركه فيه كما مرف في الصلح مع أن شراء أحدهما يأتى انفراده عن شراء الآخر ويجاب بأن المشترك ثم نفس المدعى وهنا بدله فالحق ذلك بذينك وان تأتى الانفراد به انتهى فجزم الروض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسئلة باتحاد الصفة ينافي قول الشارح وانما يتجه الخ فليتأمل ثم رايت الشارح اصلح هذا المحل

### (كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله أي شرعا الخ خفاء اذ يقال النيابة شرعا هي الوكالة فان أوجب بان النيابة شرعا اعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بانه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه أنه ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الاصح الآتي)

وأجاب إن لم يرد به - حظ نفسه اتوقف القول المندوب عليه ولقوله تعالى وآتوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة وكل ووكيل فيه وصيغة (شرط الما وكل صحة مباشرته (٢٩٥) ما وكل) بفتح الواو (فيه ملك) لكونه

رشيدها (أو ولاية) لكونه أبا في نكاح أو مال أو غيره في مال (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا معنى عليه في شيء ولا سفيه في نحو مال لأنهم عجزوا عن تعاطي ما وكلوا فيه فتائبهم أولى وخروج ملك أو ولاية المتعاق بالصحة وبالمباشرة الوكيل فانه لا يوكل كإياي لأنه ليس بملك ولا ولي وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور أمر خارج عن القياس فلا يرد نقضا والقن الماذون له فانه إنما يتصرف بالأذن فقط (تنبيه) قدموا في البيع الصيغة لأنها أهم لكثرة تفاصيلها واشتراطها من الجانبين وقدم في الروضة

الموكل فيه لأنه المقصود والبقية وسيلة إليه وهذا الموكل لأنه الأصل في العقد (ولا) توكيل (المرأة) لغيرها في النكاح لأنها إلا تبشره ولا يرد صحة أذنها لوليها بصيغة الوكالة لأن ذلك ليس في الحقيقة وكالة بل متضمن للأذن (و) لا توكيل (المحرم) بضم الميم لحلال (في النكاح) ليعقد له أو لموليته حال إحرام الموكل لأنه لا يبشره أما إذا وكله ليعقد عنه بعد تحلله أو أطلق فيصح كالأولى

عطف على قبولها ش أه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب للقبول لنفسه لا لمصلحة الموجب أه سم (قوله ولقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاونة والعون ظاهران في القبول دون الإيجاب فالأية والخبر المذكوران دليلان لندب القبول فقط كما هو صريح المغنى فكان الأولى تقدم ذلك على قوله وإيجابها قول الماتن (ما وكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه أه مغنى (قوله بفتح الواو) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة (قوله لكونه أبا) أي وإن علا (في نكاح) انظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا ينافي اتصافه بصحة مباشرته بالولاية كما في الأب في غير المجبرة سم ورشيده أي فكان المناسب إبدال اللام بالكاف (قوله أو غيره) عطف على أبا (قوله ولا معنى عليه) ولأنهم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته أه مغنى (قوله ولا سفيه) أي لا محجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال المتعلق بها يغني عن التعاق بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه ويدخل في قول المصنف ملك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده أه عش (قوله وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا تبيان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل سم على حج أه عش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أي في المنهاج (قوله لغيرها) إلى قول الماتن ويستثنى في النهاية إلى قوله ورجع إلى ذلك وفي المغنى الإقوله أو أطلق وقوله أي أو هذه إلى أو وكل وقوله على ما قاله إلى وذلك (قوله أي أو هذه أو أطلق) ظاهر هذا التصوير إخراج هذه الحررة وأطلق وفيه نظرو عبارة مر هذه الحررة أه سم قول الماتن (و) يصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهم أه سم (قوله أو المجنون الخ) أي المعتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أي في باب القسم (قوله وإيجابها) عطف على قبولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو ندب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أبا) أي وإن علا في نكاح وانظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا ينافي اتصافه بصحة مباشرته بالولاية كما في الأب في غير المجبرة وكما استشهد من الطرد كما يأتي ولا ينافي ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل أذنها له (قوله وصحة توكيله عن نفسه الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود ضبطه لا بيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل (قوله فانه إنما يتصرف بالأذن فقط) قد يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لأنه إذا أذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفاء هذا الشرط عنه دفع هذا بان الموكل إنما هو السيد بواسطة هذا العبد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بأن يراد بالولاية ما يشمل مثل تسلط القن المأذون على المأذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضا فليتأمل ثم رابت الشارح أشار إلى إمكان حمل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكر بقوله الاتي بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل (قوله كالأول وكله ليشترى له هذه الحررة بعد تحللها) اعتمدهم رد (قوله أي أو هذه أو أطلق) اعتمدهم رد وظاهر التصوير لإخراج هذه الحررة وأطلق وفيه نظرو عبارة مر هذه الحررة (في الماتن) ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهم (قوله أو المجنون أو السفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الحررة بعد تحللها أي أو هذه وأطلق أخذنا قبلها أو وكل حلال محر ما يوكل حلالا في التزويج ويصح توكيل الولي في حق الطفل أو المجنون أو السفيه كاصل

اه معنى (قوله في تزويج الخ) من هنا في قوله (قوله في تزويج اومال) اي مطلقا مر اه سم  
قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم  
لما قرره في باب النكاح مانهنا عليه هناك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون التوكيل لا بأكمل الخ  
هذا صريح بان المولى ولو غير مجبر ومنه القاضى بأكمل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم  
فالخاصل ان التوكيل من الاب والجد اى والقاضى يصح مطلقا ومن الوصى والقيم ان عجز او لم تاق به المباشرة  
ومثلها التوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) اى فيجوز توكيل الوصى والقيم كالأصل مطلقا عجز او لا لاقت  
بهما المباشرة ام لا (هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا انه اى الوصى لا بأكمل ولا يصح توكيله اى فيما  
يتولى مثله فعليه يمكن حل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى اى خلافا للنهاية (قوله  
وكذا عن المولى وكذا عنهم معا وفائدة كونه وكيلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو  
كان وكيلا عن المولى نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهم معا اى اما اذا اطلق فينبغى ان يكون وكيلا عن  
المولى سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكيلا عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اى ولو  
مع المولى كما في حواشى شرح الروض وقوله مر عن المولى اى وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف  
ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصدرة مضاف الي فاعله لان الكلام في شرط الموكل واما كون  
السفيه يصح منه ان يتوكل فسيأتي في شروط التوكيل بما فيه وبه يعلم في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله  
يستبد) اى يستقل اه ع ش (قوله الا باذن ولى الخ) وسيأتي انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن  
سيده والسفيه بغير اذن وليه فالتقييد بالاذن هنا انما هو وليكون حكمهما استفاداه ان الضابط اما من حيث  
الصحة مطلقا فلا فرق اه ع ش ومرافعا عن الرشيدى ما فيه (قوله من عكس الضابط) اى من مفهومه  
وهو اى قوله واغترضا في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) اى العكس ش اه  
سم (قوله بما يتوقف على الرؤية) كالاجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونازع الزركشى الخ)  
صححه المعنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اى  
من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اى نزع الزركشى (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل  
الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسبه قوله  
وغيرهما بما يتوقف على الرؤية سم على حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في  
بيع الاعيان (قوله منه) اى الاعمى وكذا ضمير شراؤه (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله  
ملحقة اى فهم مستثناءة ايضا اه ع ش (قوله لكن ياتى الخ) الاق هو قوله اشار المصنف في مسئلة  
طلاق الكافر للسلمة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في التوكيل) اى في شروطه (قوله  
ما ذكره الزركشى) اى من انه لا استثناء لان توكيل الاعمى لما ذكره داخل طرد الضابط ومنطوقه (قوله  
وبه يسقط الخ) اى بما ذكره الزركشى (قوله الاتية) اى انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

قيم في مال ان عجز عنه اولم  
تلق به مباشرة لكن رجح  
جمع متاخرون انه لا فرق  
كما اقتضاء اطلاقهما هنا  
عن نفسه وكذا عن المولى  
على ما قاله الماوردى ونظر  
فيه في الروضة وضعفه السبكي  
وذلك لولا يته عليه نعم لا  
يوكل الا امينا كما ياتى ويصح  
توكيل سفيه او مفلس او  
قن في تصرف يستبد به لا  
غيره الا باذن ولى او غيرهم او  
سيد (ويستثنى) من عكس  
الضابط السابق وهو ان كل  
من لا تصح منه المباشرة لا  
يصح منه التوكيل (توكيل  
الاعمى في البيع والشراء)  
وغيرهما بما يتوقف على  
الرؤية (فيصح) وان لم يقدر  
على مباشرته للضرورة  
ونازع الزركشى في استثناءه  
بانه يصح بيعه في الجملة وهو  
السلم وشراؤه لنفسه اذ  
الشرط صحة المباشرة في الجملة  
ومن ثم لو ورث بصير عينا  
لم يرها صح توكيله في بيعها  
مع عدم صحته منه ولك رده  
بان الكلام في بيع الاعيان  
وهو لا يصح منه مطلقا وفي  
الشراء الحقيقي وشراؤه  
لنفسه ليس كذلك بل هو  
عقد عتاقه فصح الاستثناء  
ومسئلة البصير المذكورة  
ملحقة بمسئلة الاعمى لكن  
ياتى في التوكيل عن المصنف

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجامع الولاية على كل كما شمله قوله السابق او ولاية فترك التصريح  
به هنا في التفرع اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج اومال) اى  
مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا  
الشرط بالوصى والقيم لما قرره في باب النكاح مانهنا عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها  
معا وفائدة كونه وكيلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلا عن المولى شرح  
مر ولو بقصد المولى نفسه ولا مولى فالى اهميا ينصرف ينبغي الى المولى (قوله وهو ان كل الخ) الضمير  
راجع للعكس ع ش (قوله ولك رده بان الكلام في بيع الاعيان الخ) فيه نظر بل الكلام في اعم من  
البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما بما  
يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا وكله ليعقد عنه الخ اه ع ش (قوله وتوكيل المشتري الخ) أي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من قبض الثمن منه مع انه يمتنع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالكه امة الخ) عطف على قوله المشتري الخ (قوله منه عنه) أي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قود الخ) عبارة المغني لقطع طرف أو لحد قذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني ومالو وكالت امرأه رجلا باذن الولي لا عنها بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فكذلك في احد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) إلى قوله ورجحنا في المغني إلا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله إلى والتوكيل (قوله نطرده الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكلة صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج الاستثناء المذكورات قلت ذكره ان شرط الموكلة في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله من لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج الاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية ان المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكلة صحة مباشرته الخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء ثم وسيد عمر (قوله وهو) أي الطرداه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) أي اذنت له وليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني (قوله وظاهر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه وقوله والتوكيل في تعيين الخ وقوله وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كإقتضاه اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جواز عند عجزه اه اقول وهو متجه والله اعلم ثم راي ابن عبدالحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) أي والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) أي بان يراد بالولاية في المكن التسليط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغصوب والمشروق مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كقوله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه مغني (قوله ورجحنا

الوارث على رقيتها لا ينفى اتصافه بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) أي الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكلة صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج الاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكلة في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج الى الاستثناء وكذا ما يأتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية أن المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكلة صحة مباشرته الخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء وقد يستدل ايضا على ان المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير ارادة مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا يدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هنا بملك او ولاية (قوله ورجحنا في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهم في الروض فجزم بالبطلان مر واما توكل المرتد في التصرف من غير فموصح عندوه وعندهما كغيرهما وسياق وعبارة الروض وتوكيل المرتد كتصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله أي المرتد احد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وافهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كذلك بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة  
وتوكيل المشتري البائع في  
ان يوكل من قبض المبيع  
منه عنه مع استحالة مباشرته  
القبض من نفسه والمستحق  
في نحو قود الطرف مع انه  
لا يباشره والوكيل في  
التوكيل ومالكه امة لوليها  
في تزويجها ويستثنى من  
طرده وهو ان كل من صحت  
مباشرته بملك او ولاية  
صح توكيله ولي غير مجبر  
نهته عنه فلا يوكل وظاهر  
بحقه فلا يوكل في نحو كسر  
باب واخذه وإن عجز كما  
اقتضاه اطلاقهم ويوجه  
بان هذا على خلاف الاصل  
فلم يتوضع فيه والتوكيل في  
الاقرار وتوكيل وكيل  
قادر بناء على شمول الولاية  
للكالة وسفيه اذن له في  
النكاح ومثله العبد في ذلك  
قاله ابن الرفعة والتوكيل في  
تعيين او تعيين مبهم واختيار  
أربع إلا ان يعين له عين  
امراة وتوكيل مسلم كافر  
في استيفاء قود من مسلم او  
نكاح مسلمة ورجحنا في  
توكيل المرتد لغيره في  
تصرف مالي الوقف  
واعترضوا في الروضة يجوز  
توكيل مستحق أي مادام  
في البلد

إن لم يملكها لا يحصره ولا فظا كما يعلم ما يأتي في بابها في قبض زكاة له وقيد الزكشي نقلا عن القفال بما إذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيه نظر لما يأتي أنه يجوز التوكيل في تملك المباحات مع أن للوكيل أن يملكها لنفسه فإذا صرفه عنها الموكل ملكه فكذلك هنا ملك الموكل غير المحصور بقبض وكيه إن نوى الدافع والوكيل (٢٩٨) الموكل أو نواه الوكيل ولم ينو الدافع شيئا فإن قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكله

فالذي يظهر أنه لا يملكه واحد منهما أما الوكيل فلأن المالك قصد غيره والعبرة بقصده لا بقصد الاخذ وأما الموكل فلا نزعال وكيه بقصده الاخذ لنفسه وإن قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فيما يظهر أيضا لأن الوكيل بقصده الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وإنما يعتبر قصده حيث لم يصرفه الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولأن الموكل صرف المالك الدفع عنه بقصده الوكيل فلم يقع للوكيل ولو عارض لفظ احدهما أو تعيينه قصد الاخر تأتي في الملك نظير ما تقرر في معارضة القصدتين (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عنى فله كذا أي لأن عامل الجماعة هنا وكيل يجعل أو الأفيما لا عدة فيه كالعق ك ما يأتي فيبطل وكلت احدا كما نعم أن وقع غير المعين تبعاً للبعين كوكلتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح على ما بحثه شيخنا في شرح المنهج وقال إن عليه العمل اه وفيه نظر ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الروض فجزم بالبطلان وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق ا هـ سم عبارة النهاية وذكر أن في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرئ بطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجهه أي البطلان معتمد ويؤيده أن ما يقبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك متنف في الوكالة اه (قوله الوقف) مفعول رجحا أي رجحا موقوفة وكيه المرتد كموقوفة ملكه اه كردى (قوله إن لم يملكها) أي الزكاة (قوله لا يحصره) أي المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله وإلا) أي وإن ملكها لا يحصره (قوله فظا) أي فيجوز توكيله مادام في البلد ولا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقيد) أي الجواز (قوله فإذا صرّفه عنها) أي صرف التملك عن نفسه (قوله وإن قصد) أي قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) أي أو قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوحه اه سيد عمر (قوله أو قصد) أي الوكيل (قوله لم يملكه الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ومالو لم يقصد واحد منهما أحداً والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما) محل تأمل لأن العبرة في أداء الدين بقصد الدافع المؤدى وإن قصد الدائن اخذته على سبيل التبرع مع أن حقوق الادمين مبنية على المضابقة اه سيد عمر ولك دفعه بأنه فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالكلية وبين صرفه عن الجهة التي قصد لها الدافع (قوله ولأن الموكل الخ) الأولى إسقاط اللام (قوله صرف المالك الدفع) فعل ففاعل ففعل (عنه) أي الموكل (بقصده) أي المالك (قوله لنظ احدهما) أي الدافع والوكيل وبقي ما لو وجد لفظاً أو تعين فقط من احدهما ولم يوجد من الاخر شيء من الثلاثة ولعل الملك فيه نظير ما تقرر في وجود قصد من احدهما دون الاخر فليراجع (قوله أو تعيينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالإشارة اه سيد عمر (قوله تعيينه) إلى قوله وفيه نظر في المغنى والنهاية لا قوله أي لأن إلى فيبطل (قوله أو الأفيما الخ) أو بمعنى الواو (قوله كما يأتي) أي في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على ما بحثه شيخنا) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى فلو قال لا تبين وكلت احداً كافي بيع داري مثلاً أو قال اذنت لكل من اراد ان يبيع داري ان يبيعها لم يصح اه (قوله ان عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرته الخ) عطف على قوله تعيينه قول المتن (صحة مباشرته التصرف نفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكيل السكران بحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدوا فانه كالمنجّون اه (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وان وكله في بيع معين من اموال المحجور بضمن معين ولو قيل بصحة توكيل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال له لم يبعد ثم رايت في حج فيما يأتي قبيل قول

استمراره لكن جزم ابن الرفعة في الما طلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه (لا يحصره) تعليلها لملكها ش (قوله ان نوى الدافع والوكيل الموكل الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ما لولم يقصد واحد منهما احداً والوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الأولى ملك الموكل (وان قصد) أي قصد الوكيل لا الموكل والا لم يصح قوله أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما فتأمل اه (قوله صح على ما بحثه شيخنا الخ) اعتمده مر (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه (قوله في المتن صحة مباشرته التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره

فانه يحتاج للعائد لانه الاصل بالاحتياط للبعقود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الإبهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرته التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه غيره واستثنى من طرده وهو ان كل من سحت مباشرته لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولي

في بيع مال محجوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها بغير إذنه على ما قاله الماوردي (٣٩٩) قيل وكأنه اراد الحرة اما

الامة اذا اذن سيدها فلا  
اعتراض للزوج كالاجارة  
وأولى وقال الاذرى  
الوجه ما اقتضاه كلام  
الرويانى من الصحة إن لم  
يفوت على الزوج حقا اه  
والذى يتجه الصحة مطلقا  
وإن كان للزوج منعها بما  
يفوت حقاله لأن هذا امر  
خارج ويفرق بين هذا  
والاجارة بأنها حق لازم  
تتعلق بالعين فعارض حق  
الزوج وهو أولى فأبطله  
ولا كذلك الوكالة ومنع  
توكل كافر عن مسلم في  
استيفاء قود مسلم وهذه  
مردودة بأن الوكيل لا  
يستوفيه لنفسه وبأن  
المصنف إنما جعل صحة  
مباشرة شرطاً لصحة  
توكله ولا يلزم من وجود  
الشرط وجود المشروط  
وإنما يلزم من عدمه عدمه  
والاول صحيح والثاني ليس  
في محله لان الشرط وهو صحة  
المباشرة لم يوجد هنا أصلاً  
(لا توكل (صبي ومجنون)  
ومعنى عليه فلا يصح  
لتعذر مباشرتهم لانفسهم  
نعم يصح توكل صبي في نحو  
تفريقة زكاة وذبح أخيه وما  
يأتى (وكذا المرأة) أو  
الخنثى (والمحرم) فلا يصح  
توكلهما (في النكاح) إيجاباً  
وقبولا لسلب عبارتهما  
فيه والمرأة أو الخنثى  
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكام العقد تتعاقب بالوكيل الخ ما يؤخذ منه ذلك اه عرش (قوله في بيع مال محجوره) وقديقال  
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم محجوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرأة الخ) كقوله  
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالاجارة) أى قياساً عليها (قوله والذى  
يتجه الصحة مطلقاً) اعتمده مر اه سم (قوله مطلقاً) أى هو تاولا حيث كانت حرة أو أمة فماتستقل  
به أو غيره واذن لها السيد كما مر في توكل القن اه عرش (قوله لان هذا) أى المنع (قوله والاجارة)  
أى حيث قيل فيها بالبطان إذا فوت حق الزوج اه عرش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من  
حق الاجارة فلذا ابطال حق الزوج حق الاجارة وقال السكردى أى حق الاجارة أولى من حق الزوج فلذا  
ابطله اه (قوله وهذه) أى فى مسألة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء واما  
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بان الوكيل) أى فى هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمله  
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) برده على هذا وراء ما يأتى  
ما علم مما قدمته اه سم أى عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والاول الخ) هو قوله بأن  
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنف الخ اه عرش (قوله ليس فى محله الخ) قد يجاب بان  
الثاني المذكور على التنزل ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان  
الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الاول التفريع كما اشار اليه المغنى  
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه ان  
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفى الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحلله بوجود  
أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى  
بالتصرف بعد بلوغه اخذاً من مسألة المحرم وكذا يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه  
البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتأمل اه سم عبارة عرش (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل  
الصبي والسفية ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفية كتوكل المحرم ليعقد بعد حله وفيه نظر والوجه  
وفاقاً لم عدم الصحة لان المحرم فيه الاهلية إلا انه عرض له مانع بخلافهما فإنه لا اهلية لهما وفى الروضة  
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منهج ومثله على حجج اه (قوله ومعنى عليه) إلى المتن فى النهاية والمغنى  
(قوله ومعنى عليه) أى ونائبه ومعناه نهاية ومعنى قال عرش قوله ومعناه من غطف الخاص على العام لان  
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى وعمل عدم صحة توكل الصبي فيما  
لا تصح منه مباشرة فيجوز توكل الصبي المميز فى حج أطوع وفى ذبح أخيه وتفريقة زكاة اه (قوله وما  
يأتى) أى فى قول المتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخنثى) إلى قول المتن والأصح فى النهاية وكذا فى المغنى إلا  
قوله وللذين الخ قول المتن (والمحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحصاءه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على  
مدخول كذا (قوله وان عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قنا) يغنى عنه قوله الاتى

ولا مانع (قوله والذى يتجه الصحة مطلقاً الخ) اعتمده مر (قوله مردودة بان الوكيل) أى فى هذه الصورة  
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمله هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)  
برده على هذا وراء ما يأتى ما علم مما قدمته (قوله والثاني ليس فى محله الخ) قد يجاب بان الثاني المذكور على  
التنزل ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا  
أصلاً (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه ان يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفى  
الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحلله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع  
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتأمل (قوله  
يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتأمل (قوله  
فى المتن والمحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحصاءه (قوله وان عينت لهما المرأة) قال فى شرح الروض قمار

لنكاح أو فراق وإن عينت لهما المرأة ولو بان الخنثى ذكرًا بعد تصرفه ذلك بانته صحته (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو قنا

ميزا لم يجرب عليه كذب وكذا ( ٣٠٠ ) فارق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيهما خلافا ( في الاذن في

دخول دار وإيصال هدية) ولو أمة قالت له سيدي أهداني إليك على ما اقتضاه لإطلاقهم وإن استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطلب صاحب وليمة لتساع السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرب عليه كذب ولو مرة فيما يظهر لا يعتمد قطعا وما حفته قرينة يعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويؤخذ منه أنه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره للذين ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي (والأصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للفعول ولو حذف الياء لكان مضافا للفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) ولو بلا إذن سيد إذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلسان إلى استثناء هذين أيضا من عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرته لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح بغير إذن وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذه مردودة إذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق

ولو أمة (قوله ميزا) حال من صبي ولو جره بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان ميزا اه (قوله لم يجرب عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبدي اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا اه غش (قوله كذلك) أي لم يجرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي في اعتماد قولها اه رشیدی (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولورجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالو كذبها السيد فيصدق في ذلك بيمينته وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضا للشبهة وينبغي أنه لا حد عليها أيضا زعمها أن السيد أهداها له وإن الولد حر لظنه أنها ملكة وتلزمه قيمته لتفويته رقبته على السيد بنزعه واما مالو واقفها السيد على وطء شبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب وليمة) عطف على الاذن أي وفي إخباره بطلب صاحب وليمة (قوله لتساع السلف) وليس في معنى من ذكر البيغاء والقرود ونحوهما إذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن أصلا بخلاف الضبي فانه أهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعا) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يجرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتماد قوله حينئذ لم يبعد بل وإن لم تض المدة المذكورة ويكون المدار على أن يغلب على الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه غش (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي أن البيغاء ونحوها مع القرينة كالحصلي لان التوكل ليس على خبره بل على القرينة وفي مولوجل حال الصبي والاقرب فيه أنه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لان الأصل عدم قبول خبره اه غش أقول تضيئة قول الشارح كالنهاية لم يجرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المجهول الحال بلا قرينة فإيراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه لم يأت به مباشرة اه غش عشر (قوله مصدر مضاف) إلى قوله ويجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو واضح) أي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى المثنى في المغنى إلا قوله وإنما يصح إلى الرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجه الإشارة أن الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لانه لا تصح مباشرة له قبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيده اه (قوله أيضا) أي كاستثناء توكل الاعمى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اؤم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعمى الخ (قوله وهذه) أي مسألة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه اه سم (قوله أسلمت زوجته) أي المدخول بها لان غيرها ينفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم أسلم الخ) لانه إذ لم يسلم إلى انقضائها يتبين الانفساخ بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله إن لم يشرط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم

أول الباب من صحة التوكيل فيما إذا عينها الموكل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريبا اه (قوله وهو واضح) أي لان الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى أيضا صحة توكل سفيه في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اؤم كلام الروض خلافه وذلك لانه لما قال الروض ولا يصح توكل الرقيق والسفيه والمفلس فيما لا يستقل به أي كل منهم إلا بالاذن من السيد والولي والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن من ذكر صحة تصرفه فلا بد عدم صحة البيع ونحوه من السفيه باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة إذ لو أسلمت زوجته الخ) فهو ممن يصح مباشرته التصرف لنفسه (قوله وإنما يصح ذلك إن لم يشرط في بطلان تصرفه نفسه حجر الحاكم عليه) أي فان قلنا بالاشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم عليه لم يحتج لاستثناءه لصحة تصرفه

غيرها والمراد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك إن لم يشرط في بطلان تصرفه لنفسه حجر الحاكم عليه عليه



وسياى ما فيه فى بابها والرجل فى قبول نكاح أخت زوجته مثلا أو خامسة وتحتة أربع والموسر فى قبول نكاح أمة وأشار المصنف فى مسئلة طلاق الكافر للمسئلة فانه يصح طلاقه فى الجملة الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه فى جنس ما وكل فيه فى الجملة لافى عينه وحينئذ يسقط أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك فى الموكل ايضا كما قدمته (٣٠١) (ومنع) أى توكل العبداء فيه رقى (فى)

(الایجاب) للنکاح لانه اذا  
 امتنع من أن یزوج بشته  
 فبنت غیره أولى وبحث  
 الاذرعی صحة توکل المکاتب  
 تزویج الامة اذ قلنا انه یزوج  
 أمته ومثله فی هذا المبعوض  
 بالاولی ویجوز توکل العبد  
 فی نحو بیع باذن سیده  
 وجعل مطلقا لانه تکسب  
 کذا عبر به شارح وصوابه  
 لا یتوکل بلا اذن عن غیره  
 فیما یلزم ذمته عمداً  
 کسب ولو جعل بل فیما  
 لا یلزمها کقبول نکاح ولو  
 بغیر اذن قال الماوردی ولا

يجوز توكله على طفل أو  
 ماله مطلقا لانها ولاية (وشرط  
 الموكل فيه ان يملكه الموكل)  
 وقت التوكيل والافكيف  
 ياذن فيه والمراد ملك  
 التصرف فيه الناشئ عن  
 ملك العين تارة والولاية  
 عليه أخرى بدليل قوله أول  
 الباب بملك أو ولاية ولا  
 ينافيه التفريع الانى

لا انه يصح على ملك التصرف  
أيضا فقول الاذرى هذا أى  
المتن فيمن يוכל فى ماله والا  
فتنحو الولى وكل من جازله  
التوكيل فى مال الغير لا  
يملكه غير صحيح لما علم من  
المتن ان الشرط ملك محل  
التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتاج لاستثناؤه لصحة قصره لنفسه أيضا وإن حصر عليه احتيج لاستثناؤه أيضا لصحة قصره لغيره مع امتناع قصره لنفسه وحينئذ يشكّل الحصر الذي دعاه ذو قلنا بالاشتراط وحصر صحيح الاستثناء أيضا اهـ سم وقد يدفع الاشكال بان في المفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وسيأتي فيه الخ) والمعتمد منه انه لا يشترط فيكون مستثنى اهـ عـ شـ (قوله نكاح اخت زوجته مثلا) اي او نكاح محرمة كاخته اهـ معنى (قوله وأشار المصنف) يعني في الروضة اهـ كردى (قوله اكثر مامر) ومنه توكيل المسلم الكافر في شراء مسلم لانه يصح شراؤه في الجملة وذلك كالموكل بعقده عليه اهـ عـ شـ قول المتن (ومنع الخ) أى ولو باذن سيده اهـ معنى (قوله اي توكل الخ) الانسب توكيل العبد بزيادة الباء (قوله وبحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية (قوله اذ قلنا انه بزواج الخ) وهو المعتمد اهـ عـ شـ (قوله وبجمل مطلقا) كذا في شـ مر يعنى بمطلقا باذن اولاد وينبغى مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده سم على حج اهـ عـ شـ أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح في نحو قبول النكاح بما لا يقابل باجرة فينبغى أن يحمل كلامه عليه فقط والافهو مشكل فيتعين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالاول وبين ان لا فلا يتوقف على الاذن اهـ سيد عمر (قوله قال الماوردى الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقا) اي اذن السيد او لا (قوله لانها الخ) اي الوكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على انه لم ير الموكل فيه بالعين فهلا فسر به بنفس التصرف لانه اقل تصرفا من هذا تامل اهـ سم (قوله ولا ينافيه) اي المراد المذكور (قوله الاتى) اي بقوله فلو وكله الخ (قوله ايضا) اي كلك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المغنى قالولي والحال كم اهـ (قوله لا يملكه) أى ما يربدان بوكل فيه اهـ عـ شـ (قوله غير صحيح) خبر فقول الاذرعى الخ (قوله ان ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارتضى بهذا الرد المغنى والنهاية عبارتهما قال الغزى وهو عجيب لان المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى واما الكلام على التصرف الموكل فيه فقد مر اول الباب اهـ اقول الحق ما قاله الغزى وتفرع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال في ردقوله ما واما الكلام على التصرف الموكل فيه الخ (قوله أو اعتاق) الى قوله على ما قاله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله موصوف الى ولم يكن (قوله لكن هذا) اي قوله أم لا وأما الاولان وهما كان موصوفا ومعيئا فقيهما الخلاف اهـ عـ شـ (قوله لم يكن تابعا الخ) عطف على قول المتن سيمسكه شـ اهـ سم (قوله كإياتى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا قول المتن (وطلاق من سينكحها) وقضاة دين سيلزمه اهـ معنى (قوله وكذا الخ) اي يبطل

النفسه أيضا وان حجر عليه احتيج لاستثنائه ايضا لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ  
 بشكل الحصر الذي ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط حصر صح الاستثناء ايضا (قوله) ويجعل مطلقا كذا شرح مر  
 يعني مطلقا باذن او لا وينبغي مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة  
 قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا اتلاف منفعته للغير (قوله) والمراد ملك التصرف فيه هذا  
 يدل انه فسر الموكل فيه بالعين فما لفسره بنفس التصرف لانه اقل تكلفا من هذا تامل (قوله) في المتن فلو  
 وكله ببيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم  
 الاذن فيه ترد ذكره الشارح في شرح قول المصنف الاتي وكما يصح تعليقهما بشرطه (قوله) ولم يكن تابعا  
 الخ عطف على قول المتن سيملكه ش (قوله) وكذا لو وكل من بزوجه وليته اذا انقضت عدتها وطلقت

فيه على ان الغزى اعترضه أعنى الاذعى بان الشرط ملك التصرف لالا عين ومراده ماقررت ان ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه اخرى ورد كلام الغزى بما لا يصح ( فلو وكاه ببيع ) أو إعتاق ( غبد سيملكه ) موصوف او معين أم لا لكن هذا لاخلاف فيه ولم يكن تابعا للمملوك كما يأتى عن الشيخ ابى حامد وغيره ( وطلاق من سينسكها ) ما لم تكن تبعا لمنسكوته اخذا بما قبله ( بطل فى الاصح ) لانه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته اذا انفقت عنها أو طافت

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيأتى له مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا اه (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدته عبارته لكن افنى الوالد رحمه الله تعالى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صحاه في الروضة واصلاها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيسكتفي فيها بما لا يكتفي به في الثانية وإن باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنفقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه قال ع ش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ اى حج حيث قال ولوعلى ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) اى يبطل (قوله ولوعلى) اى الولي (ذلك) اى وكالة من يزوج موليته (قوله كما يأتى) أى فى شرح ولا يصح تعليقهها وأيضاً ما سيأتى فى النكاح بحث فى الوكيل وقوله فسدت الوكالة اى توكيل الولي كرى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على عوامض الاحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى ايضا اه سم (قوله وافق ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه ع ش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) اى من هذه الحقوق اه مغنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعارضته له وتأخره عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال فى اللب الجورى بضم اوله والراء الى جور بلد الوردي فبارس ومحلة بنيسابور وبالزى الى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء الى جوز قرية باصهان اه ع ش (قوله صحة مالو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية البطلان هنا لان الثمرة معدومة غير مأذون فى متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) يأتى فى الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح فى الروضة فى النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهى فى نكاح أو عدة أذنت لك فى تزويجى إذا حلت ولوعلى ذلك ولو ضمنا كما يأتى تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن وأفتى ابن الصلاح بأنه إذا وكله فى المطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الاول صحة مالو وكله فى بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا ينفع فى الفرق

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افنى شيخنا الامام الفقيه العمدة الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله فى كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صحاه فى الروضة واصلاها هنا واما قول البغوى فى فتاويه عقب مسألة الاذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بنتى إذ فارقه أزواجه وانقضت عدتها وفى هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق فى الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة فى هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الاول أقوى فيكتفي فيها بما لا يكتفي فى الثانية فان باب الاذن اوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر فى البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف ردبانه خطأ صريح مخالف للمنفقول إذا لا بضاع محتاط لها فوق غيرها اه ع ش (قوله ونفذ التزويج للأذن) قد بالغ ابن العباد فى توقيف الحكم على عوامض الاحكام فى تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار الى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريباً الى السكن فى الروضة فى باب النكاح ولو قال إذا حصل التحلل فقد وكلتك فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتأمل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما اذا عبر بحقوق بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لان إظهار لام الاضافة ظاهر فى الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله فى كل حق هو له الخ (قوله ويؤيد الاول صحة مالو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطلان هنا لان الثمرة معدومة

والثاني إفتاء التاج الفزارى وغيره بأنه لو وكاه في التصرف في أملاكه أحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الرافعي قاله الغزى و  
فرق شيخنا بأن الحق ثم موجود ولكن لم يثبت حالاً بخلاف حدوث الملك وإنما يتم (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارة بما يتجدد بعد الوكالة كاعبر به الأسوى والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حيثئذ لحدوث الملك فليبطل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة أنه مالك لأصلها فوَقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره ولو وكاه فيما ملكه الآن وما سيملكه صح ويصح في البيع والشراء في وكلتك في بيع هذا وشراء كذا بشمته وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه والحق به لا ذرعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلاً للنيابة) لأن التوكيل استنباطاً (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تحتج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الالحج) والعمرة ويندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر

والثاني (عطف على الأول) شأهسم (قوله لا ينفذ تصرفه الخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لا في كل ملك لي فليتأمل مرأهسم عبارة السيد عمر لك أن تقول بفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمين بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالوجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس ربما تشح بالتصرف في بعضها الغبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزارى وابن الصلاح فليتأمل (قوله قاله الغزى) أي تأييد إفتاء التاج قول الجورى (قوله و فرقه الخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مسألة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسألة التاج (قوله وإنما يتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليبطل (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق الخ (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع أهسم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين الخ أه كردى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا أهسم (قوله فيما ملكه الخ) أي في بيعه أهمغنى (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح الخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمعنى ولو وكاه ببيع عين يملكها وإن يشتري له بشمته كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء أه (قوله وأذن المقارض الخ) أي ويصح إذن المقارض (قوله في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن أهسم (قوله أو يملك أهله) أشار به إلى ما مر في بيع الثمرة قبل اطلاعها ولا حاجة إليه إذا الصحة فيه مفرعة على مرجوح كآب عليه الزر كشي أنه نية (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المعنى الأقوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم تحتج الخ) أي احتاجت إلى نية كالصلاة ولم تحتج إليها كالإذان (قوله امتحان عين المكلف) أي اختباره باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل أهمغنى (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله إلا الحج والعمرة) أي عند العجز عنها ومعنى (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة أه عش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح أه معنى (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومعنى (قوله وعقبة) أي وجبران وشاة وليمة أه معنى (قوله أم وكل فيها مسلماً الخ) وحيثئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أهسم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتق الخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبداً أه (قوله لا في نحو غسل ميت) أي وحمله ودفنه أه أسنى (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول ش (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب الرملى أنه لا ينفذ تصرفه فيه لا في كل ملك لي فليتأمل مر (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك الخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أبي حامد دون مسئلتنا (قوله وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن (قوله أم وكل فيها مسلماً أه) وحيثئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أه معنى (قوله غير مميز أه) وفي عبارته رمز إليه فتأمل له لكن لا يظهر صحة توكيل غير المميز لأنه ليس أهلاً للإذن له ونحو خطبته (قوله لا في نحو غسل ميت الخ) عبارة تشرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النيابة من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفنهم نية عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدى وعقيقة سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً أه غير لياق بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبحه وكيه وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لافى نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عنه مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبء

على ان الاذرعى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستتجار عليه وليس بالواضح فان قوله لغيره غسل هذا مثالا لا يوجب الغاء فعل المباشرة ووقوعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكسفية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة لا يوجب وقوع الفعل عن باذنها فاتضح الفرق بين صحة اخذ الاجرة ووقوعه عن المباشر له بلا استتجار (ولا فى شهادة) لان مبناها على التعبد واليقين الذى لا يمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم ادى عنه عند حاكم آخر (وايلاء ولعان) لانهما يمتنان ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقيم الان قصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكر للغالب اه وانما يكون للغالب ان لم يكن للتقييده معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه ويوجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شيئا بينما لا بعداها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق واما التبادر التعبد منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة فجاز التوكيل فى تعليقها وبحت السبكى صحتها فى تعليق لاحث فيه ولا منع كهر

(الخ) معتمدا على (قوله رجح جواز التوكيل الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال ع ش قوله مر جواز التوكيل الخ قال مر المعتمد ما قاله فى البحر من عدم صحة التوكيل فى الغسل ومثله غيره من خصال التحسين لانه يقع عن الوكيل ويقارق صحة الاستتجار لذلك بان بذله العوض يقتضى وقوع العمل للمستاجر رسم على منهج وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله ووقوعه) عطف على الغاء الخ (قوله لان قوله) اى المباشر (قوله على اذنه) اى الاذن (قوله فيعين انصرافه الخ) لعل محله ما اذا لم يقصد إيقاع هذا الفعل عن الاذن اما اذا قصد ذلك صار ف عن الاعتداده عن المباشر لان فقد الصارف معتبر فى كل عبادة الا ما استثنى وبكى هذه الصورة لتصوير صحة التوكيل فيه اه سيد عمر (قوله واليقين) يتامل اه سم وينبغى ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوى (قوله والشهادة الخ) جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائزة فهلا كان هنا كذلك (قوله المحتمل عنه) بفتح الميم (قوله ادى الخ) بينا المفعول نعمت لحاكم (قوله ومثلها) اى الايمان (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق رشيدى وكردى (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان اصحهما الا انه نهاية (قوله وتقييدهم بما ذكر الخ) عبارة النهاية وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهوماه اى فالتوكيل بسائر التعاليق باطل ع ش (قوله معنى محتمل) اراد به ما فى قوله الا انى ان للعبادة فيها الخ اه كرى (قوله ويوجه اختصاص الخ) خلافا للنهاية وشرح الروض كاسر (قوله بتلك الثلاثة) ارادها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق اه كرى (قوله للعبادة) الاسبك تاخيره عن قوله شيئا بينما (قوله ليعده) الاولى للبعد (قوله منها) الاولى اسقاطه (قوله كالاخرين) اى التدبير وتعليق العتق (قوله وبحت السبكى الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك فى التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث او منع كوطول الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكى (قوله صحتها) الوكالة (قوله كان يقول) الى قوله ومخالفة الخ فى النهاية (قوله لانه معصية) عبارة المغنى لان المقلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين ولا فى المعاصى كالقتل والقذف والسرقة لان حكمها يختص بمركبها لان كل شخص مقصود بالا متناع منها ولا فى ملازمة مجلس الخيار فيفسخ العقد بمفارقة الموكل لان التعبد فى العقد منوط بملازمة العاقد اه (قوله وكونه يترتب الخ) جواب عن دليل المخالف اه سم (قوله احكام الخ) اى كالكفارة وتحريم الوطء اه معنى (قوله لا تمتنع) الاولى التذكير (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل (قوله الثانى) اى الذى بين يدي الخطيب (قوله للنص) لاقول المتن والدعوى فى النهاية لا لاقوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا (كاسر) اى فى صدر الباب (قوله نعم) فالخاصل ان ما كان مباحا فى الاصل وحرر لعارض صح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما

الاذرعى قال وفى البحر انه لا يجوز التوكيل فى غسل الميت و كانه اراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاد وفيه نظرا (قوله على ان الاذرعى رجح الخ) كذا شرح مر (قوله واليقين) يتامل (قوله وتعليق العتق والطلاق والتدبير) قال فى شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر للغالب فلا يعتبر مفهوماه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا وجهان اصحهما لا شرح مر (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله فى المتن فى الاصح) واستبعد الخلاف فى الظاهر فانه معصية والتوكيل فى المعاصى لا يجوز جزما ويجب بانه وان كان معصية غير تبطه بتحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من هذا الوجه فجزى فيه الخلاف كثر (قوله وكونه يترتب الخ) جواب عن دليل المخالف

بطلوع الشمس وفيه نظر (ولا فى ظهار) كان يقول انت على موكل كظهاره او جعلته مظاهرا منك (فى الاصح) لانه معصية باصل وكونه يترتب عليه احكام اخر لا يمنع النظر لسكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل فى كل معصية نعم ما الاثم فيه معنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق فى الحيض ومخالفة الاسنوى كالبارزى فيه زدها باليقين (ويصح) التوكيل (فى طرفى بيع وهبة

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن  
تأزمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقديره إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشك  
بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله  
بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها  
هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعياً بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى  
الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه  
هنا مراه سم على منهج و ظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا  
ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعياً اى وان بانث البيونة الكبرى بما يحصل من التوكيل  
اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و اراء و حواله و ضمان و شركة و وكالة و قراض و مساقاة و اجارة و اخذ  
بشفعة نهاية و معنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان ماذكره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل  
ضمنت مالك على زيد عن موكل او بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكل او نيابة عنه  
والحوالة بنحو جعلت موكل محيلاً لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش و عبارة الرشيدى قوله جعلت موكل  
الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلى ان يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى  
كفيلاً ليدن فلان اه ولا يخفى ان ماذكره الشارح مر من التصوير اى تبعا لابن الرفعة متعين و ماصوره  
الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله و مر) اى المستثنيات (ويأتى)  
اى في النكاح اه كردى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفرار  
كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف  
في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعا للحال انتهى معنى اقول  
يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله في المطالبة ولعل الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله  
تابعا اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافا لما يوهمه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله  
ولعل الاقرب الخ لعله فيما إذا قيد المطالبة بالحال واما إذا قيدت بعد الحل او اطلقت فقياس نظائره الصحة  
(قوله ويصح) اى التوكيل (في الابرأ منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل  
وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان  
تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله و خرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما  
الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير  
مالكها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالكها كان مفراطا لكتبتها اذا وصلت الى مالكها خرج الموكل عن عهدها  
قال الاستوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك  
واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا و اقباضا واما في  
العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم  
انها ليست ملكا للرسول والا فالضامن المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه بجيرى  
(قوله فلا يصح التوكيل) إلى قوله وكذاله الاستعانة في المغنى الا قوله وكذالى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)  
اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن  
لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه  
(قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم  
يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وائماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن  
تأزمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقديره إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشك  
بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله  
بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها  
هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعياً بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى  
الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه  
هنا مراه سم على منهج و ظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا  
ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعياً اى وان بانث البيونة الكبرى بما يحصل من التوكيل  
اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و اراء و حواله و ضمان و شركة و وكالة و قراض و مساقاة و اجارة و اخذ  
بشفعة نهاية و معنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغي ان ماذكره مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل  
ضمنت مالك على زيد عن موكل او بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو او صيت لك بكذا عن موكل او نيابة عنه  
والحوالة بنحو جعلت موكل محيلاً لك بما عليه من الدين على زيد اه ع ش و عبارة الرشيدى قوله جعلت موكل  
الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلى ان يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى  
كفيلاً ليدن فلان اه ولا يخفى ان ماذكره الشارح مر من التصوير اى تبعا لابن الرفعة متعين و ماصوره  
الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتأمل اه (قوله و مر) اى المستثنيات (ويأتى)  
اى في النكاح اه كردى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفرار  
كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلافة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف  
في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعا للحال انتهى معنى اقول  
يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله في المطالبة ولعل الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله  
تابعا اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافا لما يوهمه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله  
ولعل الاقرب الخ لعله فيما إذا قيد المطالبة بالحال واما إذا قيدت بعد الحل او اطلقت فقياس نظائره الصحة  
(قوله ويصح) اى التوكيل (في الابرأ منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قيل  
وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان  
تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما افهمه كلامه اه ع ش (قوله و خرج بالديون الخ) عبارة المغنى اما  
الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير  
مالكها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالكها كان مفراطا لكتبتها اذا وصلت الى مالكها خرج الموكل عن عهدها  
قال الاستوى وعن الجوهري ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك  
واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا و اقباضا واما في  
العين فتصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم  
انها ليست ملكا للرسول والا فالضامن المرسل لانه المتعدي هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا اه بجيرى  
(قوله فلا يصح التوكيل) إلى قوله وكذاله الاستعانة في المغنى الا قوله وكذالى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)  
اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن  
لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه  
(قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم  
يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وائماله ان يستعين بمن يحملها ويكون

(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره إشارة إلى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشك بان الطلاق ليس له طرفان  
على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه (قوله فلا يصح التوكيل

وكذا وكيله والقرار عليه  
 ما لم تصل بحالها ليد مالها  
 نعم ان كان الوكيل من  
 عيال الموكل وكان ثقة  
 مأمونا جاز له تفويض  
 الرذاليه وكذا له الاستعانة  
 علي الاوجه بمن يحملها  
 معه لكن ان كان معه على  
 ما ياتي في الوديعه (و) في  
 الدعوى بنحو مال او  
 عقوبة لغير الله (والجواب)  
 وان كره الخصم وينعزل  
 وكيل المدعى باقراره  
 بقبض موكله او ابرائه  
 لا ابرائه هو لانه وقع لغوا  
 من غير ان يتضمن رفع  
 الوكالة وينعزل وكيل  
 الخصم بقوله ان موكله اقر  
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله  
 لبينة المدعى وتقبل شهادته  
 على موكله مطلقا وله فإما لم  
 يوكل فيه وفيما وكل فيه أن  
 انعزل قبل الخوض في  
 الخصومة ويلزمه حيث لم  
 يصدقه الخصم ببنية بوكالته  
 وتسمع من غير تقدم  
 دعوى حضر الخصم او غاب  
 ومع تصديق الخصم عليها  
 الامتناع من التسليم حتى  
 يثبتها بالتسليم (وكذا في  
 تملك المباهات كالا حياء  
 والاصطبا والاحتطاب في  
 الاظهر) كاشراء بجامع ان  
 كلاسب للملك فيحصل الملك  
 للموكل ان قصده الوكيل له  
 والا فلا (لا في) الالتقاط  
 كالاغتنام تغليا لشأبة  
 الولاية لا على شأبة

معه كما سيأتي في قوله وكذا له الاستعانة الخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة  
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع ش (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث  
 علم انها ليست ملك الموكل ولا لافا لقراره على الموكل لان يد الوكيل يد امانته والا مبن لا يضمن مع انتفاء العلم  
 كما ياتي في الغصب ع ش اه بجري (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا له لان يده لم تزل عنها اه ع ش  
 (قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا برائه الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغني وفي  
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وان لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره  
 لا في حدود الله تعالى كما سيأتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع ش (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه  
 ملك المدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة  
 بالاختيار فلو عدل انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم  
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله  
 ان انعزل) اي وكيل الخصم قيد للمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتامل مع هذا  
 قول السكندر فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على  
 صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه  
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكندر عن شرح الروض  
 تثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل اولى فله خاصيته لكن ليس للحاكم ان يحكم بالوكالة وللخصم  
 ان يمتنع من خاصيته حتى يقيم بنية بوكالته كالمدينون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا يبنية  
 فان له الامتناع من إقباضه الدين حتى يقيم بنية بوكالته لاحتمال تكذيب رب الدين بوكالته قال البلقيني وقائدة  
 الخاصية مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للوكيل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسليم)  
 متعلق بضمير مثبتهاراجع للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للموكل واستمر قصده  
 فلو عن له قصده نفسه بعد قصده موكله كان له ذلك ويملك ما احياء من حينئذ اه ع ش وقوله واستمر الخ  
 اي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر  
 فليراجع (قوله ولا) بان قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح  
 فكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد  
 البجيرمي ومحل ما لم يكن باجرة وعين له الموكل امر اخاصا كان قال له احتطب لي هذه الحزمة الخطب مثلا  
 بكذا فانه يقنع للموكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطب لي حزمة خطب بكذا  
 فاحتطبا وقصد نفسه وقعت له وعمل الاجارة باق في ذمته فيحتطب غير ما اطفحى اه (قوله لا في الالتقاط)

الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفهم (قوله  
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل  
 انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله  
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها) الامتناع الخ) يتامل مع هذا قول السكندر فرع لو ادعى  
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلتفت الحاكم لذلك لما فيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد  
 بحق فله قبضه اه واهل مراده بعدم التفات الحاكم انه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز  
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ما سيأتي عن الروضة نقلا عن الحاوي عند قول  
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا فان يسلم له في  
 قبح ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمع وعلى ضامنه وهل يجوز  
 للوكيل ان يشهد للموكل بالضمان ام لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضامن واما شهادة  
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصم وان لم يخاصم قبلت اه (قوله لا في الالتقاط)

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله مقر بالتوكيل) اي مقر ابكذا بسبب التوكيل (قوله لاذ المدار في الافراخ) يتامل تقريبه (قوله نعم الخ) وفي البجيري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلى وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذف ما لا يكون اقراراً قطعاً وان اتى باحدهما يكون قراراً على الاصح كما يؤخذ من كلام الحنابلة وعلى كلام القليوبي وعشو والريادي لا يكون مقراً قطعاً اذا اتى بعلى اه وقوله وعلى كلام القليوبي الخ اي والتحفة والمعنى فما نقله عن الحنابلة ضعيف (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المعنى عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة لله تعالى (قوله مطلقاً) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحداه معنى وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة الآدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها ش اه سم (قوله لاحتمال عفوه) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأثوث يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوق) اي او في كل حق ولا - ظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها مطلقاً) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجه فان قوله فان اعترفت فارجهما توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له <sup>صلوات الله عليه</sup> او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتامل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت أقيم عليه الحد اه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكندر وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها ش (قوله او حقوق) اي او في كل حق ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لابع بعض مالى ولا يع هذا او ذاك اي لا يجوز ولو قال بع اوهب من مالى ماشئت او اعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شئت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غيرهما فكان ذلك في معنى اي امرأة شئت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فانها مسندة الى الوكيل فصدمت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطاً اه وقول الروض السابق ولا يع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدي بان العقد فيه لم يجد مورداً يتأثر به لان اول الالبام بخلاف الاحد فانه صادق على كل غيب وفي تجريد المزدحم مانصه في صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ فيصح او عند التعيين فلا وقد قال الغوى ان قال طلق واحدة لا بعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين وان قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق احدهما بعينها فطلق وقصد معنية صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص عما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الالبام أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحدهما اي يصح اه نعم قول التجريد عن

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأجيب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله على الاوجه) اعتمده ايضا مر اه سم (قوله ويصح في استيفاء عقوبة لله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها مطلقاً) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجه فان قوله فان اعترفت فارجهما توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له <sup>صلوات الله عليه</sup> او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتامل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت أقيم عليه الحد اه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكندر وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها ش (قوله او حقوق) اي او في كل حق ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لابع بعض مالى ولا يع هذا او ذاك اي لا يجوز ولو قال بع اوهب من مالى ماشئت او اعتق من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شئت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غيرهما فكان ذلك في معنى اي امرأة شئت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فانها مسندة الى الوكيل فصدمت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطاً اه وقول الروض السابق ولا يع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدي بان العقد فيه لم يجد مورداً يتأثر به لان اول الالبام بخلاف الاحد فانه صادق على كل غيب وفي تجريد المزدحم مانصه في صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الرجوع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ فيصح او عند التعيين فلا وقد قال الغوى ان قال طلق واحدة لا بعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين وان قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق احدهما بعينها فطلق وقصد معنية صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص عما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الالبام أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحدهما اي يصح اه نعم قول التجريد عن

فوضت اليك كل شيء) لي أو كل ماشئت من مالى (لم يصح) لمسا فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه مالا يسمع الموكل

ببعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن ابي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكلتلك (في بيع اموال الوعتق ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكر لقلة الغرر فيه ولو قال في بعض اموالي او شيء منها لم يصح كبيع هذا او هذا بخلاف احد عبيدي لتناوله كلا منهم بطريق العموم البدلي فلا ايهام فيه بخلاف ما قبله او أبرى فلان عن شيء من مالي صح وحمل على اقل شيء لان الابرأ عقد غبن فتوسع فيه او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجب بيان نوعه) كتركى او هندی ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشترط ايضا بيان صنف وصفة اختلف بهما الغرض اختلافا ظاهرا لا مطلقا بل بالنسبة لمن يشتري له غيره وكالة فيما يظهر اخذا من قولهم لا يشترط استقصاء واصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا الذي اذا كرتوه والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجاجة الى زيادة لفظه بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي يكونه تابعا لمعين (قوله كامر) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للتبعية (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد ودائعي وخاصة خصمائي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من النحو واقتراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعاق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزرع والوراعة ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموالي الخ) ولو قال بيع او هب من مالي او اقض من ديوني ما شئت او اعتق او بع من عبيدي ما شئت صح في البعض لاني اجمع لان من التبعية معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احدا الخ) قد يشكك هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكلت احدا كذا او وكلت في تطليق احدا نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يجاب عن الاول بانه يحتاط للعاقلة لانه الاصل ما لا يحتاط للمعقود عليه وعن الثاني بانه يحتاط للابضاع ما لا يحتاط لغيرها (قوله لتناوله كلامهم الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموالي الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فابرأه عنه او عن بعضه صح ويكفي في صحة الوكالة بالابرأ علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمديون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على اقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذا من العلة اذ العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عما شئت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه ابقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلت في امور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه نظروا ويتجه لاحيث لا قرينة احتياطا مر اه سم (قوله ابقاء شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعنى والى قوله وبحث في النهاية الا قوله اتفاقا الى ولو اشترى (قوله للقنية) سيد كره مختزاه قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة المعنى وان تباينت اصناف نوع وجب بيان الصنف كخطائي وقفيجائي وان وكله في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة والانوثة لتقليلا للغرر ولو قال اشترى عبدا كانشاء لم يصح لسكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشتري الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان اوضح اه سيد عمر (قوله من هذا النفي) اي قولهم لا يشترط استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشترط استقصاء صفات السلم اه سيد عمر (قوله صح عتق الخ) اي ما لم بين معييا كما ياتي له في الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مرانه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

البغوى حتى يعين مشكل لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لكن الاول اوفق بما مر من الصحة في قوله وكلتلك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبهة ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلتلك في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن ابي حامد فسكان اللاتق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم فليتأمل وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه اضر منها في الوكيل (قوله من التابع) اخرج المتبوع (قوله لتناوله كلامهم بطريق العموم البدلي الخ) يكفي في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدلي) قد يستشكل بانه مفرد مضاف لمعرفة وقد اطبقوا انه من صيغ العموم ويجاب ٣ (قوله وحمل على اقل شيء) ما ضابطه (قوله او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلتلك في امور زوجتي هل يستفيد



الغرض لانه ينافي موضوعه من طلب الربح ولو وكله في تزويج امرأة اشترط تعيينها ولا يكتب في يكونها تكافئه لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثير فاذا دفع مال السبكي هنا نعم إن أتى له بلغة عام كزوجتي من شئت صح (أو) في شراء (دار) للفنية أيضا (وجوب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلد غالبا لئلا يصح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلا (في الاصح) لان غرضه قد يتعاقب بواحد من النوع من غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به وببحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو با أكثر من ثمن المثل يقيد بثمن المثل واعتمده الاذرعى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقايل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن الفاحش ولا الشرا به اه وفيه نظر فسيأتى عن السبكي في بيع بما شئت جوازه بالغبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتى ثم لا في بما عزوهان فانه ثم يمتنع بالنسيئة لاهنا فيما يظهر لانها زيادة رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الاذرعى فيما يكتب ظاهر ولو قال ذلك في

الغرض (أي فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان صحته تستدعى دخوله في ملكه وهو مقتضى للعق كافي شرح المنهج في الغرض اه ع ش (قوله ولو وكله) الى قوله المشتملة في المغنى لا قوله ولا يكتب الى نعم (قوله ولو وكله) في تزويج الخ) ولو قالت لوليها زوجتي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقا ولا يزوجه الا من كفو وإن قالت له زوجتي من شئت وزوجه ولو من غير كفو اه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقا فيه وقفة فايراجع (قوله نعم) إن أتى له بلفظ الخ) هل هذا الاستدراك يختص بمسئلة الوكالة في الزوج كما يقتضيه سياق كلامهم او ما يأتى في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتى آنفا غرض النهاية والمغنى وميل القلب الى الثاني أكثر أخذنا من تسامحهم في الاموال بالنسبة للبضاع (قوله صح) الى العموم وجعل الامر راجعا الى رأى الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة واما المطلق فلادلالة فيه على فرداى بعينه فلا تناقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار اه ع ش (قوله وقد يغني تعيين الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سبكيها اه سيد عمر (قوله من غير نظر الخ) قال في التهذيب يكون إذا نافي اعلا ما يكون منه اه معنى (قوله ولو با أكثر الخ) قد يقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الا ان اه سم (قوله وفيه نظر) اي فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) اي اشترى كذا بما شئت الخ (قوله لا في بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء الا ان يراد بقوله ثم مبحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصبغ الاتية هناك (قوله فانه) اي الشأن (ثم) اي في بيع بما عزوهان (قوله لانها) اي النسيئة اي الشرا بها (قوله بينهما) اي بين البيع والشراء (في هذا) اي في السكون بنسيئة (قوله ولو قال ذلك) اي اشترى كذا بما شئت ولو با أكثر الخ (قوله له) اي لمال المحجور (قوله اما إذا قصد التجارة) الى قوله وخرج في المغنى والى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (او فوضت) وفي النهاية والمغنى او فوضته اه بالضمير (قوله فيه) راجع للعطوفين معا (قوله ومثله) اي اللفظ (قوله مفهومة) اي لكل احد فتكون صريحة او لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) اي كما يشترط الايجاب في سائر العقود لان الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه معنى ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحا هرشيدى (قوله صحة ذلك) اي التعميم (قوله كوكلت كل من اراد في إعتاق الخ) قال ابن القيم ومثله ما لوقال وكلت من اراد في وقف دارى هذه مثلا هو هو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوفاء التي ارادها كما لو قالت المرأة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الاخذ بظاهره ويصح مطلقا ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل اراد تحصيل وقف صحيح على اي حالة كان اه ع ش (قوله او تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد أخذا من كلام الاذرعى الاتي بما إذا عين الزوج ولا في مفسدة فليتامل سيد عمر وع ش (قوله ويؤخذ من هذا صحة الخ) قال سم على منهج واعتمد مر عدم الصحة إلا

طلاقا فيه نظروا يتجه لاحيث لا قرينة احتياطا مر (قوله كزوجتي من شئت) عبارة الروض ويصح تزويج لي من شئت انتهى (قوله ولو با أكثر من ثمن المثل) التقييد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقييد بما كان الشراء بثمن المثل فاقول كان واضحا ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله ولو با أكثر من ثمن المثل يقيد الخ) قد يقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايت نظر الشارح الاتي (قوله نعم ببحث السبكي

ما شئت من العروض او ما رايت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت اليك) أو أنبتك أو أقتك مقامى فيه (أو أنت وكيلى فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لوقال وكلت كل من اراد بيع دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لفساده نعم ببحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من اراد في إعتاق عبيدى هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجه قال الأذرعى وهذا ان صح محله ان عيذت الزوج ولم تفوض إلا بصيغة العقد فقط وبنحو ذلك أفق ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لمبهم لامعين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على مامر بما فيه ولو قال بع أو اعتق حصل الاذن ) فهو قائم مقام الايجاب بل وأبلغ منه ( ولا يشترط ) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا ) بل أن لا يرد وان أكره الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لان التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كن باع مال أبيه ظانا حياته فكان ميتا وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبع الغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه ع ش (قوله لا ولي لها) أى خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أى قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وع ش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارته في القوت وما ذكره يعنى السبكي في تزويج الامة ان صح بنبغى ان يكون فيما اذا عين الزوج ولم يفوض إلا بصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن اذنت ان يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل احد عاقد بالبلد تزويجها فاجاب ان اقترن باذنها قرينة تقتضى التعيين فلا مثل ان سبق لإذنها قريباد كرعاقد معين او كانت تعتقد ان ايس بالبلد غير واحد فان اذنها حينئذ يختص ولا يعم وان لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الاطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه وبه يعلم ما في الشارح م ركنا لشهاب ابن حج اه رشيدى (قوله ان عيذت) صوابه عين كما علم بما قدمناه اه رشيدى (قوله إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا ان يحمل على ما إذا ارادوا احدا من وكلاء القاضى مثلا وكانوا معروفين بالامانة بذل الجدل يتوكلون فيه فلا بعد حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أى على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله وكلا في ثبوته وطلب الحكم به أى كتابة شهود بيت القاضى في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضى (قوله ووكلا) أى المدعيان اه ع ش (قوله في ثبوته) أى الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله لانه ليس فيه) أى ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أى في كتابتهم او عند القاضى اه ع ش (قوله فلا نا وكل مسلم) أى لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضى (قوله جاز) اعتمدهم راه سم في النهاية (قوله على مامر) أى في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) الى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الاس (قوله بل وأبلغ) الاولى إسقاط الواو (قوله بل ان لا يرد الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله لفظا عن القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط ايضا على الصحيح لانه لو اكره على بيع ماله او طلاق زوجته او نحو ذلك صح كما قاله الرافعى في الطلاق او بمعنى عدم الرد فيشترط جز ما فلو قال لا اقبل او لا افعل بطلت فان ندم بعد ذلك جددت له ومران المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهوم من المتن بالاولى (قوله لان التوكيل الخ) لتعليل المتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا في الروض وغيره عبارة الروض وان بلغه ان زيدا وكله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة قال في الحاوى لو شهد لزيد شاهدان عند الحاكم ان عمر وكله فان وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغنى قول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أى رد الوكيل الوكالة اريدت بخلاف المباح له إذا رد الا بإباحة فان ردها أى الوكالة وندم جددت اه وذكر في شرحه نزاعا في مسئلة رد الا بإباحة اه سم (قوله والقبول من الاخر) أى بالفعل اه سيد عمر عبارة ع ش

الخ) كذا شرح م ر (قوله ولو قالوا فلا نا وكل مسلم جاز) اعتمده م ر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو وكله في إبراء نفسه او عرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده اعتبر القبول بالامتنال فورا ذكره الروبانى وغيره وهذا لا يستثنيان في الحقيقة لان الاول منهما مبنى على انه تمليك لا توكيل كمنظيره في الطلاق والثانى إنما اعتبر فيه الفور لازما للحاكم إيفاء الغريم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره وعبارة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف وإن بلغه ان زيدا وكله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة ثم ما نصه قال الحاوى لو شهد لزيد شاهدان عند الحاكم ان عمر وكله فان وقع في نفس زيد صدقه ما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمنع ذلك من العمل بها لان قبولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغنى قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتي في الوديعه انه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر) قال في الروض في الحكم الخامس ولورد اه

لأنها توكل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما إذا كان له عين معارة أو مؤجرة أو مغصوبة (٣١١) فوهبها الآخرون وأذن له في قبضها

توكل من هي بيده في قبضها له  
لا بد من قبوله لفظا لزول  
يده عنها به (وقيل يشترط)  
مطلقا لأنه تملك للتصرف  
وقيل يشترط (في صيغ  
العقود كوكنتك) قياسا عليها  
(دون صيغ الامر كطبع  
او اعتق) لأنه إباحة مما لا  
يجعل فلا بد فيها من القبول  
لفظا أن كان الإيجاب بصيغة  
العقد لا الامر وكان عمل  
الوكيل مضبوطا لأنها إجارة  
(ولا يصح تعليقها بشرط)  
من صفة أو وقت (في الأصح)  
كسائر العقود خلا الوصية  
لأنها تقبل الجهاة والامارة  
للحاجة فلو تصرف بعد  
وجود الشرط كان وكله  
بإطلاق زوجة سينكحها  
أو يبيع أو عتق عبد سيملكه  
أو يتزوج بنته إذا طلقت  
وانقضت عندها فطلق بعد  
إن نكح أو باع أو عتق بعد  
إن ملك أو زوج بعد العدة  
نفذ عملا بعموم الأذن  
وتمثيل بما ذكره وما ذكره  
الاستثنائي في الأولى وقياسها  
ما بعدها كما يقتضيه كلام  
الجواهر وغيرها وقال  
الجلال البلقيني يحتمل أن  
يصح التصرف كالوكالة  
المعلقة بفسد التعليق  
ويصح التصرف لعموم  
الأذن ولم يذكره أي نصا  
وان يبطل لعدم ملك المحل  
حالة اللفظ بخلاف المعلقة  
فانه مالك للمحل عندها

أي قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة أو دفعها اه وعبرة الرشيدى قوله من الآخر أي ولو الموكل هنا اه  
(قوله لأنها) أي الوديعة (قوله وقد يشترط) إلى المتن في المغنى (قوله وأذن له) أي أذن الواهب للآخر  
(قوله فوكل) أي الآخر اعش (قوله فوكل من الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض والمقبض ويوافقه  
قوله أنزل اسم (قوله لا بد من قبوله) أي قبول من هي بيده (قوله مطلقا) أي سواء صيغ العقود وغيرها اه  
عش (قوله قياسا عليها) أي على العقود (قوله لفظا) أي وفورا اعش (قوله إن كان الإيجاب بصيغة العقد  
لا الامر) أسقطه النهاية وكتب عليه عش مانصه ظاهره مراء أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر وغيره  
وهو ظاهر وفي حج ما لا التي جعل الخ اه لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح (قوله وكان عمل الوكيل  
مضبوطا) أي وإن لم يكن مضبوطا فجعله اه كرى عبارة السيد عمر فان لم يكن مضبوطا وعمل فظاهر أنه  
إجارة فاسدة ينبغي أن يستحق إجره المثل لأنه عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما بالفساد اه (قوله من صفة أو  
وقت) كقوله إذا قدم زيد أو جاد راس الشهر فقد وكلتك بكذا أو فانت وكل في اه (قوله والامارة) عطف  
على الوصية أي وخلا الامارة لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في غزوة مؤنة أن قتل زيد فجعفر فان قتل جعفر فعبد الله  
ابن رواحه اه كرى عبارة عش قوله خلا الوصية أي بان يقول إذا جاد راس الشهر فقد أو صيت له بكذا  
أو أن كمل الشهر فقلان وصي سم وقوله والامارة في فتاوى البلقيني باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق  
الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في مذهب الشافعي إلا في محل الضرورة كالامارة والايصاء اه ومنه  
تستفيد أن ما يجعل في مواضع الاحباس من جعل النظر له ولولا ولاده بعده لا يصح في حق الأولاد براهم سم على  
منه اه ولك منع الاستفاد بحمل كلام البلقيني اخذ من الحديث المار انفا وعامر في شرح فلو وكله ببيع عبد  
سيملكه الخ على ما إذا لم يكن التعليق تابعا لموجود (قوله فلو تصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى وعلى  
الأول بنفذ تصرفه في ذلك عند وجود الشرط لو وجود الأذن وينفذ أيضا تصرف صادف الأذن حيث فسدت  
الوكالة ما لم يكن الأذن فاسدا كما لو قال وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف كما قاله الزركشى (قوله أو  
بتزويج بنته الخ) قد مر ترجيح النهاية وفاقوا لده عدم النفوذ في هذه الصورة (قوله وتمثيل) أي للتصرف بعد  
وجود الشرط المعلق به (قوله في الأولى) أي مسئلة الطلاق اه كرى (قوله وقال الجلال البلقيني) أي في  
الصورة المذكورة بقوله كان وكله الخ اه سيد عمر (قوله كالوكالة المعلقة) أي تعليقاً صريحا اه كرى  
(قوله ولم يذكره) أي صحة التصرف والتذكير باعتبار الاحتمال (قوله فانه) أي الموكل المعلق  
(قوله عندها) أي حالة الوكالة (قوله وعلى هذا) أي احتمال البطان (قوله بين الفاسدة الخ) أي  
الوكالة الفاسدة (قوله وهو) أي الفرق المذكور وقال السكردي الضمير يرجع إلى قوله وان يبطل  
اه (قوله بانهما) أي الباطل والفاسد (قوله وقضية رده أي الجلال وكذا ضمير اعتياده (قوله  
للتاني) أي احتمال البطان و (قوله بما ذكر) أي بقوله وهو خلاف تصريح الخ و (قوله للأول)  
أي احتمال الصحة (قوله وليست المعلقة الخ) رد لقول الجلال بخلاف المعلقة الخ وقد يجاب بان التعليق  
في الصورة الأخيرة ضمنى لا صريح فان المتبادر ان إذا طلقت الخ متعلق بالتزويج لا بالتوكيل (قوله  
اذ الصورة الأخيرة فيها تعليق الخ) أي بخلاف الأولين فانهما لا تعليق فيهما اه كرى (قوله

رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له إذا رد الإباحة اه وقال هنا فان ردها وندم جددت انتهى وذكر  
في شرحه ثم نزاعا في مسئلة رد الإباحة (قوله فوكل من هي بيده الخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاد القابض  
والمقبض ويوافقه قوله لنزول الخ (قوله فلو تصرف بعد وجود الشرط إلى قوله نفذ عملا بعموم الأذن)  
عبارة الروض ولو علقها بشرط فسدت ونفذ تصرف صادف الأذن قال في شرحه وكذا حيث فسدت الوكالة  
إلا أن يكون الأذن فاسدا كقوله وكلت من اراد بيع دارى فلا ينفذ التصرف قاله الزركشى اه (قوله أو بتزويج  
بنته إذا طلقت الخ) كذا في شرح الروض أيضا فانه في الكلام على فساد الوكالة بالتعليق وأنه يتصرف

وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصريحهم بانهما لا يفرقان إلا في الحج والعارية والخلع والكتابة اه وقضية رده  
للتاني بما ذكر اعتياده للأول وليست المعلقة مستلزمة لملك المحل عندها اذ الصورة الأخيرة فيها تعليق لا ملك للمحل حال الوكالة نعم الوجه أنه

لا بد في هذه الصور أن يذكر ما يدل على التعاقب كقوله أتى سائكحها أو الذي ساء ملكه بخلاف انتصاره على وكذلك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل عن الالفيد شيئا أصلا فلا يس ذلك. من حيث الفرق بين الفاسد والبطل فأنه لو أتى في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والبطل أيضا (٣١٢) فخصرهم المذكور اضافى وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سنة وط المسمى أن كان وجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينزل بمجيئه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه مجزوما به في أصل الروضة (فان تجزها شرط للتصرف شرط جاز) اتفاقا فوكلتك الآن ببيع هذا ولكن لا تبعه إلا بعد شهر ويظهر انه يكفي وكتلك ولا تبعه إلا بعد شهر وان الآن مجرد تصوير وبذلك يعلم ان من قال لاخر قبل رمضان وكتلك في إخراج فطرتي واخر جهاني في رمضان صح لانه تجز الوكالة وانما قيدها بما قيدها به الشارع فهو كقول محرم زوج بنتي احللت وقول ولي زوج بنتي اذا طلقت وانقضت عدتها وتكلف فرق بين هذين ومثلهما بعيد جدا بخلاف إذا جاز رمضان فاخرج فطرتي لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من أطلق الجواز من أطلق المنع وظاهر صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق (أى ولو ضمنا اه كرى (قوله فليس ذلك) أى البطلان في الصورة المذكورة اذا لم تقارن ما يدل على التعليق و (قوله من حيث الفرق الخ) أى بل حيث ان ذلك لغو (قوله ويأتى في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أى من الجزية وغيرها والرهن (قوله ايضا) أى كالحج وما معه (قوله عدم الصحة) أى عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما) أى مع التعليق بالصفة والوقت و اضافتهما إلى المتن لصدق اطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير الثانية صورتا التوكيل بطلاق من سينكحها وبيع من سيملكه للسابقين في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة السكرى قوله وفائدة عدم الصحة بها الخ أى عدم صحة التصرف بالوكالة المعلقة بل بالاذن اه وقضيته افراد الضمير في نسخه من الشرح اقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير الثانية تكلف والظاهر ان مرجه الفاسد والبطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعنى في مسألة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أى الجعل المسمى اه معنى (قوله ان كان) أى المسمى بان عينت أجرة الوكيل في الوكالة المعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقا للنهاية والمعنى عبارتهما والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أى حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فينزل) فى أصله بخطه لينزل باللام اه سيد عمر (قوله اتفاقا) الى قوله وبذلك فى النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) فى العلم بحث لا مكان الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أى فى النهاية نقل ذلك عنه أى الشارح حج معبرا يقال بعضهم ثم قال والا قرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى ان ذلك الفرق بعيد جدا كما نبه عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافاه آنفا (قوله وانما قيدها) أى الفطرة يعنى لإخراجها (قوله بخلاف إذا جاز رمضان الخ) أى فلا يصح وفاقا للنهاية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر اه سم أى فى النهاية (قوله صحة إخراجها فيه) أى عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل فى رمضان وكان الاولى تانيث ضمير إخراجها كما فى النهاية (قوله حتى على الثاني) أى قوله إذا جاز رمضان الخ (قوله او بهما) أى او اذا (قوله لانه تجزها) إلى قول المتن ويجريان فى النهاية (قوله لانه علقها) إلى قوله لانه علقها فى المتن (قوله أو متى إلى لانه) (قوله وقضيته) أى التعليق (قوله فطريقه) عبارة للمغنى فطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الاذن قال ما نصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط فى نحو اذا انقضت عدة بنتي فقد وكتلك بتزويجها بخلاف وكتلك بتزويجها ثم انقضت عدتها اه لكن اطال ابن العباد فى توقيف الحسكام فى بيان عدم النفوذ اذا فسد التوكيل فى النكاح وفى تعليق من سوى بين النكاح وغيره فى النفوذ فى ذلك وقد تقدم هذا فى الحاشية وان الشارح أشار اليه (قوله وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما أقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به فى الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا اه (قوله وبذلك يعلم ان من قال الخ) فى العلم بحث لا مكان الفرق لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر نقل ذلك عنه معبرا يقال بعضهم ثم قال والا قرب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

لعموم الاذن كما علم بما تقررو (ولو قال وكتلك) فى كذا (ومتى) أو مهما (عزلك فانت وكيلى صحت) الوكالة (فى الحال عزله فى الاصح) لانه تجزها وللخلاف هنا شروط لا حاجة لنا بذكرها فتى اتنى واحد منها صحت قطعا (وفى عود وكيلا بعد العزل الوجهان فى تعليقها) لانه علقها ثانيا بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته انه يعود له الاذن العام فى ان ينفذ تصرفه وهو كذلك فطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك او متى او مهما عدت وكيلى فانت معزول لانه ليس هنا (٣١٣) ما يقتضى التكرار ومن ثم لو

أتى بكلمة عزلتك فانت  
وكيلى عاد مطلقا لاقتضاءها  
التكرار فطريقه أن يوكل  
من يعزله أو يقول وكما  
وكنك فانت معزول فان  
قال وكما العزلت فطريقه  
وكما عدت وكيلى لتقاوم  
التعليقين واعتضد العزل  
بالاصل وهو الحجة فى حق  
الغير فقدم وليس هذا من  
التعليق قبل الملك خلافا  
للسبكي لانه ملك أصل  
التعليقين ( ويجريان فى  
تعليق العزل ) بنحو طلوع  
الشمس والاصح عدم  
صحته فلا ينزل بطوعها  
وحينئذ ينفذ التصرف على  
ما اقتضاء كلامهم لكن  
أطال جمع فى استشكله بأنه  
كيف ينفذ مع منع المالك  
منه وتخلص عنه بعضهم  
بأنه لا يلزم من عدم العزل  
نفوذ التصرف ولا رفع  
الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ  
كما لو نجسها وشرط  
للتصرف شرطا وأخذ  
بعضهم بقضية ذلك فجزم  
بعدم نفوذ التصرف وقد  
يجاب باننا لانسلم ان المنع  
مفيد الا لو صحت الصيغة  
الدالة عليه ونحن قد قررنا  
بطلان هذه المعلقة فعملنا  
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد  
له رافع صحيح وحينئذ اتضح  
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه  
ينزل بالاولى وتعود وينزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله او متى او مهما عدت الخ) اى والطريق  
الثانية ان يقول متى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تعليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين  
المذكورتين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم  
النفوذ لاجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقييد بمدة عبارة المغنى بتكرار العود  
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاءها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ  
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه فان لا ينفذ تصرفه ان يوكل  
غيره فى عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك او عزل احد عنى فلا يكتفى بالتوكيل بالعزل  
بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلى فانت معزول فيمتنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق  
الثانية ان يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكنك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدل قوله كلما عزلتك  
(قوله وكما انزلت) اى فانت وكيلى (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل  
(قوله وكما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) اى لتعارض تعليق العزل وتعليق  
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعليق العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلى فانت  
معزول تعليق للعزل على الوكالة فهو تعليق قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى لم تصدر منه  
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهى حرة او نسكتها فهى طاق وهو باطل أجيب بأن العزل المعلق إنما  
يؤثر فيما يثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المتعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ  
الوكالة المتأخر عنه إذ لا يصح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة  
فإفادته صحته أجيب بان الفائدة فى ذلك استقرار الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط  
ويجب اجرة المثل اه قول المتن ( ويجريان ) اى الوجهان فى صحة تعليق الوكالة اه معنى (قوله فينفذ  
التصرف) خالفه النهاية والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود  
الشرط لوجود المنع كأن التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن اه  
(قوله فى استشكله) المنبأ ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله  
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما أتى آنفا ويحتمل ان مرجعه عدم  
الانزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحينئذ فقوله  
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله غنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى  
عن البيان وغير متوهم اصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن  
الاشكال (قوله باننا لانسلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المتعلقة من جواز  
التصرف لعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا  
هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى  
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعليق العزل و(قوله ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والاصح عدم صحته  
و(قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعليق العزل والثالث باعتبار الصيغة كما عبر عنه بها انفا اه كردى ولك ان

الخ) اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاء كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو  
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل  
المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كأن التصرف المعاق ينفذ فى الوكالة الفاسدة  
بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لانسلم أن المنع مفيد الخ) لك ان  
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المتعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة  
عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل (قوله

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة فموضوعة او مطابقة صرح كما قاله بعضهم وكانه تجوز بالقبض غن براءة ذمة المدين وإنما قدرنا ذلك لكلا يلزم الغاء معوضه أو مطلقه والعقد نقصان (٣١٤) عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عتق غبد فقال احدهما هذا وقال الآخر حر عتق بناء على

الأصح ان الكلام لا يشترط صدوره من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الاصوليين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلغوا بل اتكل على نطق الآخر بالآخرى وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للآخر ومشروط له فلا سابق منها حتى يترتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاسنوي وغيره ولك ان تقول ان نظري ان كلام كل مقدر ومنوي في صحة كلام الآخر فهما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحينئذ فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بلغوا لان مدار الكلام على الاسناد وهو إيقاع النسبة او انتزاعها وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه حتى ينقسم عليهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوي ممنوع فان قلت اى النظيرين اصرب قلت الاول لان اللفظ حيث امكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا امكن تصحيح العتق بسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع بشيء وان

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم مما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكانه) اى الموكل (تجوز) اى اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) اى قوله وكانه الخ (قوله لئلا يلزم الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقالوا (قوله حر) مقول وقال (قوله عتق) جواب ولو الخ (قوله المصطلحين) اى من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكل على نطق الآخر الخ) اى ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) اى بقوله وبان كلا الخ (قوله مشروط له) الاول به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة الى قوله ولو وكل الى هنا ويحتمل ان الاشارة الى قوله وبان كلا الى هنا (قوله ان كلام كل) اى منطوق كل اى مثله (قوله فهم ما الخ) اى منطوقاهما (قوله فلا يتفرع ذلك) اى العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا الخلق المقام للاقتصار على المعطوف اى عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) اى حين النظر الى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا انى الا ان يفرق الخ (قوله وهو إيقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاسناد بهذا المعنى إنما هو في الخبر كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزئه) قد يقال لاحاجة الى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا محذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) اى ترجيح الاول (قوله ولا كذلك) اى ليس مثل لفظ انت (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) اى قوله فان قلت في النهاية لا قوله ويصح الى المتن (قوله وهى) اى بعض احكام الوكالة (قوله مالموكل وغليه) اى الاحكام التى يجوز للوكيل ويجب عليه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشرائه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطفا على الاطلاق ويجوز رفعه عطفا على ما يحذف المضاف اى وحكم تعيينه الخ

وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغام الخ) قديمين لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق إنما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاسناد الخ) هذا شىء مردبه المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان نائره هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اقصاف الاتى بها بالاسناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاسناد المذكور اولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ لمعناه لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاسناد بالمعنى المذكور إنما هو في الخبر لانه الذى يتصف بالايقاع او الانتزاع كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا فليتأمل (قوله وذلك الايقاع لا يتصور تجزئه الخ) قد يقال لاحاجة الى ذلك لان الايقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلاما من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الآخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا محذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلتزم هنا الوقوع

### (فصل)

نوى لفظ أنت ينازع في ذلك الا ان يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها فتمحضت وبوافقه النية فيه وهى وحدها لا تأثير لها في اللفظ المحذوف اضمهها ولا كذلك جر هنا فانه قد دل عليه لفظ سبقه فلم تتمحض النية فيه فالحق بالمفروض به حقيقة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد صحتها وهى مالموكل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشرائه للبعيب

وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره او حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا  
اي غير مقيد بشيء. ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي توكيل مطلقا (ليس له البيع (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن

ووافق رسم وشراؤه دلوا اه ع ش (قوله وتوكيله لغيره) أي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل  
وعدمه اه ع ش (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع اه ع ش قول الماتن (ليس له البيع بغير نقد  
البلد) لو امره ان يبيع بنقده فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجد داخله امتناع البيع بالجديد  
لانه غير ماذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل بجواز البيع  
بالجديد تعمولا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا اذا ظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من  
النقد وسما اذا تعذرت مراجعة الموكل اه ع ش (قوله الذي وقع) الى قوله وبحت في المعنى لا قوله والمراد  
الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد الماذون فيها) عبارة شرح الروض اي والمعنى بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه  
وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالنسبة ان عينت بلدا لا فعل عقد الوكالة ان كان صالحا ولا كبادية  
فهل يعتبر اقرب محل اليها فليتام اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع  
بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة اهل البلد به رشدي وعش (قوله لدلالة القرينة)  
تعليل للمتن (قوله لزمه بالاغلب) اي ولو كان غيره نفع للموكل اه ع ش (قوله فبالا نفع) هذا ظاهر ان تيسر  
من يشترى بكل منها فلزم يجد الامن يشترى بغير الا نفع فهل البيع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح  
الثاني ولو قيل بالاول لم يكن بعيدا لان الا نفع حينئذ كعدم اه ع ش وهو الظاهر (قوله وبحت الاذرى)  
عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما بحثه الزركشي وغيره اه (قوله جاز به) اي بنقد غير نقد البلد والاولى  
(قوله وبما قررته في معنى مطلقا) وهو عدم التقييد بشيء (قوله اندفع ما قيل الخ) أي لصلاحيته لما قررته به  
ولا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو لمعناه من كلام الموكل فنام له سم على حج اه ع ش (قوله صورته)  
اي مطلق البيع (قوله لتقييد البيع الخ) اي في البيع المطلق (قوله وانما المراد الخ) اي والحال ان المراد هنا  
انما هو البيع لا بقاء (قوله لما وقع منه) اي للفظ صدر من الموكل (قوله كعب هذا او كعبه بالف) نشر على  
ترتيب اللف (قوله في هذا) اي في بعه بالف (قوله الاطلاق في صفاته) خبر فعني الخ (قوله فاندفع قوله الخ)  
كانه لا تقتضاه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتب عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ  
ووجه ترتيبه عليه انه جعل كون صورته كذا علة والمعلول مرتب على علمته تقدم في اللفظ و تاخر اه ع ش  
اقول اندفاع ما رتب عليه بما ذكره لانما يظهر لو اريد بالانباء الوجوب بخلاف ما اذا ريد به الاولوية كما عبر بها  
المعنى (قوله في الاولى) اي فيما اذا لم ينص على ذات ثمن اصلا كعب هذا (قوله ولو بشمن المثل) عبارة النهاية  
والمعنى ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جازله البيع نسيت) وينبغي ايضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير  
نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ  
فليتام اه سم اي ولو لم يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن ياتي) اي قبيل قول الماتن ولا يبيع  
لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي او كان اقرب  
الطريق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول و ظاهر ما قدمنا انفعان سم الحمل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في الماتن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد غينه  
فباطل بعد التوكيل وقبل البيع وجد داخله امتناع البيع بالجديد لانه غير ماذون فيه وكذا  
بالقديم ويحتاج الى مراجعته مر فليتام (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده مر (قوله وبما  
قررت في معنى مطلقا اندفع الخ) اي لصلاحيته لما قررته به فلا يرد ان اول وجوه اعرابه لا ينافي كونه ولو  
بمعناه من كلام الموكل فنام له (قوله جازله البيع نسيت) هلا باع حينئذ حالا وترك القبض الى زوال  
الخوف لان يقال لو باع حاله ربحه المشتري للحاكم فليز منه ان يتسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البيع

الثمن فيها يتقدر بشمن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشمن المثل حالا من نقد البلد فيصير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه  
نقصا فاحشا (ولا بنسبة) ولو بشمن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسبة فيظهر انه لو وكله وقت نهب جازله البيع نسيت لمن ياتي  
اذا حفظه عن النهب وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض النهب لان القرينة قاضية قطعا برضا بذلك وكذا لو قال له بعه ببلدا وسوق كذا

وأمله لا يشترط أن لا يثبت في البيع نسبية لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأمله الخ) لو أوحالية (قوله فله البيع نسبية) المثل غن السبكي كالعمرائي

أن الولي يجوز له العقد مؤجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سياق فيه كلام لا يبعد مجيئه هنا (ولا يغبن فاحش وهو مالا يحتمل غالباً) في المعاملة كدرهمين في عشرة لأن النفوس تشح به بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة أن تسومح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الألف قال فالصواب الرجوع للعرف ويوافقه قولهما عن الروياني أنه يختلف باجناس الأموال لكن قوله في البجران اليسير يختلف باختلاف الأموال فربح العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق ونحوهما فيه نظروا لعل ذلك باعتبار عرف زمته وإلا فالوجه أنه يعتبر في كل ناحية عرف أهلها المأطر عندهم المساحة به ولو باع بضمن المثل وهناك راغب أو حدث في زمن الخيار يأتي هنا جميع ما مر في عدل الرهن وأهم قوله ليس له إلى آخره بطلان قصره فمن ثم فرع عليه قوله (فلو باع) بيعاً مشتملاً (على) أو هي بمعنى مع (أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمنه) للحيلولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه ببيع باطل فيسترده إن بقي وحينئذ له بيعه بالأذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة

الشارح به أي بالبيع نسبية لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله وأمله الخ) لو أوحالية (قوله فله البيع نسبية) لا شك أن علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع أما علم الوكيل بأن الموكل يعلم ذلك فيظهر أنه شرط لجواز الإقدام فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين أن الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رايت المحشى سم قال قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله لكن سياق فيه كلام الخ) عبارة ثم بعد أن ذكر كلام السبكي والعمرائي أصلها فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع مؤجل للمصاحفة من يسار المشتري وعدائته وغيرهما وأنه يشترط فيمن يعتادونه أي الأجل أن يعتادوا اجلاً معيناً فإن اختلاف فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع أقلهن فيه اه وقوله اتباع أقلهن فيه هو الأقرب لاتفاق الكل عليه إذا نزل في ضمنه إلا كثيراً ع ش (قوله في المعاملة) إلى قوله ويؤاخذ في المغنى وإلى المنتهى في النهاية (قوله بخلاف اليسير) وهو ما يحتمل غالباً اه معنى عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير ينبغي أن يكون المراد حيث لا راغب بنهم القيمة أو أكثره ولا يصح اخذاً مما سياتي فيما لو عيّن له الثمن أنه لا يجوز له الإقصار على ما عيّن له إذا وجد راغباً وقد يفرق سم على منهج أقول وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفية فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة اه أقول وفي سم مناهل إلى عدم الفرق أيضاً (قوله أنه يحتنف) أي الغبن اليسير (قوله فربح العشر الخ) كان وجهه أن الأثر في القدر والطعام مضطرب كما هو شأنه في صغر ثمنه تفاوتت كان يسير بخلاف الجواهر والرقيق فإن الأثمان فيهما تفاوتت كثيراً فلو أشار إلى وجه الخ فيه تأييد لما كتبه بناءً في هامش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله ونصفه الخ) أي نصف العشر (قوله فيه نظار) أي بالنظر للتشثيل خاصة اه رشيدى (قوله وهكراغب) أي ولو باع لا تغابن به اخذاً من إطلاقه ع ش وسم أي خلافاً لما في شرح الروض والمغنى (قوله أو حدث) أي الراغب (فوزن الخيار) أي وكان الخيار للبائع أو لهما فإن كان المشتري امتنع انتهى شيخنا زيادى اه ع ش وفي سم ما وائق الزيادى (قوله جع مامر) عبارة المغنى وع ش ولو باع بضمن المثل و ثم راغب وثوق به بزيادة لا يتغابن بمثلها لم يبح لأنه ما وور بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالأصح أنه يلزمه الفسخ فإن لم يفعل انفذ مخ كما مره بل ذلك في عدل الرهن ومحلّه كما قال الأذرى إذا لم يكن الراغب معاطلاً ولا متجوهاً ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله أو هي) أي لفظه على (بمعنى مع) أي فلا يحتاج إلى تضمين مشتملاً (قوله للحيلولة) أي قوله وظاهر كلامهم في النهاية الأقوله فيضمن إلى وبما قررتاه (قوله للحيلولة) ويجوز للموكل التصرف فيما أخذه من الوكيل لأنه يملكه كملك القرض ثم إذا تلف البيع في يد المشتري وأحضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التي غرمها للموكل جنساً وقدر أو صفة فهل يجوز له أن يأخذه بدل ما غرمه للحيلولة وإن يتصرف فيه بتراضيه بما م لا فيه نظر والأقرب الأول اه ع ش (قوله حينئذ) أي إذا استرده (قوله له بيعه بالأذن السابق) كما في بيع عدل الرهن بخلاف ما لو رد عليه بعيب أو فسخ العيب المشروط فيه الخيار المشتري وحده لا يبيعه ثانياً بالأذن السابق والفرق أنه لم يخرج عن ملك الموكل في الأول وخارج عن ملكه في الثاني وإذا خرج عن ملكه انعزل الوكيل اه معنى (قوله وقبض الثمن) أي وله قبض الثمن إذا وكل بالبيع بحال (قوله ويده الخ) عطف على

بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد إذا تعين لحفظه بأن يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليتا مل (قوله وعلم الوكيل أن الموكل الخ) قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين (قوله ولو باع بضمن المثل وهناك راغب الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يصح بيع الوكيل بضمن المثل إن وجد زيادة لا يتغابن بمثلها وإن وجد راغباً موثوق به والفسخ في زمن الخيار لا جملها ذكرناه في بيع عدل الرهن انتهى ولا يخفى أن المتبادر من قوله أن وجد زيادة أنها وجدت عند البيع وأما وجودها بعده في زمن الخيار فهو ما ذكره بقوله والفسخ في زمن الخيار الخ وحينئذ ففهم قوله لا يتغابن بمثلها أن ما يتغابن بمثله يصح البيع بدون مع وجوده وقد يستشكل فليتا مل (قوله أو حدث في زمن الخيار) عبارة في شرح الإرشاد هنا خيار المجلس أو خيار الشرط ولو المشتري وحده انتهى وفيما ذكره من المبالغة نظر لا يخفى انتهى (قوله



عليه وإن لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل بمثله والمتقوم (٣١٧) بقيمته وقررته في التفرع اندفع ما قبل كان ينبغي

أن يقول لم يصح ويضمن  
(فإن) لم يطلق اتبع تعيينه  
ففي بيع بما شئت أو تيسر  
له غير نقد البلد لا بنسيئة  
ولا غبن لأن ما للجنس  
وشرح جمع بجوازه بالغبن  
واعتمده السبكي وغيره  
لأنه العرف مالم تدل قرينة  
على خلافه أو بعه كيف  
شئت جاز بنسيئة فقط لأن  
كيف للحال فشمّل الحال  
والمؤجل أو بكم شئت جاز  
بالغبن فقط لأن كم للعدد  
القليل والكثير أو بما  
عزوهان جاز غير النسيئة  
لأن ما للجنس فقرنها بما بعدها  
بشمّل عرفا القليل والكثير من  
نقد البلد وغيره وظهر كلامهم  
أنه لا فرق في هذه الأحكام  
بين النحوى وغيره وهو  
محتمل لأن لها مدلولاً  
عرفياً فيحمل لفظه عليه  
وإن جهله وليس كما يأتي في  
الطلاق في أن دخلت بالفتح  
لأن العرف في غير النحوى  
ثم لا يفرق نعم قياس ما يأتي  
في النذر أنه لو ادعى الجهل  
بمدلول ذلك من أصله صدق  
أن شهدت قرائن حاله بذلك  
ولو قال لو كيله في شيء أفعّل  
فيه ما شئت أو كل ما تصنع  
فيه جائز لم يكن اذناً في  
التوكيل لاحتماله ما شئت  
من التوكيل وما شئت من  
التصرف فيما أذن له فيه فلا

له بعه (قوله عليه) أي الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه إفصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أهو  
القيمة مطلقاً أو القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض أي والمغنى الإفصاح بالثاني حيث قال  
فيسترده أن بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على  
المشتري أهو هو متجه وخالف مافي شرح الروض وذهب إلى غرم الوكيل القيمة مطلقاً وادعى أن الرافعي  
صرح به وراجعت الرافعي فلم أر فيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض أهسم (قوله فيضمن المثل) أي  
الوكيل أو المشتري فيوافق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر  
فيوافق ما مر عن مروفي الجبرمي عن الزبائدي والحلي والقلوبي والمعتمدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقاً  
أي سواء كان باقياً أو تالفاً مثلياً أو متقوماً لأنه يغيرها بالحيولة وأما المشتري فيطالب ببده من مثل أو قيمة إن  
كان تالفاً لأن عليه قرار الضمان فإن كان باقياً رده إن سهل فإن عسر طوّل بالقيمة ولو مثلياً للحيولة أه (قوله  
وبما قرره) أي بقوله وأفهم قوله ليس له الخ أه عش (قوله اندفع ما قبل الخ) ارتضى المغنى بما قيل وقد يقال  
أن كان المراد من الانبغاء الوجوب فالاندفاع ظاهر ولا فلا إذا قرره لا يدفع الأولية ثم رأيت في قسم مافيه  
قوله كان ينبغي لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاءه لأن هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبرة  
المصنف لا تنفيده أه (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله ففي بيع بما شئت) إلى قوله وظاهر  
كلامهم في المغنى الأقوله وصرح إلى أو بعه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة المغنى صح بعه بالعروض  
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة أه (قوله وصرح جمع الخ) عبارة النهاية خلافاً لجمع منهم السبكي  
في تجويزه بالغبن أه (قوله لأنه العرف الخ) نعليل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أي لا بغبن فاحش  
ولا بغبن نقد البلد مغنى وعش (قوله للحال) أي الصفة أه سم (قوله جاز بالغبن) وينبغي أن  
لا يفرط فيه بحيث يعد اضاعة وإن لا يكون ثم راغب بالزيادة أه عش (قوله فقط) أي لا بالنسيئة ولا  
بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للجنس) أي فشمّل النقد والعروض أه مغنى (قوله فقرنها الخ)  
الأولى فلما قرن بما بعدها أي عزوهان شمل عرفاً الخ (قوله لأن لها) أي لما تقدم من بما شئت الخ (قوله  
ثم لا يفرق) أي في أن دخلت بفتح الهزمة (قوله لو ادعى الجهل) أي الموكّل (قوله في التوكيل) أي  
في توكيل الوكيل غيره (قوله لا احتمال ما شئت من التوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي لا احتمال  
كل من القولين المذكورين الأذن في التوكيل والأذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) أي  
على ما قالوه (قوله منه) أي من قوله أفعّل فيه ما شئت الخ (قوله أو لا) أي لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وإن لم يبق فهو طريق) ليس فيه إفصاح صريح بما يضمنه أهو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح  
الروض الإفصاح بالثاني حيث قال فيسترده أن بقي والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في  
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لأن الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه  
له مطلقاً وإنما يرجع على المشتري فغرمه للموكل لا يكون إلا للقيصولة لا للحيولة وخالف مافي شرح  
الروض وذهب إلى غرم القيمة مطلقاً وادعى أن الرافعي صرح به وراجعت الرافعي فلم أر فيه ذلك وإنما  
احال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن إذا باع على أحد هذه الوجوه واقتصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة  
لسكل من العدول والمشتري منه ومعلوم أنه لا يصح الأخذ بظاهاه لأن المشتري لا يضمن قيمة المثل فتعين حمله  
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فإن قلنا أنه يغرم القيمة مطلقاً فهل يرجع في المثل  
بها على المشتري لأنها التي غرمها أو بالمثل لأنه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قبل كان  
ينبغي الخ) لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاءه لأن هذا المنبغى يتضمن بيان البطالان وعبرة المصنف  
لا تنفيده (قوله لأن كيف للحال) أي الصفة (قوله أو بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة  
ويوجه بأنه لما أذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم يجب المصلحة وإن أمكنت بخلاف ما لو عين  
الثمن دون المشتري وأمكنت الزيادة لو جرد راغب بها فتجب لأنه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

بكل بأمر محتمل كما لا يهيب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أو لا

فلا يجوز الخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) أى البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه) بيان لما تقرر من احتمال قول الموكل لو كيلة في شيء ما فعل فيه الى آخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه) عطف على لما تقرر اى ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اى قوله افعل فيه ما شئت وما بعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اى قوله اولا يجوز الخ (قوله انه ما مثل ما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا بنسيئة ولا بغير (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق الخ قول المتن (ليبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حينئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم الاول اى ان يقال ينبغي ان يأتى فيه جميع ما يأتى في مسألة النقص عن الاجل المعين ويأتى في شرح قول المصنف وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدم بالناجيل صح في حال دون حال اى على نحو التفصيل الذى اشرنا اليه ثم رايت في الروضة في الصورة الخامسة من صور الباب الثاني صرح بحكم هذه المسئلة بازيد مما اشير اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغنى فان نقص عنه أى لاجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف أو مؤنة حفظ أو نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كما قال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة كما يؤخذ مما يأتى في تقدير الثمن اه (قوله اى يبيعه) الى قول المتن والاصح في النهاية لا قوله ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لحفظه) اى الثمن (قوله قبل حلوله) اى حلول الاجل المقدر (قوله في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) اى المبيع في الاصح ايضا لانه المبيع ودان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم يتخير غير ماسر ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والاضمن وان سقى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع او دلت عليه قرينة ظاهرة كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها بمؤجل (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار

ويتردد النظر في باى شيء شئت وبمهما شئت ولو قيل انهما مثل بما شئت لم يبعد وان ( وكله لبيع مؤجلا وقدرا لاجل فذاك) اى يبيعه بالاجل المقدر ظاهر وله النقص منه إلا اذا نهاه او ترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة اى او يترقب خوف كتهب قبل حلوله كما هو ظاهر او عين له المشتري كما بحثه الاسنوى (وان اطلق) الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (في مثله) اى المبيع في الاصح ايضا لانه المبيع ودان لم يكن عرف راعى الانفع لموكله ثم يتخير غير ماسر ويلزمه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والاضمن وان سقى ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جمع او دلت عليه قرينة ظاهرة كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها بمؤجل (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار

لان الفرض أن المعين ثمن المثل فان فرض انه دونه مع عليه بانءونه ممكن ان يلتزم عدم وجوب الزيادة وإن تبسرت وفيه نظر اذ ليس هنا ذنى الغبن على الاطلاق ويجوز ان يعين مادون لمجرد عدم الرضا بما دونه الا للرضا به مع امكان ما لو قبحه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل ان يحمل جواز الغبن الفاحش ما لم يوجد راجع بالزيادة وهو ثمن المثل او اكثر والامتنع ووجب البيع بالزيادة فليراجع (قوله في المتن لبيع مؤجلا) هل له المبيع حالا حينئذ ينبغي نعم الا لغرض (قوله ويلزمه الاشهاد) سكت عن الرهن (قوله والاضمن)

ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مائعة مع انتفاء تولى الطرفين اه ع ش (قوله فبقى من عداه) شمل الوصى والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه ع ش (قوله ولو مع مامر) اى عقب قول المتن ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولى او لمولى وهنالك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذاء ما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جواز ه اذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة لادانته ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضا فليتامل سم على حج وينبغي ان مثل تو كيله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكيل عن الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا فى نعم لو وكل وكيل وقوله اذا قدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعى يرجع اليه وهو كونه حالا من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه ع ش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه في اوائل الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اى وان لم ياذن الموكل في التوكيل (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تولى الطرفين اه ع ش (قوله او اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما ياتي من جواز التوكيل في الغفو عن نفسه في القصاص وحد القذف اه ع ش (قوله من ذكر) اى من نفسه او ولده الخ سيد عمر وع ش (قوله اذلا تولى) اى لعدم اشتراط القبول في الابرار والاعتاق (قوله ولانه حريص الخ) عطف على لئلا يلزم الخ (قوله في ولاية غيره) اى لفسق ابيه مثلا اه ع ش (قوله وقد قدر الموكل له الثمن الخ) افهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناع بيعه لمن هو في ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله اذلا تولى ولا تهمه وبانه يجوز بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينه عن الزيادة ولا نظر للتهمة في ذلك اللهم الا ان يقال او التهمة مع صغر الولد او جنونه اقوى منها في الاب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الخن من الاب على ابنه الصغير او المجنون فليتامل ثم رايت سم على منبج صرح بالفرق المذكور اه ع ش وقوله بان العلة الخ عليه ان من العلة التهمة وهي ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اى والاقرب الجواز مطلقا كما مر عبارة السيد عمر وقوله ونهاه الخ هلا كتفى بالنقد بروضية قوله الا فى في البائع عين الثمن ام لا جواز البيع لولى الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لمولى له اذا اذن له في التوكيل وقد قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة اذلا تولى ولا تهمه بل لو قيل بجواز حينئذ مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل غنى فوكل عنه ثم رايت المحشى قال قوله لئلا يلزم تولى الطرفين اى لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذلا تولى في التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن في التوكيل كما مر عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح للمامر اى من تولى الطرفين او في تزويج او استيفاء حقا وقصاص او دين من نفسه فكذلك مغنى ونهاية (قوله لا انتقاما ذكر) اى من تولى الطرفين والتهمة اه ع ش (قوله وانما لم يحز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض و (قوله تولى اصله) فاعل لم يحز (قوله هنا) اى في البيع (قوله مردا يبنى التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

بقى من عداه على المنع  
(وولده الصغير) او المجنون  
او السفية ولو مع مامر لئلا  
يلزم تولى الطرفين ومن ثم  
لو اذن في ابرار او اعتاق من  
ذكر صرح اذلا تولى ولانه  
حريص طبعا وشرعا على  
الاسترخاء له وشرعا على  
الاستقصاء لموكله فتضادا  
ومن ثم لو انتفيا بان كان  
ولده في ولاية غيره وقد قدر  
الموكل الثمن ونهاه عن  
الزيادة جاز البيع له اذلا  
تولى ولا تهمه حينئذ  
(والاصح انه يبيع لايه  
وابنه البالغ) الرشيد عين  
الثمن او لا لا انتقاما ذكر  
وانما لم يحز من فوض اليه  
ان يولى القضاء وتولية اصله  
او فرعه لان هنا مردا يبنى  
التهمة وهو ثمن المثل

لبس فيه افساح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد (قوله فبقى من عداه على المنع) فيه بحث لان انتظامها من الاب يدل على انتظامها في نفسها من غيره والام ينتظاما منه فتدبره (قوله لئلا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب لا يما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولى وهنالك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيل في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذاء ما ياتي في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكيل في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيل في احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جواز ه اذا قدر الثمن ونهى عن

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومحجوره وفي الوصي وقيم اليقيم كما صرحوا به ومثلها ناظر الوقف

وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلاً لنفسه ومحجوره وان اذن له وعين له البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل ينفذ منه ذلك لانه يجوز له الايجار بدون اجرة المثل او لا لما تقر ان الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كالمو اجر داره من نفسه لمحجوره وقبل له الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الايجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر بدون اجرة المثل (و) الاصح (ان) الوكيل بالبيع بحال (له) قبض الثمن وتسليم المبيع الذي بيده مالم ينهها لانها من توابع البيع وله قطعاً القبض والا قباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لافي البيع بموجب وان حل الا باذن جديد كما مر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم الفرقان بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصلح منهما مع وجود الشر وطى في الكل حتى لو فرض المحصار الاسرى احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله ويجرى ذلك) اي نظير قول المتن لا يبيع لنفسه الخ (قوله فلا يشتري من نفسه ومحجوره) اي ولا باكثر من ثمن المثل ولا بنسيئة ولا بغبن فاحش على قياس ما سرفى الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسيئة تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافه مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيباً ما نصه وهل له الشراء بنسيئة وبغير نقد البلد حيث راي فيه مصلحة ام لا فيه نظرو الاقرب الاول لاذ لا ضرر فيه على الموكل اه قوله ولا بغبن فاحش مكرر مع قوله ولا باكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقاً (قوله ومحجوره) اي اذالم يوكل وكلا عن محجوره اخذنا من انفاعن سم والسيد عمر (قوله وفي الوصي الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) اي عن غيره (قوله فلا يبيع الخ) اي ولا يشتري عن نفسه ومحجوره (قوله لنفسه) اي مطلقاً وقوله ومحجوره اي الا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينظم العقد فليتأمل سم وقوله حقيقة واعتباراً اما حقيقة فمنوع واما اعتباراً فاحل تأمل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لربع الوقف وهذا القدر كاف للتغايير الاعتباري فهو من حيثية متولى ومن اخرى مولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رلى الطفل كون التعاير بين العاقدن اعتباراً باوان اختلاف وجه الاعتبار فليتأمل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تأمل اه سم (قوله وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه متهم عند تولى الطرفين فاغتفر في حياته لان الحق له لا يعبده بخلافه بعد موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض والا قباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعمات وراس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعاً اه عش (قوله لافي البيع بموجب) عطف على البيع بحال ش اه سم (قوله الا باذن جديد) اي اودالة القرينة عليه كما مر ايضاً اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجب اه عش (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ماوكل يبيعه بموجباً (قوله وصحناه) اي على الرابح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله ويوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العول عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما اتى به) اي بالبيع

لزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضاً فليتأمل (قوله وقياس تجوزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع او الايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينظم العقد فليتأمل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تأمل (قوله لافي البيع بموجب) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله

ذلك وان باعه بحال وصحناه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع - حالا قبل قبض الثمن فلا يرفع ذلك بما اتى به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل لما رضى بذلك مع التاجيل لامع الحلول

أو بحال ونهاه قطعا وليس لو قيل في هبة تسليم قطعا لأن عقدها غير ملك فاندفع افتاء به ضمهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بأن سلمه له (٣٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل

قيمة المبيع ولو مثليا وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيلولة فإذا قبضه ردها اما لو اجبره حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذرعى قال فان أكرهه ظالم فسكولو دية فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن المسكره هنا شبهة انتقال الملك واثم لا شبهة له بوجهه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والأضمن (فإذا وكله في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشتري معيبا) أي لا ينبغي له لما بقي من الصحة المستلزمة للحل غالبا في أكثر الاقسام وذلك لان الإطلاق يقتضي السلامة واشتراء عامل القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جازله شراؤه (فان اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر ولا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بمين مال الموكل فانه وان

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على يؤجل اه سم (قوله في هبة) أي عقدها (قوله تسليم) أي للموكل هو ب له بان يقبضه إياه انتهى ع ش (أي المبيع) إلى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الا قوله أي أو متغلب إلى على التسليم قول الماتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان أو وليان اجبرا مطلقا سم على منهج أي سواء كان الثمن معينا أم في الذمة اه ع ش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فاذا قبضه) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري عبارة للمغنى فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد المغروم اه (قوله اما لو اجبره حاكم الخ) عبارة للنهاية والمغنى اما لو اجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كافي البحر انه الاشبه حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل أو تقليدا معتبرا فلو أكرهه عليه ظالم فسكولو دية فيضمن قاله الأذرعى وهو الوجه اه قال ع ش بعد ذكره كلام التحفة هنا مانصه واما على ما استوجهه الشارح مر من الفرق بين أكره الظالم وأكره الحاكم الذي يراه فقد يشكل الحاق المتغلب بالحاكم إلا ان يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفع المفساد المتولدة بالفتن لمخالفته اه وقوله الا ان يقال المتغلب الخ هو الأقرب (المسكرة) بفتح الراء (قوله هنا) أي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله واثم) أي في الوديعة (قوله والا) أي بأن سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) أي القيمة للحيلولة قياسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله ولو لمعين) إلى قول الماتن ليس في النهاية الا قوله ولم ينظروا إلى ولعيب طر (قوله عيبه) بياء فباء (قوله ضعيف) عبارة للنهاية غير صحيح اه (قوله أي لا ينبغي له) أي لا يحسن له اه ع ش و عبارة للمغنى أي يتمتع عليه ذلك اه (قوله في أكثر الاقسام) احترز بقوله في أكثر الاقسام عمالوا اشتري بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لو احدث منهم ما يجرم لتعاطيه عقدا فاسدا انتهى زيادى اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم اشتراء المعيب (واشتراء الخ) جواب سؤال فكان الأولى زيادة انما عبارة للنهاية وانما جازل عامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جازل الخ أي جازله ذلك دائما وبه يحصل الفرق بينه وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعاليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائد على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على التسليم) الما لو نص له على التسليم لم يقع للموكل كما قال الاستوى انه الوجه لانه غير ماذون فيه نهاية ومعنى (قوله اذ لا مخالفة) أي لا طلاق الموكل الشراء (ولا تقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على التسليم وسواها لما اشتراه به و جهل الوكيل العيب اه ع ش (قوله رده) أي الاتى فاه سم (قوله فالتقييد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله إلا انه ليس الخ اه ع ش عبارة للمغنى فقاعدة التقييد لا بالذمة لإخراج المذكور اخر اه ورد الوكيل فلو قيد لا خير فقط فقال الموكل الرد وكذا للوكيل ان اشتري في الذمة لكان أولى اه قول الماتن (وان علمه فلا) أي وإن كان الموكل عينه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فالوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل به فلور دتم تبين حال الموكل فينبغى فساد الرد فليراجع اه سم قول

أو بحال الخ) كانه عطف على يؤجل من لا في البيع يؤجل (قوله ثم رأيت الأذرعى قال الخ) اعتمده مر (ومنه يؤخذ انه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائد على الربح والقصد خبرها (قوله جازله شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره (قوله بهذه الشروط) أي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في الماتن (وهو يساوى الخ) وقوله ان جهل العيب ش (قوله رده) أي الاتى (قوله في الماتن وان علمه فلا) أي وان كان الموكل قد عينه قال في شرح الروض نعم ان علم بعيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فالوجه انه ليس له الرد لرضا الموكل فلور دتم تبين حال الموكل فينبغى فساد

(٤١) - شرواني وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضا هذه الشروط الا انه ليس للوكيل رده لتعذر انقلب العقد له بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد للاحتراز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير ماذون فيه عرفا

(وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتامل تقريره  
 اشتراه به (لم يقع عنه) اى  
 الموكل (ان علمه) اى  
 الوكيل العيب لتقصيره اذ  
 قد يتعذر الرد فيتضرر  
 (وان جهله وقع) للموكل  
 (فى الاصح) لعذر الوكيل  
 بجهله مع اندفاع الضرر  
 بثبوت الخيار له (واذا  
 وقع) الشراء فى الذمة لما  
 مر انه ليس للوكيل الرد  
 فى المعين (للموكل) فى  
 صورته الجمل (فلسكل  
 من الموكل والوكيل الرد)  
 بالعيب اما الموكل فلانه  
 المالك والضرر به لاحق  
 نعم شرط رده على البائع  
 ان يسميه الوكيل فى العقد  
 او ينويه ويصدق البائع  
 ولا رده على الوكيل ولو  
 رضى به امتنع على الوكيل  
 رده بخلاف عكسه واما  
 الوكيل فلانه لو منع لربما  
 لا يرضى به الموكل فيتعذر  
 الرد لسكونه فوراً فيقع  
 للوكيل فيتضرر به ومن ثم  
 لورضى به الموكل لم يرد كما  
 ولم ينظروا الى انه لو  
 منع كان اجنبياً فلا يؤثر  
 تاخيرها لان منعه لا يستلزم  
 كونه اجنبياً من كل وجه  
 ولا الى انه قد يؤخر لمشاورة  
 الموكل لانه لما استقل بالرد  
 لم يضطر لذلك ولعيب طراً  
 قبل القبض حكم المقارن فى  
 الرد كما اعتمدته ابن الرفعة  
 وعلم بما مر انه حيث لم يقع  
 للموكل فان كان الشراء

المتن (وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتامل تقريره  
 عبارة المغنى وقد يهرب البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيتضرر اه وهى ظاهرة قول المتن (واذا وقع الخ) فى  
 الارشاد ولو لكل رد لا لراض ولا لو كيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما بمعين  
 او بموصوف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه  
 وصدقه البائع ولا رده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفاً على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل  
 بعين ماله اى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكر مثل ما مر عن الارشاد  
 وشرحه ما نصه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان أخر فلا رد لتقصيره  
 ولو ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضا به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على  
 نفي العلم رد وان نكل وحلف البائع لم يرد لتقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع  
 فى دعواه فله استرداد المبيع منه او فى الثانية وصدق البائع فذاك وان كذبه رجع الشراء للموكل وله الرد خلافاً  
 للبعوى نيه عليه فى اصل الروضة اما اذا لم يحتمل رضا فلا يلتفت الى دعوى البائع اه (لما مر) اى قبيل قول  
 المتن وان علمه الخ ثم هذا لتعليل لتقييد الشراء بالذمة (قوله شرط رده) اى الموكل (قوله والارده الخ) عبارة  
 المغنى والا وقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة ما لم ياذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولورضى  
 به) اى الموكل بالعيب اى او قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه  
 برضا الموكل ثم تبين انه كان راضياً به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد سم على حج اه عس و مر عن  
 المغنى ما يوافقه (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفاً بخلاف ما اذا رضى وكيل  
 او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلانه لو منع لربما لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا  
 الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضا ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد  
 بعدم رضا ان يذكر سبباً يقتضى عدم وقوع العقد له كأنكار الوكالة بما اشترى به الوكيل او انكار تسمية  
 الوكيل اياه فى العقد او نيته فليتأمل اه عس (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله  
 لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى انه لو منع الخ (قوله لانه انما استقل  
 الخ) يتامل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ اه سم وفيه ان المراد بالرد  
 هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجواز (قوله لذلك) اى المشاورة (قوله ولعيب طراً الخ) خبر  
 مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) اى وعدمه اه نهاية قال عس قوله م فى الرد وعدمه اى لافى عدم  
 وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد لسلامته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمدين فلا رد  
 للوكيل او فى الذمة فليكل منهما الردها (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى  
 هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذ ما  
 سياتى فى مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل بيعه بالظفر  
 الرد فايراجع (قوله فى المتن والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة للموكل فليكل من الموكل والوكيل الرد) فى  
 الروض فان اشتراه فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يردده الوكيل اه وفى الارشاد ولو لكل رد لا لراض ولا  
 الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما بمعين او بموصوف فى الذمة  
 بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على  
 الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفاً على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل بعين ماله اى لا يرد الوكيل  
 اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لان اشترى بعين مال الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا  
 يتضرر به اه (ولورضى به) امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضياً به  
 حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتامل فيه فان الكلام على تقدير  
 منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

والاوقع للوكيل وعند الاطلاق له شرأه من يعتق على موكله فيعتق كشرأه من يعتق بالله وكل رده ولاعتق ونخالفه افعه في هذا مردوده (وليس للوكيل ان يوكل بلا إذن إن تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم ير ض بغيره نعم (٣٣٣) لو وكله في قبض دين فقبضه وارسله مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله الجوري وقيد الاذعى المرسل معه بكونه اهلا للتسليم بان يكون رشيدا وكان وجه اختصار ذلك في عياله والذي يظهر ان المراد بهم اولاده وبما ليك وزوجاته اعتيادا استنابتهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم ومثله ارسال نحو ما اشتراه له مع احدهم ويؤخذ من تعليمهم منع التوكيل بما ذكر انه لا فرق بين وكنك في بيعه وفي ان تبيعه وفرق السبكي بينهما في الاول يجوز التوكيل مطلقا دون الثاني فيه نظر هنا للعرف وان كان صحيحا في نفسه (ولان لم يثبت) ما وكل فيه منه (لكونه لا يحسنه او لا يبيح به) او يبيح عليه تعاطيه مشقة لا تحتل عادة كما هو ظاهر (فه التوكيل) عن موكله دون نفسه لان التفويض لئله لا بما يقصد به الاستنابة ومن ثم لو جهل الموكل حاله او اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما هو كلام الرافعي واستظهره الاسنوي ويأتي مثله في قوله (ولو كثر) ما وكل فيه (وعجز عن الاتيان بكه فالذهب ان يوكل) عن موكله فقط (فما زاد على

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حج اه ع ش) والاوقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن اما الطاري فيقع فيه للوكل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) اي اطلاق الموكل التوكيل (قوله شرأه من يعتق الخ) اي وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعد التعيين وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كحج فيما مر بعد قول المصنف فان وكله في شرأه عبدا وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صحح وعق عليه بخلاف القراض لما فانه موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم ير ض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كما لو دعه لا يودع اه (قوله وارسله) اي الوكيل المقبوض (قوله من عياله) اي الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافا مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن ان فعله خلافا للجوري اه (قوله وبما ليك) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته باجارة ونحوها اه (قوله اعتيادا استنابتهم الخ) خبر وكان (قوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اي ارسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم) اي عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اي بقوله لان الموكل الخ والجار متعلق بالتعليل (قوله في الاول) وهو وكنك في بيعه (قوله مطلقا) اي احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يق به ولم يعجز عنه او لا (قوله دون الثاني) وهو وكنك في ان تبيعه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر وفرق السبكي الخ (قوله هنا) يعني في صيغة الوكيل (قوله للعرف) اي لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اي بحسب اللغة لانه فرق واضح بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردي وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكونه لا يحسنه) اي أصلا أما اذا احسنه لسن كان غيره فيه احدق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم ير ض بغيره اه ع ش (قوله او يشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستنابة) قضيته انه يتعين ذلك في حقه وان صار اهلا لمباشرة بنفسه اه ع ش وسياتي ما فيه (قوله ومن ثم) اي من اجل ان العلة ما ذكر (قوله امتنع توكيله) اي ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوي) عبارة المغنى وهو كما قاله الاسنوي ظاهر اه (قوله ويأتي مثله) اي مثل قوله لو جهل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن مركه الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فانما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة الروضة المنع اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح او اطلق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى قوله واطلق الخ لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زيف الخ) اي في الذخائر اه مغنى (قوله القريب الخ) نعت المقاتلة (قوله ولو طر العجز اطرو مرض الخ) فان كان التوكيل في حال علمه بسفوره او مرضه جازله ان يوكل نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله لم يجزله ان يوكل) اي وذلك لما تقدم من ان الموكل لم ير ض بصرف غيره لكن قضية قوله مر ثم ولا ضرورة كما لو دعه الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلفه لو لم يبيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بل قديقال بوجوده وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكل عاجز اثم قدر هل له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج

البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشرأه للموكل واخذ الثمن المعين فينبغي اخذها سياق في مسائل الجارية ان يقال رده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والوكيل يبيعه بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجوري) الاوجه خلافا مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أي عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالبا فيما يظهر ثم رايت مجليا زيف الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابله القريب مما ذكرته ولو طر العجز اطرو ونحو مرض او سفر لم يجزله ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل) عل الاصل لانه مقتضى الاذن

والدوكل عزله ايضا كما اهمه جملة وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا للاعتراض على المتن خلافا لمن زعمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (يعزل بعزله) اى الاول (ايماه) وانعزاله) بنحوه وتاوجونه

لان التفويض لم يخل لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه ع ش وفي البجير مى عن القلوبى قوله بل عن وكيله اى فقط بشرط علم الموكل به جرح حال التوكيل ولا فلا بد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه ببعضه اى بنكاف المشقة ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لئوال العجز بل ليس له التوكيل حينئذ لقدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيما في الصورتين الاخيرتين مما مر في الشرح (قوله) والدوكل عزله) اى وكيل الوكيل (ايضا) اى كما أن للوكيل عزله كما أفهمه اى أن الموكل عزله قوله ذلك اى أن الموكل عزله (قوله ايضا) اى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق ترتيب عليه خلاف هل يعزل بعزله وانعزاله او لا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل او وكيل الموكل فان قلنا بالاولى انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا حينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بان يقال معنى قوله على الاصح السابق اى بناء عليه فالاصح مبنى على الاصح ومقابلة على مقابلة اه رشيدى (قوله او عزل الموكل له) اى الاول (قوله) لانه نائبه اى الثانى نائب الاول اه ع ش (قوله انه يعزل) اى الثانى (قوله بغير ذلك) كجذونه ولم غمائه اه ع ش (قوله ودين الوكيل الخ) الاول حذف الواو (قوله لان توكيله) اى الوكيل (قوله ان يقع عنه) اى عن الموكل اه ع ش (قوله وفارق نظيره الخ) رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثاني ان وكيل الوكيل وكأنه قصد تسهيل الامر عليه كما لو قال الامام او القاضى لثائبه استنب فاستناب فانه نائب عنه لا عن منيبه وقرق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله فحمل الخ اه قال ع ش قوله فانه نائب عنه اى عن النائب وقوله لا عن منيبه اى الامام او القاضى اه (قوله فهو) اى نائب القاضى وكذا ضمير حكمه الخ (قوله معاوته) اى القاضى وكذا ضمير له (قوله وهو) اى نائبه وكان الاولى التفريع قول المتن (ان يوكل امينا) شمل مالو كان الامين رقيقا واذن له سيدة في التوكيل المذكور وهو واضح ثم قضية كلامه أنه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المثل تحت يد الموكل أو غيره وإنما وكل الفاسق في مجرد العقد وهو مقتضى كلام الشارح مر الا في فيما لو وكل الولي ففسق لم يكن قال حج ثم توجيها لهدم انعزاله بالفسق ان الذى يتجه ان على ماهر من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه ولما فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له انتهى وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اه ع ش (قوله وان عين الخ) ببناء المفعل (قوله الثمن والمشتري) بفتح الراء نائب فاعله فالاولى في وكالة البيع ووكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل بعدائه بكسر الراء فالثاني في وكالة البيع فقط (قوله اى الامين) الى قوله وحاصله في المغنى (قوله لم يوكله على الاوجه) اعتمدتم وركذا قوله وفرق الاذرعى الخ اه سم (قوله او عين الخ) تطف على قوله علم الخ (قوله انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لوايها

أوعزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما يعزل به الوكيل انه يعزل بغير ذلك (وان قال وكل عني) وعين الوكيل او لا ففعل (فالثاني وكيل الموكل وكذا ان اطلق) بان لم يقل عني ولا عنك (في الاصح) لان توكيله للثالث تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب ان يقع عنه وفارق نظيره من القاضى بان الوكيل ناظر في حق الموكل فحمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضى المسلمين فهو نائب عنهم ولذا نفذ حكمه لمستنيبه (وعليه فالغرض بالاستتابة معاوته وهو راجع له قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني او اطلق (لا يعزل احدهما الاخر ولا يعزل بالانعزاله) لانه ليس وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه او عن الموكل (يشترط ان يوكل امينا) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستتابة عن الغير شرطها المصلحة (الا ان يعين الموكل

(قوله) والدوكل عزله ايضا كما أفهمه الخ) قال الاسنوى وإذا قلنا انه وكيل الوكيل فقد قبل ليس للدوكل مباشرة عزله لانه ليس بوكيله والاصح الجواز لانه فرع الفرع فتستثنى هذه المسئلة كذا صرح الرافعى بجميع ما قلناه انتهى (قوله في المتن والاصح) انه يعزل بعزله وانعزاله) قال الاسنوى واعلم ان حاصل كلام المصنف الجزم بان الثانى وكيل الوكيل وحكاية وجوبه مع ذلك في انعزاله يعنى الثانى بزل الوكيل وبانهزاه وهذا فاسد في المغنى ومخالف لما قاله الرافعى ايضا من حكاية وجوبه في التباية وبناء العزل عليهم كما نقلناه عنه انتهى ويحجب بان قوله والاصح أنه يعزل بعزله وانعزاله ليس مفرعا على قوله فالثاني وكيل الوكيل ولذلك يصدره بالفاء وانما هو استئناف فلا ينافى انه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

غيره) اى الامين فيتبع تعيينه لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل لم يوكله على الاوجه كما لا يشتري ما عينه الموكل ولا يعلم عيبه والوكيل يعمله او عين له فاسقا زاد فسقه لم يجز له توكيله على الاوجه ايضا وقضية اطلاق المتن

أنه لا يوكل غير الامين وان قال لهوكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافا له كما لو قالت زوجتى من شئت يجوز تزويجها الغير الكفء زوجتى



وفرق الأذرعى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الأمين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود صفة

كأن هي الكفاءة وقد يتساح بتركها بل قد يكون غير الكفء أصلح وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم بعض توابعه لا هو فاعتقر ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط أنه إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام أذنت له في كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفئات كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل امينا) في شيء من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن له في التوكيل دون العزل

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا وهي ما يجب على الوكيل عند التقيد له بغير الاجل ومخالفته للمأذون وكون يده بأمانة وتعلق أحكام العقد به (قال بع لشخص معين) هو أعنى قوله معين هنا وفيما بعده حكاية للفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فايراد مثله

زوجتي من شئت الخ بأن المقصود الخ (قوله و فرق الأذرعى الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله هنا) أى في التوكيل في المال (قوله وثم) أى في التوكيل في التزويج (قوله وقد يتساح بتركها) أى لحاجة القوت او غيره اه معنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى في التوكيل في المال و (قوله وثم) أى في التوكيل في النكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم لا خيار لها وهنا يستدرك اه معنى (قوله إن تركت) أى المرأة الموكلة (قوله في كل افراد الزوج) (قوله منه) أى الوكيل (قوله مما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساح بتركها الخ (قوله في شيء من الصور السابقة) أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله فلم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عني ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التنشئة كما في المعنى وبعض نسخ النهاية سلم عن الاشكال وتكف الجواب (فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد بمنع في النهاية إلا قوله وإلا فالاذن الى انه لو ظهر وقوله وافهم الى ليلة اليوم ومآنبه عليه (قوله بغير الاجل) أى واما التقيد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله ما يجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته فخذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام اه ع ش أقول وكذا قوله وكون يده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله ما يجب الخ قول الماتن (قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه ع ش (قوله بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلا كمن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغي ان يحل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقيد به وانه لو كان لو لم يبع من غيره نهى المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لو لم يبعه بغير اذنه نهى وفات على مالكه انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا اذن مطاقا سم على حج أقول وينبغي ان يحل المنع إذا لم يغلب على ظنه رضا مالكه بان يبيعه وإلا فلا وجه للتعين وقيل بمثله في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامران هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قييدا بل مثله المكان المعين إذا خرج عن الأهلية ففيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهى والنفذ لم يبيعه في غيره مالم يخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخرف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين اه ع ش اه والحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري إذا لم تكن هناك قرينة ملغية للتعين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للوكيل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الاوجه الآتى في قوله و فرق الأذرعى الخ (قوله في شيء من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا وكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل حينئذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليله ولم يبق إلا صورتان مالو قال وكل عني ومالو اطلق قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان

على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه

المعين من الشراء لم يجوز بيعه لغيره بل يراجع الموكل وينبغي أن يحله ما لم يغلب على الظن أنه لم يردده بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره اه ع ش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغنى وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال ع ش وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذنا بما ذكره فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوبري ومجمله كما قال الأذرعى إذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو الساطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما وافقه (قوله لو كيله) أى أو عبده وفاقا لم على منج اه ع ش (قوله وقيد الخ) أى عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الايجاب ام القبول ولم يصرح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الايجاب) أى مطلقا اه سيد عمر (قوله ولم يصرح بالسفارة) قيد لتقدم القبول قال فى المطلب اذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك لزيد فقال بعك صح وان تقدم الايجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لان الايجاب فاسد اه كردى وفى السيد عمر وع ش ما وافقه وقال الرشيدى قوله لم خلافا لابن الرفعة أى فى تقييده البطلان بما اذا تقدم الايجاب أو القبول ولم يصرح بالسفارة أى بخلاف ما اذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة فى المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أى لزيد) أى دون نفس الوكيل اه ع ش (قوله بطل أيضا) جزم به المغنى وشرح المنهج وسكتا عن قول الشارح وإنما يتجه الخ (قوله وإنما يتجه الخ) ولو مات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والأوجه أنه لو قال بع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع لوليهم ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال ع ش قوله ولا نأخذ بقول بفساد الوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشداً فيه نظروا والمتجه الصحة لانه إنما انصرف للولى للضرورة فإذا كملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف سم على حجج وظاهره وان كان الولي أسهل فى المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الأولى اسقاط الألف (قوله وبه فارق) أى بقوله فالأذن فى البيع الخ (قوله ما مر بعد بل) أى فى قوله بل وان لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والأذرعى الخ) أى وبحت الأذرعى عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على ارادة الربح وأنه لا غرض له فى التعيين سواء لكون المعين يرغب فى تلك السلعة كقول الناجر لغلامه بع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله مر فالمتجه كما قاله الزركشى الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما ساقى له أن يقول قال الزركشى فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغنى وسم وع ش (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى الظاهر وإلا لم يثبت قوله لم يتعين فليتام اه سم (قوله فى البحث) أى بحث الأذرعى (قوله من أصله) كانه انما زاده للتايسبق الذهن

لم يدفع هو إلا ثمن المثل وان رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لانه لا عبرة بهذه الزيادة لا متنازع البيع من الراغب بها فهى كالعدم فليراجع وينبغي ان يحل التعيين اذا لم تدل القرينة على عدم ارادة التقييد به وأنه لو كان لو لم يبع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد به فى غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لو لم ياذن فى بيع ماله لاحد فرأى شخص أنه ان لم يبعه بغير اذنه نهب وفات على ماله أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لانه هنا أذن فى البيع فى الجملة بخلافه هناك فإنه لا أذن مطلقاً ثم رايت ان قولى أو لا ينبغي ان يحله اذا لم تدل القرينة الخ موافق لقول الأذرعى أنه لو ظهر بالقرينة الخ فى الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال فى شرح المنهج كافى الروضة عن البيان وفى غيرها عن الأصحاب اه وبحت الأذرعى الصحة فيما اذا كان الموكل ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على وجه لا يقدر فيه دخول المالك فى ملك الوكيل صح (قوله بطل أيضا) اعتمده مر (قوله لا غيره) أى فى الجملة وفى

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد  
ابن الرفعة بما اذا تقدم  
الايجاب أو القبول ولم  
يصرح بالسفارة وبحت  
البلقيني أنه لو قال بع من  
وكيل زيد أى لزيد فباع من  
زيد بطل أيضا وإنما يتجه  
ان كان الوكيل أسهل منه  
أو أرفق وإلا فالأذن فى  
البيع منه وبه فارق ما مر  
بعد بل والأذرعى أنه لو  
ظهر بالقرينة أن التعيين  
إنما هو لغرض الربح  
فقط لكون المشتري ممن  
يرغب فيه لا غيره لم  
يتعين واعتراض بأنه  
لرغبته فيه قد يزيد فى  
الثمن وهذا غرض صحيح  
وأقول فى البحث من  
أصله نظر

إلى قوله واعترض اه ع ش (قوله لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي الخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزبة حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لو لأن ذلك المعين قد يزد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لأن الأذرعى لم يدع أن تعيينه يتأني غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء المتعين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام إلغائه فلا فرق بينهما فليتامل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم) الى قوله كما لو قال في المغنى لا أقوله والفرق الى ولو قال (قوله ولو في الطلاق) كالتعق اه سم عبارة ع ش قوله وأو في الطلاق غاية لتعين للزمان الذي ذكره في التوكيل اه وعبارة المغنى وفائدة التقيد بالزمان أنه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعق واما الطلاق فلو وكاه به في وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله أول جمعة الخ) دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة وبوم العيد وبقي ما لو قاله في يوم الجمعة أو العيد فهل يحمل على بقيته أو

لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعيين ثم لم يعارضه ما بلغه وهنا عارضته القرينة الملغية له لو لأن ذلك المعين قد يزيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فأتضح أن تعيينه لا يتأني غرضه بل يوافقه خلافا للأذرعى (أو) في (زمن) معين كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينه وبين العتق بأنه يختلف باختلاف الأوقات في الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت بخصوصه بل الطلاق أولى لحرمة زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة

الظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين فليتامل (قوله لأنه إنما يتأني على الوجه الآتي) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى أن القرينة لودلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاء البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزبة حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لو لأن ذلك المعين قد يزد الخ لأن المراد أن غيره أيضا يزيد وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يتأني ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وبما قررناه بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يتأتى ذلك قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ وذلك لأن الأذرعى لم يدع أن تعيينه يتأني غرضه الخ بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء المتعين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيه حتى لودلت هناك على إلغائه فلا مانع من التزام إلغائه فلا فرق بينهما فليتامل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة لدلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض على التعيين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانا نقول لفرق بينهما لأن القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فإنه إنما دل على أنه اعتبار بانتفاء الغرض ظاهرا وبمجرد ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فإذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وبما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذا قدر الثمن ولم يثن عن غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يتأني معناه فليتامل (فرع) لو وكاه في البيع لا يتأني زيد فهل يصح التوكيل ويحمل على البيع لو ليهم لهم أو يفسد لعدم إمكان البيع منهم فيه نظر والمتجه الأول وعليه فهل يصح البيع من الإيتام لو بلغوا رشداً فيه نظر ويتجه الصحة لأنه إنما انصرف الولي لفصوهم فإذا كلوا أجاز البيع منهم لزوال السبب الصارف بخلاف ماله وكله ليبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لأنه لما تأنى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقيد بخصوص المذكور (قوله ولو في الطلاق) كالتعق

أو عيد يلقاه كالموالات في الصيف جدا لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأفهم قوله بالجمعة أو العبد أن يوم جمعة أو عيد بخلافه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيهما (٣٢٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه وهو محقق وما بعده مشكوك فيه فیتعین

على أول جمعة أو عيد يلقاه بعد ذلك اليوم فيه نظر والأقرب الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيد قرينة على عدم إرادته بقية اليوم اه عش (قوله أو عيد يلقاه) المراد بالعيد ما يسمى عيداً شرعاً كأنه طرأ والاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم بالعيد كالنصارى إذا وقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه اه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق بشترى له بقوله جدا مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالموالات وكله ليشتري له جدا في الصيف لجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي اه قال عش قوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل اشترى جدا في الصيف فيحمل على صيف يليه أو هـ ر فيه كما هو مقتضى التشبيه أو يكفي وقوع الوكالة في الصيف وإن لم يذكروا لفظ في الصيف عملاً بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني اه وقوله عش فيحمل على صيف يليه أي إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله اه وفيه أي إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا الحمل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بيشترى وقوله أو يكفي الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أي قوله ويكفي الخ (قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم جمعة الخ اه سم عبارة السكردى يعني أفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما نكرتين لا يتعين أول جمعة الخ اه (قوله بخلافه) أي فلا يتقيد بالجمعة التي تليه اه عش (قوله فيتعين الأول) أي أول جمعة أو عيد يلقاه (قوله ليلة اليوم مثله) مبتدأ وخبر (قوله ومن ثم) أي من أجل التقييد بالاستواء (قوله أخفاءه) أي المبيع أو البيع عبارة المغنى قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه اه وهي أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حجب وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة اه عش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض اه سم وقال عش قد يشكك صحة البيع مع ما ذكر بما علل به من أن يقصد إخفاءه وبمجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت معه الإخفاء اه عش (قوله قال القاضي اتفاقاً) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حجب اه عش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يناقيه قوله الآتي ويرده بمنع الخ (قوله أن علم ذلك الخ) ينبغي أن يأتي نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن اه سيد عمر (قوله فالفران مختلفة) أي فيعمل بالقوية دون الضعيفة (قوله بهذا) أي بقوله أن علم ذلك الخ (قوله الثاني) أي قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أي ما يصرح بأن الخ (قوله فلم ينأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ أو منعه ترجيح أنه لا فرق

(قوله وأفهم قولهم) أي المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ (قوله في المتن تعين) أي فلا يصح البيع في غيره (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولولم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الآتي وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض أي ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً) أي ولو قبل مضي المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل في الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رهنه ما يبدعه واجيب بأنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لا تنفاد الغرض فيه فكيف يراعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكنز وفيه نظر لأن هذا تخلف أعارض وهذا لا معارض له فكانه قال له بعد في يوم كذا ويحجب بأنه ما لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

الأول هنا أيضاً وليلة اليوم مثله أن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أي فيما إذا لم يعين زمناً ليلاً والراغبون نهاراً أكثر لم يصح (أو) في مكان معين تعين) وإن لم يكن نقده أجود ولا الراغبون فيه أكثر لأنه قد يقصد إخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم ينه عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) أنه لا يتعين (إذا لم يتعلق به غرض) للموكل ولم ينه عن غيره لأن تعيينه حينئذ اتفاق وانصر له السبكي وغيره ويرد بمنع كونه اتفاقاً كيف والأغراض امرها خفي فوجب التقييد بنص الأذن لاحتمال أن له غرضاً في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله إذا لم يتعلق به غرض للموكل أن علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقاً أو بقرينة حالية فالفران مختلفة وبهذا يزبد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما صرح بأن المراد الثاني وهو قولهم أن

وجد غرض ككثره راغب أو أجودية فقد تعين وإلا فوجهان فإن قلت لم يجر هذا الوجه في الزمن قلت لأن النص بين عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثبته أو لإرادته سفره عقبه فلم ينأت فيه ما نظر إليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

وبين الثلاثة في عدم التعيين عند وجرد القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتن في النهاية (قوله ومع جواز النقل) اي على هذا الوجه المرجوح وعبارة مسم على حجب هذا فرع الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفريعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينم عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيوخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اه ع ش اذ الظاهر ان الضمان فرع جواز النقل وجردا وعدم عبارة المغنى وان عين للبيع بلد اسنوى فاقنقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والمثمن وان قبضه وعاد به كتنظيره من القراض للبخالفة قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا مبني على ظاهر اطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله بضمن الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص الموكل على انه لا غرض له في التعيين كما يشير الى ذلك قوله الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عمر وتقدم عن سم ما حاصله ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله وبفرق الخ) اي على هذا الوجه ايضا اه ع ش اى وعلى الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينم عن البيع في غيره كما مر آنفا عن سم (قوله من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لعنى خفى عليه نام سم على حجب وقد يقال اشتمال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفى بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في انفسها يكسر فربما علم الموكل في بعضها معنى خفى على الوكيل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاولى حذف يكون (قوله ولو بتافه) الى قوله والحق به في المغنى (لا قوله وقد يجاب الى وانما جاز والى قول المتن ان ساوته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبه فارق الخ) اى وبفوات الاسم فارق مانحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) اى الغبن اليسير (قوله كونه) اى البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المغنى قوله له يشعر بجواز البيع بالمائة وهذا راغب بن بادة وليس مراد اقل الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مأمور بالاحتياط والغطاة فلو وجده في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انفسخ البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافة لانه جعل القدر الى خير ته م رسم على حجب اقول وقد يتوقف فيه ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا اه ع ش (قوله كما مر) اى في شرح قوله ولا يغبن فاحش اه كرى (قوله ولو من غير جنسها) كما ثوب اودينار مغنى ونهاية (قوله كدسرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين الصفة لتيسرها لا لعدم ارادة خلافتها سيما اذا كان غير ما انفع اه ع ش (قوله قال الغز الى الخ) اعتمدهم اه سم عبارة النهاية نعم لو قال بعه منه بمائة وهو يساوى خمسين لم تمتنع الزيادة كما قاله الغز الى اه رباتى عن المغنى ما يوافق (قوله وانما جاز لو كيله في خلع الخ) اى مع انه نظير بعه لزيد بمائة اه سم فلا محابة الخ عبارة المغنى وذلك قرينة دالة على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ابن الرفعة المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحاباة

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويجاب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للمكان لتوقفه عليه فلا سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره بضمن) هذا فرع الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تفريعه على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينم عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيوخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوى (قوله ان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لعنى خفى عليه (قوله قد لا يظهر له الخ) هذا منقح في الوديعه في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) اى عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافة لانه جعل القدر الى خير ته م (قوله قال الغز الى الخ) اعتمدهم (قوله وانما

جاز لو كيله في خلعهما بمائة الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق فلا محاباة فيه والحق به الملو وكذا في العفو عن القود بنصف الدية لعني بالدية فيصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٠) المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتلته لمرئته تبطل اسما حته بالعفو عنه لا سيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعي والشراء كالبيع في جميع ما مر نعم في اشتراء عبد فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من المعين وغيره فتمحض التعيين للمحاباة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير مال كما فقد يكون تعيينه لاجل ذلك دون المحاباة (ولو قال اشتري هذا الدينار شاة ووصفها) بان بين نوعها وغيره مما مر في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان اريد بالوصف ان يدامر ثم كان شرط الوجوب رعاية الوكيل له في الشراء لا الصحة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة منهما دينارا لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل من اصله او في الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للاذعى هنا وقع التوكيل (وان ساوته كل واحدة فالأظهر الصحة) اي صحة الشراء (وحصول الملك فيهما للموكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه وان

حيث بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اه (قوله بالحق به الخ) معتمداه ع ش (قوله وفيه نظر) اي اللاحق (قوله يبطل الخ) ممنوع سم على حج الى جواز ظنه عدم قدرة المجني عليه على الزيادة على النصف او عدم الرضا بالزيادة اه ع ش (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعه بها وثوب او دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وذاخير او لو قال اشتري بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما بينهما وبين الخمسين لا بما عدا ذلك اربع مائة لا بمائة وخمسين لم يجوز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم مالم ينسب عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع ولا اشتري باكثر من مائة مثلاً فاشترى او باع بثمان المثل وهو مائة ودونها لاكثر جاز لا نيانه بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى او باع باكثر من مائة للنسب عنه اه نهاية وكذا في المغني الا قوله مر عند جواز البيع بالزيادة قال ع ش قوله مر صح عند جواز البيع بالزيادة اي بان لم يعين له المشتري ولم ينهه عن الزيادة وقوله مر لا بما عدا ذلك اي مالم تدل القرينة على جواز الزيادة ايضاً اه (قوله نعم) الى المتن في المغني (قوله مما مر في شراء العبد) اي من ذكر صفه ان اختلف النوع اختلافا ظاهراً او صفته ان اختلف بها الغرض اه ع ش (قوله ولا) اي ان لم يبين كذلك (قوله ثم) اي في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اي الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن (بالصفة) اي المشروط طفاه معنى اي كل واحدة منهما او احدهما اخذاً بما يأتي (قوله وقع لو كيل) اي ولغت التسمية اه ع ش قول المتن (وان ساوته) اي اوزادت عليه اه معنى (قوله لحصول) الى قول المتن ويد الوكيل في النهاية الا قوله لنفسك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وبقي الى قوله وبقي الى وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتأمل وجه الغاية مع فرض انهما بالصفة كما اقتضاه المتن اه سيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيهما اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصنعة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان اثبت له سكن قديريه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب اه سم (قوله وان ساوته احدهما) اعتمد المغني ايضاً (قوله فكذلك) اي فالأظهر الصحة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه) اي لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها) اي في مساواة احدهما فقط (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والوجه وقوع شرائهما في عقد واحد تقدمت في اللفظ و تاخرت و اما حالة تعدد العقد فتقع المساواة للموكل فقط اه قال ع ش قوله مر تقدمت اي غير المساواة وقوله مر تقع المساواة الخ اي تقدمت و تاخرت و اما الثانية فان اشترى ابعين مال الموكل لم يصح اوفى الذمة وقع للكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احدهما دون الاخرى فان ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضي ذلك في سم على حج فقلاع السكنى للبكرى وانه فقلع عن الزركشي وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشتراه لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للكيل او للموكل او الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيله في خلعهما) اي مع انه نظير بعه لوب بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ) ممنوع (قوله اي صحة الشراء) كلام الشارح الا في يقتضي صحة شرائهما في صفتين ونظرت فيه فيما يأتي ثم رايت في كنز شيخنا الى الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه ظاهر على قياسه انه لو كانت المساواة ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل يتأمل وجه ذلك ان عقد المساواة ان كان الاول فهي الموكل فيه والثاني غير ماذون فيه وان ساوته ايضاً او الثاني دون الاول فالاول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيهما اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان كان اثبت له سكن قديريه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

ساوته احدهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي

اشترى فيها طرق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائهما في عقد واحد او تكون المساواة هي المشتراة اولا (ولو امره بالشراء بمعين)

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشتريت هذا بهذا وسمى نفسه فالعقد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشتريت هذا بكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شرا با بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عمافي ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما وللوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا ويبدله ان كان تالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شراهمافي عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة ولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع الموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة ديناراً ثم رايت في كذا في الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفقةتين والاولى تساوى ديناراً كان الموكل الاول فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبرة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى ولا بالنسبة لوقوعهما للموكل اى فان كانت غير المساوية هي المشتراة ولا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعين لم تصح والاقوت للوكيل كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشتر بعين هذا) وحينئذ فيتعين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الديتار او اشترى بدينار او اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الديتار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل دينار الموكل اظاهروا ان نقده من مال نفسه يرى الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان نقد بعده مفارقة الجاس اما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة الجاس فهل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه نظرا لا قرب الاول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم ان الواقع في الجاس كالواقع في صاحب العقد غير مطرد اه عش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيحى له عن الروض عند قول المتن يكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المعنى الا قوله فلا نظر لكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غاية اه عش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاول ذكره عقب عكسه كما فعله المعنى (قوله لانه امره الخ) تعاميل لنفي وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولولم يقل بعينه الخ) قدم عن عش انما ياتى به (قوله اى بعينه) كذا في اصله الاول بعين اه سيد عمر (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء ثوب الخ وهذا لا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اه سم ولا يخفى انها ما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا لو اضاف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضاف للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كما سيأتي في المتن اه رشيدى (قوله مخالفا له) اى بان قال له اشترى بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل اه عش (قوله او بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال

اي بعين مال كاشتر بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لانه خالفه اذ امره بعقد ينفسخ بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فاقى بضده بل للوكيل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال له اشترى في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للوكيل لانه امره بعقد لا ينفسخ بتلف المقابل فخالفه وقد يقصد تحصيله بكل حال فلا نظرها لكونه لم يلزم ذمته بشئ ولولم يقل بعينه ولا في الذمة كاشتر بهذا الديتار كذا تخيير الوكيل على المعتمد لتناول الاسم لهما (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) اى الموكل بان باعه على خلاف ما اذن فيه (او) في (الشراء بعينه) كان امره بشراء ثوب بهذا فاشترى بغيره اى بعينه من مال الموكل او بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتصرفه باطل) لان الموكل لم ياذن فيه وكذا لو اضاف لذمة الموكل مخالفا له (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كان امره بشراء ثوب في الذمة بخمسة فزاد او بالشراء بعين هذا فاشترى في الذمة

وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترى هذه وهذه بدينار وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شراهمافي عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يذول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ما ذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة ديناراً (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء من ثوب الخ وهذا لا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله او بالشراء بعين هذا

هذا مكرر مع قول المتن ولو اسره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف بالابطال اخذا ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المتبادر من سابق المتن ولاحقه وبصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة اى مخالفة الوكيل للموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل او بين البائع وبينه فليتأمل قول التحفة لنفسك اوزاد الخ وقولها وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الانية في مسئلة الجارية لا فروع المخالفة اه سيد عمر (قوله) لنفسك اوزادو تسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله اوزادو تسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب بعبء بتصويره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل اه سم (قوله) فكذا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كلاما ياتى من مسائل الجارية فراجع تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ فقد يؤخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه وبضيفة البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان وهى كذا لضرورة العمارة فنصح الاجارة وتلغو التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله) فى تصديقه) اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى فى مسئلة المتن (ما ياتى) اى من بطلان الشراء (قوله) ثم) اى فى مسئلة الجارية (قوله) فى قبول نحو هبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف الوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها بما لا عرض فيه اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقفت على زيد او وصيت له فقال وكيه قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به فى القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال ع ش عقب ذكره عنه وقياس ما ياتى فى قولنا شمل ذلك ما لو نرى الخ صحة الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان بوكه فى قبول نحو هبة) اى ولم يصرح الواهب بكونها للوكيل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكل اه (قوله) اما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت فى سم على منهيح نقلا عن الشارح مرعا ما جنحنا اليه اه ع ش (قوله) والا) الى المتن فى المغنى الا قوله وبه قولى الى وكان تضمن (قوله) والا وقع الوكيل

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البائع بعثك) لنفسك اوزاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر بما ياتى (فقال اشتريت لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذ من نظير المسئلة او عينها الا فى مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (فى الاصح) وتلغو تسمية الموكل فى القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن كانت لغو او ياتى فى تصديقه هنا ما ياتى فى تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان بوكه فى قبول نحو هبة وعارية وغيرهما مما لا عرض فيه والا وقع للوكيل لوقوع الخطاب المملك معه

الخ لا يقال مكرر مع قول المتن ولو اسره بالشراء بمعين الخ اذ ليس فى ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله) فى المتن ولم يسم الموكل) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف والابطال اخذا ايضا ما يصرح به فى مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى (قوله) لنفسك اوزادو تسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر لوزادو تسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل (قوله) فكذا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كلاما ياتى فى مسائل الجارية فراجع تعرفه اه (قوله) وقد تجب تسمية الموكل الخ) فى شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض فى وكيل المتهب نقلا عن الزركشى مانصه نعم قياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها بما لا عرض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له كانه فى الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكل كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل



مالم ينو بالموكل على الاوجه  
 وبقولى المملك علم الفرق  
 بين ما هنا وما مر في شرح  
 ويستثنى توكيل الاعمى  
 وحاصله ان التملك في الهبة  
 والا باحة في العارية متوقف  
 على العقد فنظر اليه ولم  
 ينصرف عن مدلوله في  
 الخطاب به الا صار قوى  
 هو تسمية الموكل او نيتهما  
 له بخلاف ما مر ثم وكان  
 تضمن عقد البيع العتاقة  
 كان وكل قنا في شراء نفسه  
 من سيده او عكسه لان  
 صرف العقد عن موضوعه  
 بالنية متعذر ولان المالك  
 قد لا يرضى بعقد يتضمن  
 الاتحاق قبل قبض الثمن  
 (ولو قال بعث هذا موكلك  
 زيدا فقال اشتريته له  
 فالذهب بطلانه) وان واق  
 الاذن وكذا لو حذف له  
 لعدم خطاب العاقد وانما  
 تعين تركه في النكاح لان  
 الوكيل فيه سفير محض اذ  
 لا يمكن وقوعه له بحال فان  
 قال بعثك موكلك وقال قبضت  
 له صح جزما (ويدا الوكيل  
 يدامانة وان كان يعمل)  
 لان يده نائبة عن يدا الموكل  
 ولانه عقد احسان والعتان  
 منفر عنه (فان تعدى ضمن)  
 كسائر الامانة ومن التعدى  
 ان يضيع منه المال ولا يدرى  
 كيف ضاع او وضعه بحال  
 ثم نسيه (ولا ينعزل بتعديه)  
 بغير اتلاف الموكل فيه  
 (في الاصح) لان الامانة  
 احكم من احكام الوكالة فلا يلزم

شمل ذلك مالى الوهاب الوكيل والوكيل الموكل فتلغو نية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق  
 بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية اقوى من النية اه ع ش اقول وشمل ايضا مالى الوهاب  
 الموكل والوكيل نفسه او اطلق وفي وقوعه حينئذ للوكيل بعد لا يخفى فايراجع ثم رايت قال المحشى سم مانصه  
 قوله مالم ينو بالموكل الخ اخرج نية احدهما فيلحرج تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط  
 الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولى الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) اى من جواز توكيل المستحق  
 في قبض الزكاة ووقوع الملك له للموكل ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم  
 اقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اى الفرق (قوله  
 متوقف) اى كىل من التملك والا باحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك  
 ثم اه سم (قوله اليه) اى العقد (قوله ولم ينصرف) اى العقد (قوله عن مدلوله في الخطاب به) اى  
 من وقور التملك والا باحة للخطاب بالعقد اى الاجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من إضافة المصدر الى  
 مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان وكان الخ (قوله كان وكل قنا الخ) فيجب ان يقول  
 اشتريت نفسى منك لموكلى لان قوله اشتريت نفسى صريح في اقتضاء العتق فلا يندفع بمجرد النية اه معنى  
 (قوله او عكسه) اى باز وكل القن اجنبيا ان يشترى له نفسه من سيده فانه يجب ان يصريح باضافته الى القن  
 فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان المالك قد لا يرضى الخ اه معنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل  
 لقوله كان وكل قنا الخ و (قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله او عكسه اه سم اى فكان الاولى ذكر  
 علة كل عقبه كما قدمناه عن المغنى (قوله وكذا لو حذف له) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان  
 الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد  
 ش اه سم (قوله فان قال بعثك موكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يزد موكلك لانه اراد  
 البيع له او اطلق فقال الوكيل قبضت لموكلى فيقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل  
 فقال الوكيل قبضت لموكلى فينبغى مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغي مر  
 البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبضت لموكلى لما ذكره خلافا لما في شرح لروض مر اه سم  
 قول الماتن (فان تعدى) كان ركب الدابة او ابس الثوب اه محلى اى ومعنى ومن ذلك ما يقع كثيرا من  
 ليس الدالين للامتعة اتى تدفع اليهم وركوب الدواب ايضا التى تدفع اليهم لبيعها مالم ياذر في ذلك اولم  
 تجربته العادة ويعلم الدافع بجزائها بذلك والا فلا يكون تعديا لىكن يكون عارية فان تاف بالاستعمال  
 الماذون فيه حقيقة واحكاما بان جرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التاف اه ع ش قول  
 الماتن (ضمن) اى ضمان المغصوب اه ع ش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المغنى والى  
 قوله اذ الذى يتجه في النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان اوجهما  
 عدمه اه معنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع دله بالحال من غير عذر اه قال ع ش

مع قوله وفقت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وفقت على زيد او وصيت له فقال وكيله  
 قبضت له كان وقفا على زيد وصية له لحصول القبول من وكيله بخلاف مالى لم يصرح به في القبول لا يصح هذا  
 القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (مالم ينو بالموكل على الاوجه) اخرج نية احدهما فيلحرج  
 تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشار لذلك بقوله وبقولى الخ (قوله وما مر  
 في شرح ويستثنى الخ) اى من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع الملك له ان نواه الوكيل والدافع  
 او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك  
 ثم (قوله او عكسه) اى بان وكل القن غيره لا يشترى له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل  
 قنا الخ وقوله ولان المالك الخ تعليل لقوله او عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اى خطاب العاقد ش  
 (قوله فان قال بعثك موكلك الخ) ينبغي الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يزد موكلك لانه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الوديعة فانها (٣٣٤) محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها والبحث الا ذرعى وغيره انزعاله

قوله مر أو وجهه ما عده أى عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وإن آخر البيع بلا عذر ثم إن كان الاذن له فى البيع فى يوم معين وفات راجعه فى البيع ثانياً والاباؤه بالاذن السابق اه (قوله من ارتفاعه) أى حكم الامانة (قوله بخلاف الوديعة الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) اعتمده المغنى (قوله اذ الذى يتجه الخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الولى لا يוכל فى مال المحجور عليه فاسق لان ذاك بالنسبة للابتداء ويغتر هنا طر وفسقه اذ يغتر فى الدوام مالا يغتر فى الابتداء اه (قوله من التفصيل) أى بانه ينزع من حيث بقاء المال بيده ولا ينزع من حيث التصرف الخالى عن ذلك وقوله والحمل أى حمل ما مر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) تعليل للرد (قوله ويزول ضمانه) الى الفرع فى المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله البيع وغيره الى الماتن وقوله على المعتمد الى فيطالب (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخلية بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذركا مودع فان كان له عذر ككونه مشغولاً بطعام لم يضمن مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله بماء راى من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه اه (قوله جازله ايداعه الخ) هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذا لم يخف من ايداعه فى المقصد او الطريق نحو نهبه او لعل الاقرب الثانى اخذاً بما يأتى فى اول الفصل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعزير الخ) محل تأمل لا سيما اذا كان الايداع المذكور لغير عذر (قوله وليس له الخ) أى فى صورة ما لو قال له واشترى بثمانه كذا اه عرش (قوله رد الثمن) أى بخلاف الفقه كالفهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكره رشيدى (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما اذن فى شرائه عن العادة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتريه فلا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه عرش (قوله لان المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من انه لو قال احمل هذا الى المكان الفلانى فبعه فحمله وورده صار مضموناً فى حالة الرد فلو حمل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق فى ذلك بين ان يتيسر له البيع فى المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر بثمان المثل او عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغي انه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكلى أن يقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلى فينبغى البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيما لو قال وهبك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلى كما ذكر خلافاً لما فى شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرعى وغيره الخ) نقله فى شرح الروض عن الاذرعى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل ما مر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويغتر فى الدوام مالا يغتر فى الابتداء مر (قوله اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود) لا يقال الشيخ لم يطاق لان قوله وما قالوه أى الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم الممنوع ابقاء المال بيده مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال فى يده فقد صرح بذلك التفصيل فى مقام رد ما ذكره ولا نأقول هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ صريح فى حمل كلام الاذرعى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال فى يده فقط ولو لم ير الشيخ حمله على ما ذكر ورده كان قوله مردوداً ولو اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال فى شرح الروض وتقدم انه لو تعدى بسفره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالعوض امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقيد يرتفع من حينه لكننا لا نقطع النظر عن اصله بالكلية ولا يشكل بما لو وكل مالك المخصوص غاصبه فى بيعه فانه يبرأ ببيعته وان لم يخرج من يده حتى لو تلف فى يده قبل قبض المشتري لم يضمنه وذلك لقوة يد الوكيل بطر وتعديه بخلاف يد الغاصب فانه قطع حكمه بمجرد اذ لا طرح

اذا وكله الولى عن محجوره لمنع اقرار مال المحجور فى يد غير عدل يؤخذ من علمه ان الانزال انما هو بالنسبة لاقرار المال بيده لا بمجرد تصرفه الخالى عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذى يتجه ان محل ما مر من منع توكيل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له وهذا الذى ذكرته من التفصيل والحمل اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرعى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتأمله ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعته وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بعيب مثلاً بنفسه او بالحساكم عاد الضمان (فرع) قال له بع هذه بيلد كذا واشترى بثمانها فجازله ايداعه فى الطريق او المقصد عند امين من حاكم لغيره اذ العمل غير لازم له ولا تغير منه بل المالك المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو فى ضمانه حتى يصل للمالكه (واحكام العقد) البيع وغيره يظهر ان احكام الحل كذلك (تعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر فى الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاضى فى المجلس

حيث يشترط) كالر بوى والسلم (الوكيل) لانه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز النسخ بخيار المجلس وإن أجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل بعين أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعاق احكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا) يمكن دفعه إليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع مقصور عليه (وإن كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (إن

أنكر وكالته أو قال لا أعلمها) لأن الظاهر أنه يشتري لنفسه (وإن اعترف بها طالبه) به (ايضا في الاصح) وإن لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرته العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك ومن ثم رجوع عليه الوكيل إذا غرم ولو أرسل من يقترض له فاقترض فهو كوكيل المشتري على المعتمد خلافا لما يصرح به كلام الراعي في تعجيل الزكاة فيطالب وإذا غرم رجوع على موكله (تنبيه) ذكر القاضي وغيره واعتمده الانوار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه إن زيدا لو قال لغيره انط عمرا مائة قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخيري ادفع مائة قرضا على إلى وكيلي فلان والظاهر ان ليدفعه في ديني في الاولى وإلى وكيلي فلان في الثانية مجرد تصوير فيكفي ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة دفعه اليه وقال خذ قرضا على زيد

المانع لان العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أي التقابض ومفهومه انه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما صرف في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رايت الاذرعى صرح بذلك اه ع ش (قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيارى المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد للوكيل إذا رضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بان ياخذ من الوكيل ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على حج اه ع ش (قوله فلا يطالبه الخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم على حج اه ع ش قول المتن (إن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (إن أنكر) أي البائع اه ع ش (قوله وإن لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله ومن ثم) أي من أجل انه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجوع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تسكنى عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئا رجوع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فلان يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا ان اذن له في الاداء على المعتمد الذي جزم به الروض سم على حج (فرع) لو أرسل إلى بزاز لياخذ منه ثوبا سو ما فلتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب وبؤ خدمته جواب حادثه سئل عنها وهي ان رجلا أرسل إلى اخر جرة اياخذ فيها عسلا ففلاها ودفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل ومحل في المستثنين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا قصير من الرسول وإلا فقرار الضمان عليه وبذبحي ان يكون المرسل طريقا في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانصه وظاهره ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويصرح به قول الشارح الا في أوائل العارية وليس طريقا كوكيل السوم وليحرر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به أحكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المغنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب الخ) تفريع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي طالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أي في العبارة الاولى (قوله وإلى وكيل فلان) الاولى وكيلي بخذف إلى (قوله فلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تنمة لكل مني العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

مر (قوله في المتن حيث يشترط) أي التقابض (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وإن المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن ان كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كما يطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر ان اه ذلك أي مطالبة الموكل وإن أمره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان ياخذ من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد إذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تسكنى عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئا رجوع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فلان يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا ان اذن له في الاداء على

فاخذه وظاهره أيضا أن لو قال خذ إلى آخر مجرد تصوير أيضا ثم مات زيد لم يرده عمرو وللادفع أي لان زيدا ملكه قبض وكيله عمرو بل لورثة زيدو إلا ضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيد لانه من جملة الدين المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم ياخذ لنفسه وإنما هو وكيل عن الامر المنتهى بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقرر اه فقو لهم وليس للدافع مطالبة الاخذ بشكل بما تقررا وان الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح به كلامهم وحيث ذكرك في الجواب طريقان

أحداهما ان هذا اعنى قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرح به تصويرهم لما هنا بانه وكله في  
أطلى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٣٣٦) الشرائف المطالبة للوكيل لانها من جملة احكام العقد وقد تقرر ان احكامه تتعلق

بالوكيل وان انزل ولما  
هناك بانه لم يتعاط عقدا  
ولما الذي حصل منه مجرد  
الاخذ وهو لا يقتضى المطالبة  
لغير مالك الماخوذ لانها انما  
ثبتت ثم من جهة كونها من  
آثار العقد الذي تعاطاه كما  
تقرر وهنالم يتعاط عقدا  
فلم يوجد سبب للمطالبة  
وهذه الطريق اقرب إلى  
كلامهم في البابين ومن ثم أشار  
اليها للجلال المحقق البلقيني  
كما ذكرته في شرح العباب  
(ولذا قبض الوكيل بالبيع  
الثمن) حيث جوزناه (وتلف  
في يده) او بعد خروجه عنها  
( وخرج المبيع مستحقا  
رجع عليه المشتري )  
بدل الثمن (وإن اعترف  
بوكالته في الاصح) لدخوله  
في ضمانه بقبضه له (ثم  
يرجع الوكيل) إذا غرم  
(على الموكل) بما غرمه لانه  
غره ومحل له إن لم يكن منصوبا  
من جهة الحاكم والالم يكن  
طريقا في الضمان لانه  
نائب الحاكم وهو لا يطالب  
(قلت والمشتري الرجوع  
على الموكل ابتداء في الاصح  
والله أعلم) لان الوكيل  
ما مور من جهة ويده كيده  
وعلم من كلامه ان المشتري  
مخير في الرجوع على من  
شاه منهما وان قرار الضمان  
على الموكل ويأتى ما تقرر

الفرق) أى بين مسألة الارسال ومسئلة الامر بالا عطاء (قوله على ما ذكر الخ) أى المرجوح فالمبنى  
عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أى فى مسألة إرسال من يقترضه (قوله وكله) أى الرسول (قوله  
ولما هناك) أى فى مسألة الامر بالدفع (قوله ثم) أى فى تعاطى عقد القرض و (قوله وهنا) أى فى مجرد  
الاخذ اه كرى (قوله فى البابين) أى باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أى من اجل  
اقر بينهما (أشار اليها) أى إلى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أى إشارة للجلال اليها (قوله حيث جوزناه)  
إلى قوله وخرج فى المغنى وإلى قوله انتهى فى النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث  
جوزناه) أى بان كان الثمن حالا او وجلا وحل ودلت القرينة على الاذن فى القبض كما تقدم اه عش  
(قوله او بعد خروجه عنها) يعنى او فى يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال  
ما ذكر اى خرج المبيع مستحقا فى مطالبة الوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذرى مطالبته اه قول الماتن  
(وان اعترف) أى المشتري (قوله ومحل) أى الرجوع على الوكيل (قوله إن لم يكن) أى الوكيل ش اه سم  
(قوله وهو الخ) أى الحاكم اه مغنى (قوله ويأتى ما تقرر) أى فى وكيل البائع (فى وكيل مشتري الخ) قال فى  
الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو فى يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل  
بيده والقرار عليه اى على الموكل اه وفى شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا سلم الثمن  
فما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال فى الروض ايضا  
المقبوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل اى سواء تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع اى إذا غرم على الموكل  
انتهى وظاهر الرجوع وإن تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظرو وينبغى  
حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال فى الروض الخ اى والمغنى وقوله ان لا يتعلق ذلك  
الخ ينبغى تقييده بما إذا تلف فى يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف فى يد الموكل فيتعلق به مطلقا فليراجع  
(قوله فى يده) اى او يد الموكل اه اسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفروض فى شرح الروض فيما  
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) اى وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى  
لا المولى وفى نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى اى فى ذمته فلا يلزم للمولى نقده

المعتمد الذى جزم به الروض من الرجوع على الوكيل اى مطالبته (قوله ومحل إن لم يكن) أى الوكيل ش  
(قوله ويأتى ما تقرر فى وكيل) مشترك فى يده ثم ظهر استحقاقه (قال فى الروض) ولو استحق ما اشتراه  
الوكيل بعد تلفه فى يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه اى على الموكل انتهى وفى  
شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف فى ان الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له  
ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال فى الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل اى سواء  
تلف فى يده ام فى يده وكله ويرجع اى إذا غرم على الموكل اه وظاهر الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على  
العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظرو وينبغى حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل وفى العباب لو ارسله إلى براز  
ليأخذه ثم وبأسوا فمات فى الطريق ضمنه المارسل لا الرسول انتهى ونقله فى تجريد عن قضية كلام البغوى  
والقاضى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويتجه انه طريق ويؤيد مسألة القرض المذكورة  
ثم رابت قول الشارح الآتى فى أوائل العارية بعد كلام ذكره مانصه وليس طريقا كوكيل السوم  
انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا فليحجر الفرق بينهما وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما فى  
التنبيه الذى ذكره الشارح بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به احكامه المتأمل (قوله وخرج بالوكيل الخ)  
هذا مفروض فى شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) اى لا المولى

من  
فى وكيل مشترك تلف المبيع فى يده ثم ظهر استحقاقه وخرج بالوكيل فيما ذكر المولى فيضمن  
الثمن إن لم يذكر موايه فى العقد ولا يضمنه المولى فى ذمته لكن ينقده المولى من مال المولى اى إن كان وإلا فن مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزى لو اشترى في الذمة بنية أنه لا به الصغير فهو للابن والثمن في ماله أعنى الابن بخلاف ما لو اشترى له بمال نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أى كما قاله القاضى (٣٣٧) وقال القفال يقع للابن قال في الأنوار وهو

الأوفق لا إطلاق الاصحاب والكتب المتبعة اه وفيه نظر بل الأوفق بما يأتى أنه لو أمر عنه ملكة الابن فيرجع اليه بالفراق لا إلى الابن كلام القاضى ويفرق بينه وبين مامر في اشترى كذا ولم يعطه ثمنًا فاشترى له بنته بمال نفسه يقع له ويكون الثمن قرضًا على المعتمد بان الابن يقدر على تمليك ولده فقرأ بلا بدل بخلاف الوكيل (فصل) في بيان جواز لو كالة وما تنفسخ به ونحوه الوكيل والموكل ودفع الحق المستحق وما يتعلق بذلك (الوكالة) ولو جعل مالم تكن بلفظ الاجارة بشرطه (جائزة من الجانبين) لان لزومها يضرهما إذ قد يظن للموكل مصلحة العزل وقد يعرض للوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل انه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل على الاوجه كالوصى وقياسه انه لا ينفذ (فاذا عزل الموكل في حضوره) بان قال عزلك (او قال) في حضوره ايضا (رفعت الوكالة او ابطالها) ظاهره ان عزل الحاضر بمجرد هذا اللفظ وإن لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وان الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما ينقده من مال المولى عليه إن كان له مال وإلا بقي في ذمته اه (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه (الخ) عبارة النهاية والفرق ان شراء المولى لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل اه زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره المولى ان الموكل اذن بخلاف الطفل اه وهذا بمعنى الفرق الذى ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى للثانية (قوله) ويصير (الخ) معتمد اه عش (قوله) كأنه وهبه الثمن أى حيث لم يقصد أنه أدى ليرجع عليه وإلا فيكون قرضًا للطفل فيرجع عليه اه عش (قوله) وهو الأوفق) أى ما قاله القفال (قوله) لو أمر عنه) أى أعطى الابن المهر عن ابنته الصغير (قوله) فيرجع) أى المهر (قوله) كلام القاضى) خبر بل الأوفق (قوله) بينه) أى بين اشترى الابن لابنته الصغير بمال نفسه حيث يقع للابن ولا يصير الثمن قرضًا عليه (قوله) وبين مامر) أى فى القرض اه كرى (قوله) بمال نفسه) أى الوكيل (قوله) ويقع له) أى للموكل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) الى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله) وما يتعلق بذلك) أى كالنطف اه عش (قوله) ولو يجعل) الى قوله وقياسه في المغنى (قوله) ولو يجعل) أى وقع التوكيل بلفظ الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة لازم سم على منج وهو ما خوذ من قول الشارح م مالم تكن بلفظ الخ وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انها اذا كانت يجعل اشترط فقول سم على حج قوله ولو يجعل الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة اه مخالف له لكن ظاهر قول الشارح مالم تكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشتراط القبول اه عش وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله) بشرطها) أى الاجارة (قوله) نعم لو علم الوكيل الخ) وينبغى ان مثل ذلك مالم يعلم الموكل انه تترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزناه وعلم انه إذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم او واكل في شراء ماء اطهره او ثوب للستر به بعد دخول الوقت او شراء ثوب لدفع الحر او البرد للذين يحصل بسببهم ما عند عدم الستر محذور تيمم وعلم انه إذا عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه عش (قوله) حرم عليه الخ) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أى ولم ينزل وإن كان الموكل حاضرا فيما يظهر اه حج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيادى فتقييده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيد اه عش (قوله) انه لا ينفذ) أى العزل ش اه سم قول المتن (في حضوره) قيد به لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه عش قول المتن (أو أبطلتها) أى أو فسختها أو أزالتها أو نقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله) ظاهره) الى المتن أقره عش (قوله) بمجرد هذا اللفظ) أى رفعت الوكالة أو ابطالها (قوله) وان لم ينو الخ) أى الوكيل (قوله) وان الغائب الخ) عطف على قوله ان عزل الخ فيفيدان هذا ظاهر المتن ايضا وهذا ظاهر المنع ولو حذف ان عطفًا على قوله ظاهره الخ سلم عن المنع (قوله) ولم ينو احدهم) أى ولو ادعى انه نوى بعضهم وعينه اختصاص العزل بذلك لانه لا يعلم إلا مته (قوله) وعليه) أى الظاهر (قوله) ليس له) أى للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله) والفرق أنه غير نائب عنه) الذى في شرح الروض والفرق أن شراء المولى لازم للمولى عليه بغير إذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله) وفيه نظر الخ) زائد على م ر انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله) ولو يجعل) اعتمدهم وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة (قوله) حرم عليه العزل) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله) انه

(٤٣) - شروانى وابن قاسم - خامس - وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل ينزل الكل لان حذف المعمول يفيد العموم أو يلغو لاهامه للنظر في ذلك بحال والذى يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انزاله بمجرد هذا اللفظ

وتكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد ولائية ينزل النكل لقريته حذف المعمول ولأن الصريح حيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الفاؤه (او اخر جئتكم منها انزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب انزل في الحال) لانه لم يحتاج للرضاف لم يحتاج للعلم كالطلاق ويذني للموكل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة للمشترى مثلا من (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق

الجعل مثلا ففيه التفصيل  
الآتي في اختلاف الزوجين  
في تقدم الرجعة على انقضاء  
العدة فاذا اتفقا على وقت  
العزل وقال تصرفت قبله وقال  
الموكل بعده حلف الموكل  
انه لا يعلمه تصرف قبله لان  
الاصل عدمه الى ما بعده او  
على وقت التصرف وقال  
عزلك قبله فقال الوكيل  
بل بعده او حلف الوكيل انه  
لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا  
على وقت حلف من سبق  
بالدعوى ان مدعاه سابق  
لاستقرار الحكم بقوله فان  
جا آما فالذي يظهر تصديق  
الموكل لان جانبه اقوى اذ  
اصل عدم التصرف اقوى  
من اصل بقاءه لان بقاءه  
متنازع فيه ثم رايت شيئا  
جزم بتصديق الموكل ولم  
يوجهه (فرع) شهدت  
ببينة فلانا القاضي ثبت  
عنده ان فلانا عزل وكيله  
فلانا عما وكله فيه قبل  
تصرفه لم تقبل من غير تعيين  
لما عزله فيه اخذا بما في  
الروضة عن الغزالي لو كان  
بيد ابن الميت عين فقال  
وهبها لي واقبضنيها في  
الصحة فاقام باقي الورثة  
بينة بانهم رجوع فيما وهب

(قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافهم وخارجي بالاصطلاح المعاني  
اهم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضر الخ ولو اخر قوله انه عن قوله ولائية لكان اسبك فايراجع  
(قوله لانه لم يحتاج) الى قوله فان جا آما في النهاية (قوله لانه لم يحتاج) اي العزل عبارة المغنى والاسنى لانه رفع  
عقد لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالطلاق وقياسا على ما لو جن احدهما والاخر غائب اه (قوله  
فيه) اي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل و (قوله  
بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اهم (قوله بالنسبة للمشترى مثلا)  
وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل ياتي فيه ما ياتي في الظاهر  
وهل اذالم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اهر شيدي اقول والظاهر نعم ياتي في الظاهر كما مر عن سم ما يفيد  
وان للموكل المطالبة مطاوعا وكذا الموكل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اي  
اما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اي  
الوكيل و (قوله حلف الموكل) اي فيصدق اعهش (قوله عدمه) اي التصرف (الى ما بعده) اي بعد العزل  
(قوله حلف الوكيل الخ) اي فيصدق اعهش (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازعا في السبق  
بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) اي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) اي  
جاء امعا او لا اه عش (قوله ان مدعاه الخ) عبارة النهاية لان مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ)  
تعليل لما تضمنه قوله حلف اي صدق فقوله بقوله اي بخلفه (قوله فان جا آما الخ) عبارة شرح الروض ولو  
وقع كلاهما صدق الموكل انتهى اه سم وعليه فالمراد من قوله جا آما انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله  
قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى القاضي او لا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جاء  
فليتامل اه سيد عمر أي بالذنية (قوله من اصل بقاءه) أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اه عش  
(قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة  
(قوله انتهى) اي ما في الروضة (قوله او صدق المتهم الخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعني او اعترف الابن  
بان اياه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي ان يتامل لان قوله غير مقبول على المشتري  
في اصل العزل فكذا في بيان المبهمة منه بخلاف الاب فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في  
تعيينه اه سيد عمر (قوله او لم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير او قال اي الموكل لم يوكله الخ  
(قوله او صدقه الخ) يعني او اعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله فمار سم) الظاهر وهب سم  
وسيد عمر (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي الدليل  
تامل اه سم اي فان الاصل فيه وفي المعرف باللازم والاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على

ينفذ أي العزل ش (قوله وتكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافهم وخارجي  
باصطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق لا يقبل وقوله من  
الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الآتي الخ) كذا مر (قوله فان جا آما الخ)  
عبارة شرح الروض ولو وقع كلاهما معا صدق الموكل اه (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم  
التصرف كذلك (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي

لا بئنه ولم تذكر البينة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البينة لاحتمال ان هذه العين ليست المرجوع  
فيها اه ويؤخذ من تعليله انه لو ثبت اقرار الاب بانها ما رجع في هذه او بانه لم يهبه غيرها او صدق المتهم على هذا ولو ضمنيا قبلت الرجوع  
لانفاء ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف او لم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قبلت  
ببئنه وان لم تعين وانما لم ينظروا اعموم ما في ما رجع لانه خفي محتمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينزل (حتى يبلغ الخبر)

ضرر الناس بنص الاحكام

وفساد الانسكة بخلاف

الوكيل واخذ منه ان المحكم

في واقعة خاصة كالوكيل

وان الوكيل العام كوكيل

السلطان كالقاضي والذي

يتجه خلافهما الحاقا لكل

بالاعم الاغلب في نوعه ولا

ينعزل وديع ومستعير الا

يبلوغ الخبر وفارقا او وكيل

بان القصد منه من التصرف

الذي يضرا الموكل باخراج

اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر

فيه العزل وان لم يعلم به

بخلافهما واذ انصرف بعد

العزل او الانعزال بموت

او غيره جاهلا بطل تصرفه

وضمن ماسلمه على الاوجه

لان الجهل لا يؤثر في الضمان

ومن ثم غرم الدية والكفارة

اذا قتل جاهلا بالعزل كما ياتي

قبيل الديات ولا يرجع على

المعتمد الا في ما غرمه على

موكله وان غره وبهذا

اعترض افتاء الشاشي

والغزالي فيما لو اشترى شيئا

لموكله جاهلا بانعزاله فتلف

في يده فغرم بدله رجوع به

على الموكل لانه غره ولهما ان

يجيبا بان عدم الرجوع

عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي

انه محسن ثم بالعفو وايضا

لما وكيل ثم مقصود بتوكيله في

اراقة الدم المطلوب عدمها

ومن ثم تاكد نذب العفو

الاستغراق (قوله من ثقل) الى التنبيه الاول في النهاية الاول له وان يجيبا الى ولا يضمن (قوله  
وفرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه ع ش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوي ومقتضاه  
ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدرين شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومثلها  
في المغني الا انه اقر كلامهما قال ع ش قوله ان الحاكم عبارة حج ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي  
فلا تخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلافهما) اعتمده م ر وكذا قوله ولا ينعزل  
الخ قوله على الاوجه ووجهية هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلافهما) اي فينعزل الوكيل  
العام بالعزل ولولم يبلغه الخبر ولا ينعزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه وكل  
منهما لو سكن لا شك ان ما قالاه اي الاسنوي وابن شبهة ومقتضى التعليل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله  
خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المفساد التي من جعلتها عدم صحة تولية قاض ولاه  
حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله التي من جعلتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما  
مرفى مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن من ينيبه فلا ينعزل بجزله او  
انعزاله (قوله ولا ينعزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمغني قال ع ش وفائدة عدم عزله في الوديع  
وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان له بدفع متلفات الوديعة عنها ضمن وفي  
المستعير انه لا اجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانما التلفت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك  
لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منعه) اي الوكيل اه ع ش (قوله  
هذا الخ) اي انصرف اي صحته عبارة النهاية فائ فيه العزل اه بالفاء وهه الا نسب (قوله بخلافهما)  
اي الوديع والمستعير اه ع ش (قوله وضمن ماسلمه) ومنه ماله اذن له في صرف مال في شيء للوكيل  
كبناء وزراعة وثبت عزله له قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما بناه او زرعه ان كان ملكا  
للكل وكان ما صرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف  
فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشترى مال الموكل جاز الموكل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يحكمه  
الموكل هدمه وتفرغ مكانه فان كلمه لزمه نقض وارش نقص وضع البناء انقص وما ذكر من التخيير  
محله ان لم تثبت مكانه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على  
الوكيل ارش نقصه ان نقص اه ع ش (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني والنهاية (قوله لا يؤثر  
في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله غرم)  
اي الوكيل (الدية) اي دية عمد ولا قصاص اه ع ش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه  
بالعزل ولم يعلمه اسكن هل يائمه بعدم اعلامه حيث قد روي بعزله على ذلك فيه نظر ولا يبعد الا ثم فيعزر اه  
ع ش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي  
بقوله ولا يرجع على المعتمد الا في الخ (قوله فغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محظ الاعتراض  
(قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمان ماسلمه الذي هو الاوجه  
السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم فتامله وفي العباب (فرع) لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تامل (فرع) في العباب مانصه فرع لو قال لو كيله عزلت احدك لم يتصرف واحد منهما حتى  
يميز ولو وكل عشرة ثم قال عزلت اكثرهم انعزل ستة واذا عينهم ففي تصرف الباقيين وجهان انتهى وقوله  
ففي تصرف الباقيين اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب  
الرملى انه لا ينفذوا علم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما ينبغي ان يخرج ماله وتصرفا معا  
فيصح التصرف لتحقيق تصرف الوكيل منهما م ر وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بشوت الوكالة من  
حين التوكيل لا من حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده م ر وكذا قوله ولا ينعزل الخ وقوله  
على الاوجه ووجهية هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

ولا يضمن ما تلف في يده بعد العزل من غير تفريط وكالوكيل

فيما ذكر عامل القراض  
(ولو قال) الوكيل الذي  
ليس قنا للموكل ( عزات  
نفسى او رددت الوكالة)  
او اخرجت نفسى منها او  
رفعها او ابطالها مثلا  
(انعزل) حالا وان غاب  
الموكل للمامران مالا يحتاج  
للرضا لا يحتاج للعلم ولان  
قوله المذكور ابطال لاصل  
اذن الموكل له فلا يشك  
بما مر انه لا يلزم من فساد  
الوكالة فساد التصرف  
لبقاء الاذن ( وينعزل  
بمخرج احدهما عن  
اهلية التصرف بموت او  
جنون) وان لم يعلم الاخر  
به ولو قصر مدة الجنون  
لانه لو قارن منع الانعقاد  
فاذا طرا ابطاله وصوب ابن  
الرفعة في الموت انه ليس عز لا  
بل تنتهى به الوكالة قبل ولا  
فائدة لذلك في غير التعاليق  
وابداء الزكشى له فائدة  
اخرى منظر فيه (وكذا اعماء  
في الاصح) بقيد السابق  
في الشرقة نعم وكيل رضى  
الجار لا ينعزل باغما الموكل  
لانه زيادة في عجزه المشروط  
الصحة الا نابة وذكرة هذه  
الثلاثة على طريق المثال  
فلا يرد عليه ان مثلها طرو  
نحو فسقه او رقة او تبذيره

بعزله بطل فان سلم المبيع ضمه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع  
رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) اى فى عدم الضمان ولو بعد  
العزل اه عش وفي انه اذا تصرف بعد العزل والانعزال بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذى  
ليس قنا الخ) اما لو وكل السيد فنه فى تصرف مالى فلا ينعزل بعزل نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية  
ومغنى قال عش قوله مر فى تصرف مالى هو للغالب ولم يحتج به عن شىء وان كان قضيته انه لو وكله فى غير  
المالى كطلاق زوجته انعزاله اه وقولها مالى شامل لمال مولى السيد وكذا قول عش عن شىء شامل  
لترية مولى السيد وتاديبه (قوله مثلا) اى كفسختها اه مغنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل  
فى المغنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما سر) اى عقب قول المتن انعزل فى الحال (قوله  
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المغنى فان قبل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة  
فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ما صدر من الموكل من الاذن فلو قلنا له التصرف لم يقد  
العزل شيئا بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافى عموم الاذن اه قول  
المتن (بموت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فنعزل  
اخذ من قولهم واللفظ الروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف  
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه  
لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا  
تعدان عزل الوكيل او بتعد فيحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدى حكمه حكم الصاحب وقال مر  
بحثا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر المامر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية  
الصحة توكله فى حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما لم تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير  
مكلف وموكله ليس محل التغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المغنى عليه والجنون  
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قبل الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الزكشى وفائدة عزل الوكيل بموته  
انعزال من ركه عن نفسه ان جعلناه وكذا عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك فى غير التعاليق اه (قوله منظر  
فيه) لعل وجه النظر انه ينعزل اى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت او تنتهى به وكالته اه  
عش (قوله بقيد السابق الخ) عبارته هناك نعم الاغما الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر  
اه وعبارة النهاية هنا الخاقاله بالجنون كما مر فى الشرقة اه قال عش قوله مر الخاقاله بالجنون الخ  
قضيته انه لا فرق بين طرل الاغما وقصره وهو الموافق لما مر فى الشرقة لسكر فى سم على منهج مانصه  
(فرع) دخل فى كلامه الاغما فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة فلا انعزال به واعتمده مر  
اه (قوله لا ينعزل باغما الموكل) كما مر فى الحج ومن الواضح انه لا ينعزل بالنوم وان خرج به عن اهلية  
التصرف اه مغنى (قوله لهذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغما اه عش (قوله طرونحو فسقه الخ)  
عبارة المغنى مالى حرج عليه بسفه او فلس او ورق فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشك بضمان ماسله الذى هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم  
فتامله وفى العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمه فان اشترى كذلك اى جاهلا  
بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه اه (قوله ابطال لاصل  
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاسوى احدهما بالآخر (قوله فى المتن بموت او جنون الخ)  
(فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا فنعزل اخذ من قولهم واللفظ  
الروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال فى شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه  
كالجنون اه وكلامهما فى الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان فى الموكل كان الاخذ بحاله



فما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل ينبنى العزل بها على أقوال ملكه وفي ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطالب

الا نزال بردة الموكل دون  
الوكيل ولو تصرف نحو  
وكيل وعامل قراض بعد  
انزاله جاهلا في عين مال  
موكله بطل وضمنها ان سلمها  
كما مر او في ذمته انعقد له  
(وبخروج) الوكيل عن  
ملك الموكل (ومحل التصرف)  
او منفعته (عن ملك الموكل)  
كان اعتق او باع او وقف  
ما واكل في بيعه واعاقه او  
اجر ما اذن في إيجاره لزوال  
ولايته حينئذ فلو عاد ملكه  
لم تعد الوكالة ولو واكله في  
بيع ثم زوج او اجر او رهن  
او اقبض او وصى او دبر او  
علق العتق بصفة اخرى او  
كتب انزال لان الغالب ان  
مريد البيع لا يفعل شيئا  
من ذلك ولا شعار فعل واحد  
من هذه بالندم على التصرف  
وقياس ما باتى في الوصية ان  
ما كان فيه إبطال للاسم  
ينعزل به (تنبيه) وقع  
لشيخنا في شرح المنهج  
التمثيل لزوال الملك عن  
المنفعة بايجار الامة ثم قال  
وإيجار ما واكل في بيعه ومثله  
تزوج فقيد الاجارة بالامة  
في الاول واطلقها في الثاني  
واطلق التزوج فيه وقيد  
في شرح الروض بالامة  
واخرج بها العبد ووقع  
التقييد الاول لغير واحد  
من الشراح والاطلاق في

أو رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية اى  
من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا لعدم تصرفه ع ش (قوله على اقرار ملكه)  
والراجح الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف ع ش (قوله الا نزال بردة الموكل الخ) قدمت اول  
الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال بردة الموكل انتهى سم على حج وقول  
الشارح دون الوكيل يفيد ان ردة لا توجب انزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن ردة عن الموكل اه ع ش  
عبارة الرشيدى قوله مر الانزال بردة الموكل اى وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكانه انما ساق  
كلام المطالب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيل) اى كشرىك اه ع ش (قوله  
كما مر) يعنى في الوكيل خاصة اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله وبخروج  
الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باسه لسكن اذنه له في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع ش (قوله  
عن ملك الموكل) يعنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان اعتق الخ) اى او اجر كما سياتى اه  
رشيدى (قوله ما واكل في بيعه) اى او في الشراء به اه اسنى (قوله او اجر ما اذن في إيجاره) اى او يبيعه كما  
باتى اه ع ش عبارة الرشيدى قوله او اجر الخ هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لان من خروج  
المنفعة كما لا يخفى اه (قوله ولو واكله) الى التنبيه في المغنى (قوله ولو واكله في بيع) الى قوله انعزل هو في  
الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال البلقينى انه الا قرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن  
كج اه سم (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل في بيعه عبدا او امة اه ع ش (قوله او اجر) مثال  
خروج المنفعة (قوله واقبض) اى الرهن اه معنى (قوله انزال) اى الوكيل (قوله على التصرف) اى البيع  
اه معنى (قوله ان ما كان فيه إبطال للاسم) كطحن الخنطة نهاية ومعنى قال ع ش قوله كطحن الخنطة ظاهره  
انه لا فرق بين ان يقول في توكله واكله في بيع هذه الخنطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل  
بطان الوصية بالطحن اذا قال وصيت بهذه الخنطة فلو قال وصيت بهذه مشير الى الخنطة لم تبطل الوصية  
بطحنها فيأتى هنا مثل ذلك قال لكن الوجه خلافه اه ع ش اى ينعزل بطحن الخنطة وان لم يذكر اسمها  
واعتمد المغنى عدم الانزال اذ لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج  
وانما الذى فيها قوله وإيجار ما واكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهمى من المرجوع  
منه اه سيد عمر (قوله في الاول) اى في الموضوع الاول من شرح المنهج (قوله فيه) اى في الموضوع الثانى من  
شرح المنهج (قوله وقيد) اى التزوج (في شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما يعلم بمراجعة  
الروض ان يقول في الروض بالامة واخرج بها العبد (قوله التقييد الاول) اى تقييد الاجارة بالامة  
(قوله والاطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منهم) اى الشراح (قوله وهذا) اى الاطلاق في الاجارة  
والزواج (قوله هو الذى يتجه) اعتمده شيخى وهو ظاهر اه معنى (قوله الاول) اى العزل بالاجارة  
(قوله والثانى) اى العزل بالزواج (قوله المذكور) اى قبيل التنبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب

كما لا يخفى (قوله او رقه) كافي وكيل إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة  
للفسق ان كانت ما واقعة على التوكيل اى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقتضى اشراط العدالة في  
وكيل ولى المحجور ابتداء ودواما فيخالف ما اختاره فيه في شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل في  
الاصح إلا ان يؤول هذا بان الانزال بالنسبة لمجرد بقاء المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى في  
التصرف الذى شرطه السلامة كما يجاب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكرنا فليتأمل (قوله والذي جزم به في المطالب  
الانزال بردة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال بردة  
الموكل (قوله ولو واكله في بيع ثم زوج الى قوله انعزل) هو في الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال  
البلقينى انه الا قرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن كج (قوله وقياس ما باتى الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه انهم عللوا الاول بزوال الولاية وهو موجود في العبد والامة  
والثانى بالاشعار بالندم وبالعالم المذكور وهذا موجودان فيهما ايضا فالوجه حمل التقييد على أنه مجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٢) توجيها على بعد بان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادائه إلى ملك أو لادها الدال على

رغبته في بقائها ولو وكل قنا  
بأذن سيده ثم باعه أو اعتقه  
لم ينزل ولو وكل اثنين معا  
أو مرتبتي في تصرف خصومة  
أو غيرهما خلافا لمن فرق وقبلها  
وجب اجتماعهما عليه  
بان يصدر عن رايهما بان  
يتشاورا فيه ثم يوجبا أو  
يقبلا معا أو يوكل أحدهما  
الآخر أو يأذنا بعد أن رأيا  
ذلك التصرف صوابا لمن  
يتصرف حيث جاز لهما  
التوكيل مالم يصرح  
بالاستقلال نظير ما يأتي في  
الوصيين ويفرق بين ما هنا  
وإذنها لوليها وأذن المجبر  
لاثنين بان اشتراط نحو القرابة  
ثم يضعف ان ذلك لا اشتراط  
قصد الاجتماع ويقوى انه  
لمجرد التوسعة للأولياء في  
التزويج فاندفع ما لجمع من محقق  
المتأخرين هنا ثم راي ما يؤيد  
ما فرقت به وهو قول بعضهم  
المقصود في النكاح الأذن  
التوسعة (تنبيه) بتردد النظر  
فيها ولو وكل شخص في تزويج  
أتمه وأخرى بيعها فقدم  
فيحتمل ان يقال محل التردد  
ان وكلهما معاني ذلك وإلا كان  
المتأخر منهما مقصيا لعزل  
الأول اخذنا ما تقرران مريد  
البيع لا يزوج أي ولا يوكل في  
التزويج وقياسه ان الغالب  
ان مريد التزويج لا يبيع  
ولا يوكل في البيع ويحتمل  
ان التوكيل في التزويج أو  
البيع ليس كفعله فلا يقاس

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال  
في شرحه وخرج بالجارية العبد اه ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافي المخالفة في الحكم لاحتمال انه اراد  
بمجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) أي تزويجها اه سم (قوله الدال الخ) أي  
الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكلك ثم  
اعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه ينزل لان إذنه لاستخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح  
بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه أو اعتقه) أي سيده فيهما ش اه سم  
(قوله لم ينزل) لكن يعصى العبد بالتصرف إن لم ياذن له مشترية فيه لان منافعه صارت مستحقة له نهاية  
ومغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش  
قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام  
يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتبا الخ) فعلم ان توكيل  
الثاني ليس عز لا للأول وظاهر انه ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني اه سم عبارة المغنى ولا ينزل  
بتوكيل وكيلا آخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كأنه ينفذ ولو عزل أحد وكيليه هما لم يتصرف  
واحد منهما حتى يميز للشك فيه اه (قوله في تصرف) بالثنتين متعلق يوكل (قوله لمن فرق) أي بين الخصومة  
وغيرها (قوله وقبلها) أي لم يزدوا أحد منهما أو اما إذا قبل أحدهما فقط فهل ينفذ تصرفه فيه نظروا مقتضى قوله  
الآتي مالم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ فيراجع (قوله بعد ان رأيا ذلك التصرف صوابا) كان الأولى ان  
يذكره قبيل يوجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بآذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع  
لقوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضا اه سم أقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف  
لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا إنما يصلح للفرق بالنسبة  
لقوله وإذنها لوليها بالنسبة لقوله وأذن المجبر لاثنين نعم قول بعضهم الاتي المقصود الخ يصلح للفرق فيهما  
ثم راي المخشى قال قوله بان الخ انظره في أذن المجبر انتهى اه سيد عمر وقد يجاب بان نحو القرابة شامل  
لو كيلي المجبر المشروط فيهما العدل والامانة كما أنه شامل لنحو القاضي (قوله ثم) أي في ولي النكاح (قوله  
الأولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أي العقد (قوله تنبيه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل  
شخصا في تزويج أتمه وأخرى يبيعها فأن وقعا معا يقينا واحتمالا فهما باطلان فيطل ما يترتب عليهما من  
تزويج الوكيل أو بيعه وإن ترتبا فالثاني يبطل للأول لان مريد التزويج لا يريد البيع وكذا عكسه انتهى حج  
بالمعنى (قوله وقياسه) أي قياس ان مريد البيع لا يزوج ولا يوكل في التزويج (قوله كفعله) أي التزويج أو  
البيع (قوله فلا يقاس وتكيله في التزويج الخ) أي المشار اليه بقوله السابق ولا يوكل في التزويج أي يعلم من

(قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه  
وخرج بالجارية العبد انتهى ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصافي المخالفة في الحكم لاحتماله انه اراد بمجرد  
بيان قضية العبارة (قوله لادائه) أي تزويجها ش (قوله ولو وكل قنا بأذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه إذا  
وكله ولو بصيغة عقد كوكلك ثم اعتقه أو باعه أو كاتبه فإنه لا ينزل لان إذنه لاستخدام لا توكيل فزال بزوال  
ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه أو اعتقه) أي  
سيده فيهما ش (قوله لم ينزل) لكنه يعصى بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الرض قال في شرحه وإن نفذ  
تصرفه اه ولعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق  
بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا أو مرتبا الخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عز لا للأول  
وظاهر انه في الترتيب ينفذ تصرف الأول قبل توكيل الثاني (قوله لمن يتصرف) متعلق بآذنا ش (قوله  
حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضا (قوله بان اشتراط نحو القرابة

وقوعهما معا او تسليم ان أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل بطلان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسوخ  
الوكالة في الآخر ويصح البيع فقط لانه أقوى لازالته الملك والنكاح فقط استصحابا لاصل دوام الملك او يصحان لان التعارض بينهما  
لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) انسيان) منه لها (ولغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال  
الموكل (ليس بعزل) لعذره  
(فان تعمد ولا غرض) له في  
الانكار (العزل) ويجرى  
هذا التفصيل الذي هو  
المعتمد في انكار الموكل لها  
(واذا اختلفا في أصلها)  
كوكلتني في كذا فقال ما  
وكنتك (أو) في (صفتها)  
بان قال وكنتني في البيع  
نسيئة (أو) في (الشراء  
بعشرين فقال بل نقدا)  
راجع الاول (أو بعشرة)  
راجع للثاني (صدق الموكل  
بيمينته) في الكل لان الاصل  
معه وصورة الاولى ان  
يتخاصم بعد التصرف اما  
قبله فتعتمد انكار الوكالة  
عزل فلا فائدة للخاصمة  
وتسميته فيها موكلا بالنظر  
لوعم الوكيل (ولو اشترى  
جارية) مثلا وخصت بالذكر  
لامتناع الوطء على بعض  
التقارير قبل التلطف الاتي  
(بعشرين) وهي تساويها  
أو أكثر (وزعم ان الموكل  
أمره) بالشراء بها (فقال)  
الموكل (بل) انما اذنت (في

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج  
المشار اليه ولا يوكل في البيع بالاولى (قوله وقوعهما معا) اي التوكيلين و (قوله فهل يبطلان) اي  
البيع والتزويج المترتبان على التوكيلين (قوله لاجتماع المقتضى) وهو وكالة كل من العاقلين عن مالك  
الامة واما المانع فبينة بقوله لان صحة كل الخ (قوله لان التعارض الخ) يتأمل اه سم وجه التامل ان المعية  
اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقدين وقعا معا او مرتبين (قوله منه لها) الى قول المتن بل في عشرة  
في النهاية والمغنى الا قوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغى أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده  
حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على حج اه عش (قوله في انكار  
الموكل لها) وما اطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عز لا يحول كما قاله ابن النقيب على ما هنا نهاية ومغنى  
أى على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله الاول) اي لقوله نسيئة و (قوله للثاني) اي لقوله بعشرين  
(قوله لان الاصل معه) عبارة المغنى لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل ولان الموكل اعرف بحال الاذن  
الصاير منه اه (قوله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله فتعتمد انكار  
الوكالة الخ) لا يخفى ان هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لان نفسها (قوله وتسميته فيها) اي  
في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروغ تصديق المرحل وكان الاولى ان يقول فلوا اشترى  
الخ ولعله انما عبر بالواو لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما ياتي بعده من بطلان  
العقد تارة ووقوعه لاولى اخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق اه عش (قوله وهي تساويها الخ) اما اذا  
لم تساو العشرين فينبغى أن يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والواقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع  
الوكيل والبائع فقال الوكيل المال للموكل فالعقد باطل وقال البائع المال لك فالعقد صحيح فتقتضى قولهم اذا  
اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة ان يصدق البائع اه عش (قوله او أكثر) الاولى فاكثر  
قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله انما اذنت) قدره بقربة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او  
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره بها اذنه بها اه سم (قوله صدق الموكل بيمينته) اي في انه وكله في الشراء  
بعشرة اه عش (قوله حيث لا يبينه) أي لو احدى منهما أو لكل منهما بينة وتعارضتا اه مغنى (قوله ان  
وكيله خالفه الخ) اي وانه انما اذن بعشرة كما ياتي في الشرح ومر عن عش انفا (قوله اولا) اي لا يكفي بل  
لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كافي التحالف اه كردى (قوله والجامع) اي  
بين ما هنا وما مر (قوله دون ما وقع العقد به) يتأمل فهما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل اه  
سم (قوله وهو) اي الاختلاف هنا (قوله المستلزم) اي الاختلاف ثم (قوله وذلك) اي كون كل مدع  
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (هو  
الاقرب الخ) اي فيكون الاقرب الاكتفاء بالتحالف على انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله  
بان قال اشتريتها) الى قول المتن وحيث في النهاية الا قوله في الاولى الى المتن وقوله ومحله الى وخرج وقوله لا على

(الخ) انظره في اذن المحبر (قوله لان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المتن ولغرض في الاخفاء) ينبغى  
ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند  
الامكان (قوله انما اذنت) قدره بقربة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او لان الامر بمعنى الاذن ومعنى  
امرهم اذنه بها (قوله ان وكيله خالفه الخ) وظاهر انه يحلف انه انما اذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقد به)

(حلف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهى يكنى حلفه على أنه إنما أذن بعشرة أولا لما مر في التخالف انه  
لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة  
الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفى ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدع ومدعى عليه وذلك  
يستلزمهما صريحا وهذا هو الاقرب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)

البيت إلى وإنما قوله ولا تنكر إلى المتن (قوله بان قال اشتريتها لفلان هذا الخ) أى سواء صدقة البائع أو كذبه أو سكت اه بجرى (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الآتى إذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى انه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد ببيعته لانه فضولى اه ع ش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والاولى اشتريتها أى الجارية اه قول المتن (و صدقة البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال وسماه بعد العقد شورى اه بجرى (قوله فيما ذكره) الى قوله وخرج في المغنى لإقوله فى الاولى إلى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا للاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد اه سم (قوله فى الاولى الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال ع ش قوله مر أو قامت به حجة أى بينة ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قرينة غلبت على ظنها ذلك كعلمها بان المال الذى اشترى به لزيد وسمعت توكيله وإلّا فمن أين تطالع على انه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه اه (قوله لانه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لانه ثبت بتسمية الوكيل فى الاولى وتصديق البائع أو البيئته فى الثانية ان المال الخ اه وفى النهاية نحوها (قوله و ثبت بيمين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح وثبوت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحل) أى محل البطلان فيما ذكر اه مغنى ورجع الرشىدى الضمير الى قول الشارح فالجارية لبائعها وعليه الخ (قوله ان لم يصدقه) أى الوكيل (قوله باعتراه) أى البائع (قوله فيأتى فيه) أى ان كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التلطّف (قوله التلطّف الآتى) لعل المراد التلطّف بالموكل ليبيعها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاز لذلك اه سم (قوله وخرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه اه سم أى فى شرح وكذا ان اشترى فى الذمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أى الوكيل (قوله إذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شىء مع فرض انه اشترى بعين مال الماركل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور انه اشترى بمال نفسه اه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت بيمين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شراء فضولى لا يقال هو هنا صرح باسم الماركل حيث قال اشتريتها لفلان لانا نقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية واما العقد فلا تسمية فيه اه ع ش عبارة الرشىدى أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد وانما ذكره بعده لإلانه اشتراه له بماله اه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنيتة فانه يقع الشراء لابن كما مر اه ع ش قول المتن (وان كذبه حلف) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو وبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالقرار لكن قول العباب فان نكل حلف الماركل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للوكيل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل البائع وانه هل يجرى ذلك فيما إذا كان اشترى فى الذمة الآتى اه سم بخلاف (قوله وان كذبه البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومغنى وظاهر ان الحكم كما ذكر فيما إذا كذبه البائع فى

بان قال اشتريتها لفلان  
بهذا والمال له (أو قال  
بعده) أى الشراء بالعين  
الحالى عن تسمية الموكل  
(اشتريته) أى الموكل فيه  
( لفلان والمال له و صدقة  
البائع) فيما ذكره أو قامت  
حجة فى الاولى بانه سماه  
كما ذكره (فالبائع باطل) فى  
الصورتين لانه ثبت  
بالتسمية أو التصديق أن  
المال والشراء لغير العاقد  
و ثبت بيمين ذى المال انه  
لم ياذن له فى الشراء بذلك  
القدر فبطل الشراء وحينئذ  
فالجارية لبائعها وعليه رد  
ما أخذه للوكيل ومحل كما  
قال البلقينى ان لم يصدقه  
البائع على انه وكيل بعشرين  
والا فهى باعترافه ملك  
للموكل فيأتى فيه التلطّف  
الآتى وخرج بقوله بعين  
مال الموكل ما لو اشترى فى  
الذمة ففقه تفصيل يأتى  
البطلان فى بعضه أيضا فلا  
يرد هنا وبقوله والمال له فى  
الثانية ما لو اقتصر على  
اشتريته لفلان فلا يبطل  
البيع اذ من اشترى لغيره  
بمال نفسه ولم يصرح باسم  
الغير بل نواه يصح الشراء  
لنفسه وان اذنه الغير فى  
الشراء (وان كذبه) البائع  
بان قال له انما اشتريت  
لنفسك والمال لك أو  
سكت عن ذكر المال كما  
هو ظاهر وقال له الوكيل

يتأمل فهم مختلفان أيضا فيما وقع عقد الوكالته فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا للاولى  
ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فيأتى فيه التلطّف) بالموكل ليبيعها للبائع  
لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاز لذلك اه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله اذ من اشترى لغيره  
بمال نفسه الخ) فيه شىء مع فرض انه اشترى بمال نفسه (قوله فى المتن وان كذبه حلف على نفي العلم) فان  
نكل فالقياس ان الوكيل يحلف بيمين الردو وبطل البيع بناء على ان اليمين المردودة كالقرار لكن قول  
العباب وان كذبه البائع ولا يذنه فلا نكل من الموكل والوكيل تحليفه انه لا يعلم وكالته فان ادعى اجمعا كفته  
يمين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع وان حلف صح البيع  
للموكل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج وراجع

انت تعلم انى وكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيل ولا بينة بالوكالة (حاف) (٣٤٥) البائع (على نفى العلم بالوكالة) لا على البت

ولا علم نفى العلم بان المال  
لغيره خلافا لمن زعمه وانما  
فرقت بين الصورتين بفرض  
الاولى فى دعوى الوكيل  
عليه بما ذكر دون الثانية  
لان الاولى لا تتضمن نفى  
فعل الغير ولا اثباته فتوقف  
الحلف على نفى العلم على  
ذكر الوكيل له ذلك والثانية  
تتضمن نفى وكيل غيره له  
وهذا لا يمكن الحلف عليه  
لانه حاف على نفى فعل الغير  
فتعين الحلف فيه على نفى  
العلم وبهذا التفصيل  
الظاهر من كلامهم يندفع  
استشكال الاسنوى للحلف  
على نفى العلم الذى اطلقوه  
(و) اذا حلف البائع كما  
ذكرناه (وقع الشراء  
للكيل) ظاهرا فیسلم الثمن  
المعين للبائع ويغرم بدله  
للموكل (وكذا ان اشترى  
فى الذمة ولم يسم الموكل) بان  
نواد وقال بعده اشترته له  
وكذبه البائع فيحلف كما مر  
ويقع شراؤها للوكيل  
ظاهرا فان صدقه بطل وزعم  
شارح ان ظاهر المنزل وغيره  
وقوع العقد للوكيل صرح  
بالسفارة والاصدقة البائع  
اولا رده الا ذرعى بانه غير  
سديد (وكذا ان سماه) فى  
العقد والشراء فى الذمة  
(وكذبه البائع فى الاصح)  
اى فى الوكالة بان قال سميته  
ولست وكيل عنه وحلف

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية فى العقد ولم تثبت بينة (قوله) انت تعلم انى وكيل (قال الوكيل) انا وكيل  
اونحوه وان لم يقل انت تعلم انى وكيل اه ع ش (قوله ولا بينة) حال من البائع فى قوله وان كذبه البائع فهو  
راجع لكل من الصورتين كما افاده الرشيدى (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان  
قال لست وكيل الخ ع ش (قوله فى دعوى الوكيل الخ) اى وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) اى انت  
تعلم انى وكيل اه كرى (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه  
(قوله على نفى العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ اى وعلى جواب البائع بما مر  
(قوله ذلك) اى ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) اى بانه رشيدى (قوله وبهذا التفصيل) اى قوله  
ولما فرقت الخ (قوله الذى الخ) ذمت للحلف (قوله اطلقوه) اى فى الصورتين المذكورتين اه ع ش (قوله  
ظاهرا) اى قوله وزعم الخ فى المغنى (قوله فیسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بينة او اعتراف البائع  
انه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بعين الثمن (قوله بعده) اى الشراء (قوله فيحلف)  
اى البائع (كما مر) اى على نفى العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهاية والمغنى فان صدقه البائع  
بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال ع ش قوله فان صدقه البائع اى فى نوى الموكل اه (قوله بطل)  
لا تما فهما على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير اذنه يمينه اه مغنى (قوله وزعم شارح) عبارة  
النهاية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقة البائع) هذا محط الرد (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه  
وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد اذن له حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين  
مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهنا لما كان الشراء فى الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد  
ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنية وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت انه لم ياذن فيه فابطل اه ع ش (قوله  
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كما ذكر) قضيته انه لا يكتفى بالحلف فى هذه على نفى العلم وقد تقدم فى  
قوله ولما فرقت الخ ما يقتضى خلافه اه ع ش وهذا مبنى على جعل ذكر بيناء الفاعل واما اذا جعل بيناء  
المفعول فلا مخالفة (قوله وتلغو) فى اصله بغير خطه الف بعد تلغو اه سيد عمر (قوله قدمه) اى فى الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذ انكل وانه هل يجرى ذلك فيما اذا كان اشترى فى الذمة الا نى (قوله فى الماتن على  
نفى العلم بالوكالة) قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشير اياه الى رد ما اعترض به على المصنف ووجه  
ردائه ليس المراد به الحلف على نفى توكيل مطلق ولا نفى علم مطلق بل نفى وكالة خاصة ناشئة عن توكيل  
فيسلزم ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفى العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على  
حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الاسنوى  
للحلف على نفى العلم الذى اطلقوه) عبارة الاسنوى فى قول المصنف وان كذبه حلف على نفى العلم بالوكالة  
ما نصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعى فى شرحه وفسر التكذيب بان يقول انما اشتريت لنفسك  
والمالك وتبعه على ذلك فى الروضة وفيه امران احدهما ان التكذيب المذكور ليس هو نفى علم حتى  
يحلف قائله على نفى العلم بل صيغة بت والحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله  
الرافعى فان تعبيره بالتكذيب ينفى التفسير بنفى العلم لان النافى للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر فى الحارى  
الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف فى الاعتراض الثانى انه مع هذا التفسير لا يستقيم الافتصاف فى التحليف  
على نفى العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفى العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولكن  
اعترف بان المال لغيره كان كافيا فى ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض  
لوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقه البائع فى الوكالة وقال انما اشتريت بمالك حلف على الثانى كادل  
عليه كلام الفاضل حسين فتلخص ان التكذيب على اقسام فتاملها اه (قوله فان صدقه بطل) كما قاله  
القمولى شرح مر (قوله فى الماتن وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للمستثنين لكن يمتنع

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - خامس - كما ذكر يقع الشراء للوكيل ظاهرا وتلغو تسميته للموكل وكذا

للموكل بصدقه ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذى قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تسكرار فيه

اما التغاير للتصوير في بعض الاقسام كما يعلم بتأمل المحليين واما لكونه اعاده هنا استيفاء لاقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد او بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) (٣٦) البائع على الوكالة او قامت بها حاجة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل

وثبوت كونه بغير اذنه يمينه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى في الذمة على خلاف ما امر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما اذا لم يصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففيما اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالمالك للموكل والا فالبائع فيستحب ان يرفق الحكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلك امرك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل وفيما اذا اشترى في الذمة وسماه وكذبه البائع ولم يسمه ان صدق الوكيل فهي للموكل والا فهي للوكيل فيثبت (يستحب للقاضي) ومثله الحكم كما هو ظاهر وكذا ان قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر ممن يظن من نفسه انه لو امر بذلك لاطيع (ان يرفق بالموكل) اى لتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها ويقول هو اشتريت) وانما ندب له ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده انها للموكل (ولنجل له) باطنا

الذى قبيل هذا الفصل اه كردى (قوله اما التغاير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحليين بادنى تأمل اه سم (قوله لاقسام المسئلة) اى مسئلة الجارية (قوله او قامت بها حاجة) هذا خاص بما اذا سماه في العقد كما يدل عليه قوله السابق او قامت حجة في الاولى بانه سماه الخ لا فيما اذا سماه بعده خلافا لما يروى من صنيعة هنا واما تصديق البائع فنافع في الصورتين اه سيدعمر اقول خص المغنى والنهاية نظيره في السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيه عن ش ذلك (قوله لاتفاقهما الخ) اى ولو حكما ليشمل قيام الحجة بالوكالة (قوله وثبوت كونه) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم اى في الواقع يقع للموكل فيأتي فيه التلطف الا انى كما هو الظاهر (قوله هذا) اى بطلان الشراء هنا (قوله مع ما مر) اى قبل هذا الفصل وقول المصنف وان سماه فقال البائع بعته الخ (قوله وقد يجاب الخ) هذا الجواب للمحقق اى زرعة العراقي في مختصر المهملات اه سيدعمر (قوله على ما اذا لم يصدقه البائع) اى ولم يقيم بها الحجة اخذ اماما من انفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء للوكيل) اى مع قوله انه للموكل نهاية وغنى (قوله ففيما اذا اشترى) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجز والى قول المتن وقول الوكيل في النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجز (قوله بالعين) اى بعين مال الموكل (قوله ان صدق) اى الوكيل في انه اذن له الموكل بعشرين (قوله ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما ياتي (قوله ليقول له) اى للوكيل (قوله والمركل) عطف على البائع اه ع ش اى وليقول له الموكل (قوله وفيما اذا الخ) عطف على قوله وفيما اذا اشترى بالعين (قوله وكذبه البائع) الاولى ان يؤخره عن قوله ولم يسمه ليرجع له ايضا (قوله ان صدق الوكيل الخ) راجع للمعطوفين جميعا (قوله فيثبت) اى حين اذ وقع للموكل في اعتقاد الوكيل (قوله ومثله المحكم الخ) فتقيد الا لصحاب بالقاضى لعله لتاكدا لاستحباب والا فمما من باب الامر بالمعروف المطلوب من كل احد وان لم يظن الامتثال والا فلي تأمل اه سيدعمر قول المتن (ليقول للوكيل الخ) مال الى ان احكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثاني اه سم (قوله واغتفر التعليق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا في هذا اه مغنى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع اه سم اى بقوله واغتفر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله فيستحب الخ (قوله ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

اختصاص قوله في الاصح في الثانية (قوله اما التغاير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التي ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحليين بادنى تأمل (قوله وثبوت كونه بغير اذنه يمينه) انظر لو كان كاذبا في يمينه وكان الامر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله والموكل) عطف على البائع ش (قوله في المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعتهما الخ) هل يثبت في هذا البيع احكام البيع بالنسبة لسلك منهما بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظروا مال مر الى الثاني وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قد قبضها من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه اه البانى (قوله بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه في تلطف البائع (قوله وبعتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط و تاخير (قوله ولو نجز البيع صح جز ما) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين وابقا منها كما هو ظاهر

ان صدق في انه اذن له بعشرين واغتفر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه بالضرورة على انه تصريح بمقتضى العقد فهو كقوله ان كان ماسكي فقد بعتهما وكذا لو نجز البيع صح جز ما

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امثالا للحاكم للصالحه وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره من محل نظر لان القربة فيه اقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد اطلقوا ان بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا (٣٦٧) بما قاله ولم يعلموه بذلك فافتضى انه لا فرق وهو

متجه لان قربة الاحتياط المقصود من ذلك تخرجه عن الاقرار فان لم يجب البائع لا الموكل لذلك او لم يتطاف به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو ممنوع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشئ ما ان اشترى بعين مال الموكل لانها للبائع لبطلان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظاهر لتعذر رجوعه على البائع بحلفه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا (ولو قال) الوكيل (أتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيمينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف الا ببينة نعم يصدق وكيل يمينه في قضاء دين ادعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعل شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه (ولانه قادر على الانشاء) ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه)

أولاً فل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكك قوله السابق للضرورة ذلاً ضرورة مع امكان التنجيز ويوجب ان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل اه سم (قوله) وليس اقرارا) اي بيعه بتعليق او تنجيز اه سم (قوله هنا) اي في عدم الكون اقرارا (ايضا) اي كما الحق في الاستحباب المار (قوله بمن مر) اي المحكم وغيره من قدر على ذلك (قوله لان القربة) اي قربة سلب الاقرار (قوله فيه) اي فيما اذا كان الامر قاضيا و (قوله في غيره) اي فيما اذا كان الامر غيره (قوله بذلك) اي يكون الاتيان بالبيع لا امثال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعتمده ع ش (قوله من ذلك) اي البيع (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماء في العقد فليحذر اه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلا او للوكيل (قوله فعليه للوكيل الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد مر حكمه في شرح وقوع الشراء للوكيل وقد يتناقض فيه النقص (قوله بشئ) اي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل بثلثي المثل صدق الموكل فان اقاما بينتين قدم المشتري لان مع بينته زيادة علم بانتقال الملك اقول قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر اذا تعارضت بينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عمرة وقد يقال ماذكر من تصديق الموكل لمشكل بأنه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والا صل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاستوى وقال مر هذا مبني على ان القول قول مدعى الفساد اه وفي حواشي الروض لو ادل الشارح مر مانصه ولو ادعى الموكل او كيله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي ويحكم لبطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه ع ش وسم (قوله لانه امينه) اي قوله وكذا الوكيل في المغنى ولى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الا قوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى والى (قوله ومن ثم) اي للتعليل الثاني (قوله وهذا الخ) اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فائدته (قوله فلنحذر الغاصب الخ) اي من يده ضامنة اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار امينا) اعتمده مر اه سم (قوله فيأتي فيه تفصيله الخ) اي فقول المصنف بيمينه لا غالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في برامه ذمته بما بيده ان يستاذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عياله خلا فالله في (قوله للعوض الى) قوله لكن بحث السيكي في المغنى (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكك على كلام الشارح قوله السابق للضرورة ذلاً ضرورة مع امكان التخيير ويوجب بان المراد بالضرورة الحاجة وبان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا جوزت التعليق فليتامل (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماء في العقد فليحذر (قوله نعم يصدق وكيل بيمينه) او في قضاء دين الخ هل يصدق وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقاً او بالنسبة لغیر استحقاق الجعل او لا مطلقاً قضية اقتصار الشارح على الاستثناء المذكور وهذا الاخير فيجزل للموكل اخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه اي والغرض تصديق المشتري على الوكالة وان البيع هو الموكل في بيعه والفرق بين وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار امينا) اعتمده مر (قوله حيث لم تبطل امانته) سيأتي محترزه (قوله

لانه انما أتى به امثالا لا ياتي به تفصيله الا في اخر الوديع ولا ضمان عليه وهذا غاية القبول هنا والافحوا الغاصب يقبل قوله فيه بيمينه لكنته يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تردى فاحش له الموكل استثناء ما صار امينا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المرتين والمستاجر (في الرد) للعرض او المعرض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ الدين لنجم الموكل بان نداءه بجعل

إن كان انما هو للعمل فيها لاجل انفسها وقضية إطلاق الشيخين وغيرهما بقوله في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كابن الرفعة في المطالب انه لا يقبل بعده وتأييده بقول القفال لا يقبل (٣٤٨) قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر لان هذا ليس نظير مسئلتنا وانما

هو نظير ما مر فيها لو قال الوكيل اتيت بالتصرف الماذون فيه وقد مر ان الوكيل لا يصدق فيه (وقيل ان كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لانه اخذ العين لمصلحة نفسه ويرده مامر وفارق المرتهن بان تعلقه بالمرهون اولى لتعلق حقه ببدله عند تلفه والمستاجر بذلك ايضا لتعلق حق استيفائه بالعين وافق البلقيني بقبول قوله في الرد وان ضمن كما اذا ضمن لشخص مالا على آخر فركله في قبضه من المضمون عنه فقبضه ببينة او اعتراف موكله وادعى رده له وليس هو مسقطا عن نفسه الدين لما تقرر ان قبضه ثابت وبه يبرأ مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالوكيل فيما ذكر جاب فيقبل دعواه تسليم ما جابه على من استاجره للجباية اما لو بطلت امانته كان جحد وكيل يبيع قبضه للثمن او الوكالة فثبت ما جحد ضمنه للموكل لخيانته ولم يقبل قوله في تلف ولارد المناقضة ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئا ونحوه صدق اذا لمناقضة ومحل ضمائه في الاول ان لم تقم

سيد كرم تحرزه (قوله ان كان) أي وجد الجمل بان شرط في التوكيل (قوله لاجل انفسها) عطف على العمل فيها عبارة المغنى انما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها اه (قوله وقضية الاطلاق الخ) اعتمده مر ا ه سم وكذا اعتمده المغنى عبارة النهاية والمغنى وسواء في ذلك ا كان قبل العزل ام بعده كما اقتضاه اطلاقهما خلافا لابن الرفعة والسبكي اه (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد اه سم (قوله وتأييده) أي عدم القبول بعد العزل اه عش (قوله فيه نظر الخ) خبر وتأيد (قوله لان هذا) أي قول القيم (قوله اخذ العين لمصلحة نفسه) أي فاشبه المرتهن والمستاجر (قوله مامر) أي في شرح وكذا في الرد (قوله وفارق الخ) رد لدليل القيل (قوله لتعلق حقه) أي المرتهن (ببدله الخ) أي المرهون (قوله والمستاجر) عطف على المرتهن (قوله بذلك) أي بان تعلقه الخ أي بنظيره (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر ا ه سم (قوله وان ضمن) أي ضمنا جعليا بقرينة ما بعده اه رشیدی (قوله فوكله) أي المضمون له الضامن (قوله فقبضه ببينة الخ) خرج ماله لم يكن بينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض كما في الروض وشرحه فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض صدق بيمينه وان اعترف به او ثبت ببينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينه والله اعلم اه سم (قوله ادعى) أي الضامن الوكيل و (قوله رده له) أي للمضمون له الموكل و (قوله وليس هو) أي الضامن اه عش (قوله مسقطا) أي بما ادعاه من الرد (قوله ثابت) أي ببينة او اعتراف الموكل (قوله وبه) أي بالقبض المذكور (قوله يبرأ) أي الضامن الوكيل والمضمون عنه اه عش (قوله على ذلك) أي المال الموكل في قبضه (قوله وكالوكيل) أي قوله ومن ثم في المغنى (قوله وكالوكالة فيما مر جاب الخ) اعتمده مر ا ه والخطيب اه سم (قوله تسليم ما جابه) أي او تلفه بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في انه قبض ما وكله في قبضه ان المستاجر للوقف هنا مثلا لو انكر الجاني من اصله صدق ما لم يقم بينة له او من جى معه وكالا يقبل قوله في القبض لا يقبل قول من جى منهم في الدفع اليه اما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غيره وشهد غيره بمثل ذلك قبلت لان كلا من الشهادتين مستقلة لا تجلب نفعاً ولا تدفع ضرراً اه عش (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اه سم عبارة عش وفي الرشیدی والسيد عمر نحوها قوله على من استاجره سواء كان المستاجر مستحقا لقبض ما استاجره له بملك او غيره كالناظر اذا وكل من يجي له الاجرة وهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرر من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لان الناظر لم ياتمه اه (قوله كان جحد الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو طالبه الموكل ان قال لم اقبضه منك فاقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل رددته اليك او تلف عبدى ضمنه اه (قوله في الاول) أي فيما لو جحد الوكيل قبض الثمن او الوكالة (قوله بيمينه لانه لم ياتمه) أي الرسول الوكيل لم يقبل قوله عليه نهاية ومغنى (قوله لزمه) أي الوكيل (الاشهاد عليه) أي الرسول (قوله لانه يدعى) أي قوله ولا نظر في النهاية والمغنى (قوله على غيره) عبارة النهاية والمغنى على غير من ائتمنه اه (قوله فليشبهه عليه) أي فليقم

وقضية اطلاق الشيخين الخ اعتمده مر (قوله في ذلك) يشمل التلف والرد (وقد مر ان الوكيل لا يصدق) لكن الوكيل لا يصدق في ذلك قبل العزل ايضا فقد قدح في التنظير به اه (قوله وافق البلقيني الخ) اعتمده مر (قوله فقبضه ببينة الخ) خرج ماله لم يكن بينة وانكر الموكل القبض فالقول قول الموكل لان الاصل عدم القبض ولهذا قال في الروض وشرحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدي او دفعته الي موكل فكذا به الموكل حائف الموكل على نفي العلم بقبض الوكيل لان الاصل بقاء حقه اه فالحاصل انه ان انكر الموكل القبض صدق بيمينه وان اعترف به او ثبت ببينة وادعى الوكيل دفع ما قبضه اليه صدق الوكيل بيمينه والله اعلم (قوله وكالوكيل فيما ذكر جاب الخ) اعتمده مر (قوله على من استاجره) اخرج غير من استاجره اه (قوله

بينة بالتلف قبل الجحد وبالرد ولو بعد الجحد ولا سمعت علي المعتمد لان المدعى لو صدقه لم يضمن فكذا إقامة الحجة عليه البينة (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بيمينه لانه لم ياتمه ومن ثم لزمه الاشهاد عليه كوديع امره المالك بالدفع لو كيله ووكيله امره موكله بايداع ماله عنده معين او مبهم (ولا يلزم المراد من صدق الوكيل على الصحيح) لانه يدعى الرد على غيره فليشبهه عليه



البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجرى نظير ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المتن حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (برى على الاوجه) عبارة النهاية والمغنى لم يغرم الوكيل كما قال الاذرعى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عثر قوله مر وادعى التالف وكذا لو ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيهما لان الموكل اتهمه وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه اى الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بوكالته لانه امين والقول قوله في التالف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه اه وقوله وقد يقال الخ وجيه وقال الرشيدى قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرعى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في النهاية والمغنى الا قوله وهو ظاهر وماسا نبيه عليه (حيث له قبضه) بان وكل في البيع مطلقا ومع قبض الثمن اه معنى عبارة عثر بان كان الثمن حالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم قول المتن (وتلف) في يدى او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى بيمينه نهاية ومعنى (قوله فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما ادعاه من القبض والتلف (قوله وهو ظاهر) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وقال البغوى الخ) اعتمده مر اه سم (قوله لا يبرأ) وهو الاوجه نهاية ومعنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط حق البائع عثر (قوله عليه) اى على نقل مقالة البغوى نهاية ومعنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يغرم الموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لا اعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقه في لدفع لرسوله الخ) هل يجرى نظير ذلك في قوله ووكيل امره موكله الى معين او مبيعهم حتى لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل (قوله برى على الاوجه) اعتمده مر وكانه يفارق وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على القبض فيبغى براءة الوكيل كالرسول في المتن (والا فالوكيل على المذهب) قال في الروض وشرحه فان خرج المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض الثمن وبهذا فارق ما مر في العدة بان المشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع مستحقا فسقط ما قيل ان ما هنا يخالف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التى دفعت عنه الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على الوكيل لا اعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول قوله بيمينه انه لم ياخذ منه شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينه ان يثبت له بها حقا على غيره كما مر اهتم ذكر بعد هذا ان تغريم المشتري الثمن للموكل اذ ارد عليه لا باقى على قول البغوى انه لا يبرأ وهو ظاهر والا فكيف يغرم البائع الثمن اذ ارد عليه مع انه لازم للبائع اذ لم يرد فليتأمل (فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال البغوى لا يبرأ) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع) اى للحيلولة (قوله لا اعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو صدق المر كبل بقبض دين او استرداد ودفعة او نحوه مدعى التسليم الى وكيله المنكر لذلك لم يغرمه اى الموكل مدعى التسليم بترك الاشهاد ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق ( ٣٥٠ ) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابنية) او حجة اخرى لانه يدفع لمن ياتمه فكان حقه

الى قوله ولا عبرة في المغنى الا قوله فقط والى الفرع في النهاية (قوله ويطالب الموكل فقط) اى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل ولذا اخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل الماخوذ وان صدقه في الاداء لنقصيره بترك الاشهاد ادى به بغيره وسيدكره الشارح به وله وما لودى في غيبة الموكل الخ (قوله او حجة اخرى) عبارة المغنى او يشاهد ويحلف معه اه (قوله ومن ثم باقى هنا ما لو شهد الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل فى الاشهاد انتهى اه سم (قوله من انه لا رجوع الخ) اى حيث صدقه الموكل فى الدفع للمستحق اه ع ش (قوله ولا عبرة بانكار وكيل الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن المدين ويبقى الكلام فى مطالبة الوكيل وفى بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحجر اه رشيدى عبارة ع ش اى فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصدقه المدين فى دفعه للوكيل وتصدق الوكيل فى عدم القبض بخلفه اه (قوله بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله له) اى للموكل (قوله فرع فى الانوار لو قال لمدينه الخ) افتى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار من الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما فى الاشراف بتلك الفروع م راه سم (قوله وان تلف) اى العبد فى يد المدين بلا تقصير منه (قوله وهو) اى ما فى الانوار (قوله انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والارد بده اه ع ش عبارة سم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاوص بشرطه فايراجع (قوله ثم) اى فى الفرع الا فى (قوله فى تلك الفروع الخ) بدل من ثم (قوله ان القابض الخ) اى بائع العبد وهو بيان لما ياتى (قوله يصير كانه الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله بانه مبيع الخ) متعلق بتضعيفهم (قوله على شذوذه) اى الفقال (قوله قلت لا) اى لا يؤيد (قوله لان قوله) اى قول الامر (قوله منع الخ) اى لعدم قابض للقرض الصريح (قوله ولذا) اى وليكون قوله اقرضنى منع الخ (صح اشترى الخ) اى بدون اقرضنى اى ويصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره ادكدا عن زكأتى صح كما مر فى باب الضمان ويأتى فى الفرع الاتى ما هو كالصريح فى صحته (قوله لا مانع الخ) اى لان القابض يصير كانه الخ فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله منه) اى من تقدير القرض وكذا ضمير به (قوله لا بالهبة الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باسقاط القبول فى الهبة

يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم اه وسيأتى ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الاتى وقوله ويفارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعى الرد على رسول الموكل اذا انكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الوجه كما تقدم مع تفريطه بترك الاشهاد ومع لزوم احتياطه لموكل فلزوم الاحتياط وحصول التفريط بتركه لا يقتضى الضمان عند التصديق على الاطلاق (قوله ومن ثم باقى هنا ما لو شهد فغابوا الخ) قال فى شرح الروض قال المتولى والقول قوله فى الاشهاد (قوله فرع فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك الخ) افتى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما فى الانوار وموافقة ما فى الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما فى الانوار عن الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما فى الاشراف بتلك الفروع م (قوله وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل) عدم الوقوع ظاهر ان كان الشراء بالعين فان كان فى الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاوص او كيف الحال (قوله ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن)

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا او اما الدفع بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باقى هنا ما لو شهد فغابوا وما تروا من انه لا رجوع عليه وما لودى فى غيبة الموكل وصدقه فى الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكار وكيل بقبض دين لموكله ادعاه المدين وصدقه الموكل لان الحق له (فرع) فى الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما فى ذمتك ففعل صح للموكل ويرى المدين وان تلف اه وسيأتى اول الفرع الاتى ما يوافقه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل لان الانسان فى ازالة ملكه لا يتصور كونه وكلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما ياتى ثم فى تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول الفقهاء لو قال لغيره اقرضنى خمسة وادها عن زكأتى صح بانه مبيع على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضنى منع التقدير الذى اوجب فى تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا بكذا

وان لم يعطه شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقم النبي) دون

من جهة القاضى اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يعم الاب والجديره تسميته يتما اذ هو لا أب له ولا جد الوصى بائى فى بابيه فتعين مامرو مثله ولى المجنون والسفيه (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بيعة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل فى الاتفاق للاتق لعسر إقامة البيعة عليه والمشهور فى الاب والجدة كافى المطالب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انها كالقيم وهو متجه وإن

خالفه السبكي فجزم بقبول قولهما وبه صرح الماوردى والامام والحق بهما قاض عدل امين ادعى ذلك زمن قضائه ووجه جزمه فى الوصى بعد قبوله وحكايته هذا الخلاف فى القيم بانه فى معنى القاضى لانه نائبه فكان أقوى من الوصى (وليس لو كبل ولا مودع) ولا سائر من يقبل قوله فى الرد كشرىك وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك لا أورد المال الا بالشهاد فى الاصح) لانه لا حاجة به اليه مع قبول قوله فى الرد وخشية وقوعه فى الحلف لا تؤثر لانه لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا اجلا (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كالمترين والمستاجر وغيرهم كالمستعير (فى الرد) او الدفع كالمدين (ذلك) أى أن يمسكه للاشهاد ويغفر له امسا كهذه اللحظة وإن كان الخروج من المعصية واجبا فورا للضرورة هذا إن كان عليه بيعة بالاخذ وإن لا فتقلا عن البغوى أى وعليه اكثر المرازمة والماوردى ان له الامتناع لانه ربما يرفع المالكى يرى الاستفصال ومن ثم جزم به الاصفونى كارجحه الاسنوى واقتضى كلام الشرح الصغير ترجيحه وعن العراقيين انه

دون القرض (قوله من جهة القاضى) الى قوله ووجه فى المغنى وإلى قول المتن والمذهب فى النهاية (قوله اذ هو لا أب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بنى لا أب له ولا جد ان قيم القاضى لا يكون الا مع فقدهما ولا دخل له مع وجود الجد الاصل فلا ينافى ما قيل فى قسم الصدقات من انه صغير لا أب له وان كان له جد اه عش (قوله مامر) أى قوله من جهة القاضى (قوله ومثله) أى القيم (قوله ولى المجنون الخ) أى من جهة القاضى اه سيد عمر (قوله لانه) أى اليتيم (قوله وقبل) أى قول القيم (قوله لعسر الخ) متعلق بقبل (قوله والمشهور الخ) اعتمده مر اه سم أى والمغنى (قوله وهو متجه) معتمد اه غش (قوله وبه صرح الخ) أى بالقبول عبارة النهاية والمغنى تبعنا صرح الماوردى اه (قوله والحق بهما الخ) معتمد اه عش عبارة الرشيدى قوله والحق بهما أى بالاب والجد اى فى القبول الذى جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضائه أى والاوجه عدم القول فى المشبه به اه (قوله ووجه جزمه) أى فى المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه (قوله فكان أقوى من الوصى) هذا مراد بان الوصى نائب الاب أو الجد وهو أعلى مرتبة من القاضى اه مغنى (قوله ولا سائر) الى المتن فى المغنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغى ان يقيده ذلك اخذنا بما يأتى فى مسألة الغاصب ان محل ذلك فى جميع عليه اما لو كان فى مختلف فيه فربما يرفع لقاض لا يقبل قوله فى الرد فينبغى ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كشرىك الخ) أى وجاب (قوله لا حاجة الخ) أى لنحو الوكيل (قوله وخشية وقوعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل قد يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب على عدم حلفه فوات حق له اه عش (قوله للضرورة) لانه ربما يطول القابض به ثانيا اه مغنى (قوله وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) أى ما فى المتن من الجزم بجواز الامساك (قوله ولا فتقلا الخ) أى وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ فى الامساك خلاف فتقلا الشيخان عن البغوى الخ (قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله واقتضى كلام الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله للمالكى يرى الخ) عبارة المغنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فبساله هل هو غصب او لا اه (قوله لتسكته الخ) قدم رده انفا بقوله لانه ربما يرفع الخ قول المتن (رجل) أى مثلا (قوله لاخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليبا) أى للعين على الدين (قوله بل وحده) أى من غير تغليب اه عش (قوله لانه محق) الى المتن فى المغنى الا قوله حتى لا ينافى الى واذا دفع وقوله وحلف انه لم وكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) أى الرجل (قوله بزعمه) أى الاخر (قوله على ما اذا ظن الخ) قد يقال هذا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو الى قبض جديد عن الثمن بشرطه كان باخذ منه الآذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا ففقيه اتحاد القابض والمقبض لانه قبض عن الآذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الآذن صار ما ذونا له فى قبضه عن جهة البيع فهو كمالو كان له وديعة عنده اذن له فى قبضها عن الثمن فليتأمل (قوله والمشهور فى الاب والجد الخ) اعتمده مر (قوله ولا فتقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لاخر) متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغى الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق فى قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية (قوله

ليس له الا امتناع وقضية كلامهما ترجيحه وجزم به فى الانوار لتكفنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لاخر عليه او عنده مال للغير (وكفى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى فى الدين تغليبا بل وحده صحيح كايه ما يأتى فى الاقرار (او عين وصدقه) الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محق بزعمه نعم ينبغى ان يحمل ما ذكر فى العين على ما اذا ظن اذن المالك فى قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعى (٣٥٢) وكألة لم يشبهها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن اظهور

المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر المستحق وحلف انه لم يوكل فان كان المدفوع عينيا استردها ان بقيت والا غرم من شاء منهما ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا ان لم تلتف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع رجوع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وما عفى ذمة القابض فيستوفيه بحقه او ديناطالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والا فان فرط فيه غرمه والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (لا يبينه على وكالته) لاحتمال ان الموكل ينكر فيغرمه فان لم تكن له بيينة لم يكن له تحليفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما ياتي في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهناك تحليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المدعى وياخذ منه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية اه سم (قوله حتى لا ينافي) اي ما ذكر في العين (قوله وحينئذ) اي حين الحمل المذكور (قوله واذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) اي وكألة الرجل القابض اه رشيدى (قوله استردها) اي المستحق اه سم عبارة المغنى وشرح الروض اخذها واخذها الدافع وسلمها اليه اه (قوله من شاء منهما) اي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة المغنى ومن غرم منهما لا يرجع على الاخر لا عتراهما ان الظالم غيرهما فلا يرجع الاعلى ظلمه اه (قوله فان غرمه) اي المستحق القابض (قوله او الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله رجوع) وكذا يرجع عليه كافي الانوار ان شرط الضمان عليه اي القابض ان انكر المالك اي وكألة غنى وشرح الروض (قوله والمستحق ظلمه) اي الدافع (وماله) اي والحال ان مال المستحق الخ (قوله فيستوفيه) اي يجوز للدافع ان يستوفي مال المستحق الذي في ذمة القابض كماله ان يستوفي ماله الاخر (قوله بحقه) اي بدل حقه ظفرا (قوله او ديننا) عطف على عينا (قوله طالب) اي المستحق (قوله فضولي بزعمه) اي المستحق فالمقبوض ليس حقه (قوله استرده ظفرا) عبارة المغنى فله استرداده من القابض لانه مال من ظلمه وقد ظفربه اه (قوله فان فرط فيه الخ) اي لما مر ان القابض وكيل بزعم الدافع والوكيل انما يضمن بالتفريط قال المغنى والاسنى واقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكوت فله مطالبة الرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينا اه (قوله الدافع اليه) الى الفرع في النهاية (قوله فان لم تكن بيينة) اي والحال انه مكذب له في وكألة اه رشيدى (قوله لم يكن له) اي لمدعى وكألة (قوله لان النكول) اي نكول الاخر عن الحلف (قوله وقد تقرر) اي انفاي المتن قول المتن (وصدقه) اي صرح بتصديقه اخذنا من انفاي المغنى والاسنى وقد يدل على ذلك اي ان المراد التصديق الظاهري خلافا لما في السيد عمر من ان المراد التصديق الباطني قول الشارح بخلاف ما لو كذبه الخ وقوله لانه اعترف الخ نعم يظهر ان المراد بالتصديق الاتي في مسئلة الوارث التصديق الباطني وان اشعر قوله هناك لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنا مع انكار الدائن الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع (قوله لما ياتي في الوارث) عبارة المغنى لانه اعترف بانتقال الحق اليه اه (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه (له) اي لمدعى الحوالة (تحليفه) اي من عليه الدين (قوله واذا دفع) الى قوله ويسن في المغنى الا قوله كافي الشامل الى او وصية (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هنا الا ان شرط الدافع الضمان على القابض ان انكر الدائن الحوالة اخذنا من امر في وكألة والا قرب نعم كما يشعر به كلام المغنى وكلام سم عن شرح الروض هنا (قوله المستغرق) اي بخلاف غيره فان ما باخذه لا يختص به كما هو ظاهر

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهما اي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولي الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض لو انكر المالك او تنف بتفريط القابض فيرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كما هو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكوت فله المطالبة اي مطالبة الرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينا اه وفي شرح البهجة وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفي وكألة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلتفت لكان له تغريم القابض ايضا فليتامل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كما بحثه في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن قلت وان قال انا وارثه وصدقه الخ) قال في الروض وان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصى والموصى له حيا واطال به رجوع على الوارث والوصى والموصى له ووجد المحيل الحوالة كيجد الموكل وكألة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

لان ذلك خفي جدا فاندفع ما لا ينال من العباد هنا او وصيه او وصي له بما تحت يدك وهو يخرج من النكاح (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من للتكذيب وبه فارق ما مرقى الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمان ديني الذي عليك ففعل صح وبرىء على ما قاله بعضهم اخذا بما ياتي في اذن المؤجر للمستاجر في الصرف في العماره واذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلع زوجته بالف واذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرعى عن الماوردى

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرىء الوكيل عما دفعه ويوافقه قول القاضي لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده برىء من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض ما في ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كما لو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطحان فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امسداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافي ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمني ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض اذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة

اه رشدي عبارة الحلبي فان كان له مشارك وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (لان ذلك خفي) ولا سيما وهي قد تكون لغير الحصر اه سم قول المتن (وجوب الدفع) ولا ذلله ثم ظهر المستحق حيا وغرمه رجوع الغريم على الوارث والوصي والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم جحد هذا بخلافه نهاية ومقنى (وايس من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالياس من التكذيب (قوله صح وبرىء) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلع الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسئلة اذن القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة بقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرعى (قوله ويوافقه الخ) اى ما نقله الاذرعى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطحان (قوله من جهتها) الاسبك تاخير عن كماله (قوله ولا ينافي ذلك) اى قول القاضي لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافي ذلك ولا يخفى ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كاهو المتبادر هي من قبيل ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضي) و (قوله وقوله) اى القاضي عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسئلة اليتيم) وقد مر ان مثلها مسألة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صاروكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا يبرأ الخ) الظاهر اخذنا مر في باب الضمان انه يرجع على دائنه الامر بالاتفاق ويتقاصان بشرطه فلا يرجع (قوله لا يقبض صحيح) اى وقبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد وقوله قول الاثوار فاعله وقوله الاوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لا وجبة بحث القمولى من بحث

بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما اخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله او لا وطالبه وقول اصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف اولى بل ينبغي ان يكون محلها في العين وان تلفت ما في الدين فينبغي رجوع الغريم على من ذكره وان لم يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميت لا يتصور تكذيبه (صحيح وبرىء) ستاقى منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلع زوجته الخ) الوجه في مسئلة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض واما مسألة القاضي فقد يقال للقاضي لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة بقاء العين بسبب عمارتها والشارع ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفي انه وفي قال يرجع اليه وقوله لا في استحفاظه اى عمرو ش (قوله

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - خامس) في مسئلة العماره وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ضمنية وقول القاضي وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطحان صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسئلة اليتيم ان المدين لا يبرأ لان ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو او ادفعه اليه صاروكيلا لزيد اه ولفرغ القاضي على كونه وكيلا لزيد انه لو قال لعمرو عند اعطائه احفظ لي هذا فتلف عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمرو

الازرق وتفرغ القاضي (قوله لافي استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول اي عمرواه سم (قوله فكان) اي الدافع (به) اي بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اي علي عمرو وظاهره وان لم يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر  
(كتاب الاقرار)

(قوله هو لغة) الي قوله ولو اقر بشي في المعنى الا قوله خاص وقوله كالامام الي ولو بجنانية و الي قوله كارجحه الاذعي في النهاية الا قوله والسفيه الي وسيعلم وقوله قيل الي المتن وقوله لا خلاف فيه الي وهي (وشرعا اخبار خاص الخ) يرد عليه اقرار الامام او نائبه او ولي المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولي المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر عن عليه الحق (قوله على المخبر) اي لتغيره اه ع ش (قوله فان كان) اي الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لتغيره على غيره) اي بشرطه اه رشدي (قوله اما العام) بان اقتضى امر غير مختص بواحد (قوله عن محسوس) اي امر مسموع اه كردي (قوله وعن حكم شرعي) اي عن امر مشروع اه ع ش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه الزام لحكم والافتوى اه قال الرشدي قوله مر فان كان فيه الزام فحكم في كون الحكم يقتضي شرعا عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غيره في التقسيم بل في كون الحكم اخبارا نظر ايضا اذا ظاهر انه انشاء كصيغ العقود اه (قوله اغد يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمى معدود في الشاميين ووهم من قال انه انيس ابن ابي مرثد فانه غنوي وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا حينئذ انتهى من مختصر شرح مسلم للنووي للطيب ابن عفيف الدين الشهير بياخرمة اليميني اه ع ش (قوله اي المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المتعدي ولا الفاسق ولا من بذر بعد رشده ولم يحجر عليه اه ع ش (قوله كالامام) اي والولي بالنسبة لما يمكنه انشاؤه في مال موليه اه نهاية قال ع ش قرله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بشي له او ثمنه باق للبائع او انه باع هذا من مال الطفل على وجه يصح بيعه فيه بخلاف مالواقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف الصبي ماله ان يدعي على الصبي ويقيم عليه شاهدا ويقيم اخر او يحلف مع الولي ولو لم يتيسر له ذلك جاز للولي الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاؤه انه لا يصح اقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شيء من امواله قبل بلوغه رشده اه (قوله او السفيه) عطف على الرشيد (قوله الملحق به) اي بالرشيدش اه سم وهو السفيه المهمل الذي مر في الحجر اه كردي (قوله ولو بجنانية الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد باتلافه مالا في صفه قبل كماله قامت به يئنة وحله كما بحثه البلقيني اذالم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كما مترض فلا يؤخذ به اه (قوله منه) اي من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذب به الحسن) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصدقها عقب ثبوته (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو ادري او ملكي لزيد اه سم (قوله وما ياتي

لا في استحفاظه فكان به متعدبا قول الانوار لو دفع دينارا لاخر ليدفعه لغريمه فدفعه اليه وقال احفظه لي فهلك عنده كان من ضمان الدافع لا الغريم نعم ان اعترف عمرو ان المال لغير دافعه ضمنه ايضا والقرار عليه كما هو ظاهر لا تنفاه كون الواضع غره حينئذ  
(كتاب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرئت وشرعا اخبار خاص عن حق سابق على المخبر فان كان له على غيره فدعوى او لغيره على غيره فشهادة اما العام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الفتوى واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهداء لله ولو على انفسكم قال المفسرون شهادة المرء على نفسه هي الاقرار وخبر الشيخين اغد يا انيس الي امرأة هذا فان اعترفت فارجمها واركانه اربعة مقر ومقر له وبه وضيفة انما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) اي المكلف الرشيد كالامام في مال بيت المال او السفيه الملحق به ولو بجنانية وقعت منه حال صباه او جنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط ان لا يكذب به الحسن ولا الشرع وما ياتي

لا في استحفاظه ) من اضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعي) عطف على عن محسوس فهل يشمل يازم زيدا كذا في جواب هل يازم زيدا كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مدة تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم يعتد بهذا الاقرار ولم يكن للبقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً فليتأمل (قوله الملحق به) اي بالرشيدش (ان لا يكذب به الحسن) احتراز عن نحو اقرار المرأة بصدقها عقب ثبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو ادري او ملكي لزيد (قوله

قريباً الشرائط الاختيار ولو اقر بشئ. وانه مختار فيه لم تقبل بيته بانه كان مكرهاً الا ان ثبت (٣٥٥) انه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار

كما يأتي ومان طلب البيع  
اقرار بالملك والعارية  
والاجارة اقرار بملك المنفعة  
امكن تعيينها الى المقر كما هو  
ظاهر (اقرار الصبي) وان  
راحي واذن له وليه  
(والجنون) والمغنى عليه  
وكل من زال عقله بما يعذر  
به (لاغ) لسقوط اقوالهم  
قبل الاولى التفريع بالغاء  
اه وفيه نظر اذ لا حصر  
فيما قبله ومفهوم المجرور  
ضعيف (فان ادعى) الصبي  
والصبية (البلوغ بالاحتلام)  
اي نزول المني بقطة او نوما  
والصبية البلوغ بالحيض  
(مع الامكان) بان بلغ تسع  
سنتين قرية تقريباً (صدق)  
لانه لا يعرف الا من جمته  
ولا ينافيه امكان البينة  
على الحيض لانه مع ذلك  
عسر كما يأتي (ولا يحلف)  
ان خوصم لانه ان صدق  
لم يحتج الى يمين والا فالصبي  
لا يحلف وانما توقف عليها  
لإعطاء غاز ادعى الاحتلام  
قبل انقضاء الحرب فانكره  
امير الجيش لانه لا يازم  
من تحليفه المخذور السابق  
واثبات اسم ولد مرتزق  
طلبه احتياطاً لمال الغنيمة  
ولانه لا خصم هنا يعترف  
بعدم صحة يمينه واذا لم  
يحلف فبلغ مبلغاً يقطع  
ببلوغه لم يحلف لانتهاء  
الخصومة بقبول قوله ولا  
فلا تنقضه (وان ادعاه  
بالسن طوبى بيته) وان

قريباً) اي وسيعلم مما يأتي الخ يعني قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله وانه الخ) اي وبانه مختار في ذلك  
الاقرار قال ع ش اي وذكر انه الخ هو (قوله كما يأتي) اي في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله وممر)  
اي في باب الصلح و (قوله والعارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله تعيينها) اي تعيين المنفعة  
المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله والمغنى عليه) الى اثبات  
في المغنى (قوله بما يعذر به) كشر بدوام او اكره على شرب خمر اه غنى (قوله اذ لا حصر الخ) اي دال  
حصر كأنما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد به اه والمراد بالمجرور  
قول المصنف مطلق التصرف اه ع ش (قوله فان ادعى الصبي الخ) اي يصح اقراره او ليتصرف في  
امواله اه ع ش (قوله الصبي) الى قول المتن وان ادعاه في المغنى الا قوله ولا ينافيه الى اثبات وقوله احتياطاً  
الى واذ اقول المتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبينة اه سيد  
عمر (قوله بان بلغ الخ) عبارة النهاية والمغنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في  
الحيض والحجرا اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديدياً في خروج المني وتقريري في الحيض ولا بد في ثبوت  
ذلك من بينة عليه اه اي مصادقة كما مر آنفاً عن السيد عمر (قوله لانه) اي اثبات الحيض بالبينة  
(مع ذلك الخ) اي امكانه وفي تقريب هذا الدليل انظر (قوله ان خوصم الخ) عبارة المغنى وان فرض ذلك  
في خصومة وادعى خصيمه صباه ليفسد معاملته لانه ان كان صادقاً فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها  
لان يمين الصبي غير منعقدة اه (قوله عليها) اي اليمين (قوله اعطاء غاز) من المصدر المضاف الى مفعوله (قوله)  
ادعى) اي بعد القطع ببلوغه كما يأتي (قوله قبل انقضاء الخ) متعلق بالاحتلام (قوله لانه لا يلزم الخ) اي لان  
الفرض بلوغه حين التحليف لضرورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها  
فيحلف بعد الانقضاء انه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه ع ش (قوله)  
واثبات اسم الخ) عطف على اعطاء غاز اه ع ش (قوله لا خصم هنا) اي في دعوى ولد المرتزق الاحتلام  
ويحتمل انه راجع الى الغازي ايضاً (قوله واذا لم يحلف) اي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله لانتهاء الخصومة  
بقبول قوله اولاً) اي وقت الخصومة بلا يمين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه  
فادعى ان تصرفه وقع في الصبا حلف وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها اه سم (قوله اذا  
تعرضت) قديهم انه لا يشترط هنا تعرض البينة للسن وليس بمراعاة عبارة النهاية والمغنى ولا بد في بينة السن  
بيان قدره اه (قوله ان تبينه) اي البينة قدر السن (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر ذلك اذا كان  
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن  
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بيته) معناه لم يثبت اكرهه بالبينة الا ان شهدت بانه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله  
كما يأتي اشارة الى قوله الا في لم تسمع دعواه حتى تقوم بينة بانه اكرهه على الاقرار بالطوعية اه وسياق قوله  
واذا فصل دعوى الا اكرهه صدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه الخ وفي العباب ثم لا تسمع دعواه انه اكرهه على  
الاقرار بالاختيار الا ببينة اه (قوله اذ لا حصر الخ) هذا لا يمنع الاولية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد  
به (قوله ولا ينافيه امكان البينة الخ) قديهم من هذا الصنيع عدم امكان البينة على الاحتلام لكن قديهم غنى  
ما يأتي عن الانوار خلافاً لذي بشرط في السن التعرض له فلو لم تكن البينة بالاحتلام لزم عدم قبولها اذ لم يميز  
نوعه لانها امان تزيد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهي لا تقبل فيه  
على هذا التقدير (قوله وانما توقف عليها) اي على اليمين ش (قوله لانه لا يلزم من تحليفه المخذور) اي لان  
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها  
فيحلف بعد الانقضاء على انه كان بالغاً حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله واثبات) عطف  
على اعطاء ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها ش (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريباً لا يعرف اسمولة اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف فيه

نعم لا يبعد الاطلاق من  
فقيه موافق للحاكم في مذهبه  
لان هذا ظاهر لا اشتباه  
ولا خلاف فيه عندنا وبه  
يفرق بين هذا ونظائره  
الآتية في الدعاوى وهي  
رجلان نعم ان شهدا ربيع  
نسوة بولادته يوم كذا  
قبلن وثبت بهن السن تبعاً  
كما هو ظاهر وخرج  
بالاحتلام والسن مالم  
ادعاه واطلق فيستفسر كما  
رجحه الاذرعى فان تعذر  
استفساره اتجه العمل باصل  
الصباوقديعارض مارجحه  
قول الانوار لو شهدا ببلوغه  
ولم يعينا نوعه قبل الا ان  
يفرق بان عدالتهم مع  
خبرتهما اذ لا بد منها قاضية  
بانهما تحققا احد نوعيه  
قبل الشهادة به وانما يتجه  
بعض الاتجاه ان كانا فقيهين  
موافقين لمذهب الحاكم  
في البلوغ ومع ذلك القياس  
انه لا بد من استفسارهما  
وفرق بين هذا وما قدمته في  
السن بان الابهام هنا اقوى  
(والسفيه والمفلس سبق حكم  
اقرارهما) في بايهما  
(ويقبل اقرار) المفلس  
بالنكاح والمساكن مطلقاً  
و(الريق بموجب) بكسر  
الجيم (عقوبة) كزنا ووقود  
وشرب خمر وسرقة بالنسبة  
للقطع لبعد التهمة فيه لان  
النفوس مجبولة على النفرة

الجواب تامل (قوله نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق  
للحاكم في مذهبه) ينبغي اوحنى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند الشافعى فيلزم من  
وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده او عند الشافعى ثبت  
المطلوب سم على حج اه عش (قوله لان هذا) اى سن البلوغ (قوله وبه يفرق) اى بالتعليل (قوله  
وهى) اى البينة (قوله تبعاً) اى للولادة (مالو ادعاه) اى البلوغ (قوله كارجحه الاذرعى) ويمكن حمله على  
الندب اذا لا وجه القبول مطلقاً اه نهاية اى فسر اه ام لا عش عبارة سم والاوجه حمل مارجحه على الندب  
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من مسألة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم  
ببلوغه اعتمده المغنى ايضا (قوله اتجه العمل باصل الصبا) تقدم انفا عن النهاية والمغنى وسم خلافة (قوله  
مارجحه) اى الاذرعى (قوله قول الانوار الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان يفرق) اى بين الدعوى  
المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عدالتهم الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عش لم يبين مر  
وجه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه (قوله احده نوعيه) اى من السن والاحتلام  
اه عش (قوله وانما يتجه) اى قول الانوار (قوله ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) اى بينة  
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى فى  
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) الى قول المتن وان اقر فى النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال  
فيثبت في ذمته تالفاً كان او باقياً كما ياتى اه عش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى  
المالك بالمال واثبات اخذه والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر  
وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقياً فدعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار  
الريق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الريق  
السرقه واما اذا اقر بها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) (فائدة)  
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التعجيز ويضمن مال السرقة في  
ذمته ان لم يصدقه السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه اخذ المال ان كان باقياً والبيع في الجنابة ان لم يفده السيد  
والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفى في التعليل ان الشاهد قد يظن  
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمده  
مر (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغي اوحنى والحاكم شافعى لان السن عند الحنفى اكثر منه عند  
الشافعى فيلزم من وجوده عند الحنفى وجوده عند الشافعى فالشاهد الفقيه الحنفى سواء اراد السن عنده  
او عند الشافعى ثبت المطلوب (قوله وهى) اى البينة ش (كارجحه الاذرعى) اى من وجهين في فتاوى  
القاضى احدهما انه يصدق والاوجه حمل مارجحه على الندب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من  
مسألة الانوار المذكورة مر (قوله لان يفرق بان عدالتهم الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتامل  
(قوله وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه  
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه فلم ان شرط القطع دعوى المالك او وليه او وكيله بالمال ثم ثبوت  
السرقه بشرطها اه والريق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسباقى في  
الدعاوى انه لو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه  
الدعوى وان الغزى اعتمده وذكرنا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى افتى به وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا  
كان المسروق باقياً فدعى به المالك واثبت اخذه ويكفى في اثبات الاخذ اقرار الريق فيما يظهر ولكن  
لا يؤخذ منه المال قال في التنبيه وان اقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولان احدهما يسلم والثاني لا يسلم  
اه اى الاصح الثاني وبما اذا كان تالفاً وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذاً ياتى في الدعوى انه بحث



لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنائية لا بوجوب عقوبة) اي حدا (٣٥٧) او قودا كجنائية خطأ او غصب

واتلاف او اوجبتها كسرة  
وان زعم ان المسروق باق  
في يده او يدسيده (فكذبه  
السيد) في ذلك او سكنت  
(تعلق بذمته دون رقبته)  
للتهمة فيدفع به اذا عتق اما  
اذا صدقه وليس مرهونا ولا  
جانبا فيتعلق برقبته ويبيع  
فيه الا ان يفسديه السيد  
بالاقل من المال وقيمه ولا  
يتبع بما بقي بعد العتق لان  
التعلق اذا وقع بالرقبة  
انحصر فيها (وان اقر بدين  
معاملة) وهو ما وجب برضا  
مستحقه (لم يقبل على السيد)  
وان صدقه (ان لم يكن  
ما ذون له في التجارة) بل  
يتعلق بذمته يتبع به اذا  
عتق لتقصير معاملته (ويقبل)  
اقراره بدين التجارة (ان  
كان) ما ذون له فيها القدرته  
على الانشاء ومن ثم لو حجر  
عليه لم يقبل وان اضاف  
لزم من الاذن لعجزه عن الانشاء  
حينئذ وانما صح اقرار  
المفلس على الغرماء لبقاء  
ما بقي لهم في ذمته والعبد  
لو قبل فاق حق السيد  
بالكلية اما ما لا يتعلق  
بالتجارة كالقرض فلا يقبل  
منه واستشكل بانه ان  
اقرض لنفسه فهو فاسد او  
للتجارة باذن سيده فيمنعني ان  
يؤدي منه لانه مال تجارة ويرد  
بان السيد منكر والقرض

اقراره به والافعل سيده لان الرقبة المتعلقة بالمال حقه اه مغنى (قوله لانه وقع) اي المال (قوله كجنائية  
خطا الخ) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله او غصب الخ) عطف على جنائية الخ (قوله او اوجبتها) عطف على  
لا توجب عقوبة عبارة المغنى اما ما وجب عقوبة غير حد او قصاص ففي تعلقه برقبته اقول اظهره لا يتعلق  
ايضا قال الاسنوي واحترازه عن ذلك الخلاف مع كونه لم يذكره غير مستقيم اه (قوله وان زعم الخ) انما  
اخذه غاية لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة اه ع ش (قوله اما اذا صدقه) اي السيد  
(قوله وليس) اي الرقيق و (قوله ولا جانبا) اي جنائية اخرى وقضيته انه لو كان جانبا او مرهونا لم يؤثر  
تصديق السيد فيقدم حق المرتب والمجنى عليه وعليه فلو انك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في  
الجنائية او الدين ثم عاد للملك السيد فيمنعني ان يتعلق برقبته واخذة للسيد بتصديقه اه ع ش (قوله فيتعلق  
برقبته الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون  
سيده وانه لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول  
مالم يصدق السيد والافان كان موسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش  
تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان موسرا حال الاعتاق والافان كان موسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش  
الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا انفذ العتق ولزم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لوقع العتق  
ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان محل الثاني ما ذكر  
انتهى اه سم (قوله وهو ما وجب) الى قولنا ان يصرح اقرار المريض في المغنى وكذا في النهاية الا قوله  
نعم الى المتن (قوله وانما صح اقرار المفلس الخ) دفع به ما برد على اثنى الاول وهو عدم صحة الاقرار من غير  
ما ذون اه ع ش (قوله لهم) اي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله لفلان على كذا قبل الحجر اه ع ش  
(قوله لو قبل) اي اقراره و (قوله فلا يقبل منه) اي من العبد على السيد اه ع ش (قوله اول التجارة باذن  
سيده الخ) هو محط الاستشكال (قوله ويرد بان السيد الخ) قضيته ان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى  
وعبارة ع ش مفهومه ان لو صدقه السيد على الاقتراض تعاق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس  
الخ خلافا اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله  
والقرض ليس الخ اي فيما اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا مخالفة (قوله والقرض

البقينى صحة الدعوى بقتل خطأ وشبه عمد على القاتل وان استلزمت الدية مؤجلة اي مع انه لا تسمع  
الدعوى بؤجل لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرة بالنسبة للقطع بمجرد  
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو ممتنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع  
الاقرار بمحضرة البيينة عند القاضي على انه سياق عن البليغنى عند قول المصنف في القضاء والاظهر انه يقضى  
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخبر فان  
اعترف فارجموا ولم يبق بمحضرة الناس اه فان قلنا هذا جرى ذلك فيما نحن فيه وسياق في السرة ثبوت  
القطع بشهادة الحسبة فليتامل (قوله في المتن ولو اقر بدين جنائية الخ) م فرعه في الروض وشرحه كغيرهما  
انه لو اقر العبد بعد العتق باتلاف قبله لزمه دون سيده وانه لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق ازم السيد  
الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول مالم يصدق السيد والافان كان موسرا حال الاعتاق لزمه  
فداؤه بالاقل او معسرا تبين انه لا اعتاق وان الارش تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد موسرا حال  
الاعتاق والافلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لوجبه حاله حال الاعتاق هل يحكم بنفوذه او برده هذا  
وقد قال مر لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا انفذ العتق ولزمه الفداء بالاقل وكذا ان كان  
معسرا لوقع العتق ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا  
يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه (فرع ثان) في الروض وشرحه ايضا وان اقر العبد بمال وكذبه الاولى  
ولم يصدق السيد اختص اي المال اي نفسه ان لم يكن عينا وبذلك ان كان عينا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا الى الان استفسر وفسر

بالتجارة (ويؤدى) مالمه  
بنحو شرع صحيح لا فاسد لان  
الاذن لا يتناوله (من كسبه  
وما في يده) المأمور في بابه  
واقرار مبعض بالنسبة لبعضه  
الفتن كالغن فيما مر ولبعضه  
الحرك كالحر فيما مر نعم مالم  
ذمته في بعضه الرقيق لا يؤخر  
للعق لان له هنا مالا بخلافه  
فيما مر (ويصح اقرار  
المريض مرض الموت  
لاجنبى) بعين او دين فيخرج  
من راس المال اجماعا على  
ما قيل نعم للوارث تحليفه  
على الاستحقاق فيما يظهر  
خلافا للفتنال ويؤيد ما  
ذكرته قسولهم تتوجه  
اليمين في كل دعوى لو اقر  
بمطلوبها لزمته وما ياتى في  
الوارث وكون النعمة فيه  
اقوى لا ينافى توجه اليمين  
(وكذا) يصح اقراره  
(لوارث) حال الموت بمال  
ومنه اقراره بقبض صداقها  
واقرار من لا يرثه الا بيت  
المال لمسلم ولو اقر له بنحو  
هبة مع قبض في الصحة قيل  
فان لم يقبل في الصحة او قال  
في عين عرف انها ملكه  
هذه ملك لوارثي نزل على  
حالة المرض كما ياتى (على  
المذهب) وان كذبه بقية  
الورثة او بعضهم لانه انتهى  
الى حالة يصدق فيها الكاذب  
ويتوب الفاجر فالظاهر  
صدقه واختار جمع عدم  
قبوله ان اتهم لفساد الزمان

ليس من لوازم التجارة (الخ) قضيته انه لو اضطر الى اقراض ما يصره على مال التجارة كان مانت الجمال التي  
تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصره في اجرة الحل فاقرض ما يصره عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان  
القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة ويذنبى انه حيث تعين الاقراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه  
او ثبت بينه تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعاً وبقي مالم لم يكن ما ذنوا له في التجارة واضطر لنحو  
جوع او بره ولم تمكنه مراجعة السيدو الاقرب جواز الاقراض حيث نذ باذن القاضي ان وجدوه الا شاهد على  
الاقراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسواً باقيد به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن  
كسواً يرجع به على السيد للعللة المذكورة اه ع ش (قوله اى الان استفسر الخ) اعتمده مر اه سم  
وكذا اعتمده المغنى (قوله لا يؤخر للعق) وفاقا لشرح الروض والمغنى وخلافاً للنهاية والده وسم (قوله  
فيما مر) اى في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلاً بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب  
بذلك الا بعد العتق لكاه ع ش (قوله بعين) الى قوله وفي الجواهر في النهاية الا قوله فلما اطلبها بعد ذلك  
(قوله بعين) اى غير معروفة بالمقر لما سياتى من ان المعروفة به ينزل الاقرار بها على حالة المرض اه ع ش  
(قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الغزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافاً للمغنى (قوله تحليفه)  
اى المقر له فان لكل اى المقر له حلف اى الوارث وبطل الاقرار كما فى ذلك الوارث الدرهم الله اى نهاية (قوله  
خلافاً للفتنال) اى وفاقاً للاذرعى كما نقله عنه المزجدي تجريده هذا وقد افاض شيخنا الشهاب الرملى بما قاله  
الشارح تبعا للاذرعى اه سم (قوله لزمته) اى الدعوى يعنى ان كل ما ادعى به عليه لو اقر به لزمه اذا انكره  
توجه عليه اليمين (قوله وما ياتى) اى في قوله لانه انتهى الخ فالعش والصواب اى قوله ولبقية الورثة الخ  
(قوله فيه) اى في الوارث اى في الاقرار له (قوله لا ينافى الخ) لان التهمة الموجودة في الاجنبى كافية في  
توجيهها (قوله ومنه) اى من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل في المغنى الا قوله واقرار الى ولو اقر  
(قوله واقرار الخ) اى في المرض او غيره اه ع ش وهذا في الاقرار بالدين على اطلاقه وامامى العين  
في المرض فتقدم منه تقييدها بالان تكون معروفة بالمقر ويأتى عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا  
ايضا في هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله في الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اى  
المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اى المريض مرض الموت في عين الخ خرج به مالم اقر بالعين  
المذكورة في الصحة فتسلم المقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه  
ع ش (قوله نزل على حالة المرض) اى على التبرع في حالة المرض فيتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج  
بما ذكره في الاقرار بالعين المعروفة بالمقر في حالة المرض مالم اقر بها في الصحة فتسلم المقر له لاحتمال بيعها  
له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التملك اه ع ش (قوله وان كذبه الخ) اى المريض  
غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا نسقط في المغنى (قوله  
عدم قبوله) اى قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام  
الاذرعى فكان ينبغى تقديم قول الشارح قال الاذرعى عليه قال الاذرعى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر  
لمن لا يستغرق الارث معه الا بيت المال فالوجه امضاء في هذه الاعصار لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله  
نعم الخ نقله المغنى ايضا عن الاذرعى وافره (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اى ولو لم يكن في البلد غيره  
اه ع ش (قوله ان يقضى الخ) فلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اى فيما قاله الاذرعى

عتق الخ (قوله اى الان استفسر الخ) اعتمده مر (قوله لا يؤخر للعق الخ) هذا بحثه في شرح الروض  
فقال انه الظاهر وفيه نظر لان اللزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الان فينتج التاخير ثم رايت ان شيخنا  
الشهاب الرملى اعتمد وجوب تاخير المطالبة الى العتق (قوله نعم للوارث تحليفه) اى تحليف المقر له خلافاً  
للفتنال اى وفاقاً للاذرعى كما نقله عنه المزجدي تجريده هذا وقد افاض شيخنا الشهاب الرملى بما قاله الشارح  
تبعا للاذرعى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمده مر

إذا علم أن قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيث نذروا أنه لا يحل للبقر له أخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه أنه أقبله بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين باسقاطهم كما صرح به جمع فلم يطلبها بعد ذلك ويصح اقراره ولو ارثه بنحو نكاح أو عقوبة جز ما وإن افضى إلى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبنى على ضعف وهو عدم صحة الاقرار للوارث فظنه بعضهم مبنيا على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو اقر في محنته بدين لشخص وفي مرضه بدين لاخر لم يقدم الاول بل هما سواء كما وثبتا بيئته وكما لو ضمن بعد موته بحجر تعدى به وعليه دين لاخر (ولو اقر في محنته او مرضه بدين لشخص واقرا وارثه بعد موته بدين لاخر لم يقدم الاول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو اقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين للممرو ومات ولا مال له غيرها سلمت للممرو (ولا يصح اقرار مكره) بغير حق على الاقرار بان ضرب ليقرب كسائر تصرفاته اما مكره على الصدق كان ضرب ليقرب في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه لاسيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا باخذت مثلا وغاية ما وجبوا به ذلك ان

اه ع ش عبارة المغني تنبيه الخلاف في الصحة وأما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع منهم القفال في فتاويه اه (قوله اذا علم بالقراين) ولعل المراد بالعلم ما يشمل الظن الغالب (قوله بالحرمة) اي حرمة الاقرار (قوله حيث نذر) اي حين قصد الحرمان (قوله وانه لا يحل) عطف على الحرمة (قوله وانه لا يحل للبقر له اخ) اي لسكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه ع ش عبارة الرشيدى لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بما في نفس الامر اه (قوله تحليفه) اي الوارث المقر له (قوله أنه) اي على أن المورث المقر (قوله يلزمه اخ) عبارة المغني كان يلزمه اخ (قوله وان افضى اخ) اي بالعفو او بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر اخ) خبر مقدم لقوله الاتي ما هو مبنى اخ (قوله ضمن به) اي ضمنه به و (قوله فافر بقبضه) اي المريض اه ع ش (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من الاجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعيف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث لم يبرأ في الاجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر او جهما راء الاجنبي وقد نظر بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين اه (قوله كالمو ضمن اخ) اي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بثر تعدى به وعليه دين اخر لاخر فلها متساويان اه كرى (قوله بدين لشخص) اي او ثبت بيئته اه معنى (قوله لانه خليفة) الى قوله قال في المغني والى قوله قال في النهاية (قوله ولو اقر اخ) ولو اقر الوارث لمشاركه في الارث وهما مستغرقان كزوجة وابن افر لها بدين على ابيه وهى مصدقة له ضاربت بسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون قاله البلقينى ولو ادعى لإنسان على الوارث ان مورثه اوصى له بثلث ماله مثلا واخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقهما معا قدم الدين كالمو ثبتا بالبيئته ولو امر باعتاق اخيه في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق لان الاقرار اخبار لا تبرع عنها ومعنى قال الرشيدى قوله مروهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له اثر لانه لو ثبت دين للزوجة بالبيئته لا بالاقرار فالحكم كذلك لانها لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ ع ش مما هو مبنى على ان الاقرار في ذلك له اثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر الاثر كما لا يخفى (قوله سلمت للممرو) اي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجر في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية ومعنى (قوله بغير حق) اما بحق كان اقرار بشئ مجبول ولم يبينه وطولب ببيانه فامتنع فاكره على بيانه فيصح اه ع ش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره شاه سم (قوله كان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جدا ان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن حله اذا ضرب ليصدق سم على حج و ظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر اه ع ش و ظاهره وان كان هنالا قرينة قوية وفيه في هذه الاغصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) وبعده يلزمه ما اقر به لانه غير مكره اذا المكره من اكره على شئ واحد وهذا لما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غالب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرعى الولاية في هذا الزمان ياتهم من يتهم بسرقة او قتل او نحوهما فيضرونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكره سواء اقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال ع ش قوله مر ام بعده اي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة او غيرهما كشيخ العرب وقوله مر وهذا اي ما ذكره الاذرعى متعين وهو المعتمد اه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح الخ (قوله في رده)

(قوله وبقية الورثة تحليفه الخ) كذا شرح مر (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من اجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جدا ان

الصدق لم ينحصر في الاقرار لكن اطال جمع في رده قال ابن عبد السلام في فتاويه ولو ادعى أنه باع كذا مكرها لم تسمع دعوى الاكره

والشهادة به إلا مفهولة وإذا نهى ولا وكان قد اقر في كتاب التبايع بالاعاوية لم يسمع دعواه حتى تقوم بنية بانه اكره على الاقرار بالطواعية اه  
 وإذا فصل دعوى الاكره صدق فيه ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد  
 حيث دلت قرينة على الاكره فان شهد كتب صورة الحال لينفع المكره بذلك القرينة واخذ السبكي بكلام الجرجاني حرمة اشادة على  
 مقيد او محبوس وبه جزم العلاني فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكره ثم اقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور ملك

القرائن تقبل دعواه  
 الاكره سواء اكان  
 الاقرار للظالم المكره او  
 لغيره الحامل للظالم على  
 الاكره وتقدم بينة  
 الاكره على بينة  
 اختيار لم تقبل كان مكرها  
 وزال اكرهه ثم اقر  
 (ويشترط في المقر له)  
 تعيينه بحيث يمكن مطالبة  
 كاشير اليه قوله لحل هند  
 كعلى مال لاحد هؤلاء  
 العشرة بخلاف لواحد من  
 البلد على الف الا ان كانوا  
 محصورين فيما يظهروا  
 قال واحد منهم ان المردولى  
 عليك الف صدق المقر بيمينه  
 فان كان قال لاحدهم على  
 الف فالمكمل الدعوى عليه  
 وتحليفه فان حلف لتسعة  
 فهل تنحصر الالف في العاشر  
 فياخذة بلايين او يحلف له  
 ايضا لاحتمال كذبه في  
 حلفه للذى قبله كل محتمل  
 ثم رايتهم قالوا في ان كان هذا  
 الطائر غرابا فانسأى طواقى  
 والا فبعدى حروا شكل لو  
 انكر الحنث في يمين  
 احدهما كان اعترافه في  
 الاخر فقوله لم احنث في  
 يمين العبد كقوله حنثت في  
 يمين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة) أى بالاكره (قوله مفهولة) أى كل من لدعوى والشهادة  
 (قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكره وشاهده (قوله لا على نحو دين) دفعه على دار ظالم (قوله) وتقييد  
 (الخ) عطف على حبس الخ (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار اه سم (قوله كتب) أى يزواهل اشادة هذا  
 إذا كان قوله شهد على ظاهره وام لو كان معنى تحمل الشهادة لقوله كتب على ظاهره (قوله لينفع المكره)  
 يفتح الرأه (قوله واخذ السبكي الخ) معتمد اه ع شر (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من مقيد او محبوس  
 حال اقراره اه ع شر (قوله تعيينه) الى قوله فان كان فى النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوليه  
 اه سم (قوله كعلى مال) مثال للتعين ع شر وسم (قوله فيما يظهروا) وظاهره انه فى هذه الحالة لا يقبضه  
 الحاكم لانه لا يقبض مال الغائبين فى الذمم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث وجب المصلحة قبضه وفيه نظر  
 فليتأمل سم على حج اه ع شر (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اه سم (قوله صدق المقر بيمينه)  
 أى انه لم يرد به بالاقرار اه ع شر (قوله لاحدهم) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف فى العاشر فيما اخذه  
 بلايين) رجحه الرشيدى وقال للشارح (قوله واشكل) ولم يبين الحال وهذا من مدخول فولو قال فيما اذا قال  
 ان كان هذا الخ واشكل لظهر العطف (قوله ولو انكر الخ) مقولة لوالا (قوله كقوله حنثت فى بين النسوة)  
 أى فيصرن طواقى (قوله وعكسه) أى يحنث العبد (قوله وهذا) أى فلو لم يذ كور (قوله فى ترجيح  
 الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلايين اه ع شر (قوله ولو اقر بعين) الى قوله ولو كان فى النهاية (قوله  
 بعين لمجهول) خرج بالعين الدين فالقرار بالمجهول باطل كما رقبيله رشيدى أى بقوله بخلاف لواحد  
 من البلد الخ (قوله لا اعرف مال كى لواحد) وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد وايسره فى شرح  
 الروض أى والمغنى اه رشيدى (قوله أى نزعه منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا  
 أى القاضى يتولى حفظه اه سم (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه سم على حج  
 ويقبل تفسيره كى باقى فيما لو اقر لم يسم ثم فسره اه ع شر (قوله ان يحلف) أى محل النزاع (قوله ما لم يدع الخ  
 فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه اه ع شر (قوله فى عين) لعل الاولى اسقاطى (قوله واخر)  
 أى بيد اخر (قوله نصفين) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حرام فى الشقين خلافا لمن توم حله إذا ضرب ليصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى  
 بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بوليه (قوله كعلى مال الخ) راجع لقوله تعيينه شر (قوله الا  
 ان كانوا محصورين فيما يظهروا) وظاهره انه فى هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه لانه لا يقبض مال الغائبين فى  
 الذمم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث وجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليتأمل (قوله ولو قال واحد منهم) أى  
 العشرة ش (قوله نزعه منه) قال فى شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما ياتى قربان انه لو قال على مال  
 لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما هنا فى العين وما هنا فى الدين كاشير اليه كلامه كاصله  
 ثم رايت السبكي أجاز به اه (قوله أى نزعه منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا  
 ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسر من معرفة صاحبه (قوله قسمت حصته  
 بينهما نصفين الخ) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ملكيهما (قوله

ظاهر فى ترجيح الاول ولو اقر بعين لمجهول كعندى مال لا اعرف مال كى لواحد من اهل البلد نزعه منه أى نزعه  
 منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو وليت المال ويظهر ان محله ما لم يدع او تقم قرينة على انه انطاة ولو كان بيده ثاثر فى دين واخر  
 سدسها واخر نصفها فاقر بحصته لها وقال العين لمادونى قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذر من الترجيح بلا مرجح وكون  
 احدهما اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولذى السدس

تحليفه ان لم يصدقه (اماية استحقاق المقربة) حسا او شرعا لان الاقرار بدونه كذب (٣٦١) (الموافق) له على الالف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطلق (فلغو) اما الاول فواضح ويفرق بينه وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على له على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متممضا للرفع فالغنى بخلاف الاقتصار على له على الالف غير مستعمل حيث لا عهد فوقه قوله الذي في الكيس بيان لا لرافعا ومن ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحده ثم رايت شيخنا نقل فرقا هذا واضح منه كما يعرف بتأملها ثم هذا في نحوى ظاهر واما جريانه في عامى صرف لم يبدى والذي يتجه استفساره والعمل بارادته فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالغاء واما الثاني فلا استحالة ملكها واستحقاقها ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية او وقف صحيح لمكانه (فان قال) على هذه الدابة (بسيبها لملكها) كذا (وجب) لا مكانه وسيبيتها لا تلاف بعضها واستيفاء منفعتها ويحمل مالها في كلامه على ملكها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كما لو صرح به ولو لم يقل لملكها لم يحمل على ملكها حالا بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لوارثه

ملكها اسم (قوله تحليفه) اى المقر (قوله حسا) الى قول الماتن وان اسنده في النهاية الاقوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعا) اى بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع اعمش عبارة سم قوله حسا وشرعا فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرعا بالواو فتأمل اه (قوله له على الخ) يتأمل مناسبة لما فرع عليه اه سيد عمر اى فان المتنى فيه نفس المقربة لاهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الالف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اعمش (قوله واطلق) اى فلواضافه الى يمكن كالاقرار بماله من وصية ونحوها صح كما قاله الماوردى نهاية ومعنى واسنى (قوله اما الاول) اى المثال الاول اى وجه الغائه (قوله فواضح) اى لا استحالة لموكة المعدوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) وهم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اى في المثال الاول (قوله ذكر الذى) اى الى آخره (قوله هذا) اى ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اى من الفرق الذى نقله الشيخ (قوله فيه) اى فى العامى الصرف (قوله فان تعذر) اى الاستفسار (قوله لم يعمل به) اى بالمثال الاول من العامى الصرف (قوله لاحتماله) اى المثال الاول من العامى الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقها) من عطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمغنى لا تنفاه اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالا ولا لا يتصور منها تعاطى السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتى اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ومحل البطلان كما قاله الاذرعى فى المملوكة اما الاقرار لخليل مسجلة فلا شبهة الصحة كالاقرار بالمقبرة ويحمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الرويانى واقضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال ع ش قوله مر فلا شبهة الصحة معتمد اه (قوله لو كانت مسجلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذاعا ما ياتى فى الاقرار لخليل هتد نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر اه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى الماتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة سم على حج اقول ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لملكها بديل من هذه الدابة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله على هذه الدابة كان الداعى له الى ذكر هذا فى التصوير مجازا ظاهرا للماتن والافعال الروض كغيره للموقال على لملكها بسببها الف اه على انه قد يتوقف فى هذا التصوير من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتن فى النهاية الاقوله فان مات الى وليس (قوله وسببها لا تلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله او استيفاء منفعتها) باجارة او غضب نهاية ومعنى (قوله فان اراد غيره) اى كان قال اردت من انتقلت منه الى من هى تحت يده الان وان طال مدة كونها فى ملك من هى تحت يده اه ع ش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لملكها حالا تحليف المقر ان لم يصدقه اخذاعا مر فى شرح ويشترط فى المقر له (قوله ولو لم يقل لملكها) بل قال على بسبب هذه الدابة اه ع ش عبارة المغنى ومثلا فى سم عن شرح البهجة فان لم يقل لملكها

حسا او شرعا) فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالاقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعا بالواو فتأمل اه (قوله فلا استحالة لملكها او استحقاقها) قال فى شرح الروض نعم لو اضافته الى يمكن كالاقرار بمال من وصية ونحوها صح كما قاله الماوردى اه (قوله ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذاعا ما ياتى فى الاقرار لخليل هتد نعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فينتج عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مر (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى الماتن بسببها لملكها لا يخفى ما فيه من الحزازة (قوله لم يحمل على مالها حالا الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل لملكها بل قال بسببها لم يلزم ان يكون المقربة لملكها فى الحال ولا لملكها مطلقا بان كانت فى يده فانتقلت لانسان شيئا بل يستل

فما يظهر وليس في هذا إيهام المقر له لأنه لما ربط إقراره بمعين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعاً كتنفي به بخلاف ما مر في رجل من أهل هذه البلدان وإن عينت ليست سبباً للاستحقاق (٣٦٢) فلم تصلح للاستتباع ولو أقر بعين أو دين لحرب ثم استرق أو بعد الرق واسنده

لحالة الحرابة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيدته أي بل يوقف فان عتق فله وإن مات قنافه وفيه (وإن قال لحل هند كذا) علي أو عندي (بارث) من نحو أبيه (أو وصية) له (لومه) لا مكانه والخصم في ذلك ولي الحمل إذا وضع نعم إن انفصل لا أكثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقاً ولستة أشهر فأكثر من حين ذلك وهي فرائش لم يستحق نظير ما يأتي في الوصية له (وإن أسنده إلى جهة لا يمكن في حقه) كله على الف اقرضني (فلغو) ذلك الاسناد لاستحاليته دون الاقرار لأنه وقع صحيحاً فلا يبطل ما عقبه به كله على الف من ثمن خمر أما لو قال باعني كذا بالف فالأقرار نفسه هو اللغو كباعني خمر بالف وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الأقرار وهو صريح كلام الروضة والمتمن وآخرين بالغاء الاسناد وصحة الأقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والمتمن على أنه يمكن توجيه ما فيهما بإطلاقه بأن قرينة حال

واقصر على قوله بسببها لم يلزم أن يكون المقر به مالها في الحال ولا مالها مطلقاً بل يسال به ويحكم بموجب بيانه اذ يحتمل أن يكون لغير مالها كان تكون اتلفت شيئاً على إنسان وهي في يد المقر (قوله) فيما يظهر) اعتمده مر اه سم (قوله) بخلاف ما مر (الخ) أي في شرح ويشترط في المقر له (قوله) لأنها وإن عينت) أي لأنه وإن عتقها في إقراره لم يجعلها سبباً للاستحقاق كالدابة وانما ذكرها لمجرد التعميم وقضيته أنه لو جعلها سبباً للاستحقاق كالدابة ياتي فيها أحكامها وهو ظاهر اه رشیدی (قوله) ثم استرق) أي الحربى اه عش (قوله) فان عتق فله (الخ) وهذا إذا كان المدين المقر مسلماً فان كان حربياً سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما سم على حج اه عش قول المتمن (أو وصية) أي مقبولة اه نهاية عبارة المغنى أو وصية له من فلان أو بغيرها بما يمكن في حقه اه (قوله) لا مكانه) إلى المتمن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نظير إلى المتمن (قوله) نعم ان انفصل (الخ) عبارة المغنى ثم ان انفصل ميتاً فلاحق له في الارث والوصية وغيرهما ما أسنده اليه ويكون المقر به لورثة مورثه أو ورثة الموصى أو لغيرهم بما أسنده اليه أو حيال دون ستة أشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاسنوى استحق وكذا لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين ما لم تكن أمه فرائش ان استحق بوصية فله الكل أو بارث من الاب وهو ذكر فكذلك أو اثني فلها النصف وان ولدت ذكر أو اثني فهو بينهما بالسوية اذا أسنده إلى وصية أو اثلاً لأن أسنده إلى إرث فاقضت جهته ذلك فان اقتضت التسوية كولد أو أم سوى بينهما في الثلث وإن اطلق الارث سالتاه عن الجهة وعملاً بما يقتضاه فان تعذرت مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوى وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشیدی قوله مر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرقاً لا وارث غيره اه زاد عش وقوله مر وهو متجه معتمده (قوله) من حين الاستحقاق) أي سببه كالارث والوصية (قوله) مطلقاً) أي سواء كانت فرائش أو لا اه عش (قوله) فلغو ذلك الاسناد لاستحاليته دون الاقرار) وفاقاً للمغنى والمنهج وخلافاً للنهية عبارة فلغو أي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحسهما القطع بالثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه والمعتمد الاول وبوجه بأن قرينة حال المقر له ملغية للأقرار له إلى آخر ما سياتي في الشرح إلى فان قلت قال عش قوله مر والمعتمد الاول هو قوله أي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله) كله على الف من ثمن خمر) أي قياساً عليه (قوله) باعني) أي الحمل (قوله) وبهذا التفصيل) أي بحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافي وحمل بطلان الاسناد فقط على تأخير (قوله) وهو صريح كلام الروضة والمتمن) وفي التعبير بالصراحة مبالغته والمراد أنه كالصريح لم يذم ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرفه المتمن عن ظاهره وحمله على ان اللاغى الاسناد فقط اه سم (قوله) وآخرين) أي وإطلاق جمع آخرين (قوله) وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالارادة الدال قال عش أي لإثبات ما قاله المقر اه (قوله) فعمل به) أي بالاقرار (قوله) واسقط منه المبطّل) أي قوله من ثمن خمر (قوله)

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله) فيما يظهر) اعتمده مر (قوله) ولو أقر بعين أو دين لحرب (الخ) كذا شرح مر وهذا إذا كان المدين المقر مسلماً فان كان حربياً سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما (قوله) وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار (الخ) اعترض عليه بأن هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد دون الاقرار اه واقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالتأمل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح أو لا المتمن على ان اللاغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والمتمن إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب ان في التعبير بالصراحة مبالغته والمراد

المقر له ملغية للأقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة في مستحيلة بخلاف الف من ثمن خمر فإنه لا قرينة في المقر له ملغية فعمل به واسقط منه المبطّل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به

في الفرق فتغليط المصنف  
 في فهمه من كلام المحرران  
 الاقرار هو اللغو ليس في محله  
 فتأملوه ومن المستحيل شرعا  
 ان يقر لعن عقب عتقه بدين  
 او عين ويظهر ان محله في  
 غير من علمت حرابته وملكه  
 قبل لما مر فيه بخلاف من  
 احتمل فيه ذلك لندرته فان  
 قلت ياتي الحل على الممكن  
 وان ندر وهذا ينافي عدم  
 ما ذكر مستحيلا شرعا  
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع  
 بالمقر له حالة الاقرار من  
 صحة وقوع الملك له بكل  
 وجه لعدوه مستحيلا نظرا  
 لذلك وثم لم يقم به مانع  
 حالة الاقرار كذلك فنظر  
 والامكان ملكه وان ندر  
 وان ثبت له دين بنحو  
 صداق او خلع او جناية فيقر  
 به لغيره عقب ثبوته لعدم  
 احتمال جريان ناقل حينئذ  
 كما ياتي ومن ذلك ايضا  
 ان يقر عقب ارثه لآخر  
 بما يخصه (وان اطلق)  
 الاقرار له ولم يسنده الى شيء  
 (صح في الاظهر) ويحمل  
 على ما يمكن في حقه وان ندر  
 كوصية او ارث حلا  
 لكلام المستكلف على الصحة  
 ما امكن هذا ان انفصل  
 حيا والا استفسر فان  
 مات ولم يستفسر بطل  
 الاقرار ويفرق بينه

في الفرق) اي بين مسئلة المقتبس وبين له على الف من ثمن الخمر المقيس عليه ( فتغليط المصنف الخ )  
 وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانصه ولا يرتاب منصف بادنى تأمل في احتمال هذه العبارة لما فهمه  
 النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون  
 ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا  
 الفهم هو الوهم اه ( قوله ومن المستحيل شرعا الخ ) فلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذبه الشرع  
 كالحس اه سم ( قوله ان محله ) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا ( قوله قبل ) اي قبل الاسترقاق  
 ( قوله لاسر ) اي قبيل قول المتن وان قال الحل هند ( قوله ذلك ) اي حرابته وملكه الخ ( قوله هنا ) اي في صورة  
 احتمال حرابته وملكه قبل ( قوله قام مانع الخ ) لعلة عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له في الحال ولا فيما مضى  
 ( قوله رثم ) اي في صورة علم حرابته وملكه قبل ( قوله وان ثبت الخ ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله  
 ومن ذلك في المغنى والى المتن في النهاية ( قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يخصه ) خرج به ما اذا اقر له بدين  
 لظاهر انه يؤخذ باقراره وظاهر ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقر الاقرار  
 لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث للغير اذ الصورة انه لم يتميز له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي  
 في داري التي ورثتها من ابي لفلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما اه رشدي ( قوله ويحمل )  
 الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله ويفرق الى اما اذا ( قوله والاستفسر الخ ) عبارة النهاية والمغنى ولو انفصل  
 الحل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حسبة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق  
 لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره ولو اقلت حيا وميتا جعل المال للحى اذ الميت  
 كالمعدوم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاقرار  
 وانه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له اه والاوجه الاول اه قال غش  
 قوله مر فيسأل القاضي اي وجوبا فيما يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة اني الحل ان قال استحققه بارت  
 وورثة الموصى ان قال بوصية اه ( قوله ان انفصل حيا ) اي للدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه  
 مغنى ( قوله بطل الاقرار ) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغى ان يسال وارثه  
 انه كالمصريح لزبدظهوره وهذا لا ينافي امكان صرفه عن ظاهره فتدبر ( قوله فتغليط المصنف في فهمه من  
 كلام المحرران الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل ) قول عبارة المحرر مانصه فلو قال لهذه الدابة على كذا  
 فلغو ولو قال بسببها المالك الزم ما اقر به ولو قال للحل فلانة كذا بارت او وصية يلزمه وان اسنده الى جهة  
 لا تفرض في حقه فهو لغو وان اطلق فتقولان اصحهما الصحة اه ولا يرتاب منصف بادنى تأمل في احتمال  
 هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان اسنده الى جهة لا تفرض في حقه فهو  
 لغو ولا حقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا  
 شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا اسناد فقط واما كلام الشرحين فلا  
 يوجب اعادة المحرر وما يوافقهما لما هو معلوم من كثرة مخالفته لهما صريحاً فوافقه لهما غير لازمة فالحكم مع  
 ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا فاعل سبب اخراج هذا عن تعقيب الاقرار بما  
 يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متنافياً في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه  
 وانما الخلل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل ( قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ )  
 فلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذبه الشرع كالحس ( قوله وان ثبت ) عطف على ان يقرش ( قوله ومن  
 ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ ) لعل محله ما لم يرد الاقرار بها بدليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن  
 الانوار في الدار التي ورثتها من ابي لفلان انه اقرار وان كان شاملا للاقرار عقب الارث ( قوله فان مات ولم  
 يستفسر بطل الاقرار ) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغى ان يسال وارثه

ويعمل بتفسيره كافي نظائره اه سم ويخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) أى فى شرح قوله وجب اه كرى عبارة سم كانه قوله السابق فى مسئلة الدابة فان مات قبله الخ اه (قوله بعد الاقرار) متعلق باسند كاه وظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية اه سم (قوله كالمو اقرار لطفل واطاق) اى فيصح جزما رشيدى ومغنى (قوله لنحو مسجد) كرباط وقنطرة نهاية ومغنى (قوله كمو لحل) اى فباتى فيه تفصيله المتقدم اه ع ش (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا اه سم عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا أن تكذيب وارث المقر له كبتكذبه حتى لو أقر لميت او لمن مات بعد الاقرار فكذبه الوارث لم يصح اه فالواو فى كلام الشارح بمعنى او (قوله فى اصل الاقرار) قال فى شرح الروض ومحل ذلك اذا كذبه فى الاصل لم يقل له على الف من ثمن عبده فقال لا بل من ثمن امة فالاصح لزومه انتهى اه سم (قوله ولكن فى حقه فقط) اما فى حق غيره فتصح كالمو اقرار بجناية على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرحون حتى يتوثق بارشها مغنى واسمى واقره سم (قوله فى صورة العين) الى قول المتن فان رجع فى النهاية والمغنى (قوله ويرد بان التعارض الخ) والظاهر كما قال شيخنا انه ان كان ظان ان المال للمقر له امتنع عليه التصرف والا فلا اه مغنى (قوله ما ذكره) اى من تحريم التصرف قبل الرجوع وابطاحته بعده (قوله مصدره مضاف الخ) والفاعل المقر له المحذوف اه سم (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) قد يقال فلان فائدة هذا مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لاحاجة اليه لما مر انه بالتكذيب بطل الاقرار انتهى اه سم (قوله اما رجوع المقر له) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله او اقامة الخ) او بمعنى الواو كما دبر به النهاية (قوله به) اى بان المقر به ملك للمقر له (قوله فلا يقبل منه الخ) ظاهره وان بين لتكذبه وجه آخر لا يقياس نظائره ان تسمع دعواه ويثبت ان بين ذلك اه ع ش (قوله حتى يصدقه) اى المقر المقر له (ثانيا لان نفسه الخ) عبارة الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذبه لم ينزع ما اقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ وقول الشارح كشرح الروض لان نفيه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لى بل لزيد قبل ما ذكر منه والظاهر أنه غير مراد اه سم (قوله لان نفيه) أى المقر له (قوله ونفى المقر) اى عن نفسه يعنى الذى تضمنه اقراره للغير اذ يلزم من اقراره به للغير انه ليس له اه رشيدى (قوله فكان اضعف) اى فلماذا قبلنا رجوعه اه رشيدى (فروع) لو أقرت له امرأة بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع الا ان يدعى نكاحا مجددا وانما احتيج لهذا

ويعمل بتفسيره كافي نظائره (قوله وبين ما قدمته) كانه أراد قوله السابق فى مسئلة الدابة فان مات قبله الخ (قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باسند كاه وظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية (قوله لنحو مسجد) كرباط وقنطرة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا (قوله لكن فى حقه فقط) قال فى شرح الروض اما فى حق غيره فيصح كالمو اقرار بجناية على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرحون حتى يتوثق بارشها اه (قوله فى المتن فى الاصح) قال فى شرح الروض ومحل ذلك اذا كذبه فى الاصل فلو قال له على الف من ثمن عبده فقال بل من ثمن امة فالاصح لزومه اه (فروع) قال فى الروض فروع اقام بيته على اقرار غريمه بالاستيفاء واقام الغريم بيته على اقراره بعد ذلك اى بعد اقامته بيته بعده اه اى الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال فى شرحه لانه وان قامت البيته على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت ايضا على ان صاحبه كذبه فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لومه اه (قوله مصدره مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) فان قلت فلان فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لاحاجة اليه لما مر انه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

السبب الملزم بخلافه هنا اما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جزما كالمو اقرار لطفل واطاق وهو لنحو مسجد كمو لحل وان كذب المقر له بعين او دين ووارثه (المقر) فى اصل الاقرار بطل لكن فى حقه فقط و (ترك المال فى يده) فى صورة العين ولم يطالب الدين فى صورته (فى الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا والاقرار الطارىء عارضه انكار المقر له فسقط من ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدملك لا مجرد استحقاق وبحث الزركشى حرمة وطئه لاقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهرا فقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحينئذ يصح ما ذكره باطلاقة (فان رجع المقر فى حال تكذبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلطت) او نعمدت التكذيب (قبل قوله فى الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بيته فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام فكان اضعف



(فصل في الصيغة وشرطها)  
لفظ او كتابة ولو من ناطق  
او إشارة اخرس تشعر  
بالالتزام بحق حيثئذ (قوله  
لزيد) على ألف فيما اظن او  
احسب لغوا وقيما اعلم او  
اشهد صحيح وقوله ليس لك  
على شيء ولكن لك على  
ألف درهم لم يجب ما بعد  
لكن لما نقض ما قبلها لها  
وقد يستشكل بان المعنى  
ليس لك على ألف درهم  
ويجاب بان التناقض في  
تلك اظهر وقوله لامرأة الم  
اتزوجك امس او ليس  
قد تزوجتك امس فقالت  
بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله  
اقرار امته على الاصح بل هو  
استفهام وقوله لزيد كذا  
صيغة اقرار لان اللام  
لذلك ثم ان كان ذلك معينا  
كزيد هذا الثوب او خذ به  
فان كان بيده حال الاقرار او  
اتقل اليه لزمه تسليمه لزيد  
او غيره كله ثوب او ألف  
اشترط ان ينضم اليه شيء مما  
يأتي كعندي او على لانه مجرد  
خبر لا يقتضي لزوم شيء  
للخبر ولهذا التفصيل  
ذكر كونه صيغة ولم يذكر  
اللزوم به نعم ان وصل به ما  
يخرجه عن الاقرار كله على  
كذا بعدموتى او ان فعل  
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه  
الاذرعي والثانية ماخوذة  
مما يأتي في نحو ان شاء الله انه  
ليس من تعقيب الاقرار بما  
يرفعه (وقوله علي وفي) هي  
بمعنى او كالتى بعدها (ذهتى

الاستثناء لانه يعترف في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو اقر لآخر  
بقصاص او حد قذف وكذب سقط وكذا حد سرقة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بعد فأنكره  
لم يحكم بعقوبته لانه محكوم برقه فلا يرفع الا بيقين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحر يته بالدار فاذا اقر ونفاه المقرر  
له بقى على اصل الحرية ولو اقر له باحدى عيدين وعينه فرده وعين الاخر لم يقبل فيما عينه الا  
بينة وصار مكذبا فيما عينه له مغنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) الى قوله وقد يستشكل في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها الى  
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديمها في المنهج انه لا يتحقق كون العاقد عاقد الا بالصيغة  
فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) اي كونها لفظا او لا فاللفظ هو ذات  
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا او كتابيا اه ع ش اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان  
تكون صريحة او كتابية (قوله تشعراخ) اي المذكورات من اللفظ الخ اه ع ش (قوله لغو) اي لعدم  
اشعارهما بالتزام اه ع ش اقول قضية ما باتى في شرح ولو قال لي عليك الخ انها يصحان لو زاد بعدهما ظنا  
غالبا فليراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال  
ليس لك على شيء الا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الا ولكن من جهة المعنى فان كليهما الرفع توهم يتولد من الكلام  
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة  
الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق اي بين ليس لك على عشرة الا  
خمس وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف واهله اقرب سم على حج اه ع ش ولعل وجه اي اقرية  
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرفا في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحدا مثلا والالف لا تستثنى  
من الالفين فافوقهما بل يقال له على الف اوله على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير  
(قوله في تلك) اي في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) الى قوله نعم في المغنى  
الا قوله لانه الى ولهذا الى قوله واعتراضا في النهاية (قوله او غيره) اي غير معين عطف على معينا ش اه سم  
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه  
(قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يرد عليه ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار  
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموتى الخ) وفي الروض وكذا اي يلغو قوله له على الف ان مت او قدم زيد  
اه قال في شرحه سيأتي في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) اي  
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) اي الواو عبارة المغنى تنبيه لو عبر المصنف باو هنا فقال او في ذمتي كما  
عبر به في الروضة ولما سيأتي فقال ومعى او عندي لكان اولى لثلاث توهم ان المراد الهيبة الاجتماعية (قوله

نفية الخ قد يقتضى ان المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل  
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى اشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء  
انه لو قال ليس لك على شيء الا خمسة ولا فرق بين الاول لكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى  
بل اطلق اهل الميزان انها اعني لكن حرف استثناء من ناقضهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان  
معناها يشابه معنى الا فان كليهما الرفع توهم يتولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن  
لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة الا خمسة وسياتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة  
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره عطف على معينا) ش (قوله كله على كذا بعد  
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء) وفي الروض وكذا اي يلغو اقر له على الف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه  
وانما لم يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر بلزوم ما قاله وسياتي  
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل اه (قوله في المتن ومعى وعندي للعين) فان لفسر بانه في

كل على انفرادها (الدين) المترم في الذمة لانه المتبادر منه عرفا فان اراد العين قبل في على فقط لا مكانه أى على حفظها (ومعنى) ولدى (وعندى)

كل على انفرادها (للعين) لذلك وبحمل على ادنى المراتب وهو الوديعه فيقبل قوله يمينه في الرد والتلف وقبل بكسر اوله صالح لها جرحا  
واعترضه بنص الام انه كمل اي فينه رف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك الف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزم في

تسليمها اليوم لم يكن مقرا  
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم  
اي لضعف دلالته فيما  
المطلوب فيه اليقين او الظن  
الغالب وهو الاقرار وهذا  
يندفع قول التاج السبكي  
مضعفا له وهذا يقوله من  
يقصر المفاهيم على قول  
الشارع ووجه اندفاعه انه  
ياتي على الاصح المقرر في  
الاصول ان المفهوم يعمل  
بمعنى غير افعال الشارع لما  
قرره ان الاقرار خرج عن  
ذلك لاختصاصه بمزيد  
احتياط ومن ثم اطلق  
الشافعي انه لما يؤخذ فيه  
باليقين ولا يستعمل الغلبة  
لكن مراده ما قرره ان  
الظن القوي ماحق فيه  
باليقين كما صرحوا به في اكثر  
مسائله ويؤيد ما ذكرته  
قولهم لو قال لي عليك الف  
فقال ليس لك على اكثر  
من الف لم يلزمه شيء لان  
نفي الزائد عليه لا يوجب  
اثباته ولا اثبات مادونه ولو  
قال لو زيد على اكثر مما لك  
بفتح اللام لم يكن اقرارا  
لو احدى منهما بخلاف ما لو  
كسرها فانه اقرار لو زيد فان  
قلت يؤيد ما قاله التاج قول  
لروضة لو قال رضتك  
كذا فقال ما اقترضت غيره  
كان اقرارا به اه فهذا فيه  
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله اولا هي بمعنى او اوعش (قوله قبل في على  
فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الوجه اوعش  
قول المتن (ومعنى وعندى للعين) فان فسر بان في ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى  
الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل اه سم (قوله لذلك) اي لانها المتبادرة منه (قوله وبحمل)  
الى قوله واعترضه في المغنى (قوله على ادنى المراتب الخ عبارة النهاية والمغنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق  
على عين له بيده فلو ادعى انها وديعة وانها تلفت وانهردها لصدق يمينه اه (قوله في الرد والتلف) اي اذا  
ادعى ذلك بعد مضى زمن يمكن فيه التلف او الرد كما هو واضح رشيدى وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)  
اي وفتح ثانيه (قوله صالح لها) اي للدين والعين (قوله كارجحاه) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المغنى كما  
جرى عليه ابن المقرئ تبعا لما رجحه الشيخان بحثا نقلهما عن بغوى انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى  
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض  
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشيدى قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند  
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا  
فوضع الاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى رجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين  
فقط يقبل اخذنا مما مر قبيله انه يقبل في تفسير على بالعين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح م انه لو فسر  
معنى وعندى بمافى الذمة قبل لانه غاظ على نفسه انتهى اه قال عش قوله مر بالعين اي فيقبل دعواه  
التلف او الرد للعين التي فسر بها اه اي بشرطه السابق آنفا (قوله او اقض الالف) الى المتن في النهاية (قوله  
وهو) اي ما المطلوب الخ (قوله وبهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله  
مضعفا) اي حال كون التاج مضعفا لكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار اليه كونه  
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اي ما غلب على  
ظن الناس اه معنى (قوله لما قررته الخ) تهليل لقوله انه يتاق الخ (قوله عن ذلك) اي الاصح المذكور  
(قوله فيه) اي في الاقرار (قوله مراده) اي الشافعي (قوله ما ذكرته) اي انه ليس اقرارا اه عش  
ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار خرج الخ (قوله قولهم لو قال الخ) قد يجرى التاج ما قاله هنا ايضا  
اه سم (قوله لا يوجب) اي بالمنطوق (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال الى الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي  
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد وان لم يكن من جنس ما يقرب كالعالم والشجاعة اه عش (قوله  
فانه اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اي وان لم يتمول اخذنا ما سياتى في شرح قوله ولو اقر بمال او مال  
عظيم سم وعش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه عش (قوله الا هو) الظاهر الاياه  
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الا هو المشتمل على النفي والاثبات صريحا (قوله وهو  
الخ) اي مفهومها (قوله قولهم) اي في شان الفاظ ذكرها انها اقرارا ما سياتى وغيره اه رشيدى (قوله  
لان المفهوم من هذه) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج  
ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافى الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتامل (قوله فانه  
كارجحاه) اعتمده مر (قوله ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال الخ) ما قاله التاج هنا ايضا (قوله فانه  
اقرار لزيد) اي ويقبل تفسيره بما قل اخذنا ما سياتى في شرح قوله ولو اقر بمال او مال عظيم الخ (قوله الا  
هو) الظاهر الاياه (قوله لان المفهوم من هذه الالفاظ عرفا) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم  
هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج فيه بل المراد بكونه مفهوما من هذه الالفاظ انه معناها عرفا

قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم  
بل قال جمع كثيرون انه صريح بلا قياس به مفهوم الخلف في حجته فان قات سياق قولهم لان المفهوم من هذه  
الالفاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم نالت هذا لا يرد علينا

لأنه في الفاظ اطرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له  
احد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة او (زن او خذ او زنه او خذه او اختم عليه او (٣٦٧) اجعله في كيسك) او هو صحاح او مكسرة (فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم ما من هذه الالفاظ انه معناها عرفاً فليتأمل اه سم (قوله) لانه في الفاظ اطرد  
للعرف الخ) اي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان  
هذا اللفظ غالب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا  
في مفهوم لفظ الخ قد لا يوافق ذلك فليحرر اهرشيدى (قوله ولو قال له) اي خطاباً بالزيد (قوله تينك الصيغتين)  
اي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارح اقض الالف الذي لي عليك اه عش (قوله مع مائة) الى  
قول المتن ولو قال انا مقر في النهاية الا قوله وكلامهما نلت عندي وقوله او ابرئني منه وقوله اي وثبت ذلك كما  
هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فيما عدلان (قوله او ابرئني  
منه) بصيغة الامر (قوله او قضيت) اي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) (فرع) في  
شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يربد بالمائة المائة المدعاة  
اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بها مشه مائه ظاهر قوله بالمائة انه  
يكون مقراً بخمسين اه سم (قوله وثبت ذلك) اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستهزاء مر اه سم  
(قوله لم يكن به مقراً) اعتمده النهاية ايضاً ومال المعنى الى مارجحه الاسنوى من اللزوم وعدم الفرق  
(قوله ولان دعوى الخ) ثم قوله ولان الضمير الخ عطمان على لان الستة الخ (قوله دعوى الابرأه) اي وطالبه  
(قوله اعتراف بالاصل) عبارة الغني قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه (قوله ولو  
حذف) الى قوله ولو سال في المعنى (قوله وكذا الخ) اي لم يكن اقراراً او قال (اقرانه الخ) عبارة المعنى ولو  
اقتصر على قوله ابرأني فليس باقرار وكذا قوله لاحكام قد اقرانه ابرأني او ابرأته او قد استوفى مني الالف  
قاله القفال في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابرأني من هذه الدعوى فلا يكون مقراً بالحق  
اه (قوله لدعوى البرأه) اي والاستيفاء (قوله والحق به) اي باقرانه الخ (قوله يعود للالف المدعى  
به) فلا يقبل قول المقر ادرت به غيرك اه اسنى زاد المعنى كما لا يقبل تفسيره الدراهم بالنقص اذ لم  
يصلها بالكلام وكانت دراهم البلدامة اذا الجواب منزل على السؤال اه (قوله ولو سال القاضي الخ)  
مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقراراً اه سم وفيه تأمل (قوله ولو قال ان شهدا) الى  
قوله ولو ادعى في المعنى (قوله او قال ذلك) اي ان لك علي كذا (قوله فها اصادقان) قال سم على منبج بعدم مثل  
ما ذكر وينبغي وفاقاً لم ران الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبدوصي فليُنظر ولعل الفرق بين ان  
شهدا على بكذا صدقتهم او بين ان شهدا على فها اصادقان ان الجواب في قوله فها اصادقان اسمية مدلوها  
الثبوت وهو لا يعلق فيؤول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهما اصادقان ومتى كانا صادقين كان

فليتأمل (قوله وكذاهما قلت عندي) ولو طالبه بوفاء شئ فقال بسم الله لم يكن اقراراً كما افق به شيخنا  
الشهاب الرملى شرح مر (قوله في المتن فهو اقرار) قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمري  
فاقرار ولعل العرف يختلف فيه اه (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم  
يكن اقراراً بالمائة فقد يربد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا  
البرلسي بها مشه مائه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقراً بخمسين اه (قوله اي وثبت ذلك) اي وحلف  
انه لم يرد الاقرار بل الاستهزاء مر (قوله وكذا ابرأني منه واستوفاه مني) عبارة الروض لا قد اقررت  
بالبرأه او الاستيفاء اي فليس باقرار وزاد في شرحه لي بعد البرأه مني بعد الاستيفاء (قوله لان الضمير في به  
يعود للالف المدعى به الخ) قال في شرح الروض اي فلا يقبل قول المقر ادرت به غيرك الخ وهذا قد يقال عوده  
لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فامعن التأمل (قوله ولو سال القاضي المدعى دايه الخ) مفهومه

الضمير في به يعود للالف المدعى به وحينئذ لا يحتاج الى ان يقول لك به اجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذف لك انه مقربه لغيره ولو  
سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهم او قال ذلك فهو عندي او  
صدقتهم ما لم يكن اقراراً لانه لم يجز مولا ان الواقع لا يعلق بخلاف فها اصادقان

صادقان لأنه بمعناه بخلاف ما لو اتصرا على فهم معدلان ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بين فقال صالحى عما كان لك على كان اقرارا بهم فيطالب ببيانه وفارق كان لك عندى او على الف بانه لم يقع جوابا عن شيء كان باللغو اشبه ولو ادعى عليه الفا فانكر فقال اشتر هذا منى بالالف الذى ادعيت به كان اقرارا به كجعبى بخلاف صالحى عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انا مقرر) ولم يقل به (او انا اقر به) فليس باقرار) لصدق الاول باقراره ببطالانه او بالتوحيد ولا احتمال الثانى للوعد بالاقرار فى ثانى الحال (ولو قال اليس لى عليك كذا فقال بلى او نعم فاقرا وفى نعم وجه) اذ هي لغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى النفي اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضى الله عنهم ما فى اية ائتست لو قالوا نعم كفروا وردوا هذا الوجه بان الاقرار برونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لاعلى دقائق العربية وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لمن فرق لكنه

ذلك اقرارا منه باقراره بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبتهم للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اه ع ش اقول قد يرد على الفرق المذكور قوله ان قالوا ذلك فهو عندى فان الجواب فيه اسمية ايضا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله) فيلزمه) اى وان لم يشهدا اه نهاية (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل اه سم (قوله) ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لا تدم المطالبة وما كثر ما يتقاضى لم يكن اقرارا الانتقام صراحتة قاله ابن العباد ولو قال فى جواب دعوى عين بيده اشترتها او ملكتها منك او من وكيلك كان اقرارا بالتضمنه ذلك الملك للمخاطب عرفا اه معنى زاد النهاية ولو طالبه باءاد شيء فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال على الراس والعين بالاولى اه (قوله) وفارق كان لك الخ) عبارة للمغنى ولو قال كان لك على الف او كانت لك عندى دار فليس باقرار لانه لم يعترف فى الحال شيء والا صل برامة الذمة ولا يتنافى ذلك ما فى الدعوى من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا للدعوى وهنا بخلافه فطلب فيه اليقين ولو قال اسكنتك هذه الدار حينئذ اخرجتك منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبل وادعى زوالها ولا يتنافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤاخذه لانه هنا اقر له بيد صحيحة بقوله اسكنتك بخلافه ثم لاحتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سؤم او نحوه اه (قوله) ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق فى المغنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) ولا احتمال الثانى للوعد الخ) ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تعم فى حين النفي دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (اليس الخ) او هل كفى المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المنفى نحو ليس لى عليك الخ قال الاسنوى فينتجه ان يكون اقرارا فى بلى دون نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة واقره اه سيد عمر (قوله) انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه اه سم (قوله) لمن فرق) عبارة النهاية للغزالي ومن تبعه اه (قوله) بينهما) أى النحوى وغيره (قوله) وقد يفرق) اى بين نعم فيما ذكر وان دخلت بفتح الهزمة (قوله) هنا) اى فى الجواب بنعم (قوله) لخفائه الخ) لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله) بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى أنت طالق ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) أى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله) فالذى بظهر الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتى (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل (قوله) حتى يقول فيما شهد به) لعله فى الاولى مبنى على قوله السابق فالذى بظهر الخ بل ذلك ما خوذ من هذا لان هذا فى الروض كاصله (قوله) حتى يقول فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به بنظر اه (قوله) وفارق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الرويانى ولو قال لهذا الميت على كذا اظا هر كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقر فى كان لك عندى او على لافى جواب من انه لا يلزم به شيء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) وهذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما يرفع كاتوم اذ هذه الصيغة تمزج المعنى غير اقراره وان الرفع وهو ارادة المعنى اللغوى مقارن فلا رفع كما تقدم فيما لو وجدت قرينة استهزاء فليتأمل (قوله) لخفائه على كثير من النحاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثيرين من أئمة النحو

يشكل بالفرق بينهما فى أنت طالق ان دخلت بفتح الهزمة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لخفائه على كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام لو لقى العربى كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه

لما لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما ورد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا لكن  
 الاوجه ان العامي الذي لا يخاطبنا يقبل منه دعوى الجمل بمدلول اكثير الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب لنا لا يقبل الا في الحنفى الذي لا عرف  
 له بصرفه اليه ولو تعارضت بيننا اقرارا زيدا و ابراهيم فانه علم تاخر احداهما فالحكم له والافلاشى. (ولو قال اقض الالف الذى لى عليك)  
 أولى عليك ألف أو أليس لى عليك ألف أو أخبرت ان لى عليك ألفا (فقال نعم) أو جبر أو بلى أو اى (أو اقضى غدا أو امهلنى يوما) أو امهلنى  
 وان لم يقل يوما ويؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (او حتى اقعدا وافتح السكيس او اجد) اى المفتاح او الدراهم مثلا (فاقرارى فى  
 الاصح) حيث لا استنزاء اخذنا من لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيهه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم او صريحه انه لا يشترط نحو

ضمير أو خطاب فى اقضى  
 أو امهلنى ويشكل عليه  
 اشتراطه فى ابرأتى و ابرأتى  
 أو انا مقر ومن ثم قال  
 الاسنوى فى اقضى لا يدمن  
 نحو ضمير لاحتماله للمذكور  
 وغيره على السواء و لك  
 ان تقول لهم لم يفعلوا عن  
 ذلك بل اشارو للجواب بان  
 المفهوم من هذه الالفاظ  
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد  
 ذلك ان الوعد بالقضاء  
 وطلب الامهال لا يتبادر  
 منهما الا الاعتراف وطلب  
 الفرق بخلافه فى ابرأتى لانه  
 يحتمل احتمالا قريبا انه مخبر  
 عن ابرائه من الدعوى  
 عليه بالبطل و ابرأتى بالامر  
 لانه يستعمل عرفا للاحتياط  
 كثيرا الا ترى الى قولهم  
 يسن لنحوه ريد سفر طلب  
 الابرأ والاستحلال من  
 كل من يدينه ويدينه معاملة  
 وانا مقر لانه يستعمل كثيرا  
 للاقرار بالوحدانية ونحوها  
 (فرع) قال الزبيلى لو  
 قال اكتبوا لى على الف

الخ) عبارة النهاية ولا ينافى ما تقرر قول ابن عبد السلام لولفن العربى الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ  
 اه (قوله ويرد) اى تنظير الزر كشى (قوله لهذا اللفظ) اى نعم (قوله الذى لا عرف الخ) عبارة النهاية  
 الذى يخفى على مثله معناه اه (قوله والافلاشى) كان وجهه تساقطها والرجوع لاصل برأة الذمة اه سم  
 (قوله أولى عليك ألف أو أليس لى عليك ألف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول فى شرح ولوقال بلى وسبق  
 ذكر الثانى فى قول المتن ولوقال اليس الخ (قوله وان لم يقل) الاولى اسقاط ان (قوله عمامر) اى فى شرح  
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) اى على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه فى ابرأتى و ابرأتى) اى منه  
 و (قوله وانا مقر) اى به (قوله قال الاسنوى الخ) اقره المغنى وكذا النهاية عبارة مع المتن او اقض  
 غدا ذلك ونحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما بحثه الاسنوى او امهلنى فى ذلك اه قال ع ش قوله  
 مر او نحوه اى كقوله اصبر حتى يتيسر او اذا جاءنى مال قضيت اه (قوله عن ذلك) اى عن ورود  
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) اى المفهوم (قوله لانه) اى المجيب بابرأتى (قوله او ابرأتى) عطف  
 على ابرأتى وكذا قوله انا مقر ش اه سم (قوله لنحو مر يد الخ) اى كالمريض (قوله لم يكن اقرارا)  
 اعتمده النهاية (قوله ويوافقه) اى قول الزبيلى (قوله وانا بكذا) اى بالف لزيد على (قوله او بما فى  
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغنى (قوله اى مثلا) اى او بالمفوظ فى الصورة الاولى (قوله قالوا)  
 اى الجمع المذكور (قوله بخلاف اشهدكم) اى بكذا او بما فى هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله  
 انتهى) اى قول الجمع (قوله اقرارا ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولوقال اشهدوا على بكذا كان اقرارا  
 كما افق به الغزالى واعتمده الوالد رحمه الله فى فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه فى النهاية  
 الا قوله وببحث الى وافق (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) اى من الاملاك (قوله ولا  
 سكوته) اى الواقف (عنها) اى الحدود (قوله فى الصحة) اى صحة الاقرار (قوله ويوافقه) اى الغزالى  
 (على ذلك) اى ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب فى قوله ولا يعارضه (قوله فى هذا) اى  
 المكتوب مثلا اه ع ش (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) اى المواضع المذكورة  
 (قوله اى بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت فى مسئلة البغوى لان  
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به وجازت فيما افق به والده مر لانهم انما يشهدون على مجرد انه  
 وقف ما يملكه لم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فما ثبت انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه ع ش وقال

بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق (قوله والافلاشى) كان وجهه لتساقطها  
 والرجوع لاصل برأة الذمة (قوله وابرأتى) عطف على ابرأتى وكذا قوله وانا مقر ش (قوله ثم رايت كلام  
 الغزالى الخ) افق به شيخنا الشهاب الرملى ثانيا بعد ان كان افق بالاول والله اعلم

( ٤٧ — شروانى وابن قاسم — خامس )

درهم لم يكن اقرارا لانه انما أمر بالكتابة فقط ويوافقه  
 قول جمع متقدمين لوقال اشهدوا على بكذا او بما فى هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عليه ولا تعرض فيه للاقرار  
 بالمكتوب اى مثاقالو بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اه وفى الفرق بين اشهدكم و اشهدوا على نظر ظاهر ثم رايت كلام الغزالى صريحا  
 فى ان اشهدوا على بكذا اقرارا ايضا وعبارة فتاويه لوقال اشهدوا على اى وقفت جميع املا كى و ذكر مصرفها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع  
 املا كه التى يصح وقفها و قفا ولا يضرجل الشهر بحدودها ولا سكوته عنهما مهمما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهى صريحة كما  
 ترى فى الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره ووافقه على ذلك ابو بكر الشاشى و اقرهما فى التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال  
 المواضع التى اثبت اساميا وحدودها فى هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليهم اى بحدودها

وأما على تلفظه بالاقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يصرح به قوله ثبت الاقرار وبحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أي اشهدوا على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرارا وافى به السبكي بان قوله ما نزل في دفترى صحيح يعمل به فيما لو علم أنه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده او شك قال غير موافق ووقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (تنبيه) ما يرد على الاولين الزبيلي والذين بعده قو لهم لو قال اقر له عني

بالف له على كان اقرارا اجزما فهذا ليس فيه الا الامر بما ذكر وقد علمت أنهم جزموا بلزوم الالف له عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله اشهدوا على بالف له على فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر بما ذكر عنه كان ذلك متضمنا للالتزام ومانعا من احتمال ما يحدس فيه بخلاف مجرد اشهدوا بالف له على فانه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكنه خفي فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به في تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضعف ما سلكوه فتأمل له ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطأ زمه كل منهم لكن القرار يطأ جمولة (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقربة (يشترط في المقربة) ان يكون ما تجوز المطالبة به (وان لا يكون ملكا للمقر حين يقر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اختيار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال داري او ثوبي) او داري التي اشتريتها لنفسى لزيد ولم يرد الاقرار

الرشيدي قوله مر أي بحدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله) واما تلفظه عبارة النهاية وتجوز على تلفظه بالاقرار اه (قوله) بالشهادة لا موقع له وقوله فالشهادة اظهار في موضع الاضمار (قوله) قوله) أي البغوى (قوله) وبحث ابن الصلاح) تايبد ثا ن لعدم الفرق (قوله) لو وجد) أي صدر (قوله) من عرف) متعلق بوجد (قوله) استعماله) مفعول عرف أي استعمال اشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله) ويوقف الخ) أي عن العمل بذلك فيما علم - دونه بعد الاقرار (قوله) او شك فيه) أي في حدوده (قوله) وهو ظاهر) أي بل هو لغو ويجزم بعدم الوتف لان معنى ما نزل أي الذي منزل في دفترى الان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله) والذي بعده) أي الجمع السابق (قوله) اقر الخ) بصيغة الامر (قوله) بما ذكر) أي بالاقرار المذكور (قوله) وقد علمت) أي من قو لهم الما رأنا (قوله) تابعا) أي نعتا لقوله ألف (قوله) فهو) أي قوله اقر له عني الخ ولعل الاولى وهو بالواو (قوله) بما ذكر عنه) أي عن الامر وهو منشأ الفرق (قوله) ثم القطع به) أي باللزوم أي ثم جزمهم بالسكون اقرارا (قوله) في تلك المسئلة) أي فيما لو قال اقر له عني الخ (قوله) على أولئك) أي الزبيلي والجمع الذين بعده (قوله) ولو قال) إلى الفصل في النهاية

(فصل يشترط في المقربة) (قوله) فيما يتعلق) إلى قوله لو قال الانوار في النهاية والمغنى الا قوله ويردد إلى اما اذا (قوله) ما تجوز المطالبة به) احتراز عن نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (ان لا يكون ملكا للمقر) لعل المراد من هذا ان لا يأتي في لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليست صحة الاقرار وبطلانه دائرن على ما في نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تكن لزيد لم يصح الاقرار او داري التي ملكتها لزيد وكانت له في الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تاويل الاضافة اه ع ش (قوله) وانما هو اخبار الخ) أي فلا بد من تقدم المخبر عنه على الخبر اه مغنى (قوله) ولم يرد الخ) راجع لكل من الامثلة الثلاثة وسيد كر محترزه وكان الاولى تاخير غن قوله او ديني الذي على زيد لعمر وكما فعل في النهاية والمغنى قول المتن (فهو لغو) أي بخلاف ما لو قال له على في داري او مالي الف فلا يكون لغوا بل اقرارا كما يأتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الاتي بعد قول المصنف ولو قال له في ميراثي من ابي الف الخ اه ع ش (قوله) لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاك اه سم عبارة ع ش الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة والكلام عند الاطلاق فلواراد به الاقرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله) اما اذا اراد الخ) محترز قوله ولم يرد الاقرار (قوله) بما ذكر) أي من امثلة المتن والشرح (قوله) فيصح) لانه اراد بالاضافة اضافة سكنى مغنى ونهاية (قوله) كما قاله البغوي) معتمد اه ع ش (قوله) بقوله الخ) أي الانرار (قوله) ويوجه ذلك) أي عدم الفرق وكون كل منهما اقرارا (قوله) ان مراده الشراء الخ) أي او ارادته اشتراها أي ورثها سابقا وخرجت عن ملكه بناقل اهر شيدي عبارة السيد عمر قوله الشراء والارث في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض انه حال الاقرار بالارث والشراء بحيث لم يعض من يمكن فيه النقل

(فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) (قوله) لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاك (قوله) انه اقرار ان اراده) ظاهره وان كان عقب الارث ويدل عليه قوله في التوجيه الاتي في الظاهر (قوله) تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

(او ديني الذي على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتنافي اقراره به لغو فحمل على الوعد بالهبة ومن ثم والا صح مسكنى او ملبوس له اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه ويتدبر النظر في قوله داري التي أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما ذكر فيصح كما قاله البغوى وقول الانوار لا أثر للارادة هنا بشكل بقوله ايضا في الدار التي ورثتها من أبي فلان انه اقرار ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين أن مراده الشراء والارث

والأقالشرامو الارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حالا اه (قوله وفيه) أى الأنوار (قوله ولو قال) إلى المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقربه رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزارى فقال ان اقر ان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه إنما تكون بالحوالة وهى تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله إذ لا منافاة الخ) أى لاحتمال انه وكيل فلو طاب عمرو وزيد فأنكر فان شاء عمرو وأقام بيئته بأقرار المقر ان الدين الذى كتبه على زيد له ثم يقيم بيئته عليه بالمقربه وإن شاء أقام بيئته عليه بالمقربه ثم بيئته بالاقرار اه مغنى (قوله ايضا) أى مثل مسكنى او ملبوسى لزيد (قوله إلا ان قال الخ) ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فم لو قال دارى التى هى ملكى لزيد وقال اردت الاقرار لىكن فى سم على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه وعن ع ان ظاهر شرح المهج عدم قبول إرادة الاقرار انتهى ولو قبل تقبول إرادته وحمله على إرادة المجاز باعتباره ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد اه ع ش وقوله أن ظاهر شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة فيما يأتى عن قريب وصريح المغنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع ش وجيه (قوله بما مر) أى أنفا (قوله وممر) أى قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن اطلق صح (قوله لا يصح الاقرار بها الخ) ظاهره وإن اراد وهو ظاهر اظهر الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاتى فلو اقر ولم يكن بيده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فليتامل سم على حج وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مغصوبة فلم تدخل فى ملكها اه ع ش قول المتن (فأول كلامه إقرار واخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على الف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تقم بيئته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما إذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فقامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى ما يوافق ذلك اه سم وقوله ما لم تقم بيئته الخ وقوله فقد تمت بيئته الخ فيهما وقفة فان إقامة البيئته على ذلك مشكل وفى قوة البيئته على الزنى الغير المحصور ثم رايت كتب عليه الرشيدى قياسا يأتى ما نصه قوله ممر ما لم تقم بيئته على المنافى انظر قبوله هذه البيئته مع انه يحتمل لزمه الالف بسبب آخر فهى شهادة

الشرامو الارث وكذا قال فى شرح الروض بعدهما مانصه وكذا قال دارى لفلان واراد الاقرار لانه اراد بالاضافة إضافة مسكنى ذكر ذلك البغوى فى فتاويه اه ثم قال الاذعى بعد نقله كلام البغوى ويتجه ان يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التى هى ملكى له للتناقض الصريح اه (قوله ولو قال الدين الذى كتبه الخ) فلو كان بالدين المقربه رهن او كفيل انتقل إلى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف لكن الوجه مانصه التاج الفزارى وهو أنه إن اقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيرورته اليه إنما تكون بالحوالة وهى تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله شرح ممر (قوله لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره وإن اراده وهو ظاهر اظهر الكذب وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امهرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاتى فلو اقر ولم يكن فى يده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فليتامل (قوله فى المتن فأول كلامه إقرار واخره لغو) سياتى فى كلامنا على قول المصنف ولو قال له على الف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شىء على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم تقم بيئته على المنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما إذا قال دارى لزيد واراد الاقرار فقامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى هنا ما يوافق ذلك وعلى هذا يناسب ان يكون قول الروض وشرحه وان شهدت بيئته هكذا أى بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى ان اقر به لم تقبل اه محمول على

فى الظاهر دون الحقيقة  
وفيه أيضا جميع ما عرف فى  
لفلان صحيح ولو قال الدين  
الذى كتبه أو باسمى على  
زيد لعمرو وصح إذ لا منافاة  
أيضا أو الدين الذى لى على  
أو الدين الذى لى على زيد  
لعمرو لم يصح إلا إن  
قال واسمى فى الكتاب  
عارية وكذا إن أراد  
الاقرار فيما يظهر أخذا  
بما مر ومران دين المهر  
ونحو المتعة والخلع وأرش  
الجناية والحكومة لا يصح  
الاقرار بها عقب ثبوتها  
وعليه يحمل قول البغوى  
محل صحة الاقرار فيما مر  
إذا لم يعلم أنه المقر إذ  
لا يجوز الملك بالكذب  
(ولو قال هذا لفلان وكان  
ملكى إلى أن أقرت) به  
( فأول كلامه إقرار  
وأخره لغو )

بنى غير محصوراه (قوله في طرح) الى المتن في المغنى لا قوله أو أن هذا الى لأن وقوله أو عكسه وفي النهاية  
 لا قوله ولم يصح إلى وإنما (قوله لا استقلاله) عبارة النهاية والمغنى ويعمل باوله لا شتاله على جملتين مستقلتين  
 اه (قوله ومن ثم) اى لاجل الاستقلال (قوله صح ايضا هذا الخ) اى فيكون إقراراه ع ش (قوله لانه)  
 اى ما ذكر في المتن والشرح و (قوله إقرار الخ) اى في صورتى الشرح و (قوله أو عكسه) اى في صورة المتن  
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول السكردي اى عكس ما ذكر بان يقول هذا الفلان  
 هذا ملكي وهذا ملك زيد وكان لي الى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين إحداهما  
 تضره والاخرى تنفعه تعمل بما يضره وتلغى ما ينفعه اه مبنى على أنه معطوف على هذا ملكي الخ ثم رايت  
 في ع ش ما يوافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه اى وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الاقرار اه  
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صح الخ وظاهره عدم الصحة وإن اراد به الاقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى  
 ما ذكر) بان قال ان زيدا اقر بان هذا ملك عمر و وكان ملك زيدا الى ان اقر به شرح الروض وظاهره انه لا فرق  
 في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلا عن كلام المقر وقال سم على حج أنه اى ما في  
 شرح الروض محمول على ما لوجهه من نفسه لا حكاية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر في خلافه  
 فلا يرجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمر و وكان  
 ملكي الى ان اقررت به كان إقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا عنه او من  
 الشاهد أخبارا عنه اه ع ش اقول ويؤيده اى الاوجه المذكورة قول المغنى وفارقت اى البيضة المقر بانها  
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤخذ بما يصح من كلامه اه  
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبا عن غيره كناظر  
 وقف وولى محجور لم يصح إقراره نهاية ومعنى (قوله من الاعيان) الى قول المتن فلو اقر ولم يكن في النهاية  
 والمغنى (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا يأتى فيه ما ذكرناه ومعنى قال ع ش قوله فلا يأتى فيه  
 ما ذكر اى لكن لو اقر الوارث في حياة مورثه بان المورثه على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر  
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة المدين أخذا من قول المصنف فلو اقر ولم يكن الخ اه قول المتن (في يد المقر)  
 اى في تصرفه فلا يرذنحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) اى كالمعار والمؤجر تحت يد غيره اه ع ش  
 (قوله مدع الخ) عبارة المغنى لانه إذا لم يكن في يده كان كلامه مادعوى عن الغير بغير اذنه أو شهادة بغير لفظها  
 فلا يقبل اه (قوله وافهم المتن الخ) عبارة النهاية والمغنى واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الاقرار وهو  
 التسليم لا لصحته فلا يقال انه لاغ الكلبة بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كما سيأتى (قوله ويستثنى)  
 اى مما س في المتن (قوله لو باع القاضى الخ) اى بسبب اقتضاه نهاية ومعنى وسم (قوله فيقبل) اى فيقبل  
 إقراره لمن نسب صدور التصرف معه مع ان العين المقر بها في يد المشتري لا في يد المقر اه سيد عمر عبارة

في طرح آخره فقط  
 لا استقلاله ومن ثم صح  
 أيضا هذا ملكي هذا الفلان  
 أو هذا إلى وكان ملك زيد  
 إلى أن أقررت لانه إقرار  
 بعد إنكار أو عكسه ولم  
 تصبح هذه التي هي ملكي  
 لفلان وإنما لم يقبل قول  
 شاهد تناقض كان حكى  
 ما ذكر وإن أمكن الجمع  
 فيه لانه يحتاج للشهادة  
 ما لا يحتاج للاقرار  
 (وليكن المقر به) من الاعيان  
 (في يد المقر) حسا أو حكما  
 (ليسلم بالاقرار بالمقر له)  
 لانه مع عدم كونه بيده  
 مدع أو شاهد بغير لفظهما  
 وأفهم المتن أن هذا شرط  
 للتسليم لا لصحة الاقرار  
 فيصح حتى إذا صار في يده  
 عمل به كما يأتى ويستثنى  
 ما لو باع القاضى مال غائب  
 فقدم وادعى تصرفا  
 قبله فيقبل وما لو باع

أنه أخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر أما لو حكوه عن المقر بأن شهد وان زيدا أقر بأن هذا العمر و  
 وبانه كان ملكه الى الاقرار فيتجه صحة الاقرار إلا تناقض في الشهادة وإنما فيها الإثبات التناقض في المشهود  
 به الذى هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر في خلاف ذلك وان الاقرار لا يصح وإن حكى  
 الشهود ما ذكر عن المقر فليحذر (قوله وكان ملك زيدا الى ان اقررت) هذا يتضمن الاقرار لزيدا في الحال وبه  
 يفارق ما يأتى في كان له على الف قضيته انه لغو لانه لم يقر بشئ في الحال (قوله) وإنما لم يقبل قول شاهد تناقض  
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن شهدت بيته هكذا اى بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمر و وكان  
 ملك زيدا الى ان اقر به لم تقبل اه عبارة كثر الاستاذ ولو شهدت بيته ان زيدا اقر لعمر و بكذا وكان لزيدا الى ان  
 اقر فلغو اه وهى ظاهرة في ان قول الشهود وكان لزيدا الخ من عند الشهود لا حكاية عن المقر (قوله في المتن  
 وليكن المقر به في يد المقر) محل ما ذكره المصنف إذا كان في يده لنفسه فلو كان نائبا عن غيره كناظر وقف وولى  
 محجور لم يصح إقراره شرح مر (قوله ما لو باع القاضى مال غائب) اى بسبب اقتضاه (قوله فيقبل) اى مع ان



بشرط الخيار فادعاه رجل فاجر البائع في مدة الخيار بانه ملك المدعى فيه ح اقراره وينفسخ البيع لازله لم يسخا ومولود وب لولده عينائهم اقبضه اياها ثم اقرها الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناءه الاذرعى على صفة ان الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم المقر له حالا (تنبيه) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما جبت به في عمر مستطيل الى بيوت أو مجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل قسمة فاجر بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء حائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو اخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيلولة لان الشرط ان تكون من المقر وهى هنا من غيره لتعذر القسمة والمرور في حق الغير (فلو اقر بحرية عبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ماله بوجه آخر أو اشتراه وخص الشراء لانه الذى يترتب عليه جميع الاحكام الآتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفعت يد المشتري عنه وتسمية الحر في زعم المقر عبدا باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالوا اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينه على القاعدة من أنهم حيث أطاعوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا خلافه قالوا بلايين اه (قوله بشرط الخيار) أى له اولها نهاية ومعنى (قوله وينفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له أو ان المراد وينفسخ الاثر الذى كان يترتب على العقد لولم يات بما يقتضى الانفساخ اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه الخ لعل المناسب ملك المدعى الخ (قوله لكن بناءه الاذرعى الخ) عبارة المغنى والنهاية لكنه كما قال الاذرعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوعه والاصح خلافه اه قال عش قوله والاصح خلافه أى فيكون قوله لغوا وواظروه وإن دلت القرينة على صدقه اه (قوله أو مجرى الخ) عطف على عمر (قوله كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله ما جبت به (قوله لان يد الشركاء حائلة الخ) قد يشك على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر له كون يده حائلة الا ان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهما ما إذا وقسمتهما أو اجارهما من التقاضى عليهما بخلاف ما ذكره من الممر والمجرى اه عش اقول لا يظهر هذا الفرق لا سيما اذا كان المقر له من الشركاء فانه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقوم مقامه (قوله للحيلولة) تعليل للمنفى (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش اه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول المتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كر محترزه (قوله بوجه آخر) كالارث ولوصية ومعنى (قوله أو اشتراه) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه سم (قوله ورفعت الاولى) رفعت بالفاء (قوله لانه الذى الخ) عبارة المغنى لاجل ثبوت الخيار الا فى كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة المغنى ولو عبر بحرية شخص بدل عبدا كان أولى اثلا يتناقض الحرية الا ان يريد كما قال الولي العراقى بالعبدا المدلول العام لا الخاص الذى هو الرقاه (قوله أو باعتبار ما كان) يعنى فيما إذا قال اعتقه ماله بقبل الشراء اه رشيدى (قوله أو باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله أمالوا اشتراه بطريق الوكالة) وينبغى ان مثل الوكالة الولاية كما أفهمه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فيما ذكره من الحرية فالعقد باطل ويأثم باقداه عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صريح (قوله افتداء من جهة المشتري) فلا يثبت له احكام الشراء نهاية ومعنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالصورة الآتية في المتن (قوله ولا يرد) أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على المتن) يمكن جعل قوله الآتى وبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له اولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح خلافه شرح مر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لان يد الشركاء حائلة) قد يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لا مكان قبض المقر به بقبض الجلة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصته بيعت من مشترك وعبارته في بحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجوز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم الخ اه ل يظهر ان اذن الشريك او الحكم بشرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شىء آخر فقلت لم يحله إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما يقبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش (قوله أو اشتراه) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة بغير رضاه (قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الآتى وبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكل (ثم ان كان قال) في اقراره (هو حر الاصل) أو اعتقه ماله بقبل شراء البائع (فشراؤه افتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهته وبيعه بيع من جهة البائع تثبت فيه احكامه وكان سكوته هنا عن ذلك لا اختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطالب بان الخلاف ثم يأتى هنا ايضا ولا يرد على المتن

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيه راجعا لهذه ايضا وإن كان خلاف المتبادر سم على حججهم (قوله) لا يرتضيه (قوله) لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً اه ع ش (قوله) قد لا يرتضيه) وإذا مات المدعي حرته بعد الشراء فميراثه لوارثه الخاص أي كالابن فإن لم يكن فليبت المال وليس للمشتري الأخذ شيء منه لأنه أي ما يأخذه برعه ليس للبائع كما مر واعتبر المشتري بأنه كان مملوكاً ولكن اعتقه مالكة كإيرافه بحرية أصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه ويأخذ المشتري من تركته أي المدعي حرته أقل الثمنين نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر أقل الثمنين أي ثمن البائع الأول والبائع الثاني ووجهه أن الأقل أن كان هو الذي وقع به البيع الأول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الأقل هو الثاني فلان المقر بالحرية لم يغرماً إلا هو فلا يأخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى أرضاً ووقفها مسجداً إلى مثلاً فجاء آخر وأدعاها وصدة المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها اه حواشي شرح الروض أقول وهو ظاهر جلي ما أخذ مما تقدم من أن الحق إذا تعلّق بشيء لا التفت إلى قول البائع والمشتري إذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث إلا ببينة ولا رجوع للمشتري على البائع بشيء حيث لم يصدقه البائع على الوقفية اه وقوله على الوقفية لعله من تحريف الناسخ - الأصل على ملكية الثالث الماتن (فاقتداء) أي فشرأوه حينئذ افتداء نهائية ومعنى (لذلك) اسم الإشارة راجع إلى قوله لأن إعترافه الخ اه ع ش (قوله) فيه ما الخ) أي في المشتري والبائع عبارة المغني تنبيهه اختلاف في قوله على المذهب فقال السبكي يرجع إلى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود إلى البائع فقط فإن الطريقتين فيه ويفوته الخلاف في المشتري فلو قال فافتداء من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الأول أقرب إلى ظاهر العبارة والثاني أقرب إلى ما في نفس الأمر اه (قوله) أو في البائع) أي أو على المذهب في البائع اه ع ش (قوله) بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول الماتن وبيع من جهة البائع اه رشيدى (قوله) أي المجلس) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله) وكذا خيار عيب الثمن) أي فإن تعذر رده فله الأرض اه ع ش (قوله) دون المشتري الخ) وهنا في النهاية والمغني فوائد لا يستغنى عنها (قوله) لا يردده) أي المشتري (قوله) لورد) أي البائع (قوله) جاز الخ) التعبير بالجواز يشعر بأن له حالة أخرى وانظر ما هي فإنه يرد الثمن المعين بنفسه العقد فيعود له المبيع ولو قال فباطلا على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً اه ع ش (قوله) استرداد العبد) وكتب بهامش العباب شيخنا الشوبري ما نصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف تحت يده من يختاره القاضي فإن عتق فله وإن مات فخكه الفئ كأم ررق من الحربين كما أوضح ذلك الشهاب حجج في الفتاوى انتهى اه ع ش (قوله) بخلاف رده) أي الثمن المعين (قوله) بعد عتق المشتري في غير ذلك) (بفتح الراء) (قوله) لا اتفاقهما) أي البائع والمشتري (قوله) ولو أقر) إلى الماتن في المغني (قوله) صح شرأوه منه) أي حكم بصحته شرأوه منه ويجب رده لمن قال أنه مغصوب منه أن عرف وإلا انتزعه الحاكم منه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فإذا علم بوقفيته وليس من العلم ما يكتب به أو مشاهير لفظ وقف ثم اشتراها كان شرأوه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها أن عرف وإلا سلمها ليعرف المصلحة فإن عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه دفعها والإعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الأوقاف وفي حواشي الروض ولو أقر بأن هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك اه ع ش بخذف (قوله) لأنه قد يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الإمام لأنه إنما يثبت لمن يطلب الشراء ملكاً لنفسه أو مستنقذه لو أقر بحرية لغيره فاستأجره الزمته الأجرة أو تركه المهر وليس له في الأولى استخدامهما ولا في الثانية وطوّها إلا إذا تركه بأذنها وسيدها عنده ولي بالولاء كان قال أنت اعتقها أو بغير الولاء كان كان أخاها أو سواها في صحة النكاح أحلت له الإقامة لا لا إعترافه بحرية قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لأنه قد لا يرتضيه وإن قال  
أعتقه) البائع وإنما يستترقه  
طلباً (فاقتداء من جهته)  
أي المشتري لذلك (وبيع  
من جهة البائع على المذهب)  
فيهما عند السبكي أوفى  
البائع فقط عند الاسنوي  
بناء على اعتقاده (فيثبت  
فيه الخيار) أي المجلس  
والشرط وكذا خيار عيب  
الثمن (للبائع فقط دون  
المشتري لما تقرّر أنه افتداء  
من جهته ومن ثم لا يردده  
بعيب ولا أرض له بخلاف  
البائع إذ لورد الثمن المعين  
بعيب جاز له استرداد العبد  
بخلاف رده بعد عتق  
المشتري في غير ذلك  
لا اتفاقهما على عتقه ثم ولو  
أقر بأن ما في يده مغصوب  
صح شرأوه منه لأنه قد يقصد  
استنقاذه

وإن كان خلاف المتبادر (قوله) أي متمولاً) يمكن أن لا يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليبتاه (قوله) لأنه لا يثبت فيها) يمكن أن يصور ثبوت نحو الحبة بما لو اتفقت له حبات متمولة كإثبات معلومة الأعيان ثم إبراه



الخ) كذا في شرح ممر واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقر بعد  
 ان أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به وارثه فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة  
 الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او ما في يدي لو يثبت لم يكن هذه العين في يدي صدق  
 المقر بيمينته وعبارة شرحه ومثله وارثه فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها فلان ثم مات وتنازع وارثه  
 والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الافراق وكسه المقر له صدق المقر له لانه اقر  
 له بها وما فيها ووجد المتنازع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الافراق قاله القاضي في فتاويه وكالوارث في هذا  
 المقر اه رشيدى (قوله زوجة) اى مثلا (قوله) ولو كان للقرن زوجة الخ) سياق في هذا الدعوى باسسط  
 بما هنا اه رشيدى (قوله زوجة سا كنة معه) اى فلو كان السا كن معه اكثر من زوجة وجعل في ايديهم  
 بعدد الرؤوس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) اى التي في الدار بخلاف ما فيدها كخلخال ونحوه فانها  
 تختص به لا نفرادها باليد وسواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة او لا حيث علم انها كانت تنصرف فيه  
 وعبارة الدميرى في النفقات تنبيه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن  
 اقام البينة على شئ من ذلك فهو ومن لم يقيم البينة فالقياس الذى لا يعذر احدا عندي بالغفلة عنه ان هذا  
 المتنازع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وإن حلف  
 احدهما دون الاخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد التفرق واختلف ورثتهما كهما  
 وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصاح للزوج كالسيف والمنطقة او لزوجته كالحلى والغزل او  
 لهما كالدرهم والدنانير او لا يصاح لهما كالصحن وهما امان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال  
 ابو حنيفة إن كان في يدهما حسافو لهما وان كان في يدهما حكا فإيصاح للرجل للزوج اولها فلها والذي  
 يصلح لهما فلمها وعند احد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعى بان لرجل تديك منافع المرأة والمرأة  
 متاع الرجل فلوا استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداءيا طراودباغا في ايديهما بان يكون لكل  
 ما يصاح له وفيها اذا تنازع وسر ومعر في او او بان يجعل الملبوس ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبغي  
 ان بما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كما بوس الرجل الذى يشاهد عاياه في اوقات  
 اتفعا به ومعرفة المرأة بحلى تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملبوس موضوعان  
 في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما  
 سم وع ش قول المتن (بما يقتضى) اى بشئ لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) الى قوله وقد يجاب في  
 المغنى لا قوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخمر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدبغ ومبته لا يحل آكلها اه  
 معنى (قوله لاحق الخ) اى ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اى وإن عصرها الذى  
 بقصد الخمرية ع ش ومعنى (قوله قال) اى السبكى (قوله واعترض) اى بحث السبكى (قوله لزمى)  
 ومثله المستامن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهم) يؤخذ منه انه لو فسره الحنفى بنبذ قبل  
 منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده ممر اى والمغنى اه سم (قوله وفي عندي شئ)  
 الخ) اى في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضى التزاما  
 وثبوت مال وإنما يقتضى الاخذ به بخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا  
 التفرع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتى) اى الاستيلاء على مال الغير او حق الغير فكيف  
 قبل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى ما لا يقتضى وكذا قوله ذلك الآتى (قوله)  
 وقد يجاب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبنى على تفسير الغصب بالمعنى الشرعى ونحن لا نلزمه  
 وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما يعد ما ذكر غصبا اه رشيدى (قوله لبعده) الى قوله قال

ولو كان للقرن زوجة سا كنة  
 معه في الدار قبل قولها في  
 نصف الاعيان بيمينها لان  
 اليد لهما على جميع ما فيها  
 صلح لاحدهما فقط او  
 لكليهما (ولا يقبل بما لا  
 يقتضى كخنزير وكل لا تنفع  
 فيه) بوجه حالا ولا مالا  
 وخمر غير محترمة لان على  
 تقتضى ثبوت حق وهذا لا  
 حق ولا اختصاص وبحث  
 السبكى قبول تفسيره بخنزير  
 وخمر اذا اقر لزمى لانه يقر  
 عليهما اذا لم يظهرهما ويجب  
 رد هاله قال لكنهم اطلقوا  
 هنا عدم القبول ولم يفرقوا  
 بين مسلم وذمى واعترض بما  
 فيه نظر والاوجه ما بحثه  
 ومن ثم اعتمده الاسنوى  
 وغيره وفي عندي شئ  
 وغصبت منه شيئا يصح  
 تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس  
 في لفظه ما يشعر بالتزام  
 حق ومن ثم لم يقبل بنحو  
 عباد وحدث في استشكل  
 الغصب بانه الاستيلاء  
 الآتى وهذا غير مال ولا  
 حق وقد يجاب بانه لغة  
 وعرفا يشمل ذلك فصح  
 التفسير به (ولا يقبل ايضا  
 بعبادة المريض) (ورد  
 سلام) لبعده عن الفهم

في هذا المقر بعد أن أقر الروض على تصديق المقر في مسئلة الروضة والحق به وارثه فقد فرق بين مسئلة الدار  
 ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما بحثه الخ) اعتمده ممر

وشرعا فقد عدهما صلي الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشيء الا اعم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقر به اى لانه صار خاصا بقرينة على ما قاله السبكي ردا لاستشكال الراعي الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحققا فيها في الاقرار بل قال اصل ما اني عليه الاقرار ان الزم اليقين وا طرح الشك ولا استعمل الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على الجواز ولا الظاهر على المأول في هذا الباب اه وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الناشئ عن فهم أن المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادر او لا يتوهم هذا جواب ومن سبب فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوي وبقوله ولا استعمل الغلبة اى حيث عارضها ما هو اقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي (ولو أقر بمال او بمال عظيم او كبير أو كثير) او نفيس أو أكثر من مال زيد المشهور وبالمال

السبكي في المغنى (قوله في معرض) كجلس كما في المصباح ونقل الشنواني في حواشي شرح الشافعية لشيخ الاسلام انها تكسر الميم فتح الراء اه عثم (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شيء مما تقدم اه سم (قوله عفا شرعا) معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشيء الا اعم الخ) جواب سؤال يظهر مما بعده (قوله لانه صار خاصا) قد يقال هذا لخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر مما مر منه انفا (قوله ردا لاستشكال الراعي الخ) نقل في الخادم عن القاضي حسين والدارمي أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشيء وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اى بين الحق والشيء وقال الرشدي اى فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتي وحينئذ اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه مجال (قوله ل قال) اى الشافعي (قوله الغلبة) اى ما غلب على ظن الناس اه مغنى (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) اى كلام المعترض (قوله وليس الخ) اى قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ رد يمنع كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اى في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اى المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشدي (قوله هنا) اى وكلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والقل والاشراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلي اه عثم وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سبب) اى تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوي) عبارة المغنى ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره اشافعي يلزم في الاقرار باليتين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك اه (قوله وبقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اى الساق في قوله والشيء الا اعم من الحق والشيء المطلق لا الشيء المقر به اه عثم (فرع) في النهاية والمغنى ولو قال غصبك او غصبك ما لم تعلم لم صح اذ قد يرد نفسه فان قال اردت غير نفسك قل لانه غلط على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم يقبل آرادته وواخذ باقراره وتضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما مر في غصبك ما لم تعلم ان شيئا سم تام ظاهر في الغيظ وبخلاف ما اه قول المتن (وكبير) بوحدة (او كثير) بمثلية او جليل او خطير او افرهية ومغنى (قوله او نفيس) اى قوله كان بهما في المغنى والى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله بناء على الاصح السابق في على شيء وقوله وحينئذ اتجه ما قاله الى المتن (قوله من مال زيد الخ) او بما شهد به الشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله اى المال) الى قوله ولو قال له على في المغنى الا قوله وقع الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من باب اولي اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بهما اى بحجة به في قوله شيء

(قوله ويقبل منهما) انظر ما قبل به في له على شيء مما تقدم (قوله اى لانه صار خاصا) قد قيل هذا الخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله وبقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطي ما نصه مسئلة اذا قال فلان عندي اقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتعمول من درهم (مسئلة) مريض صدر بينه و بين زوجته مائة مائة ادا حقوق الزوجية ولم يستفسر وه عن مراده بالحقوق فهل يدخل كسوتها في انظ الحقوق او يحتمل على حال الصداق ومنجمله فقط وهل ينفع قوله لغير الشهود قبل موته ليس لزوجتي عندي سوى حال الصداق ومنجمله الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق الزوجية من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج واراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس له عنده سوى الحال والمنجبه نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطابقة في الاقرار اه فايئام له وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

لان الاصل برامة الذمة فيما فوقه ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله أو الشحيح أو الكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على لزيد كان مبهمًا جنسًا ونوعًا لا قدرًا فلا يقبل باقل من ذلك عددًا لان المثلية لا تحتل مامر لتبادر الاستواء عددًا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لصحة إيجارها ووجوب قيمتها اذا تلفت ولانها تسمى مالا وبه فارقت الموقوف لانه لا يسماه (لا بكتاب و جلد مية) وسائر النجاسات لانها لا تسمى مالا (وقوله له) عندى او على (كذا كقوله) له (شيء) بجامع الابهام فيهما فيقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مامر وكذا في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن المبهم من العدد وغيره (وقوله شيء وشيء او كذا وكذا كالمولم يكرر) مالم يرد الاستئناف لانه ظاهر في التاكيد (ولو قال شيء وشيء أو كذا وكذا) ويظهر ان مثل الواو هنا ما يأتى (وجب شيآن) متفقان او مختلفان لا قضاء العطف المغايرة وصحح السبكي في كذا درهما بل

ويجزم بالقبول في مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أجيب بانه انما لم يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواز هنا مفرع على الاصح السابق اه (قوله وقع باذبحانة) أي يذبحها اه كرى (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً وغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال سم على حج وقد يقال لمالم يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصالحه عد غير منتفع به بالمرة اه عش (قوله لان الاصل الخ) لتعليل للمتن عبارة المغنى اما عند الاقتصار على المال فالصدق الاسم عليه والاصل برامة الذمة من الزيادة واما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال أن يرد ذلك بالنسبة الى الفقير أو الشحيح أو باعتبار كفر مستحله الخ وأما كونه أكثر من مال فلان فلا احتمال انه من حيث اجل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تتعرض له اه (قوله فيما الخ) أي مما فوقه (قوله او مثل مال الخ) وای عطف على مثل الخ أي اوله على مثل ما على لزيد اه عش (قوله فلا يقبل باقل من ذلك عددًا) أي وقيل بغير جنسه ونوعه اه عش (قوله مامر) أي الاقل اه رشيدى (قوله لتبادر الاستواء الخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكلية نظر لا يخفى اه رشيدى وقد يجاب بان المراد احتمال له نوع قوة لا مطلق الاحتمال لما سران الظن القوى ملحق باليقين (قوله منها) أي من المثلية (قوله لصحة إيجارها) الى قوله وصحح السبكي في المغنى الا قوله عندى (قوله اذا اتلفت) أي اتلفها اجنبى (قوله وبه فارقت الموقوف) أي حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبارة عن العدد غيره اه ثم قال ادخول في المتن يجوز استعمالها في النوعين أي المبهم وغيره مفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شيء شيء ما وكذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومعنى (قوله مالم يرد الاستئناف) فان قال أردت الاستئناف عمل به لانه غلط على نفسه اه مغنى (قوله لانه ظاهر) أي ما بعد الاول (قوله ما يأتى) أي في شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والفاء حيث اراد بها العطف والا فلا تعدد لما يأتى فيها اه عش (قوله شيآن متفقان او مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شيء نهاية ومعنى قول المتن (او كذا وكذا وجب شيآن) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامها الماوردى أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيآن لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عفى الاول وانما يصح اذا عفى غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتى قريبا تصحيح الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كالمغنى في شرح قول المصنف لاني ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال وجر ما هناك بما مر عن شرح الروض بلا عزو وكما يأتى (قوله ويلزمه أي السبكي اه عش (قوله وهو بعيد) أي جريان مثل ذلك في كذا درهما وكذا يحتمل ان مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله او الاضراية) أي البطالية على قاعدة اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص عبارة الرشيدى قوله الانتقالية او الاضراية يؤهم انها قسمان وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضراية

فانه ان اراد بذلك منع دعواها عليه فهو ممنوع فليراجع (قوله أي صالح للاكل) هلا قال مثلاً أو وغيره من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال (قوله في المتن او كذا وكذا وجب شيآن) في شرح الروض ولو قال كذا بل فيه وجهان حكاهما الماوردى أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شيآن لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عفى الاول وانما يصح اذا عفى غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتى قريبا تصحيح الوجه الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي قولهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم او لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف اذ لا يقصد به الاستدراك فليتأمل (قوله ويلزمه)

لان بل للاضراب مطلقا وتنقسم إلى انتقالية وإبطالية (قوله) وإنما المقتضى (الخ) كذا في النهاية وكتب عليه  
الرشیدی ما نصه قوله مر وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل الخ تبع في هذا الشهاب بن حجر لكن ذاك جار على  
طريقة ان العطف بل لا يوجب إلا شيئا واحدا واما الشارح مر فانه سيأتي له قريبا اختيار احد الوجهين  
القائل بل موم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عن ابن قاسم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره  
من لزوم شيئين وبين ما سيأتي له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه في مسألة  
الدرهم أعاد نفس الاول بخلاف مسألة كذا فان المعاد فيها صالح لارادة غير ما يريد به الاول (قوله) لما  
يأتي) أي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودريم لزومه درهما (قوله فقوله) أي السبكي (قوله موم  
الخ) قد يقال إنما ذكر درهما ليدفع توهم التعدد لنفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر  
درهما بالاولى سم على حجج (قوله له عندی) أي او على نهاية ومعنى (قوله بدلا) إلى قوله وكأنه  
بناء في المغنى (قوله كما قاله الاسنوى) أي او خبر مبتدا محذوف كما قاله غير نهاية ومعنى (قوله فقال) أي  
ابن مالك وكذا ضمير فكانه (قوله من لسانهم) أي العرب (قوله) وكأنه بناء الخ) دليله يدل على انه لم يرد هذا  
البناء (قوله السابق) أي في قوله ثم نقل عن تلك وصار بكى به الخ عش (قوله وحينئذ) أي  
حين عدم النقل عبارة السكردي أي حين البناء على عدم النقل (قوله ما قاله) أي ابن مالك والسبكي (قوله  
فلا وجه له) بل له وجه وجهيه بناء على ان العرب ألزمت أن يكون مبيئتها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لم  
يسمع الخ وعلى هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل  
بيان حكمه وإن امتنع لغة فتأمل (قوله بل هو) أي لنظ كذا (قوله ظرف له) أي للخبر (قوله لحننا)  
إلى قول المتن المذهب في المغنى (قوله عند البصريين) أي لانهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) ولا نظر  
للحن) عبارة المغنى والجر لحن عند البصريين وهو لا يؤثر في الاقرار كما لا يؤثر في الطلاق ونحوه والسكران  
كالجر كما قاله الرافعي (قوله) ورد بأنه يلزم الخ) إنما يتجه هذا الرد في نحو يجوز جرتي لا فيمن يمنعه  
كالبصرين فتأمل (قوله) سيد عمر (قوله) يلزم عليه) أي على تعليقه (مائة في الجراخ) أي وجوب مائة الخ  
(قوله) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعيض (قوله بان كذا) متعلق بقوله مردود  
عش (قوله) إنما تقع الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شيء وهو كما يشمل الأحاديث يشمل  
الابحاض إلا ان يكون المراد انها تقع على الاحاد في الاستعمال أو ثبت انها إنما نقلت للاحاد دون غيرها  
عش (قوله) أو ثم كذا الخ) عبارة المغنى وجزم ابن المقرئ تبعاً للبقيني بأن ثم كالأو أي والفاء كذلك (قوله  
واراد العطف بالفاء) مائتم والواو فلا يحتاجان إلى الارادة (قوله) عش (قوله لما يأتي) أي في الفصل الآتي في  
شرح فان قال ودريم الخ من انها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزء حذف شرطه  
فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركات (قوله) عبارة عش أي من أنه يجب فيها درهم واحد لم يرد العطف (قوله  
(قوله) لا نه عقب) إلى قوله كما يأتي في المغنى (قوله) ولان التمييز الخ) عطف على لانه عقب الخ (قوله) ولوزاد في  
التكرير) أي كان يقول على كذا وكذا وكذا (قوله) فكأن نظيره الآتي) أي في قول المصنف ولو حذف  
الواو فدرهم في الخ قال عش وفيه تأمل إذ المتبادر التكرير مع العطف كما اشرنا وايضا لو اريد التكرير بلا  
عطف كان مندرجاً في الآتي لان نظيره الفعل الصواب أي في الفصل الآتي بقول المصنف ولو قال درهم ودريم

أي السبكي مثل ذلك الخ كذا شرح مر (قوله فقوله درهما موم الخ) قد يقال إنما ذكر درهما  
ليدفع توهم التعدد لنفسير الاول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد لم يذكر درهما بالاولى (قوله  
وكانه بناء الخ) دليله يدل على انه لم يرد هذا البناء (قوله النقل السابق) أي قريبا (قوله) فلا وجه له) بل  
له وجه وجهيه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيئتها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لا نه لم يسمع وعلى  
هذا فلا وجه لإلالة نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وان  
امتنع لغة فتأمل (قوله لحننا عند البصريين) أي لانهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) إذ التقدير كذا من

بالنصب تمييزا لاهام كذا  
(اورفع الدرهم) بدلا او  
عطف بيان كما قاله الاسنوى  
وقول السبكي انه لحن بعيد  
وان سبقه اليه ابن مالك فقال  
تجوز الفقهاء للرفع خطأ لانه  
لم يسمع من لسانهم وكانه  
بناء على عدم النقل السابق في  
كذا وحينئذ يتجه ما قاله  
امام مع ملاحظة النقل فلا  
وجه له بل هو مبتدأ ودريم  
بيان او بدل وله خبر وعندي  
ظرف له وقيل درهم مبتدا  
وله خبر وكذا حال (او  
جره) لحننا عند البصريين او  
سكنه وقفا (لزمه درهم) ولا  
نظر للحن لانه لا يؤثر هنا  
وقيل على نحو في النصب  
عشرون لانها اقل عدد  
مفرد يميز بمفرد منصوب  
ورد بأنه يلزم عليه مائة في  
الجر لانها اقل عدد يجر  
يميزه ولا قائل به وقول جمع  
يجب في الجر بعض درهم إذ  
التقدير كذا من درهم  
مردود وإن نسب الأكثرين  
بان كذا إنما تقع على الاحاد  
دون كسورها والمذهب  
انه لو قال له على (كذا  
وكذا) أو ثم كذا أو فكذا  
واراد العطف بالفاء لما يأتي  
فيها مع الفرق بينهما وبين بل  
(درهما بالنصب وجب  
درهما) لانه عتب مبهمين  
بميز فكان الظاهر انه  
تفسير لكل منهما واحتمال  
التاكيد يمنعه العاطف

ولان التمييز وصف في المعنى وهو يعد داكل ما تقدمه كما يأتي في الوقف ولو زاد في التكرير فكأن نظيره الآتي (و) المذهب (انه لورفع او جر)

الدرهم أو سكتته (ن درهم) أما الرفع (٣٨٠) فلأنه خبر عن المبدئين أي هما درهم كذا قيل وفيه نظر إذ يلزمه عدم المطابقة

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ ثم أو الفاء لأنه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً لصناعة لأن عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه أنه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر أنفاً وأما الجر لأنه وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لكنه يفهم منه عرفاً أنه تفسير للجملة ما سبق لحمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال) كلها لا احتمال التأكيد حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتحد جنسه أو اختلف لأنه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح ما لم يجرها بإضافة درهم إليها ويبقى تنوين ألف بل الذي يتجه حينئذ بقاء الألف على إيهامها ولو قال ألف وفضة حنطة بالنصب لم يعد الألف

ودرهم لزمه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية إلا قوله كذا إلى فالوجه (قوله إذ يلزمه) أي الرفع مطلقاً (عدم المطابقة) أي بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أي حين إذ كان العطف بـ ثم أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبر اصنعة) أي نحو باعني ماجرى صاحب القيل (قوله فالوجه أنه بدل الخ) فيه بحث أما أولاً فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أراد أنه خبر عن نفسه وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المقدّر لا يمكن كونه بدلاً من جموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وهو وجب ذلك درهماً فتماماً لما قاله أولى اه سم (قوله أنه بدل الخ) أي وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر انفاً) أي في شرح أو رفع الدرهم (قوله وأما الجر) إلى قوله وأما السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله لحمل على الضم) أي الرفع لأعلى النصب لأن الحمل على الرفع هو الأقل المتيقن اه كردى (قوله وأما السكون فواضح) أي لا يمكن أن التقدير هما درهم اه ع ش والاولى أي لا يمكن حمله على أنه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعوا ونصبوا وجرأ وسكونا ويتحصل مما تقرر اثنا عشر مسألة لأن كذا ما إن وثق بهما فردة أو مركبة أو معطوفة والدرهم امان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره والواجب في جميعها درهم إلا إذا عطف ونصب تمييزاً فادرهما ن ولو قال كذا بل كذا فقيه وجهان أو جهما لزم شيء ما إذا لا يسوغ رأيته زيداً بل زيداً إذا عني الأول فإن عني غيره صح نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر أو جهما لزم وشيئين ظاهره مطلقاً خصوصاً بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الآتي ما يخالفه في غيره وضع اه عبارة ع ش هذا الخالف لما ياتي في قوله على أن الوجه في بل اعتبار الخ إلا أن يحمل ما هنا على قصد الاستئناف اه قول المتن (قبل تفسير الألف بغير الدرهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم اه سم (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل في المغنى إلا قوله كالف وثوب وقوله ما لم يجرها إلى ولو قال ألف وفضة وقوله ولو قال ألف درهم إلى وإن رفعهما (قوله من المال) كالف فليس اه معنى (قوله اتحد جنسه الخ) أي سواء فسر به بجنس واحد ام اجناس اه معنى (قوله ألف ودرهم فضة) ينصب على أنه تمييز لهما اه كردى (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن يجب كون الألف درهم سم ورشيدى (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة (قوله ولو قال ألف درهم) إلى المتن قال في الروض ألف درهم أو منونين مرفوعين وجب ما عده ألف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر أنه لو نصبها أو خفضها بمنونين أو رفع ألفاً بمنونا ونصب الدرهم أو خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وإنه لو رفع ألفاً أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لزمه ألف درهم ولو سكن الألف واتى بالدرهم بالأحوال المذكورة احتمل الأمرين وهو إلى الأول أقرب اه سم محذوف وما ذكره من الروض ومن شرحه إلى وإنه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي ازوم

درهم) كان من على هذا للتبعض (قوله وأولى منه أنه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث أما أولاً فلا نسلم أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أراد أنه خبر عن نفسه وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه خبر عن ضميرهما المقدّر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً فلا يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذ المقدّر لا يمكن كونه بدلاً من جموع المتعاطفين ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وهو وجب ذلك درهماً فتماماً لما قاله أولى اه سم (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديم منع بناء على أنه خبر عن نفسه لجواز أنه خبر الجموع (قوله في المتن قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف ألف وأربعة دنائير أو ثلاثة أثواب فإن الكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي أن لا يجب كون الألف درهم (قوله ولو قال ألف درهم) بالاضافة فواضح الخ قال في الروض ألف درهم أو منونين مرفوعين



رفعهما ونونهما او نون  
 الاول فقط فله تفسير الالف  
 بما لا تنقص قيمته عن درهم  
 فكانه قال السلف بما قيمة  
 الالف منه درهم (ولو قال  
 خمسة وعشرون درهما) او  
 الف ومائة وخمسة وعشرون  
 درهما (فالجميع دراهم على  
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما  
 لم يجب به عدد زائد تحض  
 لتفسير الكل ولان التمييز  
 كالوصف وهو يعود للكل  
 كما مروى في نحو خمسة عشر  
 درهما يجب الكل درهم  
 جزما وقضية التعليل انه لو  
 رفع الدرهم او جره لم يكن  
 كذلك نعم بحث انه كما ذكر  
 في السلف درهم منونين  
 مرفوعين فيلزمه ما عده  
 العدد المذكور وقيمته درهم  
 وعن ابن الوردي انه يلزمه  
 في اثني عشر درهما وسدسا  
 اى ولائيه له سبعة دراهم  
 لانها تميزان لكل من  
 الاثني عشر فيكون كل ميزان  
 لنصف الاثني عشر المهيمة  
 حذرا من الترجيح من غير  
 مرجح ونصفها دراهم ستة  
 واسداسا درهم او درهما  
 وربعا فسبعة ونصف او  
 وثلاثا فثمانية او ونصفا  
 فتسعة لظن ما تقر من  
 ان نصف المهيمة بعد ذلك  
 الكسر فان قال اردت ان  
 جملة ذلك العدد

الالف من الدراهم في كل منهما اه ع ش عبارة سم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته  
 درهم في الصورة الاولى والف درهم في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه  
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي  
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة  
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله او نون الاول فقط) اى رفع  
 الالف منونا ورفع الدرهم بلا تنوين قال ع ش اى وسكن الدرهم او رفعه او جره بلا تنوين اه (قوله او الف  
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخاء في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة  
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وان له لورفعه او نصبه فيها لكان مع تنوين نصف او رفعه او خفضه في بقية  
 الصور لزومه ما عده العدد المذكور وقيمته درهم اخذنا ما في الف ودرهم منونين مرفوعين نهاية ومغنى  
 (قوله كما مر) اى انفافى شرح وجب درهما (قوله يجب الكل درهم الخ) لانها اسمان جعلتا اسما واحدا  
 فالدرهم تفسير له اه مغنى (قوله وقضية التعليل) اى الثانى وهو ان التمييز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او  
 جره لم يكن كذلك) اى لم يكن الكل درهم لانها لا تكون وصفا فلا يعود للكل واما التعليل الاول فمقتضى  
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بدرهما وتخص  
 لتفسير الكل اه مصطفى الحوى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمغنى على التعليل الثانى (قوله نعم بحث الخ)  
 اعتمده النهاية والمغنى (قوله انه) اى حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كما ذكر الخ) اى كالحكم الذى ذكر الخ  
 (قوله وعن ابن الوردي) الى قوله واثنى عشر سندساقى النهاية الا قوله اى ولائيه له (قوله لانها) اى الدرهم  
 والسدس (قوله لكل من الاثنى عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اى من الدرهم  
 والسدس (قوله دراهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثانى خبر للنصف (قوله واسداسا  
 درهم) عطف على دراهم ستة (قوله او درهما وربعا فسبعة الخ) عطف على قوله درهما وسدسا سبعة دراهم  
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او وثلاثا الخ) عطف على وربعا الخ وكذا قوله او ونصفا الخ عطف عليه (قوله  
 لظن ما تقر) اى بقوله لانها تميزان لكل من الاثنى عشر فيكون كل ميزان النصف الاثنى عشر الخ ا قوله ان  
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان قال اردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذا الباقي قال ابو الدرهم الله  
 تعالى وما حكى عنه اى ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد ولو كان الاصح ان الكسر في هذه المسائل  
 وجب ما عده الف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما منونين او رفع الالف  
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصبه او خفضه او سكنه لزمه  
 الف درهم ولو سكن الالف وان فى الدرهم بالا حوال المذكرة كاحتمال الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم  
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدراهم العدد فقط اى دون الوزن قال في شرحه قال  
 الاسنوى وقد تقدم ان اقل العددين اثنان والقياس لزوم ما تنى درهم ناقصة ان كان عددا مجرورا بالاضافة  
 وكذا ان كان منصوبا لانه تفسير للمائة الخ ما حكاه عنه واقره وقوله وكذا ان كان منصوبا بان كان مع عدم  
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها خالف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا  
 لزوم ما عده مائة وقيمته درهما فليتأمل اه (قوله بالاضافة) كان المراد فيهما بدليل المنقول عن شرح  
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ما عده الف وقيمته درهم في الصورة الاولى والف درهم  
 في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف  
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلا تنوين ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من  
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين  
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته (نعم بحث انه) اى لو رفع الخ ع ش (قوله وعن ابن الوردي) انه  
 يلزمه الخ) في العباب ما نصه فرع قال له على اثنا عشر درهما وادق برفع الدائق او جره لزومه اه نصه فقبل يلزمه

ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربيع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثلاث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدسا لا حن وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحويا فان كان كذلك لزمه اربعة عشر درهما اما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او سدس بالجر فلا نزاع في لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه وفي سم بعد ان نقل قوله مرقا قال الوالد الى ومعلوم مانصه فليتأمل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الدميري مانصه تنبيهه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوي وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولى الخ يتأمل وجهه (قوله يساوي درهم الخ) اي على ان درهم وسدسا خبر عن ضمير اثني عشر او بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب (قوله او اثني عشر سدسا) اي او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولي درهم اه كردي (قوله كذا قيل) راجع الى قوله او اثني عشر سدسا الخ (قوله مما تقرر) اي من التعليل بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوي في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تاكيد لاسم ان وقوله دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسداسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن (دراهم البلد) اي او

ثمانية دراهم الادانقا لاحتمال انه عطف ومفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه دراهم وقيل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهي درهم وقيل يلزمه درهمان ونصف وثلاث لا تقسام المفسر الى الجنس فيقنع بدرهم وللباقي واثني اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الادانقا رجه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدواقي خمسة واذ اذا فهو درهم فالتعبير بالدواقي قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهمين اه بدرهم اذ لا وجه للعدول حينئذ وقوله فيقنع بدرهم كان وجهه الاخذ بالاقول ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردي في مسئلته يوافق الوجه الثاني في هذه المسئلة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردي هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه م فليتأمل توجيه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس او سكونه فليراجع ثم رايت في الدميري مانصه (تنبيه) قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحويا وان كان نحويا لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا اه ثم حكى ما قاله ابن الوردي عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله اولاهو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوي وغيره عند النصب ثم رايت في شرح م عنه ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوي ان اللفظ لا يحتمله لان هذا النوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان ميمزا لكل فرد من افراد ما سبق كالويزن المفرد بمعطوف ومعطوف عليه نحو له على شيء درهمان ونصفا فانه يلزم درهم ونصف لنفسه الشئ بهما (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوي في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاثة عشر درهما وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوي لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوي درهما وسدس درهم صدق يمينه لاحتماله وكذا الباقي او اثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غلط على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذي يتجه انه كالمو اطلق فتلزمه السبعة لما علم مما تقرر انها مدلول اللفظ ما لم يصرف عنه معنى يحتمله ويؤخذ من تعليقه للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجي كثلاثة عشر درهما وسدسا يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنا في حكم المفرد وقدميه بانه جميعه دراهم كذا واسداسا كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال الدراهم التي اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذي اقره (تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة درائق ( فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا ) بالاقرار لانه في المعنى ( ٣٨٣ ) بمثابة الاستثناء وحينئذ يرجع

لتفسيره في قدر الناقص  
فان تعذريا نه نزل على اقل  
الدرهم ( ومنعه ان اصله  
عن الاقرار ) وكذبه المقر له  
فيلزمه درهم تامة لان  
اللفظ وعرف البلد بمنعان  
ما يقوله ( وإن كانت ) درهم  
البلد ( ناقصة قبل ) قوله ( ان  
وصله ) بالاقرار لان  
اللفظ أى من حيث الاتصال  
والعرف يصدقانه ( وكذا  
ان فصله ) عنه ( في النص )  
عملا بعرف البلد كما في  
المعاملة ويجرى ذلك على  
الاجرة في بلد زاد وزنهم  
على درهم الاسلام فاذا  
قال اردته قبل ان وصله  
لا ان فصله ( والتفسير  
بالمغشوشة كموالناقصه )  
فان الدرهم عند الاطلاق  
محول على الفضة الخالصة  
وما فيها من الغش ينقصها  
فكانت كالناقصة في نقصيلها  
المذكور وبحث جمع قبول  
التفسير بالفلوس وان فصل  
في بلديتعاملون بها فيه ولا  
يعرفون غيرها ولو تعذرت  
مراجعتها حل على درهم  
البلد الغالبة على المنقول  
المعتمد ويجرى ذلك في  
الكيل مثلا كما هو ظاهر فلو  
اقر له بارد بر وبمحل  
الاقرار مكاييل مختلفة ولا  
غالب فيها تعين اقلها مالم  
يختص المقربه بمكيال منها  
فيحمل عليه لا على غيره

القرية اه نهاية ( قوله بان كان كل ) إلى قوله وبه يعلم ان الاشرفى في النهاية إلا قوله الانقص منه إلا ان  
وصله وكذا في المعنى إلا قوله ولو تعذرت الى ولو فسر الدرهم ( قوله ويجرى ذلك ) أى الخلاف المتقدم بقول  
المصنف فالصحيح قبوله الخ ( قوله على درهم الاسلام ) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالدرائق  
ست وكل دائق ثمان حبات وخمسا حبة اه عش ( قوله فاذا قال اردته ) أى درهم الاسلام وفي هذا  
الكلام إشارة إلى الحل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية  
والمغنى هنا مثل ما في الشرح لكنهما قالوا حين الدخول في قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التي الخ  
مانصه والمعتبر في الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان درهم البلد أكثر وزنا منها مالم يفسره المقر  
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال الخ اه فكاتب الرشيدى على الاول مانصه قوله مر ويجرى ذلك  
على الاوجه الخ هذا يناقش ما قدمه آتاه من حل الدرهم في الاقرار على درهم الاسلام مالم يفسره بغيرها  
بما يحتمل وعذره انه خالف في هذا المتقدم انفا الشهاب ابن حجر فان ذلك يختار انه عند الاطلاق  
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتى مما يتعلق بالمسئلة فوقع في التناقض في مواضع انتهى  
( قوله وبحث جمع الخ ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو غلب التعامل بها أى الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل  
بالفضة واعا توخذ عوضا عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الازمان فالوجه كما يحتمل به بعض المتأخرين  
القبول وان كان منفصلا انتهى قال عش قوله مر كالديار المصرية الخ أى في زمنه إذ ذلك واما في زماننا  
فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الان الا في المحقرات انتهى ( قوله ولو تعذرت مراجعتها الخ ) أى  
كما هو صريح شرح الروض فيما إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها  
وتعذرت مراجعتها اه سم ( قوله حمل على درهم البلد الغالبة ) قال الاذرعى كافي للمعاملات ولانه المتعين  
قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك  
وقضية الثانى خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او  
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه اه سم ( قوله ويجرى  
ذلك الخ ) يعنى الحل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى ( قوله فلو اقر له الخ ) كانه ليس تفصيلا لما قبله  
فتامله اه سم ( قوله الانقص منه إلا ان وصله ) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه  
( قوله وفي العقود يحمل ) أى يحمل إطلاق نحو الارب في العقود ( قوله يحمل على الغالب المختص الخ ) فان  
لم يكن غالب فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد اه سم ( قوله كالنقد ) كحمل إطلاق النقد في العقود على  
الغالب ( قوله في قدر كيل ) أى وقيمتها ايضا اه عش ( قوله الدرهم ) أى التي اقر بها ( قوله او بجنس ردى )  
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم ( قوله قبل مطلقا ) أى فصله او وصله كانت درهم البلد كذلك أولا اه عش  
عبارة المغنى ولو فسرها بجنس من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميرى ( قوله فاذا قال اردته ) أى درهم الاسلام وفي هذا الكلام إشارة إلى الحل عند الاطلاق على درهم  
البلد الزائدة على درهم الاسلام ( قوله ولو تعذرت مراجعتها حل الخ ) أى كما هو صريح شرح الروض فيما  
إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها وتعذرت مراجعتها ( حمل  
على درهم البلد الغالبة ) قال الاذرعى قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلد اكبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثانى خلافه اه وقضية  
كلام الشارح عند الاطلاق محمولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول  
المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه ( قوله فلو اقر له الخ ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتامله  
( قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل ) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد  
( قوله او بجنس ردى ) ظاهره ولو انقص قيمة

الا نقص منه الا ان وصله وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد مالم يختلفا في تعيين غيره فانها حينئذ يتبعان  
ويصدق الغاصب والمتلف بيمينته في قدر كيل ما غصبه او تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بجنس ردى قبل مطلقا وفارق الناقص

كما لو قال له علي ثوب ثم فسر به بجنس ردى. أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالناقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بجنس ردى. (قوله وانما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمغنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان اخ اه (قوله والاقرار اخبار بحق سابق) أى يحتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشرى الخ) عبارة سم والنهاية أفنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى كان مجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى بمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة للذهب فكان مجملا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الاقرار وزمنه بالسكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الاقرار (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مر أى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتمهى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الاقرار بها (قوله ويفرق بان هذا من المساحات الخ) اوى قال المبدأ فى مسألة الدراهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيد بنا فيه التحديد والبعض مبهم فتعذر ثم رأيت المحشى نظرى فى فرق الشارح فقال قوله ويفرق الخ يتناول فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام بقوله وما بعده الخ) من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المئتين

بان فيه رفع بعض ما اقرب به بخلافه هنا وانما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصد ما يروج فى البلد والاقرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشرى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما مر فى البيع انه موضوع للذهب اصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرر وباقى قريبا لذلك مزيد (ولو قال له) (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ ايضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر خلافه ويفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بايراد العقد عليها من غير محوج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

(قوله وبه يعلم ان الاشرى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى كان مجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومنفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه يمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتأمل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة للذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجملا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رأيت الشارح اعاد المسئلة فيما يأتى بالسطو والبحث فيه بحالة تأمل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالدوكات والافرنى وينبغى انه كالاشرفى فيكون مجملا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغى ان الفضة الانصاف فى الديار المصرية فى هذه الازمان يحمل بين الفضة والفوس لا طلاق ذلك عندهم على الفوس وعلى الفضة نعم قد تقوم قرينة على ارادة احدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة اواربعة تقره مختصة بالفوس لانها لا تطلق فى العرف الا عليها وحيث اقر بمجمل وتعدر استفساره لنحو موته لزم الاقل ولو عبر بنحو ثلاثة ذهبا من غير تقييد فينبغى حملة على الذهب الكبير لانه لا يرد اعرف هذه العبارة لذلك بخلاف غيره كالسليمى والمغرنى ونحوهما ولو عبر بالدينار فلا يبعد شموله للمثقال والدينار الكبير اما المثقال فلانه عرف الشرع. اما الدينار الكبير فلغلبة استعماله فيه والله اعلم مر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التحديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مر (قوله ويفرق

استيفائه بخلاف غيره (وان قال) له (على درهم في عشرة) او درهم في دينار (فان اراد المعية لزمه احد عشر) أو الدرهم والدينار لان في ناتي بمعنى مع كادخلوا في امم اى معهم واستشكله الاسنوى وغيره بشيئين أحدهما جزمهم في درهم مع درهم بانه يلزمه درهم لا احتال ان يريد مع درهم لى فع نذته اولى واجاب اليلقيني بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الظرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطاق وهو عتلى الظرف اى مع درهم لى فلم يجب الا واحد فالمسئلتان على حد سواء وفيه تكلف ينافيه ظاهر كلامهم فى الثانى أنه يلزمه الدرهم مطلقا اى الم ينو مع درهم يلزمنى كما هو ظاهر واجاب غيره بان نية المعية تجعل فى عشرة بمعنى وعشر بدليل تقديرهم جاء زيد وعمر وجمع عمر وبخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهى تصدق بمصاحبة درهم للقر وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجاب بأن مع درهم صريح فى المصاحبة الصادقة بدرهم له ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثانى بل ولا

بأن هذا الخ) يتأمل فيه (قوله من واحدة الى ثلاث طلقت ثلاثا) أو من واحدة الى اثنتين طلقت طلقتين مر  
(قوله وقد يجاب بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا ابارادة المعية ارادة مع عشر من الدراهم  
له وحينئذ يدفع هذا الاشكال والاشكال الاتي ثم رايته فيما ياتي نقل الجواب بذلك عن السبكي والله الحمد  
(قوله فنية مع باقرينة ظاهرة الخ) لا نسلم كونها قرينة فضلا عن كونها ظاهرة لان في تحتل معاني معنى  
مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احتراز عن ارادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال أن نية مع قرينة  
على عدم ارادة معنى مع وكيف يقال لانه يراد فها رهي اعم منه كما بين وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي ادعاها  
في الحاصل بقوله لاذلول الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل  
من باب تخصيص اللفظ باحد احتمالاته الذي لا يقتضى معنى الضم في المألوم لان معنى مع لا يقتضى ذلك

لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيهما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينه على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية تفيد معنى زائدا على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرجته عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمله ثانيهما ينبغي ان العشرة مبهمة (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فبقيت على ابهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرها على مبين فتخصصت به اذا اصل مشاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطف المبين على الالف فلم يخصصها وفيه نظر اذ قضيته ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باباه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف المعطوف عليه عن ابهامه الذي هو مدلول لفظه ثم زابت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (فعمرة) لانه موجه

بنيته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تسكير المجاز وهو ممنوع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة لا من اللفظ بل من نية فلو قدر معه مجاز الاضمار لسكير المجاز واما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) اي ما يراد بجمع درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره و (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيهما) اي ثاني السبكيين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في اصله للدراهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الامر (قوله عطفت تقديرا) اي لما تقدم ان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لا اجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردى (قوله رايت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل سم على حجج اه رشدي (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي بنى عشرة (قوله او صريحه) ممنوع قطعاً اه سم (قوله لا يجرى مع معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمغنى والا بان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله او الحساب فافادهم ان قول المصنف والاراجع للمعطوفين جميعاً

(فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجها في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالممتنع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبغي او فص في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه مغنى (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجها في المغنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغنى لا يكون الاقرار باحدهما اقراراً بالآخر اه (قوله او خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هانعل او قمعة عليها عرو او فرس عليها سرج لومته الجارية والدابة والقمعة والفرس لا الحمل والنعل والعرو والسرج ولو عكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمغنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائدا على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل معنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رايت السبكي اجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهراً فيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) ممنوع قطعاً (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي او فص في خاتم (قوله وامة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بثمرتها او مع ثمرتها

(والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين ينبغي (فصل) في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في غمد) بكسر المعجمة وهو غلافه (او ثوب في صندوق) او ثمرة على شجرة او زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للظروف والاقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى (غمد فيه سيف او صندوق فيه ثوب) او خاتم فيه فص او امة في بطنها حمل او شجرة عليها ثمرة

(لومه الظرف وحده) لماذا ذكر (او عبد) عليه ثوب او (على راسه عمامة لم يلزمه) (٣٨٧) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لان الالتزام لم

ينبغي بخلاف بشرتها او مع ثمرتها اه سم قول المتن (لزمه الظرف وحده) بقى مالو قال غندى سيف  
بغمده او ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كالمال قال دابة بسرجه او لافيه نظر والا قرب ان يقال  
يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجه بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم  
بمعنى فى كثير فتحمل عليه اه ع (قوله لماذا ذكر) اى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر  
العين وضمها نهاية ومعنى (قوله لان الالتزام) اى الملزم (قوله لم يتناولها) الاولى التثنية (قوله ثم عين الخ)  
اى لمسر الخاتم المجمل بخاتم اى معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لانه يتناولها) اى الخاتم يتناول الفص  
(قوله وفارق مامر) يعنى قوله او خاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله او امة الخ) عطف على  
قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم ارد الحمل) قديتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل الحمل وليس مرادا كما يؤخذ من قوله  
الانى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او  
حمل دخل الفص لا الحمل انتهى (فرع) قال فى شرح الروض لو قال هذه الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف  
بعثكها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) اى من أجل أن الامة لا تتناول الحمل (قوله الا الثمرة الخ)  
استثناء من المعطوف عليه (قوله والجدار) اى فيما لو اقر له بارض او ساحة او بقعة اما لو اقر له بدار او بيت  
دخلت الجدران لانها من مساها اه ع (قوله فيدخل) اى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله  
ثم) اى فى المبيع و (قوله لاهنا) اى فى الاقرار قول المتن (او دابة بسرجه) او عبد بعمامة نهاية ومعنى  
وقياسه ان مثل ذلك مالو قال له عندى جارية بحملها او خاتم بفصه الى اخر الصور السابقة ع ش و مر  
عن سم ما يوافقه (قوله ان عليه طراز) اى ثوب عليه طراز (كذلك) اى كثوب مطرز فيلزم الجميع  
(قوله وخالفه غيره) اى ابن الملقن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) وخاتم عليه فص اه معنى (قوله  
ومع سرجه كسرجه) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال  
فرس مسرجة او دار مفروشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله عبد معمم اه  
سم (قوله كسرجه) عبارة شيخنا الزايدى بخلاف مالواتى بمع اى فلا يلزمه سوى الدابة اه ع ش  
عبارة البجيرى على المنهج قوله لان الباء بمعنى مع قضيتيه أنه لو قال مع سرجه لزمه الجميع وليس مراد بل يلزمه  
الدابة فقط ع ش قال العلامة الخطيب وم والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم  
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيتيه عدم اللزوم فى نحو بسرج اه سم  
(قوله وهو) الاولى التانيث (قوله اضافته) اى التاني (اليها) اى الدابة ولو قال الى الاول لكان انفس  
(قوله ابن مثلا) الى قول المتن ولو قال فى ميراثى فى النهاية (قوله دونه) اى الابن اه ع ش (قوله وهذا  
ظاهر) اى الاضافة المذكورة (قوله فى تعلق المال) اى الالف (قوله بمنعه) اى الابن اه ع ش (قوله فيها)  
اى التركة اى فى شى منها (قوله انما تتعلق بالثالث) يتأمل الحصر اه سم اى فان الوصية بنحو الثلث مانع

(قوله وفارق مامر) يعنى قوله او خاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الحمل) قديتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل  
الحمل وليس مرادا كما يؤخذ من قوله الانى ومن ثم قالوا ولهذا عبر فى العباب كالروض بقوله ولو قال له عندى  
خاتم او جارية وكانت ذات فص او حمل دخل الفص لا الحمل اه (فرع) قال فى شرح الروض لو قال هذه  
الدابة لفلان الاحملها صح بخلاف بعثكها الاحملها اه (قوله فى المتن او دابة بسرجه) قال فى الروض  
او عبد بعمامته (قوله والطراز جزء من الثوب باعتبار لفظه) قديتضى انه فيما لو قال له عندى ثوب  
مطرز او قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظر وقوله وخالفه غيره وهو متجه هل الامر كذلك وإن كان  
الطراز بالابرة نظر لانه اذا نزل على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) اى كابن الملقن م وقوله وهو  
متجه اعتمده مر (ومع سرجه كسرجه) بخلاف فرس مسرجة كما قال فى العباب كالروض وسرجه  
وغيرهما وان قال فرس مسرجة او دار مفروشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط فى قوله  
عبد معمم (قوله ويفرق الخ) قضيتيه عدم اللزوم فى نحو بسرج (قوله لانها انما تتعلق بالثالث) يتأمل

بالثالث بالجمع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثالث واحتمال نحو الرهن عن دين الغير وجه اندفاع هذا أن الرهن

عن دين الغير لا يتصور غمومه لها (٣٨٨) من حيث الوضع وبقولي وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد الف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو جنانية أو رهن ووجه الفرق ما تقرر أن كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجنانية والرهن فانه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعم الميراث ولا ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجنانية أحدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يرد الإقرار ولا أني بنحو على (فهو وعد هبة) أي أن يهبه ألفا لانه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي عرفا عدم تعلق دين به وما لها يتعدا الإقرار به لغيره كما مر في مالي لزيد لجعل جزءه منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرقعة ان محل هذا إذا كانت التركة دراهم وإلا فمركلة في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره قال الاسنوي وفي كلام الرازي ما يشير اليه أما غير الخائز إذا كذبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله اندفاع هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومه من حيث الانحصار بأن تكون تركة الأب العبد المرهون فقط اه ع ش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث أو المقر اه ع ش (قوله بنحو جنانية) أي جنانية العبد على المقر له أو على ماله جنانية ارشها الف اه ك ر د ي (قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بالف على الأب والمقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لالف (عليها) أي التركة كما في صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كما في صورة الوصية اه ك ر د ي ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنانية الخ وكذا ضمير بقدره اه ك ر د ي (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حجج ولعل وجه التأمل ان ارش الجنانية ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا بقدر الدين اه ع ش (قوله منه) أي من الموجود اه ك ر د ي (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جنانية أو رهن يعم الخ (قوله ثم) أي في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض اه سم عبارة المغني وشرح الروض فان قيل لم لا يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فانه يصح ان يفسر بذلك اجيب بان قوله في ميراث أبي ألف لإقراره بتعلق ألف بعنوم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء بما ذكر لان العبد المفسر بجنانيته أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر له في الأولى وانقطع حق تعلقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يرفع كله أو بعضه وقضيته انه لو فسر هنا بما يعم الميراث وأمكن قبل وانه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجنانية أحدهم لم يقبل اه (قوله كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي بما يدل على الالتزام كقوله له على في ميراثي من أبي الف أو له في مالي الف بحق لزمي أو بحق ثابت مغني وروض (قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه ع ش اه سم (قوله لجعل جزءه) أي لغيره (منه) أي الميراث اه ع ش (قوله وببحث ابن الرقعة الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية والمغني ومحلها كما بحثه ابن الرقعة الخ اه (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو لإقراره على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى ان يقدم هذا على بحث الهبة اه ك ر د ي عبارة ع ش والرشيدي أي كون قوله له في ميراثي من أبي الخ وعد هبة كما يعلم من حجج اه وهذا هو المتبادر من المقام عبارة سم المشار اليه ما ذكر في المسئلتين اه أي مسئلتى المتن وهو لا يفيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الدنانير فقوله (ولا) أي بأن كانت غروضا (قوله فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون لإقرارا بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسر بنحو جنانية قبل اه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلق اه (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى الخ المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا لإقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فليشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث صحته من التركة اه (قوله في الثانية) أي في مسئلة له في ميراث الخ (قوله فهو لإقرار بكل حال) فيلزمه ما قر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص

الحصر (قوله فانه إنما يتعلق في الموجود الخ) يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الخائز وقوله ثم أي نحوله في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض (قوله وما لها) أي لنفسه ش وقوله وببحث ابن الرقعة الخ اعتمده مر (قوله فيغرم في الأولى قدر حصته فقط) المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا لإقرار بعض الورثة على الورثة بدين أو وصية فليشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حصته من التركة اه (قوله فهو لإقرار بكل حال) أي فيلزمه ما قر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص غنه كما قال في الروض ما نصه فان كان بصيغة ملزمة كقوله على في ميراثي أو له في مالي



الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكلها ذكره الاستاذ من تبعه وهو الوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعده بالثلث فيكون إقرارا بوصية به ويظهر في قوله حصتي من تركتي أني صيرتها فلان انه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر ونحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم لزمه درهم) واحد

وان كرهه الوفاي بجالس لاحتماله التاكيد مع عدم ما يصرفه عنه واخذ من هذا رد ما يأتي بالطلاق مع رده أيضا من تقييد افادة التاكيد بثلاث فاقبل (فان قال ودهر لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينها وبين ثم بان ثم لحض العطف والفاء كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقتربة بجزء حذف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم بلزمني له أو إن أردت معرفة ما يلزمني بهذا الإقرار فهو درهم فتعين التقييد فيها كما هو شأن سائر المشتركات وفرق بغير ذلك لكن ضعفه الرافعي وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالأبضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف

وان مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها إلا واحد لانها بما قصد الاستدراك فستذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول (ولو قال درهم ودهرم) ودهرم لزمه

عنه كما في الروض اه سم عبارة الكردي قوله بكل حال أي سواء كان حائزا أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى الخ) محترز قول المتن الف (قوله بجزء شائع) أي كقول له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغني وسم (قوله وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له و (قوله وأجيزت الخ) هذا الحل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله له أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا حيث أشار به غير فيه اه ع ش وقد يقال بل مقتضى هذا الحل مؤاخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقا مع نفوذ غير هذه الوصية من الوصايا بالثلث أو أقل الثابتة بالينة فليراجع (قوله واحد) إلى قول المتن ومضى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل (قوله من تقييد الخ) بيان لما يأتي ع ش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني لأن العطف يقتضي المغايرة اه (قوله ومثلها) إلى قوله ويفرق في المغني (قوله فيفرع الخ) بيان للمعنى التفريع و (قوله وان أردت الخ) بيان للمعنى الجزاء اه رشيدى (قوله فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق سم وع ش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغني (قوله في بل الخ) في المغني والاسنى والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة ببل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد راجعها (قوله أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع ش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحدا اه ع ش قول المتن (ودهرم ودهرم) أي أو زادت على ذلك فأن فيه هذا التفصيل وهو أنه قصد بكل واحد كما يدل عليه قبل وإن قصد به تا كيدا لا بلية أو الاستئناف أو أطلق تعددا اه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفة) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تا كيدا الثاني مجردا عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بان المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه تأكيد الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أن نوى تا كيدا الأول ينبغي أو تا كيدا الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم ينبو به شيئا (قوله لأن العطف الخ) عبارة المغني لأن تا كيدا الثاني بالثالث وان كان جائزا لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتاكيد كان حمله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرراه (قوله وفي درهم) إلى المتن في المغني (قوله لتعذر التاكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه مغني (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمني أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث الف أو نقص عنه لا عتراه بلزومه اه قال في شرحه وبما قرره علم أن قوله بحق لزمني أو ثابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقول له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بل الخ) اعتمده مر قال في الروض وان قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لانها مر بما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه (قوله في المتن وكذا أن نوى تا كيدا الأول) ينبغي أو تا كيدا الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهذا قد بناه فيه قوله الخ) لا يقال يجب منع المناقاة لأن هذا البعض يجعله مشتركا بين الأمرين والمشارك موضوع لكل من معنييه فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا يتنافى أنه موضوع أيضا لشيء آخر وهو

بالاولين درهمان) لمكان الواو كما مر (واما الثالث فان اراد به تا كيدا الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافا لمن زعم بينهما فرقا (وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أن نوى تا كيدا الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الاصح) لأن العطف ظاهر في التغير وفي درهم ودهرم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التاكيد هنا (ومضى أقر بمبهم كشيء وثوب) وجعل بعضهم منه الاشراف قال لأنه موضوع هو فالقدر معلوم من الذهب والفضة فهو محمل فيرجع في تفسيره للمقر ثم لو اراد أنه هذا قد بناه فيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعم الفضة أيضا فهو اصطلاح  
حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل إلا أن وصله به لا أن فصله نعم الغالب إلا أنه لا يستعمل إلا في مقدار معلوم من

الفضة فينبغي عند الإطلاق  
في محل اطرده فيه هذا  
الاستعمال حمله عليه لانه  
المتبادر منه وكذا الدينار  
على نظير ما مر في الفلوس  
وأما البيع فنوط بغالب  
تقد حمله فلم يرجع فيه  
لمصطلح امهله (وطول  
بالبیان) لما اجمعه ولم  
تمكن معرفته من غيره  
(فان امتنع منه فالصحيح  
انه يحبس) لا امتناعه من  
واجب عليه فان مات قبل  
البیان طولب وارثه ووقف  
جميع التركة ولو في نحو  
شيء وإن قبل تفسيره  
بغير المال كما مر احتياطا  
لحق الغير وسمعت هنا  
الدعوى بالمجهول والشهادة  
به لضرورة اذا يتوصل  
لمعرفته إلا بسماعها ومن  
ثم لو امكن معرفة المجهول  
من غيره كان احاله على  
معروف كرتة هذه من  
كذا او ما باع به فلان  
فرسه او ذكر ما يمكن  
استخراجه بالحساب وان  
دق لم يسمعا ولم يحبس (ولو  
بين) المقر اقراره المبهم  
تبييننا صحيحا (وكذبه المقر  
له) في ذلك (فليبين) المقر  
له جنس الحق وقدره وصفته  
(وليدع) به ان شاء (والقول  
قول المقر في نفيه) أي ما  
ادعاه المقر له ثم ان ادعى

وقد يقال (في دفع المناقاة بين قوليه (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن الاشرى إذا أطلق هنا يصرف  
للذهب كما مر (قوله انه لا يقبل) أي تفسير الاشرى بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب إلا أن الخ)  
أي في زمن الشارح بخلاف زماننا فان الامرفيه بعكسه (قوله عند الإطلاق) أي عند ذكر الاشرى مطلعا غير  
مفسر بشيء (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي  
فينبغي عند إطلاقه في محل اطرده استعماله في مقدار معلوم من الفضة حمله عليه (قوله ما مر في الفلوس)  
أي في شرح والتفسير بالمغشوشة الخ (قوله لما اجمعه) أي قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)  
إلى قوله وسمعت في المغنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الأولى بتقديمه على المتن كما في المغنى قول المتن  
(انه يحبس) هلا قال انه يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزر من ضرب او غيره وقد يقال  
وجهه الاقتصار على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم اه ع ش أي فجواز التعزر بغيره متفق عليه (قوله  
طوب وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه إن امتنع لم يحبس وقد وجه بانه لا يلزم من كونه وارثا  
عليه بمراد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بان يذكر قدر او يدعى به على الوارث فان امتنع الوارث  
من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونسكل عن البين ردت على المقر له فيحلف وبقضية له بما ادعاه ثم  
رايت في ابن عبد الحق ما يصرح به وفي ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر له اذا  
يفعل في التركة فيه نظر والاقرب ان القاضي يحبرهما على الاصطلاح على شيء فلينفك التعاق بالتركة اذا كان ثم  
ديون متعلقة بها وطلبها رباها اه ع ش (ووقف) بينا المقعول (قوله في نحو شيء) أي في الاقرار بنحو شيء (قوله  
تفسيره) أي نحو شيء (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحو (قوله كما مر) أي قبل هذا الفصل (قوله إلا  
بسماعها) الأولى التثنية (قوله من غيره) أي المقر اه ع ش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله  
او ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشیدی (قوله او ذكر ما يمكن استخراجه بالحساب الخ) راجع  
المغنى والأسنى (قوله لم يسمعا) الأولى التانيث (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام الحال عليه باقيا لولت  
الصنجة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس او لا فيه نظر والاقرب الأول اه ع ش (قوله تبييننا صحيحا) أي  
وإن فسر بما يقبل منه اه ع ش (قوله إن شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر  
صنيعه ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ أي فتارة يكون  
البیان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس وأربعة في غيره كما سيأتي  
اه بحيرمى (قوله من جنسه) نعمت لو ائذ الخ (قوله فان صدقه على إرادة المسائة) كان قال له نعم اردت لك منك  
اخطأت في الاقتصار عليها وانما الذى لى عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذبه وقال بل اردت  
الخ (قوله انه حلف انه لم يرددها الخ) أي حلف على نفي الزيادة على نفي الارادة لهما بمينا واحدة لاتحاد  
الدعوى اه مغنى وفي ع ش عن الزيادة مثله (قوله فان نسكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه ع ش

المعنى الآخر لا نناقول هذا الجواب برده قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اه فتامله (قوله وقد يقال  
وضعه الخ) قد ير د عليه منع تلك الاصاله المبينة على ممنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قدس لا حادث بل  
اصل استعماله فيه وفيما يعم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله به فافارق حلف الزوجة) أي إذا  
نسكل زوجها وقوله ان زوجها اراد الطلاق بالسكناية أي مع انها لا اطلاع لها على ارادته وإيضاح ذلك ما في  
شرح الروض بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته أي المقر له لا اطلاع له عليها بحال أي الارادة  
بخلاف الزوجة مع انها لا اطلاع لها على ارادته مع انفسه و فرق الامام بانها تدعى عليه انشاء الطلاق والمقر له  
لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقها وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم  
يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) أي وقال ولى عليك مائة دينار كما هو ظاهر

برائد على المبين من جنسه كان بين مائة وادعى بمائتين فان صدقه على ارادة المسائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله  
وإن قال بل اردت المائتين حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نسكل حلف انه يستحقهما لا انه ارادهما

لان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالسكينة لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين مائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذبته في ارادتها وقال انما اردت الدنانير فان

وافقه على أن الدرهم عليه  
ثبتت لا تفاقهما عليها ولا  
بطل الاقرار بها وكان  
مدعي الدنانير فيحلف المقر  
على نفيتها وكذا على نفى  
ارادتها في صورة التكذيب  
(ولو أقر بالف ثم أقر له  
بالف) ولو (في يوم آخر  
لزمه الف فقط) وان كتب  
بكل وثيقة محكوما بها لانه  
لا يلزم من تعدد الخبر تعدد  
الخبر عنه قبل هذا ينقض  
قاعدة ان الشكرا اذا عيدت  
كانت غير الاولى ويرد بان  
هذا مع كونه مختلفا فيه لم  
يشتهر ولم يطرد اذ كثيرا  
ماتعدا وهي عين كاهو مقرر  
في محله ومنه وهو الذي في  
السياء اله في الارض اله  
فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا  
نقض ولا تخالف (ولو  
اختلف القدر) كان اقر  
في يوم بالف وفي آخر قبله او  
بعده بخمسة مائة (دخل الاقل  
في الاكثر) اذ يحتمل انه  
ذكر بعض ما قر به (ولو  
وصفهما بصفةتين مختلفتين)  
نا كيد كانه صحاح في مجلس  
ومائة مكسرة في اخر (او  
اسندهما الى جهين) كضمن  
مبيع مرة وبذل قرض  
اخرى (او قال قبضت) منه  
(يوم السبت عشرة ثم قال  
قبضت) منه (يوم الاحد  
عشرة لهما) أي القدران في  
الصور الثلاث لتعذر

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة المغنى لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق  
اه ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من  
جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال  
ولي عليك مائة دينار كاهو ظاهر اه سم (قوله فان وافقه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب  
لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل السكوت او الموافقة صريحا وقضية الباب ترجيح الاول شوي  
اه بجري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله ولا) أي وإن لم يوافقه على ثبوت  
الدرهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم ويبطل اقراره بالشيء  
اه حلي (قوله وكان مدعي) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة  
وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائتين في  
صورة التكذيب (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج (قوله وكذا على الخ) أي  
ويحلف المقر على نفى ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التكذيب أي التكذيب مع الموافقة والتكذيب  
بدونها فيترض في المئين نفى الدنانير ونفى ارادتها وبقية تصرف في صورتي التصديق على نفى الدنانير  
فعلى كل لا يلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيئا بجري مئ قول المئ  
(ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة أي والمغنى وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة له في المئ  
اه سيد عمر قول المئ (في يوم اخر لزمه) بقي ما لو اتحد الزمن وتعدد المكان مع بعدا المكانين كان اقر في اليوم  
الاول من صفر بانه أقر ضني بمصر في اول المحرم الفائم اقر في ذلك اليوم بأنه أقر ضني بمكة في أول المحرم الفا  
والا قرب انه لا يلزمه الا الف واحد لانه يتعذر الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فسد ط الاضافة اليهما  
اه ع ش (قوله وإن كتب) الى قوله ووافقا البقيتين في النهاية لا قوله ومرا الى ولو قال وقوله فان امتنع الى المئ  
(قوله وإن كتب) غايته (قوله محكوما بها) أي فيها بالاقرار بالا الف اه ع ش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط  
المذكور (قوله كاهو) أي عدم الاطراد او كون العينية كثيرا لا كليا (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله  
لذلك) أي لعدم اطرادها وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع  
الاعتضاد بالاصل وهو براءة الزمة بما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما قر به) أي في احدهما اه معنى  
(قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كانه  
صحاح الخ) أي كان اقر بمائة الخ وكذا امر قوله كضمن مبيع الخ (قوله أي القدران) الى قوله نعم في المغنى  
(قوله لو اطلق) ومنه ما لو اقر بانه نذر له الفائم اقر بان له عليه الف فيحمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره  
بالقيد او المطلق اه ع ش قول المئ (من ثمن خر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمغنى وقضية  
اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعو الينا انقرهم  
على ما نقرهم عليه لو اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسألة المالكي والخنف فتأمل اه سم (قوله  
ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافر جاهلا اه قال ع ش قوله لم ولو كافر اقر بدين وقف فيه اذا كان المقر والمقر  
له كافرين لعلمنا بالتعامل بالخرف فيما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ما لو نكحها  
بخمر في الكفر واقبضه لهما اسلموا لا ينافيه ما ياتي من أن العبرة بعقيدة الحالك لا نأقول القرينة مخصصة

(قوله ولا) أي وإن لم يوافقه وقوله نفى ارادتها أي الدنانير ش (قوله تا كيد) أي اذ لا تتحقق صفتان الا مع  
الاختلاف (قوله في المئ من ثمن خر او كلب لزمه الالف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم انه لا فرق في  
اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا ترافعو الينا انقرهم على ما نقرهم عليه لو  
اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسألة المالكي والخنف فتأمل (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما ومن ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حمل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خر مثلا ألف لم يلزمه شيء قطعا او (له على  
الف من ثمن خر او كلب) (او الف قضيته لزمه الالف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لاخر لفظه الرفع لما ثبت فيه فاشبه على الف لا تلزم مني

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتباره عقيدة الحاكم الخ وقوله مرجاه لاسيما ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدويا جلفا فافهما محل حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اهـ وقوله سيأتي اي في مبحث الاقرار ببيع او هبة ثم دعوى فساداه (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء مشرح م ر اهـ سم قال الرشيدى قوله م مالم تقم بيته على المنافي انظر قبول هذه البيته مع أنه يحتمل أنه لزومه الالف بسبب آخر فهي شهادة بنفى غير محصور اهـ وهذا الاشكال ظاهر وبؤيده التامل في كلام الشارح (قوله من نحو خمر) اي من ثمن نحو خمر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خمر (قوله لورفع) اي غير الشافعى من المالكي او الحنفى (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من ثمن كلب والحنفى له على الف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه ياتي هنا مرفى الاستدراك من تخليف المقر له رجاء ان يراد اليه م ر اهـ رشيدى (قوله لا نلزم بقصد) حاصله أننا إنما ألزمتنا الشافعى لانه لم يعتقد ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غير فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا اهـ سم (قوله حكم رفع الخ) الاولى رفع حكم الاقرار كما في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجه سم على حجج اهـ ع ش (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالاشهاد ما لو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئًا ثم اقر له بشيء فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بذمة المقر له لعدم منافاته تصديق المقر له وإن لم يعض ذلك لم يلزمه شيء اهـ ع ش (قوله فلو) كذا في اصل الروض وفي شرح م ر ما نصه لو قال كان له على الف لم يكن في جواب دعوى فلو كما م ر لا تنفاه اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقتضت كونه معترفًا بلزومها الى ان ثبت القضاء وإلا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حجج لكن ليس في كلام م ر قضيته والفرق عليه ظاهر اهـ ع ش وفي الجبرمي عن القليوبي ومثله اي مثل له الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اهـ وهذا صريح بعدم

نعم ان قال كان من نحو خمر  
وظننته يلزم من حلف المقر  
له على نفيه رجاء ان يسل  
فيحلف المقر فلا يلزمه شيء  
وبحث جمع في مالكي يعتقد  
بيع الكلب وحنفى يعتقد  
بيع النبيذ أنه لورفع لشافعى  
وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه  
لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم  
يكن مكذبًا لنفسه وفيه نظر  
ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة  
الحاكم لا الخصم ولو اشهد  
انه سيقرب اليه فاقرب  
ان عليه افلان كذا لزمه ولم  
ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال  
كان له على الف قضيته فلو  
لانه لم يقر بشيء حالا

(قوله نعم ان قال كان من نحو خمر وظننته يلزم من) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لزومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء مشرح م ر (قوله لانه لم يقصد حكم الخ) حاصله أننا إنما ألزمتنا الشافعى لانه لم يعتقد ببيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غير فانه لما اعتقد ببيع ما ذكر قبلناه في التعقيب لعدم منافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا ينافيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجه سم (قوله ولو قال كان له على الف قضيته فلو) كذا في اصل الروض وفي شرح م ر ما نصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلو كما م ر لا تنفاه اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان على له الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقتضت كونه معترفًا بلزومها الى ان ثبت القضاء وإلا فينبغي اللزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغوا اهـ فليتأمل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لانه لم يقر بشيء حالا) يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح او هذا الى وكان ملك زيد الى ان اقررت من انه اقرار بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقررت

ومر في شرح أو قضيته ماله تعلق بذلك ولو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلغو للشك ولو شهد عليه بالف درهم وأطلقا قبل ولم ينظر لقوله  
انها من ثمن خمر ولا يجاب لتحليف المدعى وللحكاكم استفسارهما عن الوجه الذي لزم به الالف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم بما  
بأق بغيره في الشهادات في بحث المنتقبة وغيرها (ولو قال له على الف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزمه الالف من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا ينافيه قولهم لو قال  
غصبنا من زيد الف اثم قال  
كنا عشرة انفس وخالفه زيد  
صدق الغاصب يمينه لانه  
هنا ذكر نون الجمع الدالة  
على ما وصله به فلا رفع فيه  
او (من ثمن) بيع فاسد لزمه  
الالف او من ثمن (عبد لم  
اقبضه اذا سلمه) الى (سلبت)  
له الالف وانكر المقر له  
البيع وطالبه بالالف  
(قبل) اقراره كاذكر (على  
المذهب وجعل ثمنا) لثرتب  
عليه احكامه لان الاخر  
لا يرفع حكم الاول ولا بد من  
اتصال قوله من ثمن عبد  
ويلحق به فيما يظهر كل  
تقييد لمطلق او تخصيص  
لعام كاتصال الاستثناء كما هو  
ظاهر والابطال الاحتجاج  
بالاقرار بخلاف لم اقبضه  
وقوله اذا الخ ايضا لحكم لم  
اقبضه وكذا جعل ثمنا مع  
قبل ولو اقر بقبض الف  
عن قرص او غيره ثم ادعى  
انه لم يقبضه قبل لتحليف  
المقر له وافق البلقيني بانه لو  
قال لزوجتي في ذمتي الف  
عوض كساويها فلغو ليس  
من تعقيب الاقرار بما يرفع  
لان هنا شيئا يرجع اليه  
وهو الكساوي ولا يتخيل  
انها باعته الكسوة بعد ان  
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومراخ) اي في فصل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة  
الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف  
ثم رايت فيما ياتي ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما ياتي الخ اي في شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال  
بالتاثير لجواز ان يعتقد الزومه بوجه لا يراه الحاكم اه ع شر اي لاسماعه عند وجود قرينة الدالة عليه (قوله  
لزمه الالف) اي ولا شيء على فلان اه ع شر (قوله بما يرفع) اي يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) اي فادعى  
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اي فله من عشرة الالف اه ع شر (قوله ذكر نون الجمع الخ)  
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله  
به) وعليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الف كان كالغاصب فيلزمه النصف اه ع شر (قوله او من  
ثمن بيع فاسد) اي ثمن مبيع ببيع فاسد اه ع شر (قوله وصله) اي فسر نون الجمع (قوله او من ثمن  
عبد) اي وهذا العبد مثلا اه مغني (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قبل قوله لم اقبضه اه (قوله  
كما ذكر) اي يكون الالف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه احكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد  
قبض العبد اه مغني (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بحالة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اي  
بقوله له على الف (قوله ويلحق به) اي بقوله من ثمن عبد في اشراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق  
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ والمراد بذلك ان ضابطا للاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء.  
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اي وان لم نقل باشراط الاتصال  
(قوله الاحتجاج بالاقرار) اي فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم اقبضه) اي فيقبل سواء قاله متصلا او منفصلا  
عنه سم ومغني وشرح منهج و فرق ع شر بان قوله من ثمن عبد خصه بمجة معوضة للسقوط بموت العبد  
لم يقبل منه الاتصلا ووجب الالف اذا لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه  
لم يخصه بتلك الجهة المعوضة للسقوط قبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضا) الخ خبره  
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) اي فقوله جعل ثمنا ايضا لحكم قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف  
ما لو قال اقرضني الف اثم ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق في القبول بين ان يقول ذلك متصلا او منفصلا وقد  
صرح به الماوردي في الحاوي وهو المعتمد خلافا لما في الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اي لان  
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما في الشامل اعتمده  
المغني عبارة و ظاهره اي قول الماوردي انه لا فرق بين ان يذكره متصلا او منفصلا لكن في الشامل ان قاله  
منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وافق البلقيني الخ) والقلب الى هذا اميل (قوله لغا) اي الاقرار  
بالالف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساويها بذمته اخذنا بما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) اي حتى يكون مثل له على  
الف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اي الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه  
تأمل (قوله وقع لغوا) اي لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الالف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر في النهاية

صار مقرا في الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال  
من ثمن خمر ولم يشهد عليه احد مع الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف ثم رايت فيما ياتي ما يفيد ذلك (قوله لانه  
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا  
(قوله بخلاف لم اقبضه) اي لا يشترط اتصاله

(٥٠) - شرواني وابن قاسم - خامس

عوض الكسوة وانما هو ثمن قاش كان كسوة اه وخالفه الزركشي فجعله  
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الالف اي وما بذمته من كساويها باق بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغوا على بحث الزركشي  
ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من ثمن مبيع لم يلزمه

ثىء الا ان يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلافه على تسامى ألف ثمن مبيع لان على وما بعد ما هنا بقضى أنه قبضه ومن ثم لو قال لم أقبضه لم يصدق (ولو قال له على ألف ان شاء الله) (٣٩٤) أو ان أو اذا مثلاً شاء أو قدم زيد أو الا ان يشاء أو يقدم أو ان جازر اس الشهر ولم يرد

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كموثم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزء من جملة الشرط فلزم تغيير معنى الشرط اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير معتبر بل مبین لجملة الزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل (ولو قال ألف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال اردت هذا وهو ودیة فقال المقر له لى عليك ألف اخر) غير الودیة وهو الذى اردته باقرارك (صدق المقر فى الاظهر بيمينه) انه لا يلزمه تسليم ألف اخرى اليه وانه ما اراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الودیة فصدق لفظه بها (فان كان قال) له ألف (فى ذمتى أو دينى) ثم جاء بالف وفسر بالودیة كما تقرر (صدق المقر له بيمينه على المذهب) لان العين لا تكون فى الذمة ولا ديناً والودیة لا تكون فى ذمته بالتعدى بل بالتلف ولا تلف وفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كملی ألف وودیة قبل وكذا هنا كملی ألف فى ذمتى أو دينى وودیة وقوله

الا قوله وسأني الى المثنى (قوله شيء) أى تسليمه (قوله ولم يرد الخ) راجع لما يليه فقط (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو تأجيل فاسد فيلزمه ما اقر به قاله فى شرح الروض اه سم وقوله فى شرح الروض اى والمغنى ثم قالوا ولكن من عقب اقراره بذكر اجل صحيح متصل ثبت الاجل بخلاف ما اذا لم يذكره صحيحاً كقوله اذا قدم زيد وما اذا كان صحيحاً لكن ذكره منفصلاً اى فيلزمه حالاً قول المثنى (لم يلزمه شيء) سواء اقدم الا ألف على المشيئة ام لا اه معنى (قوله اشترط هنا) الى قول المثنى قلت فى المغنى الا قوله بما هو باطل الى المثنى وقوله وكذا الى وقوله (قوله قصد التعليق) ينبغى أن المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل سم على حجج اءش عبارة المغنى تنبيه يشترط قصد الاستئناس قبل فراغ الاقرار وان يتلف به بحيث يسمع من يقربه وان لا يقصد بمشيئة الله تعالى التبرك اه (قوله وفارق) اى قوله ان شاء الله الخ اه ع ش (قوله دخول الشرط) اى اداته (قوله على الجملة) اى كشاء الله (قوله من جملة الشرط) اى من الجملة الشرطية كما عبر بها النهاية والمغنى وشرح الروض اى كله على ألف ان شاء الله (قوله بما هو باطل شرعا) انظره فى نحو او ألف قضيته اه سم اى فانه لا يأتى فيه فالاولى اسقاطه والاقتصار على ما قبله كما فعله شرح الروض والمغنى (قوله لانه غير ملتزم) اى فلا يبطل به الاقرار وكذا لو قال له على ألف الا سم اى قول الذى اردته باقرارك (قيد اه سم اقول قضية اتفاق الروض وشرح المنهج والنهاية والمغنى على ذكره هنا وذكر نى الارادة فى بين المقر ان ذلك قيد (قوله لان عليه الخ) ويحتمل انه تعدى فيها اصارت مضمونة عليه حسن الاتيان فيها على اه معنى زاد النهاية وقد تستعمل على بمعنى عندى كافى ولهم على ذنب اه (قوله انظره) اى قول المقر على ما اى بالودیة (قوله بيمينه) اى ان له عليه الف اخرى (قوله لان العين) اى ألف التى جاء بها وقال الخ (قوله لو وصله) اى التفسير بالودیة (قوله وكذا هنا) اى فى قوله فان كان قال الخ قال مر فى شرحه فيقبل متصلاً لا منفصلاً على الوجه اه وقضية قوله اى الشارح ومثله شرح مر وكذا هنا الخ ان يجرى فى ذلك قوله قلت الخ اه سم وخالفهما المغنى فقال تبعاً لشرح الروض مانصه ولو وصل دعواه الودیة بالاقرار كقوله اه على ألف فى ذمتى وودیة لم يقبل خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خربعد قوله له على ألف اه (قوله

(قوله الا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض ألف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتجليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضنى الف اثم ادعى انه لم يقبضه متصلاً او منفصلاً فانه يقبل على المعتمد اه وقوله فانه يقبل اى لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما اقرضه قاله فى شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغى أن المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله يصيرها جزء من جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) انظره فى نحو والف قضية (قوله وهو الذى اردته باقرارك) قيد (قوله فى المثنى فان كان قال فى ذمتى أو دينى الخ) فى الروض وشرحه وان قال له عندى ألف وودیة ديناً او مضاربة ديناً لزمه الا ألف مضموناً عليه اه وفى الروض فصل واذا قال بعثك او اعتقك او خالعك بكذا فلم تقبلى فقالت قبلت صدقت بيمينها اه وينبغى ان لا يجب يمين مؤاخذه بقوله فلم تقبلى ثم قال فى الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حرا بابه بألف فأنكر وحلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اى فى قوله فان كان قال الخ قال مر فى شرحه اى فيقبل متصلاً لا منفصلاً على الوجه اه وقضية قوله يعنى الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاء هنا بالف وقال ألف التى اقررت بها كانت ودية وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها بتفريط فيكون بدلها ثابتاً فى ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالودیة فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع بعد

(بعد) تفسير (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده اية الا انه هذا شأن الودعة وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتأني كما  
تقرر ولو قال اقررت بها ظانا بقاءها ثم بان لي او ذكرت تأنيها او اوردتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله علي (وان قال له عندي او  
معى الف صدق) يمينته في دعوى الودعة والرد والتأني (الواقين بعد تفسير الاقرار (٣٩٥) فظهير ما تقرر في علي (قطعا والله اعلم) إذ

لا إشعار لعندي ومعنى بدمه

ولا ضمان وسيأتي آخر  
العارية ما يشكل على ذلك  
(ولو اقر بيع) مثلا (او  
هبة وإقباض) بعدها (ثم  
قال) ولو متصلا فتم تجرد  
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا  
واقرت لظني الصحة لم  
يقبل) لان الاسم يحمل  
عند الاطلاق على الصحيح  
ولان الاقرار يراد به  
الالتزام فلم يشمل الفاسد  
لذا الالتزام فيه نعم ان قطع  
ظاهر الحال بصدقه كدوى  
حلف فينبغي قبوله وخرج  
بإقباض ماله اقتصر على  
الهبة فلا يكون مقرا  
بإقباض وان قال خرجت  
اليه منها او ملكها مالم تكن  
بيد المقر له وذلك لانه قد  
يعتقد الملك بمجرد الهبة  
وقد يؤخذ منه ان الفقيه  
الذي لا ينفق عليه ذلك  
بوجه يكون في حقه بمنزلة  
الاعتراف بالإقباض وهو  
متجه ويظهر أيضا أنه لو قال  
ملكها ملكا لازما وهو  
يعرف معنى ذلك كان  
مقرا بالإقباض أيضا (وله  
تحليف المقر له) أنه ليس  
فاسدا لا مكان ما يدعيه ولا  
تقبل بينته لانه كذبها  
بأقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير الاقرار) قضيته أنه لو أضاف التأني أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد  
خلافه كما نقله سم على منبهج عن الشارح م ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو  
نفس الاقرار اه ع شر و قوله والمعتد خلافه وفاقا للسيد عمر عبارة الجبيري الوجه ان يقال اي بعد اقراره  
كالا ينفق شو برى اي لانه يقبل دعواه التأني أو الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه وبوافق اسقاط  
المغنى لفظ التفسير هنا وفي قوله الاتي الواقين الخ (قوله) كما تقرر اي بقوله لوائح (قوله) او ذكرت اي  
تذكرت (قوله) فلا يقبل) قد يتوقف في عدم القبول في قوله بان لي الخ لانه اخبر بأن اقراره بناء على الظاهر  
من بقائها اه ع ش (قوله) إذ لا إشعار لعندي ومعنى الخ) بل هما مشعران بالامانة اه مغنى قول الماتن  
(لم يقبل) اي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامه صحيح كما أتى اه ع ش (قوله) حلف  
اي غير ملازم لمكان اه كردى (قوله) فينبغي قبوله اعتمده م وكذا قوله وهو متجه اه سم (قوله)  
وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ في المغنى (قوله) وإن قال) غاية (قوله) خرجت الخ) اي سلمته له وخاضعت منها  
اه كردى عبارة المغنى والنهاية للموقال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن لإقراره بالقبض  
لجواز ان يريد الخروج اليه منه بالهبة اه (قوله) مالم تكن الخ) وإلا فهو لإقراره بالقبض اه نهاية زاد المغنى  
ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والاقرار بالقبض هنا  
كالاقرار به في الرهن فاذا قال لم يكن لإقرارى من حقيقة فله تحليف المقر له انه قبض المودع وإن لم يذكر  
لأقراره تاويلا اه قال ع ش قوله فهو لإقراره بالقبض فيه ان مجرد الابدال لا يلزم كون القبض عن الهبة  
بل يجوز كونه في يد عارية أو غصبا ولم يأذله بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله) منه) أى من التعليل  
(قوله) يكون) اي قوله خرجت الخ اه ع ش (قوله) انه) اي المقر له الهبة (قوله) ملكها الخ) اي وهبته له  
وملكها الخ (قوله) معنى ذلك) وهو الاقباض (قوله) انه ليس) إلى قول الماتن والظاهر في المغنى لا قوله وان  
كان إلى يصح وقوله ومثلها إلى الماتن وإلى قول الشارح وقضيته في النهاية لا قوله او البر وقوله إن كانت إلى الماتن  
(قوله) ينته) اي المقر (قوله) وحكمه) اي بالفاسد اه ع ش (قوله) ويرد بان الخ) واجاب الوالد رحمه الله  
تعالى بأن قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية  
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرملى المار وبجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده اه  
اقول وهو المراد بالجواب الثاني في الشرح إذ غاية بطلان البيع او الهبة البراءة من تبعته (قوله) كالثمن) يتأمل  
فان الثمن للمقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التأني (قوله) الذي بأصله) اي في  
م وكذا هنا الخ أن يجري في ذلك قوله قلت الخ (قوله) وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله) ينفق قبوله)  
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله) قيل قوله يرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الرملى  
بان قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح م  
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده (قوله) كالثمن) يتأمل فان الثمن المقر لا عليه  
(قوله) في الممن او غصبة اهما من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها (لعمره) هل  
يلزمه مع القيمة أجرة المثل ايضا بناء على أن الغاصب يلزم مع قيمة الحيولة أجرة المثل ولو باع عينها ثم أقر بأنه  
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزموم غير  
بعيد فليراجع (فرع) قال في الروض فرع باع ثم اقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالغصب لم يبطل وغرم  
الآخر قال في شرحه وخرج ببعد الخيار المذكور ماله أقر في زمنه فينفسخ البيع ورد إلى المشتري

المقر) على النساد وحكمه (ويرى) لأن اليه من المردودة كالاقرار قيل قوله يرى غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها نحو بيع لافي  
دين اه ويرد بان وإن كان في عين لكنه قد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يريد ويرى غاية بطل الذي بأصله (ولو قال هذه)  
الدار أو البر مثلا وهي بيده (لزيد بل) أو ثم ومثلها الفاء هنا وفيما يأتي (لعمره) أو غصبتها من زيد بل) أو ثم (من عمر وسلمت لزيد)

سواء اقال ذلك متصلا بما قبله ام منفصلا (٢٩٦) عنه وإن طال الزمن لا امتناع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) اي بل العمر و قول المتن (يغرم قيمتها الخ) والاقرب انه يلزمه مع القيمة اجرة مثل مدة وضع الا ول يده عليها مع شرا ذسم ولو باع عينائهم اقربا نه كان وقضا على زيد قبل يلزمه ان يغرم له بدل ريعها وفوائدها لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظرو الزوم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر اه سم عبارة ع ش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض الى هذه النسخة اه وعبارة البجيرمي على شرح منهج قوله وغرم المقر بدله اي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا مر في جواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح اي لان الغرم للحيلولة شوبري فلور جمع المقر به ليدل المقر دفعه لعمر و واسترد ما غرمه له وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه له اه ع ش اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله لا غير) اي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق و (قوله بوجهه مملك) اي لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة اه سم (قوله هنا) اي في مسألة الاقرار و (قوله من تلك) اي من الحيلولة في مسألة الا باق (قوله حكمه) اي تسليمه للمقر له واسترجاع البديل منه وهل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لا فيه نظرو الا قرب الاول اه ع ش (قوله ويجري) الى قوله ولو قال في المغني والى المتن في النهاية (في غضبتها من زيد الخ) اي فتسلم لزيد ويلزمه قيمتها العمر و اه ع ش (قوله منه) اي من زيد (قوله هنا ككل) الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله لإخراج الى من الثني وقوله ويظهر الى ويشترط (قوله وهو لإخراج) الى المتن في المغني (قوله من الثني) أي مأخوذه من خبر ثنائ لقوله وهو (قوله لانه) اي سمي لإخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) اي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) اي وسمعه من بقر به اه ع ش (قوله وما حكى عن ابن عباس) اي من عدم اشتراط الاتصال اه ع ش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغني الفصل اليسير بسكتة تنفس او عى او تذكر او انقطاع صوت اه (قوله وعى) بكسر

الثن اه (قوله سواء اقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان المغروم هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه ما نصه ومتى انتزعت عين من يدر جل يمين لنكوله ثم أثبت أي أقام بها آخر بينه غرم له الرجل القيمة بناء على أن اليمين المردودة كالأقرار اه ولعل غرمه إذا تعذرت العين وإلا فالبينة أثبتت له فينزعها عن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر بها العمر ولم يقبل لانه غاصب اي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضيته انه ان شهد بذلك بعد نوبته قبلت شهادته اه فانظره مع انه يتهم بدفعه بشهادته غرمه القيمة لعمر و (قوله وقد يجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق وقوله بوجهه مملك لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قدم ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة (قوله ويجري الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غضبتها من زيد وغضبتها من عمرو فهل هو كقوله غضبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليهما فيه وجهان اه ومال السبكي إلى المنع قال لانها إقراران بغضبين مستقلين بخلاف ما إذا عطف ولم يعد العامل فانه إقرار واحد لهما معا اه (قوله بنحو إجارة ورهن) قال السبكي وفهم ابن الرفعة من ذلك ان العين المفصولة من يد المستأجر أو المرتهن ترد عليه ويبرأ الغاصب من الضمان قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انهما لا يخاصمان على احد الوجهين اه ثم قال واطلقوا في قوله غضبتها من زيد بل من عمر وغرم القيمة وذلك يقتضي ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهنا بخلافه لطريق الجمع ان يجعل لتصوير ثم إذا قرب بالملك أو يقال إطلاق الاقرار بالغصب يقتضي الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسئلة بما إذا ذكره متصلا بكلامه اه قال في شرح الروض (قوله على الاوجه) اعتمد مر

قيمتها) إن كانت متقومة ومثلها إن كانت مثلية (لعمر و) وان اخذها زيد منه جبر بالخال كماله حال بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن المغروم هو القيمة لا غير إذ لو عادت للمقر سلها له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحيلولة هنا بوجه مملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البديل عملا بتعذر رجوعه للمقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غضبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غضبتها منه والمملك فيها لعمر و سلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمر و لاحتمال كونها ملك عمرو وهي في يد زيد بنحو إجارة أو رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل لعمر و لم يغرم لعمر و على الاوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا ككل إخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مال ولا يدخل بنحو لا كاستثنى أو أخط من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عا اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى



ولالتذ كروا انقطاع صوت ويضرب يسير كلام أجني كله على ألف الحمد لله إلا مائة وكذا أستغفر الله ويأفلان على ما أشار إليه في الروضة فإنه لا  
نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه قال غيره والنظر واضح في بأفلان بخلافه في (٣٩٧) أستغفر الله لقول الكافي لا يضرب لأنه لا استدراك

ما سبق ويظهر أنه لا يضرب  
اليسير مطلقا من غير  
المستثنى كغير المطلوب  
جوابه في البيع بل أولى  
ويشترط قصده قبل  
فراغ الاقرار نظير ما يأتي  
في الطلاق ولكونه رفعا  
لبعض ما شمله اللفظ احتياج  
لثبته وإن كان إخبارا ولا  
بعد في ذلك خلافا للركشي  
(ولم يستغرق) المستثنى  
المستثنى منه فإن استغفره  
كعشرة إلا عشرة بطل  
الاستثناء إجماعا إلا من  
شد للتناقض الصريح ومن  
ثم لم يخرجوه على الجمع بين  
ما يجوز وما لا يجوز إذ لا  
تناقض فيه ومحل ذلك أن  
اقتصر عليه وإلا كعشرة  
إلا عشرة إلا أربعة صح  
ولزمه أربعة لأنه استثنى  
من العشرة عشرة إلا أربعة  
وعشرة إلا أربعة ستة أو  
لأن الاستثناء من النفي  
إثبات وعكسه كما قال (فلو)  
قال له على عشرة إلا تسعة  
إلا ثمانية وجب تسعة)  
أي إلا تسعة لا يلزم إلا  
ثمانية تلزم فتضم للواحد  
الباقى من العشرة وطريق  
ذلك ونظائره أن تجمع  
كل مثبت وكل منفي وتسقط  
هذا من ذاك فالباقي هو  
الواجب فثبت هذه  
الصورة ثمانية عشر ومنه

العين التعجب من القول (قوله ولا تذ كراخ) هل يقبل اه سم عبارة الشورى انظر ما لو سكت وادعى  
واحدا ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه أو لا والفرض أن لا قرينة ما إذا كانت فإنه يقبل كما هو  
ظاهر فليحرر اه اقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور أن السكوت اليسير بقدر سكتة النفس معتبر  
مطلقا سواء وجدوا واحدا ما ذكر من الاعذار أم لا نعم عبارة المغني المارة بظاهرها اشتراط وجوده بالفعل  
وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لتذ كر) أي تذ كر قدر ما يستتبه أي أن كان بقدر سكتة النفس ع ش اه  
يجري (قوله وانقطاع صوت) وانظر ولو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الأول فليأمل شورى اه بجري  
اقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله ويضرب يسير كلام الخ) وسكوت طويل نهاية ومغني (قوله الحمد  
لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله على ما أشار إليه الخ) يعني  
في استغفر الله وبأفلان رشيدى ع ش (قوله فإنه) أي صاحب الروضة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله  
وبأفلان (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى اه سم واعتمده المغني والزبادى (قوله  
الاستدراك الخ) فكان ملائما للاستثناء فلا يمنع الصحة اه كرى (قوله مطلقا) أي أجنيبا أو لا (قوله من غير  
المستثنى) بكسر النون أي المقر (قوله كغير المطلوب) أي كالأمر من غير الخ (قوله بل أولى) إذ الارتباط  
هنا بينهما بخلافه هناك اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وإن  
عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغي الخ أن يكتفى هنا  
بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء قصده أو اطلق اه ع ش اقول وكلام المغني كالصريح في الاكتفاء بذلك (قوله  
ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل لوضوح الفرق بين الانشاءات والاخبارات اه رشيدى  
قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المغني كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) أي  
البطلان (أن اقتصر الخ) ومحلها أيضا في غير الوصية ما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون  
رجوعا ذكره السيوطى وغيره اه سم وفي الجبرمى عن ع ش ما يوافق من غير عزو (قوله أولان الخ)  
عطف على لأنه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغني لزمه (قوله فتضم للواحد الخ) أي  
فيكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله هذا من ذاك) أي المنفى من  
المثبت (قوله أسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال إلا سبعة إلا ستة وهكذا إلى الواحد  
(قوله هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما  
يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف وأما إذا كانت مع العطف فيرجع الجميع للاول ويلغو منها ما حصل به  
الاستغراق وما أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس له على شيء)  
هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه أن  
كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الاول وان كان خاصا النفي الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تقييد  
لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذا لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها  
لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى اه بجريمى اقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولا تذ كراخ) هل يقبل (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويظهر  
أنه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى الخ) ويظهر أن عدم الضرر هنا وإن قلنا بالضرر هناك من غير  
المطلوب جوابه أيضا أنه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك أن اقتصر الخ) محله أيضا  
في غير الوصية ما فيها كأوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطى  
في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره أيضا (قوله وتسقط هذا) أي المنفى وقوله من ذاك أي المثبت (قوله

تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنه فيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله أن كرر بلا  
عطف وإلا كعشرة إلا خمسة أو ثلاثة أو ثلاثة كالأربعة فيلزمه درهمان فإن كانا لوجعا استغفر كعشرة إلا  
سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء إلا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآنية (قوله يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغز الكفاية ماقبله على هذا التقدير فتأمل اه سم (قوله إلى المستثنى منه) أى إلى مضمون لفظيها وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا لحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اه سيد عمر (قوله وإن خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد ينازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين انصباب النفي على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن النفي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى بعد إخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وإن أوم ذلك تعبير الشارح بقوله متوجها الخ لكن بتعين تأويله بما اشرنا إليه ولعل حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذى أوقعه في قوله وإن خرج الخ فليس ما ذكر على هذا التقدير من الاستثناء من النفي بل من الإثبات ثم لو حظ انصباب النفي عليه وهذا الاحتمال وإن لم يكن متعينا لاحتمال العبارة للمعنيين إلا أنه مرجح فيما نحن فيه لبنياء الاقرار على اليقين وأصل براءة الذمة كما أثار إليه بقوله احتياطا الخ اه سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أى لأن دلالة المفهوم ضمنية لا يعمل بها فى الاقرار اه ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة المغنى ولا يجمع مفرق بالعطف فى المستثنى او المستثنى منه او فيهما أن حصل بجمعه استغراق او عدمه لأن واو العطف وإن اقترنت بالجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذاتي لثنتين من جهة اللفظ الذى يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم لإدراهما ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لأنه إذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهما من درهم فيلغوا ه معنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنهج فى استغراق بفى بدل اللام وقضيته كعبارة المغنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذ إذا وجد لا استغراق بلا جمع المفرق لا يجمع له دفع ذلك الاستغراق كالمثال الاول وإذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتحصيله كالمثال الثانى والثالث ويحتمل أن اللام على بابه فالمعنى لا أجل تحصيله كالمثال الثانى والثالث أو لأجل دفعه كالمثال الاول عبارة البجيرمى قوله فى استغراق أى لأجل استغراق ففى معنى اللام كما عبر بها مرأى لأجل دفعه إذا كان الجمع فى المستثنى منه أو لأجل تحصيله إذا كان فى المستثنى او فيهما اه (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهما ودرهم لإدراهما (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربعة أمثلة أخرى للمفهوم كما يدل عليه تعليقه ثلاثة للبتطوق أو لها عدم الجمع فى المستثنى منه وثانيها وثالثها لعدمه فى المستثنى وذكر له مثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلا كالاول ومنهما أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثانى منهما لأن الاولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنه لا فرق بين أن يكون جميع أفرادهم مفرقة كالمثال الثانى أو بعضها مفرقا وبعضها مجموعا كالمثال الاول اه بجيرمى (قوله فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا ه معنى (قوله وثلاثة الخ) أى وعلى ثلاثة الخ (قوله فلغى درهما) أى فى الصورتين (قوله لأن به الاستغراق) أى لأن الاستغراق إنما حصل به فلغىه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحدا (قوله لجواز الجمع هنا) أى جميع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس) أى جنس المستثنى منه خلافا للامام أحمد فى بطلانه مطلقا والامام أبى حنيفة فى بطلانه فى غير المسكيل والموزون قليوبى اه بجيرمى (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لم يرد إثبات المستثنى كان لغز الكفاية ماقبله على هذا التقدير فتأمل (قوله ولا يجمع مفرق الخ) قال فى الروض فقوله درهما ودرهم لإدراهما يوجب ثلاثة اه وأقول قضية قاعدة رجوع الاستثناء لجميع المعطوفات لزوم درهمين فقط لأن المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستغراق فتأمل ثم رأيت فى شرح الروض عقب قوله ولا يجمع مفرق فى المستثنى او المستثنى منه أو فيهما قال وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع الى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه (قوله

يلزمه خمسة وفى ليس له على عشرة الاخسة لا يلزمه شىء لأن عشرة إلا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجها الى المستثنى والمستثنى منه وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من النفي إثبات احتياطا للالزام وفى ليس على أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق فى المستثنى منه ولا فى المستثنى ولا فيهما لا استغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم لإدراهما مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهماين ودرهما أولا درهما ودرهما ودرهما يلغى درهما لأن به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة إلا درهما ودرهما يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) دراهم (إلا ثوبا) لوروده لغة وشرعا نحو لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما

(ويعين بثوب قيمة دون الثوب) حتى لا يستغرق فان بين ثوب قيمته الف بطل الاستثناء لانه لا بين الثوب بالالف ضار كانه تلفظ به ولزمه الالف وفي شيء إلا شيئا يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء (و) يصح ايضا (من المعين كنهه الدار له إلا هذا البيت وهذه الدراهم) له (إلا إذا الدرهم) وكذا الثوب له إلا كنه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ (٣٩٩) متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء منه لتضمن الاقرار بهاملك جميعها فيكون الاستثناء رجوعا بخلافه في الدين فانه مع الاستثناء عبارة عن الباقي ويرد فرقه بانه تحكم صرف (قلت ولو قال هؤلاء العبيد له الا واحد اقبل ولا اثر للجمل بالمستثنى كالمثل قال إلا شيئا (ورجع في البيان اليه) لانه اعرف بنيته ويلزمه البيان لتعلق حق الغير به فان مات خلفه وارثه فان ماتوا الا واحدا وزعم انه المستثنى صدق يمينه) انه الذي اراده بالاستثناء (عل الصحيح والله اعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو قتلوا قتلًا مضمنا قبل قطعا لبقاء اثر الاقرار (فرع) افي ابن الصلاح بانه لو قامت بينة على اقراره لزيد بدين فاقام بينة على اقرار زيدانه لا يستحق عليه شيئا وتاريخهما واحد حكم بالاولى لانه ثبت بها الشغل وشككتنا في الرفع والاصل عدمه وخالفه غيره فقال لا يلزمه شيء كما مر اى للتعارض المضعف لاستصحاب ذلك الشغل وهو ظاهر ولو اقر بدين لآخر ثم ادعى اداءه اليه وانسى

وينبغي ان مثل الجنس النوع والصفة اخرج قول المتن (ويعين الخ) اى ان بينه الخ اه منهج (قوله) تلفظ به) اى بالالف (قوله) ولزمه الالف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى التفرغ (قوله) وفي شيء إلا شيئا الخ) عبارة النهائية والمعنى ولو قال له على شيء إلا شيئا او مال إلا مالا او نحوهما فكل من المستثنى والمستثنى منه مجمل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر به الاول صح الاستثناء والالغا ولو قال له على الف إلا شيئا او عكس فالالف والشئ مجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو قال له على الف إلا لدرهما فالالف مجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر به بما قيمته درهم فادونه كان الاستثناء لا غيا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اه (قوله) وكذا الثوب) الى قوله فانه في النهاية قول المتن (إلا هذا البيت الخ) ومثله كما هو ظاهر الا ثلثا مثلا (قوله) الا كنه) اى وان كان الحكم بصفة بقية الثوب ولم يصلح لغير المقر له اخرج (قوله) فاشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال اه سم قول المتن (قبل) اى استثناءه (قوله) ولا اثر) الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) إلا شيئا) اى على عشرة دراهم إلا شيئا قول المتن (قوله) صدق يمينه) اى اذا كذبه المقر له اه معنى (قوله) ولو قتلوا قتلًا الخ) اى الا واحد او زعم انه المستثنى اه سم (قوله) قبل) اى تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار) وهو القيمة ويؤخذ منه انه لو قال غصبتهم الا واحدا فأتوا وبق واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله) افي ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للغزى مانصه في ادب القضاء لابن القاص لوجاء بورة فيها اقرار زيد وجاء زيد بورة فيها ابراه من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارضا واحدة وتاريخ متحدا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء اه (قوله) فيه تايد لقول الشارح الآتى وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى) اعتمدهم راهم سم (قوله) بها) اى بالبينه الاولى (قوله) وخالفه) اى ابن الصلاح (قوله) كنه) اى قبيل فصل الصيغة اه كرى (قوله) التحليف) اى لتحليف المقر له انه لم يؤده اليه (قوله) عامر في الرهن) اى في قول المصنف ولو اقر بالفين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة اه كرى (قوله) قبلت على ما افي به بعضهم) واعتمدهم راهم سم (قوله) وفيه نظر) اى في القياس المذكور (قوله) ثم محل قبول ادعاء النسيان) اى في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اه سم (قوله) فيه) اى في ادعاء النسيان (قوله) بان يدكر) بيان للمنفى اه كرى (قوله) ولا نسيانا) عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيانا اى ولست ناسيا في هذا الاقرار او ولا استحق عليه بدعى النسيان (قوله) لان الخ) اى فاذا التزم ذلك فلا يقبل دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ) اى حين اذ صدر منه ذلك الالتزام (قوله) ونظير ذلك) اى عدم القبول مع الالتزام وكذلك ضمير وقدينا فيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم وما هما واحد (قوله) وقدينا فيه الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف ببلعه بالحال فلا يقبل منه خلافا ولا كذلك في قولهم

فاشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلًا مضمنا) اى الا واحد او زعم انه المستثنى (قوله) فرع افي ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاص لوجاء بورة فيها اقرار زيد وجاء زيد بورة فيها ابراه من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارضا واحدة وتاريخ متحدا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء اه (قوله) فيه تايد لقول الشارح الآتى وهو ظاهر (قوله) حكم بالاولى) اعتمدهم راهم سم (قوله) بها) اى بالبينه الاولى (قوله) وخالفه) اى ابن الصلاح (قوله) كنه) اى قبيل فصل الصيغة اه كرى (قوله) التحليف) اى لتحليف المقر له انه لم يؤده اليه (قوله) عامر في الرهن) اى في قول المصنف ولو اقر بالفين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة اه كرى (قوله) قبلت على ما افي به بعضهم) واعتمدهم راهم سم (قوله) وفيه نظر) اى في القياس المذكور (قوله) ثم محل قبول ادعاء النسيان) اى في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقدينا فيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه للتحليف فقط اخذ امامى في الرهن فان اقام بينة بالاداء قبلت على ما افي به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض كالمثل قال لا بينة لى ثم اتى بينة تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثير اما يكون للانسان بينة ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا ثم محل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يدكر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه حينئذ مخالفة لما اقر به اولا ونظير ذلك مالم يحلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه يحث وقد ينافية

اطلاق قولهم لو ابراهه عامة وكان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انه لم يعلم به حاله الابراة او غلبه ولم يرد صدق يمينته و يفرق بينه وبين الخائف بان  
الافرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشاء فانه يقع في الحال  
والمستقبل فافتر فيه التزام الحث بما فعله (ع . هـ) نسيانا ولو قال لاحق لى على فلان فقيه خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما اظن

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافى دعواه المذكورة اهـ سم اقول قد يؤيد المناقاة  
والفرق الآتي ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله ويفرق بينه) اى الافرار  
المقارن للالتزام المذكور (قوله فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديم مع لزوم دخول المستقبل لان  
قوله ولا ناسيا حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها  
فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اهـ سم (قوله التزام امر مستقبل)  
والامر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اهـ كردى (قوله ولو قال لاحق الخ) اى ثم اقام بينه اهـ  
سم (قوله في روضة شريح) نعت لخلاف (قوله منه) اى من الخلاف (قوله في قاعدة الحصر والاشاعة) اى  
حصر الافرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله الاول) اى الحصر  
و (قوله والثاني) اى الاشاعة و (قوله كذلك) اى قد يغلبونه قطعا وعلى الاصح (قوله مثله) جمع مثال اى  
امثلة كل (قوله فن فروعا) اى قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اى في الافرار (قوله اقرار بعض الورثة الخ)  
ولو اقر لورثة ابيه بالمال وكان هو احدهم لم يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق  
كما قاله السر حسى فان نص على نفسه دخل مغنى ونهاية (قوله فيشيع) من الشيوخ اى يشيع المقر به  
في جميع التركة (قوله فتقيد) ببناء المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله خلافته) اى  
البعض (عنه) اى عن مورثه (قوله حصته) اى قدر حصته (قوله وكفى اقرار الخ) عطف على لانه الخ  
اى وقياسا على ذلك (قوله من ذلك) اى من اقرار بعض الورثة الخ (قوله في حصته) اى البعض (قوله  
واقرار احد شرى يكن الخ) عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله تعين) الاولى

فيتعين (قوله في نصيبه) وهو النصف عبارة النهاية والمغنى ولو اقر احد شرى يكن بنصف الالف المشترك بينهما  
لثالث تعين ما اقر به في نصيبه اهـ قال ع ش قوله مر في نصيبه اى الخمسة فيستحقه المقر له اهـ  
(وفارق) اى احد الشرى يكن المقر الثالث الخ (قوله هنا) اى في اقرار احد الشرى يكن و (قوله ثم) اى في  
اقرار بعض الورثة (قوله بهذا) اى باقرار احد الشرى يكن (قوله نحو البيع الخ) اى بيع احد الشرى يكن  
بان قال لثالث بعثك نصفه وكذا البقية اهـ كردى (قوله هنا) اى في باب الافرار و (قوله في العتق)  
اى في باب العتق (قوله مقدم) كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر مقدم او يقدم اهـ سيد عمر (قوله جزم  
ابن المقرى الخ) وكذا جزم به النهاية والمغنى (قوله على التفصيل) اى في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة  
اهـ كردى (قوله وهو الحق) اى كون الفتوى على الاشاعة (قوله له) اى للاسنوى

(فصل في الافرار بالنسب) (قوله في الافرار الخ) اى وما يتبعه من ثبوت الاستيلاد وارث المستلحق اهـ  
ع ش (قوله في الافرار) الى قوله لا اى في النهاية (قوله بالنسب) اى القرابة (قوله حرام) بل من الكيافرا هـ  
ع ش (قوله كالكذب في نفيه) الاولى كنفه مع الكذب اى كالاقرار بنفى النسب مع الكذب (قوله انه

اطلاق قولهم الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافة ولا  
كذلك في قولهم المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى ينافى دعواه المذكورة (قوله فكيف  
يدخل فيه التزام امر مستقبل) قديم مع لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسيانا حاصله الاخبار بانه عالم  
بجميع جهات تلك القضية وتفصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها فيؤاخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان  
وليس فيه التزام امر مستقبل (قوله ولو قال لاحق لى على فلان) اى ثم اقام بينه  
(فصل في الافرار بالنسب) (قوله بل صح في الحديث انه) اى كلامهما

او فيما اعلم ثم اقام بينه بان  
له عليه حقا قبلت وان لم  
يقبل ذلك لم تقبل بينته الا  
ان اعتذر بنحو نسيان او  
غلط ظاهر (قاعدة)  
كشركلا مهم في قاعدة الحصر  
والاشاعة وحاصله انهم قد  
يغلبون الاول قطعا وعلى  
الاصح والثاني كذلك ولم  
يبينوا سر القطع والخلاف  
في كل وقد بينته بحمد الله  
مع ذكر مثله قبيل المنفعة  
فراجعه فانه مهم فن فروعا  
هنا اقرار بعض الورثة على  
التركة بدين او وصية  
فيشيع حتى لا يلزمه الا  
قسطه من حصته من التركة  
لانه خليفة عن مورثه  
فتقيد بقدر خلافته عنه  
وهو حصته فقط وكفى  
اقرار احد مالكي فن بجنايته  
واستثنى البلقينى من ذلك  
مسائل بنحصر الافرار فيها  
في حصته لكن لمذكر آخر  
كما يعلم بتاملها او اقرار احد  
شرى يكن لثالث بنصف  
مشترك بينهما تعين ما اقر  
به في نصيبه وفارق الوارث  
بانتفاء الخلافة هنا المورجة  
للاشاعة ثم ومن ثم الحقوق  
بهذا نحو البيع والرهن  
والوصية والصدق والعتق  
وما ذكر من الحصر في اقرار  
احد الشرى يكن هو مارجحه

في الروضة هنا لكانه خالفه في العتق ولكون ما في الباب يقدم على ما في غيره غالباً جزم ابن المقرى وغيره بما هنا ولم ينظروا كفر  
اقول الاسنوى الفتوى على التفصيل لقوة مدركه او على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الاكثرين ولا مواهقة البلقينى له على ان الافة الاشاعة  
(فصل في الافرار بالنسب) وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه

كفر لكنه محمول على المستحل او على كفر النعمة اذا (اقر). مكاف او سكران ذكر مختار ولو سفيها قنا كافرا (بسبب ان الحق به نفسه) بلا واسطة كهذا ابني او ابني لامي لسهولة البيئة ولادتها وقوله بد فلان ابني لغو بخلاف نحو راسه بما لا يبقى بدو نه اخذ اماما في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (اشترط لصحته) اي الاحاق (ان لا يكذبه الحس) فان كذبه بان كان (٢٠١) في سن لا يتصور ان يولد مثله مثل هذا

الولد ولو لوطا وقطع ذكره وانثيه قبل زمن امكان العلوق بذلك الولد كان لاقاره لغوا (و) ان (لا) يكذبه (الشرع) فان كذبه (بان يكون معروف النسب من غيره) او ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وإن صدقه المستلحق لان النسب لا يقبل النقل نعم لو استلحق قته عتق عليه ان امكن ان يولد مثله لمثلته وان عرف نسبه من غيره كما يأتي فعلم ان المنى باللعان ان ولد على فراش نكاح صحيح لم يجوز احدا استلحاقه لما فيه من ابطال حق النافي اذله استلحاقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قافة ولا انتساب يخالف حكم الفراش بل لا ينتقي الا باللعان رخصة اثبتها الشارع لدفع الانتساب الباطلة واخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيره افتاءه في مريض اقربانه باع كذا من ابنه هذا فمات فادعى ابن اخيه انه الوارث وان ذلك الابن ولد على فراش فلان واقام به بينه وفلان والابن منكران لذلك بانه يلحق بذى الفراش ولا اثر لاقرار الميت ولا لانكار ذينك وسمعت دعوى ابن الاخ

(كفر) أي كل منهما اه سم وقال الرشيدى ضمير انه راجع للنفي فقط وجعله مقيسا عليه للنص عليه في الخبر اه وهو الظاهر بل قول الشارح كالتهاية او على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله او على كفر النعمة) اي فان حصول الولد له نعمة من الله تعالى فانكاره جحد لنعمته تعالى ولا ينظر لما ود يعرض للولد من عقوق ونحوه اه ع ش (قوله او سكران) اي متعد سم وع ش وعطفه على مكلف لانه عنده غير مكلف وموافقا له انما هو من باب ربط الاحكام بالا سباب تغليظا عليه قول المتن (ان الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا ولا جائزا اه سم (قوله كهذا ابني) او انا ابوه وان كالا ول اولى لسكون الاضافة فيه الى المقر اه معنى (قوله لامي الخ) وفاقا للنفى وخلافا للشهاب الرملي والنهاية عبارتها لامي لسهولة اقامة البيئة ولادتها على ما قاله في الكفاية والا صح خلافه اه اي فيصح الحاق نسب الام به ع ش (قوله بخلاف نحو راسه الخ) خلافا للنهاية عبارته فاتممة بينهما قياسا على الكفالة وهم اه اي فلا فرق بين ان يعيش بدو نه او لا في كونه لغوا ع ش واطال سم في رده وانتصار الشارح (قوله فان كذبه) الى قوله وان هذا الولد في المنفى والى المتن في النهاية الا قوله واخذ الى او على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غيره اه رشيدى (قوله لم يصح الخ) جزاء فان كذبه (قوله المستلحق) بفتح الحاء (قوله ان المنى بلعان الخ) ومثله ولد الامه ولو غير مستولد المنى بحلف السيد فليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله لم الاتي لانه لو نازعه قبل النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منفيا لانه ملك لسيدها ولا يصح استلحاقه بغير الغير لما فيه من ابطال حق السيد اه ع ش (قوله لم يجوز الخ) اي ولم يصح اه نهاية (قوله وان هذا الولد) اي فعلم ان هذا الولد الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله بل لا ينتقي) أي حكم الفراش أو الولد اه ع ش (قوله من هذا) لعل المشار اليه قوله ان هذا الولد الخ (قوله بانه يلحق الخ) متعلق بالافتاء (قوله وسمعت الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وان كان) اي ابن الاخ (اثباتا) اي مثبتا (لغير) اي لفلان (قوله الابن) اي ابن المريض المقر (قوله في قوله) اي المريض المقر (قوله وتقبل بينه) اي الابن (قوله باقرار هذا) اي المريض المقر (قوله او على فراش الخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ ش اه سم (قوله او نكاح فاسد) عطف خاص على عام اذ لوطه بنكاح فاسد من لوطه بشبهة اه ع ش (قوله لانه) أي الغير (لونا زعه) اي الواطىء بشبهة (قوله سمعت دعواه) ظاهره انه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفراش وانه لا بد من بينة فليراجع اه

(قوله او سكران) أي متعد (في المتن ان الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا ولا حائزا (قوله او ابني) هذا يفيد ان هذا من الاحاق بنفسه فليتأمل فيه (قوله لامي) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي الصحة هنا ايضا (قوله وقوله بد فلان ابني لغو) هو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وان حكوا فيه وجهين بلا ترجيح وقوله بخلاف نحو راسه بما لا يبقى بدو نه الخ اعترض عليه بانه وهم لانهم صرحوا بان ما يقبل التعليق يصح اضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدو نه اقول اما ولا فهذا الذي صرحوا به لا يقتضى الوهم لجواز حمل البعض فيه على ما يبق بدو نه وجعل ما لا يبق بدو نه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعني يخصه لتوسعهم فيه واما ثانيا فالكفالة لا تقبل التعليق لان الاصح ان التعليق يفسدها وقد جوزوا اضافتها لما لا يبقى بدو نه وهذا يقتضى تخصيص البعض في القاعدة والحق ما لا يبق بدو نه في الكل وله في بعض المواضع فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزوم الحكم عليهم بالوهم في مسئلة الكفالة ولا سبيل اليه فتأمله بافصاف (قوله وان هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله او على فراش الخ) عطف على قوله على فراش

(٥١ - شرواني وابن قاسم - خامس) وبينته وان كان اثباتا للغير لانه طريق في دفع خصمه ويستحق الابن ما قرله به وان اتفق نسبه نظرا للتعين في قوله وهذا وتقبل بينته انه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فبرئته وجه تقديم بينته انها ترجحت باقرار هذا لاسيما مع انكار صاحب ذلك الفراش وعلى فراش وط مشبهة او نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه فيه قبل النفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقاً (تنبيه) اشتراط أن لا يكذب المقر الحش لا اشرع لا يخص به اهلنا بل بعمائر الافارير كما علم بامرانه بشرط. في المقر له اهلية استحقاق المقر به حسا وشرعا (وان (٤٠٢) يصدقه المستلحق) بفتح الحاء (إن كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج بي صدقه ماله سكت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع لها في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق صح وعليه قد يحمل كلاما ويشترط ايضا ان لا ينافي فيه والا فسياتي وان لا يكون المستلحق بفتح الحاء قناو عتيقا للغير والام يصح لاحد استلجافه الا ان كان بالغاً عاقلا وصدق المستلحق ومع ذلك رقه في الاولى باق اي وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذ لا فرق بينهما اخذا من تعليمهم الاولى بعدم التنافي بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رايت ما ياتي في اقرار عتيق باخ وهو يوقد ما ذكرته (تنبيه) وقع بخط فيمن اتى بزوجه المعروفة بالنسب لقاض وأقر بانها أخته فصدقته وأقرت بانها لاحق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان انها زوجته هل تحرم عليه ظاهر اقطاعه وباطنا أولا ولا وقد الفت في ذلك كتبنا باحافلا يثبت فيه فساد هذه الاطلاقات وان حاصل المنقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) أى سواء أمكن نسبته من حيث السن أو لا وكان المستلحق الواطى مأم لا اه عش (قوله وهو المكلف) الى قوله اى وكذا في النهاية الا قوله ان لا ينافي فيه والافسياتى (قوله او السكران) اى المتعدى اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه عش (قوله فلا يثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده سم على حج ويصور ذلك بما اذا استمر المستلحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه عش (قوله كلامهما) أى في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) الى قوله اى وكذا في المغنى (قوله إلا ان كان بالغاً الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله وينظر في التعليق بقول الشارح اى وكذا ولاؤه والنخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) اى في صورة كون المستلحق قنا (قوله في الثانية) اى في صورة كونه عتيقا (قوله او باطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا) اى لا تحرم لا ظاهرا ولا باطنا (قوله وان حاصل النخ) عطف على فساد (لو فرض النخ) الظاهر الاخصر وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله إلا ان قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فيهما) اى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) اى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان اراد ان الحرمة ظاهرة اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعاً واضحاً لان المقر يؤخذ باقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقييد إطلاق الحرمة بظاهر اه سم (قوله والحل الخ) اى وإطلاق الحل وهلا زادوا الحل ظاهر اقطاع على ما اذا قصد اخوة الاسلام او اطلق وهو يعتق اخوة النسب (قوله او سكت) الى قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخير عن قوله او قال

الخ ش (قوله او السكران) اى المتعدى (قوله وخرج يصدقه الخ) كذا شرح حر (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع (قوله ولا لم يصح لاحد استلحاقه) اى محافظة على حق الولاء للشديد كما عللوا به لكن قد يقال قياس ما ياتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاء للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتاكد الاستلحاق فيما ياتي بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله إلا ان كان بالغاً عاقلا وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى فيما كتبه على اخر التنبيه اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه فلو عدم ذوالولاء عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله هذا وينظر في قوله في التعليق مع ضرر المولى بقول الشارح اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر النخ إذ مع بقاء مولاه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المصدق لبقاء الولاء كما بحثه الشارح وكذا استلحاقه اذا كان حيا ومات قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصلى كما سيأتى فليتامل (قوله والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق) ان اراد ان الحرمة ظاهرة اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعاً واضحاً لان المقر يؤخذ باقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

قوله طانت او هذه اختى ولو زاد من ابى الا ان قصد استلحاقها وهى ممن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها فانه ان صدق باطنا الخ حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ظاهراً على خلاف فيه وانه يتعين حمل إطلاق الحل فيهما على ما اذا قصد الكذب واخوة الاسلام او اطلق والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما اذا قصد الكذب (فان كان بالغاً) عاقلاً (فكذب) او سكت واصر

أوقال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو يمين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجم لم يبطل الذنب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) او مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلا التصديق لعسر اقامة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

بلغ أو أفاق) وكذبه (لم يبطل) استلحاقه بتكذيبه (في الاصح) لان النسب يحتاج له فلا يشدفع بعد ثبوته ولو استلحق اباه المجنون لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نفاه بلعان او غيره قبل موته او بعده ولا يبالي بتهمة الارث وسقوط القود لان النسب يحتاج له ومن ثم ثبت بمجرد الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الاصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان بالغاً) عاقلا ووجدت الشروط فيهما ماعدا التصديق (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما لاجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقهما او لم يصدق واحد منهما كان سكت عرض على القائف كما قاله واعترضا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد

الخلاف في النهاية (إلا بينة او يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها سم وعش (قوله او مجنونا) أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاريان الخ والا قرب ان المغنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم ان ايس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لعسر اقامة البينة) عبارة المغنى لان إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به واثبت بالامكان فكذلك اثبتناه بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابني كما افاده شيخنا اه وعبرة سم الواجهة مر ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المغنى لا قوله لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية لا قوله صدقهما (قوله وان نفاه) (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم اسلم لا يحكم باسلام المعتني ولو مات هذا الولد وصرفنا ميراثه إلى اقراره والكفار ثم استلحقه لنا في حكم النسب ويتبين أنه صار مسلما باسلامه ويسترد ميراثه من ورثته الكفار انتهى مر وخطيب والا قرب انه إن لم يكن غسل وجب نبشه مالم يهر لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلى عليه في القبر وينش لدفنه في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنش اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثيرا بالنصب اه سيد عمر (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) والوجهان جاريان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا ولم يمت لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الان من اهل التصديق نهاية ومعنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقي مالم يصدق احدهما واما الاخر بينة هل يعمل بالاول او بالثاني فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله او لم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وان كذبهما واستشكله ابن شبة اه سم عبارة البجيرمي على شرح منبج قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع انه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما اذا سكت كما في مر وعبارته فلو لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ اه وعبرة عش قوله بان سكت بقي مالم يصدق معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حج تشمل التكذيب اه (قوله واستلحاق المرافة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (باني في القيط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله فرع) إلى المتن في النهاية لا قوله مختلف وقوله في تجهيزهما قوله لان إلى المتن (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطفل نصراني ويجوز فيهما التوصيف (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لو احده اه سم (قوله

من إطلاق الاقرار فلم يثبت مادعاه من تقييد إطلاق الحرمة ظاهرا (قوله في المتن والشرح إلا بينة أو يمين مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالخاق القائف بخلاف ما سيأتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) إلا وجه ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقهم فلا حاجة الى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه إنكار الخ) صرح به الارشاد (قوله او لم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شبة (قوله في المتن ياتي في القيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذمي فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف او تحيرا ونفاه عنهما او الحق بهما امر بالاتسباب بعد بلوغه إلى من يميل طبعه اليه منها ولو اقاما بينتين متعارضتين مقطعتا في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عما لو انتسبا معا لو احده

بما ياتي أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة أو العبد (باني في القيط إن شاء الله تعالى) (فرع) اشتبه بطفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهما نسباً وغيره إلى وجود بينة فقا ئف فان تساب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب ويتألف بهما حتى يسلما باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكمسلمين في تجهيزهما لكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقبرتي الكفار والمسلمين او بعده فلا لان احدهما كافر اصلي والاخر مر تد (ولو قال لولد

أتمه هذا ولدي) سواء قال منها ولا ذكره في الروضة كالتنبيه تصوير فقط او تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط خلوها من زوج يمكن كونه منه كإياني (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال انه ملكها بعد ان حبلت منه بنكاح أو شبهة وانما استقر مهر مستقرشة رجل اتت بولد يلحقه وان انكر الوطء لان هنا ظاهرا يؤيد دعوها وهو الولادة منه اذا حمل من الاستدخال نادر وفي مسئلتنا لا ظاهرا على الاستيلاء (وكذا لو قال) فيه (هذا ولدي ولده في ملكي) لما ذكر (فان قال علفت به في ملكي) أو استولدتها في ملكي أو هذا ولدي منها وله سنة وهي في ملكي من خمس سنين مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعاً لا تنفاه ذلك الاحتمال ولا نظر في القطع منها لا احتمال كونه رهنها ثم اودها وهو معسر فيبيع في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلاءها قولين مرجح منهما لندرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاء في قرار من سبقت كتابته اقراره الواقع بعد حرته ان ينتفي احتمال حملها زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليهم فاختلاف المسلم بالكفر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه ع ش قول المتن (ولدا مته) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (ولدا مته) أي غير المازوجة والمستقرشة له اه مغنى (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الامة في النهاية الا قوله فان الندرة وكذا في المغنى الا قوله وانما إلى المتن وقوله قطعاً (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتنبيه) هو لا في اسحق الشيرازي (قوله لمحل الخلاف) أي الا في المتن انما (قوله كإياني) أي انفاء المتن (قوله لاحتمال انه الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستقرشة رجل) بنكاح صحيح او فاسد اه ع ش (قوله لان هنا) أي في مسئلة المستقرشة و (قوله في مسئلتنا) أي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله لاحتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به ما لو لم يقله وعلم دخولها في ملكه من عشر سنة فيثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلاً وحملت به ثم اشتراها وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المنفي و (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر (قوله مرجح الخ) وهو لفظ ذاه ع ش (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال وأي قطع معه اه سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت و (قوله الواقع) نعت لا قراره و (قوله ان ينتفي الخ) خبر و شرط الخ (قوله ان ينتفي احتمال حمل الخ) أي بان يكون لا أكثر من اربع سنين من وقت الاعتاق فلولدته مثلاً لتسعة اشهر من وقت الاعتاق لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعتاق على ما فهمه قوله ان ينتفي احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الاولى فيه (قوله بان أقر) إلى قوله وهل في المغنى (قوله بان اقر الخ) او يثبت بينة ع ش و قابولي اه بجيري (قوله بان اقر بوطئها) قضيتها انها لا تصير فراشاً باستدخال منيه المحترم ولا يثبت به نسب الولد وليس مراد اه ع ش (قوله عن يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه وأي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر اه سم ولك ان تقول ما اشار اليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى يصح بان تجعل من بيان للشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من بيان لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء فيتم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب الثاني وهو الاظهر انا نلتزم من بيان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقاً بـ يتعدى حتى يلزم الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه اللاحق والمعنى حينئذ وما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن ولدا مته) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال وأي قطع معه (قوله من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملحق به اليها ثم منها إلى المقر ولم يوجد ذلك هنا وأي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا عمي فان النسب لم يتعدى من الجد الا إلى أبي المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله من يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاهنا منه ولم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فتأمله الا ان يجاب بانه لا مانع من اتحاد الغير والواسطة وفيه نظر

الكتابة لان الحمل فيها لا يفيد أمية الولد (فان كانت الامة فراشاً له) بان اقر بوطئها (لحقة) عند الامكان بالفراش النسب من استلحاق لغير الولد للفراش وتصير ام ولد (وان كانت موزوجة فالولد الزوج) عندا مكان كونه منه لان الفراش له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للحقوق بالزوج شرعاً (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب



(كذلك اخي او) بثنتين كالأب والجد في هذا (عنى) او بثلاثة كذا ابن عمى وهل يشترط ان يقول اخى من ابوى او من ابى او ابن عمى لا بون  
اولاب كما يشترط ذلك في البيعة كالدعوى او يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر (٤٠٥) إلا عن تحقيق ومن ثم لو اقر باخوة مجهول

لم يقبل تفسيره باخوة  
الرضاع ولا الاسلام كل

محتمل وظاهر المتن وغيره  
يشهد للثاني لكن المنقول

عن القفال وغيره الاول  
واقره الاذرى وغيره بل

جرى عليه الشيخان وآخر  
الباب الثالث لانه بعد

التفسير ينظر في المقر أهو  
وارث الملحق به الحائز

لتركته فيصح او لا فلا يصح  
وفي الملحق به اذ كر فيصح

اللاحق به او انثى فلا ولا  
يمكن ذلك الا بعد بيان الملحق

به وسواء اقال فلان وارث  
وسكت او زاد لا وارث لى

غيره ولما نقل الجلال  
البلقينى عن جمع منهم

التاج السبكى ما يخالف  
بعض ما مروى بان قال هذا

وهم سببه عدم استحضار  
النقل وفي فتاوى ابن الصلاح

اخذ من كلام القاضى لو  
قال ليس لى وارث الا اولادى

هو لا و زوجتى قبل لكن  
نازعه ابن الاستاذ واطال

بان كلام القاضى لا يدل لما  
ذكره وبان الاصح ما قاله

ابن عبد السلام انه لا يكفى  
قوله فى الحصر بل لا بد فيه

من البيعة ويكفى قول البيعة  
ابن عم لاب مثلاً وان لم

يسموا الوسائط بينهما وبين  
الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه ان محله فى فقيهي عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب

استفصاهما وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الفزرى بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى اى فى هذه المسئلة

النسب من ذلك الغير الى نفسه اما بان يكون ذلك اللاحق بواسطة واحدة وهى الاب الخاه (قوله او بثلاثة)  
ظاهره انه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه اه سم (قوله ذلك) اى بيان انه من ابويه مثلاً (قوله او يفرق) اى  
بين المقر والبيعة اه ع (قوله بان المقر الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتأمل اه سم (قوله  
لم يقبل تفسيره الخ) اى حيث ذكره منفصلاً ع (قوله يشهد للثاني) اى عدم اشتراط البيان وهو  
الواجب اه نهاية لكن الرشيدى بسط فى الرد عليه والانتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه  
ميل كلام المغنى (قوله لانه الخ) تعليل لما يفيد قوله لكن المنقول عن القفال وغيره الاول الخ من ترجيحه  
الاول لكن الاوضح الاخصر ان يقول لان النظر فى المقر الخ لا يمكن إلا بعد بيان الملحق به (قوله اه ووارث  
الملحق به الخ) هذا يتجه حيث كان التردد السابق فى هذا ابن عمى وابن اخى وعليه فقوله السابق ان يقول هذا  
اخى الخ اى فى قوله هذا ابن اخى الخ اه سيد عمر وما افاده بقوله هذا يتجه حيث الخ من الحصر محل نظر بل  
ظاهر المنع (قوله فيصح) اى الحاقه (قوله وفى الملحق به) اى وينظر فى الملحق به الخ (قوله انثى فلا) فيه  
ماستعمله سم ونهاية (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار  
م راه سم ورشيدى اى وكان حقه ان يقول وسواء اقال وانا وارثه وسكت او زاد ولا وارث له غيرى (قوله  
وفى فتاوى ابن الصلاح) الى قوله لكن الخ اقهره المغنى (قوله وزوجتى) اى هذه اه مغنى (قوله قبل) اى  
يثبت حصر ورثته فيهم باقراره فكما يعتمد اقراره فى اصل الارث كذلك يعتمد فى حصر اه مغنى (قوله لكن  
نازعه الخ) اعتمده م راه سم (قوله قوله) اى اقراره المذكور (فى الحصر) اى فى ثبوته والظرف متعلق  
بيكفى (قوله فيه) اى الحصر وثبوته (قوله ويكفى) الى المتن فى النهاية (قوله وان لم يسمو) اى الشاهدان  
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النهاية وان لم تسم الخ وهى ظاهرة (قوله بينه) اى المستلحق بفتح الحاء  
(قوله فيجب) اى على القاضى (قوله استفصاهما) اى عن اسماء الوسائط اه سم (قوله وكذا يقال فى المقر)  
هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره اه سم (قوله فى هذه المسئلة) هى قوله ويكفى فى

(قوله فى المتن كذا اخى او عمى) قال فى شرح البيهجة فانه الحاق بالاخ بالاب وللعلم بالجد انتهى فانظر كيف  
يكون الاول الحاقاً بواسطة واحدة والثاني بثنتين (او بثلاثة) ظاهره انه لا زيادة على الثلاثة فلينظر فيه  
(قوله او يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكر فتأمل اه (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع)  
قال فى الروض فرع لو اقر باخ وقال اى منفصلاً كفى شرحه اردت من الرضاع لم يقبل قال فى شرحه ولهذا لو  
فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادى لو شهد انه اخوه لا يكتفى به لانه يصدق باخوة الاسلام  
واجيب بان المقر يحتاط لنفسه بما يتعلق به فلا يقر الا عن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والوجه  
الثاني شرح م وقد بنا فى الاول مسئلة الاقرار باخوة المجهول المذكور فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير  
باخوة الرضاع ولا الاسلام تصويرها بما لا يدل بقل اخى من ابوى او ابى مع جزم الروض كغيره بما فلينظر هل  
هى مبنية على الثاني وكيف الحال ثم اوردته على م فاجاب بانه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر  
صححة الاقرار فيها مطلقاً بل شرط صحته ان يبين بانه من ابويه مثلاً فاذا اطلق لم يعتد به الا ان يبين بعد ذلك بناء  
على المنقول المذكور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وعدم التناهي مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكال  
والجواب المذكورين فتأمل ثم اوردت ذلك مرة اخرى على م فاعترف بالاشكال ومنافاة ذلك لمسئلة  
الاقرار باخوة المجهول المذكور وما الى الاخذ بها وحمل هذا الكلام على نحو الاول لوى (قوله او انثى فلا)  
فيه ماستعمله (قوله وسواء اقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار م (قوله  
قيل لكن نازعه) اعتمده م (قوله فيجب استفصاهما) المفهوم من هذا السياق ان المراد بالاستفصال  
تسمية الوسائط فتأمل (قوله وكذا يقال فى المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه ان محله فى فقيهي عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب  
استفصاهما وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الفزرى بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى اى فى هذه المسئلة

ولم يفصل ثم نقل عن شرح انه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له ذير حمل على الامة ثم قيده بقاض عالم اى ثقة امين قال ويقاس به كل حكم اجله اه وهى فائدة حسنة بتعين (٤٠٦) استحضارها فى فروع كثيرة باتى بعضها فى القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر فى الظاهر لا وارث

له الا ببيت المال على المنقول خلافا للتاج الفزارى (نسبه من الملقق به) الذكر لان الوارث يخلف مورثه فى حقوقه والنسب منها اما الاتى فلا يصح استحقاقها فوارثها اولى (بالشروط السابقة) فيما اذا لحقه بنفسه فيصح هنامن السفهه ايضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملقق به ميتا) فيمتنع الا لحاق بالحي ولو مجنو فالانه قد يتأهل فلو لحق به ثم صدق ثبت بتصديقه دون الا لحاق وفيما اذا كان واسطتان كهذا عمى يشترط تصديق الجدة فقط لانه الاصل الذي ينسب اليه ومن اشترط تصديق الاب ايضا كالبعوى

فقد أبعد لانه غير وارث وليس الا لحاق به وفرعه لم يقع الحاق بقوله حتى يقول يبعد الحاق الفرع بدون الاصل بل السبب فى الا لحاق تصديق الجدة فقط فاندفع استشكال ذلك وان قال شارح انه اشكال قوى ثم حكى عن السبكي جوابا عنه بما لا يصح (ولا يشترط أن لا يكون) الملقق به (نفاه فى الاصح) بل لا يجوز الا لحاق به وإن نفاه قبل

البينة أن يقول ابن عم لاب الخ اه ع ش (قوله) وإن لم يفصل (أى الفقيه الموافق الخ (قوله) ثم قيده الخ) و (قوله) قل (أى الغزى اه ع ش (قوله) اجله) أى الفاضل (قوله) وهى الخ) أى قول الغزى ويقاس الخ والتاثير لرعابة الخبر (قوله) فوارثها اولى (قوله) خالفه النهاية والمغنى وسموا ابا عبد الله واللفظ الاول فالمعتمد صحة استحقاق وارثها وفرقوا والده رحمه الله تعالى بين استحقاق الوارث بها وبين استحقاقها بان اقامة البينة اسمل عليها بخلاف الوارث لاسما اذا تراخى النسب اه (قوله) فيما اذا (أى قوله) ومن اشترط فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله فيصح الخ (قوله) (أى فى الا لحاق بالغير اه ع ش (قوله) على ذلك) أى على الشروط السابقة فى الا لحاق بنفسه (قوله) لانه) أى المجنون عبارة بالمغنى لاستحالة ثبوت نسب الشخص مع وجوده بقول غيره اه وهى شاملة للمجنون وذيره (قوله) فلو الملقق به) أى بالحي اه ع ش (قوله) ثبت) أى نسبه (قوله) وفيما اذا كان واسطتان الخ) أى والفرض ان الا لحاق بالحي اه سم (قوله) ايضا) أى كتصديق الجدة (قوله) لانه) أى الاب وكذا غيره به وضير فرعه (قوله) غير وارث) كان المراد للمستحق بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والاخ لا يرث مع وجود الاب اه سم اقول بل المراد ان الاب ليس بوارث للملقق به وهو الجد لكونه حيا (قوله) وليس الا لحاق به) و (فرعه لم يقع) معطوفان على خبر ان او حالان من فاعل غير معنى المغاير و (قوله) حتى يقول) مفرع على الثانى (بعد الحاق الفرع) يعنى اثبات نسب الاصل وهو الاب بقول فرعه (قوله) بل السبب) لعل الانسب لما قبله بل الا لحاق بالجد والسبب فيه تصديق فقط عبارة بالمغنى الموصدق الحى ثبت نسبه بتصديقه والاعتداد فى الحقيقة على المصدق لا على المقر اه (قوله) استشكال ذلك) راجع للمغنى والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب قول المتن (وارثا) بخلاف غيره كقوله وقائل واجنبى نهاية ومغنى قول المتن (حائزا) أى ولو ما لا بدليل ماسياتى فيما لو اقر احد الوارثين وان ذكر الاخر ومات ولم ير ثم الا المقر حيث يثبت النسب باقرار الاول ورشيدى ومغنى (قوله) وان تعدد) فلو مات وخلف ابنا واحدا فاقربا خ اخر ثبت نسبه وورثا ومات عن بنين وبنات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومغنى (قوله) فلو اقر بعم الخ) عبارة بالمغنى ودخل فى كلامه الحائز واسطة كان اقر بعم وهو حائز تركه ابيه الحائز تركه جده الملقق به فان كان قدماء ابوه قبل جده فلا واسطة صرح بذلك فى اصل الروضة اه (قوله) ومنه

فأما له (قوله) اما الاتى فلا يصح استحقاقها او ارثها اولى) كذا بزم به ابن الرفعة وكاهن ابن اللبانة ل الاسنوى وهذا واضح وابن اللبان قال انه اظهر قولى اشائنى قل البينة فى الظاهر انه على القول السابق الى امتناع قبول اقرارها بالولد وقد صرح م والمواردى بانه لا يثبت الحاق الاخ اللام (تنبيه) وجهه الباقى صحة استحقاق الوارث لاهام عدم استحقاقها بان الا لحاقها على بنى الورثة فاذا لحقها جميع ورثتها بها صح والحاقها بنفسها ليس مبناه على الورثة بل على مجرد لدعوة واشائنى لا يثبت لهادوة ام لان الاطلاع على الولادة ممكن وامالانه يؤدى الى الا لحاق صاحب الفرائر وهذا لا يأتى فى الحق ورثتها بها او عارة الروضة واصلها كقوله هذا الخى ابن ابي وامى وانه اشارة الى الا لحاق بالام وان كان كلامه فى اشفق اه كذا فى الناشرى و قد صد صحة استحقاق وارث المرأة ما باتى من اعتبارها واقعة احد الزوجين اصدق احدهما بالذكر وذلك يتضمن صحة استحقاق وارثها وهو ما اعتمد شيخنا الشهاب الرهلى وفرق بينه وبين قوله قامة المرأة البينة على الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخيها وبوضع هذا الفرق ان المرأة تشهد ولادة نفسها وتضبطها وقتها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسمل عليها اقامة البينة ولا كذلك وارثها لانه لا يضره الولادة ولا يضبط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البينة (قوله) وفيما اذا كان واسطتان) أى والفرض ان الا لحاق بالحي (قوله) تصديق الجدة فقط) اعتمده م (قوله) لانه غير وارث) كان المراد للمستحق لوجود ابيه

موت بلمان او غيره لانه لو استلحقه لقبيل فكذا وارثه (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) تركه الملقق به حين اى الاقرار وان تعدد فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا تركه بيه الحائز تركه جده ومنه بنت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لانه إن لم يرث الميت لم يكن  
 خليفته وكذا إن لم يستغرق  
 تركته لأن القائم مقامه  
 مجموعهم لا خصوص  
 المستحق فيعتبر حتى موافقة  
 أحد الزوجين والمتق والحق  
 بالورث الحائز إلا ما لم يلق  
 بميت مسلم وراثته بيت المال  
 لانه نائب الوارث وهو جهة  
 الاعلام ولو قاله حكايته  
 أيضا لان له القضاء بعلمه  
 وكونه أيضا لاولاه عليه ولو  
 اقر عتيق باخ او علم يقبل  
 لاضراره بمن له الولاء الذي  
 لا قدرة له على إسقاطه كاصله  
 وهو الملك او بابت قتل لانه  
 قادر على استحقاقه بملك او  
 نكاح فلم يقدر مولاة علي  
 منه وقضية قولهم حين  
 الاقرار انه لو اقر بابت لعنه  
 فثبت آخر انه لم يبطل  
 إقراره لكن اتى التفتال  
 ببطلانه لانه بان النية انه  
 غير حائز ولا بن الرفعة هنا  
 اجبت عنه في شرح الارشاد  
 (والاصح) فيما اذا اقر  
 أحد الحائزين بثالث او  
 بزوج لبيت وانكره  
 الاخر وسكت (ان المستحق  
 لا يرث) لعدم ثبوت نسبه  
 وبفرض المتن في هذا الذي  
 دل عليه السياق وصرح  
 به في بعض النسخ يندفع  
 ما اعترض به الفزارى واطال  
 (ولا يشارك المقر في حصته)  
 ظاهر ابل باطنا ان صدق  
 في ابنتين اقر احدهما  
 بثالث يلزمه ان يعطيه ثلث  
 حصته ولو ادعى على ابني  
 ميت بعين في التركة فصدقه

أى من الوارث الحائز (قوله لانه الخ) تعليل المتن (قوله فيعتبر) الى قوله ولو قاله حكايته المغنى والى قوله ولا بن  
 الرفعة في النهاية (قوله فيعتبر) اى اقرار مجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة  
 استحقاق وارث الانثى بها سم وصورتها ان تموت امرأة وتختلف ابنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا  
 اخى من اى فلا بد من موافقة الزوج فهذا استحقاق بامرأة وهو رد على ابن اللبان وغيره مر اطفحى  
 وحلي اه بجيرى وقوله وغيره اى كالشارح فيما قدمه انفا في شرح فيثبت نسبه من المالحق به (قوله لانه)  
 أى الامام (قوله وهو) اى الوارث (قوله ولو قاله حكايته) أى بان حكم بشوت نسبه منه اه ع ش (قوله لان له  
 القضاء بعلمه) اى بشرط كونه مجتهدا اه ع ش اى خلافا للتحفة (قوله وكونه ايضا الخ) عطف على قول  
 المتن كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لاضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر  
 كما قدمه في الالحاق بنفسه لكن الفرق يمكن اه سم ولعل بان ضرر عدم إرث عصبه النسب هنا عائد لتغير المقر  
 وهناك للمقر (قوله وهو) اى الاصل الولاء (الملك) اى كونه ملوكا للسيد (قوله وقضية قولهم حين الاقرار)  
 أى كما مر تقييد المتن به (قوله انه) اى الآخر (ابنه) اى ابن العلم (لم يبطل إقراره) اى المقر بابت لعنه اه  
 ع ش (قوله انه) اى المقر بابت لعنه (قوله غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالان اه سم (قوله ولا بن  
 الرفعة الخ) اقره المغنى ثم قال ويصح الحاق المسلم الكافر بالمسلم والحاق الكافر المسلم بالكافر اه (قوله  
 هنا) اى فى اشتراط كون المقر حائزا حين الاقرار (قوله اجبت عنه الخ) واجاب النهاية عنه ايضاراجعه  
 (قوله فيها اذا اقر) الى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او بزوج لبيت (قوله او بزوج الخ)  
 انظر ما صورته اه ع ش كان مراده ما فائدة عطفه مع ان الثالث شامل للزوجة قول المتن (لا يرث) واذا قلنا  
 لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بابت المقر به وان لم يثبت نسبها و أخذته باقراره كما ذكره الرافعى  
 ويقاس بالبيت من فى معناها وفى عتق حصته المقر لو كان المقر به عند ما من التركة كان قال احدهما العبد  
 فيها انه ابن ابينا وجهان او جههما انه يعتق لتشوف الشارع الى العتق وغنى ونهاية وشرح الروض قال ع ش قوله  
 مر وفى عتق حصته المقر الخ اى ظاهر او باطنا وقوله مر او جههما انه يعتق اى ولا سراية وان كان المقر  
 موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق اه (قوله وبفرض المتن الخ) عبارة المغنى والاصح ان المستحق لا يرث  
 كذا فى نسخة المصنف كما حكاه السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضى انه مع كون المقر حائزا ان استلحق  
 لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر ان هنا سطة هى امام من اصل المصنف وامام من  
 ناسخ وصوابه ان يقول وان لم يكن حائزا فالاصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد فى بعضها فلو  
 اقر احد الحائزين دون الآخر فالاصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الاولى ويدل لذلك  
 كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر فى حصته فهو قرينة ظاهرة على ان صورة المسئلة اقرار بعض الورثة  
 اذ لو كان المقر حائزا لم يكن له حصه بل جميع الارث له اه سم (قوله ظاهر ابل باطنا) اى بل يشارك فيها باطنا  
 وظاهر انه لو مات المستحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه فى ارثه ان تمكن منه اه سيد عمر  
 (قوله يلزمه الخ) اى المقر وكذلك يجب على غير المقر ان يشارك هذا الثالث بثالث ما اخذته ان كان يعلم انه اخوه  
 وان كان فى الظاهر لا يجب عليه ان يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وانما خص المقر

وهو الجد والاب (قوله لا يرث مع وجود الاب) (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة استحقاق وارث  
 الانثى بها (قوله وكونه) اى المقر (قوله لم يقبل لاضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه  
 يندفع الضرر كما تقدمه فى الالحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله انه) اى الآخر وقوله ابنة اى ابن  
 العم (قوله انه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالان (قوله السياق) اى كقوله المقر فى حصته (قوله  
 فى المتن ولا يشارك المقر فى حصته) قال فى الروض لكن يحرم عليه اى المقر تبنيه اى المقر به وفى عتق حصته  
 اى المقر ان كان اى المقر به من التركة كان قال احدهما لعبد من التركة انه ابن ابينا وجهان انتهى وفى

أحدهما فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها أو بعدهما فإن كانت بيد المصدق سلمه له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء. وعلى المصدق نصف قيمتها (و) (الأصح) (إن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالقرار) بل ينتظر كالآخر فإن أقر فسات غير الكامل وورثته نفذ أقراره من غير تجديد كافي قوله (و) (الأصح) (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثالث (و) (أنه لو أقر الآخر) أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصة المقر لكن ظاهرا فقط كما تقرر لأن الارث (٤٠٨) فرع النسب ولم يثبت وإنما طواب من أقر بكونه ضامنا للعمر وفي الف بالالف

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وقديطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا أو عسر الضامن أو مات الاصيل والدين مؤجل وأما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث أنه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره أقراره بالخلع فإنه يثبت البيئونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فإنه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به إلى موت المنكر أو الساكت فإن (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالقرار الاول وورث لأنه صار حائزا وكذا الورثة غير المقر وصدقه (و) (الأصح) (أنه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (باخوة مجهول فإنه منكر المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابن الميت وأنت ابنته (لم يؤثر

بالذكر لأنه بما يتوهم أنه لما أقر وجب عليه التثريك في حصته حتى في الظاهر بحجري (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصة المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتافه به له اه سم وفي تصويره وقفة لأنه إذا دفع نصف العين إلى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا يبق للمصدق تعلق بها أصلا فكيف يتصور إخراج القسمة النصف الآخر في حصته (قوله) ولا شيء له (أي للمصدق) (قوله) لم يلزمه (أي المكذب) (قوله) بل ينتظر (أي قوله) وإنما طواب في النهاية والمغنى (قوله) كالآخرين (الخ) أي بلوغ الصغير وفاقه المجنون فإذا بلغ الاول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حيث نذ ولا بد من موافقة الغائب أيضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال أو الحضور اه مغنى (قوله) وورثته (أي ورث المقر فقط غير الكامل) (قوله) كما تقرر (أي في شرح ولا يشارك المقر في حصته) (قوله) العمر (أي عن عمرو) (قوله) أن لا يطالبه (أي الأصل) (قوله) والدين مؤجل (فيؤخذ من تركه اه سم) (قوله) بالقرابة (احتراز عن الولاء) (قوله) كما يأتي (أي بقول المتن وأنه إذا كان الوارث (الخ) (قوله) ونظيره) أي العكس أو ما ذكر من النسب والارث (قوله) بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله) فإنه يثبت البيئونة (الخ) أي بالقرار بالخلع (قوله) لوجودها (الخ) تعليل لثبوت البيئونة بدون مال (و) (قوله) قبل الدخول (أي بالطلاق قبله) (قوله) وعند استيفاء) عطف على قبل الدخول (و) (قوله) من غير مال) متعلق بالوجود (قوله) بخلاف وجوبه (أي المال) (قوله) بالقرار الاول (أي قول المتن) ويثبت في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وبهذا إلى المتن (قوله) لو ورثته (أي ورث المنكر أو الساكت اه سم) (و) (صدقه) أي صدق وارث غير المقر (قوله) لا ولاية عليه (أي ومن عليه ولا يقدم حكمه في شرح وارثا حائزا) (قوله) ولو أقر (أي الحائز والمجهول اه سم) (قوله) فإنه منكر (الخ) ولو أقر باخوين مجهولين معافى كذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق أن لم يكن ناتوا من والافلا اثر لتكذيب الآخر لأن المقر باحد التوامين مقر بالآخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فلم يقر تخليفهما فإن نكل أحدهما لم ترد اليمين على المقر لأنه لا يثبت بها نسب ولا يستحق بهارثا ولو أقر الورثة بن وجية امرأ لم يرثهم ورثت كأقارام بنسب شخص ومثله أقرارهم بزوجة للمرأة نهاية ومغنى (قوله) لأن الحائز (أي الكتاب في النهاية والمغنى) (قوله) لابن الخ (و) ولو أقر به أي

شرحه أن الاول أو وجه التشوف الشارع إلى العتق انتهى (قوله) فإن كان قبل القسمة دفع إليه نصفها) ينبغي أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصة المقر لزمه دفعه إليه أيضا لا عتافه به له (قوله) لم يلزمه (أي المكذب) (قوله) أو نذر المضمون له أن لا يطالبه (أي أن لا يطالب الاصيل) (قوله) والدين مؤجل (فيؤخذ من تركه) (قوله) وكذا الورثة (أي ورث المنكر أو الساكت) وقوله وصدقه أي وصدق غير المقر (قوله) ولو أقر (أي الحائز والمجهول) بثالث فإنه منكر الخ قال في الروض ولو أقر بهما أي باخوين مجهولين معافى كذب كل منهما الآخر ثبت نسبهما وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط المكذب بفتح الذال أن لم يكن ناتوا من لان المقر باحد التوامين مقر بالآخر وقوله أن لم يكن ناتوا من قال في شرحه والافلا اثر لتكذيب الآخر اه (قوله) في المتن (كأخ أقر ابن الميت) قال في الروض فإن أقر به الآخر والزوجة لم يرث معهما

(فيه) لثبوتهم وشهرته ولا نه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فإنه لم يثبت الا لارثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بأن ذلك دور حكيم ومن ثم غلط المقابل ولو أقر بثالث فإنه منكر نسب الثاني وليس توام سقط لثبوت نسب الثالث باتفاقهما فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوته بالاستحقاق وبهذا فارق ما قبله (ويثبت أيضا نسب المجهول) لأن الحائز قد استلحقه فلم ينظر لآخر إجماله على أهلية الاقرار بتكذيبه له (و) (الأصح) (أنه إذا كان الوارث الظاهر يحججه المستلحق) حجب حرمان (كأخ أقر ابن الميت ثبت النسب) للابن لأن الحائز ظاهر قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكمي وهو أن يلزم من إثبات الشيء دفعه أذلو ورث حجب الأخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلجانه فلم

باب الميت الاخ والزوجة لم يرث معهما لذلك اى الدور الحكمى ولومات عن بنت واخت فاقربا بابن له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه ابن الميت فانكر الاخ ونكل عن اليمين فخلف المدعى اليمين المردودة (قوله ما لو اقرت بنت الخ) لعله تصوير والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم

(كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء) الى المتن فى النهاية الا قوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى المغنى الا قوله المتضمن الى من عار وقوله ومصحف الى وكاعارة وقوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها لغة ثالثة عارة بوزن ناقة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه عرش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لغو شرعا و لغة فقط واو لغة لما يعارو شرعا للعقد لكن فى شرح الروض اى والمغنى ما يفيدان اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوى اه (قوله وللعقد) اى فهى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع بها وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم نظير فى اول البيع اه عرش (قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلوردا المستعير ارتدت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرىح ما ياتى عند قول المصنف ما لم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل من التعاور اه (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غيرته بكذا انتهى معنى (قوله وهى واوية) فان اصلها عورية انتهى معنى قال عرش هذا بمجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كما فى البيع من مذهبنا مع ان البيع ياتى والباغ واوى اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار اليه اه (قوله واستعارته الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادرا) كذا فى اصله

انتهى وقال فى شرحه ولومات عن بنت واخت فاقربا بابن له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها ذكره الاصل (قوله ما لو اقرت بنت معتقة للاب الخ) لعله تصوير والا فلورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم مما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بقى الموترك بنتا وقلنا بالاردل فساد بيت المال فاستلحقت اخا فهل يكون كاستلحاق الابن الحائز مثلا لا لم ارفيه نقلوا والا قرب نعم اه (ويرثانه) هو فى ارث الاخ احد وجهين ووجهه ما ذكره الشارح والثانى لانه يمنعها عصبوبة الولاء اى الارث بها قال فى شرح الروض والاول اوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك فليتأمل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلوردا المستعير ردت على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصرىح ما ياتى عند قول المصنف ما لم ينه انها ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مر فى الواكالة ان الاباحة لا ترتد بالرد قلت ذلك فى الاباحة المحضة وهذه ليست كذلك اه وكأنه اراد بقوله وصرىح ما ياتى الخ ما ذكره فيما لو فعل ما منع منه من نحو الزرع من ان عليه اجرة المثل لا ما زاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعدوله عن المستحق له كالراد لما ابيع له اه ويمكن ان يجاب بانه لا دلالة فى ذلك لمطلق الراد اذ هنا تفويت للباذن فيه بفعل غيره ومجرد الرد ليس فيه ذلك (قوله لا من العار) لا يقال يردده استعارته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لانا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا فهو عليه السلام اولى بالمؤمنين من انفسهم قالوا يا باهوا لهم قبل الكفار اولى فلا عار فى تصرفه فى شئ من اموال الخلق لان الجميع له ولا يتنافى فيه نحو قوله بل عارية مضمونة لانه من باب التفضل فليتأمل وقوله لانه اى

والذي في المغنى والنهاية درعا بالافراد وفي نسخ المحلى بالجمع كالتحفة اه سيد عمر قوله عبارة ع ش قوله مر  
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فالأخوذ من صفوان مائة درع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انها قد  
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله كا عارة نحو  
ثوب الخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجاناً بل له طلب الاجرة ثم ان عقد باجارة ووجدت شروطها  
فهى اجارة صحيحة والا فهى اعارة لفظاً واجارة معنى ع ش و قد يورس وسم ولا يضمن العين حينئذ تغليبا  
للاعارة ع ش اه بجرى ويأتى انفاً ما يتعلق بذلك (قوله مؤذن الخ) ظاهره وان قل الاذى وينبغي تقييده  
بأذى لا يحتمل عادة او يبيح محذور تيمم اخذاً بما يأتى عن الاذرى فى قوله كل ما فيه احياء مهجة اه ع ش  
(قوله ومصحف او ثوب الخ) عبارة الشارح مر فى باب صفة الصلاة بعد قول الماتن فان جهل الفاتحة الخ  
حتى لو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة له وكذا لو لم يكن بالبلد الا معلم  
واحد لم يلزمه التعليم الا باجارة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او ماء  
فينتقل الى البدل اه وحمل حج الوجوب على ما اذا عار ذلك زمة لا يقابل باجارة اه ع ش ومائة له عن شرح مر  
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله عليه) اى على المصحف او الثوب اه رشيدى (قوله لا اجرة لمثله)  
اى اما الذى لمثله اجرة فظاهر انه واجب ايضا لكن لا بالعارية بل بالاجارة اه رشيدى (قوله وكذا اعارة  
سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان فى ذلك اضرار مال لانها  
بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى وجوب استعارته اذا اراد حفظه كالمحتاج  
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التالف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة  
سم على حج اه ع ش (قوله وكا عارة ما كتب) عبارة المغنى والفقى ابو عبد الله الزبيرى بوجوب اعارة  
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه ليكتب نسخة السماع قاله الزركشى والقياس ان العارية  
لا تجب عينا بل هى او النقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله ما كتب الخ) ما واقعة على نحو الكتاب (قوله  
فيه) متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه (قوله او روايته) اى الغير يعنى سند شيخه  
(قوله لينسخه) اى غيره اه ع ش (قوله وتحرم) ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب اه سم  
(قوله كما ياتى) اى كا عارة الصيد من الحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلمان لمن عرف باللو ا ط اه مغنى  
(قوله مع انها فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية الصحيحة فالاولى التمثيل له باعارة خيل

العارى ياتى فديجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قبل ان البيع من الباع (قوله وقد تجب الخ)  
لم يذكرها انها قد تباح (قوله ومصحف) على ما جزم به العباب تبعا للسكفة اية كذا شرح مر وفيه نظر  
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه فى شرح مر على ما سياتى اه وفى شرح الروض فى باب صفة الصلاة  
قال فى الكفاية ولو لم يكن بالبلد الا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارة له وكذا لو لم يكن الا  
معلم واحد لم يلزمه التعليم اى بلا اجرة على ظاهر المذهب كالمحتاج الى السترة والوضوء ومع غيره ثوب او  
ماء فينتقل الى البدل اه وفى العباب فى صفة الصلاة ولا تجب اعارة اه اى المصحف وان تعين فان غاب مالكة  
فيحتمل لزوم اخذها كالعارية ويحتمل ان لا يضمنه اه هذا ولا يخفى ان مقتضى وجوب الاعارة فى  
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسياق فى اول الفصل الا ترى من الشرح والحاشية ما يتحصل منه  
تفصيل فى الرجوع بعد الاحرام فيحمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع مما سياتى لا ما يجوز فيه ايضا الا لا ينظم  
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام به بل ولا قبله فليتنامل فيحمل الوجوب هنا على  
ما اذا طلب الثوب للصلاة القرص فليتنامل (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك  
لا يجب عليه ذبحه وان كان فى ذلك اضرار مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى  
وجوب استعارته اذا اراد حفظه كالمحتاج الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى  
التلف وهذا ظاهر وان توه بعض الطلبة المناقاة (قوله وتحرم ثم قوله وتكره) كل منهما معطوف على تجب

اللاية وقد تجب كا عارة  
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر  
ومصحف او ثوب توقفت  
صحة الصلاة عليه اى حيث  
لا اجرة له لقلة الزمن والا  
لم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر  
ثم رأيت الاذرى ذكره  
حيث قال والظاهر من حيث  
الفقه وجوب اعارة كل  
ما فيه احياء مهجة محترمة  
لا اجرة لمثله وكذا اعارة  
سكين لذبح ما كول يخشى  
موته وكا عارة ما كتب  
صاحب كتاب الحديث  
بنفسه او مأذونه فيه سماع  
غيره او روايته لينسخه منه  
كاصوبه المصنف وغيره  
وتحرم كما ياتى مع بيان انها  
فاسدة وتكره كا عارة مسلم  
لكافر كما ياتى واركانها اربعة  
معير ومستعير ومعار  
وصيغة (شرط المعير)

الاختيار كما يعلم مما يأتي في العاقل فلا تصح اعارة مكره اي بغير حق والا كالا كراهها (٤١١) حيث وجبت صحت فيما يظهر و (صححة

تبرعه) بان يكون رشيدا  
لانها تبرع بالمنافع فلا تصح  
اعارة محجور الا السفهية  
لبدن نفسه اذالم يصدق عمله  
لاستغنائه عنه بماله على انه  
في الحقيقة لا استثناء لان  
بدنه في يده فلا عارية والا  
المفاس لم يزمنا لا يقابل  
باجرة ولا مكاتب بغير اذن  
سيده الا في نظير ما ذكر في  
المفاس فيما يظهر ويشترط  
ذلك في التمسك بغير ايضا فلا  
تصح استعارة محجور ولو  
سفها ولا استعارة وولي له الا  
اضرورة كبرد ممالك فيما  
يظهر او حيث لا ضمان كان  
استعار له من نحو مستاجر  
ويشترط تعيينه ولو فرش  
بساطه من بحاس عليه ولو  
بالقرينة كما على دكاكين  
الزازين بالنسبة لمريد  
الشراء منهم لم يكن عارية  
بل مجرد اباحة ولو ارسل  
صبيلا يستعير له شيئا لم يصح  
فلواتفاق في يده او اتفقه لم  
يضمنه هو ولا مرسله كذا  
في الجواهر ونظر غيره في  
قوله او اتفقه والنظر واضح  
اذا لا عارة ممن علم انه رسول  
لا تقتضي تسليطه على  
الاتلاف فليحمل ذلك على  
ما اذا لم يعلم انه رسول  
(وما كذا المنفعة) وإن لم يملك  
الرقبة لان الاعارة انما ترد  
على المنفعة واخذ الاذرعى  
منه امتناع اعارة صوفي  
وفقيه مسكنهما في رباط  
ومدرسة لانهما يملكان

وسلاح لحربي على ما يأتي اه ع ش (قوله الاختيار) الى قوله الا في نظير الخ في المغنى الى قوله كما يعلم مما  
يأتي في العاقل وقوله اي بغير حق الى المترو الى قوله ولو ارسل في النهاية الا قوله والا كالا كراهها الى المترو وقوله  
لا ضرورة الى حيث وقوله ولو بالقرينة الى لم يكن (قوله فلا عارية) مقتضاه ان شرط تحقق العارية  
كونها بيد المستعير ويؤيده قولهم في التعريف ايرده لكن يتنافى ما سيأتي في شرح قول المصنف والثالث  
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد ع ش اللهم الا ان يقال السفه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه  
حر بخلاف الدابة التي حل عليها صاحبها متاع غيره به وانه لكان في يد الغير اه و اشار الرشدي الى رده هذا  
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه انهم صرحوا بانها اذا قل ان غير ما غسل ثوبى كان استعارة لبدنه اه (قوله  
ولا المفاس) قد يناش بان قضيته انه اراد بالمحجور ما يعم المفاس وحينئذ يشكل التفرع في قوله الا يصح  
اعارة محجور لان عدم الصحة من إطلاق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفاس رشيد  
فليتامل اه سم اي فكان الاولى اعتبار كون التبرع ناجزا بل الرشد (قوله لا يخال) و لبدن نفسه طائفا كما هو  
ظاهر اه سيد عمر (قوله الا في نظير ما ذكر الخ) اي في قوله ز مننا لا يقابل باجرة اه ع ش (قوله ويشترط)  
الى قوله ويشترط في المغنى الا قوله الى الضرورة الى حيث (قوله ذلك) اي صحة التبرع عليه اه ع ش اي  
والاختيار (قوله ولو سفها) اي بان كان صبيلا او مجنونا او محجورا عليه بسفه اما المفاس فتصح استعارته  
لانه لا ضرر لها على الغرماء لانها لو تافت تلفها مضاعف لا يراحم المغير الغرماء بدلهما ع ش وسم (قوله ولا  
استعارة وولي له) اي ايقاع عقد العارية له بطريق الولاية اما اذا استعار الولى لنفسه ثم استنابه في استيفاء  
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعلق بالمستعير وهو الولى اه سيد عمر (قوله تعيينه)  
اي المستعير وكونه مختارا اه نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد مر اه سم (قوله اذا لا عارة ممن علم  
الخ) انما يتضح في الجمال بعدم الصحة اما العالم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله  
فليحمل ذلك الخ) اي ما في الجواهر من عدم الضمان اقول فيه نظرا ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستعير  
على الاتلاف اي يضمن فيه لا في التلف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون  
فيه فليتامل سم على حجب ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنهما اقتضته بالتسليط  
على العين المعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء المفاس من السفه لا يضمنه اذا اتفقه  
اه ع ش (قوله وإن لم يملك الرقبة) الى المتن في النهاية (قوله واخذ الاذرعى منه امتناع اعارة صوفي الخ)  
ان كانت الصورة انه اعارة لمستحق السكنى في المدرسة او الرباط فلا يتجه الا لجواز لكن هذا ليس عارية وانما  
هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذى فهمه الشارح مر عن الاذرعى وإن كانت الصورة انه اعارة لغير مستحق  
فلا يتجه الا بالمنع ولعله مراد الاذرعى لم يتوارده اه شارح مر على عمل واحد سم لا يفي ان اه و ر د لي  
كل منهما ان الفقيه او الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغيره لغيره اما كونه يدخل عنده نحو ضيف  
فالظاهر ان هذا النزاع في جواز اه رشدي (قوله امتناع اعارة صوفي الخ) كلام شرح الروض م صرح  
بالجواز اه سم وعبرة المغنى بعد ذكر كلام الروض والمعتمد انه اى ما عليه العمل من اعارة الصوفي  
والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في معناه لا يجوز كما قاله الاذرعى وغيره اه (قوله  
ش (قوله لان بدنه في يده الخ) قد يرد عليه ما اذا قصد عمله (قوله ولا المفاس الخ) قد يناش هذا بان قوله  
ولا المفاس يقتضي انه اراد بالمحجور ما يعمه وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح اعارة محجور لان  
عدم الصحة من إطلاق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشد لان المحجور بفاس رشيد فليتامل (قوله فلا  
تصح استعارة محجور ولو سفها) اي كما يكون صبيلا او مجنونا او قد يشمل المفاس والوجه خلافه (قوله بل  
مجرد اباحة) اعتمد مر (قوله فليحمل ذلك على ما اذا لم يعلم انه رسول) اقول فيه ايضا نظر لان الاعارة  
لا تقتضي تسليط المستعير على الاتلاف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون  
فيه فليتامل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض م صرح بالجواز (قوله فان اراد حرمة

او عادة الخ) الانسب وعادة بالواو اه سيد عمر اى كفى النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة اعارة المسكن اه كرى (قوله وكملكه لها) الى قوله ورد في المغنى الا قوله كما يحثه الزركشى وقوله قال الاسنوى (قوله هدى واضحية الخ) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة مر اه سم على حج وسياق في كلام الشارح مر و مراده ان كلا طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه عش (قوله مع خروجه) اى المندور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة هدى واضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعير الاب ابنة للغير اه رشيدى (قوله ولا يضر به) اى بالابن اه مغنى (قوله لان له استخدام في ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضره وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافه في الاول بل هو اولى من المعلم الآتى وبتسليم الاول فينبغى للاب اذا استخدم من ذكر ان بحسب اجرة مثله مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصر فيها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاد اصغار افتتولى امهم امرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او عم لهم مثلاً ويستخدمونهم في رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان اجنياً او قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة ونحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه عش (قوله حل اعارة) اى ولده الصغير (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذا لم ياذن له او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام بعد اذاره به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم يامر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باتقائه للصناعة بتكرارها ام لا فيه نظر والا قرب الاول وينبغي ان ياتى مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه عش (قوله مثل هذه المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المندورين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه نوع تجوز) عبارة المغنى ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بان اعارة الخ) نظير هذا التردد جار في التملك الصادر من الامام لمال بيت المال وقد صرحت الائمة به ولك ان تقول نختار الشق الاول ونمنع المحذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر في المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحدا بتمليك واعارة فقد ناب عن الباقي في تصيير ما يخصهم في المال المتصرف فيه لمن صرفه له فليتامل اللهم الا ان يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركاً شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض افرادها وقع في محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله مطلقاً) اى سواء كان ما اعارة يقابل باجرة ام لا اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالولي (قوله كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كما فى به الوالد رحمه الله تعالى عدم صحة بيعه الخ اه (قوله من نفسه) اى نفس القن اه عش (قوله وهو ليس الخ) اى الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعوض كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه بيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل العقد اولرعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (ا كسابه) اى قن بيت المال (قوله يمتنع عليه) اى على الامام اه عش (قوله وهذا) اى عتقه بعوض كذا قوله في ذلك (قوله ومن هذا) اى من المعتمد المذكور مع علمه المذكور (قوله ان اوقاف الا تراك لا تجب الخ) والاوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رقمهم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المنع مر وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رايت كلام الشارح الآتى الصريح في الرجوع لهذه مع منازعتنا له وقد يقال اذا توقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه المنزل في الموقوف اولى فليتامل (قوله هدى واضحية نذره) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة مر (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد الخ) أغنى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ومن هذا اخذ جمع متأخرون ان اوقاف الا تراك الخ) والاوجه

او عادة مطردة في زمنه تمنع ذلك وكملكه لها اختصاصه بها سيد كره في الاضحية ان له اعارة هدى او اضحية نذره مع خروجه عن ملكه ومثله اعارة كلب للصيد واعارة الاب لابنه الصغير وكذا المجنون والسفيه كما يحثه الزركشى زمناً لا يقابل باجرة ولا يضر به لان له استخدام في ذلك واطلق الرويانى حل اعارته لخدمة من يتعلم منه لقصة انس في الصحيح وظاهر ان تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز قال الاسنوى واعارة الامام مال بيت المال لانه اذا جاز له التملك فالاعارة اولى ورد بانه ان اعارة لمن له حق في بيت المال فهو ايصال حق لمستحقه فلا يسمى عارية او لمن لاحق له فيه لم يجز لان الامام فيه كالولي في مال موليه وهو لا يجوز له اعارة شئ منه مطلقاً ومن ثم كان المعتمد انه لا يصح بيعه لقن بيت المال من نفسه لانه عقد عتاقة وهو ليس من اهل العتق ولو بعوض كالكتابة لانه بيع لبعض بيت المال ببعض آخر للملكه اكسابه لولا البيع ولا يمتنع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثمنه وهذا مثله لان القن قبل العتق لا ملك له وبعد قد يحصل وقد لا فلا مصلحة في ذلك لبيت المال اصلاً ومن هذا اخذ



ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعرّفك ان وجوب اتباع شروطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذ الوقف لا يشترط في صحته مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا امته ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفتهم بهذا يعلم ان الصلوة ان فاعل ذلك بمن له دخل في امور بيت المال فراه بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامبول وغالب اتباعهم مطلقا وملوك مصر وغالب اتباعهم في زمننا احرار فلا بد من مراعاة شروط واقافهم بلا خلاف حيث لم يعلم كونها من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انقاع النهاية (قوله شروطهم فيها) اى شروط الاتراك في واقافهم (قوله لبقائها) اى واقاف الاتراك (قوله لا لهم ارقاء له) اى الاتراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعميل نظر ظاهر لان السلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقبة وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وان سلمنا انهم ارقاء لكن لا نعلم كونهم ارقاء لبيت المال لاحتمال ان السلاطين اشتروهم لانفسهم بعين مالهم او في ذمتهم كما هو الظاهر لا لبيت المال فيصح وينفذ اعتاقهم اياهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اى والافى النهاية الا قوله الامدة الى وهو وقوف عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اى واقاف الاتراك (قوله مطلقا) اى راعى شروطهم ولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الا عارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حج ر قوله والا اى كان اوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الا عارة الا جارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات الماؤجر اى الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انفسخت فيما بقى اه عشر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الواقف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة الكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمة ممنوع الخ (قوله اى باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وهو وقوف عليه (قوله وعليه) اى على اشتراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اى ابن الرفعة (قوله الا عن رايه) اى الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اى كلام ابن الرفعة (كونه) اى الناظر (قوله وذلك للملكهم) اى المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله قال في المطلب الى قول المتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذى الى الذى (قوله الا ان عين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة وبجواب يمنع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اى اذا المراد الا اذا عين له الثانى واعاره بالفعل عبارة ع ش قوله مر الثانى مفهوما انه اذا عينه له واعاره انتهت عاريتها وانتفى الضمان عنه اه وفي البجيرمى عن الماوردى انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير او صارو كيلا وعن شيخه ان الاول يبراه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم رتهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الا عارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اى محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرى ورد عليه ان كلام الاذرى ليس في الواقف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الا عن رايه) اى الناظر ش (قوله الا ان عين له الثانى) ظاهره

شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت المال لانهم ارقاء له فمن له فيه حق حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا ( فيعير مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم مما يأتى وموصى له بالمنفعة الا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحمل تقييد ابن الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الا عن رايه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للملكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان ينتفع ومن ثم لم يؤجر ولا تبطل عاريتها الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثانى (وله ان يستغيب من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها الركوب

من هو مثله ودونه الحاجة  
قال في المطلب وكذا زوجته  
وخادمه لان الانتفاع راجع  
اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا  
يركبهما الا في امر تعود  
منفعته عليه وحينئذ يكون  
مماشمله قولهم لحاجته فلا  
يحتاج اليه لا يقال فائدته  
ان له اركابهما وان كانا  
انقل منه فلا يشمله ما قبله  
لانا نقول ممنوع لارعاية  
كون نائبه مثله ودونه لا بد  
منها مطلقا كما يعلم مما ياتي  
في المتن والذي يتجه انه اذا  
استعار لاركاب زوجته فلا تارة  
جازله اركاب ضررتها التي  
مثلها ودونها ما لم تقم قرينة  
على التخصيص ككون  
المسماة محرم المعير (و)  
شرط (المستعار كونه منتفعا  
به) حالا انتفاعا مباحا مقصودا  
فلا تصح اعارة حمار زمن  
وجحش صغير كما يصرح به  
قول الروياني كل ما جازت  
لإجارته جازت اعارته وما لا  
فلاواستثنوا فروعا ليس  
هذا منها والاستثناء معيار  
العموم وآلة هو وأما  
لخدمة اجنبي ونقد لان  
معظم المقصود منه الاخراج  
نعم لو صرح باعارته للترزين  
او الضرب على طبعه صح  
قالا وحيث لم تصح العارية  
فجرت وضمنت لان للفاسد  
حكم صحيحه وقيل لا ضمان  
لان ما جرى بينهما ليس  
بعارية صحيحة ولا فاسدة  
ومن قبض مال غيره باذنه

أشار به لتقييد المتن بان لا يكون في الاستنابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه ع ش (قوله من هو  
مثله الخ) ما لم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر اه سم على حجب اه ع ش (قوله لحاجته) متعلق بقوله يركب  
الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه والافلا  
معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان انتفاع من ذكره في العرف انتفاعه وان  
لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل الانتفاعهم مشقة الشراء والاستئجار وان لم يكن واجبا عليه  
فنفس المعير اضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رايت قول المحشى قوله وحينئذ يكون اى  
ما في المطلب شمله قولهم لحاجته الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فائدتها له وكلام  
المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها و فرق كبير بينهما اه  
وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتأمله اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم  
على اطلاقه اى كما هو ظاهر النهاية والمغنى (قوله منه) اى بما في المطلب (قوله وحينئذ) اى حين اذ اخذ  
منه ما ذكر (يكون) اى ما في المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فائدته (قوله مطلقا) اى سواء كان أجنبيا أو  
نحو زوجته ومر عن سم والسيد عمر انفا منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم  
المعير كسبته واخته (قوله حالا) اسقطه النهاية والمغنى ثم قال اما ما يتوقع نفعه كجحش صغير فالوجه صحة  
اعارته ان كانت العارية مطلقة ومؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به وتفاوت الاجارة بوجود العوض  
فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافى ذلك قول الروياني كل ما جازت الخ لقبوله التخصيص بما  
ذكرناه اه اى بما يتوقع نفعه رشيدى (قوله واستثنى) اى الروياني (قوله ليس هذا) اى الجحش الصغير  
(قوله الاخراج) اى الاتفاق (قوله والة) الى قوله قال في المغنى والى قوله وقيل في النهاية الا قوله قال (قوله او  
صرح باعارته للترزين الخ) ونية ذلك كافية عن النصريح كجحش الشيخ لانتفاعه هذه المنفعة مقصدا وان  
ضعفت نهاية معنى قال ع ش قوله م ر ونية ذلك اى منهما اه (قوله او الضرب على طبعه) كما بحثه  
في شرح الروض وفي شرح م ر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها اى الدراهم  
والدنانير جواز استعارة الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) اى  
الغير (قوله لا لمنفعة) اى من قبض (قوله ركان معنى لتعليل الضعيف) اى المارانفا (قوله بمن قبض)  
متعلق بالتعليل (قوله للمنفعة) اى منفعة القابض (قوله ضمننت) ببناء المفعول اى كانت مضمونة (قوله  
لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه  
وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واما ضمان المنفعة فقد ذكره  
بقوله وفي الفاسدة الى قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مرنا حيث النخ وسأذكر ان قضية  
الروضة ضمان المنفعة بالاجرة في الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) اى صورته اه ع ش (قوله  
البطلان بمجرد الاذن والمتجه توقفه على الاعارة وبحجب يمنع ان ظاهره ذلك فتأمل (قوله من هو مثله ودونه)  
ما لم يكن عدو للمعير فيما يظهر م ر (قوله وحينئذ يكون مماشمله قولهم لحاجته فلا يحتاج اليه الخ) قد يجاب  
بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجته فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي  
فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها و فرق كبير بينهما (قوله وجحش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت  
مطلقة ومؤقتة مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به ويفارق الاجارة بوجود العوض فيها ولا يرد عليه ما ذكره  
الروياني لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح م ر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح م ر (قوله نعم لو صرح  
باعارته للترزين) قال في شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اى كما بحثه  
في شرح الروض وفي شرح م ر مانصه قال في الخادم ويؤخذ من قوله او للضرب على طبعها جواز استعارة  
الخطا والثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية فجرت وضمنت لان للفاسد  
حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه

ويؤخذ من ذلك أنها مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير  
أهل للتبرع وهي التي  
اختلف فيها بعض الأركان  
كما يؤخذ مما يأتي في  
الكتابة وفي الفاسدة  
التي فيها إذن معتبر لا يضمن  
أجرة ما استوفاه من المنافع  
بخلافه في التي لا إذن فيها  
كذلك كستعير من  
مستأجر لإجارة فاسدة وفي  
الباطلة ويفرق بأن في تلك  
صورة عقد فالحق بصحيحه  
ولا كذلك هذه وفي  
الأنوار المأخوذ من غير  
أهل التبرع مضمون  
بالقيمة والأجرة ومن  
الفاسدة أعرتك بشرط  
رهن أو كفيل ذكره  
المأوردى واعترض  
بتصريحهم بصحة ضمان  
الدرك في العارية وأجيب  
بأن ما هنا في شرط التضمين  
ابتداء وما هنا في شرطه  
دواما وفيه نظر والظاهر  
أن كلام المأوردى  
مقالة (مع بقاء عينه)  
فلا تصح إجارة نحو  
شمعة لو قود وطعام لا كل  
لأن منفعتهما باستهلاكهما  
ومن ثم صحت للتزيين بهما  
كالنقد وهذا أغنى استعارة  
المستعير لمحض المنفعة وهو  
الاكثر فلا ينافي كونه قد  
يستفيد عينا من المعار  
كإجارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ) إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر  
توقف فيه بعد أن كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه سم على حجج  
أه عش ورشيدى وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ يحطه قول الشارح بخلاف الباطلة الخ وقوله  
إلى هنا أي إلى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل  
استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير  
أهل للتبرع) أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال  
فليحرر أه سم وفي المغنى ما يؤيده عبارة عس قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه (قوله وهي  
الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجرة الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق  
بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا وساذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي  
الخ ش أه سم زاد السكردى لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه (قوله ويفرق) أي بين  
الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أي في الفاسدة و (قوله هذه) أي الباطلة أه كرده (قوله وألحق  
بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن  
قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه  
بخلاف المنافع والتزمه مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي أه سم (قوله مضمون  
بالقيمة والأجرة) هذا متعين أه سم (قوله ومن الفاسدة أعرتك الخ) أقره المغنى وصححه النهاية بعبارة  
وقول المأوردى أن من الفاسدة الإجارة بشرط رهن أو كيل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على  
مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه (قوله هنا) أي فيما ذكره المأوردى أه نهاية (قوله وفيه  
نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد  
أحجارا وأخشابا يبني بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أتى به البغوى لأن حكم العواري جواز استردادها  
والشيء إذا صار مسجد لا يجوز استردادها معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكاباحة النهاية وإلى قوله وقد  
يستشكل في المغنى إلى قوله كإجارة إلى كإجارة (قوله كإجارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورات إجارة  
الدوا للكتابة منها والمكحلة للكتابة منها سم على حجج ويجوز أيضا إجارة الورق للكتابة وكذلك إجارة الماء  
للووضوء مثلا ولغسل متاع ونجاسة لا ينجس بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية مثلا ولا نظر لما تنشر به

لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لأن ذلك حكم صحيحها وأما ضمان المنفعة فقد ذكر بقوله وفي  
الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مر أنا حيث حكمنا بالفاسد الخ وساذكر أن  
قضية الروضة ضمان المنفعة بالأجرة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر  
والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان وافقه ثم ضرب على قوله وحيث لم  
تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها  
مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان  
حينئذ من الفاسدة إلا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطان ولا تعدى ولا استيفاء  
بخلافه بعده وقوله والمستعير أهل للتبرع أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه  
ولو بعد الاستعمال فليحرر (قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره  
فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا وساذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي  
الخ ش (قوله فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج  
من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت  
بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه مر (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي (قوله مضمون  
بالقيمة والأجرة) هذا متعين (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كإجارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه

بئر لاخذ در و نسل أو ثمر أو ماء وكاباحة أحد هذه فانها تتضمن عارية أصلا

وذلك لأن الأصل هو العارية والفوائد (٤١٦) إنما جعلت بطريق الاباحة والتبع فعلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المعار

الأعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذ الذاهب من المقيس عين ومن المقيس عليه قوته وخشونه بجبر مئى الى ان يريد إعارته لا يريق الذى فيه ما (قوله وذلك) أى صحة الاعارة فيما ذكر (قوله فعلم) إلى قوله ولو أعارته فى النهاية (قوله فعلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفاداً بطريق العارية بل بطريق الاباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل فى التوصل إلى استيفاء ما أبيع له نهاية ومعنى وسم والى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحدهم الخ فكان الأولى تأخير عن قوله فعلم الخ ثم ذكره مستقلاً بعد أن التحقيق إلا ان يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لا ياهما (قوله لاهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى المتن فى النهاية والمعنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط فى المستعير التعيين وسكت عن هذا فى المعبر وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لثنين ليعرنى أحدياً كذا فدفعه له من غير لفظ صح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والاقرب الاول ع ش اه بجبر مئى (قوله إعارتها) أى الأخيرة من المسلمة والعقيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاصلة عبارة المعنى قال الأذرى وفى جواز إعارته لامة المسلمة للكافرة الاجنبية منها لخدمتها التى لا تنفك عن رؤيتها معا نظر وقال الزركشى لا وجه لاستثناء الذمية فانه إنما يحرم نظر الزائد على ما يبدو فى المهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا الوجه اه وعبارة النهاية وسيأتى فى النكاح حرمة نظر كافرة لما لا يبدو فى المهنة من مسلمة فيمتنع إعارتها لها فى الحالة المذكورة اه قال ع ش فى حج أن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفى عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعقيفة اه (قوله اود كر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفى معنى المحرم ونحوه الممسوح به نهاية ومعنى وينبغى تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت فى المعنى والى قوله نعم فى النهاية إلا قوله فهو نوع الى أو زوج وقوله ولو عجوز اشوها وقوله فيما يظهر الى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله حل وطئه) أى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر فى شرحه على ما قبل هذا إلحاق اه سم (قوله يكون الولد حراً) أى فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند إذن الموصى له بالمنفعة لرضاء بتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظر والاقرب الثانى لتمكنه من التمتع بها أى وقت اراده ولو طلقها ينبغى أن يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها لتربية ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن فى الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظراً وما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر ان تمتع بها واعرض عن العارية أما لو تمتع بها ملاحظاً للعارية فالاقرب الاول لأنها مسلمة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزبائى من أنها لا نفقة لها لأنه إنما تسلمها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أى جواز اعارة الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) أى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتى عن النهاية (قوله

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاردها أو دفعها له ومملكه درها ونسبها لم تصح الاعارة ولا التملك ويضمنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لأنها بهبة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها إلا ان يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الاباحة ثم فانها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيمكن خذ ما اردت من دوائى بخلاف الاجارة لأنها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) إذ لا محذور نعم بأتى حرمة نظر كافرة لشئ من مسلمة وفاسقة بفجور أو قيادة لعقيفة فعليه تمتنع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو فى المهنة منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرم) أو مالك لها بان يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة ان كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الارقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى فى الوصية بالمنافع ان المالك اذا ولدها يكون الولد حراً

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وان حرمة وطئها ان كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو ولو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو فى بقية الليل الى أن يسلمها السيدها أو نائبه وذلك لا تنفاه المحذور بخلاف إعارتها وهى غير صغيرة

شيخاهما لخدمته وقد تضمن  
 نظرا او خلوة محرمة ولو  
 باعتبار المظنة فيما يظهر  
 فلا يصح على المعتمد لتعذر  
 استيفائه المستعار له بنفسه  
 شرعا واستنابته غيره لان  
 الفرض انه استعارها لخدمة  
 نفسه المتضمنة نظرا او  
 خلوة فالمنع ذاتي خلافا  
 لابن الرفعة بخلاف  
 ما لا يتضمن ذلك وعليه  
 يحمل كلام الروضة نعم  
 لامرأة خدمة مريض  
 منقطع ولسيدأمة اعارتها  
 له لخدمته ويتجه حرمة  
 اعاره امرء لخدمة تضمنت  
 خلوة او نظر محرما ولو لم  
 لا يعرف بالفجور خلافا  
 لما يوهمه كلام بعضهم ولو  
 كان المستعير او المستعار  
 خنثى امتنع ففسد اخذا  
 بالاحوط وانما جاز ايجار  
 حسناء لاجنبي والا يضاء  
 له بمنفعتها لانه يملك المنفعة  
 فنقلها لمن شاء والمستعير  
 لا يعير فينحصر استيفاءه  
 بنفسه أى أصالة حتى  
 لا ينافي ما مر من جواز انابته  
 والاوجه في اعادة قن كبير  
 لامرأة أنه كعكسه فيما ذكر  
 وعلم بما مر انا حيث حكمنا  
 بالفساد فلاجرة خلافا لما  
 يوهمه كلام ابن الرفعة  
 (ويكره اعادة عبد مسلم  
 لكافر) واستعارته لان  
 فيها نوع امتهان له ولم  
 تحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوهاه) الذى صححه في الروضة جواز اعادة الشوهاه من الاجنبي الذى يؤمن منه عليها فليحمل  
 على غير ما ذكره الشارح اه سم و قوله على غير ما ذكره الاول ما ذكره الشارح على غيره اى من لا يؤمن  
 منه عليها (قوله ولو شيخاهما) او مرأها او خصيا اه نهاية وقوله ما ولو شيخاهما خلافا للحنى (قوله وقد  
 تضمن) بصيغة المضارع من تضمن بحذف إحدى التامين (قوله فلا يصح على المعتمد) اعتمده مر اه سم  
 (قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل اه سم (قوله بخلاف ما لا  
 يتضمن الخ) كاستعارة الاجنبي اياها لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز شيخنا اه شوبرى اه بجير مى  
 (قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعادة الذكر لخدمة امرأة منقطة ويجوز لكل منهما  
 النظر بقدر الضرورة اخذا بما قالوه في نظر الطبيب للمرأة الاجنبية وعكسه اه ع ش (قوله لامرأة) الى  
 قوله وعلم في المغنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام بعضهم وقوله اى اصالة الى والاوجه (قوله ولو كان) الى قوله  
 وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية و (قوله او المستعار) اى والمستعير اجنبي اه سم  
 (قوله اى اصالة الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غير الخ اه سم (قوله انه كعكسه فيما  
 ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا اصحت اه سم (قوله  
 وعلم بما مر انا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لا لاجرة فيه فكذلك فاسدها وقد تمنع اى  
 الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي  
 شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة يؤمن  
 من الاجنبي على كل منهما لا تنفاه خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا للاسنوى في الثانية  
 اه وقوله مرو ويجوز اعادة صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعادة القن الاجنبي وإن لم يكن صغيرا ولا قبيحا  
 من صغيرة او قبيحة مع الامن المذكور اه سم قال الرشيدى قوله مرو ويجوز اعادة صغيرة وقبيحة الخ صريح  
 الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان تجوز اعادة القبيحة الاجنبي وان  
 تضمنت نظرا او خلوة محرمة ولا ينفى ما فيه وفي التحفة انها وغيرها سواء في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر  
 مثله فليراجع اه عبارة البجير مى واعتماد الزيادة وساطان تبع لابن حجر قول الاسنوى اه قول الماتن  
 (وتكره) اى كراهة تنزيها كما جزم به الزافعى (اعارة عبده مسلم الخ) اى واجارته نهاية ومعنى قال ع ش وهذا يفيد  
 جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعارة انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كصب ماء على  
 يديه وتقديم نعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديم في البيع انه يجوز اجازة المسلم للكافر ويؤمر  
 بازالة يده عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق  
 بان الازال في الاجارة اقوى منه في العارية لزمها لكن يرد على هذا ان في مجر خدمة المسلم للكافر تعظياله  
 وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لجواز ان يعير المسلم باذن من المالك  
 او يستئيب مسلما في استخدامه فيما عود منفعته اياه فاي تأمل ذلك كله ويراجع في عبارة المحلى ما بصرح بحرمة  
 شرحه على ما قبل هذا الا للاحق (قوله ولو عجزوا شوهاه لاجنبي) ولو شيخاهما الخ) الذى صححه في الروضة  
 جواز اعادة الشوهاه من الاجنبي الذى يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على  
 المعتمد) اعتمده مر (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل (قوله وعليه  
 يحمل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار  
 الخ) اى والمستعير اجنبي (قوله اى اصالة الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غيره  
 الخ (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح  
 ولا اصحت (قوله وعلم بما مر انا حيث حكمنا بالفساد فلاجرة) اى لان صحيح العارية لا لاجرة فيه  
 فكذلك فاسدها وقد تمنع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان  
 العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد قدمت في

لأنه ليس فيها تمليك لشيء من منافعها فليس فيها (١٨ ع) تمام استدلال ولا استهانة وتكرار استعارة وإعارة فرع أصله إلا أن فصدت فيه

فتندب وإعارة أصل نفسه  
لفرعه واستعارة فرعه إياه  
منه ليست حقيقة عارية لما  
مر في السفيه فلا كراهة  
فيهما وتحرم إعارة سلاح  
وخيل لنحو حربي ونحو  
مصحف ليكافر وأن صحت  
وفارقت المسلم لأنه يمكنه  
دفع الذل عن نفسه بخلافها  
(والأصح اشتراط لفظ)  
يشعر بالاذن في الانتفاع  
أو يطلبه أو نحوه ككتابة  
وأشارة أخرى فاللفظ المشعر  
بذلك بل المصرح به  
(كأعرتك أو أعرتني) وما  
يؤدى معناهما كاحتسك  
منفعته وكأركب وأركبني  
وخذه لتنتفع به لأن الانتفاع  
بمال الغير يتوقف على رضاه  
المتوقف على ذلك اللفظ.  
أو نحوه ولو شاع أعرتني  
في القرض كافي الحجاز كان  
صريحاً فيه قاله في الأنوار  
وعليه فيفرق بينه وبين  
قولهم في الطلاق لا أثر  
للإشاعة في الصراحة بأنه  
يحتاج للإبضاء ما لا يحتاج  
لغيرها وظاهر كلامهم أن  
هذه الالفاظ كلها ونحوها  
صرائح وأنه لا كناية  
للعارية لفظاً وفيه وقف ولو  
قيل أن نحو خذه أو ارتفق به  
كناية لم يبعد ولا يضر  
صلاحية خذه لكنايته في غير  
ذلك (ويكفي لفظ أحدهما  
مع فعل الآخر) وإن تأخر  
أحدهما عن الآخر لظن  
الرضا حينئذ وسياق أن

خدمته اه ع ش (قوله لأنه ليس فيها الخ) يراد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور  
اه سم (قوله وتكرره) إلى المتن في النهاية (قوله استعارة وإعارة فرع أصله) أي الرقيق وتصور الإعارة بأن  
يشتري المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه وبأن يستأجر الشخص أصله وقوله الاتي وإعارة أصل  
نفسه أي الحر فلا تكرار وفي المغني أن استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعد اه (قوله إلا أن  
قصد) أي في استعارته اه سم (قوله فتندب) الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه  
أقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ إذ ضرورة هذه أنه استعار أصله من نفسه بأن كان أصله حراً وصورة  
تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان رقيقاً اه سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ  
(قوله فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيهما) خالف الأسنى والمغني  
في الثاني فقالا ويكره أن يستعير أو يستأجر أحداً بوجهه وأن عللاً للخدمة صيانة لهما عن الإذلال نعم إن قصد  
باستعارته أو استئجاره لذلك توقيره فلا كراهة فيهما بل هما مستحبان وأما إعارة وإجارة الوالد لنفسه لولده  
فليس أكروهين وإن كان فيهما إغارة على مكره اه (قوله لنحو حربي) كمنطاع الطريق (قوله وإن صحت)  
لعل محل الصحة أذا لم تكن استعارة الحربي الخيل أو السلاح لمقانتهما والكافر المصنف لقراءته فيه مع المس  
والحل والأفلا تصح سم على حج وهو يقتضى أنه أذا لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الإعارة مع الصحة وهو  
مشكل إذ لا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزيادة إذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم  
تصح والأصح ولا حرمة اه ع ش (قوله فيشعر) إلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو يطلبه) أي الاذن  
بالانتفاع عطف على بالاذن و (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نيته أنه نهاية قول المتن  
(كأعرتك) أي هذا أو أعرتك منفعته نهاية ومعنى (لأن الانتفاع) تعليل للثمن (قوله كان صريحاً) وعليه  
فيمكن أن يقال تتميز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لو أحد منهما أقام لم توجد فينبغي  
عدم الصحة أو يقيد حمله على القرض بما اشتهر فيه بحيث هجر معه استعماله في العارية الإبرية وظاهره أن ذلك  
شائع حتى في غير الدراهم كأعرتني دابتك مثلاً اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر كان صريحاً فيه ظاهره ولو  
فما يعار كالداية وقد يتوقف فيه مع قاعدة أن ما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذ في موضوعه لا يكون صريحاً  
ولا كناية في غيره اه أقول ويزيل التوقف آخر كلام ع ش المار انفا (قوله بأنه يحتاج للإبضاء) أي فلا  
نوع الطلاق بما اشتهر مطلقاً بل بالنية لأنه يلزم من القول بوقوع الطلاق القول بحل البضع لا خروجه وخلاف  
الاحتياط اه رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره ع ش (قوله أن نحو خذه) أي لتنتفع به (قوله وإن تأخر) إلى  
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وإن تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وإن طال الزمان جدواً بوجهه بأنه حيث  
حصلت الصيغة لا يضر التأخير إن لم يوجد من المعير ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الرد اه  
ع ش عبارة البجيرمي ولا يشترط الفور في القبول والمعتد ان العقد يتبدل بالرد وكون العارية من الإباحة من  
حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت باللفظ الإباحة فليؤبى اه (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعير

الرهن ما يعلم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم أن فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه وإن زعم المخالفة  
بعض المناخرين ويجوز إعارته صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبي على كل منهما الانتفاء خوف الفتنة كما ذكره  
في الروضة وهو الأصح خلافاً لاسنوى في الثانية وقوله ويجوز إعارته صغيرة لعل قياس ذلك جواز إعارة  
الغن الاجنبي وإن لم يكن صغيراً ولا قبيحاً من صغيرة أو قبيحة مع الأمن المذكور (قوله لأنه ليس فيها تمليك  
لشيء من منافعها) يراد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التمليك المذكور (قوله إلا أن قصد)  
أي في استعارته (قوله واستعارة فرع إياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله  
إذ ضرورة هذه أنه استعار أصله من نفسه بأن كان أصله حراً وصورة تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان  
رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكني نهت عليه لأنه خفي على جماعة من الطلبة (إياه منه) الضمير منه راجع  
لقوله إياه ش (قوله وإن صحت) كذا شرح مر ولعل محل الصحة أذا لم تكن استعارة الحربي السلاح أو

بخلافه في الوديعة فانها مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بلفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكتفى فيها بلفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخصا وفرش له لينام وقال قم ونم فيه او فرش بساط في بيت وقال لاخر اسكن فيه تمت العارية ويستتفى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلمه له في ظرف فالظرف معارف الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كما كل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في الصور تين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا خفاء في جواز اعارة الاخرس المفهوم الاشارة واستعارتهما وبكتابتها والظاهر كما قاله ابن شبة جوازها بالمكاتب من الناطق

كالباع واولى وبالمراسلة مغنى وينبغي ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتأمل فان الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بان الهبة ذات الثواب يبيع في المغنى اه سيد عمر (قوله قبل والاوجه انه ابا حنيفة) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) يؤيد الاول ما ياتي (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما حينئذ فلا تايد فيه فليتأمل سم ونهاية (قوله) وفي انه لا يشترط (الخ) مسطوف على قوله فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي فليراجع وليتأمل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راداعلى الشارح بانه لا دليل للاول فيما ياتي (قوله) وخرج الى قوله وكذا في النهاية (قوله) وكان اذن (الخ) و (قوله) وكان اكل (الخ) معطوفا على قوله كان فرش الخ (قوله) وكان اذن له) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اه سم (قوله) وكان سلمه) الى قوله كافي المغنى الا قوله وقبل اكلها هو امانة (قوله) وكذا) عطف على وقبل الخ اه سم يعني كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلك انه امانة ان كانت الهدية ذات عوض لكن بحكم الاجارة الفاسدة كافي قوله الخ (قوله) ان كانت عوضا) وفي سم بعد كلام فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالا استعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالا استعمال المعتاد ان لم يكن عوضا والافمؤجر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مرد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد اكل الهدية منه ولا الحكم لدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ع ش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فان الزيات وكيله في قبض مباشره فاسد او يد الوكيل بامانة (قوله عوضا) اي ذات عوض اه مغنى (قوله اي فرسى) الى قوله بناء في

الخيل لمقاتلتنا والكافر المصحف لقراءته فيه مع المس او الحمل والا فلا تصح على قياس ما قدمه في استعارة الامه الكبيرة لخدمة نفسه مع نظر او خلوة او يفرق فليحرر (قيل والاوجه انه ابا حنيفة) اعتمده م (قوله) ويؤيد الاول ما ياتي فيمن (الخ) لك ان تحمل ما ياتي على اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما حينئذ فلا تايد فيه فليتأمل (قوله) وكان اذله في حاب دابته (الخ) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله) وكذا) عطف على وقبل ش (قوله) وكذا ان كانت عوضا) استشكل بمسئلة ظرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قدر ان عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبارة الشارح في شرح الارشاد واما اذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمنه بل يلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والاضمة بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا ايضا انه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالخاصل ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالا استعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

لجمل المدة والعوض مع التعليق في الثانية (ثو جب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا يضمن لو تلفت كالمؤجرة وكلا مهم هذا صريح  
في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية او فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بندي الرجوع عند فقده  
وشذا القاضي في قوله انها عاياه فعليه (٤٣٠) لا نفسد بشرط كونه يعلفه امالو عين المدة والعوض كاعرتك هذه شهر امن الآن بعشرة

دراهم او لتعير في ثوبك هذا  
شهر امن الآن فقبل فهو  
اجارة صحيحة بناء على ان  
الاعتبار بمعاني العقود  
ورجح لان له مقتضين ذكر  
المدة والعوض وهما اقوى  
من مجرد ذكر لفظ العارية  
ولو اعاره ليضمنه باكثر  
من قيمته فهل هو اجارة فاسدة  
لان الاكثر يقع في مقابلة  
المنافع او عارية فاسدة  
وجهان قيل والاقيس  
الثاني ولا يبر الا بالرد للمالك  
او وكيله دون نحو ولده  
وزوجته فيضمنانها وهو  
طريق نعم يبر اكافي الروضة  
بردها لما اخذها منه ان علم  
به المالك ولو بخبر ثقة  
فتركها فيه ولو استعارها  
ليركبها فركبها ما ملكها معه  
لم يضمن الا نصفها ولو قال  
اعطها لهذا ليجيء معي في  
شغلي او اطلق والشغل  
للآمر فهو المستعير او في  
شغله او اطلق وهو صادق  
فالراكب ان وكله وليس  
طريقا كوكيل السوم وان  
كذب فهو المستعير  
والقرار على الراكب  
(ومؤنة الرد) للعارية (على  
المستعير) من المالك او نحو  
مستاجر رد عليه للخبر  
الصحيح على اليد ما اخذت  
حتى تؤديه ولا نه قبضها بالمنفعة

النهاية الا قوله وشذا الى امالو عين (قوله لجمل المدة والعوض) اي في كل من الصور الثلاث وجمل العوض  
في الثالثة بناء على ان الاضافة في فرسك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها  
بالتعليق اه سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الاعارة وتأخير القبول في الروضة واصلها انه لو رهنه ارضا  
واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غراسا لا وقيله امانة حتى لو غرس قبله قلع اه معنى (قوله  
اذا مضى) الى قوله بناء في المعنى الا قوله صحت العارية الى وشذا القاضي (قوله وكلا مهم هذا) اي قول المصنف  
ولو قال اعرتك لتعلفه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من  
حقوق المالك معنى وعش (قوله فان انفق) اي المستعير و (قوله عند فقده) اي واخذه دراهم وان قلت  
اه عش (قوله فعليه) اي قول القاضي (قوله امالو عين) اي المعير اه عش (قوله من الآن) ليس  
بقيد بل لو اسقطه صح وحل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شو برى اه بجمي مي (قوله ورجح) اي كون  
العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له (قوله ولو اعاره ليضمنه الخ) عبارة المغني وشرح الروض وافر  
سم فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال  
الاذرعى فيه وقف اه (قوله ولا يبر) الى المتن في النهاية الا قوله واطلق والشغل للآمر وقوله او اطلق  
وهو صادق وما انبه عليه (وهو طريق) اي والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اي لموضع  
اخذها منه كالا صطلب والبيت (قوله فتركها فيه) اي لم ياخذها منه ولم يرد ابقاءها فيه فلا يشترط منه قصد  
الترك بل المدار على العلم بعودها لمحلها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الا نصفها)  
اي سواء كان مقدما على مالها اورد بقاله اه عش (قوله فهو المستعير) اي الامر (قوله او اطلق)  
اي والشغل للراكب اخذها قبله (قوله وهو صادق) اي والا مر صادق في قوله في شغله (قوله فالراكب)  
اي هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اي وكل الراكب الامر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اي الامر  
(وان كذب) اي الامر في قوله في شغله فهو الخ اي الامر عبارة النهاية والا فهو الخ اه اي وان لم  
لم يملكه فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المغني الا قوله وظاهر  
كلا مهم الى ويجب وقوله موته وقوله فان اخر الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة اه سم  
(قوله رد) اي المستعير (عليه) اي على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذا رد) اي المستعير من نحو المستاجر  
(قوله فالمؤنة عليه) اي المالك وظاهره ولو كان استحقاق المستاجر باقيا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه  
وقفه ثم رايت ما باتى من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالمؤدة) اي على المالك  
ش اه سم (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد دار هذا الخ) اي المستعير من  
نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضائرت في قوله بانه الى فتأمله الا ضمير لم يلزمه فلم يعير (قوله فيرد  
الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية

بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فتؤجر اجارة فاسدة (قوله ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته) قال  
في شرح الروض فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية  
قال الاذرعى وفيه وقف اه (قوله فالراكب) اي هو المستعير (قوله وليس طريقا كوكيل السوم) كذا شرح  
مر (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اي المستعير وقوله عليه اي المعير وقوله فالمؤنة  
عليه اي على المالك وقوله كالمؤدة كالمؤدة (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر (قوله ويوجه  
بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان تنزيله من لزوم معيره مع بعد داره هو محل الكلام فتأمل

نفسه اما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كالمؤدة كالمؤدة (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر (قوله ويوجه بانه منزل  
او عند الحجر عليه فيرد له لوليه فان اخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فاراد مالكا متمتع رده عليه



بل يتعين إلحاقكم (فان ثالث) العين المستعارة أو شيء من اجزائها ومنها ما ركب مالكمها عليها من قطعها ولو تقر بالله تعالى وان لم يسأله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مالكمها معه لم يضمن إلا النصف ومنها ايضا نحو كاف الدابة دون ولدها نعم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالأمانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الأوجه لانه لم يأخذ (٤٣١) ليستعملها (الاستعمال) ماذون فيه كان خبط

في بئر حالة السير قال الغزى من تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن المالك في حمله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيرا اى فلا تقصير منه ومحله ان لم يتولد من شدة زعاجها والا ضمن لتقصيره وكان جنى العبد او صالت الدابة فقتل للدفع ولو من مالكمها نظير قتل المالك فنه المغصوب اذاصال عليه فقصده فقط (ضمنها) بدلاً أو أورشالكنه طريق فقط فيما لو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثلى كما جرى عليه ابن ابى عصرون واعتمده السبكي وغيره وهو اوجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثلى ان اقتضاه كلام جمع واعتمده بعض الشراح (وان) شرط اعدم ضمانها وبحث السنوى ان هذا الشرط لا يفيد كشرط رد مكسر عن صحيح في القرض وفيه نظر لا مكان

الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولا ان الضمان هنا غير الضمان قبل الطالب اذ هو حينئذ ضامن مطلقا حتى لو تلف بالاستعمال الماذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكره رشدي (قوله بل يتعين إلحاقكم) اى ان كان اميناً والا بقاءه تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا مین بحفظه اه ع ش (قوله ومنها) اى من العارية اه ع ش عبارة الكردى اى من العين المستعارة اه (قوله منقطعاً) اى عاجزاً متحيراً فى الطريق (قوله نحو كاف الدابة) اى المستعارة (قوله دون ولدها) عبارة المغنى والنهاية ولو استعار حماراً مع جاحش فملك لم يضمنه لانه إنما أخذ متعذراً حبسه عن أمه وكذا لو استعارها فتبعها ولدها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو امانة قاله القاضى اه قال ع ش قوله لم يتعرض المالك له الخ اى وقد علم تبعيته له ما فان لم يعلمه وجب رده فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكمه اى حيث عدم متولياً عليه لما بان في الغصب انه لو غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصبه لعدم استيلائه غايه اه (قوله والا ضمن الخ) محل ذلك حيث لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية اه ع ش (قوله لم يأخذ) عبارة النهاية والمغنى لم يأخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الا كاف نهاية ومغنى (قوله ماذون فيه) الى المان في النهاية (قوله كان خبط) مثال للتلف بالاستعمال الغير الماذون فيه وإنما كان هذا من التلف بالغير لانه تنف في الاستعمال الماذون فيه لا به ومنه لو استعار ثوراً لاستعماله في ساقية فسقط في بئر ما فانه يضمنه لانه تلف في حال الاستعمال الماذون فيه بغيره لا به اه ع ش (قوله وقياسه) اى سقوطها في البئر (قوله كذلك) اى مضمن اه ع ش (قوله وظاهره) اى ما قاله الغزى (قوله لا فرق الخ) اى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان اه ع ش (قوله بما اذن المالك في حمله عليها) اى فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تلف بالاستعمال ولعل هذا انسب من قول الشارح اى فلا تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كما سيجرح به المان فليتأمل اه سيد عمر (قوله اعترضوه) اى القياس ع ش وكردى (قوله ومحله) اى الاعتراض اه كردى (قوله ان لم يتولد) اى التعثر اه ع ش (قوله فقتل) اى فيضمنهما المستعير اه ع ش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار اه سم (قوله وبحث السنوى ان هذا الشرط الخ) واليه يومى تعبيرهما اى الشيخين بان الشرط لغو اه مغنى (قوله لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها اه نهاية اى فيضمن الاجرة لمثلها وبائهم باستعمالها ع ش قول المتن (ما ينسحق) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كفى المحرر مغنى ونهاية (قوله ماذون فيه) الى قوله ولو استعار عبداً في المغنى والى الفرع فى النهاية (قوله السابق) اى فى شرح ومؤنة الرد على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تلف العين او نقصانها المفسر بهما الانسحاق والانسحاق اه ع ش (قوله وموت الدابة) اى بر كوب او حمل معتادين اه مغنى عبارة سم وع ش اى بالاستعمال اه زاد

(قوله ومنها) يتأمل هذا التضمير (قوله نحو كاف الدابة دون ولدها) عبارة الروض وشرحه ولو ولدت في يد المستعير فالولد امانة ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت ينظر قال في شرحه ولو ابدله بقوله يعلم كان اولى اه فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعلبه الا ان يقال لا يلزم من نظره وعلبه عليه بمحله بعد فيلزمه اعلامه به ليتكمن من اخذه (قوله كان خبط) تمثيل للنفي (قوله وهو اوجه من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار ووجهه بتعذر المثل هنا اذ مثل العارية ما يكون موصوفاً بانه معار وذلك يتعذر واذ تعذر المثل وجبت القيمة اه و قول برد المغصوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثالياً مع وجود هذا التوجه فيه فليتأمل (قوله وبحث السنوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والاوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما ينسحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق باستعمال) ماذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كقتل عبدي والثاني يضمن مطلقاً لخبر على البدل السابق (والثالث يضمن المنسحق) دون المنسحق اى البالى بعض اجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالانسحاق وعرجها وتقرح ظهرها باستعمال ماذون فيه

وكسر شيف اعاره ليقا تل به كالانسحاق (٤٣٢) ورجوا زاعارة المذور اكن يضركل من المغير والمستغير مانقص منه بالاستعمال

ولو استعار عبدا لتنظيف  
سطح مثلا فسطع من سلمه  
ومات ضمنه بخلاف ما اذا  
استأجره ولا يشترط في  
ضمان المستعير كون العين في  
يده بل وان كانت بيد  
المالك كما صرح به الاصحاب  
وفي الروضة لو حمل متاع  
غيره على دابته بسؤال الغير  
كان مستعيرا اكل الدابة  
ان لم يكن عليها شيء ولا  
فيقدر متاعه واستشكل  
ذلك بقولهما عن الشيخ ابي  
حامد وغيره لو سخر رجلا  
ودابته فتلقت البهيمة في يد  
صاحبها لم يضمها المسخر  
لانها في يد صاحبها ويحجب  
بان هذا من ضمان الغصب  
فيه من الاستيلاء ولم يوجد  
ومانحن فيه من ضمان العارية  
وهي لا يشترط فيها ذلك  
لخصوها بدونه وهذا اولي  
من اشارة القمولى الى  
تضعيف احد الموضوعين  
(فرع) اختلفا في ان  
التلف بالاستعمال المأذون  
فيه صدق المعير كما قاله الجلال  
البلقيني وايده غيره بكلام  
البيان ويوجه بان الاصل  
في العارية الضمان حتى ثبت  
مسقطه (والمستعير من  
مستأجره) او موصى له  
او موقوف عليه بقيد  
السابق او مستحق منفعة  
بنحو صدق او صلح او  
سلم (لا يضمن في الاصل)  
لان يده نائية عن يد غير  
ضامنة نعم ان كانت الاجارة  
فاسدة ضمن لان معيره

الرشيدى ولعل صورته انه حمام احلا ثقيل بالاذن فماتت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا تموت من مثله  
في العادة فاتفق موتها لما صرحوا به من الفرق بين ما اذا تاف بالاستعمال وما اذا ماتت في الاستعمال اه  
(قوله وكسر سيف الخ) اي انكسار في القتال (قوله وممر) اي في شرح وما ملكه المنفعة (قوله اعارة  
المأذون) اي من الهدى والاضحية (قوله لكن يضمن الخ) اي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت  
والتمكن من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لان يد المعير يد لمانه كالمستأجر نبيه على ذلك  
ابن العباد اه معنى (قوله كل من المعير والمستعير الخ) اي كل منهما طريق في الضمان والقرار  
على من تلفت تحت يده اه عش (قوله ضمنه) اي لانه تاف في الاستعمال المأذون فيه لابه (قوله  
بخلاف ما اذا استأجره) اي لان العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وان  
الخ) اي بل يضمن وان الخ اه نهاية (قوله وان كانت بيد المالك) قديتوهم من هذه العبارة انه يضمنها  
قبل قبضه اياها وظاهر انه لا معنى له لاذ ليس لنا شيء اضمن فيه العين بجرء العقد ويتعين ان المراد ان تلفها في  
يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير  
مضمن سم على حجاج اه عش وقوله لكن استعمالها المالك الخ ينبغي بطاب المستعير (قوله وفي الروضة الخ)  
تايد لما قبله (قوله كان) اي الغير ش اه سم (قوله شيء) اي لغير الغير (قوله ذلك) اي ما في الروضة (قوله  
بان هذا) اي ما نقله عن الشيخ الخ (قوله وهي الخ) اي ضمان العارية والثانيث باعتبار المضاف اليه (قوله  
صدق المعير الخ) بل يصدق المستعير بيمينه كما افق به والدرحه الله تعالى اعسر اقامة البيئة عليه ولان الاصل  
برامة ذمته اه نهاية عبارة الجرجري والمعتد تصديق المستعير بيمينه اعسر اقامة البيئة ولان الاصل برامة ذمته  
كما قاله م في شرحه وهذا بعكس ما لو اقاما بينتين برماوى اه (قوله والمستعير من مستأجره) او موصى له قال  
البلقيني والضايط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة فاذا اعار لا يضمن  
المستعير منه اه معنى (قوله او موصى له) الى قول المتن ولو تلفت في النهاية والمغنى الا قوله لان معيره ضامن  
وقوله لانه فعل ما ليس له (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وعش  
عبارة النهاية بقيديهما السابقين اه قال الرشيدى وقيد ما وصى له لعله ان لا تكون ممن تحبل اذا كانت امة  
واستأجرها مالكمها اه (قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ) بان اصدق زوجته منفعة او صلح على  
منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه اذا اعار مستحق المنفعة شخصا تلفت تحت يده لم يضمن على الاصح  
مغنى ونهاية (قوله ضمن) اي المستعير عبارة النهاية والمغنى ضمنا معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى  
اه قال الرشيدى قوله مر ضمنا معا اي ضمان غصب كما هو ظاهر مما ياتي اه (قوله لان معيره ضامن)  
اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يتناولها اه يجزى (قوله فعل ما ليس له) فاذلك صار طريقا في

اي بالاستعمال (قوله ضمنه) اي لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما اذا استأجره اي لان  
العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة (قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده) قد  
يتوهم من هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزبد على نحو البيع الصحيح  
او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء اضمن فيه العين بمجرد العقد من غير  
قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن  
استعمالها المالك في شغل المستعير فيضمن (قوله وان كانت بيد المالك) اي كان استعمالها المالك في شغله  
(قوله بسؤال الغير كان) اي الغير ش (قوله وهذا اولي الخ) كذا شرح م (قوله صدق المعير كما قاله الجلال  
البلقيني) خالفه شيخنا الشهاب الرملى فافق بان المصدق المستعير لان الاصل برامة ذمته ولا يرد عليه ان الاصل  
الضمان لان هنا ضامين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاول فالاصل عدمه واما الثاني فعنه ان اليد سبب لشغل  
الذمة اذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والاصل عدم حصول ما ذكره بمجرد وضع اليد لا يستلزم  
حصوله فليتأمل (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضامن كما جزم به البغوى قال لانه فعل ما ليس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة الضمان

في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول له الاذن فقط وألحق بالبقية هؤلاء (٤٣٣) الثلاثة جلد أخصية منذورة فانه يجوز إعارته ولا

يضمنه مستعيره لا بتناؤده  
على يد غير مالك وكذا  
مستعار لرهن تلف في يد  
مرتبه لا ضمان عليه  
كالراهن وصيد استعير من  
محرم وكتاب موقوف على  
المسلمين مثلاً استعاره فقيهه  
فتلف في يده من غير تفریط  
لانه من جملة الموقوف  
عليهم (ولو تلفت دابته  
في يد وكيل بعثه في شغله أو  
في يد من سلمها اليه ليروضها)  
أي يعلمها المشي الذي  
يستريح به راكبها (فلا  
ضمان) عليه حيث لم يفرط  
لانه إنما اخذها لغرض  
المالك أما إذا تعدى كان  
ركبها في غير الرياضة  
فيضمن كالو سلمه فنه ليعلمه  
حرقة فاستعمله في غيرها  
ولو باذن المالك (وله  
الاتفاق بحسب الاذن) لان  
المالك رضى به دون غيره  
نعم لو اعاره دابة ليركبها  
لموضع كذا ولم يتعرض  
للكوب في الرجوع جاز  
له الركوب فيه كما نقله  
واقره بخلاف نظيره من  
الاجارة والفرق ان الرد  
لازم للمستعير فتناول  
الاذن الركوب في العود  
عرفاً والمستاجر لارد  
عليه ومنه يؤخذ ان  
المستعير الذي لا يلزمه الرد  
كالمتاجر ويحتمل خلافه  
ولو جاوز المحل المشروط  
لزمه اجارة مثل الذهاب منه

الضمان حلبي اه بجري وما واقعة على الاعارة (قوله في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا يجوز  
محل عبارة المغنى والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحيحه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة  
ليست حكم الصحيحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول له الاذن بما اقتضاه حكمها اه قال  
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول له الخ أي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية  
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها أي وجوز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثبت بعد انتهاء العقد  
مترتباً على صحته فلا تشار كها فيه الفاسدة اه (قوله هؤلاء الثلاثة) أي العين المؤجرة أو الموصى بمنفعتها أو  
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقاً أو مصالحاً عليها ورأس مال سلم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف  
الأخصية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الأخصية لما كان المقصود منها  
ذبحها وتفرقة لحمها اشتهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الارتفاع  
فأشبهه بالمباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما اه ع ش (قوله على يد غير الخ) باضافة اليد إلى الغير (قوله  
تلف في يد مرتبه) خرج مالو تلف قبل الرهن أو بعد فكك الرهن نزع من يد المرتبه ليرده على المالك  
فيضمنه في الصورتين على ما افهمه كلامه مر اه ع ش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتاباً موقوفاً  
على المسلمين شرط واقفه ان لا يعار إلا لبرهن نحو قيمته فسر ق من حرره لا يضمن لانه مستحق تلف في يده بلا  
تفریط وإن سمي عارية عرفاً قال الماوردي ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها  
ذلك بطلت اه مغنى وقوله بطلت قد مر خلافه في التحفة والنهاية (قوله أي يعلمها) إلى قوله ومنه يؤخذ في  
المغنى لا قوله ولو باذن المالك وإلى الفرق في النهاية لا قوله المذكور (قوله في غيرها) أي عملاً لا يتعلق بالحرقة  
اه ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذاً مما مر تقييده بما إذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه  
ثم رايت قال سم قوله ولو باذن المالك أي لانه حينئذ عارية اه والله الحمد قول المتن (وله) أي المستعير  
(الاتفاق) أي بالمعار نهاية ومغنى (قوله جاز له الركوب الخ) أي وجاز له الذهاب والعود في أي طريق اراد  
ان تعدد الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاً منه بكلها اه ع ش (قوله ان الرد لازم للمستعير  
الخ) أي وإذا لزمه الرد فهي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحمل متاع معين  
فوضعه عنها وربطها في الخان مثلاً لاني يردّها إلى مالكها فماتت مثلاً ضمنها (قوله لارد عليه) ظاهره  
ان اطرت العادة بان المستاجر يردّها على مالكها ولو قيل يجوز الركوب في العود اعتماداً على ما جرت  
به العادة لم يبعد اه ع ش (قوله ومنه) أي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه ع ش  
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر أي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج أقول هو المستعير من المستاجر  
ونحوه من كل مستحق للنفعة إذا رد على المالك فان الواجب عليه التخليه دون الرد كعيره اه ع ش عبارة  
السيد عمر ولعله المستعير من المستاجر إذا انقضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه اجارة مثل الذهاب الخ)  
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج اه ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) أي من  
الحمل المشروط فلا يركب إلا بعد عوده إليه اه ع ش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كما لا يتعزل  
الوكيل بتعديده بجامع ان كلامهما عقد جائز ولا يلزمه على هذا اجارة الرجوع ونظير ذلك ما لو سافر بواحدة  
من نسائه بالقرعة وزاد مقامه بالبلد الذي مضى فيه قضى الزائد لبقية نسائه ولا تضام لمدة الرجوع لو أودعه  
ثوباً مثلاً ثم اذن له في لبسه فان لبسه صار عارية وإلا فهو باق على كونه ووديعة ولو استعار صندوقاً فجد فيه

(قوله وألحق بالبقية الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في إعاره المنذور ضمان كل  
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) أي لانه حينئذ  
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر أي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجارة مثل  
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود إليه وله الرجوع منه راكباً كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه (فرع) قال العبادي وغيره  
واعتمدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافقه إفتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

وقيدته الرى بغلط لا يغير الحكم ولا رده وكتب الونف اولى وغيره بما اذا تحقق ذلك دون ما ظنه فايكتب له كذا ورد بان كتابة له اتمامه  
عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه ان المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئا طالما الا ان ظن رضامالك به وانه يجب اصلاح المصحف لكن ان  
لم ينقصه خطه لادامته وان الوقف يجب (٤٣٤) اصلاحه ان يقن الخطا فيه وكان خطه مستصاحبا واه المصحف وغيره وانه متى تردد في عين

دراهم او غيرهما فهي امانة عنده كما لو طرحت الرمح ثوبا في داره فان اتمته او لوجاهلها او تنف بنة صيره  
ضمنها اه معنى (قوله وقيدته) اى الافتداء وعدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الرى  
بغلط الخ اى قيد غير الرى قوله ولا رده بما اذا الخ اه كرى (قوله تحقق ذلك) اى اغير الحكم (قوله  
ورد) اى تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) اى يقن الخطا او لا كان خطه مستصاحبا ولا (قوله وانه  
يجب الخ) او (قوله وان الونف الخ) و (قوله وانه متى الخ) كل من هذه عطف على قوله ان المملوك الخ (قوله  
يجب اصلاح المصحف) اقول والحديث في معناه فيما يظن سم على منبرج (قوله ان لم ينقصه خطه الخ)  
ينبغي ان يدفع لمن يصاحبه حيث كان خطه مناسب المصحف وغلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تاحقه مشقة  
في سؤاله (قوله وكان خطه مستصاحبا) خرج بذلك كتابة الخواشي به وامشه فلا تجوز وان احتج اليم المافيه  
من تغيير الكتاب عن اصله ولا نظر لزيادة القيمة بفعله للعلمة المذكورة اه ع وش وقوله فلا تجوز الخ اى الا اذا  
ظن رضامالكه (قوله سواء المصحف الخ) (فرع) استطردى وقع السؤال عما يقع كثير ان الشريك  
في فرش يتوجه بها الى عدو ويقا تلوه وتتاف الفرس هل يضمنها بذلك ام لا والجواب انه ان جاءهم العدو الى  
بلدتهم وخرجوا للدفع عن انفسهم وتلفت الفرس بذلك ولا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصد العدو وعلى نية  
قتال وتلفت ضمنها لان الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فاتها  
المعتادة عندهم في الانتفاع (فرع اخر) ان مستعير الدابة اذا نزل عنها بعد ركوبه لغير ساهما مع تابعه فغير كبتها  
في العود ثم تتاف بغير الاستعمال الماذون فيه فهل يضمنها المستعير ام التابع فيه انظر والا قرب ان الضمان  
على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصا لها الى محل الخناظر اه ع وش (قوله وما  
اعتيد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ او قوله المملوك الخ ولو اعاد ان كان حسنا (قوله في ملك الكاتب)  
وينبغي او عند ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) الى قول المان ولذا استعار في النهاية وكذا في المغنى لا  
انه اعتمد ما رجحه الاسنوى من منع الانتقال عند الاشارة الى معنى (قوله بالاولى) اى المفهوم بالاولى وهو  
راجع للدون (قوله كالشعير والقول) تمثيل للدون ش اه سم قال ع وش والا قرب انه اذا استعار لشعير  
لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه (قوله والاودون) في اصله والاودون اه سيد عمر (قوله وعلم منه) اى من  
قول المصنف ان لم ينه (قوله لذين) اى الخنطة في المسئلة الاولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الخنطة الخ)  
اى مثلا (قوله وترجميع الاسنوى انه الخ) وهو المتجه اه معنى (قوله منهما) اى الخنطة والشعير (قوله بما لا  
يجوز الخ) اى بقوله لم يزرع فوقه و (قوله عكس الخنطة) اى بقوله ومثلها اه معنى (قوله نوع من انواع  
الخ) وهو الاحتباك اه ع وش (قوله فلما لك قلعه مجانا الخ) وللمستعير حينئذ ان يزرع ما اذن له فيه ولا  
يكون هذا رجوعا عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو بعدوله عن الجنس كما اراد لما  
ايصح له اه حلى (قوله على المعتمد) وقيل يلزم ما بين زراعة البر مثلا وزراعة الذرة اه معنى (قوله اذا  
كانت) الاولى التذكير كافي غيره (قوله لو صرح به) كان يقال اعرتك هذه الارض لزرع فيها اقل الانواع

لفظ او في الحكم لا يصلح  
شيئا وما اعتيد من كتابة له  
كذا انما يجوز في ملك  
الكاتب (وان اعار الزراعة  
حنطة زرعها ومثلها) في  
الضرر ودونها بالاولى  
كالشعير والبول لا اعلى  
منها كالذرة والقطن (ان لم  
ينه) فان نهاه عن المثل او  
الاودون امتناعا ايضا اتباعا  
لنبيه وعلم منه ما باصلا انه لو  
عين نوعا ونهى عن غيره  
اتبع (او) اعاره (لشعير  
لم يزرع فوقه) ضررا  
(كحنطة) بل دونه ومثله  
وتسكيره لذين خلاف  
تعريف اصله لما يبين انه  
لا فرق في التفصيل المذكور  
بين اعرتك لزراعة الخنطة  
او حنطة وترجميع الاسنوى  
انه اذا اشار لمعين منهما او  
اعاره لزراعتها لا يجوز  
الانتقال عنه قال ولهذا  
عرفهما في المحرر فيه نظر  
والصحيح في الاجارة الجواز  
فكذا هنا وصرح في الشعير  
بما لا يجوز فقط عكس  
الخنطة تفننا ولدلالة كل  
على الآخر ففيه نوع من  
انواع البديع المشهورة  
وحيث زرع ما ليس له زرع  
فلما لك قلعه مجانا فان  
مضت مدة لها اجرة لومه  
جميع اجرة المثل على المعتمد

(قوله كالشعير) تمثيل للدون ش (قوله لومه جميع اجرة المثل) على المعتمد اعتمده مر (قوله في المان  
صح في الاصح) قال الاسنوى والثاني لا يصح لتفاوت المزروع ثم قال والاطلاق ان يقول ازرعها  
او اعرتك لزرع او للزراعة او نحو ذلك فاما اذا قال لزرع ماشئت فهذا عام لامطلق فيصح ويزرع ماشاء  
هكذا جزم به القاضى والامام وغيرهما اه فالحاصل انه ان اتي باطلاق صح على الاصح او بعموم صح  
جزما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل اولى

(ولو اطلق الزراعة) اى الاذن فيها كأعرتك للزراعة او لزرعها (صح في الاصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ وانما لم  
يلزمه الاقتصار على اخف الانواع ضرر لان المطلقات انما تنزل على الاقل اذا كانت بحيث لو صرح به اصح وهذا لو صرح به لم يصح لانه لا يوقف  
على حد الاقل ضرر الفؤدي الى النزاع والعقد تصان عن ذلك قاله البلقيني جوا بعا عن قولها وقيل لا يزرع الا اقل الانواع ضررا امكن مذهبها

وقال الاذرعى يزرع ما عهد زرع ههناك ولو نادى او لوقال ائزرع ماشئت زرع ماشاء جزما (واذا استعار لبناء او غراش لله الارع) لانه اخف (ولا عكس) لان ضررهما اكثر (والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهر

الارض أكثر من باطنها  
والغراس بالعكس لا تنتشر  
عروقه وما يغرس للنقل في  
عامه ويسمى الشتل كالزرع  
واذا استعار لواحدهما ذكر  
ففعله ثم مات او قلعه ولم  
يكن قد صرح له بالتجديد  
مرة بعد اخرى لم يحجز له فعل  
نظيره ولا إعادته مرة ثانية  
الا باذن جديد (و) الصحيح  
(انه لا يصح اعارة الارض  
مطلقة بل يشترط تعيين  
نوع المنفعة) قياسا على  
الاجارة نعم ان قال لتنتفع  
بها كيف شئت او بما بدا  
لك صح ويتنفع بما شاء على  
الوجه كافى الاجارة وقيل  
بما هو العادة ثم وبه جزم  
ابن المقرئ وهو نظير ما مر  
عن الاذرعى في اطلاق

ضرر اه بجرى (قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله ولو قال ائزرع ماشئت) هذا  
عام لا مطلق (قوله زرع ماشاء جزما) يتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل اولى مر وحاصل ما هنا انه ان اتي  
باطلاق صح على الاصح او بعموم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما  
في الاجارة بل اولى اه سم وقوله بالمعتادى ولو نادى او لوقال الماتن (فله الزرع) اى ان لم ينهه نهاية وغنى قول  
الماتن (ولا عكس) اى اذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يغرس اه مغنى قول الماتن (وكذا العكس) اى لا يبنى  
مستعير لغراس اه مغنى (قوله لاختلاف الضرر) الى قوله قال في المطلب في المغنى والى الفصل فى النهاية (وما  
يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن البقول ونحوها بما يحجز مرة بعد اخرى ويحتمل إلحاق عروقه  
بالغراس كما فى البيع إلا ان يكون مما ينقل اصله فيكون كالفسيل الذى ينقل اه مغنى (قوله ويسمى  
الشتل) عبارة المغنى ويسمى للفسيل بالفاء وهو صغار النخل اه وظاهر ان الفسيل ليس بقيد (قوله  
كالزرع) وينبغى تقييده بما اذا لم تطل المدة التى يبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة وإلا  
فيبعد انقضاء مدة الزرع يقلع بجنا كما يشمله قوله مر الا فى أوزرع غير المعين مما يطهى ما كثر منه  
كافى نظيره الخ اه عش (قوله ففعله) اى الواحد وكذا ضمير مات وضمير النصب فى قلعه وإعادته  
(قوله او قلعه) اراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يحجز الخ) اى فى الاعارة المطلقة التى فيها الكلام بخلاف  
المؤقتة كما باتى (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت والقاع (قوله ولا إعادته) راجع  
لصورة القاع فقط (قوله كافى الاجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا فغير ما مر وباجزم ابن  
المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ هو المعتمد مغنى وعش (قوله وقيل بما هو العادة  
ثم) اعتمده مر اى والمغنى اه سم (قوله كالدابة) اصحاب الركوب والجمال اه مغنى اى والحرارة (قوله الى  
بيان الانتفاع) اى بيان جهته (قوله ويستعمل فى ذلك الخ) اى فان استعمله فى غيره كان تغضى به ضمن اه  
عش (قوله وكذا) اى لا يحتاج الى بيان جهة الانتفاع (لو كان) اى المعارو (قوله لكن احداها الخ)  
اى فيتنفع بها وبمنزلها ومادونها اخذها مامر

الزراعة وذكر الارض مثال  
لما ينتفع به بجهتين او  
اكثر كالدابة اماما ينحصر  
الانتفاع به فى جهة واحدة  
كبساط لا يصلح الا للفرش  
فلا يحتاج فى اعارة الى بيان  
الانتفاع ويستعمل فى ذلك  
بالمعروف قال فى المطلب  
وكذا لو كان يمكن الانتفاع  
بجهات لكن إحداها هى  
المقصودة منه عادة اه  
(فصل) فى بيان جواز  
العارية وما للمعير وعليه  
بعد الرد فى عارية الارض

(فصل فى بيان جواز العارية) (قوله فى بيان جواز) الى قول الماتن الا اذا فى النهاية لا اقول على انه يصح الى  
ولو استعمل (قوله بعد الرد) اى انتهاء العارية بالرجوع مطلقا او بانقضاء المدة فى المؤقتة وإن كانت فى يد  
المستعير اه عش (قوله وحكم الاختلاف) اى وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر واعراض القاضى  
اه عش (قوله وارتفاق من المستعير) اى شأنه ذلك فلا ينافى انه قد يستعير من هو غنى عن الارتفاق  
به لوجود غيره فى ملكه اه عش (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه  
الان فان اراد بقطعه ابطاله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا لها وان اراد  
به انتهاء فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم يسترده العارية فالصواب ان يراد بالعارية العاقبة المترتبة على  
العقد فانها التى تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه فى محله ان المراد بالبيع الذى يوصف بالاجارة والفسخ  
العلاقة الحاصلة بالعقد لا نفس العقد فهو له وذلك لا يجوز فيه فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده مر (قوله زرع ماشاء جزما) ويتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل  
اولى مر (قوله ثم مات) اى الواحد عش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر  
(فصل فى بيان جواز العارية الخ) (قوله فعنى رده قطعه) لا يخفى بادنى تأمل صحيح ان العقد الواقع فيما مضى  
لا يتصور قطعه الا ان فانه ان اراد بقطعه ابطاله فهو غير صحيح اذ العقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد  
العارية ليس ابطالا له وان اراد به انتهاء فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم تسترد العارية فالصواب على هذا

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) وحكم الاختلاف ه هى جائزة من الجانبين كالوكالة فحينئذ (لكل منهما)  
اى المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لانها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلىق بها الا لزام والرد  
فى المعير بمعنى رجوعه المعير به فى اصله وغيره على انه يصح ابقاؤه على حقيقة بان يراد بالعارية العقد فعنى رده قطعه وذلك لا يجوز فيه

في التجوز المذكور فتأمله اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المغير غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا لا باحة اه حواشي شرح الروضاي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او موته فتلزمه الاجرة، طلقا بطلان الاذن بالاغماؤا وموت اه عش (قوله فلا اجرة عليه) وانظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية اذ اؤتمت جاهلا بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على حجب وقد يقال الا قرب الفرق فان الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناول الاذن اصلا وجهله لما يفيد عدم الاثم كالمستعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الاجرة ثم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاهلا بالرجوع يقتضي ان البائع لو اطاع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطاع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه عش (قوله كاس) اي في شرح ومؤنة الرد اه كرى (قوله اذ لم يسلمه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) اي المالك (قوله اعلامه) اي المستعير اه عش (قوله فرجع) اي المغير اه عش وكذا ضمير لزمه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فتلف هل يضمن محل نظر والا قرب لا قياسا على ما صرحوا به فيما لو مات رفيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق فليقتل فان تغريمهم مؤنة الحفر الا في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الضمان وسياتي عن عش ما يفيد (قوله ان مثله) اي المتاع (قوله نفسه) اي المستعير (قوله اذا عجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على مادعاه اه عش ولعل الاقرب ان يقال ان لم تسكذبه القرينة (قوله من نحو موت) عبارة النهاية نفسا بموت احد العاقدين او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا يحجر فاس على المغير كما يحجه الشيخ قال عش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احدهما وقوله وكذا يحجر فاس لكن تقدم ان المفلس تجوز له اعادة عين من ماله زمانا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه عش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت وانتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رد هافورا كما مر ولم يطلب المغير فان اخر الورثة لعدم تسكينهم ضمننت في التركة ولا اجرة ولا اضمنوها مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تسكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية الى العين المعارة في مدة التأخير عش (قوله)

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا اجرة عليه كما مر ومحل قولهم ان الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسلمه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاده لحل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقه الزم به لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستفيد من جوازها كالوكالة انفساها بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماؤه وحجر وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه رد هاضمت مع مؤنة الرد في التركة فان لم تسكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ان براد بالعارية العلقه المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالاجازة والفسخ العلقه الحاصلة بالعقد لا تنقص العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفي التجوز المذكور فتأمله (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلا بانقضائها هل هو كالمستعمل بعد الرجوع جاهلا بها فلا اجرة عليه أو يفرق بانه هنا مقصر والمالك لم يسلمه على ما بعد المدة ولا قصر بالاعلام للاستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظر ويؤيد الفرق إطلاق ما ياتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قوله القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا اجرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لزومه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تسكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكتفى الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ أن المغصوب من المستاجر أو المرتهن برده عليه ويبرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

ضمنها الوارث الخ) أى فى ماله كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها  
ولا توقف عليه وضوؤها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم على حجج والفهم قوله ولا  
توقف الخ انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فاخذها ايردها على مالها فالتفت لم يضمها كما لو تلتفت قبل  
وضع اليد عليها وهو ظاهر اه غش اقول ما نقله عن سم ومازاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع  
المسئلة تاخير الوارث رد العارية مع تمكنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها ام لا  
وتوقف الرد على الوضع ام لا (قوله ومراخ) أى فى شرحه ومؤنة الرد على المستعير قول المتن (الا اذا عار الخ)  
عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها اصالته والا فقد يعرض لها الا زوم من الجانبين او احدهما كما  
اشار اليه بقوله الا اذا عار الخ اه (قوله ودفن) الى قول المتن واذا عار فى النهاية الا قوله خلافا للانوار وقوله  
والا اذا عاره دابة الى واذا عار ثوبا وقوله اما اذا الى نعم وقوله فى الجمل وكذا فى المغنى الا قوله ويؤخذ منه الى  
واذا عار كفنا وقوله ويظهر الى قوله والا اذا عار ثوبا وقوله الا اذا عاره جذعا الى وكذا (قوله ودفن فيه  
محترم) عبارة المغنى لميت محترم وقوله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه فدخل فيه الزانى  
المحصن وتارك الصلاة والذى اه عش قول المتن (فلا يرجع) أى المعير فى موضعه الذى دفن فيه ويمتنع  
على المستعير ردها ففى لازمة من جهة ما اه معنى قول المتن (حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا  
فيمر لا يندرس كالنبي والشهيد مراه سم ويعلم الاندراس بمعنى مدة يغلب على الظن اندراسه فمباح ع  
(قوله بان يكون اذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عش (قوله فالعارية) أى المطلقة (انتهت) أى  
بدفن ميت (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للدين (قوله ولا يرد عليه) أى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح  
المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال لها عجم ايضا بالميم عوضا عن الباء وهو عظم لطيف فى اصل الصلب  
وهو راس العصعص وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفى الحديث انه مثل خبة الخردل وكل ابن آدم  
ياكله التراب الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب اه بغير مى (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر  
الاوضح فانه لم يندرس لان الكلام الخ (قوله فى الاجزاء التى تحس الخ) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء  
كعجب الذنب سم على حج اه عش (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم  
مورثهم فى عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال  
له اه (قوله منه) أى من القبر المعمار (قوله نحو سبع) كالسيل (قوله ولم يوجد الخ) ظاهره انه مع وجود  
ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمنا من اعادته اه سم أى خلافا لظاهر النهاية والمغنى  
حيث قالوا واللفظ للثانى ان السيل ان حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير مع اعادته اه قال  
عش قوله مر من غير تاخير أى عن مدة ارجاعه الاول بان كان مساويا او اقرب اه (قوله وللمالك  
سقى) عبارة النهاية وللمعير سقى شجرة المقبرة ان امن ظهور شئ من الميت وضرره اه أى وان حدثت

بسفاه شرح مر (قوله ضمنها الوارث) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمنها الوارث) ظاهره  
وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وضوؤها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه (قوله  
فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيما لا يندرس كالنبي والشهيد ولو عار كفنا فينبغى  
امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم يلف عليه لان فى اخذه بعد الوضع اذرا بالميت ويتجه عدم الفرق فى  
الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر (فرع) الارض المستعارة للدفن هل  
تضمن بتلفها او تلف بعضها بغير الماذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكر وعليه فهل الضمان  
على الوارث او فى تركه لميت او يقال ان عارها للميت فى التركة وان استعارها الوارث ليدفنه فيها فعلى  
الوارث فيه نظر وقد لا يتصور ان يكون المستعير الضامن لا الوارث اذ الميت لا يتصور ان يكون قابلا ولا  
ملتصا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لان الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضيته  
ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده مر (قوله ولم يوجد غيره

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت ع ش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد ما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله) مجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لاز في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به سم على حج وقوله بمجرد ادلائه اي او ادلا ببعضه فيما يظهر في مالو وضع في القبر بالفعل ثم اخرج منه لغرض ما كتوسعة القبر او اصلاح كفته مثلا فلن له الرجوع ام لافيه نظار والا قرب ان ياتي فيه ما قيل فيما لو اظهره سبل او سبع اه ع ش (قوله لولي الميت) اي وارثه اه ع ش (قوله لا مكان الزرع بلا حث) ويؤخذ منه انه لو اعاد لغراس او بناء من لازمه التكريب اي الحث ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد انه لا يلزم مؤنة الحث وان لم يكن الزرع بدون الحث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل اه سم اقول لزوم في هذه الصورة قياس ما مر انفا عن النهاية في الغراس والبناء (قوله) لانه لا غرر فيه الخ) قديم منع بان مجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان الخ) عطف على قوله انها الخ (قوله) يلزمه مؤنة الحفر الخ والمراد بالمؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ما صرفه المستشير على الحفر اه ع ش وفي النهاية منازاة بدها وتفصيل راجعه (قوله ولا يرجع فيه الخ) ويذهبى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ياف عايه لان في اخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد من رسم على حج وقوله مر وان لم ياف الخ اي بخلاف هو به عايه من غير وضع فلا يتنع الرجوع اه ع ش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت فغير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله) وخرجت اي الدار اي منفعتها شهرا (قوله) لو نذر المعير مدة اي ان يعير مدة معلومة كسنة (قوله) والا اذا رجع معير سفينة اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر اه سم (قوله) وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافقه ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له اجرة كل مدة مضت ولا يعدم رانه حيث وجبت الاجرة صارت الدين امانة لانها وان كانت عارية صار لها حكم المستاجرة سم على حج (فائدة) كل مسألة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعاد رضاء الدفن فيها ومثلها اعارة الثوب للتكفين فيه واذا اعاد الثوب لصلاة الفرض ومثلها اذا اعاد سيفا للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه اه ع ش ولا يخفى ان تفصيل المستثناة ليس مطلقا لاجمالها (قوله) وبحث ابن الرفعة الخ اعتمدته النهاية

الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمانا من اعادته (قوله) بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد ما في الشرح الصغير (قوله) من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لان في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فليتأمل (قوله) نعم يغرم اعتمدته مر (قوله) لا مكان الزرع بلا حث) ويؤخذ منه انه لو اعاد لغراس او بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضي انه لا يلزم مؤنة الحث وان لم يكن الزرع بدون الحث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض لكن هذا الجواب لشيخ الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد وقضية لزوم المؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل (قوله) ويؤخذ منه الخ اعتمدته مر (قوله) لانه لا غرر حينئذ) قديم منع بان مجرد الاذن غرر (قوله) والا اذا رجع معير سفينة اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من اي ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر (قوله) وبحث ابن الرفعة ان له الاجرة في هذه الخ) يوافقه ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر هذه العبارات

الاذرى بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولي الميت لانه غرم ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحث على المعتمد لانه لم يغره لا مكان الزرع بلا حث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه انها لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لانه لا غرر حينئذ وان من اعاده ارضا لحفر بترفيها ينتفع بما بها ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والا اذا اعاد كفن او كفن فيه فان الاصح بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضا والا اذا قال اغيروا دارى بعد موتى لزيد شهر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة وان لا يرجع الى مدة كذا والا اذا رجع معير سفينة بها امتعة معصومة وهي في اللجة وبحث ابن الرفعة



والمغنى (قوله ان له الاجرة) اى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اى فى السفينة فقط ع ش  
عبارة الحلبي اى من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله دابة او سلاحا) او نحو ذلك  
اه مغنى (قوله ويظهر ان يأتى) مرانفا عن ع ش خلافه (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر الخ) لم يطرد  
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمن عادة مر اه سم (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل  
قول المجموع المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاجارة للصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون  
تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب  
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى انه ان استعاره ليصلى فيه الفرض  
فهى لازمة من جهتهما او اطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم فيها بفرض وجائزة من  
جهتهما ان احرم بنفل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله وقياسه) اى الستر (ذلك) اى النزاع  
وما عطف عليه (قوله ولا إذا اعار دارا لسكنى معتدة الخ) وكذا لو استعار ستره يستتر بها فى الخلوة فهى  
لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله لم فى الخلوة اى ومثلها غير ما بالاولى اه (قوله  
كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمستعير لان يقال جواز رجوعه بمعنى  
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله وكذا لو اعار ما يدفع الخ) وقياس ما رثبوت الاجرة ايضا اشرح  
مر اه سم اقول ويقيده ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ اى وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار  
الخ (قوله ما يدفع به الخ) كالة لسقى محترم نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيال مغنى (قوله نحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قيل وجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له  
اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها  
حكم المستاجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد يخالف ما يأتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك  
والا بقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا يأتى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر  
بغير ارث ونحوه بغير عقد واما وجوب الاجرة لا تلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد واما الا بقاء بالاجرة فقه  
يقال لا فرق بينه وبين مانحن فيه فى انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب اجرة المثل لا تلاف المنفعة لكر  
ساذكر عن فتوى الشارح اعتبار العقد فيما يأتى (قوله ولا إذا اعار ثوبا للستر او الفرش على نجس) لم  
يطردهنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاسنوى لحرمة  
قطع الفرض) وقع السؤال عما لو سلم من الفرض ثم تبين بطلانه فهل للبعير الرجوع والمنع من الاعادة  
واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وانما امتنع الرجوع حال الصلاة لحرمة التلبس بالفسخ  
وقد انقطع بالخروج منه وانما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقنع بالاصلاوة واحدة وقد تبين  
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد او لا لان الاذن لم يتناول الا صلاة واحدة وقد فعلها وإن لم تجز فيه  
نظرو لا يبعد ان يكون الثانى اقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستئجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة  
المسكوبة والرأبة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال القفال لا تمنعه من الاعادة لكن نسيطة من  
الاجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لانه متمنت اه ووجه التايد ان الاجير ما ذون له عرفا وشرعا فى  
نذر الصلاة ولم يتناول الاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وانما جازت الاعادة لحرمة الفرض  
والحرمة هنا لا يتوقف على السترة فليتناول (قوله لكن يرد ذلك الخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع  
المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعادة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها  
بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى  
(قوله فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اجارة ستره يستتر بها فى الخلوة شرح مر (قوله فى هذه)  
اعتمده مر (قوله كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جواز الرجوع للبعير لان  
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع اه سم وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما رثبوت الاجرة ايضا

ان له الاجرة فى هذه كمالو  
رجع قبل انتهاء الزرع  
ولا إذا اعاره دابة او سلاحا  
للغزو والتقى الصفان  
ويظهر ان يأتى فيه بحث  
ابن الرفعة ولا إذا اعار ثوبا  
للستر او الفرش على نجس  
فى مفروضة فيمتنع الرجوع  
على ما بحثه الاسنوى لحرمة  
قطع الفرض ويوافقه قول  
البحر ليس للبعير الاسترداد  
ولا للمستعير الرد لا بعد  
فراغ الصلاة لكن يرد ذلك  
قول المصنف فى مجموع لو  
رجع المعير فى اثناء الصلاة  
زرعه ونفى على صلاته ولا  
عادة عليه بخلاف وقياسه  
ذلك فى المفروش على  
النجس لان عليه الاعادة  
وعلى الاول يظهر انه يلزمه  
بعد الرجوع الاقتصار على  
اقل مجزى ومن واجباتها ولا  
إذا اعار دارا لسكنى معتدة  
فهى لازمة من جهة المستعير  
فقط ولا إذا اعاره جذعا  
ليست به جدارا ما فلا  
يرجع على الاوجه وفاقا  
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة  
فى هذه كأنى قبلها وكذا لو  
اعار ما يدفع به عما يجب  
الدفع عنه او ما يأتى نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غريقا (وإذا أعار للبناء أو لغرس) الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعير (شرط القلع بجائنا) أى بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمعير القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفران شرطها والافلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف بجائنا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجائنا صدق المعير كما يحتمل الأذرعى كالو اختلفا في أصل العارية لان من صدق شيء صدق في صفة وقال غيره يصدق المستعير لان الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقيني كما هو ظاهر بادن تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعم الدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لانه ملكه وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم المعير بان للمستعير ان يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه وهو المراد بالمنسوبة حيث أطلقت فلا يكلف ترابا اخر لو لم يكف الحفر ترابا وبحث السبكي وغيره ان محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعى وكلام

برد) كالحرق (قوله غريقا) أو حرقا ويقاس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حج اه عش أى وأما عند الجهل بالرجوع فقد مر اول الفصل انه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه فهل يقلع بجائنا حينئذ فليراجع ثم رأت ما يأتى عن المعنى انه يقلع بجائنا قول المتن (ان كان الخ) الاولى فان الخ بالقاء كافى المنهج (قوله بقرينة ذكره) أى القلع (بعدهما) أى البناء والغراس قول المتن (بجائنا) أى أو سكت عن ذكر بجائنا فيلزمه القلع في الصورتين بلا ارش كما افهمه قوله مر واحترز بجائنا عملا بشرط القلع وغرم ارش النقص اه عش عبارة المعنى مع المتن ان كان المعير شرط عليه القلع فقط او شرطه بجائنا اه (قوله أى بلا بدل) أى بلا ارش لنقص محلى ومعنى (قوله عملا) الى قوله و صوب في النهاية والمعنى (قوله) وللمعير القلع) واذا احتاج القلع الى مؤنة صرفها المعير باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك عش اه بحرمى (قوله ان شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع والتسوية وفيما اذا لم يشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والافلا) دخل فيه ما لو اختار المعير القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لانه لم يفعله اختيارا اه عش (قوله صوب السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمعنى بان المصنف احتز به أى بجائنا عملا بشرط أى المعير القلع وغرامة الارش فانه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) أى فلا ارش مع تركه خلافا للنهية والمعنى (قوله ولو اختلفا) الى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله بجائنا) أى أو يبدل نهاية بمعنى (قوله صدق المعير) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) أى قبيل قول المتن والمستعير من مشتاجر (قوله بلا ارش) الى قول المتن وان لم يتختر فى المعنى الا قوله وهو المراد الى وبحث والى قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها الى ما كانت عليه) أى بان يعيد الاجزاء التى انفصلت منها فقط اه عش (قوله وهو) أى الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره انه لا يلزمه ارش النقص لانه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابها) بنصب الاول ورفع الثانى (قوله وبحث السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن يحمله) أى ما صححه المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أى وهى محمل ما فى المحرر وهذا الحمل متعين اه معنى (قوله لحدوثها) أى فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) أى وارش نقصه إن نقص اه عش قول المتن (بين ان يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فتلزمه الاجرة بمجرد الاختيار والوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار كما افنى به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالور جمع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجائنا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أى بلا بدل) عبارة المحلى أى بلا ارش لنقصه اه (قوله ان شرطها مع قول المتن الاتى قلت الاصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع وشرطها وفيما اذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله بجائنا) او بالبدل شرح مر (قوله صدق المعير الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن بين ان يبقيه باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفي مجرد اختيار المعير فيلزم بمجرد الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رأت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت اجرة المثل (قوله قال الاسنوى واقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب المداهى قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أى في البيع الفاسد

الاصحاب مصرح بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لاصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر بسط ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فان لم يتختر) القلع (لم يقلع بجائنا) لوضعه بحق (بل للمعير الخيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض وهى الاصل (بين ان يبقيه باجرة) لمثله واستشكلت بان المادة مجهولة قال الاسنوى واقرب ما يمكن سلوكه

ما مر في بيع حق البناء دائماً على الأرض بغرض حال بلفظ بيع أو إجارة فينظر لما شغل من (٤٣١) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا لنحو بناء

دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أوجر بناءه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقطع) أو يهدم البناء وأن وقف مسجداً (ويضمن) أرش نقصه وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الإخذ لنقص قيمته حينئذ وقضية ضمانه ذلك أن مؤنة القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في التدمير كالكفاية فإنه لما نقل فيها عن الإمام أن الظاهر من كلام المعظم أنها على المستعير قال وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جداً اهـ لكنه ناقض نفسه في المطالب فإن ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستاجر وتبعه شارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الإجارة على المستاجر فالمستعير أولى منه أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً (قيل أو يتملكه) بعقد مشتمل على إيجاب وقبول (بقيمته) حال التملك مستحق القلع والأصح كظائره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل إنها جز ما به في مواضع وجرى عليه هنا جمع متأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص

بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام وإلا وجبت إجارة المثل سم على حج لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض قد يخالفه اهـ ع ش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لأنه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مر في بيع حق البناء) أي في الصلح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإعارة اهـ سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان الخ (قوله كم يساوي) الأولي بكم الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أي على قول الأسنوي وأقرب الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صوره وتقدم عن العباب في باب الصلح أي من طرق التبقية بالإجارة أن يتوافقا على تركه في كل شهر يكذا أو يغتفر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له إعادته اهـ ع ش (قوله أن له إبدال ما قلع الخ) أي ولو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على الأول اهـ ع ش وكذا إجارة ما بين المغروس إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بحل المغروس فقط فلا اهـ (قوله وان وقف مسجد) وينبغي أن يبنى بانقضاءه مسجد آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره ذيلوا أنهم المسجد وتعدرت إعادته اهـ ع ش (قوله لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لأن المالك لما رضى بالإجارة وأخذها كان كأنه أجره الآن إجارة مؤبدتها نهاية قال الرشيدى قوله مر كأنه أجره الخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مر في البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فودوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بحجري (قوله ولا بد من الخ) راجع لقوله قائماً (قوله مستحق الإخذ) أي القلع اهـ ع ش (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به العباب واعتمده مر اهـ سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أنه مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالإجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إيجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبغيضه اهـ (قوله نقل النقص) أي ونقل المغروس اهـ بحجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يتملكه) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا وعلى الوضع تحت يد عدل فليؤبى اهـ بحجري (قوله وهو الأصح) أي جواز تملكه بقيمة (وما في المتن) أي من تخصيصه بالتبقية بإجارة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالعتمد تخيره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البحري ومثل المعير في التخير المذكور المشتري شرافاً فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالعاصب لأنه يضمن ضمانه لانا نقول المالك هو المسقط له على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغفل فيه تأمل شورى اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على ع ش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوي ثم قال وقد تقدم في الشارح مر أن حكمه حكم الغصب فيقلع بجائزاه (قوله الأول) أي التبقية بإجارة المثل قوله شريك الخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجارة عرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله أو الثاني) أي القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

بجائزاً على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالأرض عليه الرجوع به هنا على البائع بالأولى لعذره مع شبهة لأذن المالك ظاهراً الخ اهـ (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به في العباب واعتمده مر (قوله في المتن قيل أو يتملكه بقيمته) ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض بالإجارة أو القلع بالأرض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إيجابته لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخير لا يجوز تبغيضه كالكفارة شرح مر (قوله فيتخير بين الثلاثة) اعتمده مر (قوله أو الثاني الخ) فإن قلت لم يمنع الأول هنا وهو الأبقاء بالإجارة قلت لعله لا شكالة

التخير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخير بين الثلاثة وقد يتعين الأول بأن بنى أو غرس شريك بأذن شريكه ثم رجع أو الثاني إذا لم يكن فيه نقص أو أحد الأولين فقط. بأن وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لـ بن الصلاح ولو وقف الأرض

تخير ايضا السكن لا يفعل الاول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الاخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا (٤٣٣) قول ابن الحداد في ارض وقفت بعد البناء فيها باجارة يقلع البناء بجائنا وخالفه الروياني فرأى

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقلع وكذا بعدها إلا ان شرط عليه والادفع المتولى قيمته ان رأى فيه الحظ لان الوقف ورد بعد استحقاق البناء أى فطوره بعد الاجارة المقتضية للقلع بالارض أو التملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر ثمر لم يبد صلاحه فلا تخيير إلا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضى كما في الزرع لان له أمدا ينتظر قال الاسنوى لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تملك الثمرة أيضا إن كانت غير مؤبرة والأبواقها إلى أو ان الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرش نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كلف تفرغ الارض بجائنا لتقصيره (فان لم يختار المستعير شيئا ما ذكر) لم يقلع بجائنا ان بذل المستعير الاجارة لا تنفاه الضرر (وكذا ان لم يبذلها في الاصح) لان المعير مقصر بتركه الاختيار راض باتلاف منافعه (ثم) عليه ( قيل يبيع الحاكم

أو أحد الأولين) وهما التسمية بالاجرة والقلع مع غرامة الارش (قوله تخير) أى بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعل الاول الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التسمية بالاجرة (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجرة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا سم (قوله باجارة) متعلق بالبناء (قوله فطوره) أى الوقف (قوله حكمها) أى الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى الحصاد كما سيأتى في قول المصنف وإذا أعار ارضا لزراعة فرجع الخ ويمكن ان يقال ان المعنى كما يمنع القلع حالا في الزرع في التشبيه مساحا اه ع ش أى فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتى في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال سم على حجج ونقل سم على منهج عن الشارح مر اعتماده اه ع ش عبارة البجيرى المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم ان كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبعاً إن اختار التملك وإلا أبقاها إلى أو ان الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شوبزى اه (قوله) تملك الثمرة أيضا) أى ملكها تبعاً اه سم (قوله) أبقاها الخ) وينبغي وجوب الاجارة كما في الزرع ع ش وسم (قوله) وان اراد القلع الخ) ( فرع ) لو قطع شخص غصنائه ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن لما ملكه لالمالك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ثم ان كان الوصل باذن المالك فليس له قلعه بجائنا بل يتخير المالك بين ان يقيه بالاجارة او يقلعه مع غرامة ارش النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيما مر انه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اه مغنى (قوله) وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتى قول المتن (ان بذل) بالمعجمة أى أعطى نهاية ومعنى أى التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش (قوله) ثم عليه) يعنى على الاصح وكان الاولى الاظهار اه رشيدى (قوله) على السكينة السابقة الخ) سياق ما فيه قول المتن (والاصح انه يعرض عنهما) والوجه كما في البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه أى المعير خلافا

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقلع الذى لا يضر المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع راس الجدار او إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويفرق بالحاجة هناك لا هنا (لكن لا يفعل الاول الخ) الذى في شرح الروض لكن لا يقلع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التسمية بالاجارة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعاد ان المعير لو كان ناظر لم يتعذر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض لغيره ممن ليس وارثا يبقى باجارة المثل ويمكن رد بان التملك القيمة إنما هو تبع ملك الارض حيث انتفى ملكها لوقفها امتنع على الناظر التملك وإنما جاز للملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفا تبعاً للارض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجارة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الاخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد بجائنا مشكل إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع بجائنا (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال مر (قوله) تملك الثمرة أيضا) أى مالكتها تبعاً (قوله) ولا أبقاها الخ) ينبغي بالاجارة فراجع (قوله) في المتن ثم قبل بيع الحاك الخ) في العباب وعلى المستعير اجرة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والوجه كما في البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه خلافاً للامام اه

الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على السكينة السابقة في رهن الام دون ولدها فصلا للخصومة (والاصح أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئاً) لان المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعير وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحاكم إنما هو لازالة الضرر المتعدى للغير كبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله يختار المكي عن خطه هنا وعن أصله واكثر نسخ الشرحين بنافية اسقاط الالف من خطه في الروضة و صحح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاسنوي لان اختيار المعير كاف في فصل الخصومة ورجح الاذرعى اثباتها لانه الموافق لتعير جمع بانه يقال لهما النصر فاحتى تصطلحا على شي. ولانه قد يختار المعير ما لا يجبر عليه المستعير ولا يوافقهما والوجه صحة كل من التعيرين اما الاول فلان المعير هو الخير او لا فصح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاد وطلب شيئا من الخصال الثلاث اجيب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير انفصل الامر والاستمرار الاعراض عنهما على انه مع حذف الالف (٤٣٣) يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير

لانه اختار ماله اختياره كالقلع بجائنا انفصلت الخصومة ايضا واما الثاني فلان المعير وان كان هو الاصل لسكن لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث إلا بموافقة المستعير فصح الاسناد اليهما (و) في حالة الاعراض عنهما الى الاختيار يجوز (للمعير دخوله والانتفاع بها) لانها ملكه وله الاستناد الى بقاء المستعير وغراسه والاستغلال به ما وان منعه كما مر في الصالح وتحويل فرق بينهما غير صحيح واطلاق جمع امتناع الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو أدنى ضرر حالا او مالا (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المعير (لنفرج) وغيره من الاغراض التامة كالاجنبي وهي مولدة قيل لعلمان انفراج لهم اي انكشافه (ويجوز) دخوله (للسقي والاصلاح) للبناء بغير الة اجنبية ونحوهما كاجتماع الثمر (في الاصح) صيانة للملك عن الضياع فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته اما اصلاح البناء بالة اجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير

للامام نهاية ومعنى (قوله وقوله يختارا) الى المتن في النهاية (قوله وعن أصله) أي عن المحرر (قوله بنافية الخ) خبر وقوله يختار الخ (قوله ورجح الاذرعى اثباتها الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله ما لا يجبر عليه الخ) أي شيئا غير الثلاث المارة (قوله اما الاول) أي الاسقاط أي صحته (قوله اذا عاد) أي بعد التوقف (قوله شيئا من غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا (قوله الشامل) أي شئ لا بدليا لا عموميا (قوله واما الثاني) أي الاثبات أي صحته (قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أني المستعير الموافقة كلف تفريغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعير فليتام له سم (قوله وفي حالة الاعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شوبري اه بغير مي (قوله لانها ملكه) الى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل وقوله اما اصلاح البناء الى المتن (قوله لانها ملكه الخ) قضية هذا التعليل أن المعير ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و على ذكر ذلك في حال الرجوع اه سم وقد وجد الاقتصار اخذ من قول الشارح الاتي وتحويل فرق الخ بان حالة الرجوع هي محل توهم المنع لما ياتي عن المغنى (قوله وتحويل فرق) بان المعير حجر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف الاجنبي اه مغنر (قوله التامة) أي الحقيرة (قوله كالاجنبي) أي قياسا عليه (قوله وهي مولدة) أي لعلقة تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفضي من الهم اه ع ش عبارة القاموس والفرجة مثلية التفضي من الهم اه (قوله لعلمان انفراج لهم الخ) كما قاله المصنف في تحريره ولو قال بدلها بلا حاجة لكان أولى اهم معنى قول المتن (للسقي) للغراس والاصلاح له والبناء اه معنى (قوله بغير الة اجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحترار عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب والآجر أما نحو الطين بما لا بد منه لا اصلاح المذهب فالظاهر أنه لا يعد اجنبيا اه ع ش (قوله ونحوهما) عطف على السقي (قوله لزمته) فلا يمكن من الدخول الابتهان به ومعنى وشرح الروض (بخلاف اصلاحه بالته كان الخ) أي فيجوز كما ان الخ قال ع ش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه أي السقي لانه قد يجر الى ضرر بالمعير كافي الاصلاح بالالة الاجنبية فكان الاولى توجيه جواز السقي بنحو الاحتياج اليه اه (قوله ويثبت للمشتري الخ) عبارة المغنى فان باع المعير الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعير على خير ته اه وفي البجير مي و اذا اشترى من المستعير ياتي فيه ما تقدم ان كان شرط القلع لزمه الخ اه (قوله نعم له) أي للمشتري من كل منهما (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بان كلامه يفهم ان المعير يبيعه لثالث قطعا وليس مرادا (قوله للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بضمن (قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلع بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أني المستعير الموافقة كلف تفريغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعير فليتام له (قوله لانها ملكه) قضية هذا التعليل ان للمعير ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و على ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله فان عطل بدخوله منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الابها انتهى واعتمده مر (قوله جاز للضرورة) اعتمده مر

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - خامس)

لانه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيز بد الغرم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بالته كان سقي الشجر يحدث فها زيادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره ويثبت للمشتري من كل ما كان لبايعه او عليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبيعه لثالث) لان ملكه غير مستقر اذ للمعير تملكه ورد بان غايته انه كمشقة مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك ايضا للجهل بامد البناء والغراس ولو اتفقا على بيع السكك لثالث بضمن واحد جاز للضرورة

ووزع كما مر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجوع قبل انقضائها لان التاقية وعد لا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حيثئذ وإلا لم يكن للتاقية فائدة او بعده ويأتى معنى (٤٣٤) الرجوع حيثئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

مستقل نعم تنصور الضرورة بما إذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته وأجاب بعضهم بان المراد بالضرورة قطع النزاع اه بغير معنى (قوله ووزع كما مر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع الثمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس والبناء وعلى قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف فى الروضة كلام المتنولى القائل بالتوزيع كفى الرهن اه وفى المغنى نحوها قال ع ش قوله كما جزم به ابن المقرئ معتمد اه وفى البجيرمى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتمد زىادى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرون والمستعير عشرة اه قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء او غراس او غيرهما نهاية ومغنى (قوله رجوع قبل انقضائها) اى سواء رجوع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجوع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق فى المسئلة (قوله او بعده) اى الانقضاء عطف على قبل انقضائها (قوله ويأتى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الآتى اى انتهت بانتهاء المدة سم وكردى (قوله حيثئذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبيه فى النهاية (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله إذا اعير لهما) الى قوله او فيهما فى المغنى (قوله ولم يذكر) ببناء المفعول (قوله فله فعلمهما) اى للمستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعلهما الا مرة واحدة) كذا فى شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخان فى الكلام على الزرع اه مغنى (قوله وغيرهما الخ) اى البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) هذا محط الاشكال (قوله كرر المرة بعد الاخرى الخ) اى وغير الغراس والبناء فى معناهما اه مغنى (قوله ما لم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا بوجوه او بعد انقضاء المدة قلع مجانا وكلف تسوية الارض كالفاصب فى حالة العلم وكذلك ما نيت بحمل السيل الى ارض غيره فى حالة الجهل اه مغنى (او فيهما الخ) عطف على قوله فى البناء والغراس فقط (قوله ولزوم الاجرة) عطف على منع الخ (قوله فيه) اى فى الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه فى المغنى والى قول المتن (الاصح فى النهاية) (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجوع اذا انقضت المدة فصار التقدير فى قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبجه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تعليل ذلك القول (قوله ما مر قبيله) اى فى قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة (قوله بخلاف ما إذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكلف قلعه وان لم يعتد قطعه نهاية ومغنى (قوله هذا) اى قول المصنف فالصحيح الخ (قوله ان لم يحصد الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كما مر) اى فى اول الفصل (قوله

لطلب الاجرة) (تنبيه) قوله كالمطلقة وقول الشارح فى جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان ارادوا التشبيه فى البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتى ورد عليهم انه اذا اعير لهما ولم يذكر مدة فله فعلمهما ما لم يرجع لكن لا يفعلهما الا مرة واحدة وغيرهما مثلهما فى ذلك وان قيد بمدة كرر المرة بعد الاخرى ما لم تنقض او يرجع او فيهما وفى غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزوم الاجرة فيه بخلافه فى المطلقة وكانهم وكلاهما هذا التفصيل الى محله فى السكتب المبسوطة (وفى قول له القلع فيها) اى المؤقتة بعد المدة (مجانا اذا رجوع) اى انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التاقية القلع بعد المدة وجوابه ما مر قبيله (وإذا عار لوراثة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الا بقاء الى الحصاد ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله امد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما بحثه ابن الرفعة لا تنفاد الضرر هذا ان لم يحصد قصيلا كقمح اما ما يحصد قصيلا كبا قلاء فيكلف قلعه فى وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) اى اجرة

أو مدة الا بقاء وقت الرجوع لا تنفاد الا باحة به فاشبه ما اذا عار دابة ثم رجع اثناء الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كما (ولو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو نابع ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين بما يبطئ ما كثر منه (قلع بجنانا) لما  
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا توبة الأرض أما إذا لم يقصر فلا يقع بجنانا كما لو اطاق سوا ما كان عدم الادراك لنحو بردام تقصر المدة المعينة  
(ولو حمل السيل) أو نحو الهواء (بذرا) بمعجمة أى ما يصير مبدورا ولو نواذ أو حبة لم (٢٣٥) يعرض مالكة عنها (الى أرض) لغير مالكة

(فثبت فهو) أى النابت  
(لصاحب البذر) لانه  
عين ماله وإن تحول لصفة  
اخرى فيجب على ذى  
الأرض فالحاكم رده  
اليه أى اعلامه به كما فى  
الامانة الشرعية أما  
ما عرض مالكة عنه وهو  
من يصح إعراضه لا كسفيه  
فهو لذى الأرض ان قلنا  
بزوال ملك مالكة عنه بمجرد  
الاعراض (تنبيه)  
سيعلم بما يأتى قبيل الاصل  
جواز اخذ ما ياتى بما  
يعرض عنه غالبا ويؤخذ  
منه ان ما هو كذلك يملكه  
مالك الأرض هنا وإن لم  
يتحقق إعراض المالك عنه  
وحينئذ فالشرط ان لا يعلم  
عدم إعراضه لان لا يعلم  
إعراضه خلافا لما يورمه  
كلامهم هنا فتأمل (والاصح  
انه يجبر) أى يجبره المالك  
ولو من غير رفع الحاكم  
بان يتولى قلعه بنفسه نظير  
ما مر فى الصلح خلافا لابن  
الرفعة (على قلعه) لان المالك  
لم ياذن فيه فاشبه ما إذا  
انتشرت اغصان شجرة  
للغير الى هواء داره ولا  
اجرة للمالك الأرض على  
مالك البذر لمدته قبل القلع  
وإن كثر كما جزم به فى  
المطلب لعدم الفعل منه  
ومن ثم لزومه تسوية

أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير الخ ع ش اهم أى وقوله كان كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح  
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على  
الأرض الخ قول الماتن (قلع بجنانا) أى وإن لم يكن المقلوع قد رايتنفع به اه ع ش (قوله من قصيره) أى  
بتأخير الزرع فى الصورة الاولى وبإصل الزرع فى الثانية وبزرع غير المعين فى الثالثة (قوله لنحو برد) أى  
كرو ومطروا كل جراد ودود ثم ثبت من اصله انما ع ش ومغنى (قوله أم قصر المدة الخ) وإن لم يتطل  
العارية فى هذه لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه قابولى اه بحيرى (قوله أم قصر المدة المعينة)  
ظاهره وإن كان المعبر جاهلا بالحال والمستعير عالما به وداسر وفيه بعد اه رشيدى (قوله أو نحو الهواء) كذا  
فى اصله اه سيد عمر أى كالأطير (قوله أى ما يصير مبدورا) فقيه تجوز من وجهين اه مغنى أى اطلاق  
المصدر على المفعول وتسمية الشيء بما يصير اليه اه زبادى (قوله ولو نواذ أو حبة) عبارة المغنى شمل إطلاقه  
ما لو كان المحمول لا قيمة له كحبة أو نواذ لم يعرض عنها مالكة اه وهو الاصح كما فى زيادة الروضة اه (قوله فيجب  
على ذى الأرض الخ) عبارة المغنى والنهاية فيجب رده اليه ان حضر وعلمه وإلا فيرده الى القاضى لانه نائب  
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب  
فالمقاضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح اه (قوله اما العرض) الى قوله ان قلنا فى المغنى الا قوله لا كسفيه  
(قوله بمجرد الاعراض) وهو الراجح اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك الجواز (قوله وحينئذ فالشرط  
الخ) اعتمدهم راه سم (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو بما يعرض عنه غالبا أو لا  
وفى ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الاعرض أو علم كون الموجود بما يعرض عنه غالبا مع الشك فى  
الاعراض سم على حجج اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بان مرجع ضمير عدم إعراضه فى الشرح قوله  
ما هو كذلك المشار به الى قوله بما يعرض عنه غالبا قول الماتن (والاصح ان يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وإن كان  
البذر بما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حينئذ بما لا يدع للمالك الاعراض عنه فاجمع (قوله لان  
المالك) الى قوله وقضية ذلك فى النهاية (قوله ولا اجرة) الى قوله وقضية ذلك فى المغنى (قوله لمدته) أى بقاء البذر  
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهوماه الوجوب لمدة القلع سم على حج ويذغنى أن يباحق بمدة القلع. الوتكن من القلع  
واخره اخذنا ما مر فى وارث المستعير من انه اذا تأخر مع التمكن لزمته الاجرة اه ع ش أقول وقول سم مفهوماه  
الوجوب فيه وقفة اذا المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زرع القلع بل التعليل الا فى  
كالصرح فى عدم الوجوب فاير اجمع (قوله ومن ثم) أى من اجل التعليل بذلك (قوله تسوية الحفر الخ) أى  
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الاولى التاثير (قوله وقضية ذلك) أى التعليل (قوله  
من فعله) مفهوماه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منبرج ويوجه بأنه لم يحصل منه  
فى الاصل تعدى ثم رايت الأذرعى صرح بالمفهوم المذكور اه ع ش أقول الماتن (ولو ركب الخ) عبارة المنهج  
ولو قال من يده عين اعترنى فقال مالكة الجرك أو ذهبتى وضعت مدة الاجرة صدق اه قول الماتن  
(فقال اجر تسكها) فى مالو ادعى واضع اليد بعد تلف العين الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام الماتن

(قوله أو بنفسها) أى الزراعة عطف على تأخير ش (قوله فيجب على ذى الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة  
الروض لزمه ردها للمالك وإن غاب فالمقاضى اه فليتأمل ما ذكره الشارح (قوله وحينئذ فالشرط الخ) اعتمده  
مر (قوله ان لا يعلم الخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو بما يعرض عنه غالبا أو لا وفى ملكه نظر فالوجه  
أن الشرط علم الاعراض أو علم كون الموجود بما يعرض عنه غالبا مع الشك فى الاعراض (قوله قبل القلع)

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكة كان بذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير  
ملكه لزمته الاجرة وهو متجه وسئلت عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالك العليا على إزالته ذلك فأجبت  
بأنه يجبر أخذا بما ذكر هنا فى محمول السيل وفى انتشار الاغصان (ولو ركب دابة وقال لما تسكها أمر تنهيا فقال أجر تسكها)

مدة كذا بكذا ويجوز كذا وجه السبكي إطلاق الاجرة بناء على الاصحح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختلاف مالك الارض وزارعها فالمدد المالك على المذهب) لافي بقاء (٤٣٦) العقد ولو بقي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة والقيمة بتفصيلهما الا ان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل يمينه ان يجمع نفيًا وإثباتًا انه ما عاره بل اجره ويستحق أجرة المثل إن وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بيمينه قطعًا لانه لم يتلف شيئًا حتى يجعل مدعيًا سقط بدله او بعد تلفها ومضى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بيمين لا تفاقمًا على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويحلف للزائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفًا تضمن به العارية (فقد اتفاقا على الضمان) لها لان كلام المعار والمغصوب مضمون (لكن) يوجه الاستدراك فيه خلافاً لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفاقا على الضمان يقتضى مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيذكره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضى تخالفهما وانه

فالمدد واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية عرش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه ايضا فان لم تلف العين ولم يضر زمن لمثله اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يضر ذلك الزمن فان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف فهي المالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر بها لمنكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الوديعة صدق المالك بيمينه ان تلفت العين واستعملها وذو اليد والافعلي قياس مأمور انه يصدق بيمين قليوبى على الجلال اه بغير مسمى (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله اطلاق الاجرة) يعنى الاقتصار على اجرة تركها (قوله الا نى الخ) اى فى قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما اهمغنى (قوله لان الغالب الخ) عبارة النهاية اذ الغالب انه لا ياذن في الانتفاع بملكه الا بمقابل اه (قوله فيحلف الخ) فان نكل المالك لم يحلف الراكب ولا الزارع لانهما يدعيان الاعارة وليست لازمة وقيل يحلفان للخاص من الغرم مغنى وساطان (قوله لكل) اى من المدعين في مسئلتى الدابة والارض اه رشدى (قوله ما عاره) اى المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدد المالك اه كردي ويجوز رجوعه لقولى الشارح فيحلف الخ ويستحق الخ (قوله مع بقائها) اى الدابة اه مغنى وقال عرش اى العين اه وهو احسن (قوله بيمينه) اى لا محال ان ينكل فيحلف مدعى الاجرة فتثبت اه سلطان اى لانها عقد لازم اه بغير مسمى (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي الخ (قوله او بعد تلفها) اى بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منهج وسيذكره الشارح في مسئلة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضى مدة الخ) فان لم تمض مدة لها اجرة فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها مغنى ونهاية فيرد بدها اه مغنى اى فتبقى في يده الى ان يعترف المالك بها فيدفعها اليه بعد اقراره له بما قاسا على ما لو اقر شخص بشيء للآخر فانكره اطفحى اه بغير مسمى (قوله فان كان القيمة الخ) عبارة المغنى فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها وهو يدعى الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بيمين ويحلف للزائد فيما اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيتها ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله فى الاولى) اى فى صورة الدون فيقول والله ما عرنتك بل اجرتك لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد انفق عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن فى المغنى والى قوله الاصح فى النهاية (قوله تلفًا تضمن به الخ) اى بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عرش (قوله لمن زعم انه الخ) وافقه المغنى عبارة وقول المصنف لكن الخ مسئلة مستقلة وهي ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التلف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ اقول له يقتضى مساواة الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اى وان ما قبل قوله اتفاقا الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اى بين المالك والراكب او الزارع فى الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اى الضمانين وكذا ضمير قوله الا نى اتحادهما (قوله وانه الخ) اى يقتضى ان تخالفهما (قوله الخائف الخ) نعت لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما فيها) اى فى العارية اى فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتمد) واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى انها تضمن بالقيمة مطلقا متقومة كانت او مثلية عبارة البجيرمى على شرح المنهج قوله اذا المعار يضمن بقيمة اى ولو مثليا على الراجح وكذا المستام يضمن بقيمة وقت تلفه ولو مثليا

مفهومه الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز كذا وجه السبكي الخ) اعتمدته مر (قوله لا تفاقمها على وجوب قدرها) قضيتها ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والا فلا اتفاق (قوله يقتضى مساواة ضمان العارية الخ) لا حاجة فى الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فبين تخالفهما بذكر ما تضمن به العارية عنا الخائف لما سيذكره فى ضمان الغصب على وما فيها من الخلاف المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التلف) ان كانت متقومة والا فبالتملى على المعتمد



والمغصوب بضمن اباقي القيم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذام تعدد ظاهيه بالظلالى زياد ووجدت في يد بخلاف المستين  
فنظر لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف (لا) تضمن العاربه (باقي القيم ولا ( ١٣٧ ) يوم القبض) خلافا لما قبل الاصح (فان كان

ما يدعيه المالك) بالغصب  
(اكثر) من قيمة يوم التلف  
(حلف الزيادة) انه يستحقها  
وما يساويها وما دونها  
فياخذ بلايين لا تقاها  
عليه نظير ما مروفي الروضة  
لوقال المالك غصبتى وذو  
الياد دعنى حلف المالك  
لانه يدعى عليه الاذن  
والاصل عدمه واخذ القيمة  
ان تلف والاجرة ان مضت  
مدة لمثها اجرة ومحلها ان لم يوجد  
من ذى الياستعمال والا  
صدق المالك بلايين فان  
قلت يخالف هذا ما مر في  
الاقرار ان من اقر بالف  
وفسرها بالوديعة قبل اى  
سواء اقال اخذتها منه ام  
دفعها الى على المعتمد ولم  
ينظر لدعوى المقر له  
الغصب قلت يفرق بان  
لا تف ثم تثبت الا باقراره  
فصدق في صفة ثبوته  
ويؤيده قولهم من كان  
القول قوله في اصل الشىء  
كان القول قوله في صفته  
ومن تكلم على هذه القاعدة  
واطال التاج السبكى في  
قواعده ولانه لا اصل هنا  
بخلاف دعواه الوديعة  
بخلافه فيها نحن فيه فانه  
لما علم ان يده على العين  
اقتضى ذلك ضمانه اذ هو  
الاصل فى الاستيلاء على مال  
الغير فدعواه الاذن مخالفة  
لاصل الضمان الناشئ عن

على الراجح والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما  
ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء اما سدشورى اه  
(قوله والمغصوب الخ) اى المنقوم وهو معطوف على قول المصنف الاصح ان العاربه الخ (ان هذا) اى الغاصب  
قوله وقت ضمانها) اى العاربه قول الماتن (حلف الزيادة) اى يميناً تجمع نفيا وايجابا كما سبق قال ع ش  
وينبغي ان يحلف للاجرة التى يستحقها فى مدة وضع يده عليه اعبارة شرح المنهج ويحلف للاجرة مطلقا  
ان مضت مدة لها اجرة اه قال البجيرمى قوله ويحلف للاجرة مطلقا اى سواء كانت زائدة على القيمة او لا  
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى اقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق فى مقابل قوله  
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب فى النهاية الا قوله وعن تكلم الى ولا نه وقوله وسيأتى  
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير ما مر) اى فى شرح على المذهب (قوله لوقال) الى قوله وعمله  
فى المضى ثم قال ولوقال المالك غصبتى والراكب اجرته حتى صدق المالك يمينه لان الاصل بقاء استحقاق  
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية وبأخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدة لمثلها اجرة اخذ قدر المسمى  
بلايين لان الراكب قوله به ويحلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجرة وذو اليد الغصب فان لم تلف  
العين ولم تمض مدة لها اجرة صدق ذو اليد يمينه فان مضى فاما المالك مدع المسمى وذو اليد مقر له بالاجرة  
المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذ بلايين والا حلف الزائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا  
معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها اجرة فان مضت فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان  
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلايين والا فالزائد مقر  
بها وذو اليد لمنكرها وان مضت مدة لها اجرة فلا اجرة مقر بها وذو اليد لمنكرها (خاتمة) لو اختلف  
المعير والمستعير فى رد العاربه بالقول قول المعير يمينه لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير قبض العين لمحض  
حظ نفسه اه (قوله ومحل) اى تصديق المالك يمينه (قوله والاصدق المالك بلايين) اى لانها بتقدير  
كونها وديعة صارت بالاستعمال كالمغصوبة اه ع ش (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى  
الغصب وذو اليد الوديعة (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مر (قوله وعن تكلم الخ) خبر مقدم لقوله  
التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ بالباء (قوله هنا) اى فيما مر فكان الاولى هناك بالكاف (قوله  
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعله والمشار اليه كون يده على العين (قوله فدعواه الخ) جواب  
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ الهبة والدافع القرض فيصدق الدافع فى ذلك  
ولا فرق فى ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادما مثلا ام لا اه ع ش (قوله وقال الاخر بل وكالة  
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او وارثه البيع والاخذ الوكالة والقرض او الشركة او نحوها مما لا يقتضى  
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البدل الشرعى ولو اختلفا فى قدر البدل صدق الغارم اه ع ش

الخ الذى جزم به فى الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (فى المتن حلف الزيادة) ينبغي ان يحلف  
للاجرة اذ لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع لغيره الفاهلكت فادعى الدافع القرض والمدفوع  
اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسيأتى اخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رابت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن منهاج القضاة لوقال  
بعد تفهله دفعته قرضا وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ووقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغتي الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفليس
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به الخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الجبر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
( تمت )	١٩٧ فصل في التزام على الحقوق